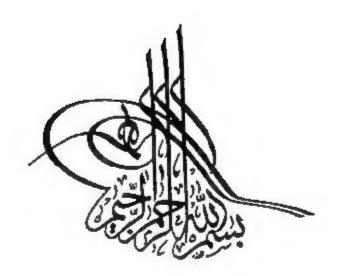




سهدي الاسام مرجدي الاسام فهنا من مرجعت المع المرؤ الثالث



# مرهدي الرسلم المركزة ا

الدكتوريوسف القرضاوي

الحرؤالثالث

الكتبالاسلامي

# جمّنيع أنجقوق مَجفوظتُ الطبعَت الأولى للمِ كتب الإسبِ لا مي ١٤٢١هـ - ٢٠٠٣م



#### الكتسالاس لامي

بَيرُونَ : سَن،بَ : ۱۱/۲۷۷۱ ـ هَـَانَتْ : ۱۲۸۵٤(۵) دَسَشْقَ : صَن.بَ : ۱۳،۷۹ ـ همّانَثْ : ۱۱۱۹۳۷ عـَــمّان : صَ.بَ : ۱۸۲۰۲۵ ـ همّانَثْ : ۱۹۲۵۲۵۵

# مل لدسية ورالاتهي

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم:

[البقرة]

﴿ فَشَنَالُواْ أَهْلَ ٱلذِّحْدِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

[النحل: ٤٣، والأنبياء: ٧]

### من كاة النبوة

#### دعاء وابتهال

«اللهم ربَّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطِرَ السماواتِ والأرْضِ، عالِمَ الغيبِ والشهادةِ، أَنْت تَحْكُمُ بَيْنَ عِبادِكَ فِيما كَانُوا فِيه يَخْتَلِفُونَ. الْهَدِني لما اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحقِّ بإذنِك، إنَّك تَهْدِي مَنْ تَشاءُ إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم».

رواه مسلم عن عائشة: أنَّ النبيّ الله كان إذا قام من الليل انتح به صلاته.

# سب الدارجم الرحمي مقديمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزّل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، وأزكى صلوات الله وتسليماته على البشير النذير، والسراج المنير، رحمة الله للعالمين، وحجّته على الناس أجمعين، سيدنا وإمامنا وأسوتنا وحبيبنا ومعلّمنا محمد، وعلى آله وصحبه الذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون. ورضي الله عمّن دعا بدعوته، واهتدى بستّه، وجاهد جهاده إلى يوم الدين.

#### أمابعيد :

فهذه هي الحلقة الثالثة أو الجزء الثالث من هذه السلسلة المباركة بإذن الله من كتابي «هدي الإسلام» أو «قتاوى معاصرة» وهو جزء حافل بالموضوعات المتنوّعة، في المجالات المتعددة، في حياة الفرد المسلم المعاصر، وفي حياة الأسرة المسلمة، وحياة المجتمع المسلم، وحياة الأمّة المسلمة.

ولم أخرج في هذا الجزء عن النهج الذي النزمته، وأيقنت أنه الحق، وهو (النهج الوسط) الذي يجمع بين النصوص الجزئية والمقاصد الكلية للشريعة، وينظر إلى تراثنا الغني بعين، وإلى عصرنا ومشكلاته بالعين الأخرى محتفظاً بكل قديم صالح، ومرحباً بكل جديد نافع، ثابتاً في الأهداف والكليات، مرناً في الوسائل والجزئيات، مشدداً في الأصول، ميشراً في الفروع، غير متعصب لمذهب من المذاهب، ولا محبوس في مدرسة من المدارس، ولا مبهور بإمام من الأئمة، بل آخذ من الجميع، وأستفيد من الجميع، دون أن أطعن في مذهب أو إمام، فكلهم قدوة، وكلهم إلى خير، حتى إنهم مأجورون على ما أخطأوا فيه.

#### المفتي البالغ الذروة من حمل الناس على الوسط:

وقد قرأت للإمام الأصولي المحقق أبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) كلمات نيّرة في الجزء الرابع من «الموافقات» تحثّ أهل الفتوى على اتّباع المنهج الوسط، الذي لا طغيان فيه ولا إخسار. قال كلله:

المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدّة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال.

والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم الذي جاءت به الشريعة، فإنه قد مرّ أن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط، فإذا خرج عن ذلك في المستفتين خرج عن قصد الشارع، ولذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموماً عند العلماء الراسخين.

وأيضاً (١) فإن هذا المذهب كان المفهوم من شأن رسول الله على وأصحابه الأكرمين، وقد ردّ التبتّل، وقال لمعاذ لمّا أطال بالناس في الصلاة: «أفتّان أنت يا معاذ؟» (٣)، وقال: «إن منكم منفرين» (٤)، وقال: «سدّدوا، وقاربوا، واغدوا وروحوا وشيء من الدلجة، والقصد والقصد تبلغوا» (٥)، وقال: «عليكم من العمل ما تطيقون؛ فإن الله لا يمل حتى تملّوا، وقال: «أحب العمل إلى الله ما دام عليه صاحبه وإن قل» (١)، ورد عليهم الوصال. وكثير من هذا.

وأيضاً فإن الخروج إلى الأطراف خارج عن العدل، ولا تقوم به مصلحة الخلق: أمّا في طرف التشديد فإنه مهلكة، وأمّا في طرف الانحلال فكذلك أيضاً؛ لأن المستفتى إذا ذُهِبَ به مذهب العنت والحرج بُغّض إليه الدين،

 <sup>(</sup>۱) دليل ثان غير استدلاله بالقاعدة الأصولية التي تقدمت له في كتاب «المقاصد» في
المسألة الثانية عشرة من النوع الثالث.

<sup>(</sup>٢) أي على جماعة من أصحابه طلبوا منه ذلك.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه في التيسيرا عن الخمسة إلّا الترمذي.

 <sup>(</sup>٤) رواه البخاري في صلاة الجماعة.
 (٥) رواه البخاري في كتاب «الإيمان».

<sup>(</sup>٦) بعض حديث أخرجه في «التيسير» عن السنة.

وأدّى إلى الانقطاع عن سموك طربق الآخرة. وهو شاهد. وأمّا إذا ذهب به مذهب الانحلال كان مظنّة للمشي مع الهوى والشهوة، والشرع إنما جاء بالنهي عن الهوى، واتّباع الهوى مهلك. والأدلّة كثيرة.

فعلى هذا يكون الميل إلى الرخص في الفتيا بإطلاق مضاداً للمشي على التوسط، كما أن الميل إلى التشديد مضاد له أيضاً.

وربما فهم بعض الماس أن ترك الترخص تشديد، فلا يجعل بينهما وسطاً وهذا غلط، والوسط هو معظم الشريعة وأمّ الكتاب. ومن تأمّل موارد الأحكام بالاستقراء التام عرف ذلك. وأكثر من هذا شأنه من أهل الانتماء إلى العلم يتعلق بالخلاف الوارد في المسائل العلمية، بحيث يتحرّى (۱) الفتوى بالقول الذي يوافق هوى المستفتي، بناء منه على أن الفتوى بالقول المخالف بهواه تشديد عليه وحرج في حقّه، وأن الخلاف إنما كان رحمة لهذا المعى، وليس بين التشديد والتخفيف واسطة. وهذا قلب للمعنى المقصود في الشريعة، وقد تقدم أن اتباع الهوى ليس من المشقات التي يترخص سببها، وأن الخلاف إنما هو رحمة من جهة أخرى، وأن الشريعة حمل على التوسط: لا على مطلق التخفيف، وإلّا لزم ارتفاع مطلق التكليف من حيث هو حرج ومخالف للهوى، ولا على مطلق التشديد، فليأخذ الموفق في هذا الموضوع حذره، فإنه مزلّة قدم عى وضوح الأمر فيه (۱).

#### من مزايا هذا الجزء:

ويتميّز هذا الجزء أكثر من غيره بتعدد أنواع السائلين من أقطار العالم المختلفة، من داخل العالم الإسلامي، ومن خارجه، أعني من الأقلبات والجالبات الإسلامية الكثرة التي تعبش في مجتمعات غير مسلمة. وهو يمثّل بحق عصر (الفاكس) هذه الآلة العجيبة التي قرّبت بين الناس أكثر مما قربهم الهاتف (التليفون) وصدق الله العظيم إذ بقول: ﴿وَيَقْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨]، وفيها إشارة إلى (ثورة الاتصالات) وهي إحدى إنجازات العصر.

 <sup>(</sup>١) تقدم الكلام على هذا بأوفى بيان في المسألة الثالثة ولواحقها من كتاب «الاجتهاد».

<sup>(</sup>٢) ﴿ الموافقات؛ ١٨/٨ ـ ٢٦٠.

ويتميّز هذا الجزء كذلك بأن عدداً من فتاويه بشأن الأقلبات الإسلامية، قد تبنّاها (المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث) وهو مؤسسة علمية إسلامية، أنشئت لتساعد المسلمين في أوروبا على أن يحيوا حياة إسلامية سليمة، بعيدة عن تسيّب المتسببين، وتزمّت المتزمتين، وتمثل مرجعية معتمدة لهم، وخصوصاً عند الجهات الرسمية، ومعظم أعضائها من العلماء الذين يعيشون في أورما نفسها، مع عدد من العلماء في الشرق، ممن يعنون بأمر المسلمين هناك، وقد اعتبروني من هؤلاء وشرّفوني برئاسة هذه المؤسسة، وهو تكليف أدعو الله أن يعينني على القيام بحقة.

#### الحملة الضارية ضدي:

كما يتميّز ظهور هذا الجزء مع حملة ضارية شنّتها على صاحب هذه المتاوى جماعات أعماها التعضب الأعمى، والحسد القابل، والأفق المحدود، والنظرة الضيّفة، مع فقدان أدب العلماء، وسماحة الفضلاء، وخلق المؤمنين، وعلم الفقهاء.

#### تصدقت بعرضي على كل مسلم يؤذيني ما لم يكن عميلاً:

وأود أن أقول لقرائي الكرام: إني والله لست منزعجاً من هؤلاء المجادلين بلا علم، أو المتطاولين بلا أدب، بل أجد في ذلك منحة في طي محنة، وخيراً في صورة شر، ورب ضارة نافعة. وقد كنت أخشى ـ من طول ما سمعت من ثناء الناس على شخصي الضعيف، في أنحاء شتى من العالم، وقول الناس في كل مكان بلا رياء ولا طمع في دنيا: تحبك في الله ـ أن يكون ذلك قاصماً لظهري. وأنا أدرى الناس بضعفي وسوء حالي مع ربي سبحانه، هذا وقد هيا الله لي من الأسباب ما لم أكن أحلم به، أو يخطر لي ببل، من القنوات الفضائية في قطر وفي أبي ظبي، ومن شبكة (الإنترنت) ما أوصل صوتي إلى مشارق الأرض ومغاربها، في شمال أفريقية وفي أوروبة، وفي أمريكا وفي غيرها.

حتى قال أحد الإخوة المرموقين في بلد كبير مجاور للشيخ منصور المنهالي، الذي يحاورني في قناة أبي ظبي الفضائية: إن برامج الشيخ القرضاوي أحدثت عندنا ثورة ثقافية!

كان هذا الصدى الواسع، وهذا التجاوب الكبير، وهذا التأثير العميق، يقلقني ويخيفني على نفسي، كنت \_ وأنا أصدقكم القول \_ أخشى أن يضيع ذلك من أجري عند الله جلّ شأنه، فوالله ما أراني أهلاً لهذا الحب كله، وهذا الثناء كله.

فلما برزت هذه العداوات التي ليس لي نصيب في تحريكها، حمدت الله تعالىٰ، عسى أن يكتب لي بعض الأجر بما يصيبني من ألسنة هؤلاء وأقلامهم. فإن المؤمن يثاب \_ رغم أنفه \_ عنى ما يصيبه من هم وغم وأذى، حتى الشوكة يشاكها، يكفر الله بها من خطاياه، وما أكثر خطاياي التي تحتاج إلى تكفير. ولا سيما أني متصدق بعرضي على كل مسلم يؤذيني، إذا لم يكن خائناً لله ورسوله، عميلاً لأعداء الأمة، وأعداء الإسلام.

وأنا هنا أتمثّل بما قاله الإمام محمد بن إدريس الشافعي كلَّلة:

فلا باعد الرحمٰن عني الأعاديا وهم بافسوني فارتقيت المعاليا عداتي لهم فضل عليّ ومنّة فهم بحثوا عن زلّتي فاجتنبتها

#### أسوتي في علماء الأمة وأثمّتها:

ولي سلف وأسوة من علماء الأمة الربانيين \_ ممن لا أطمع أن أكون تلميذاً لهم \_ من ابتلي بأكثر مما ابتليت به، وشكا من جور أهل زمانه عليه، خصوصاً ممن ينسبون إلى العلم، علم الدين.

أدكر منهم أحد الأعلام الراسخين المجددين، الذين تركوا وراءهم من الآثار العلمية ما ينبئ عن عظيم مكانتهم، ورفيع منزلتهم، وأثرهم في إفادة الأمة وتنويرها، وهدايته الصراط المستقيم. هذا العَلَم هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ) صاحب «الموافقات» و«الاعتصام» كثانه. فقد شكا \_ في مقدمة «الاعتصام» \_ من غربة الدين في عصره، وما يلقاه دعاة الحق من علماء السنة من أهل زمانهم، لكثرة ما

تناوشهم الفرق الضالة، وتناصبهم العدوة والبغضاء، تريد أن تحملهم على موافقتهم على آرائهم، وهم يرفضون، ولا يزالون معهم في جهاد ونزاع، ومدافعة وقراع، آناء الليل والنهار، وبذلك يضاعف الله لهم الأجر الجزيل، ويثيبهم الثواب العظيم.

وأنا أنقل ما ذكره هنا عنى طوله لما في عبارته من العبرة، وقد كنبها عالم أديب متأسِّ برسول الله ﷺ. قال ﷺ:

#### عبارة الشاطبي في موقفه من أهل زمانه وموقفهم منه:

فقد تلخص مما تقدم أن مطالبة المخالف بالموافقة جارٍ مع الأزمال لا يختص بزمان دون زمان، فمن وافق فهو عند المطالب المصيب على أي حال كان، ومن خالف فهو المخطئ المصاب، ومن وافق فهو المحمود السعيد، ومن خالف فهو المذموم المطرود، ومن وافق فقد سلك سبيل الهداية، ومن خالف فقد تاه في طرق الضلالة والغواية.

وإنما قدمت هذه المقدمة لمعنى أذكره. وذلك أني ـ ولله الحمد ـ لم أزل منذ فتق للفهم عقلي، ووجه شطر العلم طلبي، أنظر في عقلياته وشرعياته، وأصوله وفروعه، لم أقتصر منه على علم دون علم؛ ولا أفردت عن أنواعه نوعاً دون آخر، حسبما اقتضاه الزمان والإمكان، وأعطته المنة المخلوقة في أصل فطرتي، بل خضت في لججه خوض المحسن للسباحة، وأقدمت في ميادينه إقدام الجريء، حتى كدت أتلف في بعض أعماقه، أو أنقطع في رفقتي، التي بالأنس بها تجاسرت على ما قدر لي، غائباً عن مقال القائل، وعذل العاذل، ومعرضاً عن صد الصاد، ولوم اللائم.

إلى أن مَنَّ عليَّ الرب الكريم، الرؤوف الرحيم، فشرح لمي من معاني الشريعة ما لم يكن في حسابي، وألقى في نفسي القاصرة، أن كتاب الله وسنة نبيه لم يتركا في سبيل الهداية لقائلٍ ما يقول، ولا أبقيا لعيرهما مجالاً يعتد فيه. وأن الدين قد كمل، والسعادة الكبرى فيما وضع، والطِلبة (أي المطلب) فيما شرع.

وما سوى ذلك فضلال ويهتان، وإنك وخسران، وأن العاقد عليهما بكلتا

يديه مستمسك بالعروة الوثقى، محصل لكلمني (١) الخير دنيا وأخرى، وما سواهما فأحلام، وخيالات وأوهام.

وقام لمي على صحة ذلك البرهان الذي لا شبهة تطرق حول حماه، ولا ترتمي نحو مرماه: ﴿ فَالِكَ مِن فَشْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَهَلَ ٱلنَّاسِ وَلَذِكِنَّ أَكُثُرُ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ۞ ﴾ [يوسف].

والحمد لله والشكر كثيراً كما هو أهله، فمن هنالك قويت نفسي على المشي في طريقه بمقدار ما يسر الله نيه، فابتدأت بأصول الدين عملاً واعتقاداً، ثم بفروعه المبنية على تلك الأصول؛ وفي خلال ذلك أبين ما هو من السنن أو من البدع، كما أبين ما هو من الجائز وما هو من الممتنع، وأعرض ذلك على علم الأصول الدينية والفقهية، ثم أطالب نهسي بالمشي مع الجماعة التي سماها رسول الله ﷺ بـ «السواد الأعظم»، في الرصف الذي كان عليه هو وأصحابه، وترك البدع التي نص عليها العلماء أنها بدع وأعمال مختلفة.

#### غربة الشاطبي في زمنه:

قال: وكنت في أثناء ذلك قد دخلت في بعض خطط الجمهور من الخطابة والإمامة ونحوها، فلما أردت الاستقامة على الطريق؛ وجدت نفسي غريباً في جمهور أهل الوقت، لكون خططهم قد غلبت عليها العوائد، ودخلت على سننها الأصلية شوائب من المحدثات الزوائد، ولم يكن ذلك بدعاً في الأزمنة المتقدمة، فكيف في زماننا هذا؟

فقد روي عن السلف الصالح من التنبيه على ذلك كثير، كما روي عن أبي الدرداء على أنه قال لو خرج رسول الله على عليكم ما عرف شيئاً مما كان عليه هو وأصحابه إلا الصلاة. قال الأوزاعي كله: فكيف لو كان اليوم؟ قال عيسى بن يونس كله: فكيف لو أدرك الأوزاعي هذا الزمان؟(٢).

وعن أم الدرداء رضي قالت: دخل أبو الدرداء وهو غضبان، فقلت: ما

<sup>(</sup>١) لعله: لكلِّيني.

 <sup>(</sup>۲) يقول يوسف القرضاوي: فكيف لو أدرك عيسى بن يونس، وأدرك بعده الشاطبي هذا الزمان؟.

أغضبك؟ فقال: والله ما أعرف فيهم شيئاً من أمر محمد إلَّا أنهم يصلُّون جميعاً.

وعن ميمون بن مهران ﷺ قال لو أن رجلاً أنشر فيكم من السلف، ما عرف غير هذه القبلة.

وعن سهل بن مالك عن أبيه رحمهما الله قال: ما أعرف شيئاً مما أدركت عليه الناس إلا النداء بالصلاة.

إلى ما أشبه هذا من الآثار الدالّة على أن المحدثات، تدخل في المشروعات، وأن ذلك قد كان قبل زماننا، وإنما تتكاثر على توالي الدهور إلى الآن.

فتردد النظر بين - أن أتبع السنة على شرط مخالفة ما اعتاد الناس فلا بدّ من حصول نحو مما حصل لمخالفي العوائد، لا سيما إذا ادّعى أهلها أن ما هم عليه هو السنة لا سواها إلا أن في ذلك العبء الثقيل. ما فيه من الأجر الجزيل - وبين أن أتبعهم على شرط مخالفة السنة والسلم الصالح، فأدخل تحت ترجمة الضلال عائذاً بالله من ذلك، إلا أني أوافق المعتاد، وأعد من المؤلفين، لا من المخالفين.

فرأيت أن الهلاك في اتباع السنة هو النجاة، وأن الناس لن يغنوا عني من الله شبئاً، فأخذت في ذلك على حكم التدريج في بعض الأمور، فقامت عليَّ القيامة، وتواترت عليَّ الملامة، وفوق إليِّ العتاب سهامه، ونسبت إليِّ البدعة والضلالة، وأنزلت منزلة أهل الغباوة والجهالة.

وأني لو التمست لتلك المحدثات مخرجاً لوجدت، غير أن ضيق العطن، والبعد عن أهل الفطن، رقى بي مرتقى صعباً، وضيَّق عليَّ مجالاً رحباً، وهو كلام يشير بظاهره إلى أن اتباع المتشابهات، لموافقة العادات، أولى من اتباع الواضحات، وإن خالفت السلف الأوّل.

#### تشنيعات المخالفين على الإمام الشاطبي:

رربما ألمُّوا في تقبيح ما وجهت إليه وجهني بما تشمئز منه القلوب، أو خرجوا بالنسبة (أي بنسبتي) إلى بعض الفرق الخارجة عن السنّة، شهادة ستكتب ويسألون عنها يوم القيامة. فتارة نسبت إليّ القول: بأن الدعاء لا ينفع ولا فائدة فيه، كما يعزى إلى بعض الناس، بسبب أني لم ألتزم الدعاء بهيئة الاجتماع في أدبار الصلاة حالة الإمامة.

وسيأتي ما في ذلك من المخالفة للسنَّة والسلف الصالح والعلماء.

وتارة نسبت إليّ الرفض وبغض الصحابة هي، بسبب أني لم ألتزم ذكر الخلفاء الراشدين منهم في الخطبة على الخصوص؛ إذ لم يكن ذلك شأد من السلف في خطبهم، ولا ذكره أحد من العلماء المعتبرين في أجزاء الخطب.

وقد سئل (أصبغ) عن دعاء الخطيب للخلفاء المتقدمين فقال: هو بدعة ولا ينبغي العمل به، وأحسنه أن يدعو للمسلمين عامّة. قيل له: فدعاؤه للغزاة والمرابطين؟

قال: ما أرى به بأساً عند الحاجة إليه، وأمّا أن يكون شيئاً له في خطبته دائماً فإني أكره ذلك.

ونصّ أيضاً عز الدين بن عبد السلام: على أن الدعاء للخلفاء بدعة غير محبوبة.

وتارة أضيف إليَّ القول بحواز القيام على الأئمة (الخروج المسلح على الأمراء)، وما أضافوه إلَّا من عدم ذكري لهم في الخطبة، وذكرهم فيها محدث لم يكن عليه من تقدم.

وتارة أحمل على التزام الحرج والتنظع في الدين، وإنما حملهم على ذلك أني التزمت في التكليف والفتيا الحمل على مشهور المذهب الملتزم لا أتعدّاه، وهم يتعدّونه ويفتون بما يسهل على السائل ويوافق هواه، وإن كان شاذاً في المذهب الملتزم أو في غيره.

وأثمّة أهل العلم على خلاف ذلك، وللمسألة بسط في كتاب «الموافقات»(١).

وتارة نسبت إليّ معاداة أولياء الله، وسبب ذلك أني عاديت بعض الفقراء

<sup>(</sup>١) كتاب للمصنف في الأصول وحكم الشريعة: هو فيه نسيح وحده.

المبتدعين المخالفين للسنة، المنتصبين ـ بزعمهم ـ لهداية الخلق، وتكلّمت للجمهور على حملة من أحوال هؤلاء الذبن نسبوا أنفسهم إلى الصوفية، ولم يتشبّهوا بهم.

وتارة نسبت إليّ مخالفة السنّة والجماعة، بناء منهم على أن الجماعة التي أمر باتّباعها \_ وهي الناجية \_ ما عليه العموم، ولم يعلمو، أن الجماعة ما كان عليه النبيّ عليه وأصحابه والتابعون لهم بإحسان.

وكذبوا عليَّ في جميع ذلك، أو وهموا، والحمد لله على كل حال.

#### الإمام ابن بطة وموقف أهل زمانه منه:

فكنت على حالة تشبه حالة الإمام الشهير عبد الرحمٰن بن بطة الحافظ مع أهل زمانه؛ إذ حكى عن نفسه فقال:

(عجبت من حالي في سفري وحضري مع الأقربين مني والأبعدين، والعارفين والمنكرين، فإني وجدت بمكة وخراسان وغيرهما من الأماكن أكثر من لقيت بها موافقاً أو مخالفاً، دعاني إلى متابعته على ما يقوله، وتصديق قوله والشهادة له. فإن كنت صدقته فيما يقول وأجزت له ذلك ـ كما يفعله أهل هذا الزمان ـ سماني موافقاً، وإن وقفت في حرف من قوله أو في شيء من فعله سماني مخالفاً، وإن ذكرت في واحد منها أن الكتاب والسنة بخلاف ذلك وارد، سماني خارجيّاً، وإن قرأت عليه حديثاً في التوحيد سمّاني مشبهاً، وإن كان في الرؤية سماني مساني عدريّاً، وإن كان في الإيمان سماني مرجئيّاً، وإن كان في الأعمال، سمّاني قدريّاً، وإن كان في المعرفة سماني كرّاميّاً، وإن كان في فضائل أبي بكر وعمر، سماني ناصبيّاً، وإن كان في فضائل أهل البيت، سماني رافضيّاً، وإن كان في أجب فيهما إلّا بهما، سماني ظاهريّاً، وإن كان أجبت بغيرهما، سماني باطنيّاً . وإن أجبت بتأويل، سماني أشعريّاً، وإن كان في السنن مثل القراءة، سماني شفعويّاً، وإن كان في السنن مثل القراءة، سماني شفعويّاً، وإن كان في السنن مثل القراءة، سماني معتزليّاً، وإن كان في السنن مثل القراءة، سماني معتزليّاً ، وإن كان في السنن مثل القراءة، سماني معتزليّاً، وإن كان في السنن مثل القراءة، سماني معتزليّاً، وإن كان في السنن مثل القراءة، سماني معتزليّاً، وإن كان في السنن مثل القراءة، سماني معتزليّاً ، وإن كان في السنن مثل القراءة، سماني معتزليّاً ، وإن كان في القرآن، سماني حنبليّاً .

<sup>(</sup>١) يريد القنوت في الوتر دائماً، أمّا القنوت في صلاة الصبح، فالشافعية هم الدين يلتزمونه.

وإن ذكرت رجحان ما ذهب كل واحد إليه من الأخبار \_ إذ ليس في الحكم والحديث محاباة \_ قالوا: طعن في تزكيتهم، ثم أعجب من ذلك أنهم يسمّونني فيما يقرأون عليّ من أحاديث رسول الله رضي المشتهون من هذه الأسامي، ومهما وافقت بعضهم عاداني غيره، وإن داهنت جماعتهم أسخطت الله تبارك وتعالى، ولن يغنوا عني من الله شيئاً. وإني مستمسك بالكتاب والسنة، وأستغفر الله الذي لا إله إلا هو، وهو الغفور الرحيم).

هذا تمام الحكاية، فكأنه مَثَلَةُ تكلّم على لسان الجميع، فقلّما تجد عالماً مشهوراً، أو فاضلاً مذكوراً، إلّا وقد نبذ بهذه الأمور أو بعضها، لأن الهوى قد يداخل المخالف، بل سبب الخروج عن السنّة الجهل بها، والهوى المتبع الغالب على أهل الخلاف، فإذا كان كذلك حمل على صاحب السنّة، أنه غير صاحبها، ورجع بالتشنيع عليه والتقبيح لقوله وفعله، حتى ينسب هذه المناسب.

وقد نقل عن سيد العباد بعد الصحابة (أريس) القرني أنَّه قال:

(إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يدع للمؤمن صديقاً، نأمرهم بالمعروف، فيشتمون أعراضنا، ويجدون على ذلك أعواناً من الفاسقين، حتى \_ والله \_ لقد رموني بالعظائم، وآيم الله لا أدع أن أقوم فيهم بحقه).

فمن هذا الباب يرجع الإسلام غريباً كما بدأ، لأن المؤلف فيه على وصفه الأول قليل، فصار المخالف هو الكثير، فاندرست رسوم السنة حتى مدت البدع أعناقها، فأشكل مرماها على الجمهور، فظهر مصداق الحديث الصحيح، انتهى.

#### فكيف بزماننا وأهله؟:

فإذا كانت هذه شكوى أثمة ربانيين كبار، هم \_ جزماً \_ أفضل وأكرم عند الله تعالىٰ منّا، في أزمنة، هي \_ قطعاً \_ خير وأفضل من زماند، فكيف نستكثر أن ينالنا بعض ما شكا منه هؤلاء الأكابر؟

وهذه سنة الله مع الأثمة الكبراء، بل مع الرسل والأنبياء، بل إن الله جلّ جلاله لم يسلم من ألسنة خلقه؛ كما قال تعالىٰ في الحديث القدسي. «شتمني ابن آدم، وما ينبغي له أن يشتمني...، أمّا شتمه إيّاي فقوله: إن لي ولداً،

رأنا الله الأحد الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحدا (١١).

وكيف يتوقع أن المرء \_ ولا سيما إذا كان له رأي وموقف \_ ألا يكون له مخالف، يرضي جميع الناس، وإن رضا الناس غاية لا تدرك. وقد قال الشاعر:

ومن في الناس يرضي كل نفس وبين هوى النفوس مدى بعيد؟ وقال الآخر:

إذا رصيت عني كرام عشيرتي فلا زال غضباناً عليّ لتامها بحسبه أن يجهد جهده لإرضاء مولاه تبارك شأنه، وتعالى جدّه، فإذا ظفر برضا الله، فلا يبالي بسخط الناس. وخصوصاً إذا كانوا من الصنف الذي قال فيه الشاعر قديماً:

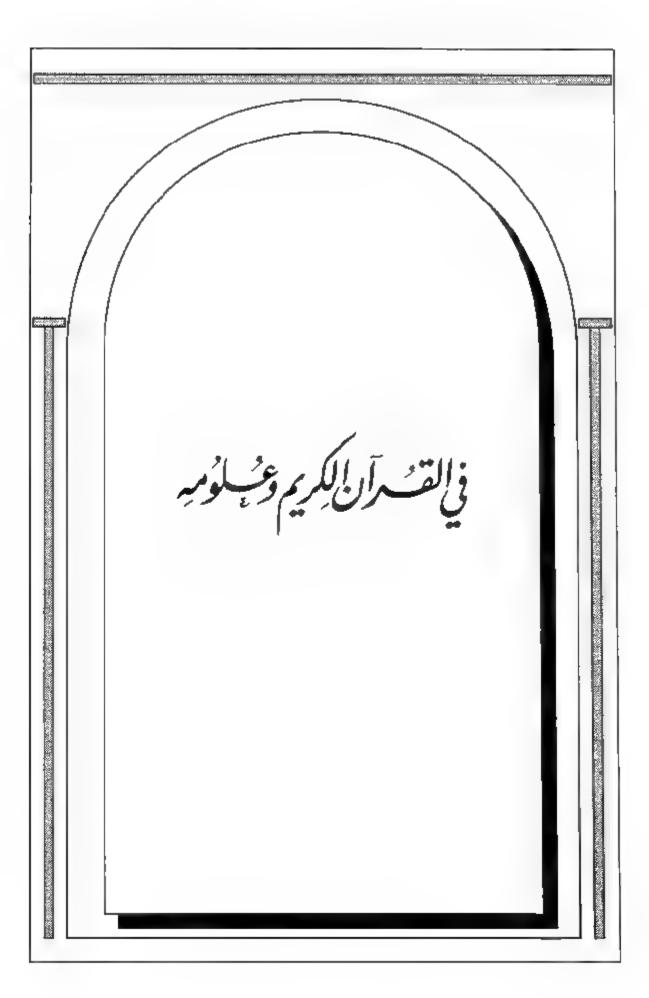
لقد زادني حباً لنفسي أنني بغيض إلى كل امرئ غير طائل وأني شقيّ باللثام، ولا ترى شقيّاً بهم إلّا كريم الشمائل

وَقَد رَضَيْت بَالله رَبَّا، وَبِالْإِسلام دَيناً، وَبِالقَرَانَ مُنهَاجاً، وَبَمَحَمَد ﷺ نَبِيّاً ورَسُولاً، على هذا أحيا، وعليه أموت، وفي سبيله أدعو وأجاهد، حتى ألقى الله. ﴿ رَبِّنَا ۖ أَنْهِمْ لَنَا تُورَنَا وَأَغْفِرُ لَنَا ۗ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِ شَيْءٍ فَلِيرٌ ﴾، [المنتحريم] ﴿ رَبِّنَا لَا يُزِغُ قُلُوبًا بَعَدَ إِذْ هَدَيْتُنَا وَقَبْ لَنَا بِن لَدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَقَابُ ﴿ ﴾ [ال عمران].

> ذو الحجة ١٤٢٠هـ مارس ٢٠٠٠م

بوينفأ لغرضاوي

<sup>(</sup>١) رواه البخاري عن أبي هريرة، وروي نحوه عن ابن عباس.



#### العلاج بالقرآن

العصر ظاهرة لم تعرف \_ بهذا الوضوح والانتشار \_ في عصر من عصور الإسلام التاريخية، وهي ظاهرة المتخصّصين في العلاج بالقرآن.

الذين يزعمون أنهم يستطيعون أن يعالجوا أي مريض يأتيهم عن طريق قراءة آي معينة من القرآن عليه، وقد يستجيب بعض الناس فيشفى، بينما آخرون لا يؤثر فيهم هذا العلاج، فما حقيقة هذا الأمر، وما وجهة نظركم فيه من الناحية الشرعية؟ نرجو بيان الرأي الصحيح بالأدلة الموثقة نفع الله بكم وجزاكم خيراً.

الحمد لله لا شك أن هذه ظاهرة قد شاعت في كثير من البلدان وتحدّث عنها الخطباء في خطبهم والكتّاب في مقالاتهم، وعرضت لها الإذاعات والتلفزيونات، بل عرضت لها القنوات الفضائية هي بعض البرامج. هذه الظاهرة هي ظاهرة العلاج بالقرآن.

فهناك أناس زعموا أنهم متخصصون في العلاج بالقرآن، بل فتحوا عيادات علنية للملاج بالقرآن، يذهب الناس إليهم في هذه العيادات كي يعالجوهم بالقرآن الكريم.

ونحن نؤمن بأن القرآن هدى وشفاء؛ كما قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ مُوَ لِلَّذِينَ مَامَنُوا هُدُف وَشِفَآءٌ وَاللَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي مَاذَانِهِمْ وَقُرُّ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمَّى أُولَتِهِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَكَانِ بَعِيدٍ ﴿ فَهُ الْعَمْلَتِ]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَنُنَزِلُ مِنَ ٱلْفُرْمَانِ مَا هُوَ شِفَآةٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينُ وَلَا يَزِيدُ ٱلطَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿ ﴾ [الإسراء].

وبكن، ما معنى الشفاء هنا؟ هل هو الشفاء العضوي، على معنى أن الإنسان إذا أوجعه بطنه أو أوجعته عينه أو أحسّ بألم في جسده، فماذا عليه أن يفعل؟ هل يذهب إلى الطبيب المختص الخبير في شأن هذا النوع من المرض؟

الذي رأيناه من سيرة النبيّ الله وهديه، أنه شرع الطب والدواء؛ كما قال الله إنما الشفاء في ثلاث: في شربة عسل، أو شرطة محجم، أو لذعة بناره. فذكر الأنواع الثلاثة للدواء الذي يتناول عن طريق العم، والجراحة، وهي شرطة المحجم أو المشرط، والكي، وذلك هو العلاج الطبيعي، والنبيّ الله تداوى وأمر أصحابه بالتداوي، وكان يقول لبعض أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين: «اذهبوا إلى الحارث بن كلدة الثقفي»، وهو طبيب مشهور منذ الجاهلية عرفه العرب، فكان النبيّ الله ينصحهم بالذهاب إليه، بل جاءه رجلان يعرفان الطب من بني أنمار، فقال لهما: «أيكما أطب؟»، يعني جاءه رجلان يعرفان الطب؟ فأشاروا إلى أحدهما، فأمره أن يتولّى هو علاج المريض، يعني أن الإنسان يبحث عن أمهر الأطباء وأفضلهم ما استطاع علاج المريض، يعني أن الإنسان يبحث عن أمهر الأطباء وأفضلهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

وقال أيضاً ﷺ: قما أنزل الله داء إلّا أنزل له شفاء، علمه من علمه وجهله من جهله». وهذا أعطى كل مريض أملاً في أن يجد لدائه علاجاً، وأعطى الأطباء أنفسهم أملاً في أن يجدوا لكل داء دواء. فليس هناك داء عضال بمعنى أنه لا علاج له، لا في الحال ولا في الاستقبال، بل كل مريض له علاج موجود، ولكن لم نعثر عليه بعد، فإذا أصاب دواء الداء برئ بإذن الله.

ولما سُئل ﷺ: (يا رسول الله! أرأيت أدوية نتداوى بها وتُقاة نتقيها؟ هل ترد من قدر الله شيئاً؟ قال: فعي من قدر الله). يعني أن الأمراض من قدر الله، والأدوية من قدر الله. لماذا إذن نعتبر المرض من قدر الله ولا نعتبر الدواء من قدر الله؟ هذا من قدر الله وهذا من قدر الله، فنحن ندفع قدراً بقدر، ونرد قدراً بقدر. هذه سنّة الله، أن تدفع الأقدار بعضها البعض، ندفع قدر الجوع بقدر الغذاء، وقدر العطش بقدر الشرب، وقدر الداء بقدر الدواء.

هذه هي السنة الإسلامية، ومن أجل هذا شاع الطب بين المسلمين، وتقدم الطب تقدماً هائلاً في الحضارة الإسلامية، وكان المسلمون أثمة العالم وأساتذته في الطب، وعُرف منهم أسماء لامعة على مستوى العالم، مثل أبي بكر الرازي، وابن سينا، وابن رشد، والزهراوي، وغيرهم من المسلمين، وكُتب هؤلاء انتشرت في العالم مثل الحاوي، للرازي، والقانون، لابن سينا،

و«الكليات» لابن رشد، و«التصريف لمن عجز عن التأليف» للزهراوي، بل وجدنا من علماء المسلمين الفقهاء من يجيد الطب، ابن رشد نفسه كان فقيها، ألّف كتابه «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» في الفقه المقارن، وفخر الدين الرازي صاحب الكتب الشهيرة في التفسير والأصول وعلم الكلام وغيرها. قالوا: كانت شهرته في علم الطب لا تقل عن شهرته في علوم الدين، وابن الفيس، مكتشف الدورة الدموية الصغرى، يُعَدُّ من فقهاء الشافعية، وترجم له تاج الدين السبكي في كتاب «طبقات الشافعية» على أنه أحد فقهاء هذا المذهب.

ولأن المسلمين اعتمدوا سنّة الله في الكون، فقد اعتمدوا الطب ولم يعتمدوا على يعتمدوا على الشعوذات التي انتشرت بين الأمم من قبلهم، ولم يعتمدوا على الأحجبة والتمائم وغيرها، التي اعتبرها النبي الله ضرباً من الشرك.

صحيح أن الإسلام شرع لنا الأدوية الروحية، مثل الاستعادة بالله والرقى والدعاء، فالإنسان يُرقي نفسه أو يرقي مريضه بقول: «اللهم رب الناس أذهب البأس، اشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً». أو الرقيك والله يشفيك، أو كما كان عليه الصلاة والسلام يرقي الأطفال الصغار مثل الحسن والحسين «أعيذك بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامّة». فالرقي والتعاوية والأذكار والأدعية مشروعة، ولكن بجوار الأسباب المادية التي تكملها وتقويها الأسباب الروحية.

ولكن، لا يكفي المسلم أن يذهب الإنسان إلى شخص يقول له اقرأ عليك القرآن أو المعوذات أو آية الكرسي، ويكتفي بهذا. كيف ذلك إذا كان يعاني من مرض عضوي؟ فلا بدّ من علاج هذا المرض العضوي، وإذا كان مصاباً بفيروس، لا بدّ من علاج هذا الفيروس، فهذا هو الذي شرعه الإسلام وعاشه المسلمون، فنحن لم نرّ في الصحابة من فتح بيته، وقال: أنا متخصص في العلاج بالقرآن، حتى النبي الله وهو سيد المعالجين وسيد أطباء الروح، لم يفعل هذا، وإنما شرع الطب وشرع التداوي بما يعهده النس.

وقد أشار القرآن الكريم إلى أن بعض الأغذية فيها شفاء ودواء، مثل عسل النحل، بقوله تعالىٰ: ﴿يَغَرُّهُ مِنْ بُطُرِيْهَا شَرَابٌ تُخْتَلِفُ ٱلْوَاتُمُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾

النحل: 13. أمّا هؤلاء الذين فتحوا عيادات، كما سمعنا في القاهرة مثلاً، أن فلان الفلاني يعالج بالقرآن ويذهب المغفلون والذين يصدقون كل ما يُقال ولا يمتحنون الأمور بعقولهم، أرى هؤلاء يذهبون إليهم زرافات ووحدانا، ويدفعون النقود للشيخ، وبركة الشيخ الذي يزعم علاج هؤلاء بالقرآن، أو بإخراج الجن من أجسادهم، وأحيان رأيت مناظر فظيعة، مثل شخص يُضرب ضرباً مبرحاً، أو أشياء من هذا النوع، وقد نشرت الصحف ووكالات الأنباء أن بعضهم مات من الضرب في يد واحد من هؤلاء وقدم للمحاكمة، كل هذا لا أعتبر أنه من الإسلام الصحيح في شيء، إنما يمكن إذا سحر الإنسان أو نحو ذلك أن نعائجه بالاستعاذة والأذكار والرقي، وهذه الأشياء، على أن تكون معروفة مفهومة، ولذلك اشترطوا في الرقية أن تكون باللغة العربية لا بلغات غير مفهومة أو بحروف مقطعة لا نعرف ماذا فيها، وبذكر الله تعالى وصفاته، وألا تشتمل على شيء من الشركيات، فهذا هو الذي شرعه الإسلام، أمّا هذه الظواهر التي ابتدعها الناس، فليس هذا من هدي الإسلام، ولا من عمل الناس في هذا العصر، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إن الإسلام شرع لنا أن نذهب في كل أمر إلى خبرائه نسألهم عنه، ونستفتيهم فيه، سواء أكان في أمور الدين أم أمور الدنيا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُنْبِتُكَ مِثْلُ خَيرٍ ﴾ [فاطر].

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿مَسْنَاتُوا أَهْلَ ٱلذِّكِّرِ إِن كَشْتُمْ لَا تَعْلَمُونٌّ ﴿ ۗ النحل].

ففي أمور الهندسة نرجع إلى الخبراء من المهندسين، وفي أمور الطب والدواء نرجع إلى الصيادلة والأطباء، وإلى كل طبيب في اختصاصه، وفي أمور الدين نرجع إلى علماء الدين الثقات.

#### إذن، فما معنى أن القرآن شفاء؟

وهنا نقول: إن القرآن نفسه قد بيَّن معنى الشفاء المذكور بإطلاق في بعض الآيات، فقد قيدته آية أخرى يقول الله تعالىٰ فيها: ﴿يَتَأَيُّهَا اَلنَّاسُ قَدَ جَاءَتُكُم مَوْعِظَةٌ بِن رَيْكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي العَّمْدُورِ وَقُدَى وَرَجْعَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿ الْعَمَى ، لِيَنت الآية أن الفرآن شفاء لما في الصدور من الشك والحيرة والعمى ،

وما فيها من الهم والحزن والخوف والقلق، ولذا كان من أدعية النبي على: اللهم اجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي وغمي، وكل هذه الأمور المدعق لها أمور معنوية لا مادية، تتعلق بالقلب والصدر، لا بالجسد والأعضاء.

إن القرآن الكريم لم ينزله الله تعالى ليعالج الأمراض العضوية، وإنما يعالج الناس أمراضهم بحسب السنن التي وضعها الله في الكون، والتي بين القرآن أنها سنن لا تتبدّل ولا تتحوّل.



#### آيات إفساد بني إسرائيل وتفسيرها

[الله] نرجو من فضيئتكم إلقاء بعض الضوء على تفسير الآيات التي وردت في أوائل سورة الإسراء عن بني إسرائيل، وإفسادهم في الأرض مرتين، وعقاب الله تعالى لهم على كل مرة بتسليط من شاء من عباده عليهم.

المقصود بالآيات الكريمة من سورة الإسراء، هي قوله تعالىٰ.

وقد اختلف علماء العصر في بيان معاني هذه لآيات والمفصود منها.

فمنهم من قال: إن مرّتي الإفساد قد وقعنا، قبل الإسلام، وعوقب بنو إسرائيل أو اليهود عليهما من الله سبحانه وتعالىٰ.

وإن اختلفوا في نوع الإفساد الذي وقع منهم رفي زمنه. والغالب أنه: استحلالهم المحرمات، ونقضهم العهود، وانتهاكهم للحرمات بين بعضهم وبعض، وإيمانهم ببعض الكتاب وكفرهم ببعض، وتمرّدهم على أنبائهم، إلى حدّ القتل؛ كما قال تعالى: ﴿ أَفَكُلُما جَاءَكُم رَسُولًا بِمَا لَا نَهْوَى أَنفُسُكُم استَكُمْرَتُم فَنْ يِمَا لَا نَهْوَى أَنفُسُكُم استَكُمْرَتُم فَنْ يَعَا لَا نَهْوَى أَنفُسُكُم استَكُمْرَتُم فَنْ يِعَا لَا تَهْوَى أَنفُسُكُم استَكُمْرَتُم فَنْ يَعَا لَا تَهْوَى أَنفُسُكُم استَكُمْرَتُم فَنْ يَعَا لَا تَهْوَى أَنفُسُكُم استَكُمْرَتُم فَنْ يَعْدُ وَقَلَا نَفْنُلُوك ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقد قتلوا زكريا ويحبى، وتأمروا على المسيح عليهم السلام.

إلى آخر ما سجّله القرآن عليهم من تجاوزات وانحرافات خطيرة في سورة البقرة وغيرها من سور القرآن.

كما اختلف المفسّرون في حقيقة العقوبة التي نزلت عليهم، ومن هم الذين سلّطوا عليهم. جزاء ما صنعت أيديهم؟

وأكثر الأقوال أن أولى العقوبتين كانت تسليط البابليين عليهم، فهزموهم شر هزيمة، وأزالوا دولتهم، وخربوا ديارهم، وحرفوا توراتهم، وأخذوا أسرى إلى بابل، فعاشوا في النفي المذل، والغربة الأليمة سبعين عاماً.

وأمّا العقوبة الثانية، فكانت ضربة الرومان لهم، التي أنهت الوجود الإسرائيلي أو اليهودي من فلسطين، وفرقتهم في أنحاء الأرض، فلم تقم لهم قائمة بعدها، حتى جاءت لصهيونية الحديثة.

ومنهم من قال: إنما وقعت مرة واحدة من المرتين، عندما بعث النبي على المرتين، عندما بعث النبي المعلى المدينة، ثم غدروا به وعادوه وحاربوه، فكانت هذه هي مرة الإفساد الأولى، وقد عاقبهم الله عليها بتسليط عباد له أولي بأس شديد عليهم، وهم الرسول الله والصحابة معه، فحاربوهم وانتصروا عليهم.

والمرة الثانية هي ما وقع من اليهود اليوم في فلسطين من تشريد أهل فلسطين وتذبيحهم، وتقتيلهم، وهتك حرماتهم، وتخريب ديارهم، التي أخرجوا منها يغير حق، وفرض وجودهم العدواني الدخيل بالحديد والدم والرصاص.

وننتظر اليوم عقوية الله تعالىٰ لهم، بتسليط المسلمين مرة أخرى عليهم، كما سلط عليهم الصحابة أوّل مرّة.

وهذا ما ذهب إليه بعض علماء العصر مثل الشيخ الشعراوي والشيخ عبد المعز عبد الستار وغيرهما، مبينين أن المرة الأولى في إفساد بني إسرائيل كانت في عصر النبوة بعد البعثة المحمدية، وهي ما قام به بنو قينقاع وبنو النضير وبنو قريظة، وأهل خيبر، من كيد وبغي على الرسول وأصحابه، وقد نصرهم الله عليهم.

وكان العباد المسلّطون عليهم هم النبيّ والصحابة، بدليل مدح هؤلاء بإضافتهم إلى الله بقوله: ﴿عِكَادًا لَّنَا ﴾. أمّا إفسادتهم الثانية فهي ما يقومون به اليوم من علوّ كبير وطغيان عظيم، وانتهاك للحرمات، وإهدار للحقوق، وسفك للدماء، وغيرها، حتى أصبحوا أكثر أهل الأرض نفيراً، بما يملكون من وسائل الإعلام والتأثير في العالم.

وسيتحقق وعد الله تعالى بتأديبهم وعقوبتهم وتسليط لمسلمين عليهم كما سلطوا من قبل.

#### تقنيدنا لهذا الرأي وأدلَّة ذلك:

ورأبي أن هذا التفسير ضعيف لعدّة أوجه:

أولاً: أن قوله تعالىٰ. ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِيَ إِسْرَةِيلَ فِي ٱلْكِنَبِ﴾، أي: أنهينا إليهم وأعلمناهم في الكتاب، والمراد به: التوراة، كما قال قبلها: ﴿وَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِنْبَ﴾، وما جاء في الكتاب أي أسفار التوراة يدلّ على أن هاتين المرتين قد وقعتا، كما في سفر تثنية الاشتراع.

ثانياً: أن قبائل بني قينقاع والنضير وقريظة لا تمثل بني إسرائيل في قوّتهم وملكهم، إنما هم شرائح صغيرة من بني إسرائيل بعد أن قطعوا في الأرض أمماً.

ثالثاً: أن الرسول والصحابة لم يجوسوا خلال ديار بني إسرائيل ـ كما أشارت الآية الكريمة ـ إذ لم تكن لهم ديار، وإنما هي ديار العرب في أرض العرب.

رابعاً: أن قوله تعالى: ﴿عِبَادًا لَنآ ﴾ لا يعني أنهم من عباده الصالحين، فقد أضاف الله تعالى الكفار العصاة إلى داته المقدسة؛ كما في قوله تعالى: ﴿ الشَيلَ أَمْ اللَّهُ عِبَادِى هَكُولاً وَ أُمّ مُم ضَكُوا السّيلَ الفرقان]

وقـــولـــه: ﴿قُلْ يَعِبَادِى الَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا نَقْـنَطُوا بِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].

خامساً: أن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُّ ٱلْكَرِّهُ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَكُمْ بِأَمْوَالِ وَيَنِينَ وَجَمَلُنَكُمْ أَكُفَرَ نَفِيرًا ۞﴾ [الإسراء].

يتضمن امتنان الله تعالى عليهم بذلك، والله تعالى لا يمتن على بني إسرائيل المفسدين بإعطائهم الكرة على المسلمين. سادساً: أن الله تعالى إنها رد الكرة لبني إسرائيل على أعدائهم بعد أن عاقبهم في المرة الأولى، لأنهم أحسنوا وأصلحوا؛ كما قال تعالى ﴿إِنَّ الْمُسَنَّدُ الْمُسَنَّدُ الْمُسَنَّدُ الْمُسَانَدُ الْمُسَانَدُ الْمُسَانَدُ الْمُسَانَدُ الله الله عليهم هتلر وغيره. كما يبتلي ظالماً بظالم. وهم منذ نحو مئة سنة يمكرون بنا ويتآمرون علينا، ليسرقوا أرضنا، فمتى أحسنوا حتى يرد الله لهم الكرة علينا؟؟.

سابعاً: أن الله تعالىٰ قال في المرة الآخرة: ﴿وَلِيَدَّهُ لُواْ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا وَخَلُوهُ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا وَخَلُوهُ ٱلْوَلَامِرَاءً.

والمسلمون لم يدخلوا مسجدهم قبل ذلك بالسيف والقهر، ولم يتبروا ما علوا تتبيراً، بل لم يكن شأن المسلمين أبداً التتبير والتدمير في حروبهم وفتوحهم، إنّما هو شأن البابليين والرومان الذين سلطوا على الإسرائيليين.

ثامناً: أن ما أجمع عليه المفسّرون القدامى أن مرتي الإفساد قد وقعتا، وأن الله تعالى عاقبهم على كل واحدة منهما، وليس هناك عقوبة أشد وأنكى عليهم من الهزيمة والأسر والهوان والتدمير على أيدي البابليين، الذين محوا دولتهم من الوجود، وأحرقوا كتابهم المقدس، ودمّروا هبكلهم تدميراً، وكذلك ضربة الرومان القاصمة التي قضت على وجودهم في فلسطين قضاء مرماً، وشرّدتهم في الأرض شذر مدر؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَتَطَّعْنَاهُم فِي الأَرْضِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ

والواضح أنهم اليوم يقعون تحت القانون الإلهي المتمثل في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عُدُثُمُ عُدُناً﴾ [الإسراء: ٨]، وها هم قد عادوا إلى الإفساد والعلق والطغيان، وسنة الله تعالىٰ أن يعود عليهم بالعقوبة التي تردعهم وتؤذّبهم، وتعرّفهم قدر أنفسهم؛ كما قال الشاعر:

إن عادت العقرب عدنا لها بالنعل، والنعل له حاضرة!

يؤكَّد ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ تَأَذَّكَ رَبُّكَ لِبَعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ ٱلْهَيْدَمَةِ مَن يَسُومُهُمْ شُوَّةَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [الأعراف: ١٦٧].

#### التفسير العلمي للقرآن

سى انتشرت - في العصر الحديث - دعوى التفسير العلمي للقرآن الكريم وبخاصة لدى علماء الطبيعة الذين يريدون التدليل على معظم نظرياتهم من القرآن الكريم فما حقيقة هذا التفسير؟ وما ضوابطه؟ وما موقف العلماء والمفسرين قديماً وحديثاً من هذا التفسير، وما رأيكم في هذا اللون من التفسير؟

#### بين المعارضين والمؤيدين من المعاصرين:

التهر في عصرنا لون جديد من التفسير، أعلق عليه (التفسير العلمي للقرآن). ويقصد به: التفسير الذي تستخدم فيه (العلوم الكونية) الحديثة: حقائقها ونظرياتها لبيان مراميه، وتوضيح معانيه.

ويراد بالعلوم الكونية: علوم الطبيعة والفنك وعلوم الأرض (الجيولوجيا)، والكيمياء، وعلوم الحياة (البيولوجيا) من النبات والحيوان، وعلوم الطب والتشريح ووظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) وعلوم الرياضيات ونحوها.

وقد يدخل فيها بعض العلوم الإنسانية و لاجتماعية، مثل علوم (النفس)، و(الاجتماع)، و(الاقتصاد)، و(الجغرافيا) وغيرها.

والذين يعنون بهذا اللون من التفسير في الغالب ويتحمّسون له، هم علماء الكون والطبيعة، وليسوا من علماء الدين والشريعة.

وعلماء الدين والشريعة يختلفون فيما بينهم حول جواز هذا اللون من التفسير، ومدى شرعيّته،

وني الخمسينيات من هذا القرن (العشرين) ثارت معركة جدلية على صفحات الصحف المصرية، بين فريقين من علماء الدين حول هذه القضية، وأحسب أن الخلاف فيها لم يزل إلى يومنا هذا، بين منتصر لهذا الرأي ومنتصر لمخالفه.

وقبل ذلك وجدنا من كبار العلماء الباحثين المحدثين: المؤيدين والمعارضين، وإن كان المعارضون أكثر، وأوفر.

#### معارضة الشيخ شلتوت:

وجدنا من المعارضين الإمام الأكبر محمود شلتوت كلله، الذي أنكر في مقدمة تفسيره على طائفة من المثقفين أخذوا بطرف من العلم الحديث، وتلقنوا، أو تلقفوا شيئاً من النظريات العلمية والفلسفية وغيرها، وأخذوا يستندون إلى ثقافتهم الحديثة، ويفسرون آيات القرآن على مقتضاها. قال الشيخ عن هؤلاء:

(نظروا في القرآن، فوجدوا الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتُنِ
مِن شَوْءًو﴾ [الأنعام: ٢٨]، فتأوّلوها على نحو زين لهم أن يفتحوا في القرآن فتحاً
جديداً، ففسروه على أساس من النظريات العلمية المستحدثة، وطبقوا آياته على
ما وقعوا عليه من قواعد العلوم الكونية، وظنوا أنهم بذلك يخدمون القرآن،
ويرفعون من شأن الإسلام، ويدعون له أبلع دعاية في الأوساط العلمية
والثقافية.

نظروا في القرآن على هذا الأساس، فأفسد ذلك عليهم أمر علاقتهم مالقرآن، وأفضى بهم إلى صورة من التفكير لا بريدها القرآن، ولا تتفق مع الغرض الذي من أجله أنزله الله!

هذه النظرة للقرآن خاطئة من غير شك، لأن الله لم ينزل القرآن ليكون كتاباً يتحدث فيه إلى الناس عن نظريات العلوم ودقائق الفنون وأنواع المعارف.

وهي خاطئة من غير شك؛ لأنها تحمل أصحابها والمغرمين بها على تأويل القرآن تأويلاً متكلّفاً يتنافى مع الإعجاز، ولا يسيغه الذوق السليم.

وهي خاطئة، لأنها تعرض القرآن للدوران مع مسائل العلوم في كل زمان رمكان، والعلوم لا تعرف الثبات ولا القرار ولا الرأي الأخير، فقد يصحّ اليوم في نظر العلم ما يصبح غداً من الحرافات.

فلو طبّقنا الفرآن على هذه المسائل العلمية المتقلّبة، لعرّضناه للتقلب معه، وتحمل تبعات الخطأ فيها، ولأوقفنا أنفسنا بذلك موقفاً حرجاً في الدفاع عنه.

فلندع للقرآن عظمته وجلالته، ولنحفظ عليه قدسيّته ومهابته، ولنعلم أن ما

تضمنه من الإشارة إلى أسرار الخلق وظواهر الطبيعة، إنما هو لقصد الحتّ على التأمّل والبحث والنظر، ليزداد الناس إيماناً مع إيمانهم.

وحسبنا أن القرآن لم يصادم الفطرة، ولم يصادم ـ ولن يصادم ـ حقيقة من حقائق العلوم تطمئن إليها العقول.

قيل: يا رسول الله! ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط، ثم يزيد حتى يعظم ويستوي ويستدير، ثم لا يزال ينقص ويدق حتى يعود كما كان، لا يكون على حالة واحدة؟ فنزل قوله تعالىٰ: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَةِ فُلْ هِيَ مَوَفِتُ لِلنَّاسِ وَالْمَجُ وَلَيْسَ الْهِرُ بِأَن تَأْتُوا اللهُ لَمُلُونَ مِن ظُهُورِهِكَا وَلَذِينَ اللّهِ مَنِ النَّقَلُ وَأَتُوا اللهَ يَمْ اللّهُ وَاللّهُ اللهُورِهُ وَاللّهُ اللهُ ال

وإنك لتجد هذا في سؤالهم عن الروح، حيث يقول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَيَشَّنُلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوجُ قُلِ ٱلرُّوجُ مِنْ أَسَرِ رَقِ وَمَا أُوتِئِتُد مِنَ ٱلْمِلْدِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿ ﴾ [الإسراء]. أليس في هذا دلالة واضحة على أن القرآن ليس كتاباً يريد الله به شرح حقائق الكون، وإنما هو كتاب هذابة وإصلاح وتشريع؟ ا(١).

#### معارضة الشيخ أمين الخولي وآخرين:

ووجدنا من المعارضين الأستاذ الشيخ أمين الخولي في بحثه المركز (التفسير: معالم حياته، منهجه اليوم)، وقد نقل فيه رأي الشاطبي، واعتراضه على الذين أرادوا أن يخرجوا بالقرآن عن نهجه في مخاطبة لعرب بما يفهمون، وفي إطار ما يعهدون من علوم ومعارف، ورد على الذين زعموا أن في القرآن علوم الأوّلين والآخرين، دينية ودنيوية، شرعية وعقلية!

وهو رأي الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر الأسبق، قاله في تقديمه لكتاب الدكتور عبد العزيز (باشا) إسماعيل الإسلام والطب الحديث، (۲).

 <sup>(</sup>۱) مقدمة تفسير الشيخ شلتوت ۱۱ ـ ۱۱، طبعة دار الشروق بمصر، وقد نشر من قبل مقالات في مجلة فرسالة الإسلام».

 <sup>(</sup>٢) ذكر ذلك الدكتور الذهبي في الجزء الثاني من كتابه «التقسير والمفسّرون» ٤٩٦، ٤٩٥، طبعة المختار الإسلامي، سنة ١٩٨٥، نشر مكتبة وهبة.

وهو رأي د . عبد الحليم محمود، والشيخ عبد الله المشد، والشيخ أبو بكر ذكري، أعلنوه في مقدمة تفسيرهم الموجز للقرآن، الذي كان ينشر في مجلة «نور الإسلام» لسان علماء الوعظ والإرشاد في الأزهر.

#### معارضة سيد قطب:

وينحو صاحب «الظلال» ـ سيد قطب تَثَلَثُه ـ هذا المنحى في تفسيره لآية ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَمِلَةِ ﴾ (١) ؛ إذ يقول بقلمه البليغ:

(وإني لأعجب لسذاجة المتحمسين لهذا القرآن، الذين بحاولون أن يضيفوا إليه ما لبس منه، وأن يحملوا عليه ما لم يقصد إليه، وأن يستخرجوا منه جزئيات في علوم الطب والكيمياء والفلك وما إليها... كأنما ليعظموه بهذا ويكبّروه!

إن القرآن كتاب كامل في موضوعه، وموضوعه أضخم من تلك العلوم كلها... لأنه هو الإنسان ذاته الذي يكتشف هذه المعلومات وينتفع بها... والبحث والتجربب والتطبيق من خواص العقل في الإنسان. والقرآن يعالج بناء هذا الإنسان نفسه ـ بناء شخصيته وضميره وعقده وتفكيره ـ كما يعالج بناء المجتمع الإنساني الذي يسمح لهذا الإنسان بأن يحسن استخدام هذه الطاقات المذخورة فيه. وبعد أن يوجد الإنسان السليم التصوّر والتفكير والشعرر، ويوجد المجتمع الذي يسمح له بالنشاط، يتركه القرآن يبحث ويجرّب، ويخطئ ويوجد المجتمع الذي يسمح له بالنشاط، يتركه القرآن يبحث ويجرّب، ويخطئ ويصبب، في مجال العلم والبحث والتجريب. وقد صمن له موازين التصوّر والتذير والتفكير الصحيح.

كذلك لا يجوز أن نعلق الحقائق النهائية التي يذكرها القرآن أحياناً عن الكون في طريقه لإنشاء التصوّر الصحيح لطبيعة الوجود وارتباطه بخالفه، وطبيعة التناسق بين أجزائه... لا يجوز أن نعلق هذه الحقائق النهائية التي يذكرها القرآن، بفروض العقل البشري ونظرياته، ولا حتى بما نسمّيه (حقائق علمية) مما ينتهى إليه بطريق التجربة القاطعة في نظره.

<sup>(</sup>١) وهي قوله تعالى: ﴿ يَتَنَالُونَكُ عَنِ ٱلْأَمِلُةِ فَلَ هِنَ مَوَتِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْمَجُ . . . ﴾ [البقرة ١٨٩].

إن الحقائق القرآنية حقائق نهائية قاطعة مطلقة، أمّا ما يصل إليه البحث الإنساني \_ أيّاً كانت الأدوات المتاحة له \_ فهي حقائق غير نهائية ولا قاطعة، وهي مقيدة بحدود تجاربه وظروف هذه التجارب وأدواتها... فمن الخطأ المنهجي \_ بحكم المنهج العلمي الإنساني ذاته \_ أن نعلق الحقائق النهائية القرآنية بحقائق غير نهائية. وهي كل ما يصل إليه العلم البشري!

هذا بالقياس إلى (الحقائق العلمية)... والأمر أوضح بالقياس إلى النظريات والفروض التي تسمى (علمية). ومن هذه النظريات والفروض كل النظريات الفلكية، وكل النظريات الخاصة بنشأة الإنسان وأطواره، وكل النظريات الخاصة بنشأة الإنسان الخاصة بنشأة الإنسان الخاصة بنشأة المعجتمعات وأطوارها... فهذه كلها ليست (حقائق علمية) حتى بالقياس الإنساني، وإنما هي نظريات وفروض، كل قيمتها أنها تصلح لتفسير أكبر قدر من الظواهر الكونية أو الحيوية أو النفسية أو الاجتماعية، إلى أن يظهر فرض أخر يفسر قدراً أكبر من الظواهر، أو يفسر تلك الظواهر تفسيراً أدفّ! ومن ثم فهي قابلة للتغيّر والتعديل والنقص والإضافة، بل قابلة لأن تنقلب رأساً على عقب، بظهور أداة كشف جديدة، أو بتفسير جديد لمحموعة الملاحظات عقب، بظهور أداة كشف جديدة، أو بتفسير جديد لمحموعة الملاحظات القديمة!

وكل محاولة لتعليق الإنسارات القرآنية العامه بما يصل إليه العلم من نظريات متجدّدة متغيرة \_ أو حتى بحقائق علمية لبست مطلقة كما أسلفنا .. تحتوي أولاً على خطأ منهجي أساسي. كما أنها تنطوي على معانٍ ثلاثة كلها لا يليق بالقرآن الكريم.

الأول: هو الهزيمة الداخلية التي تخيّل لبعض الناس أن العلم هو المهيمن والقرآن تابع. ومن هنا يحاولون تثبيت القرآن بالعلم، أو لاستدلال له من العلم. على حين أن القرآن كتاب كامل في موضوعه، ونهائي في حقائقه، والعلم لا يزال في موضوعه ينقض اليوم ما أثبته بالأمس، وكل ما يصل إليه غير نهائي ولا مطلق، لأنه مقيد بوسط الإنسان وعقله وأدواته، وكلها ليس من طبيعتها أن تعطى حقيقة واحدة نهائية مطلقة.

والثاني: سوء فهم طبيعة القرآن ووظيفته، وهي أنه حقيقة نهائية مطلقة

تعالج بناء الإنسان بناء يتفق ـ بقدر ما تسمع طبيعة الإنسان النسبية ـ مع طبيعة هذا الوجود وناموسها الإلهي، حتى لا يصطدم الإنسان بالكون من حوله، بل يصادقه ويعرف بعض أسراره، ويستخدم بعض نواميسه في خلافته. نواميسه التي تكشف له بالنظر والبحث والتجريب والتطبيق، وفق ما يهديه إليه عقله الموهوب له ليعمل لا ليتسلم المعلومات المادية جاهزة!

والثالث: هو التأويل المستمر ـ مع التمحل والتكلف ـ لنصوص القرآن كي نحملها ونلهث بها وراء الفروض والنظريات التي لا تثبت ولا تستقر. وكل يوم يوجد فيها جديد. وكل أولئك لا يتفق وجلال القرآن، كما أنه يحتوي على خطأ منهجي، كما أسلفنا)(١).

# بين الغزالي والشاطبي من القدماء: الإمام الغزالي والتفسير العلمي:

والموضوع قد أثير من قديم، ويبدو أن أول من أثاره هو الإمام أبو حامد المغزالي كَنْلُهُ. فقد ذكر في الإحياء، قول ابن مسعود: من أراد علم الأولين والآخرين فليتدبّر القرآن. ونحو ذلك من الأقوال، ثم قال: (وبالجملة، فالعلوم كلها داخلة في أفعال الله عزّ وجلّ وصفاته، وفي القرآن شرح ذاته (٢) وأفعاله وصفاته، وهذه العلوم لا نهاية لها، وفي القرآن إشارة إلى مجامعها)(٢).

وفي كتابه «جواهر القرآن» وهو مؤلف بعد «الإحياء» عاد إلى الموضوع وتوسّع فيه. وفيه ذكر أن جميع العلوم (مغترفة من بحر واحد من بحار معرفة الله تعالى، وهو بحر الأفعال، وقد ذكرنا أنه بحر لا ساحل له)(٤).

ثم ذكر من أفعال الله تعالى: الشفاء والمرض، كما قال تعالى حكاية عن

<sup>(</sup>۱) فني ظلال القرآن ۱۸۰/۱ - ۱۸۲ طبعة دار الشروق.

 <sup>(</sup>۲) أعتقد أن القرآن لم يتعرّض لشرح الذات إلّا من باب نفي الشبيه والمدّ والشريك ونحوها.

<sup>(</sup>٣) قالإحياءة ٢٨٩/١ ط. دار المعرفة، بيروت.

<sup>(</sup>٤) انظر: فجواهر القرآن؛ ٣٤ ... ٣٤

إبراهيم: ﴿ وَإِنَّا مَرِضَتُ فَهُو يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء] قال: وهذا الفعل الواحد لا يعرفه إلّا من عرف الطب بكماله، إد لا معنى للطب إلّا معرفة المعرض بكماله وعلاماته، ومعرفة الشفاء وأسبابه... إلى أن قال: لا يعرف كمال معنى قوله: ﴿ يَكَأَيُّهَا الْإِنسَلُ مَا عَرَكَ يَرَبِكَ السَحَرِيرِ ﴾ اللّه من عرف تشريح الأعضاء من الإنسان صُورَز مًا شَاةً رَبُّكَ ﴾ [الانفطار]، إلّا من عرف تشريح الأعضاء من الإنسان ظاهراً وباطناً، وعددها وأنواعها، وحكمتها ومنافعها... إلخ)... فهذان مثالان لتخريج الغزالي العلوم المختلفة من القرآن.

ومن هنا نفهم معنى قول الغزالي إن علوم الأوّلين والآخرين ليست خارجة عن القرآن، فكأنه يقول: إن العلوم كلها خادمة لحسن فهم القرآن، كما أن القرآن نفسه يشير إليها، ويدلّ عليها، بصورة من الصور الضمنية أو الكلية.

وقد قال في «الإحياء»: (بل كل ما أشكل فهمه على النظّار (علماء المعقول) واختلف فيه الخلائق في النظريات والمعقولات، ففي القرآن إليه رموز، ودلالات عليه، يختص أهل الفهم بدركها)(١٠).

# ابن أبي الفضل المرسى والسيوطي:

وجاء بعد الغزالي ابن أبي الفضل المرسي، الذي سجّل السيوطي رأيه في االإتقان (٢). وهو أشبه برأي الغزالي، فقد ذكر \_ فيما ذكر \_ أن أصول الصنائع مذكورة في القرآن كالخياطة في قوله: ﴿وَطَنِفَا يَنْصِفَانِ﴾ [الأعراف. ٢٢]. والحدادة ﴿النُونِ رُبِرَ لَفْيَيِدُ ﴾ [الكهم. ٤٦]. والبناء في آيات (٢) والنجارة: ﴿وَأَضْنَع الْفُلُكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]. والغزل: ﴿كَالَنِي نَقَضَتْ عَزَلَهَا﴾ [النحل: ﴿وَأَضَا السَّفِيلَةُ فَكَانَتَ لِمَسْنَكِينَ ﴾ [الكهف: ٢٩]. والفخارة: ﴿وَأَوْقِدُ لِي يَنْهَنَدُ عَلَ الطِّينِ ﴾ [القصص: ٣٨]. . وهكذا

فبهذه الإشارات الفرآبية اعتبر أصول الصنائع موجودة في الفرآن.

<sup>(</sup>١) الإحياء، المصدر السابق.

<sup>(</sup>٢) في النوع الخامس والستين: في العلوم المستنبطة من القرآن ٧/٤ ـ ٣١.

<sup>(</sup>٣) أي في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِرْهِيمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْكِيلُ﴾ [النقرة: ١٢٧].

وقد أيّد السيوطي في «الإتقان» وفي كتابه «إكليل التأويل في استنباط التنزيل» هذا التوجّه. واستدلّ له بالقرآن والحديث، وبقول ابن مسعود والحسن والشافعي وغيرهم.

# أبو إسحاق الشاطبي والتفسير العلمي:

ولقد رأينا الإمام أبا إسحاق الشاطبي تثننه، قد عارض هذا التوجّه في كتابه «الموافقات» معتمداً على أن لشريعة نزلت في الأساس لقوم أمّيين، فهي على حد تعبيره ـ شريعة أمية، فلا ينبغي أن نخرجها إلى حدّ التكلف والتعقيد والتفلسف، وإن بالغ في ذلك، حتى تعقبه العلامة الشيخ الطاهر بن عاشور في مقدمة تفسيره «التحرير والتنوير»(۱). كما تعقب بعضه العلامة الشيخ عبد الله دراز في تعليقه على «الموافقات»(۱).

بيَّن الشاطبي أن الشريعة الإسلامية شريعة أمِّية، لأن الله بعث بها رسولاً أمّياً إلى قوم أمّيين؛ كما قال تعالىٰ: ﴿ فُو اللَّيِي بَسَتَ فِي ٱلْأَبْتِكِسَ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ [الجمعة: ٢]. وقوله ﷺ: النحن أمّة أمية لا نكتب ولا نحسب (٣)، فيلزم أن تكون الشريعة على معهودهم وفي مستواهم.

ثم بعد هذا البيان أرضح الشاطبي أن الشريعة \_ في تصحيح ما صححت، وإبطال ما أبطلت \_ قد عرضت من ذلك إلى ما تعرفه العرب من العلوم، ولم تخرج عمّا ألفوه، ثم يتوجه باللوم إلى قوم أضافو للقرآن كل علوم الأوّليس والآخرين! مفنداً هذه الدعوى قائلاً:

ما تقرّر من أمية الشريعة، وأنها جارية على مذهب أهلها \_ وهم العرب \_ ينبني عليه قواعد، منها: أن كثيراً من الناس تجاوزوا \_ في الدعوى على القرآن \_ الحد، فأضافوا إليه كل علم يذكر للمتقدمين والمتأخرين، من علوم الطبيعيات والتعاليم كالهندسة وغيرها من الرياضيات، والمنطق وعلوم الحروف، وجميع

<sup>(</sup>١) انظر: مقدمة «التحرير والتنوير».

<sup>(</sup>۲) انظر: «الموافقات» وتعليقات دراز ۲/ ۲۹ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) متفق عليه عن ابن عمر اللؤلؤ والمرجان، (٦٥٥).

ما نظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهها، وهذا إذا عرضناه على ما تقدم ثم يصح<sup>(۱)</sup>.

ثم يدلل الشاطبي على رأيه هذا ويحتج له بما عرف عن السلف من نظرهم في القرآن، فيقول: (إن السلف الصالح - من الضحابة والتابعين ومن يليهم - كانوا أعرف بالقرآن وبعلومه وما أودع فبه، ولم يبلغنا أنه تكلم أحد منهم في شيء من هذا المدعى سوى ما تقدم، وما ثبت فيه من أحكام التكاليف، وأحكام الآخرة، وما يلي ذلك. ولو كان لهم في ذلك خوض ونظر لبلغنا منه ما يدلنا على أصل المسألة، إلّا أن ذلك لم يكن، فدل على أنه غير موجود عدهم، وذلك دليل على أن القرآن لم يقصد فيه تقرير شيء مما زعموا. نعم تضمن علوماً من جنس علوم العرب أو ما ينبني على معهودها مما يتعجب منه أولو الألباب، ولا تبلغه إدراكات العقول الراجحة، دون الاهتداء بأعلامه، والاستنارة بنوره، أمّا أن فيه ما ليس من ذلك فلاء (٢).

ثم شرع الشاطبي بعد هذا في ذكر الأدلّة التي استند إليها أرباب هذا (التفسير العلمي) فقال: فوربما استدلّوا على دعواهم بقوله تعالى: فوربّما على دعواهم بقوله تعالى: فوربّما على عُلَيْكَ الْكِتنبُ يَبْيَكُ لِكُلِّ شَيْءٍ (النحل ٨٩)، وقوله: في فَرَّطُنَا في الْكِتنبِ مِن فَيّه (النحل ٢٨)، ويقواتح السور \_ وهي لم تعهد عند العرب \_ وبما نقل عن الناس فيها، وربما حكي من ذلك عن عليّ بن أبي طالب عَلَيْ وغيره أشياء)(٣).

بعد ذلك طفق الشاطبي ينقض هذه الأدلة، واحداً بعد الآخر بمنطقه القوي. فقال كلفة: (فأمّا الآيات: فالمراد بها عند المفسّرين ما يتعلق بحال التكليف والتعبّد، أو المراد بالكتاب في قوله تعالى: ﴿مّا فَرْطْنَا فِي الْكِتَبِ مِن كُنُّو﴾: اللوح المحفوظ، ولم يذكروا فيها ما ينتضي تضمّنه لجميع العلوم النقلية والعقلية.

وأمَّا فواتح السور: فقد تكلُّم الناس فيها بما يقتضي أن للعرب بها عهداً،

<sup>(</sup>۱) «الموافقات» ۲/۷۹. (۲) «الموافقات» ۲/۷۹، ۸۰.

<sup>(</sup>۲) قالموافقات؛ ۲/ ۸۰.

كعدد الجمل الذي تعرفوه من أهل الكتاب، حسبما ذكره أصحاب السير، أو هي من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلّا الله تعالى، وغير ذلك. وأمّا تفسيرها بما لا عهد به فلا يكون، ولم يدعه أحد ممن تقدم، فلا دليل فيها على ما ادّعوا، وما ينقل عن عليّ أو غيره في هذا لا يثبت، فليس بجائز أن يضاف إلى القرآن ما لا يقتضيه، في الاستعانة على فهمه على كل ما يضاف علمه إلى العرب خاصة، فبه يوصل إلى علم ما أودع من الأحكام الشرعية، فمن طلبه بغير ما هو أداة له ضلّ عن فهمه، وتقوّل على الله ورسوله فيه، والله أعلم، وبه التوفيق)(۱).

ومنطق الشاطبي هنا منطق قوي، وأدلته لا مطعن فيها، إلا ما كان من اعتماده على (أمية الشريعة) بناء على أمية الأمة. ذلك أن أمية الأمة ليست أمراً مطلوباً ولا مرخوباً فيه، بل بعث الله رسوله في الأميين رسولاً ليخرجهم من الأمية إلى باحة العلوم والنور؛ كما قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِى بَعَتَ فِي الْأَيْتِكَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَسَلُولُ عَنْهُمْ يَسَلُولُ عَنْهُمْ وَلَيْكِمَ مَا لَكِنَابُ وَالْمِكَةُ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَنِي مَمَلُولُ مُبِينٍ ﴿ وَلَا عَنْهُمْ الْكِنَابُ وَالْمَحْمَة ، ولا عجب أن مهمة الرسول مع الأميين: التلاوة والتزكية وتعليم الكتاب والحكمة، ولا عجب أن كانت الآيات الأولى من الوحي تنبئ بذلك: ﴿ أَوْرًا بِأَسِر رَبِكَ اللِّي عَلَقَ ﴿ عَلَيْ الْإِنسَانُ مِنْ عَلَقَ ﴿ وَالسَّمَ عَلَمُ الْمَلَودُ فَي عَلَمُ الْإِنسَانُ مَا لَوْ يَعْمُ الْمَالَانَ وَ العلمَا . وأقسم مبحانه بالقلم فقال: ﴿ نَ وَالْقَلُم وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿ وَالقلم ! القلم .

فالأمية ممدوحة في حقه ﷺ: لأنها أدل على الإعجاز، وليست ممدوحة في حق الأمّة، وعلى الأمة أن تتحرّر منها لتتعلّم وتتفقّه وتنظر في ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شيء، وقد قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَانِكُ ﴾ [الزمر: ٩].

ولقد كان الرسول الكريم هو أوّل من حارب الأمية، كما رأينا ذلك حين قبل في أسرى بدر أن يفتدي بعضهم نفسه إذا كان كاتباً، بأن يعلم عشرة من أولاد المسلمين الكتابة، ومن أجل هذا لا نقبل فكرة أمية الشريعة إلّا إذا حملت على معنى الفطرية والسهولة، والبعد عن التكلّف والتعقيد.

<sup>(</sup>۱) «الموافقات» ۲/ ۸۱، ۸۲،

#### الموقف الذي نختاره:

ولقد رأينا الموقف هنا، كما في معظم القضايا العلمية والفكرية المختلف فيها، تتجه ثلاثة اتّجاهات: طرفين وواسطة.

فهي طرف نجد الذين يرفضون رفضاً مطلقاً إدخال العلوم الكونيّة في مجال التفسير بعداً بالقرآن عن مظنّة التغيّر بتغيّر نتائج هذه العلوم.

وفي طرف آخر رأينا الذين يغالون في استخدام هذه العلوم غلواً كبيراً، ويتكلّفون في إظهار القرآن بمظهر المشتمل على كل هذه العلوم، والسابق بنظرياتها وحقائقها! وهم يجتهدون في إبراز ما سمّوه (الإعجاز العلمي) بكثير من التمحّل.

وهناك موقف بين هؤلاء وأولئك، هو الموقف العدل الوسط، الذي لا يبالغ في النفي، ولا يغلو في الإثبات.

وخلاصة هذا الموقف تنضح في جملة أمور، أو مبادئ:

## ١ \_ ضرورة المعرفة بأوليات هذه العلوم:

أول هذه المبادئ: أنّه لا بد لمن يريد تفسير القرآن في عصرنا: أن يكون ملمّاً بمبادئ هذه العلوم الطبيعية والكونبة، ليستخدمها فيما لا بدّ منه من بيان معاني القرآن، وتوضيح مقاصده ودلالاته، وإلّا كان التفسير قاصراً عن اللّحاق بالعصر وأهله.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا مِلِسَانِ فَوَمِهِ لِلنَّبَةِ َ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهِ مِلْسَانِ فَوَمِهِ لِلنَّبَةِ فَكُمْ فَيُضِلُّ اللهِ مَن بَشَآةً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿ ﴾ البراهيم]. ولا بدّ لمن يعيش في القرن الخامس عشر الهجري، أن يخاطب الناس بلسان هذا القرن، لا بلسان قرون مضت.

وكما أن الفتوى تختلف باختلاف الزمان والمكان، فإن تفسير القرآن، وشرح الحديث، وأسلوب الدعوة، كلها تختلف باختلاف الزمان والمكان كذلك.

ولقد رأينا بعض المشايخ الذين تعقبوا سبد قطب في «ظلاله» الشهير ينكرون عليه كلله أشياء غريبة، مثل حديثه عن المجموعة الشمسية وعن المجرّات الكونية، وغير ذلك مما يدلّ على الجهل المطبق للمتعقّب بهذه العلوم. وقد قيل قديماً: من جهل شيئاً عاداه. ويدلّ لذلك قوله تعالىٰ: ﴿بَلَ كُذَّبُوا بِمَا لَذَ يُجِعِلُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُمْ﴾ [بونس ٣٩]

### ٢ ـ انتباه المتخصص في العلوم إلى ما لم ينتبه له غيره:

ثم إنه من المقرّر والمعلوم: أن كل مفسّر للقرآن يتأثر بثقافته التي أنقنها وتخصّص فيها، كما رأينا ذلك في تفاسير علمائنا القدامي. فتفسير الفقيه غير تفسير المحكّم، وهما غير تفسير اللغوي، وتفاسير هؤلاء غير تفسير الصوفي.

بل إن كل قارئ للقرآن يفهم منه، ويأخذ عنه، بحسب ثفافته وتوجّهه، وهذا ما يثبته العلم نفسه.

فقد قرَّر علم النفس: أن قوة الانتباه إلى الشيء لها علاقة بما اختمر في نفس الإنسان وبما يهتم به، فالعمورة أو اللوحة الفنية قد يراها أكثر من واحد، فمنهم من لا يلتفت إليها أصلاً، ومنهم من ينظر إليها نظرة خاطفة، ومنهم من يتأمّلها تأمّلاً مفصّلاً عميقاً. فانتباه الرسام إليها ليس كانتباه الشاعر، وانتباه الشاعر ليس كانتباه الرجل العادي.

هذا قانون عام من قوانين النفس أو الحياة، لا يمكن مقاومته ولا المراء فيه.

ومن الطبيعي بعد هذا: أن نجد المفسّرين للقرآن ينتبه كل منهم إلى ما لا ينتبه إليه الآخر، وفق ثقافة كل منهم وذوقه ومحور اهتمامه.

فرجل البلاغة: يلمح النكات البيانية، والأسرار التعبيرية والبلاغية.

والفقيه: يستنبط الدقائق التشريعية.

والصوفي: ينجذب للأذواق الروحية والسلوكية.

والاجتماعي: يلتفت إلى السنن الاجتماعية.

والعالم الطبيعي: ينتبه للآيات والظواهر الكونية.

سئل بعض الصوفية: هل تجد في القرآن أن الحبيب لا يعذّب حبيبه؟ فقال: نعم. قال الله تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّمَكَرَىٰ غَنُ ٱبْنَكُواْ اللَّهِ وَآجِبُتُؤُمُّ قُـلَ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِدُنُوبِكُم ﴾ [المائدة: ١٨]. فهذه اللفتة جديرة بذي انتحليق الروحي أن ينتبه إليها. واستنبط الإمام مالك أن الرق لا يجامع البنوّة، فلا يكون ابن الإنسان عبداً له؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ اَتَّفَذَ الرَّقَنَ وَلَدًا له؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ اَتَّفَذَ الرَّقَنَ وَلَدًا له الملائكة) ـ سُبْحَنَمُ بَلَ عِبَادٌ مُكْرَمُوك ﷺ [الأنبياء]. فالعبودية تنافي البنوّة، فهذه الدقيقة لا ينتبه لها إلا الفقيه.

إذا عرفنا ذلك، فلا ينبغي أن ننكر على العالم ـ من علماء الكون والطبيعة ـ أن ينتبه إذا قرأ الآية من القرآن، إلى ما فيها من معان تتصل بثقافته وتخصّصه، لم ينتبه إليها غيره من علماء الدين والشرع، أو من فحول علماء البلاغة والكلام والفقه.

فالمتخصّص في علم الأرض (الجيولوجيا) سينتبه إلى ما في قوله تعالىٰ: ﴿وَالِمِهَالَ أَوْنَادًا ۞﴾ [النبأ]، من معانٍ لم يلتفت غيره إليها.

والمتخصّص في علم البحار سينتبه إلى معانٍ في قوله سبحانه: ﴿مَرَجَ ٱلْبَعْرَةِنِ يَلْنَفِيَانِ ۞ يَيْجُنَا مَرَنَحٌ لَا يَتِنِيَانِ ۞﴾ [الرحمٰن] مما لم بلتفت إليه سواه.

والمتخصص في العلوم الرياضية سبجد في قوله تعالى: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمَرَ مِنَ النَّمَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللِّلُولُولُولُولُولُ اللللَّهُ الللللْمُولِم

وكذلك المتخصص في علم الأجنة يجد في قوله عزّ رجلّ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَنَ مِن سُلِنَاتِهِ مِن طِينِ ﴿ ثُمِ مَمَلَنَهُ نُطْفَةً فِى قَرَادٍ شَكِينِ ﴿ ثُرَ خَلَقَنَا النَّطْفَةَ عَلَمَا الْمُعْبَعَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْمِظْلَارَ لَحَمّا ثُرَّ أَشَأَنَهُ خَلَقًا مَا مُعْبَعَةً مُعْمَدَةً لَمَا مُنْ الْمُعْبَعَة عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْمِظْلَارَ لَحَمّا ثُرَّ أَشَأَنَهُ خَلَقًا مَا فَعَلَامًا مَا لَكُولِيْنِينَ ﴾ [المومنون] ما لا يجده عالم آخر، ناهيك بمن ليس من المتخصصين في هذه العلوم.

وهذا لا ينبغي أن يُختلف فيه.

## ٣ ـ شروط استخدام العلوم في التفسير:

ولا بدّ أن ننبّه هنا على الشروط التي يجب أن تُراعى، حين نستخدم العلوم الكونية في التفسير وخدمة القرآن.

#### التمويل على الحقائق لا الفرضيات:

أ\_ أولها: أن نستخدم من نتائج العلوم ما استقرّ عند أهله، وغدا حقيقة

علمية، يرجع إليها، ويعوّل عليها، ولا نعوّل على الفرضيات والنظريات التي لم تثبت دعائمها، حتى لا نعرض فهمنا للقرآن للتقلّب مع هذه الفرضيات. فليكن اعتمادنا على الحقائق المقرّرة.

ولا يقال: إن العلم ليس فيه حقائق ثابتة إلى الأبد، فكم من قضايا علمية كانت يوماً ما ـ بل ظلت قروناً وقروناً ـ حقائق مقدّسة، ثم ذهبت قدسيتها العلمية، وأثبت التطور العلمي عكسها. وهذا صحيح ومعروف، ولكن حسنا الثبات النسبي للحقائق، فهذا هو الذي في مقدورنا بوصفنا بشراً. وقد قيل في تعريف التفسير: هو بيان المراد من كلام الله بقدر الطاقة البشرية.

### تجنّب التكلف في فهم النص:

ب \_ وثاني هذه الشروط؛ ألا نتمحل ولا نتعسف ولا نتكلف في حمل النص على المعنى الذي نريد استنباطه، إنما نأخذ من المعاني ما ساعدت عبيه اللغة، واحتملته العبارة دون قسر، وقبله سباق النص وسياقه.

ومن مراعاة اللغة هنا: ألا نحمل أنفاظ القرآن على المعاني المستحدثة في عصرنا، والتي لم تكن مرادة من النص يقيناً، مثل حمل كلمة (ذرة) على المعنى الاصطلاحي في علم الفيزياء وغيرها.

وأين يهربون من ملكه تعالى، وهو الذي له ملك السماوات والأرض؟ ولو افترضنا أن الصعود إلى القمر نفوذ من أقطار الأرض، فهل نفذ من أقطار السماوات؟ هذا مع أن الذين صعدوا إلى القمر أو داروا في الفضاء لا يزالون على صلة بالأرض، فهي التي تحرّكهم وتراقبهم، وتعطيهم التنبيهات، وترشدهم إلى إصلاح الخلل إن حدث، كما نقرأ ونعلم

### تجنب اتهام الأمة كلها بالجهل:

جــ ألا يحمل هذا الرأي أو التفسير العلمي اتّهاماً للأمة كلها طوال تاريخها كله \_ وفيها خير القرون: من الصحابة والتابعين والأتباع والأثمة الكبار في كل فن \_ بأنها لم تفهم القرآن، إلى أن جاء هذا العالم في زماننا، فعلمها ما كانت تجهل من كتاب ربّها. فمقتضى هذا الكلام: أن الله أنزل على الناس كتاباً لم يفهموه، ولم يعرفوا مراد منزله منه. مع أنه تعالى وصفه بأنه (كتاب مبين)، وأنه (نور) وأنه (هدى للناس).

ولهذا ينبغي أن نقبل من هذا اللون من التفسير: ما كان إضافة إلى القديم، وليس إلغاءً كليّاً له، فلا مانع من إضافة فهم جديد للآية، أو جزء الآبة، فالقرآن لا تنقضي عجائبه، ولا تنفد كنوزه وأسراره، والله تعالى يفتح على عباده في فهمه ما يشاء لمن يشاء.

#### تجاوزات مرفوضة عند علماء الشرع وعلماء الكون:

ولا ريب أن هناك من الباحثين في هذه القضايا \_ وخصوصاً من علماء الكون \_ من لم يراعوا هذه الشروط، وتكلّفوا وتمحلوا، فانتهوا إلى نتائج رفضها المعتدلون من علماء الكون، وعلماء الشرع جميعاً.

من ذلك ما ذكره العالم المتمكن أ.د. عبد الحافظ حلمي محمد (١) في دراسة له عن (العلوم البيولوجية في خدمة تفسير القرآن الكريم) من شرود بعض الباحثين عن المنهج السليم. فمن ذلك أنه عندما ركب الإنسان أوّل مركب في الفضاء، خف من يقول لنا: إن هذه المركبة هي الدابّة التي تخرج من الأرض لتكلّم الناس (إشارة إلى الآية ٢٨ من سورة النمل). ثم تبعه من يقولون: بل إن هذا نفاذ من أقطار السماوات والأرض بسلطان (إشارة إلى الآية ٣٣ من سورة الرحمٰن)، وأن هذا السلطان هو سلطان العلم! وغنيّ عن

<sup>(</sup>١) أستاذ العلوم البيولوجية في مصر والكويت، وعميد كلية العلوم سابقاً بمصر، وأحد كبار المتخصّصين المعرونين.

 <sup>(</sup>۲) نشرتها مجلة اعالم الفكر، في الكويت العدد الرابع، المجلد الثاني عشر، سنة
 ۱۹۸۲، ۱۲ ـ ۱۵۲.

البيان أن هذا وذاك مخالفان للعلم والتعسير والمنطق وسياق القرآن جميعاً! فالمنزلق جاء هنا من عدم الإلمام بما جاء في كتب التفسير عن هذه الآية الكريمة، أو حتى من عدم الحسّ العطري بالمعنى البلاغي لهذا التحدّي الشديد للإنس والجن أن يخرجوا من ملك الله ويفروا من قضائه (وإلى أين؟!)، فهذا فضلاً عن أن العلم لم يزعم على الإطلاق أن تلك (القفزات القصار) التي قفزها الإنسان خارج نطاق جاذبية الأرض، تعتبر خروجاً من أي شيء ,لا في ذلك النطاق الشديد التواضع أمام ملك الله الذي لا يحد. وكأني بمن يقول بهذا يعني أن الإنس والجنّ قد قبلوا التحدي ونجحوا في الانتصار عليه! وقد بلغ من حلابة المعنى أن تقبله بعض علماء الشريعة، ولكنني أشهد أنه بالحوار المقتم قد عدل عن هذا القول كثيرون.

وشبيه بهذا قول القائلين بأن ذكر الذرة وما هو أصغر منها (إشارة إلى الآية ١٦ من سورة يونس، ومواضع أخرى) دليل من القرآن الكريم على أن الذرة ـ بمعناها الفيزيائي الكيميائي الاصطلاحي الحديث ـ ليست أصغر الجسيمات في تكوين المادة، وأن القرآن الكريم قد سبق العلم الحديث في هذا بكذ مئات من السنين واعجبوا معي إلى هذا الحرص الشديد على وضع القرآن الكريم والعلوم الحديثة في سباق!). وهنا أيضاً يتضح أن الفهم الخاطئ لمعاني الألفاظ (وأبرز معنى للفظ الذرة في اللغة هو الهباءة) وللمعنى البياني المقصود وهو التصغير والتهوين والتقليل، كالقطمير وحبة الخردل والورقة، في مواضع أخرى. هذا فضلاً عن إدراك أن لفظ الذرة بالمعنى الاصطلاحي الحديث، لم يدخل اللغة العربية إلا في وقت متأخر، وعلى سبيل ترجمة غير حرفية ولا دقيقة (وإن شاعت وكانت مقبولة لطيفة) للمصطلح الأجنبي (Atom)، غير المنقسم أو غير القابل للانقسام.

وثمة مثال ثالث لا يقل عرابة ومجافاة للحقيقة عن سابقيه، وهو قول من رأوا بأن المقصود من إنقاص الله الأرض من أطرافها (الرعد. ٤١، الأنبياء: ٤٤) إشارة إلى النقصان اليطيء المستمر للمحور الطولي للأرض نتيجة دورانها كما تدلّ عليه القياسات العلمية، وأن هذا أيضاً (سبق) و(إعجاز علمي) للقرآن الكريم. والعجيب أن هذا الرأي يتقبّله بعض المتحفّظين، مع أنه مخالف تماماً

للسياق القرآني في الموضعين، إذ إنه إشارة إلى انتقاص أرض الكفار بما يفتحه الله للمؤمنين منها نشراً لدعوة الحق. وقراءة الآيات السابقة واللاحقة مباشرة للآيتين المشار إليهما كفيلة بالإقناع لمن يريد أن يقتنع!

هذا فضلاً عن أن هذا الرأي مثال لتأويل حديث يحتم أن المعنى الصحيح للآيتين الكريمتين طل خافياً على المسلمين هذه القرون الطوال منذ نزل القرآن. وليس من البلاغة في شيء الإشارة إلى أمر خاف تماماً عن المخاطبين، بل إنه حتى في هذا الزمان لا تكشف عنه إلا القياسات العلمية، ولا شأن له واضحاً في حياة البشر، وليس فيه عبرة لمن يعتبر.

وأعتقد أن في هذه الأمثلة الثلاثة الغناء عن ذكر كثير غيرها(١).

#### مجالات لاستخدام العلوم الكونبة في التفسير:

#### لا ينبغى الخلاف عليها:

وأريد أن أبيّن هنا أن هناك مجالات لاستخدام العموم الكونية في تفسير القرآن لا ينبغي أن يكون فيها خلاف بين المثبتين والنافين في هذه القضية:

#### أ \_ تعميق مدلول النص:

من هذه المجالات التي لا يختلف عليها اثنان: تعميق مدلول النص القرآبي، وتوسيع فهمه ومداه للإنسان المعاصر، وذلك بما تقدمه العلوم الكونية من بيانات ومعلومات تزيدنا معرفة بمفهوم الآية، وتوضحه بالشواهد والأمثلة، التي توافرت في ضوء العلم الحديث.

خد مثلاً قوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْمَن رَبُّكَ إِلَى الْقَلِ أَنِ ٱلْخِلِى مِنَ لَلِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّمِرِ وَمِمَّا يَمْرِشُونَ ۞ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّي الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِى شُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَخْرُجُ مِنْ مُطُونِهَا شَرَابٌ تُخْلِفُ الْوَنْتُو فِيهِ شِفَاتًا لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآئِيَةً لِفَوْدٍ بِنَفَكَرُونَ ۞﴾ [النحل].

إن كل من يقرأ هاتين الآيتين يفهم معناهما بإجمال، ولا يخفى مغزاهما عليه. والمفسّرون القدامي فسّروهما بمقتضى ما علموه في زمانهم، وأحسنوا جزاهم الله خيراً.

<sup>(</sup>١) البحث المذكور ٧٠، ٧١.

ولكن المتخصّص في علم الحيوان، أو علم الحشرات خاصة، أو علم النحل على وجه أخص، يرى في الآية ما لا يراه القارئ العادي، ويستنبط من الفاظها من المعاني والأفكار والمقاصد ما لا يخطر لأمثالنا ببال. وكذلت المتخصّص في علم الأغذية أو علم العسل أو الطب بالأعشاب أو الأدوية الطبيعية، يأخذ من قوله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَاةً لِلنَّاسِ ﴾ ما لا نستطيع نحن أن نستخرجه من العبارة.

ولهذا وجدنا رسائل وأطروحات علمية تقدم للجامعات حول هذه الآية، أو هاتين الآيتين، ورأينا بحوثاً ودراسات نشرت عنهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَاسِى أَن تَعِيدَ بِكُمْ ﴾ [لقمان: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَلِّبَالَ أَوْنَادًا ﴿ ﴾ [البا]، ونحوهما من الآبات، نفهم نحن معناها إذا قرأناها الفهم الإجمالي، وكذلك مرّ عليها المفسّرون الأوّلون. ولكن العالِم المتخصّص في الأرض، يفهم منها ثبات الجبال، وحفظها للأرض، ومنعها من الميدان! ما يجلي معناها أعظم التجلية، ويشرحها أبلغ الشرح.

وكذلك قبوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَلَةً مِقَدْدٍ فَٱسْكُنَهُ فِي الْأَرْضِيُ ﴾ [المومنون: ١١٨، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلّ شَيْءٍ خُقْتَةٌ مِنْدُو ﴿ وَهُلُهُ القمراء وقوله تعالى: ﴿وَمَلَكَ حَلّ مَوْمٍ فَقَدْدُو نَقَيْدُو ﴾ [الفرقان]. ونحوها من الآيات. نقرؤها نحن فنفهمها فهما إجمالياً فطرياً، وكذلك فعل المفسّرون قديماً. ولكن العلم الكوني الحديث بين لنا من عجائب هذا التقدير في الكون ودقائقه، ما يبهر العقول، وينير القلوب، ويجلي أمام أبصارنا وبصائرنا: واسع علم الله تعالى، وبالغ حكمته، وعظيم قدرته، وراثع تدبيره، كما قرأنا ذلك في كتاب (كريس موريسون) الذي ترجم بعنوان «العلم يدعو للإيمان». فحجم الكرة وموقع القمر منها، وكمية الماء، والغازات فيها... إلخ، لو كانت على غير ما هي عليه، أو اختل ناموسها قليلاً، لهلكت الحياة على ظهر الأرض، أو ما قامت أصلاً.

ومثل ذلك: ما كشفه العلم من أسرار قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿ أَيْخَسَبُ ٱلْإِنسَانُ أَلَن نَجْمَعَ عِطَامَمُ ۞ بَلَى فَادِرِينَ عَلَى أَن نُسَوِّى بَالَمُ ۞ [الـقــــامــة]، ولماذا ذكر البنان خاصة درن غيره من الأعضاء؟ فلقد بين لنا العلم الحديث ما يتميّز به جلد البنان من خواص بحيث لا يتشابه بنانان لشخصين وإن كانا شقبقين، أو توأمين، وعلى أساس هذا التمايز قام ما عرف باسم (البصمة) وأسست عليه إدارات (تحقيق الشخصية).

وهذا ما فهمه المعتدلون من علماء الكونيات، الذين عرفوا ما هو المطلوب منهم في خدمة تفسير القرآن، فالتزموه ولم يحيدوا عنه.

يقول أحدهم(١) شكر الله له.

ما المطلوب منّا إذن؟ المطلوب عندي هو أننا إذا قرأنا، مثلاً، قوله تعالى: ﴿ أَفْلاَ يَكُورُنَ إِلَى الْإِلِ حَيْفَ خُلِقَتْ ﴿ الناشية]، استجبنا إلى هذه الدعوة الربائية بما لا ينافي الفطرة السليمة ويعارض تفسيراً تقليدباً، وأظهرنا ما لا تزال تكشفه الدراسات الحديثة عن معجزات بيولوجية راثعة في ذلك المخلوق الفريد، الذي نستطيع أن نثبت أنه خص بالذكر، من بين ما لا يحصى من مخلوقات الله، نموذجاً يتدبر في دراسته المتدبرون، وأنه ليس صحيحاً ما يقوله البعض من أن الإبل ذكرت لمجرد مناسبتها لخطاب البدو والأعراب. فالمعجز حقاً أن هذا صحيح، ولكنه ليس الحق كله، فالجمل - والجمل بالذات - هو الآن نموذج فريد تشير إليه كتب علم الأحياء الحديثة في أوربا وأمريكا!.

ومطلوب أيضاً أنه ذكر لحم الخنزير بين اللحوم المحرّمة، وجب علينا \_ بعد الامتثال والطاعة لحكم التحريم \_ أن نلتفت إلى أن التحريم هنا هو تحريم معنل (٢)، وإلى أن لحم الخنزير ينفره من بين الأنواع الأخرى من اللحوم المذكورة بأنه حرام لذاته، أي لعلّة مستقرة فيه أو غالبة اللصوق به، لا لعلّة عارضة عليه كما هي الحال في أنواع اللحوم الأخرى المحرمة، أي أنه ينبغي علينا أن نبحث هذه العلّة بحثاً علمياً دقيقاً، لا أن نردد ما تتناقله بعض التفاسير ما يسهل دحضه وتفنيده.

<sup>(</sup>١) هو أ.د عبد الحافط حلمي محمد في دراسته التي أشرنا إليها قبل

 <sup>(</sup>٢) يشير إلى قوله تعالى في بيان المحرمات في سورة الأنعام: ﴿ أَوْ لَحْمَ خِيرِ فَإِنَامُ اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عِلَيْ عَلَيْ عَلِي عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَي

وينبغي علينا، أيصاً، أن نعمق فهمنا لقوله تعالىٰ، في سورة الأنبياء:
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمُلَوِ كُلُّ ثَنُو جَيُّ ۗ [الأنبياء. ٣٠]، فيبين البلاغة الكاملة في استعمال اللفظ [جعلنا من] ونضيف إلى ما هو معروف متناقل ما يزيده تأييداً. وكذلك عن [إحياء العظم] و[النار من الشجر الأخضر] في ختام سورة يس، وخروج الحي من الميت وخروج الميت من الحي، إلخ. وجدير بنا أن نشرح للناس عظمة القسم بمواقع النجوم، والإعجاز في تنزع الخلائق كما ورد في سورة فاطر، وإيلاج اللبل في النهار، وسبح الأجرام السماوية في أفلاكها، وكيف يمسك الرحمٰن الطيور في جوّ السماء، وكيف تتفجر الأنهار من الحجارة، وكيف يكون شرب الهيم... إلخ.

ومطلوب منّا أيضاً أن نجتهد في تحديد المسمّيات الواردة في القرآن الكريم، كحوت يونس والسدر واليقطين ولطلح والفوم والمن والسلوى، فضلاً عن أن نزيد الناس معرفة بمناسبة الأعناب والتين والزيتون والرطب، وتوضيح معاني هذه المفردات، خدمة كبرى اجتهد فيها السابقون، وبذلتها الأمم الأخرى لكتبهم، وأذكر أن الأستاذ الدكتور عبد العزيز كامل قد دعا في جامعة الكويت منذ سنوات إلى تصنيف معجم عصري شامل يشمل مفردات من قبيل ما ذكرت، وكذلك مواقع البلدان وأسماء الأشخاص والأقوام السابقين، وما إلى ذلك مما ذكر في القرآن (أو كتب التفسير).

وجميع ما ذكرت ليس فيه تكلّف أو افتعال أو تهجم بالكلام في تفسير كتاب الله العزير بغير علم، وليس فيه عارضة لتفسير سنفي معتمد، برأي عصري مبتدع، وهذا شرط أساسي .اهـ.

#### ب .. تصحيح معلومات بعض المفسّرين القدامي:

ومن الحالات التي لا خلاف عليها هنا للعلوم الكونية: القيام بتصحيح بعض المعلومات الخاطئة التي اعتمد عليها بعض المفسرين القدامي، وأخرجوا منها بعض آيات القرآن الكريم عن ظاهرها البيِّن، محاولين تأويلها، وإخراجها عن معناها المتبادر منها، لتوفق ما هو مألوف عندهم، ومتفق مع معارفهم.

من ذلك: قوله تعالى في سورة الشورى: ﴿وَمِنْ مَايَنِهِ خَنْقُ اَلسَّمَوَتِ
وَٱلْأَرْضِ رَمَا بَثَ فِيهِمَا مِن كَايَةً وَهُوَ عَلَى جَمِيهِمْ إِذَا يَشَاتُهُ مَدِيدٌ ۞﴾ [الشورى]، فقد

ذهب بعض المفسرين إلى أن قوله تعالى: ﴿وَمَا بَثَ فِيهِمَا مِن تَأَبَّذُ ﴾ يرجع إلى الأرض وحدها، وإنما ذكر ضمير التثنية [فيهما] لأن ما في أحد الشيئين يصدق أنه فيهما في الجملة!(١).

وهذا بلا شك خروج عن الظاهر المتبادر، بلا بيّنة. وما دفعهم إلى هذا إلّا اعتقاد أن العوالم العلوية [السماوات] لا توجد فيها كائنات حيّة تدبّ عليها، وخصوصاً مع قوله تعالىٰ عن الأرض: ﴿وَيَتَى فِيهَا مِن حَكْلٍ دَآبَتِه﴾ [البقرة: ١٦٤]، فإنه بدل \_ كما قالوا \_ على اختصاص الدواب بالأرض. ولكن العلم الحديث اليوم يتصوّر وجود حياة في الكواكب الأخرى، ويجهد جهده في محاولة اكتشافها، وينبغي أن نقول لهم: إن هذا هو ظاهر ما يقرّره القرآن.

ولا يجوز أن يقال: إن المراد بقوله [من دابّة]: الملائكة التي تسكن السماوات كما زعم بعض المفسّرين، فإن هذه لا تدب، بل تطير؛ كما قال تعالى: ﴿جَامِلِ ٱلْمُلْتِكُةِ رُبُلًا أَوْلَ أَجْمِعَةٍ مَّتَى وَلُلَثَ وَرُبُكُمُ ۗ [فاطر: ١].

كما أن آية سورة النحل ترد على ذلك بوضوح، وهو قوله سبحانه: ﴿ رَابُهِ مَسَجُدُ مَا فِي الْسَمَوْنِ وَمَا فِي آلْأَرْضِ مِن دَابَةٍ وَالْمَلَتِكَةُ وَهُمْ لَا يَسَنَكُمُونَ ﴿ فَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّا

ومثل ذلك قوله تعالىٰ في سورة الرحمٰن: ﴿مَرَجَ ٱلْبَعْرَتِنِ بَلْنَيْبَانِ ۞ يَبْهُمُنَا بَرْزَخُ لَا يَتِيبَانِ ۞ فَيَأَنِ ءَالَاَ رَبِيكُنَا تُكَذِّبَانِ ۞ يَشَيُّ مِنْهُمَا ٱللَّؤْلُوُ وَٱلْمَرْهَاتُ ۞﴾ [الرحمٰن].

فقد ذهب بعص المفسّرين إلى أن قوله تعالىٰ: ﴿ يَغَرُّمُ مِنْهُمَا ٱللَّوْلُوُ وَٱلْتَهَاتُ ﴾ من باب حذف المضاف، والتقدير: يخرج من أحدهما، أو يقال: إنهما لمّا التقيا وصارا كالشي الواحد، جاز أن يقال: يخرج منهما، وقد ينسب إلى الاثنين ما هو لأحدهما (٢)؛ لأن اللؤلؤ والمرجان، يخرجان من أحد البحرين، وهو البحر المالح، وليس البحر العذب، وحملوا هذه الآيات على

<sup>(</sup>١) نقله الألوسي في تفسير قروح المعاني، ١٥/ ٤١ وردّ عليه.

<sup>(</sup>٢) نقل ذلك الألوسي ١٠٦/٢٧، ١٠٠٠.

الآية الأخرى في سورة الفرقان، حيث يقول تعالىٰ ﴿وَهُوَ اَلَٰذِى مَرَجَ ٱلْبَحَرَيْنِ هَاذَا عَذَبُّ فُرَاتٌ وَهَلَذَا مِلْمُ لُجَاجٌ رَجَعَلَ يَنَهُمَا بَرَرَهَا وَجِجْرًا تَصْجُورًا ۞﴾ [الفرفان].

ولا ضرورة لهذا الحمل، فلكل آية مجالها، فآية الفرقان فيما نصّت عليه من البحر العذب الفرات والبحر الملح الأجاج. أمّا آيات الرحمٰن، فظاهرها يتحدّث عن بحرين من نوع واحد، وهو الملح، فلا عجب أن يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان، حسب سنن الله تعالىٰ.

فإذا كانت آبة الفرقان ثدل على البرزخ أو الحاجز الألهي الذي جعله الله بين الأنهار العذبة والبحر، بحيث بقي لكل منهما خواصه، كما ببن النيل والبحر المتوسط عند دمياط ورشيد في مصر، فإن آبات الرحمٰن دلّت على أن بين البحار الملحة نفسها، بعضها وبعض، حواجز من صنع الله، فلكل بحر منها كثافته ودرجة حرارته، وحبواناته المائية، وتيّاراته البحرية، حتى إن أسمك وحبوانات هذا البحر لا تنتقل إلى البحر الآخر رغم أن الطريق مفتوح لها.

ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: ﴿وَيَن كُلِّ ثَنَةٍ خَلْقًا رَقَبَةٍ لَمَلَكُمُ وَمِن كُلِّ ثَنَةٍ خَلْقًا رَقَبَةٍ لَمَلَكُمُ النَّالِقَالِ اللهِ اللهُ اللهُ

وإنما قالوا ذلك، لأن الذي يعلمونه أن الازدواج ظاهر في الإنسان والحيوان وبعض أنواع النبات كالنخل، ولكن لم يعرف في جميع أنواع النبانات، ولا في الجمادات.

حتى جاء العلم الحديث فكشف النقاب عن هذه الحقيقة، وأثبت لنا أن جميع النباتات، بل جميع المخلوفات قائمة على قاعدة (الزوجية)، حنى (الذرة) تحتوي على شحنة كهربائية موجبة، وشحنة كهربائية سالبة. وحتى قول الله تعالى: ﴿سُبْحَنَ ٱللَّذِي خَلَقَ ٱلأَنْفِعَ حَسُلُهَا مِمَّا تُنْبِتُ ٱلْأَرْشُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) انظر: الألوسي ٢٧/٢٧، ١٨.

#### ج .. تقريب الحقائق الدينية لعقول البشر:

ومن المجالات التي لا خلاف على استخدام العلم فيه لخدمة القرآن خاصة، والدين عامة: تقريب الحقائق الدينية والغيبية التي جاء بها القرآن إلى عقول البشر، التي قد تستبعد هذه الأشياء، أو تكابر فيها.

ولقد عرضت لهذه القضية من نديم في كتاب «ثقافة الداعية» في فصل (الثقافة العلمية) (۱) للداعية وما يمكن أن يؤديه العلم من دور. وكان مما ذكرته من وظائف لعلم في عصرنا: أن من الحقائق العلمية ما يمكن استخدامه في تأييد الدين وتوضيح مفاهيمه، ونصرة قضاياه، والذبّ عنه، بدفع شبهات خصومه ومفتريات أعدائه، وذلك يبدو في عدّة صور، منها:

أ ـ تقريب بعض المعتقدات والحقائق الدينية من أفهام أهل العصر، وتأييدها بمنطق العلم التجريبي نفسه، حتى إن أولى قضايا الدين وكبراها، وهي: إثبات وجود الله تعالى، يستطع هذا العلم أن يقوم فيها بدور بنّاء، في مواجهة الماديين والملاحدة، فيقيم الأدلّة ويدحض الشبهات، بواسطة فروعه المتعددة من رياضيات وفلك وفيزياء وكيمياء وجيولوجيا وأحياء وطب وغيرها. كما رأينا ذلك في مثل كتاب: أ.كريسي موريسون (الإنسان لا يقوم وحده) المترجم إلى العربية تحت عوان «العلم يدعو إلى الإيمان» وكتاب «الله يتجلّى في عصر العلم» لثلاثين عالماً أمريكياً معاصراً، وكتاب «مع الله في السماء» للدكتور أحمد ذكى.

ورأينا مفكّري المسلمين ينتفعون بذلك في نصرة العقائد الدينية كما في كتاب اقصة الإيمان بين الدين والعلم والفلسفة (٢٠) للشيخ نديم الجسر، وكتاب «الإسلام يتحدّى» للمفكر الهندي وحيد الدين خان، وقد جعل له مراجعه ومقدمه د.عبد الصبور شاهين عنواناً فرعياً هو (مدخل علمي للإيمان).

لقد كان المشتغلون بالفلسفة والكلام قديماً يستبعدون بل ينفون - أن يرى الإنسان عمله في الآخرة بعد أن فرغ منه في الدنيا، لأن الأعمال

<sup>.177</sup>\_177 (1)

<sup>(</sup>٢) طبع المكتب الإسلامي.

أعراض. والعرض لا يبقى زمانين وعلى هذا يؤولون مثل قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدُوا مَا عَلَى اللَّهُ مُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ ا

فجاء العلم الحديث يثبت أن أقوال الإنسان وأعماله كلّها موجودة في الفضاء، وأنها يمكن أن تسجل وتصور وتبقى، ولو بعد حدوثها بزمن طويل، وإن لم يوفق الإنسان لاختراع آلة تقوم بهذه المهمة حتى الآن، ولكن العلم لا ينفي إمكانها. ومعنى هذا: أن كل إنسان يمكن أن يواجه بقوله وعمله طيلة حياته في صورة أشبه ما تكون بـ (فيلم) تسجيلي ناطق، لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وبهذا يرى عمله حقيقة لا مجازاً.

وما يثار اليوم عن قضية (الاستنساخ) وإمكان تخليق صورة (طبق الأصل) من إنسان معين، بواسطة خلية واحدة منه، يقرب لنا عقيدة البعث، وإحياء إنسان جديد هو نسخة من الإنسان القديم، بواسطة ما عرف في الشرع باسم (عجب الذنب) الذي لا يبلى من الإنسان!

ب ـ ويستطيع العلم بمكتشفاته ومقرّراته أن يؤيّد كثيراً من الأحكام الشرعية ببيان ما اشتملت عليه من جلب المصالح للناس، ودرء المفاسد عنهم، وبذلك يزداد الذين آمنوا إيماناً، ويضعف جانب المرتابين والمشكّكين في كمال الشريعة الإسلامية، وصلاحيّتها لكل زمان ومكان.

بستطيع علم الطب وغيره أن يعطينا صورة واضحة لما تجنيه (أم الخبائث) الخمر على شاربيها ومدمنيها من أضرار جسيمة على الأفراد، وعلى الأسر، وعلى المجتمعات، ماديّاً ومعنويّاً، وبهذا تتبيّن حكمة الإسلام في تحريم الخمر، ولعن كل من شارك في صنعها أو الاتجار بها أر تقديمها من قريب أو بعيد.

ومثل ذلك المخدّرات والتدخين، وكل ما يعتاد الناس تناوله من مأكول أو مشروب أو مشموم أو غيره، يضر متناوله عاجلاً أو آجلاً، فضلاً عن الأضرار الأخلاقية والنفسية والاجتماعية الأخرى. وكللك ما يسببه انتشار الزنى من أمراض تناسلية وغيرها للرجال والنساء، وخصوصاً ما عرف اليوم باسم (الإيدز) بالإضافة إلى آثاره السيئة على الأنساب والأخلاق والأسر والمجتمع كله. مما يؤكد معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا نُقْرَهُمْ الزَّنَةُ إِنَّامُ كَانَ فَنْجِشَةً وَسَاءً سَبِيلًا ﴿ وَلَا الإسراء].

وتستطيع علوم الأحياء، ووظائف الأعضاء، والطب وغيرها: أن تبين لنا حقيقة الفوارق الفطرية بين الذكر والأنثى - وبعبارة أخرى: بين الرجل والمرأة -وأن هذا التفاوت لم يكن عبثاً، وأن نجاهله في التشريع والتربية والتعليم والتوجيه، لا يعقب إلا أسوأ النتائج، وأن من الخير لكلا الجنسين، وللجماعة كلها: أن يكون بكل منهما عمله اللائق به، وثقافته الملائمة لوظيفته في الحياة، وبهذا يتلاقى منطق العلم مع منطق الدين، الذي هو منطق الفطرة السليمة.

وحسبي هنا أن أنقل الكلمات التالية عن رجن يعدّ من أقطاب العلم التجريبي في عصرنا وهو الدكتور الكسيس كاريل في كتابه «الإنسان ذلك المجهول» يقول:

(إن ما بين الرجل والمرأة من فروق ليست ناشئة عن اختلاف الأعضاء الجنسية وعن وجود الرحم والحمل، أو عن اختلاف طريقة التربية. وإنما تنشأ عن سبب جد عميق، وهو تأثر العضوية بكاملها بالمواد الكيمياوية ومفرزات الغدد التناسلية. وإن جهل هذه الوقائع الأساسية هو الذي جعل رواد الحركة النسائية يأخذون بالرأي القائل بأن كلا الجنسين الذكور والإناث يمكن أن يتلقوا ثقافة واحدة، وأن يمارسوا أعمالاً متماثلة. والحقيقة أن المرأة مختلفة اختلافاً عميقاً عن الرجل، فكل حجيرة في جسمها تحمل طابع جنسها، وكذلك الحال بالنسبة إلى أجهزتها العضوية ـ ولا سيما الجهاز العصبي ـ وإن القوانين العضوية (الفسبولوجية) كقوانين العالم الفلكي لا سبيل إلى خرقها! ومن المستحيل أن نستبدل بها الرغبات الإنسانية، ونحن مضطرون لقبولها كما ومن المستحيل أن نستبدل بها الرغبات الإنسانية، ونحن مضطرون القبولها كما يحاولن تقليد الذكور، فدورهن في تقدم المدنية أعلى من دور الرجال، فلا يتخلين عنه).

### وقال أيضاً:

(يغفل الناس عادة شأن وظيفة الولادة بالنسبة إلى المرأة مع أن هذه الوظيفة ضرورة لكمال نموها، ولذلك كان من الحمق والسخف صرف المرأة عن الأمومة، فلا ينبغي أن يتلقى الفتيات والفتيان ثقافة واحدة، ولا أن يكون لهم أسلوب واحد في الحياة، ولا مثل أعلى واحد، وعبى المربين أن يعتبروا الفروق الجسمية والعقلية بين الذكر والأنثى، وما بين دوريهما الطبيعين، فبين المجنسين فروق لا يمكن أن تزول، ومن الواجب اعتبارها في بناء العالم المتمدن) اهـ.

#### كلمة منصفة للعقاد:

وأختم هذا المبحث بكلمة معتدلة للكتب المعروف الأستاذ عباس العقاد، قالها بمناسبة الحديث عن (الإنسان) في كتابه قحقائق الإسلام وأباطيل خصومه معقباً على التعريف الجديد الذي زيد في العصر الأخير عن حقيقة الإنسان، وهو تعريف العلماء النشوئيين القائلين بمذهب التطوّر - أو مذهب النشوء والارتقاء - ومعظمهم يعرّفون الإنسان بأنه حيوان راق، فيضعون هذا التعريف مقابلاً لقول القائلين: إن الإنسان روح منكوس أو ملك ساقط من السماء.

ما قول المسلم في هذا المذهب الجديد؟ أتراه يصدقه؟ أتراه يكذبه؟ وهل في نصوص دينه ما يفسر هذا المذهب تفسير الموافقة والقنول؟ وهل في نصوص دينه ما يفسر تفسيراً يوجب عليه رفضه والإعراض عنه؟

#### يقول الأستاذ العقاد في كتابه الحقائق الإسلام»:

(نحن لا نحب أن نقحم الكتاب في تفسير المذاهب العلمية والنظريات الطبيعية كلما ظهر منها مذهب قابل للمناقشة والتعديل، أو ظهرت منها نظرية يقول بها أناس ويرفضها آخرون. ومهما يكن من ثبوت النظريات المنسوبة إلى العلم فهو ثبوت إلى حين، لا يلبث أن يتطرّق إليك الشك، ويتحيفه التعديل والتصحيح، وقريباً رأينا من فضلائنا من يفسر السماوات السبع بالسيارات السبع في المنظومة الشمسية، ثم تبين أن السيارات أكثر من عشر، وأن الصغار منها تعد بالمئات، ولا يحصرها الإحصاء! فليس من الصواب إذن أن نقحم

العقيدة في تفسير أقوال وآراء ليست من الأصول في علومها، ولا يصح أن تتوقف عليها الأصول، وحسب الدين من سلامة المعتقد وموافقته للعقل: أنه لا يحول بين صاحبه وبين البحث في العلم، وقبول الرأي الذي تأتي به فتوح الكشف والاستنباط. وعلى هذه السنة يرجع المسلم إلى آيات كتابه وأحاديث نبيّه، فلا يرى فيها مانعاً يمنعه أن يدرس التطور ويسترسل في مباحثه العلمية إلى حيث يلهمه الفكر وتقوده التجربة.

قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيرُ الرَّحِيدُ ۞ الَّذِي أَحَسَنَ كُلَّ فَيْ عَلَقَمُ وَيَدَأَ عَلَقَ ٱلْإِنسَانِ مِن طِينٍ ۞ ثُرَّ جَمَلَ نَسْلَةٍ مِن سُلَالَةٍ مِن مَّآهِ مَهِينِ ۞ ثُمَّ مَعَلَ لَسُلَّةٍ مِن سُلَالَةٍ مِن مَّآهِ مَهِينِ ۞ ثُمَّ سَوِّنَهُ وَيَعَخُ فِيهِ مِن رُّبِعِيدٌ وَحَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْعَارَ وَالْآئِنَةُ فَيْ لِيلًا مَا مَنْ كُرُونَ ۞ السجدة]، وقال: ﴿ وَلَقَدْ عَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِن سُلَلَةٍ مِن طِينٍ ۞ ﴾ السجدة]، وقال: ﴿ وَلَقَدْ عَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِن سُلَلَةٍ مِن طِينٍ ۞ ﴾ [المومنون].

وإذا اعتقد المسلم أن خلق الإنسان الأول مبدوء من الأرض، وأنه مخلوق من سلالة أرضية، فلا عليه بعد ذلك أن يفسر مذهب التطوّر عن نتيجته المقرّرة كيف كانت على الوجه القاطع المتفق عليه، فما يكون في هذه النتيجة نقض لعقيدة المسلم في أصل الإنسان: أنه جسد من الأرض، وروح من عند الله، وليس في وسع العالم النشوئي أن يدحض هذه العقيدة برأي قاطع أحق منها بالتطبيق والإيمان) اهد(۱).

## بين التفسير العلمي والإعجاز العلمي للقرآن:

وأود أن أشير هنا إلى قضية لها أهميّتها ودلالتها، وهي قضية ما سمي (الإعجاز العلمي) للقرآن، وعلاقته بـ ( التفسير العلمي)، فإن هناك خلطاً بينهما، حتى كاد بعض الناس يجعل كل تفسير علمي إعجازاً علميّاً، وهذا ليس بصحيح.

إن مجال التفسير العلمي ما ذكرناه في الصحائف السابقة، وهو مجال فسيح. أمّا مجال الإعجاز العلمي، فهو أخص وأضيق من ذلك بكثير.

وكثير من القضايا التي يذكرها إخواننا المفسّرون في الحماسة للإعجاز العلمي، نراها قابلة للجدل، ولا تقبل عند الخصم.

<sup>(</sup>١) وحقائق الإسلام وأباطيل خصومه؛ للعقاد ١٠١، ١٠١.

فإنك إذا قلت له: من علم محمداً الأمي في أمّة أمية: أن الحديد أنزل من السماء، كما يقول إخواننا الكونبون...؟ فقد يقول لك قائلهم وما يدريك أن القرآن قصد ذلك حين قال هذه الجملة: ﴿وَأَنْرَلْنَا الْمُدِيدُ ﴾ [الحديد: ٢٥]؟ فقد يكون المرد: إنّا خلقناه بتدبير علوي سماوي، كما في نظائره في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلُ لَكُمْ مِنَ الْأَنْمَنِ ثَمَيْيَةً أَرْفَحِ ﴾ [الزمر: ١]، وقوله: ﴿يَبَنِيَ مَادَمُ هَذَ أَنْكُ عَلَيْكُمْ لِيكُمْ وَرِيثًا ﴾ [الأعراف: ٢١].

وهذا ما قلته من قديم، ولا أزال أقوله لإخواننا العلميين المعنيين بهذا اللون من الإعجاز، مثل صديقنا الشيخ عبد المجيد الزنداني، الذي عني أبلغ العناية بهذا الإعجاز، وله فيه بحوث معجبة، وجهود طيبة، والذي سعى ووفق لإنشاء (هيئة علمية عالمية لإعجاز القرآن) في رابطة العالم الإسلامي، وكذلك صديقنا أ.د. زغلول النجار، أستاذ علوم الأرض، الذي له باع رحب ومجهود رائع في هذا الميدان.

ولهذا يجب أن يكون عمدتنا في إثبات هذا الإعجاز، هو القضايا الواضحة المحكمة، التي لا مجال للشك أو للتشكيك في سبق القرآن بها، مثل أطوار الجنين، المذكورة في سورة المؤمنون، وسورة الحج، ومثل قاعدة (الزوجية) في جميع المخلوقات: ﴿وَبِين كُلِّ ثُقَيْعٍ خُلْفًا زَوِّجَيِّنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، ومثل تقرير أن الماء أصل الحياة: ﴿وَبَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَاءِ كُلُّ مُتَنِعٍ حَيُّ ﴾ [الأنبياء ٢٠٠].

ثم إن الإعجاز لا بد يسبقه تحد واضح، ودعوة إلى المعارضة بمثل ما يتحدى به، وأن تتوافر الدواعي إلى قبول التحدي، وتنتفي المواسع عن المعارضة، ثم يعجز المعارضون جميعاً.

وفي الإعجاز العلمي لم يحدث هذا التحدّي، إذ التحدي القديم كان بالبيان والبلاغة والنظم، كما هو معروف، وإن وجدت أشياء أخرى أضبفت إلى ذلك، مثل الإخبار بالغيوب، وما تضمنه القرآن من هداية وإصلاح وتشريع، ولكن الأساس هو التحدّي البياني.

الإعجاز العلمي في حقيقته إعجاز بياني:

بل أقول: إن الذي يتبيّن لي في هذه القضية المهمة، هو: أن ما يسمى الآن (الإعجاز العلمي) هو عند التأمّل والتحليل: لون من (الإعجاز البياني)

للقرآن. فالإعجاز هنا يكمن في الصياغة القرآنية العجيبة للآيات، أو أجزاء الآيات، التي تتناول هذه الشؤرن التي لها صلة بالعلم، أو بالآفاق والأنفس، كما أشار إلى ذلك القرآن حيث قال: ﴿سَنَرِيهِمْ مَالِنَيْنَا فِي آلْاَفَاقِ وَفِي آنفُسِمِمْ حَتَّى بَبْيَيْنَ لَهُمْ أَنَّهُ أَلُمُنَّ ﴾ [فصلت: ٥٣].

ذلك أن العبارة القرآنية أو الجملة القرآنية، قد جعل الله فيها من المروبة والسّعة بحيث يفهمها العقل العربي العادي في عصر نزول القرآن، ويجد فيها المسلم ما يشبع فكره ووجدانه معاً، بالفهم الفطري السهل الميسر لكل قارئ للقرآن. ومع هذا أودع الله الجملة القرآنية من السعة والخصوبة ما يتسع لما يكشف عنه الزمن من حقائق، وما يبلغه العلم من تطوّر وتقدم، كما نشاهد في عصرنا.

ولو كان القرآن كتاباً من تصنيف البشر وتأليف عقولهم، ما كان يمكن لعبارته أن تتسع لمختلف الأزمان، وتطوّرات الإنساد، بل كان مرور الزمن يكشف عن كثير من القضايا التي ذكرت في الكتاب على أنها حقائق مسلمة، فإذا هي أوهام مرفوضة.

#### تحفظ المعتدلين من العلميين:

وتحفّظي على التوسع في الإعجاز العلمي يشاركني فيه بعض أساتذة العلوم الكبار، من المتخصّصين في العلم، والملتزمين بالدين.

من ذلك ما قاله أ.د. عبد الحافظ حلمي في بحثه الذي أشرنا إليه من قبل:

(وثمة قضية أخرى خطيرة لا بدّ من إثارتها، فلقد شاع وذاع بين كثير ممن يجمعون بين تفسير القرآن الكريم وقضايا العلوم الحديثة: مسارعتهم في كل موضع إلى القول بأن القرآن الكريم قد سبق العلم في هذا أو ذاك من تلك القضايا. وهذا منزلق خطير له محاذيره، فإنه غالباً ما يكون قولاً جزافاً غير مستند على أساس علمي أو تاريخي. فالأمر الذي يكون موضع التأويل لا يعدو في الغالب أن يكون إشارة لطيفة في القرآن الكريم لظاهرة كونية طبيعية \_ هذا إذا صح تخريج المؤول لمعناها \_ وليس من الصواب في شيء الزجّ بتلك الإشارة الكريمة إلى تحميلها فوق كل ما تحتمله، ووضعها موضع التسابق مع

أي مبحث علمي مفصل، هذا فضلاً عن أن المؤوّل يستحضر بعض فصول التاريخ العلمي الحديثة، منذ ما سبّي عصر النهضة وما بعده، غير ملتفت إلى أن المعارف البشرية كانت في عهد القرآن متضمنة ما اهتدت إليه الأمم الأولى في الحضارات السابقة. والكلام في السبق التاريخي يفتح باباً للجدل ليس من اليسير في كثير من الأحيان الانتهاء فيه برأي.

ولنتأمّل على سبيل القياس المعارك الجدلية الكثيرة التي دارت حول تحديد ما حقّقه المسلمون في إبان نهضتهم الكبرى في عصر حضارتهم الذهبي، ومحاولة المكابرين ردّه كله أو جلّه إلى الإغريق.

فإذا جاز، مثلاً، أن نشرح للناس ما وصل إليه العلم عن القوى التي تجذب الأجرام السماوية بعضها إلى بعض، ثم تحفظها متباعدة عن بعضها البعض دون أن تتداعى، وأن نقول: إن هذه القوى كأنها المعنية بالعمد التي لا نراها في قوله تعالى: ﴿ اللهُ ٱللَّذِى رَفَعَ ٱلشَّهَوَتِ بِغَيْرِ عَمْرِ نَرَوْنَهَا ﴾ [الرعد: ٢]، فإنه لا يجوز أن نقول: إن القرآن الكريم قد سبق إلى ذكر قانون الجذب العام في الرياضة الفلكية النيوتونية.

كذلك إذا قرأنا قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا مِن دَآبَةِ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَهْمِ يَطِيْرُ بِجَنَاهَيْهِ إِلَا أَنْ أَتُمَّ أَتَالَكُمْ... ﴾ [الانعام: ٣٨]، جاز لنا أن نقول: (تنتظم الكثنات الحية في مجموعات يختص كل منها بصفات تكوينية ووظيفية وطباع معينة. وفي الآية الكريمة تنبيه إلى تباين صور المخلوقات وطرائق معيشتها، فكما أن الإنسان نوع له خصائصه فكذلك سائر أنواع الأحياء. هذا ما يكشفه علم التصنيف كلما تعمّق دراسة نوع منها)(١).

ولكن لا يجوز أن نعلّق قائلين بأن هذا بدل على أن القرآن الكريم قد سبق كارلوس لينيوس في وضع علم التصنيف. فالآية أولاً ليس فيها تصنيف، لا وفقاً لنظام لينيوس ولا غيره من المصنفين، ثم إن محاولات التصنيف ضاربة في التاريخ قبل لينيوس، وإن كان هو واضع أسس المنهاج الذي يتبعه البيولوجيون حتى وقتنا الحاضر.

<sup>(</sup>١) قالمنتخب في تفسير القرآن؛ ١٧٨.

ومن قبيل هذا الذي قبل عن سبق القرآن الكريم إلى قوانين الجاذبية وعلم التصنيف: ما قبل أيضاً عن انشطار الذرة، وارتباد الفضاء، وقصر المحور القطبي للأرض، في الأمثلة الثلاثة التي سبق ذكرها، وفي كثير غيرها مما يضبق المجال عن حصره وذكره. ولكن لعل أعجب ما قرأت هو رأي كاتب فاضل من عدماء الدين يقول: إن قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا الْمِشَارُ عُلِلْكَ ﴿ وَاللَّكُ اللَّهُ مَا مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن سيارات وقطارات مواثرات واستخدامها بدلاً من الإبل (والعشار من النوق ونحوها ما مضى على حملها عشرة أشهر) مع أن السياق كله في تعداد أحداث يوم القيامة، ومع بعد المعنى المذكور لأكثر من سبب!

إن القرآن الكريم كتاب منزل من خالق الكون العليم بأسراره ونواميسه، بل إنه سبحانه وتعالى هو مبدع هذه الأسرار، وفاطر تلك النواميس. فمن العبث أن نعقد سباقاً لا محل ولا معنى له بين كتاب الله العزيز \_ تنزهت كلماته \_ وبين علوم البشر، فهي \_ حتى وإن بلغت في هذا الزمان شأناً عظيماً \_ ليست إلّا لمحات من علم الله الشامل الكامل.

إن الأقرال الواهية عن (السبق العلمي) للقرآن الكريم لن تقنع غير المؤمن بأن القرآن الكريم كتاب منزل من عند الله، وليس من قول محمد النبيّ الأمّي، صلوات الله وسلامه عليه، فإننا إذا أردنا أن نقنع غير المؤمنين بهذا وجب علينا أن نلجاً إلى أسلوب أكثر إحكاماً.

إن موريس بوكاي، الطبيب والباحث الفرنسي، يقول في كتابه عن (دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة): (... لقد أثارت هذه الجوانب العلمية التي بختص بها القرآن دهشتي العميقة في البداية، فلم أكن أعتقد قط بإمكان اكتشاف عدد كبير إلى هذا الحد من الدعاوى الخاصة بموضوعات شديدة التنوع، ومطابقته تماماً للمعارف العلمية الحديثة، وذلك في نص كتب منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً المعارف العلمية الحديثة، وذلك في نص كتب

ثم إن بوكاي، عدما يقارن نصوص القرآن الكريم، بمقابلاتها في الكتب

<sup>(</sup>۱) (موریس برکاي، ۱۹۷۸: سر۱٤٤).

المقدّسة الأخرى يقول: (إن تصريحات القرآن ـ على العكس ـ مطبوعة بالإيجاز في القول والاتفاق مع المعطيات الحديثة للعلم)(١). وقد تعرّض بوكاي لبعض التعليقات العلمية على مواضع متعدّدة في القرآن الكريم، قد نوافقه على بعضها، وقد نختلف معه ـ من حيث المنهاج والموضوع ـ في بعضها الآخر، ولكنه لا يفتأ يؤكّد هذا الذي ذكره في الاقتباس الأخير، وهو دليل سلبي ولكنه قوي، من أنه لم يجد في القرآن الكريم ما ينافي العلوم الحديثة في شيء.

هذا الصدق المطلق الذي يجده العلماء في القرآن الكريم هو مصداق لمقوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَنَدَبُّونَ الْقُرْءَانَ وَلَا كَانَ بِنْ عِندِ عَيْرِ اللّهِ لَوَبَدُوا فِيهِ النّبِلْكَا كَانَ بِنْ عِندِ عَيْرِ اللّهِ لَوَبَدُوا فِيهِ النّبِلْكَا كَانَ بُنْ عِندِ عَيْرِ اللّهِ لَوَبَدُوا فِيهِ النّبِلْكَا كَانَ الاحتلاف المشار إليه في الآية الكريمة ليس مقصوراً على (تناقض المعنى وتفاوت النظم) \_ أي بين آيات القرآن نفسها \_ وإنما يشمل أيضاً (مطابقة بعض أخباره المستقبلة للواقع دون بعض، وموافقة العقل لبعض أحكامه دون بعض).

وهذا المعنى هو الذي استشعره سير جيمس جينس (٢) عندما قرأ عليه العالم الهندي عناية الله مشرقي معنى الآبتين ٢٧ و٢٨ من سورة فاطر (٢)، فصرخ قائلاً: (ماذا قلت؟ بنما يخشى الله من عباده العلماء؟ مدهش، وغريب، وعجيب جداً... إنه الأمر الذي كشفت عنه دراسة ومشاهدة استمرت خمسين سنة \_ أي بحوث سير جيمس نفسه \_، من أنبأ محمداً به؟ هل هذه الآية موجودة في القرآن حقيقة؟ لو كان الأمر كذلك، فاكتب شهادة مني أن القرآن كتاب موحى من عند الله، لقد كان محمد أميّا، ولا يمكنه أن يكشف عن هذا السر بنفسه، ولكن (الله) هو الذي أخبره بهذا السر... مدهش... وغريب، وعجيب جداً الشر... مدهش... وغريب، وعجيب جداً الشر...

<sup>(</sup>١) (ص: ١٧٤).

 <sup>(</sup>٢) الفلكي العظيم، الذي اشتهر بيننا بكتابه الذي ترجم إلى العربية بعنوان: «الكون الغامض».

<sup>(</sup>٤) وحيد خان، ١٩٧٣، ص: ١٣٢ ـ ١٣٤، عن مجلة (نقوش) الباكتسانية.

وتفاصيل هذه الرواية ممتعة وذات مفزى، ويمكن الرجوع إليها في مصدرها.

وكتاب الله العزيز كله معجز، ويستطيع العلماء أن يتلمسوا دلائل إعجازه في شتى المجالات. فإذا كنا بصدد (إعجازه العلمي) تحتم علينا أن نتوخى الدقة التامة، فلا نفتعل مناسبة أن نتشبث بلفظ أو نحمله فوق كل ما يحتمل، أو نجهل أو نتجاهل حقائق التاريخ.

وينبغي أن يكون لنا في الأثمّة السابقين أسوة حسنة حين نرى دقة مناهجهم العلمية عندما تناولوا القرآن الكريم من نواحيه اللغوية والبلاغية والتشريعية (١٠).

#### تكوين العقلية العلمية في القرآن:

وأحب أن أشير هنا إلى قضية أراها في غاية الأهمية، وهي لم تأخذ حقها من اهتمام الباحثين في الدراسات القرآنية، وفي رأيي أنها أهم من إشارات الإعجاز العلمي، وهي: ما جاء به القرآن من (تكوين العقلية العدمية) الني ترفض الظن والخرص، واتباع الأهواء والعواطف والتقليد الأعمى للأجداد والآباء، والطاعة العمياء للسادة والكبراء، وتنظر في ملكوت السماء والأرض وما خلق الله من شيء، وتتعبد لله تعالى بالتفكر في الآفاق والأنفس، مثنى وفرادى، وتعتمد البرهان في العقليات، والتوثيق في القليات، والمشاهدة في الحسيات. . . إلى آخر ما ذكرناه في فصل كامل في كتابنا «العقل والعلم في القرآن» (٢).

وهذه العقلية التي ينشئها القرآن بوصاياه، وتوجيهاته وأحكامه، هي التي تحقق الازدهار العلمي، وتهيئ المناخ لظهور علماء يبحثون ويبتكرون في كل مجال، وهو ما حدث في الحضارة الإسلامية، التي جمعت بين العلم والإيمان، بل التي اعتبرت العلم ديناً والدين علماً، وكان علماؤها أساتذة العالم، وكتبها مراجعهم، وجامعاتها موثلهم، لعدة قرون، وذلك كله بفضل الإسلام الذي جعل منهم خير أمّة أخرجت للناس.

<sup>(</sup>١) انظر: «العلوم البيولوجية في خدمة التفسير» ٧٠ ـ ٧٣.

<sup>(</sup>٢) نشرته مكتبة وهبة بالقاهرة.



#### حديث

# رخير القرون قرني ثم الذين يلونهم»

لقد استنبط بعض الباحثين المعاصرين من حديث وحير القرون قرني ثم الذين بلونهم، ثم الذين يلونهم، مقولة غريبة، مضمونها: أن الإنسانية التي يحتضنها الإسلام تنقدم نحو ما هو أسوأ، لا نحو ما هو أفضل، وأن هذا التقدم إلى الأسوأ حتمي لا راد له، وفقاً لهذا الحديث وأمثله.

ولهذا يُرجع أن هذه الأحاديث موضوعة مصنوعة، إما لتبرير ما حدث بالفعل، إذا فرضنا أن الواضعين هم مسلمون فعلاً، وإما لتوجيه مسيرة الإسلام في طريق اليأس، إذا فرضنا أن الواصعين منافقون(١١).

والحق أن الحديث صحيح متفق على صحته بين علماء الإسلام لم بطعن عالم سنّي ولا معتزلي ـ فيما أعلم ـ في سنده أو متنه، بل ذكر ابن حجر والسيوطي وغيرهما من أئمة النقل أنه من العتواتر(٢).

فاعتبار هذا الحديث موضوعاً: اتّهام للأمة كلها بالجهل والغباء وترويج الباطل، واجتماعها على الضلالة طوال تلك العصور، وهذا مدخل لنسف الدين كله.

أمّا ما فهمه الباحث الفاضل من الحديث، وما ربَّه عليه من نتائج، فهو غير مسلَّم له.

فالحديث إنما دلَّ على فضل الجيل الذي تلقَّى عن رسول الله ﷺ، وتربَّى

 <sup>(</sup>١) انظر: اأسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، للدكتور فهمي جدعان ٢١ وما بعدها، طبعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

 <sup>(</sup>۲) انظر: فنظم المتناثر في الحديث المتواترة للكتاني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، حديث رقم (۲٤۱).

في حضانة النبوّة، وشاهد ما لم يشاهده غيره من آبات الله، ومن هدي رسول الله على وحمّله القدر من المهمات ما لم يحمله غيره، فهو الجيل الذي نقل القرآن للأمة، وروى لها السنن، وفتح الله على يديه البلاد، وهدى به العباد. ثم الجيل الذي تتلمذ على هؤلاء الأصحاب، واقتبس من مشكاتهم، واقتفى آثارهم، والجيل الثالث الذي سار على دربهم واتبعهم بإحسان، فرضي الله عنهم، ورضوا عنه.

ولا يشك دارس منصف أن (الإشعاع الروحي) لهذه الأجيال القريبة من عهد النبوة الخاتمة، كان من القوة و لعمق والسعة، بحيث لا يلحقه جيل آخر، وهذا في الجملة لا في التفصيل، وفي أمر الدين والتقوى لا في أمر الحياة والعلم والعمران، فهذه قد تتفوّق فبها الأجيال اللاحقة على الأجبال الأولى المفضّلة في الالتزام الديني.

وقد بشر الرسول في أمّته أنهم سيرثون ممالك كسرى وقيصر، وسينفقون كنوزهما في سبيل الله، وأنهم سيملكون المشرق والمغرب يوماً، وأن الرخاء سيبلغ مدى لا يكاد يجد ذو المال يومها من يقبل منه الصدقة، وأن الأمن سيستتب حتى إن المرأة تخرج وحدها من الحيرة بالعراق حتى تطوف بالبيت الحرام، لا تخاف إلّا الله، وأن أرض العرب ستعود يوماً مروجاً وأنهاراً، فهل يعتبر هذا كله (تقدماً إلى الأسوأ)؟!

إن أي قارئ غير متعصّب ولا متعصّف للناريخ يعلم أن الخلفاء الراشدين بعد رسول الله على طوّروا كثيراً من أمور الحياة، وأدخلوا عليها تحسينات وإضافات لم تكن في عصر النبوّة، وهم الذين أمرنا أن نتبع ستّتهم، ونعضً عليها بالنواجذ، فهي امتداد للسنة النبوية المطهّرة.

وبعد عصر الراشدين وجدنا المسلمين في عهد الأمويين والعباسيين، يبتكرون ويضيفون أشياء لم تكن في العصر النبوي ولا العصر الراشدي، أقرّهم عليها علماء الأمة، وانعقد الإجماع على مشروعيّتها.

ويكفي أن تم فيها استبحار علوم الدين واللغة، وتدوينها وتأصيلها، وظهور المدارس العلمية والفكرية في شتى أنواع العلوم والآداب، ثم اقتباس علوم الأمم الأخرى، عن طريق الترجمة، ثم تدارسها وإنضاجها وتهذيبها، وإعمال بد التعديل والتحسين والتحوير فيها، بالحذف والإضافة والتغيير، والتقديم والتأخير، حتى تنسجم مع المزاج العام للأمة، وتتواءم مع دينها وقيمها وثقافتها، وتجد لها مكاناً في حياتها العقلية والوجدانية والاجتماعية ثم ابتكار علوم جديدة كاملة، لم يعرفها السابقون.

وفي هذا الإطار نشأت الحضارة الإسلامية الفارعة الرائعة، ثابتة الأصول، باسقة الفروع، وارفة الظلال، مباركة الثمار.

ولم يتوقف المسلمون عن إبداع هذه الحضارة في مختلف مجالاتها، وشتّى فروعها، بدعوى أن هناك أحاديث تغل أيديهم، أو تقيّد أرجلهم، أو تشلّ تفكيرهم، محتّمة عليهم (التقدم إلى الأسوء)!!

صحيح أن الأجيال المسلمة التي صنعت هذه الحضارة الشمَّاء، لم تكن في شفافية جيل الصحابة وتلاميذهم من الناحية الإيمانية (الروحية)، وهو أمر اعترف به الجميع، ولكن هذا لم يقف حائلاً أمام تفوقهم العلمي، وتقدّمهم الحضاري، وجهادهم الأخلاقي. بل وضعوا أخلاقيات ذلك الجيل المثالي نصب أعينهم، باعتباره مثلاً إنسانياً أعلى، وبذلك يجمعون بين الحسنيين أو يحاولون ذلك على الأقل: حسنة الإبداع الحضاري المادي وحسنة السمو الروحي والترقي الإيماني والخلقي.

على أن هناك أحاديث أخرى تبين فضل الأجيال اللاحقة، وتنوه بصبرها وثباتها في عصور الفتن والأزمات التي يمتحن فيها أهل الإيمان، وحملة رسالة الإسلام، ويغدو القابض على دينه فيها كالقابض على الجمر، حتى ذكر الحديث أن للعامل فيها أجر خمسين!! قيل: منّا أو منهم يا رسول الله؟ قال: قبل منكمة (١٠).

كما صحَّت أحاديث كثيرة تبشّر بغدٍ مشرق، ومستقبل زاهر لدعوة الإسلام، وملك واسع لدولته.

 <sup>(</sup>١) رواء أبو داود في استنه، كتاب الملاحم برقم (٤٣٤١)، والترمذي في التفسير
 (٣٠٦٠)، وقال: حسن غريب، وابن ماجه في الفتن (٤٠١٤)، كلهم عن أبي تعلـة لخشنى.

وصحَّ الحديث كذلك أن الله يبعث في كل مئة سنة من يجدد للأمة دينها، وبذلك يتجدّد أملها، ويقوى رجاؤها، في صلاح الحال إذا فسد، وقوّة الدين إذا ضعف، واستقامة الأمر إذا أعوج.

### استمرار الخير في سائر أجيال الأمة:

وإيمان المسلم بفضل القرن الأول أو القرون الأولى لا يعني أن باب الله قد أغلق أمام سائر القرون إلى يوم الفيامة، وأن الأجيال القادمة محرومة من استباق الخيرات، فقد حازتها تلك القرون، ولم يعد أمامها إلّا الفتات إن بقي الفتات.

بل الحق الذي لا ربب فيه أن باب الله تعالى مفتوح للجميع إلى أن تقوم الساعة: واستباق الخيرات مأمور به لجميع الأمة في كل العصور ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ مَامُور به لجميع الأمة في كل العصور ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللّهِ مَرْجِعُكُمْ حَبِيمًا ﴾ [المائدة: ٤٨]. وكم ترك الأول للآخر، وكم في الإمكان أبدع مما كان. وفي الحديث الشريف: امثل أمتي كالمطر، لا يدري أوّله خير أم آخره (١).

يقرّر الشراح هنا: أنه كما لا يحكم بوجود النفع في بعض الأمطار دون بعض، فكذلك لا يحكم بوجود الخيرية في بعض أجبال الأمّة أو أفرادها دون بعض من جميع الوجوه، وفي هذا إيماء إلى أن باب الله معترح، وطلب الفيض من جنابه مفسوح، فكل طبقة من طبقات الأمّة لها خاصية وفضيلة توجب خيريّتها، كما أن كل نوبة من نوبات لمطر لها فائدتها في النشوء والنماء لا يمكن إنكارها، فإن الأوّلين آمنوا بعد شاهدوا من المعجزات، وتلقوا دعوة الرسول بالإجابة والإيمان، والآخرين آمنوا بالغيب، لما تواتر عندهم من الآيات، واتبعوا من قبلهم بالإحسان. وكما أن المتقدمين اجتهدوا في التأسيس

<sup>(</sup>۱) رواه المرمدي عن أنس في أبواب الأمثال (۲۸۷۳) وقال: حس غريب، ورواه أحمد والمزار والطبراني عن عمار بن ياسر، وقال الهيشمي في «مجمع الزوائد» ۱۸/۱۰: ورجال البزار رجال الصحيح، غير الحسن بن قرعة، وعبيد بن سليمان الأغرّ، وهما ثقتان، وفي عبيد كلام لا يضر، ورواه البزار والطبراني في الأوسط، عن عمران من حصين، وقال البزار لا يروى بإسناد أحسن من هذا. المجمع ۱۸/۱۰، ورواه ابن حبان في «صحيحه» عن سلمان (ج۱۱) حديث (۷۲۲۱) وحسّنه محققه بشواهده.

والتمهيد، فالمتأخّرون بذلوا وسعهم في التقرير والتأكيد، فكل ذنبهم مغفور، وسعيهم مشكور، رأجرهم موفور.

قالوا: والمراد هنا وصف الأمة قاطبة \_ سابقها ولاحقها، أوّلها وآخرها \_ بالخير، وأنها ملتحمة بعضها ببعض، مرصوصة كالبنيان، مفرغة كالمحلقة التي لا يدرى أين طرفاها(١).

والمسلمون في كل مكان وزمان يردّدون هذا القول بوصفه حديثاً نبويّاً: «الخير فيّ وفي أمّني إلى يوم القيامة» ومعناه صحيح، وإن لم يرد بهذا اللفظ.

فقد صحّت جملة أحاديث عن عدد من الصحابة تؤكّد أن الا تزال طائفة من هذه الأمة قائمة على الحق حتى بأني أمر اللها(٢)، وهو ما يتّفق مع منطوق القرآن الكريم: ﴿ رَمِتَنَ خَلَقْنَا أُمَنَةً يَهَدُونَ بِٱلْحَقِ وَبِدِ. يَعْدِلُونَ ﴿ وَمِتَنَ خَلَقْنَا أُمَنَةً يَهَدُونَ بِٱلْحَقِ وَبِدِ. يَعْدِلُونَ ﴾ [الأعراف].

كما صحت أحاديث تبشر بمستقبل مشرق للإسلام، تعلو فيه كلمته، وتنشر دعوته، وتتسع دولته (٢٠).

#### ستن وقواعد مطردة:

ولقد وضح لدى الأجيال المسلمة طوال القرون أن ثمة مبادئ راسخة، وقواعد ثابتة، ومنناً مطردة، من محكمات القرآن والسنة، يحتكم إليها الجميع، منها:

١ ـ أن لكل عمل ثمرة، ولكل جهد جزاء، في الدنيا قبل الآخرة؛ كما قال تعالى: ﴿ إِنَّا لَا نُعْيِيعُ أَجْرَ مَنَ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿ وَالكهف]، ﴿ وَاللَّذِينَ يُمَسِّكُونَ إِلَاكِنَبِ رَأْقَامُوا اَلصَّلَوَةَ إِنَّا لَا نُعْيِيعُ لَجْرَ الْمُصّلِحِينَ ﴿ وَالأعرابِ].
 إلْكِنَبِ رَأْقَامُوا الصَّلَوَةَ إِنَّا لَا نُعْيِيعُ لَجْرَ الْمُصّلِحِينَ ﴿ وَالأعرابِ].

٢ ـ أن الجهاد في الله، سواء كان جهاداً روحيّاً أم ماديّاً، لا يهدره الله أبداً: ﴿ وَاللَّذِينَ جَهَدُوا فِيمَا لَهُمْدِيَتُهُمْ شُئِلًا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْمِينَ ﴿ إِللهَ كَانِهِ اللَّهِ لَمَعَ ٱلْمُحْمِينَ ﴾ [العكوب].

٣ ـ أن من نصر الله نصره الله، ومكَّن له في الأرض، وإنما ينصر الله

<sup>(</sup>١) انظر: ١٢٣، هامش ١.

 <sup>(</sup>۲) اصحيح مسلم كتاب الإمارة (۵۳)، والبخاري في اصحيحه (۲۱)، كتاب الماقب
 (۲۸)، باب ۲/۲۳۲،

<sup>(</sup>۲) انظر ۱۳ هامش ۱،

بالإيمان وعمل الصالحات، والصالحات: كل ما تصلح به الحياة روحيًا وماديًا، وما يصلح به الحياة روحيًا وماديًا، وما يصلح به الإنسان فرديًا وجماعيًا. يقول تعالىٰ: ﴿ وَلِيَنفُهُمْ أَنَهُ مَن يَنفُرُهُ إِن اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللللللللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ ا



#### حديث

# «لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شرّ منه»

[سن كنت أقرأ في كتاب ديني، فصادفني فيه حديث اقشعر له جلدي، ولم أكد أصدقه لأول وهلة، فالحديث يقول فيه النبي ﷺ: «لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شرٌ منه».

ولما سألت عنه بعض العلماء الذين لهم معرفة بالحديث أخبرني بأن الحديث صحيح، وأنه من رواية البخاري، فأسقط في يدي، فماذا عسى أن أقول إذا كان الحديث في صحيح البخاري، أصح كتاب في الإسلام بعد كتاب الله تعالىٰ؟

فهل معنى هذا الحديث أننا في انحدار دائم، وتدهور مطرد، وأننا ننتقل من حسن إلى سيئ إلى أسوأ، ومن أسوأ إلى ما هو أشدٌ سوءاً، حتى تقوم الساعة؟

هذا مع أن هناك كثيراً من الناس يعتقدون عكس هذا تماماً: أن الحياة تترفّى، والدنيا تتطوّر، والإنسان يزداد كل يوم علماً بالعالم من حوله، ومن تحته ومن فوقه حتى وصل إلى القمر في السماء!!

ثم إن الحديث يلقي في نفوسنا أن لا أمل في شيء، ولا نجاة لنا مما نحن فيه، ما دمنا ننحدر إلى الهاويه يوماً بعد يوم. فهذا قدر كتبه الله علينا، وسنة صارمة لازمة دائمة لا بدّ أن نخضع لها. حتى تقوم الساعة على لكع بن لكع أي كافر بن كافر، كما صمعنا من السادة العلماء.

ولقد علمت من بعض الإخوة المتنبعين لما تكتبون بأن لكم في هذا الحديث تأويلاً أودعتموه بعض كتبكم، أرجو أن تدلّني عليه، عسى أن يريح ما بنفسى من قلق وما بقلبى من حيرة وبلبلة.

وجزاكم الله عن العلم والإسلام خير الجزاء.

م. ك. ع من الرباط ـ المغرب

الحديث المذكور رواه الإمام المخاري في اجامعه الصحيح عن أنس بن مالك وللهذا فهو حديث صحيح من ناحية سنده، ولكن الآمة تأتي هنا من فهمه فهما يخالف سنن الله، أو حقائق العلم، أو ثوابت لواقع، ولا يمكن أن يأتي الدين بما يخالف ذلك؛ لأن الدين حق، وهذه الأشياء المذكورة حق، والحق لا يتناقض. فأمّا أن يكون لهذه الأشياء تفسير غير ما ببدو لنا، أو يكون للنص الديني تأويل غير الظاهر المتبادر منه.

وأحاديث (الفتن) وما يتعلق بما يسمى (آخر الزمان) أو (أشراط الساعة) يكثر فيها سوء الفهم؛ ولذا ينبغي التأمّل الطويل في معانيها، حتى لا يتخذها الناس وسيلة لقتل كل بذرة للأمل، ووأد كل محاولة للإصلاح والتغيير.

والحديث المذكور نموذج لهذا النوع من الأحاديث، وقد تعرضت لبيان معنا،، ورد الأفهام الخاطئة التي أحاطت به، وذلك في كتابي «كيف نتعامل مع السنة النبوية» وكان مما قلته في دلك:

## هل كل زمن شرٌّ مما قبله:

روى البخاري بسنده إلى الزبير بن عدي، قال: أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج، فقال: «اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شرَّ منه، حتى تلقوا ربكم، سمعته من نبيّكم ﷺ.

يتّخذ بعض الناس من هذا الحديث تكأة للقعود عن العمل، ومحاولة الإصلاح والإنقاذ، مدّعياً أن الحديث يدلّ على أن الأمور في تدهور دائم، وسقوط مستمر وهويّ متتابع، ومن درك إلى درك أسفل منه، فهي لا تنتقل من سيئ إلّا إلى أسوأ، ولا من أسوأ إلّا إلى الأسوأ منه، حتى تقوم الساعة على شرار الناس ويلقى الناس ربّهم.

وآخرون توقفوا في قبول الحديث، وربما تعجل بعضهم فردًّه؛ لأنه في ظنه يدعو:

أولاً: إلى اليأس والقنوط.

وثانياً: إلى السلبية في مواجهة الطغاة من الحكام المنحرقين.

وثالثاً: يعارض فكرة (التطوّر) التي قام عليها نظام الكون والحياة.

ورابعاً: ينافي الواقع التاريخي للمسلمين.

وخامساً: يعارض الأحاديث التي جاءت في ظهور خليفة يملأ الأرض عدلاً (وهو الذي عرف باسم المهدي) وفي نزول عيسى ابن مريم، وإقامة لدولة الإسلام وإعلاء كلمته في الأرض كلّها.

ومن الحق علينا أن نقول: إن السابقين من علمائنا قد وقفوا عند هذا الحديث مستشكلين (الإطلاق) فيه. يعنون بالإطلاق ما فهم من الحديث. أن كل زمن شر من الذي قبله، مع أن بعض الأزمنة تكون في الشر دون التي قبلها، ولو لم يكن في ذلك إلا زمن عمر بن عبد العزيز، وهو بعد زمن الحجاج \_ الذي عمت الشكوى منه \_ ببسير. وقد اشتهر الخير الذي كان في زمن عمر بن عبد العزيز، بل لو قيل: إن الشر اضمحل في زمانه، لما كان بعيداً عن أن يكون شراً من الذي قبله.

### وقد أجابوا عن هذا بعدة أجوبة:

أ ـ فالإمام الحسن البصري حمل الحديث على الأكثر الأغلب، فقد سئل
 عن عمر بن عبد العرير بعد الحجاج، فقال: لا بد للناس من تنفيس!

ب ـ وجاء عن ابن مسعود ظله من قوله: (لا يأتي عليكم زمان إلا وهو أشر مما كان قبله، أما إني لا أعني أميراً خيراً من أمير، ولا عاماً خيراً من عام، ولكن علماؤكم وفقهاؤكم يذهبون، ثم لا تحدون منهم خلفاً، ويجيء قوم يفتون برأيهم)، وفي لفظ عنه: (فيئلمون الإسلام ويهدمونه) ورجح الحافظ في «الفتح» تفسير ابن مسعود لمعنى الخيرية والشرية هنا، قائلاً: وهو أولى بالاتباع.

ولكنه في الواقع لا ينفي الاستشكال من أساسه، فالنصوص تدلّ على أن في الغيب أدواراً للإسلام نرتفع فيها رايته وتعلو كلمته، ولو لَمْ يكن إلّا زمن المهدي والمسيح في آخر الزمان لكفى.

والتاريخ بثبت أنه قد جاء فترات ركود وجمود في العالم أعقبتها أزمنة حركة وتجديد. ويكفي أن نذكر مثلاً من ظهر ني القرن الثامن من العلماء والمجدّدين ـ بعد سقوط الخلافة الإسلامية في بغداد، وتدهور الأوضاع في القرن السابع، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وسائر تلاميذه في الشام، والشاطبي في الأندلس، وابن خلدون في المغرب، وغيرهم ممن ترجم لهم ابن حجر في كتابه «الدر الكامنة في أعيان المئة الثامنة».

وفي العصور التي تلت ذلك نجد مثل ابن حجر، والسيوطي في مصر، وابن الوزير في اليمن، والدهلوي في الهند، والشوكاني والصنعاني في اليمن، وابن عبد الوهاب في نجد، وغيرهم من العلماء الأجلاء المجتهدين والأئمة المجدّدين.

وهذا ما جعل الإمام ابن حبان في الصحيحة برى أن حديث أنس ليس على عمومه، مستدلاً بالأحاديث الواردة في المهدي، وأنه يملأ الأرض عدلاً، بعد أن ملئت جوراً(١).

جـ ولهذا أرى أن أرجح التفسيرات لهذا الحديث ما ذكره الحافظ في الفتح، بقوله: (ويحتمل أن يكون المراد بالأزمنة المذكورة أزمنة الصحابة، بناء على أنهم هم المخاطبون بذلك، فيختمل بهم، فأمّا من بعدهم فلم يقصد في الخبر المذكور، لكن الصحابي فهم التعميم؛ فلذلك أجاب من شكا إليه الحجاج بذلك وأمرهم بالصبر، وهم ـ أو جلهم ـ من التابعين)(٢) أهـ.

وعلى هذا التفسير يحمل كلام ابن مسعود أيضاً: فهو خاص بأزمنة من كان يخاطبهم من الصحابة والتابعين، وقد توفي في زمن عثمان ،

وأمّا رعم من زعم أن الحديث يتضمن دعوة إلى السكوت على الظلم والصبر على التسلّط والجبروت، والرضا بالمنكر والفساد، ويؤيّد السلبية في مواجهة الطغاة المتجبّرين في الأرض.

فالرد على ذلك من عذة أوجه:

أولاً: إن القائل: (اصبروا) هو أنس هي، فليس هو من الحديث المرفوع، وإنما استنبطه منه، وكل واحد يؤخد من كلامه ويترك ما عدا المعصوم على.

<sup>(</sup>١) اقتح الباري؛ ٢٢٨/١٦، ط. الحلبي. (٢) المرجع السابق.

ثانياً: إن أنساً لم يأمرهم (بالرضا) بالظلم والفساد، وإنما أمرهم (بالصبر) وفرق كبير بين الأمرين، فإن الرضا بالكفر كفر، وبالمنكر منكر، أمّا الصبر فقلما يستغني عنه أحد، وقد يصبر المرء على الشيء وهو كاره له، ساع في تغييره.

ثالثاً: إن من لم يملك القدرة على مقاومة الظلم والجبروت، ليس له إلّا أن يعتصم بالصبر والأناة، مجتهداً أن يعد العدّة، ويتخذ الأسباب، معتضداً بكل من يحمل فكرته، منتهراً الفرصة المواتية، ليواجه قوة الباطل بقوة الحق، وأنصار الظلم بأنصار العدل، وجند الطاغوت بجد الله.

وقد صبر النبي ﷺ ثلاثة عشر عاماً في مكّة على الأصنام وعُبّادها، فيصلي بالمسجد الحرام، ويطوف بالكعبة وفيها رحولها ثلاثمئة وستون صماً، بل طاف في السنة السابعة من الهجرة مع أصحابه في عمرة القضاء، وهو يراها ولا يمسّها، حتى أتى الوقت يوم الفتح فحطمها.

ولهذا قرّر علماؤنا: أن إزالة المنكر إذا ترتّب عليه منكر أكبر منه وجب السكوت عنه حتى تتغيّر الأحوال.

وعلى هذا لا ينبغي أن يفهم من الوصية بالصبر الاستسلام للظلم والطغيان بل الانتظار والترقب حتى يحكم الله، وهو خير الحاكمين.

رابعاً: إن الصبر لا يمنع من قول كلمة الحق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمام الطغاة المتألّهين، وإن لم تكن واجبة على من يخاف على نفسه أو أهله ومن حوله، فقد جاء في الحديث: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»، «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله».



### حديث

### «افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة»

الكلام والفرق وغيرهم؟ وهو الحديث الذي يقول: "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، وستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنار إلا واحدة. قبل: ما هي يا رسول الله؟ قال: هي الجماعة أو نحو ذلك، وقد شغل هذا الحديث العلماء، وحولوا أن يحددوا هذه الفرق ويعددوها، وأجهدوا أنفسهم، حتى يصلوا بها لى هذا الرقم (٧٣) كما حاول عبد القهر البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق» والشهرستاني في كتاب «الملل والنحل» وابن حزم في كتابه «الفصل» والإيجي والشهرستاني في علم الكلام وشرحه للشريف الجرجاني، والسعد التفتازاني في «شرح المقاصد» إلخ، كما تحدث عنه أبو إسحاق الشاطبي في كتابه في كتابه

فإن كان هذا الحديث صحيحاً، فما هذه القرق؟ وهل يعني هذا أن افتراق الأمة قدر لازم؟ وما هي الفرقة الناجية من بين هؤلاء الفرق الهالكين؟ وما معنى (الجماعة) الواردة في الحديث؟

## ج: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

تعرّضنا للكلام عن هذا الحديث منذ بضعة عشر عاماً، عندما تحدّثنا عن فقه الاختلاف في كتابنا «الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرّق المذموم» وذكرنا بإجمال وتركيز القيمة العلمية لهذا الحديث، وبيّنا ما فيه من كلام كثير في ثبوته وفي دلالته ولا بأس أن نعيد هنا ما كتباه هناك لأهميته وضرورته للسائل، ولمثله من القراء المسلمين، مع إضافة بعض الفوائد إليه إن شاء الله.

أ ـ فأوّل ما ينبغي أن يعلم هنا: أن الحديث لم يرد في أيّ من «الصحيحين»، برغم أهمية موضوعه، دلالة على أنه لم يصح على شرطٍ واحد منهم.

وما يقال من أنّهما لم يستوعبا الصحيح، فهذا مسلّم، ولكنهما حرصا أن لا يدعا باباً مهمّاً من أبواب العلم إلّا رويا فيه شيئاً، ولو حديثاً واحداً.

ب ـ إن بعض روايات الحديث لم تذكر أن الفرق كلّه في النار إلّا واحدة، وإنما ذكرت الافتراق وعدد الفرق فقط. وهذا هو حديث أبي هريرة الذي رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم، وفيه يقول:

الفترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعون فرقة، وتفرّقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة، (١٠٠٠).

والحديث \_ وإن قال فيه الترمذي: حس صحيح، وصححه ابن حبان والحاكم \_ مداره على محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، ومن قرأ ترجمته في «تهذيب الكمال» للمزي وفي «تهذيب التهذيب» لابن حجر: علم أن الرجل متكلّم فيه من قبل حفظه، وأن أحداً لم يوثقه بإطلاق، وكل ما ذكروه أنهم رجحوه على من هو أضعف منه. ولهذا لم يزد الحافظ في «التقريب» على أن قال: صدوق له أرهام. والصدق وحده في هذا المقام لا يكفي، ما لم ينضم إليه الضبط، فكيف إذا كان معه أوهام؟؟!

ومعلوم أن الترمذي وابن حبان والحاكم من المتساهلين في التصحيح، وقد وصف الحاكم بأنه واسع الخطو في شرط التصحيح.

وهو هنا صحح الحديث على شرط مسلم، باعتبار أن محمد بن عمرو احتجّ به مسلم، وردّه الذهبي بأنه لم يحتج به منفرداً، بل بانضمامه إلى غيره (٦/١). على أن هذا الحديث من رواية أبي هريرة ليس فيه زيادة: أن الفرق اكلّه في النار إلّا واحدة، وهي التي تدور حولها المعركة.

 <sup>(</sup>۱) أبو داود في السنة برقم (٤٥٩٦)، والترمذي في الإيمان (٢٦٤٢)، وقال حسن صحيح، وابن ماجه في الفتن مختصراً (٢٩٩١)، وابن حبان كما في «الموارد»
 (١٨٣٤)، والحاكم ٢/١، وصححه على شرط مسلم وردّه الذهبي.

وقد روي الحديث بهذه الزيادة من طريق عدد من الصحابة: عبد الله بن عمرو، ومعاوية، وعوف بن مالك، وأنس، وكلّها ضعيفة الإسناد، وإنما قوّوها بانضمام بعضها إلى بعض.

والذي أراه: أن لتقوية بكثرة الطرق ليست على إطلاقها، وخصوصاً عند المتقدّمين من أثمّة الحديث، فكم من حديث له طرق عدة ضعّفوه، كما يبدو ذلك في كتب التخريج، والعلل، وغيرها! وإنما يؤخذ بها فيما لا معارض له، ولا إشكال في معناه.

وهنا إشكال أي إشكال في الحكم بافتراق الأمة أكثر مما افترق اليهود والنصارى من ناحية، وبأن هذه الفرق كلّها هالكة وفي النار إلّا واحدة منها. وهو يفتح بابا لأن تدعي كل فرقة أنها الناجية، وأن غيرها هو الهالك، وفي هذا ما فيه من تمزيق للأمة، وطعن بعضها في بعض، مما يضعفها جميعاً، ويقوي عدوها عليها، ويغريه بها،

ولهذا طعن العلامة ابن الوزير في الحديث عامة، وفي هذا الزيادة خاصة، لما تؤدي إليه من تضليل الأمة بعضها لبعض، بل تكفيرها بعضها لبعض.

قال كثلة في «العواصم والقواصم» وهو يتحدث عن فضل هذه الأمة، والحذر من التورّط في تكفير أحد منها، قال: وإياك والاغترار بـ «كلها هالكة إلّا واحدة» فإنها زيادة فاسدة، غير صحيحة القاعدة، ولا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة!

قال: وعن ابن حزم: أنها موضوعة، غير موقوفة ولا مرفوعة، وكذلك جميع ما ورد في ذم القدرية والمرجئة والأشعرية، فإنها أحاديث ضعيفة غير قويّة (١).

ج \_ إن من العلماء قديماً وحديثاً من ردّ الحديث من ناحية سنده، ومنهم من ردَّه من ناحية متنه ومعناه (٢).

<sup>(</sup>١) العواصم والقواصم؛ ١٨٦/١.

<sup>(</sup>٢) وفي متن هذا الحديث إشكال من حيث أنه جعل هذه الأمة التي بوَّأها الله منصب

فهذا أبو محمد بن حزم، يرد على من يكفّر الآخرين بسبب الخلاف في الاعتقاديات بأشياء يوردونها.

وذكر من هذه الأشياء التي يحتجّون بها في التكفير حديثين يعزونهما إلى رسول الله ﷺ، هما:

١ ـ االقدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة.

٢ ـ اتفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة، كلّها في النار حاشا
 واحدة، فهي في الجنّة».

قال أبو محمد: هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به؟(١)

 الشهادة على الناس، ووصفها بأنها خير أمّة أحرجت للناس، أسوأ من اليهود والنصاري في مجال التفرّق والاختلاف، حتى إنهم زادوا في فرقهم على كل من اليهود والنصاري.

هذا مع أن القرآن قال في شأن اليهود: ﴿ وَالْقَيْنَا يَنْهُمُ الْمَدَوَا وَالْغَضَاتَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيْدَةِ ﴾ [سورة المائدة: ٦٤].

وقال مي شأن النصارى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَسَكَنَرَىٰ آخَذُنَا مِيثَنَقَهُمْ فَانَسُوا خَطًّا يَمَنَا ذُحِجْرُوا بِدِهِ فَأَفَهُمُا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْفَعَكَاةُ إِلَى بَوْرِ الْفِينَدَةُ وَسَوْفَ يُشِعْهُمُ اللّهُ بِمَا حَالُوا بَصْنَوْنَ ۞﴾ [سورة العالدة].

ولم يجئ في القرآن عن أمة الإسلام شيء يشبه هذا، على فيه التحلير أن يتفرّقوا ويختلفوا كما اختلف الذين من قبلهم.

ثم إن الحديث حكم على فرق الأمّة كلها \_ إلّا واحدة \_ بأنها في النار، هذا مع ما جاء في فضل هذه الأمّة، وأنّها أمّة مرحومة، وأنها تمثل ثلث أهل الجنّة، أو نعبف أهل الجنّة.

عبى أن الخبر عن البهود والنصارى بأمهم افترقوا إلى هذه الفرق التي نيفت على السبعين غير معروف في تاريخ الملّتين، وخصوصاً عند اليهود، فلا يعرف أن فرقهم بلعت هذا المبلغ من العدد.

(۱) «الفصل في الملل والنحل» لابن حزم، تحقيق: د.محمد إبراهيم نصر، ود.عبد الرحمن عميرة ٣/ ٢٩٢، ط.در عكاظ، جدة، وقد ذكر الشيخ الألماني في «الصحيحة» رقم (٢٠٤) أنه بحث عن كلام ابن حزم هذا بي «الفصل» فلم يعثر عليه، وهو ذا واضح صريح.

وهذا الإمام اليمني المجتهد، ناصر السنة، الذي جمع بين المعقول والمنقول، محمد بن إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠هـ) يقول في كتابه والعواصم والقواصم؛ أثناء سرده للأحاديث التي رواها معاوية والله المعاوية والتحديث الثامن): حديث افتراق الأمة إلى نبف وسبعين فرقة، كلها في النار، إلا فرقة واحدة، قال: وفي سنده ناصبي، فلم يصح عنه، وروى الترمذي مثله من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وقال حديث غريب. ذكره في الإيمال من طريق الأفريقي واسمه عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن يزيد عنه.

وروى ابن ماجه مثله عن عوف بن مالك، وأنس.

قال: وليس فيها شيء على شرط الصحيح، ولذلك لم يخرج الشيخان شيئاً منها. وصحح الترمذي منها حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، وليس فيه: «كلها في النار إلا فرقة واحدة». وعن ابن حزم: أن هذه الزيادة موضوعة، ذكر ذلك صاحب «البدر المنير»(۱).

وقد قال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ أَوْ اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْكُمْ مَنْكُمْ مَنْكُمْ مَنْكُمْ مَنْكُمْ مَنْكُمْ مَنْكُمْ مَنْكُمْ مَنْكُمْ مَنْكُمُ مِنْكُمُ مَنْكُمُ مُنْكُمُ مُنْكُمُ مُنْكُمُ مُنْكُمُ مُنْكُمُ مُنْكُمُ مُنْكُمُ مُنْكُمُ مِنْكُمُ مُنْكُمُ مِنْكُمُ مُنْكُمُ مِنْكُمُ مُنْكُمُ مُنْكُم

وذكر الإمام الشوكاني قول ابن كثير في الحديث، ثم قال: قلت: أمّا زيادة: «كلها في النار إلا واحدة» فقد ضعفها جماعة من المحدثين، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة (٢٠).

 <sup>(</sup>۱) «العواصم والقراصم» لابن الوزير بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، ٣/ ١٧٠ - ١٧٠،
 والمذكور هنا يرد على الشيخ الألباني الذي ذكر في «الصحيحة» المجلد الأول ١٩/٣
 - ٢٠، أن الوزير رد الحديث من جهة متنه لا من جهة سنده، ولا أدري من أين له هذا؟ وصاحب «البدر العنير» هو: ابن الملقن.

<sup>(</sup>٢) قتفسير ابن كثيرة ٧١٤٣/٢، ط.عيسى الحلبي.

 <sup>(</sup>٣) فنتح القدير؛ للشوكاني في تفسير الآيات ٦٥ ـ ٦٧ من سورة المائدة، ٢/٥٩، ط. دار
 الفكر.

على أن الحديث \_ وإن حسنه بعض العلماء كالحافظ ابن حجر، أو صححه بعضهم كشيح الإسلام ابن تيمية بتعدّد طرقه \_ لا يدلُ على أن هذا الافتراق بهذه الصورة وهذا العدد، أمر مؤبّد ودائم إلى أن تقوم الساعة، ويكفي لصدق الحديث أن يوجد هذا في وقتٍ من الأوقات.

فقد توجد بعض هذه الفرق، ثم يغلب الحق باطلها، فتنقرض ولا تعود أبداً.

وهذا ما حدث بالفعل لكثير من الفرق المنحرفة، فقد هلك بعضها، ولم يعد لها وجود.

ثم إن الحديث بدل على أن هذه الفرق كلها (جزء من أمّته) هيء أعني أمة الإجابة المنسوبة إليه، بدليل قوله: «تعترق أمتي، ومعنى هذا أنها ـ برغم بدعتها ـ لم تخرج عن الملة، ولم تفصل من جسم الأمة المسلمة.

وكونها (في النار) لا يعني الخلود فيها كما يخلد الكفار، بل يدخلونها كما يدخلها عصاة الموحدين.

وقد يشفع لهم شفيع مطاع من الأنبياء أو الملائكة أو آحاد المؤمنين، وقد يكون لهم من الحسنات الماحية، أو المحن والمصائب المكفرة، ما يدرأ عنهم العذاب.

وقد يعفو الله عنهم بفضله وكرمه، ولا سيما إذا كانوا قد بذلوا وسعهم في معرفة الحق، ولكنهم لم يوفقوا وأخطأوا الطريق، وقد وضع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.



### حديث

# «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر: جهاد النفس»

[سن سمعنا في بعض الأوساط الدينية \_ وبخاصة المتصوّفة منها \_ حديثاً يذكرونه كثيراً في مواعظهم وحلقاتهم، يقول: إن النبي الله كان في غزوة، وبعد رجوعه منها قال لأصحابه: ارجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر: جهاد النفس».

وعادة ما يذكر هذا الحديث للتهوين من شأن الجهاد والقتال في سبيل الله، دفاعاً عن الدين أو الوطن، وأن على المسلم أن يهنم قبل كل شيء بتربية نفسه، وجهادها، فهل هذا الحديث صحيح من ناحية سنده؟ ومن رواه من أصحاب الكتب المعتمدة؟ وهل هو صحيح من ناحية معناه ومضمونه؟

### ج: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله (وبعد)

فهذا الحديث لبس بصحيح ولا حسن، من ناحية سنده، ولم يخرجه مخرج من أصحاب الكتب المعتمدة لدى المسلمين، فليس هو في أحد «الصحيحين»، ولا في أحد الكتب الستة، ولا في «الموطأ»، ولا في «مسند أحمد» على كثرة ما فيه.

قال الحافظ ابن حجر في التسديد القوس في تخريج مسند الفردوس»:
هو مشهور على الألسنة، وهو من كلام إبراهيم بن عيلة، انتهى، وقال
العجلوني في اكشف الخفاء: الحديث في الإحياء، قال العراقي: رواه
البيهقي بسند ضعيف عن جابر، ورواه الخطيب في الريخه عن جابر بلفظ:
قدم النبي على من غزاة، فقال على: اقدمتم من خير مقدم، وقدمتم من الجهاد
الأصغر إلى الجهاد الأكبر، قالوا: وما الجهاد الأكبر؟ قال: امجاهدة العبد

هواها والمشهور على الألسنة: رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الأكبرا، دون باقيه، ففيه اقتصار، انتهى.

وأمّا معناه، فهو يتضمّن أمرين:

أحدهما: مرفوض قطعاً، وهو المفهوم منه بالتبع، لا بالقصد والأصالة، وإن كان الذين يروونه ويروجونه يقصدون إلى ذلك.

والثاني: يمكن أن يقبل شرعاً، وهو المفهوم منه قصداً، لا تبعاً.

فأمّا المعنى الأول المرفوض فهو: التقليل من شأن الجهاد في سبيل الله، والتهوين من مكانته وفضله في الإسلام، وضرورته للدفاع عن كبان الأمة ومقدساتها، إذا اعتدى عليها المعتدون، وتطاول عليها الطغاة المستكبرون.

والقرآن الكريم، والسنّة الشريفة حافلان مالنصوص الغزيرة المتوافرة التي تبيّن فضيلة الجهاد وعلوّ منزلته في دين الله، بما لا يدع مجالاً لأي ريب.

وحسبنا من القرآن قوله تعالى: ﴿ أَجَعَلَمْ سِفَايَةَ الْمَآجِ وَجَارَةَ الْمَسْجِدِ الْمُرَامِ كُنَنَ مَامَنَ بِاللّهِ وَالْمِيْرِ اللّهِ وَالْمِيْرِ اللّهِ وَالْمَالِمِينَ اللّهِ وَالْمَالُمِينَ اللّهِ وَالْمَالُمِينَ اللّهِ وَالْمَالُمِينَ اللّهِ وَاللّهُ وَرَمْوَنِ وَجَنَاتِهِ أَمْمُ فِيهَا فِيمَالَمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَمِعْوَلُو وَجَنَاتِهِ أَمْمُ فِيهَا فِيمَالُمُونَ وَجَنَاتُهُ أَوْلِمَالُهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَامُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِلْهُ وَاللّهُ ولَا الللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

وقال نعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِى الْقَوْدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أَوْلِي الطَّمَرِ وَالْمُحَهِمُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَلَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَعَدَ اللّهُ اللّهُ عَلَوْلِهِمْ وَالْفَيْسِينَ عَلَى الْقَنْدِينَ أَجْرًا عَطِيمًا ۞ وَرَجَدْتِ مِنْهُ وَمَغْفِرُهُ وَرَحْمَةُ وَكَانَ اللّهُ غَنُورًا رَّجِيمًا ۞﴾ [النساء].

وفي أكثر من حديث صحيح: أن فضل الجهاد يفوق فضل الصائم الذي لا يفطر، والقائم الذي لا يفتر.

وفي حديث معاذ بن جبل المشهور: «ألا أدلّك على رأس الأمر وعموده وذروة سنامه؟ رأس الأمر: الإسلام، وعموده: الصلاة، وذروة سنامه: الجهاد في سبيل الله. وفي الحديث الآخر: المقام أحدكم في الصف خير من صلاته في بيته ستين عاماً».

إلى غير ذلك من الأحاديث، وهي غزيرة وفيرة، تراجع في كتاب (الجهاد) في الصحيحين والسنن، وفي مظانها في المسانيد.

وأمّا المعنى المقبول من الحديث، فهو العناية بجهاد النفس، ورياضتها، والعمل على إلجامها بلجام التقوى، ومقاومة أهوائها وشهواتها، حتى تنتقل من حالة (النفس الأمّارة بالسوء) إلى حالة (النفس اللوّامة) ثم ترتقي حتى تصل إلى (النفس المطمئنة).

وهذا يحتاج إلى جهاد طويل النفس، بعيد الأغوار، كثير المشقّات، ولكنه مبارك الثمرات، موفور الخيرات، ولا ريب أن نهاية هذا الطريق الشاق المضني هي الهداية إلى سبيل الله تعالى؛ كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ جَهَدُوا فِينَا لَنَهُدِينَةُمْ سُبُلَنّا وَإِنَّ اللّهَ لَمُعَ ٱلْمُحَيِنِينَ ﴾ [العنكبوت].

وفي الحديث: «المجاهد: من جاهد هواه»(١).

وجهاد النفس هنا هو أحد أنواع الجهاد المطلوبة من المسلم، وقد أوصلها العلامة ابن القيم إلى ثلاث عشرة مرتبة. منها أربع مراتب في جهاد النفس، ومرتبتان في جهاد الشيطان.

واثه الموفق للصواب



 <sup>(</sup>١) رواه أبو داود، والترمذي وقال حسن صحيح، وأحمد كلّهم عن فضالة بن عبيد.

# حديث «لا رهبانية في الإسلام»

سن ما مدى صحة الحديث المنسوب إلى النبي هُم، والذي يقول: «لا رهبانية في الإسلام، وهل بنكر الإسلام التفرّغ لعبادة الله تعالى، والبعد عن رخارف الدنيا؟

أرجو من فضيلتكم بيان هذا الموضوع في ضوء الأدلّة الشرعية من الفرآن والسنّة... نفع الله بكم.

الحديث بهذا اللفظ «لا رهبانية في الإسلام» غير وارد. وإن ذكره بعض المصنفين الكبار في كتبهم، ولذا قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: لم أره بهذا اللفظ.

ولكن هناك عدة أحاديث في هما المعنى.

منها ما رواه أحمد عن أنس في «المسند»: «لكل نبي رهبانية، ورهبانية هذه الأمة الجهاد في سبيل الله عزّ وجلّ»(١).

قال الحافظ ابن كثير: ورواه الحافظ أبو يعلى من طريق ابن المبارك، ولفظه: «لكل أمة رهبانية، ورهبانية هذه الأمة: الجهاد في سبيل الله»<sup>(٣)</sup>.

وروى أحمد عن أبي سعيد الخدري: «أوصيك بتقوى الله تعالى، فإنه رأس كل شيء، وعليك بالجهاد، فإنه رهبانية الإسلام...» الحديث<sup>(٣)</sup>.

وروى البيهقي من حديث أبي أمامة: «تزوّجوا، فإني مكاثر بكم الأمم، ولا تكونوا كرهبانية النصارى»(٤).

<sup>(</sup>١) قالستله ٢/٢٢٢.

<sup>(</sup>Y) «تفسير ابن كثير» ٢١٦/٤، ط. الحلبي.

 <sup>(</sup>٣) «المسند» ٣/ ٨٢، وقال الهيثمي: رجال أحمد ثقات «المجمع» ٢١٥/٤، وحسّنه في
 •صحيح الجامع الصغير» (٥٠٦٥).

<sup>(</sup>٤) ذكره المحافظ في «الفتح» ١١١/٩ في شرح (٥٠٦٥).

وروى أحمد وأبو داود والحاكم في الصحيحه عن ابن عباس ورفعه: الا صرورة في الإسلام ا(١٠)، والصرورة: من لم يتزوّج. وقيل: من لم يحج.

وروى الطبراني عن سعد بن أبي وقاص: «إن الله أمدلنا بالرهبانية: الحنيفية السمحة»(٢).

وروى أحمد عن عائشة أن النبي في قال لعثمان بن مظعون: «يا عثمان إن الرهبانية لم تكتب علينا، أفما لك في أسوة؟ فوالله إني أخشاكم لله، وأحفظكم لحدوده، (٣).

وهذا يؤكّد لنا أن معنى الحديث صحيح، إذ (الرهبانية) تتضمّن عدة عناصر أساسية، كلها يرفضها الإسلام، وهذه العناصر هي:

١ ـ الانقطاع الكامل للتعبّد.

٢ ـ الامتناع الدائم عن الزواج.

٣ ـ الإعراض عن عمارة الأرض، والعمل للدنيا والمعبشة.

والإسلام يرفض هذه المعاني، لأنه يقوم على فكرة التوازن بين الروحية والمادية، وبين الدنيا والآخرة، وبين حق الرب وحظ النفس، وبين المثالية والواقعية.

١ - فأمّا الانقطاع الكامل للعبادة، فقد رفضه الإسلام، وقال للثلاثة الذين قال أحدهم: أما أنا فأقوم الليل ولا أرقد، وقال الثاني: وأنا أصوم الليمر ولا أنظر، وقال الثالث: وأنا أعتزل النساء فلا أتزوّج: قال لهم: إني أخشاكم لله وأتقاكم له، ولكني أقوم وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنّتي فليس مني، متفق عليه عن أنس.

وقال لعبد الله بن عمرو، حين واصل صيام النهار وقيام الليل: «إن لجسدك عليك حقاً، ولعينك عليك حقاً، ولأهلك عليك حقاً، ولزورك (زوّارك) عليك حقاً، وأمره أن يخفّف من صيامه وقيامه، حتى يقوم بالحقوق الأخرى.

<sup>(</sup>١) ذكره الحافظ في المصدر السابق. (٢) المصدر السابق.

<sup>(</sup>٣) المسندة ٦/٢٦٦، وقال الهيثمي في المجمعة ٤/٢٠١: رجاله ثقات.

وقال نحو ذلك لعثمان بن مظعون.

ويكفي المسلم أن يؤدي فرائض الله في العبادات، ويزيد عليها من السنن والنوافل، وهذه تستعرق زمناً محدوداً من اليوم، ثم يستطيع أن يجعل أعماله كلّها عبادة، من خدمة المجتمع، وكسب المعيشة، حتى الأكل والشرب، والاستمتاع بالزوجة، تصبح بالنية الصالحة قربة إلى الله تعالىٰ.

٢ ـ وأمّا الامتناع عن الزواج بصورة دائمة، فهو ضدّ المنهج الإسلامي، الذي يرى أن الزواج آية من آيات الله في الكون: ﴿وَمِنْ مَايَنِيْهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْ الزواج آية من آيات الله في الكون: ﴿وَمِنْ مَايَنِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْعُ لِكُمْ مِنْ أَنْ فَا لَا الرَّاهِ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ

ويفُول الـقرآن: ﴿وَأَنكِمُوا آلاَيْنَىٰ مِنكُرْ وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُرْ وَإِمَآهِكُمُّ إِن يَكُونُواْ فَقَرَاتَة يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَشَيامِتُ﴾ [النور: ٣٢]

وقد استأذن بعض الصحابة النبي الله أن يتبتلوا ويتركوا النساء، فلم يأذن لهم، كما روى البخاري عن سعد بن أبي وقاص قال: اردّ رسول الله على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له الاختصينا».

وقد قال ﷺ: ﴿وَأَنَا آتَزُوجِ النَّسَّءُ، فَمَنْ رَغَبُ عَنْ سَتِّي فَلَيْسَ مُنِّيًّا.

لا مانع أن ينشغل المسلم عن الزواج بالعلم أو العمل أو الجهاد، أو تربية إخوة صغار، أو نحو ذلك، كما رأينا كثيراً من العلماء ماتوا ولم يتزوجوا، مثل الإمام النووي وابن تبمية وغيرهما. وقد ألّف العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة كتاباً عن (العلماء العزّاب).

ولكن المسلم لا يترك الزواج تشبّهاً بالرهبان وتحريماً له.

٣ ـ وأما الإعراض عن عمارة لأرض والعمل للمعيشة، وتنمية الحياة، فهو مما يقاومه الإسلام، فإن من مقاصد الإسلام الأساسية من خلق البشر: عبادة الله وعمارة الأرض؛ وكما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ لَلِمْنَ وَٱلْإِنسَ إِلّا لِيَمْدُونِ إِنَّ اللَّرْضِ وَالسّتَعْمَرُكُمْ فِهَا ﴾ [الماريات]، وقال: ﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ ٱلأَرْضِ وَالسّتَعْمَرُكُمْ فِهَا ﴾ [هود: لِيكم أن تعمروها.

وعمارة الأرض تكون بالزراعة وإحياء الموات، والصناعة والاحتراف والتجارة، وكل ما ينمي الحياة ويرقيها ويجملها، فإن الله جميل يحب الجمال. ٤ \_ وأمّا البعد عن طيّبات الحياة وزينتها، إلى حدّ تحريمها على الفس، فهو ما أنكره القرآن على أهل الأديان من قبله، وجاء في ذلك قوله تعاليٰ في القرآن المكي: ﴿ يَبَنِي مَادَمَ خُدُوا زِبَنَكُمْ عِندَ كُل مَسْجِل وَكُوا وَاشْرَاوا وَلا شُرْوا إِلَّهُ القرآن المكي: ﴿ يَبَنِي مَادَمَ خُدُوا زِبَنَكُمْ عِندَ كُل مَسْجِل وَكُوا وَاشْرَاوا وَلا شُرْوا إِلَّهُ لا يُحِبُ السَّرِفِينَ ﴿ إِنَّهُ مَن حَرَّم إِنتَ القَّي الْمَرْقِينَ وَالطَيّبات مِن الرِّدَاقِ وَالطَيّبات ثم يحرمها على خلقه، دون أن يكون فيها صررٌ لهم. إنما يحرم الله الخبيث الضار، وهذا ما وُصِف به رسول الإسلام في كتب أهل الكتاب أنه: ﴿ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُونِ وَيَنْهَامُ عَن الشَّرَافِ وَيُعْبَهُمُ عَن الشَّرَافِ وَيَعْبَهُمُ عَن الشَّدَاقِ وَيُعْبَهُمُ عَن الشَّرَافِينَ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَيْتَ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَيْتَ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَيْتَ وَيُعْبَعُمُ عَنْهُمْ إِلْمَدُونِ وَيَنْهَمُ عَن الشَّالِ الْقِيلَةِ وَالْخَبَيْتَ وَيُعْبَعُمُ الْخَبَيْتَ وَيُعْبَعُمُ الْخَبَيْتَ وَيُعْبَعُمُ الْخَبَيْتَ وَيُعْبَعُمُ الْخَبَيْتَ وَيَعْبَعُ عَنْهُمْ إِلْمَادُونِ وَيَنْهَامُ عَلَيْهِمُ الْخَبَيْتَ وَيُعْبَعُمُ الْمُولِينِ وَيُعْبَعُمُ الْمُحَدِيثِ الْعَبَاتِ وَيُعْبَعُمُ الْمُرَافِعُ وَلَا اللهِ عَلْهُ الْمُرَافِقِ وَلَيْهِمُ الْمُنْكِمُ وَلَا مَا وَعِن فِي اللهِ الْمُولِينَ وَيُعْبَعُ مَا الْمُعْبَيْهِمُ الْمُنْكِمُ وَيَعْبَعُمُ عَنْهُمْ إِلْمُ الْمُعْبِينَ وَيُعْبَعُ مَا الْمُعْرَبُهُمُ الْمُعْرَبُهُمْ عَلَيْهِمُ الْمُعْرَافِ وَيَعْبَعُ عَنْهُمْ إِلْمَالِهُ الْمُعْلِينَ وَيُعْبَعُ اللهُ الْمُعْرِمِ اللهُ الْعَلْمُ الْمُعْلِقِيقِهُ عَلَيْهِمُ الْمُعْرِمِ اللهُ الْعَلْمُ الْمُعْرَافِ وَيُعْمَعُ عَنْهُمْ إِلْمُ الْمُعْمَ الْمُعْرَافِ وَيُعْمَعُ عَنْهُمْ الْمُعْمُ الْمُعْرَافِ وَيُعْمَعُ عَنْهُمْ الْمُعْرِمُ الْمُعْمَ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمِ الْمُعْمُ الْمُعْمَالِقُولُ اللهُ الْمُعْمَ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمَ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ اللهُ الْمُعْمِ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمَالِهُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ

صحبح أن بعض الصوفية المسلمين غلوا في الزهد والتقشف، ولكنهم كانوا متأثرين بمناهج وفلسفات أخرى مستوردة من خارج الإسلام، فخرجوا عن حدٌ الوسطية الإسلامية، إلّا من اعتصم بالقرآن والسنّة منهم.

ومنهج الإسلام يتمثّل في قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا ءَالِنَا فِي الدُّمْكَا حَسَنَةً وَفِي

الْآفِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١]، وفي دعاء الرسول الكريم: «اللّهم أصلح لي
ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي
آخرتي التي إليها معادي، واجعل الحياة زيادة لي في كل خير، واجعل الموت
راحة لي من كل شر، رواه مسلم عن أبي هريرة.

وَفِي قُولُ الصحابة ﴿ اعمل لدنياكُ كأنك تعيش أبدا، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا.

وقد كان من الصحابة أغنياء كبار، مثل عثمان بن عفان، وعبد الرحمٰن بن

عوف، وهما من العشرة المبشرين بالجنّة. ولم ينقص هذا من منزلتهما، المهم أن تملك الدنيا ولا تملكك، وأن تكون في يدك لا في قلبك!.

وقد بين القرآن أن النصارى قد ابتدعوا الرهبانية من عند أنفسهم! كما قال تعالىٰ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةُ آبْنَدَعُوهَا مَا كَنْبَنَهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا آتِعَآةَ رِضْوَنِ أَنَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَالِنَهَا ﴾ [الحديد: ٢٧].

وجاء هي الحديث الدي رواه أس مرفوعاً. «لا تشدّدوا على أنفسكم، فيشدد عليكم، فإن قوماً شددوا على أنفسهم، فشدد عليهم، فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات: رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهما(١١).

وعن سهل بن حنيف مرفوعاً: الا تشددوا على أنفسكم، فإنما هلك من كان قبلكم بتشديدهم على أنفسهم، وستجدون بفاياهم في الصوامع والديارات، (٢٠).

إن الرهبانية تمثل نوعاً من الغلوّ في السلوك الديني، والإسلام إنما قام على التوازن والوسطية في كل شيء: ﴿ رَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمُ أُمَّةً وَسَطّا﴾ [البقرة: ١٤٣].



 <sup>(</sup>۱) قال الهيشمي: رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح، غير سعيد س عبد الرحمٰن بن أبى العصاء، وهو ثقة. «مجمع الزوائد» ٢٥٦/٩.

 <sup>(</sup>۲) قال الهيثمي: رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث، وثقه جماعة وضعفه آخرون. «مجمع الزواند» ١/ ٦٢.

## حديث «اذكروا محاسن موتاكم»

سن شاع بين الناس إذا ذكر ميت بسوء أن ينهوا عن ذلك قائلين: «اذكروا محاسن موتاكم» بدعوى أن هذا حديث نبويّ. مع أن بعض الموتى كانوا ظلمة في حياتهم، وربما ماتوا ولم تمت مظالمهم معهم. فهل هذا الحديث صحيح؟ وما المقصود منه؟

## ج: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله

الحديث في النهي عن سبِّ الأموات، والأمر بذكرهم بخير: صحيح. وقد ورد بصيغ شتّى متضمناً أحياناً العلة في النهي عن السبِّ.

فقد ورد بصيغة: الا تسبّرا الأموات فإنهم أفضوا إلى م قدموا؟(١).

وورد بصيغة: ﴿ لا تُسبُّوا الأموات فتؤذوا الأحياءا (٢).

وورد بصيغة: ﴿ لا تذكروا هلكاكم إلَّا بخيرٌ اللهُ .

وورد بالصيغة المذكورة في السؤال: «اذكروا محاسن موتاكم، وكفوا عن مساوئهما<sup>(٤)</sup>،

وهدف هذا النهي عدّة أمور تربوية يحرص عليها الإسلام في تكوين شخصية المسلم:

أولاً: تعويد المسلم نظافة اللسان وعفّة القول، اقتداء بالرسول الكريم، الذي لم يكن سباباً ولا لعاناً، وإنما يكبّ الناس في النار على وجوههم حصائد ألسنتهم.

 <sup>(</sup>١) رواء عن عائشة أحمد والبخاري والنسائي «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (٧٣١١).

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد والترمذي عن المغيرة، المصدر السابق (٧٣١٢).

<sup>(</sup>٣) رواء النسائي عن عائشة \_ المصدر نفسه (٧٢٧١).

 <sup>(</sup>٤) رواه أبو دود والترمذي والحاكم والبيهقي عن ابن همر، رقي إساده راو ضعيف،
 ولذا ذكره الألباني في قضعيف الجامع الصغير، رقم (٨٣٩).

ثانياً: تربية المسلم على المعاني الإيجابية، كما قين: بدل أن تسب الظلام أضئ شمعة! ولذا جاء عدد من الأحاديث ينهى عن سب جملة من الأشياء: الا تسبوا الدهر، الا تسبوا الحمى، الا تسبوا الريح، الا تسبوا الدبك. . . إلخ بل وورد التنفير عن سبّ الشيطان نفسه، لأمك إذا قلت: الدبك، . . . إلخ بل وإذا قلت: بسم الله تصاغر حتى يصير مثل الذباب، وفي هذا الإطار جاء النهي عن سبّ الأموات.

ثالثاً: إن الإسلام حفظ حرمة المسلم حياً وميتاً، وكل المسلم على المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله. وكما يحرم تناول عرض الإنسان وسمعته بسوء في حياته، يحرم ذلك بعد مماته.

رابعاً: إن الميت قد انتقل من دار العمل والابتلاء، إلى دار الحسب والجزاء، وسيلقى جزاءه العادل في تلث الدار لا محالة، ولا يضيع عند الله مثقال ذرّة من خير أو شر، وقد أشار إلى ذلك الحديث القائل: «لا تسبوا الموتى فإنهم أفضوا إلى ما قدموا».

خامساً: إن الإسلام حريص على توثيق عرا الود وحسن الصّلة بين الناس، ومنع أسباب التباغض والتشاحن بينهم، فإن البغضاء هي الحالقة، حالقة الدين لا حالقة الشعر. وكثيراً ما يؤدّي سب الأموات إلى إيذاء وإيغار صدور الأحياء من أبناء وأقارب.

وفي العهد النبوي أسلم كثير من أبناء عتاة المشركين، فإذا سبّوا أذي أبناءهم، فمن سبّ أبا جهل أذى ابنه عكرمة، ومن سبّ الوليد بن المغيرة أذى ابنه خالداً، ومن سب عتبة بن ربيعة أذى ابنه أبا حذيفة. . . إلخ. ولذا قال الحديث: «لا تسبّوا الأموات فتؤذوا الأحياء».

فهذه أسباب منع مسب الموتى، ولكن ما الحكم إذا كان الميت ظالماً أو طاغية ترك وراءه مظالم؟

هنا دكر العلماء أن سبّ الأموات لضرورة أو مصلحه شرعية، كالتحلير من بدعهم وضلالاتهم، حتى لا يقتدي الناس بهم، وكجرح الرواة ـ في علوم الحديث ـ لابتناء أحكام الشرع على ما يروونه، فلزم بيان حالهم، والتعريف بهم، حتى لا يأخذ الناس دينهم إلّا عن العدل الثقة، وقد أجمع بما فيه حيّاً وميتاً(١).

وقد أخبر النبي ﷺ عن بعض من حضر معه بعض الغزوات، وقتل في المعركة، وقد غلّ من الغنيمة شيئاً لا يستحقه قبل موته: «إنى أرى الشملة التي غلّها تشتعل عليه ناراً». قال ذلك عليه الصلاة والسلام ليحذر أصحابه أن يعملوا مثل عمله.

فالأصل هو منع السبّ عن الموتى، والجواز إنما هو استثناء لمصلحة شرعية أو ضرورة تقدّر بقدرها، وبالله التوفيق.



<sup>(</sup>١) انظر شرح الحديث (٩٧٨٣) في الفيض الفدير شرح الجامع الصغيرة للمناوي ٦/ ٣٩٨.

#### حديث

### «بعثت بين يدي الساعة بالسيف

الى الإسلام، أو ينسبها الناس إلى الإسلام - في جملة ما يستندون إليه - إلى الإسلام، أو ينسبها الناس إلى الإسلام - في جملة ما يستندون إليه - إلى حديث نبوي شريف، يزعمون أنه صحيح، وهو الحديث الذي يقول فيه الرسول على الدي الساعة بالسيف، حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري. ومن تشبه بقوم فهو منهم».

ونحن نعلم أن علم الحديث ورجاله: بحر واسع عميق، لا يستطيع السباحة فيه أو الغوص في أعماقه إلا أهله، ولذا وقفنا أمام هذا الحديث لنسأل أهل الدكر: أهذا الحديث صحيح حقيقة أم لا؟ وإن كنّا من ناحية المعنى ننكره، فإن الرسول الكريم بعث بالحجة والإقناع والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن، وليس بالسيف والعنف، والله تعالى يقول: ﴿لا إِلَا إِلَا فَي الدِّينِ قَد بَّيْنَ الرَّشُدُ مِنَ الْفَيْ ﴾.

نرجو من سماحتكم إلقاء ضوء كاشف على القيمة العلمية لهذا الحديث الذي تمسّك به المتشدّون، وشنّع به المشنّعون من أعداء الإسلام: أن هذا الدين دين السيف.

ورأينا انتشار ظاهرة العنف الدموي في عدد من بلادنا الإسلامية، نتيجة لشيوع هذه الثقافة المعفومة، التي تغذّى بها عقول الشباب الغض، فينحرفون عن الطريق، ويستبيحون الحرمات، ويسفكون دماء البرآء بغير حق، بدعوى أن الإسلام (دين السيف)، وهو يعني عندهم استعمال القوّة المادية والعسكرية ـ وليس غيرها ـ في التغيير والإصلاح.

سدّد الله خطاكم، ونفع بكم.

الحمد الله، روى الإمام أحمد في «مسنده»: حدثنا محمد بن زيد يعني الواسطي - أخبرنا ابن ثوبان، عن حسان بن عطية، عن أبي منيب الجرشي، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله على: «بعثت بالسيف، حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم»(۱).

# نظرة في الحديث من جهة إسناده:

ولنا في هذا الحديث نظرتان: نظرة فيه من جهة الإسناد، ونظرة فيه من جهة المتن.

وإذا نظرنا في إسناده وجدنا عدداً من العلماء المعاصرين خرَّجوه، فلننظر ماذا قالوا؟

## تخريج الشيخ أحمد شاكر:

قال الشيخ أحمد شاكر في تخريجه: إسناده صحيح، ابن ثوبان: هو عبد الرحمٰن بن ثابت بن ثوبان، سبق الكلام عليه (٣٢٨١) و(٤٩٦٨). حسان بن عطية المحربي الدمشقي: ثقة، وثقه أحمد وابن معين وغيرهما، وترجمه البخاري في «الكبير» (٢/١/١٣). أبو منيب الجُرشي الدمشقي الأحدب: تابعي ثقة؛ وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات»، وترجمه البخاري في «الكني» رقم (٢٥٨). الجُرشي (بضم الجيم وفتح الراء، وبالشين المعجمة): نسبة إلى ابني جرش، بطن من حمير،

قال: والحديث ذكر البخاري بعضه في «الصحيح» (٧٢/٦) معلقاً، قال:
«باب ما قبل في الرماح، ويذكر عن ابن عمر عن النبي الله الجعل رزقي تحت
ظلم رمحي، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري، وخرَّجه الحافظ في
«الفتح» عن لمسند من هذا الوجه، ثم قال: وأخرج أبو داود منه قوله، امن
تشبّه بقوم فهو منهم»، حسب، من هذا الوجه. وأبو منيب لا يعرف اسمه.
وفي الإسناد عبد الرحلن بن ثابت بن ثوبان: مختلف في توثيقه

<sup>(</sup>١) الحديث رقم (٥١١٤) و(٥١١٥) من «المسندة بتحقيق شاكر،

وأورد الهيشمي الحديث في («محمع الزوائد»: ٦/٤١) وقال: رواه أحمد، وفيه: عبد الرحمٰن بن ثابت، وثقه ابن المديني وغيره، وضعفه أحمد وغيره، وبقية رجاله ثقات، انتهى.

ولما رجعت إلى الحديث رقم (٣٢٨١)، الذي سبق للشيخ شاكر فيه توثيق ابن ثوبان، وجدته قال عنه: قال أحمد: أحاديثه مناكير. وقال أيضاً: لم يكن بالقوي في الحديث.

رقال أيضاً: كان عابد أهل الشام.

وقال يعقوب بن شيبة: اختلف أصحابنا فيه، فأمّا ابن معين فكان يضعفه، وأمّا علي \_ يعني: ابن المديني \_ فكان حسن الرأي فيه، قال: ابن ثوبان رجل صدق لا بأس به، وقد حمل عنه الناس. ووثّقه الغلاس ودحيم وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، واختلفت الرواية فيه عن ابن معين، فروي عنه أيضاً أنّه قال: صالح.

قال شاكر: والظاهر: أنهم تكلّموا فيه من أجل القدر، ومن أنه تعيّر عقله في آخر عمره، ولم يذكره البخاري ولا النسائي في «الضعفاء»، وصحح له الترمذي حديثاً، انتهى.

هذا ما انتهى إليه العلامة الشيخ شاكر كتَلَق، فقد صحّح إسناد الحديث، برغم ما في الرجل من خلاف شديد حول توثيقه أو تضعيفه. والشيخ شاكر معروف بتساهله في التصحيح، فلا يكاد يوجد راو مختلف فيه إلّا ووثقه واعتمده. وقول الإمام أحمد: أحاديثه مناكير يدلّ على أنه لم يضعفه من أجل القدر كما قال الشيخ.

وقد رأيناه نقل عن حافظين كبيرين ذكرا الحديث ولم يصححاه:

أحدهما: الحافظ نور الدين الهيثمي صاحب المجمع الروائد».

والثاني: الحافظ ابن حجر في االفتحا.

وكلاهما ذكر الحديث، وذكر ما في رواية ابن ثوبان من خلاف، ومما يؤخذ على كلام الشيخ شاكر: أنّه قال: ذكر البخاري بعضه في الصحيح معلّقاً، وكان ينبغي أن يقول: بغير صيغة الجزم، بل بصيغة التمريض والتضعيف؛ لأنّه قال: ويذكر عن ابن عمر... إلخ.

# تخريج الألباني:

وقد فتح الشيخ شاكر باب تصحيح هذا الحديث لممعاصرين، فنجد الشيخ ناصر الدين الألباني صححه في أكثر من كتابٍ له.

ففي «صحيح الجامع الصغير وزيادته، ذكره برقم (٢٨٣١) ذكر أنه صحيح، وأشار بالرجوع إلى كتابه («حجاب المرأة، ١٠٤ و«الإرواء، ١٢٦٩).

وبالرجوع إلى االإرواء أعني اإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل وقد ذكر صاحب المنار الجزء الأخير من الحديث وهو الذي أخرجه أبو داود منه وهو: امن تشبه بقوم فهو منهم . قال في تخريجه: صحيح . أخرجه أحمد (٢/٥٠، ٩٢)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسئد (ق٢/٩٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (١/١٥٠/١)، وأبو سعيد ابن الأعرابي في المعجم (ق١/١١٠)، والهروي في الأم الكلام (ق٤٥/٢) عن عبد الرحمٰن بن ثابت بن ثوبان ثنا حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر قال: قال رسول الله وقي المعتن بين يدي الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده الا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل المذل والصّغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم .

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله كلّهم ثقات غير ابن ثوبان هذا، ففيه خلاف، وقال الحافظ في «التقريب»: (صدوق، يخطئ وتغيّر بآخره).

وقد علّق البخاري في اصحيحه، (٦/ ٧٢) الجملة التي قبل الأخيرة، والتي قبلها(١)، ولأبي داود منه (٤٠٣١) الجملة الأخيرة.

ولم يتفرّد به ابن ثوبان، فقال الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٨٨): حدثنا أبو أمية حدثنا محمد بن وهب بن عطية ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية به.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات غير أبي أمية واسمه محمد بن إبراهيم الطرسوسي، قال الحافظ في «التقريب»:

<sup>(</sup>١) ولكه عقها بصيغة التضعيف لا بصيغة الجزم، مما يدل على ضعف الحديث عنده.

اصدرق، صاحب حديث، يهم،

والوليد بن مسلم ثقة محتجٌ به في «الصحيحين»، ولكنه كان يدلس تدليس التسوية، فإن كان محفوظاً عنه، فيخشى أن يكون سؤاه.

وقد خالفه في إسناده صدقة، فقال: عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ به.

أخرجه الهروي (ق٤٥/١) من طريق عمر وابن أبي سلمة حدثنا صدقة له.

وصدقة هذا هو ابن عبد الله السمين الدمشقي، وهو ضعيف.

وخالفهما عيسى بن يونس، فقال عن الأوزاعي عن سعيد بن جبلة عن طاووس أن النبي ﷺ قال، فذكره.

أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٥٢/٧).

قلت: وهذا مرسل، وقد ذكره الحافظ في (الفتح) (٧٢/٦) من رواية ان أبي شيبة عن سعيد بن جبلة مرسلاً، لم يذكر فيه طاووساً وقال: (إسناده حسن).

كذا قال، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير سعيد بن جبلة، وقد أورده ابن أبي حاتم (١٠/١/٢) من رواية الأوراعي عنه، وقال عن أبيه: الهو شامي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهو على شرط ابن عساكر في اتاريحه؛ ولم يورده فيه.

ثم أخرجه الهروي (١/٥٤ ـ ٢) وأبو بعيم في «أخبار أصبهان» (١٢٩/١) من طريق بشر بن الحسين الأصبهاني ثنا الزبير بن عدي عن أنس بن مالك مرقوعاً به.

قلت: وبشر هذا متروك متّهم فلا يفرح بحديثه، انتهى.

وبهذا تبيّ لنا أن الحديث لم يأتِ من طريق واحدة صحيحة متصلة سالمة من النقد، وإنما صححه من صححه بطرقه، وكلّها لا تسلم من مقال، ولم تكثر إلى درجة يقال. يفوّي بعصها بعصاً. على أن التصحيح بكثرة الطرق - وإن لم يكن معروفاً عند المتقدمين من أثمّة الحديث - إنما يعمل به في القضايا اليسيرة، والأمور الجزئية البسيطة، لا في مثل هذا الأمر الذي يعبّر عن عنوان الإسلام واتّجاهه: هل بعث رسوله بالرحمة أو بعث بالسيف؟

### تخريج الشيخ شعيب:

وأمَّا الشيخ شعيب الأرناؤوط، فله تخريجان للحديث: قديم وحديث.

فأمّا القديم، ففي تخريج أحاديث «زاد المعاد» عندما حقّقه منذ سنين، وكان فيه مقلّداً أكثر منه محقّقاً ومستقلاً، فحسّن إسناده.

وأمّا الجديد، ففي تخريحه «للمسند»، حبث أصبح أكثر نضجاً واستقلالاً من ناحية، وحيث غدا يشاركه خمسة آخرون من العلماء، فهو عمل جماعي له فيمته.

في تخريح الزاد،، بعد أن ذكر ابن القيم الحديث مستشهداً به على أن الذل والصغار على من خالف أمر محمد ﷺ، قال شعيب:

أخرجه أحمد في («المسند»: ٢/ ٥٠، ٩٢) وسنده حسن، وجود ابن تيمية إسناده في («الاقتضاء» ص ٢٩)، وصححه الحافظ العراقي في «الإحياء»، وحسنه الحافظ في («الفتح» ١٠/ ٢٣٠)، وأخرج الجملة الأخيرة منه أبو داود (٤٠٣١)، وعلَّق طرفاً منه البخاري في («صحبحه» ٦/ ٧٢)، وله شاهد مرسل بسند حسن، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي (حاشية «راد المعاد» ج ١/ ٣٥) طبعة الرسالة.

ويلاحظ هما: أن الحافظ في «الفتح» لم يحسنه، بل ذكر الاختلاف في توثيق ابن ثوبان، وإنما حس الشاهد المرسل له، كما يلاحظ أن الشيخ شعيب قلّد الشيخ أحمد شاكر حين ذكر أن البخاري علَّق طرفاً منه، ولم يشر إلى أنه بصيغة التضعيف.

وفي تخريج «المسند» في الجزء السابع الذي اشترك فيه مع الشيح شعيب: محمد نعيم العرقسوس وإبراهيم الزئبق، قالوا إسناده ضعيف، على نكارة في بعض ألفاظه. ابن ثوبان: اختلفت فيه أقوال المجرحين والمعدلين، فمنهم من قوَّى أمره، ومنهم من ضعّفه، وقد تعيّر بآخره. وخلاصة القول فيه أنه حسن الحديث إذا لم يتفرّد بما ينكر، فقد أشار الإمام أحمد إلى أن له أحاديث منكرة، وهذا منها.

وذكروا ممن أخرجه عبد بن حميد. والطبراني في مسمد

الشاميين... وابن الأعرابي في معجمه. والبيهغي في الشعب... أربعتهم عن ابن ثوبان وزادا فيه بعد قوله: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة».

وعلَّق البخاري (٦/ ٩٨ الفتح) بعضه بصيغة التمريض.

وأخرجه الطحاوي في اشرح مشكل الآثار؛ بإسناده، وفيه ثلاث علل، بيَّنوها بتفصيل. ثم قالوا: فهذه العلل الثلاث مجتمعة لا يمكن معها تقوية الحديث المرفوع بمتابعة الأوراعي لابن ثوبان، والله تعالى أعلم.

انظر: الجزء السابع من المسند الإمام أحمد (ص١٢٣ ـ ١٢٥) تخريح الحديث (١١٤).

وأزيد هنا فأقول: إن الإمام أحمد لم يقل: إن له أحاديث منكرة، بل قال: أحاديثه مناكير. وهذه العبارة أشد من الأولى.

# ما قاله رجال الجرح والتعديل عن ابن ثوبان:

ويحسن بنا هنا ـ استكمالاً للبحث ـ أن نضع بين يدي القارئ المهتم: أقوال أثمّة الجرح والتعديل في عبد الرحمٰن بن ثابت بن ثوبان، أحد الرواة، الذي اختلف في توثيقه، كما رأينا، وهو سبب ضعف هذا الحديث.

ونكتفي هن بكتاب لعلّه أهم الكتب في هذا الباب، وهو: كتاب الهذيب الكمال؛ للمزي، وهو خاص برواة الكتب الستّة، وقد تفرّع عنه عدة كتب، مثل. الهذيب التهذيب؛ لابن حجر، واتقريب النهذيب؛ له أيضاً، والهذيب الكمال؛ للذهبي، واخلاصة ثهذبب الكمال؛ للخزرجي، وأمّها جمعاً: التهذيب الكمال؛ للمزي.

## ما نقله المزي في «تهذيب الكمال»:

أمّا ما ذكر، الحافظ المزي في "تهديب الكمال" عن ابن ثوبان، فقد قال في ترجمته برقم (٣٧٧٥): قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: أحاديثه مناكير.

وقال محمد بن علي الورّاق، عن أحمد بن حنبل: لم يكن بالقوي في الحديث.

وقال أبو بكر المروذي، عن أحمد بن حنبل: كان عابد أهل الشام. وذكر من فضله، قال: لما قدم به دخل على ذاك الذي يقال له المهدي، وابنته على عنقه.

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، عن يحيى بن معين: صالح.

وقال في موضع آخر: ضعيف.

وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ليس به بأس.

وكذلك قال علي ابن المديني، وأحمد بن عبد الله العجلي، وأبو زرعة الرازي.

وقال معاوية بن صالح، وعثمان بن سعيد الدارمي، وعبد الله بن شعيب الصابوتي، عن يحيي بن معين: ضعيف.

زاد معاوية: فقلت: يكتب حديثه؟ قال: نعم على ضعفه، وكان رجلاً صالحاً.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: لا شيء.

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: اختلف أصحابنا فيه، فأمّا يحيى بن معين، فكان يضعفه، وأمّا علي ابن المديني فكان حسن الرأي فيه، وقال: كأن ابن ثوبان رجل صدق، لا بأس به، استعمله أبو جعفر والمهدي معده على بيت المال، وقد حمل الناس عنه.

وقال عمرو بن علي: حديث الشاميين كلهم ضعيف، إلّا نفراً منهم: الأوزاعي، وعبد الرحمٰن بن ثابت بن ثوبان، وذكر آخرين.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن دحيم: ثقة، يرمى بالقدر، كتب إليه الأوزاعي، فلا أدري أي شيء ردَّ عليه.

وقال أبو حاتم: ثقة.

وقال في موضع آخر: يشوبه شيء من القدر.

وقال أبو داود: كان فيه سلامة، وكان مُجاب الدعوة، وليس به بأس، وكان على المظالم ببغداد،

وقال النسائي: ضعيف.

وقال في موضع آخر: ليس بالقوي.

وقال في موضع آخر: ليس بثقة.

وقال صالح بن محمد البغدادي: شامي صدوق، إلَّا أن مذهب مذهب القدر، وأنكروا عليه أحاديث، يرويها عن أبيه، عن مكحول مسندة، وحديث الشامي لا يضم إلى غيره، معروف خطؤه من صوابه.

وقال في موضع آخر: لم يسمع من بكر بن عبد الله شيئاً، وإنما يروي عن أبيه، وعن الشاميين.

وقال ابن خراش: في حديثه لين.

وقال أبو أحمد بن عدي: له أحاديث صالحة، يحدّث عنه عثمان الطرائفي بنسخة، ويحدّث عنه الفريابي بأحاديث، ويحدث عنه الفريابي بأحاديث، وغيرهم، وقد كتبت حديثه عن ابن جوصي وابن أبي عروبة من جميعهما، ويبلغ أحاديث وكان رجلاً صالحاً، ويكتب حديثه على ضعفه، وأبوء ثقة.

وذكره ابن حبان في كتاب ﴿الثقاتِ٩.

وقال أبو بكر الخطيب: كان ممن يذكر بالزهد والعبادة والصدق في الرواية، انتهى.

وبهذا يتبيّن لنا أن مجرحيه أكثر، وأن موثقيه \_ وهم قلّة \_ لم يوثقوه بإطلاق. فدحيم الذي وثقه قال: يرمى بالقدر، كتب إليه الأوزاعي، فلا أدري أيّ شيء ردَّ عليه. وأبو حاتم الذي وثقه قال عنه أيضاً: يشوبه شيء من القدر، وتغيّر عقله في آخر حياته.

وكما رمي بالقدر، رمي بالخروج، وقد ذكر الذهبي في الميزان؛ عن الوليد بن فريد أنه روى عن الأوزاعي، أنه كتب إلى ثوبان يقول له: وقد كنت ترى قبل وفاة أبيك: ترك الجمعة حرام، وقد أصبحت ترى ترك الجماعة والجمعة حلالاً.

ومعنى هذا أنه رجل لديه استعداد للغلق، ومثله يروج عنده حديث مثل «بعثت بين يدي الساعة بالسيف».

ونقل الذهبي عن العقيلي أنّه قال: لا يتابع ابن ثوبان إلّا من هو دونه أو مثله<sup>(۱)</sup>.

وذكره ابن الجوزي في جملة الضعفاء.

وقال الذهبي في «أعلام النبلاء»: لم يكن بالمكثر، ولا هو بالحجّة، بل صالح الحديث(٢).

وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغير بآخره (۳)، انتهى.

ومثل هذا الراوي لا يؤخذ منه حديث يحمل مثل هذا المضمون الخطير: الإسلام دين السيف! وأن الرسول يرتزق من رمحه!

# نظرة أخرى في الحديث من جهة متنه ومضمونه:

وإذا غضضنا الطرف عن سند الحديث وما فيه من كلام، ونظرنا في متنه ومضمونه، وجدناه منكراً، لا يتفق مع ما قرّره القرآن بخصوص ما بعث به محمد ﷺ.

فالقرآن لم يقرِّر في آية واحدة من آياته أن محمداً رسول الله بعثه الله بالسيف، بل قرَّر في آيات شتّى أن الله بعثه بالهدى ودين الحق والرحمة والشفاء والموعظة للناس.

وهذا ثابت بوضوح في القرآن المكي، وفي القرآن المدني، على سواء. يقول تعالىٰ في سورة الأنبياء وهي مكّية: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا رَحْمَةُ لِلْمُلَكِينَ ﴿ الْأَنِياءَ].

وعبَّر عن هذا النبيّ ﷺ فقال: ﴿إنَّمَا أَنَا رَحْمَةً مُهِدَاةً ۗ ( عُنْ

وقال تعالىٰ في سورة النحل، وهي مكّية: ﴿وَبَوْمَ نَهْتُ فِي كُلِ أَمْتَوْ شَهِينًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنْفُسِمِمٌّ وَجِشْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَتَوُلاَهُ ۚ وَنَزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بِبْبُنَا لِكُلِّ شَيْء وَهُدُى وَرَحْمَةً وَيُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿ ﴾.

<sup>(</sup>١) انظر: اميزان الاعتدال؛ ترجمة (٤٨٢٨). (٢) (إعلام النبلاء؛ ٣١٤/٧.

<sup>(</sup>٣) اتقريب التهذيب؛ ٢٧٩، ترجمة (٣٨٢٠)، طبعة الرسالة، بيروت

<sup>(</sup>٤) ﴿ الحاكمِ ٤ / ٣٥) منحجه روافقه الذهبي.

وقال تعالىٰ في سورة يونس، وهي مكّية: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَآءَتُكُم مَوْعِظَةٌ يَن رَّيَكُمْ وَشِفَاتٌ لِمَا فِي الصُّدُودِ وَهَذَى وَرَخْمَةٌ لِلشَّوْمِدِينَ ۞﴾.

وقال تعالى في سورة النوبة، وهي مدنية: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولُهُ بِٱلْهُمُـذَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَمُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ. وَلَوْ كَرِهَ الْمُشَرِكُونَ ۞﴾.

وقد تكرّرت بلفظها في سورة [الصف: ٩]، وهي مدنية.

وفي سورة الفتح، وهي مدنية، نقرأ قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولُهُ وَالْهُدَىٰ وَدِبنِ الْحَقِّ لِيُطْهِرَوُ عَلَى الدِينِ كُلِيْدُ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِـــيدًا ۞﴾.

وفي حتام سورة النوبة أبضاً: ﴿لَقَدَ جَآءَكُمْ رَسُوكَ يَنْ أَنْسِكُمْ عَزِيرٌ عَلَيْهِ مَا عَنِـنَّذَ حَرِيعُ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِينَ رَءُوكُ رَجِيدٌ ۞ فَإِن نَوْلُواْ فَقُلْ حَسْمِ اللّهُ لَا إِلَٰهَ إِلّا هُوَّ عَلَيْهِ نَوْكَلْتُ وَهُرَ رَبُّ الْمَكْرِشِ الْعَظِيمِ ۞﴾.

وفي سورة آل عمران، وهي مدنية: ﴿ فَإِنْ خَلَبُوكَ نَقُلَ أَسْلَمْتُ وَجَهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنُ وَقُل لِلَّذِينَ أُونُوا الْكِتَابَ وَالْأَمْتِيَانَ ءَأَسْلَمَتُمْ فَإِنْ ٱسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَكَدُواْ وَإِن فَرَاوَا مَاإِنَّكَا عَلَيْكَ الْبَلَغُ وَاللَّهُ بَصِيرًا بِالْمِبَادِ ۞﴾

وفي سورة النور، وهي مدنية: ﴿قُلْ أَلِمِيعُواْ أَنَهُ وَأَطِيعُواْ اللَّهُواْ الرَّسُولُّ فَإِن تَوْلَوْا فَإِنَّمَا ظَيْهِ مَا خُلِلَ وَطَلِيَكُمْ مَّا جُمِلْتُمَّ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْنَدُواْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْلِكُغُ النَّهِيتُ ۞﴾.

وهذه الآيات كلّها قد اتّفقت على أن محمداً ولله أيما يُعِثَ بالرحمة والهدى ودين الحق، وتبيان كل شيء، وإقامة الحجّة على الناس، ولم يبعث شاهراً سيفه على الناس، حتى في حابة تولّي الناس عنه: لم يؤمر بأن بشهر في وجوههم السيف، إنما قبل له: إنما عليك البلاغ، وإنما عليه ما حُمِّل، وعليهم ما حُمِّلوا وقل: حسبي الله.

والمبشرون والمستشرقون، وغيرهم من خصوم الإسلام يشيعون: أن الإسلام إنما انتشر بالسيف، ويستند كثيرون منهم إلى هذا الحديث وأمثاله.

والحقيقة أن الإسلام إنما شهر السيف في وجه الذين صدّوا عن سبيله، وقاوموه بالفوّة، ورفعوا السيف في وجهه؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ يَكُونُكُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ يَكُونُكُمُ وَلَا تَصَمَّدُوا إِنْ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

تَنِعْتُنُوهُمْ وَالْمَرِجُوهُم مِنْ حَبِثُ الْمَرْبُوكُمُّ وَالْهِنْمَةُ النَّذُ بِنَ الْفَتَلُ وَلَا لَفَنِهُمُمْ جِنَدَ الْمَسْجِدِ الْمُوَادِيَّ مَثَلُّ وَالْهِنْمُ الْمُدَادِيَّ مَثَلَّ الْمُعْرِدُنُ فِي الْمُونِ فَإِن النَهُوَا فَإِنَّ اللّهَ عَمُورً مَثَى بُعْدِينَ اللهِ عَلَوْدُ الدِينُ يَقْدُ فَإِنِ النَهُوا فَإِنَّ اللّهَ عَمُورً وَجِيمٌ فِي وَتَنِيلُوهُمْ حَتَى لَا تَكُونَ يَشْدُ وَيَكُونَ الدِينُ يَقْدُ فَإِنِ النَهُوا فَلَا عُدُونَ إِلّا عَلَى النَّالِينَ فَي وَاللّهُ اللّهُ عَلَى النَّهُ وَا مُلْمُونَ إِلّا عَلَى النَّالِينَ ﴾.

فهذا هو منطق القرآن، بين كل البيان، لا لبس فيه ولا غموض، فإذا عارضه حديث مثل حديث «بعثت بالسيف» فلا شكّ أن القرآن هو المقدّم، فهو المصدر الأول، والدليل الأوّل، الذي لا يأتيه الباطل من ببن يديه ولا من خلفه.

والمخلاصة: أن هذا الحديث العشت بالسيف سواء نظرنا إلى إسناده أم نظرنا إلى متنه، فهو مردود غير مقبول في ضوء موازين العلم وقواعده الضابطة. والحمد لله رب العالمين



# الحديث المزعوم أنّه: جمع فأوعى

سن رأبت بعض الناس يوزعون هذا الحديث الذي يرويه عن رسول الله 整 خالد بن الوليد ﷺ، ويقولون عنه: الحديث الذي جمع فأوعى، وهم يفعلون ذلك قربة إلى الله تبارك وتعالى، بنشر أحاديث نبيه بين الناس، وتوعيتهم بسته وهديه ﷺ.

ولكن الناظر في الحديث بتأمّل، يلمح فيه الافتعال، ولكن لا يستطبع المسلم العادي أن يحكم على الحديث بصحة أو ضعف أو وضع، حتى يسأل أهل العلم والاختصاص، كما علمنا الله تعالى حين قال: ﴿فَتَنَالُوا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُر لَا تَعَالَىٰ ﴿ وَالنحل: ١٤٣] و[الانبياء: ٧].

لهذا لجأنا إلى فضيلتكم لتفتونا في هذا الحديث العجيب: أهو مقبول أم مردود؟

شكر الله لكم، وأثابكم من فضله، آمين.



## الحديث الشريف الذي جمع فأوعى

عن خالد بن الوليد وفي قال: جاء أعرابي إلى رسول الله في فقال: يا رسول الله! جئت أسألك عمّا يغنيني في الدنيا والآخرة، فقال رسول الله على: «سل عمّا بدا لك».

قال: أريد أن أكون أعلم الناس، فقال 瓣: «اتَّق الله تكن أعلم الناس». قال: أريد أن أكون أغنى الناس، فقال 瓣: «كن قانعاً تكن أغنى الناس».

قال: أحب أن أكون أعدل الناس. فقال 瓣: ﴿أحب للناس ما تحب لغسك تكن أعدل الناس،

٢ ـ أن تندرج تحت أمر كلَّى ثابت بالقرآن وصحاح السنة.

٣ ـ ألّا يعتقد ثبوتها، بل يعتقد الاحتياط.

وقد ضممنا إلى ذلك اعتبارات أخرى في كتابنا الكيف نتعامل مع السنّة النبوية؟؟

أمّا الحديث الموضوع (المكذوب على رسول الله) أو الحديث الذي لا أصل له، أي لا يعرف له سند، فلا يجوز روايته بحال إلّا لبيان حاله، والتحذير منه.

وقد ذكر العلامة ابن حجر الهيثمي في افتاواه الحديثية أنه لا يجوز للخطيب في الجمعة أن يروي حديثاً لا يبين مخرجه ما لم يكن من العلماء الثقات الذين يعرفون الحديث ومصادره ودرجاته، ومن فعل ذلك من الخطباء يجب أن يعزر ويؤدّب من أولى الأمر، أو يُعزل عن الخصابة.

وهذا الحديث يبدر فيه ما لحظه الأخ السائل من صنعة وافتعال، فالظاهر ـ والله أعلم ـ أنه من اختراع بعض الواعظين الجهّال، الذين ركّبوا هذه الأجوبة على تلك الأسئلة، وكثير منها مأخوذ من أحاديث ثابتة أو واردة، مثل قوله: قال: أريد أن أكون أغنى الناس! فقال: كُنْ قانعاً تكن أعنى الباس.

فهذا مأخوذ من الحديث الذي رواه الترمذي عن أبي هريرة: «ارضَ بما قسم الله لك تكن أغنى الناس».

ومثل ذلك قوله: أريد أن يكمل إيماني ا فقال: حسّن خلقك يكمل إيمانك، فهو مأخوذ من حديث: «أكمل المؤمنين إيماناً؛ أحسنهم خلقاً».

ومثل ذلك قوله: أريد أن أكون من المحسنين! فقال: اعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، تكن من المحسنين.

فهو مأخوذ من الحديث الشهير حين سأله جبريل عن الإحسان، فقال: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك».

ومثل قوله: أحب أن أكون خير الناس، فقال كن نافعاً للناس تكن خير الناس. فهو مأخوذ من حديث: «خير الناس أنفعهم للناس».

ومثل قوله: أحب أن يرحمني ربي يوم القيامة، فقال: «ارحم نفسك وارحم عباده يرحمك ربك يوم القيامة».

فهو مأخوذ من حديث: «الراحمون يرحمهم الرحمُن. ارحموا مَنْ في الأرض يرحمكم من في السماء».

ومثل قوله: أحب أن تُستجاب دعوتي. فقال: اجتنب الحرام تستجب دعوتك. فهو مأخوذ من حديث: «أطب طُعمتك تُستجب دعوتك».

ومثل قوله: أحب أن أكون أقوى الناس، فقال: توكّل على الله تكن أقوى الناس، فهو مأخوذ من حديث: «من أحبّ أن يكون أقوى الناس فليتوكّل على الله».

ومثل قوله: أي حسنة أعظم عندالله؟ بقال: حُسن الخلق والتواضع والصبر على البلاء.

فهو مقتبس من حديث: «أثقل شيء في الميزان يوم القيامة خلق حسن»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوكَى اَلصَّنهُرُكَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.

ومثل قوله: أحب أن يسترني ربي يوم القيامة. فقال: استر عيوب إخوتك يسترك ربك يوم القيامة.

فهو مأخوذ من حديث: «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة».

وبعض الأجربة في الحديث يمكن أن يلتمس لها أصل في السنة النبوية أو في القرآن الكريم، ويعضها قد يصعب التماس أصل له، مثل قوله: قال أحب أن ألقى الله نقياً من الذنوب! فقال: اغتسل من الجنابة متطهراً، تلق الله نقياً من الذنوب؛ إذ مجرد الاغتسال من الجنابة لا يجعل الإنسان نقياً من الذنوب، وقد رأينا الأبرار والفجار يشتركون في الاغتسال من الجنابة.

ومثله قوله: قال: أحب أن يوسع الله عليّ في الرزق! فقال: دُمْ على الطهارة يوسّع الله عليك في الرزق! فمجرّد الطهارة ليست سبباً كافياً لتوسعة الرزق.

المهم أن هذا الحديث بهذه الصورة مصنوع مكذوب على رسول الله ﷺ ولا يعرف له أصل أو رواية \_ فيما علمت \_ في أي كتابٍ من كتب الحديث.

ولو أن صانعه جعله حواراً بين مريد وشيخه لكُان في جملته مقبولاً، ويكون من كلام البشر غير المعصومين، فيؤخذ منه ويترك.

أمّا نسبته إلى الرسول الكريم فهو أمر منكر، ولا يجوز روايته ولا نشره وتوزيعه على الناس بأيّ حالٍ من الأحوال، ويجب أن يعزر ويؤدّب من يوزع مثل هذه الأوراق على الناس، فإنها بمثابة الأغذية المدوّثة والفاسدة، إلّا أن الأغذية تضرّ بالأجسام، وهذه تضرّ بالعقول والقلوب.

## ١ ـ أمية النبي ﷺ

# ٢ ـ رفع اليدين في الصلاة ٣ ـ النصاب فيما أخرجت الأرض

فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، حفظه الله ورعاه. السلام عليكم ورحمة الله.

نرجو أن تكون بصحة كاملة وعافية تامّة، أمّا بعد:

نخبر سيادتكم أنه قد اختلف عالمان من العلماء عندنا في عدة مسائل إسلامية، فالرجاء من فخامتكم أن تفيدونا بإيضاح الحق والصواب في ضوء الكتاب والسنة.

يقول الشيخ عبد السلام ديانت ابن القاضي محمد ديانت:

- (١) أن النبي ﷺ كان في البداية أمّياً لا يعرف الكتابة أمّا بعد فترة فقد علمه الله الكتابة والفراءة حتى كتب تعاويذ بيده.
- (٢) كان رفع اليدين في الصلاة مشروعاً في أوّل الإسلام، لأن المنافقين كانوا يحملون معهم أصناماً إلى الصلاة، فالرفع كان مشروعاً لتبيين أمرهم، أمّا بعد فترة فقد نسخ رفع اليدين وصار حكمه منسوخاً إلى الأبد.
- (٣) أن العُشر يجب فيما أخرجته الأرض قليلاً كان أو كثيراً، وما جاء في السنة مقدار معين. أمّا الخمسة أوسق التي جاءت في الحديث، فهي للتجار الذين يشترون الزرع، انتهى كلام الشيخ عبد السلام.

وقد خالف هذا الشيخ عالمٌ آخر من العلماء وهو الشيخ عبد الله ريكي، وهو يقول:

(١) إن النبي ﷺ كان أمّياً إلى أن انتقل إلى رحمة ربّه، ولا بأس بالأميّة، ولا تعدّ الأمية نقصاً في رسالته،

- (٢) رفع اليدين في الصلاة سنّة، وليست بمنسوخة ويعمل بهذه السئة إلى
   يوم القيامة.
- (٣) العُشر لا يجب في أقل من خمسة أوسق، وهي ما يقارب ٦٥٠ كبلو جرام وقيل ٦٦٥.

نرجو البيان الشافي، نفع الله بكم، وحزاكم الله خيراً.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد؛

فالذي أراه وأرجحه ـ في ضوء الأدلّة الشرعية ـ هو رأي العالم الثاني، وغفر الله للعالم الأول، وإن وافق في آرائه هذه بعض العلماء السابقين ولكن بعض تعليلاته لم تعرف من قبل، وليست مقبولة منطقيّاً، ونرجو له أن يرجع إلى الحق إذا تبيّن له.

#### أميّة النبيّ ﷺ

أمّا أمية النبيّ على فلا ريب أن البيّ على كان (أمّياً) من بداية حياته إلى نهاية العهد المكي، والصحيح أنه ظلّ أميّاً إلى نهاية حياته، فعاش ومات أميّاً، والأمية معجزة بالنسبة إليه، وصفة نقص؛ بالنسبة لنا.

وقد دلَّت على أميَّته النصوص المتوافرة، وحقائق السيرة والتاريخ.

فأمًا النصوص، فقد قال تعالىٰ في أهل الكتاب: ﴿ الَّذِينَ بَنَبِعُوكَ الرَّسُولَ النَّبِينَ بَنَبِعُوكَ الرَّسُولَ النَّبِينَ اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّا عَالَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

وقـــــال: ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَبِيتًا الَّذِى لَمُ مُلكُ السَّكَوَتِ وَاللَّرْضِ لَا إِلَهُ إِلَّا هُوَ يُحْمِى، وَيُمِيتُ فَقَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيّ اللَّهِيّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَنْتِهِ، وَانَّبِعُوهُ لَمَلَكُمْ تَهْمَنُدُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف].

وقسال تسعسالسيل: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي ٱلْأُمْنِتِينَ رَسُولًا يَمْهُمُ يَشَلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَنِيهِ. وَيُرَكِيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِنَابَ وَالْجِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢].

والأميّ في هذه الآيات له معنيان:

الأول: من لا يقرأ ولا يكتب.

والثاني: من ليس له كتاب ديني مثل التوراة والإنجل.

وهذا المعنى الثاني محتمل في هذه الآيات، ولكن يرجح المعنى الأول آية كريمة وحديث شريف.

فأمّا الآية، فقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنتَ لَتَلُواْ مِن فَبْلِهِ. مِن كِنَسٍ وَلَا غَنْظُهُ بِيَهِينِكُ ۚ إِذَا لَازَيَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿ ﴾ [العنكبوت].

فقوله: ﴿وَمَا كُنْتَ نَتْلُواْ﴾ نفي للقراءة، وقوله: ﴿وَلَا غَمُظُمُ بِيَبِينِكَ ۗ﴾ نفي للكتابة.

وقوله: ﴿إِذَا لَآرَبَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ بيان للعلّة التي جعله الله من أجلها أميّاً لا يقرأ ولا يكتب، حتى لا يرتاب ويتشكّك المبطلون، ويقولوا. إنما قرأ كتب الأقدمين وجاء منها بهذه الأشياء، فأميّته المحقّقة نفت هذه الريبة بلا نزاع.

وأمّا الحديث الشريف، فما رواه الشيخان عن ابن عمر أنه ﷺ قال: انحن أمّة أمية، لا نكتب ولا نحسب، متّفق عليه.

فقد فسَّر أمية الأمَّة بنفي الكتابة والحساب عنها، وهذا تعريف معتبر عند الكثيرين من التربويين اليوم للأميّ: وأنه هو الذي لا يكتب ولا يحسب، أي لا يعرف الحساب.

وهذه الأميّة \_ كما قلنا \_ مأثرة ومعجرة للنبيّ ﷺ؛ إذ كيف يصدر عن هذا الأميّ كل هذه العلوم النافعة، وهذه الحكم البالغة، وهذه الكلم الجامعة، وهذه التشريعات العادلة، وهذه الآداب الباهرة، وهذه التوجيهات الرشيدة.

وقد قال البوصيري كَفَّلَةٍ في بردته:

كفاك بالعلم في الأمّي معجزة في الجاهلية والتأديب في اليتم!

وقد ترهم بعض العلماء أن النبيّ ﷺ في آخر حياته عرف الكتابة، بدليل أنه محا اسمه ﷺ من وثيقة صلح الحديبية حين رفض عليّ ﷺ أن يمحوها.

ولا يستبعد من فعله بي أنه يعرف صورة اسمه وصفته (محمد رسول الله) ويمحو الكلمة التي بعد الاسم، أو يكون معنى (محاها) أنه أمر بمحوها، كما يقال: كتب السلطان لفلان بكذا، أي أمر به، وكما نقول: بنى أبو جعفر المنصور مدبتة بغداد، والمراد: أمر ببنائها.

ومعن ذهب إلى أنه على عرف الكتابة في أواخر حياته أبو الوليد الباجي، أحد أعلام المالكية المغاربة، وشارح «الموطأ» ولما قال ذلك طعن فيه ورمي بالزندقة، وسبّ على المابر، وقد دافع عن نفسه بالمناظرة، والكتابة إلى علماء الأطراف.

وجلّ ما اعتمد عليه الباجي ومن رافقه أو وافقهم: حديث البخاري ومسلم في صلح الحديبية، وفيه: فأخذ رسول الله الكتاب، وليس يحسن يكتب، فكتب: «هذا ما قاضي عليه محمد بن عبد الله... الحديث (١).

والحديث يعلن صراحة أنه اليس يحسن يكتب، وأمّا كتابته: هذا ما قضى عليه محمد بن عبد الله، بدلاً مما كان كتبه علي: محمّد رسول الله، فلا يدلّ على أكثر من معرفته ببعض الكلمات مثل امحمد بن عبد الله، ولكن هذه المعرفة محدودة لا تنقله من أميّ إلى كاتب.

وقد رويت لنا حياته وسيرته ﷺ مفضلة، فلم يُعرف أنه كتب إلى ملك أو أمير أو ما هو دون ذلك، أو كتب شيئاً من القرآن المنزّل عليه.

ومما استدلّوا به، ما رواه ابن ماجه مرفوعاً: «مررت ليلة أسري بي مكتوباً على الجنّة: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر، والقدرة على القراءة فرع الكتابة.

والحديث مما تفرّد به ابن ماجه عن أصحاب السنن، وذكر البوصيري في زوائد ابن ماجه، أن في إسناده راوياً ضعيفاً (٢)، وقال الشيخ الألباني في فضعيف الجامع الصغيرة: ضعيف جداً، فلا يموّل عليه. على أن المتن مخالف للعقل، إذ كيف يكون القرض الذي يرد أفضل من الصدقة التي لا ترد.

على أن الحديث يمكن تأويله.

وقد الله الشيخ أحمد بن حجر قاضي المحكمة الشرعية الأولى في قطر كتاباً فنَّد فيه دعاوى القائلين بمعرفته على للكتابة، سمّاه االرد الوافر على من نفى أميّة سيد الأوائل والأواخرا، فليرجع إليه.

<sup>(</sup>١) انظر: تقسير الألوسي فروح المعاني، ٢١/٥٥٤.

<sup>(</sup>٢) ابن ماجه في الصدقات (٢٤٣١).

وأمّا ما قيل من أنه على كتب تعاويذ بيده، فهذا لم يشت عنه الله وإنما كان يستعيذ بالله تعالى، وصحّت عنه استعاذات كثيرة وفيرة، وكان يعوذ بعض الناس \_ وخصوصاً الأطفال \_ بالله تبارك وتعالى، كما كان يقول للمحسن والحسين: «أعيذك بكلمات الله التامّة، من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامّة».

ولا أعرف مصدراً معتمداً قال: إنه في كتب تعاويذ بيده، وكأنما يريد هذا القائل أن يضمه في إلى زمرة الذبن يروّجون هذه الأشياء بين العوام، وهو عليه الصلاة والسلام قد أعلن حرباً على الذين يتاجرون بالكهانة والعرافة والتماثم والرقى الشركية ونحوها، كما صحّت بذلك الأحاديث.

#### رفع اليدين في الصلاة

جبه و الدين متفق عليه بين جميع المذاهب في تكبيرة الإحرام، ومختلف في التكبير عند الركوع، وعند الرفع منه، وعند القيام إلى الركعة الثالثة.

فالحنفيون يرون أنه لا يشرع رفع البدين فيما عدا تكبيرة الإحرام، اتّباعاً لما رواه ابن مسعود ﷺ.

والجمهور يرون أن التكبير سنّة عند الركوع وعند الرفع منه، خلافاً للأحناف، ودليلهم على ذلك ما رواه عدد من الصحابة في وصف صلاة الرسول ﷺ.

ولا أعرف للتعليل الذي ذكره الأخ في سؤاله أصلاً، ولا وجهاً. والمنافقون إنما كانوا في المدينة، ولم يُنقل قط أنهم كانوا يحملون الأصنام معهم إلى الصلاة، كل ما ذكره القرآن عنهم: أنهم ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَوْقِ قَامُوا كُسَالَى يُرَادُونَ النَّاسَ وَلَا يَذَكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا فَلِيلًا ﴿ وَإِنَا النساء].

وهل يعقل أن يحمل المنافقون الأصنام، وهم يصلون مع الصحابة الكرام، خلف رسول الله عليه؟ وكيف يمكن ذلك وهم يَدَّعون الإسلام ويتظاهرون به أمام المسمين؟

ثم ما علاقة ذلك برفع اليدين؟ لم أفهم حقّاً وجه الارتباط بين هذه الدعوى الزائفة وبين رفع اليدين؟

أمّا بالنسبة إلى تكبيرة الإحرام، فما أظن قاتل هذا الكلام الغريب ينكرها، لأنها ثابتة بالسنة القولية والعملية المستفيضة عن النبي الله وعن أصحابه وخلفائه الراشدين، وتناقلتها الأمّة جيلاً بعد جيل.

فقد روى ذلك عن النبي الله نحو خمسين رجلاً من الصحابة منهم العشرة المبشرة بالجنة ورواه كثير من الأثمة عن جميع الصحابة من غير استثناء، وقال الشافعي: روى الرفع جمع من الصحابة لعلّه لم يرد قط حديث بعدد أكثر منهم. وقال ابن المنلر: لم يختلف أهل العلم أن رسول الله على كان يرفع يديه. وقال البخاري في حزء رفع اليدين: روى الرفع تسعة عشر نفساً من الصحابة. وسرد البيهةي في السنن وفي الخلافيات أسماء من روى الرفع نحواً من ثلاثين صحابياً. وقال الحسن وحميد بن هلال: كان أصحاب رسول الله يلا يرفعون أيديهم ولم يستثن أحداً منهم كذا في «التلخيص». وقال النووي في عدا ذلك وقد ذهب إلى وجوبه داود الظاهري وأبو الحسن أحمد بن سيار والنيسابوري والأوزاعي والحميدي وابن خزيمة (١).

وأمّا الرفع عند الركوع وعبد الاعتدل منه، فقد رواه زيادة على عشرين رجلاً من الصحابة عن النبيّ ﷺ. وقال محمد بن نصر المروزي: إنه أجمع علماء الأمصار على ذلك، إلّا أهل الكوفة.

وفي فحجة الله البالغة»: فإذا أراد أن يركع رفع يديه حذو منكبيه، وكذلك إذا رفع رأسه من الركوع، ولا يفعل ذلك في السجود، وهو من الهيئات التي فعلها النبي الله مرة، وتركها أخرى، والكل سنّة، وأخذ بكل واحد جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهذا أحد المواضع التي اختلف فيها الفريقان:

 <sup>(</sup>١) وهو ظاهر كلام الشاقعي في الأمه في كتاب اختلاف مالك والشاقعي، وسيذكره
 الشارح تقلاً عن ابن الجوزي في آخر المسألة.

أهل المدينة وأهل الكوفة، ولكل واحد أصل أصيل؛ والحق عندي في مثل ذلك أن الكل سنّة، ونظيره الوتر بركعة واحدة أو بثلاث. والذي يرفع أحبّ إليّ ممن لا يرفع، فإن أحاديث الرفع أكثر وأثبت، غير أنه لا ينبغي لإنسان في مثل هذه الصور أن يثير على نفسه فتنة عوام بلده، وهو قوله على: «لولا حدثان قومك بالكفر، لنقضت الكعبة».

ولا يبعد أن يكون ابن مسعود فله ظنّ أن السنة المتقرّرة آخراً هو تركه الما تلقن من أن مبنى الصلاة على سكون الأطراف، ولم يظهر له أن الرفع فعل تعظيمي، ولذلك ابتدئ به في الصلاة، أو لما تلقن من أنه فعل ينبئ عن الترك فلا يناسب كونه في أثناء الصلاة، ولم يظهر له أن تجديد التنبّه لترك ما سوى الله تعالى عند كل فعل أصلي من الصلاة مطلوب، والله تعالى أعلم (١).

وهذا كلام إمام مجدد مصلح حكيم، يجب الاعتناء به، وخصوصاً قوله: لا ينبغي لإنسان في مثل هذه الصور أن يثير على نفسه عوام بلده.

وأذكر أن الداعية الإسلامي الكبير الشيخ أبا الحسن الندوي في أوائل التصاله بالعالم الإسلامي خارج الهند، وهو في شرخ الشباب، كان قد اقتنع بأن رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه سنة، وبعد عودته إلى بلده شرع يطبق ذلك ويحرص عليه، وهو يؤمّ الناس في الصلاة، فلم يلبث أن المصرف الناس عنه، وأساؤوا الظن به، ولهذا قرّر الشيخ أن يعمل بنصيحة الحكيم الدهلوي، ويتجنّب فتنة إثارة العوام، حتى يجنّدهم لما هو أهم من هذا الأمر الذي ليس أكثر من مستحب عند من قال به.

وفي «التكميل» للشيخ رفيع الدين الدهلوي ولد صاحب «الحجة البالغة»: اختلفوا في سنية رفع اليدين في الصلاة بعد التحريمة، مع اتفاقهم على أنه لم يصح فيه أمر باستحباب، ولا بيان فضيلة ولا نهي عن الصحابة عنه قط، وعلى أنه ثبت عنه على فعله مدّة، إلّا أنه زاد ابن مسعود فقال: ألا أصلّي بكم صلاة

احجة الله البالغة؛ لحكيم الإسلام في الهند أحمد بن عبد الرحيم المعروف \_ (شاه ولي الله الدهلوي).

رسول الله ﷺ، فلم يرفع يديه إلّا في أوّل مرة. وظاهر أنه لم يرد تركه أبداً، وإنما أراد تركه آخراً، كما يشعر به بعض ما ينقل عنه: أن آخر الأمربن ترك الرفع. ولا يدري مدة الترك، فيحتمل أنه تركه في أيام المرض للضعف، فظن قوم أن سنّيته كانت بمجرد الفعل، فبطلت بالترك، وقوم أن الترك بعدر وبغير نهي لا ينفي السنّية، كترك القيام للفرض بالعذر، فهي إذاً باقية.

فلا مناقشة للمجتهدين في أصل سنيته في الجملة، ولا في بقاء جوازه، وإن منعه بعض المتعصّبة؛ إذ لبس مما يخالف أفعال الصلاة لبقائه في التحريمة والقنوت والعيدين، فلا نكير على فاعله لأحد، بل في بقاء سنيمه بناء على الغنين، فلا نزاع إلا في المواظبة والرجحان، وحيث واظب عليه جمع بلغوا حد الاستفاضة فرق الشهرة، ولم يتعرض الله فعلهم، كما تعرض لرفع اليد في السلام حيث قال: قما بال أيديكم كأنها أذناب خيل شمس، وهو كان يرى خلفه، كما يرى أمامه، فثبت بقاء سنيته، وتركه المحافظة أحياناً، كما رواه ابن مسعود والبراء بن عازب، وعدم التعرص لتاركه يقضي بسقوط تأكيده، ولم يبلغ أبا حنيفة رحمه الله تعالى خبر هذا الجمع، إنما روى له الأوراعي عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر اللهاء فرجع عليه أبو حنيفة حماد عن إبراهيم عن على معرض الن مسعود، بكثرة الفقه لا بكثرة الحفظ، فكأنه ظن أنه تفطن ابن مسعود للنسخ دون بن عمر، حيث لم يرفع إلا في التحريمة، بناء على أن عند قبره مشعر بعدم التيان يفيد الحصر، وما يذكر عن الشافعي من عدم الرفع عند قبره مشعر بعدم التأكيد، انتهى.

وفي «تنوير العينين» للشيخ محمد إسماعيل الشهيد الدهلوي حفيد صاحب 
«حجة الله البالغة»: أن رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والقيام منه والقيام إلى 
الثالثة سنة غير مؤكّدة من سنن الهَدّي، فيثاب فاعله بقدر ما فعل، إن دائماً 
فبحسبه، وإن مرة فبمثله، ولا يلام تاركه وإن تركه مدة عمره، وأمّا الطاعن 
العالِم بالحديث \_ أي من ثبت عنده الأحاديث المتعلّقة بهذه المسألة \_ فلا إخاله 
إلّا فيمن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى.

ونريد بسنة الهَدْي هاهنا: فعل غير فرض، وغير مختصّ بالنبيّ ﷺ؛ فعله هو والخلفاء الراشدين ﷺ، أو أمروا وأقرّوا عليه قربة، ولم ينسخ ولم يترك بالإجماع.

ويغير المؤكّدة: ما فعلوه مرة وتركوه أخرى، فبقولنا: فعل خرج به عدم الرفع فإن العدم ليس بفعل؛ نعم إذا كان العدم مستمراً في زمان النبي ﷺ، والخلفاء الراشدين ﷺ، فقطعه يكون بدعة. وليس في مفهوم البدعة إزالة السنّة حتى يلزم كون العدم سنّة، بل مفهومها فعل لم يفهم في زمنهم.

ويقولنا: غبر فرض، خرجت الفرائض كلها.

وبقولنا: غير مختص، خرجت النوافل المختصة بالنبيّ ﷺ، كالوصال في الصوم.

وبقولنا: لم ينسخ خرجت السنن المنسوخة، كالقيام للجنازة.

وبقولنا: لم يترك بالإجماع خرجت السنن المتروكة به كالرفع بين السجدتين، انتهى، وفيما لا بدّ منه أن رفع اليدين عند الإمام الأعظم ليس بستة، ولكن أكثر الفقهاء والمحدثين يثبنونه، انتهى، وفي دسفر السعادة أن الأخبار والآثار التي رُويت في هذا الباب تبلغ إلى أربعمئة، انتهى، قال شارحه الشيخ عبد الحق الدهلوي: إن الرفع وعدم الرفع كلاهما سنة، انتهى، وقد مرّ الجواب عنه وفي دسفر السعادة العربي»: وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع اشلائة ولكثرة رواته شابه المتواتر فقد صحّ في هذا الباب أربعمئة خبر وأثر رواه العشرة المبشرة، ولم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت غير هذا، العبشرة، ولم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت غير هذا، انتهى بعبارته، ونقل ابن لجوزي في دنزهة الناظر للمقيم والمسافر» عن المزي أنّه النهى بعبارته، ونقل ابن لجوزي في دنزهة الناظر للمقيم والمسافر» عن المزي أنّه البدين في افتتاح الصلاة، وعند الركوع والرفع من الركوع، أن يترك الاقتداء المعله عليه. وهذا صريح في أنه يوجب ذلك، انتهى.

وبالجملة فقد ثبت رفع اليدين في المواضع الأربعة المذكورة بروايات صحيحة ثابتة، وآثار مرصية راجحة، ومذاهب حقة صادقة عن النبي وعن كبراء الصحابة وعظماء العلماء والمجتهدين، بحيث لا يشوبها نسخ ولا تعارض، حتى ادعى بعضهم التواتر، ولا أقل من أن تكون مشهورة. كدا في «التنوير».

<sup>(</sup>١) • الروضة الندية، ٩٣/١ ـ ٩٧، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

#### نصاب ما أخرجت الأرض

جين ذهب بعض أثمّة السلف إلى أن العُشر أو الزكاة فيما أخرجت الأرض ليس له نصاب، فيجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره.

روي ذلك عن عمر بن عبد العزيز رهي الله ذهب الإمام أبو حنبقة، وداود الظاهري.

وخالف أبو حنيفة صاحباه أبو يوسف ومحمد، واتّفقا مع ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن العشر لا يجب فيما دون خمسة أوسق، مستدلّين بالحديث الصحيح: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة».

وقد رجحنا هذا المذهب في كتابنا ﴿فقه الزكاة﴾.

وإذا كنّا رجحنا قول أبي حنيفة في إيجاب الزكاة في كلّ ما أخرجت الأرض، فإننا نخالفه في عدم اعتبار النصاب، وإيجابه العشر في القليل والكثير من الزرع والثمر، فإن هذا مخالف للحديث الصحيح الذي نفى وجوب الزكاة عما دون خمسة أوسق، ومخالف للظرية الشريعة \_ بصفة عامة \_ في إيجاب الزكاة على الأغنياء وحدهم، والنصاب هو الحدّ الأدنى للغني، ولهذا اعتبر النصاب في سائر الأموال الزكوية.

ولا يجوز معارضة حديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» بحديث: «فيما سقت السماء العشر...» بدعوى أن هذا عام، وقد عارضه ذلك الخاص، ودلالة العام قطعية كالخاص، وإذا تعارضا قدّم الأحوط، وهو الوجوب.

نعم لا يقال ذلك، بل يقال ما قاله ابن القيم في هذا الموضع:

البعب العمل بكلا الحديثين، ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر، ولا إلغاء أحدهما بالكلية، فإن طاعة الرسول في هذا وبي هذا، ولا تعارض بينهما ـ بحمد الله تعالى ـ بوجه من الوجوه، فإن قوله: افيما سقت السماء العشر، إنما أربد به التمييز بين ما يجب فيه العشر، وما يجب فيه نصفه، فذكر النوعين مفرّقاً بينهما في مقدار الواجب، وأمّا مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث، وبيّنه نصّاً في الحديث الآخر، فكيف يحوز فسكت عنه في هذا الحديث، وبيّنه نصّاً في الحديث الآخر، فكيف يحوز

العدول عن النص الصحيح الصريح المحكم، الذي لا يحتمل غير ما أوّل عليه البنّة، إلى المجمل المتشابه الذي غايته أن يتعلق فيه بعموم لم يقصدوا بيانه بالخاص المحكم المبين كبيان سائر العمومات بما يخصّصها من النصوص؟)(١).

وقال ابن قدامة: لنا قول النبي ﷺ: اليس فيما دون خمسة أوسق صدقة المتفق عليه، وهذا خاص يجب تقديمه وتخصيص عموم ما روره به، كما خصصنا قوله: الني كل سائمة من الإبل الزكاة بقوله: اليس فيما دون خمس ذود صدقة، وقوله: الني الرقة ربع العشر، بقوله: اليس فيما دون خمس أواق صدقة؛ ولأنه مال تجب فيه الصدقة، فلم تجب في يسيره، كسائر الأموال الزكوية.

(وإنما لم يعتبر الحول؛ لأنه يكمن نماؤه باستحصاده لا ببقائه، واعتبر الحول في غيره، لأنه مظنّة لكمال النماء في سائر الأموان، والنصاب اعتبر ليبلغ حدّاً يحتمل المواساة منه، فلهذا اعتبر فيه).

(يحققه: أن الصدقة إنما تجب على الأغنياء، ولا يحصل الغنى بدون النصاب كسائر الأموال الزكوية)(٢).



<sup>(</sup>١) قاملام الموقعين، ٣/ ٢٢٩، ٢٣٠،

 <sup>(</sup>۲) قالمغني، ٢/ ٦٩٥، ٦٩٦، انظر · كتابنا فغقه الزكاة، ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ مكتبة وهبة.

#### حديث (الذي يسرق من صلاته)

#### سن من وليم أكتبرجر (مسلم):

سمعت أن هناك حديثاً يتحدث عن السرقة من الصلاة، فما هو ذلك الحديث؟ وما معنى السرقة من الصلاة؟

منها: ما رواه أبو قتادة فلله قال: قال رسول الله الله السوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلاته! قالوا: با رسول الله، كيف يسرق من الصلاة؟ قال: الا يتم ركوعها ولا سجودها، أو قال: الا يقيم صلبه في الركوع والسجودة.

رواه أحمد والطبراني وابن خزيمة في الصحيحه، والحاكم وصححه على شرط الشيخين(١١).

ومنها: ما رواه أبو هريرة ﷺ بنحوه.

رواه ابن حبان في اصحبحه، والحاكم في المستدرك وصححه، والبيهتي في السنن، وقبلهم الطبراني في الكبير، والأوسط، (٢).

<sup>(</sup>١) رواه أحمد مي «مسند» ٥/ ٣١٠، والطبراني في الكبير» و«الأوسط» كما قال الهبلمي في «مجمع الزوائد» ٢/ ١٢٠، ورجاله رجال الصحيح» وابن خزيمة في «صحيح» (٦٦٣)، والمستدرك ٢٢٩/١، وصححه على شرطهما ووافقه الذهبي والبيهقي في «السنن» ٢/ ٣٨٥٠/٢.

<sup>(</sup>٢) رواء ابن حبان كما في «الإحسان» (١٨٨٨)، والحاكم وصححه ووافقه الذهبي ١/ ٢٢٩، والبيهقي ٢/ ٣٨٦، والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» كما في المجمع» ٢/ ١٢٠ قال: رفيه عبد الحميد بن حبيب. وثقه أحمد وأبو حاتم وابن حبان، وضعفه دحيم. وقال النسائي: ليس بالقوي، وباقي رجاله ثقات.

وكذلك رواه من الصحابة أبو سعيد الخدري عند أحمد والبزار وأبي معلى (١١).

وكذلك رواه من حديث عبد الله بن مغفل الطبراني في معاجمه (٢).

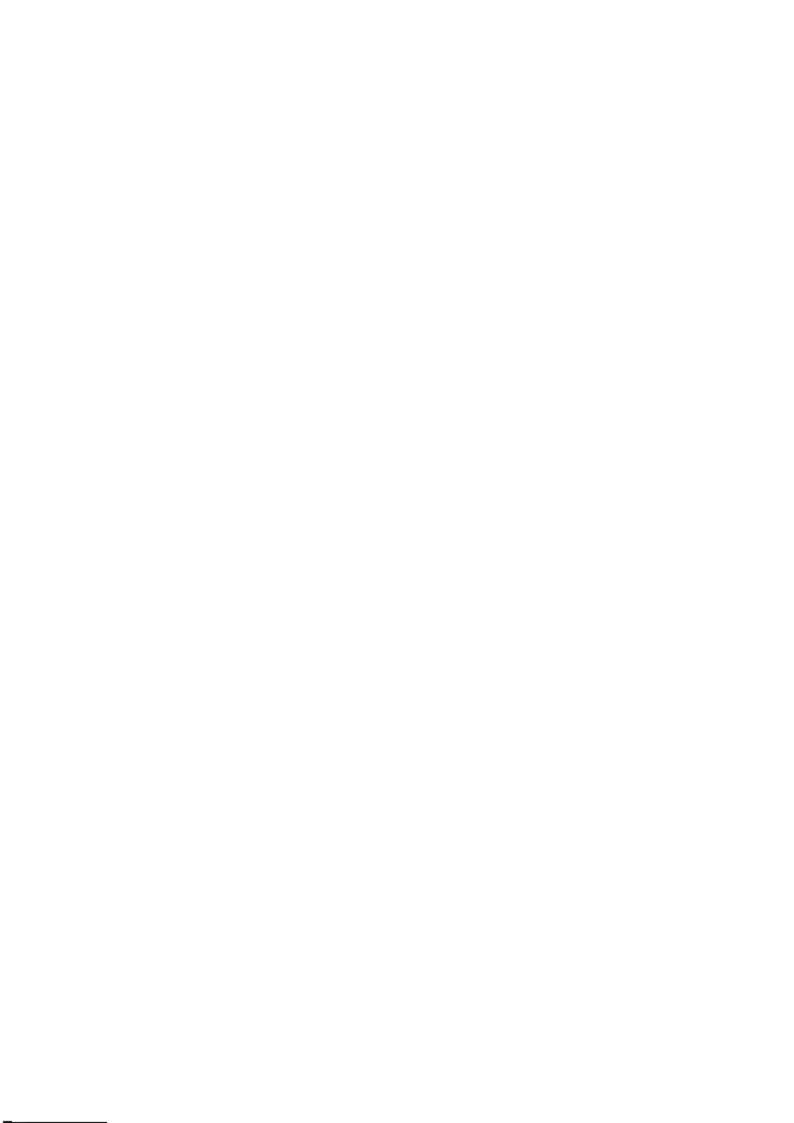
فالحديث صحيح من حيث سنده، وأما معناه فهو واضح لكل ذي بصيرة في الدين. وإنما كان أسوأ الناس سرقة؛ لأن السارق يسرق من غيره، وهذا يسرق من نفسه! ثم هو يسرق ما لا يجوز أن يسرق بحال: يسرق من روح الصلاة، وهو الخشوع والطمأنينة وإتمام الركوع والسجود، ولا معنى للصلاة بغيرها، وقد قال تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلُمَ النَّوْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون].



 <sup>(</sup>١) رواه أحمد ٥٦/٣، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٢/ ١٢٠، ونسبه إلى أحمد والبزار
 وأبي يعلى وأعله بعليّ بن ريد بن جدعان.

 <sup>(</sup>٢) أورده الهيثمي في «المجمع» ٢/٠/٢، ونسبه إلى الطبراني في معاجمه الثلاثة، قال:
 ورجاله ثقات، وقال المنذري في «الترغيب والترهيب»: إسناده جيد.





#### السنة التقريرية

إنها لا تكاد توجد والمعول عليه هو السنة القولية والعملية، ويقول: إنها لا تكاد توجد والمعول عليه هو السنة القولية والعملية، واذكر أننا حين درسنا السنة وإنها: قول وفعل وتقرير، ذكروا لنا من أمثلة التقرير: أن الضب أكل على مائدة النبي ولم يأكل هو منه... وقد سألت أحد العلماء عن هذه السنة، وهل لها أمثلة أخرى، فذكر لي: المضاربة، فقد كانت موجودة في عهد النبي ولم يثبت فيها سنة قولية ولا حملية.

أرجو من فضيلتكم أن تلقوا لنا الضوء على هذا الموضوع بما يبين أهمية هذه السنة ووقوعها بالفعل في هدي النبي ريم فكر عدد من الأمثلة تطمئن به القلوب، وتشفى الصدور.

حفظكم الله لأمة الإسلام...

السنة كما عرفها العلماء، وبخاصة علماء الأصول، هي: ما روي عن النبي الله من قول أو فعل أو تقرير، وأضاف إليها علماء الحديث: أو وصف أو سيرة. ليدخل فيها الصفات الخُلْقِيَّة والخُلُقية، وأحداث السيرة من الميلاد إلى الوفاة، وإن لم تشتمل على سنة تنبع.

والسنة القولية معروفة، وأمثلتها كثيرة، وعليها مدار كتب الحديث، أمثال: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، «أن الحلال بيّن وأن الحرام بيّن وبينهما أمور مشتبهات، «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»... إلخ.

وجمهور السنة هي القولية، وعليها المعول في بيان القرآن، واستنباط الأحكام.

والسنة الفعلية أو العملية: تشمل فعل النبيّ ﷺ في العبادات، كما قال:

قصلوا كما رأيتموني أصلّي، وقال في حجة الوداع: «خذوا عني مناسككم»، ومثل أنه كان يقبّل نساء، وهو صائم، وكذلك في العادات والمعاملات.

والسنّة التقريرية: هي ما فعل بحضرة النبيّ ﷺ فأقرّه، أو علم به فسكت عليه، لأنه لا يسكت على باطل، ولا يفرّ إلّا حقّاً. ولذا قال جابر: «كنا نعزل والقرآن ينزل»، وفي رواية: "فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فلم ينهنا».

ومثال أكل الضب على مائدة النبي ﷺ، اجتمعت فيه السنة التقريرية والسنّة القولية، فسئل: أحرام والسنّة القولية، فقد ورد أنه أكل على مائدته وامتنع هو من أكله، فسئل: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: الا، ولكنه لم يكن بأرض قومي، فأجد نفسي، فالتمثيل به للسنة التقريرية لبس مسلماً.

وأمّا التمثيل بالمضاربة فهو صحيح، وفي موضوعه. وقد ذكر بعض الكاتبين أن المضاربة لم تثبت بقرآن ولا سنّة، وغفل هذا الكاتب بأنها تثبت بالسنة التقريرية، وهي النوع الثالث من أنواع السنن.

ولابن القيم كلام جيد دكره في اإعلام الموقعين عن السنة التقريرية ضرب فيه أمثلة وفيرة لها، على نهج ابن القيم في البيان والإسهاب، يحسن بنا أن نذكره هنا على طوله، ليستبين القارئ أهمية هذه السنة وكثرتها في التشريع، وأنها ليست قليلة ولا نادرة، كما توهم.

من ذلك إقراره لهم على تلقيح النخل، وعلى تجاراتهم التي كانوا يتجرونها، وهي على ثلاثة أنواع: تجارة الضرب في الأرض، وتجارة الإدارة، وتجارة السلم، فلم ينكر عليهم منها تجارة واحدة، وإنما حرم عليهم فيها الربا الصريح ووسائله المفضية إليه، أو التوسّل بتلك المتاجر إلى الحرام، كبيع السلاح لمن يقاتل به المسلم، وبيع العصير لمن يعصره خمراً، وبيع الحرير لمن يلبسه من الرجال، ونحو ذلك مما هو معاونة على الإثم والعدوان. وكإقرارهم على صنائعهم المختلفة من تجارة وخياطة وصياغة وفلاحة، وإنما حرّم عليهم فيها الغش والتوسّل بها إلى المحرمات، وكإقرارهم على المهادية في السفر، وكإقرارهم على الخيلاء في الحرب ولبس الحرير فيه وإعلام الشجاع منهم بعينه بعلامة من ريشة أو غيرها. وكإقرارهم على لبس ما نسجه الكفار من الثياب، وعلى إنفاق ما ضربوه من الدراهم، وربما كان عليها صور

ملوكهم، ولم يضرب رسول الله ولا خلفاؤه مدة حياتهم ديناراً ولا درهماً، وإنما كانوا يتعاملون بضرب الكفار. وكإقراره لهم بحضرته على المزاح المباح، وعلى الشبع في الأكل، وعلى النوم في المسجد، وعلى شركة الأبدان، وهذا كثير من أنواع السنن احتج به الصحابة وأئمة الإسلام كلهم. وقد احتج به جابر في تقرير الرب في زمن الوحي؛ كقوله: «كنا نعزل والقرآن ينزل، فلو كان شيء ينهى عنه لنهى عنه القرآنه، وهذا من كمال فقه الصحابة وعلمهم، واستيلائهم على معرفة طرق الأحكام ومداركها، وهو يدل على أمرين:

أحدهما: أن أصل الأفعال الإباحية، ولا يحرم منها إلّا ما حرّمه الله على لسان رسوله.

الثاني: أن علم الرب تعالى بما يفعلون في زمن شرع الشرائع ونزول الوحى وإقراره لهم عليه على عفوه عنه، والفرق بين هذا الوجه والوجه الذي قبله أنه في الوجه الأول يكون معفوًا عنه استصحاباً، وفي الثاني يكون العفو عنه تقريراً لحكم الاستصحاب، ومن هذا النوع تقريره لهم على أكل الزروع التي تداس بالبقر، من غير أمر لهم بغسلها، وقد علم ﷺ أنها لا بدّ أن تبول وقت الدياس، ومن ذلك تقريره لهم على الوقود في بيوتهم وعلى أطعمتهم بأرواث الإبل وأخثاء البقر وأبعار الغنم، وقد علم أن دخانها ورمادها يصيب ثيابهم وأوانيهم، ولم يأمرهم باجتناب ذلك، وهو دليل على أحد أمرين ولا بد: طهارة ذلك، أو أن دخان النجاسة ورمادها ليس بنجس. ومن ذلك تقريرهم على سجود أحدهم على ثوبه إذا اشتد الحر، ولا يفال مي ذلك إنه ربما لم يعلمه؛ لأن الله قد علمه وأقرهم عليه ولم يأمر رسوله بإنكاره عليهم، فتأمّل هذا الموضع. ومن ذلك تقريرهم على الأنكحة التي عقدوها في حال الشرك ولم يتعرض لكيفية وقوعها، وإنما أنكر منها ما لا مساغ له في الإسلام حين الدخول فيه. ومن ذلك تقريرهم على ما بأيديهم من الأموال التي اكتسبوها قبل الإسلام برباً أو غيره، ولم يأمر بردّها بل جعل لهم بالتوبة ما سلف من ذلك؛ ومنه تقرير الحسشة باللعب في المسجد بالحراب، وتقريره عائشة على النظر إليهم، وهو كتقريره النساء على الخروج والمشي في الطرقات

وحضور المساجد وسماع الخطب التي كان ينادي بالاجتماع لها، وتقريره الرجال على استخدامهن في الطحن والغسل والطبخ والعجن وعلف الفرس والقيام بمصالح البيت، ولم يقل للرجال قط: لا يحل لكم ذلك إلّا بمعاوضتهن أو استرضائهن حتى يتركن الأجرة، وتقريره لهم على الإنفاق عليهن بالمعروف من غير تقدير فرض ولا حب ولا خبز، ولم يقل لهم: لا تبرأ ذممكم من الإنفاق الواجب إلا بمعاوضة الزوجات من ذلك على الحب الواجب لهن مع فساد المعاوضة من وجوه عديدة أو بإسقاط الزوجات حقهن من الحب، بل أقرَّهم على ما كانوا يعتادون نفقته قبل الإسلام وبعده، وقرَّر وجوبه بالمعروف، وجعله نظير نفقة الرقيق في ذلك ومنه تقريرهم على التطوّع بين أذان المغرب والصلاة وهو يراهم ولا ينهاهم. ومنه تقريرهم على بقاء الوضوء وقد خفقت رؤوسهم من النوم في انتظار الصلاة ولم يأمرهم بإعادته، وتطرّق احتمال كونه لم يعلم ذلك مردود بعلم الله به، وبأن القوم أجل وأعرف بالله ورسوله أن لا يخبروه بذلك، وبأن خفاء مثل ذلك على رسول الله ﷺ وهو يراهم ويشاهدهم خارجاً إلى الصلاة ممتنع. ومنه تقريرهم على جلوسهم في المسجد وهم مجنبون إذا توضؤوا. ومنه تقريرهم على مبايعة عميانهم على مبايعتهم وشرائهم بأنفسهم من غير نهي لهم عن ذلك يوماً ما، وهو يعلم أن حاجة الأعمى إلى ذلك كحاجة البصير. ومنه تقريرهم على قبول الهدية التي يخبرهم بها الصبي والعبد والأمة، وتقريرهم على الدخول بالمرأة التي يخبرهم بها النساء أنه امرأته، بل الاكتفاء بمجرّد الإهداء من غير إخبار. ومنه تقريرهم على قول الشعر وإن تغزّل أحدهم فيه بمحبوبته وإن قال فيه ما لو أقرّ به في غير، لأخذ به كتغزل كعب بن زهير بسعاد، وتغزل حسان في شعره وقوله فيه:

كأن خبيشة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء ثم ذكر وصف الشراب، إلى أن قال:

ونشربها فتتركنا ملوكا وأسدأ لاينهنهنا اللقاء

فأقرّهم على قول ذلك وسماعه؛ لعلمه ببرّ فلوبهم ونزاهتهم وبعدهم عن كل دنس وعيب، وأن هذا إذا وقع مقدمة بين يدي ما يحبه الله ورسوله من مدح الإسلام وأهله وذم الشرك وأهله والتحريض على الجهاد والكرم والشجاعة فمفسدته مغمورة جداً في جنب هذه المصلحة، مع ما فيه من مصلحة هزّ النفوس واستمالة إصغائها وإقبالها على المقصود بعده، وعلى هذا جرت عادة الشعراء بالتغزّل بين يدي الأغراض التي يريدونها بالقصيد، ومنه تقريرهم على رفع الصوت بالذكر بعد السلام، بحيث كان من هو خارج المسجد يعرف انقضاء الصلاة بذلك، ولا ينكره عليهم (١).



 <sup>(</sup>۱) قإعلام الموقعين لابن القيمة ٢٦٧/٢ ـ ٣٦٠، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،
 طبع مطبعة السعادة بمصر.

#### السنة الواجبة وغير الواجبة

سى كيف تقرّر كون السنة عن النبيّ هي واجبة، وتلك غير واجبة؟ من ربجنال (طارق) رايت

الحمد لله، كلمة السنة تطلق ويراد بها عدّة معان. فعند الأصوليين: يقصد بالسنة: ما ثبت عن النبي على من قول أو فعل أو تقرير.

فهي هنا مصدر من مصادر النشريع أو دليل من الأدلة.

وهنا تقابل بـ (الكتاب) يقال هذا أمر ثابت بالكتاب والسنة.

ويقصد بالسنة أحياناً: الأمر المشروع، ومقابله: البدعة. يقال: الاقتصاد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة.

ويقصد بالسنة عند الفقهاء: أحد الأحكام الشرعية الخمسة: الفرض، السنة، والحرام، والمكروه، والمباح. وقد يعتر مكلمة (المندوب) أو (المستحب) بدل كلمة (لسنة).

ويبدو أن السائل يريد أن يسأل عن الأمور التي تثبت بالسنة النبوية، بدلالة الأحاديث الشريفة: ماذا يعد منها واجباً؟ وما يعد منها غير واجب؟

ولا نستطيع أن نجيب عن هذا السؤال، إلَّا إذا عرفنا بماذا أثبت هذه السنة: أبالقول أم بالفعل أم بالتقرير؟

أما الفعل والتقرير، فلا يدلّان \_ بذاتهما \_ على أكثر من المشروعية، فإنه عليه الصلاة والسلام لا يفعل محرماً، ولا يقرّ باطلاً، وإذا ظهر من الفعل قصد القربة إلى الله تعالى أفاد الاستحباب.

وأمّا ما ثبت بالقول، فينبغي أن ننظر إلى صيغة القول ودلالتها، سواء كانت أمراً أم نهياً، تحفه قرائن أو لا تحفّه.

والذي يتضح لي من استقراء أحكام الفقهاء واستنباطهم - ما عدا

الظاهرية \_ أن الأمر في السنة محمول على الاستحباب، ما لم يقترن بما يدلّ على الرجوب، كذلك النهي دلّ على الكراهية، ما لم يقترن بما يدلّ على التحريم.

فإذا أخذنا مثلاً قوله على: "سم الله، وكل بيمينك، وكُلْ مما يليك" (١).

تجد أن هذه الأوامر النبوية ندل على الاستحبب، ولكن قوله: "كُلْ
بيمينك دل على الوجوب، ولكن بحديث آخر، وهو: "لا يأكل أحدكم
بشماله، ولا يشرب بشماله، فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله (١)،
فإن نسبة الأكل بالشمال والشرب بالشمال إلى الشيطان، تدل على حرمته.
ومقتضاه أن يكون الأكل باليمين، والشرب بالبمين.



<sup>(</sup>١) متغلق عليه. اللؤلو والمرجانة (١٣١٣) عن عمر بن أبي سلمة.

<sup>(</sup>٢) مسلم (٢٠٢٠)، الترمذي (١٧٩٩) عن عبد الله بن عمر.

## هل يجتهد الرسول؟ وهل يخطئ الرسول في اجتهاده؟

سن اتهمكم جماعة الأحباش بأنكم قلنم في إحدى حلقاتكم في برنامج «الشريعة والحياة»: إن الرسول يخطئ كما يخطئ غيره من الناس، فهل هذه التهمة صحيحة؟ وما معناها؟ وهل هذا لا يتنافى مع ما نؤمن به نحن المسلمين من عصمة الأنبياء؟

نرجو بيان هذا الأمر بأدلته الشرعية، حتى تتضح الأمور، ولا تضيع الحقيقة بتشويش المشرّشين، وأقاويل المتحاملين.

سدد الله قلمكم ولسانكم وهدانا وإياكم سواء السبيل.

ج: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وإمامنا وأسوتنا وحبيبنا ومعلّمنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أمّا بعد؛

فإن آفة لعلم خصلتان هما أسوأ الرذائل، أعاذنا الله وإياكم منهما:

الأولى: هي اتباع الظن، وإن الظن لا يعني من الحق شيئاً، وهو أكذب الحديث، كما قال ﷺ؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنَبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنّاً إِنَّ الظّنَ لَا يُنْنِي مِنَ لَكَيّ شَيْئاً﴾ [يونس: ٣٦].

والثانية: هي اتباع الهوى، والهوى يعمي ويُصم، وهو شرّ إلَّه عبد في الأرض؛ كما قال ابن عباس ﴿ أَنْهَ مَنْ اللهُ عَنْ اللهُ هَوَنَهُ وَأَمَلَهُ اللهُ عَلَى عِلْمِ وَخَمَّ عَلَى اللهُ عَلَى عَلْمِ اللهُ عَلَى عَلْمِ وَخَمَّ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلْمِ وَخَمَّ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُو

فإذا اجتمعت الآفتان في شخص أو في فئة من الناس كانت الطامة؛ كما قال تعالى في شأن المشركين الذين التخذوا اللات والعزّى ومناة الثالثة الأخرى آلسهة لسهم: ﴿إِن يَلْيَعُونَ إِلَّا الطَّنَ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَانَهُم مِن رَبِّهِمُ الْمُدَى ﴾ [النجم: ٢٣].

وهؤلاء الناس الذين ذكرهم السائل في سؤاله يتبعون الطنون التي لا تغني من الحق شيئاً، ويخلطون معها الهوى الذي يضلّ الإنسان عن سبيل الله ﴿وَمَنْ أَشَكُ مِنْكُ مُونِكُ بِغَيِّرِ هُدُى يُنِكَ أَشَوَ ﴾ [القصص: ٥٠].

فهؤلاء يأخذون بعض الكلام دون بعض، ويقطعون الكلام عن سياقه، فيحرّفون الكلم عن مواضعه، على طريقة ﴿لَا تَقْرَبُوا اَلصَّكَلُوٰةً﴾ وعلى نحو ما كان يفعله اليهود في عهد النبوّة.

فهم يقولون متبجّحين: القرضاوي يخطّئ رسول الله ﷺ، فداه أبي وأمّي، بهذه العارة الخشنة الجافية الموهمة.

لقد دلّت الأدلة الكئيرة الناصعة على أنه على كان يجتهد، بل هو سيّد المجتهدين وإمامهم، كما أنه إمام أمّته في كل فضيلة، والاجتهاد لاستنباط الأحكام من النصوص هو من أجل الفضائل، وأعظم المكارم، فينبغي أن يكون أسوة فيها، كما في غيرها.

والاجتهاد معناه: بذل الوسع لنيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط، أي أنه عملية بشرية عقلبة، يشحذ المجتهد ذهنه ليستنبط الحكم من مظانه الشرعية المُعتبرة.

ومقتضى هذا أن الرسول حين يجتهد يعمل عقله كما يعمل البشر، ويفكر كما يفكر البشر، وما دام في هذه الحالة البشرية، فلا غرو أن يقع منه الخطأ كما يقع من سائر البشر، وإلا لم يكن هناك فرق بين الاجتهاد البشري والوحي الإلهي.

إلَّا أن الذي يميّزه هنا عن غيره ﷺ: أنه لا يُقَرُّ على الخطأ، ولا يُسْكَت عليه، حتى لا يأخذه الناس عنه على أنه الحق والصواب الذي شرّعه الله تعالىٰ.

ومن الأدلّة البيّنة على ذلك: عدد من الوقائع التي ذكرها القرآن الكريم، وعاتب فيها الله تبارك وتعالى نبيّه ومصطفاه محمداً على الله على الله تبارك وتعالى نبيّه ومصطفاه محمداً الله

من هذه الوقائع: موقفه عليه الصّلاة والسّلام من ابن أمّ مكتوم، المسلم الأعمى، الذي شغل عنه الرسول الكريم، بلقاء كبار قريش، عسى الله أن

بشرح صدورهم للإسلام، فعني بهم، وشغل عن هذا الرجل الأعمى، حيث وكله إلى إيمانه، اجتهاداً منه، ولكن الله تعالىٰ غار له وأمزل فيه قرآماً يُتلى: ﴿عَسَ وَمُوَلِّةٌ ۞ أَن جَلَهُ الْأَعْمَن ۞ وَمَا يُدْرِبِكَ لَمَلَّهُ بَرْقَى ۞ أَوْ يَلْكُرُ فَنَنَعَهُ الذِكْرَئَ ۞ أَنَا مَنِ اسْتَغَيِّ ۞ فَأَتَ لَمُ صَدَّىٰ ۞ وَمَا عَلَيْكَ أَلَا يَرُقَى ۞ وَأَمَا مَن جَلَاكَ يَسْمَىٰ ﴾

ومن ذلك: قبوله أعذار المنافقين المنسحبين من عبه الجهاد في غزوة تبوك فغزوة العسرة، دون أن يتبين حفيقة موقفهم. قال تعالى: ﴿عَفَا اللهُ عَنكَ لِمَ أَوْنَتَ لَهُمْ حَقَىٰ يَشَكِنُ لَكَ اللّذِينَ صَدَقُوا وَتَعَلَمُ الكَذِينَ ﴾ فَا لَا يَعْنَدُنُكَ إِنَّ يَحْنَهِدُوا بِأَمْرَلِهِمْ وَأَلْقُهِمْ وَاللّهُ عَلِيدًا بِاللّهِ وَالنّهِمِ وَالنّهِمِ وَالنّهِمُ وَاللّهُ عَلِيدًا بِاللّهِ وَالْبَوْمِ الْآخِمِ الْآخِمِ أَن يُحْنِهِدُوا بِأَمْرَلِهِمْ وَأَلْقُمْ وَاللّهُ عَلَيْتُ اللّهِ وَالنّهِمِ وَأَلْقُمْ وَاللّهُ عَلَيْدًا فِي اللّهِ وَالنّهِمَ وَالنّهِمِ وَالنّهُمُ وَاللّهُ وَالنّهُمْ فَهُمْ فِي رَبِيهِمْ بُوَدُونَ فِي إِللّهِ وَالرّبَانِةِ وَالرّبَانِينَ لا يَوْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْبَوْمِ الْآخِمِ وَارْبَابَتُ فَلُونُهُمْ فَهُمْ فِي رَبِيهِمْ بُودَدُونَ ﴿ وَالرّبَانِينَ اللّهِ وَالرّبَانِينَ اللّهِ وَالْبَوْمِ الْآخِمِ وَالنّهِمِ بُودَدُونَ فِي اللّهُ وَالرّبَانِينَ اللّهُ وَالْبَوْمِ الْآخِمِ اللّهُ وَالْبَوْمِ الْآخِمِ وَالْوَابِدُ اللّهُ وَالْبَوْمِ الْآخِمِ وَالْبَوْمِ الْآخِمِ وَالْبَوْمِ اللّهُ وَالنّبُومِ الْآخِمِ وَالْبَوْمِ اللّهُ وَالْبَوْمِ الْآخِمُ وَاللّهُ وَالنّبُومُ وَالنّبُومُ وَاللّهُ وَالْبُومُ وَاللّهُ وَالنّهُ وَلَا لَهُمُ وَلَكُومُ وَاللّهُ وَالْوَالِمُومُ وَالْكُومُ وَلَالُومُ وَاللّهُ وَالْمُومُ وَلَالُومُ وَلَالُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالُومُ وَلَالُومُ وَلَالُومُ وَلَالَهُ وَلَالُومُ وَلَالُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالِهُ وَلَالْمُ وَلَالْمُومُ وَلَالُومُ وَلَالُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالِمُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُ وَلَالْمُ وَلِيلُومُ وَلَالْمُومُ وَلْمُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالِمُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُ وَلَيْسُولُومُ وَلَالْمُ وَلَالْمُومُ وَلَاللّهُ وَلَالْمُومُ وَلَالِمُ وَلَالْمُ وَلَالِمُ وَلَالِهُ وَلَالُمُ وَلَالُمُ وَلَالِمُ وَلَالِمُ ولَالِمُ وَلَالُمُ وَلَالِمُ وَلَالْمُ وَلِمُ وَلَالْمُومُ وَلَالْمُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلِلْمُ وَلِمُ لِلْمُ وَلِلْمُ وَلَالِلْمُ وَلَاللّهُ وَلَالِلْمُ وَل

والقضية عندي واضحة تمام الوضوح، لنصاعة أدلَّتها من كتاب الله ومن سنّة رسوله ﷺ.

فإذا نظرنا إلى القرآن نجده ينسب إلى الأنبياء أشياء قالوها أو فعلوها أو حكموا بها، اجتهاداً منهم، فمنهم من أصاب وممهم من أخطأ، ولم يلم الله تعالى المخطئ على خطئه؛ لأنه وقع منه بعد تحرّ واجتهاد منه.

وموسى عُلِيَّة حين صحب الخضر وشارطه ألا يسأله عن شيء حتى يحدث له منه ذكراً، وقبل هذا الشرط، ومع هذا خالف الشرط وسأله سؤال المُنْكِرِ لما رأى، حين خرق السفينة قال: ﴿ أَخَرَقْهَا لِنُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدَّ حِثْتَ شَيْئًا لِمُنْكِرِ لما رأى، حين قتل الغلام: ﴿ أَفْلَتُ نَشَا رَكِيَّةٌ بِهَيْرِ نَفْسِ لَّفَدَ حِثْتَ شَيْئًا لَكُرًا ﴾ وقال حين قتل الغلام: ﴿ أَفْلَتُ نَشَا رَكِيَّةٌ بِهَيْرِ نَفْسِ لَّفَدَ حِثْتَ شَيْئًا لَكُرًا ﴾ القصة، إنّما قال ما قال اجتهاداً منه، وبحكم ظاهر هذه الأمور الذي يقتضي الإنكار، لولا أنه فسر له بعد ذلك: لماذا فعل ما فعل، ثم قال: ﴿ وَمَا فَعَلَمُ عَنْ أَمْرِئُ ذَلِكَ تَأْدِيلُ مَا لَمُ فَسَلِه عَلَيْهِ مَنْ الفَصّة في [الكهف: ٧١ - ٢٨].

ويونس عَلِيْهِ ذهب عن قومه وتركهم مغاضباً لهم، وليس بوحي من الله تعالى، فأصابه ما أصابه من النقام الحوت وهو مليم. وذدى في الطلمات ﴿أَنْ لَا إِلَٰهَ إِلَا أَنْتَ سُبْحُمَكُ إِلَى كُنتُ مِنَ ٱلطَّلِمِينَ ﴾ [الأنبياء].

وأمّا نبيّنا محمد ﷺ، فقد ثبت اجتهاده في قضايا كثيرة، ذكرها العلماء، بعضها ثبت بصريح القرآن الكريم، وبعضها ثبت بالحديث الصحيح عنه ﷺ، بعضها في أمور الدنيا المحضة، وبعضها في أمور الدين والتشريع.

### اجتهاده في أمور الدنيا:

فأمّا ما اجتهد فيه وأخطأ في أمور الدنيا، فأشهر مثال له قضية تأبير النخل في المدينة، حين رآهم يلقحون النخيل كما هي عادة أهلها، فسألهم عن ذلك فأجابوه بما عرفوه من عدتهم، فقال: ما أظنه يصلح. ولم يكن ذلك بوحي من الله، بل اجتهاداً منه بحكم خبرته البشرية، وقد نشأ بوادي غير ذي زرع، فلا معرفة له بهذه الأمور، ولكن الأنصار ظنوه وحياً، فتركو التأبير، فلم تشمر النخيل في ذلك الموسم ثمرها لمعتاد، ورآها النبي على، فأنكرها، فسألهم عمّا أصابها، فأخبروه بأنهم أنعدوا مشورته حين قال لهم ما قال، فقال على الله، أنتم أعلم بأمر دنياكم، (اكن ما حدثتكم عن الله، فلن أكذب على الله، أنتم أعلم بأمر دنياكم، (ا).

ومن تلك الوقائع والمواقف: موقفه هي من أسرى بدر، وقد استشار فيهم أصحابه فاختلفوا عليه، وأخذ برأي أبي بكر ومن وافقه، وبزلت الآيات في سورة الأنفال تعاتبهم على ذلك.

ومن هذه الوقائع ما ذكره الشيخ عبد الجليل عيسى من علماء الأزهر البارزين في كتابه «اجتهاد نبيّ الإسلام»:

روى البخاري عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال:

١ ــ قوالذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة

<sup>(</sup>١) رواه مسلم عن عائشة وأنس.

فيؤذن لها، ثم آمر رجلاً فيؤمّ الناس، ثم أخالف (١) إلى رجال فأحرق عليهم (٢) بيوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عَرُقاً (٣) سميناً، أو مرماتين (١) حسنتين لشهد العشاء ، وفي رواية مسلم: «أخّر ﷺ العشاء ليلة فخرج فوجد الناس قليلاً فغضب، . . ، فذكر الحديث.

٢ ــ ولكنه لـم يفعل ما هَمَّ على فعله إمّا باجتهاد آخر، أو بوحي من الله
 فى ذلك.

ويروي مسلم (ه) عن عائشة الله عن جذامة بنت وهب الأسدية أنها سمعت رسول الله على يقول:

١ \_ القد هممت أن أنهى عن نكاح الغيلة.

٢ ـ حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم ١٥٠٠.

قال العلماء: وسبب همه على الولد الرضيع. وكانوا يقولون: إن الأطباء ترى هذا اللبن داء، إذا شربه الولد ضوي واعتل، فلذا كانت العرب تكرهه وتتقيه بقدر الطاقة.

<sup>(</sup>١) أي آتيهم من محلقهم. قال الجوهري: خالف إلى فلان أثاء إذا غاب عنه.

 <sup>(</sup>٢) هذا يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال، بل المراد تحريق من في البيوت،
 رالبيوت تبع. وفي رواية مسلم: «فأحرق بيوتاً على من فيها».

<sup>(</sup>٣) العرق يفتح فسكون، قال الخليل: العرق عظم عليه لحم.

<sup>(3)</sup> تثنية مرماة قيل: هي سهم يتعلم عليه الرمي، وقال ابن المنير، وتثنيته تشعر بتكرار الرمي، ويكون 義 أراد أن المتخلف قد جمع بين ما يؤكل وبين ما يتلقى به. قال ابن حجر، رفيه إشارة إلى ذمّ المتخلفين عن الصلاة برصفهم بالحرص على الشيء الحقير من مطعوم أو ملعوب به مع التعريط فيما يحصل رفيع الدرجات ومنازل الكرامة، أمّا سبب عدم تنفيذ ما همّ به 義 هنا فلعلّه هو ما سيأتي في حديث أبي هريرة عند البخاري الآتي في ما بدا اجتهاده 義 في صورة اللطلب حيث رجع 義 عن أمره بتحريق رجال أفسدوا، وقال: إن النار لا يعذّب بها إلا الله».

<sup>(</sup>٥) في باب جواز الفيلة: والغيلة هي وطء المرضع.

 <sup>(</sup>٢) وفي رواية أخرى عن مسلم عن جذامة أيضاً قالت: حضرت رسول الله في أناس وهو يقول: القد هممت أن أنهي عن الغيلة، فنظرت في الروم وفارس فإذا هم يعيلون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً».

والنووي بعلَق على هذا الحديث بقوله: وفي الحديث جواز اجتهاده ﷺ، وبه قال جمهور أهل الأصول.

وأيضاً هنا في صورة العرم وعدم الفعل يشقّ على الإنسان تحديد وقت العدول عن تنفيذه ﷺ ما همَّ أن يفعله، للسبب الذي ذكرناه فيما سبق

وروى البخاري عن أبي هريرة ﷺ أنّه قال: بعثنا ﷺ في بعث، فقال:
١ \_ ﴿إِنْ لَقَيْتُم فَلَاناً وَفَلَاناً \_ لرجلين من قريش سمّاهما \_ فحرّقوهما
بالنارِ».

٢ ـ ثم أتيناه نودعه حين أردنا الخروح، فقال: "إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً بالنار، وإن النار لا يعذب بها إلا الله، فإن أخذتموهما فاقتلوهما»، وفي رواية ابن إسحاق: ٥٠٠٠ ثم رأيت أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا الله (١٠٠٠).

ويعلق الحافظ ابن حجر بقوله: وفي الحديث جواز الحكم بالشيء اجتهاداً ثم الرجوع عنه.

ويروي مسلم في اصحيحه عن أبي هريرة أنّه قال: كنّا قعوداً حول رسول الله ﷺ من بين أظهرنا فأبطأ علينا، وخشينا أن يقتطع دوننا، وفزعنا، فقمنا، فكنت أول من فزع حتى أثيت حائطاً للأنصار لبني النجار فدرت حوله حتى دخلته، فوجدت رسول الله ﷺ

<sup>(</sup>۱) قال الحافظ ابن حجر في التعليق على هذا الحديث: وفي رواية ابن إسحاق: "إن وجدتم هبار بن الأصود والرجل الذي سبق منه إلى زيند ما سبق فحرقوهما بالمار، يعني في زيب بنته، وكان زوجها (أبو العاص بن الربيم) أسر يوم بدر ثم أطلقه يرجع إلى مكة وأخذ عليه عهداً أن يترك زينب تهاجر. فلما عاد أبو العاص إلى مكة سرح زينب بعد أن جهزها: فنبعها هبار بن الأسود ونافع بن عبد قيس فنحسا بعيرها فيقطت ومرضت من ذلك، فعث الله سرية، وقال: قإن وجدتموهما فاجعلوهما بين حزمتين من حطب ثم أشعلوا فيهما النار... ـ ثم قال بعد دلك ـ: إني لأستحي من الله، لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله، واستطرد الحافظ في التعليق، وقال: وقد أسلم هبار هذا فلم تصبه السرية وأصابه الإسلام فهاجر وعاش إلى خلافة معاوية، أمّا رفيقه فلعلّه مات قبل أن يسلم؛ إذ لم يظهر له بعد ذكر.

فقال: «أبو هريرة؟» فقلت: بعم يا رسول الله، قال: (ما شأنك؟» قلت: كنت بين أطهرنا... وذكر ما حصل. فقال ﷺ: ايا أبا هريرة! اذهب، فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلّا الله مستيقناً بها قلبه فبشّره بالجنّة».

فكان أوّل من لقيت عمر، فسألمي فقلت: معثني رسول الله ﷺ: من لقيت يشهد أن لا إله إلّا الله مستيقناً بها قلبه بشّرته بالجنّة.

فضرب عمر بيده بين ثديي فحررت لاستي، فقال: ارجع يا أبا هريرة، فرجعت إلى رسول الله على أجهشت بكاء، وركبني عمر، فإذا هو على إثري، فقال رسول الله على: قما لك يا أبا هريرة؟ قلت: لقبت عمر فأخبرته بالذي بعثتني به فضرب بين ثديي ضربة خررت لاستي، قال ارجع، قال رسول الله على: «يا عمر ما حملك على ما فعلت؟ قال: يا رسول الله بأبي أنت وأمي أبعثت أبا هريرة من لقي يشهد أن لا إله , لا الله مستيقناً بها قلبه نشره بالجنّة؟ قال: "نعم"، قال. فلا نفعل، فإني أخشى أن يتكل الناس عليها، فخلهم يعملون!

٢ ـ قال رسول الله ﷺ: افخلهما.

والحقيقة التي قلتها ولا زلت أقولها، هي: أن الرسول الكريم على قد يجتهد في بعض الأمور التي ليس فيها وحي، وقد يخطئ فيها، كما هو شأن المجتهد دائماً، ولكن مزيته على غيره: أن الله تعالى لا يقرّه على الخطأ، فسرعان ما ينزل عليه الوحي يستدرك عليه، ويصحح له خطأه، لأنه لو ترك الخطأ دون تصحيح وتصويب، لأصبح شرعاً للناس عيهم أن يتبعوه وينقذوه؛ لأن الله لم يرسله إلّا ليطاع بإذن الله.

وأنا أعلم أن في هذه القضية خلافًا بين علماء الأصول، وأن منهم من لم يقل بجواز الاجتهاد للرسول ولا للرسل من قبله، وإذا لم يكن الاجتهاد جائزاً له، فلا يتصوّر الخطأ منه. وأن من الأصوليين من رجح هذا القول.

ولكني رجحت القول الآخر الذي قال به عدد من الأصوبين المعتبرين، من أمثال الآمدي وابن الحاجب وابن الهمام.

وهو ما اختاره العلّامة الشوكاني من المتأخرين في كتابه «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» وقال: إنه فول الجمهور.

ترجيح الآمدي:

قال العلامة الآمدي في «الإحكام»: اختلفوا في أن السبي ﷺ، هل كان متعبّداً بالاجتهاد فيما لا نصّ فيه؟

فقال أحمد بن حنبل والقاضي أبو يوسف: إنه كان متعبِّداً به.

وقال أبو علي الحبائي وابنه أبو هاشم (من المعتزلة) إنه لم يكن متعبِّداً به.

وجوّز الشافعي في رسالته ذلك من غير قطع، وبه قال بعض أصحاب الشافعي والقاضي عند الجبار وأبو الحسين البصري (من المعتزلة).

ومن الناس من قال إنه كان له الاجتهاد في أمور الحروب، دون الأحكام الشرعية.

والمختار جواز ذلك عقلاً ووقوعه سمعاً.

أمّا الجواز العقسي، فلأنّا لو فرضنا أن الله تعالى تعبّده مذلك، وقال له (حكمي عليك أن تجتهد وتقيس) لم يلزم عنه لذاته محال عقلاً، ولا معنى للجواز العقلي سوى ذلك.

رأمًا الوقوع السمعي فيدلُّ عليه الكتاب، والسنَّة، والمعقول.

أمّا الكتاب فقوله تعالىٰ. ﴿فَأَعْتَبِرُواْ يَتَأُولِ ٱلْأَنْصَـٰرِ ۞﴾ [الحشر]، أمر بالاعتبار على العموم لأهل البصائر، والنبيّ ﷺ، أجلّهم في دلك، فكان داخلاً في العموم، وهو دليل التعبّد بالاجتهاد والقياس، على ما سبق تقريره في إثبات القياس على منكريه.

وأيصاً قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَّكَ ٱلْكِنْبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحَكَّمُ بَيْنَ النَّاسِ عِمَّا أَرْنَكَ ٱلْفَائِ وَمَا أَرَاه يعم الحكم بالنص، والاستسباط من النصوص.

وأيضاً قوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُم فِي ٱلْأُمْرِ ﴾ [آل عمران ١٥٩]، والمشاورة إما تكون فما يحكم فيه بطريق الوحي.

وأيضاً قوله تعالى بطريق العتاب للنبيّ ﷺ، في أسارى بدر، وقد أطلقهم: ﴿مَا كَاكَ لِنَهِيۡ أَن يَكُونَ لَهُ أَسۡرَىٰ حَنَّى يُنۡجِكَ فِي ٱلْأَرۡصِ ۗ [الأنفال ٢٧]، فقال ﷺ: الو نزل من السماء إلى الأرض عذاب، ما نجا منه إلّا عمرا!؛ لأنه كان قد أشار بقتلهم، وذلك يدل على أن ذلك كان بالاجتهاد، لا بالوحي. وأيضاً قوله تعالىٰ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٣]، عاتبه على ذلك ونسبه إلى الخطأ، وذلك لا يكون فيما حكم فيه بالوحي، فلم يبق سوى الاجتهاد.

وليس ذلك خاصاً بالنبي ﷺ، بل كان غيره أيضاً من الأنبياء متعبّداً بذلك. ويدلُّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْكُنَ إِذَ يَمْكُنَانِ فِي ٱلْحَرَبِ ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، وقوله: ﴿وَفَهُمَّنَهُا سُلِيَكُنَ وَكُلًّا ءَالِّنَا مُكُمَّا وَعِلْماً ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وما يذكر بالتفهيم إنما يكون بالاجتهاد لا بطريق الوحي.

وأمّا السنة، فما روى الشعبي أنه كان رسول الله على يقضي القضية، وينزل القرآن بعد ذلك بغير ما كان قضى به، فيترك ما قضى به على حاله، ويستقبل ما نزل به القرآن؛ والحكم بغير القرآن لا يكون إلّا باجتهاد.

وأيضاً ما روي عنه أنّه قال في مكّة: الا يختلا خلاها، ولا يعضد شجرها». فقال العباس: إلّا الأذّخِر. فقال ﷺ: اإلا الأذخر، ومعلوم أن الوحي لم ينزل عليه في تلك الحالة، فكان الاستثناء بالاجتهاد.

وأيضاً ما روي عنه ﷺ أنّه قال: «العلماء ورثةُ الأنبياء»، وذلك يدلّ على أنّه كان متعبّداً بالاجتهاد، وإلّا لما كانت علماء أمّته وارثة لذلك عنه، وهو خلاف الخبر.

#### وأمّا المعقول فمن وجهين:

الأول: أن العمل بالاجتهاد أشق من العمل بدلالة النص لظهوره؛ وزيادة المشقة سبب لزيادة الثواب، لقوله فلله لعائشة: «ثوابك على قدر نَصَبِكِ، فلو لم يكن النبي فل عاملاً بالاجتهاد مع عمل أمّته به، لزم ختصاصهم بفضيلة لم توجد له، وهو ممتنع، فإن آحاد أمّة النبي فلله لا يكون أفضل من النبيّ هي شيء أصلاً.

الثاني: أن القياس هو النظر في ملاحظة المعنى المستنبط من الحكم المنصوص عليه، وإلحاق نطير المنصوص به، بواسطة المعنى المستنبط، والنبي على أولى بمعرفة ذلك من غيره لسلامة نظره، وبعده عن الخطأ،

والإقرار عليه. وإذا عرف ذلك فقد ترجح في نظره إثبات الحكم في الفرع ضرورة؛ فلو لم يقض به، لكان تاركاً لما ظنّه حكماً لله تعالىٰ على بصيرة منه، وهو حرام بالإجماع<sup>(١)</sup>.

هذا وقد ذكر الإمام الآمدي مشاغبات المخالفين في هذه القضية من النصوص ومن المعقول، وفصَّلها، ثم ردَّ عليها بما يبيّن تفاهتها وضعفها، فثبت ما رجحه الآمدي والحمد لله.

### ترجيح الإمام الشوكاني:

وذكر الإمام الشوكاني من كتابه الرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، في الجواز الاجتهاد للأنبياء، خلاصة الأقوال في هذه المسألة، فقال تثله:

اختلفوا في جواز الاجتهاد للأنبياء، صلوات الله عليهم، بعد أن أجمعوا على أنه يجوز عقلاً تعبدهم بالاجتهاد كغيرهم من المجتهدين، حكى هذا الإجماع ابن فورك، والأستاذ أبو منصور، وأجمعوا أيضاً على أنه يجوز لهم الاجتهاد فيما يتعلق بمصالح الدنيا، وتدبير الحروب، ونحوها، حكى هذا الإجماع سليم الرازي، وبن حزم (٢).

وذلك كما قلت وقع من نبيّنا ﷺ من إرادته بأن يصالح «غطفان» على ثلث (٣) ثمار المدينة (٤) ، وكذلك ما كان قد عزم عليه من ترك تلقيح ثمار المدينة.

 <sup>(</sup>١) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي ٤/ ٢٢٢ ـ ٢٢٥.

 <sup>(</sup>۲) انظر: «الإحكام» لابن حزم ۱/۳۰۱، «المحصول» ۲/ق۳/۷»، «المحلى على جمع الجوامع» ۲/۲۸۱.

<sup>(</sup>٣) س اأك.

<sup>(</sup>٤) وكان سبب ذلك هو تألّب المشركين واستعدادهم لمهاجمة المسلمين في المدينة، فأراد - ﷺ - أن يكسر شوكتهم وأن يحول بينهم وبين المسلمين، وبعد أن كتب الصلح مع عبينة بن حصن، والحارث بن عوف، وقبل أن يوقعه ﷺ استشار سعد بن معاذ وسعد بن عبادة فأشاروا عليه بعدم ذلك، فأمر بمحو الصحيفة.

فأمّا اجتهادهم في الأحكام الشرعية، والأمور الدينية، فقد اختلفوا في ذلك على مذاهب:

الأول: ليس لهم ذلك، لقدرتهم على النص بنزول الوحي، وقد قال سبحانه: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَتُحَيُّ يُوحَى [النجم]، والضمير يرحع إلى النطق المذكور قبله بقول: ﴿وَمَا يَنْظِقُ عَنِ الْمُوكَ ﴾ [النجم]، وقد حكى هذا المذهب الأستاذ أبو منصور عن أصحاب الرأي.

وقال القاضي في «التقريب»: كل من نفى القياس أحال تعبّد النبيّ ﷺ ، (١).

قال الزركشي: وهو ظاهر اختيار ابن حزم(٢).

واحتجوا أيضاً بأنه على كان إذا سئل بنتظر الوحي، ويقول: قما أنزل علي عليّ في هذا شيء الله كما قال لما سئل عن زكاة الحمير القال: لم ينزل عليّ (في ذلك) (٢) إلّا هذه الآية الجامعة: ﴿ فَكَن يَعْمَلْ مِثْفَكَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَكَرُهُ ۞ وَمَن يَعْمَلُ مِثْفَكَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَكَرُهُ ۞ وَمَن يَعْمَلُ مِثْفَكَالَ ذَرَّةٍ شَكَرًا يَكُوهُ ۞ وَمَن يَعْمَلُ مِثْفَكَالَ ذَرَّةٍ شَكَرًا يَكُوهُ هَا وَكَذَلُكُ انتظر الوحي في كثير مما عنه (٥).

ومن الذاهبين إلى هذا المذهب، أبو علي، وأبو هاشم (١٠) (الجبائيان من المعتزلة).

المذهب الثاني: أنه يجوز لنبيّنا ﷺ، ولغيره من الأنبياء، وإليه ذهب الجمهور.

واحتجوا بأن الله سبحانه خاطب نيّه ﷺ كما خاطب عباده، وضرب له

<sup>(</sup>٢) فالبحر المحيطة ٢/٤/٦.

<sup>(1)</sup> في المطبوع: «الاجتهاد»،

<sup>(</sup>٣) ما بين القومين من (١١).

 <sup>(</sup>٤) الحديث رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: انظر. اصحيح البخاري ٣٠/
 ١٤٣، الطبعة العثمانية، الصحيح مسلم ٢/ ١٨٢.

 <sup>(</sup>a) مثل انتظاره ﷺ في مسألة الظهار في قصة خولة بنت ثعلبة، حتى نزلت عليه الآيات الأولى من سورة المجادلة.

 <sup>(</sup>٦) انظر: «نزهة الخاطر» ٢/ ٤٠٩، «العضد على ابن الحاجب» ٢/ ٢٩١، «المعتمد» ٢/
 ٧٦١، «المتخول» ٤٦٨.

الأمثال، وأمره بالتدبّر والاعتبار، وهو أجلّ المتفكرين في آيات الله، وأعظم المعتبرين بها.

وأمّا قوله: ﴿وَمَا يَعِلِقُ عَنِ الْمُوَكَ ۚ ۚ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَمَى يُوكَىٰ ۗ ۗ [النجم]، فالمراد به القرآن، لأنهم قالوا: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرْ ﴾ [لنحل: ١٠٣]، ولو سلم، لم يدلّ على نفي اجتهاده؛ لأنه ﷺ إذا كان متعبّداً بالاجتهاد بالوحي، لم يكن نطقاً عن الهوى، بل عن الوحي،

وإذا جاز لغيره من الأمة أن يجتهد بالإجماع، مع كونه معرضاً للخطأ، فلأن يجوز لمن هو معصوم عن الخطأ بالأولى.

وأيضاً قد وقع ذلك كثيراً منه ﷺ، ومن غيره من الأنبياء.

فأمّا منه، فمثل قوله: «أرأيت لو تمضمضت»، «أرأيت لو كان على أبيك دين»، وقوله للعباس: «إلا الإذخر» (الم ينتظر الوحي في هذا، ولا في كثير مما سئل عنه، وقد قال 護: «ألا وإني أونيت القرآن ومثله معه»(٢).

وأمّا من غيره، فمثل قصة داود وسليمان (٣).

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وأحمد عن ابن عباس مرفوعاً، ورواه أبو داود وأحمد عن أبي هريرة مرفوعاً ولفظه: ﴿إِنْ هَذَا البَلَدُ حَرِمِهُ اللهُ يَوْمِ خَلَقَ اللهُ السَمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ فَهُو حَرَامُ بَحَرِمَةُ اللهِ إلى يومِ القيامة، لا يعضد شوكه، ولا يحتلى خلاه، ولا ينفر صيده، ولا تلتقط لقطته إلا لمعرف، فقال العباس: إلّا الإذخر فإنه لا يدّ لهم منه فإنه للقيون والبيوت، فقال: ﴿إلا الإذخر»، والإذخر نبات طبّب الرائحة، والخلاء الحشيش، والقين: الحداد والصائغ، انظر: ﴿نِيلِ الأوطارِهِ ٥/ ٢٨.

 <sup>(</sup>۲) رواه أحمد في المسئده ٤/ ١٣٠، وأبو دارد حديث رقم (٤٦٠٤)، كما رواه الترمذي رائبيهتي رغيرهما بروايات مختلفة. العلم: مفتاح النجئة في الاحتجاح بالسنة ١١.
 قال الخطابي: «أوتيت الكتاب ومثله معه»، يحتمل وجهين:

أحدهما: أنَّ معناء أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو، مثلٌ ما أعطي من الظاهر العتلو. والثاني: أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى، وأوتي من البيان مثله، أي: أذن له أن يبيّر ما في الكتاب، فيعم ويخص ويزيد عليه ويشرح ما في الكتاب، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن، انظر: «أحكام القرآن» للقرطبي ١/٣٧، ه. دار الكتب المصرية.

 <sup>(</sup>٣) نصة داود وسليمان ﷺ جاءت في سورة الأنبياء في قوله تعالىٰ: ﴿وَدَائِدُ وَشُلْيَتُنَ إِذْ
 بُشَكُنانِ فِي لَلْفَرْتِ . . . ﴾ [الآبتان: ٧٨، ٧٩]، وخلاصتها أن غنماً لرجل وقعت في=

وأمّا ما احتج به المانعون، من أنه ﷺ لو جاز له الاجتهاد، لجازت مخالفته، واللازم باطل.

وبيان الملازمة: أن ذلك الذي قاله بالاجتهاد هو حكم من أحكام الاجتهاد، ومن لوازم أحكام الاجتهاد، ومن لوازم أحكام الاجتهاد جواز المخالفة، إذ لا قطع بأنه حكم الله، لكونه محتملاً للإصابة، ومحتملاً للخطأ، فقد أجيب عنه بمنع كون اجتهاد النبي على الجتهاد غيره، لعدم اقترانه بما اقترن به اجتهاده على من الأمر بانّاعه.

وأمّا ما احتجّوا به من أنه لو كان متعبّداً بالاجتهاد لما تأخّر في جواب سؤال سائل، فقد أجيب عنه بأنه إنما تأخر في بعض المواطن، لجواز أن ينزل عليه فيه الوحي الذي عدمه شرط في صحة اجتهاده، على أنه قد يتأخّر الجواب لمجرّد الاستثبات في الجواب، والنظر فيما ينبغي النظر فيه في الحادثة، كما يقع ذلك من غيره من المجتهدين.

#### المذهب الثالث:

الوقف عن القطع بشيء من ذلك، وزعم الصيرفي في فشرح الرسالة، أنّه مذهب الشافعي؛ لأنه حكى الأقوال ولم يختر شيئاً منها. واختار هذا القاضي أبو بكر الباقلاني، والغزالي(١٠).

حرث رجل آخر فأفسدته، فقضى داود فلي بالغنم لصاحب الكرم، فقال سليمال عير هذا يا نبي الله، قال: وما ذاك؟ قال: تدفع الكرم إلى صاحب الغم فيقوم عليه حتى يعود كما كان، وتدفع العنم إلى صاحب الكرم فيصبب منها حتى إذا كان الكرم كما كان دفعت الكرم إلى صاحبه ودفعت الغمم إلى صاحبه، فذاك قوله: ﴿ فَنَهُمْ لَهُ مُلْكِنَ ﴾. انظر: «تفسير ابن كثير» ٥/ ٣٥١.

قال ابن كثير: وقريب من هذه القصة المدكورة في القرآن ما رواه الإمام أحمد في المسئده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ابينما امرأتان معهما ابنان لهما، جاء لذتب فأخذ أحد الابنين، فتحاكمنا إلى داود، فقضى به للكسرى، فخرجنا فدعاهما سليمان، فقال: هاتوا السكين أشقه بينهما، فقالت الصغرى: يرحمك الله هو ابنها لا تشقّه، فقضى به للصغرى، انظر: «مسد الإمام أحمده ٢ / ٣٢٢، انفسير ابن كثيرة ٥ / ٣٥١.

الصحيح في النقل عن الإمام الشافعي أنه يرى جواز الاجتهاد للنبي هو الذي يتفق مع ما نقل عنه في الرسالة حيث قال في ناب «الناسخ والمنسوخ»: (قال بعض=

قال الإمام الآمدي:

ولا وجه للوقف في هذه المسألة، لما قدمنا من الأدلّة الدالّة على الوقوع، على أنه يدلّ على ذلك دلالة واضحة، ظاهره قول الله عزّ وجلّ: ﴿عَفَا اللهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٣]، فعاتبه على ما وقع منه، ولو كان ذلك بالوحى لم يعاتبه.

ومن ذلك ما صح عنه ﷺ، من قوله: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي» (١) ، أي لو علمت أولاً ما علمت آخراً ما فعلت ذلك، ومثل ذلك لا يكون فيما عمله ﷺ بالوحي، وأمثال ذلك كثيرة، كمعاتبته ﷺ على أخذ الفداء من أسرى بدر بقوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِيَيِ أَن يَكُونَ لَهُ أَسَرَىٰ حَقَى يُتُخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنفال (١): ١٧]، وكما في معاتبته ﷺ بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ تَنُولُ لِلَّدِى آنَعُم اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْهَمْتَ عَلَيْهِ أَسِيكُ عَلَيْكُ زَوْجَكَ ﴾ (١١ على كتابه العزيز.

والاستيفاء لمثل هذا يفضي إلى بسط طويل، وفيما ذكرناه يغني عن ذلك، ولم يأتِ المانعون بحجة المنع، أو الترقف لأجلها.

والخلاصة هنا ما قاله الشيخ عبد الجليل عيسى:

الآن قد ذكرنا من الأمثلة والشواهد ما يدلّ عنى وقوع الاجتهاد منه ﷺ متنوّعاً حسب طبيعة الإنسان؛ فرأيناه اجتهد وعمر عن اجتهاده بالقول مرّة، والعمل والفعل أخرى، وإقرار رأي بعض صحابته أو عدم إقراره إياه ثالثة.

أهل العلم في قوله تعالىٰ ﴿ ﴿ مَا يَكُونُ إِنْ أَنَّ أَبَدَلَةٌ مِن تِلْقَاتِي نَشْبِينٌ ﴾ [يونس: ١٥]،
 دلالة على أن الله جعل لرسوله أن يقول من تلقاء نفسه عوفيقه فيما لم يترل به كتاماً).
 انظر: «الرسالة» ١٠٦ ـ ١٠٧، و«البحر المحيط» ٥/ ٢١٥، ٢١٦.

<sup>(</sup>١) الحديث رواه البخاري ومسلم والشافعي عن جابر مرفوعاً، ورواه أحمد عن ابن عباس مرفوعاً، انظر: ﴿صحبح البخاري بحاشية السندي المماه اصحبح بسلم بشرح النووي ١٥٥/٨ استن أبي داوده ٤١٤/١، ﴿بدائع المنن ١٩٠/١، ﴿مستد أحمد المعنى ٢٥٩/١ ﴿٢٢٠.

<sup>(</sup>٢) وانظر: فتفسير القرطبي، ٤٦/٨، فتفسير ابن كثير، ٣٢٥/٢.

 <sup>(</sup>٣) وقد نزلت هذه الآية وما بعدها عتاماً سيدنا رسول الله ﷺ مي طلاق السيدة زينب بنت جحش من زيد بن حارثة وتزوجه ﷺ بها بعد ذلك.

والاجتهاد منه إذن مؤكّد الوقوع، سواء أكان عن طريق القرآن الكريم أو السنّة الصحيحة.

ومكان؛ بل تناول عدة أمور من واقع حياته وحياة المؤمنين معه، وما لم يكن ومكان؛ بل تناول عدة أمور من واقع حياته وحياة المؤمنين معه، وما لم يكن من واقع حياته وحياته وحياته سل الممسوخ من واقع حياته وحياة المؤمنين معه كذلك ـ كما في حديث سل الممسوخ وحديث عذاب القبر (۲) \_ وامتد إلى تعبير الرؤيا (۲) ، بل رأى بعض العلماء أنه تناول فهم القرآن، ونحن لا نقر ذلك الرأي لما فيه من الخطورة (٤) ، وحدث في أزمئة متعددة وأمكنة مختلفة.

كما لم يكن رأيه على فيما اجتهد فيه، يمثل الصواب دائماً، ولا محل رضاء الله تعالى عنه دائماً كذلك، كما أن تصويب الخطأ في رأيه من المولى جلّ شأنه، أو منه على أو من صحابته، لم يكن دائماً أبداً عقب ظهور الرأي مباشرة؛ بل قد كشفت الأيام عن خطأ هذا الرأي في بعض الأحايين، أو كان سبباً في أن عتبه عليه مولاه جلّ شأنه، أو وقع التصويب بعد فترة زمنية تقصر وتطول، مما لا يدع شكاً في أن الرسول بشر يجوز عليه \_ عدا ما خصة به ألله \_ ما يجوز على أي بشر آخر.

فالفصول الثلاثة من الباب الثاني تصوّر في جملتها تنوّع اجتهاده ﷺ، وبالتالي تصور وقوع اجتهاد منه، وفي غير أمر واحد وغير زمان واحد، وغير مكان واحد.

وفيما أبداه ﷺ من رأي في تلقيح النخل(٥)، أظهرت الأيام عدم نفعه لمن أخذوا به \_ كما لم يجئ وحي بشأنه \_ والله سبحانه وتعلى إذ يوافقه على ما رأى وطلب (١)، بقوله: ﴿قَدْ زَنْ نَقَلْتِ وَجَهِكَ فِي الشَمَاةِ فَلُولِيَنَكَ قِبْلَةً رَبَيْهَا إِلَى وطلب في ناحية أخرى؛ كما جاء في

<sup>(</sup>١) ٦١، ٦٠ من هذا الكتاب.

<sup>(</sup>٣) ١٥٩ من المصدر السابق.

<sup>(</sup>٥) ١٠٦ من المصدر السابق.

<sup>(</sup>V) VY من المصدر السابق.

<sup>(</sup>٢) ٦٩ ، ٦٩ من المعمدر السابق.

<sup>(</sup>٤) ١١٨، ١٢٦ من المصدر السابق،

<sup>(</sup>٢) ٧١ من المصدر تقسه.

قـولـه: ﴿ فَهُ نَعْلُمُ إِنَّمُ لِيَحْزُنُكَ الَّذِى يَقُولُونَ ۚ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِبُونَكَ وَلَاَيَّ الظّلِمِينَ بِنَايَتِ اللّهِ يَجْمَعُتُونَ فَي العتاب \_ على ما رأى عليه السلام مثل ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿ وَنَضْنَى النّاسَ وَاللّهُ أَحَقُ أَن تَغْشَنُهُ ، عليه السلام مثل ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿ وَنَضْنَى النّاسَ وَاللّهُ أَحَقُ أَن تَغْشَنُهُ ، وفي قوله: ﴿ وَإِن وَفِي قوله: ﴿ وَإِن صَالَىٰ اللّهِ عَنْ اللّهِ عَنِ اللّهِ عَنْ اللّهُ مِنْ الْمُرْ شَيْءُ أَوْ يَثُوبَ عَلَيْهِمْ . . ﴾ الآية ، وفي قوله: ﴿ وَإِن صَادُوا لَيْقَنْمُونَ عَلَيْهُ مَنْ عَنْهُ أَوْ يَنْوَبَ عَلَيْهِمْ . . ﴾ الآيت ، وفي قوله: ﴿ وَلِن قُولُهُ عَنْ اللّهُ عَنْهُ أَوْ يَتُوبُ عَلَيْهُمْ مَنْ اللّهُ عَنْهُ أَوْ يَتُوبُ عَلَيْهُمْ . . ﴾ الآيت مَعَدُولًا . . . ﴾ ، وفي قوله: ﴿ وَلِن لَكُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءُ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهُمْ . . . ﴾ .

وفيما نقل عنه ﷺ تعديلاً لرأيه الأول في حديث التحريق بالنار (٢٠ في رواية البخاري عن أبي هريرة \_ وفيما أوحي إليه من الله جلَّ شأنه في أمر عذاب القبر (٢٠ في رواية مسلم عن عائشة ،، وفيما ذكره تعالى اسمه إجابة لما رأى وطلب (٤٠ في شأن القبلة \_ في سورة البقرة \_ يدل على وجود فترة زمنية لا يعرف مقدارها على وجه الدقة بين الرأي ومجيء الصواب به أو بين الطلب وإجابته.

١ ـ فالاجتهاد جاز على الرسول ﷺ إذن، لأنه وقع منه.

٢ ــ وموضوعه متنوع، ديني أو دنيوي، مغيب أو مشاهد، كما يؤخذ من
 الروايات المذكورة.

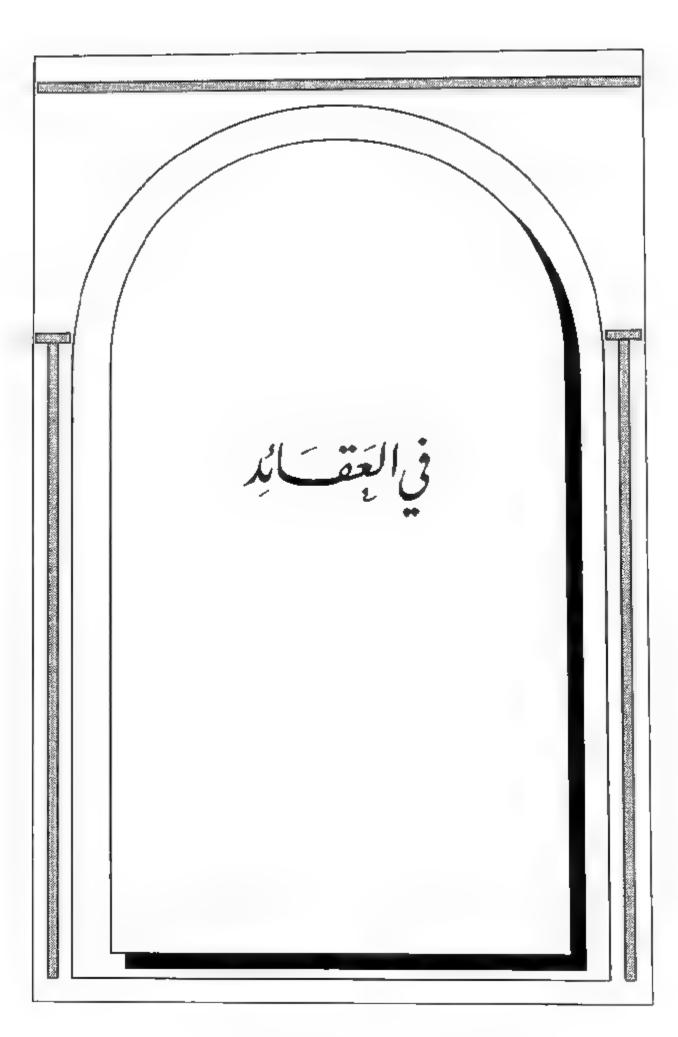


<sup>(</sup>١) صفحات، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٥، ٩٣، ١٠٣ من المصبر الساش،

<sup>(</sup>٢) ٨٢ من المصدر السابق.

<sup>(</sup>٣) ١٨ من المصدر السابق،

<sup>(</sup>٤) ٧١ من المصدر السابق،



# موقف الإسلام العقدي من اليهود والنصارى كفر اليهود والنصارى بدين الإسلام معلوم من الدين بالضرورة

سماحة الشيخ القرضاوي، حفظه الله؛

قرأنا في جريدة «الوطن» القطرية مقالاً ذيّله صاحبه بهذا التوقيع «سراب الحافظ» يرد على فصيلتكم في رأي ذكرتم فيه: أن النصارى واليهود كفار. فما ردّ فضيلتكم على ما ذكره الكاتب؟ وهذه أهمّ النقاط والأدلّة التي ذكرها:

يقول الكاتب: إن المفهوم الأساسي للإيمان في القرآن والسنّة النبوية المشرفة هو: الإيمان بالغيب، أي الإيمان بالله واليوم الآخر، على ملّة إبراهيم عليه، والكفر هو عكس الإيمان بالغيب، أي الكفر بالله واليوم والآخر، والشرك بالله هو في حكم الكفر به.

وذكر في ذلك آيات كريمة تدلُّ على وجوب الإيمان بالله والبوم الآخر.

ويقول: لقد كلّف الله المؤمنين من أمّة محمد ﷺ، بالإيمان بالشرائع التي أوحيت إلى الإنسانية من قبل القرآن الكريم، لدخول ذلك ضمن دائرة استطاعتهم، انطلاقاً من كون القرآن ركّز فيما يقارب ثلثيه على قصص الأنبياء والرسل السابقين، خصوصاً قصص إبراهيم وموسى وعيسى ﷺ، والكتب الحق الذي نزل إليهم، والتوراة والإنجيل.

أمّا المؤمنون أصحاب الشرائع السابقة . . . فمن المنطق ألّا يكلفهم تعلى الإيمان بما أنزل إلى الإنسانية من شرعة بعد شرعتهم، أي بشرعة القرآن الكريم، حيث يكون ذلك خارج دائرة استطاعتهم، انطلاقاً من كون قصص القرآن كلها وأحكامه، لم تذكر في كتبهم المقدسة، وما ذكر فيها سوى بشارة ببعثة الرسول الكريم أحمد على . . . إلخ .

ويقول: إن القرآن يدعو كل أمّة للعمل بما جاء في شرعتها من مبادئ وأحكام وفرائض، إن كانت راغبة عن شرعة القرآن الكريم، وقد قال الله تعالى للرسوله: ﴿وَأَرَلْنَا إِلِنَكَ الْكِتَبُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْحَتَّ وَمُهَيّعِنًا عَلَيْ فَالَمَعُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا عِنَكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا...﴾ [المائدة: ٤٨].

ويسقسول الله تسعمالسلى: ﴿قُلْ يُتَأَهَّلَ الْكِنْبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ ثَنَيْهِ حَقَّىٰ تُقِيمُوا التّورَدَة وَالإَفِيلِ لَسْتُمْ عَلَى ثَنَيْهِ مَقًا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِن رَّبِكَ مُلفَيكنا وَكَا أُنزِلَ إِلَيْكُ مِن رَبِّكَ مُلفَيكنا وَكُفْرَا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْفَقِهِ الْكَفْنِينَ ﴿ السائدة )، فالآية هنا تطلب من أهل الكتاب إقامة التوراة والإنجيل، وألا يزيدوا على أحكامها، أي الحكم بما جاء إليهم فيهما، إن كانوا راغبين عن اتباع شرعة القرآن الكريم التي أنزلت على محمد عَلَيْ .

ثم شكّك الكاتب في تحريف الإنجيل، وقال: ولو سلمنا جدلاً أنه حُرّف، فهل يعاقب الله النصراني على جريمة لم يرتكبها هو، إنما ارتكبها السابقون منهم؟!

ويقول: عندما يصدر الفقه الإسلامي حكماً عامًا بالكفر أو بالشرك بالله على أهل الكتاب جميعاً، فإن هذا يجعلهم في مرتبة واحدة مع الكفار والمشركين، حيث لا ينفع في دين الإسلام منع منزلة خاصة لأمّة ما، مع فساد عقيدتها. مما يعطي التبرير الكافي لأعمال التشدّد والعنف، والاقتتال الطائفي ضد إخواننا المسيحيين، حيث يطبق عليهم قصار النظر من المسلمين قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا السَلَمُ الْأَنْهُرُ لَقُرُمُ فَاقَنُلُوا النَّسَرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَّمُوهُمْ وَحُدُوهُمْ وَالْحَصُرُومُ وَاقْتُدُوا لَهُمْ حَكُل مَرْصَدُ فِإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الفَسَلَوَة وَمَاقًا الرَّكُوا فَمَالُوا فَهُمُ مَا المَسْلَوة وَمَاقًا الرَّكُوا فَمَالُوا المُسْلَوة وَمَاقًا الرَّكُوا فَمَالُوا فَمَالُوا المُسْلَوة وَمَاقًا الرَّكُوا فَمَالُوا المَسْلَوة وَمَاقًا الرَّكُوا فَمَالُوا فَمَالُوا المُسْلَوة وَمَاقًا الرَّكُوا فَمَالُوا المَسْلَوة وَمَاقًا الرَّكُوا فَمَالُوا المُسْلَوة وَمَاقًا الرَّكُوا المَالَولَة وَاللَّهُ المَالَولُول المَسْلَوة وَمَاقًا الرَّكُوا فَالْمَالُون المَالِي المُن المَالِق المَالِق المُسْلَوة المَالَة المَالُون المَالِي المَالِي المُعَالِق المُسْلَوة المَالِق المُسْلَود والعنف المالية المَالِي المَالَول المَالِي المَالِق المَالَول المَالِق المَالِي المَالِول المَالِق المَالَول المَلْول المَالِق المَالِق المَالِق المَالِي المَالِق المَالِق المَالِق المَالِق المَالِق المَالِق المَالِق المَالِق المَالِق المَالَة المَالِق المَالِق المَالَولُول المَالِق المَلْقَ المَالِق المَالَق المَالِق المَالِق المَالِق المَالِق المُعْلِق المُعْلِق المَالِق المُعَلِق المَالِق المَالِق المَالِق المَالِقِي المَالِق المَالِق المَالِق المَالِق المَالِقِي المَالِق المَا

ويقول الكاتب: يواجه الفقه الإسلامي إشكالية حقيقية، حين يعتبر اليهود والنصارى كفاراً أو مشركين بالله على وجه العموم، في الوقت الذي يبيح فيه زواج المسلم من نسائهم؛ إذ كيف يصح هذا مع تحريم زواج المسلمين من الكفار والمشركين والمشركات في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا نَنكِمُوا النَّشْرِكَةِ حَتَى يُؤْمِنُ أَلَا تُنكِمُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَى يُؤْمِنُ وَلَا تُنكِمُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَى يُؤْمِنُ وَلَا تُنكِمُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَى يُؤمِنُ وَلَا أَعْمَانَكُمُ وَلَا تُنكِمُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَى يُؤمِنُوا وَلَعَبَدُ وَلَا تُنكِمُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَى يُؤمِنُوا وَلَعَبَدُ

مُوْمِنُ حَيِّرٌ مِن مُشْرِلِهِ وَلَوْ أَعْجَبَكُمُ أُوْلَتِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِّ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْجِرَةِ بِإِذْنِهِ ۚ وَلِبَيْنُ ءَايَنِيهِ، لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ وَا

هذه أهم النقاط التي ذكرها الكاتب، ومرسل إليكم المقال بالكامل، وجزاكم الله خيراً.

ج: الحمد لله وكفي، وسلام على عباده الدين اصطفى. أمّا بعد؛

فإن من أخطر القضايا التي نبهت عليها في أكثر من كتاب لي: محارلة خصوم الفكر الإسلامي التشكيث في «المسلّمات» وبذل الجهد في تحويل «اليقينيات» إلى «طنيات» و«القطعيات» إلى «محتملات» قابلة للأخذ والرد، والجذب والشد، والقبل والقال.

وحسبهم الوصول إلى هذه النتيجة «زحزحة الثوابت» أو مناطحتها بغية الذويبها، حتى لا تقف سدًا منيعاً أمام الذين يريدون أن يهدموا حصون الأمّة، أو على الأقل: يخترقوا أسوارها.

وقد وجدنا في عصرنا من يشكّك في تحريم الخمر أو الرباء أو في إباحة الطلاق وتعدّد الزوجات بشروطه، بل من يشكّك في حجية السنة النبوية، بل وجدنا من يدعو إلى أن نطرح علوم القرآن كلها، وكل مواريثنا من الثقافة القرآنية، ونلقيها في سلّة المهملات، لنبدأ قراءة القرآن من جديد قراءة معاصرة، غير مقيدة بأي قيد، ولا ملتزمة بأي علم سابق، ولا بأية قواعد أو ضوابط مما قرّره علماء الأمّة على توالي القرون.

والليالي من الزمان حبالي مثقلات، يلدن كل عجيب!

ومما ولدته الليالي الحاملة بالعجائب: ما يذهب إليه بعض الناس الذين أقحموا أنفسهم على الثقافة الإسلامية، دون أن يتأهلوا لها بما ينبغي من علم القرآن والسنة ولغة العرب وعلومها، وأصول الفقه، وتراث السلف، فدخلوا فيما لا يحسنون، وخاضوا فيما لا يعرفون، وأفتوا بغير علم، وحكموا بغير بينة، ودعوا على غير بصيرة، وقالوا على الله ما لا يعلمون.

ومن ذلك زعمهم أن أهل الكتاب من اليهود والنصارى ليسوا كفاراً، فإن كانوا يقصدون أنهم ليسوا ملحدين منكرين للألوهية و لوحي، فهذا ادّعاء صحيح، ولا يجرز الخلاف فيه. وإن كانوا يقصدون أنهم ليسوا كفاراً بدين محمد ورسالته وقرآنه .. وهو المراد من إطلاق الكفر عليهم ــ فهذه دعوى باطلة من غير شك.

فإن كفر اليهود والنصارى من أوضح الواضحات بالنسة لأي مسلم عنده ذرّة من علم الإسلام، ومما أجمعت عليه الأمّة على اختلاف مذاهبها وطوائفها، طوال العصور، لم يخالف في ذلك سنّي ولا شيعي ولا معتزلي ولا خارجي، وكل طوائف الأمة الموجودة اليوم من أهل السنّة والزيدية والجعفرية والأباضية، لا يشكون في كفر اليهود والنصارى وكل من لا يؤمن برسالة محمد على فهذا من المسلّمات الدينية المتفق عليها نظراً وعملاً، بل هي من المعلوم من الدين بالضرورة، أي مما ينفق على معرفته الخاص والعام، ولا يحتاج إلى إقامة دليل جزئي للبرهنة على صحته.

وسرٌ ذلك: أن كفر اليهود والنصارى لا يدلّ عليه آية أو آيتان، أو عشرة أو عشرون، بل عشرات الآيات من كتاب الله، وعشرات الأحاديث عن رسول الله ﷺ.

كما يشهد بذلك كل من قرأ القرآن أو درس الحديث وما كنت أظن أن أجد مسلماً يعارض صريح كتاب الله تعالىٰ وقواطع النصوص برأيه وهواه.

وأنا أقصد بالحكم عليهم بالكفر: ما يتعلق بأحكام الدنيا، فالناس ينقسمون عندنا إلى قسمين لا ثالث لهما، إمّا مسلم وإما كافر، فمن ليس بمسلم فهو كافر، ولكن الكفار أنواع ودرجات، منهم أهل الكتاب ومنهم المشركون، ومنهم الجاحدون الدهريون، وكذلك منهم المسالمون، ومنهم المحاربون، ولكل منهم حكمه.

أمّا فيما يتعلق بأحكام الآخرة، وهل هذا الكافر ناج أو معذّب؟ فهذا موكول إلى علمه تعالىٰ وعدله. وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنّا مُعَذِّبِينَ حَقَىٰ لَهُ لَا مُوكُولُ إلى علمه تعالىٰ وعدله. وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنّا مُعَذِّبِينَ حَقَىٰ لَهُ تَعَالَىٰ الله وَالإسراء الله فأمّا الكافر الذي لم تبلغه الدعوة أصلاً، أو لم تبلغه بلوغاً مشوقاً يحمل على النظر والبحث أو حالت حوائل قاهرة دون دخوله في الإسلام، فهذا لا يكون من المعذبين حسب وعد الله تعالىٰ وعدله.

والقرآن إنما توعد الذين شاقوا الرسول من بعد ما تبيّن لهم الهدى، كبراً

وعلواً، أو حسداً وبغياً، أو حباً للدنيا، أو تقليداً أعمى، إلخ؛ كما قال تعالى أو تقليداً أعمى، إلخ؛ كما قال تعالى ﴿ وَمَن يُثَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا لَبَيْنَ لَهُ ٱللهُدَىٰ وَبَثَيْعٌ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلَا النساء].

#### يقول شيخنا شلتوت تَثَلَثُهُ:

#### مبيناً الحد الفاصل ببن الإيمان والكفر:

وعليه؛ فمن لم يؤمن بوجود الله؛ أو لم يؤمن بوحدانيته وتنزيهه عن المشابهة والحلول والاتحاد؛ أو لم يؤمن بتفرَّده بندبير الكون والتصرّف فيه، واستحقاق العبادة والتقديس، واستباح عبادة مخلوق ما من المخلوقات؛ أو لم يؤمن بأن الله رسالات إلى خلقه، بعث بها رسله، وأنزل بها كتبه عن طريق ملائكته؛ أو لم يؤمن بما تضمّنته الكتب من الرسل؛ أو فرّق بين الرسل اللين قصُّ علينا فآمن بالبعض وكفر بالبعض؛ أو لم يؤمن بأن الحياة الدنيا تفني ويعقبها دار أخرى هي دار الجزاء ودار الإقامة الأبدية، بل اعتقد أن الحياة الدنيا حياة دائمة لا تنقطع، أو اعتقد أنها تفنى فناء دائماً لا بعث بعده، ولا حساب ولا جزاء؛ أو لم يؤمن بأن أصول شرع الله فيما حرّم وفيما أوجب، هي دينه الذي يجب أن يُتّبع، فحرم من تلقاء نفسه ما رأى تحريمه، وأوجب من تلقاء نفسه ما رأى وجوبه. . . من لم يؤمن بجانب من هذه الجوانب أو حلقة من هذه الحلقات لا يكون مسلماً، ولا تجري عليه أحكام المسلمين فيما بينهم وبين الله، وفيما بينهم بعضهم وبعض، وليس معنى هذا أن من لم يؤمن بشيء من ذلك يكون كافراً عند الله، يخلد في النار وإنما معناء أن لا تجري عليه في الدنيا أحكام الإسلام؛ فلا يطالب بما فرضه الله على المسلمين من العبادات، ولا يمنع مما حرَّمه الإسلام كشرب الخمر وأكل الخنزير والاتَّجار بهما، ولا يغسله المسلمون إذا مات ولا يصلُّون عليه، ولا يرثه قريبه المسلم في ماله، كما لا يرث هو قريبه المسلم إذا مات.

أمّا الحكم بكفره عند الله فهو يتوقف على أن يكون إنكاره لتلك العقائد أو لشيء منها ـ بعد أن بلغته على وجهها الصحيح، واقتنع بها فيما بينه وبين نفسه، ولكنه أبى أن يعتنقها ويشهد بها عناداً واستكباراً، أو طمعاً في مال زئل أو جاه زائف، أو خوفاً من لوم فاسد؛ فإذا لم تبلغه تلك العقائد، أو بلغته بصورة منفّرة أو صورة صحيحة ولم يكن من أهل النظر، أو كان من أهل النظر ولكن لم أهل النظر ولكن لم يوفق إليها، وظل ينظر ويفكر طلباً للحق، حتى أدركه الموت أثناء نظره \_ فإنه لا يكون كافراً يستحق الخلود في النار عند الله.

ومن هنا كانت الشعوب النائية التي لم تصل ليها عقيدة الإسلام، أو وصلت إليها بصورة سيّئة منفرة، أو لم يفقهوا حجّته مع اجتهادهم في بحثها - بمنجاة من العقاب الأخرويّ للكافرين.

والشرك الذي جاء في القرآن أن الله لا يغفره، هو الشرك الناشئ عن العناد والاستكبار... الذي قال الله في أصحابه: ﴿ رَحَمَدُوا بِهَا وَاسْتَبْقَنَتُهَا أَنفُسُهُمْ طُلْمًا وَعُلُوا ﴾ [النمل: ١٤]. اهـ(١٠).

هذا، ولقد كنت عرضت بسرعة للحديث عن كفر أهل الكتاب في أحد دروس صلاة التراويح في شهر رمضان بالمسجد الكبير بالدوحة، ولم أكن أعلم أن هناك من عقب على هذا الأمر، حتى أخبرني به بعض الإحوة الفضلاء من قريب، فسعيت إلى استحضاره، لأعلم ماذا قيل في ذلك.

وقد عجبت كل العجب من هذا المقال المطول الذي نشرته صحيفة «الوطن» القطرية باسم (سراب الحافظ) وكنت أظنه (اسماً مستعاراً)، وفلت في نفسي: إن صاحب المقال اختار اسماً يعبّر عن حقيقة مقولته، فهي (سراب) بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً.

ولكن بعض الإخوة قالوا لي: إنه اسم حقيقي، وإنه اسم لسيدة وليس لرجل.

وعلى كل حال نحن نناقش القول، ولا بهمنا القائل. والحق أني تحاملت على نفسي لأكتب هذا الرد، إيضاحاً للحقيقة، وإقامة للحجة، وإعذاراً إلى الله تعالى: ﴿ لِلْبَهِلِكَ مَنْ هَلَكَ عَمَا بَيْنَةِ وَيَنَعْنَ مَنْ حَرَى عَنْ بَيِّنَةِ ﴾ [الانعال: ٤٢].

ولعلَ الأخت الكاتبة التبس عليها الأمر بسبب قراءة ناقصة للنصوص غير مستوعبة، أو قراءة انتقائية لبعض النصوص دون بعض، أو بسبب فهم غير سليم

<sup>(</sup>١) ﴿ الْإِسلام عقيدة وشريعة؛ ١٩، ٢٠، طبعة دار الشروق.

#### حقيقة الإيمان بالغيب:

تقول الكاتبة: إن المفهوم الأساسي للإيمان في القرآن والسنة النبوية المشرفة هو: الإيمان بالغبب، أي الإيمان بالله واليوم الآخر، على ملّة إبراهيم على الكفر بالله والكفر هو عكس الإيمان بالغيب، أي الكفر بالله واليوم الآخر، والشرك بالله هو في حكم الكفر به.

وذكرت في ذلك آيات كريمة تدلّ على وجوب الإيمان بالله واليوم الآخر.

ونحن نرى معها ضرورة الإيمان بالغيب، ومنه الإيمان بالله واليوم الآخر، ولكنّا نكر عليها: إخراجها الإيمان بالسبقة والرسالة من الإيمان بالغيب، مع أن الإيمان بكتب الله تعالى ورسله هو جزء من الإيمان بالغيب لا ريب فيه.

وكأن الكاتبة تتوهم أن الإيمان بالكتب هو إيمان بالورق الذي كتبت عليه والمداد الذي كتبت به، فلهذا لم تعتبره من الإيمان بالغيب، وكذلك توهمت أن الإيمان بالرسل يعني: الإيمان بأشخاصهم المنظورة والمتحركة أمام الأعين، فلهذا لم تعدها من الإيمان بالغيب. مع أن المقصود من ذلك هو: الإيمان بأن الله تعالى أوحى إلى رسله، وأنزل عليهم كتباً، ويلغهم أوامر ونواهي، عن طريق ملاتكته أو عن طريق الإلهام المباشر، وهذه كلها من أمور الغيب، فالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، كلها من الإيمان الغيب، فالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، كلها من الإيمان بالغيب.

وقد استشهدت الكاتبة ببعض الآيات والأحاديث التي اكتفت في مجال الإيمان بذكر الإيمان بالله واليوم الآخر، ولم تذكر الإيمان برسل الله ﷺ، وحسبت أن ذلك حجة قاطعة لها، وهي مخطئة في ذلك يقين.

فالنصوص القرآنية والحديثية تجمل أحياناً، وتفصل أحياناً حسب المقام.

فأحياناً تذكر كل متعلّقات الإيمان وأركانه، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَ ٱلْهِرَّ مَنْ عَامَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَيْكَةِ وَالْكِنْبِ وَالنَّهِيْنَ﴾ [السفرة: ١٧٧]، ﴿وَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُسْرِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ، وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُ مَامَنَ بِاللّهِ وَمَلَتَهِكَيْهِ، وَكُنْهِ، وَرُسُلِهِ،﴾ [البقرة: ١٢٨٥].

وأحياناً يذكر الإيمان بالله واليوم الآخر، كما في الآيات التي ذكرتها الكاتبة وغيرها؛ ذلك أن الإيمان بالله والإيمان بالجزاء الأحرويّ هما أعظم أركان الإيمان.

وأحياناً يذكر الإيمان بالله ورسله؛ كما في قوله تعالى: ﴿ سَابِقُوۤا إِلَى مَغْفِرَةِ يْن زَّيْكُرُ وَحَنَّةٍ عَرْمُهُمَا كُعَرَضِ ٱلسَّمَلَةِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ مَامَنُوا بِأَلْقِ وَرُسُلِهِ. ﴾ [الحديد: ٢١]، ﴿ وَاللِّينَ مَامَنُوا بِاللّهِ وَرُسُلِهِ أَوْلَتُهَكَ هُمُ ٱلضِّدِيقُونَ وَالنُّهَدَالُهُ عِندَ رَبِّهِمَ ﴾ [الحديد: ١٩].

وأحياناً يذكر الإيمان بالله تعالىٰ ويما أنزل على رسله؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ اللَّهِ مَا اللَّهِ وَمَا أَنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنزِلَ إِلَىٰ إِزَوِيتُمْ وَلِشَعَيلَ وَإِسْحَنَى . . . ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وأحياناً يذكر الإيمان مما أنزل الله فقط، كما في قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ أُونُوا اللَّكِنَابَ مَامِنُوا بِمَا زَلْنَا مُفَهَدِّقًا لِمَا مَفَكُم ﴾ [النساء: ٤٧]، وقوله تعالىٰ لبني إسرائيل: ﴿ وَمَامِنُوا بِمَا أَسَرَلْتُ مُفَدِّقًا لِمَا مَفَكُم ﴾ [الفرة: ٤١]،

وأحياداً يذكر الإيمان بالله تعالى دون غيره من بفية الأركان؛ كقوله تعالى وأمين من بفية الأركان؛ كقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتَ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْكَ عَنِ ٱلْمُنكِو وَتُوْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ وتوله سبحانه: ﴿ وَمَن يُؤْمِنُ بِأَللَهِ يَهْدِ فَلْبَكُمْ ﴾ [التغابن: ١١]، ﴿ وَمَن يُكْفُرُ بِأَلفَاعُوتِ وَيُؤْمِنُ بِٱللَهِ ﴾ [البغرة: ٢٥٦]، ﴿ وَمَن يُؤْمِنُ فَوْمَن يُؤْمِنُ اللهُ وَمَن اللهُ وَمِنْ اللهُ وَمَنْ اللهُ وَمَن اللهُ وَمِنْ اللهُ وَمَن اللهُ وَاللهُ وَمِن اللهُ وَمَن اللهُ وَمَن اللهُ وَاللهُ وَمُلْكُونُ وَاللهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلَالِهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَلَاللهُ وَاللّهُ وَالمُولَا وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَال

بل أحياناً يذكر كلمة الإيمان مجرّدة من متعلّقاتها؛ كما في النداء القرآني الممتكرّر: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلّذِينَ مَامَنُوا ﴾، ﴿ اللّهُ وَلِيُّ الّذِينَ مَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِنَ ٱلظّلَمَنتِ إِلَى النّورِ ﴾ [البقرة ٢٥٧]، ﴿ إِنَّ اللّهُ يُلَافِعُ عَنِ ٱلّذِينَ عَامَنُوا ﴾ [البحج: ٢٨] وهذا كثير في القرآن.

وهذا الاكتفاء في بعض المواضع ببعض أركان الإيمان لا يعني الاستغناء عن بقية الأركان، فالقرآن يفسّر بعضه بعضاً، ويصدق بعضه بعضاً، فما أُجْمِل في مكان فُصّل في آحر، وما أُبْهِمَ في موضع بُيِّن في غيره، وما أُطْلِقَ في موقع قُيد في موقع آخر، ولا بدّ أن يؤخذ القرآن كله، ولا نؤمن ببعض الكتاب ولكفر ببعض، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً.

ومن ذلك: الاكتفاء بشهادة أن لا إله إلّا الله في بعض المصوص، وذلك لأن الكلام كن مع مشركي العرب، والمعركة الأساسية معهم كانت على التوحيد، فإذا قالوا لا إله إلّا الله، فقد استجابوا لمحمد على في الأولين ولا الآخرين أنهم إدا قالوا لا إله إلّا الله، وكفروا بمحمد، كانوا مؤمنين تأجين.

وكنت أود من الكاتبة التي ذكرت بعض أحاديث البخاري ومسلم التي اكتفت بإعلان (لا إله إلّا الله) أن تذكر الأحاديث الأخرى التي اشترطت كل أركان الإيمان.

وذلك مثل الحديث المشهور المعروف بحديث جبريل، حين سأل النبي الله عن الإيمان، فقال «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث بعد الموت، (١).

ومثل ما رواه عنه ابن عمر: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدو أن لا إلَّه إلّا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة»(٢).

وما رواه عنه عبادة بن الصامت «من شهد أن لا إله إلّا الله، وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عبسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنّة حق، والنار حق، أدخله الله الجنّة على ما كان من العمل<sup>(٣)</sup>.

وما رواه ابن عباس أن رسول الله على قال لمعاذ بن جبل، حين بعثه إلى اليمن: ﴿إِنْكُ سَتَأْتِي قُومًا أَهُلُ كَتَاب، فَإِذَا جَنْتُهُم فَادَعُهُم إِلَي أَن يشهدوا أَنْ لَا

<sup>(</sup>١) انظر: قاللؤلؤ والمرجان قيما انْفق عليه الشيخان»؛ حديث رقم (١٥).

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق ١٥. (٣) نفسه ١٧.

إِلَّهَ إِلَّا اللهَ وَأَنْ محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات. . . ٤ الحديث (١).

وما رواء أبو هريرة: «والذي نفس محمد بيده لا يسمعُ بي أحدٌ من هذه الأمّة يهودي أو نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلّا كان من أصحاب النار»(٢).

ثم إن الكاتبة تشترط أن يكون إيمان المؤمن من أهل الكتاب على ملّة إبراهيم على ملّة إبراهيم، وأي مصدر تعتمد عليه في ذلك؟

إن المصدر الفذّ لملّة إبراهيم هو المصدر الإسلامي، أي هو القرآن، وما يبيّنه من السنّة، فالقرآن هو الوثيقة السماوية الوحيدة التي نأمن أن نأخذ منها معارفنا، دون أن نخشى تسلّل الباطل والوهم والتحريف إليها.

### اتباع المتشابهات:

ولقد كنت نبّهت في كتابي «المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنّة» وأكّدت ذلك في كتابي «كيف نتعامل مع القرآن العظيم» على قضية في غاية الخطر، وهي التعويل على (المتشابهات) من النصوص والإعراض عن (المُحُكمات)، فهذا شأن الذين في قلوبهم زيغ؛ كما نصّ القرآن في الآية السبعة من سورة آل عمران؛ ﴿ فَأَمَّا الّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَنّبُهُونَ مَا تَشَنّهُ مِنهُ آبَتِغَاتُهُ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ الله عمران؛ ﴿ فَأَمَّا الّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَنّبُهُونَ مَا تَشَنّهُ مِنهُ آبَتِغَاتُهُ اللّهِ اللهِ عمران؛ ﴿ وَاللهِ عمران؛ ﴿ وَاللهِ عَمران؛ ﴿ وَاللّهُ اللّهِ اللهِ عَمران؛ ﴿ وَاللّهُ اللّهِ اللهِ عَمران؛ ﴿ وَاللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

وليس هذا شأن الراسخين في العلم، المتمكّنين في الدين، فإنهم يردّون المتشابهات إلى المحكمات، ذلك أن المحكمات هي الأصل، وهي أمّ الكتاب ومعظمه، فيجب أن تفهم المتشابهات في ضوئها، وفي إطارها، فهي التي تضبطها وتحكمها، ولكن هؤلاء \_ للأسف الشديد \_ يمكسون القضية، اتّباعاً لأهوائهم، أو لأهواء الذين لا يعلمون.

<sup>(</sup>١) رواء البخاري في كتاب الزكاة، حديث (١٤٩٦) ومسلم في االإيمان،

<sup>(</sup>۲) رواه مسلم عن أبي هريرة برقم (۱۵۳).

وقد رأينا الكاتبة .. هدانا الله وإيّاها .. تركض وراء المتشابهات من النصوص، تريد أن تتّخذ منها أساساً لمقولتها، وتغفل النصوص القطعية، التي لا شبهة في دلالتها، ولا يتطرّق إليها احتمال يوهي من قيمتها. ويخاصة أنها تستند إلى هذه المنشابهات، ولا تعنى بنقل رأي علماء الأمّة في فهمها ودلالتها... مرّة واحدة نقلت عن ابن عطية ولم يغنها نقلها من الحقّ شيئاً.

اعتمدت على قول الله تعالىٰ: ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندُهُمُ ٱلتَّوْرَدَةُ فِيهَا حُكُمُ ٱللّهِ ثُمَّ يَثُولُونَكَ وَعِندُهُمُ ٱللّهِ وَمَا أَوْلَئِكَ وَمَا أَوْلَئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَالسمائدة)، مسع أن المقصود بحكم الله في الآية هو حكم الرجم الذي حاولوا التهرّب منه، كما ذكرت الباحثة ذلك نقلاً عن صحيح البخاري.

واعتمدت كذلك على قوله سبحانه: ﴿وَلِيَمَكُو أَهْلُ ٱلْإِنِيلِ بِمَا أَرَلَ ٱللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَرْلَ ٱللَّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْفَسِفُونَ ۞﴾ [الـمـانــدة]، والـمـراد: الحكم بما أنزل الله فيه من البشارة بمحمد ورسالته، وغير ذلك من الأحكام والوصايا الأخلاقية.

وكان الأوْلَى بها إن كانت تنشد الحق أن ترجع إلى أهل الاختصاص من الأثمّة والمفسّرين من السلف والخلف، لمعرفة ماذا قالوا في الآيتين.

أم تريد أن تقول: إنها لا تحتاج إلى ذلك؟ فهي أعلم من كل علماء الأمّة، مفسّرين ومحدثين ومتكلّمين وفقهاء!!

### ما قاله صاحب المنار في تفسير الآيات:

اقرأ معي في تفسير المنار حول الآيات التي استشهدت بها الكاتبة، وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَكِيْنَ يُحْكِمُونَكَ وَعِندُهُمُ ٱلتَّوَرَبَةُ فِيهَا حُكُمُ ٱللَّهِ﴾.

يقول صاحب المنارا: هذا تعجّب من الله لنبيّه ببيان حال من أغرب أحوال هؤلاء القوم، وهو أنهم أصحاب شريعة يرغبون عنها ويتحاكمون إلى نبيّ جاء بشريعة أخرى وهم لم يؤمنوا به، أي: وكيف يحكمونك في قضية كقضية الزانيين أو قضية الديّة والحال أن عندهم التوراة التي هي شريعتهم فيها حكم الله فيما يحكمونك فيه، ثم يتولّون عن حكمك بعد أن رضوا به وتروه على شريعتهم لموافقته لها؟ أي إذا فكرت في هذا رأيته من عجيب أمرهم،

وسببه أنهم يسوا بالمؤمنين إيماناً صحيحاً بالتوراة ولا بك، وإنما هم ممن جاء فيهم: ﴿ أَفْرَيَتُ مَنِ الْفَغَهُ هَرَتُ وَأَصَلَهُ اللهُ عَلَى عَلِي ﴾، فإن المؤمن الصادق بشرع لا يرغب عنه إلى غيره إلا إذا آمن بأن ما رغب إليه شرع من الله أيضاً أيّد به الأول، أو نسخه لحكمة اقتضت ذلك باختلاف أحوال عباده. وهؤلاء تركوا حكم التوراة التي يدّعون الإيمان بها واتباعها لأنه لم يوافق هواهم، وجاؤوك يطلبون حكمك رجاء أن يوافق هواهم، ثم يتولّون ويعرضون عنه إذا لم يوافق هواهم، فما هم بالمؤمنين بالتوراة ولا بك، ولا بمن أنزل على موسى التوراة وأنزل عليك القرآن، وقد يقولون: إنهم مؤمنون، وقد يظنون أيضاً أنهم مؤمنون، غافلين عن كون الإيمان يقيناً في القلب، يتبعه الإذعان بالفعل، ويترجم عنه اللسان بالقول. ولكن اللسان قد يكذب عن علم وعن جهل فمن أيقن أذعن، ومن أذعن عمل؛ لأن الإيمان الإذعاني هو صاحب السلطان أيقن أذعن، ومن أذعن عمل؛ لأن الإيمان الإذعاني هو صاحب السلطان الأعلى على الإرادة، والإرادة هي المصرفة للجوارح في الأعمال.

أما حكم الرجم في التوراة التي بين أيدينا اليوم فهو خاص ببعض الزناة. قال في الفصل (٢٢) سفر التثنية بعد بيان أن من تزوج فوجدها ثيباً ترجم عند باب بيت أبيها: (٢٢ إذا وجد رجل مضطجعاً مع امرأة زوجة بعل يقتل الاثنان، الرجل المضطجع مع المرأة والمرأة، فتنزع الشر من إسرائيل ٢٣ إذ كانت فتاة عذراء مخطوبة لرجل فوجدها رجل في المدينة فاضطجع معها، فأخرجوهما كليهما إلى باب تلك المدينة وارحموهما بالحجارة حتى يموتا \_ القتاة من أجل أنها لم تصرخ في المدينة، والرجل من أجل أنه أذل امرأة صاحبه فتنزع الشر من وسطك)، ثم ذكر أحكاماً أخرى في الزنى، منها قتل أحد الزائين ومنها دفع غرامة والتزوج بالمزني بها.

 وهو أصدق القائلين. وبين لنا أيضاً أنهم حرّفوا الكلم عن مواضعه ومن بعد مواضعه، وأنهم نسوا حظاً مما ذكروا به وأنهم إنما أوتوا نصيباً من الكتاب إذ نسوا نصيباً آخر وأضاعوه، وقد صدق الله تعالى في ذلك أيضاً. ولما خرجت أمة القرآن بالقرآن من الأمية وعرفوا تاريخ أهل الكتاب وغيرهم كالبابليين ظهر لهم أن إخبار القرآن بذلك كان من معجزاته المدالة على أنه من عند الله، إذ ظهر لهم أن اليهود قد فقدوا التوراة التي كتبها موسى ثم لم يجدوها، وإنما كنب لهم بعض علمائهم ما حفظوه منها ممزوجاً بما ليس منها، والتوراة التي في أيديهم تثبت ذلك، كما بينًاه في غير هذا الموضع.

ومنه تفسير أوّل سورة آل عمران، وتفسير الآية ١٤ و١٥ من هذه السورة.

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا ٱلتَّوْرَافَة فِيهَا هُدَى وَلُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلْبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَٱلزَّنْبِينُونَ وَٱلْأَخْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا مِن كِنْبِ اللّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهُدَاتًا نَـٰلَا تَخْشُوا اللّهُ وَكَالْمُوا عَلَيْهِ شُهُدَاتًا نَـٰلَا تَخْشُوا اللّهُ وَمَى لَمْ يَعْمُوا عَلَيْهِ شُهُدَاتًا اللّهُ تَخْشُوا اللّهُ وَمَى لَمْ يَعْمَلُوا عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ عَلَمُ النّهُ عَلَيْهِ وَمَى لَمْ يَعْمَلُوا مِنَا أَنْزَلَ اللّهُ عَلَمُ اللّهِ عَلَيْهِ مِنَا أَنْلَ اللّهُ عَلَيْهِ وَمَن لَمْ يَعْمُونُونَ ﴿ وَلِلْمُ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ مِنَا أَنْزَلَ اللّهُ عَلَوْلَةً عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَمَن لَمْ يَعْمَلُوا مِن اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَمَن لَمْ يَعْمَلُوا عَلَيْهِ مِنَا أَنْزَلَ اللّهُ عَلْوَلَتِهِكَ هُمُ النّسِقُونَ ﴿ وَلَكِمْ لَلْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ مِنَا أَنْزَلَ اللّهُ عَلْمُ النّسِقُونَ ﴿ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللللللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللل

قال صاحب «المنار»: هذه الآيات من سياق التي قبلها والتي بعدها، والغرض منها بيان كون التوراة كانت هدية لبني إسرائيل، فأعرضوا عن العمل بها لما عرض لهم الفساد، وبيان مثل ذلك في الإنجيل وأهله، ثم الانتقال من ذلك إلى ما سيأتي من ذكر إنزال القرآن ومزيته وحكمة ذلك. ومنه يعلم أن العبرة بالاهتداء بالدين وأنه لا ينفع أهله الانتماء إليه إذا لم يقبموه، إذ لا يستفيدون من هدايته ونوره، إلا بإقامته والعمل به، وأن إيثار أهل الكتاب أهواءهم على هداية دينهم، هو الذي أعماهم عن نور القرآن والاهتداء به. قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْرَلْنَا التوراة على موسى مشتملة على هدى في العقائد والأحكام خرج به بنو إسرائيل من وثنية موسى مشتملة على هدى في العقائد والأحكام خرج به بنو إسرائيل من وثنية المصريّين وضلالهم، وعلى نور أبصروا به طربق الاستقلال في أمر دينهم ودنياهم: ﴿يَعَكُمُ بِهَا النّبِيُونَ الّذِينَ أَسَلَمُوا لِلّذِينَ هَادُوا﴾ أنزلناها قانوناً للاحكام ودنياهم: ﴿يَعَكُمُ بِهَا النّبِيُونَ الّذِينَ أَسَلَمُوا لِلّذِينَ هَادُوا﴾ أنزلناها قانوناً للاحكام يحكم بها النبيّون ـ موسى ومن بعده من أنبياء بني إسرائيل ـ طائفة من الزمان، يحكم بها النبيّون ـ موسى ومن بعده من أنبياء بني إسرائيل ـ طائفة من الزمان،

انتهت ببعثة عيسى ابن مريم عليه، وهم الذين أسلموا وجوههم شه مخلصين له الدين على ملّة إبراهيم عليهم الصلاة والسّلام، فالإسلام دين الجميع، وكل ما استحدثه اليهود والنصارى من أسباب التمرّق في الدين، فهو باطل وضلال مبين. وإنما يحكمون للذين هادوا أي اليهود خاصة، لأنها شريعة خاصة بهم لا عامّة، ولذلك قال آخرهم عيسى لم أرسل إلّا إلى خراف إسرائيل الصالة. ولم يكن لداود وسيمان وعيسى من دونها شريعة

وقال تعالى: ﴿وَلِيَمْكُو اَهْلُ ٱلْإِعِيلِ بِمَا أَرَلَ الله ﴾ قرا الحمهور ﴿وَلِيَمْكُو ﴾ بصيغة الأمر، وهو حكاية حذف منها لفظ القول ـ ومثله كثير في القرآن ـ أي وقلنا ليحكم أهل الإنجيل بما أنزله الله فيه من الأحكام، أي أمرناهم بالعمل به، فهو مثل قوله في أهل التوراة: ﴿وَكُنْنَا عَلَيْهِمْ فِيها ﴾ كذا وكذا ـ وقرأ حمزة: ﴿وَلِيحكم ﴾ بكسر للام، أي ولأحل أن يحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه وجززوا أن يكون قوله: ﴿وَهُدُى وَمَوْعِطَةٌ ﴾ مفعولاً لأحله وعطف ﴿وَلَيْمَكُو ﴾ عليه مع إظهار اللام لاختلاف الفاعل، وكبهما قرأت وفسرت لا تحد الآبة تدل على أن الله تعالىٰ يأمر النصارى في القرآن بالحكم بالإنحيل كما يزعم دعاة النصرانية بما يغالمون به عوام المسلمين ـ ولو فرضنا أنه أمرهم بذلك بعبارة أخرى لنعين أن يكون الأمر للتعجيز وإقامة الحجة عليهم، فإنهم لا يستطيعون العمل بالإنجيل ولن يستطيعون وسيأتي لهذا البحث تشة .

﴿ وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَمِلَ اللّهُ مَأْوُلَتُهِكَ هُمُ ٱلْمَسِتُوكِ﴾، أي فـأولـــــك هـــم المخارجون من حظيرة الديس الذين لا يعدون منه في شيء، أو المخارجون من الطاعة له المتجاوزون لأحكامه وآدابه.

وقال تعالىٰ بعد ذلك: ﴿ وَأَرَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَلَبِ إِلْمَعَقِي مُصَدِقًا لِمَا بَيْنَ يَسَهِ مِنَ الْحَيَث وَمُهَيّمِهُ عَلَا عَلَيْهُ وَلَا تَشْبِعُ الْمَوْاءَهُمْ عَمّا جَاءَكَ مِنَ الْحَيْقُ لِكُو جَمَلْنَا مِنكُمْ مِنْرَعَةُ رَمِنْهَا بَأَ وَلَوْ شَاءً اللّهُ وَلَا تَشْبِعُ أَنْهُ وَمِدَةً وَلَاكِن لِيَبْلُوكُمْ فِي اللّهُ وَلَا مَنْهُمُ مِنَا مُنْكُمْ مِنَا كُمُتُمْ فِيهِ مَعْلَامُونَ فِي اللّهُ وَلَا تَشْبُعُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُسِتِكُمُ مِنَا كُمُتُمْ فِيهِ مَعْلَامُونَ فِي اللّهُ وَلَا تَشْبُعُ أَهُواءَهُمْ وَاحْدَرَهُمْ أَل يَغْيَمُونَ فِيهِ مَا أَرَلَ اللّهُ وَلا تَشْبُعُ أَهُواءَهُمْ وَاحْدَرَهُمْ أَل يَغْيَمُونَ مِنَا أَرْلَ اللّهُ وَلا تَشْبُعُونَ فَي اللّهُ فَا يُعْيِمُ مِنَا أَرْلَ اللّهُ فَا يُعْيِمُ مُؤْمِهُمْ وَاحْدَرَهُمْ أَل يَغْيَمُ لِمَا كُمُنَا لِعَلِي مَا أَرْلَ اللّهُ عَلَى اللّهُ مَنْ اللّهِ عَكْمًا لِغَوْمِ بُوقِتُونَ فَي كُلُوا فَاعْتُمْ أَنْهَا يُربُدُ اللّهُ أَن يُصِيبُهُمْ بِمَعْمِ دُنُومِهُمْ وَإِنْ كَيْبِرُا فِينَ اللّهُ عَلَى اللّهُ فَا يُعْتِمُ الْعَلْمِ يُعْمَلُونَا وَاللّهُ اللّهُ أَنْ يُعِيبُهُمْ بِعَلْمُ لَلْهُ إِلّهُ اللّهُ أَن يُصِيبُهُمْ بِعَلَامُ وَلَا تَشْبُولُ مِنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا مُعْمَا لِغُومِ بُوقِتُونَ فَيْ إِلّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلُو اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ ال

يقول صاحب المعنارا: هذه الآيات تتمة السياق: بيّن الله تعالىٰ شأنه الإلل التوراة ثم الإنجيل على بني إسرائيل، وما أردعه فيهما من هدى ونور، وما حتم عليهم من إقامتهما، وما شدّد عليهم من إثم ترك الحكم بهما، فناسب بعد ذلك أن يذكر إنزاله القرآن على خاتم البيّين والمرسلين، ومكانه من الكتب التي قبله، وكون حكمته تعالى اقتضت تعدّد الشرائع ومناهج الهداية ـ فتلك مقدمات ووسينة، وهذا هو المقصد والمتيجة، قال ﴿وَأَرْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بِاللَّي مُكَيِّقًا لِمَا بَيْكَ وَهُمُيّينًا عَلَيْكٍ ، أي: وأنرلما إليك الكتاب مكني لا يُحكن ومها الدين، فكان هو الجدير بأن ينصرف إليه معنى الكتاب بعد الإلهي عند الإطلاق، وهو القرآن المجيد ـ هذه حكمة لتعبير بالكتاب بعد التعبير عن كتاب موسى باسمه الخاص [التوراة]، وعن كتاب عيسى باسمه الخاص [التوراة]، وعن كتاب عيسى باسمه الخاص [الإنجيل] ـ ومثل هذا إطلاق لفظ النبيّ حتى في كتبهم ـ وقوله: بالحق . . إلخ، معناه: أنزلناه متلساً بالحق مؤيّداً به مشتملاً عليه مقرّراً له، بالحق . . إلخ، معناه: أنزلناه متلساً بالحق مؤيّداً به مشتملاً عليه مقرّراً له، الكتب الإلهية كالتوراة والإنجيل أي ناطقاً بتصديق كونها من عبد الله، وأن الكتب الإلهية كالتوراة والإنجيل أي ناطقاً بتصديق كونها من عبد الله، وأن الرسل الذين جاؤوا بها لم يفتروها من عند أنفسهم.

و منا قوله: ومهيمناً عديه .. أي على جنس الكتاب الإلهي .. فمعناه أمه رقيب عليها وشهيد، مما بينه من حقيقة حادها، هي أصل إنزالها، وما كان هي شأن من خوطبوا بها، من نسيان حط عظيم منها وإضاعته، وتحريف كثير مما بقي منها وتأويله، والإعراض عن الحكم والعمل بها، فهو يحكم عليها لأنه عاء بعدها. روى ابن جرير عن ابن عباس أنه قال. ﴿وَمُهَيّبِا عَلَيْهِ ﴾ يعني أميناً عليه، يحكم على ما كان قبله من الكتب، وفي رواية عنه عند الفريابي عليه، يحكم على ما كان قبله من الكتب، وفي رواية عنه عند الفريابي وسعيد بن منصور والبيهقي ورواة انتفسير المأثور، قال مؤتماً عليه، وهي رواية أخرى قال: شهيداً على كل كتب قبله .اهـ

# هل تكفي (لا إنَّه إلاَّ الله) وحدها؟

واعتمدت الكاتبة كذلك على الأحاديث التي حعلت نجاة الإنسان وخلاصه في قول «لا إله إلّا الله» أي في عدم الشرك، ولم تذكر شهادة أن محمداً رسول الله، وذكرت لنا جملة أحاديث صحاح وردت بذلك. ولسنا ننكر صحة هذه الأحاديث، ولكننا ننكر ما فهمته منها، فهو فهم خاطئ لعدّة أدلة:

أولها: أن في مقابل هذه الأحاديث أحاديث صحاحاً جمّة أخرى، تشترط لشهادتين للنجاة، وقد ذكرنا بعض هذه الأحاديث في موضع آخر. والأمانة لعلمية تقتضي أن تذكر هذه الأحاديث بجانب تلك، لا أن تنتقي ما يفيد دعواها، وتغض الطرف عمّا ينقضها.

وثانيها: أن بعض هذه الأحاديث هو اختصار من الرواة في بعض الروايات، وفيها روايات أخرى تذكر الشهادتين جميعاً كما في حديث معاذ، في أن من قال (لا إله إلا الله) دخل الجنة أو حرّمه الله على النار، أو نحو ذلك، جاء في بعض الروايات في «صحيح البخاري» بالشهادتين جميعاً، كما رواء في كتاب العلم أنه على قال له: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، صادقاً من قلبه، إلا حرمه لله عدى النار». قال: يا رسول الله، أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: «إذن يتكلوا»، وأخر بها معاذ عند موته تأنّماً (۱).

وثالثها: أن العلماء بينوا السر في هذا الاختصار، فذكروا في حديث المن قال: (لا إِلَٰه إِلَّا الله) دخل الجنّة»، قالوا: والمراد مع قوله، المحمد رسول الله، لكن قد يكتفى بالجزء الأول من كلمتي الشهادة؛ لأنه صار شعاراً لمحموعهما(٢).

<sup>(</sup>١) انظر: افتح الباري، ١/ ٣٠٠، ١١ الطبعة السفية، حديث (١٢٨).

<sup>(</sup>٢) فقح الباري؛ ١/ ٢٥٨.

عَكَمًا يُشْرِكُونَ ﴿ التوبة ]، نسبهم الله صراحة إلى الشرك، وإن لم يسمُّوا (المشركين) تمييزاً لهم عن عبدة الأوثان.

ولهذا كان يختم الرسول ﷺ دعوته إلى ملوك النصارى وأمرائهم بالآية الكريمة: ﴿قُلْ يَكُمْ الْكِنْبِ تَعَالَوْا إِلَى كَلْمَ سَرَلَم بَيْنَنَا وَبَيْنَكُو اَلَا مَعْبُدُ إِلَّا اللهَ الله وَلَا نُشْرِكُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُو اَلَا مَعْبُدُ إِلَّا الله وَلَا نُشْرِكُ بِهِمْ الرّبَابًا بِن دُونِ اللّهِ فَإِن تَرَلُّوا فَعُولُوا أَنْهَا مُسْلِمُونَ فَإِن تَرَلُّوا فَعُولُوا أَشْهَا أَرْبَابًا بِن دُونِ اللّهِ فَإِن تَرَلُّوا فَعُولُوا أَشْهَا أَرْبَابًا بِن دُونِ اللّهِ فَإِن تَرَلُّوا فَعُولُوا أَشْهَادُوا بِأَنَا مُسْلِمُونَ اللهِ ﴿ إِلَا عمران].

### الإيمان بالرسل ركن أساسي في العقيدة:

ومن المسلّمات البدهية في الإسلام، التي اعترها ركناً أساسياً من أركان الإيمان والعقيدة: الإيمان بالنبوّة والوحي، والتصديق برسالات الله، ودرسله إلى خلقه، الذين بعثهم مبشرين ومنذرين، لئلًا يكون للناس على الله حجّة بعد الرسل.

فلا يصح إيمان مؤمن، ولا يدخل في دين الله، ولا يقبل في جماعة المؤمنين، ما لم يؤمن بكل كتاب أنزل، وبكل نبيّ أرسل.

وهذا أمر في غاية الوضوح في كتاب الله وسنّة رسوله، لا يرتاب فيه مسلم، ولا يتردّد فيه عقل، ولا يتلجلج به لسان.

يقول تعالى مبيّناً حقيقة البر وأركان الإيمان، ردّاً على اليهود الدين أثاروا ضجّة حول تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة ﴿ لَيْسَ الْهِرَ أَن تُولُواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَعْرِبِ وَلَكِنَ ٱلْهِرَ مَن ءَاسَ بِاللّهِ وَالْهَوْمِ الْلَّيْحِ وَالْمَلْهِكَةِ وَالْكِنَابِ وَالنّبِيْنَ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقال سبحاله: ﴿ مَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أَنْزِلَ إِلَيْهِ مِن رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ مَامَنَ بِأَنَّهِ وَمُلَتَهِكَيْهِ وَكُنْبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُغْزِقُ بَيْنَ أَحَدٍ فِن رَّسُلِهِ وَكَالُواْ سَوِمْنَا وَأَطْفَنا عُفْراتَكَ رَبِّنَا وَإِلِيْكَ الْمَعِيرُ ﴿ إِللِهُ وَاللَّهُ وَمَلائكتِه وكتبه ورسله صراحة، وأشار إلى الإيمان باليوم الآخر بقوله ﴿ وَمُغْرَانَكَ رَبَّا وَإِلِّنكَ النَّهِيدُ ﴾ .

وقال تعالىٰ: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُواْ مَامِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْكِنَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَ رَسُولِهِ. وَالْكِنَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكَفُرُ بِاللَّهِ وَمَلَيْهِكِيّهِ. وَكُنْيُهِم، وَرُسُلِهِ. وَالْيَوْمِ الآية ، ونقلت \_ لأول مرة ولآحر مرة \_ كلاماً عن بعص المفسّرين ، وأن المراد الآية ، ونقلت \_ لأول مرة ولآحر مرة \_ كلاماً عن بعص المفسّرين ، وأن المراد بالخطاب فيها المسلمون ، فهم الذين آموا حقاً . وأنا أسلّم بهذا ، ولكن أين هي من دلالة قوله تعالى . ﴿ وَمَن يَكْفُرُ بِأَللَهِ وَمَلَتُه كَتِهِ وَكُنُهُم وَرُسُلِه . . ﴾ إلخ ، فهذه تعمّ الجميع مسلمين وغير مسلمين ، لأن لفظة (مَنْ) مِنْ ألفاظ العموم ، كما هو معلوم .

ويسقسول تسعسالسين: ﴿سَابِقُوا إِلَىٰ مَعْفِرَوْ مِن رَّبِكُرْ وَجَنَّةٍ عَرَضُهَا كَعُرَضِ ٱلسَّمَآةِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتَ لِلَّذِيرَ ءَامَنُوا بِالشَّهِ وَرُسُهِدِ ﴾ [الحديد: ٢١].

وفي السنّة في حديث حبريل المشهور، عندما سأله عن الإيمان قال: «الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر».

وإنما لم يذكر القرآن الإيمان بالقدر، لأنه من جملة الإيمان بالله تعالى، فهو إيمان بمقتضى الكمال الإلهي، وأنه علم كل شيء وأراده قبل أن يقع، ﴿وَلَا حَبَّةِ فِي ظُلْمَتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبِ وَلَا يَابِينِ إِلَّا فِي كِنْبِ تَبِينِ ﴾ [الأنعام: ٥٩].

المهم أن الإيمان بالرسل لا ريب فيه، ولا خلاف عليه

ولهذا ورد أن الناس يوم القيامة، يُسَأَلُونُ سؤالين رئيسين:

أولهما: ماذا كنتم تعبدون؟

والثاني: بماذا أجبتم المرسلين؟

ويىفىول تىعالىن: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِجِمَ فَيَغُولُ مَاذَا أَجَسَنُدُ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ فَعَييَتَ عَلَيْهِمُ ٱلأَشْاءُ يَوْمَهِذِ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ ۞﴾ [القصص].

ولقد ردّ القرآن على المكذبين، الذين استبعدوا أن يرسل الله إليهم رسولاً يبشّرهم وينذرهم ويهديهم إلى صراط مستقيم.

قال تعالىٰ على لسان نوح ﷺ: ﴿أَزَ عَجَسَنُمْ أَن جَآءَكُمُ دِكُرُّ مِن زَيِّكُمْ عَلَى رَبُّلٍ مِن زَيِّكُمْ عَلَى رَبُلٍ مِن نَالِيَكُمْ عَلَى رَبُلٍ مِن نَالِعَمُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف].

وقال عزّ وجلّ على لسان هود ﷺ ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًّا أَنَ أَوْجَبُـنَّا إِلَى دَخُلِ يَنْهُمْ أَنَّ أَنَذِرِ ٱلنَّاسَ وَيَثِيرِ ٱلَّذِينَ ءَامَوًا أَنَّ لَهُمْرَ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [يونس: ١].

وقد بيَّن علماء المسلمين قديماً وحديثاً حاجة البشر إلى الوحي والرسالة،

ومن أروع ما كتب عن ذلك في العصر الحديث؛ ما كتبه الإمام محمد عبده في «رسالة التوحيد».

المهم أن الإيمان برسل الله جميعاً: عقيدة إسلامية أساسية، ومن كذَّب رسولاً واحداً من رسل الله حقاً، فكأنما كدب المرسلين جميعاً.

وهدا ما يقرّره الفرآن حينما قال في سورة الشعراء ﴿ كُذَّبَتْ فَوْمُ شَجِ الْمُرْسَلِينَ ﴿ وَهُم لَمُ الْمُرْسَلِينَ ﴿ كُذَّبَتْ عَادُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ وهم لم يكذّبوا إلّا نوحاً، ﴿ كُذَّبَتْ عَادُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ وهم لم يكذبوا إلّا صالحاً، وكذلك قال عن قوم لوط وقوم شعيب. وإنما نسب إليهم تكديب المرسلين، لأنهم كذبوا واحداً منهم، فكأنهم جحدوا مبدأ الرسالة نفسه.

فمن زعم أنه آمن بالله تعالى، ولكنه كذب رسله أو واحداً منهم ممن ثبتت رسالته، فهو كاذب في دعوى الإيمان؛ إذ الإيمان الحق: ما جاء على لسال الرسول الصادق المؤيد بالآيات، ومن قال: أومن بواحد أو بمجموعة ولا أومن بغيره أو بغيره ممل هو مثلهم أو أعلى منهم، فهو كاذب في دعوى إيمانه، بل القرآن يقول عن مثله إنه الكافر حقاً

افسراْ صعى قبول الله تبعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكَفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ. وَبُرِيدُونَ أَنَّ يُغَرِّقُواْ بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ. وَبُرِيدُونَ أَن يَتَخِذُواْ بَيْنَ يُغَرِّقُواْ بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ. وَيَقُولُونَ فَوْيَنُ بِبَغْضِ وَنَكُفُرُونَ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُ

## رسالة محمد للعالمين، ومنهم اليهود والنصاري:

ومما لا ريب فيه، ولا خلاف عليه، وهو من بدهيات الإسلام المعروفة للجميع: أن رسالة محمد ﷺ رسالة للعالم كله، وليست رسالة للعرب وحدهم، الذين بُعث منهم ونشأ فيهم، واليهود والنصاري جرء من هذا العالم

الدي بُعث محمد ليهديه من الضلالة، ويخرجه من الظلمات إلى النور.

وهذا أمر مقطوع به، ومن ضروريات دين الإسلام، والأدلّة عليه أكثر من أن تحصى.

ونحن نتبرّع بذكر بعض الدلائل على ذلك.

يقول تعالىٰ مخاطباً رسوله. ﴿وَمَا أَرْسُنَكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَكَبِينَ ۞﴾ [الأنبياء].

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا كَافَّةً لِلَّاسِ نَشِيرًا وَيُسَلِّيكُ [سا ٢٨].

﴿ فُلَ يَكَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّى رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَبِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

﴿ تَسَارَكَ ٱلَّذِى مَزَّلَ ٱلْفُرْقَالَ عَلَىٰ عَبْدِهِ. لِيَكُونَ الْمَعْلَمِينَ مَنْذِرًا ۞﴾ [العرقاد].

وفي أكثر من سورة جاء عن القرآن: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكُّرٌ لِلْمَعَينَ ﴾.

وأكثر من دلك تصريح القرآن بإرسال محمد إلى أهل الكتاب خاصة، وإعلان هذه الحقيقة واضحة بارزة للعيان، يقول تعالىٰ: ﴿يَتَأَهَّلَ اتْكِنَكِ مَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَثَرَةِ مِنَ الرَّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُم بَشِيرٌ وَلَا نَذِيرٌ فَقَدْ جَاءَكُم بَشِيرٌ وَلَا نَذِيرٌ فَقَدْ جَاءَكُم بَشِيرٌ وَلَانَدُ عَلَىٰ كُلِ شَوْءٍ قَدِيرٌ ۞﴾ [المائدة].

﴿ يَكَأَمْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ حَاةَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّثُ لَكُمْ كَثِيرًا بِمَنَا كُنتُمْ فَعُونَ مِن ٱلْكِتَٰبِ وَيَمْفُواْ عَن كَيْرُ قَدْ جَاءَكُم مِن ٱللّهِ نُورٌ وَكِتَبُ فَعُونَ مِن ٱلْكِتَٰبِ وَيَمْفُواْ عَن كَيْرُ قَدْ جَاءَكُم مِن ٱللّهِ نُورٌ وَكِتَبُ مُنْبِئُ السّلَامِ وَيُغْرِجُهُم مِن مُنْبِئُ السّلَامِ وَيُغْرِجُهُم مِن ٱللّهُ مَن النّبَعَ رِضُواتِكُمْ شَبُلَ ٱلسّلَامِ وَيُغْرِجُهُم مِن ٱللّهُ مَن النّبَعَ إِنْ مِنزَلِ نُسْتَفِيمٍ ﴿ إِن المائدة ].

وتتوالى آيات القرآن الكريم تدعو أهل الكتاب من اليهود والنصارى إلى الإيمان برسالة محمد ﷺ، وبما أنزل الله عليه من الكتاب، مصدّقاً لما بين يديه من الكتب، ومهيمناً عليه، أي مصحّحاً له ومتمّماً، وتحذّرهم ص التخلف عن هذا الإيمان.

يقول الله تعالىٰ لبني إسرائيل.

﴿ يَنَهِنَ إِسْرَهِ بِلَ اذْكُرُوا يَعْمَنِينَ الْمَنْ عَلَيْكُو وَأَوْفُوا بِهَهِدِئَ أُوفِ بِهَمِدِكُمْ وَإِنَّى قَارَهَمُونِ ۞ وَمَامِمُوا بِمَا أَسْرَلْتُ مُمَدِقًا لِنَ مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُواْ أَوْلَ كَافِرٍ بَيْ وَلَا تَشْرُوا يَهَائِنِي فَهَنَا قَلِيلًا وَإِنِّى فَاتَقُونِ ۞ وَلَا تَلْهِمُوا الْمَقَّى بِالْفِيلِ وَتَكُلُمُوا الْمَقَ وَأَشُمْ تَعْلَمُونَ۞﴾ [البقرة].

فهنا بأمرهم الله تعالى أن يؤمنوا بما أبرل الله من القرآن مصدّقاً لما معهم، ولا يكونوا أوّل الكافرين به.

ويقول تعالىٰ مندداً بموقف البهود من الفرآن: ﴿ وَإِذَا قِلَ لَهُمْ اَلِمُواْ بِمَا اَزِلَ اللَّهُ عَالَمُوا بِمَا أَزِلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أُنرِلَ عَلَيْمًا وَيَكُفُرُونَ بِمَا وَرَآءَمُ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِقًا لِمَا مَعَهُمُ ﴾ [البقرة: 19]. .

ويقول تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَزَلْنَا إِلَيْكَ مَايَتِ بَهِنَتِ وَمَا يَكَفُرُ بِهَا إِلَا الْفَسِقُونَ ﴿ الْرَحُلُمَ عَنهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ وَرِيقٌ يَنْهُمْ بَلَ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ قِنْ عِنْدِ اللّهِ مُعَمَدِقٌ لِمَا مَعَهُمْ بَنَذَ وَبِنُ فِنَ الّذِينَ أُونُوا الْكِنَبَ 
حَادَتُمُ رَسُولٌ قِنْ عِنْدِ اللّهِ مُعَمَدِقٌ لِمَا مَعَهُمْ بَنَدَ وَبِنُ فِنَ الّذِينَ أُونُوا الْكِنَبَ 
حَادَتُهُمْ رَسُولٌ قِنْ عِنْدِ اللّهِ مُعَمَدِقٌ لِمَا مَعَهُمْ بَنَدَ وَبِنُ فِنَ الّذِينَ أُونُوا الْكِنَبَ 
حَيْنَبَ اللّهِ رُزّاتَهُ مُلْهُورِهِمْ كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ إِلَهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ وَلِينًا أَوْلُوا الْكِنَابُ

 ومن أجل ذلك أرسل النبي على رسله إلى ملوك أهل الكتاب من النصارى يحملون رسائله إليهم، يدعوهم فيها إلى الإسلام، وترك مدهم فيه من الكفر والضلال، فكما أرسل إلى كسرى ملك فارس، ورئيس المجوس الذين يعبدون النار، أرسل إلى قيصر ملك الروم ـ وهو المعروف باسم (هرقل) وكذلك أرسل إلى النجاشي ملك الحبشة، وإلى المقوقس والي مصر من قبل الدولة الرومية، وإلى أمراء في يلاد الشام، وكلهم من أهل الكتاب من النصارى، يدعوهم أن يُسلموا ليسلموا، ويؤتيهم الله أحرهم مرتين: مرة على دينهم قبل أن يبلعهم دعوة الإسلام، ومرة بدخولهم في دين الإسلام، ثم كان يختم رسائله اليهم بهذه الآية من سورة آل عمران: ﴿قُلْ يَكَاهُلُ ٱلْكِنَابِ تَعَالُوا إِلَى صَمَانَ الْمَاسِمُ وَلَا يَنَاهُمُ الْمَاسِمُ وَلَا يَتَعَالُوا إِلَى حَكْمَةً سَوَلَمُ بَيْمَا أَرْبَابًا يَن وَيُوا لَقُهُ فَوْلُوا الشَهَدُوا بِأَنَّ مُسْلِمُ وَلَا يَتَعَالَوا اللهِ مَنْ أَوْبَابًا يَن وَيُوا لَقُهُ فَوْلُوا الشَهَدُوا بِأَنَّ مُسْلِمُ وَلَا يَتَعَالَا اللهِ مَن أَوْبَابًا يَن

وهذه الآية تشير بوضوح إلى أن هؤلاء النصارى قد خلطوا توحيدهم بالشرك بالله، واتّخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، فانحرفوا عن الضراط المستقيم لملة إبراهيم الحنيفية. وهذا واصح بين مما سجله القرآن عليهم من قولهم إن الله ثالث ثلاثة، إن الله هو المسيح ابن مريم، وإن المسيح ابن لله، ويقول تعالى: ﴿ أَغَنَ كُذُوّا لَحَبَ اللهُ مَ وَرُهُ كُنَهُمْ وَرُهُ كَنَهُمْ أَرْبَابًا مِن دُربِ اللهِ وَالْمَسِيحَ أَبْ مَرَيكُم وَمَا أَمِرُوا إِلّا عَن دُربِ اللهِ وَالْمَسِيحَ أَبْ مَرَيكُم وَمَا أَمِرُوا إِلّا لَيْ عُنْ سُبُحَنَهُ عَكَمًا يُشَرِكُونَ ﴿ وَالتوبة].

#### دلائل أخرى على كفر أهل الكتاب:

ومن الدلائل الأخرى على كفر أهل الكتاب قوله تعالىٰ: ﴿وَلَن رَّمِينَ عَلَكُ الْنَهُوةُ وَلَا النَّصَارَىٰ خَقَّ تَنَيِّعَ مِلْتَهُمُ ﴾ [النقرة. ١٣٠].

وهذا بدلَّ على أن لهم ملَّة أخرى غير ملَّة الإسلام التي هي ملَّة إبراهيم حنيفاً، وهي التي قال الله لمرسوله هي شأسها ﴿قُلَّ إِنَّنِ هَلَانِي رَفِيَّ إِلَىٰ سِنَوْلِ مُسْتَقِيرٍ دِينًا نِيمًا يِّلَٰةً إِنَّاهِيمَ حَنِيعًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿ الْاَعامِ].

وقــال جــلَّ شــانــه: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا لَا تَشَيْلُواْ الْيَهُودَ وَالضَّنَرَىٰ أَوْلِيَّةَ تَشْهُمُمْ أَوْلِيَّاهُ بَعْضِ وَمَن بَنُولِهُمْ مِنتَكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمُّ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِى الْفَوْمَ الظّيمِينَ ۞ فَنَرَى الَّذِينَ فِى فُلُوبِهِم مُرَفِّنُ بُسَكِرِعُونَ فِيهِم ﴾ [المائدة]. ومعلوم أن الله لا ينهى عن اتّخاذ المؤمنين أولياء، إنما ينهى عن اتّخاذ الكهار أولياء من دون المؤمنين؛ كما قال تعالىٰ: ﴿يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُواْ لَا نَتَخِذُوا ٱلْكَنفِرِينَ أَوَلِيكَاءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِدِينَّ أَرُّبِدُونَ أَن تَحْمَلُواْ بِلَهِ عَلَيْكُمُّ مُنطَنَنًا شُبِينًا ﴿ ﴾ [النساء].

﴿ بَشِي ٱلْمُنَفِقِينَ بِأَنَّ لَمُمْ عَدَابًا أَلِيمًا ۞ الَّذِينَ بَنَّخِذُونَ ٱلْكَعِرِينَ أَوْلِبَاتَه مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينُّ أَيْبَنَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْمِزَّةَ فَإِنَّ الْمِزَّةَ لِلْهِ جَبِيمًا ۞﴾ [النساء].

رفي السياق نفسه الذي نهى فيه عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء، يقول تعالىٰ للرسوله. ﴿ قُلْ يَكَاهُلُ الْكِنْكِ هَلَ تَقِمُونَ مِنَ ۚ إِلَّا أَنْ ءَامَنَا بِاللّهِ رَمَا أُرِلَ إِلَيْنَا رَمَا أُرِلَ مِن بَّلُ وَأَنَّ أَكَرَّكُمْ فَسَوْدَ وَمَا أُرِلَ إِلَيْنَا رَمَا أُرِلَ مِن بَلُ وَأَنَّ أَكَرَّكُمْ فَسَوْدَة عِمدَ اللّهِ مَن لَمَهُ اللّهُ وَعَصِبَ عَلَيْهِ وَجَمَلَ مِثْهُمُ الْقِدَدَة وَالْحَالَزِيرَ وَعَبَدَ الطّافُوتُ أُولَتِكَ شَرٌ مَكَانًا وَأَضَلُ عَن سَوَاتِهِ لَسَيِيلِ ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوا مَامَانَ وَقَد ذَخَاوا بِاللّهِ وَهُمْ قَدْ حَرَجُوا بِيدٍ. وَاللّهُ أَعَامُ بِمَا كَانُوا يَكْنَدُونَ ﴿ ﴾ [العائدة].

ويــقـــول ســبــحــاـــه: ﴿قُلْ يَتَأَهَّلَ الْكِنَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَنَّى تُفِيعُوا التَّوْرَىاةَ وَالْإِنْجِيــلَ وَمَا أُنْوِلَ إِلَيْكُمْ مِن زَيِّكُمُّ وَلَلْوِيدَكَ كَلِيرًا مِنْهُم مَّا أُنْوِلَ إِلَيْكَ مِن زَيِّكَ مُلْعَيْدُنَا وَكُفْرًا هَلَا تَأْسَ عَلَى الْفَوْرِ الْكَفْرِينَ ﴿ إِلَى اللهائدة].

بيَّن الله سبحانه أن أهل الكتاب ليسوا على شيء من الدبن حتى يقيموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربِّهم، أي القرآن العظيم.

#### الإيمان لا يتجزأ:

بل الإيمان يوحب على كل مؤمن أن يأخذ بدينه كله، ولا يرفض شيئاً أساسياً مقطوعاً به من دينه، وإلا فهو مرتذ عن دينه، مارق منه، كما يمرق السهم من الرمية. وقد عاب القرآن على بني إسرائيل إيمانهم ببعض الكتب وكفرهم ببعض، حين انتقدهم بشدة، موبّحاً لهم على أخذهم من الدين ما يروق لهم، وإعراضهم عما لا يحلو لهم، فأصبحوا هم الدين يتحكمون في الدين، وليس الدين هو الذي يحكمهم ويضع مسيرتهم.

يقول تعالى ﴿ وَأَفَتُوْمِنُونَ بِمَعْضِ الْكِكَنْبِ وَتَكُفُرُونَ بِبَعْضِ فَمَا جَرَاهُ مَن يَعْمَلُ ذَلِكَ مِن عَالَمَ وَيَوْمَ الْفِيَكَةِ يُرَدُّونَ إِنَّ أَشَدِ الْمَنَاثِ يَعْمَلُ ذَلِكَ مِنحَمِمٌ فَمَا جَرَاهُ فِي الْمَيَوْةِ الدُّنِيَّ وَيَوْمَ الْفِيكَةِ يُرَدُّونَ إِنَّ أَشَدِ الْمَنَاثِ وَمَا اللهُ يَعْمَلُ مَنْهُمُ وَمَا اللهُ عِنْهِمُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ الله

وعلى هذا الأساس، لو أن المسلم أنكر آية واحدة من القرآن الكريم، أو سورة قصيرة من سوره مثل: الإخلاص، أو العصر، أو الكوثر، أو إحدى المعوذتين، فإنه يكون كانراً مرتذاً، والعياذ بالله،

ولو أنكر حكماً واحداً من أحكام الإسلام القطعيّة، المعلومة من الدين بالضرورة، لكان كافراً مرتداً.

#### لهذا نكفر اليهود والنصارى:

فاليهود والنصارى كفار في اعتقاد المسلمين؛ لأنهم لم يؤمنوا برسالة محمد، الذي أُرسل إلى الناس كافّة، وإليهم خاصّة، كما ذكرنا في الآيات الصريحة البيّنة: ﴿ يَا اللهِ مَا مَا لَكُمْ عَلَى فَتَرَقِ مِنَ الرَّسُلِ ﴾ [المائد:: ١٩].

وقد آمنوا ببعض الرسل وكفروا ببعض، فهم بنصّ القرآن الصريح ﴿هُمُّ ٱلْكَفِرُونَ حَقًا﴾.

وهم لم يكتفوا بالكفر برسالة محمد، والإعراض عنها، بل كادوا له ومكروا به، وصدّوا عن سبيله؛ كما قال تعالىٰ: ﴿ يُرِيدُرَ أَنَّ يُطْعِنُوا نُورَ اللَّهِ بِأَقْوَاهِمٍ وَيَأْفِ اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرْهُ الْكَيْفِرُينَ ﴿ يُرِيدُرُنَ اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرْهُ الْكَيْفِرُينَ ﴾ [التوبة].

واليهود والنصارى كفار؛ لأنهم قالوا عبى الله بغير علم، وشوّهوا حقيقة الألوهية في كتبهم، ووصفوا الله بما لا يليق مجلاله وكماله، ونسبوا إليه نقص البشر، وعجز البشر، وحهل الشر، وهذا ثابت في (أسفار التوراة) التي يؤمن بها اليهود والنصرى جميعاً، فكل ما يؤمن به اليهود في شأن الألوهية والنبوة يؤمن به النصارى؛ لأن الموراة المحرّفة الموجودة الآن في أيديهم (كتاب مقدس) عند الطائفتين جميعاً.

ويزيد النصارى على اليهود ما انفردوا به في شأن المسيح، حيث اعتبروه إلها، أو ابن إله أو واحداً من ثلاثة أقانيم تكؤن (الإله). وهذا قد قرر القرآن بوصوح بين، وبيان واضح: أنه كفر؛ كما قال تعالى في سورة المائدة، وهي من أواخر ما نزل من القرآن. ﴿لَقَدْ كَفَرَ اللَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مُهَيَّمُ في آيتين من السورة آية (١٧)، وآية (٧٢) ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللّهَ مُو اللَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللّهَ هُو اللّهِ إِلّا إِنَّ أَنَّهُ وَيَعَدُّ اللَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللّهَ عَلَا اللّهِ إِلّا إِنَّ أَنَهُ وَيَعَدُّ اللّهِ إِلّا إِنَّ قَالُوا إِنَّ اللّهُ وَيَعَدُّ اللّهِ إِلَّا إِنَّ وَيَعَدُّ أَلَا إِنَّ اللّهُ وَيَعَدُّ إِلَا إِنَّ اللّهُ وَيَعَدُّ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَمُ اللّهُ اللّهُ وَيَعَدُّ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَمَا مِنْ إِلَهُ إِلّا إِنَّ وَيَعَدُّ اللّهِ اللّهُ عَلَالُوا إِلَىٰ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللللّهُ اللللللللللللل

وفي سورة التوبة ـ وهي من أواخر ما نزل أيضاً ـ حاء قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ
الْبَهُودُ عُنَارُ أَنُ اللّهِ وَقَالَتِ النَّمَتَرَى الْمَسِيخُ أَبْثُ اللّهِ ذَلِكَ فَوَلَهُم بِأَوْبِهِمْ الْبَهُودُ عُنَارُ أَن اللّهِ وَقَالَتِ النَّمَتَرَى الْمَسِيخُ أَبْثُ أَنْ اللّهِ ذَلِكَ فَوَلَهُم بِأَوْبِهِمْ اللّهُ اللّهُ أَنْ يُؤْفَكُونَ ﴿ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَلْمَسِيخُ أَنِكَ مَرْبَكُمُ وَمَا أَمِرُوا إِلّا أَمْ اللّهُ وَالْمَسِيخُ أَنِثَ مَرْبَكُمُ وَمَا أَمِرُوا إِلّا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْمَسِيخُ أَنِثَ مَرْبَكُمُ وَمَا أَمِرُوا إِلّا لَهُو اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْمَسِيخُ أَنْ مَرْبَكُمُ وَمَا أَمِرُوا إِلّا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْمَسِيخُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّ

# النصاري أبعد عن ملّة إبراهيم من اليهود:

وأحب أن أنبه بعض الأخوة الذين يدافعون عن النصارى، أو عن المسيحيين كما يحبّون أن يسمّوا أنفسهم اليوم، ويريدون أن يضفوا عليهم صفة الإيمان، ويدحلوهم في زمرة المؤمنين بإطلاق، في حين لا يصنعون ذلك مع اليهود.

وربما ضلّلهم عن الحقيقة سوء فهمهم لقوله تعالى: ﴿لَتَجِدُنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَنَجِدُنَّ أَقْرَبَهُم مَوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱلَذِينَ قَالُوا إِنَّا نَعْمَدَرَئُ ﴾ [المائدة. ٨٢].

فقد فهموا \_ من شدّة عداوة اليهود للذين آمنوا وهم المسلمون، وقرب مودّة النصارى لهم \_ أن اليهود أبعد عن ملّة إبراهيم، وأعرق في الكفر من النصارى، مع أنه لا تلازم بين الأمرين.

فالواقع أن اليهود ـ وإن وقعوا في التشبيه والتجسيم ـ لم يؤلّهوا موسى، كما ألّه النصاري عيسى، ولم يقعوا في التثليث، الذي سقط فيه المسيحيّون.

وفي الشريعة: وجدنا اليهود يختنون أبناءهم، كما هي سنّة إبراهيم، أمّا النصاري فلا يختنون.

ووجدنا اليهود يذبحون ما يأكلون من الحيوانات والطيور، في حين لا يذبح النصارى، فقد قال لهم بولس: كل شيء طاهر للطاهرين.

واليهود بحرّمون أكل الحنزير والنصارى يبيحون الخنزير.

واليهود يحرّمون التماثيل، والنصاري يجيزون التماثير للمسيح الذي هو إله حق من إله حق، وللأنبيء والقدّيسين، ولذلك امتلأت كنائسهم بالصور والتماثيل.

### تعبير أهل الكتاب لا يدلّ على الإيمان:

وتسمية القرآن اليهود والنصارى به (أهل الكتاب) لا يعني أنهم مؤمنون، بل يعني أنهم في الأصل أهل دين سماوي، فلهم مزية على غبرهم، ونحن نعلم أن القرآن استخدم في التعبير عن اليهود والنصارى عدة صيغ، بعضها صيغة مدح، وبعضها صيغة ذمّ، وبعضها يحتمل الأمرين، وهذا قد عرف بالتنتع والاستقراء.

الصيغة الأولى: صيغة (الذين أتيناهم الكتاب)، فهذه صيغة مدح في القرآن.

والصيغة الثانية: صيغة (الذين أوتوا نصيباً من الكتاب)، فهذه صيغة ذمّ حيثما ذكرت في القرآن.

والصيغة الثالثة: صيغة (أهل الكتاب) أو (الذين أوتوا الكتاب)، فهذه تذكر في موضع المدح حيناً، وفي موضع الذمّ حيناً اخر.

ولا بأس بذكر ما يدلُّ على ذلك من كتاب الله تعالىٰ.

ففي الصيغة الأولى، نجد قوله تعالىٰ: ﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَكُمُ ٱلْكِئَابُ يَتُلُونَهُ حَقَّ تِلاَوْتِهِ ۚ أُوْلَتِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۗ [البقرة. ١٣١]، فالمقصود بهؤلاء ٔ من هذاهم الله إلى الإيمان بمحمد ورسالته وكتابه.

ومثل ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ اللَّذِينَ ءَالَبْنَهُمُ الْكِتَنَبَ مِن قَبْلِهِ، هُم بِهِ. يُؤْمِنُونَ ۞ وَلِذَا يُثْلَى عَلَيْهِمْ فَالْوَأَ ءَامَنَا بِهِ، إِنَّهُ ٱلْعَقُ مِن زَيِّنَا إِنَّا كُنَّ مِن قَلِهِ، مُسْلِمِينَ ۞﴾ [القصص].

وقوله تعالى. ﴿وَالَّذِينَ مَانَيْسَهُمُ الْكِنَبَ يَعْلَمُونَ أَنَّمُ مُثَرَّكٌ مِن زَرِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَالِكَ أَمَرُلُمْ إِلَيْكَ الْكِتَابُ فَالَّذِينَ ءَانِسَهُمُ الْكِنَابَ بُوْمِنُورَكَ بِيرٌ وَمِنْ هَكُؤُلَامٍ مَن يُؤْمِنُ بِيدً﴾ [العنكبوت: ٤٧].

إلى غير ذلك من الآيات.

وفي الصيغة الثانية، نجد قوله تعالىٰ في سورة آل عمران: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى اللَّهِ عَرْ إِلَى اللَّهِ عَرْ إِلَى اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ ا

وَهُم مُعْرِضُونَ ﴿ وَالِنَهُ بِأَنْهُمْ قَالُواْ لَن تَسْتَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَامًا مُعَدُودَاتُوْ وَغَرَّمُ فِي وِينِهِم مَّا حَادُواْ يَشْتَرُونَا فِي وَالْهِمِ مَا اللَّهِ وَالْمُمَالُولُ اللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِي اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُولِّ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّاللَّالِمُولَالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَال

وفي سورة النساء: ﴿ أَلَمْ نَرَ إِلَى الَّذِينَ أُونُواْ نَصِيبًا مِنَ الْكِتَٰبِ يُوْمِنُونَ بِاللَّهِ مِنَ اللَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴿ اللَّهِبَتِ وَالطَّلْعُوتِ وَيَعُولُونَ لِلَّذِينَ كَغَرُواْ هَتُولَاهِ أَهَدَىٰ مِنَ اللَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴿ اللَّهِبَتِ وَالطَّعَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّهَ اللَّهُ وَمُن يَلْعَنِ آتَتُهُ فَلَن يَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴿ ﴾ [النساء]، وواضح أبضاً أن المراد بهم اليهود، كما دل السياق، ودلّت أساب النزول، حين قال مشركو مكة الوثنيون لليهود: أنحن أهدى أم محمّد؟ فقالوا: مل أنتم.

وفي الصيغة الثالثة، نجد في المدح قوله تعالىٰ: ﴿ فِينَ أَهْلِ الْكِتَنَبِ أَمَّةً قَالِمَةٌ يَتَلُونَ ءَابَنتِ اللَّهِ ءَائَلَة النَّلِ وَهُمْ يَسَجُدُونَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُونِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكِرِ وَيُسَوْعُونَ فِي الْخَيْرَةِ وَأُولَتَهِكَ مِنَ الْضَلِحِينَ ﴿ وَاضْح لِ الله و واضح للجماعة مهم. الضَلِحِينَ ﴿ وَاضح للجماعة مهم.

﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَ يُؤْمِنُ بِأَلِلَهِ وَمَاۤ أُنْرِلَ إِلَيْكُمْ وَمَاۤ أُنْرِلَ إِلَيْهِمُ خَشِمِينَ لِلَهِ لَا يَشْتَرُونَ بِعَايَنتِ ٱللّهِ ثَمَنَا قَلِيلًا ۚ أُوْلَتِكَ لَهُمْ أَجُرُهُمْ عِندَ رَبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٩٩]، والمدح أيضاً لجماعة منهم، هم الذين آمنوا بالكتابين

وفي الذمّ، نجد فوله تعالىٰ: ﴿مَا يَوَدُّ اَلَذِبِكَ كَعَرُواْ مِنْ آهَٰلِ ٱلْكِنَٰبِ وَلَا اللهُونِ أَنْ يُخَرِ

﴿ وَدَّ كَيْثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِنْبِ لَوَ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إِيمَنِكُمْ كُفَّالًا حَسَنَا مِنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيِّنَ لَهُمُ الْحَقْ ﴾ [البفرة: ١٠٩].

﴿ يَتَأَهُلُ ٱلْكِتَابِ لِمَ تَكُفُرُونَ بِنَابَتِ اللَّهِ وَأَنتُمْ نَشْهَدُونَ ﴿ يَتَأَهْلَ ٱلْكِتَابِ لِمَ تَلْمِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْمَطِلِ وَتَكُنَّمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ نَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [آل عمران]

﴿ قُلْ يَكَأَهُلُ الْكِنْبِ لِمَ تَكُفُرُونَ بِنَايَئْتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا تَعْمَلُونَ ﴿ قُل يَتَأَهَّلُ ٱلْكِنْبِ لِمَ تَعْمُدُونَ عَن سَهِيلِ اللَّهِ مَنْ مَامَنَ تَغُونَهَا عِوْجًا وَأَنْتُمْ شُهَكَدَآةً وَمَا اللَّهُ بِغَنْفِلِ عَمَّا ضَهَلُونَ ﴿ ﴾ [آل عمران].

وسورة آل عمران جاء نصفها الأول في محاجّة أهل الكتاب، وخصوصاً النصارى، بعد ريارة وفد نصارى نجران للرسول على، وقد أكرم وفادتهم،

وأطفال المسلمين يحفظون من قصار السورة: سورة (البينة)، وفيها يقول الله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِنْكِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْنِيَهُمُ اللَّهِينَةُ ۞ وفيها أيضاً: ﴿ إِنَّ اللَّهِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِنْكِ وَاللَّهُمَا اللَّهِينَ كَفَرُوا مِنْ اللَّهِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِنْكِ وَلِيها أيضاً: ﴿ إِنَّ اللَّهِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِنْكِ وَلِيها أيضاً: ﴿ إِنَّ اللَّهِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّاللَّالِ اللللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّا الللللَّهُ اللَّهُ اللّ

نَبّهت الآيتان هنا، وما شابههما بأن هناك كفاراً من أهل الكتاب، وكفاراً من المشركين، وكلاهما من أهل الكفر.

ونجد نحو ذلك في صيغة (الذين أوتوا الكتاب) فبعضها فيه مدح، مثل: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن زَيِّهِمُّ ﴾ [النقرة: ١٤٤].

وبعضها يحمل الذم، مثل: ﴿وَلَهِنْ أَنَيْتَ الَّذِينَ أُوثُواْ الْكِنَابَ بِكُلِّ ءَابَةِ مَّا تَبِعُواْ يَلْتَكَافُ﴾ وفسيسها ﴿وَلَهِنِ النَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِنْ بَعْدِ مَا جَمَاءَكَ مِنَ الْمِلْمِيْ إِنَّكَ إِذًا لَهِنَ الظَّلْلِمِينَ﴾ [الفرة]. ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ مَامَنُوٓا إِن تُطِيعُوا فَرِهَا مِنَ ٱلَذِينَ أُوثُوا ٱلْكِنَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَاكُمَّ كَفِرِنَ ۚ ﴾ (آل عمران].

﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَنَى ٱلَّذِينَ أُونُواْ ٱلْكِتَنَبَ لَنُيْنِئُنَمُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُومُمُ مَنَبَدُّوهُ وَزَاءَ طَهُورِهِمْ وَآشَتُرُوا اللهِ عَمران ] .

﴿ قَدَيْلُوا الَّذِيكَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْبَوْمِ الْآلِخِرِ وَلَا يُمُرِّمُونَ مَا حَكَمَ اللَّهُ وَرَسُولُمُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الْمِينَ أُونُوا الْكِنَبُ ﴿ (التوبَهُ ٢٩]

# خليط من الأغلاط والأوهام:

تقول الكاتبة. لقد كنف الله المؤمين من أمّة محمد على بالإيمان بالشرائع التي أوحيت إلى الإنسانية من قبل القرآن الكريم، لدخول ذلك ضمر دائرة استطاعتهم، انطلاقً من كون القرآن ركّز فيما يقارب ثلثيه على قصص الأنبياء والرسل السابقين، خصوصاً قصص إبر،هيم وموسى وعيسى على، والكتاب الحق الذي نزل إليهم، والتوراة والإنجيل،

أما المؤمنون أصحاب الشرائع السابقة. . فمن المنطق ألا يكنفهم تعالى الإيمان بما أنزل إلى الإنسانية من شرعة بعد شرعتهم، أي بشرعة القرآن الكريم، حيث يكون دلك خارج دائرة استطاعتهم، نطلاقاً من كون قصص القرآن كلّها وأحكامه، لم تذكر في كتبهم المقدّسة، وما ذكر فيها سوى بشارة ببعثة الرسول الكريم أحمد على ... إلخ.

أقول: هذا الكلام يشتمل على أغلاط وأوهام كثيرة، التبس على صاحبه فيه الحق بالباطل، والهدى بالصلال نحاول إجمالها فيما يلي:

أولاً: كأن الكاتبة تظن أن أمّة محمد هم العرب أو الوثنيون منهم، ناسية أن أمّة محمد هم العالم كلّه، هم أمّة الدعوة، والله تعالى يقول: ﴿قُلَ يَكَأَيُّهَا النّاسُ إِنِّ رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف ١٥٨]

ثانياً: ترى الكاتبة أن الإيمان مما أنزل الله من كتب وما بعث من رسل، يخرج عن دائرة استطاعة البشر، وهي دعوى لا تستند إلى أيِّ منطق ديني أو عقلي، أي صعوبة في أن يعتقد المرء أن الله لم يدع عباده هملاً، ولم يتركهم سدى، وإنما بعث إليهم رسله مشرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب بالحق

ليحكموا بين الناس فيما اختلفوا فيه. هذا هو المطلوب من المكلفين أن يؤمنوا به، فهل في هذا صعوبة، بله الاستحاله؟!

إن المهم هنا هو الإيمان بالمدأ، أما أسماء الرسل، فيؤمن بما جاء به الوحي المعصوم منهم. وأمّا الإيمان برسالة محمد رضي المعصوم منهم. وأمّا الإيمان برسالة محمد رضي ين الناصعة على صدقها، وأقرب الناس إلى تصديقها هم أهل الكتاب، فقد جاء محمد مصدّقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه، وفي هذه الكتب لسابقة من البشائر والإشارات ما يجعل تصديقه أمراً قريباً ومعقولاً جدّاً؛ لأنه سيجد دينه وقد صفى وهذّب وتُمّم، فكيف يعرض عنه؟!

فإذا كان الوثني والمجوسي والملحد، مطالباً بالإيمان بمحمد، فأولى بذلك أهل الكتاب، وقد قال تعالى: ﴿وَكَنَالِكَ أَرَانَا إِلَيْكَ الْكِتَابُ فَالَٰذِينَ ءَانَيْنَهُمُ الْكِتَابُ يُوْمِنُونَ بِلِيَّ ﴾ [العنكبوت: ٤٧].

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَكُهُمُ ٱلْكِئَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِن زَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الانعام: ١١٤].

ثالثاً إن الإيمان حقيقة واحدة لا تتعير بتغيّر العصور، لأنه يتصمى الاعتقاد الجازم بحقائق ثابتة عن الله تعالى، وعن الكون المخلوق الدي معيش فيه، وعن الإنسان المستخلف من الله في هذا الكون وعن مصيره، وعلى رسالته، وعلاقته بخالفه وينفسه وبما حوله ومَنْ حوله.

وهذه حقائق لا تُكذّب ولا تنظرّر، فالمفروض أن يطالب المزمنون في كل عصر بالإيمان بهذه الحقائق.

رابعاً: كيف يكون من المنطقي ألّا يكلف أصحاب الكتب والشرائع السابقة البّرع شرعة القرآن، والله تعالى لم يتكفّل بحفظ كتبهم، بل استحفظها أهلها، ولهدا حرفت تلك الكتب وبُدّلت، وذلك لأن هذه الشرائع كانت محدودة في المكان وفي الزمان، فكل هؤلاء الرسل بعثوا إلى أقوامهم، لا إلى الناس كافّة، وبعثوا لهم في فترة معينة، لا برسالة حاتمة ولا خالدة، بل كلَّ منهم بشَّر بنبيّ يأتي بعده.

#### استدلال بما يدل على عكسه:

تقول الكاتبة: إن القرآن يدعو كل أمّة للعمل مما جاء في شرعتها من مبادئ وأحكام وفرائض، إن كانت راغبة عن شرعة القرآن الكريم. وكأنها تعتبر العمل بشرعة القرآن أمراً تطوّعباً أو اختيارياً، وقد استدلّت على دعواها بما ينقضها، لا بما يؤيّدها، فذكرت قول الله تعالىٰ لرسوله: ﴿وَأَمْرُلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَنَبُ بِالْحَقِي مُصَدِقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَنِ وَمُهَيّبِنًا عَلَيْهِ فَوَأَمْرُلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَنَبِ وَمُهَيّبِنًا عَلَيْهِ فَأَمْرُلْنَا اللّهُ وَلَا تَنْبِعُ أَهْوَانَهُمْ عَمّا جَانَكَ مِنَ ٱلْحَقّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِكُمْ فَرَانَهُمْ عَمّا جَانَكَ مِنَ ٱلْحَقّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِكُمْ فِيرَعُهُ وَمِنْهَاجًا . . ﴾ [المائدة: ٤٨].

أ ـ فهذه الآية تقرّر أن القرآن مهيمن على ما سبقه من الكتب، فهو يحكمها ولا تحكمه، وهو الذي يصحّح ما دحلها من أغلاط البشر، وأهواء البشر.

ب ـ ثم هي تأمر النبي على أن يحكم بينهم بما أنزل الله، أي بحكم القرآن الذي حفظه الله من التحريف والتبديل.

ج ـ وهي بعد ذلك تحذَّره من أن يتبع أهواءهم، ويدع هدى الله سحانه.

وتستدل الكائمة أيضاً على دعواها بقول الله تعالىٰ: ﴿ قُلَ يَتَأَهَّلَ ٱلْكِتْبِ
لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَقَّى نَقِيمُوا التَّوْرَكَةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِن دَيْكُمُ وَلَمْرِيدَكَ كَيْياً
يَنْهُم مِّنَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّفِكَ مُلْفَيْكًا وَكُفْراً فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَفِرِينَ ﴿ كَثِياً
المائدة ]، نقول: تطلب الآية من أهل الكتاب إقامة التوراة والإنجيل، وألا
يزيدوا على أحكامها، أي الحكم مما جاء إليهم فيهما، إن كانوا راغبين عن
اثباع شرعة القرآن الكريم التي أُنزلت على محمد ﷺ.

وأقول متعجّباً: كيف أغفلت الكاتبة هذه الفقرة الواضحة في الآية، وهي قوله تعالىٰ. بعد التوراة والإنجيل: ﴿وَمَا أَنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِن زَنِكُمْ ﴾ أي القرآن الكريم، فليسوا على شيء من الدين يعتد به إذا لم يقيموا ما بقي من أحكام التوراة والإلجيل وما أنزل الله من أحكام القرآن مصدّقاً ومصحّحاً ومتمّماً.

ولا يقال: كيف يكون القرآن منزلاً إليهم، وإنما أُنزل إلى أمّة محمد؟

ونقول: هم من أمّة محمد ﷺ، أعني: أمّة الدعوة، لا أمّة الإجابة، كما هو معروف عند علماء المسلمين من قديم، لأن محمداً صعوث إلى الناس كافّة وهم منهم، فهم مخاطبون بقوله تعالى: ﴿ النَّبِعُوا مَا أَيْلُ إِلَيْكُم مِن رَبِّكُم وَلا تَشْبِعُوا مِن دُونِهِ الْإِلَا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراب].

فهذه آبات محكمات صريحات الدلالة، لا يجوز أن تعرض عنها، وتتعلق بآبات متشابهات، معروف عند أهل العلم المراد منها. مثل قوله تعالىٰ ﴿ وَيَنْكُمُ التَّوْرَنَةُ فِنِهَا حُكُمُ اللَّهِ ثُمَّ يَنْوَلَوْنَ مِنْ نَعْدِ دَالِكُ وَمَا أُوْلَيْكَ بِأَلْمُوْمِينَ ۚ فَيَ المائدة]. وَلَكُ وَلَمَا اللهُ وَلَيْكُ بِالْمُؤْمِينَ ۗ فَيْ اللهائدة].

#### المسيحيون والتثليث:

تريد الكاتبة: أن تُبرَئ المسيحيين من تأليه المسيح، ومما هو معروف عندهم من عقيدة التثليث، والقول بأن المسيح ابن الله، وتدلّل على دلك بثلاثة أدلّة:

١ ـ قول الوصية الأولى من الوصايا العشر: (أنا هو الرب إلهك، لا يكن لك إله غيري).

وهذه حجّة عليهم لا حجّة لهم، لأنهم تركوها وراءهم ظهريّاً، واتّخذوا آلهة أخرى من خلقه.

٢ ـ تقول: إذا كان المسيحيون يصفون السيد المسيح به (ابن الله)، فإنهم يصفون المؤمنين جميعاً بأبناء الله، كما في قول إسجيل متى: (طوبى لصانعي السلام؛ لأنهم أبناء الله يدعون) وبحن نقر هذا، ولكمهم لا يعترفون بأن المسيح كسائر الناس، إنه (الرب) إنه إله الحق من إله حق. ومن المصطلحات المعروفة المكررة عدهم: الإله الأب، والإله الابن.

فهل تكون الكاتبة ملكية أكثر من الملك، أو تقوّل المسيحيين ما لا يقولونه؟

### تحريف الإنجيل وتبعة المسيحيين المعاصرين:

٣ \_ تقول الكاتبة: إدا سلمنا جدلاً!! أن الأناجيل محرّفة، فإنه يمتمع على

عدل الله المطلق أن يعاقب المسيحي اليوم بما اقترف آباؤه وأجداده من تحريف للكتب في قديم الزمان. حيث لا تزر وأزرة وزر أخرى.

وأنا أعجب من قول الكاتبة: إذا سلمنا جدلاً، كأنها تنكر ذلك، وقد أثبت المسلمون من قرون مضت تحريف التوراة والإنجيل، وكذلك في العصر الحديث، كما يتجلّى ذلك في لكتاب العلمي القيم الطهار الحق للشيخ رحمة الله الهندي، وكما وضح ذلك في مناظرات وكتابات أحمد ديدات. كما أن الباحثين المحايدين من الغربيين أنفسهم قد كتبوا في ذلك كتابات لها وزنها.

ويكفي أن الإنجيل الذي أنرله الله على عيسى لا يوحد الآن، إنما توجد سير له مشتملة على بعض مواعظه، كتبها بعض تلاميذه أو تلاميذ تلاميذه أعني الأناجيل الأربعة المعروفة حالياً، والمعرفة بأسماء مؤلفيها: متى ومرقس ولوقا ويوحنا. والتي لا توجد نسخها بلغتها الأولى التي كتبت بها، إنما توجد ترجمات لها، وهذه الأربعة اختيرت من بين سبعين إنجيلاً، وأحرقت الأخرى.

على كل حال لندع ذلك، ولنبحث في عدل الله في تحميل المسيحي وزر آبائه الذين حرّفوا الكلم عن مواضعه، أقول: هذا بالمنطق المسيحي مقبول، فهم يحمّلون البشرية جمعاء وزر معصية أبيهم الأول آدم \_ حين أكل من الشجرة \_ مع أن هذا حدث منذ ألوف السبين التي لا يعلمها إلّا الله، ولا شهدها هو ولا اباؤه، ولا أجداده، ومع هذا قال المسيحيون: إن كل أدمي يولد وفي عنقه خطيئة أبيه آدم!

أما بمنطق الإسلام فلا يحمل أحد ورر غيره إلّا أن يرضى عن ذنبه أو يتبناه أو يدافع عنه، أو يستمر في طريقه، ففي هذه الحالة يتحمل وزر نفسه، وإن كان امتداداً لعمل غيره ممّن سبقه. وعلى ضوء هذا نجد القرآن يخاطب بني إسرائيل في أمام الرسول، وبحمّلهم آثام أحدادهم، وبخاطبهم كأنهم هم الذين اقترفوها، لأنهم رضوها، بل مضوا على سنة آبائهم، وافتخروا بهم، وعظموهم، فكان لا بدّ أن يبوؤو بإثمهم، يقول تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدَا مُوسَىٰ أَنْ فَرْمِنَ لَكُ لَيْكُونَ لَنَ لَيْكُونَ لَنَ لَوْمِنَ لَنَ لَوْمِنَ لَكُ مَنَى الله على ا

## موقف الإسلام من أهل الكتاب والمشركين:

ونقول للكاتبة: ليس علماء الفقه الإسلامي هم الذين أصدروا هذا الحكم على أهل الكتاب بالكفر، بن أصدره الله سبحانه في آيات كتابه وعلى لسان رسوله على، ولهذا أجمع عليه علماء الفقه، وعلماء التوحيد، وعلماء التفسير، وعلماء الحديث، وكل علماء الأمة في شتى الاختصاصات.

وقد ترتب على هذا الحكم الأصلي فروع كثيرة، كم في الميراث حيث لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر لمسلم، فلا يرث اليهودي وانتصرائي من المسلم، ولا العكس، وكذلك في الشهادة وفي الجنايات (لا يقتل مسلم بكافر) \_ كما أخذ بظاهره جمهور الفقهاء \_ وغيرها.

وهذا لا يعني أنهم في مرتبة واحدة مع (المشركين) الذين ذكرهم القرآن، وعني بهم (الوثنيين) من العرب وأمثالهم، وهم الذين نزلت فيهم آية سورة التوبة ﴿وَإِذَا آنْسَلَخَ ٱلْأَنْتُهُرُ لَلْمُرُمُ مِنَ الْآية.

فإن القرآن حرّم نكاح المشركات، وأجاز نكاح الكتابيات، وهذه قمة في التسامح مع المخالفين في العقيدة لم يرق إليها دين من الأديان.

كما أمر القرآن بجدالهم بالتي هي أحسن؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَحْمَادِلُوٓا أَهُلَ اللَّهِ عَلَالُوّا الْحَالِي اللَّهِ اللَّهُ اللّلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّلَهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّاللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

ثم إن الكفار . حتى المشركين منهم . ليسوا في موقف واحد مع الإسلام، فمنهم المسالمون، ومنهم المحاربون، وحسب موقفهم من الإسلام

والمسلمين، يتحدّد موقف الإسلام منهم. وهذا قد وضحته آيتان في كتاب الله تعالىٰ، تعتبران بمثابة الدستور في معاملة غير المسلمين، يقول تبارك وتعالىٰ: ﴿ لَا يَتَهَاكُو اللّهُ عَنِ اللّهِ وَلَا يَتَهَاكُو اللّهُ عَنِ اللّهِ وَلَا يَتَهَاكُو اللّهُ عَنِ اللّهِ وَلَا يَتَهَاكُو اللّهِ وَلَا يَتَهَاكُو اللّهِ وَلَا يَتَهَاكُو اللّهِ وَلَا يَتَهَاكُمُ اللهُ عَن وَيَزِيكُمْ أَن وَلَوْهُمْ وَمُعَ اللّهِ وَلَا يَتَهَاكُمُ اللهُ عَن اللّهِ وَلَا يَتُهَا عَلَى اللّهِ وَلَا يَتَهَا اللّهُ عَن اللّهِ وَالْمَرُوا عَلَى اللّهِ وَالْمَرْوا عَلَى إِمْرَاهِكُمْ أَن تَوَلّوهُمْ وَمَن يَنُولُمْمُ اللّهُ عَن اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا عَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَ

قد بين الله تعالى هنا أنه لم يمه عن البرّ بالمخالفين في الدين وإقامة القسط \_ وهو العدل \_ معهم، وإن كانوا مشركين، كالدين نزلت فيهم آيتا سورة الممتحنة. وقد استخدم القرآن لفظة (البرّ) وهي الكلمة التي تستخدم في أعظم الحقوق بعد حق الله، وهو حق الولدين، فيقال، برّ الوالدين، وهذا يرد على قول الكاتبة: لا ينفع في دين الإسلام منح منزله خاصة لأمّة ما، مع فساد عقيدتها.

وسيأتي مزيد بيان لأسس التسامح الإسلامي مع المخالفين، مع اعتقاد المسلم بطلان دينهم وفساد عقيدتهم.

وقد رأينا كثيرين من المسلمين تزوّجوا مسيحيات وبقين على ديسهن، وعشن في كرامة وقرّة عين مع أزواجهم من المسلمين.

# الفقه الإسلامي وإباحة الزواج بالكتابيات:

تقول الكاتبة: يواجه الفقه الإسلامي إشكالية حقيقية، حين يعتبر اليهود والنصارى كفاراً أو مشركين بالله على وجه العموم، في الوقت الذي يبيح فيه زواج المسلم من نسائهم؛ إذ كيف يصح هذا مع تحريم زواج المسلمين من الكفار والمشركين والمشركات في قوله تعالى: ﴿وَلَا نَنكِمُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَى يُؤْمِنُ وَلَا مُنكِمُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَى يُؤْمِنُ وَلَا مُنكِمُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَى يُؤْمِنُوا وَلَمَبْدُ وَلَا مُنكِمُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَى يُؤْمِنُوا وَلَمَبْدُ مُؤْمِنُ حَيْدٌ مِن مُشْرِكِو وَلَو أَعْجَبَكُمُ الْوَلَيْكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّالِ وَالْمَهْ يَدُعُوا إِلَى الْجَنَةِ وَلَا تُعَجَبَكُمُ الْوَلَيْكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّالِ وَاللَّهُ يَدُعُوا إِلَى الْجَنَةِ وَالْمَعْفِرَةِ إِلَى الْبَالِ لَا الْجَنَةِ وَالْمَعْفِرَةِ إِلَا اللهَوة].

ونقول للكاتبة: إن الفقه لم يواجه أي إشكالية فيما ذكرت، فالقرآن حرّم زواج (المشركات) ولم يحرم زواج الكتابيات وإن كنّ كافرات. ولو رجعت الكاتبة إلى القرآن ذاته لوجدته يعبّر عن (عبّاد الأوثان) بالمشركين والمشركات، أو الذين أشركوا، وهذا واضح في مثل قوله تعالىٰ ﴿ مَّنَا يَوَدُّ اَلَّذِيكَ كَفَرُواْ مِنْ أَهَـٰ اللهِ وَلَا اللهُوكِينَ أَن يُهَـٰزُلُ عَلَيْكُم مِنْ خَيْرٍ مِن تَرْبِكُمْ ﴾ [النفرة ١٠٥].

وقوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِنَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُعَلِّكِينَ حَقَّلَ تَأْنِيَهُمُ ٱلْهِيَنَةُ ۞﴾ [البينة].

وفعولـه سـبـحـانـه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِنَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَا ۚ أُولَئِهِكَ هُمْ شَرُّ اللَّرِيَّةِ ۞﴾ [المبينة].

فقد دلّ عطف المشركين على الذين كفروا من أهل الكتاب أن المشركين صنف آخر غيرهم؛ إذ العطف ـ كما هو معلوم ـ يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهِنَ مَامَنُواْ وَاللَّهِنِينَ هَادُواْ وَالطَّهِنِينِ وَالتَّمَوَىٰ وَاللَّهِنِ وَالتَّمَوَٰ وَاللَّهِنِينِ وَالتَّمَوَٰ وَاللَّهِنِ وَاللَّهِنِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ وَالنَّهُ مِن اللهِ وَالنَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالنَّهُ مِن اللهِ وَالنَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُالِّ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُالِّ الللَّهُ وَاللَّهُ وَاللْمُالِ اللْمُولِ الللَّهُ الللِّلِ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللْ

وإباحة الإسلام زواج المسلم من كتابية ـ مع أنه يعتقد كفرها ـ يعتبر قمة في التسامح مع المخالفين، ونقلة نوعية في التعامل معهم، وهذا هو الرائع حقاً: أن يتزرّج المسلم من مسبحية، وإن كان يؤمن أن عقيدتها في التثليث وتأليه المسيح وغيرها: باطلة، وأن من اعتقدها فهو كافر، ومع هذا يتحذها شريكة حياته، وربّة بيته، وأمّ أولاده، ويسكن إليها، ويكون بينهما مودّة ورحمة، كما شرّع الله عزّ وجلّ، ثم يترتّب على ذلك الزواج قرابة المصاهرة وآثارها، حيث بكون أهل الزوحة أحماء زوجها، وأبوها جدّ أولاده، وأمها جدته، وأخوها خاله، وأخته خالته، وهؤلاء لهم حقوق ذوي القربى، وأولي الأرحام.

هذا ما عليه جماهير المسلمين منذ عهد الصحابة، ولم يخالف في ذلك إلّا عبد الله بن عمر، الذي أنكر زواج المسيحية، واعتبرها مشركة، وقال: وأي شرك أكبر من أن تقول: إن ربها عيسى، وهو عبد من عباد الله؟!

#### حقائق يجب التنبيه عليها:

وأردّ أن أنبه هنا على جملة حقائق قد يغفل عنها بعض الناس، وهي من الأهمية بمكان:

#### كفر أهل الكتاب ليس كفر إلحاد:

الأولى: أن الكفر الذي ننسبه إلى أهل الكتاب ليس هو كمر الجحود بالألوهية، فكفرهم ليس كفر إلحاد، ككفر الشيوعيين، والماديين بصفة عامة، الذين ينكرون كل ما وراء البحس، وما وراء المادة، ولا يؤمنون بأيّ غيب وذلك أنّهم يؤمون بالله في الجملة، أي وإن كان في إيمانهم به شوائب تنكرها العقيدة الإسلامية؛ كما أنهم يؤمون بالوحي والنبوة في الجمله أيصاً، وإن كفروا بنبوة محمد على وأساؤوا إلى صورة الأنبياء في كتبهم. وكذلك يؤمنون بالآخرة والجزاء الإلهي فيها، وإن دخل على هذه العقيدة ما دخل عليها مما لا يوافق عليه الإسلام.

وهذا هو الذي جعل لأهل الكتاب منزلة خاصة في الإسلام دون غيرهم من أصحاب الملل الوثنية والوضعية، وأجاز الإسلام مؤاكلتهم ومصاهرتهم، وهذه قمّة في التسامح لم يصل إليه دين من الأديان.

ومن أجل هذا نزلت الآيات الأولى في سورة الروم تبيّن أن الروم - وهم نصارى - أقرب إلى المسلمين من الفرس، وهم مجوس يعبدون لنار. فقال تعالى مبشراً المسلمين: ﴿ لَمْ شَا عُلِيَتِ ٱلزُّومُ ﴿ قِ آذَنَى ٱلأَرْسِ وَهُم مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِ مَنْ مَنْ الْمَسْلُمِين؛ ﴿ لَمْ شَالِكُ عَلِيْتِ ٱلزُّومُ ﴿ قِ آذَنَى ٱلأَرْسِ وَهُم مِنْ بَعْدُ عَلَيْهِ مَنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ وَمِنْ بَعْدُ وَبَوْمَهِدِ بَقْسَرُ عَلَيْهِ الْأَمْسُرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَبَوْمَهِدِ بَقْسَرُ عَلَيْهِ الْأَمْسُرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَبَوْمَهِدِ بَقْسَرُ اللّهِ اللّهُ الرم].

ومن أجل ذلك رحبنا بالدعوة إلى الحوار بين الأديان الكتابية، لوجود أرصية مشتركة يمكن أن تجمع بينهم، وتجعل منهم كتلة ضد الإلحاد وضد الإباحية، والانسلاخ من الإيمان والعضائل.

#### مخاطبة البهود والنصارى بأهل الكتاب:

الحقيقة الثانية: أننا وإن قلنا: أن اليهود والنصارى كفار بديننا، فلا يجوز أن نناديهم بـ (يا أيها الكفار أو الكافرون) لأن لقرآن الكريم لم يناد أي طائفة

من طوائف المشركين ولا غيرهم بوصف الشرك أو لكفر، بل يقول في نداء المشركين: (يا أيها الناس) أو (يا بني آدم) أو سحو ذلك.

كما بنادي اليهود والنصاري بهذا النداء الذي يقرّب بين القلوب ولا يباعدها (يا أهل الكتاب).

ولم يحئ في القرآن (يا أيها الدين كفروا) إلّا في آية واحدة في سورة التحريم، حيث ينادي بها الكفار بعد دخولهم لنار، والعياذ بالله، يقال لهم: ﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّهِ لَهُ لَكُورًا لَا لَكُورًا اللَّهِ إِنَّا كُنُمُ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحريم].

وجاءت آية واحدة تخاطب الرسون بقوله: ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَهِرُونَ ﴿ لَا آَعَبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ وكان لها مناسبة أراد الله تعالىٰ أن تكون حاسمة في سدّ الباب أمام المشركين، وقطع أطماعهم في استجابة الرسول لهم. أن يعبد آلهتهم فترة من الزمن، ويعدوا إلهه فترة مماثلة: فاستخدم هذه اللفظة في تلك المرّة ولم تتكرّر بعد ذلك في القرآن مكيه أو مدنيه.

### أساس التسامح الإسلامي:

والحقيقة الثالثة، هي كيف نوفق بين اعتقادنا بكفر أهل الكتاب ودعوتما إلى التسامح معهم؟

وأقول هنا: أن كل ذي دين، بل كل ذي مبدأ يؤمن بأنه على الحق، وأن من عداه على الباطن، أي كما قال القرآن: ﴿فَمَن يَكُفُرُ بِٱلطَّعُوتِ وَيُؤْمِنُ بِٱللَّهِ فَفَكِ آسَتَسْكَ بِٱلْمُرُوَّ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة ٢٥٦]، فهو يؤمن بدينه ومبدئه، ويكفر بما سواه، وإلّا كان إيمانه مدحولاً.

فمن آمن بالمادية كفر بالألوهية، ومن آمن بالأبوهية كفر بالمادية، ومن من بالرأسمالية، كفر بالشيوعية، ومن آمن بالشيوعية كفر بالرأسمانية، ومن آمن بالديمقراطية كفر بالديكة تورية، والعكس بالعكس.

ومن هنا نجد المسيحي يؤمن حسب عقيدته بأن المسلمين كفار، لا يعني أنهم كفار بالله، بل كفار بعقيدته المسيحية بما فيها التثليث وغيره.

وهذا صحيح، وإذا لم يعتقدوا ذلك في المسلمين كانوا كاذبين في دينهم، أو مجاملين للمسلمين. وكذلك يعتقد المسلم في النصارى أو المسيحين بألهم كفار، ولا يعني هذا أنهم ملحدون، بل كفار بعقيدة الإسلام، وبرسالة محمد.

ولأن المسيحين يعتبرون المسلمين كفاراً وضالين، يبذلون جهوداً حبارة من أجل تنصيرهم، وإخراجهم من ضلالتهم، ولا يجهل أحد الجهود التنصيرية \_ أو التسشيرية كما يسمّونها \_ التي بدأت مع عصر الاستعمار، وسارت في ركابه، وتمتّعت بحمايته، في البلاد الإسلامية المختلفة في آسيا وأفريقيا، حتى إنهم عملوا لتنصير أندونيسيا أكبر بلد إسلامي \_ في مدة خمسين سنة، ووضعوا لذلك خططهم، وكثفوا نشاطهم.

ولا رالوا إلى اليوم يعملون وينفقون ويحاولون، وقد تابعنا مؤتمر المشرين الأمريكان الدي عقد في ولاية (كلورادو) بأمريكا سنة ١٩٧٨م، تحت عنوان (تنصير المسلمين في العالم) وتقدم أربعين دراسة في ذلك، وأنشأ معهداً لذلك سمّوه (معهد زويمر) ورصدوا لذلك ألف مليون دولار.

وىحن لا نلومهم لاعتبارنا كفاراً ضالّين، لأن هدا طبيعة كل دين، كما فلنا: أن يعتقد المؤمن به أنه وحده على الهدى، وأن غيره على الصلال، إلّا إذا نافق أو جامل.

وهنا يتبادر سؤال مهم يحتاج إلى جواب.

وهو. كيف حلّ الإسلام هذه العقدة؟ أعني كيف يتسامح المسلم مع من يعتقد أنه كافر في دينه؟

هنا تتجلّى حكمة الإسلام وعطمته بي معاملة غير المسدم برغم اعتقاد المسلم تكفره، وهذا ما بيَّنته من قديم في كتابي «غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، تحت عنوان (أساس التسامح الإسلامي).

ولبّ هذا التسامح أن الإسلام زود المسلم بفلسفة معينة أو بمفاهيم فكرية تزيح من صدره النفور والغضب والضّيق بغير المسلمين، وتفتح له باب حسن العشرة معهم، والبرّ بهم، والإقساط إليهم، فإن الله يحب المقسطين.

أهم هذه المقاهيم هي:

١ - اعتقاد كل مسلم بكرامة الإنسال، أيّاً كان دينه أو جنسه أو لونه.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِيّ ءَادَمَ﴾ [الإسراء. ٧٠]، وهذه الكرامة المقرّرة توجب لكل إنسان حتى الاحترام والرعاية.

ومن الأمثلة العملية ما رواه البخاري عن حابر بن عبد الله: أن جناره مرّت على النبيّ ﷺ فقام لها واقفاً، فقيل له: يا رسول الله إنها جنازة يهودي! فقال «أليست نفساً؟!» بلى ولكل نفس في الإسلام حرمة ومكاذ، فما أروع الموقف، وما أروع التفسير والتعليل!

٢ ـ اعتقاد المسلم أن اختلاف الناس في الدين واقع بمشيئة الله تعالى، الذي منح هذا النوع من خلقه الحرية والاختيار فيما يفعل ويدع ﴿فَمَن شَآةَ فَلْيَكُنُو ﴾ [الكهف. ٢٩].

﴿ وَلَوْ شَاءً رَبُّكَ لَجَمَلُ النَّسَ أَمَّةً وَحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينٌ ﴿ إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكً ۚ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمُ ﴾ [هود]، قال المفسّرون: أي وللاختلاف خلقهم، لأمه منحهم العمل والإرادة، فاقتصت مشيئته أن يختلفوا.

والمسلم يوقن أن مشيئة الله لا رادً لها ولا معقب، كما أنه لا يشاء إلا ما فيه الخير والحكمة، علم الناس دلك أو جهلوه. ولهذا لا يفكر المسلم يوماً أن يجد الناس ليصيروا كلهم مسلمين، كيف وقد قال الله تعالى لرسوله الكريم: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُنَّهُمْ جَبِيعاً أَفَالَتَ تُكَرِهُ النَّاسَ حَقَى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس].

٣ ـ ليس المسلم مكلفاً أن يحاسب الكافريس على كفرهم، أو يعاقب الضائين على ضلالهم، فهذا ليس إليه، وليس موعده هذه الدنيا، إنما حسابهم إلى الله في يوم الدين. قال تعالى: إلى الله في يوم الدين. قال تعالى: فوَإِن جَدَلُوكَ فَقُلِ اللهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿ اللهُ يَعَكُمُ بَيْنَكُمُ مَنْ اللهِ عَيْمَ اللهِ عَنْ اللهِ عَيْمَ اللهِ عَلَى اللهُ عَكُمُ بَيْنَكُمْ فَقُلِ اللهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿ اللهِ عَلَى اللهُ يَعْمَمُ مَنْ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

وقد قال عيسى عَلِي لربه يوم القيامة. ﴿إِن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكُ وَإِن تَعَفِرْ لَهُمْ عَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْمَرْبِذُ لَلْمَكِيمُ ﴿ الْمَائِدةِ ]. وبهذا يستريح ضمير المسلم، ولا يجد في نفسه أي أثر للصراع بيس اعتقاده بكفر الكافر، وبين مطالبته ببرّه والإقساط إليه، وإقراره على ما يراه من دين واعتقاد.

٤ ـ إيمان المسلم بأن الله يأمر بالعدل، ويحب القسط، ويدعو إلى مكارم الأخلاق، ولو مع المشركين، ويكره الظلم ويعاقب الظالمين، ولو كان الظلم من مسلم لكافر. قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانُ قُومٍ عَلَىٰ أَلَا تَعْدِلُواْ أَعْدِلُواْ هُو أَقْرَبُ لِلتَّقُوكُ ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانُ قُومٍ عَلَىٰ أَلَا تَعْدِلُواْ أَعْدِلُواْ هُو أَقْرَبُ لِلتَّقُوكُ ﴿ وَالمائدة: ٨].

وقال ﷺ: «دعوة المظلوم ـ وإن كان كافراً ـ ليس دونها حجاب،(١).

وف ال تـعــالـــنى: ﴿ لَا يَنْهَنَكُرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَنِّنِلُوكُمْ فِي اَلِدِنِ وَلَدَ بُقْرِجُوكُمْ مِّن دِيَنِكُمْ أَن تَغَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمُّ إِنَّ اللَّهُ بُيُبُ الْمُقْسِطِينَ ۞﴾ [الممتحة].

والحمد لله أوّلاً وآخراً، وصلّى الله على نبيّه محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



<sup>(</sup>١) رواه أحمد في اللبسنداء

#### موقفنا من اليهود والنصاري

### س: فضينة الشيخ:

يتهمك بعض الجامدين ومحدودي الأفق بأنث متساهل مع اليهود والنصارى الكافرين، بدليل أنك ترى موالاة المسالمين منهم، وتدعو إلى احترام أديانهم السماوية (المحرّفة) وتقول عنهم: إنهم إخوان لنا، كما تقول: إن حربنا مع اليهود ليست من أجل العقيدة، فبماذا تردّ عبى هؤلاء؟

### ج: الحمد لله والصلاة والسّلام على رسول الله،

ردِّي على هؤلاء واضح وضوح النهار، في الكتب التي نقلوا عنها هذه الدعاوى، ولكنهم ـ وا أسفاه لمرض في قلوبهم ـ يتعامَوْن عن أدلَتي التي أذكرها على كلّ ما أدّعيه ويحفونها عن العارئ العادي، الذي لم يقرأ كتبي، تضليلاً له، وحجباً له عن الحقيقة، أو حجباً للحقيقة عنه، وهذا ليس من أمانة العلم، ولا أخلاق العلماء، وإن كان هؤلاء لا يعدون من العلماء في العير ولا في النفير. كل ما عندهم من العلم كلمات يحفظونها، وعبارات يرددونها ترديد الببغاء، مع طول في اللسان، وقصر في العقل.

لقد تعوّدت \_ وهذا من فضل الله عليّ \_ ألّا أذكر قضية إلّا بدليلها، ولو بالاختصار، لأني أعلم أن العلم هو معرفة الحق بدليله. ولكن آفة هؤلاء أنهم لا يرون إلّا الأدلة التي توافق هواهم، وتتواءم مع مزاحهم، وقد ضاق أفقهم، فلا يعرفون إلّا وجها واحداً للقضايا ورأيا واحداً في الفقه، وغاب عنهم ما عرفه أهل البصيرة من علماء هذه الأمّة: إن الاختلاف في الفروع وما شابهها رحمة وضرورة وسعة، كما بينًا ذلك في كتابنا: «الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرّق المذموم».

ولا غرو أن انتهى هؤلاء بتفكيرهم المحدود هذا إلى أن اعتبروا أنفسهم ـ وهم يمثلون أقل من ١٪ واحد في المئة من الأمة ـ أنّهم وحدهم هم الفرقة الناجية، وبقية الأمة هلكى في النار، وأن رأيهم وحدهم هو الصواب الذي لا يحتمل الخطأ، ورأي غيرهم هو الحطأ الذي لا يحتمل الصواب، على عكس ما قاله الأثمة الأثبات.

بل هناك من أثمتنا الأعلام من يرى تصويب آراء كل المجتهدين، وإن كانت تخالف بعضها بعضاً، لأنه يرى أن حكم الله في المسألة: ما انتهى إليه رأي المجتهد، وهؤلاء يسمون في علم أصول الفقه (المصوّلة).

وسأتحامل على نفسي كارها لأرد ـ بإجمال ـ على دعاوى هؤلاء المرجفين، فوالله ما عندي متسع من الوقت ولا من الجهد، ولا من النفس، لأصيعه في الردِّ على مثل هذه الأقاويل. ولكن عسى الله جلّ جلاله أن يجعل في ابتلائنا بهؤلاء المتنطعين مثوبة وأجراً، وكفارة عن سيّئاتذ، وما أكثرها.

### موالاة اليهود والنصارى:

يزعم هؤلاء القوم أنّي متساهل مع الكفار من اليهود والنصارى، واستدلّوا على ذلك بجملة أشياء، أوّلها: أني أرى (موالاة المسالمين منهم).

ومفهوم كلام هؤلاء أنهم لا يفرّقون بين المسالمين وغيرهم، فكل الكفار عندهم سواء، ولا أعرف مذهباً ولا فقيهاً ولا متكلّماً ولا مفسراً أو مُحدّثاً أو عالماً من علماء الأمة، يسوّي بين الكافر المسالم والكافر المحارب.

وعلى كل حال لست أنا الذي فرَّق بين الصنفين، ولكن فرَق بينهما ربنا عزَّ شأنه، في كتابه العزيز في آيتين من كتاب الله تعالى تعتبران دستوراً في علاقة المسلم بغير المسلم، وذلك قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿لَا يَهَنكُرُ اللهُ عَن الَّذِينَ لَمَ يُقَيْلُوكُمْ فِي اللِّينِ وَلَمْ يُحْرَجُوكُم بَن دِينرِكُمْ أَن نَبَرُوهُمْ وَتَقْيطُوا إِلْيَهِمْ إِنَّ اللّهَ يُعْرَبُوكُمْ أَن نَبَرُوهُمْ وَتَقْيطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللّهَ يَعْنَالُوكُمْ فِي اللّذِينِ وَلَحْرَبُوكُمْ فِي اللّذِينِ وَلَحْرَبُوكُمْ مِن دِينرِكُمْ وَطَلَهُرُوا يَعْنَا لَهُ وَطَلَهُمُوا عَلَى اللّهِ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَطَلْهُمُوا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَطَلْهُمُوا عَلَى اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللّهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللللهُ الللهُ اللللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللّهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الل

فحدّدت الآية الثانية هنا صنف الكافرين الذين نهت عن موالاتهم (أن تولوهم) وهم الدين قاتلونا في الدين وأخرجونا من ديارنا، وظاهروا على إخراجنا.

كما حدَّدت الآية الأولى هنا الصنف الآخر، الذين لم ينهنا الله تعالىٰ أن

نبرهم ونقسط إليهم، وهم الذين لم يقاتلونا في الدين، ولم يخرجونا من ديارنا، أي المسالمون لنا. فشرع لنا أن نقسط إليهم، أي نعدل معهم ونبرهم. والقسط أن نعطيهم حقهم، والبر أن نريدهم فوق حقهم. القسط: أن نأخذ منهم ما لنا من حق، والبر: أن نتنازل عن بعض ما لنا من حق وبعبارة أخرى: القسط هو العدل، والبر هو الإحسان.

الله سبحانه هو الذي فرّق بين المسالمين من غير المسلمين وغيرهم، سواء كانوا يهوداً أم نصارى أم مشركين، والآيتان في سورة الممتحنة نزلتا في شأن المشركين.

أمّا غيره فمن حقّك أن تودَّه وتبشّ له وتحسن عشرته ما دام حسن الخلق، حسن المعاملة ومن هنا شرع الله تعالىٰ نكاح الكتابية، بقوله عزّ وجلّ: ﴿وَالْخُمُسَنَتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا الْكِنْبَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [المائدة: ٥]، ومن ثمرات هذا الزواح السكينة والمودّة والرحمة بين الزوجين؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَمِنْ مَايَنِهِ أَنْ خَلَنَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمُ أَرْفَا لِلْتِهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمُ مَنْوَدَةً وَرَحْمَةً ﴾ [الروم: ٢١].

أم يريد هؤلاء زواجاً لا مودَّة فيه، وأكثر من هذا: أن مقتضى الزواج أن يثمر المصاهرة، وهي رابطة طبيعية أخرى مع رابطة الدم والنسب؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرَ فَجَعَلَهُمْ نَسَبًا وَصِهْراً ﴾ [الفرقان: ٥٤].

ومن مقتضى هذه المصاهرة: أن يكون أهل الزوجة أصهاراً للزوج، ويكون أبوها جَدّاً لأولادها، وأمّها جدة لهم، وإخوانها أخوالاً لهم، وأخواتها خالات لهم، وهذه كلّها توجب لهم حقوقاً من صلة الرحم، وإيتاء ذي القرمي.

فهل يعارض هؤلاء ما شرّعه الله ورسوله، وما استقرّت عليه الأمّة منذ خير قرونها إلى اليوم؟

وأما (غير المسالمين) من اليهود والنصاري والمشركين، فلا يستطيع

هؤلاء أن يزايدوا عليّ في ذلك. فخطبي ومحاضراتي وكتبي ورسائلي ومقالاتي كلّها ألسنة من لهب، وشواظ من نار على أعداء الله وأعداء الأُمّة.

وكل الناس يعرفون مواقفي الواضحة من يهود فلسطين، وصرب البوسنة والهرسك وكوسوفو، وهندوس كشمير، والروس في الشيشان.

ولقد وقفت . ولا زلت . ضد مسيرة (الاستسلام) الذي يسمّونه (السلام)، و(التطويع) الذي يسمونه (النطبيع)، ورفضت الصلح مع إسرائيل الذي معناء الاعتراف بها وبشرعيّة ما اغتصبت من أرض فلسطين

هنا نحرم الموالاة والموادَّة والمقاربة والمسالمة لهؤلاء المعتدين، حتى يحكم الله بيننا وبينهم، إلّا ما يكون من هدنة بين الطرفين مدة تقصر أو تطول إذا اقتضت ذلك مصلحة المسلمين.

# احترام أدبانهم السماوية:

وأمّا قولهم: إني أرى احترام أديانهم السماوية (المحرّفة) \_ يعنون اليهود والنصارى \_ فلست أنا الذي قرّر ذلك، إنّما قرّر ذلك الإسلام وأحكامه، حين فرّق بينهم وبين غيرهم من المشركين عبّاد الأوثان. وسمّاهم (أهل الكتاب) وناداهم (با أهل الكتاب) وجعل لهم من الأحكام ما يميّزهم عن غيرهم مثل أكل ذبائحهم، وتزوّج نسائهم؛ كما قال تعالى في سورة المائدة: ﴿وَطَعَامُ الّذِينَ أُونُوا الْكِنَبُ مِلْ لَكُمْ وَطَعَامُمُ مِلْ فَي سُورة المائدة: ﴿ وَطَعَامُ الّذِينَ أُونُوا الْكِنَبُ مِنْ لَكُمْ وَطَعَامُ الّذِينَ أُونُوا الْكِنَبُ مِنْ لَكُمْ وَطَعَامُمُ مِلْ فَحَمِينِينَ غَيْرَ مُسَنفِحِينَ وَلا مُتَعِذِينَ أَخْدَانُ ﴾ اللهائدة: ٥].

وقد أشربا إلى ما يقتضيه حلّ الزواج من نساتهم من روابط المصاهرة، وحقوق الأرحام وذوي القربي.

ومعى هذا كله: أنهم أقرب إلينا من غيرهم من سائر الملل، ولهذا نهانا القرآن أن نجادلهم إلا بالتي هي أحسن، وذلك في قوله سبحانه: ﴿وَلَا نَجَادِلُوۤا أَهُلَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ

فنحن مأمورون إذن أن نحاورهم بأحسن الطرق، وأرقّ الأساليب، إيناساً

لهم، وتقريباً لهم إلى ديننا، إلّا الذين ظلموا كاليهود اليوم، فلا حوار بيننا وبينهم، ولهذا أنكرتُ (لقاء شيخ الأزهر والحاخام) اليهودي الإسرائيلي، الذي أراد أن يخترق حصن الأمة الثقافي العتبد (الأزهر) بدعوى الحوار الديني، وهو من الذين ظلموا وتعدّوا الحدود، ونقضوا العهود، وشاركوا في كل عدوان على الأرض والعرض والمقدسات.

واحترامي لأهل دبانتهم السماوية لا يعني أن عقيدتهم صحيحة، وأن ايمانهم مقبول عندنا، بل هم في اعتقادنا (كهار) لأنهم لم يؤمنوا برسالة محمد وكل من لم يؤمن به فهو كافر، إذ القسمة ثنائية، فإمّا مسلم وإما كافر، وقد كتبتُ في هذا فتوى مطوّلة نشرتها الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية، ونشرت في رسالة مستقلة الموقف الإسلام العقدي من كفر اليهود والنصارى كفار والنصارى بيّنت فيها بما لا يدع مجالاً للشك: أن اليهود والنصارى كفار برسالة محمد على الشبهات التي أثارها بعض الناس حول هذه القضية.

ولا يعني حكمنا عليهم بالكفر أنهم ملاحدة، فهم لا شك يؤمنون \_ في الجملة \_ بالله واليوم الآخر، والوحي. ولكنهم آمنوا ببعض الرسل وكفروا ببعض. ولهذا نحن نعترهم كفاراً بديننا، وهم يعتبروننا كماراً بدينهم. وهذا صحيح، فنحن \_ وإن كذ نؤمن بالمسيحية الأصلية \_ نكفر بالمسيحية الحالية بما فيها من تثليث وتحريف.

### هل المسيحيون إخوان لنا؟

وأمّا دعواهم أني أقول: المسيحيون إخوان لبا، فدلك قلته في مقام معين عن المسيحيين المصريين (الأقباط). . . فقد قلت: إنهم إخوان لنا في الوطن.

وهذا تعبير صحيح ولا غبار عليه، فالأخوة أنواع ومستويات، أعلاها بلا ريب: (الأخوة الدينية) التي تقوم على العقيدة الواحدة، وهي الني جاء فيها قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخُوةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠]، وهي التي أمتنَّ الله بها على عباده فقال: ﴿وَأَذْكُرُوا نِقْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُمُمُ أَعَدَاءَ فَالَكَ بَيْنَ فَلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْمُ بِيغْمَتِهِ وَهُو ٱلَذِى أَلَفَ بَيْنَ

بِنَقْرِهِ. وَوَالْمُؤْمِدِينَ وَالْفَ نَبْنَ تُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَبِمًا مَّا الْفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَنكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِرُ حَكِيدٌ ۞﴾ [الأنفال].

وقال ﷺ: االمسلم أخو المسلم، لا يطلمه ولا يسلمه.

ولكن هناك أنواعاً أحرى غير هذه الأخوة ودون هده الأخوّة، ولكنها موجودة في الحياة، ولها حقوقها وآثارها.

من هذه (الأحوّة القومية) التي تقوم على رابطه العرق الواحد أو الجنس الواحد، مثل رابطة (العروبة) بين العرب على اختلاف أديانهم.

وهناك (الرابطة الوطنية) التي تقوم على أساس الوطن الواحد والإقليم الواحد، مثل رابطة المصريين في مصر، والسوريين في سوريا، والعراقيين في العراق، وهكذ.

وهناك (الأخوّة الإنسانية) العامّة، التي تربط البشر بعضهم ببعض باعتبار الآدمية المشتركة.

وأنا حين قلت عن المسيحيين العرب الدين يشاركونا في الانتماء إلى العروبة أو المصريين الذين يعايشونا في وطن واحد هو وطننا ووطنهم: إبهم إخوان لنا، لم أقصد أنهم إخوان في الدين، فديننا قطعاً مختلف. ولكن قصدت إنهم إخوة لنا في الانتماء القومي أو الانتماء الوطني، وإطلاق الأخوة بهذا المعنى جائز مشروع.

وهـذا الإطلاق لـه أصـل من القرآن الكربـم، هـو الـذي دعـانـي أن أقـول ذلك، منذ سنين، وقد كنت قبل ذلك أتردّد في إطلاقه.

هذا الأصل هو أن كتاب الله تعالى وصف أنبياء الله المرسلين إلى أقوامهم بأنهم (إخوانٌ لهم) مع أنهم كفروا بهم وكذَّبوهم وعصوهم.

نقرأ في هذا في سورة الشعراء قوله تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ فَوَمُ نُبِي ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ إِذْ قَالَ لَهُمْ ٱخُولُمْ نُرُحُ ٱلَّا نَنْقُونَ ۞﴾ [الشعراء].

﴿ كُنَّبَتْ عَادُ ٱلْمُرْسَكِينَ ١ إِذْ قَالَ لَمُمْ لَخُومُمْ مُودُ أَلَا نَتَفُونَ ١٠ [الشعراء].

﴿ كُذَّبَتَ نَمُودُ ٱلْمُرْسَايِنَ ۞ إِذْ قَالَ لَمُمَّ ٱلْخُوهُمْ صَلِيحٌ أَلَا نَنْقُونَ ۞﴾ [الشعراء].

﴿ كُذَّبَتَ قُومُ لُومِ الْمُرْسَلِينَ إِنْ قَالَ لَمُمْ أَخُومُمْ لُوطٌ أَلَا نَلْقُونَ ١٠ [الشعراء]

فنجد في هذه الآيات كلها يذكر القرآن تكذيب القوم لرسولهم ـ الذي عثر عنه القرآن بتكذيب المرسلين، لأن من كذّب رسولاً واحداً، فقد كذّب المرسلين جميعاً؛ إذ لا فرق بين رسول ورسول، ثم بعد دلك يقول: ﴿إِدْ قَلَ الْمُرسلين جميعاً؛ إذ لا فرق بين رسول ورسول، ثم بعد دلك يقول: ﴿إِدْ قَلَ الْمُرسُلِينَ جَمِيعاً؛ إِنها أَخَوَة قومية، اللهُمُ لَنُوهُ إِنها أَخَوَة قومية، أي أَن هؤلاء القوم هم قومه، وهو واحد منهم، ولهدا يخاطبهم عادة بقوله: ﴿ يَنَعُونَهُ اللهُمُ مِن إِلَهُ غَيْرُهُ ﴾.

والملاحظ هنا أن رسولاً واحداً من هؤلاء الذين ذكرتهم سورة الشعراء وهو شعيب ـ حينما ذكر قصته مع (أصحاب الأيكة) خالف في التعبير عن علاقته بهم، فلم يقل: (إذ قال لهم أخوهم شعيب) كسائر الرسل المذكورين، بل قال: ﴿إِذْ قَالَ لَمُمْ شُعَيَبُ﴾. وسر ذلك: أن شعيباً لم يكن من (أصحاب الأيكة) وإنما كان من (مَذْين) ولهذا حين ذكر قضته في سورة الأعراف، وفي سورة هود، قال: ﴿وَإِلَىٰ مَدَيْنَ أَغَافُرَ شُعَيَاً ﴾ [الأعراف: ٨٥، هود: ١٨٤].

فدل هذا بوضوح على أن (الأخوّة) التي وصف الله بها علاقة هؤلاء الرسل بأقوامهم الكافرين بهم المكذّبين لهم، إنما هي الأخوّة القومية، وهي التي تجعل الرسول يعتمد عليها في تلبين موقف قومه وتقرّبهم منه، حين يخاطبهم بقوله: يا قوم اعبدوا الله... يا قوم لا أسألكم عليه مالاً... إلخ.

# هل نحارب اليهود من أجل العقيدة؟

وأما إنكارهم عليّ قولي. إننا لا نحارب اليهود من أجل العقيدة، فهذه حقيقة يصدقها الواقع.

فقد عاش اليهود بين ظهراني المسلمين قرون طويلة، لهم ذمّة الله، وذمّة رسوله، وذمة جماعة المسلمين، محميين في دينهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم، متمتعين بالثروة والجاه والمنزلة عند أهل الحكم من المسلمين. ولم يفكّر أحد من المسلمين في حروبهم، ولا كانوا قادرين على ذلك، أو راغبين فيه في العهود الماضية.

بل رأيناهم حينما طردوا من أسبانيا وعيرها من أوروبا، وسعتهم دار الإسلام وأوطان المسلمين، ووجدوا فيها كهف الأمن، ودار الإسلام.

حتى كان بعض العلماء قديماً يتحبّر في معنى الحديث الصحيح المتفق عليه: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود... الحديث، ويقول: كيف نقاتل اليهود وهم في ذمّتن؟!

فمتى بدأت الحرب إذن بيننا وبين اليهود؟

إنها بدأت في القرن العشرين، بعد أن ظهر المشروع الصهيوني إلى حير الوجود، وأنشأ اليهود لهم عصابات إرهابية معروفة تستخدم القوة والعنف في فرض إرادتها وسيطرتها في فلسطين، وبدأت الهجرات الحماعية المنظمة إلى فلسطين، وبدأ التآمر المبيت لتهويد فلسطين، بمساعدة دولة الانتداب (بريطانيا) التي انتبدتها (عصبة الأمم) لحكم فلسطين، بعد انتصار الحلفاء على الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، والاستيلاء على تركة الرحل المريض.

بدأت الحرب مع اليهود مناوشات وصدامات مسلحة مع أهل فلسطبن، ثم اتسعت بعد قيام دولة الكبان الصهيوني في سنة ١٩٤٨م، فدخلت الجيوش العربية السبعة المعروفة، ولم تحقّق للأسف ما كان مرحواً منها، وهزمت جيوشنا أمام العصابات الصهيونية. وقامت الدولة الجديدة على الأراضي لتي استولت عليها بالدم والرصاص والعنف، أو بالغدر والحيلة، من أرض فلسطين.

ولم تكتفِ بذلك، بل في كل حرب تكسب أرضاً، وتضمّ أملاكاً، وتقيم مستوطنات؛ والمعركة مستمرة بيننا وبينهم.

ترى لماذا كانت الحرب بننا وبين اليهود إذن؟ هل حاربناهم لأنهم كفروا بالله ورسوله؟ أو لأنهم قالوا: العزير ابن الله، أو لأنهم حرَّفوا التوراة، أو لأنهم قتلوا الأنبياء بغير حق؟ بالقطع ليست الحرب لذلك، إنما حاربناهم، ولا زلت نحاربهم، وسنظل نحاربهم لأنهم اغتصبوا أرضنا، وشرّدوا أهلنا، اغتصبوا أرض الإسراء والمعراج، أرض المسجد الأقصى أولى القبلتين، وثالث المساجد المعظّمة في الإسلام.

ولا يعني هذا أن حربنا مع اليهود بعيدة عن الدين. كلّا، فإن الدفاع عن الأرض الإسلامية فريضة دينية، والقتال لتحريره من أعظم الجهاد في سبيل الله.

ويفترض الإسلام على أهل كل بلد غراه الكفار \_ فريضة عينية \_ أن يدافعوا عنه، رجالهم ونساؤهم، في نفير عام، لا يتخلف عنه أحد، حتى إن المرأة تخرج بغير إذن زوجها، والولد بغير إذن أبيه، وإذا لم يقدر أهل البلد وحدهم على ردِّ العدر المغير عليهم، فعلى من حولهم من المسلمين أن ينضم إليهم الأقرب فالأقرب، حتى يشمل المسلمين كافّة.

هذا في أي أرض إسلامية، فكيف إذا كانت هذه الأرض أرض النبوّات والمقدّسات، الأرض التي بارك الله فيها للعالمين؟

إن المعركة ليست من أجل العقيدة، ولكنها معركة دينية من غير شك، لأنها دفاع عن دار الإسلام، بل دفاع عن المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله.

ولا سيما أن أعداءنا \_ اليهود \_ يحاربوننا بدوافع دينية، وأحلام توراتية، وتعاليم تلمودية، وهذا يحتم علين أن نجعل الدين هو سلاحنا الأول في معركتنا معهم، ولا يفل الحديد إلّا الحديد.

وقد قلت في أكثر من كتاب لي: إن حديدنا أقوى من حديدهم، فإذا حاربونا بالتوراة حاربناهم بالقرآن، وإذا حاربونا باسم اليهودية حاربناهم باسم الإسلام، وإدا قالوا السبت قلنا: الجمعة، وإذا قالوا: الهيكل، قلبا: الأقصى، وإذا ذكروا موسى، ذكرنا نحن موسى وعيسى ومحمداً ورسل الله جميعاً، فنحن أولى بموسى منهم.



# تعقيب على محاورة الأخ د./محمد عبد الله الشباني حول العلاقة مع أهل الكتاب

أطلعني بعض الإخرة الأفاضل على عدد من مجلة قالبيان التي تصدر في لندن (العدد ١١٢ نيسان \_ أيار ١٩٩٧م) وفيها حوار أو مناقشة لبعض ما لخصه أحد الإخوة بمجلة قالمجتمع الكوينية من تعقيب لي على محاضرة الأستاد الدكتور رجاء جارودي، حينما دعي لي جامعة قطر بالدوحة. وكان كاتب المقال هو الدكتور محمد عبد الله الشباني، تحت عنوان: وقفات متأنية مع آراء فضيلة د./القرضاوي في العلاقة مع أهل الكتاب.

وأنا شاكر للأخ د./الشباني حسن أدبه في تناول الموضوع، وأقدّر له غيرته واجتهاده، وإن كنت أخالفه فيما انتهى إليه من آراء تخصّ موقفي.

### التوحيد والأخلاق:

أولاً: أخذ عليّ الأخ الشباني قولي: إن رسالة الإسلام رسالة أخلاقية في الدرجة الأولى، وكأنه فهم من هذه الجملة أبي أعتبر (التوحيد) في الدرجة الثانية أو الثالثة، وطفق يذكر الأدلة على أهمية التوحيد، كأني أنكر ذلك أو أجهله.

والحق أني أعتبر (التوحيد) \_ كما يعتبر، كل مسلم \_ أساس الدين، بل أساس الديانات السماوية كلّها، ولكني أيضاً أعتبره من جملة الأخلاق؛ لأنه من (العدل) الذي يعطي كل ذي حقّ حقه، ولا حق لأحد أن يعبد غير الله تعالىٰ الربّ الخالق المعلّم للإنسان. ولا غرو أن أعتبر القرآن السُرك من (الظلم) بل هو ظلم عظيم، كما جاء في القرآن على لسان لقمن، إذ قال لابنه

وهو يعظه: ﴿يَبُنَىٰ لَا تُنْرِكُ بِاللَّهِ إِنَّ ٱلذِّرْكَ لَظُلْرٌ عَظِيدٌ ﴾ [لقماد].

وقد صحح لرسول الكريم ﷺ للصحابة فهمهم للآية الكريمة من سورة الأنعام؛ ﴿ اللَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَتَرَ بَلْبِسُوٓا إِيمَنهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَمُمُ الْأَمَنُ رَهُم مُهمَدُونَ ﴾ حين قالوا: وأيّنا لم يظلم نفسه يا رسول الله؟ ليس كما فهمتم، إنه الشرك. ألم تقرؤوا قول العبد الصالح: (إن الشرك لظلم عظيم)(١).

ونجد القرآن الكريم يعتبر الإيمان والشعائر العبادية وعمل الصالحات، وفعل الخيرات والجهاد في سبيل له ونحوها من جملة الأخلاق المحمودة، ويصف أهلها من المؤمنين والأبرار والمتقين بصفات أخلاقية مثل (الصدق) وهو فضيلة أخلاقية بلا ريب.

يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ مَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ بَرْمَابُوا وَجَنهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَكِيلِ اللَّهِ أُولَيْهِكَ هُمُ ٱلفَسَدِقُونَ ﴿ الحجراتِ ].

وقال عز وجلّ: ﴿ لَيْسَ الْهِرَ أَن ثُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَ الْهِرِّ مَنْ هَ مَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْرِ الْآخِرِ وَالْمَلْهِكُو وَالْكِنْبِ وَالنّبِيئِنَ وَمَانَ الْمَالَ عَلَى حُبُوم ذَوى الْفُسُرْقِ وَالْيَتَكُنُ وَالْمَسَكِينَ وَابْنَ السّبِيلِ وَالسّابِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَصَامَ الْفَلَوْةَ وَمَانَ الزّكَوْةَ وَالْمُولُونِ يَهُدِهِمْ إِذَا عَنهَدُوا وَالسّبِيلِ فِي الْبَالْسَاءِ وَالطّبَرِينَ فِي الْبَالْسَاءِ وَالطّبَرُاءِ وَحِينَ الْبَالِينَ أُولَئِهِكَ الَّذِينَ مَدَقُوا وَالطّبُولَةِ مُمُ النّفَقُونَ ﴿ ﴾ [البقرة].

ومن هنا أثنى الله على أولي العزم من الرسل فوصفهم بصفات أخلاقية، كما قال عن نوح: ﴿إِنَّهُم كَانَ عَبِّدًا شَكُولًا ۞﴾ [الإسراء].

وقال عن إبراهيم الخليل: ﴿وَإِبْرَهِيـمَ ٱلَّذِى وَئَعَ ۞﴾ [النجم].

وخاطب خاتم رسله محمّداً بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمِ ۚ ۚ [القلم]. ولا غرو أن قال ﷺ: ﴿إنما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق٬٬٬۰۰.

 <sup>(</sup>۱) البخاري ۱، كتاب «الإيمان» ۱۳، باب (۲۳)، البخاري ۲، كتاب «تفسير القرآن»
 ۲۰ رقم (۳۱)، البخاري ۸، كتاب «استتابة المرتدين» ٤٨.

 <sup>(</sup>۲) أحمد ۲/ ۲۸۱، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح ۸/ ۱۸، صححه الحاكم ۲/ ۲۱۳، ووافقه الذهبي، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (۲۷٤) ۱۰۰، «صحيح الجامع» ۲، رقم الحديث (۲۳٤٥).

ولقد ذكر الإمام ابن القيم في المدارج السالكين؛ ما نقعه الكتاني عمّن قبله أنهم قالوا: التصوّف هو الخلق، فمن زاد عليك في الخلق فقد زد عليك في التصوّف.

وعلَّق على ذلك ابن القيم بقوله: (بل الدين كنَّه هو الخُلُق، فمن زاد عليك في الدين)(١٠).

وقد عرَّف بعضهم التصوّف، فقالوا: هو الصدق مع الحق، والخُلقُ مع الخَلْق.

ولا يخفى أن الصدق خُلُن أيضاً، فقد أصبح التصوّف كله حلقاً، بل هذا الدين كلّه: أن تكون مع الله بالصدق، ومع الناس بحسن الخلق.

أو تكون كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية مع الله بالتقوى، ومع الناس بالإحسان؛ كما يشير إليه قوله تعالىٰ ﴿إِنَّ أَلَّهَ مَعَ الَّذِينَ أَتَّقُواْ وَٱلَّذِينَ هُم شُخْسِنُونَ ﴿﴾ [النحل].

وفي ضوء هذه المفاهيم لإسلامية الصحيحة يجب أن يُفهم معنى قولي: أن الإسلام رسالة أخلاقية في الدرجة الأولى، فأنا أدخل في هذا المفهوم: العقائد والعبادات وعمل الصالحات والدعوة إلى الله تعالى، والجهاد في سبيله، وقديماً قال علماؤنا: لا مشاحّة في الاصطلاح.

### معركتنا مع اليهود:

ثانياً: علَّى الأخ الشبائي على قولي: إن معركتنا مع اليهود ليست من أجل العقيدة، بل من أجل الأرض التي اغتصبوها، والخُرُمات التي انتهكوها، والدماء التي سفكوها، وقال: إنها تحتمل معنى صحيحاً لا غبار عليه، وهو أن صراعنا مع اليهود في هذه المرحلة من أجل أرض فلسطين، وإذا كان هذا المعنى الصحيح محتملاً، فلماذا نفترض المعنى الآخر؟

والذي جعلني أقول هذا القول: أن اليهود يشيعون في أنحاء العالم أنهم جنس مضطهد مجئي عبيه، مطلوم من الناس كافّة، وأن اضطهاده إنما هو من

<sup>(</sup>١) المدارج السالكين؛ ٣٠٧/٢.

أجل عقيلته وعنصره، أي لأنهم يهود، ولأنهم ساميون. ولذا نراهم يتاجرون بماداة السامية.

ونحن نريد أن نقول الهم: إننا أن أمار مع من أجل عقبدتكم اليه وديم المعان نعب أبعان عام المعان نعب المعان نعب المعان نعب المعاركم أماركم أماركم أماركم أماركم أماركم وتحن المعال المعاركم، ومحتاكم والمحتاكم والمعاركم، وأسار المعارك المعاركة الم

ولى أله أن الله المنا المنا المنا أله أوال المنال النال المنال النال المنال النال النا

ولا يتصوّر من مثلي أن يغير الطابع الديني عن المعركة بيننا وبين اليهور، أنا أثاري في كتس وفي محاضراتي وفي فتاواي وخطبي منذ سبين طويلة

## هل هناك أصول مشتركة بيننا وبين أهل الكتاب؟

ثالثاً: أثار الأخ الشباني زويعة حول ما نقل عنّي أني قلت معقباً على موقف جارودي ما معناه: لا مانع من وقوف أتباع الديانات السماوية في خندق واحد، أي في مواجهة الإلحاد والإباحية، وقد يختلفون في بعض الأمور، ولكن بينهم من الأصول المشتركة ما يجمعهم ضد الذين ينادون بوحدانية الدولار، ووحدانية السوق، ويعتبرون أنه الله إله إلا المادة».

أنكر الأخ الكاتب هذا القول، وزعم أنه يناقض أصول الإسلام وحقائق التوحيد... وقال: ليس بيننا وبين اليهود والنصارى أي أصول مشتركة، فهم مشركون كفرة، وقد حكم الله عليهم بالكفر... إلخ.

ولو كان ما قاله الكانب صحيحاً، لم يكن هناك معنى ولا مبرّر لأن يميّزهم الإسلام عن غيرهم من سائر الكفار، ويعتبرهم (أهل كتاب) وأهل دين سماويّ ويناديهم: «يا أهل الكتاب»! وأن يقول القرآن فيهم: ﴿وَطَعَامُ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِنَبُ حِلَّ لَكُرُ وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَمُمّ وَالْمُعَمَّدُ مِنَ النّوينَتِ وَالْفَصَدَتُ مِنَ اللَّهِينَ أُوتُوا الْكِنَبُ مِن قَبْلِكُمْ . . ﴾ [المائدة: ٥]، فأباح مؤاكلتهم ومصاهرتهم، والمصاهرة أحد الرابطين الأساسيين الطبيعيين بين البشر ﴿وَهُو الّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَلِّهِ بَشَرَا فَجَعَلَمُ نَبًا وَمِيهُمُ فَبَالًا وَمِيهُمُ أَلَا الفرقان: ٤٥].

فكيف أجاز للمسلم أن تكون شريكة حياته، وربّة بيته، وأمّ أولاده من أهل الكتاب؟ ومن لوازم ذلك: أن يكون أبو زوجته الكتابية وأمّها جدّين لأولاده، وإخوانها أخوالهم، وأخواتها خالاتهم، ولهؤلاء جميعاً وأولادهم حقوق الأرحام وذوي القربي؟

ولا ربب أنهم كفار؛ لأنهم لم يؤمنوا برسالة محمّد على ولكنهم غير (المشركين) أو (الذين أشركوا) فهم صنف آخر يذكر معطوفاً عليهم في القرآن، والعطف يقتضي المغايرة؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهَلِ الْكِنْبِ وَلَا اللَّهُ كِينَ أَن يُنذَلَ عَلَيْكُم مِنْ خَيْرٍ مِن تَيْكُمُ الله قرة (١٠٥)، وقسول : ﴿مَا يَوَدُّ اللهُ يَكُنُ اللهُ يَنْ أَهْلِ الْكِنْبِ وَاللهُ يَكِنَ اللهُ يَكُن مَنْ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ يَكُنُ اللهُ يَكُنُ اللهُ يَكُنُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ يَكُنُ اللهُ عَلَيْهُ حَلَيْهِ اللهُ اللهُ

فِيَهَا ﴾ [البيننة: ٦]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّدِيثِينَ وَٱلنَّصَرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشَرَكُواْ إِنَّ ٱللهُ يَقْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِينَعَةِ ﴾ [الحج ١٧].

فدلَّت هذه الآيات الكريمة على أن أهل الكتب من اليهود والنصارى غير المشركين، الذين ذكرهم القرآن، ويقصد بهم عبّاد الأوثان، كما كان عليه مشركو العرب.

ولو لم يكن هناك أصول مشتركة بين المسلمين وأهل الكتاب ما أجاز المسلمين أن يصاهروهم، ولحرم ذلك عليهم كما حرم مصاهرة المشركين، حيث قال: ﴿وَلَا نَنكِمُوا ٱلنُنْرِكَاتِ حَتَى يُؤْمِنَ وَلَائَةٌ مُؤْمِنَكُ خَيْرٌ مِن مُشْرِكَةٍ وَلَوَ البَيْرَةُ وَلَا البَيْرة: ٢٢١].

والواقع أنه توجد أصول مشتركة بين المسلمين وأهل الكتاب في الجملة، منها: الإيمان بالله، والإيمان بوجوب التعبّد له، والإيمان بالنبوّة والوحي، والإيمان بالآخرة، والإيمان بالقيم الأخلافية.

ومن ثمَّ يمكن أن يقف هؤلاء مع المسلمين في خندق واحد، لمقاومة النَّزعات الإلحادية، ودعوات الانحلال والإباحية، والوقوف في وجه المظالم والاعتداءات البشرية.

وهذا ما جعل الأزهر ورابطة العالم الإسلامي والفاتيكان يقفون في صفّ واحد في مؤتمر السكان الذي انعقد بالقاهرة في صيف سنة ١٩٩٤م، ضدّ دعاة الإجهاض والإباحية الجنسية.

وهو ما جعل الكثيرين من عقلاء المسلمين يرخبون بالحوار الإسلامي المسيحي، كما فعل ذلك وفد رابطة العالم الإسلامي برئاسة أمينها العام الشيخ محمد علي الحركان، وعدد من الأساتذة الكبار، حيث ذهبوا إلى الفاتيكان، وحاوروا كبار أساقفته، ووصلوا إلى نتائج مهمة سجّلوها في كتاب نشرته الرابطة.

وكذلك قام حوار في ليبيا شارك فيه عدد من الشيوخ والمفكّرين المسلمين، وقدمت فيه بحوث من كِلَا الطرفين في أربعة موضوعات محدّدة، وانتهوا إلى توصيات مشتركة، أعتقد أنها نافعة.

ولو كان أهل الكتاب كالمشركين الأقحاح سواء بسواء، كما يقول الأخ المعقب، ما حرن المسلمون من أصحاب رسول الله على في مكّة حين انتصر

الفرس \_ وهم مجوس يعبدون النار ويقولون بإلهين اثنين \_ على الروم، وهم نصارى أهل كتاب، على عكس ما كان عليه المشركون من أهل مكة، الذين فرحوا بانتصار الفرس على الروم، معتبرين أن الروم أهل كتاب، فهم أقرب إلى المسلمين من المجوس.

وقد نزل في ذلك قرآن يُتلى يبشر المسلمين بأن هذه الغلبة للفرس لن تدوم، وأن اتّجاه الربح سينغير لصالح الروم في بضع سنين، وقال تعالىٰ: ﴿الَّهَ فَيْنَ الرُّومُ ۚ فَيْنَ الْأَرْضِ وَهُم مِنْ بَعَدِ ظَيْهِمْ سَيَفْلِوُنَ ۚ فِي بِغَيْمِ سِنِينَ ۚ لِلَّهِ ٱلْأَمْسُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعَدُ وَيُومَهِنِ يَفْسَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ فَي بِتَصْرِ ٱللّهِ يَنْهُمُ مَن يَشَكُمُ وَهُو ٱلْمَكِيْلُ ٱلرَّحِيمُ ۚ فَيَ الروم].

إن القرآن الكريم أمرنا ألّا نجادل أهل الكتاب إلّا بالتي هي أحسن، وأن نركز على القواصم المشتركة بيننا وبينهم، لا على نقاط التمايز والاختلاف، يقول تعالى: ﴿وَلَا تَبْدَلُوا أَهْلَ الْكِتَبِ إِلَّا بِالَّتِي هِى أَشَسَنُ إِلَّا الَّذِينَ طَلَمُوا مِسْهُمْ وَقُولُوا مَامَنًا بِالَّذِينَ ظُلَمُوا مِسْهُمْ وَقُولُوا مَامَنًا بِالَّذِينَ أَنْزِلَ إِلَيْكَمُ وَلَوْلُهُمُا وَإِلَاهُمُا وَإِلَاهُمُا وَإِلَاهُمُا وَإِلَاهُمُ لَمُ اللّهِ مُسْلِمُونَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

وما أحرج الدعاة اليوم إلى هذا الأدب القرآني في عصر تقارب فيه العالم حتى أصبح قرية كبرى كما قال بعض الأدباء، وأنا أقول: إنه أصبح قرية صغرى، نتيجة ثورة الاتصالات، ورسالة الدعاة اليوم يجب أن تركز على تبليغ دعوة الإسلام إلى العالم بلغاته المختلفة، عبر الإذاعات الموجّهة، والأقمار الصناعية، وشبكة (الإنترنت)، والرسائل المكتوبة، وترجمة معاني القرآن إلى الألسنة المختلفة، وهذا هو الجهاد الأول اليوم، وهذا كله قد أخفق فيه المسلمون إخفاقاً بيّناً، ولكنهم نجحوا في استفزاز الأخرين، وإيغار صدورهم، وتخويفهم من ظهور الإسلام، الذي لن يعاملهم إلا بسل السيف على رقاب الجميع، وإعلان الحرب على البشرية كلها!!

أسأل الله أن يرزقنا فقه الدعوة، وفقه الفتوى، حتى نفرّق بين الثوابت والمتغيّرات، فإن الفتوى تتغيّر بتغيّر الزمان والمكان والعُرف والحال وغيرها، فالدعوة وأساليبها أولى بالتغيّر بتغيّر الزمان والمكان والإنسان.

وآخر دعوانا أن الحمد له رب العالمين.

# الشفاعة يوم القيامة وموقف الدكتور مصطفى محمود

أَسَنَ ثَارِ جِدل كبير هذه الأيام في الصحف المصرية حول مقال كنبه الكاتب المعروف الدكتور مصطفى محمود، حول الشفاعة يوم القيامة.

فقد ذكر الكاتب أن الشفاعة التي يتعلق بها الكثير من المسلمين الذين يرتكبون المنكرات، وينتهكون الحرمات، ثم يتكلون على الشفاعات: هذه الشفاعة غير صحيحة، وآيات القرآن تنفيها، وهي منافية للعدالة الإلهية، التي تجزي كل نفس بما كسبت، ولا سيما في يوم القيامة، ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُ نَفْسِ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَنُونَ ﴾ [النحل].

وقد أثبتت الآيات القرآنية الكثيرة أن الله تعالىٰ وحد، هو المتصرّف في هذا اليوم، ولا سلطان لأحد سواء، ﴿ يَوْمَ لَا نَمْلِكُ نَفْشُ لِنَفْسِ شَيْئًا ۚ وَٱلْأَمْرُ بَوْمَ لِلهِ اللّهِ اللّهِ الْوَهِدِ ٱلْفَهَّادِ﴾ [غانر: ١٦]. يَتَهِ إِلَى اللّهُ الْوَهِدِ ٱلْفَهَّادِ﴾ [غانر: ١٦].

ولا يملك أحد في هذا اليوم أن ينقذ أحداً من مصيره الذي استحقّه بعمله، ولا الرسول نفسه؛ كما قال الله تعالىٰ له: ﴿أَفَهَنَّ حَقَّ عَلَيْهِ كُلِمَةُ ٱلْعَلَابِ أَفَانَتَ تُنقِدُ مَن فِي اَلنَّادِ ﴿ } [الزمر].

وقد أكّدت آيات القرآن في أكثر من سورة أن الشفاعة مرفوضة في هذا اليوم العظيم؛ كما قال تعالىٰ؛ ﴿وَاتَفُواْ بَرْمًا لّا جَنْزِى نَفْسُ عَن نَفْسٍ شَيْعًا وَلَا يُقْبَلُ مِنهَا شَعَعَةٌ وَلَا يُؤَمّلُ اللّهَ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللهُ الله

وقال سبحانه: ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِنَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَةٌ وَلَا شَفَعَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

وقال عزّ وجلّ: ﴿مَا لِلظَّلَالِمِينَ مِنْ حَبِيمٍ وَلَا شَهِيعٍ يُطَّاعُ﴾ [عامر: ١٨]. وقال: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِ. مِن وَلِيّ وَلَا شَهِيعٍ﴾ [السجدة: ٤]. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَا نَعَمُّهُمْ شَعَتُهُ ٱلشَّنِيوِينَ ۞﴾ [المدثر: ٤٨].

وقال على لسان أهل النار: ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَنْفِينَ ۞ وَلَا صَابِيٍّ جَبِي ۞ [الشعراء].

كما أكّد القرآن: أن من دخل النار لا يخرج منها بحالٍ من الأحوال؛ كـمـا قـال تـعـالــن: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَغْرُجُواْ مِنَ النّارِ وَمَا هُم يُخَارِجِينَ مِنْهَا ۗ وَلَهُمْرُ عَذَاتُ مُقِيمٌ ۗ ﴿ المائدةِ ].

وقال: ﴿ كَذَٰذِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَلُهُمْ حَمَرَتِ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَرِجِينَ مِنَ ٱلنَّادِ ﴾ [البقرة].

كما أنكر الدكتور ما ورد في الشفاعة العظمى، وما فسر به (المقام المحمود) الوارد في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ النَّالِ فَنَهَجَّدْ بِهِ. نَافِلَةُ لَكَ عَنَىٰ أَن يَبْعَثُكَ رَبُّكَ مَقَامًا غَنْمُودًا ﷺ لَكَ عَنَىٰ أَن يَبْعَثُكَ رَبُّكَ مَقَامًا غَنْمُودًا ﷺ [الإسراء].

ونفى أن يكون المقام المحمود هو مقام الشفاعة، وإنما مقام البشارة! ورد الدكتور الأحاديث التي وردت في ذلك، زاعماً أنها أحاديث موضوعة مكذوبة على الرسول ﷺ، الدي جعل نجاة كل إنسان بعمله هو لا بسعي غيره له، وقال لأقاربه من بني هاشم: قاعملوا فإني لا أغني عنكم من الله شيئاً.

نرجو من فضيلتكم شرح هذا المرضوع الحطير بما يرد الحق إلى نصابه، وما يزيح الشبهات، ويبطل المفتريات.

🗺 الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. وبعد؛

معنى الشفاعة: هي انضمام الإنسان إلى غيره \_ بحيث يكون معه شفعاً بعد أن كان وتراً \_ ليطلب له من آخر أمراً يحقّق به حلب منفعة أو دفع مضرّة.

وهي تقتضي أربعة أمور: شافعاً، ومشفوعاً له، ومشفوعاً عنده، ومشفوعاً نيه، وهي نوعان: محمودة ومذمومة. فالشفاعة المحمودة: أن يشفع الشافع لمن يستحق الشفاعة في تحقيق أمر مشروع له، وإن لم يكن حقاً له.

كما لو كان على المرء دين محدد بموعد، وجاء موعد الاستحقاق، ومن حق الدائن أن يرد إليه الدين، وإلّا طالب بعقوبة المدين وحبسه. فإذا جاء شافع إلى الدائن، لينظر هذا المدين إلى ميسرة، أو يتنازل عن جزء من دينه، وكان المشفوع له أهلاً لهذا التخفيف، كأن خسر في تجارته، أو أصابه سيل ذهب بماله، أو جائحة اجتاحت ماله... إلخ، فهذه شفاعة مقبولة ومحمودة.

أمَّا لو كان رجلاً مبيّئ السلوك، وأخذ المال وبذره في الحرام، وجاء من يشقع فيه عند الدائن، فهذه الشفاعة مذمومة ومرذولة.

وفي القرآن الكريم: ﴿ مَنْ يَشْفَعُ شَفَقَةً حَسَنَةً يَكُن لَهُ فَمِيبٌ يَهُمُّ وَمَن يَشْفَعُ شَفَعَةً سَيِّقَةً يَكُن لَهُ كِفَلَّ مِنْهَا ﴾ [النساء: ٨٥].

ومن الشفاعة العذمومة: الشفاعة لإسفاط عقوبة عمّن يستحقها لنسبه أو جاهه أو ماله، وهو ما أنكره النبي على حبّه وابن حبّه: أسامة بن زيد حين أرادت منه قريش أن يشفع عند الرسول للمرأة المخزومية التي سرقت، وقال له: «أنشفع في حدّ من حدود الله يا أسامة؟» متّفق عليه.

ومن ذلك: شفاعة بعض الكبراء لدى بعض الرؤساء والمسؤولين، لتوظيف بعض أقاربه أو محاسيبه، وتقديمهم على غيرهم ممن هو أحقّ منهم وأولى بالمنصب، وهذه خيانة لله ولرسوله وللجماعة.

وهذه هي الصورة الشائعة والمستقرّة في أذهان الناس، وهي أن الشعاعة تعنى: طلب الإنسان ما ليس بجائز له، بوساطة غيره،

ولعل هذه الصورة هي التي دفعت بعض أهل العلم قديماً وحديثاً إلى إنكار ما ورد في الشفاعة من أحاديث، وتأويل ما جاء فيها من آيات، ولعلّها وراء ما كتبه الدكتور مصطفى محمود في هذا المجال.

هذا مع أن الشفاعة المقبولة هي التي تتوافر لها عناصر ثلاثة: في الشافع، والمشفوع له، والمشفوع فيه.

فالشافع لا بدّ من أن يكون مرضيّاً عند المشفوع عنده، بما له من منزلة عنده.

والمشفوع له، لا بدّ أن يكون أهلاً للشفاعة، فليس كل امرئ قابلاً لأن يشفع له، والمشفوع فيه لا بدّ أن يكون أمراً قابلاً للشفاعة، فهناك أمور لا يجوز أن تكون موضع شفاعة لأحد.

وهذه الشروط الني تعارفها أهل الخير والفضل من الناس في الدنيا، هي نفسها التي تراعى في شفاعة الآخرة.

فليست الشفاعة كلاً مباحاً، يرعاه كل من شاء، متى شاء، وكيف شاء. ولكنها منضبطة مقيدة بشروطها ومجالها وأهلها. وهذا ما يجب أن نؤكده: أن الشفاعة التي أثبتها القرآن الكريم للمدنبين يوم القيامة، وصحت بها أحاديث الرسول على الا يمكن أن تكون من نوع الشفاعة المذمومة.

إذ لا بدّ أن تكون بعد إذن من الله تعالى، فهو مالك الشفاعة كلّها، وصاحب الأمر كلّه.

ولا بدّ أن يكون الشافع من أهل القبول عند الله تعالى، مم أذن له الرحمٰن ورضي له قولاً: من الملائكة أو الأنبياء أو الصالحين.

ولا بدّ أن يكون المشفوع له ممن ارتضاء الله في الجملة، وليس من أهل الجحود أو الشرك بالله تعالى.

ولا بدّ أن يكون الأمر المشفوع فيه، مما يدخل في دائرة الشفاعة. وهذا معروف بطبيعة الحال؛ إذ لا يتصوّر من الملائكة أو النبيّين أو الصدّيقين والشهداء والصالحين: أن يطلبوا من الله سبحانه ما لا يليق أن يطلب منه.

وهذا ما سنوضحه إن شاء الله في الصحائف التالية.

## أوّل قضية في الفكر الإسلامي:

وهذه القضية ـ قضية مصير العصاة من الموحدين من أهل الكبائر ـ هي أوّل قضية ثار فيها الجدل، واختلف فيها الناس في الفكر الإسلامي. وهي التي يعبّرون عنها بـ (مرتكب الكبيرة). حيث ثارت في عصر الصحابة، وفي عصر لتابعين لهم بإحسان.

فقد أثارها الخوارج أيام عليّ ﷺ، فحكموا على مرتكب الكبيرة ـ ولو كبيرة واحدة ـ أنه كافر، وأنه مخلد في النار، إذا لم يتب منها. ثم طبقوا ذلك على أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه، واعتبروه قد ارتكب كبيرة بقبوله التحكيم، فكفر بذلك واستحق الخلود في النار!!

وقد جاءت الأحاديث الصحاح المستفيضة \_ من عشرة أوجه كما قال الإمام أحمد \_ تذمّ الخوارج، وتحذّر منهم، وتبيّن أن آفتهم ليست في ضمائرهم وقلوبهم، بل في عقولهم وأفهامهم. فهم عبّاد صوام قوام، ومع هذا يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة. وقد وصفت الأحاديث عبادتهم بمثل هذه العبارات: قيحقر أحدكم صلاته إلى صلاتهم، وقيامه إلى قيامهم، وقراءته إلى قراءتهم، متفق عليه.

وقد بعث على ﷺ ابن عمّه عبد الله بن عباس ﷺ، ليحاجّهم ويناقشهم في دعاويهم، وقد استطاع أن يقنع الكثير منهم، فرجع منهم عدّة آلاف، وأصرّ الآخرون على موقفهم، فقائلهم على ﷺ ومن معه من الصحابة.

ثم ثارت هذه القضية مرّة أخرى في عصر التابعين في حلقة الإمام الفقيه الداعية المربّي: الحسن البصري، أو في حلقة أصحابه من بعده. فقد سأل سائل عن مرتكب الكبيرة، فردّ عليه واصل بن عطاء تلميذ الحسن: ليس بمؤمن ولا كافر، ولكمه في منزلة بين المنزلتين، وهو مخلد في البار، كالكافر، فقال الحسن: اعتزلنا و،صل. وقيل: أن هذا حدث مع أصحابه من بعده.

وعلى كل حال، فقد انقسم الناس في هذه القضية إلى ثلاثة أقسام أو فئات:

الأولى: هم الذين يقولون بأن مرتكب الكبيرة إذا لم يتب، هو مخلد في النار. ولكن هل هو كافر أو لا؟ الخوارج يقولون: هو كافر، والمعتزلة بقولون: ليس بمؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين، ولكنه مخلد في النار كالكافر.

الثانية: هم المقابلون لهؤلاء، وهم (المرجئة) الذين أرجأوا العمل وأخروه عن الإيمان، وقالوا: إن العمل ليس مهماً، إنما المهم الإيمان، وقالوا كلمتهم الشهيرة: لا تضرّ مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

والثالثة: هي التي وقفت موقفاً وسطاً بين الغلاة في الوعيد، والغلاة في

الوعد، وأثبتت بأن هناك من عصاة المؤمنين ـ وهم من أهل الكبائر ـ من يدخلون النار، كما دلّت على ذلك آيات القرآن، وأحاديث الرسول المستفيضة.

فمن القرآن قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمَوْلُ ٱلْبَتَنَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ ذَارًا وَسَبُمْلُونَ سَوِيرًا ﴿ إِنَّ النِينَ يَأْكُلُونَ أَمَوْلُ الْبَتَنَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا الممبراث: ﴿وَمَن يَعْضِ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَبَنَعَكَ حُدُودَهُ يُدْخِلُهُ نَارًا خَمَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابُ مُهِمِنُ ﴾ [النساء].

وقال في نفس السورة بعد أن ذكر عدداً من المنهيّات: ﴿وَمَن يَفْعَلَ ذَالِكَ عُدُونَا وَظُلْمًا مَسَوْفَ نُصّلِيهِ نَارَأً وَكَانَ ذَالِكَ عَلَى اللَّهِ يَشِيرًا ﴿ ﴾ [النساء].

وأمَّا الأحاديث فهي كثيرة مثل: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها، فلا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض؛ متفق عليه.

ومثل: «صنفان من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر، يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات، مميلات ماثلات. . . \* الحديث، رواه مسلم،

لكن هذه الفئة خالفت الخوارج والمعتزلة بأن هؤلاء العصاة إذا ماتوا على لتوحيد سيخرجون يوماً من النار، إذ ينفعهم إيمانهم بالله ورسوله واليوم الآخر. فبعد أن يمكثوا ما شاء الله أن يمكثوا، يشفع فيهم من أذن الله بشفاعته من الملائكة أو من الأنبياء أو من الصالحين. أو بفضده ـ جلّ جلاله \_ ورحمته، كما صحّ في الحديث أنّه تعالىٰ يقول: "بقيت شفاعتي، فيخرج من النار قوماً قد امتحشوا (أي أحرقوا)».

هذا هو موقف جمهرة الأمّة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأثمّة الدين المشاهير، وهم الذين أطلق عليهم الناس فيما بعد (أهل السنّة والجماعة) وهم وسط في قضايا العقيدة بين الطوائف المختلفة، كما أن الأمّة المسلمة وسط بين أهل الأديان من اليهود والنصارى وغيرهم.

### حقائق لا يجوز الخلاف عليها:

هناك حقائق في هذه القضية لا يجوز الخلاف عليها

أولاها: أن سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة: موقوفة على إيمانه وعمله، لا على الاتكال على غيره، فهو الذي يسعد نفسه أو يشقيها، وليس غيره هو الذي يجلب له السعادة أو الشقاء.

وهذا أمر واضح كل الوضوح في كتاب الله ، يقول تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مَنلِمًا مِن ذَكَرٍ أَوْ أَنْنَى وَهُوَ مُؤْمِنُ فَلَنُحْيِبَنَـّهُ حَيْوَةً طَيِّبَةً وَلَكَوْبِيَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَخْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۞﴾ [النحل].

ويـقــول تــعــالــن: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَسَـّا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا آكْتَسَيْتُ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ويقول سبحانه: ﴿ كُلُّ نَفْيِن بِنَا كُنْبَتْ رَوِينَةً ۞ [المدثر].

﴿ بَوْمَ تَأْتِي كُلُ نَفْسِ تُحَدِّلُ عَن نَفْدِهَا وَتُولَقُ كُلُ نَفْسِ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُطَلِّسُونَ ﴾ [النحل].

﴿ مَّنْ عَيلَ مَنْلِمًا فَلِغَيهِ ". وَمَنْ أَسَاتُهُ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّهِ لِلْمَسِيدِ ١٠ [فصلت].

الثانية: أن العبرة ليست بالشارات والعناوين، بل بالحقائق والمضامين، وليس المدار على الدعاوى الضخمة، بل على البينات الصادقة. فليس كل من ادعى أنه من أهل الإيمان يكون كذلك، فما أكثر الدعوى وما أعز المعنى، يقول الله تعالى ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ مَامَنًا قُل لَمْ نُوْمِنُواْ وَلَكِن قُولُواْ أَسَلَمْنا وَلَمَا يَدَخُلِ يقول الله تعالى ﴿ وَالَتِ الْأَعْرَابُ مَامَنًا قُل لَمْ نُوْمِنُواْ وَلَكِن قُولُواْ أَسَلَمْنا وَلَمَا يَدَخُلِ اللهِ يَعْدُونُ وَيَسُولُمُ لَا يَلِتَكُم فِن أَعْمَلِكُم شَيّتًا إِنَّ الله عَفُورٌ رَحِيمُ الْإِيمَان فَي إِللهُ وَيَسُولُم لَا يَلِتَكُم فِن أَعْمَلِكُم شَيّتًا إِنَّ الله عَفُورٌ رَحِيمُ الْمَعْمِدِ وَيَسُولُم لَا يَلِتَكُم فَن أَعْمَلِكُم شَيّتًا إِنَّ الله عَفُورٌ رَحِيمُ الْمَعْمِد وَاللهِ وَرَسُولُهِ وَرَسُولُهِ وَيَسُولُهِ وَاللهِ وَرَسُولُهِ وَاللهِ وَرَسُولُهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَهُ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

وقد ذكر المفسّرون أن جماعة من المسلمين وأهل الكتاب النقوا، فادّعى كل منهم أنه أولى بالله وأحق بالجنّة من غيره، فأنزل الله قرآناً يُتلى، لبكون قولاً فصلاً، وحكماً عدلاً؛ وذلك قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيَكُمْ وَلاَ أَمَانِيَ أَهْلِ اللهِ عَلَىٰ الْعَيْرُ اللهِ عَلَىٰ الْعَيْرُ اللهِ اللهِ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ ال

وقد ردّ القرآن دعوى اليهود والنصاري حين زعموا أن الجنّة لهم

وحدهم، فقال عزّ وجلّ: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَمَهُوكًا تِلْكَ أَمَانِينُهُمْ قُلْ هَمَاتُوا بُرَهَنَكُمْ إِن كُنتُكُمْ مَندِيْنِكَ ۞ بَلَن مَن أَسْلَمَ وَجُهَمُ يَلْهِ وَهُوَ مُحْسِدٌ مُلَهُ، أَجْرُهُ عِندَ رَبِهِ، وَلَا خَوْقُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۞﴾ [الغرة].

الثالثة: أن يوم القيامة ليس لأحد نيه ملك ولا تصرّف، فالملك كله في هدا اليوم لله، والأمر كله لله، كما علّمنا الله أن نقول في سورة الفاتحة في كل صلاة ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ على القراءتين، فالله هو المالك، وهو الملك وحده في هذا اليوم؛ كما قال تعالىٰ: ﴿يَوَمَ لَا نَسْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسِ شَيْئًا وَالأَمْرُ يَوْمَ لِا يَتَو لَى الإنفطار].

وقال تعالىٰ: ﴿لِمَنِ الْمُلَّكُ الْبَرِّمِ لِللَّهِ الْوَسِدِ الْفَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، فلا يملك ملك في السماوات، ولا نبيّ ولا صديق من الأمر شيئاً في هذا اليوم، إلّا ما أذن الله تعالىٰ به لمن يشاء.

وفي هذا يقول تعالىٰ: ﴿أَمِ آتَّهَٰذُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآةً قُلْ أَوَلَوَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْعًا وَلَا يَمْفِلُونَ ۚ قُلْ أَلَارُضِ ۚ لَا يَمْلِكُونَ شَيْعًا وَلَا يَمْفِلُونَ ۚ قُلْ لِللَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُمُ مُلْكُ ٱلسَّمَاوَتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۗ فَلَا يَسَوْلُونَ قُلُهُ اللهِ الزمر].

وقال سبحانه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفُعُ عِندُهُۥ إِلَّا بِإِذْنِيرٌۥ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال عزّ من قائل: ﴿ وَلَا نَنْفَعُ ٱلشَّفَاعَةُ مِندَتُهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِكَ لَأُمُّ ﴾ [سا: ٢٣].

الرابعة: أن العدل المطلق هو شعار ذلك اليوم، فلا تظلم نفس شبئاً، بمعنى أنها لا تهضم جزاء ما عملت من خير، ولا تحمل وزر عمل لم تعمله، ولا تعاقب بأكثر مما يستحقه العمل؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَسْمَلُ مِنَ ٱلطَّبْلِحَنْتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَعَالَى وَلا هُمَسَا ﴾ [طه].

وقال: ﴿ وَلَا تَكْسِبُ حَجُلُ نَفْسِ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا لَزِرُ وَزِرَةٌ وِذَرَ أُخْرَئُكُ ﴾ [الانعام: ١٦٤]. وقــــال: ﴿ وَإِن نَدْعُ مُنْفَلَةً إِلَىٰ جِمْلِهَا لَا يُحْمَلُ مِنْهُ شَنَى ۚ وَلَوْ كَانَ ذَا قُـرَٰنِكُ ﴾ [فاطر: ١٨].

الخامسة: أن الأوهام التي شاعت بين المسلمين عن الشفاعة لا أساس لها، وهي أن يفترف الإنسان كبائر الإثم والفواحش، ويبغي في الأرض بغير الحق، ويفترس الضعفاء والمساكين، وينتهك الحرمات، ويخون الله ورسوله والمؤمنين، ثم يتكل على أن الرسول أو الأولياء سيشفعون له، فهذا أشبه بما كان عليه المشركون في الجاهلية، واليهود والنصارى إلى اليوم، حين يرتكبون المآثم والمظالم، ويقولون: سيغفر لنا، أو يشفع لنا الشافعون.

فالواقع أن باب الشفاعة ليس مفتوحاً لكل الناس، بل يفتحه الله متى شاء لمن يشاء، فيما يشاء، فيما يشاء من الذنوب؛ كما قال تعالىٰ: ﴿يَوْمَهِنْ لَا نَنْفَعُ اَلشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّخَنُ وَرَخِيَ لَمُ قَوْلًا ﴿ إِلَهَا.

فلا يدري أحد: أيشفع له شافع أم لا؟ وإذا شفع: أتقبل شفاعته أم لا؟ السادسة: أن من قرأ القرآن وجد أن هناك شفاعتين: شفاعة منفية، وشفاعة مثبتة وهذه غير تلك.

فالشفاعة المنفية هي (الشفاعة الشركية) التي كان يعتقدها الوثنيون المشركون: أن آلهتهم ستشفع لهم عند الله، وأن الله سيستجيب لها حتماً؛ كما قال تحالي: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَعْتُرُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَعُولُونَ هَتُؤُلاً مَا شُفَعَتُوناً عِندَ اللهِ عَنْرُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَعُولُونَ هَتُؤلاً مِن مُعْتَوَاناً عِندَ اللهِ عَنْرُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَعُولُونَ هَتُؤلاً مِن مُعْتَوَاناً عِندَ اللهِ عَنْدُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَعُولُونَ هَتُؤلاً مِندَ اللهِ عَنْدَ اللهِ عَنْدُ اللهِ عَنْدُ اللهِ عَنْدَ اللهُ عَنْدَ اللهِ عَنْدَ اللهِ عَنْدَ اللهِ عَنْدَ اللهُ عَنْدَ اللهِ عَنْدَ اللهُ عَنْدُ اللهِ عَنْدَ اللهُ عَنْدَ اللهُ عَنْدُونِ اللهُ عَنْدَ عَنْدُونِ اللهِ عَنْدُونِ اللهُ عَنْدُونِ اللهُ عَنْدُونِ اللهُ عَنْدُونِ اللهُ عَنْدُونَا عَنْدَالِهُ عَنْدُونِ اللهُ عَنْدُونِ اللهُ عَنْدُونِ اللهُ عَنْدُونَا عَنْدُونَا عَنْدُ اللّهُ عَنْدُونَا عَنْدُ اللّهُ عَنْدُونَا عَلَا عَنْدُونَا عَنْدُونَا عَنْدُونَا عَنْدُونَا عَنْدُونَا عَنْدُونَا عَنْدُونَا عَنْدُونَا عَنْدُونَا عَنْدُ اللّهُ عَنْدُونَا عَنْدُونَا عَنْدُونَا عَلَا عَلَا

فهم يحسبون أن آلهتهم لها من السلطة والتأثير، ما يجعل الله تعالى يفسخ إرادته، ويغير حكمه بالنسبة إبيهم.

وهذه الشفاعة هي التي جاء فيه النفي في مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَإَنَّتُواْ بَرِّمَا لَا تَجَرِّى نَفْسٌ عَن نَفْسٍ شَيْنًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البفرة: ٤٨].

وهناك شفاعة مثبتة، وهي الشفاعة المشروطة بإذن الله تعالى، وهي مقيدة بالنسبة للشافعين وللمشفوع لهم وللمشفوع فيه أيضاً.

السابعة: أن السنة مبيّنة للقرآن، فلا يجوز ردّ السنّة اكتفاء بالقرآن، كما لا يجوز قبول السنة المناقضة للقرآن، لأن البيان لا يناقض المبيّن، إنما يوضحه ويبين المراد منه، بتخصيص عامه أو تقييد مطلقه، أو تفسير مبهمه، أو تفصيل مجمله.

ومن هنا يجب أن ننظر إلى ما صح في السنة مما يبين القرآن نظرة القبول والإذعان؛ كـمـا قـال تـعـالـل: ﴿وَأَرْلَنَا ۚ إِلَيْكَ ٱلدِّكَرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وإذا قال بعضهم: إن الله تعالىٰ أمرنا بقوله: ﴿اتَّبِمُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِن رَّبِكُو وَلَا تَنَّبِمُواْ مِن دُونِهِ ۚ أَوْلِيَآ ﴾ [الأعراف: ٣].

قلنا له اتبعنا ما أنزل إلينا من ربنا، ووجدناه يقول لنا: ﴿ وَأَلِيمُوا الله وَأَلِيمُوا الله وَأَلِيمُوا الله وَأَلِيمُوا الله وَأَلِيمُوا الله وَالله وَاله وَالله وَاله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله

## الشفاعة الثابتة في الآخرة:

والشفاعة التي ثبتت بالنصوص المحكمة في الآخرة نوعان:

الأولى: الشفاعة العظمى، لإراحة الخلق يوم القيامة من هول الموقف، وهذه جعلها الله لخاتم رسله وصفوة خلقه محمد ﷺ؛ وهذه لا تأباها أصول المعتزلة، ولم أز من أنكرها قبل د.مصطفى محمود.

والثانية: الشفاعة للعصاة والمذنبين من أهل التوحيد، الذين ماتوا على الإيمان، ولكنهم اقترفوا بعض الكبائر في الدنيا، ولم يتوبوا منها، وهذه الشفاعة جعلها الله تعالى للملائكة والأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين. وهي التي نازع فيها المعتزلة، وردوا ما صح فيها من أحاديث، وأولوا ما جاء فيها من آيات بأنها للطائعين والتائبين: زيادة في المئونات، ورفع للدرجات.

## الشفاعة العظمى (المقام المحمود):

أمّا الشفاعة العظمى فقد صحت بها الأحاديث عن عدد من الصحابة، كحديث أبي هريرة، وحديث أبي هريرة وحذيفة معاً، وحديث أبي بكر وسلمان وأنس وأبيّ بن كعب، وبريدة وابن مسعود، وكعب بن مالك، وأبي الدرداء، وغيرهم، كما ذكر ذلك ابن كثير في تفسيره.

## ونعني بهذه الشفاعة العظمى:

شفاعته على التي أكرمه الله تعالى بها، لإراحة الخلق من طول الانتظار يوم الهول العظيم، يوم يقوم الناس لربّ العالمين، والفصل بينهم، ليدخل أهل الجنّة الجنّة، وأهل النار النار.

وهذا هو (المقام المحمود) الذي أشار إليه القرآن إجمالاً، وذكره الله تعالى في سورة الإسراء ممتناً على رسوله بهذه الخصوصية، فقال تعالى: ﴿وَمِنَ النِّلِ فَتَهَجَّدْ بِهِم نَافِلَةٌ لَّكَ عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا عَمْدُودًا ﴿ ﴾ [الإسراء].

من ذلك: ما رواه الشيخان عن أبي هريرة هيا؟ قال: كنّا مع النبيّ هي دعوة، فرفع إليه الذراع \_ وكانت تعجبه \_ فنهس منها نهسة، وقال: اأنا سيد الناس يوم القيامة، هل تدرون ممّ ذاك؟ يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد يوم القيامة، فيبصرهم الناظر، ويسمعهم الداعي، وتدنوا منهم الشمس، فيبلغ الناس من الغمّ والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون، فيقول الناس: ألا تنظروا إلى ما أنتم فيه، وإلى ما بلغكم، ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: أبوكم آدم، فيأتونه فيقولون: يا آدم، أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، وأسكنك المجنّة، ألا تشفع لنا إلى ربّك؟ ألا ترى ما نحن فيه وما بلغنا؟ فقال: إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولا يغضب بعده مثله، نهائي عن الشجرة فعصيت، نفسي، نفسي، نفسي، نفسي؛ اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى نوح.

فيأتون نوحاً، فيقولون: يا نوح، أنت أوّل الرسل إلى أهل الأرض، وقد سمّاك الله عبداً شكوراً، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى إلى ما بلغنا؟ ألا تشفع لنا إلى ربك؟ فيقول: إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه قد كان لي دعوة دعوت بها على قومي، نفسي، نفسي، نفسي، نفسي، نفسي! اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى إيراهيم. فيأتون إبراهيم.

فيقولون: أنت نبيّ الله وخليله من أهل الأرض، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول لهم: إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني كنت كذبت ثلاث كذبات، فذكرها، نفسي، نفسي، نفسي! اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى موسى. نيأتون موسى، فيقولون: يا موسى أنت رسول الله، فضلك الله برسالاته وبكلامه على الناس، اشفع لنا إلى ربك، أما ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول: إني ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قد قتلت نفساً لم أومر بقتلها، نفسي، نفسي، نفسي! اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى غيري،

نيأتون عيسى، فيقولون: يا عيسى، أنت رسول الله وكلّمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، وكلمت الناس في المهد، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ فيقول عيسى: إن ربّي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، ولم يذكر ذنباً، نعسي، نفسي، نفسي! اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى محمّد على فياتوني، فيقولون: يا محمد، أنت رسول الله، وختم الأنبياء، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخّر، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فأنطنق فآتي تحت العرش، فأقع ساجداً لربّي، ثم يفتح الله علي من محامده وحسن الثناء على شيئاً لم يغتح على أحد قبلي، ثم يقال: يا محمد، ارفع رأسك، سَلُ تعطه، واشفع تشفع، فأرفع رأسي، فأقون: عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنّة، وهم شركاء فيما سوى ذلك من عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنّة، وهم شركاء فيما سوى ذلك من الأبواب، ثم قال: والذي نفسي بيده، إنَّ ما بين المصراعين من مصاريع الجنّة كما بين مكّة وهجر، أو كما بين مكّة وبصرى».

وبهذا يتبيّن لنا أن شفاعة الرسول هنا ليست أكثر من دعاء وثناء وتضرّع إلى الله تبارك وتعالىٰ، مالك المُلك، وصاحب الأمر كله، وقد أكرمه الله تعالىٰ، واستجاب لدعائه، وقبل شفاعته في الخلق، فضلاً منه وكرمه، وهذا من حقّه جلَّ شأنه.

وقد جاء في حديث ابن عمر عند البخاري أن هذه الشفاعة هي المقام المحمود، حيث قال: «كذلك يوم يبعثه الله مقاماً محموداً»، وزاد في رواية: «يحمله أهل الجمع كلّهم».

وهذا هو المتفق مع المنزلة التي جعلها القرآن للرسول الكريم، حين قال تعالى: 
﴿ فَكَيْفَ إِذَا حِشْنَا مِن كُلِ أُمَّتِم بِشَهِيدٍ وَجِشْنَا بِكَ عَلَىٰ هَنَوُلِآهِ شَهِيدًا ١٠٠٠ [النساء].

وقوله: ﴿وَلَذَالِكَ جَمَلْنَكُمْ أَمَنَا وَسَطًا لِلصَّحُونُوا شُهَدَآءَ عَلَ النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البغرة: ١٤٣].

وليس في إثبات هذه الشفاعة ما يخالف النقول، أو يباين العقول، أو يناقض الأصول.

#### الشفاعة للمذنبين:

والشفاعة الأخرى الثابتة بنصوص القرآن والحديث، هي الشفاعة للمذنبين، والمراد بالمذنبين: هم أهل الكبائر، سواء كانت هذه الكبائر فعل محظور كأكل الربا، وشرب الخمر، والزنى أم ترك مأمور، مثل ترك الصلاة، ومنع الزكاة، والإفطار بلا عذر في شهر رمضان.

وذلك لأن صغائر الذنوب يكفرها اجتناب الكبائر بنصّ القرآن: ﴿إِن تَجْتَيسُواْ كَنَا إِبْرَ مَا نُنْهَوْنَ عَنْهُ لُكُونِرْ عَنكُمْ سَيِئَاتِكُمْ وَنُدْخِلُكُم مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴿ النساء].

كما تكفّرها الصلاة والصبام وغيرهما من الحسنات؛ كما جاء في قول الله نعالى: ﴿ وَأَقِيرِ ٱلصَّكَاوَةَ ظَرَقِ ٱلنَّهَارِ وَزُبُغًا مِنَ ٱلْبَالِيَّ إِنَّ ٱلْمُسَنَدَتِ يُذْهِبُنَ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ [مود: ١١٤]

وفي الحديث الصحيح: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان: مكفّرات لما بينهنّ إذا اجتنبت الكبائر، رواء مسلم.

وهذه القضية هي التي خالف فيها الخوارج والمعترلة، فأهل الكبائر ـ بل من اقترف كبيرة واحدة عند كثير منهم ـ مخلّد في النار، وإن لم يسمه المعتزلة كافراً، كما سمّاه الخوارج، إنما هو في منزلة بين الإيمان والكفر، ولا ينفعه إيمانه وتوحيده، وموته على ذلك، ولا ما سبق له من صالح العمل، كما لا تنفعه شفاعة شافع، ولا يعفو الله تعالى عنه، لأنه أوعده بالعقاب، ولا يجوز من الله أن يخلف وعده بالعقاب، كما لا يخلف وعده بالنواب.

ولأهل السنّة حججهم البيّنة في الردّ على شبهات الخوارج والمعتزلة من جهة العقل، ومن جهة النقل.

فأمّا من جهة العقل، فالعقل يجيز للسيد إسقاط العقوبة عن عبده إن شاء، فضلاً منه وتكرّماً، ويجيز للوالد إسفاط العقوبة عن ابنه متى شاء رحمة منه وتلطّفاً. والعقل لا يجيز التسوية بين من لم يعترف بالسلطان من أساسه وبين من أساء من رعيّته إساءة ما.

والعقل لا يستسيغ أن يضيع السيد ثمرة عمل عبد له خدمه بإخلاص طول عمره، بخطيئة واحدة ارتكبها، فإن سوابقه تشفع له.

والعقل لا يستبعد أن يكرم السيد أو الأمير بعض أهل الفضل من رعيّته، فيقبل شفاعتهم فيمن يشفعون فيه، بإسقاط بعض المطالبات عنهم، أو إرضاء بعض خصومهم، أو تخفيف بعض عقابهم، فيما هو من حق السيد أو الأمير، أو غيرهما.

وأمّا من جهة النقل، فهناك من الآيات القرآنية، والأحاديث النبويّة، ما أثبت الشفاعة بقبودها وضوابطها، كما سنذكر فيما بعد، ولكن المعتزلة ردّوا الأحاديث الصحيحة الثبوت، الصريحة الدلالة، وأوّلوا الآيات بأن المراد بالشفاعة: زيادة المثوبات ورفع الدرجات للمطيعين والتائبين، وهو تكلف مخالف للمتبادر من النصوص.

#### موقف د.مصطفی محمود:

ويبدو أن الأخ الدكتور مصطفى محمود ـ رغم حماسه للإسلام ودفاعه عنه في وجه المذاهب والأفكار المادية والإباحية والدعوات الهدّامة الحديثة ـ قد التبست عليه بعض المفاهيم في أمر الشفاعة في الآخرة وحقيقتها، والمقصود منها، حتى أدّه ذلك إلى أن قال ما قال من آراء أنكرها عليه علماء الدين المتخصصون، لمخالفته الواضحة لنصوص آيات الفرآن، وصريح الأحاديث النبوبة الصحيحة المستعيضة عن رسول الله على هذا الشأن

ولعل ما دفع الدكتور إلى مقولته هذه: ما لمسه من سوء فهم بعض الناس لقضية الشفاعة، فهم يرتكبون الموبقات، ويضيعون الصلوات، ويتبعون الشهوات، ويتأجرون في المخدرات، ويسرقون المال العام، ويسحقون الضعفاء، ويتكلون بعد ذلك على شفاعة الرسول الكريم! على نحو ما أنكره القرآن على المشركين، وعلى أهل الكتاب من الاتكال على الشماعات الشركية، فالمشركون تشفع لهم آلهتهم وأصنامهم، واليهود والنصارى يشفع لهم، أنبياؤهم وقديسوهم، وأحبارهم ورهبانهم. ولكن الموقف الصحيح هنا يتمثّل في تصحيح فهم الناس للدين بمبادئه ومفاهيمه، لا بردّ الثابت منه، أو تأويله تأويلاً غير مقبول.

وليس الدكتور مصطفى محمود أوّل من النبس علبه أمر الشفاعة، فقد النبست من قبله على طائفة المعتزلة، الذين أنكروا الأحاديث الصحاح المشتهرة في إثبات الشفاعة، وأوّلوا آيات القرآن الكثيرة فيها بأن المراد بالشفاعة فيها ليس تخفيف العقاب أو إسقاطه بالكلية، إنما المراد بها: هو زيادة الثواب ورفع الدرجات، كما أوّل الدكتور محمود: أن المراد بالشفاعة: البشارة، وكلاهما تأويل متكلف متعسف، لا ضرورة إليه.

## مرتكزات د. محمود في الاستدلال بالنقل والعقل

علام اعتمد د. مصطفى محمود في إنكار (الشفاعة) بالمعنى المتعارف عند (أهل السنّة والجماعة؟).

الظاهر أنه اعتمد على أمرين، أحدهما: نقلي، والثاني: عقلي.

فأمّا المعتمد النقلي، فآيات من القرآن الكريم، فهم منها أنها تنفي الشفاعة، أو تتناقض معها.

## الآيات التي تنفي الشفاعة:

فَأَمَّا الآياتِ التي تنفي الشفاعة، فمثل قوله تعالىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ أَنفِتُواْ مِمَّا رَرَفَنَكُمْ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيِّحٌ فِيهِ وَلَا حُلَةٌ وَلَا شَفَعَةٌ ﴾ [البغرة: ٢٥٤].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَاتَنْتُواْ يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَفْسٍ شَيْمًا وَلَا يُقْمَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَذَٰلٌ وَلَا هُمْ يُنعَمُرُونَ ۞﴾ [البغرة].

﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمُ ٱلْآذِفَةِ إِذِ ٱلقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَفَطِيبَنَّ مَا لِلظَّلَالِمِينَ مِنْ جَمِيمِ وَلَا شَغِيعٍ يُطَاعُ ۞﴾ [غافر].

وقوله تعالىٰ: ﴿ يَهُمَ لَا تَمْلِكُ نَفَسٌ لِنَفْسِ شَيِّئًا ۚ وَٱلأَمْسُ يَوْمَهِدِ بِنَلُو ۞ [الإنفطار].

# الآيات التي تناقض فكرة الشفاعة:

وأمًا الآيات التي تنافض فكرة الشفاعة .. في رأي د. محمود .. فهي

الآيات التي تنبئ بأن من دخل النار لا يخرج منها أبداً ؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَغْرُجُوا مِنَ ٱلنَّادِ وَمَا هُم يِخْرِجِينَ مِنْهَا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿ ﴾ [المائدة].

وقوله تعالىٰ: ﴿كَذَالِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالُهُمْ حَسَرَتِ عَلَيْهِمٌ وَمَا هُم بِخَرْجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

﴿ اَفَهَنَ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَلَىٰكِ آلَاَتَ تُنقِدُ مَن فِي ٱلشَّادِ ﴿ إِلَّهِ ﴾ [الزمر].

وأحاديث الشفاعة تصرّح بأن أناساً من أهل النار، مكثوا فيها ما شاء الله أن يمكثوا جزاء على ذنوبهم، ثم هم بخرجون منها، ويدخلون الجنّة، وهذا يناقض ما أكّدته هذه الآيات.

وأمّا المنطق العقلي الذي استند إليه د. محمود، فهو يرى أن (الشفاعة) إنما هي لون من المحاباة والمحسوبية والوساطة، كما يتجلّى ذلك في أعرافنا، وسلوكنا العام، وهذا ينافي (العدل الإلهي) المطلق، الذي لا يعرف المحاباة، ويعطي كل ذي حقّ حقه، ويجزي كل نفس بما كسبت، لا يظلم أحداً مثقال ذرة من خسس أو شسر ﴿ فَكَن يَعْمَلُ مِثْقَكَالَ ذَرَّةٍ خَيْرً يَسَرُهُ ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَكَالَ ذَرَّةٍ خَيْرً يَسَرُهُ ﴾ والزلزلة].

وقىال تىحالىلى: ﴿وَنَعَنَعُ ٱلْعَوْدِنَ ٱلْوَسْطَ لِيُوْمِ ٱلْفِيْسَةِ فَلَا نُظْلَمُ نَفْشُ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِنْقَكَالَ خَبْنَةِ ثِنْ خَرْدَلٍ ٱلْلِنَتَ بِهَا ۚ رَكَفَىٰ بِنَا حَسِيدِنَ ۖ ﴾ [الانبياء].

وأقول للأخ الدكتور مصطفى محمود: لقد خانك التوفيق، وأخطأت الصواب، في استدلالك النقلي، واستدلالك العقلي، وسأبيّن ذلك فيما يلي

# آيات نفي الشفاعة:

لا يخفى على الدكتور محمود أن القرآن كتاب يفسر بعضه بعضاً، ويصدق بعضاً، ولكي نفهمه فهماً صحيحاً، يجب أن نرد الآيات بعضها إلى بعض، ونجمع ما ورد منها في الموضوع الواحد، حتى تتكامل الصورة أمامنا، فما أجمل في موضع ربما فصل في موضع آخر، وما أطلق في سياق، قد يكون قيد في سياق آخر، وما عمّم في آية قد يكون خصص في آية أخرى. ومن أجل هذا أنشأ المسلمون (علم أصول الفقه) ليضبطوا به الاستدلال، ويضعوا له القواعد الحاكمة، والضوابط الحاسمة، والمعالم الهادية.

وإذا نظرنا في ضوء ذلك في الآيات التي استدلّ بها الدكتور على نفي الشفاعة بإطلاق، نجد في مقابلها آيات أخرى قيدتها أو خصّصتها أو فسرتها، فلا بدّ لنا أن نفهم هذه في ضوء تلك، حتى لا نضرب القرآن بعضه ببعض: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ أَللَو لَوَجَدُوا فِيهِ ٱخْذِلَافًا حَكَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢].

إن الله نفى في بعض الآيات أن يكون في يوم القيامة شفاعة، والمراد بها هنا: الشفاعة التي كان يعتقدها لمشركون من العرب والمحرّفون من أهل الكتاب، التي يعتبرونها واحبة لهم، وحدوا أم أشركوا، أذن الله أم لم يأذن، فالأصنام عند المشركين شفعاء لا تردّ شفاعتهم، وكذلك الأنبياء، والقدّيسون عند أهل الكتاب.

قال تعالىٰ في شأن المشركين: ﴿ رَبِعَبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا بَعَنْرُهُمْ وَلَا يَعَمُونُهُمْ وَلَا يَعَمُونُهُمْ وَلَا يَعَمُونُونَ هَنُؤُلَامٍ شُفَعَتُونًا مِندَ اللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨].

وقال في شأن أهل الكتاب: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَرْ نَصَنْرَئُ تِلْكَ أَمَانِيُّكُمْ قُلْ هَمَاتُوا بُرْهَنَكُمْ إِن كُنشُر مَكِيفِينَ ﴿ ﴾ البقرة].

وإنما بنوا هذا على الشفاعات التي كانوا يؤمنون بها، وأن بحسبهم أن يؤمنوا بموسى أو عيسى، ليحملوا بذلك صكّاً إلى الجنّة.

فنفى القرآن ذلك، وأثبت الشفاعة لأهلها بشرطها.

## الشفاعة لأهلها بشرطها:

فأمّا شرط الشفاعة، فهي أن تكون بإذن الله تعالى، فلا يملك أحد أن يشفع الأحد بذاته، أيّا كان مقامه، ملكا أو نبيّاً، فهو وحده صاحب الملك المطلق في ذلك البوم: ﴿ لِنَّنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْبُومِ لِلّهِ ٱلْوَجِدِ ٱلْقَهَارِ ﴾ [ضافر: ١٦]، وهو الذي يأذن بالشفاعة لمن يشاء، ويمنعها ممن يشاء، فالشفاعة كلها في يديه. ﴿ أَمِ ٱخَّفَدُوا مِن دُونِ اللّهِ شُفَعَاةً قُل أَوْلَقُ حَكَانُوا لَا يَعْلِكُونَ شَيْعًا وَلَا يَعْقِلُونَ شَلْ قُلُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ تُرْجَعُونَ ﴿ اللّهِ الرّمِوا.

فكل شفاعة لا بدّ أن يأذن بها الله سبحانه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندُهُۥ إِلَّا يَإِذَنِهِ ۚ ﴿ وَلَا تَنفَعُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ﴾ [السبقرة: ٢٥٥]، ﴿ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مِنْ أَذِنَ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَلْمُ ﴾ [سبا: ٢٣]، ﴿ يَوْمَهِذٍ لَّا نَنفَعُ ٱلشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ

لَهُ ٱلزَّمَانُ وَرَضِىَ لَمُ قَوْلًا ﴿ وَلَهِ السَّهِ السَّمَاءِ ﴿ فَلِلَّهِ الْآيَنَوُ وَٱلْأُولَى ۞ وَكُر بين مَّلَكِ فِي ٱلسَّمَانَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَهْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن بَشَآهُ وَيَرْضَقَ ۞ ﴾ [النجم].

## من لهم الشقاعة:

ثم إن هذه الشفاعة ليست لكل من هب ودبّ، بل هي لأهل التوحيد وحدهم، من مات على عقيدة التوحيد، وأن (لا إله إلّا الله).

قال تعالىٰ في شفاعة الملائكة: ﴿لَا يَسْبِغُونَهُ بِٱلْفَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ. يَمْمَلُونَ في يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَكُمْ وَلَا يَثْفَعُونَ إِلَّا لِنَنِ ٱرْتَفَوَىٰ وَهُم مِّنَ خَشْبَنِهِ. مُشْنِفُونَ ﴿ ﴾ [الأنبياء].

فهؤلاء الثلاثة ضمن الأمة المصطفاة:

الظالم لنفسه، وهو الذي يقصر في بعض المأمورات، ويقترف بعض المحظورات.

والمقتصد: وهو الذي يكتفي بأداء الواجبات وترك المحرمات.

والسابق بالخيرات، وهو الذي يزيد النوافل على الواجبات، ويترك مع المحرمات الشبهات والمكروهات. ولا عجب أن يحتاج هذا الظالم لنفسه إلى الشفاعة، وأن يشفع له الملائكة والأنبياء والصالحون؛ لأنه مرتضى في الجملة كما قلنا.

## من لا شفاعة لهم:

أمّا المشركون الذين أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً، فلن يجدوا من يشفع لهم، ولو فرض أن شفع لهم شفيع فلن يطاع، ولذلك يقولون عندما يعانون ما يعانون من أمور الآخرة: ﴿فَهَل لّنَا مِن شُفَمَاتَهُ فَيَشَفَعُوا لَنَا ﴾ [الأعراف: ٥٣].

ويسقسول تسعسالسنى: ﴿وَأَندِرْهُمْ بَوْمَ ٱلْآثِرِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَمَّاجِرِ كَطَيدِينَّ مَا لِلطَّائِلِدِينَ مِنْ حَمِيدٍ وَلَا شَغِيعٍ يُعْلَاعُ ۞﴾ [غافر].

وقال تعالىٰ على لسانهم في سقر: ﴿فَالُوا ثَرَ نَكُ مِنَ الْمُعَلِّمَنَ ۞ وَلَمْ نَكُ لَكُمْ الْمُعَلِّمَنَ ۞ وَلَمْ نَكُ لَقُلِمُ الْمِسْكِينَ ۞ وَكُمْ نَكُ لَقَلِمِدِينَ ۞ وَكُمْ نَكُ لَقَلِمِدِينَ ۞ وَكُمْ نَكُمْ الْفِيدِينَ ۞ [البدئر].

ومفهوم هذه الآية الأخيرة: أن غيرهم ـ وهم المؤمنون العصاة ـ تنفعهم شفاعة الشافعين، فإن مثل هذا الكلام إنما يساق، حين تنفع الشفاعة غيرهم. فيقصد تقبيح حال الفكرة، وتخبيب رجائهم، بأنهم لبسوا كذلك؛ إذ لو لم تنفع الشفاعة أحداً، لما كان في تخصيصهم زيادة تخبيب وتوبيخ لهم، كما قال العلامة سعد الدين التفتازاني في (شرح المقاصد).

وقال سبحانه على لسان المشركين في النار حين يقولون لأصنامهم: ﴿ تَأْلَقُهِ إِن كُنَّا لَغِي ضَلَالٍ ثَبِينِ ۞ إِذْ نُسُوِّيكُمْ رَِبِّ الْعَلَمِينَ ۞ وَمَا أَضَلَى ٓ إِلَا الْمُجْرِثُونَ ۞ فَمَا لَنَا مِن شَنِعِينَ ۞ وَلَا صَيغِوْ جَيمٍ ۞ فَلَوْ أَنَ لَنَا كُرُّةً فَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۞ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم ثُوْمِينَ ۞ [الشعراء].

وبهذا نعلم أن الفرآن نفى الشفاعة في آيات، وأثبتها في آيات أخرى الأهلها بشرطها، والشفاعة المنفية غير الشفاعة المثبتة.

كما نفى (الخلة) يوم القيامة في آية (ولا خلة ولا شفاعة) وأثبتها في آية أخرى في قوله تعالىٰ: ﴿الْأَحِـلَانَةُ بُوْمَهِلِمْ بَعْشُهُمْ لِنَعْضِ عَدُوًّ إِلَّا الْمُتَّفِينَ ۗ ۗ [الزخرف].

ومعنى هذا: أن الخلّة العنفية: هي خلّة أهل الدنيا، الذين تقوم خلّتهم ومودّتهم على الأهواء والشهوات والمصالح المادية، وليست خلّة أهل التقوى الذين تقوم خلّتهم وصحبتهم على محبة الله وطاعته والولاء لدينه.

فالأوّلون لا خلّة بينهم في الآخرة، بل يكفر بعضهم ببعض، ويبرأ

بعضهم من بعض، ويلعن بعضهم بعضاً؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَعَشُّ اَلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَكُولُ يَنَلِتَنِي الْفَلَدُّ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ۞ يَوَلِئَنَ لَيْنِي لَرَ أَغَيْدُ فَلَانًا خَلِيلًا ۞ لَّقَـدُ أَسَلَنِي عَنِ اللَّهِكِ بِهَدَ إِذْ جَانَةٍ وَكَانَ الضَّيطُنُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا ۞﴾ [الفرقان].

والآخرون \_ أهل التقوى \_ يظلّهم الله في طلّه يوم لا ظلّ إلّا طله، وتظل خلّتهم ومحبّتهم معهم حتى يدخلوا بها الجنّة : ﴿ إِخُوَّنَّا عَلَىٰ سُـرُرٍ مُّنَقَئبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

# آيات عدم الخروج من النار:

والنوع الثاني من الآبات التي استدل بها د. محمود: هي الآيات التي تنفي الخروج من النار. فهو يرى هذه الآيات منافية لأحاديث الشفاعة في خروج الموحدين من النار، بعد استيفائهم جزاءهم في نار جهنم.

وهذا الاستدلال منقوض من عدة أوجه:

أولاً: ليست الشفاعة كلها فيمن دخل النار مدة ثم أخرج منها، بل جعل الشفاعة فيمن استحقوا أن يدخلوا النار فترة من الزمن، ثم شفَّع الله فيهم الشافعين المقبولين، فقبل الله شفاعتهم، ونجوا من دخول النار.

فماذا يقول الدكتور في هؤلاء، وهم لا يطبق عليهم الآيات التي ذكرها؟ ثانياً: إن في القرآن آيات تجيز الخروج من النار بمشيئة الله تعالى، مثل قوله سبحانه في سورة الأنعام: ﴿قَالَ النَّارُ مَثَوَنَكُمٌ خَلِلِينَ فِيهَاۤ إِلَا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيدٌ عَلِيدٌ﴾ (الأنعام: ١٢٨).

وقــوك تــعــالــى فــي ســورة هــود: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقْواْ فَفِي اَلَـَادِ لَمُثَمَّ فِهَا زَفِيرٌ وَشَهِيئًا۞ خَدَلِدِيرَ فِيهَا مَا دَاسَتِ ٱلتَّمَوَتُ وَٱلْأَرْشُ إِلَّا مَا شَلَهُ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَقَالً لِمَا يُرِيدُ ۞﴾ [مود].

وقوله تعالى في سورة النبأ: ﴿إِنَّ جَهَنَّدَ كَانَتَ مِرْمَانًا ۞ لِلْطَيْنِينَ مَثَابًا ۞ لَيْنِينَ فِيهَا لَحْقَابًا ۞﴾ [النبأ]. والأحقاب مهما يطل أمدها فإن لها نهاية.

وقد اتخذ الإمام ابن القيم من هذه الآيات ومن بعض الأخبار والآثار الواردة: أن النار يمكن أن تفنى، وينتهي عذاب أهلها. كما بيّن ذلك من عشرين وجها في كتابه قحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، وكما حقق ذلك في كتابه: قشفاء العليل في مسائل القدر والحكمة والتعليل.

وجمهور العلماء يحملون هذه الآيات والآثار على أهل التوحيد، الذين يدخلون النار فترة، ثم يخرجون منها.

ثالثاً: أننا لو لم نجوز خروج العصاة من أهل الإيمان من النار، لسوينا بين التوحيد والشرك، وبين الإيمان والكفر في النتيجة، مع أن القرآن الكريم فرق بينهما تفريقاً حاسماً، فقال تعالى في آيتين من كتابه: ﴿إِنَّ اللّهَ لَا يُغْفِرُ أَن يُشْرُكَ بِهِم وَيَعْفِرُ مَا دُونَ فَالِكَ لِمَن يَشَالُهُ ﴾ [النساء: ٤٨]. فنفى مغفرة الشرك بإطلاق، وجعل ما دونه من الذنوب بمشيئته تعالى.

كما أن القرآن جعل حسنات الكفار مهدرة في الآخرة، بحيث لا يستحقون عليها دخول الجنة، لأنها فقدت أساس القبول، وهو الإيمان بالله وحده. كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَيلُواْ مِنْ عَمُلِ فَجَمَلْتُهُ هَبَكَةُ مَبَكَةُ مَبَكَةُ الفرقان]. ﴿وَاللِّينَ حَمَرُواْ أَعْنَاهُمْ كَثَرُهِ بِنِيمَةِ يَصْبُهُ الطّنانُ مَاةً حَقَى مَنْدُرا ﴾ [الفرقان]. ﴿وَاللِّينَ حَمَرُواْ أَعْنَاهُمْ كَثَرُهِ بِنِيمَةِ يَصَبُهُ الطّنانُ مَاةً حَقَى إِلَا جَاءَهُ لَا يَعِدُهُ مَنْدُوا اللّهِ وَاللّهُ الطّنانُ اللّهِ حَمَادُوا عَلَى مَنَوْ وَاللّهِ هُوَ الطّنكُلُ اللّهِ عَلَيهُ الطّنكُلُ اللّهِ عَلَيهُ وَاللّهُ هُوَ الطّنكُلُ اللّهِ عَلَيهُ اللّهُ اللهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللللللللللللللللللللللللللل

رابعاً: إن الذين يخرجون من النار، ليدخلوا الجنة من الموحدين، لا يخرجون من النار بالشفاعة وحدها. فمنهم من يخرج باستيفاء مدة الاستحقاق، ومنهم من يخرج بفضل الله تعالى وعفوه ومنهم من يخرج بفضل الله تعالى وعفوه ورحمته. فلا وجه لإنكار خروج من استوفى جزاءه، ولا لمن لطف الله تعالى به، ومن عليه بعفوه، فهو العفو الغفور. وقد جاء في الحديث القدسي الصحيح عن الله تعالى: "إن رحمتي سبقت غضبي".

## المنطق العقلى للدكتور محمود:

أما المنطق العقلي الذي أسس عليه الدكتور محمود رأيه وهو: أن الشفاعة تنافي العدل الإلهي، في مجازاة كل إنسان بعمله. فهو سطق ضعيف، لا يقوم على أساس متين، لعدة أسباب:

أولاً: لأن العقل له مكان ومكانة في الإسلام في تأسيس العقيدة، حتى قال علماؤنا: العقل أساس النقل، يعنون أنه هو الذي أثبتنا به وحود الله

تعالى، وإمكان الوحي ووقوعه، واستدللنا به على صدق نبوة محمد، وأن القرآن وحي الله إليه، لكن بعد ذلك ـ كما قال الإمام الغزالي ـ يعزل العقل نفسه، ليتلقى عن الوحي تفصيل العقيدة والشريعة.

فكل ما جاء به الوحي المعصوم من عقائد، يجب على العقل أن يصدق بها، إيماناً بالغيب، وإن لم يكن يعرف كنهها، ما دامت غير مستحيلة عقلاً.

ثانياً: إن العقل المسلم الذي رضي بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً، وبالفرآن إماماً: يرى فيما قرأه من كتاب الله الكريم، وما صح من أحاديث رسوله العظيم، في إثبات الشفاعة لأهلها بشرطها: ما يحعله يأخذها باطمئنان، ويوقن بها بلا تردد، ويعلم أن لها حكمة تليق بكمال من منحها لمستحقيها، فضلاً من عنده ورحمة ولطفاً. وإن لم يدرك هذا العقل كل سرها، فعليه أن يقول إذا عجز عن إدراك السر، ما قالته الملائكة الكرام: ﴿ سُبْحَنْكَ لَا عِلْمُ لَنَا إِلّا مَا عَلَّمْ النّا العقل كل سرها، وعلم أن يقول إذا عجز عن إدراك السر، ما قالته الملائكة الكرام: ﴿ سُبْحَنْكَ لَا عِلْمُ لَنّا إِلّا مَا عَلَّمْ النّا العَلْمُ الْمَكِيمُ ﴾ [البقرة: ٣٢].

ثالثاً: إن العقل المسلم البصير إذا تأمل في قضية الشفاعة: يجد الحكمة فيها واضحة كل الوضوح، كالشمس لا يغشاها سحاب ولا ضباب. فإن الله تعالى لا يتعامل مع عباده بالعدل وحده، بل بالعدل والفضل والرحمة معاً. وهذا في الدنيا وفي الآخرة.

ولو عاملنا الله تعالى بعدله وحد، في الدنيا، لأهلك من في الأرض جميعاً، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُوَاخِدُ اللّهُ النّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَى جميعاً، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُوَاخِدُ اللّهُ النّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن ذَانِكُو ﴾ [فاطر: ٥٤]. وقال: ﴿طَهَرَ الْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ لَيْهِ النّاسِ لِلّذِيفَهُم بَعْضَ ٱلّذِى عَيلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْحِسُونَ ۞ [الردم].

فهو يذيقهم بعض الذي عملوا، لا كل الذي عملوا، وهو لا يفعل ذلك انتقاماً، ولكن لعلهم يرجعون. وقمال تسعمالسى: ﴿ وَمَا أَمَكَمَكُمْ فِن تُعِيبَكُوْ فَهِمَا كُنَهَتْ أَبْدِيكُمْ وَيَعْلُوا عَن كَثِيرٍ ۞﴾ [الشورى].

فلولا عفوه عن كثير من ظلمنا لأنفسنا لأهلكنا بعدله.

ومثل ذلك في أمر الآخرة، بل هو أوضح وأجلى.

فَاللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿مَنَ جَانَةً بِالْمُسَنَةِ فَلَامُ عَشْرُ أَتَنَالِهَا ۚ وَمَنَ جَانَةً بِالسَّيِئَةِ فَلا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۖ ۖ [الانعام].

فنجد التعامل مع السيئة بالعدل، ومع الحسنة بالفضل.

يـوْكـد هـذا قــول الله تــعـالــى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٌ وَإِن نَكَ حَسَنَةً يُعَنَّنِمِغُهَا وَيُؤْتِ مِن لَذَتُهُ أَجْرًا عَظِيمًا ۞﴾ [النساء].

وقد جاء في بعض الآثار الإلهية أن الله تعالى يقول: «الحسنة عندي بعشرة أمثالها إلى سبعمئة ضعف أو أزيد. والسيئة عندي بواحدة أو أعفوه.

ونجد أن الله تعالى جعل دعاء الصالحين ينفع الإنسان، ولو بعد موته: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعَدِهِمْ بَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِيرَ لَكَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا يَا إِنْهَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

وهذا من فضل الله تعالى على أهل الإيمان. وكأن هذا الدعاء لون من الشفاعة عند الله من أهل الإيمان لإخوانهم الذين سبقوهم، يدعون لهم بالمغفرة. ولهذا نجد الأنبياء بدعون الله بالمغفرة لهم ولآبانهم وللمؤمنين عامة ﴿رَبُّنَا اَغْفِرٌ لِي وَلِوَلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ بَوْمَ يَغُومُ الْحِسَابُ ﴾ [إبراهيم].

وفي جانب الفضل نجد أن الحسنات إذا أديت على وجهها: لا يحبطها إلا الردة، والعياذ بالله تعالى، كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَمَن يَرْتَدِدَ مِنكُمْ عَن دِينِو، فَيَسُتُ وَهُوَ صَارِرٌ قَالُونَيْكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنِيَا وَالْآخِرَةِ فِي اللهِمَةِ: ٢١٧]. وقال تعالى: ﴿وَمَن يَكُفُرُ بِالإِينِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُمُ وَهُو فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ لَكُنِيدِينَ ﴾ [الحمائدة: ٥]. أما

السيئات فقد فتح الله لإزالتها والتطهر من آثارها أبواباً كثيرة، أحصاها شبخ الإسلام ابن تيمية فكانت عشرة، وسماها ابن القيم (أنهاراً) للاغتسال منها: من التوبة، والاستغفار، وعمل الصالحات: من الوضوء والصلاة والصيام والصدقة والحج والعمرة والدعاء وتلاوة القرآن، والجهاد. ومن بلايا الدنيا ومصائبها إلى العقوبات الشرعية، إلى سكرات الموت، إلى فتنة القبر. ومنها: دعاء المؤمنين واستغفارهم له، وصدقتهم عنه بعد وفاته، وصلاتهم الجنازة عليه. وكلها مكفرات ومطهرات، فمن لم يطهره نهر، طهره آخر، مغسلة بعد مغسلة، وفرصة بعد أخرى، حتى يلقى الله طاهراً، إذا حالفه التوفيق.

وإن الله تعالى قد دعا عباده ألا يكتفوا في التعامل بينهم بقانون العدل وحده وإن كان هذا من حقهم، بل ينبغي أن يرتقوا إلى قانون الفضل، وهو أفضل وأمثل، كما قال تعالى: ﴿وَيَحَرِّرُوا سَيِّنَةٌ مِنْلُهَا فَمَنَ عَلَا وَأَسْلَحَ فَأَمْرُهُ عَلَى أَشْرُهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

﴿ وَإِنْ عَافَسَتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوفِسَتُم بِهِ ۚ وَلَإِن صَبَرَتُمُ لَهُوَ خَيْرٌ لِلطَسَدِينَ [النحل].

فمعاقبة السيئة بمثلها هو ما يوجبه قانون العدل، والعفو عن السيئة هو ما يوجبه قانون العدل، والعفو عن السيئة هو ما يوجبه قانون الفصل، والمؤمنون مندوبون إليه: ﴿وَلَا نَسْتَوَى لَلْحَسَنَةُ وَلَا السَّنِئَةُ لَا السَّنِئَةُ لَا اللهِ عَلَاقَةً كَالَّمُ وَلِلًا خَسِيمًا ﴿ اللهِ اللهِ عَلَاقَةً كَالَّمُ وَلِنَّ حَسِيمًا ﴿ إِلَى السَّلِمَ اللهِ عَلَاقَةً كَالَّمُ وَلِنَّ حَسِيمًا ﴿ إِلَّهُ اللهِ اللهِيْمِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِي

فإذا كان ربنا عزّ وجلّ قد ندبنا إلى أن نرتقي، فنتعامل فيما بيننا بالفضل، فكيف لا يفعل هو ذلك، وهو القادر عليه، وهو أهل لكل فضل وكمال؟

إن شفاعة الشافعين في يوم الحساب بعد أن تنصب الموازين، وتنشر الدواوين، وتكشف الأوراق، وتقرآ الكتب أشبه بوضع (لجان الرأفة) في امتحانات الشهادات في الدنيا. إن المقاييس التي وضعت للنجاح والرسوب مُحُكَمةٌ في الجميع، ويحاسب كل ممتحن على الدرجة، ونصف الدرحة، ولكن هناك من تستحق ورقته أن تعرض على (لجنة الرأفة) حيث يكون قريباً من النجاح وإن لم يستحقه بموجب العدل الصارم، بل بموجب الرحمة، فهذا يقرب لنا مبدأ الشفاعة، فهي ليس لعتاة المجرمين، وطغاة الظالمين، فهؤلاء لا يقبل نبي ولا صديق أن يشفع لهم، إنما يشفعون للمقاربين، ممن ضعف عزمه، وزلت قدمه، ولم تسعفه التوبة.

رابعاً: إن الشفاعة إنما هي تكريم من الله تعالى شأنه لعباده المؤمنين: من المملائكة والأنبياء والصالحين، وأي غرابة في أن يكرم الله بعض عباده، فيمنحهم حق الشفاعة في بعض عباده، والمملك ملكه والخلق خلقه؟ وقد شغل في الدنيا ملائكته بالدعاء للمؤمنين والاستغفار لهم: ﴿ اللَّهِ بَهِلُونَ الْعَرْضَ وَبَنَ حَوْلَةُ يُسَيّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَهَسَتَغْفِرُونَ اللَّهِينَ مَامَنُوا وَيَتَ حَسُلًا فَاغْفِر لِللَّهِينَ تَابُوا وَانْبَعُوا سَبِيلُكَ وَفِهِمْ عَذَابَ الْجَيمِ فَي رَبِّنَ فَي وَنَا مَا مَنُوا وَانْبَعُوا سَبِيلُكَ وَفِهِمْ عَذَابَ الْجَيمِ فَي رَبَّنَ فَي وَنَا مَا اللَّهِ وَعَدتُهُمْ وَمَن مَه عَنْ عَابَابِهِمْ وَأَنْ وَمِينَا فَقَد رَحْمَتُمُ وَمَن مَه اللَّهِ وَمَن مَه اللَّهِ عَلْ اللَّهِ فَقَد رَحْمَتُمُ وَمَن فَي السَيَعَاتِ يَوْمَهِ فَذَرِيَّتِهِمْ اللَّهِ وَعَدتُهُمْ وَمَن مَه السَيْعَاتِ وَمَن قَن السَيَعَاتِ يَوْمَهِ فَدُرِيَّتِهِمْ اللَّهُ وَمَن مَه اللَّهُ وَمَن مَهُ اللَّهُ وَمَن اللَّهُ اللَّهُ وَمَن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمُن اللَّهُ اللَّهُ وَمَن اللَّهُ وَمَن اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمُن اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَمَن اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمَن اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللل

أي غرابة في أن يكرم الله عبده ورسوله، وخيرة خلقه، وخاتم أنبيائه: محمداً، فيعطيه حق الشفاعة العظمى الإراحة الخلق من هول الموقف؟.

وأي غرابة في أن يشفع عليه الصلاة والسلام لأهل الكبائر من أمته؟ وأي غرابة في أن يشفع بعض الربانيين من أمته في بعض العصاة الذين ماتوا على التوحيد؟

وأي غرابة في أن يشفع الشهداء من أمته لعدد كذا وكذا من أهلهم وأقاربهم، مكافأة لهم على استشهادهم وبذلهم لأرواحهم في سبيل الله؟

إن العقل المؤمن لا يستغرب ذلك، ولا يستبعده، بل يجده ـ عند التدبر ـ مقتضى الكمال الإلهي الأعلى، ومقتضى الرحمة التي وسعت كل شيء، ومقتضى الفضل الإلهي الذي يعطي من يشاء بغير حساب.

# العقل وحده لا يغني في مسائل الغيب:

إن مشكلة الدكتور مصطفى محمود رغم إخلاصه فيما أعلم: أنه استخدم عقله وحده، دون أن يرده إلى مسلمات العقيدة، ويضبطه بمحكمات الشريعة، وقواطع الأصول. والعقل وحده يمكن أن يشرد ويضل، إذا م يهتد بمنارات الطريق، والعواصم من القواصم: ﴿وَمَن يَعْنَعِم بِاللَّهِ نَقَدْ هُدِى إِنَّ مِرَالٍ مُسْنَقِعٍ﴾ [ال عمران: ١٠١].

إنها شطحة من شطحات (العقلانية) المتأثرة بنزعات المعتزلة، الذين

بعدوا - في شؤون الإيمان بالغيب وأحوال الدار الأخرة - عن الصراط المستقيم، صراط التوازن والاعتدال، فأولوا كثيراً مما ورد في: الصراط والميزان والشفاعة، ورؤية الله وتفاصيل الثواب والعقاب، تأويلاً، فيه كثير من التكلف الذي لا ينشرح به صدر اللغة، ولا يستريح إليه أهل الشرع، وردّوا كثيراً من صحاح الأحاديث لمجرد الاستبعاد، والغرور بالعقل وحده - دون الاهتداء بالشرع - خطر على الإنسان.

لقد غَلَّب المعتزلة العقل على النقل، والعدل على الرحمة، والوعيد على الوعد.

ولو أنهم أعملوا ـ وأعمل معهم أخونا الدكتور ـ العقل في ضوء النقل، وضموا إلى قانون العدل: قانون الرحمة والفضل، وجمعوا بين الوعيد والوعد، لتجلّى لهم الكمال الإلهي على حقيقته، كما وصفه كتاب الله: ﴿ اَصَّلَمُوا أَنَّ اللّهَ شَيِيدُ الْمِعَابِ وَأَنَّ اللّهُ عَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴿ ﴾ [الـمانـه]، ﴿ وَفِي آلْاَحِرَةِ عَدَابٌ شَيِيدٌ وَمَغْفِرةٌ فِنَ اللّهُ وَرِضُونٌ وَمَا لَلْمَيْوُ الدُّنِيا إلا مَنتُمُ الْمُرُودِ ﴿ فَي اللّهِ مَن الله عَلَور الرّحِيدُ ﴿ وَالْمَدَابُ الأَلِيمُ ﴿ وَالمحديد]، ﴿ وَقَ عَمَادِئَ أَنَّ أَنَا الْمَغُورُ الرّحِيدُ ﴿ وَالمَدابِ مِن أَفعاله، وما أعظم الفرق بين فجعل المغفرة والرحمة من أسمائه، والعداب من أفعاله، وما أعظم الفرق بين الأمرين.

وأنا من الذين يشددون في ضرورة فهم السنة في ضوء القرآن، كما بينت ذلك في كتابي اكيف نتعامل مع السنة النبوية؟؛ ولكني ناديت كذلك بضرورة التدقيق في هذه الدعوى، فكثير من الناس يزعمون تعارض السنة مع القرآن، وهي ليست كذلك، إنما هي من باب الخاص مع العام ، أو المقيد مع العطلق، أو المفصل مع المجمل، ولا تعارض بين هذه بعضها وبعض.

ويسرني أن أنقل من هذا الكتاب ما ذكرته في قضية الشفاعة عند المعتزلة.

# التدقيق في دعوى معارضة القرآن:

وهنا لا بد أن تحذر من التوسع في دعوى معارضة القرآن، دون أن يكون لذلك أساس صحيح. فقد ركب المعتزلة متن الشطط، حين اجترأوا على رد الأحاديث الصحيحة المستفيضة في إثبات الشفاعة في الآخرة للرسول و الإخوانه الأنبياء والملائكة وصالحي المؤمنين، في عصاة الموحدين، فيكرمهم الله تعالى بفضله ورحمته وشفاعة الشافعين، فلا يدخلون النار أصلاً، أو يدخلونها ويخرجون منها بعد حين، ويكون مصيرهم إلى الجنة.

وهذا من كرم الله تبارك وتعالى على عباده، الذي أعلى جانب الرحمة على جانب العدل. فجعل الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف أو يزيد، وجعل السيئة بمثلها أو يعفو، وجعل للسيئات مكفرات عدة من الصلوات الخمس، وصلاة الجمعة، وصيام رمضان، وقيامه، والصدقات والحج والعمرة، والتسبيح والتهليل والتكبير والتحميد، وغيرها من الأذكار والدعوات، وما يصيب المسلم من نصب أو وصب أو غم أو حزن، أو أذى حتى الشوكة يشاكها.. فكل هذه يكفر الله به من خطاياه.. على حين لم يجعل شيئاً يحبط الحسنات غير الردة عن الدين، والعياذ بالله.

كما جعل دعاء المؤمنين له، من أهله وغير أهله، بعد وفاته ينفعه في قبره.

المخرج من النار قوم بالشفاعة كأنهم الثعاريرة (٢)، الثعارير: نبات كالهليون،

قيدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من بني تميم الألام. ويشفع الشهيد في سبعين من أهل بيته الألام.

 <sup>(</sup>۱) رواء أحمد والبحاري، وأبو داود عن حمران بن حصين، كما في اصحيح الجامع الصغه (۸۰۵۵).

<sup>(</sup>٢) مغل عليه عن جابره المصدر نفسه (٨٠٥٨).

<sup>(</sup>٣) الترمذي والحاكم عن عبد لله بن أبي الجعداء، المصدر نفسه (٨٠٦٩).

<sup>(</sup>٤) أبو داود عن أبي الدرداء، نفسه (٨٠٩٣).

السعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه (١). قلبه (١).

الكل نبي دعوة، فأريد إن شاء الله، أن أختبئ دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة».

اكل نبي قد سأن سؤالاً، أو قال: لكل نبي دعوة، دعا بها فاستجيب، فَجَعَلْتُ دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة (٢٠).

وفي حديث أبي سعيد عند الشيخين: «فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون، فيقول الجبار: بقيت شفاعتي، فيقبض قبضة من النار فيخرج أقواماً قد امتحشوا \_ أي احترقوا \_ فيلقون في نهر بأفواه الحنة يقال له: ماه الحياة... الحديث (٢٠).

الكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني خبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة ـ إن شاء الله ـ من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً (٤٠).

والمعتزلة \_ لتغليبهم الوعيد على الوعد، والعدل على الرحمة، والعقل على النقل \_ أعرضوا عن هذه الأحاديث، مع قوة ثبوتها، ووضوح دلالتها، واستفاضتها عند علماء الأمة.

وكانت شبهتهم في ردها: أنها تعارض القرآن الذي نفى شفاعة الشافعين. ومن قرأ القرآن لم يجد فيه إلا نفي (الشفاعة الشركية): التي كان يعتقدها المشركون من العرب، والمحرفون من أصحاب الديانات الأخرى.

أجل نفى القرآن أن تكون للآلهة الزائفة شفاعة، وأن يكون للمشركين شفيع يطاع، كما قال تعالى: ﴿مَا لِلظَّلَامِينَ مِن جَيبِهِ وَلَا شَفِيعٍ بُطَّاعُ ۞ [غافر]. والقرآن يعبر كثيراً عن الشرك بالظلم، وعن المشركين بالظالمين، فإن الشرك ظلم عظيم.

<sup>(</sup>١) البخاري عن أبي هريرة، قصحيح الجامع، (٩٦٧).

<sup>(</sup>٢) منفق عليه عن أبي هريرة، اللؤلؤ والمرجانة (١٢١).

<sup>(</sup>٣) متفق عليه عن أنس، •اللؤلؤ والمرجان، (١٢٢).

<sup>(</sup>٤) متفق عليه عن أبي سعيد، «اللؤلؤ والمرجان» (١١٥).

فالقرآن إذن لم ينف مطلق الشفاعة، كما زعم من زعم، بل نفى الشفاعة التي ادعاها المشركون والمحرفون، والتي كانت من أسباب فساد كثير من أتباع الديانات، الذين يقترفون الموبقات، متكلين على أن شفعاءهم ووسطاءهم سيرفعون عنهم العقوبة لا محالة، كما يفعل الملوك الظلمة، وحكام الجور في الدنيا. انتهى.

إن المسلم الحق لا يضرب النصوص بعضها ببعض، ولكن يرد المنشابهات إلى المحكمات، ويحمل المطلق على المقيد، ويفسر العام بالخاص، ويأخذ بها حميعاً، بحيث يضع كلاً منها في موضعه الصحيح، وهذا هو الذي هدي إليه العلماء الربانيون من هذه الأمة.

#### موقف د. محمود من السنة:

ومن المؤسف أن الجدل في هذه القضية \_ قضية الشفاعة \_ قد أدى بالدكتور مصطفى محمود إلى إنكار (السنة النبوية) \_ الني يعسر عنها دائماً ب (السيرة) والسيرة جزء يسير من السنة ... وقد خاض فيه بجسارة ما كان ينبغي لمثله أن يخوضها، كما يخوض الغريب عن العلم (الغشيم) فيما لا يحسنه. فيخلط حابلاً بنابل، وحقاً بباطل. وكنت أود أن يتريث في هذا الأمر، ويراجع بعض العلماء الثقات الذين يجمعون بين القرآن والسنة، وبين الحديث والفقه.

وسأذكر هنا نبذة قليلة مما وقع فيه الدكتور من أخطاء، راجياً أن يراجع نفسه فيها، فالحق أحق أن يتبع، وليس في العلم كبير، وفوق كل ذي علم عليم.

١ ـ قال الدكتور: إن الله لم يضمن لنا حفظ كتاب إلا كتابه، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّا غَتَنُ نَزَلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَمُتَعِظُونَ ﴿ إِنَّا لَهُ لَكُونُلُونَ ﴿ الحجرا. ولم يتكفل لنا تحفظ البخاري ولا غيره من الكتب التي صنفها البشر.

وهذا صحيح في الجملة، ولكن المحققين من العلماء أمثال الإمام أبي إسحاق الشاطبي، بينوا بالأدلة: أن حفظ القرآن يتضمن ويستلزم حفظ السنة، لأن حفظ المبين يقتضي حفظ بيانه. وإلا بقي بلا بيان.

يىرىـد أن الله تىعالى قال: ﴿وَأَمْرَلْنَاۚ إِلَيْكَ ٱلدِّكَ لِتُمَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَمَلَّهُمْ يَنْفَكُرُوكَ﴾ [النحل: ٤٤]. ولقد بين الرسول القرآن بقوله وفعله وتقريره، وهيأ الله من الأسباب، وبعث من العلماء من قاموا بحفظ السنة وجمعها ونخلها من المدسوس عليها، وحمل علم النبوة من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ولولا السنة ما عرفنا كيف نصلي أو نؤذن أو نزكي أو نحج، فالسنة هي التي فضلت لنا مجمل القرآن، ووضحت لنا الكثير مما تضطرب الأفهام فيه.

٢ - اعتمد الدكتور على حديث أبي سعيد الخدري الا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن، ومن كتب شيئاً غير القرآن فليمحه، وهو حديث رواه مسلم، ولم يروه البخاري، فقد كان يراه موقوفاً، أي من كلام أبي سعيد نفسه. والدكتور يدعي أنه متواتر، ولم يقل بذلك عالم! ولو صح هذا الحديث، فقد كان ذلك في أول الأمر، حتى تتوافر الجهود كلها لكتابة القرآن، وحتى لا تقوم أي شبهة في التباس القرآن بغيره، وخصوصاً إذا كتب مع غيره في صحيفة واحدة.

والواقع أن أشياء كثيرة قد كتبت في العهد النبوي مثل الصحيفة التي عدت بمثابة دستور لأهل المدينة، وكتب الصدقات، ورسائله عليه الصلاة والسلام إلى الملوك والأمراء، وصحيفة عبد الله بن عمرو، وغيرها. وأما طور التدوين الرسمي .. أي بأمر الدولة .. فقد بدأ في عهد عمر بن عبد العزيز على رأس المئة الأولى للهجرة.

ولقد بذل علماء الأمة من الجهود والرحلات العلمية، منذ عهد الصحابة في جمع السنة وضبطها وتنقيتها من الدخيل عليها، ما لم يعرف مثله في أمة من الأمم. وخلّفوا لنا في ذلك تراثاً هائلاً، لا ينكر قيمته إلا جاهل أو مكابر.

ولا يجوز لنا \_ بعد أربعة عشر قرناً أو تزيد \_ أن نهيل التراب على هذا التراث العظيم، ونقول: حسبنا القرآن، فقد فصل الله فيه كل شيء، ونضلل الأمة طوال تاريخها، بأنها اعتمدت على السنة وجعلتها المصدر الثاني لفقهها وتشريعها، ولتوجيهها وتثقيفها، كما لمسنا ذلك عند الفقهاء والأصوليين، والدعاة والمربين، والمحدثين والمفسرين، والمتكلمين والصوفيين، كلهم جعلوا السنة \_ بعد القرآن \_ عمدتهم.

ومن أشد الأمور خطراً على اتجاه الأمة الفكري والسلوكي: إسقاط (عصمة الأمة) وإلقاء تراثها في سلة المهملات، والبدء من الصفر، أو باتباع أمة أخرى، وسلوك سبيلها، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، بدعوى (القراءة الجديدة) للقرآن، أو بما شابه ذلك من الدعاوى.

قالأمة إنما تبقى أمة إذا بنى لاحقها على ما أسسه سابقها، مع ملاحظة تغير الزمان والمكان والإنسان، وهو ما ننادي به من وجوب التجديد والاجتهاد من أهله في محله.

أما إذا أراد اللاحقون أن يهدموا ما بناه السابقون من صروح، فليس هذا من التجديد المطلوب، بل هو هدم لمقومات الأمة، وإلغاء لهويتها.

والآفة هنا تتمثل في العجلة في الحكم، والتسرع في النهي والإثبات، ولا سيما إذا دخل المرء في غير اختصاصه، وأقحم نفسه فيما يحتاج إلى مراجعة الثقات من أهل الذكر، كما قال تعالى: ﴿فَشَكَلْ بِهِ، خَيِيرًا ﴿ ﴾ [الفرقان]، ﴿وَلَا يُنْبِئُكُ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [فاطر].

خذ مثلاً ما ذكره د. محمود من رد حديث عائشة ﴿ مَاتَ رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي في ثلاثين وسقاً من شعير في نفقة عيالهه.

فقد اعتبر هذا الحديث مكذوباً على رسول الله، لماذا؟ لأن الرسول في أو خر حياته فتح الفتوح، وغنم الغنائم، وكان سيد الجزيرة، فكيف يحتاج إلى يهودي ليستلف منه، ويرهنه درعه، ويموت وهي مرهونة؟

والحديث متفق على صحته، ولم يطعن فيه أحد من قبل فيما أعلم، ولو طعن فطعنه مردود. والفقهاء جميعاً قد استنبطوا منه أحكاماً عدة.

منها: جواز التعامل مع غير المسلمين، ولا سيما أهل الكتاب.

ومنها: جواز التعامل مع من يشوب ماله بعض الحرام، مثل اليهود.

ومنها: جواز الرهن في الحصر، فإن القرآن ذكر الرهن في السفر.

ومنها: وجود بعض اليهود في المدينة. . إلى غير ذلك من الأحكام.

وكون الرسول على كان له الخمس في الغنائم، فقد كان يصرف هذا الخمس في مصالح الأمة، وما كان له منه خاصة، فقد قال: «لو كان لي مثل أحد ذهباً، ما أحب أن يمر على ثلاث، وعندي منه شيء إلا شيئاً أرصده

لدين؛ فقد كان ينفق بسخاء، ويعطي عطاء من لا يخشى الفاقة كما وصفوه 瓣.

فلا مانع أن يأتي وقت ينفد فيه الشعير ـ الذي يتخذون منه الخبز ـ في
المدينة، وهي بلد نخيل، لا بلد محاصيل، ولا يوحد من يدخر الشعير، إلا مثل
هذا اليهودي، وقد استلف منه ثلاثين وسقاً لزوجاته. وطلب منه اليهودي ضماماً،
فرهنه درعه، وكان ذلك في أواخر حياته ﷺ، فمات ودرعه عند اليهودي.

أي غرابة ني هذا؟ وأي منافاة للعقل أو للمنطق؟ وقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآيِلًا فَأَغَنَ ﴿ فَي سورة الضحى، وهي من أوائل ما بزل من القرآن، لم يمنع أن يأتي على الرسول أيام يشد فيها الحجر على بطنه من الجوع، وأخرى أكل فيها أوراق الشجر، كما في أيام المقاطعة الشهيرة في السيرة النبوية.

إني أعتقد أن الأخ الدكتور مصطفى محمود رجل مخلص، وأملي في إخلاصه أن يقف لمراجعة نفسه فيما كتب عن الشفاعة، وبخاصة ما كتبه عن السنة، فلن يستفيد منه إلا خصوم الإسلام الذين وقف قلمه لكشف زيفهم، وهدم باطلهم.

ويظهر لي أنه قرأ شيئاً من كتاب أبي رية في الطعن على السنة ورجالها، بدليل بعض النقول التي ذكرها، وأنصحه أن يقرأ للذين ردوا على أبي رية، وحسبي هنا أن يقرأ كتاباً واحداً في هذا الموضوع، وهو كتاب الفقيه الداعية الشيخ مصطفى السباعي: «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (١) فسيجد فيه من البينات ما يشفي الصدور.

إني أربأ بالأخ الدكتور أن يردد ما قاله أعداء السنة من دعاوى فرغ العلماء المختصون من الرد عليها من زمن طويل، مثل ما قالوه: إن أبا حيفة لم يصح عنده إلا سبعة عشر حديثاً، وهو أمر ذكره ابن خلدون بصيغة التمريض، ورد عليه رداً علمياً رصيناً. ويكفينا ما روي عن أبي حنيفة من مسائيد، وما ملئ به مذهبه من أحاديث.

أسأل الله لنا وللدكتور الهداية إلى التي هي أقوم، وأن يغفر لنا وله ما مضى، ويصلح لنا جميعاً ما بقي؟ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب؟.

<sup>(</sup>١) طبع المكتب الإسلامي.

## لثغة سيدنا موسى عهد

#### فضيلة الشيخ القرضاوي:

في حقيقة الأمر لم أستطع تصور الكيفية التي تمت بها الحادثة.. ولكن بحسب رأيكم: أيمكننا أن نقول عن هذه الرواية صحيحة؟ أو ما هو مصدرها؟.

ذلك أن تصوري قد قادني إلى أن يد موسى قد تحترق قبل أن يحترق لسانه ويصاب بلثغة فيه، وهذا هو التصور المنطقي حسب رأيي.

فأرجو أن توضحوا لنا إن كانت هذه الحادثة روايتها صحيحة، فما هو تمامها وما تفسيرها.

وإن كانت غير ذلك، فلم يستند إلى روايتها بعض الكتاب وبعض الوعاظ دون الإشارة إلى توضيح أكثر عن روايتها وصحتها؟!

نرجو أن يكون ظنكم فينا حسناً ووفقكم الله لما فيه خير هذه الأمة وصلاحها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ي.م باتنة الجزائر

عنه القصة التي سأل عنها الأخ الكريم، وهي أن فرعون وضع أمام موسى في طفولته تمرة وجمرة، فألهمه الله أن يأخذ الجمرة، ووضعها على لسانه، فأصيب لسانه بما سبب له لثغة، وهي التي جعلته يسأل الله أن يرسل معه أخاه هارون لأنه أفصح منه لساناً، وهي التي جعلت فرعون يقول عن موسى ﴿ أَمْ أَيّا خَيْرٌ مَن هَذَا الَّذِي هُو مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿ الرخوف ]. وجعلت موسى يدعو ربه فيقول في دعائه: ﴿ وَالْمَلُلُ عُقْدَةً بِن لِمَانِ ﴾ [الرخوف]. وجعلت موسى يدعو ربه فيقول في دعائه: ﴿ وَالْمَلُلُ عُقْدَةً بِن لِمَانِ ﴾ [طه].

هذه القصة مذكورة للأسف ني بعض كتب التفسير، وهي مما يعده المسلمون من باب (الإسرائيليات) التي دخلت في قصص الأنبياء في القرآن، وشاعت بين عوام المسلمين، لما فيها من غرائب.

وكثير من هذه لإسرائيليات لا يوجد له أصل، حتى في كتب أهل الكتب المعروفة، فيبدو أنها من خرافات العوام التي شاعت بينهم، وتناقلوها شفاها، فلما أسلم منهم من أسلم، نقلوها إلى المسلمين، فتقبلها الأكثرون، بناء على أنها مجرد حكايات لا تدخل في الأحكام، ولا يترتب عليها حلال ولا حرام.

ولا يستبعد أن تكون من تخيلات أو اختراعات بعض المسلمين، والواقع أن هذه القصة وأمثالها ليس لها أي قيمة دينية ولا علمية عندنا نحن المسلمين. فقصص من قبلنا من الأنبياء وأتباعهم هي من أنباء الغيب التي لا نعلمها، ولا نعلم حقيقتها، إلا بوحي من الله تعالى في كتابه، أو على لسان رسوله على.

وليس عندنا عن هذه الفصة كتاب ولا سنة.

وهي منافية للتصور المنطقي السليم، لما ذكر الأخ هي رسالته. إذ كيف يحمل الطفل الجمرة إلى فمه ولم تعبب يده؟ وإن من المشاهد أن الطفل إذا لسع خفيفة من مصباح أو نحوه قرّب يده منه، يبتعد كلباً عن النار ومصدرها.

وكيف تصل الجمرة إلى اللسان ولا تصاب الشفتان من اللسان؟

إنها قصة ظاهرة الانتحال والصنعة، ولا حرج علينا أن نرفضها، بل هو الواجب علينا باسم العلم، وباسم الدين.

ونأسف لوجودها في بعض كتبنا، شأنها شان الكثير من الحكايات والأساطير التي سميت (الإسرائيليات) وقد حشيت بها بطون الكتب، وهي ما أنزل الله بها من سلطان، ولا قام عليها من الشرع برهان.

وبالله تعالى التوفيق



#### نصاب الزكاة

الله: ما مقدار نصاب زكاة المال وما الأساس الدي يبنى عليه؟.

جي نصاب زكاة المال \_ أعني: زكاة النقود \_ قدر بـ (٨٥) غراماً من النهب الخالص. وأساس هذا: أن الصاب في عهد البوة قدر بعملنين كانتا سائدتين في المجتمع.

إحداهما: النقود الفضية (الدراهم) التي كانت تأتي إلى العرب من فارس (إيران). والثانية: النقود الذهبية (الدنانير) التي كانت تأتي إليهم من دولة الروم البيزنطية. إذ لم يكن للعرب عملة خاصة بهم.

ونصاب النقود الفضية قدر بـ (٢٠٠) مائتي درهم.

ونصاب النقود الذهبية قدر بـ (٢٠) ديناراً أو عشرين مثقالاً.

وكان اللينار في العصر النبوي يضرب بـ (١٠) عشرة دراهم.

ثم رخص بعد ُذلك إلى حد كبير، وخصوصاً في عصرنا بعد أن اكتشف العالم مناجم كبيرة للفضة.

لهذا رأى علماء العصر: أن الأعدل والأوفق بمقصود الشارع، والأقرب إلى النصب الأخرى، هو اختيار الذهب أساساً للنصاب، لأنه احتفظ بقيمته النسبية على مدى الأعصار.

وقد بحثنا هذا الموضوع بتفصيل في كتابنا «فقه الزكاة» وانتهينا إلى أن النصاب (٨٥) غراماً من الذهب، بناء على أن الدنانير التي وحدت في متاحف العالم من العصور الإسلامية الأولى، متوسطها (٤,٢٥) × ٢٠ = ٨٥.

وعلى هذا الأساس إذا أردنا أن نعرف قيمة النصاب بالنقود في بلد ما، فيجب أن تعرف كم قيمة الغرام من الذهب الخالص، ونضربه في ٨٥، لنعرف قيمة النصاب، فلو كانت قيمة الغرام في قطر تساوي أربعين ريالاً، فإن النصاب يكون هكذا: ٨٥ × ٨٥ = ٣٤٠٠ ريال.

# هل يمكن تغيير نصاب الزكاة؟ ومن يغيره؟

ست هل يمكن تغيير النصاب من حيث مقداره أو أساسه، وما هي الجهة التي تختص بالتغيير إذا كان جائزاً؟

إلى يمكن تغيير النصاب ما دام الذهب محتفظاً بقيمته النسبية. ولو فرض أن الذهب تدهورت قيمته تدهوراً كبيراً مؤثراً، ولم يعد النصاب منه ممثلاً للحد الأدنى من الغنى الموجب للزكاة، فقد بحثنا هذا الأمر، وقلنا: إننا يمكن أن نلجأ إلى النصاب الحيواني لنتخذ منه أساس النصاب، مثل خمس من الإبل، أو أربعين من الغنم، فهذان هما النصابان المتفق عليهما، على أن يكون نصاب النقود نصف قيمة نصاب الحيوان. كما دلت على ذلك الأحاديث الصحاح في الزكاة، حيث قدرت الشاة فيها بعشرة دراهم.

ومعنى هذا: أن الأربعين شاة تساوي أربعمائة درهم (٤٠٠) وكذلك الخمس من الإبل، وهو ضعف نصاب النقود. وهذا يبين لنا خطأ الذين يفكرون أن يجعلوا نصاب النقود مثل نصاب الحيوان.

ولا بد أن يعتبر المتوسط في قيمة النصاب الحيواني، فإن بلاد المراعي تكون فيها الحيوانات رخيصة جدّاً، على حين تكون في بلاد أخرى غالبة جدّاً، فالواجب الأخذ بالمتوسط، لأنه العدل، لا وكس ولا شطط.

ومثل هذا يجب أن يناط بالمجامع الفقهية، التي تجتهد في مثل هذا اجتهاداً جماعياً، يليق بكبر المسألة وأهميتها.

#### زكاة أموال القاصرين

سى هل تجب الزكاة على أموال القاصرين، وعلى من تقع مسؤولية تزكيتها؟

الزكاة على أموال القاصرين فريضة واجبة، وفق ما ذهب إليه الأنمة الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد، خلافاً لأبي حنيفة، الذي يرى أنها عبادة لا تجب إلا على مكلف بالغ عاقل.

ررأي الأئمة الثلاثة أرجح، لأن الزكاة عبادة لها طبيعة خاصة، فهي حق من حقوق المال، وحقوق المال يستوي فيها الصغير والكبير، والمجنون والعاقل، وقد صح في الحديث والأثر: أن من ولي يتيماً فليتجر في ماله حتى لا تأكله الزكاة، وقد ورد هذا مرفوعاً عن أس، وصححه الحافظ العراقي وغيره، كما ورد موقوفاً على عمر وهو صحيح.

ولكن بجب أن تستوفي شروط النصاب الموجب للزكاة، وهو أن يكون سالماً من الدين، فاضلاً عن الحوائج الأصلية، فلو كان القاصر أو اليتيم محتاجاً إلى هذا المال. لينفق منه على حاجاته الأصلية، ومنها التعليم، ولا يفيض من إيراده شيء، فهو غير فاضل عن حاجته الأصلية، وهو يعتبر في نظر الفقهاء، كالماء المحتاج إليه في الشرب أو الطبخ، يجوز التيمم مع وجوده لأنه معدوم حكماً.

أما على من تقع مسؤولية إخراج زكاة مال القاصر، فهي على ولي القاصر، أو على الجهة المسؤولة عن تثمير ماله والمحافظة عليه، مثل إدارة شؤون القاصرين في قطر، ونحوها في البلاد الأخرى.

#### زكاة السنوات الماضية

اسن نحن أسرة من الله تعالى عليها بسعة الرزق، وأفاض عليها من فضله، فلنا في داحل بلدنا شركات كثيرة، كلها تنتج وتربح وتدر علينا دحولاً كبيرة، ونحمد الله على ذلك، ونحن نخرج الزكاة في كل عام عن هذه الأموال، أداء للواجب، وشكراً لنعمة الله علينا.

ولنا أموال في خارج بلدنا ليست بالقليلة أيضاً، نكسب من ورائها كل عام ما قدره الله لنا من فوائض فضله، ولكند أخيراً اكتشفنا أن هذه الأموال التي في الخارج لم تخرج زكاتها لسنين طويلة، غفلة منا وسهواً، ويمكننا أن نحسبها من خلال الميرانيات والكشوف التي تصدر كل عام. فما هو الواجب عمله إزاء هذه الزكاة، وهل يجب أن نخرجها في الحال، وهي مبالغ كبيرة تكوّن ملايين؟.

أفتونا ونوروا طريقنا مشكورين مأجورين.

س.1

🚁 الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد.

فشكر الله للاخ السائل حرصه على أداء واجبه نحو ربه، بإخراج زكاته، تزكية لنفسه، وتطهيراً لماله، وسعياً إلى إرضاء خالقه عز وجل.

ولا ريب أن الزكاة هي حق الله تعالى في المال، كما أنها حق الفقراء والمساكين وسائر المستحقين، قررها الله تعالى لهم، وأوجب صرفها إليهم.

وهذا الحق ثابت ومؤكد، ولا يسقط بمضي الزمن أو بالتقادم كما في القوانين الوضعية، ولا بفقر صاحب المال، إذا فرض أنه افتقر بعد وجربه عليه، ولا بموته إذا مات. ولا يملك أحد إسقاط هذا الحق، لا حاكم ولا محكوم.

ولا يملك الفقراء والمستحقون للزكاة أن يقولوا للأغنياء: نحن أسقطنا

حقوقنا عندكم، ولا نريد منكم زكاة. لأن الذي أحق هذا الحق وفرضه هو الله رب العالمين، وجعله ركناً من أركان الإسلام، فلا يملك مخلوق أن يسقطه.

والواجب على السائل: أن يخرج زكاة كل سنة حسب الميزانيات والكشوف ما دامت صحيحة ومطابقة للواقع، ويحسم زكاة كل سنة من السنة التي بعدها. أي لو كان عنده مليون، وأخرج زكاته وهي: (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون ألفاً، فهذا المبلغ يقتطع من السنة التي بعدها، وهكذا، وإن كان مبلغ ال٥٠٢٪ لا يؤثر كثيراً، ولكن هذا هو الواجب.

أما الواجب عمله إزاء أموال الزكاة فالأصل فيها أن تصرف في الحال، لأنها وجبت لتسد حاجات ناجزة، فلا يجوز تأخيرها، ولأن الأصل في امتثال الأمر هو الفورية، وخصوصاً أن الله تعالى أمراا بالمسارعة والمسابقة في فعل المخير، كما قال تعالى: ﴿فَاسَتَهِ قُوا الْحَيْرُاتُ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَبِيعًا﴾ [المائدة، المخير، كما قال تعالى: ﴿فَاسَتَهِ قُوا الْحَيْرُةِ مِن رَبِّحَكُمْ وَجَنَةٍ ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال تعالى: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَشْفِرَةٍ مِن رَبِّحَكُمْ وَجَنَةٍ ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال تعالى: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَشْفِرَةٍ مِن رَبِّحَكُمْ وَجَنَةٍ ﴾ [الحديد: ٢١].

ولكن يجوز تأخير الزكاة \_ بعد عزلها عن مال المالك \_ تأخيراً محدوداً لمصلحة الفقير والمستحق، كما إذا قرر صاحب الزكاة أن يدفعها للفقير في صورة معونات شهرية دورية، أشبه بالمعاش أو الراتب خشية من أن يعطي الفقير زكاة السنة مرة واحدة، فينفقها في أيام وأسبيع، ويظل محتاجاً ماذاً يده إلى الناس طوال العام.

ولهذا لا مانع أن يفكر الأخ وأسرته في عمل مشروعات للفقراء والمستحقين، ولا سيما في بلاد المسلمين الفقيرة والمهددة بالغزر التنصيري وغيره، فتنشأ لهم المدارس أو الكليات التي تخرجهم من الأمية، وتلحقهم بركب العصر، أو المستشفيات التي تعالجهم من أمراضهم، أو دور الأيتام التي تكفل من مات آباؤهم. . وقد تنشئ لهم مصانع يملكونها بالاشتراك، فتنقلهم من معدمين إلى ملاك، كما هو رأى الإمام الشافعي فيه الذي يرى وجوب إغناء الفقراء بالزكاة، وعملاً بقول عمر فيه: (إذا أعطيتم فأغنوا)

#### استفسارات حول الزكاة

فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي... حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أبعث إليكم يبعض الأسئلة والاستفسارات الفقهية في أمر الزكاة للتأكد من صحة وسلامة الإجراءات وتصحيح المسار إن لزم:

سات لدي حساب خاص في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار خاص بالتبرعات \_ وقد أكدت في وصيتي أنه كذلك وليس فيه من مالي الخاص شيء \_ يرد إلى هذا الحساب أموال الزكاة من عدد من الأشخاص وكذلك التبرعات غير المحددة والصدفات بالإضافة إلى ما قد أضعه من زكاة مالي الخاص ويتم التوزيع على مستحقي الزكاة من القانعين والمعترين بدرن تحديد الشخص الذي وردت منه الزكاة. مع الاجتهاد في تحديد المبلع المعطى لكل فرد حسب حالته ووضعه واحتياجاته فالبعض بأخذ كئيراً وآخرون ينالون القليل، فهل في هذا الإجراء ما يستحق التصحيح؟

سري هل يجوز الإقراض من هذا المبلغ لمستحقي الزكاة وغيرهم لفترة محدودة ويعاد المبلغ لنفس الحساب؟

سات يتم الصرف (لمستحقي الزكاة) أحياناً إلى أصحاب الديون مباشرة أو لتسديد فواتير الكهرباء والهاتف وإيجار المنزل ورسوم المدارس وأجور المستثفيات وتأمين الدواء بدلاً من تسليمهم المبلغ باليد. فما حكم ذلك؟

سئ مل يجوز تكرار الزكاة لنفس الأشخاص عدة مرات كل سنة وأحياناً لفترات أقصر من السنة؟ طالما بقي حالهم كما هو من ناحية استحقاقهم للزكاة؟ سِ الله على يجوز إخراج الزكاة إلى خارج المملكة إذا لم يشترط أصحابها صرفها داخل المملكة أو في مدينة معينة؟

سات الجمعيات والهيئات الإسلامية العاملة في مجال الدعوة والتعليم والإعلام والدفاع عن قضايا المسلمين في المحافل الدولية والمؤتمرات والمشاركة في الحوار بين الأديان. هل يصرف لها من الزكاة؟

[سال] الموظفين العاملين بأجر أو متطوعين من موظفي الدولة أو غيرهم ممن يعملون في توزيع أموال الزكاة أو يكتبون الرسائل لطلب المساعدة للمحتاجين وقضاء حوائج الناس وغير ذلك من أعمال البر والإحسان عل يمكن صرف مكافأة لهم من مال الزكاة؟

سمة بعض الأشخاص الموثوقين يطلبون المساعدة لدخول الانتخابات في بلاد الأقليات حيث لا يجدون المال الضروري من مصدر آخر هل يمكن مساعدتهم من الزكاة؟

ساريع المساجد والمدارس في البلاد الإسلامية الفقيرة أو بلاد الأقليات والجاليات الإسلامية، هل يمكن مساعدتهم من أموال الزكاة؟

سرا ما هي حدود الاجتهاد في مصرف (وفي سبيل الله) خاصة في بلاد الأقليات والجاليات؟

إسان هل يجوز تأمين المصاحف والكتب الإسلامية وإرسالها إلى الخارج من أموال الزكاة؟ وكذلك المساعدة في طباعتها في نفس بلاد الأقليات؟

الم الم الم الم الم البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تخلط البرامج الدعوية بغيرها من البرامج الثقافية والاجتماعة من أموال الزكاة.

هذا وأسأل الله الكريم أن يديم عليكم عونه وتوفيقه ورضاه وأرجو إرسال الإجابة على الفاكس المذكور أسفل الصفحة أو بالبريد.

وتقبلوا فائق شكري وتقديري.

المخلص عبد الله عمر تصيف حفظه الله ورهاه، وسند خطاه معالي الأخ الدكتور/عبد الله عمر نصيف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ربعد

فقد تلقيت رسالتكم الكريمة المتضمنة أسئلتكم واستفساراتكم الفقهية حول موضوع الزكاة وصرف أموالها، وأد أجيب عنها باختصار مفيد إن شاء الله.

جاز إجراؤكم سليم من الوجهة الشرعية، وليس فيه ما يستدعي التصحيح، ما دام قائماً على تحرّ واجتهاد منكم، لا على هوى أو محاباة.

[ج1:] لا أرى بأساً بالإقراض من مال الركاة للمحتاجين إلى القرض، إذا السعت حصيلة الزكاة، فقد أجاز بعض الفقهاء إقراض ابن السبيل ـ الذي له مال في بلده لا يستطيع الوصول إليه في الحال ـ من مال الزكاة، ليرده بعد حصوله على ماله. على ألا يتوسع في ذلك، ويبدأ بالأحوج فالأحوج.

جه المدارس (المدارس ويعتبر الدافع لهذه الجهات (المدارس والمستشفيات ونحرها) وكبلاً عن مستحقى الزكاة.

عنه يجوز تكرار الركاة للشخص الواحد عدة مرات في السنة الواحدة أو في عدة سنوات، ما دام الوصف الذي استحق به الزكاة باقياً، مثل الفقر أو الدين، فإذا زال هذا الوصف حرم إعطاؤه من الزكاة، إلا بسبب آحر.

[30] نعم يجوز إخراج الزكاة إلى خارج المملكة، بل يجب ذلك إذا استغسى أهلها، والمسلمون أمة واحدة، وإن اختلفت أقطارهم، وباعدت ديارهم. . قال تعالى: ﴿إِنَّا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةً ﴾ وقال رسوله 激素: المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه.

والبلاد التي قل سكانها، وكثرت أموالها مثل بلاد الخليج، يجب ألا تضن على البلاد الإسلامية التي كثر سكنها وقلت مواردها، مثل بنجلاديش وباكستان والهند وكثير من أقطار أمريقيا وآسيا.

وإن من الأفكار الهادمة الشائعة في الخليج الآن: أن تصرف الزكاة كلها

في نفس البلد الذي جمعت منه. فهذا تكريس للإقليمية والعصبية البغيضة التي ينكرها الإسلام.

وبهذا أحيذ صرف الزكاة خارج المملكة لسد الثغرات الهائلة في البلاد والجاليات الإسلامية والوقوف في وجه تيارات التنصير التي تستغل فقر المسلمين لتفتنهم عن دينهم.

إذا كانت هذه الهيئات والجمعيات إسلامية حقّاً، ويقوم عليها أناس ثقات، يطمئن القلب إلى صدقهم، فإن هذه المجالات التي ينشطون فيها مس الدعوة والتعليم والإعلام، والدفاع عن قضايا المسلمين، تعتبر نوعاً من (الجهاد) في عصرنا، فإن أسلحة الجهاد والحرب تننوع وتنعير من عصر إلى آخر، وقد رأينا أن أخطر أنواع الغزو للمسلمين في عصرنا هو (الغزو الفكري) أو الثقافي والإعلامي، ويجب أن تحاربهم بمثل ما يحاربوننا به. المهم أن يكون الهدف وراء ذلك كله: (أن تكون كلمة الله هي العليا) وكلمة الله هي الإسلام، وقد قال تعالى لرسوله: ﴿ وَلَا تَقْلِع ٱلكَنْفِينَ وَجَنهِدُهُم بِهِد (أي بالقرآن) جِهادًا كَبِيرًا ﴾ وفي تعالى لرسوله: ﴿ وَلَا تَقْلِع ٱلكَنْفِينَ وَجَنهِدُهُم وألستكم وأموالكم؛ ويدخل في ذلك المحديث: الجاهدوا المشركين بأيديكم وألستكم وأموالكم؛ ويدخل في ذلك المتخدام شبكة (الإنترنت) لتعليم الإسلام، وتبليغ دعوته للعالمين.

احتنا نعم يمكن صرف مكافأة لهؤلاء المذكورين من مال الزكاة، أجرة بهم بقدر عملهم، باعتبارهم من مصرف (العاملين عليها) فلا مانع من إعطائهم أجرهم بالمعروف.

[ج٨:] لا بأس بإعطائهم من مال الزكاة إذا كانوا من المسلمين الثقات المأمونين، الذين يرجى أن ينفعوا إخوانهم ومواطنيهم إذا نجحوا في الانتخابات، وأن يعلوا كلمة الإسلام في البرلمان. فهذا كله داخل في مصرف (في سبيل الله) فهو يعم كل مصلحة عامة، ترتفع بها راية الإسلام.

ج٠٠] نعم يمكن مساعدة المؤسسات المذكورة من الزكاة لسببين:

الأول: أنها تدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللهِ فَهَاهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

الثاني: أن هذه المدارس والمساجد ونحوها تعتبر من الحاجات الأساسية لهؤلاء الفقراء، والمفروض أن تسد الزكاة حاجات الفقير المختلفة، وهو كما يحتاج إلى الطعام ليشمع، وإلى الملابس ليكتسي، يحتاج إلى المدرسة ليتعلم، وإلى المسجد ليصلي، فإذا لم تكن عنده موارد لتلبية هذه الحاجات، وجب أن تلبى من أموال الزكاة.

الأقليات والمجاليات من مؤسسات تمسك عليها هويتها الإسلامية، وتحافظ على وجودها الإسلامي من الذوبان والفناء في غيرها، فهو في سبيل الله.

الله الله النافعة، وإرسال المعامن الإسلامية النافعة، وإرسال الدعاة والمعلمين وتفريغهم لمهمتهم. وإقامة المراكز الإسلامية.

ج١٢٠ ويدخل في ذلك: البرامج الإذاعية والتليفزيونية، التي تبث البرامج الدعوية، ولا مانع أن تشتمل على برامج ثقافية واجتماعية، ما دامت لا تخالف الإسلام. فكل ذلك (في سبيل الله).

أدام الله عليكم توفيقه وتسديده، ونفع بكم.

#### زكاة عروض التجارة

سؤال عن الزكاة للصورة التالية:

اشتريت الحق التجاري (يعني الخلو) لصيدلية بثمن قدره ثمانون ألف دولار.

نتوقع أن نزودها بالدواء بقيمة ثلاثين ألف دولار.

ستعمل فيها ابنتنا ونقتسم الربح (شركة مضاربة) تحصل البنت على ثلثي الأرباح وأحصل على الثلث.

نتوقع أن تكون الأرباح السنوية بعد طرح المصاريف عشرين ألف دولار. اتفقنا على أن يبقى الحق التجاري لمشتريه يمكن له بيعه بعد سنوات بثمن وقته.

نستنتي فضيلة شيخنا العزيز المحبوب في الآتي:

أ ـ ما يخرج صاحب الحق التجاري من ربح على ثمن شراء الحق وعلى
 ما سيحصل عليه من ربح.

ب\_زكاة البنت صاحبة الصيدلية مع العلم أنه يمكن أن يكون هناك نصيب كبير من الأدوية قد اشتري بثمن مؤجل، بحيث يكون لها مثلاً أدوية بقيمة أربعين ألفاً، نصفها دفع ثمنه، ونصفها لا يدفع إلا بعد مدة، أي بعد أن يباع الدواء كله.

جزيل شكرنا وسامي تقديرنا لشيخنا حفظه الله.

والسلام حلكيم ورحمة الله أخوكم ومحبكم في الله د. محمد بن الهادي أبو الأجفان مكة ١٤٢٠/١١/هـ 📰 الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

وبعد: فإن (الصيدلية) ليست إلا محلاً لبيع الأدوية بقصد الربح، أي أنها عرض تجاري، فيجري عليها كل ما يجري من أحكام على عروض التجارة فيما يتعلق بالزكاة.

ومن المقرر أن هنك أحكاماً معلومة في زكاة عروض التجارة \_ ولا سيما العروض التي يكون فيها التاجر (مديراً) لا محتكراً ولا متربصاً، كتاجر العقار والأراضي ونحوها، ولا ريب أن (الصيدليات) أشبه به (البقاليات) ونحوها، مما تشترى فيه البضاعة لتباع في الحال، ما وجد المشتري.

ومن أحكام زكاة لتجارة: أن الزكاة تجب في رأس المال والربح معاً، بعد حولان الحول على أصل المال. فلو اكتمل النصاب عنده في ١٠ رمضان مثلاً، وجب عليه في ١٠ رمضان التالي أن يخرج زكاة النصاب وربحه على الطربقة التالية:

١ \_ تحسب النقود السائلة الموجودة عنده (في الخزينة أو في البنك أو غيرهما).

٢ ـ وكذلك البضاعة المعدة للبيع عنده، وتحسب بسعر الجملة في وقت الوجوب.

٣ ـ والديون الحبة المرجوة عند العملاء، بخلاف الديون الميتة أو
 الميؤوس منها.

٤ ـ ويحسم من ذلك الديون التي عليه، وكذلك قيمة الأصول الثابتة وإن بلغت الملايين، مثل قيمة مبنى المحل وأثاثه وأجهزة الكمبيوتر، والثلاجات، والآلات أو السيارات التي يستخدمها لنسيير العمل التجاري، وليست معدة للبيع، ومثل ذلك الأصول المعنوية، مثل موقع المحل، واسمه التجاري، فهذه مهما تبلغ قيمتها لا تحسب في وعاء الزكاة، لأنها أصول ثابتة، وليست من البصاعة أو رأس المال المتداول، المعد للبيع والنجارة.

ويتضح من السؤال هنا: أن الذي يزكى من الصيدلية هو:

١ \_ ما فيها من نقرد سائلة من ثمن بيع الأدوية.

٢ \_ ثم قيمة الأدوية الموجودة الصالحة للبيع، وتقوم بثمنها التي تباع به

وقت الوجوب بسعر الجملة، فلو كان وقت صلاحيتها قد انتهى يعتبر ثمنها صفراً.

٣ - ريضم إلى ذلك قيمة ما اشتري من أدوية لم يسدد ثمنها باعتبارها ديوناً مرجوة - ويحسم من ذلك قيمة الأدوية التي اشتريت بثمن لم يسدد بعد. ولا يحسب ما في الصيدلية من أصول ثابتة مثل الأثاث والأجهزة وغيرها، ومنها (الحق التجاري) الذي اشتري بثمانين ألف دولار.

وبهذا يدخل الربح ـ إن وجد ـ مع رأس المال في وعاء الزكاة

والأصل أن تزكى الصيدلية باعتبارها عرضاً تجارباً واحداً، وبعرف الواجب فيها ويخرج مقدار الزكاة عن الشريكين أو الشركاء جميعاً. أو يعرف كل شريك بما عليه بنسبة حصته في الشركة.

فلو افترضنا افتراضاً عند جرد الصيدلية في آخر الحول كانت النتيجة هكذا:

۱ ـ ۲۰٬۰۱۰ دولار نقود سائلة.

٢ ـ ٣٠,٠٠٠ قيمة بضائع موجودة.

٣ ـ ٢٥,١٠٠ قيمة ديون مرجوة من العملاء.

٣ - ١٥,٠٠٠ قيمة ديون على الصيدلية.

= ۲۰,۰۰۰ هي التي تجب فيها الزكاة.

قيمة الزكاة = ۱۰٬۰۰۰ × ۲٫۵ × ۱٬۵۰۰ دولار على الشريكين معاً.

وبهذا يتبين لنا أنه لا علاقة لزكاة التجارة بحساب الأرباح والخسائر، لأن الزكاة إنما تحسب في المال الموجود آخر الحول بالقيمة السوقية (التي تشتمل على الربح ضمناً إن وجد). ولا يشترط وجود الربح حقيقة، بل لا يؤثر وقوع الخسارة في وجوب الزكاة على رأس المال أو ما بقي منه.

وبعد إخراج الزكاة عن الصيدلية وما فيها، تقتسم الأرباح، على ما اتفق عليه. والله أعلم.

## هل ينفق من الركاة على الأعمال الإدارية؟

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..... وبعد:

فإني أحيى جمعية قطر الخيرية على جهودها الطيبة في خدمة المسلمين، وسد ثغراتهم، والمساهمة في قضاء حاجاتهم، وتفريج كرباتهم، وإغاثة منهوفهم، وكفائة يتاماهم، وتعليم جهالهم، والرقي بمستواهم العلمي والديني والخلقي والمهني. وأقول جواباً عن أسئلة الجمعية، جزى الله القائمين عليها خيراً.

ا ـ قد علم الله تعالى أن تحصيل الزكاة المفروضة من أربابها المكلفين بإتيانها شرعاً، وتوزيعها على المصارف المستحقة لها شرعاً: يتطلب نفقات قد تقل أو تكثر، ولكنها ضرورية لحسن تسيير العمل، وضمان استمراره على الوجه المنشود، فجعل سبحانه وتعالى من مصارف الزكاة مصرفاً نص عليه صراحة، وجعله بعد أول مصرف لدزكاة، وأهم مصرف لها، وهو (مصرف الفقراء والمساكين) لينبه على أهميته وضرورته، لتمضي هذه الفريضة العظيمة، كما أمر الله تعالى، لهذا نفراً في آية تحديد المصارف قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْفَهَدَاتُ اللَّهُ قَرَلُهُ وَالْمَاتُ اللَّهُ عَلَيْمً مَنِي الرِّقَابِ وَالْفَدَرِينَ وَفِي سَهِيلِ اللَّهِ وَابَنِ السَّيِلِ قَرِيضَةً مِن اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمً حَكِيمً فِي الرِّقَابِ وَالْتَوبَة].

٢ ـ يجوز للجمعية أن تستقطع من إيراداتها النسبة المقترحة، ما بين خمسة وعشرة في المائة، للإنفاق منها على (المصروفات اللازمة) باعتبار الجمعية في هذه الحالة من العاملين عليها، فهي تقوم مقام الدولة في تجميع المال وتحصيله، وفي صرفه وتوزيعه على المستحقين.

٣- كل ما يطلب هما، هو: التدقيق في الإنفاق والصرف من أموال الجمعية عموماً، ومن أموال الزكاة خصوصاً، بحيث لا تنفق إلا نيما لا بد منه، ولا يتوسع فيها، أو يسمح فيها بالإسراف، لأن الأصل فيها، أنها لمصارفها ومستحقيها، لا للمديرين والمشرفين، ولكن القاعدة الشرعية تقول: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولا يمكن أن يتم هذا بغير الإدارة والإشراف الدقيق، يطمئننا على سلامة وصول الأموال إلى أهلها، وحسن توظيفها في محالها، على الوجه المرضي.

والنسبة المقترحة (٥ ــ ١٠٪) معقولة ومقبولة.

٤ - ينبغي أن يعلم المتبرعون بذلك، حتى يكونوا على بينة من أمرهم، وربما زاد بعضهم قيمة المصاريف الإدارية على المبلغ المتبرع به أصلاً، حتى لا يتقص. وهذا مطلوب على وحه الخصوص، فيما كان مخصصاً لمشروع ذي تكلفة محدَّدة كبناء مسجد أو مدرسة أو حفر بئر، أو وضع مصحف أو كتاب أو نحو ذلك. فالواجب أن تكون المصاريف بعد التكلفة، أو تدخل في التكلفة أساساً، وفقكم الله وسدد خطاكم، وأجرى الخير على أيديكم.



#### هل يجوز استثمار أموال الزكاة؟

سن نحن جمعية خيرية إسلامية، تعمل لخدمة المجتمع في مجالات شتى، ومنها إعانة الفقراء والمحتاجين عن طريق جمع الزكاة وغيرها من الصدقات والوصايا. رقد تجتمع عندنا من أموال الزكاة والصدقات عدة ملايين، وقد فكرنا أن نستثمر هذه الأموال في مشروعات اقتصادية استثمارية كالعقارات السكنية، أو إقامة بعض المصانع المنتجة ونحو ذلك، فهل يجوز لنا أن نستثمر أموال الزكاة بهذه الطريقة، وبالطبع فإن ما يأتي من دخل هذه الاستثمارات سيصرف للفقراء والمساكين والغارمين وسائر المستحقين للزكاة؟ وخصوصاً أنها حين نجمع أموال الزكاة لا نصرفها كلها في الحال على مستحقيها، بل تبقى عندنا وقتاً، حتى نوصلها إلى أهلها، فقد يستمر بقاؤها عندنا أشهراً.

أفتونًا أثابكم الله تعالى ونفع بكم أمة الإسلام.

خَصِيرة من شعائر دينه الزكاة على كل من يملك نصابها من المسلمين، وجعلها حقاً شعيرة من شعائر دينه الكبرى، وركناً من أركان الإسلام العظام، وجعلها حقاً معلوماً لأهلها الذين حددهم ونص على أصنافهم في كتابه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِللَّهُ مَرْلَهُ وَالْمَسَكِينِ وَالْعَنْمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلِّفَةِ لِلْوَبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَإِنَّهَا الشَّهِيلِ فَرِيضَكَةً يَنَ اللَّهُ وَإِنَّهُ عَلِيهً وَالْفَوْمِينَ وَإِنَّهُ عَلِيهً مَرْبَعْكَةً يَنَ اللَّهِ وَإِنَّهُ عَلِيهً عَلِيهً مَحْجَبَةً فِينَ اللّهِ وَإِنَّهُ عَلِيهً عَلِيهً مَحْجَبَةً فِينَ اللّهِ وَإِنَّهُ عَلِيهً عَلِيهً مَحْجَبَةً فِينَ النَّهِ وَإِنَّهُ عَلِيهً عَلِيهً مَحْجَبَةً فِينَ اللّهِ وَإِنَّهُ عَلِيهً عَلِيهً عَلِيهً اللّهِ وَإِنَّهُ عَلِيهً عَلِيهً عَلَيْهً وَاللّهُ عَلِيهً اللّهُ وَاللّهُ عَلِيهً اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهً اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهً وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ الللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّه

وكان فرض الزكاة لإشباع حاجات ناجزة، وتحقيق أهداف عاجلة، ولهذا أوجب الشرع صرفها في الحال، ولم يجز تأخيرها لغير عذر، لسد حاجات الفقراء والمساكين، وإعطاء أجرة العاملين عليها، وتأليف القلوب على الإسلام، وتحرير الرقاب، وقضاء ديون الغارمين، وإعلاء كلمة الإسلام، وإعانة أبناء السبيل والمشردين. وكلها حاجات ناجزة لا تحتمل التأخير، وكلما سارعنا في تحقيقها كان أفضل بلا ريب.

ولهذا أجمع العلماء على أن صرف الزكاة فوري، ولا يجوز تأخيره عمداً، بغير عدر ولا سبب.

والمقصود من دفع الزكاة وتعجيلها: وصولها إلى الفقراء والمستحقين في الحال، ليقضوا بها حاجاتهم، ويحققوا أغراضهم.

ولهذا كان النبي على وخلفاؤه الراشدون، يبعثون عمالهم وسعاتهم، ليأخذوا الزكاة من أرباب الأموال، ليوزعوها على المستحقين، لا يتأخرون ولا يتباطأون. كما بعث الرسول معاذ بن جبل إلى اليمن، وقال له: «أخبرهم أن الله افترض عليهم في أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم لترد على فقرائهم، فكان معاذ يأخذها من الأغنياء، ويردها على الفقراء.

و(بيت المال) ليس إلا واسطة بين الأغنياء والفقراء، فهو مؤسسة تقوم بالوكالة عن أهل الاستحقاق للزكة، ولا تملك هذه الأموال، ولهذا قالوا: لا زكاة على بيت المال، لأن الزكاة فرع عن الملك، وهو غير مالك، لأن المال الذي فيه لأهله.

وورد عن الخلفاء الراشدين أنهم لم بكونوا يبقون في بيت المال شيئاً.

ومن هنا نرى أن استثمار أموال الزكاة يؤخر وصولها إليهم، ويحرمهم ثمرة الانتفاع بها في الحال، ويحوّل مال الزكاة إلى (وقف) يحبس أصله، وتسبّل ثمرته، وهذا لا يجوز يقيناً. لأننا إذا حصلنا ألف (١٠٠٠) دينار زكاة، فالواجب أن نوصلها للفقراء والمستحقين في الحال ألفاً كما أخذناها.

ولكن إذا استثمرناها خالفنا ذلك في أمرين:

الأول: أننا لا نعطي الفقير حقه في الحال، ولكن بعد أن نستثمر الألف، أي بعد سنة في الغالب.

والثاني: أننا بعد سنة لا نعطيه ألفاً (١٠٠٠)، بل نعطيه مائة (١٠٠٠) أو أقل من مائة، كما هو شأن الاستثمار الآن، أي نحو ستين أو خمسين.

وبهذا ظلمنا الفقراء والمساكين والمستحقين مرتين: مرة في تأخير الصرف، ومرة أخرى في تقليل المصروف إلى العُشر أو أقل من العُشر. وهذا كله لا يجوز.

كل ما يمكن أن نجوزه في هذه الحالة: ما أفتيت به للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في الكويت، ولعدد من الجمعيات الخبرية ولهيئات الإغاثة الإسلامية في عدد من الأقطار، الذين تجتمع عندهم مبالغ كبيرة تقدر بالملايين وعشرات الملايين، ولا يمكنهم أن يصرفوها في الحال، بل لا بد أن يمر عليها وقت عندهم حتى تصل إلى مستحقيها في البلدان المختلفة.

فهؤلاء أفتيتهم بجواز استثمار هذه المبالغ في معاملات قصيرة الأجل، على أن تكون \_ وإن لم تكن مضمونة \_ ليس فيها مخاطرة في العادة، مثل كثير من معاملات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر. على ألا تتجاوز مدة الاستثمار السنة بحال من الأحوال.

ويجب على المسؤولين عن الجمعيات الخبرية والهيئات الإغاثية ما استطاعوا: المبادرة إلى صرف ما تجمع لديهم من أموال الزكاة إلى أهلها، فما أكثر المحتاجين في عالمنا الإسلامي، من الجانعين الذين يحتاجون إلى الغذاء، والعرابا الذين يحتاجون إلى الدواء، والمشردين الذين يحتاجون إلى الدواء، والمشردين الذين يحتاجون إلى الدواء، والمشردين الذين يحتاجون إلى العمل، والبتامي الذين يحتاجون إلى العمل، والبتامي الذين يحتاجون إلى الكفالة، والأمين الذي يحتاجون إلى التعلم، والعزاب الذين يحتاجون إلى الزواج، والمعوقين الذين يحتاجون إلى الرعاية، والعجزة والمسنين يحتاجون إلى الزواج، والمعوقين الذين يحتاجون إلى الرعاية، والعجزة والمسنين يحتاجون إلى الرعاية، والعجزة والمسنين الذين يحتاجون إلى الرعاية، والعجزة والمسنين الذين يحتاجون إلى الرعاية، والعجزة والمسنين الذين يحتاجون إلى البر والكفاية. . وغيرهم وغيرهم، من ذوي الحاجات التي تستوجب أن تشبع اليوم قبل الغد، فلا يجوز أن تؤخر استحقاقاتهم عنهم إلا لعذر.

أما الأموال التي يجوز استثمارها فهي أموال (الصدقات التطوعية) من غير الزكاة، و(الصدقات الجارية)، وبعبارة أخرى: أموال (الوقف) التي يحبسها أصحابها للبر والخير، وأموال (الوصايا) التي يوصي بها أهل الخير من ثلث التركة أو ما دون الثلث، لينفق ريعها وعوائدها في سبيل الله وعلى المساكين وابن السبيل.

ومثل ذلك: الأموال التي اكتسبت من حرام أو كان في كسبها شبهة، فمصرف هذه الأموال هو الفقراء وجهات الخير، فلا ريب يجوز استثمارها، لتصرف عوائدها، فيما يعود على الأمة بالخير.

ولله الحمد أولاً وآخراً.

# هل يجوز إخراج الزكاة من منتجات المصانع (عينية) أو لا بد من إخراج القيمة؟

العباءات الملك مصنعاً للملابس الجاهزة للنساء، وخصوصاً العباءات الحريرية، وننتج في كل عام كميّات كبيرة نبيعها للتجار، وقد تبقى عندنا كميات من هذه المنتجات، ولا سيما هذه العباءات النسائية، فهل يجوز لما أن نخرج زكاة هذا المصنع من منتجاته، أعني أشياء عينية من هذه العباءات الحريرية، أو أن الواجب هو إخراج القيمة قيما يجب على من زكاة؟

وقبل هذا السؤال ثم سؤال آخر، وهو: ما قيمة الواجب على من الزكاة في هذا المصنع؟ فقد سألت بعض العلماء فاختلفوا على، من قائل بإخراج زكاة رأس المال والربح بنسبة ربع العشر، وحسبوا في رأس المال آلات المصنع، ومنهم من قال بإخراج زكاة الربح فقط، وهؤلاء اختلفوا أيضاً فبعضهم قال بنسبة ربع العشر، وبعضهم قال بنسبة العشر،

فنرجو أن تتفضلوا ببيان ما يجب علينا حسب اجتهادكم، فنحن مطمئنون إليه، مستريحون لتقبله أياً كان قدره إن شاء الله.

ونقكم الله تعالى إلى موضاته، ونفع بكم المسلمين.

التنا أما الجواب عن الشق الأول أو السؤال الأول، فإن الأصل في الزكاة في التجارات والصناعات: أن تخرج بالقيمة. لأن الزكاة إنما وجبت في قيمة الأشياء لا في أعيانها.

ثم إن الفقراء والمستحقين قد لا ينتفعون بأعيان الأشياء، أو لا يحتاجون إليها بالمرة أو تكون فوق مستواهم الاحتماعي، أو تكون كلفة عليهم، أو غير ذلك.

خذ مثلاً موضوع العباءات الحريربة إذا أعطيت للفقير، فقد لا يكون عنده

امرأة، وقد تكون عنده ولكنها ليست في حاجة إليها، وقد تكون هذه العباءة غالية الثمن فليست مناسبة لها، وما حاجة المرأة الفقيرة إلى عباءة بألف ريال، أو بخمسمائة ريال، وهي تستطيع أن تشتري عباءة بأربعين ريالاً فقط، وهي كافية لها.

وماذا يكون الحال عندما يكون المصنع منتجاً للسيارات، هل تعطي للفقير سيارة؟ وهو لا يقدر أن يشتري لها بنزيناً يسيرها؟.

إن إخراج العين في مثل هذه الحال لا يجوز إلا في ظروف معينة، وهي حالات الكساد والذي لا يجد صاحب المصنع \_ ومثله التاجر \_ سيولة نقدية يدفع منها زكاته، وعنده أدوات أو سلع يحتاج إليها الفقير، كما لو كانت مو د غذئية ملائمة له، ويستطيع أن يستفيد منها بالاستهلاك العاجل أو التخزين إذا كان قادراً عليه.

ولا بد أن يعرض ذلك على الفقير ويرضى به، وإلا لا يجوز إلا القيمة.

وأما الحواب عن السؤال الثاني، فإن الذي انتهى إلبه اجتهادنا فيه بالنسة للمصانع ومثلها المطابع والفنادق والعمارات السكنية المؤجرة ونحوها مما أطلقنا عليه كلمة (المستغلات) ونعني بها: الأشياء التي تبقى عينها وينتفع بثمراتها وغلتها. اجتهادنا فيها: أنها بمثابة الأرض الزراعية التي تجب الزكاة فيما أخرجت ـ أو فيما أخرج الله منها ـ من زرع وثمر.

وكذلك هذه الأشياء أو المستغلات هي أموال أو أصول ثابتة، ولكنها تخرج ثمرة أو تدر ربحاً، هو بمنزلة الزرع والثمر من الأرض.

فالواجب في صافي الربح هنا هو العشر، قياساً على الأرض المسقبة مغير الآلة، فيما سقت السماء لعشر وصافي الربح بمثابة الزرع الذي سقته السماء.

ونعني بصافي الربح: ما ظهر في نهاية العام بعد حسم النفقات والأجور المختلفة، ومنها نفقات الصيانة، مضافاً إليها مقابل استهلاك الآلات والعقارات، مع عدم المبالغة في هذا النقدير. ثم يحسب الصافي من الأرباح، فيخرج عشره، وإن لم بوزع كله، فقد يوضع بعضه في الاحتياطات ونحو ذلك.

والواجب إخراجه في الحال، ولا ينتظر به الحول، تطبيقاً للقياس على الأرض الزراعية، وقد قال تعالى: ﴿وَمَانُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَكَادِيِّتُ﴾ .

والحمد لله أولاً وآخراً.

#### إعطاء الأب زكاته لابنه

سن ما حكم دفع الأب زكاة ماله لأولاده المتروجين عنه المحتاجين، أيضاً دفع زكاة الأب لاستعمال هذا المال في تحصيل العلم الشرعي، رغم أن هذا الابن متزوج وله أولاد وحاصل على شهادة أخرى من الجامعة ويشنغل بها، ولكنه ليس لديه أموال كفاية للانتساب إلى الجامعة الشرعية وتحصيل العلم الشرعي فيها (يعني أموال لدفع مصاريف الجامعة ورسوم المواد)؟

النال المنافعة المنا



#### قضاء ما مضي من رمضانات

فضيلة المفتي الشيخ الدكتور يوسف الفرضاوي المحترم. تحية طبية وبعد.

بادئ ذي بدء لا تلمني ولا تؤنبني. . فما فيَّ يكفيني من ندم وألم ولوم النفس اللوامة . ولكني أرجو أن ترشدني إلى ما يصلح خطأي وعملي.

أنا لم أصم رمضان طيلة عشرة سنوات، أي منذ كان عمري ثلاثين سنة، لست مريضاً ولا منكراً لفرضية رمضان ولا جاحداً، بل أقر بأن رمضان فرض على كل مسلم بالغ صحيح عاقل، وأنه الركن الرابع من أركان الإسلام، لكني كنت أفطر لضعف نفسي وطغيان شهوتي.

وهذا العام صمت رمضان والحمد لله، ولكن ما الأمر حول ما مضى من عشر سنين؟ هل أصوم الرمضانات العشرة قضاء بمعدل شهر عن كل سنة، وهذا ثقيل علي، أم أكفر عن العشر سنوات التي مضت، أم هل أنا مطالب بصيام سنين يوماً عن كل يوم أفطرته بمعدل (٦٠ يوم × ٣٠ يوم × ١٠ سنوات) على اعتبار أن كفارة إقطار يوم عمد من غير عذر تكون كفارته مثل كفارة الظهار كما قرأت ذات مرة في فتوى لشيخ الأزهر سيد طنطاوي.

علماً بأنني لم أنقطع عن الصلاة ولا فرضاً واحداً منذ تبك العشر سنوات وإلى الآن. أفيدوني. . كيف يكون لي إصلاح ذلك الفساد.

المرسل نادم بن الندم من دولة قطر

#### 🚌 الحمد لله، وبعد.

لن أؤنب الأخ على ما فرط في جنب الله، وعلى تضبيعه فريضة صوم رمضان، \_ وهي من أعظم فرائض الإسلام \_ عشر سنوات كاملة. فيكفي تأسيب الأخ لنفسه، وما يعانيه من لوم النفس، وتعذيب الصمير. فلله الحمد أن استيقظت نفسه (اللوامة) بعد أن سيطرت عليه سنين نفسه (الأمارة بالسوء).

والعجيب أننا نرى كثيراً من المسلمين والمسلمات يصومون رمضان، ولكسهم ـ واأسفاه ـ يتركون إقامة الصلاة، وهي أعظم فرائص الإسلام بعد الشهادتين. فلا يجترئ على انتهاك حرمة رمضان بالإفطار فيه عمداً، إلا امرؤ فاجر، والعياذ بالله تعالى شأنه.

ولكن الأخ السائل عكس القضية، فحافظ على الصلاة، وضيع الصيام: الفريضة السنوية التي أوجبها الله تعالى شهراً في كل عام، ليهيئ النفوس لتقوى الله عزّ وجلّ، كما قال تعالى: ﴿يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَانَوُا كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلسِّيامُ كُمّا كُنِبَ عَلَيْكُمُ السِّيامُ لَمَا كُنِبَ عَلَيْكُمُ السِّيامُ لَمَا كُنِبَ عَلَى الّذِينَ مَا الّذِينَ عَلَى اللّذِينَ مَا اللّذِينَ عَلَى اللّذِينَ مَا اللّذِينَ مِن فَهَلِكُمْ تَلَكُمُ تَلَكُونَ اللَّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

وما دام الأخ السائل معترفاً بأنه لم يكن منكراً ولا جاحداً لفريضة الصيام في شهر رمضان، بن مقراً بأن صومه فرص على كل مسلم بالغ عاقل لا عذر له، وأنه الركن الرابع من أركان الإسلام، وأنه كان يؤدي الصلوات في تلك السنوات. . فلا يمكننا أن نقول: أنه بدأ الإسلام من جديد، والإسلام يجب ما قبله، وأنه كان كافراً فأسلم واهتدى، والله تعالى يقول: ﴿قُلُ لِللَّهِينَ كَفَرُواً إِن يَنتَهُوا يُعْفَرٌ لَهُد مًا فَد سَكَفَ﴾ [الأنفال. ٣٨].

فمن الواضح أنه كان مسلماً عاصياً، مفرطاً في جنب الله، مقصراً عن طاعته، مضيعاً لفريضة من أقدس فرائضه، وركن من أعظم أركان دينه، وهذا يعني أن هذه الأشهر العشر التي فاته صيامها في تلك السنين: دين في عنقه، يلزمه قضاؤها، مثل كل الديون الواجبة على الإنسان، لله أو للناس. وفي الحديث الصحيح: فغدين الله أحق أن يقضى (١).

ومضي تلك السنين لا يسقط هذا الدين أو هذا الحق الواجب لله على عبد،، فإن مضى الزمن في الإسلام لا يسقط حقوق العباد، ولا حقوق الله. بل يظل لازماً في رقبة كل مدين، حتى يؤديه أو يؤدى عنه، أو يطالب به يوم القيامة.

والمطلوب هو: قضاء يوم عن كل يوم: أي (٣٠٠) ثلاثمائة يوم عن تلث

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة، قصحيح الجامعة (١٧٦٥).

السنين العشرة. وليس ستين يوماً عن كل يوم كما قال الأخ: ١٨×٣٠×١=١٨,٠٠٠ ثمانية عشر ألف يوم.

ربما يقول هذا بعض الناس أو يتصورونه، على أساس أن من أفطر عمداً في نهار رمضان \_ بالجماع في بعض المذاهب، وبه وبالأكل والشرب في مذاهب أخرى \_ يجب عليه كفارة مغلظة عن كل يوم: تحرير رقبة، أو صوم شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكين، على الترتيب، أو على التخيير، حسب اختلاف الأئمة في .

ولكنا نقول: هذه الكفارة إنما في حق من صام وأفطر عمداً في صيامه، فجعلت هذه الكفارة تطهيراً له.

أما من لم يصم أصلاً، فهذا لا كفارة له. مثل اليمين المنعقدة فيها الكفارة، أما اليمين الغموس التي يتعمد الحالف فيها الكذب فلا كفارة فيها، بل فيها التوبة فقط.

وكذلك القتل الخطأ، فيه الكفارة، وأما القتل العمد، فلا كفارة له، بل فيه التوبة بشروطها.

فباب التوبة مفتوح لكل ذنب صغر أو كبر، سواء كان ترك مأمور، أم فعل محظور.

ولكن التوبة لا تكون صادقة، ولا تقبل حقّاً، إلا إذا صحبها أداء الحقوق إلى أهلها: حقوق الله، وحقوق العباد. فهذا شرط لا بد منه لقبول التوبة عند الله جل جلاله.

ولا تقبل الفدية عن صيام كل يوم: طعام مسكين، إلا ممن عجز عن الصيام تماماً، ولم يعد قادراً على صيام رمضان أداء، فيسقط عنه قضاء.

أما إذا قدر، فلا يصح منه إلا الصيام. وأنصح الأخ أن يصوم في أيام الشتاء، فهي أيام قصيرة وباردة، وكثير من المسلمين يصومون فيها تطوعاً. كما قيل: الشتاء ربيع المؤمن: قصر نهاره فصامه، وطال ليله فقامه.

يستطيع الأح أن يعزم على الصيام في كل سنة في الشتاء: ثلاثة أشهر متتابعة، وأؤكد له أنه حين يتابع الصوم، سبسهل عليه، ولن يشعر بأي حرج أو ثقل، وخصوصاً مع شعوره بأنه يتلافى تقصيره فيما مضى، ويؤدي دينه، ويرضي ربه.

#### حاج معه عذر دائم ناقض للوضوء

سماحة الشيخ/يوسف القرضاوي. . حفظه الله ورعاه.

السلام عليكم ورحمة الله ويركاته.

اسمحوا لي فضيلتكم بأن ألقي على مسامعكم السؤال التالي الذي يؤرقي منذ عزمت على تأدية فريضة الحج هذا العام:

فمنذ عدة سنوات أجريت لي جراحة ناسور شرجي، وكانت من نتائجها السلبية ضعف عضلات الشرج وبالتالي عدم القدرة الكامنة على التحكم في الغازات أو الطبيعة، باختصار شديد فهناك ما يعرف بسلس البول، ولكن حالتي هذه يمكن أن نسميها سلس البراز بحيث أن هناك نسبة ضئيلة جدّاً من البراز دائماً تخرج مع الربح وربما بدون ربح بطريقة لا إرادية.

وحيث إنه من الممكن أن تخرج مني هذه الأشياء أثناء الصلاة دون القدرة على التحكم فيها، وقد أفتاني أحد علمائنا الأجلاء بأن أضع حاجزاً مثل البامبرز أو الشاش أر القطن على الدبر، والوضوء قبل الدخول في الصلاة مباشرة.

ولكن فيما يتعلق بمناسك الحج ماذا يمكنني أن أفعل؟ وهل يجوز لي أن أرتدي سروالاً أو كلوت أو ما شابه ذلك؟ وهل يكون طوافي بالبيت العتيق أو سعيي بين الصفا والمروة أو بقية المناسك وبخاصة الوقوف بعرفة حائزاً، وأنا بهذه الحالة (مبتل بصورة شبه دائمة)؟ أفيدوني أثابكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركانه.

📆 الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد.

فإن السائل الذي يعاني من آثار جراحة الناسور، وما سببه من ضعف عضلات الشرج، وعدم القدرة على التحكم في الغازات أو البراز.. إلخ..

هذا السائل يعد ممن سماهم الفقهاء (أصحاب الأعذار). مثل من يعاني من الرعاف الدائم، أو سلس البول، أو انطلاق البطن، أو انفلات الريح. أو ما تعانيه بعض النساء من دم الاستحاضة، الذي يعبر عنه في عصرنا بد (النزيف).

فهؤلاء جميعاً يتوضأ كل واحد منهم لوقت كل صلاة، ويصلون (متحفظين) ولا ينتقض وضوءهم بنزول سبب العذر. إنما ينتقض بخروج وقت الصلاة.

لقول النبي رهم الفاطمة بنت أبي حبيش: «توضئي لكل صلاة حتى يجب، ذلك الوقت، رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه. وفي لفظ قال لها: «توضئي لوقت كل صلاة» قال الترمذي: حديث حسن صحيح.. وفي حديث آخر قال: «صلي وإن قطر الدم على الحصير، رواه البخاري. وصلى عمر وجرحه يثغب دماً.

قال إسحاق بن راهویه: كان یزید بن ثابت سَلِسَ البول، وكان یداویه ما استطاع، فإذا غلبه صلی، ولا یبالی ما أصاب ثوبه.

وعلى كل واحد من أصحاب الأعذار أن يتخذ من الأسباب ما استطاع حتى يمنع تلوث جسمه أو ثيابه، أو المسجد الذي يصلي فيه، دون حرج. فما جعل الله في هذا الدين من حرج.

وفي الموضوع الذي سأل عنه الأخ المستفتي حول الحج، يجوز له أن يلبس السراريل ونحوه، للعذر، ولا حرج عليه، ولا فدية إن شاء الله. لأن هذه الشروط إنما تجب مع القدرة والاستطاعة، أما عند العجز فتسقط. مثل كل شروط الصلاة الأحرى وأركانها من القيام والركوع والسجود وستر العورة، واستقبال القبلة ونحوها.

وقد قال تعالى: ﴿ فَالنَّفُوا آقَهُ مَا أَسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال الرسول الكريم: ﴿ إِذَا أَمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم \* متفق عليه.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن الحائض التي لا تستطيع أن تتأخر عن رفقتها، تطوف بالبيت وهي حائض، بعد أن تتعصب وتتحفظ، ولا شيء عليها، لأنها أدت ما تقدر عليه دون تفريط. والله أعلم.

# حول الكوارث المتكررة في رمي الجمرات

لا شك أن ما حدث في موسم حج هذا العام، وما حدث مند سنتين قبل ذلك، من موت مئات من المسلمين عند رمي الجمرات. أمر تنفطر له الأكباد حسرة، وتتقطع عليه القلوب حزناً، وأنا أشهد أن المملكة قد بذلت ـ وتبذل ـ من الحهود والتيسيرات للحجيج ما لا ينكره إلا مكابر، أو جاحد.

فمع التوسعة الهائلة للحرمين الشريفين، قد حفرت من الأنفاق، وأنشأت من الطرقات، وأقامت من الجسور، وهيأت من المرافق والخدمات: ما يشهده كل ذي عينين، وما يعترف به الموافق والمخالف.

ومع ذلك تحدث هذه المآسي التي يندى لها الجبين، فما الحل؟ وما العلاج حتى لا تتكرر هذه الكوارث؟

لا بد لأهل العلم والفكر من ناحية، وأهل السياسة والتنفيذ من ناحية أخرى: أن يفكروا في إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة، وقديماً قال الناس: كل عقدة لها حلّال، وفي الحديث: قما أنزل الله داء إلا أنزل له دواء، علمه من علمه، وجهله من جهله، وهذا ينطبق على المعنويات، كما ينطبق على الماديات، وينطبق على الجماعات، كما ينطبق على الأفراد.

## تقليل العدد إن أمكن:

وأول هذه الحلول في نظري: أن نقلل من عدد الحجاج ما أمكننا، وخصوصاً الحجاج الذين حجوا قبل ذلك حجة الفريضة، وربما حج كثير منهم مرات ومرات. وأن نوعي هؤلاء بأن أفضل لهم من حج النافلة، أن يتبرعوا بمبلغ الحج لإخوانهم المسلمين، الذين يموتون من الجوع، ولا يجدون ما يمسك الرمق، أو يطفئ الحرق أو الذين يحتاجون إلى (مدرسة) يعلمون فيها أبناءهم فلا يجدونها، وبجوارهم مدارس (التنصير) تعرض عليهم أن تعلمهم مجاناً فيرفضون، أو الذين يحتاجون إلى (مستشفى) لعلاجهم من الأمراض المتفشية بينهم، أو إلى (مصنع) يشتغل فيه العاطلون من أبناء المسلمين، ويساهم في تنمية مجتمعاتهم، أو إلى (دار للأيتام) تكفل من مات آباؤهم ولم يتركوا لهم شيئاً بعيشون به. . إلى آخر ما يحتاج إليه المسلمون في أفريقيا وآسيا، وغيرهما من البلاد وهم يفتقرون إلى الكثير والكثير.

ولو فقه المسلمون الذين يحجون للمرة السابعة أو العاشرة أو العشرين دينهم حقاً، وعلموا أن إطعام الجائع، وكسوة العريان، ومداواة المريض، وتعليم الجاهل، وتشغيل الماطل، وإيواء المشرد وكفالة اليتيم، وإغاثة اللهفان: أحب إلى الله تعالى من حج النافلة، ما تزاحموا على الحج، وتركوا هذه القربات العطيمة، التي أراها فرائض على المسلمين قصروا فيها، وقد اتفق علماء الأمة على هذه القاعدة: "إن الله لا يقبل النافلة حتى تؤدي الفريضة».

وقد قال الربانيون: من شغله الفرض عن النفل فهو معذور، ومن شغله النفل عن الفرض فهو مغرور.

ومن ذلك: أن يحدد عدد الذين يحجون من داخل المملكة، فهم يشكلون جماً غفيراً، وكماً كبيراً، وتستطيع السلطة في المملكة بوسيلة وأخرى أن تقلل من هذه الأعداد. وقد فعلت المملكة شيئاً من ذلك في السنوات الماضية بالنسبة للمقيمين فيها والعاملين بها، وبقي أن نتخذ شيئاً مناسباً بالنسبة للمواطنين، وقد قرأت في الصحف أن هناك اتجاهاً لجعل الحج لأبناء المملكة كن خمس سنوات. ولا أدري هل صدر في ذلك قرار أم لا؟ وهو توجه معقول ومفد.

أما فكرة تقليل عدد الحجاج من كل دولة حسبما انفق عليه مع منظمة المؤتمر الإسلامي، من نسبة معينة لكل دولة، فلا أرى هذا ملائماً الآن، فإن الذي أعلمه أن كثيراً من الأقطار تطالب بزيادة نصيبها، لشدة الضغط عليها من الراغبين في الحج، ولهذا تضطر هذه البلاد لإقامة (قرعة) بين طلاب الحج،

والعالب أن هذه القرعَة تكون بين الذين يطلبون الحج لأول مرة، وإن كان هناك كثيرون من الذين حجوا قبل ذلك، يجدون لهم طرقاً وأساليب يستطيعون بها أن يحقفوا رغبتهم في الوصول إلى الأراضي المقدسة.

#### إجازة الرمي قبل الزوال:

وهناك أمر آخر في غاية الأهمية، وهو منوط بأهل العلم والفقه في هذه الأمة، وهو: أن نوسع في (زمن الرمي) ما وسع لنا الشرع في ذلك، حيث لا نستطيع أن نوسع المكان، إذ المرمى صغير كما هو معلوم، ثم لا بد أن يكون الرمي من مسافة قريبة، حتى يقع الحصى في المرمى، ولا يصبب الناس فيؤذيهم.

وما دام العدد كبيراً، والمكان محدوداً، فليس أمامنا إلا توسيع الزمان، وهو: إجازة الرمي من الصباح إلى ما شاء لله تعالى من الليل.

وقد أجاز الإمام أبو حنيفة الرمي يوم النفر من منى من الصباح، فيرمي، ثم يحزم أمتعته لينزل إلى مكة.

وإذا كان معظم الناس يتعجلون في يومين، كما قال تعالى: ﴿فَمَن تَمَجُّلُ فِي يَوْمَيْنِ فَكُلَّ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرُ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ ٱثَّقَنَّ﴾ [البفرة: ٢٠٣]، فلم يبق إلا يوم واحد، هو اليوم الثاني من أيام النحر.

وقد قال ثلاثة من كبار الأنمة بجواز الرمي قبل الزوال في الأيام كلها، وهم: عطاء، فقيه مكة، وفقيه المناسك، وأحد فقهاء التابعين، وطاووس، فقيه اليمن، وأحد فقهاء التابعين، وهو وعطاء من تلاميذ خبر الأمة عبد الله بن عباس، وكذلك هو رأي أبي جعفر الباقر، من أثمة أهل البيت، وفقهاء الأمة المعتبرين.

بل قال هذا بعض المتأخرين من فقهاء المذاهب من الشافعية والمالكية والحنابلة، وهو رواية عن الإمام أحمد.

وهم لم يروا ما رأينا من الزحام، وموت الناس تحت الأقدام، فكيف لو شهدوا ما شهدنا؟ لقد قرر المحققون من علماء الأمة: أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان وحال الإنسان، وكلنا يؤمن بهذه القاعدة ويرددها، وبعدها من محاسن هذه الشريعة، فما لنا لا تعليقها، وهذا أوانها؟

ومما يؤكدها: أن هذه الملة حنيفية سمحة، وأنها قامت على اليسر لا على اليسر لا على اليسر الله على اليسر الله على العسر، ولم يجعل الله في هذا الدين من حرج، وأن الرسول على قال: اليسروا ولا تعسروا، ويشروا ولا تنفروا، متفق عليه عن أنس.

وقال: اإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين، رواه البخاري عن أبي هريرة.

وما سئل ﷺ في حجة الوداع عن أمر في الحج قُدِّم أو أخَّر، إلا قال للسائل: «افعل، ولا حرج».

وقد قرر العلماء عدة قواعد كلها تنفعنا في هذه القضية. منها قولهم: التكليف بحسب الوسع، المشقة تجلب التيسير. إذا ضاق الأمر اتسع. الضرورات تبيح المحظورات. لا ضرر ولا ضرار،

ومما يؤكد ذلك أن المقصود من الرمي هو ذكر الله تعالى، كما جاء في الحديث: «إنما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لإقامة ذكر الله رواه أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح.

وكان النبي على يرمي الجمرة الأولى، ويقف طويلاً يدعو الله سبحانه، وكذلك في الجمرة الثانية. فهل يمكن أحداً في هذه الأمواج المتلاطمة من الزحام أن يقف ويدعو؟

وقد استدل بعض العلماء بقوله تعالى: ﴿ وَانْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيْنَامِ تَعْدُونَاتُ فَمَن شَجَّلَ فِي يَرْمَيْنِ فَكَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ قال: واليوم باتفاق يبدأ من الصباح، بعد الفجر، أو بعد الشمس.

وقد رمى النبي ﷺ يوم النحر جمرة العقبة في الصباح، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس، وهو خارج لصلاة الظهر. ولهذا كان الرمي بعد الزوال سنة عنه، ولكن لم يأتِ نهي منه ﷺ عن الرمي قبل ذلك.

على أن الرمي ليس من أساسيات الحج، فهو يتم بعد التحلل الثاني من

الإحرام بالحج، وتجوز فيه النيابة للعذر، وأجاز فقهاء لحنابلة أن يؤخر الرمي كله إلى اليوم الأخير. وكل هذا يدل على التسهيل فيه، وعدم التشديد.

وحديث عروة بن مضرس الطائي الذي رواه أصحاب السنن وقد أدرك النبي في صلاة الفجر بمزدلفة، وسأله عن حجه، فقال: «من شهد صلاتنا هذه، ووقف معنا حتى ندفع (أي إلى منى وطواف الإفاضة) وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً، فقد تم حجه، وقضى تفثهه(١).

والرمى إنما يأتي بعد ذلك، فقد تم حجه، وقضى تفثه.

#### رسالة (يسر الإسلام) لابن محمود:

وقد ألف العلامة الشيخ عبد الله بن زيد المحمود رئيس المحاكم الشرعية في قطر كتَلَهُ: رسالة في المناسك سماها «يسر الإسلام» أجاز فيها الرمي قبل الزوال، ودلل على ذلك باعتبارات وأدلة شرعية قوية، وإن كان مشايخ المملكة \_ رعلى رأسهم المفتي الأكبر الشيخ محمد بن إبراهيم كتَلَهُ \_ قد عارضوه وردوا عليه، وذلك منذ نحو ٤٠ عاماً، ولكني أرى الدليل مع ابن محمود، والضرورة توجب ترجيح فتواه،

#### من أدلة ابن محمود:

ولا يسعني هنا إلا أن أذكر أهم ما استند إليه الشيخ ابن محمود في رسالته تلك من أدلة شرعية، واعتبارات مرعية، مستمدة من نصوص الشريعة السمحة، وقواعدها الضابطة، ومقاصدها الحاكمة. قال كالله:

فبما أنه ثبت عن رسول الله في أنه نحر يوم العيد ضحى، وحلق يوم العيد ضحى، وحلق يوم العيد ضحى، وطاف طواف الإفاضة يوم العبد ضحى، وسكت عن التحديد، فجعله العلماء موسعاً يفعل في أي ساعة من أيام التشريق، فكذلك الرمي. ويدل لذلك ما روى البخاري، قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا مسعر عن برة

<sup>(</sup>۱) الحديث رواه أبو داود (۱۹۵۰) والترمدي (۸۹۱) وقال: حسن صحيح، والنسائي (۳۰٤۳) واپن ماجه (۳۰۱٦) وأحمد ۲۲۱/۶، وذكره في اصحيح الجامع الصغيرة (۲۳۲۱).

قالت: سألت ابن عمر: متى أرمي الجمار؟ فقال: إذا رمى أمامك فارمه. فأعدت عليه المسألة، فقال: كنا تتحيّن، فإذا زالت الشمس رمينا، فهذا ابن عمر الذي هو أحرص الناس على اتباع السنة، قد أحال هذا السائل على اتباع إمامه فيه عند أول سؤاله، لعلمه بسعة وقته، ولو كان يرى أنه محدد بالزوال كوقت الظهر لما وسعه كتمانه، لأن العلم أمارة (١).

وعلق الشيخ ابن محمود على الفقهاء الذين ضيقوا في زمن الرمي، حتى إن كثيراً منهم جعلوا وقته من الزوال إلى الغروب، وهو وقت ضيق جداً، ومنهم من وسع بعد الغروب، ولكن منع الرمي قبل الزوال في كل حال، فقال وأجاد فيما قال \_ كذله: «ولو فكروا في نصوص الدين بإمعان ونظر، بوجدوا فيه الفرج من هذا الحرج، لأن نصوص الدين كفيلة بحل كل ما يقع الناس فيه من الشدات والمشكلات. يؤكده أن الرمي أيام التشريق يقع بعد التحلل الثاني من عمل الحج، بحيث يباح للحاج أن يفعل كل شيء من محظورات الإحرام حتى النكاح. ولكون الإنسان إذا رمى جمرة العقبة يوم العيد وحلق رأسه، فقد تحلل التحلل الأول لحديث عائشة أن النبي في قال: «إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب وكل شيء إلا النساء، وواه أبو داود. فإذا طاف طواف الإناضة، فقد تحل لكم الطيب وكل شيء إلا النساء، وواه أبو داود. فإذا طاف طواف التسهيل وعدم التشديد في التحديد، إذ هي من فروع المسائل الاجتهادية.

يوضحه أن الفقهاء من الحنابلة والشافعية قالوا: إنه لو جمع الجمار كلها حتى جمرة العقبة يوم العيد فرماها في اليوم الثالث من أيام التشريق أجزأت أداء، لاعتبار أن أيام منى كلها كالوقت الواحد، قال في «المغني» والشرح الكبير»، وكذا في «الإقناع» و«المنتهى»، وهو المذهب، وحكى النووي في «المجموع»: أنه الظاهر من مذهب الشافعي.

فمتى كان الأمر بهذه الصفة وأن أيام منى كالوقت الواحد حسبما ذكروا، فإذنَّ لا وجه للإنكار على من رمى قبل الزوال، والحالة هذه، فإن من أنكر

 <sup>(</sup>۱) المجموعة رسائل الشيخ عبد الله بن زيد آل محموده ۱۵، طبعة المكتب الإسلامي ـ بيروت.

الرمي قبل الزوال أو بالليل بحجة مخالفتها لفعل النبي وفعل أصحابه، وقال: بجواز رميها مجموعة في اليوم الثالث، فإنه من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه، فإن رمي كل يوم في يومه ولو قبل الزوال \_ أقرب إلى إصابة السنة، بحيث يصدق عليه أنه رمى في اليوم الذي رمى فيه رسول الله، سيما إذا صحب هذا الرمي ما يترتب عليه من الذكر والتكبير والدعاء والتضرع، بخلاف جمعها ثم رميها في اليوم الثالث في حالة الزحام، حتى لا يدري أصاب الهدف أم وقعت بعيداً منه، فإن جمعها ثم رميها في اليوم الثالث بن أميها من اليوم الثالث أن كلاً من الأمرين صحيح إن شاء الله، لدخول الناس كلهم في واسع العدر بداعي مشقة الزحام والخوف من السقوط تحت الأقدام.

وكل من تأمل الفتاوى الصادرة من النبي هي بعد التحلل الثاني بجدها تتمشى على غاية السهولة واليسر. فقد استأذنه العباس في أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته، فأذن له. على أن هذا الإذن مستلزم لترك واجبين، وهما: المبيت والرمي، ولم يأمره أن يستنيب من يرمي عنه، ولا من يسقي عنه، على أن الاستنابة في كلا الأمرين ممكنة.

وقيل له: إن صفية قد حاضت، قال: فهل طافت طواف الإفاضة؟ قالوا: نعم، قال: فلتنفر إذنّ، فأسقط عنها طواف الوداع، وهو معدود من الواجبات، ولم يأمرها في أن تستنيب من يطوف بدلها.

ورخص لرعاة الإبل في المبيت عن منى، بأن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا جمار الأيام الثلاثة، يرمونها يوم النفر في أي ساعة شاؤوا من ليل أر نهار.

### حديث اخذوا عني مناسككم):

وأما الاستدلال بحديث: «لتأحذوا عني مناسككم» وأن الرمي بعد الزوال هو من المناسك التي فعلها النبي ﷺ والتي أمر أن تؤخذ عنه.

فالجواب: أن هذه كلمة جامعة، فإن المناسك التي نسكها رسول الله والتي أمر أن تؤخذ عنه تشمل الواجبات والمستحبات، مثل الاغتسال للإحرام، والتلبية والاضطباع في الطواف والرمل، وتقبيل الحجر، وصلاة ركعتي

الطواف، وغير ذلك من العبادات التي نسكها رسول الله في حجه وهي من المستحبات، وكل من عرف قواعد الشريعة وأصولها المعتبرة وما تشتمل عليه من الحكمة والمصلحة والرحمة، ومنافاتها للحرج والمشقة، عرف حينئذ تمام المعرفة أن في الشريعة السمحة ما يخرج الناس عن هذه الشدة والمشقة التي يعانيها عند الجمار، لأن الدين عدل الله في أرضه ورحمته لعباده، لم يشرعه إلا لسعادة البشر في أمورهم الروحية والجسدية والاجتماعية. ومن قواعده أنه إذا ضاق الأمر اتسع والمشقة تجلب التيسير: في أخبَكُم الدين مِنْ حَرَجٌ الله المستحد الله وركما كُولِيدُ الله بحكم الشير:

فهذه المشقة التي يعانيها الناس عند الجمار لا يجوز نسبة القول بها إلى الشرع، ولا دليل على هذا التحديد لا من الكتاب ولا من السنة ولا قياس ولا إجماع.

غاية القول فيها أنه جرى على حسب الاجتهاد من الفقهاء الذين ليسوا بمعصومين من الخطأ، وليس من كلام رسول الله الذي لا ينطق عن الهوى ﴿إِنَّ مُوَى اللهِ وَلَيْ مُوَى اللهِ وَلَيْ اللهِ اللهِ وَخَلَفَاتُهُ وَأَصِحَابُهُ فَيِما بِينِ الزوال إلى الغروب، هو بمثابة وقوفهم بعرفة فيما بين الزوال إلى الغروب، على أنه لم ينته بذلك حد الوقوف، بل الليل كله وقت للوقوف.

وبما أن الرمي من واجبات الحح، فإنه يتمشى مع نظائره من الواجبات مثل النحر والحلق والتقصير، فيدخل بدخولها في الزمان، ويجاريها في الميدان، إذ الكل من واجبات الحج الدي يقاس بعضها على بعض عند عدم ما يدل على القرق. وقد دلت نصوص الشريعة السمحة على أن الصواب في مثل هذه المسألة هو وجوب التوسعة، وعدم التحديد بالزوال، بل يجوز قبله وبالليل، كما دلت عليه نصوص طائفة من العلماء، فلم تجمع الأئمة ولله الحمد على المنع، ولا على وجوب هذا التحديد، إذ كانوا يردون ما تنازعوا فيه إلى الله وإلى الرسول، فيتبين لهم بذلك كمال دين الله وحكمة شريعته، وكونه صالحاً لكل زمان ومكان، قد نظم حياة الناس أحسن نظام، في شؤون عبادتهم من حجهم وصلاتهم وصيامهم.

#### الموسعون في وقت الرمي من العلماء:

وبالجملة، فإن القول بجواز رمي أيام التشريق قبل الزوال مطلقاً فهو: مذهب طاووس وعطاء، ونقل في «التحفة» عن الرافعي ـ أحد شيخي مذهب الشافعي ـ الجزم بجوازه، قال: وحققه الأسنوي وزعم أنه المعروف مذهباً.

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أنه يجوز الرمي قبل الزوال للمستعجل مطلقاً، وهي رواية عن الإمام أحمد، ساقها في «الفروع» بصيغة الجزم بقوله: وعنه: يجوز رمي متعجل قبل الزوال، قال في «الإنصاف»: وجوز ابن الجوزي الرمي قبل الزوال، وقال في «الواضح»: ويجوز الرمي بعد طلوع الشمس في الأيام الثلاثة وجزم به الزركشي.

ونقل في «بداية المجتهد» عن أبي جعفر محمد بن علي، أنه قال: رمي الجمار من طلوع الشمس.

وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله أرخص للرعاة أن يرموا جمارهم باللين أو أية ساعة من النهار.

قال الموفق في كتابه «الكافي»: وكل ذي عذر من مرض أو خوف على نفسه أو ماله كالرعاة في هذا، لأنهم في معناهم، قال: فيرمون كل يوم في الليلة المستقبلة، قال: في «الإنصاف» وهذا هو الصواب، وقال في «الإقناع» و«المنتهى»: وهو المذهب.

فعلم من هذه الأقوال أن للعلماء المتقدمين مجالاً في الاجتهاد في القضية، وأنهم قد استباحوا الإفتاء بالتوسعة، فمنهم من قال بجواز الرمي قبل الزوال مطلقاً، أي سواء كان لعذر أو لغير العذر. ومنهم من قال بجوازه لحاجة التعجل، ومنهم قال بجوازه لكل ذي عذر، كما هو الظاهر من المذهب.

فمنى أجيز لذوي الأعذار في صريح المذهب أن يرموا جمارهم في أية ساعة شاؤوا من ليل أو نهار، فلا شك أن العذر الحاصل للناس في هذا الزمان، من مشقة الزحام، والخوف من السقوط تحت الأقدام، أنه أشد وآكد من كل عدر، فيدخل به جميع الناس في الجواز، بنصوص القرآن والسنة

وصريح المذهب، والنبي على ما سئل يوم العبد ولا أيام التشريق عن شيء من التقديم والتأخير إلا قال: «افعل ولا حرج»، فلو رجد ونت نهي غير قابل للرمي أمام السائلين لحذرهم منه، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه، فسكوته عن تحديد وقته هو من الدليل الواضح على سعته... والدين ما شرعه الله ورسوله، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عفوه واحمدوا الله على عافيته ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمُ إِلَى النَّلَكَةِ ﴾ ﴿وَلَا نَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ على اه.

هذا ما قاله ابن محمود قبل أربعين عاماً، ولم ير الزحام ما رأينا اليوم، حتى يموت الناس بالمثات تحت الأقدام فكيف والحالة كما نرى ونسمع؟!

#### توعية الحجاج:

وأرى أن على العلماء في كل بلد أن يقوموا بمهمة توعية الحجاج \_ مصاحبين لهم في رحلتهم، وقبل أن يسافروا لأداء شعيرتهم \_ بما يجب عليهم من الرفق والسكينة، وعدم استخدام العنف، فإن الله يحب الرفق في الأمر كله، وما دخل الرفق في شيء إلا زانه، ولا دخل العنف في شيء إلا شانه، ويبينوا لهم أن لا ضرورة للتكدس لرمي الجمرات في وقت معين، وأن الرمي يجوز في كل الأوقات، وعليهم أن يوزعوا أنفسهم على أوقات اليوم.

وإذا وافق المشايخ في المملكة على جواز الرمي قبل الزوال، تستطيع السلطات أن تتفق مع المطوفين: أن ينظموا أوقات الرمي لمن معهم، بحيث يتوزعون على أوقات اليوم، ولا يتكدسون عند الزوال، كما هو المشاهد.

كما ينبغي ترغيب بعض الحجاج في التأخر، وحدم التعجل، حتى لا يتزاحموا في اليوم الثاني، استعجالاً للنزول إلى مكة، فلو بقي عدد معقول إلى اليوم الثالث، لساهم في تخفيف الزحام.

أسأل الله تعالى أن يفقه المسلمين في دينهم، وأن يبصرهم بفقه الموازنات، وفقه الأولويات، حتى يعرفوا مراتب الأعمال، ويعطوا لكل منها قيمته، من غير وكس ولا شطط. والحمد الله أولاً وآخراً.

<sup>(</sup>١) من رسالة ايسر الإسلامة للشيخ ابن محمود،



# غياب المرأة المسلمة عن ميادين العلم والفكر والأدب والإبداع

الله المسلمة عن الساحة العلمية، بيسما لمن الساحة العلمية، بيسما نرى العلمانيات والشيوعيات يتبوأن مكانة علمية مرموقة، فما السر وراء غياب المرأة المسلمة عن ساحة العلم والأدب والإبداع؟ وما العلاج من وجهة نظركم؟

ته يقولون: المرأة نصف المجتمع. وهذا صحيح بالنظر إلى عدد النساء بالنسبة إلى الرجال. بل كثيراً ما يزيد عدد النساء على الرجال.

ولكن الواقع يقول: إن المرأة أكثر من النصف من حيث تأثيرها، فهي تؤثر ـ إيجاباً أو سلباً ـ في زوجها، وفي أولادها، ولا سيما بناتها.

لهذا عني الإسلام بها وأنصفها وكرمها: إنساناً وبنتاً وزوجة وأمّاً وعضواً في المجتمع.

واعتبرها القرآن جزءاً من الرجل، كما اعتبر الرجل جزءاً منها، فهي تكمله وهو يكملها، فلميس كلاهما خصماً للآخر، كما تصوره بعض الفلسفات والأدبيات. وفي هذا يقول القرآن: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَنْهِلِ رَبُّكُمْ مِنْ ذَا لِي الْمَاسِعُ عَمَلَ عَنْهِلِ رَبُّكُمْ مِنْ ذَا لَيْ أَنْ بَعْضُكُم مِنْ بَعْضٍ ﴿ الله عمران: ١٩٥].

وعبر عن ذلك النبي ﷺ فقال: ﴿إِنَّمَا النَّسَاءُ شَقَائَتُ الرَّجَالُ ﴾(١).

## دور المرأة في إصلاح المجتمع:

ومن أوضح ما جاء في القرآن الكريم في بيان أن المرأة مكلفة بالوظائف الاجتماعية كما كلف بها الرجال: قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ

<sup>(</sup>١) روءه أحمد عن عائشة رئيا، انظر اصحيح الجامع الصغيرة (١٩٧٩).

وَالْمُؤْمِنَتُ بَسَّمُهُمْ أَوْلِيَانَهُ بَسْمِنَ يَأْمُرُونَ وَالْمُشْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ رَاقِيمُونَ الصَّلُوَةُ وَيُؤْتُونَ الزَّكُوةَ . . . ﴾ الآية [٧١].

وقد جاءت هذه الآية الكريمة بعد الحديث عن المافقين والمنافقات، ودورهم في إفساد المجتمع وتدمير قيمه، إذ قال تعالى: ﴿ اَلْمُنَوْقُونَ وَالْمُنَوْقُونَ وَالْمُنَوْقُونَ وَالْمُنَوْقُونَ وَالْمُنَوْقُونَ وَالْمُنَوْقُونَ وَالْمُنَوْقُونَ وَيَعْمُونَ اللّهَ مُعْرُونِ وَيَقْمِصُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللّهَ فَلُسِيّهُمْ وَاللّهِ وَيَعْمُونَ اللّهِ يَهُمْ نَسُوا اللّهَ فَلُسِيّهُمْ وَاللّهِ وَيَعْمِصُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللّهَ فَلُسِيّهُمْ وَاللّهِ وَيَعْمِصُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللّهَ فَلُسِيّهُمْ وَاللّهِ وَيَعْمِصُونَ اللّهِ وَيَعْمِدُونِ وَيَعْمِصُونَ اللّهِ وَيَعْمِدُونِ وَيَعْمِصُونَ اللّهِ وَيَعْمَلُونَ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّ

فإذا كان المنافقون والمنافقات متشابهين متعاونين في الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف، كما نرى ذلك ماثلاً للعيان في عصرنا، من وقوف النساء المتغربات والعلمانيات في صف واحد، مع الرجال المتغربين والعلمانيين (دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها). . فإن واجب المؤمنين والمؤمنات أن يقفوا لهم بالمرصاد، وأن يدحضوا أباطيلهم بالحقائق، وضلالاتهم بهداية الله، آمرين بالمعروف الذي ضيعوه، ناهين عن المنكر الذي يسندونه ويدعون إليه.

إن من يقرأ القرآن ويتدبره، يجد أن للمرأة مكاناً في كل النبوّات وفي عامة الرسالات، ابتداء من المرأة الأولى، زوج أبينا آدم، التي عرفت باسم حواء.. مروراً بأم موسى وأخته، وامرأة فرعون، وصولاً إلى أم المسيح عيسى وجدته امرأة عمران.

## مكانة المرأة في الدعوة الإسلامية:

ومن قرأ السيرة النبوية لرسولنا العظيم، وجد أن أول صوت ارتفع بتأييده في دعوته، كان صوت امرأة، هي زوجه خديجة رضيًا.. وأون دم أربق في سبيل هذا الدين، كان دم امرأة، كانت أول شهيد في الإسلام: سمية زوج ياسر وأم عمار رضيء.

وموقف أسماء ذت النطاقين في الهجرة، وموقف أم عمارة، وأم سليم وعائشة أم المؤمنين وغيرهن في غزوة أحد، وموقف نساء الصحابة في سائر الغزوات، وترجمة البخاري في صحيحه: (باب غزو النساء وقتالهن)..

وموقف أم سلمة من الإشارة على الرسول ﷺ، وأخذه بمشورتها، التي

كان من ورائها الخير.. ومواقف عائشة العلمية والسياسية بعد وفاته هي، واستدراكها على الصحابة في عدد من المسائل، حتى ألفت في ذلك الكتب.. كل هذا يوضح لنا مكانة المرأة في الدعوة الإسلامية.

وقد عرف تراثنا العربي الإسلامي نساء نبغن في الأدب والشعر، وفي علوم شتى، منها علم الحديث، وعلم الفقه، برغم العوائق المعروفة في تلك الأعصار.

## ضياع المرأة بين تباري التشدد والتسيب:

قما الذي غير الحال، وهوى بالمرأة المسلمة إلى حصيض الجهل والانزواء، وقصر مهمتها على الإنجاب وخدمة الرجل، وعزلها عن المجتمع تماماً؟

إن المسؤول عن ذلك هو سوء فهم الإسلام، وموقفه من المرأة، وغلبة الآراء المتشددة التي حرمت على المرأة مجرد الذهاب إلى المسجد، مع أن الحديث المتفق عليه يقول: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، ومع أن السنة أثبتت أن نساء الصحابة كن يصلين الصلوات الخمس ـ ومنها العشاء والفجر ـ في المسجد في حياه النبي على عهود الراشدين من خلفائه.

وقد فشت أحاديث ضعيفة بين المسلمين لا وزن لها حكمت سلوكهم تجاه المرأة، مثل حديث: أي شيء أصلح للمرأة يا رسول الله؟ قال: «ألا ترى رجلاً ولا يراها رجل»! وهو حديث ضعيف جدًاً.

ومثل الحديث المكذوب الا تعلموهن الكتابة؛ أو اشاوروهن وخالفوهن؟ إلخ ومثل الحديث الضعيف المشهور الأفعمياوان أنتما؟».

وقد ضاعت المرأة المسلمة بين تيارين: تيار التقاليد الراكدة، الموروثة من عصور التخلف الحضاري للمسلمين. وتيار التقاليد الواهدة، الذي غزاما من الغرب. وواجب المسلمة أن تتحرر من العبودية لتيار التشدد القديم أو تيار التسيب الجديد.

### المرأة في ضوء تيار الوسطية:

و(تيار الوسطية الإسلامية) الذي نؤمن به وندعوا إليه، يريد للمرأة أن

تخرج من سجنها الذي حبست فيه ظلماً في بلاد شتى، على تفارت بينها، فقد كانت المرأة في الريف أقرب إلى فطرة الإسلام ونقائه. كما يربد لها أن تقوم بدورها مع الرجل، في نصرة الإسلام، ونشر دعوته، وتحرير أمته، وتبليغ رسالته إلى العالم.

وهذا مسلم به من الناحية النظرية، ولكن الآفة تكمن في الجانب العملي، فلا زال كثير من المتدينين ينظرون إلى المرأة نظرة تشوبها الريبة والمخاوف، وتطاردها الأوهام، وسوء الأفهام، وكأنما الدين ونصرته مسؤولية الرجل وحده، وليس للمرأة فيه نصيب.

لقد اهتمت الحركة الإسلامية بالمرأة منذ فجر الدعوة، وأنشأ الإمام حسن البنا قسم (الأخوات المسلمات) ليقوم بدوره في نشر الفكرة بين المسلمات، وتربية جيل منهن يحمل العبء مع الرجال من (الإخوان المسلمين) في التمكين لدين الله في الأرض.

وقد قام القسم بدوره إلى حد لا بأس به، وكان للأخوات نصيبهن في أيام المحن، وخصوصاً في رعاية أسر المسجونين والمعتقلين وإيصال المعونات إليها، على ما في ذلك من خطر يتهددهن من رجال (المباحث). ومنهن من قاست ما قاست في سيل الله مثل الأخت زينب الغزالي.

### قصور العمل الإسلامي في المجال النسوي:

ولكن يجب أن نعترف بأن العمل النسائي لم يبلغ إلى المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه، وإن انتشرت الدعوة في صف النساء، ولا سيما الطالبات في الجامعات والثانوبات.

فلم تظهر إلى اليوم .. برغم مرور سبعين عاماً على الحركة .. قيادات إسلامية نسائية قادرة .. وحدها .. على مواجهة التيارات العلمانية والماركسية بكفاية واقتدار.

وذلك لأن الرجال يحاولون دائماً أن يسيطروا على توجيه النساء، ولا يدعون لهن الفرصة الكافية للتعبير عن أنفسهن، وبروز المواهب والقدرات النسائية الخاصة، لتقرد العمل بمعزل عن تحكم الرجال.

#### متى ينجح العمل الإسلامي النسوي:

ورأيي أن العمل الإسلامي النسوي إنما ينجح ويثبت وحوده في الساحة يوم يفرز زعامات نسائية إسلامية، في ميادين الدعوة والفكر، والعلم، والأدب، والتربية.

وما أحسب هذا بالأمر المتعسر أو المتعدر، ففي الأخوات نوابغ وعبقريات مثل الرجال، وليس النبوغ من صفات الذكور وحدهم، وليس عبثاً أن يقص علينا القرآن قصة امرأة قادت الرجال بحكمة وشجاعة، انتهت بقومها إلى أفضل عاقبة، وتلك هي ملكة سبأ التي حدثتنا عنها سورة النمل في قصتها مع سليمان عليها.

وقد رأيتُ في جامعة قطر البنات أكثر تفوقاً من البين، وهذا ما لاحظه غيري من أساتذة الجامعة، وبخاصة أن البنات أكثر تفرغاً للعلم من الذكور الدين تشغلهم أشياء كثيرة، وعندهم سياراتهم التي يستقلونها ليذهبوا بها هنا وهناك.

## تسرب الأفكار المتشددة في هذا المجال:

وأود أن أقول هنا بصراحة: إن العمل الإسلامي قد تسربت إليه أفكار متشددة غدت هي التي تحكم العلاقة بين الرجال والنساء، وتأخذ بأشد الأقوال تضييقاً في هذه المسألة.

وهذا ما لاحظته في كثير من المؤتمرات والندوات، حتى في أوروبا وأمريكا، ففي أواسط السبعينات ظللتُ أحضر لعدة سنوات المؤتمرات السنوية لاتحاد الطلبة المسلمين بالولايات المتحدة وكندا، وكان يحضر الإخوة والأخورت، ويشهد الجميع المحاضرات والندوات العامة، ويسمعن التعليقات والأسئلة والأجوبة والمناقشات حول القضايا الإسلامية الكبيرة: فكرية وعلمية واجتماعية وتربوية وسياسية. إلا حلقات فقهية خاصة تعقد للنساء للإجابة عن تساؤلات خاصة عندهن.

ولكني في الثمانينات حضرتُ عدداً من المؤتمرات في أمريكا وأوروبا، فوجدتُ فصلاً تاماً بين الجنسين، ووجدت الأخوات يُحرمن من قسم كبير ومهم من المحاضرات والمناقشات والندوات التي تُعقد عند الرجال، وقد شكا إليّ بعض الأخوات مللهن من المحاضرات التي تدور كلها حول قضايا المرأة وحقوقها وواجباتها ومكانتها في الإسلام، وهي قضايا تكررت حتى أصبح الحضور لسماعها كأنه عقوبة!!

وقد أنكرت هذا في أكثر من مؤتمر حضرته، وقلت: إن الأصل في العبادة ودروس العلم هو الاشتراك، ولم يعرف في تاريخ الإسلام مسجد للنساء وحدهن مستقلاً عن الرجال.

وقد كان النساء يشهدن الدروس النبوية \_ كما يشهدن الجمعة والجماعة والعيدين \_ مع الرجال، يسألن في أخص الأمور المتعلقة بالمرأة، ولم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين، كما قالت عائشة رابعياً.

وكتب السُّنَّة حافلة بكثير من الأسئلة التي رجهت من النساء إلى النبي ﷺ، منهن من سألت باسم بنات جنسها، قائلة: أنا رافدة النساء إليك يا رسول الله.

وقد طلبن من الرسول ﷺ أن يجعل لهن يوماً خاصاً، ينفردن به دون الرجال، ليكون لهن فسحة من الوقت والحرية، ليسأن عما يشأن دون حرج من آبائهن أو إخوانهن أو أزواجهن، أو غيرهم من الرجال.

وهذه مزية أضيفت لهن إلى جنب الدروس العامة التي يشتركن فيها مع الرجال.

#### مشكلة العمل الإسلامي في المجال النسوي:

مشكلة العمل الإسلامي النسوي: أن الرجال هم الذين يقودونه، ويوجهونه ويحرصون على أن يظل زمامه بأيديهم، فلا يدعون فرصة للزهرات أن تتفتح ولا للقيادات أن تبرز، لأنهم يفرضون أنفسهم فرضاً، حتى على الاجتماعات النسوية، مستغلين حياء الفتيات المسلمات الملترمات، فيكتمون أنفاسهن ولا يتيحون لهن قيادة أمورهن بأنفسهن، فتبرز مواهب يفرزها العمل وتصهرها الحركة، وتنضجها التجربة والكفاح، وتتعلم من مدرسة الحياة والممارسة بما فيها من خطأ وصواب.

كما أن الأخوات المسلمات لا يعفين من بعض التبعة، فقد استسلمن

لهذا الوضع، ورضين بحياة الدعة والسكون، وأن يفكر لهن الرجال بدل أن يفكرن الأنفسهن، وينبغي أن يأخذن زمام المبادرة، ويفتحن ميادين الدعوة والعمل، ويخرسن الأصوات النسوية الغريبة الدخيلة على عقائد هذه الأمة وقيمها وشرائعها، وهي أصوات عالية، وإن لم تمثل إلا قلة مسحوقة لا وزن لها في دين ولا دنيا

حضرت في أحد الأعوام في حي حامعي للطالبات في لجزائر العاصمة لإلقاء محاضرة عليهن، وفتح باب الحوار \_ كما هي العادة \_ والرد على ما يقدمنه من أسئلة تحريرية أو شههية، وكان بعض الشباب حاضراً فبدأ هو يتلقى الأسئلة ويفرزها، فيأخذ منها ويدع، فقلت معترضاً لماذا لا تقوم بهذا إحدى الطائبات، نيابة عن زميلاتها؟؟

لماذا (تحشرون) أنفسكم أيها الرجال في أمر لنساء؟؟ ارفعوا أيديكم عن الأخوات، ودعوهن يتصرفن كما يحلو لهن، يستفبلن الأسئلة ويخترن منها المناسب في تقديرهن، وتقوم إحداهن بقراءتها.

وكأني بهذه الكلمة أزحت هماً ثقيلاً عن صدور الفتيات المؤمنات فتنفسن الصعداء، وتقدمت إحداهن لتقوم بالدور الذي كان يقوم به أحد الإخوة المرافقين لي.

وقد حدث مثل هذا في عام آخر في مدينة مانشستر في بريطانيا حيث عقد مؤتمر الطلبة المسلمين هناك، فقد كانت لي محاضرة للأخوات، وأسئلة بعد المحاضرة، تولى استقبالها وفرزها وتنظيمها أحد الشباب الطيبين. ولكني قلت للأخ بصراحة: إن وجودك هنا لا مبرر له، وكان الأولى أن تقوم إحدى الأخوات بهذا الأمر، وهن أحق به وأولى، ولكن الأخ الصالح قال: إنه مكلف بهذا العمل حسب النظام، ولا يستطيع التخلي عنه، وهو معذور حقاً.

وشيء آخر شكا إليّ منه كثير من الأخوات في مصر وفي الجزائر، وهو أن الأخت الداعية النشيطة المتحركة قبل الزواج، بعد أن تتزوج أخاً ملتزماً ممن عرفته عن طريق الدعوة، يفرض عليها العزلة، ويمسكها في البيت، ويحرمها من المشاركة في الحركة، ويطفئ تلك الشعلة التي كانت تضيء الطريق لبنات الإسلام. حتى كتبت إليّ فتاة جزائرية تعمل في حقل الدعوة،

تسألني: هل يحرم عليها أن تضرب عن الزواج وترفضه من حيث المبدأ، حتى لا ينتهي بها الأمر، كما انتهى بأخوات لها، إلى حياة الحمود والكسل والبعد عن ميدان الحركة والعمل، في حين تعمل لشيوعيات والعلمانيات والمتحللات؟

#### اعتراض وجوابه:

سيقول المتشددون: كيف تطلبون من المرأة المسلمة أن يكون لها دور بارز في الحركة الإسلامية، وأن تتحرك وتقود وتثبت وجودها في موكب العمل الإسلامي الزاحف؟ وهي مأمورة بالقرار في بينها بنص القرآن الكريم: ﴿وَقَرَنَ فِي بَيْنِهَا بنص القرآن الكريم:

وجوابي لهؤلاء الإخوة الغيورين: إن الآية خطاب لنساء النبي، وهؤلاء لهن من الخصوصية ما ليس لغيرهن، وعليهن من التغليظ ما ليس على سائر النساء، وقد قال تعالى في خطابهن: ﴿يَنِينَا النِّي لَسَنَّنَ كَالَمْ مِنَ النّسَاءُ اللّهِ الله النّسَاء، وقد قال تعالى في خطابهن: ﴿يَنِينَا النّبِي لَسَنَّنَ كَالَمْ مِنَ النّسَاءُ اللّهُ اللّه المؤمنين من الخروج في الأحزاب: ٣٢]. مع هذا لم تمنع هذه الآية عائشة أم المؤمنين من الخروج في معركة الجمل تطالب بما تعتقده حقاً في شؤون السياسة، ومعها من كبار الصحابة رجلان رشحا للخلافة، وهما من العشرة المبشرين بالجنة.

وما روي من ندمها على هذا الموقف، فليس لأن خروجها من بيتها لم يكن مشروعاً، بل لأن رأيها في السياسة جانبه التوفيق، غفر الله لها ورضي عنها.

ثم إن قوله تعالى في الآية : ﴿وَلَا نَبُرَّمْنَ نَبُرُّعُ ٱلْخَلِهِلِيَّةِ ٱلْأُولِيُّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] يدل على مشروعية الخروج المحتشم غير المتبرج، فالمرأة لا تنهى عن النبرج داخل بيتها، فإن لها أن تلبس وتنزين فيه ما شاءت، إنما تنهى عنه إذا تبرجت خارج البيت.

#### كلمة هادئة

#### حول زواج المسيار

لم أكن أتوقع أن تحدث فتواي حول ما سمي (زواج المسيار) هذه الضجة في قطر وفي الخليج، وفي البلاد العربية عامة، فقد وجدت صداها في (المغرب عندما زرته، منذ نحو أسبوعين أو أكثر.

وهذا شأن كل أمر جديد على الناس، يختلفون فيه عامتهم وخاصتهم، حتى يستقروا على رأي موحد، أو يظل الخلاف قائماً.

فالآراء المؤسسة على الهوى هي التي تزعج المؤمنين الصادقين، وكذلك الآراء التي تصدر ممن سماهم الرسول الكريم «رؤوساً جهالاً، إذا سئلوا أفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا) (١).

أما الاختلاف فيما وراء ذلك، فهو ضرورة ورحمة وسعة، كما بينت ذلك بأدلته وأمثلته مفصلاً في كتابي «الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم».

<sup>(</sup>١) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو.

وسيظل الناس يختلفون في كثير من القضايا المستجدة \_ كما اختلفوا في كثير من القضايا القديمة \_ ما بين مانع ومجيز، وما بين مضيق وموسع، ولهذا اختلف الأئمة الأربعة بين بعضهم وبعض، وخالفهم أصحابهم في كثير من المسائل، واختلف أتباع كل مذهب بعد ذلك في تصحيح الأقوال والروايات والوجوه، أو تضعيفها، أو ترجيح بعضها على بعض.

كما اختلف شبوخ الأئمة الأربعة من التابعين وأتباعهم، واحتلف قبلهم شبوخ هؤلاء جميعاً من فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم، وعرف تراثنا ما سماء شدائد ابن عمر، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، ولم يمنع ذلك من بعدهم من علماء الأمة أن ينتفعوا بعلم هؤلاء، ويقتبسوا من أنوارهم، التي استمدوها من مشكاة النبوة.

ولقد قال لي بعض الأصدقاء: لقد أغضبت أكثرية النساء في قطر، وكن جميعاً معك في كل ما تقول.

أما كن الأولى بك أن تفعل مثل ما فعل فلان وفلان وغيرهما، الذين كسبوا رضا النساء والبنات بالوقوف ضد زواج المسيار؟!!

قلت لهؤلاء: إن العالم إذا أصبح همه إرضاء طوائف الناس .. وإن أسخط ربه .. فقد ضل سعيه، وخسر نفسه، وأضاع دينه. ولن يُرضي الناس كلهم يوماً، وقد قيل: رضا الناس غابة لا تدرك.

ومن في الناس يُرضي كل نفس وبين هوى النفوس مدى بعيد؟ وقد قال تعالى: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآهُهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسََّعَوَّتُ وَالأَرْضُ وَمَن فِهِنَ ﴾ [المؤمنون: ٧١].

ولنعد إلى الموضوع ـ بعد أن سكتت الزوبعة إلى حد ما ـ لنقول فيه كلمة هادئة محررة، بدل الكلام الشفهي المرتجل، عسى أن تكون كلمة فاصلة في الموضوع ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْنَةِ وَيَحْيَنَ مَنْ حَمَى عَنْ بَيْنَةِ ﴾ [الأنفال: ٤٣].

وهنا أسئلة مثارة يلزمنا الجواب عنها حتى نكشف النقاب عن وجه القضية، وتبدو واضحة جلية. وهي: ما حقيقة زواج (المسيار) هذا؟ وما معنى (المسيار)؟ وهل هذا زواج جديد لم يعرفه الناس قبل هذا حتى يحدث هذه

الضجة؟ وهل هو شيء غير الزواج العرفي الذي عرفه الناس من قديم؟ وهل أجزتموه مطلقاً أو أجزتموه بشروط وضوابط؟ وما هي هذه الضوابط والشروط؟ وهل هذا الزواج يحقق كل أهداف لزواج الشرعي كما يريده الإسلام؟ وما الفرق بينه وبين زواج (المحلَّل)؟ وقبل ذلك: لماذا خالف فيه بعض العلماء؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي تعن للكثيرين والكثيرات.

### لا أحبذ زواج المسيار:

وأبدأ كلمتي هذه بحقيقة أعلنتها في حلقة (الشريعة والحياة) وهي: أني لست من دعاة (زراج المسيار) ولا من المُرَغِبِين فيه، فلم أكتب مقالة في تحبيذه أو الدفاع عنه، ولم أخطب خطبة تدعو إليه. كل ما في الأمر أني سئلت سؤالاً عنه، فلم يسعني أن أخالف ضميري أو أتاجر بديني، أو أشتري رضا الناس بسخط ربي، فأحرم ما أعتقد أنه حلال، لمتابعة أهواء العامة.

ولقد دكرت في بعض كتبي: أن من أخطر آفات أهل العلم، وأهل الفتوى خاصة، أمرين:

أولهما: اتباع أهواء السلاطين والحكام، وتفريخ الفتاوى، تبريراً لمظالمهم وانحرافاتهم.

وثانيهما: اتباع أهواء عامة الناس وجماهيرهم، والدخول في (سوق المزايدات) حسب الراثج عدهم، فإن كان الرائج هو التشدد والنظرف؛ تشدد وتطرف أكثر منهم، وإن كان الرائج هو التساهل كان أكثر تساهلاً.

ولقد بينت أن العالِم الذي يتبع لأهواء الجمهور أشد خطراً على الدين، من العالِم الذي يتبع هوى السلطان، فإن هذا سرعان ما يكشف ويفتضح أمره. أما الآخر فظاهره التحمس للدين، والحرص عليه والتشدد فيه، فلا يكتشف إلا بصعوبة، ولا يعرف زيفه إلا أصحاب البصائر، أما العامة فهم محجوبون بظاهره عن حقيقته.

### حقيقة زواج المسيار:

إنْ زواج المسيار كما يسمى، لبس شيئاً جديداً، إنما هو أمر عرفه الناس

من قديم، وهو الزواج الذي يذهب فيه الرجل إلى بيت المرأة، ولا تنتقل المرأة إلى بيت الرجل، وفي الغالب: تكون هذه روجة ثانية، وعنده زوجة أخرى هي التي تكون في بيته وينفق عليها.

فروح هذا الزواج هو إعفاء الزوج من واجب المسكن والمنفقة والتسوية في القسم بينها وبين زوجته الأولى أو زوجاته، تنازلاً منها، فهي تريد رجلاً يعفها ويحصنها ويؤنسها، وإن لم تكلفه شيئاً، بما لديها من مال وكفاية تامة.

أذكر في صباي جارة لنا توني عنها زوجها وترملت، ولم ترل شابة، وترك لها طفلين، وبعد عدة سنوات تزوجت رجلاً من قرية قريبة من قريتنا، ونظراً لأن لها بيتاً وأولاداً، فكان الرجل هو الذي يأتي إليها كل أسبوع يوماً أو يومين، وقد أعفته من السكنى بحكم وجودها في بيت زرجها السابق مع ولديها، ولم تلزمه بكل النفقة، بحسبها أن يساعدها في ذلك. وكان جاراتها يتغامزن عليها في أول الأمر، فإن الأرامل في العرف الاجتماعي عندنا لا يستحسن منهن الزواج (۱)، ولكن هذه المرأة العاقلة لم تبال بذلك، واستفادت من إجازة الشرع لها، واستفر الأمر بعد ذلك ورضي به الجميع.

وقد كان هذا في الأزمنة الماضية قليلاً؛ فقد كان الزواج سهلاً ميسراً، ولم تكن هناك عوائق مادية ولا اجتماعية كالتي نراها في عصرنا، وكان قليل من النساء من لهن مال خاص جاءهن عن طريق الميراث في لغالب. ولهذا لم ينتشر كثيراً هذا النوع من الزواج الذي تتنازل فيه المرأة الموسرة عن بعض حقوقها.

أما في زمننا فقد كثرت عوائق الزواج، ومعظمها مما كسبت أيدي الناس، ونشأ عن ذلك كثرة (العوانس) اللائي فاتهن القطار، وعشن في بيوت آبائهن محرومات من الحق الفطري لهن في الزواج وفي الأمومة، إضافة إلى المطلقات، وهن للأسف كثيرات، وإلى الأرامل اللاتي مات عنهن أزواجهن، وخلفوهن وحيدات، أو مع أطفال، وكثيراً ما يكون معهن ثروة ومال.

 <sup>(</sup>۱) كانت المرأة من نساء الصحابة إذا مات زوجها تنزين للخطاب بعد انقضاء عدتها، ولا
 تبجد في ذلك حرجاً، ولا يلومها أحد من المسلمين.

كما أن الأوضاع في عصرنا قد أعطت كثيراً من النساء فرصة ليكون لهن موارد خاصة بهن من كسبهن المشروع، كمن تعمل مدرسة أو موجهة أو طبيبة أو صيدلية أو محامية أو غير ذلك من أنواع المهن.

فكل هذه الأسباب أدت إلى شيوع نسبي لهذا النوع من الزواج الذي سمره (زواج المسيار). وأنا لا أعرف معنى (المسيار) فهي ليست كلمة معجمية فيما رأيت، إنما هي كلمة عامية دارجة في بعض بلاد الخليج، يقصدون منها: المرور وعدم المكث الطويل.

### لا عبرة بالأسماء والعناوين:

وأنا عندما سئلت عن هذا الزواج (المسيار) قلت: أنا لا يهمني الأسماء، فالعبرة في الأحكام ليست بالأسماء والعناوين، ولكن بالمسميات والمضامين. وفي القواعد الشرعية لمجلة الأحكام العدلية الشهيرة: العبرة في العقود للمقاصد والمعاني، وليست للألفاظ والمباني، سمّوا هذا الزواج ما تسمّونه، ولكن المهم عندي أن تتحقق أركان عقد لزواج وشروطه.

وأول أركان عقد الزواج هو الإيجاب والقبول ممن هو أهل للإيجاب والقبول.

وأن بتحقق الإعلام والإعلان به، حتى يتميز عن الزنى واتخاذ الأخدان، الذي يكون دائماً في السر، وهناك حد أدنى في الشرع لهذا الإعلان، وهو وجود شاهدين. ووجود الولي في رأي المذاهب الثلاثة المعروفة: مالك والشافعي وأحمد.

وألا يكون هذا الزواج مؤقتاً بوقت، بل يدخله الرجل والمرأة بنية الاستمرار.

وأن بدفع الرجل للمرأة مهراً، قل أو كثر، وإن كان لها بعد ذلك أن تتنازل عن جزء منه أو عنه كله، لزوجها إذا طابت نفسها بذلك، كما قال تـعـالـــى: ﴿وَمَاتُوا اللِّمَاةَ مَسُونَتُهِنَّ غِلَةٌ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن ثَنَى وَيْتُهُ فَشَا تَكُلُوهُ مَنِيّاً مُرْبَعًا ﴾ [النساء].

بل لو تزوجت بغير مهر، صح العقد، وكان لها مهر مثلها

فإذا وجدت هذه الأمور الأربعة؛ الإيجاب والقبول من أهلهما، والإعلام ولو في حده الأدنى، وعدم التأقيت، والمهر، ولو تنازلت عنه المرأة بعد ذلك، فالزواج صحيح شرعاً، وإن تنازلت المرأة فيه عن بعض حقوقها، ما عدا حق الجماع الذي لا يجوز أن يشرط في العقد، لأنه شرط ينافي مقصود العقد، فيبطله (١).

ولا يملك الفقيه أن يبطل مثل هذا العقد المستوفي لأركانه وشروطه، ويعتبر هذا الارتباط لوناً من (الزني) لمجرد تنازل المرأة فيه عن بعض حقوقها، فهي إنسان مكلف، وهي أدرى بمصلحتها، وقد ترى \_ في ضوء فقه الموازنات بين المصالح والمفاسد \_ أن زواجها من رجل يأتي إليها في بعض الأوقات من ليل أو نهار: أولى وأفضل من بقائها وحيدة محرومة أبد الدهر. والعاقل المحكيم هو الذي يعرف خير الشرين، ويرتكب أخف الضررين، ويفوّت أدنى المصلحتين.

فهل بجوز للمرأة أن تتنازل عن بعض حقوقها؟ وهل يؤثر هذا في صحة العقد؟

أعتقد أن فقيها لا يملك أن يمنع المرأة من التنازل عن بعض حقوقها بمحض إرادتها لمصلحتها هي، التي تقدرها، وهي امرأة بالغة عاقلة رشيدة، ليست طفلة ولا مجنونة ولا سفيهة.

وإذا أخذنا بمذاهب الأئمة الثلاثة الذين يشترطون وجود الولي أو إذبه\_ وهو المعمول به في بلاد الخليج حيث ينتشر المذهب المالكي والحنبلي \_ فمع المرأة أيضاً وليها من أب أو أخ، ولا يتصور أن يرضى لها الضياع أو الهوان.

ولا يخفى أن ني الحياة ـ كما نشاهدها ـ عوامل وأسباباً، تجعل الإنسان يتنازل عن بعض حقوقه، تحصيلاً لما هو أهم منها.

وقد رأينا السيدة سودة بنت زمعة زوح رسول الله ﷺ بعد خديجة، وقد كانت امرأة كبيرة السن، وقد أحست أن النبي ﷺ لم يعد يُقبل عليها كما كان

 <sup>(</sup>١) على أن هماك من صحح العقد في ذلك كما في المبدع؛ ٨٩/٧ فيما نقله عن ابن
 تيمية وسننقله فيما يأتي.

من قبل، وخافت أن يطلقها وتحرم من أمومة المؤمنين، ومن أن تكون زوجته في الجنة، فبادرت وأخبرت رسول الله على بتنازلها عن يومها لعائشة على، فحمد لها الرسول ذلك، وأنقاها في عصمته، وصدّق ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَإِن أَمْرَأَةً خَافَتُ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنكَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلّحًا وَالسّاء: ١٢٨.

وأنا أفضل ألا يذكر مثل هذا التنازل في صلب العقد، وأن يكون أمراً متفاهماً عليه عرفاً. على أن ذكره في صلب العقد لا يبطله. وأرى وجوب احترام هذه الشروط، كما جاء في الحديث المشهور: «المسلمون عند شروطهم»(١)، وهو ضرب من الوفاء بالعهد الذي أمر به الله ورسوله. وفي «الصحيحين»: «أحق الشروط أن توفوا به: ما استحللتم به الفروج» أي شروط النكاح،

وهناك من الفقهاء من يرى أن مثل هذه الشروط لا تلزم، بل يصح العقد ويبطل الشرط. وهو قول أبي حنيفة، ورواية عن أحمد، وهو ما اختاره في «المقنع» وغيره، فقد ذكر النوع الثني من الشروط، وهو: أن يشترط أن لا مهر لها ولا نفقة، أر أن يقسم لها أكثر من امرأته الأخرى، أو أقل، فالشرط باطل، ويصح النكاح.

قال في «الإنصاف». وكذا لو شرط أحدهما عدم الوطء، وهذا المذهب، نص عليهما.

وقبل: يبطل النكاح أيضاً.

وقيل: يبطل إذا شرطت ألا يطأها.

قال ابن عقيل في «مفرداته»: ذكر أبو بكر \_ فيما إذا شرط ألا يطأ، أو لا ينفق، أو إن فارق رجع بما أنفق ـ روايتين، يعني في صحة العقد.

قال الشيخ تقي الدين (أي ابن تيمية): ويحتمل صحة شرط عدم النفقة.

 <sup>(</sup>۱) رواه البخاري في صحيحه معلقاً، ورواه الترمذي وصححه، واعترضوا عليه، ولعله صححه لكثرة طرقه.

قال: لا سيما إذا قلنا: إنه إذا أعسر الزوج ورضيت به: أنها لا تملك المطالبة بالنفقة بعد. واختار \_ فيما إذا شرط أن لا مهر \_ فساد العقد، وأنه قول أكثر السلف. واختار أيضاً الصحة، فيما إذا شرط عدم الوطء، كشرط ترك ما يستحقه .اه(١).

## الفرق بين زواج المسيار والزواج العرفي:

أما الفرق بين زواج المسيار والزواج العرفي، فهما قد يلتقيان، وقد يفترقان، فبينهما عموم وخصوص من وجه، كما يقول علماء المنطق: يجتمعان في صورة، وينفرد كل منهما في أخرى.

فالزواج العرفي زواج شرعي غير مسجل ولا موثق، ولكنه زواج عادي، يتكلف فيه الزوج السكن والنفقة للمرأة، وفي الغالب يكون الرجل متزوجاً بأخرى، ويكتم عنها هذا الزواج لسبب وآخر.

وزواج المسيار، قد يكون غير مسجل، فيكون عرفياً، وقد بكون مسجلاً وموثقاً، كما هو واقع في كثير من الأحيان في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، وغيرهما.

وأنا أرجع أن يسجل هذا الزواح و يوثق بشروطه حفظاً للحقوق، وضماناً للمستقبل، وحرصاً على سهولة ثبوت نسب الأولاد لأبيهم وميراثهم منه، فهذا ما لا يجوز التنازل عنه. فإن كان للزوجة التنازل عن بعض حقوقها، فليس لها التازل عن حقوق أولادها.

كما أن طاعة أولي الأمر هنا واجبة شرعاً؛ لأنها طاعة في معروف، فهم لم يأمروا بهذا ويوجبوه، إلا لمصلحة الناس، وخشية أن يتناكروا وتصيع الحقوق بينهم. وفي الحديث: «إنما الطاعة في المعروف، "، وفي الحديث الآخر: «السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب أو كره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة» ".

<sup>(</sup>١) انظر: «الإنصاف في الراجع من الخلاف، ٨/ ١٦٥، ١٦٦.

<sup>(</sup>٢) متفق عليه عن علي. (٣) متفق عليه عن ابن عمر.

ومع هذا لا أستطيع أن أيطل العقد إذا لم يسجل، ما دام مستوفياً أركانه وشروطه، فإن إبطال العقد أمر خطير، يترتب عليه أن تعتبر العلاقة بين الرجل والمرأة محرمة، وإن ولد بينهما ولد، فهو ابن حرام. وقد كان المسلمون طوال القرون الماضية يتزوجون بلا توثيق.

وقوانين الأحوال الشخصية في البلاد العربية التي أنزمت بالتوثيق والتسجيل للعقود، اكتفت في الزواج العرفي بأن قالت: لا تسمع فيه الدعوى، ولم تقل بيطلانه.

# زواج المسيار وتحقيق أهداف الزواج الشرعي:

ويقول بعض المعترضين على زواج المسيار: إن هذا الزواج لا يحقق كل الأهداف المنشودة من وراء الزواج الشرعي، فيما عدا المتعة والأنس بين الزوحين، والزواج في الإسلام له مقاصد أوسع وأعمق من هذا، من الإنجاب والسكون والمودة والرحمة. وهذا يتغق مع رواية نقلت عن الإمام أحمد في زواج النهاريات أو الليليات، قال: ليس من نكاح الإسلام، يعني: ليس هو النكاح الكامل، كما تقول: ليس بمؤمن من لا يحب لأخيه ما يحب لفسه.

وأنا لا أنكر هذا، وأن هذا النوع من الزواح ليس هو الزواج الإسلامي المثالي المنشود، ولكنه الزواج الممكن، والذي أوجبته ضرورات الحياة، وتطور المجتمعات، وظروف العيش، وعدم تحقيق كل الأهداف المرجوة لا يلغي العقد، ولا يبطل الزواج، إنما يخدشه وينال ممه، وقد قبل: ما لا يدرك كله، لا يترك كله، لا يترك كله، والقليل خير من العدم.

هب أن رجلاً تزوج امرأة عاقراً لا تنجب، أو أن امرأة تزوجت رجلاً عقيماً، فهل يكون هذا الزواج باطلاً، إذ لا إنجاب فيه؟

هب أن رجلاً تزوج امرأة في سن اليأس لم تعد صالحة للحمل، فهل في ذلك مانع شرعاً؟.

وهب أن رجلاً تزوج امرأة (نكدية) كدرت عليه حياته، ونغصت عليه عيشه، ولم يجد معها سكينة ولا مودة ولا رحمة، هل يفسخ العقد بينهما بذلك؟ إن تحقيق الزواج الأهدافه كلها هو المثل الأعلى الذي يصبو إليه المسلم والمسلمة، ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه، والمسلم يحاول أن يحصل من هذه الأهداف ما يقدر عليه.

والأصل في الرواج أن يعيش الزوج مع زوجته ليلاً رنهاراً صيفاً وشتاة، ولكن كثيراً من الأزواج يسافرون في مهام تجارية أو صناعية أو وظيفية أو غيرها، ويتركون زوجاتهم أياماً وليالي، بل أشهراً عدة في بعض الأحيان، وهذا لا يبطل الزواج القائم.

ولهذا اشترط بعض المذاهب ألا يغيب الزوج عن زوجته أربعة أشهر ... وبعضها قال: ستة أشهر ـ متصلة، إلا لضرورة، أو بإذن الزوجة.

وكان الناس في قطر وبلاد الخليج أيام الغوص يتغربون عن وطنهم وأهليهم بالأشهر، ويعضهم كان يتزوج في بعض البلاد الأفريقية أر الآسيوية التي يذهب إليها، ويقيم مع المرأة الفترة التي يبقى فيها في تلك البلدة، التي تكون عادة على شاطئ البحر، ويتركها ويعود إلى بلده، ثم يعود إليها مرة أخرى، إن تيسر له السفر.

فهذا زواج اقتضته الحاجة، ورضيت به المرأة وأهلها، وهم يعلمون أن هذا الرجل لن يبقى معهم إلا فترة من الزمن، وقد يعود إليهم وقد لا يعود، ولم يعترض على هذا الزواج معترض.

وأحب أن أقول لبعض الإخوة الذين يهونون من هدف الإمتاع والإحصان، ويحقرون من شأن المرأة التي تتزوج لتستمتع بالرجل في الحلال، ولا تفكر في الحرام، ويعتبرون هذا انحطاطاً بكرامة المرأة، ونزولاً بقدرها، أحب أن أقول لهؤلاء كلمة صريحة:

إن هدف الإمتاع والإحصان ليس هدفاً هيناً، ولا مُهيناً، كما تُتَصوَّرون وتُصوِّرون. بل هو أول أهداف الزواج، ولهذا لا يجوز التنازل عنه في العقد، وفي الحديث الصحيح المعروف فيا معشر الشاب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج؛ (١).

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة عن ابن مسعود.

وفي القرآن الكريم: ﴿أَيِلَ لَحَكُمْ لِيَلَةٌ الشِيارِ الرَّفَكُ إِلَىٰ بِسَالِهُمْ مُنَّ لِيَاشُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاشٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، بل عرف الفقهاء النكاح بأنه: عقد لحل التمتع بأنثى خالية من الموانع الشرعية. وإن كنت أرى أن التمتع للطرفين: الرجل والمرأة كليهما، كما أشارت الآية ﴿مُنَّ لِيَاشٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاشٌ لَهُنَّ﴾.

فالعفة والإحصان قيمة كبيرة من قيمنا الإسلامية، وهي مما يميز مجتمعنا عن المجتمعات السائبة المتحللة، وحاجة الرجل إلى المرأة، وحاجة المرأة إلى الرجل: حاجة فطرية، ولا ينظر الإسلام إليها نظرة بعض الأديان الأخرى: أنها قذارة أو رجس، بل هي غريزة فطر الله الناس عليه، ولا بد من تسهيل الطرق الشرعية إليها، حتى لا يضطر الناس إلى ركوب الحرام، ولا سيما في عصر فتحت فيه أبواب المحرمات على مصاريعها، وكثرت فيه المغريات بالمنكر، والمعوقات عن المعروف.

إن الإسلام لم يستنكف من الاستمتاع الجنسي، ولم يقلل من شأنه إذا كان حلالاً، بل قال الرسول الكريم: «وفي بضع أحدكم صدقة!» قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: «أليس إذا وضعها في حرام، كان عليه وزر، فكذلك إذا وضعها في حلال كان له أجراً.

والمجتمع الغربي المعاصر \_ في إطار حضارته المادية الإباحية المعاصرة \_ حَلَّ هذه المشكلة: مشكلة الغريزة الجنسية، وحاجة الرجل والمرأة الفطرية كليهما للآخر، بإطلاق العنان لكل منهما، يستمتع بصاحبه بلا عقد ولا رباط مقدس، ولا مسؤولية أخلاقية ولا دينية، ولا قانونية.

أجل، حل الغرب هذه المشكلة عن طريق ما سموه (البوي فرند) و(الجيرل فرند).

ونحن لا نملك أن نحل هذه المشكلة بهذه الطريقة، إذ لا بد عندنا من عقد ومن رباط شرعي.

فلماذا يحقر بعض الناس هذا الجانب المهم في حياة الإنسان، وهو

<sup>(</sup>١) رواه مسلم وغيره من حديث أبي ذر.

جانب فطري لا حيلة في دفعه، ولماذا يتظاهرون وكأنهم ملائكة مطهرون، لا يحتاجون إلى الجنس، ولا يفكرون فيه؟!!

#### خشية ابتزاز الرجال للنساء:

ويخشى بعض المعترضين على هذا الزواج أن يكون وسيلة لابتزاز الرجل للمرأة، ما دام يشعر أنها محتاجة إليه، وأن لديها مالاً وثروة، فهو يضغط عليها ليبتزها، ويستفيد منها، وهذا قد يحدث من غير شك، ولكنه كما يحدث في زواج المسيار، يحدث كثيراً في الزواج العادي، وأنا شخصياً أتلقى رسائل كثيرة، وهواتف أكثر، من زوجات موظفات يشتكين من أزواجهن، الذين يستولون على معاشهن، ويتحكمون في رواتبهن، ولا يمكنونهن من فتح حساب في البنك خاص بهن، ولا يسمحون لإحداهن بمساعدة أهلهن الفقراء من آباء وأمهات أو إخوة وأخوات.

فهذا أمر مرجعه إلى الإيمان والأخلاق، وسيظل قائماً ما دام إيمان الناس واهناً وما دامت أخلاقهم سقيمة، وكما قال شوقى كلله:

رإذا أصيب القوم في أخلاقهم فأقم عليهم مأتماً وعويلا

## زواج المسيار وقوامة الرجل:

ويقول بعض المعترضين: إن زواج المسيار يناقض ما قرره الله تعالى من حق الرجل في القوامية على المرأة، والمسؤولية عن الأسرة، لأنه لا ينفق على المرأة، ولا يتحمل تبعتها في السكنى والنفقة.

ونقول: إن الله تعالى جعل القوامية للرجال على النساء بأمرين:

أولهما: بما قضل الله بعضهم على بعض.

وثانيهما: بما أنفنوا من أموالهم.

أما الأول، فيراد به: ما خص الله به الرجل من قدرة على التحمل والصبر على متاعب القيادة ومسؤوليتها أكثر من المرأة.

وأما الثاني، فيكفي الرجل هنا أن يدفع الصداق، حتى يقال: إنه أنفق من ماله، ولهذا يستحق القوامة بمجرد الدخول قبل بدء النفقة اليومية. فهذا وذاك كافيان في أن يكون الرجل قواماً ومسؤولاً، ولا يعني قبول الرجل تنازل المرأة عن النفقة أن يتنازل هو عن القوامة.

### زواج المسيار وزواج المتعة:

ويقارن بعض المعترضين بين زراج المسيار وزراج المتعة، ولا يخفى أن ثمت فرقاً كبيراً بين زراج المتعة وزواج المسيار،

زواج المتعة زواج مؤقت، محدود بمئة معينة مقابل مهر أو أجر معين، ويكون المهر أو الأجر عادة على قدر المئة، فأجر الأسبوع، غير أجر الشهر، غير أجر السنة. وبمجرد انتهاء المئة ينتهي هذا الزواج تلقائياً، لا بحتاج إلى طلاق ولا فسخ ولا شيء. فالمئة جزء لا يتجزأ من صلب العقد.

أما زواج المسيار، فهو زواج دائم، لا دخل للمدة فيه، ولا ينتهي إلا بطلاق أو خلع، أو فسخ من القضاء.

والشيعة أجازوا زواج المتعة، ولكنهم لم يعتبروا المنزوجة بالمتعة من النساء الأربع اللاتي يجوز للمسلم أن يتزوجهن.

# رُواج المسيار وزواج المحلِّل:

وأغرب من هذا ما ذكره بعض الإخرة المعترضين من المقارنة بين زوج المسيار وزواج (المحلّل) الذي ذمه الرسول على، ولعن فاعله، قال: «لعن الله المحلل والمحلل له»(۱)، وسُمِّي في بعض الأحاديث (التيس المستعار) وقال: «هو المحلل، أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «هو المحلل، لعن الله المحلل والمحلل له» رواه ابن ماجه (۱).

وليت شعري أين هذا من ذاك؟ ما أبعد الفرق بين زواج المسيار وزواج المحلل!

 <sup>(</sup>۱) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابر ماجه عن علي، والنسائي عن ابن مسعود،
 والترمذي عن جابر، انظر: اصحيح الجامع الصغيرة (۱۰۱۵).

 <sup>(</sup>٢) انفرد به ابن ماجه هن عقبة بن هامر، وذكر في «الزوائد» أن في إسناده راويين ضعفهما
 جماعة، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥٧٢).

زواج المحلل زواج غير مقصود بالمرة، إنه قنطرة لعيره ليعبر عليها. لا هدف له في هذا الزواج ولا مقصد من ورائه، ولا صلة له بهذه المرأة، ولا تعارف بينهما قط، إلا أنه أداة لتحليلها شكليًا للزوح الأول.

فزواج المحلل غير دائم وغير مقصود لذاته.

هو غير دائم لأنه زواج ليلة أو ساعة ثم يطلقها.

وهو غير مقصود لذاته، بل هو مراد لتحقيق هدف الرجل الآخر، الزوج السابق في استعادة امرأته.

أما زراج المسيار، فهو زواج مقصود، تفاهم عليه الرجل والمرأة، وقصداه، بعد أن تعارفا واتفقا.

وهو زواج دائم، ككل زواج يعمد إليه المسلم والمسلمة. فالأصل في الزواج هو نية الاستمرار والبقاء.

على أن زواج المحلل نفسه فيه خلاف كثير، عند الحنفية وغيرهم، خصوصاً إذا أضمراه في أنفسهما، ولم يذكر في العقد، حتى في داخل المذهب الحنبلي نفسه بوجد خلاف<sup>(۱)</sup>، ولكني مع شيخ الإسلام ابن تيمية في ترجيح تحريمه وسد الباب إليه.

#### المسيار والتعدد:

ويقول بعض المعترضين: ولماذا نلجاً إلى المسيار، وعندنا تعدد الزوجات، وقد شرعه الله تعالى لنا بشرطه؟

ونقول لهم: وهل المسيار إلا لون من التعدد؟ لا أتصور شاباً يدخل الحياة الزوجية لأول مرة، يدخلها (مسياراً). ولماذا لا يقيم مع زوجته هذه مستمراً، ليلاً ونهاراً، إذا لم يكن له زوجة أخرى، وبيت آخر؟

الواقع أن الذي يلجأ إلى هذا الزواج تكون له زوجة أولى، وله بيت

 <sup>(</sup>١) انظر: االمبدع بي شرح المقنع الرهان الدين ابن مغلج ١/ ٨٥، ٨٦ طبع المكتب الإسلامي.

مستقر، وفي الغالب له من زوجته أولاد، وتزوج هذه الزوجة الثانية \_ وربما تكون الثالثة \_ بهذه الصورة، أو بهده الطريقة، لحاجته إلى زوجة أخرى، كما يحتاج الرجل إلى الزواج الثاني، لسبب أو لآخر، ويجد المرأة الملائمة له فيتزوجها.

#### المسيار والكتمان:

ويقول بعض الإخوة: إن الغالب في المسيار هو الكتمان أو السرية. وهذا يضعف هذا النوع من الزراج، إذ الأصل في الزواج الإعلان. وقد قال علماء المالكية: إذا اشترط على الشهود الكتمان، فالزواج باطل.

وبقول: إن الكتمان والسرية ليست من لوازم زواج المسيار، فبعض هذا الزواج يتمتع بالنسجيل والتوثيق في المحاكم الشرعية والسجلات الرسمية، ويكفي حضور الولي أو إذنه بالزواج، فهذا كاف في تحقيق الحد الأدنى للإعلان.

على أن حرص بعض الناس على كتمان هذا الزواج عن أهليهم أو غيرهم ـ بعد توافر شروطه ـ لا يجعله باطلاً عند جمهور العلماء.

وما نقل عن المالكية مخصوص بما إذا أوصى الشهود بالكتمان حين العقد. أما إذا وقع الإيصاء بعده فلا يضره، لأن العقد وقع بوجه صحيح (۱). وكذا إذا دخل بالمرأة وطال مكثه معها عرفاً، فلا يفسخ النكاح بعد ذلك. والمهم عندهم في صحة العقد هو: شهادة رجلين عدلين، غير الولي، بل هم لا يشترطون الشاهدين في العقد إلا من باب الندب والاستحباب، للخروج من الخلاف.

يقول العلامة الدردير، في كتابه الشهير «الشرح الصغيرة: (وندب الإشهاد عند العقد للخروج من الخلاف، إذ كثير من الأثمة لا يرى صحنه إلا بالشهادة حال العقد. ونحن نرى وقوعه صحبحاً في نفسه، وإن لم تحصل الشهادة حال العقد كالبيع، ولكن لا تنقرر صحته، وتترنب ثمرته، من حل التمتع، إلا

<sup>(</sup>١) انظر: ﴿الشرح الصغير للدردير بحاشة الصاوي ٢/ ٢٨٢.

بحصولها قبل البناء (أي الدخول) فجاز أن يعقد فيما بينهما سرّاً، ثم يخبرا به عدلين، كأن يقولا لهما: قد حصل منا العقد لفلان على فلانة.. إلخ)(١)، في حين ذكر الشيخ الدردير هنا: أنه يندب إعلان النكاح، أي إظهاره بين الناس، لإبعاد تهمة الزنى، فجعل الإعلان من باب الندب والاستحباب لا من باب الإرام والإيجاب.

المهم ألا يشترط عند العقد على الشهود الكتمان.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (الذي لا ريب فيه: أن النكاح مع الإعلان يصح، وإن لم يشهد شاهدان، وأما مع الكتمان والإشهاد فهذا مما ينظر فيه، وإذا اجتمع الإشهاد والإعلان فهذا الذي لا نزاع في صحته. وإن خلا عن الإشهاد والإعلان، فهو باطل عند العامة (يعني الجمهور) فإن قدر فيه خلاف فهو قليل. اهي (٢)، فانظر كيف وجد الخلاف، حتى فيما فقد الإشهاد فيه والإعلان جميعاً! وهذا لحرص فقهائنا على تصحيح عقود الناس وتعاملاتهم بقدر الإمكان.

وقد سألتني إحدى الأخوات في حلقة (الشريعة والحياة): هل يجوز للرجل أن يخفي أمر زواجه من أخرى عن زوجته الأولى وهي شريكة حياته، وربة بيته؟

وأقول: إن الرجل في الأعصار الماضية كان ينزوج على امرأته جهاراً، من زوجة أخرى، وفق ما شرعه الله تعالى، ولا يكتم ذلك عن امرأته، بل كثيراً ما كان يشاورها فيمن ينزوجها، بل عرفت زوجات هن اللاتي خطبن لأزواجهن الزوجة الثانية، ولكن في زماننا تغير الحال، نتيجة الاختلاط بالغرب، والتأثر بحضارته وثقافته، حيث يقبل تعدد لخليلات، ويرفض بعنف تعدد الحليلات، ونتيجة القصف الإعلامي الرهيب المتمثل في أجهزة الإعلام كلها، مقروءة ومسموعة ومرئية، ولا سيما المرئية حيث تشنع الأفلام والمسلسلات والتمثيليات والمسرحيات على التعدد، وتبرزه في أسوأ مظهر.

 <sup>(</sup>۱) انظر: «الشرح الصغير بحاشية الصاري» ۳۲۹/۲ عبعة دار المعارف بتعليق د.
 مصطفى كمال وصفى.

<sup>(</sup>٢) انظر: قميموع تتاوى شيخ الإسلامه ٢٣/ ١٣٠، ١٣١.

وقد أثر ذلك على عقول بناتنا ونسائنا أشد التأثير، بما يشبه غسل الأدمغة من مفاهيم الإسلام وقيمه وأحكامه. وأمست المرأة المسلمة ترى الزواج الثاني كأنه جريمة منكرة، بل بعضهن يرينه وكأنه حكم عليها بالإعدام، وقالت بعضهن: لأن يزني أهون عندي من أن يتزوج أخرى. وشاع المثل القائل: جنازته ولا جوازته.

ومن هنا رأى بعض الرجال من باب الإشفاق على امرأته الأولى ألا يفجعها بهذا البأ، ويخفيه عنها ما استطاع، فكتمان ذلك من باب الحرص عليها.

## بين الجائز شرعياً واللائق اجتماعياً:

وفي الختام أود أن أنبه على أمر ذي بال، وهو: أن الزواج قد يكون جائزاً من الوجهة الشرعية، ولكنه غير مقبول من الناحية الاجتماعية.

فزواج المرأة من سائق سيارتها أو من طباخها مرفوض اجتماعياً، ويعرض من ترتكبه لسخرية المجتمع، وينزل من قيمتها عنده، ولكن لا يمكننا من الناحية الشرعية أن نقول: إنه زواج محرم أو بطل.

وكذلك زواج الرجل من خادمته الهندية أو الفلبينية ونحوها، يرفضه المجتمع، ويعتبره غير لائق بمكانته.

أو زواج الشيخ الكبير ابن الستين من صبية في السابعة عشرة من عمرها. أو زواج امرأة عجوز من شاب في العشرين من عمره.

إلى غير ذلك من ألوان الزراجات غير المتكافئة، والغروق فيها صارخة، ولهذا ينكرها المجتمع بقوة، ويشتد النكير على من فعلها.

ومع هذا نجدها مستوفية للشروط والمقومات الشرعية، فلا نملك إلا إجازتها شرعاً.

على أن اللائق وغير اللائق اجتماعيّاً يختلف من مجتمع إلى آخر، وفي المجتمع الواحد من عصر إلى آخر.

#### موقف العلماء:

أما موقف العلماء، فقد أشرت في مطلع هذه الكلمة إلى اختلافهم، شأن

كل أمر جديد في مضمونه أو في شكله، وإن كنت أرى أن أكثر العلماء يجيزونه ولا يحرمونه.

في أواخر شهر ذي الحجة ١٤١٨ أواخر شهر أبريل/نيسان ١٩٩٨ انعقدت بالدوحة ندوة (قضايا الزكاة المعاصرة) وشهدها أكثر من عشرين عالماً من خيرة علماء الأمة وأهل الفقه فيها، وقد أثرنا في إحدى سهراتنا موضوع (زواج العسيار) وكانت الأغلبية العظمى من الحاضرين مؤيدة لهذا الزواج، ولا ترى به بأساً، وترى فيه حلاً لبعض المشكلات الاجتماعية بطريق حلال، ولم يخالف في ذلك إلا اثنان أو ثلاثة، ومع هذا لم أسمعهم قالوا ببطلان لعقد، ولا اعتبروا هذا الزواج كعدمه، وأن من ارتبطوا به قد فعلوا محرماً.

كل ما قالوه: إنهم يخشون أن يكون ذريعة إلى مفاسد اجتماعية، فالأولى منعه سدّاً للذريعة.

ومعنى هذا أنه مباح في الأصل، ولكن إذا خشي من بعض المباحات أن تؤدي إلى ضرر وفساد. فإن منعها مطلوب وجوباً أو استحباباً، حسب مظنة الضرر، قرباً أو بعداً، كبراً أو صغراً.

وهذا كما طلب سيدنا عمر من سيدنا حذيفة أن يطلق المرأة اليهودية أو المجوسية التي تزوجها وهو بالمدائن، فأرسل إليه يقول: أحرام هو يا أمير المؤمنين؟ قال: لا ولكن أخشى أن يكون في ذلك فتنة على نساء المسلمين. وفي رواية: أخشى أن تواقعوا المومسات منهن، يعني: ألا تتحروا في توافر شرط الإحصان.

ويقول بعض المعترضين: إذا حللتم بهذا الزواج مشكلة العانس الموسرة، فكيف تفعل العانس الفقيرة التي لا مال لها؟

وأقول: إنَّ عجزنا عن حل بعض المشكلات لا يجوز أن يكون عائقاً لنا عن حل مشكلات أخرى نجد لها حلاً. فحل مشكلات البعض أهون من ترك الكل.

فلنحل ما نقدر عليه، ولنسع مجتهدين لحل المشكلات الأخرى، ولكل مجتهد نصيب، وإنما لكل امرئ ما نوى ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَهُ بَخْرَجًا ۞ وَيُرْزُقُهُ مِنْ حَبَّتُ لَا يَخْشِبُ ۗ [لطلاق].

ويقول قائلون: ولماذا لا نحل المشكلة من جذورها، ونيسر الزواج الشرعي الكامل، ونزيح العوائق من طريق الحلال المشروع، من غلاء المهور، والإسراف في الهدايا والولائم والتأثيث، ورد ذي الدين والخلق لأسباب ما أنزل الله بها من سلطان، إلى غير ذلك مما عسر يسر الله؟!

واقول: هذه يدي في أيديكم لنعمل جميعاً، من أهل الرأي وأهل التنفيذ. وقد صار لي أكثر من ثلاثين سنة، وأنا أنادي بذلك في دروسي وخطبي ومحاضراتي ومقالاتي، في المساجد والإذاعة والتلفاز والصحف، ولكن التقاليد الراسخة لا تزول بسهولة. على أنا لو حللنا مشكلة العوانس، وهيهات هيهات، فستبقى مشكلة الأرامل والمطلقات.

فإذا وجدن في هذا لزواج حلاً لمشكلتهن مع بعض الرجال الطيبين ـ ولا تخبو الأرض منهم ... وتراضوا بينهم بالمعروف، فلماذا نسد باباً فتحه الشرع بالحلال، لنفتح أبواباً للحرام في عصر تيسرت فيه أسباب الحرام والمغريات به؟ ليكن عملنا هنا الترشيد والتسديد، بدل المنع والتشديد. والله يقول الحق وهو يهدي السيل.



#### الرضاع المحرم ولبن الفحل

تحريم الزواج بسبب الرضاع مما اختصت به الشريعة الإسلامية، فيما أعلم، ولا غرو أن عني ففهاء المسلمين بأحكام الرضاع، وعقدوا له باباً أو كتاباً خاصاً، فصلوا فيه القول في مسائله وصوره. كما عرض له المفسرون في شرح آية المحرمات من سورة النساء، والمحدثون عقدوا له أبواباً في مصفاتهم.

وجماهير المسلمين في كل مكان لا تفتأ تسأل عن أمور تتعلق بالرضاع وأحكامه، وأهل الفتوى يجيبونهم وفق مذاهبهم إن كانوا مقلدين، أو وفق اجتهاداتهم المخاصه إن تحرروا من المذهبية، وهؤلاء وأولئك يختلفون كثيراً إلى حد قد يحدث البللة في أنفس السائلين ويدعهم حيارى لا يدرون ما يصنعون.

وأذكر في هذا واقعة حدثت لأحد الإخوة الفضلاء في البحرين الشقيقة اختلف عليه فيها المفتون حتى بات لا يدري برأي من يأخذ. ولجأ إليّ في خاتمة المطاف لأفتيه في أمره، فكان ذلك دافعاً لكتابة هذا البحث.

ولا بأس أن أشرك القارئ معي، حتى يأخذ فكرة عن هذه الواقعة، وما قيل فيها. فقد أرسل الأخ الأستاذ (م ص ع) إلى لجنة الفتوى بالأزهر هذه الرسالة عن طريق الملحق الثقافي بسفارة البحرين بالقاهرة:

#### س الله الرحمن الرحيم:

حضرات أصحاب الفضيلة أعضاء هيئة الإفتاء بالجامع الأزهر الشريف المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد:

أتوجه إليكم بهذه المسألة راجياً التفضل مأجورين ومشكورين بالإجابة عنها: المرأة تدعى عائشة لها ثلاثة إخوة يصغرونها سنا. أكبرهم ويدعى يعقوب وأوسطهم ويدعى سمير وأصغرهم ويدعى حسن. المرأة مع الإخوة الثلاثة أبوهم واحد ويدعى خليل. إلا أن أمهاتهم مختلفات. فأم عائشة هي أسماء وأم يعقوب فتدعى أمينة وأما الأخوان الآخران سمير وحسن فأمهما واحدة وتدعى كلثم.

أنجب الجميع ذرية بنين وبنات. فمن بين من أنجبته المرأة عائشة ولد اسمه أحمد كانت أمه مربضة بعد الولادة فرضع مع خاله حس من ثدي أمه كلثم لمدة عشرين يوماً تقريباً.

كما أنجب الأخ الأكبر وهو يعقوب ذرية من بينها بنت اسمها سعاد.

بعد مرور فترة من الزمن تزوج الولد أحمد ابن عائشة من سعاد ابنة خاله الأكبر وهو يعقوب، ومضى على هذا الزواج قرابة ست عشرة سنة أنجبا خلالها بنين وبنات، ولم يخطر على بال أي من الجميع أن هناك شبهة في هذا الزواج من ناحية موضوع الرضاع وأن كل من سئل من العلماء في البحرين أفتى بجوازه وأنه ليست هناك شبهة إطلاقاً.

السؤال: ما حكم الشرع في هذا الزواج؟ هل يجوز أن يتزوج أخ لأحمد من أخت زوجته سعاد؟ وللعلم فإن الجميع على مذهب الإمام لشافعي كثَّلثة. جزاكم الله خير الجزاء ونفع بكم الإسلام والمسلمين

البحرين في ۲۰/ 1949م المخلص (م ص ع)

وكان جواب لجنة الفتوى كما يلي:

الجواب:

#### الأزهر لجنة الفتوى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ـ ففيد: بأنه ما دام الرجل لم يرضع من أم زوجته وكذلك زوجته

لم ترضع من أمه فزواجهما صحيح شرعاً ولا حرمة فيه، حيث إنهما أيضاً لم يجتمعا على ثدي واحد كما يجوز لأخيه أن يتزوج من أخت زوجته. والله تعالى أعلم.

رئيس لجنة الفتوى بالأزهر ١/ ٧/ ١٣٩٩هـ ١٩/٩/ م/ ١٩٧٩م

ولكن بعض العلماء في البحرين اعترض على جواب لجنة الفتوى بالأزهر بأنه مخالف للمذاهب الأربعة، ومناف لما نصت عليه كتبها. وهذا ما جعل صاحب المشكلة يرسل إلى كلية الشريعة في قطر يسألها الرأي في المسألة، وكنت غائباً، فرد عليه الإخرة الأسائلة، بأن ما أفتت به لجنة الأزهر له وجه من الفقه، وقد قال به بعض الصحابة والتابعين، وإن كان الرأي الآخر رأي المذاهب الأربعة \_ أحوط.

وأرسل الأستاذ الدكتور/ مدير الجامعة بالرد إلى صاحب السؤال. ولكنه ظل قلقاً لما يسمعه من اعتراضات المعترضين، فأرسل إلي الخطاب التالي يقول فيه بعد المقدمة:

ورغم اقتناعي وتقديري لرأي أصحاب الفضيلة أعضاء لجنة الفتوى بالأزهر الشريف وبرأي أصحاب الفضيلة الأساتذة في كلية الشريعة بالجامعة القطرية وبعض رجال الدين الذين سئلوا في البحرين، إلا أنني وددت أن أقتل الشك باليقين وأن أقضي على ما علن بي من الوساوس والشكوك على أثر ما ذهب إليه بعض رجال الدين عندنا من عدم صحة هذا الزواج، مستنداً أحدهم إلى ما جاء في كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة: قسم الأحوال الشخصية» لمؤلفه عبد الرحمن الجزيري والمرفقة صورة لبعض صفحاته حيث ينص الكتاب أن اللبن هو لبن الأب ويذهبون بأن (خليل) علاوة على كونه جد (أحمد) نسباً، إلا أنه أصبح أباً له من الرضاع، وأن أبناء خليل وهم: يعقوب، وسمير، وحسن، أخوال أحمد نسباً أصبحوا إخواناً لأحمد رضاعة، وفي هذه الحالة فهم لا يجيزون زواج أحمد بسعاد ابنة يعقوب.

ذهب أحدهم إلى أنه ربما لم تكن المسألة واضحة لدى لجنة الفتوي

بالأزهر الشريف، علماً بأن المسألة حولتها إليهم السفارة أي سفارة البحرين بالقاهرة بطريقة رسمية عن طريق الملحق الثقافي، وتأخرت المسألة في الأزهر أكثر من أسبوع حيث تم اجتماع لأعضاء اللجنة ومن ثم أرسلت رد الفتوى إلى السفارة.

والذي أرجوه من فصيلتكم بالنظر الأهمية الموضوع القصوى رأيكم النهائي فيه وكذلك تعليقكم على:

١ ـ لجنة الفتوى بالأزهر الشريف.

٢ ـ حديث السيدة عائشة والله عندما أراد أفلح أخ أبي القعيس أن يستأذنها بالدخول فلم تأذن له. ، ، إلى آخر الحديث.

جن من هنا رأيت أن أكتب هذه الصحائف في فقه الرضاع، عسى أن يكون بها نفع وتبصرة.

## أدلة التحريم بالرضاع:

والتحريم بالرضاع ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فقد قال الله تعالى في بيان المحرمات في النكاح:

﴿ حُرِّمَتَ طَلِيْحَكُمْ أَنْهَا كُلُمَ كُلُمْ وَبَنَاكُكُمْ وَأَنْوَنَكُمْ وَعَنَاكُكُمْ وَهَالَاكُمُمْ وَبَنَاكُ اللَّخِ وَبَنَاكُمُ وَبَنَاكُمُ وَبَنَاكُمُ وَبَنَاكُمُ وَبَنَاكُمُ وَبَنَاكُمُ وَبَنَاتُ اللَّهَ وَبَنَاتُ اللَّهَ وَبَنَاتُ اللَّهَ وَبَنَاتُ اللَّهَ وَبَنَاتُ اللَّهَ مَنِ اللَّهُ وَالْمَوْنُكُمُ وَبَنَاتُ اللَّهُ وَبَنَاتُ اللَّهُ مَنِ اللَّهُ مَنَاكُمُ وَبَنَاتُ اللَّهُ مِنَاكُمُ وَبَنَاتُ اللَّهُ وَالْمَوْنُكُمُ وَبَنَاتُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ مُنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّةُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ مُنْ اللَّهُ وَاللَّالَالَالَالَالَالَالِكُمْ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ ولَا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّالِمُواللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّاللَّا اللَّالِمُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

فذكرت الآبة الكريمة المحرمات بالنسب وهن سبعة أصناف. . . وعقبت عليها بالمحرمات بسبب الرضاع، وذكرت منها صنفين: الأمهات والأخوات.

وأما السنة: فقد جاء في الحديث الصحيح المشهور: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»(١).

<sup>(</sup>۱) متفق عليه من حديث عائشة كما في المنتقى الأخبارا ورواه عنها أيضاً أحمد وأبو داود والسائي وابن ماجه كما رواه من حديث ابن عباس مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه، كما في اللجامع الصغيرا، وروى الترمذي (رقم ١١٤٦) عن علي مرفوعاً: اإن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب، وقال: حديث حسن صحيح، قال: =

ومعنى هذا أن الرضاع يحرم به الأصناف السبعة المحرمة والمذكورة من قبل في الآية فيحرم على هذا بالرضاع: الأمهات، والبنات، والأخوات، والعمات، والخالات، وبنات الأخ، وبنات الأخت من الرضاع

وأما الإجماع: فقد اتفق المسلمون من كل المذاهب، على التحريم بالرضاع في الجملة، وإن اختلفوا في التفصيلات.

وأود أن أبين هنا أن موضوع الرضاع ـ مثل موضوع الطلاق ـ من الموضوعات التي اختلف فيها الفقهاء اختلافاً كثيراً.

اختلفوا في المقدار المحرم من الرضاع. وفي مدة الرضاع، وفي طريقته، وفي مدى انتشار الحرمة بالنسبة لقرابات المرأة المرضعة ولزوجها. . . إلخ.

### اختلاف الفقهاء في التحريم بالرضاع ما بين مضيق وموسع:

ولقد لاحظت هنا أن الفقهاء في أمر الرضاع ـ كما هم في أمر الطلاق ـ يختلفون ما بين موسعين ومضيقين.

ووجهة الموسعين في الرضاع والتحريم به أشبه بوحهة الموسعين في الطلاق أيضاً، وهي فكرة الاحتياط في التحريم، أي أن قطرة واحدة أو مصة كفية عندهم كل الكفاية لتحرم امرأة على رجل أبد الدهر، وإن ثبت ذلك بعد الزواج يجب أن يفسخ زواجهما ويفترقا. ووجدنا من يقول بأن الرضاع في أي سن كان ولو بعد الأربعين من العمر، يترتب عليه التحريم.

ووجدنا من لا يشترط الرضاع بالغم ومن الثدي كما هو مدلول الكلمة لغة، بل يقول: لو شرب اللبن من (فنجان) أو صب في حلقه صبّاً، أو أنفه أو تجبن فأكله، أو خلط بشاي أو بقهوة مثلاً فشربه، أو غير ذلك من الكيفيات، فله حكم الرضاع المحرم

وهي لباب عن عائشة وابن عباس وأم حبيب وذكر حديث عائشة (رقم ١١٤٧) بلقظ
 إن الله حرم من الرضاعة ما حرم من الولادة، وقال: حديث حس صحيح، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وعيرهم لا تعلم بيسهم هي دلك اختلافاً. اه.

ومنهم من قال: لو رضع من ميتة تصبح له أما وأولادها إخوة... وهكذا. بل ذكروا أن بعضهم سئل عن طفلين شربا من لبن شاة واحدة. فأجاب بأنهما أخوان من الرضاع. مما اضطر بعض الفقهاء أن يروا عليه بأن الأخوة فرع الأمومة، ولا أمومة بين الإنسان المكرم، والحيوان الأعجم، الذي هو مأكول الإنسان ومركوبه (1).

### ترجيح الاتجاه إلى التضييق في التحريم بالرضاع:

والذي أحب أن أؤكده بادئ ذي بدء، أن مذهبي في الرضاع ـ كمذهبي في الطلاق ـ يقوم على أساس التضييق في التحريم بالرضاع،

ولست أقول هذا تقليداً بغير حجة، ولا انباعاً لشهوة، ولكن إذعاناً للدليل وتحقيقاً لمقاصد الشرع، التي ما جاءت الشريعة إلا برعايتها.

### مجالات التضييق في التحريم بالرضاع:

والتضييق الذي أذهب إليه هنا يشمل عدة مجالات:

١ ـ صفة الرضاع.

٢ \_ مقدار الرضاع.

٣ ـ مدة الرضاع.

\$ \_ ما يحرم بالرضاع.

٥ ـ ما يثبت به الرضاع.

### التضييق في صفة الرضاع المحرم:

أما صفة الرضاع المحرم فأرجح فيه ما ذهب إليه الإمام الليث بن سعد، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد وهو مذهب ابن حزم، وهو اما امتصه الراضع من ثدي المرضعة بفيه فقط. فأم من سقى لبن امرأة عشربه من إناء، أو

 <sup>(</sup>۱) انظر: «الهداية» و«شرح فتح القدير» لابن الهمام ١٦/٣ ط. بولاق. و«المغني» لابن قدامة ١٣٩/٨ و«المحلي» لابن حزم ١٠/٣ وما بعدها. ط. الإمام بتحقيق محمد خليل هراس،

حلب في فيه فبلعه، أو أطعمه بخبر، أو في طعام، أو صب في فمه أو في أنفه أو في أذنه أو حقن به، فكل ذلك لا يحرم شيئاً، ولو كان ذلك غذاء دهره كله.

قال ابن حزم: برهان ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَنْهَانُكُمُ الَّذِي آرْضَعَنَكُمْ وَلَا ابْنَ عَلَى وَلَا رَسُولُ الله ﷺ: قيحرم من الرضاع ما يحرم من النسبة فلم يحرم الله تعالى ولا رسوله ﷺ في هذا المعنى نكاحاً إلا بالإرضاع والرضاعة والرضاع فقط، ولا يسمى إرضاعاً إلا ما وضعته المرضعة من ثديها في فم الرضيع. يقال: أرضعته ترضعه إرضاعاً. ولا يسمى رضاعة ورضاعاً إلا إذا أخذ المرضع أو الرضيع بفيه الثدي وامسصاصه إياه، نقول رضع يرضع رضاعاً ورضاعاً ورضاعاً، ولا يسمى شيء منه إرضاعاً معا ذكرنا: فلا يسمى شيء منه إرضاعاً ولا رضاعة وحقنة سعوط وتقطير، ولم يحرم الله عزّ وجلّ بهذا شيئاً (۱).

فابن حزم يستدل هنا بالمدلولات اللغوية للألفاظ التي تعلقت بها الأحكام. وهذا هو الأصل، فلا يجوز إخراج الألفاظ عن حقيقة مدلولاتها في اللغة إلا بسبب صارف عن ذلك، ولم يوحد هنا. يؤكد دلك من ناحية المعنى: أن حقيقة الرضاع ليست مجرد تغذية. بل هي معنى عاطفي بجوار المعنى المادي، وهذا المعنى العاطفي يتكون بالاحتضان والالتصاق، والامتصاص مع الغذاء.

وعلى هذا الرأي يمكننا إنشاء «بنوك للحليب»(٢) دون أي حرج شرعي، وهي ما ينادي به بعض الأطباء ورجال الصحة لإرضاع بعض الأطفال الذين يولدون ناقصين، أو تموت أمهاتهم أثناء الولادة.

<sup>(</sup>١) قالمحلى؛ ٩/١٠ مسألة (١٨٦٦).

<sup>(</sup>٢) قدمت بحثاً مفصلاً حول ابنوك الحليب، وجوازها من الناحية الفقهية \_ لمنظمة الطب الإسلامي في الكويت في الندوة التي عقدتها في العام الماضي (١٤٠٣ \_ ١٩٨٢) عن الإسلام والإنجاب، ونشرناه في افتاوى المعاصرة، ١/٥٠٥ \_ ٦١٢ طبعة المكتب الإسلامي.

### ٢ \_ التضييق بالنسبة لمقدار الرضاع المحرم:

والتضييق الثاني هنا: يتمثل في مقدار الرضاع الذي يترتب عليه التحريم، فلا تحرم المصة ولا المصتان، ولا الرضعة ولا الرضعتان. ولا الإملاجة ولا الإملاجنان، كما صحت بدلك الأحاديث عن النبي على خلاف ما ذهب إليه الجمهور من العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى رواياته وابن المسيب في أحد قوليه والحسن والزهري وقتادة والحكم وحماد والأوزاعي والثوري. ويروى عن علي وابن عمر، حتى ادعى الإمام الليث بن سعد في ذلك الإجماع: أن التحريم يثبت بما قل أو كثر من الرضاع، ولو بقطرة.

قال ابن القيم: زعم الليث بن سعد: أن المسلمين أجمعوا على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفطر به الصائم(١١).

وهذا وهم. فالخلاف ثابت بيقين، منذ عهد الصحابة قمن بعدهم، وادعاء الإجماع فيما فيه الخلاف أمر يكثر.

فقد روى عروة بن الزبير عن خالته عائشة وأخيه عبد الله: قالا جميعاً: لا تحرم المصة ولا المصتان، وفي رواية: ليس بالمصة والمصتين بأس، إنما الرضاع ما فتق الأمعاء. وكذا جاء عن ابن عباس في أحد قوليه.

وأتي عمر بن الخطاب بغلام وجارية أرادوا أن ينكحوا بينهما، قد علموا أن امرأة أرضعت أحدهما فقال لها عمر: كيف أرضعت الآخر؟ قالت: مررت به وهو يبكي، فأرضعته، أو قالت: فأمصصته. فقال عمر: ناكحوا بينهما، فإنما الرضاعة الخصابة، يعني في ان الرضاعة المؤثرة هي التي تخصب الجسم وتنعيه، كما يخصب السماد الأرض.

وعن أبي هريرة: لا يحرم إلا ما فتق الأمعاء.

وعن ابن مسعود. لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم، ووافقه على قوله أبو موسى الأشعري.

<sup>(</sup>١) انظر: قزاد المعادة ٤/ ٣٣٩ط. السنة المحمدية.

وكذلك جاء عن سعيد بن المسبب في أحد قوليه: لا رضاع إلا ما أنبت اللحم والدم. ومن الفقهاء من وقف عند مفهوم أحاديث: لا تحرم المصة ولا المصتان، ولا الرضعة أو الرضعتان إلخ، وهي \_ كما قال ابن حزم \_ آثار صحاح رواها أم المؤمنين وأم الفضل والزبير وأبو هريرة وابن الزبير، كلهم عن رسول الله على فجاءت مجيء التواتر فيما يرى ابن حزم فهي مستثناة من عموم قوله تعالى: ﴿ وَأَنْهَنَكُمُ النِّي آَرْهَنَعْنَكُمُ ﴾، فذهب هؤلاء الفقهاء \_ داود وأبو عبيد وابن المنذر \_ وأبو ثور ويروى عن زيد بن علي وعن أحمد \_ إلى أن ثلاث رضعات فأكثر يثبت بها التحريم.

ولو لم يرد غير هذه الأحاديث لكان القول ما فالوا، ولكن قد صح عن عائشة: أن التحريم إنما هو بخمس رضعات معلومات. بل روى مسلم أن ذلك كان قرآناً نسخت تلاوته وبقي حكمه وأن رسول الله على توفي والأمر على ذلك. ذكر ذلك ابن حزم في محلاه، ثم ذكر خبراً آخر من طريق عبد الرزاق عن عائشة في قصة سالم مولى أبي حذيفة ومولاته سهلة بنت سهيل \_ وستأتي بعد ذلك بتفصيل \_ وقول الرسول لها: أرضعيه خمس رضعات \_ أي تحرمي عليه \_ فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة.

قال أبو محمد بن حزم: وهذان خبران في غاية الصحة وجلالة الرواة، وثقتهم، ولا يسع أحداً الخروج عنهما (١).

وهذا هو مذهب الشافعي، وظاهر مذهب أحمد، وهو قول ابن حزم مخالفاً داود في هذه المسألة، وهو قول ابن مسعود وابن الزبير (٢٠ من الصحابة، وعطاء وطاووس من التابعين، وإحدى الروايات الثلاث عن عائشة، فقد روي عنها أيضاً التحريم بالعشر وبالسبع (٣).

انظر: «المحلى» ۱۲/۱۰ (۱۸۲۸) وما يعدها.

 <sup>(</sup>٢) روى البيهقي في «السنن» ٧/ ٤٥٨: أن ابن الزبير وابن عباس كاتا يقولان: لا تحرم المصة ولا المصتان ولا تحرم دون عشر رضعات فصاعداً.

 <sup>(</sup>٣) روى البيهقي ٧/ ٤٥٨ عن عروة: إن عائشة كانت لا تحرم إلا عشراً فصاعداً، وروى
 ابن حزم عنها العشر والسبع والخمس: «المحلى» ١٣/١٠.

وهذا المذهب هو أقوى المذاهب وأرجحها دليلاً، لصريح الأحاديث الواردة في التحريم بالخمس، ونفي التحريم بالرضعة والرضعتين صريح في عدم تعليق التحريم بقليل الرضاع وكثيره، وهي ثلاثة أحاديث صحيحة صريحة، بعضها خرج جواباً للسائل، وبعضها تأسيس حكم ابتداء. وتعليق التحريم بالخمس ليس فيه مخالفة للنصوص وللأحاديث العامة أو المطلقة في الموضوع، وإنما كل ما فيه تقييد مطلقها بالخمس. وتقييد المطلق بيان لا سنخ ولا تخصيص.

وأما من علق التحريم بالقليل والكثير، فإنه بخالف أحاديث نعي التحريم بالرضعة والرضعتين. وأما صاحب الثلاث فإنه \_ وإن لم يخالفها \_ فهو مخالف لأحاديث الخمس (اه).

وما قاله بعض العلماء من أن حديث الخمس إنما هو بيان للحكم في بعض ما دل عليه عموم المفهوم في حديث الرضعة والرضعتين، قد أجيب عنه بأنه قد تعارض عموم المفهومين وهما: تحريم ما زاد على الاثنين، وتحليل ما نقص عن الخمس. اإلا أن حديث الخمس نص على المقصود من حيث كونه لبيان أول مراتب التحريم، فلو لم تكن أول مراتب التحريم، وفرض أن التحريم حاصل بدونها، كان فيه تلبيس على السامع، وتأخير البيان عن وقت الحاجة، بخلاف حديث المصة والمصتين، فإنه يدل على أن هذا القدر لا يوقع لا يحرم، وإن كان الثلاث والأربع كذلك، والاقتصار على هذا القدر لا يوقع في الخطأ(۱). اه.

ومما يؤيد هذا المذهب أن القرآن ناط التحريم في الرضاع بالأمومة والأخوة حيث قال في بيان المحرمات ﴿ وَأَتَهَدُّكُمُ الَّذِي آرْضَمَنَكُمُ وَأَغُونُكُم ﴾ وألحق الحديث بهما الأصناف الخمسة الأخرى كما تقدم في أول البحث.

والسر في إلحاق أمومة الرضاع بأمرمة السب في الحكم هنا، إنما يتضح إذا تذكرنا ما كان معروفاً متعالماً لدى العرب قبل الإسلام. وخصوصاً عند أشرافهم وذوي الشأن منهم، حيث كانوا يسترضعون أولادهم من نساء غير

<sup>(</sup>١) قزاد المعادة ٤/ ٣٤٠.

أمهاتهم، ولا سيما من نساء أهل البادية، لينشأ الطفل في جو الفصاحة والحرية والانطلاق، ويبقى عند المرأة المرضعة حولين أو أكثر، يتغذى من ثديها، وينام في حضنها، ويحطى برعايتها، ورعاية أهلها، ويلعب مع أولادها، ويعتبر نفسه واحداً منهم، كما يعتبرونه كذلك. وبهذه العشرة التي يجتمع فيها الغذاء العقلي بتلقيه اللغة، والغذاء الاجتماعي بتكويل الألفة والصحبة، تتكون أمومة لها قيمتها بين الرضيع ومرضعته، وتتكون أخوة مؤثرة بينه وبين أولادها.

وهذه الصورة هي الأصل في تحريم زواج الأم المرضعة، والأخت الرضيعة، والمنتأمل في عبارة القرآن الكريم يجده لم يعلق التحريم بمجرد الإرضاع بل علقه بأمرين مجتمعين: الأمومة والإرضاع معاً. وكذلك الأخوة والرضاع معاً.

وهذا القيد \_ الأمومة \_ يقوي انجاه الذين اشترطوا العدد في الرضعات، وخصوصاً من اشترطوا عدداً أكر من الرضعات (وقد اختلف مشترطو العدد من ثلاث إلى خمسة، إلى سبعة إلى عشرة إلى خمس عشرة رضعة)(١).

وأوسط المذاهب في ذلك وأقواها دليلاً من ناحية السنة هو مذهب الشافعي الذي لا يرى التحريم إلا بخمس رضعات مشبعات، \_ وهو ظاهر مذهب أحمد، كما ذكرنا من قبل.

وما تمسك به بعض الحنفية والمالكية من إطلاق آية ﴿ وَأَنْهَانُكُمُ الَّذِي أَرْضَعُنَّكُمْ وَأَنها لَم تَذَكَر عدداً قد رد عليه الإمام النوري في «شرح صحيح مسلم» بقوله: واعترض أصحاب الشافعي على المالكية فقالوا: إنما كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية: •واللاتي أرضعنكم (٢٠).

يعني أن وصف الأمومة؛ في الآية ينبغي أن يكون له تأثير واعتبار في الحكم.

فالقطرة والمصة \_ كما ذهب المالكية والحنفية \_ لا تكون أمومة من الناحية العاطفية، ولا تنبت لحماً أو تنشز عظماً من الناحية المادية. فلا بد من

<sup>(</sup>١) التحديد بخمس عشرة رضعه هو رأى المذهب الجعفري من الشبعة الإمامية.

<sup>(</sup>۲) «صحيح مسلم يشرح النووي» ۲/ ۱۲۱ ط. الشعب.

قدر تتحقق به هذه الأمومة \_ حدد الشارع أعلاه بحولين كاملين، لمن أراد أن يتم الرضاعة.

وأما حده الأدنى فهو خمس رضعات متفرقات مشبعات معلومات.

وقد جرت عادة الشارع أن يضع لكثير من الأشياء نصاباً يمثل الحد الأدنى للغنى الموجب لنزكاة \_ مثل خمس من الإبل، وأربعين من الغنم... إلخ. والنصاب الذي يوجب القطع في حد السرقة، ولا قطع فيما دونه، وذلك حتى لا تقطع الأيدي في التافه من المال، كما لا يجب الزكاة في التافه منه. والتقييد «بالخمس» له أصول كثيرة في الشرع كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، فإن الإسلام بني على خمس، والصلوات المفروضة خمس، وليس فيما دون خمس صدقة... إلخ(1).

وحد الرضعة: أن يأخذ الصبي الثدي فيمتص منه، ثم يستمر على ذلك حتى يتركه باختياره لغير عارض. كما في «الروضة الندية»، وصاغها ابن حزم بعبارة أخرى فقال: أن يستنفد الرضيع ما في الثديين متصلاً(١٠).

وهذا هو المفهوم في عرف الناس، يقولون: يرضع الطفل في اليوم أربع مرات أو خمساً مثلاً ورصعة في الليل، ونحو ذلك، . . يريدون بالرضعة: ما يشبع. وهذا هو الذي يتصور أن يخصب الجسم، وينبت اللحم، وينشز العظم، كما جاءت بذلك الآثار.

### فتوى للشيخ شلتوت:

وقد عرض شيخنا العلامة الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق كتله في كتابه «الفتاوى» لمذاهب العلماء في قدر الرضاع الذي يحرم الزواج بين الرضيعين، وكثرة اختلافهم في ذلك، تبعاً لاحتلاف النظر في الآية مع الأحاديث الواردة في الموضوع، والمتعارضة في ظواهرها، وتحكم كل فريق ما صح عنده منها. ثم قال:

<sup>(</sup>١) قفتاري شيخ الإسلام، ٢٤/٢٤.

<sup>(</sup>۲) «المحلى» ۱۰/۱ و«الروضة الندية» ۲/۸۰.

ولكن لم نر منهم من عرج نحو دلالة كلمة ﴿ وَأَنْهُنَكُمُ الَّتِيّ أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ على قدر الرضاع المحرم، ولا شك أن عبوان «الأمهات» يعطي أن مدة الرضاعة امتدت، حتى شعرت معه المرصعة بمعنى الأمومة للرصيع، ولا شك أن هذا الوقت الذي يتحقق به معنى العطف والحُنُو والشوق من المرضعة للرضيع، ليس هو وقت «القطرة» ولا هو وقت «الثلاث رضعات» ولا هو وقت الخمس رضعات، ولا هو وقت المحرم هو ما يكون في حولين الخمس رضعات. وخاصة إذا قدرنا أن الرضاع المحرم هو ما يكون في حولين أو أكثر، كما يذهب إليه بعض العلماء.

الأمومة عند المرضعة، متى لوحظ تفرقها على الحولين، أو أكثر منهما. وهذه ناحية الأمومة عند المرضعة، متى لوحظ تفرقها على الحولين، أو أكثر منهما. وهذه ناحية أعرضها للبحث الذي يستعان فيه برأي الأطباء الواقفين على المدار الذي ينبت فيه اللحم وينشز العظم. ونرجو أن يصل العلماء إلى ما يرفع اختلاف المفتين في هذه المسألة التي كثيراً ما رأيت بنفسي ما تحدث عقداً نفسية بين الزوجين حين يجدان بأن فلانة أرضعتهما. وإذا كان جمهور العلماء يفتون برأي الشافعية منظراً إلى أنه المتوسط بين الآراء فإن كثيراً من المفتين يزعجون الأسر الهادئة بأن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم. والواقع أن مسألة التحريم بالرضاع على الوجه المذكور به في كتب الفقه في حاجة إلى التمحيص، الاختيار الأوفق والأيسر، والأبعد عما يثير في نفوس الأسر الأعزعة والإضطراب!(١).

### وقفات عند فنوى الشيخ:

وهنا لا بد لنا أن نقف وقفات أمام فتوى شيخنا كالله:

أولاً: لا يزال ما أنكره الشيخ منذ عدد غير قليل من السنين قائماً، وهو المتلاف المفتين الذين يسألون في هذه القضية، اختلافاً يدع السائلين من جماهير المسلمين في حيرة لا يدرون معها أي مذهب يختارون، ولم تبذل محاولة من الهيئات العلمية المرموقة أن ترجح في ذلك رأباً يريح الناس من البلة والشك والاضطراب.

ثانياً: لا يزال الكثيرون يتبنون أشد الآراء في هذه المسألة، ويفتون بأن

<sup>(</sup>١) قالقتاوي، للشيخ محمود شلتوت ٢٨٤ ـ ٢٨٥ ط. دار الشروق، الثامنة

المصة الواحدة تثبت التحريم إلى الأبد، مدعين بأن هذا رأي جمهور الأئمة، وأن ثلاثة من الأئمة الأربعة يقولون به، يعنون أبا حنيفة ومالكاً وأحمد، هذا، مع أن ظاهر مذهب أحمد عدم التحريم إلا بالخمس كما هو مذهب الشافعي، وكما نصت على ذلك كتب الحنابلة.

ثالثاً: ذكر الشيخ أنه لم ير من السابقين من عرج على دلالة كلمة اوأمها تكم على الشافعية المعرم، وقد ذكرنا نقل النووي عن الشافعية اعتراضهم على مخالفيهم بدلالة ذكر الأمومة، في الآية.

وقد عرض العلامة الآلوسي في تفسيره الشهير «روح المعاني» لذكر كلمة «أمهاتكم» في الآية، ونقل عن الحافظ السيوطي أن عنده في سر ذكرها كلاماً كثيراً، لو شاء لكتب عليه عدة مؤلفات! وأشار ضمن كلامه إلى أنه لو نيل: «واللاتي أرضعنكم» يكفي في التحريم رضعة واحدة، ولكنه قال: ﴿وَأَنْهَنَكُمُ اللَّيْ الْمُعَنَّكُمُ لِبرتب عليها خمس رضعات واردة.

وذكر الآلوسي خمس ملحوظات من باب الإشارة مما يقوي الاستئناس بالآية، على مذهب التحريم بالخمس. ثم نقل عن الإمام النووي ما سبن أن ذكرناه، وعقب عليه بقوله: لم يصرح \_ رحمه الله تعالى \_ بأن الآية التي استدل بها المالكية مشعرة بالخمس، بل اقتصر على أن الدلالة على الواحدة لا تحصل بها، وأراد أن ما أشرنا إليه من الإشعار القوي إلى التعدد، يأبى حمل الماهية على أقل ما تتحقق فيه (۱).

<sup>(</sup>١) قروح المعاني: ٢٥٥/ ٢٥٥ ط. دار أحياء التراث العربي ـ بيروت.

رابعاً: ما طرحه الشيخ كِنْشُ للبحث الذي بشترك فيه علماء الشرع مع علماء الطب، كل فيما يخصه، لبيان قدر الرضاع الذي ينبت اللحم وينشؤ العظم، كما جاء في بعض الأحاديث...

أقول: هذه الدعوة لم تجدي صدى لا عند الفقهاء ولا عند الأطباء، لا بالفبول والتأييد، ولا بالرد والتفنيد، وذهبت صبحة في واد، ونفخة في رماد، كما يقولون غير أن في ثبوت هذا الحديث نفسه كلاماً، من حيث صحة سنده، وإنما يستدل به مع مجموعة الأحاديث والآثار الأخرى الدالة على اعتبار الصغر في التحريم بالرضاع. كما سنوضحه بعد.

# ٣ ـ التضييق في مدة التحريم بالرضاع: إذا كان قيد الأمومة في الآية:

﴿ وَأَنْهَنَكُمُ الَّذِي آرَضَعُنكُمُ قد أيد مذهب من اشترطوا العدد في الرضاع، فإن هذا القيد يقوي أيضاً مذهب من يرى أن الرضاع المحرم ما كان في الصغر قبل الحولين، وكان قبل الفطام والاستغناء عن اللبن بالطعام. فإن الأمومة تتكون حقيقة في هذه السن المبكرة التي يعتمد الطفل فيها اعتماداً كلياً على مرضعته مادياً وعاطفياً.

وقد قال تعالى: ﴿وَالْوَلَاتُ يُرْضِعَنَ أَوْلَانَكُ نَوْلِيَنِ كَامِلَيْ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّفَاعَةُ ﴾ فجعل تمامها في الحولين، فدل على أنه لا حكم للرضاع بعدهما، كم قال ابن قدامة (۱). وروى الترمذي عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: الا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام (٢٠٠٠. ومعنى في الثدي: أي في زمن الثدي، وهو تعبير معروف عند العرب. ومعنى (فتن الأمعاء): وسعها لاغتذاء الصبي به رقت احتياجه إليه.

<sup>(</sup>١) ﴿ الكاني ٢/ ١٥٩.

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي برقم (١١٥٢) وقال: حسن صحيح. رراه الحاكم أيضاً وصححه. كما في دنيل الأوطار، وأحل بالانقطاع، لأنه من رواية فاطمة بنت المندر بن الزبير عن أم سلمة، ولم نسم منها شيئاً لصغر سنها إذ ذاك. (وسبأتي رد ابن القيم على ذلك) قال الشوكاني: ولا يخفى أن تصحيح الترمذي والحاكم لهذا الحديث يدفع علة الانقطاع، فإنهما لا يصححان ما كان منقطعاً إلا وقد صح لهما اتصاله، لما تقرر في علم الاصطلاح: أن المنقطع من قسم الضعيف دنيل الأوطره ٧/ ٢١، ١٢٢. [وهو في دصحيح سنن الترمذي، للألماني بإشراف الشاويش رقم (٩٢١)]

وفي «سنن الدارقطني» عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: الا رضاع إلا ما كان في الحولين)(١).

رروى البيهةي بسنده: أن رجلاً كان معه امرأته وهو في سفر، فولدت، فجعل الصبي لا يمص، فأخذ زوجها يمص لبنها ويمجه حتى وجد طعم لبنها في حلقه، فأتى أبا موسى (الأشعري) فذكر ذلك له، فقال: حرمت عليك امرأتك فأتى ابن مسعود فقال (أي لأبي موسى): أنت الذي تفتي هذا بكذا وكذا؟! وقد قال رسول الله على ولا رضاع إلا ما شد العظم وأنبت اللحم».

وفي رواية: إن ابن مسعود قال لأبي موسى: أرضعي هذا؟! وأن أبا موسى قال: «لا تسلوني ما دام هذا الحبر فيكم»(٢).

<sup>(</sup>۱) رواه الدارقطني وقال: لم يسنده عن ابن عبية غير الهيئم بن جميل، وهو ثقة حافظه وقد أعل هذا الحديث بالانقطاع، لأنه من رواية فاظمة بنت المعذر من الزبير عن أم سلمة. قالوا: ولم تسمع منها شيئاً، لأنها ولدت في سنة ١٨ وماتت أم سلمة سنة ٩٥هـ. وفاطمة صغيرة، لم تبلع، فكيف تحفظ عنها؟ ولم تسمع من خالة أبيها (عائشة): شيئاً وهي في حجرها، كما حصل سماعها من جدتها أسماء (بنت أبي بكر..) ورد ابن القيم التعليل بالانقطاع بأن فاطمة إدا كانت لقيت أم سلمة صغيرة، فقد يعقل الصغير جداً أشياء ويحفظها... قال: وقد قلتم إد فاطمة كانت وقت وفاة أم سلمة بنت إحدى عشرة سنة، وهذه س جيئة، لا سيما للمرأة، فإنها تصلح فيه للوواج، فمن هي في حد الرواج كيف يقل: إنها لا تعقل ما تسمع، ولا تدري ما تحدث به؟ هذا هو الباطل الذي لا ترد به السنن، مع أن أم سلمة كانت مصادقة لجذتها أسماء، وكانت دارهما واحدة، فنشأت فاطمة هذه في حجر جدتها أسماء، مع خالة أبيها عائشة، وأم سلمة. اه. قزاد المعادة ٣٥ ٣٥٣ ط. السة المحمدية، وذكر البيهقي في قمننها ٧ ٤٦٣ أن الصحيح أنه موقوف.

<sup>(</sup>٢) الستن الكبرى المبيهةي ٧/ ٤٦١، ٤٦١ وهو من رواية ابن لعبد الله بن مسعود: أن رجلاً... إلح. وفي رواية أخرى: عن عبد الله بن مسعود ... وبعض أبناء ابن مسعود لم يسمع منه ولكن للحديث طرق عن ابن مسعود يشد بعصها بعضاً كما في المنتقى وقد روي عن علي أيضاً مرفوعاً وموقوفاً ورجع البيهةي الموقوف ٧/ ٤٦١ وفيه من طريق عبد الرزاق: أن سفيان قال لمعن: أن جويبراً حدثنا بهذا الحديث ولم يرفعه قال معمر: وحدثنا مراراً ورفعه البيهةي ٧/ ٤٦١ قال في الروض النضير ١٤١٣/٤: وترك الرفع في حالة لا يقدح في المرفوع، فقد يكون لعدم نشاط أو نحوه، لا ميما مع تكرار الرفع من ثقة حافظ.

وعن جابر مرفوعاً: ﴿لا رضاع بعد فصال (١) وقد قال القرآن: ﴿وَوِسَدَلْمُ وَعَلَمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ عَامَةٍ فِي عَامَةٍ فِي كَامَةٍ فِي اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

وعن عائشة قالت: دخل علي رسول الله على رجل فقال: "من هذا؟" قلت: أخي في الرضاعة، قال: "يا عائشة، انظرن من إخوانكن. فإنما الرضاعة من المجاعة» (٢).

وفي قوله: «انظرن من إخوانكن» أمر بالتأمل فيما وقع من الرضاع؛ هل هو رضاع صحيح مستجمع للشروط المعتبرة أم لا، وقوله: «فإنما الرضاعة من المجاعة» تعليل للباعث على إمعان النظر والتفكر، بأن الرضاعة التي تثبت بها الحرمة هي حيث يكون الرضيع طفلاً، يسد اللبن جوعته. وأما من كان يأكل ويشرب فرضاعه لا من مجاعة، لأن في الطعام والشراب ما يسد جوعته.

ومثل هذا حديث: «لا رضاع إلا ما شد العظم وأنبت اللحم» فإن هذا إنما يكون لمن كان غذاؤه اللبن.

وعن ابن عمر: أن امرأة من الأنصار عمدت إلى جارية لزوجها، فأرضعتها «أي بدافع الغيرة» فلما جاء زوجها قالت إن جاريتك هذه قد صارت ابنتكأ! فانطلق الرجل إلى عمر، فذكر ذلك له، فقال له عمر: عزمت عليك لما رجعت فأصبت جاريتك، وأوجعت ظهر امرأتك فإنما الرضاعة رضاعة الصغير(٢).

وهذا هو قول ابنه عبد الله بن عمر: لا يحرم من لرضاع إلا ما كان في الصغر<sup>(1)</sup>.

فهو إذن قول عمر وابنه وابن مسعود وأبي موسى وابن عباس. قال البيهقي: وروينا هذا التحديد بالحولين عن التابعين عن سعيد بن المسيب

 <sup>(</sup>١) رواه أبو داود الطيالسي في المستده.
 (٢) رواه الجماعة إلا الترمذي.

<sup>(</sup>٣) رواء اليهني ٧/ ٢١٤.

 <sup>(3)</sup> انظر: في الأحاديث والآثار المذكورة هنا: امنتقى الأخبار وشرحه: انيل الأوطار،
 ا١٢١ ـ ١٢٢ والسنن الكبرى، للبيهقى ١٤٠٧ ـ ٤٦٢.

وعروة بن الزبير والشعبي<sup>(۱)</sup>. وهو قول جمهور الفقهاء<sup>(۲)</sup>: إن الرضاع المحرم ما كان في الصغر. وهذا هو المعروف من شأن الرضاعة والرضيع، ولم يستطع المخالفون أن يردوا هذه الدلائل إلا بالتعسف في التأويل.

وعمدة المخالفين القائلين بأن الرضاعة تحرم ولو في الكبير: حديث عائشة وأم سلمة المشهور في قصة سهلة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة بن عتبة ومولاهما ساسم، والذي أخرجه الشيخان وأصحاب السنن والمصنفات والمسانيد.

ففي «صحيح مسلم»، عن عائشة قالت: جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي الله فقالت: يا رسول الله، إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم، وهو حليفه ـ فقال النبي الله في: «أرضعيه» قالت: وكيف أرضعه وهو رجل كبير؟! فتبسم رسول الله في وقال: «قد علمت أنه رجل كبير».

وفي رواية أخرى لمسلم عن عائشة أيضاً: «أن سالماً مولى أبي حذيفة، كان مع أبي حذيفة وأهله في بيتهم، فأتت (تعني ابنة سهيل) النبي على فقالت: إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال، وعقل ما عقلوا، وأنه يدخل علينا، وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً، فقال لها النبي على: «أرضعيه تحرمي عليه، ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة ورجعت، فقالت: إني قد أرضعته، فلهب الذي في نفس أبي حذيفة ورجعت، فقالت: إني قد أرضعته، فلهب الذي في نفس أبي حذيفة ".

ولم يكن سالم بالنسبة لأبي حذيفة وأهله مجرد شخص أو حليف يعيش

<sup>(</sup>١) قالستن الكبرى الأ ٢٦٢.

<sup>(</sup>٢) نسبه في «الروض النصير» ٣١٣/٤ عدا من ذكر إلى أبي هربرة وابن شبرمة وسفيان الثوري وإسحاق وأبي عبيد وابن حزم وابن المنذر وداود وجمهور أصحابه، وهو مذهب العترة والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد، وهو الصحيح عن علي ١٩٩٤. اهـ. وذكر ابن حزم هنا وهم أو تحريف، فإن مذهبه التحريم برضاع الكبير ولو أنه شيخ كما في المسألة (١٨٦٩) من «المحلي» ١٠.

 <sup>(</sup>٣) اصحيح مسلم بتحقيق فؤاد عبد الباقي - المجلد الثاني - كتاب الرضاع: حديث
 (١٤٥٣) ١٠٧٦.

 <sup>(3)</sup> المصدر نقسه.

معهم في بيتهم، بل كان يعد واحداً منهم، وابناً لهم، إذ كان أبو حذيفة قد تبناه في الجاهلية، واعتبره ابناً له سنين عدداً، حتى أبطل الإسلام التبني، وقد بينت ذلك أم المؤمنين عائشة والله أي رواية لها عند البخاري والبرقاني وأبي داود والبيهقي وغيرهم.

فروى البخاري عن عائشة ﴿ أَنَّ أَنَا أَبَا حَذَيْفَة بِن عَتِبة بِن ربيعة بِن عَبد شمس \_ وكان ممن شهد بدراً مع النبي ﴿ \_ تبنى سالما \_ وأنكحه بنت أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وهو مولى لامرأة من الأنصار، كما تبنى النبي ﴿ وكان من تبنى رجلاً في الحاهلية دعاه الناس إليه، وورث من ميراثه، حتى أنزل الله: ﴿ أَدَعُوهُمْ لِآبَ إَيهِمْ هُوَ أَفْسَكُ عِندَ اللّهِ فَإِن لّمَ تَمَلّمُوا مَن ميراثه، عتى أنزل الله: ﴿ أَدَعُوهُمْ لِآبَ إِيهِمْ هُو أَفْسَكُ عِندَ اللّهِ فَإِن لّمَ تَمَلّمُوا مَا اللّهِ مَن لم يعلم له أب كان مولى وأخا في الدين، فجاءت سهلة بنت صهيل بن عمرو القرشي ثم العامري \_ وهي امرأة أبي حذيفة بن عتبة \_ النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنا العامري \_ وهي امرأة أبي حذيفة بن عتبة \_ النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنا كنا نرى سالماً ولذاً، وقد أنزل الله فيه ما قد علمت. . فذكر الحديث (١٠).

قال الحافظ ابن حجر في الفتح!: ساق بقيته البرقاني وأبو دود (فكيف ترى؟ فقال رسول الله ﷺ: الرضعيه!. فأرضعته خمس رضعات، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة)(٢).

فبذلك كانت عائشة تأمر بنات إخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخل عليها \_ وإن كان كبيراً \_ خمس رضعات ثم يدخل عليها ، وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي هي أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحداً من الناس حتى يرضع في المهد (٣).

وفي اصحيح مسلم عن زينب بنت أم سلمة: أن أم سلمة قالت لعائشة: إنه بدخل عليك الغلام الأيفع «أي الذي قارب البلوغ» الذي ما أحب أن يدخل علي. . . . فقالت عائشة: أما لك في رسول الله ﷺ، أسوة ؟ وذكرت قصة امرأة أبي حذيفة (٤) .

 <sup>(</sup>۱) اصحيح البخاري مع فتح الباري، - كتاب النكاح - باب الأكفاء في الدين ٢١/٣٣،
 ٣٣ الحلي.

 <sup>(</sup>۲) قضع الباري، المذكور ۳٤، ۳٥.
 (۳) المصدر نفسه.

<sup>(</sup>٤) اصحيح مسلما حديث رقم ٢٩.

وفي مسلم أيضاً عن زينب: أن أمها أم سلمة \_ زوج النبي ﷺ \_ كانت تقول: أبى سائر أزواج النبي ﷺ، أن يدخلن عليهن أحداً بتلك الرضاعة وقلن لعائشة: والله ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ، لسالم خاصة، فما هو بداخل علينا أحد \_ بهذه الرضاعة \_ ولا رائينا.

وهذا \_ أي حمل الحديث على الخصوصية لسالم \_ هو أحد المخارج من هذا الحديث الذي جاء مخالفاً لما دلت عليه الدلائل التي سقناها من قبل: أن الرضاعة المؤثرة ما كانت في وقت الصغر وتكوين اللحم والعظم. وحكى الإمام الخطابي عن عامة أهل العلم: أنهم حملوا الأمر في ذلك في أحد وجهين: إما على الخصوص وإما على النسخ، ونحوه عن ابن المنذر.

وقد تعقبت دعوى النسخ بأنه متوقف على معرفة التاريخ. على أن قولها للنبي ﷺ: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟، دالٌ على تأخره عما دل على اعتبار الصغر. فلم يبق إلا أنها واقعة عين توقف على محلها.

ودافع بعض العلماء عن عائشة بأن الأصل عدم الخصوصية، والتخصيص يفتقر إلى دليل وأبن هو؟.

وأجيب: إن الدليل هو الآية والأحاديث والآثار التي قيدت الرضاعة بما كان في الحولين وفي الثدي \_ أي وقت حاجة الرضيع إليه، واستغنائه به \_، وهذا التأويل هو ما فهمته أم سلمة وسائر أمهات المؤمنين. يؤيد ذلك أن مباشرة الرجل الأجنبية ممنوعة قطعاً بالإجماع. وهو حكم عام مستمر، فهذا أقوى من الحديث المذكور. فيتعين صحة اجتهاد أم سلمة ومن معها، وخطأ اجتهادها، رضي الله عنهن جميعاً.

وقد تعرض القاضي عياض لدقع ما ذكر من المباشرة بأن سهلة لعلها حلبته ثم شربه من غير أن بمسّ ثديها.

قال النووي: وهذا حسن، ويحتمل أنه عفي عن مسه للحاجة، كما خص بالرضاعة مع الكبر. اه<sup>(۱)</sup>.

<sup>(</sup>١) انظر: «الروض النضير» ٤/ ٣١٥.

وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن الرضاع يعتبر فيه الصغر، إلا فيما دعت إليه الحاجة، كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله إلى المرأة، ويشق احتجابها عنه، كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة، فيكون في مثله مؤثراً، وأما من عداه فلا بد من الصغر. وفي هذا جمع للأحاديث الواردة، والعمل بها مهما أمكن هو الواجب(١).

وأيد الإمام ابن القيم هذا المسلك لشيخه، وقال: والأحاديث النافية للرضاع في الكبر، إما مطلقة فتقيد بحديث سهلة، أو عامة في الأحوال، فتخصص هذه الحال من عمومها، وهذا أولى من دعوى النسخ، ودعوى التخصيص لشخص بعينه، وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من الجانبين وقواعد الشرع تشهد له (٢).

قال العلامة الشوكاني في النيل الأوطارة: وهذا هو الراجع عندي، وبه يحصل الجمع بين الأحاديث، بأن تجعل قصة سالم المذكورة مخصصة لعموم اإنما الرضاعة من المجاعة، الولا رضاع إلا في الحولين، . . إلخ. وهذه طريق متوسطة بين طريقة من استدل بهذه الأحاديث على أن لا حكم لرضاع الكبير مطلقاً وبين من جعل رضاع الكبير كرضاع الصغير مطلقاً، كما لا يخلر عنه كل واحدة من هاتين الطريقتين من التعسف (٣).

ولقد تناولت بعض الأقلام في بعض الصحف المصرية هذا الحديث وما فيه من إرضاع سهلة لسالم، منكرين له متهجمين على كل من رواه أو نشره، أو استشهد به في كتاب، وتطاولوا على فضيلة الشيخ سيد سابق لذكره هذا الحديث في كتابه «فقه السنة» سالكين هذا الحديث ضمن الموضوع المكذوب على رسول الله على إذ لا يعقل في نظرهم أن يرضع رجل كبير من امرأة، وكيف يأذن له النبي على ولها في ذلك؟ وإذ لم يعقل ذلك، فالحديث مكذوب وإن ورد في البخاري ومسلم!!

<sup>(</sup>۱) نفسه/۳۱۲.

<sup>(</sup>٢) قزاد المعادة ٤/ ٣٥٥، ط السنة المحمدية، بتحقيق محمد حامد المقي.

<sup>(</sup>٣) فنيل الأوطار، ٧/ ١٣٢، ١٢٣ دار الحيل ــ لبنان.

ولا ريب أن الاجتراء على رد الأحاديث الثابتة بهذه السهولة، والتطاول على الأثمة الأعلام بمثل هذه الجرأة، بل الوقاحة، لا يتأتى من إنسان شم رائحة العلم، وعايش أهله أحياء في حلقاتهم، أو أمواتاً في كتبهم. إنما هو شأن (الأدعياء) المتطفلين على موائد العلم وأهله، أو (الخطافين) المتسرعين المغرورين، الذين فقدوا فضيلة التواضع فلم يسألوا، وفقدوا خلق الأناة فلم يتبنوا، وفقدوا أصالة العلم، قلم يتبينوا.

إن هذا الحديث لم يذكره كتاب ولا اثنان ولا ثلاثة، ولم يروه صحابي أو اثنان فحسب، ولا تابعي أو اثنان، إنه \_ كما قال الإمام ابن حزم \_ منفول نقل الكافة عن الكافة، ثم إنه حديث شغل الصحابة وأمهات المؤمنين منذ العصر الأول، وشغل التابعين وأتباع التابعين وأثمة الفقهاء من بعدهم، وقسمهم شطرين، شطر بؤيده ويأخذ بظاهره، ويرى الرضاع محرماً في الصغر والكبر.

وشطر يتخذ منه موقفاً آخر يتمثل في القول بالخصوصية لسالم، أو الفول بأنه منسوخ، أو القول بأنه رخصة للحاجة.

قال الإمام الشوكاني في انيل الأوطار؛:

دهذا حديث قد رواه من الصحابة أمهات المؤمنين وسهلة بنت سهيل، وهي من المهاجرات وزينب بنت أم سلمة وهي ربيبة النبي النبي، ورواه من التابعين القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وحميد بن نافع، ورواه عن هؤلاء الزهري، ثم رواه عن هؤلاء أيوب السختياني وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة وشعبة، ومالك وابن جريج، وشعبب ويونس وجعفر بن ربيعة ومعمر وسليمان بن بلال وغيرهم. وهؤلاء هم أئمة الحديث المرجوع إليهم في أعصارهم، ثم رواه عنهم الجم الغفير والعدد الكثير، وقد قال بعض أهل أعلم: إن هذه السنة بلغت طرقها نصاب التواتر. وقد استدل بذلك من قال إن إرضاع الكبير يثبت به التحريم، اه(۱).

<sup>(</sup>١) فيل الأوطارة ١١٩/٧.

وأعتقد أن حديثاً بهذه الدرجة من الصحة والقوة والشهرة التي جعلت بعض العلماء يبلغ به إلى مرتبة التواتر اليقيني لا يجوز .. في منطق العلم، وعرف العلماء . أن يتهور متهور، فيرميه بأنه حديث باطل أو مكذوب!! دون أن يكلف نفسه الرجوع إلى مصادر الحديث، ورأي علماء الأمة فيه، وكأنه نصب نفسه وحده حكماً على الأمة كلها منذ عهد الصحابة إلى اليوم، فما قبله فهو المرفوض!

إن الاستهانة بالعلم وبالعقول لي هذا الحد، أمر لا يقبل بحال.

# حكم الرضاع من جهة زوج المرضعة، أو ما يسمى (لبن الفحل):

أجمعت الأمة على ثبوت حرمة الرضاع بين الرضيع \_ ذكراً كان أو أنثى \_ وبين مرضعته \_ إذا تحقق الرضاع بأوصافه وشروطه في مدته الموقوتة \_ فهي تصير له أمّاً، ويصير ابنها، وبهذه البنوة الرضاعية يحرم عليه زواجها حرمة مؤبدة، ويحل له النظر إليها، والخلوة بها، والمسافرة بها، ولكن لا تترتب على هذه البنوة الرضاعية أحكام الأمومة من كل وجه، فلا يتوارثان، ولا يتحمل الدية عنها، ولا يسقط عنها القصاص لو قتلته . . . إلخ فهما كالأجنبين في هذه الأحكام .

وأجمعت الأمة كذلك على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع، وبين الرضيع وأولاد المرضعة، وأنه من ذلك كولدها من النسب<sup>(۲)</sup>.

وأما زوج المرأة المرضعة ـ الذي كان اللبن بسبب حملها وولادتها منه ـ ففي شأنه خلاف كبير وقديم منذ عهد الصحابة والتابعين في ومن بعدهم، وهي المسألة التي يعبرون عنها في الفقه بعنوان (لبن الفحل) أي لبن الرجل الذي منه كان الحمل والولادة، وبالتالي الإرضاع: هل تثبت الحرمة من جهته، وتنتشر كما ثبتت وانتشرت من جهة المرأة أم لا؟

<sup>(</sup>١) قشرح النووي على مسلم، المجلد الثالث/ ٦٢١، ط. الشعب القاهرة.

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق.

### في هذه القضية أربعة مذاهب، ترويها الآثار والفقه المقارن:

### ١ \_ مذهب من يحرم بلبن الفحل:

مذهب الأثمة الأربعة، مل المذاهب الثمانية المعروفة (الحنفي والمالكي والشافعي والمحتبلي، والظاهري<sup>(۱)</sup> والزيدي والجعفري والإباضي) أن حرمة الرضاع نثبت بين زوج المرضعة وبين الرضيع ـ ذكراً أو أنثى ـ ويصير ولداً له، ويصير أولاد الرجل إخوة وأخوات للرضيع، ويكون إخوة الرجل أعماماً للرضيع، وأخواته عماته، ويكون أولاد الرضيع أولاد ولد الرجل... وهكذا<sup>(۱)</sup>.

ودليل هؤلاء، ما رواه الشيخان \_ واللفظ لمسلم \_ عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرت عروة بن الزبير \_ ابن أخنها أسماء \_ أنه جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها، بعدما نزل الحجاب، وكان أبو القعيس أبا عائشة من الرضاعة. قالت عائشة: والله لا آذن لأفلح حتى استأذن رسول الله في فإن أبا القعيس ليس هو أرضعني، ولكن أرضعتني امرأته! قالت عائشة: فلما دخل رسول الله في قلت: يا رسول الله، إن أفلح أخا أبي القعيس جاءني يستأذن علي، فكرهت أن آذن له حتى أستأذنك، فقال النبي في: «إنذني له». قال عروة: فبذلك كانت عائشة تقول: حرموا من الرضاعة ما تحرمون من النسب (٢٠).

وفي رواية أخرى لمسلم، قال: استأذن على أفلح بن قعيس فأبيت أن آذن له. فأرسل: إني عمك، أرضعتك امرأة أخي، فأبيت أن آذن له، فجاء رسول الله عليه فذكرت ذلك له فقال: «ليدخل عليك فإنه عمك».

<sup>(</sup>۱) ما ذكره ابن حزم في «المحلى» من مذهبه هو ومذهب أبي سليمان يعني داود الظاهري وأتباعه، هو مثل المداهب الأربعة في هذه المسألة، ولكن النووي في «شرح مسلم» وابن حجر في «الفتح» والقاضي عياض قدهم، ذكروا أن مذهب داود عكس هذا، ولا أدري أي النقلين أصح، وقد يقال إن ابن حزم أدرى بمذهب أصحابه، ويحتمل أن يكون له قولان في المسألة.

<sup>(</sup>٢) شرح النووي السابق.

<sup>(</sup>٣) "صحيح مسلم بشرح النووي، السابق/ ٦٢٣.

#### وفي رواية: «فإنه عمك تربت يمينك!٤

وفي أخرى: فقال نها: «لا تحتجبي منه فإنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب».

والحديث برواياته كلها صريح في المطلوب؛ لأنه أثبت العمومة من طريق الرجل زوج المرضعة، وهي فرع عن ثبوت أبوته للرضيع، وبنوة الرضيع له.

يؤيد هذا الحديث عموم حديثه: البحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

### ٢ ـ مذهب من قال: لبن الفحل لا يحرم:

والمذهب الثاني في هذه المسألة، على عكس المذهب الأول، فهو لا يرى بلبن الفحل بأساً، ولا يرى التحريم به بحال، وهو مذهب عدد كبير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وسنعرض بعد ذكر المذهبين الآخرين للقائلين بهذا المذهب وأدلتهم بتفصيل.

#### ٣ ـ مذهب من يرى كراهية لبن الفحل:

وهناك من الفقهاء من وقف موقفاً وسطاً بين من لم ير بلبن الفحل أي بأس، وبين من رآه محرماً. فلم يقل بالإباحة المطلقة، ولا بالتحريم المطلق، بل قال بالكراهة فحسب.

ذكر ابن حزم في «المحلى» بالسند إلى مجاهد: أنه كره لبن الفحل. وذكر أيضاً من طريق سعيد بن منصور وأبي عبيد بسندهما إلى عبد الله بن سيرة الهمداني أنه سمع الشعبي يكره لبن الفحل(١١).

### ٤ \_ مذهب المتوقفين في المسألة:

وهناك مذهب رابع لبعض الفقهاء، أنهم توقفوا في المسألة، ولم يفتوا فيها برأي، حيث تعارضت عندهم الأدلة، ولم يوجد أمامهم مرجح.

<sup>(1) «</sup>المحلي» ١٠/١٠.

فقد روى سعيد بن منصور بسنده إلى عباد بن منصور، قال: سألت مجاهداً عن جارية من عرض الناس أرضعتها امرأة أبي، أترى لي أن أتزوجها؟ فقال: اخلف فيها العقهاء، فلست أقول شيئاً. (وهذه رواية أخرى غير الرواية التي نسبت إليه القول بالكراهة).

قال: وسألت ابن سيرين، فقال مثل قول مجاهد(١).

وهذا هو موقف الفقيه المتثبت حين تتعارض في نظره الدلائل، ولا يجد أمامه سبيلاً للتوفيق، أو الترجيح بينها. فهنا لا يسعه إلا التوقف، وقول: (لا أدري)، ومن قال: لا أدري فقد أجاب.

والآن نعود لتفصيل القول في المذهب الثاني...

# تفصيل مذهب من قال: لا بأس بلبن الفحل

نقد ذهب جم غفير من الصحابة وأمهات المؤمنين والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء إلى أن لبن الفحل لا يحرم.

فمن الصحابة: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، ورافع بن خديج، وزينب بنت أم سلمة، بل عائشة نفسها راوية حديث: أفلح أخي أبي القعيس، وغيرهم من الصحابة.

ومن التابعين: القاسم بن محمد بن أبي بكر ابن أخي عائشة وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، وسالم بن عبد الله بن عمر، وسعيد بن المسيب، وعطاء بن يسار وسليمان بن يسار، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة، وإبراهيم النخعي، وأبو قلابة ومكحول والشعبي وإباس بن معاوية، وربيعة بن عبد الرحمن (ربيعة الرأي شيخ مالك) وإبراهيم بن علية، وابن بنت الشافعي، وداود وأتباعه، والشافعي في قول قديم له (۱).

<sup>(</sup>١) قالمحلي؛ ١٠/٦٠.

<sup>(</sup>٢) انظر: «المحلى» ٣/١٠ ـ ٨ وافتح الباري» ٤/١١ ط/الحلبي، و«الروض النضير» ٣٠٩، ٣٠٩، ٣٠٩ ولانيل الأوطار، ١٢٤/٧، ١٢٥ والهداية، وقشرح فتح القدير» ٣/١٠. قال في فنيل الأوطار، وقد روي ما يدل على أنه قول جمهور الصحابة، مستدلاً بقصة ابن الزبير وزينب بنت أم سلمة، التي سنذكرها بعد.

وحجتهم في ذلك أولاً: مفهوم قوله تعالى في بيان المحرمات في النكاح بعد ذكر المحرمات من جهة النسب \_ الأمهات والبنات والأخوات إلخ \_ ﴿ وَأَنْهَانُكُمُ اللَّهِ ٱلنَّهِ الْمُعَامُ اللَّهِ الْمُعَامُ وَأَنْهَانُكُمُ وَأَنْهَانُكُمُ وَأَنْهَانُكُمُ وَأَنْهَانُكُمُ وَأَنْهَانُكُمُ وَأَنْهَانَكُمُ وَأَنْهَانَكُمُ وَأَنْهَانَكُمُ وَأَنْهَانَكُمُ وَأَنْهَانَكُمُ وَأَنْهَانَكُمُ وَأَنْهَانَهُ وَلَا البنت وغيرها كما ذكر في النسب. فدل تخصيصهم بالذكر على أن من عداهن \_ ممن يدلي بجهة غير جهة الأم \_ بخلافهن.

وأكد ذلك قوله تعالى بعد ذكر المحرمات ﴿وَأَيِلَ لَكُمْ مَّا وَرَآةَ ذَالِكُمْ مَّا وَرَآةَ ذَالِكُمْ ﴾ بهذا اللفظ العام.

وحجتهم ثانياً: ما رواه الإمام الشافعي وأبو عبيد في كتاب النكاح، وذكره ابن حزم في «المحلى» بالسند إلى أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة بن الأسود أن أمه زينب بنت أم سلمة \_ أم المؤمنين \_ أرضعتها أسماء بنت أبي بكر امرأة الزبير. قالت زينب: فأرسل إلي عبد الله بن الزبير يخطب ابنتي أم كلثوم على أخيه حمزة بن الزبير، وكان حمزة بن الكلبية. فقلت لرسوله: وهل تحل له؟ إنما هي بنت أخته! فأرسل إلي ابن الزبير: إنما تريدين المع! أنا وما ولدت أسماء إخوتك. وما كان من ولد الزبير من غير أسماء فليسوا لك بإخوة. فأرسلي فاسألي عن هذا.

فأرسلت، فسألت والصحابة متوافرون وأمهات المؤمنين، فقالوا: إن الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئاً، فأنكحتها إياه فلم تزل عنده حتى هلكت (١٠).

ولو ادعي الإجماع السكوتي ني مثل هذا لكان له وجه، إذ لم ينقل أن أحداً منهم اعترض على هذا الزواج رغم وقوعه واستمراره.

ولا ريب أن زينب كانت مخالفة لابن الزبير في رأيه، فكانت حريصة على معرفة رأي من يوافقها، ولكنها رغم حرصها وسؤالها وطلب ابن الزبير نفسه منها أن تسأل، لم تجد من ينكر هذا الزواج.

وليس أدل على الجواز \_ في هذا العهد المبكر الحافل بالصحابة وأمهات

<sup>(</sup>١) ﴿المحلى؛ ١٠/٤، وقتيل الأوطار؛ ٧/١٢٤، ١٢٥ و﴿الروض لتضير؛ ٣٠٩/٤، ٣١٠.

المؤمنين وتلاميذهم ـ من الوقوع بالفعل دون نكير من أحد، رغم استمرار الزواج إلى الموت وليست هذه هي الواقعة الوحيدة في ذلك العهد المبكر.

فقد قال يحيى بن سعيد الأنصاري: كانت امرأة سالم بن عبد الله بن عمر، قد أرضعت حمزة بن عبد الله بن عمر، قولد لسالم بن عبد الله من امرأة أخرى غلام اسمه عمر، فتزوج بنت حمزة بن عبد الله بن عمر. أي أن سالماً زوج ابنه أختاً له من أبيه من الرضاعة

ركيف لا؟ وقد قال عبد الله بن عمر \_ رهو معروف بورعه وشدة اتباعه \_ لا بأس بلبن الفحل(١).

والعجب أن أم المؤمنين عائشة ذاتها راوية حديث: أفلح أخي أبي العقيس، قد ثبت عنها من عملها ما يخالف روايتها. فقد روى عنها ابن أخيها القاسم بن محمد: أنها كانت تأذن في الدخول عليها لمن أرضعته أخواتها وبنات أخيها، ولا تأذن لمن أرضعته نساء إخوتها وبني إخوتها.

قال ابن حزم بعد أن ذكر أن الذين أذنت لهم رأتهم ذوي محرم منها، وأن الذين لم تأذن لهم لم ترهم ذوي محرم منها؟

قال: وقال بعضهم: للمرأة أن تحتجب ممن شاءت من ذوي محارمها، فقلنا: إن ذلك لها. إلا أن تخصيصها والله بالاحتجاب عمن أرضعته نساء أبيها ونساء إخوتها \_ لا يمكن إلا للوجه الذي ذكرنا \_ لا سيما مع تصريح ابن الزبير \_ وهو أخص الناس بها \_ بأن لبن الفحل لا يحرم، وأفتى القاسم بذلك (٢).

وقد ألزم ابن حزم هنا الحنفية والمالكية بأن قواعدهم تقتضي ترك الحديث الذي يعمل راويه بخلافه؛ لأن هذا يدل على أنه منسوخ عنده أو مؤول، وأنه لم يخالفه إلا لفضل علم عنده عرف به ذلك(٢).

وهنا صبح عن عائشة خلاف ما روت كما ذكرنا، فكان يلزمهم على قاعدتهم أن يتبعوا عمل عائشة ويعرضو، عن روايتها. ولو كان هذا الحكم روي

<sup>(</sup>۱) «المحلي» ۱۰/٤، (۲) المحلى؛ ۱۰/۷، ۸.

<sup>(</sup>۲) تقسه، ۱۰/۱۰.

عن غير عائشة لكان لهم معذرة، لكنه لم يروه غيرها، وهو إلزام قوي كما قال الحافظ في «الفتح»(١).

ومما استدلوا به من جهة النظر: أن التحريم إنما هو لشبهة البعضية التي بها ينبت اللحم، وينشز العظم، واللبن بعض المرأة المرضعة لا بعض الرجل، لأنه ينفصل منها لا منه. بدليل أنه لو درّ من الرجل لبن بالفعل، فرضعه الطفل حتى شبع، ولم يصر ابناً له بالرضاع، ولم تترتب عليه آثار التحريم (٢٠).

وقال المخالفون: إن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً، فوجب أن يكون الرضاع منهما. وإلى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسألة: اللقاح واحد.

لكن قال الشافعي: نشر الحرمة إلى الفحل خارج عن القياس، فإن اللبن ليس ينفصل منه، وإنما ينفصل منها، والمنبع الحديث (٢٠). اهـ.

قال في «الروض المضيرة: وإذا كان خارجاً عن القياس، فالحديث إنما ورد في العم من الرضاع لا غير، وحقه أن يقتصر منه على ما ورد، ولا يتعدى حكمه إلى غيره من القرابات. إلا أن قوله: «إنه عمكة تصريح بأن العلة العمومة، فيلحق بها ما عداها مما هو أولى منها كالأبوة. أو مساو كالأخوة لأب من غير المرضعة، وكذا الخؤولة ونحوها، وهو الذي يشير إليه قول عائشة بعد رواية الحديث: قحرموا من الرضاع ما يحرم من النسبة وليس من القياس على ما خالف القياس، لما تقرر في الأصول: أن ذلك ليس على إطلاقه.

وقال الإمام القرطبي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَأَمْهَنَكُمُ الَّذِيَّ أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ الستدل به من نفى لبن الفحل وهو سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وأبو سلمة بن عبد الرحمن. . وقالوا: لبن الفحل لا يحرم شيئاً من قبل الرجل.

<sup>(</sup>١) فقتح الباري، ١١/٥٥ ط/الحلبي.

 <sup>(</sup>۲) والمخالفون يقولون: إن الرجل هو سبب نزول اللبن منها ليضاف إليه في موضع الحرمة احتياطاً، وقالوا أيضاً: إنه قياس في مقابل النص فلا يلتفت إليه. انظر فشرح فتح القديرة ١٠/٢ ــ ١١.

<sup>(</sup>٣) قالروض النضيرة ٢٠١/٤.

وقال الجمهور: قوله تعالى: ﴿ رَأَنْهَنَكُمُ الَّذِيِّ أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ يدل على أن الفحل آب؛ لأن اللبن منسوب إليه، فإنه درّ بسبب ولده.

قال القرطبي: وهذا ضعيف، فإن الولد خلق من ماء الرجل والمرأة جميعاً، واللبن من المرأة ولم يخرج من الرجل، وما كان من الرجل إلا وطء هو سبب لنزول الماء منه. وإذا فصل الولد خلق الله اللبن من غير أن يكون مضافاً إلى الرجل بوجه ما. ولذلك لم يكن للرجل حق في اللبن، وإنما اللبن لها، فلا يمكن أخذ ذلك من القياس على الماء.

قال: وقول رسول الله على: "بحرم من الرضاعة ما يحرم من النسبا يقتضي التحريم من الرضاع، ولا يظهر وجه نسبة الرضاع إلى الرجل مثل ظهور نسبة الماء إليه، والرضاع منها، نعم الأصل فيه حديث الزهري وهشام بن عروة عن عائشة. وذكر قصة (أفلح) أخي أبي العقيس. قال: وهذا أيضاً خبر واحد. ويحتمل أن يكون (أفلح) مع أبي يكر رضيعي لبان. فلذلك قال: اليلج عليك فإنه عمك، وبالجملة: فالقول فيه مشكل، والعلم عند الله. ولكن العمل عليه، والاحتياط في التحريم أولى، مع أن قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَ وَلَكُمْ مِنْ وَرُأْدِلَ الله المخالف، الهذال .

والواقع أن تأويل القرطبي لمعنى العمومة في الحديث بعيد، فقد بينت الروايات: أن (أفح) أخو أبي العقيس وليس أخا أبي بكر. وأن عائشة نفسها قالت: إما أرضعتني المرأة، ولم يرصعني الرجل... إسخ.

## هل لحديث عائشة من تأريل؟

على أن الذي لا ينقضي منه العجب هو: كيف يخالف جمّ غفير من

<sup>(</sup>١) ولهذا ألزم الشافعي المالكية في المسألة برد أصلهم بتقدير عمل أهل المدينة، ولو خالف الحديث الصحيح إذا كان من الآحاد، لما رواه عن عبد العزير بن محمد عن ربيعة من أن لبن الفحل لا يحرم. قال عبد العزيز بن محمد: وهذا رأي فقهاشا إلا الزهري فقال الشافعي: لا نعلم شيئاً من علم الخاصة أولى بأن يكون عاماً ظاهراً من هذا وقد تركوه للخبر الوارد، أو يردوا ما خالف الخبر، وعلى كل حان هو المطلوب. فقح الباري، ١١/٥٥.

الصحابة وأمهات المؤمنين وسادات التابعين، وأعلام الفقهاء حديث عائشة في قصة (أفلح)؟ أم هل خفي عليهم ولم ببلغهم؟ فلماذا لم يحتج به عليهم مخالفوهم؟ بل كيف خالفت عائشة روايته؟ وكيف خالفه أقرب الناس إليها مثل ابن أختها عبد الله بن الزبير \_ أحد العبادلة الأربعة \_ وابن أخيها الفاسم بن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء السبعة؟!

بل كيف لم يقل به فقهاء المدينة بصفة عامة وهم أتبع الناس للحديث وأعلم الناس به؟! ما خالفهم في ذلك إلا الزهري؟ الله .

لقد فكرت في هذه المسألة طويلاً، وطالعت فيها عدداً غير قليل من الكتب، ولكني لم أجد فيها ما ينقع الغلة، ويجيبني عن السؤال الذي حيرني. . وهو: كيف لم يقل مثل ابن عمر وابن الزبير وغيرهما من الصحابة وأمهات المؤمنين، وسادات التابعين من فقهاء المدينة وغيرهم بمقتضى حديث عائشة في أبي القعيس؟

فإما أنهم لم يبلغهم الحديث. . وهذا بعيد مع قرب العهد والمعاصرة من بعضهم، ومع إثارة المشكلة من ابن الزبير وبنت أم سلمة في عهد الصحابة، ثم خلاف بعضهم لبعض بعد ذلك واستناد بعضهم إلى الحديث.

وإما أنهم بلغهم الحديث وتعمدوا مخالفته، وهذا أشد بعداً، فقد كانوا أتبع الناس للسنة إذا عرفوها، ولا يسع أحداً منهم مخالفتها.

وإما أنهم بلغهم الحديث وكان لهم فيه تأويل سائغ صرفهم عن الأخذ به.

وهذا في رأيي هو أقرب الاتجاهات في ذلك، وأليقها بهؤلاء الأعلام من صحابة وتابعين وأتباع.

ولكن مما يأسف له أن شيئاً من تأويلهم لم يصل إلينا.

فعلينا نحن أن نجد تأويلاً مقبولاً للحديث يمكن الاعتماد عليه. والذي يبدر لي أحد تأويلين:

<sup>(</sup>١) • تفسير الفرطبي، ١١١/٥ ط. دار الكتب المصرية،

الأول: أن حديث عائشة واقعة حال معينة، حكم فيها الرسول والله عادث خاص بلفظ خاص، فلعله راعى ظرف هذا الرجل وسنه ونظرته إلى عائشة أنها ابنة أخيه، وغير ذلك من الاعتبارات، التي يمكن أن يكون لها تأثير في الفتوى في هذه الواقعة الشخصية، مع ثبوت الحاجة، وانتفاء الشبهة، وأمن الفتنة. وقد جاءت الفتوى بلفظ خاص خوطبت به عائشة الما والحكم في مثل هذه الواقعات المعينة الخاصة لا يجب تعديه إلى غيره. ولعل هذا كان هو ملحظ عائشة حين خالفت هذا الحديث. فلا يظن بها أن تتعمد مخالفة النبي والمحكم في أمر علمته من شرعه.

التأويل الثاني: أن يقال: إن الحديث قد جاء في الإذن بالدخول، فيجب الاقتصار عليه، ولا يعدى الحكم إلى تحريم الزواج، إذ ليس في الحديث تصريح بذلك.. وبخاصة أنه جاء على خلاف القياس كما نقل عن الشافعي في الدوية والدخول إذا اقتضت الحاجة وأمنت الفتة.

أما تحريم الحلال، فهو قرين الشرك، وهو مما شدد فيه القرآن النكير على من اقترفه من آيات كثيرة، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقُولُوا لِمَا نَصِفُ ٱلْسِنَكُمُ اللَّهِ مَنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُمْلِمُونَ اللَّهِ اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ ٱلْكَذِبَ لِنَا اللَّهِ اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ ٱلْكَذِبَ لِنَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

### ملاحظات حول قضية الاحتياط في الدين:

وهنا نجد وجهتين من قضية (الاحتياط) في الدين عند العلماء:

الأولى: وجهة الذين يحتاطون بالتوسع في دائرة التحريم، فكل ما يخشى منه الوقوع في محرم أو شائبته يفتون بمنعه أو تحريمه احتياطاً. وهذه هي الوجهة الشائعة.

والثانية: وجهة من يرون (التحريم) نفسه \_ بغير قاطع \_ أمراً محظوراً محذوراً، يخشى خطره، ويتوقى شرره، فلهذا يفرون منه ويرون الاحتياط هنا أن يبقوا الأشياء والأمور على الإباحة الأصلية، أو يقولوا بمجرد الكراهة بمثل: أكره، أو لا أستحب، أو لا أدري، ونحوها، وقد يتوقفون عن الحكم

نهائياً إذا تعارضت أمامهم الأدلة، ولم ينقدح في أنفسهم مرجح معتبر يستندون إليه. ولا بد أن أنبه هـا على أمرين في قضية الاحتياط أيضاً:

أولهما: أن المبالغة في الاحتياط عن طريق المنع والتضييق ينتهي إلى نوع من التنطع أو الغلو الذي ذمه الرسول ﷺ أبلغ الذم (هلك المتنطعون) قالها ثلاثاً: «إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين».

وقد ذكرت في مقدمة كتابي افتاوى معاصرة أن استمرار الأخذ بالأحوط في كل شيء يجعل الدين في النهاية مجموعة (أحوطيات) تنتهي بالناس إلى الحرج وهو منفي في شرع الله. ولهذا أرى الاعتدال في الاحتياط مطلوباً أيضاً حتى لا نشدد على عباد الله، وندخلهم في دائرة العسر والله يريد بهم اليسر.

والثاني: أن الاحتياط والخروج من الخلاف والبعد عما فيه أدنى شبهة، مطلوب من الإنسان الورع قبل الوقوع في الأمر، أما إذا وقع الأمر وكان هناك وجه معتبر لتصحيحه، فالفقه هنا هو تصحيح ما وقع، حفظاً لمصالح الناس التي ما جاءت الشريعة إلا لترعاها.

ومن ثم كان كثير من الفقهاء المعتبرين يفتون بالتخفيف وبالرخص على المبتلى بالواقعة فعلاً، بخلاف غير المبتلى.

فمن حلف بالطلاق على شيء ولم يحنث فيه بعد، وأمكنه أن يبقى .. بلا حرح .. مع أمرأته على جميع المذاهب فلا داعي لإنتائه بالمذاهب المخففة في أمر الطلاق، وأما من رقع بالفعل فهنا نطلب له الرخصة، ويدفع عنه الحرج.

سأل رجل ابن عباس: هل للقاتل من توبة؟ فقال: لا فلما راجعه أصحابه في ذلك وأنه كان يفتي قبل ذلك بأن للقاتل توبة. أخبرهم بأنه رأى في عينه نية القتل، فأراد أن يسد عليه الطريق حتى لا يتورط في المعصية.

ومعنى هذا أنه لو كان قاتلاً بالفعل لكان له منه موقف آخر.

وعلى هذا الأساس أقول: في مسائل الرضاع التي وقع فيها الاختلاف بين العلماء، ولم يترجح فيها رأي واضح حاسم، ينبغي أن تكون الفتوى فيها \_ قبل الوقوع \_ بتجنبها ابتداء، أخذاً بالاحتياط، وخروجاً من الخلاف، وبعداً عن أي ارتياب، وأما بعد الوقوع فالفتوى يجب أن تقوم على أساس تصحيح ما وقع، حتى لا نهدم الأبنية المستقرة، ونشتت الشمل المجتمع، بغير نص قاطع، ولا إجماع متيقن.

وهذا ما أخذت به نفسي من سنين عديدة في مسألة (لبن الفحل) أو الأب من الرضاع.

فمن استفتاني فيها قبل الزواج أفتيته أن لا يفعل اتباعاً للمذاهب المعروفة، ومن استفتاني بعد الزواج والاستقرار أفتيته بالبقاء على حاله، أخذاً بمذاهب من ذكرنا من الصحابة والتابعين.

هذا وقد قال الفقهاء في القضايا الخلافية: إن قضاء القاضي فيها يرفع المخلاف، ويحسم النزاع. . بأي الرأيين قضى. ولا يجوز لأحد أن ينكر عليه، إذ من المقرر أنه لا إنكار في المسائل الاجتهادية.

وفي مسألتنا عَقْدٌ عُقِدَ، وسُجِّل في محكمة، وشهد به شهود، وأفتى بصحته مفتون، وقامت عليه حياة زوجية صحيحة، ونشأت في ظله ذرية، واستمرت هذه الحياة بضعة عشر عاماً.. وهذا ولا شك أقوى من مجرد قضاء قاض.. فهو أيضاً رافع للخلاف.

وإفتاء المفني أيضاً مثل قضاء القاضي، من شأنه أن يرقع الخلاف، ولا سيما إذا كانت الفتوى موثقة بالدليل، موافقة لمذهب واحد من المذاهب المتبوعة ولو خالف أكثرها، فكيف لا يكفيه من هم أعلم وأفضل وأكثر عدداً من أثمة المذاهب جميعاً؟!

إنني أفتي هنا - بكل اطمئنان ويقين - الأخ السائل أن زراجه صحيح، ولا داعي للوسوسة والبلبلة، ويكفي أن يكون في صفه من الصحابة: ابن عمر وابن الزبير وعائشة وراقع بن خديج. . . . وزينب بنت أم سلمة وغيرهم في . . ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار وربيعة ومكحول والشعبي وإبراهيم النخمي وغيرهم من جبال العلم، وأركان الفقه، وأساتذة الأجبال، وهم كفلاء بالدفاع عنه يوم القيامة.

#### سوء العشرة

فضيلة شيخنا الأستاذ يوسف الفرضاوي حفظه الله.

سن يعاملني زوجي معاملة سيئة جداً وهجرني من سنوات عديدة ولم يقربني إلا نادراً. وعلى ما أعتقد أنه متزوج من أخرى وإن قال لي أنه طلقها، إلا أننى أشك في ذلك.

> فهو لا يجامعني إلا في السنة مرتين، أي كل ستة أشهر. فهل أعتبر مطلقة، وهل أجالسه وآكل معه وأشرب معه أم لا؟ وهو إذا جامعني يعزل، وهذا برضاء مني ومنه. وابتعاده عنى أنا راضية به، فهل على إثم؟

أرجو أن تبينوا لي الحكم الشرعي في ذلك، جزاكم الله خيراً.

مسلمة من الدوحة

ع: الحمد أله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فلا حرج على الرجل شرعاً أن يتزوج بأخرى إذا كان قادراً على أعباء الزواج من النفقة والإحصان، وكان واثقاً من العدل بين زوجتيه، وإلا حرم عليه الزواج بأخرى. قال تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا لَمْدِلُواْ فَوَحِدَةً ﴾ [النساء: ٣].

والعدل المطلوب هنا هو العدل في الأمور الظاهرة مثل المأكل والمشرب والمسكن والكسوة والمبيت، لا في الميل القلبي الذي لا يملكه الإنسان، وفي هذا يقول تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوّا أَن تَمْدِلُواْ بَيْنَ النِسَالِهِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُواْ صَكُلَ الْمَسَلَةِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُواْ صَكُلَ الْمَسَلَةِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُواْ صَكُلَ الْمَسَادِةِ وَلَا حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُواْ صَكُلُ الْمَسَادِةِ وَلَا حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُواْ صَكُلُ الْمَسَادِةِ وَلَا حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُواْ صَكُلُ الْمَسَادِةِ وَلَا حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُواْ وَالنَّاهِ : ١٢٩].

والمعلقة هي المهجورة من زوجها، فلا هي مزوجة، ولا هي مطلقة. وسواء كان الزوج متزوجاً بأخرى أو غير متزوج، فلا يجوز له شرعاً أن يهجر زوجته هجراً طويلاً، بحيث تكون كالمطلقة. وكما أن للرجل حقاً على زوجته ألا تهجر فراشه فإن للمرأة حقاً على زوجها ألا يهجرها، ما لم ترض هي بذلك منه، وتسقط حقها باختيارها. وقد ترضى بعض النسه بذلك بديلاً عن الطلاق.

على أن الزوجة مهما طال هجرها، فهي لا تعتبر مطلقة، وهي زوجة لها كل حفوق الزوجية، إنما تطلق بطول الهجر، في حالة واحدة وهي حالة الإيلاء، إذا حلف ألا يقربها أبداً، أو لا يقربها مدة أربعة أشهر فصاعداً. وهي التي جاء فيها قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن لِمَنَابِهِم تَرَبُّسُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنّ اللّه عَنُورٌ رَجِبهُ ﴿ وَإِن عَرَبُوا الطَّلَقَ فَإِنْ اللّهَ سَبِيعٌ عَلِيدٌ ﴿ الفرة ].

ويجوز للزوج إذا جامع زوجته أن يعزل عنها، ولكن برضاها وإذنها، فقد جاء في الحديث النهي عن العزل عن الحرة إلا بإذنها. فما دامت الأخت السائلة راضية بذلك فلا إثم عليه ولا عليها. وبالله التوفيق. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.



#### الطلاق المعلق

صاحب الفضيلة الشيخ يوسف عبد الله القرضاوي المحترم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إننا نتقدم إليكم بطلبنا هذا راجين منكم موافاتنا بالحكم الشرعي في هذه المسألة من مسائل الأحوال الشخصية.

سن أن رجلاً كان بينه من جهة وبين أبنائه وزوجته من جهة أخرى فجوة بسبب خلافات أسرية استمرت لعدة سنوات نتيجة لتصرفات خاطئة من الأولاد، وإصرارهم عليها دون اهتمام برأيه، ولم يجد من أمهم وهي زوجته ما يعينه على موقفه تجاههم بل كان بحد منها تراخياً لذلك! وبدأت الفجوة تزداد فيما بينه وبين زوجته درن أن يؤثر الأمر على حقوقها الشرعية، ثم عرض عليها الخيار بين أمرين: إم أن ينفصلا ويغني الله كلاً من سعته، أو أن تبقى في عصمته وكل منهما بعيد عن الآخر ولها كامل حقوقها المادية. فاختارت البقاء في عصمته إلا أن الأمر استمر على الخطأ من قبلهم ولم يجد من أبنائه وزوجته ما يرضيه، وفي الفترة الأخيرة حصل عنده تأزم ومضايقة نفسية نتيجة لتصوفات خاطئة حدثت منهم أخيراً، وعلى إثر هذه المضايقة وجه إلى أبنائه ثلاث رسائل:

الرسالة الأولى: وجهت إلى أكبر الأبناء سناً وطالبه الآب فيها أن يخبر أمه بأن ترسل له أي لزوجها رسالة اعتذار عما بدر منها من أخطاء سابقة تجاهه وأن لا تعود إلى مثلها مستقبلاً وتكون هذه الرسالة فيما بينه وبينها وتحت علم أبنائها فقط وفي حالة عدم وصول هذه الرسالة المطلوبة منها في يوم ٩ شوال ١٤١٥ه، فهي ليست في عصمته من بعد هذا التاريخ، هكذا تحدد اللفظ في رسالته إلى الابن.

وكانت ثيته في هذا الأمر كالتالي:

١ \_ الاستجابة لمطلبه درن تراجع.

 ٢ \_ كان ظنه أن الأمر لا محالة سوف يتحقق، وأن طلبه مؤكد سوف يستجاب له.

٣ إذا لا قدر الله ولم يتحقق مطلبه هذا، كانت نيته لا مانع لديه من
 وقوع طلقة واحدة فقط، ولم بنو قطع العلاقة نهائياً مع الزوجة.

أما المطلب الثاني وهو في نفس الرسالة الأولى فقد وجهه إلى أبنائه وطلب منهم أن يرسلوا إليه اعتذاراً عما بدر منهم في حقه من أخطاء وقد حدد لهم موعداً معيناً لوصول الرسالة منهم وهو يوم ٩ شوال ١٤١٥هـ وقال: في حالة عدم وصول الرسالة منكم في يوم ٩ شوال فسوف تكون أمكم (وهي زوجته) ليست في عصمتي من بعد هذا التاريخ؛ هكذا كان اللفظ منه في رسالته للابن الأكبر.

وكانت نيته في هذا المطلب كالتالي:

١ \_ الاستجابة منهم لمطلبه هذا دون تراجع.

٢ \_ كان ظنه أن طلبه مؤكداً سوف يتحقق.

٣ إذا لا قدر الله ولم يتحقق هذا الطلب فلا مانع لديه، من وقوع طلقة
 واحدة وليس قطع العلاقة نهائياً مع الزوجة.

أما الرسالة الثانية: فقد أرسلها إلى واحد من أبنائه وطلب منه أن يبلغ والدته أن لا تقوم بحضانة ابنه إلا بموافقة الزوج كما طلب منه أيضاً في نفس الرسالة أن لا يدخل بيت أبيه الذي تقيم فيه أمه وإخوانه الصغار لأنه لا يحسن التعامل معهم لمدة معينة إلا بموافقة الزوج (الأب) وفي حالة مخالفة هذين الأمرين وعدم الالنزام بهما نإن أمه وهي زوجته ليست في عصمته من يوم ٩ شوال ١٤١٥ه هكذا كان اللفظ منه.

وكانت نيته في هذا الطلب كالتالي:

١ ـ الاستجابة منهما معاً لمطالبه تلك دون تراجع.

٢ ـ كان ظنه أن طلبيه سوف يتحقفان بالتأكيد.

٣ ـ إذا لا قدر الله ولم يتحقق هذان الطلبان فلا مانع لديه من وقوع طلقة
 واحدة، وليس قطع العلاقة نهائياً مع الزوجة.

وقد حررت الرسالتين معاً في يوم واحد ووقت واحد في ٢ شوال ١٤١٥هـ.

أما الرسالة الثالثة فقد وجهت لواحد آخر من أبنائه وتشابهُ تماماً في مطالبها للرسالة الثانية إلا أنه استخدم كلمة الفسخ عند المخالفة للأمرين معا وهو دخول البيت وحضانة الأولاد حيث قال: عند مخالفة الأمرين وعند عدم الالتزام بهما فإن أمك مفسوخة من عصمتي من تاريخ ٨ شوال ١٤١٥هـ علما أن هذه الرسالة حررت في يوم ٤ شوال ١٤١٥هـ.

وكانت نيته في هذه الرسالة:

١ ــ الاستجابة منهما معاً لمطالبه دون تراجع.

٢ ــ كان ظنه أن طلبيه سوف يتحققان لا محالة.

٣ ـ إذا لا قدر الله ولم يتحقق هذان الطلبان فلا مانع لديه من وقوع طلقة
 واحدة، وليس قطعاً نهائياً للعلاقة مع الزوجة.

وكانت نيته لجميع المطالب وقوع طلقة واحدة حتى لو تحقق مطلب أو اثنان أو ثلاثة وبقي المطلب الأخير ولم يتحقق فالطلقة لا مانع من وقوعها

علماً أنه جاء الموعد المحدد لكل طلب ولكن لم يتحقق أي مطلب من تلك المطالب الأربعة.

وقد سبق أن عرضت هذه المسألة على عدة دوائر للإفتاء أفتى فيها من كبار علماء المسلمين إلا أن آرائهم كانت محتلفة كالتالي:

 ١ - من يرى بوقوع طلقات ثلاث باثنات ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وذلك لعدم مجيء الجواب منها ومنهم أي الزوجة والأولاد وقد وقع الشرط فوقع المشروط.

٢ - من يرى بوقوع طلقتين يحل للزوج المراجعة فيها أثناء العدة وعند انتهائها لا تحل له إلا بعقد جديد يشترط فيه المهر والولي والرضا واستندوا من جانبهم في بيان هذا الحكم على أن الصور التي علّق عليها الطلاق تعود إلى صورتين:

الصورة الأولى: تعليق الطلاق على عدم تقديم الاعتذار من الزوجة والأبناء.

الصورة الثاني: تعليق الطلاق على عدم حضانة أناء ابنه إلا بإذن الزوج وعدما لم يتحقق المعلق عليه وقع بكل تعليق طلقة واحدة باعتبار نيته التي حددت اللفظ الكنائي (ليست في عصمتي ومفسوخة من عصمتي).

٣ ـ من يرى بوقوع طلقة واحدة بائنة بينونة صغرى لا يحل للزوج فيها مراجعة زوجته أثناء العدة أو بعدها إلا بعقد جديد بشرط المهر والولي والرصا لأن على المبانة كاية لا تقع طلقة بائنة مكية أخرى.

٤ ـ من يرى أن تكرار الطلاق في وقت واحد يحسب طلقة واحدة ففي هذه المسألة يرون وقوع طلقتين الأولى عن المطالب الثلاثة في يوم ٩ شوال ١٤١٥ هـ وتعد الثانية عن كلمة مفسوخة من عصمتي في يوم ٨ شوال ١٤١٥ هـ وتعد الطلقتين رجعيتين في هذه الحالة.

فنود من سيادتكم بيان الحكم الشرعي في حكم العلاقة الزوجية في هذه المسألة بعد الأحوال المذكورة.

كما نود من سيادتكم ثانياً بيان الحكم الشرعي في هذه المسألة في حالة كون الزوجة لم تبلغ تفصيليَّ بشأن ما طلب منها أو أنها بُلغت في البعض دون الآخر من قبل من أرسل لإبلاغها من أبنائها.

وهن يعد اللفظ الكتابي في حكم به مشافهة.

أفيدونا جزاكم الله خيراً.

علي بن سالم دبي ـ دولة الإمارات

🔁 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

إجابة على استفتاء المذكور حول الطلاق المعلق بتنك الصيغة المذكورة في السؤال.

وإن المذهب الذي أعتمده وأدين الله تعالى به، وأفتي به منذ سنين طويلة هو: أن الطلاق المعلق الذي يراد به الحمل على شيء معين، أو المنع منه

ليس هو الطلاق الذي شرعه الله تعالى لقطع العلاقة الزوجية بالفراق، عند تعذر الوفاق، وإنما يعامل معاملة اليمين، فإذا لم يحدث ما علق به كان فيه كفارة يمين (إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم).

وهذا هو مذهب بعض السلف الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم. وهو الذي أختاره وأرجحه، وأرى أنه الأوفق بروح الإسلام. وهو الذي عليه كثير من أهل العلم والفتوى في عصرنا.

والطلاق الذي وقع فيه السؤال من هذا النوع، حيث طلب الزوج في أولى رسائله من أبنائه أو من أكبرهم أن تعتذر أمهم له عما بدر منها برسالة تكتبها إليه، وإلا اعتبرت مطلقة أو على حد تعبيره: ليست في عصمته. كما طلب من أبنائه عامة في نفس الرسالة: أن يعتذروا إليه كتابة في موعد حدد غايته، وإن لم يفعلوا إلى الموعد المذكور تكون أمهم ليست في عصمته.

وفي الرسالة الثانية طلب من أحد أبنائه ألا تقوم والدته محضانة ابنها إلا بموافقته، كما طلب من الابن ألا يدخل بيت أبيه الذي تقيم فيه أمه وإخوته الصغار، إلا بموافقة الأب لمدة معبنة. (مع أن الأب مخطئ في ذلك، لما في هذا المنع من عقوق الأم، وقطع الرحم بين الإخوة، وخصوصاً إذا طالت المدة، والأب مطالب مأن يعين أبناءه على البر والصلة). ووجه مثلها إلى ابن آخر بالأمرين معاً، ورتب على عدم الاستجابة لطبه: أن الأم تكون في التاريخ المحدد ليست في عصمته، وفي رسالة الابن الآخر: مفسوخة من عصمته، وهذه الكلمات يكنى بها عن الطلاق. فهي ليست من صريح الطلاق، وإنما من كايته.

وقد أكد السائل أن نيته في هذه الطلبات كلها من أبنائه وزوجته:
الاستجابة منهم لمطالبه تلك دون تراجع \_ وأنه كان يعتقد أن طلباته سوف
تتحقق بالتأكيد، وإن لم يكن لدبه مانع \_ في حابة عدم الاستجابة على فرض
وقرعها \_ من وقوع طلقة واحدة.

فالواضح أن الأب كان يضغط بهذه الرسائل ـ وما تتضمنه من صيغ للطلاق الكنائي ـ على أبنائه رعلى زوجته ليستجيبوا لمطالبه، مما يرجح أن

طلاقه مقصود منه اليمين، ويؤيد ما ذهب إليه ابن تيمية ومن وافقه أن فيه كفارة يمين.

والعلماء الذين أفتوا بوقوع هذا الطلاق طلقة أو اثنتين أو ثلاثاً، إنما أفتوا بناء على مذاهبهم الفقهية التي التزموها، وكل عالم حر فيما يلتزمه إذا قام لديه الدليل على صحة التزامه. ولكني لا ألترم إلا ما ألزمني الله تعالى به في كتابه وعلى لسان رسول الله على قلم يلزمني الله أن أكون حنفياً أو مالكياً أو غيرهما.

وأنا من المضيقين في إيقاع الطلاق، وهو اتجاه الإمام البخاري في وصحيحه، وهو الذي تؤيده الأدلة الجزئية والمقاصد الكلية للشربعة.

ويبدو لي أن عليه ثلاث كفارات، بعدد الأيمان التي ذكرها، أو حلف عليها، وهي: اعتذار زوجته وأولاده عما بدر منهم، وعدم حضانة طفله إلا بموافقته، وعدم دخول ابنيه بيت أمهما إلا بإذنه.

هذا وبالله التوفيق.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيراً.



#### طلاق الغضب

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي المحترم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد.

أود أن أسأل فضيلتك في المسألة التالية. . وهي:

رجل تشاجر مع زوجته فطلقها أثناء الشجار طلقة واحدة أولى، ولم يعلم بهذا الطلاق أي شخص ثالث (أي تم الطلاق فيما بينهما) وفي نفس اليوم راجعها بقوله لها: أرجعتك إلى عصمتي، فأجابت قائلة: قبلت، وهذه الرجعة أيصاً تمت فيما بينهما بدون علم أو حضور أي شخص ثالث وبدون شهود، فهل هذا الطلاق واقع، وهل هذه الرجعة التي بدون شهود صحيحة شرعاً وتحل المؤوجة لزوجها شرعاً؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المرسل أبو محمود الدوحة

#### ع: الحمد ش.

إذا كان الطلاق الذي وقع من السائل عقب الشجار مع زوجته، لم يكن في حالة غضب شديد هيج الزوج، وأفقده السيطرة على نفسه، فعلق بما لم يكن يفكر فيه ولا ينويه: فإن طلاقه واقع؛ لأنه صادر من أهله في محله، وباللفظ الصريح، وعدم وجود مانع مثل حالة (الإغلاق) التي جاء فيها الحديث الشريف «لا طلاق في إغلاق»(۱). وقد فسر الإغلاق به (الإكراه) وفسر برالغضب). والمراد به: الغضب الشديد، الذي يفقد الرجل السيطرة على نفسه، فيقول ما لم يكن يريده.

<sup>(</sup>١) أبو داود (٣١٩٣)، ابن ماجه (٢٠٤٦) عن عائشة.

وجمهور الفقهاء لا يشترطون الشهادة على الطلاق، ولا على الرجعة، وإن كانوا يستحبون الإشهاد على الرجعة، لقوله تعالى عن المطلقات: ﴿وَإِذَا لِلنَّمْ الْجَلَهُنَّ (أَي استوفين العدة) فَأَتْسِكُوهُنَّ بِمَقْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُونِ وَأَشْهِدُوا لَاللَّهُ مَا الطلاق: ٢].

والإشهاد هنا مهم، حتى لا ينكر أحدهما فيما بعد وقوع هذا الطلاق نسياناً أو مكابرة وعناداً أو لغير ذلك من الأسباب.

على كل حال، فما دام الزوج قد راجع زوجته باللفظ الصريح، وقال لها: أرجعتك إلى عصمتي. فقد رجعت إليه، ولا يشترط أن تقول هي: قبلت، لأن المراجعة من حق الزوج ما دامت المرأة في العدة، فقد قال تعالى: ﴿ وَالْمُطْلَقَنَتُ يَكُنُونَ مِا فَلَقَهُ قُرْقِعُ وَلَا يَجِلُ فَكَنَ أَن يَكُنُونَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِي أَرْعَامِهِنَ فَالنّهُ وَالنّهُ فَي أَنْ يَكُنُونَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِي أَرْعَامِهِنَ إِن كُنُ يُومِنَ بِاللّهِ وَالنّهِ وَالنّهِ وَالنّهِ وَالنّهِ وَالنّهِ وَالنّهِ وَالنّهِ وَالنّهِ وَالنّهُ فَي اللّهُ فِي اللّهِ وَالنّهِ وَالنّهِ وَالنّهِ وَالنّهُ فَي اللّهُ إِن اللّهُ إِن أَرَادُوا إِصْلَامًا ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فسمى الله الزوج المطلق (بعلاً) وجعله أحق برد المرأة إليه في ذلك (أي في وقت العدة) إن أراد إصلاح الأمور، وإعادة المياه إلى مجراها.

بل إن بعض الفقهاء يعبر جماع الرجل لها في أثناء العدة إرجاعاً لها، يعني: أنه إرجاع بالفعل بدل القول، حملاً لحال المسلم على الصلاح، بمعنى: أنه لم يعاشرها إلا وهو يريد إرجاعها إليه.

فهذه الرجعة بالقول الصريح أولى بالاعتبار والصحة والقبول شرعاً، وتحل الزرجة لزوجها، والزوج لزوجته في ضوء أحكام الشريعة السمحة. والحمد اله.



### زواج المرأة بعد الطلاق الرجعي

الن مشكلة تكررت كثيراً في بعض البلدان، وهي: أن الزوج يطلن زوجته طلاقاً رجعياً، وقبل انقضاء عدتها بقليل يراجعها، ويعيدها إلى عصمته وهي لا تعلم. ثم يتقدم إلى المرأة من يخطبها، فتتزوج، وبعد مدة تفاجأ بزوجها الأول يرفع عليها دعوى بأنها تزوجت وهي متزوجة، وهي حريمة كبيرة، والمرأة تقول: ما ذنبي؟ أنا لم أعدم أنه ردني فهل من حل شرعي لهذه المشكلة؟ وما حكم هذا الزوج الثاني، وخصوصاً إذ طال، وكان منه إنجاب؟ جريئة «المسلمون» السعودية

#### ج: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

فلو أن الناس التزموا بأحكام الشرع وآدابه، ما حدثت هذه المشكلة التي يشكى منها، وذلك أن الأصل في الطلاق أن يكون رجعياً، لقوله تعالى: ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُونِ أَوْ نَتْرِيحٌ بِإِخْسَانِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. أي الطلاق الدي تراجع فيه الزوجة مرتان، إذ الثالثة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

ولم يستثن الشرع من حق الرحوع للزوج إلا ثلاثة أنواع من الطلاق:

الأول: طلاق المرأة قبل الدخول بها، فطلاقها بانن ولا عدة عليها، كما قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ مَامَنُواْ إِنَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْنُمُوهُنَّ مِن قَبِلِ أَل تَمَشُوهُ كَ لَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَ مِنْ عِذَوْ نَمَنَدُونَهَا فَمَيِّعُوهُنَّ وَسَرِّجُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۞ ﴾ [الأحزاب].

الثاني: الطلاق على مال، وهو (الخلع) كما قال تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَا يُقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفَلَاتَ بِيرْ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وكما قال النبي ﷺ لأحد الصحابة: «اقبل الحديقة وطلقها تطليقة» وليس معقولاً أن تفدي نفسها منه برد ما أخذت منه، ثم يمكن من إعادتها إلى عصمته.

الثالث: الطلاق الثالث، وهو الذي قال الله تعالى فيه: ﴿ فَإِن طَلْقَهَا (أَي بِعد المرتين) فَلا يَمَلُ لَمُ مِنْ بَعَدُ حَتَىٰ تَنكِحَ زَوْبًا غَيْرَاً ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

وما عدا ذلك فالطلاق رجعي، كما يدل عليه القرآن، ومن حق الزوج مراجعة زوجته ما دامت في عدتها، كما قال تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّنَتُ يَكُوهُمَنَ عَرَاجَعة زوجته ما دامت في عدتها، كما قال تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّنَتُ يَكُوهُمَنَ إِلَاهُ إِلَاهُ اللّهُ فَى اللّهُ فَى اللّهُ فَى اللّهُ فَى اللّهُ فَى اللّهُ فَى اللّهُ إِلَا يُحِلُّ لَمُنَ أَن يَكُتُمُنَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِى الْتِحَامِهِنَ إِن كُنَ يُوْمِنَ إِللّهِ وَاللّهُ إِلَا يَعِلُّ اللّهُ إِلَى إِلّهُ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَتُهُ ۚ [البقرة: ٢٢٨] فسمى القرآن المطلق (بعلاً) أي زوجاً، وجعله أحق برد مطلقته في ذلك أي في وقت العدة.

ومعنى: هذا أن الزوجية لم تنقطع تماماً بالطلاق الرجعي، فإن نفقتها واجبة عليه مدة العدة، ولو مات أثناء العدة ورثته، ولو ماتت ورثها.

ومما يؤسف له أن هناك أحكاماً وآداباً شرعها الله تعالى وأمر بها أن تراعى في عدة النساء، ولكن الأزواج والزوجات جميعاً لا يهتمون \_ غالباً \_ بتنفيذها.

فنجد في هاتين الآيتين خمسة أوامر إلْهية مهمة:

الأول: أن تطلق المرأة لعدتها. قال ابن عباس: لا يطلقها وهي حائض، ولا في طهر جامعها فيه، ولكن يتركها حتى إذا حاضت وطهرت طلقها تطليقة. وهذا هو طلاق السنة.

الثاني: إحصاء العدة، ومعناه: أن تحفظ ويعرف ابتداؤها وانتهاؤها، لئلا تطول العدة على المرأة.

الثالث: اتفاء الله تعالى بعدم إخراج المرأة من بيتها، وعدم حروجها هي منه أيضاً، ومن الملاحظ: أن القرآن عبر عن بيت الرجل بأنه بيتها ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بَيُّوتِهِنَ ﴾ وتعليل النهي عن الإخراج والخروج بقوله: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ اللّهَ يُعْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ إشارة إلى أن القلوب التي غضبت يمكن أن ترضى،

والعلاقة التي تكدرت يمكن أن تصفو، وتعود المياه إلى مجراها الطبيعي، ويراجع الرجل زوجته، وتطيب الحياة من جديد.

ولو أن المسلمين التزموا هذا التعليم لكان من وراثه الخير، ولكنا نجد المرأة إذا رقع عليها الطلاق، تجمع ثيابها، وتذهب في التو إلى بيت أبيها، والزوج يتركها، والأهل لا ينكرون عليها.

ولا غرو أن يراجعها الرجل بعد ذلك وهي لا تدري.

الرابع: من الأوامر قوله تعالى: ﴿ إِذَا بَلَعَنَ أَبَنَهُنَّ مَاتَسِكُوهُنَّ بِمَعْرُونِ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُونِ ﴾ ومعنى (بلغن أجلهن): أي قربن انتهاء العدة، إذ بعد انتهائها لا مجال لإمساكها بالمعروف.

فالرجل مطالب هنا: أن يمسكها \_ أي يراجعها \_ بمعروف، أي لا يريد مضارتها، أو إبقاءها أطول مدة في ذمته مكايدة ومضايقة لها. فليس هذا من المعروف ولا من الإحسان الذي أمر الله تعالى به.

فإذا لم يرد إمساكها بمعروف، فليفارقها بمعروف، كما في الآية ﴿أَوْ نَسْرِيحٌ بِإِحْسَانِي﴾ وفي موضع آخر: ﴿وَسَرِجُوهُنَّ سَرَاعًا جَيالًا﴾ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَنسَّوُا ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمُ ﴾ [البقر:: ٢٣٧].

الخامس: من الأحكام هنا قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ يَسَكُّو وَأَشِيدُواْ ذَوَى عَدْلِ يَسَكُّو وَأَقِيشُواْ الشَّهَائِدَةَ بِلَّهِ ﴾ فقد أمر سبحانه بالإشهاد على الإمساك ـ وهو المراجعة ـ أو المفارقة.

والأصل في الأمر في القرآن: أنه للوجوب، ما لم يصرفه صارف، ولا أدري لماذا جعله الكثيرون هنا للندب والاستحباب، ولا أجد ما يصرفه عن الوجوب؟

فالإشهاد على الرجعة واجب، وإعلام المرأة بالرجعة إذا راجعها واجب، لما يترتب عليه من حق للزوج، وسقوط حقها بالزواج من غيره، فإذا كانت في البيت \_ كما أمر الله \_ فعلمها بذلك أمر طبيعي وميسور، وإذا أخرجت أو خرجت من البيت \_ خلافاً لما أمر الله به \_ فإعلامها لازم.

ولو تم الإشهاد والإعلام، لم تحدث المشكلة التي هي أساس الشكوى.

وأرى أن يتم دلك بالتسجيل في المحكمة وإللاغ الزوجة عن طريقها، وهذا أصبح أمراً ضرورياً في الطلاق، كما هو ضروري في الزواج، حفظاً للحقوق. وهو ما تعارف عليه الناس في مصر وكثير من الأقطار، ويسمونه (ورقة الطلاق).

ويهدا يتم الطلاق عند الفاضي أو المأذون، كما تمّ الزواج من قبل عند أحدهما.

والله أعدم



### تغيير المرأة إلى رجل!

التن أنا سيدة مسلمة، أصلي وأصوم وأؤدي فرائض الله، وأجتنب ما حرم الله، وأنا من أسرة ثرية ذات مال ومنزلة، يحسدني عليها الكثيرات من النساء، ولكن عندي مشكلة عويصة أرجو أن تعينوني على حلها في ضوء أحكام الشرع الشريف.

مشكلتي أني لا أشعر بأنوثتي، أي لا أحس بأنني أنثى، بل أشعر في أعماقي أني رجل ولست بامرأة، وقد خطبني أكثر من واحد، ورفضت، ثم ضغط علي أهلي فقبلت الزواج من أحدهم، ولكنها كانت محنة وملبة مالنسبة لي، فكأن رجلاً يعاشر رجلاً.. وكان لا بد من النتيجة الحتمية وهي الطلاق.

والآن أنكر في حل جذري لمشكلتي أعرضه عليكم، رهو أن أذهب إلى طبيب مختص ليجري لي عملية جراحية يحولني بها إلى رجل، وأحيا حياة الرجل.

وأحب أن أذكر لفضيلتك أن الأطباء قرروا أن أجهزتي الأنثوية طبيعية، وأني أنثى كاملة، ولكن بعض الأطباء مستعدول لإجراء عملية التعيير، وتركيب عضو ذكريّ لي، وتعطيل الأعضاء الأنثوية.. إلخ..

فهل هذا يجوز شرعاً لأعالج ما أعاني طوال حياتي؟ أرجو من سماحتكم الإجابة الوافية بالأدلة الشرعية، حتى يطمئن قلبي. . أدام الله عليكم التوفيق. سيدة مسلمة

الزوجية) ظاهرة كونية عامة، بثها الله تعالى في هذا الكون كله: إنسانه وحيوانه ونباته وجماده. كما قرر ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ سُبْحُنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلأَزْوَحَ كُلُهَا مِمَّا تُنْبِتُ ٱلأَرْسُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَمَّلَمُونَ اللَّهِ وَمِمَّا لَا يَمَّلَمُونَ اللَّهِ اللَّهُ وَمِمَّا لَا يَمَّلَمُونَ اللَّهِ اللَّهُ وَمِمَّا لَا يَمَّلَمُونَ اللَّهِ اللَّهُ وَمِمَّا لَا يَمَّلَمُونَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمِمَّا لَلَّهُ مُنْ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمُعْمَلِهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمُعْمَلِهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمُعْمَلِهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمُعْمَلًا لَوْمَا لَهُ اللَّهُ وَمُعْمَلِهُ وَمُعْمَلًا لَوْمَالِهُ وَمُعْمَلُونَ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

والذكورة والأنوثة هما أبرز مظاهر هذه الزوجية، وعلى أساسها قامت حياة الإنسان والحيوان لحاجة كل من الذكر والأنثى إلى صاحبه. وهي حاجة بيولوجية محضة عند الحيوان. وهي عند الإنسان أرقى من ذلك وأعمق، فهي بيولوجية ونفسية وفكرية واجتماعية وأخلاقية.

ولهذا حين خلق الله آدم أبا البشر، لم يدغه وحده، ولم يسكنه الجنة بمفرده، إنما خلق له من نفسه زوجاً ليسكن إليها، ويأنس بها، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ بِنَ نَدِّسٍ وَنَجِدَةٍ وَجَمَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَشَكُنُ إِلَيْهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩].

وقال لادم: ﴿وَقُلْنَا يُتَكُنُّ أَنَّ وَزَقَبُكَ ٱلْمَنَّةَ وَأَلَلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِثْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥]، إذ لا معنى لجنة يعيش الإنسان فيها وحيداً.

وقد ركب الله في كل من جنس الذكر والأنثى الميل الفطري إلى الجنس الآخر، ليلتقيا ويتعاشرا ويكون من ذلك الأبناء والأحفاد، كما قال تعالى: ﴿وَأَلَقَهُ جَمَلَ لَكُم مِّنَ أَنْوَجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٧].

وهذا الميل الفطري بين الرجل والمرأة هو الذي أنشأ الحياة الزوجية، وكان من ثمراته الأبوة والأمومة والبنوة والأخوة، ومن ينابيعه فاضت قصص الحب والعشق، التي تغنى بها اشعراء والأدباء في أنحاء العالم طوال التاريخ.

ومن هنا لا يتصور أن يستغني الرجل عن المرأة، أو المرأة عن الرجل، إلا من قبيل (الشذوذ) عن الفطرة التي فعر الله الناس عليها.

ومن هنا أيضاً شرع الإسلام الزواج بين الرجل والمرأة لبحقق أهدافاً إنسانية عظيمة أشار إليها القرآن يقول سبحانه: ﴿وَمِنَ ءَايَنَتِهِ أَنَّ حَلَقَ لَكُمْ مِّنَ أَنفُسِكُمْ أَزْوَنَهَا إِنْسَانَ فَلَى لَكُمْ مِن أَنفُسِكُمْ أَزْوَنَهَا إِنَّهَا وَيَعَمَلَ يَتْنَكُمُ مَوْدَةً وَيَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَايَسَ لِقَوْمِ الفُسِكُمُ أَزْوَنَهُ إِنَّ اللَّهَ لَايَسَ لَهُوَمِ يَنفَكُرُونَ فَلَى اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَا لَاللَّهُ وَاللَّهُ الْمُعُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّلْمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَال

لهذا كان من الغريب جدّاً: موقف الأخت السائلة من الرجال، ونفورها منهم، وشعورها في أعماقها بأنها رجل مع أن الأطباء من أهل الاختصاص قرروا أنها أنثى كاملة، وأن جميع أجهزتها الأنثوية لا خلل فيها.

لا بد أن يكون وراء هذا الموقف منها أسباب نفسية عميقة الجذور،

ينبغي البحث عنها، والعمل الجاد، من أهل الذكر والخبرة على علاجها، كما قال تعالى: ﴿ فَتَكُلُ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿ وَلَا يُنَبِّنُكُ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [الفرقان]، ﴿ وَلَا يُنَبِّنُكُ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [الفرقان]، ﴿ وَلَا يُنْبِئُكُ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [الفرقان]، وقد قال على داء واحد هو العامل]. وقد قال على انزل الله داء إلا أنزل له دواء، علمه من علمه، وجهله من جهله».

ومن المهم في العلاج: أن تؤمن الأخت السائلة بأن علاجها ممكن، وأن تساعد الطبيب بهذا الإيمان وألا ترفض العلاج من داخل نفسها، فإن قبول المريض للدواء واعتقاده بنفعه، وثقته بطبيبه من أعظم أسباب شفائه.

ولتلجأ أيضاً إلى الله تبارك وتعالى: تسأله وتدعوه وتتضرع إليه أن يشرح له صدرها، وييسر لها أمرها، وبحل لها عقدتها، فإن الدعاء دراء روحي له قيمته، يعرفه المؤمنون، ويجهله الماديون.

وقد دعا أيوب عَلِيْهِ ربه ﴿أَنِي مَسَنِىَ الطُّرُّ وَأَنْتَ أَرْكُمُ ٱلرَّبِينِي﴾ [الانبياء: ٨٣]، فاستجاب الله دعاءه وكشف ما به من ضر، رحمة منه تعالى، ولطفاً به.

أما ما تفكر فيه السائلة، فهو أمر محظور شرعاً في حالتها. لأن تحويل الإنسان من أنثى إلى ذكر، أو من ذكر إلى أنثى: لا يجوز إلا في حالة تكون فيها طبيعة التكويل الجسدي مساعدة على ذلك. فقد توجد بعض مظاهر الأنوثة على شخص هو في حقيقة تركيبه رجل، وفيه أعضاء الرجولة مخبوءة في جسده، من الخصيتين والذكر ونحو ذلك، وتكون مظاهر الأنوثة سطحية، والعملية الجراحية لتحويل هذه الأنثى إلى ذكر مقبولة، بل مطلوبة شرعاً لأنها تعيد الأمور إلى نصابها، وتضع الشيء في موضعه، وليس فيها تغيير لخلق الله تعالى.

وكذلك إذا كان الشخص فيه بعض مظاهر الذكورة، وهو في حقيقة تكوينه البدني أنثى، والأعضاء الأنثوية مخبوءة في كيانه مثل المبيض والفرج والرحم وغيرها.

فهذا يقبل بل يطلب شرعاً إجراء العملية له، ليستقر في وضعه الصحيح بلا حرج. إنما المحرم والممنوع هو: تحويل الرجل الطبيعي في تكوينه إلى امرأة، وتحويل المرأة الطبيعية في تكوينها إلى رجل. فهذا من الخروج على الفطرة، والتغيير لخلق الله، الذي هو من عمل الشيطان عدو الإنسان، الدي حذر الله تعالى منه، وبين لنا وسائله في إخراج الإنسان من الاستقامة إلى الانحراف، ومن سواء الفطرة إلى شذوذها.

وأي تغيير لخلق الله تعالى أعظم من تغيير الرجل إلى امرأة، أو المرأة إلى رجل؟

وكيف تكون امرأة بلا مبيض ولا رحم؟ وكيف يكون رجل بلا خصية ولا قضيب طبيعي؟

إن أول أثر لهذا التغيير: أنه يمنع الإنجاب أو الأمل فيه تماماً، وهذا لا ريب فيه، ولو فتحنا هذا الباب لكل الناس لانقطع النسل، وانتهى وجود البشر.

ثم إنه يترنب عليه أحكام شرعية خطيرة جدّاً. فإذا تحولت المرأة إلى رجل مثلاً، وأجزنا ذلك، ورتبنا عليها آثارها، فمعناه: أننا نجيز لها أو له أن يتزوج امرأة، وهو في الحقيقة زواح امرأة بامرأة زواج الجنس بالجنس نفسه، وهذا من أكبر المحرمات شرعاً.

كما يترتب على ذلك: أن ترث هذه المرأة المسترجلة، أو المحولة إلى رجل ميراث الرجال، فتأخذ ما ليس بحقها شرعاً.

وكذلك إذا تحول الرجل إلى امرأه، فمعناه: أنه بحل له أن يتزوج رجلاً، وهو في الواقع زواج رجل برجل. وهو من أعظم الكبائر. ويترتب عليه أن يضيع حقه في الميراث، وأن يأخذ الآخرون من نصيبه ما ليس لهم.

ومنذ سنوات ثارت ضجة في مصر، وفي جامعة الأزهر، حين غير الطالب بكلية الطب (سيد) نفسه إلى الطالبة (سالي) برغم أن تكوينه الجسماني تكوين رجل، ولكن أحد الأطباء وافقه على إجراء العملية الجراحية لتحويله إلى امرأة، وقد أنكر عليه عامة الأطباء. كما أنكر عليه علماء الشريعة، وجمهور الناس بحسهم الديني والأخلاقي.

إن الله تعالى خلق الزوجين: الذكر والأنثى، وجعل لكل منهما تكوينه الخاص به، يقوم بوظيفة منوطة به في الحياة، لا يجوز له أن يلغيها أو يعطلها، ومن أعظمها: الأبوة والأمومة، فكل ما يعطل الأبوة والأمومة لا يجوز، لأنه خروج على الفطرة، وشرود عن الشريعة، وفرار من المسؤولية، وانحراف عن الأخلاق.

أسأل الله تعالى للأخت السائلة: أن يعينها على نفسها، وأن يشرح لها صدرها، وييسر لها أمرها، ويحل لها عقدتها بما يتفق مع الشرع الحكيم. إنه سبحانه أكرم مسؤول، وأعظم مأمول.



## نسبة الإنسان إلى أبيه هل فيها ظلم للمرأة؟

إلى التهجم على الإسلام وشريعته وحضارته: إن اسم المرأة غير محترم في الإسلام ولا في غيره، فنحن ننادى بأسماء آبائنا، ولا ننادى بأسماء أمهاتنا، ونعتبر اسم المرأة كأنه عورة، أليس في هذا إهانة للمرأة، وتمييز للرجل عليها؟ ما تعقيبكم على هذا الكلام؟

#### 📆 الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

اسم المرأة محترم مثل اسم الرجل تماماً، والمرأة تنادى باسمها، كما ينادًى الرجل باسمه، أما أننا ننادى بأسماء آباتنا وليس بأسماء أمهاتنا، فهذا ما اصطلحت عليه معظم أمم العالم، وليس المسلمون وحدهم، كما أن هذا ليس أمراً مستحدث، ولكنه أمر معروف طوال التاريخ: أن يتسب الإنسان إلى أبيه وأسرة أبيه وقبيلة أبيه. ولهذا يقال عن البشر عامة: بنو آدم، فهذه المجتمعات مجتمعات (أبوية) أي النسبة فيها إلى الأب. ويوجد مجتمعات قليلة تنسب إلى الأم.

ويبدو هذا أمراً منطقياً، فقد كان الرجل هو العنصر الأقوى الذي يسعى ويكدح على الأسرة ويحميها من عدوان الآخرين، وجاء في القرآن أن الله حذر آدم وزوجته من الشيطان، ﴿ فَتُلْنَا يَتَعَادَمُ إِنَّ هَدَا عَدُوًّ لَكَ وَلِرَوْجِكَ فَلَا يُعْرِّحَنَّكُما مِنَ الشيطان، ﴿ فَتُلْنَا يَتَعَادَمُ إِنَّ هَدَا عَدُوًّ لَكَ وَلِرَوْجِكَ فَلَا يُعْرِّحَنَّكُما مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴿ وَلَم يقل: (فتشقيا)؟ قال الجَنَّةِ فَتَشْقَى وَلَم يقل: (فتشقيا)؟ قال الزمخشري وغيره من المفسرين: لأن الشقاء والكدح في الأرض من أجل العيش معصوب أساساً برأس الرجل.

ويظهر أن جنس الذكر أقوى في الحيوانات عامة، كما نرى ذلك في الكبش والنعجة، والثور والبقرة، والديك والدجاجة، وغيرها فهذا من صع الفطرة، وليس من تحكم الرجال في النساء. ولا ينقص هذا من قدر المرأة،

لأن الله ناط بها مهمة أخرى غير الكدح والحماية، وهي مهمة الحمل والوضع، وتنشئة الأولاد، وما أصعبها من مهمة.

على أن من الرجال من يعرف باسم أمه لسبب أو آخر، ولم ينقص هذا من قدره، كما نوى في تاريخنا مثلاً: محمد بن الحنفية، وهو ابن علي بن أبي طالب راه عليه، وكانت أمه من بني حنيفة. وإسماعيل بن عُلية، وهو من فقهاء الأمة المعتبرين، نسب إلى أمه.

وآل تيمية، ومنهم: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، وهؤلاء الثلاثة من كبار علماء الأمة: الجد والابن والحفيد، وكلهم نسبوا إلى تيمية، أمهم أو جدتهم.

أما اعتبار اسم المرأة عورة، فربما نجد مثل هذا عند بعض العوام أو البدو وأمثالهم للأسف، فنجد بعض الناس يعبرون عن المرأة به (الجماعة) أو (الأولاد) أو (العائلة). بل رأيت بعض الناس في الخليج إذا ذكروا المرأة يقولون: أعزك الله، كما يقولونها: إذا ذكروا الحمار ونحوه!

وهذ ليس من الإسلام في شيء، وهم لم يفعلوا ذلك تديناً، ولا بتوجيه الدين، بل هي أعراف جاهلية، لا سند لها من الشرع.

ولقد رأينا الرسول الكريم ﷺ يذكر زوجاته بأسمائهن، أو كنيتهن: عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة وصفية وغيرهن.

وفي حديث الصحيحين المعروف والمروي في اعتكافه رها حين ذهبت صفية تزوره عند باب المسجد، ورآه أنصاريان معها، فأسرعا الخطا، فقال لهما: على رسلكما، إنها صفية بنت حيى!

وكان يناديهن بأسمائهن: يا عائشة، يا حفصة. . إلخ . كما نادى عمته وابنته باسميهما وهو يحذر بني هاشم من النار: يا بني هاشم انقذوا أنفسكم من النار فإني لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبد المطلب عم رسول الله .. يا صفية بنت عبد المطلب عمة رسول الله .. يا فاطمة بنت محمد . . . اعملوا فإني لا أغني عنكم من الله شيئاً .

ومن مزية الإسلام أنه لم يدمج المرأة في نسب زوجها بعد أن تتزوج،

حتى إنها تنسب إليه لا إلى أبيها، كما هو عند العربيين، وكما قلد ذلك بعص بلاد المسلمين، بل تبقى المرأة شرعاً محتفظة باسمها واسم أبيها وعائلتها، بعد الزواج، كما كانت قبل الزواج.

ولهذا نقول في أمهات المؤمنين أزواج النبي ﷺ: خديجة بنت خويلد، وسودة بنت زمعة، وعائشة بنت أبي بكر، وحفصة بنت عمر، وزينب بنت جحش، وصفية بنت حيي.. إبخ زوجات النبي ﷺ.

وكذلك أسماء الصحابيات، مثل: نسيبة بنت كعب، وأسماء بنت أبي بكر، وأم حرام بن ملحان، وغيرهن.

ومن بعدهن، مثل: عائشة بنت طلحة، وأم كلثوم بنت علي، وسكينة بنت الحسين وغيرهن.

وباله التوفيق



## محنة فتاة صغيرة مع شقيقها

اسن صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور/ يوسف القرضاوي الموقر.
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أرجو التكرم بالتعليق على القضية التالية حيث اتصلت صاحبتها بي شخصياً وأخبرتني بها حرفياً، وها أنا أصوغها لكم..، وعلماً بأننا سوف ننشر هذا الموضوع الرئيسي على صفحات المجلة الصادرة في سبتمسر/أيلول ١٩٩٩م:

رانيا.. فتاة عربية في عمر الزهور \_ ١٤ سنة \_ اتصلت بي رافضة الإدلاء باسمها الكامل أو حتى الإفصاح عن باقي هويتها.. وبصوت فيه لوعة وتحسر.. بدأت الحديث معي بأن لا سبيل إلا الانتحار أو الهروب إلى المهجر. وبعد التهدئة.. بدأت في سرد قصتها فقالت: عائلتي تتكون من أب وأم وأخ يكبرني بسنة ويشاركنا في البيت خادمة فلبينية ومزارع بنغالي، وسائق هندي، وبيتنا كبير جداً، به مرافق واسعة، وبركة سباحة، وحديقة غناء، أعيش حياة مرفهة.. لم أجدني يوماً في حياتي في حاجة إلى نقود إلا وأجدها متوافرة أمامي.. ولكن الطامة الكبرى تكمن في أبي باعتباره رب الأسرة، فهو دائم السفر، ومنهمك في عمله الحر، لا يعرف عن حياتنا شيئاً، وأمي كذلك لديها صديق تعوض به ما لا تلقاه من أبي، فهو يعاشره معاشرة الأزواج، ويستحم معها أمام ناظرينا في حوض السباحة.. وكلنا يعرف ـ وربما حتى أبي ـ بأن صديق أمى له حق الممارسة الشرعية في البيت.

أدرس في مدرسة خاصة منفتحة. . أجد فيها الاختلاط مع الأولاد ممن هم في سني . . وتطبعت بطبائع أمي . . . ذات الطابع الأوروبي الشيطاني اللعين . بدأت أتساءل دائماً: لماذا الجنس؟ . لماذا أتينا إلى الوجود؟ . وكيف؟ وخلالها صرت أطالع الصور والأفلام المتعلقة بذلك . . وبدأ أخي ياسر (الذي

كما أسلفت يكبرني بسنة) يشاركني همومي، ونلعب كما كنا، ونلهو كما كنا. ولكنه بدأ ذات يوم يتحرش بي تارة ويريدني تارة أخرى، إلى أن سلمت له الأمر.. وأصبحنا كالعشيقين.. إلى أن تنبهت ذات مرة، وفكرت في التخلي عن أخي.. ولكن المسكين أحبني كثيراً، ويحب النوم إلى جانبي.. ولكنني تعلمت بأن هذا لا يجوز.. فهو تصرف حيواني بحت.. وفكرت في مخرج من هذا المأزق.. فكرت في صديقن في المدرسة أسمه (لؤي).. تقربت منه، وهو يريدني منذ زمن، فهو يرتاح لي، ويقبلني أحياناً، ونظراته لي كلها صدق ومودة.. دعوته إلى بيتن ذات مرة للعشاء، ثم الاستحمام في حوض السباحة، ولم أجد نفسي إلا وأنا معه في غرفة نومي.. فيالها من ليلة حلوة.. أحسست فيها بأنى تركت أخي، ووجدت ضائتي!

علم أخي بحبي الجديد وانهار، وأخذ يضربني، وأنا أصده، وأغلق عنه باب غرفتي. حارب أخي لؤياً ومنعه من دخول بيتنا، بل منعه من مجرد أن يكلمني. . إلى أن وصل بي الحال أن اتفق مع أخي، فاشترط عليّ أن لا أتركه، فيكون هو وصديقه لؤي عشيقين لي لا أردهما أبداً!.

والآن.. يعاشرني أخي.. ويعاشرني صديقه الذي أحبه وأعشقه، وطبعاً لا يدري عن ما يفعله بي أخي كل يوم.

فأنا حائرة ما الذي أفعله؟ . . فقد تعودت على ذلك . . وخوفاً من الفضيحة فكلاهما يقذفان في أحشائي . . نوروني . . . فلا أبي ولا أمي المستهترة يستطيعان توجيهي بشيء . . فما العمل؟ . انتهت الرسالة .

نضيلة الدكتور:

نحن في انتظار الرد الشرعي، والتعليق من جانبكم على هذه الواقعة المأساوية التي سردناها لكم منقولة حرفياً كما أبلغتنا بها الفتاة، وذلك خلال أسبوع من تاريخه.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات،،،،

عبد الحميد علي القاسمي رئيس الإدارة والتحرير

لمجلة (العائلة) \_ المنامة \_ البحرين

ج: الحمد الله، والسلام على رسول الله.

هذه المأساة التي تعيشها الفتاة المنكوبة، والتي تحكيها على لسانها، والتي لا يصدقه عقل، ولا يرضاها ضمير، ولا يقرها عرف، ولا خلق، ناهيك أن يقرها شرع ودين.

هذه المأساة ثمرة مرة لهذه الشجرة الملعونة في القرآن والتوراة والإنجيل وكل كتب السماء: شجرة المادية والإباحية الجنسية التي لا تثمر إلا الشوك والحنظل.

إنها ثمرة لحياة الانحلال التي تعيشها بعض الأسر المترفة في ديارنا، نتيجة للتقليد الأعمى للحضارة الغربية التي تهددها النزعة الإباحية بالسقوط والانهيار، والتي يشكو منها المصلحون والمفكرون الأحرار والنقاد من الغربيين أنفسهم.

ماذا يتوقع من أسرة مفككة، كل فرد فيها يعيش لنفسه، غير شاعر بمسؤوليته عن الآخرين؟

الأب يعيش لأسفاره وأعماله وأمواله، ولا ندري ماذا يصنع في هذه الأسفار؟. ولا يبالي ولا يسأل أو يحس بما يجري لأسرته في غيابه، والنبي على يقول: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته.. والرجل في أهل بيته راع وهو مسؤول عن رعيته، متفق عليه.

والله تــعــالـــى يــقـــول: ﴿يُكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَوَا أَنفُسَكُمُ وَأَقْلِيكُو نَارًا وَقُودُهَا اَلنَّاسُ وَلَـلِيجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦].

وقد مات حسه الديني، وحسه الرجولي، حتى إنه يقبل أن تستحم زوجته مع رجل أجنبي في حوض السباحة، وحتى تقول الفتاة: كلنا يعدم أن صديق أمى له حق الممارسة الشرعية معها في البيت. وتقول: وريما حتى أبي!!

هذا هو الذي سماه الرسول في (الديوث) الذي يعلم القبيح على أهله ويسكت!! وهذه الأم التي خلعت برقع الحياء عن وجهها، حتى إنها تمارس المنكر أمام ابنها وابنتها ولا تبالي ولا تستحي، وقد قال النبي في: إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت، رواه البخارى.

إذا لم تخش عاقبة الليالي ولم تستح فافعل ما تشاء! فلا والله ما في الدين خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء!

ماذا نتوقع من أسرة شغل الأب فيها بأسفاره وأطماعه، وشغلت الأم بنزواتها وشهواتها، إلا أن يكون سائر أفرادها كما قال الشاعر:

فشيمة أهل البيت كلهم الرقص! إذا كان رب الببت بالدف ضارباً

لو كانت هذه الفتاة المنكوبة وشقيقها يتيمين، لوجدًا من الناس الطيبين من يكفلهما ويعطف عليهما، ويحوطهما بالرعاية وحسن التربية، ليكون بجوار رسول الله في الجنة. ولكن المشكلة أنهما تيتما مع وجود الأب والأم، وقدرتهما وغناهما، وهذا هو شر أنواع اليتم. وفيه يقول شوقى كَالله:

لبس اليتيم من انتهى أبواه من مم لحياة وخدفاه ثقيلا

فأفاد بالدنيا الحكيمة منهما وبحسن تعليم الزمان بديلا إن اليتيم هو الذي تلقى له أمّاً تخلّت أو أباً مشغولا

من كان يصدق أن الأخ الشقيق يفكر في الاستمتاع الجنسي بشقيقته، والمفترض فيه أنه هو الذي يحرسها، ويخاف عليها من هبة الريح، ويغار على عرضها وعذريتها، ويهديه إلى زرجها شريفة عفيفة نظيفة، مبرأة من كل عيب. هذا هو شأن المسلم، وشأن العربي، وشأن لإنسان الطبيعي من حيث هو إنسان.

كيف يرضى شاب عربى مسلم أن يسلم شقيقته باختياره ورضاه لشاب أجنبي يزني بها في دارها وهي داره، ويتكرر ذلك بعلمه ورضاء، بل على مرأى ومسمع منه؟ هل ماتت النخوة والغيرة والرجولة في ضميره؟ أما الإيمان والعقيدة والقيم والعضائل، فيبدو أنها في واد، وهذه الأسرة في واد.

واأسفاء! لقد قبل هذا الأخ الشقيق التفريط في عرض شقيقته ليهتكه شاب آخر، ليتقاسمها معه، كل يأخذ منها حظه، يا للخزي، وياللعار. كأنها (كيكة) أو قطعة حلوى!

والحمد لله، أن الفتاة لا زال فيها بقية إيمان وضمير، فقد شعرت أن صلتها بأخيها (تصرف حيواني بحت) ولكنها عالجت الخطيئة بخطيئة أخرى، بل أصبحت فريسة لسَبْعَيْن أو شيطانين بدل شيطان واحد! ولا حول ولا قوة إلا بالله!

والحل لمشلكة هذه الفتاه الصغيرة المسكينة في أمر واحد لا بديل له، هو: التوبة إلى الله، وأن تشعر أن ما فعلته أمر نجس ورجس من عمل الشيطان، لا بد لها أن تتطهر منه، وأن تتحرر من هذه العلاقة الشريرة بطرفيها: شقيقها وصديقها كليهما، وأن تصمم على ذلك تصميماً جازماً، لا تردد فيه ولا رجعة عنه، ولا ينفعها في ذلك الأمر الجلل إلا شيشان: قوة إرادتها، واستعانتها بربها أن يشد أزرها في محتنها، تدعوه بإخلاص وحرقة أن يخرجها من مأزقها، فهو سبحانه يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء. ولا يجوز لها أن تطرد أخاها لتستبقي صديقها، فكلاهما شر، وكلاهما خبيث، وإن كانت العلاقة مع الأخ أخبث وأنجس.

وإذا كان لها في أقاربها خال صالح أو عم صالح، يحفظ سرها، ويعينها على الخروج من أزمتها، فلتحاول أن تستنير به، وتستفيد برأيه ونصحه.

ويمكنها أن تهدد أخاها \_ إذا لم يرتدع عن هذه العلاقة الخبيثة معها \_ أنها ستبلغ أباها بذلك، ولا أحسب أباً في الدنيا يقر هده العلاقة النجسة. والأم نفسها \_ على ما بها من عوج وسوء سلوك \_ لا تقبل مثل هذه العلاقة.

وأنصح هذه الفتاة المبتلاة وهي في عمر الزهور: أن تجتهد في التعرف على بعض البنات الصالحات، وترتبط بهن، وتندمج معهن، في عمل الخير والدعوة إلى الله، وتغيير الجو الموبوء الذي تعيش فيه، إلى جو طبب تفوح منه روائح التقوى، وعمل الصالحات، كما أنصحها أن تغري بعض الشباب الصالحين بأخيها لعلهم ينقذونه مما تردى فيه. ولعل صغر سن الشاب وأخته يساعدهما على التوبة والرجوع إلى الله.

واعتقادي أن الفتاة إذا كانت صادقة في شكواها وعدم رضاها عن نفسها: سيساعدها الله جل جلاله، وسيجعل لها من عسرها يسراً، وسيجعل لها مخرجاً مما هي فيه، فهو على كل شيء قدير، وهو نعم المولى ونعم النصير.

وتحن تدعو الله ـ جل شأنه ـ لها أن يشرح لها صدرها، وييسر لها

أمرها، ويحل عقدتها، ويقوي إرادتها، ويصلح من حياتها ما فسد، ويجعل يومها خيراً من أمسها، وغدها خيراً من يومها، إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول.

أما الشيء الذي يحتاج إلى علاج جذري حقاً، فهو أمر أسرة الفناة التي انحلت عراها، ففقدت الشعور بالمسؤولية، وانعدمت فيها القدوة بالمرة، ولم تعد تصلح محضناً للتربية، بل هي لا تفرخ إلا الفساد، ولا بد للمجتمع أن يقوم بدوره في تقويم عوج هذه الأسر، وإصلاحها، وإعادتها إلى حظيرة أمنها التي شردت منها، وعلى أجهزة التوجيه، ومؤسسات التوعية والتربية والإرشاد أن تتعاون في ذلك، قبل أن يتفاقم الأمر، ويتسع الخرق على الراقع، وحينئذ نتادى بالخلاص، ولات حين مناص، وله عاقبة الأمور.



#### ميز بعض أبنائه عن غيره

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ـ على الدوام.

[الله] ما قول فضيلتكم وما هو رأي الشريعة الإسلامية الغراء، في رجل يتمتع بصحة جيدة، وأعطى أمواله منقولة وغير منقولة لأحد أبنائه وحرم هذه الأموال على الباقين من الأبناء من بعده، وتوفي الرجل، فهل يحق لهذا الابن التمتع بالأموال دون الباقي؟

أفتونا ـ جزاكم الله تعالى عنا خيراً

📆 الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

فهذا الرجل قد ارنكب إثماً من جهتين:

الأولى: أنه ميز بعض أبنائه عن غيره، بأن أعطاه كل ثروته، وحرم أولاده الآخرين منها. وهذا غير جائز، وقد قال النبي ﷺ لأحد الصحابة في قضية مماثلة طلب منه أن يشهد عليها، فقال ﷺ لذلك الصحابي: فأشهد على ذلك غيري، فإني لا أشهد على جورا.

وأجاز بعض العلماء أن يفضّل بعض الأبناء، أو البنات شيء من العطاء لسبب معين يجعله أشد حاجة من غيره، كأن يكون به عاهة أو برص مزمن، أو يكون أحوته تعلموا وهو لم يتعلم، أو تزوجوا بمساعدة أبيهم، وهو لم يتروج، أو نحو ذلك، مما يعتبر في الحقيقة محاولة للتسوية في الفرص بين الجميع.

الثانية: أن عمله هذا (وخصوصاً في إعطاء العقارات والأشياء الثابتة)
يعتبر مخالفة لأحكام الله تعالى البيئة في الميراث، وقد فصلها القرآن بعبارات
واضحة، مثل قوله: ﴿ يُومِيكُو اللّهُ فِي الْوَلَدِكُمُ لِللّهُ كِي مِثْلُ حَظِ الْأَنْشَيَّيْنِ ﴾، وقوله
في آخر الآية: ﴿ يَالَكَ حُدُودُ اللّهُ وَمَن بُطِع اللّهَ وَرَسُولَهُ بُدْخِلَة جَنَسَو
نَجُوك مِن تَحْيَهَا الْأَنْهَانُ خَلِينِنَ فِيهِا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمَظِيمة ﴾

وَمَن يَعْمِى ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ وَيَنَعَكَذَ خُذُودَةُ يُدْخِلَةُ نَارًا خَسَلِدًا فِيهِمَا وَلَهُ عَذَابِتُ مُنهِيتُ ۞﴾.

والابن الذي أعطي وحده كل أموال أبيه دون سائر أخوته وهو يعلم، قد قبل الحرام، وشارك الأب في الإثم، وعليه أن يسترضي جميع أخوته برد حقوقهم إليهم، أو بعضها إذا رضوا به. ويذلك يبرئ ذمته، وذمة أبيه في قبره، ويكون هذا برّاً بالأب وتخفيفاً عنه بعد موته، وصلة للرحم، ورعاية لحق الأخوة من ناحية أخرى. والله يبارك له في القليل الحلال، وهو خير من الكثير الحرام. ويالله التونيق.



#### هية الأب لابنته

المكرم فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي المحترم

السلام عىكم ورحمة الله وبركاته

أرجو التكرم بإفادتي برأيكم الشرعي فيما يلي:

سن وهب أخي ابنته الوحيدة بيئاً في مدينة من باب صلة الرحم، وذلك منذ عشر سنين وكان في ذلك الوقت في بحبوحة من العيش والهبة مسجلة لدى كاتب العدل حسب تفويض من أحد القضاة الشرعيين كما هو جاري العادة وكان التسجيل في شهر رمضان سنة ١٤٠٦.

وهو الآن ومنذ سنتين في ضيق وظروف مالية صعبة. وعليه ديون وقد رفع أحد أصحابها عليه قضية لدى المحكمة الشرعية ويريد القاضي منه كوالد الرجوع في هبته، بما يعني إخراج ابنته وأولادها للشارع، وهو معهم حيث إنه يسكن معها في البيت، كل ذلك لتسديد دين عادي. ولمو أنه وهب البيت لها في خلال فترة الضيق التي هي مئذ سنتين لربما اعتبر ذلك تهرباً، ولكنه وهبه لها قبل عشر سنين، وهو في وضع مالي جيد.

وأعتقد وحسب علمي أن الرجوع الأب في هبته؛ مرفوض نماماً لدى الحنفية ولدى الشوافعة ولدى الحنابلة متبع في أصيق الحدود، ليتدارك ما يقع على الأبناء من جور.

ومع ذلك يمكن القول بأنه لا يجوز للأب أن يتوسع في تفسير هذا الاستثناء ويرجع في هبته لعلة أخرى غير العلة السابقة، كما يشترط في رجوع الواهب في هبته أن لا يكون في رجوعه إجحاف أو أضرار بالموهوب له، وألا يكون الموهوب قد تعلقت حاجته بالشيء الموهوب له، وهذا هو الواقع مع ابنته، لأن استرجاع الهبة معناها رميها وأولادها في الشارع، وهي بطبيعة

الحال متمسكة بهبنها، فهل يجوز يا فضيلة الشيخ أن يجبر الوالد على الرجوع في هبته لابنته، بعد أن أصبح في ضيق، وبخاصة أن هذا الاسترجاع سوف يلحق بالبنت ضرراً كبيراً، ويحرمها وأولادها من سكنها الوحيد، ويلقي بها وبأولادها عرض الطريق،

أرجو التكرم بإفادتي برأيكم الشرعي كتابياً في ذلك.

وتقبلوا تحياتي وفائق احترامي إبراهيم عبد الرحمٰن القصيبي

ج الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداء، أما بعد:

فالظاهر من السؤال أن هبة الأب البيت لابنته هبة صحيحة شرعاً، لأنها صدرت من أهلها في محلها، بدليل تسجيلها لدى كاتب العدل بتفويض أحد القضاة الشرعيين. وقد عرفت من السائل من أن الأب قد ارضى أخاها الوحيد بهبة مناسبة وعادلة، ولذلك لم يعترض على هذه الهبة. فقد عدل الأب بين ولديه، وأعطى كلاً منهما حقه.

وعلى هذا تكون البت قد ملكت البيت الموهوب لها بالقبض والاستعمال، وتأكد بالتسجيل واستمرار الملكية والاستخدام عشر سنوات بالتمام.

فأما جواز رجوع الأب في هبته بعد تمامها واستقرارها، فهو أمر مختلف فيه بين الأئمة.

فأبو حنيفة وأصحابه والثوري والعنبري ورواية عن أحمد: لا يجيزون الرجوع للأب في هبته لولده، للحديث المتفق عليه «العائد في هبته كالعائد في قيئه».

وكما جاء عن عمر: من وهب هبة ترى أنه أراد بها صلة رحم، أو على وجه صدقة، فأنه لا يرجع فيها، ومن وهب هبة أراد بها الثواب \_ يريد: المكافأة والعوض في الدنيا ممن وهب له \_ فهو على هبته، يرجع فيها إذا لم يرض منها. رواه مالث في «الموطأ»(١) كصدقة التطوع.

<sup>(</sup>١) رواه في كتاب الأفضية ٢/ ٧٥٤.

ومذهب الشافعي ومالك وإسحاق وأحمد في الرواية المشهورة عنه \_ أنه يجوز له الرجوع فيما وهب لولده. ونقل النووي في «الروضة» عن ابن سريج: أنه إنما يرجع إذا قصد بهبته استجلاب بر، أو دفع عقوق فلم يصن. قال النووي: والصحيح الجواز مطلقاً (١٠).

«لا بحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي ولده»(٢).

كما استدل ابن قدامة بحديث النعمان بن بشير حيث وهبه أبوه شيئاً فأمره النبي ﷺ أن يرده قال: (فاردُدُه) أو (فأرجعه) فأمره بالرجوع في هبته، وأقل أحرال الأمر الجواز، وقد امتثل بشير بن سعد ذلك،

والحق أن هذا الحديث لا حجة فيه، لأن أمر الرسول برد الهبة كان لسبب، وهو أنها كانت محاباة للنعمان على حساب أخوته، ولهذا رفض الرسول الكريم الشهادة عليها وقال: «أشهد على ذلك غيري، فإني لا أشهد على جور» كما هو معروف من روايات الحديث. ورد الجور مطلوب، فلا دلالة فيه على المسألة المتنازع فيها. ويبقى ظاهر حديث ابن عمر وابن عباس، الذي رواه أصحاب السنن والحنفية ومن وافقهم يتناولونه على أن له الرجوع عند الحاجة إليه.

وابن قدامة يذكر هنا أربعة شروط لجواز رجوع الوالد فيما وهب، يهمنا منها هنا شرطان:

الأول: ألا يتعلق بها رغبة لغير الوالد، فإن تعلقت بها رغبة لغيره، مثل أن يهب ولده شيئاً، فيرغب الناس في معاملته، وأدانوه ديوناً، أو رغبوا في

<sup>(</sup>١) (روضة الطالبين؛ للنوري (/٣٧٩.

 <sup>(</sup>٢) رواء أبو داود في البيوع والأجارات (٢٥٣٩)، والترمذي في الولاء والهبه (٢١٣٣)
 وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي في الهبة (٢٧٢٠)، وابن ماجه في الهبات (٢٢٧٧).

مناكحته، فزوجوه إن كان ذكراً، أو تزوجت الأنثى لذلك، فالرواية الأولى لأحمد: ليس له الرجوع، وهو مذهب مالك، لأنه تعلق به حق غير الابن، ففي الرجوع إبطال حقه، وقد قال عليه السلام: «لا ضرر ولا ضرار، أن وفي الرجوع ضرر، ولأن في هذا تحيلاً على إلحاق الضرر بالمسلمين، ولا يجوز التحيل على ذلك(٢).

وفي قضيتنا نجد هناك رغبات تعلقت بهذا البيت منها: رغبة الزوج والأولاد، ومعاملة الناس لهم على أنهم يملكون بيتاً، فماذا يكون تعاملهم إذا أصبحوا في العراء، ولا مسكن يؤويهم؟! إن مرور عشر سنوات على هذه الهبة الموثقة والمسجلة قد جعل لأهل هذا البيت حقاً أكيداً فيه.

والثاني: ألا يزيد الموهوب زيادة متصلة. لأن هذه الزيادة تغير الموهوب وتجعله شيئاً آخر<sup>(۱)</sup>، وفي مسألتنا نجد أن مثل هذا البيت الموهوب تحدث فيه زيادات مختلفة تقع بين حين وآخر، منها زيادات حاجية، ومنها زيادات تحسينية (ديكور) خلال عشر سنوات، وهذه كلها تمنع الرجوع.

على أن المالكية الذين قالوا بجواز رجوع الوالد في هبته \_ ويسمونه: الاعتصار \_ لا يجيزون انتزاع ما وهبه لولده الصغير أو الكبير قبل إحاطة الدين. وأما ما وهبه بعده، فهو كالتبرع، له رده وأخذه. كما ذكر ذلك الدردير في «الشرح الصغير» (1) ومن الواضح في قضيتنا أن الهبة قبل إحاطة الدين بسنوات عدة، كما هو واضح من السؤال.

وذكر المالكية أيضاً: أنه لا يجوز للوالد الاعتصار \_ أي الرجوع \_ فيما وهب للولد وأريد به الآخرة وثوابها، لأنها صارت حينتذ كالصدقة، وكذا أريد بها الصلة والحنان، فإرادة الصلة والحنان تمنع من الرجوع(٥).

<sup>(</sup>۱) رواه ابن ماجه وغیره من عدة طرق وهو صحیح بطرقه.

<sup>(</sup>٢) انظر: «المغني» ٨/ ٢٦٤ ـ ٢٦٦ طبعة هجر القاهرة بتحقيق التركي والحلو.

<sup>(</sup>٣) انظر. «المغني» ٨/ ٢٦٤ ـ ٢٦٦ طبعة هجر القاهرة بتحقيق التركي والحلو.

 <sup>(</sup>٤) انظر: «الشرح الصغير» ٣٥٩/٣ طبعة دار المعارف بمصر بتحقيق د. مصطفى كمال وصفى.

<sup>(</sup>٥) • المصدر السابق؛ ١٥٢/٤.

وهكذا نرى الذين جوزوا الرجوع يضيقون فيه كما ترى. ولا ريب أن من الواضح أن الأب في مسألتنا أراد الصلة والحنان بابنته الوحيدة. وهذه الإرادة مرجعها إليه، والقول فيها قوله.

ثم هب أننا جوزنا رجوع هذا البيت إلى واهبه المدين اليوم، وترك ابنته وأولادها في العراء، فإلى أي حد يجوز انتزاع هذا منه وإبقاؤه بلا دار يسكنها؟

إن من المقرر في الفقه الإسلامي أن (دار السكنى) من الحاجات الأصلية للإنسان، ولذلك لا تدخل في نصاب الزكاة، وينبغي أن يكون النصاب فاصلاً عنها وعن سائر الحوائح الأصلية.

ولا يجوز أن يباع على الإنسان المدين دار سكناه، ويترك مشرداً لا مأوى له. ولم يسلط الإسلام الدائنين على المدينين إلى حد إهلاكهم بالجوع أو العري أو التشرد. وقد قال تعالى: ﴿وَإِن كَاكَ ذُو عُشَرَةٍ فَنَطِرَهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

ولذا قال الخرقي في شأن المدين الذي حكم القاضي بإفلاسه: ولا تباع داره التي لا غنى له عن سكناها.

قال في «المغني»: وبهذا قال أبو حنيفة وإسحاق.

ونسب إلى مالك والشافعي أنهما قالا: تباع ويكترى له بدلها. قال: واختاره ابن المنذر، لأن النبي على قال في الذي أصيب في ثمار ابتاعها، فكثر دينه: الخذوا ما وجدتم، (١)، وهذا مما وجدوه، ولأنه عين مال المفلس، فوجب صرفه في دينه كسائر ماله.

ورد ابن قدامة على ذلك بأن دار السكنى مما لا غنى للمدين المفلس عنه، فلم يصرف في دينه، كثيابه وقوته، والحديث قضية في عين (أي حالة خاصة) ويحتمل أن لم يكن له عقار، ويحتمل النبي على قال: الخذوا ما وجدتم، أي مما تُصدق به عليه، فإنه المذكور قبل ذلك،

 <sup>(</sup>۱) رواه مسلم في كتاب المساقاة ٣/ ١١٩١، كما رواه أحمد وأبو داود والنسائي وأبن
 ماجه.

فقد روي أن النبي ﷺ قال: «تصدقوا عليه» فتصدقوا عليه. فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال: «خذوا ما وجدتم» أي مما تُصدق به عليه. والظاهر أنه لم يتصدق عليه بدار، وهو محتاج إلى سكناها(۱)، وما نقله ابن قدامه عن مالك والشافعي ليس ملماً على إطلاقه.

ففي «الشرح الصغير» للدردير في فقه المالكية: أن داره لا تباع إلا إذا كانت نفيسه وفاخرة، وتشتري له دار متاسبة تكفيه(٢).

وكذا نقل النووي في «الروضة» ثلاثة أوجه في المسألة منها وجهان: أن يبقى له المسكن اللازم لمثله (٢٠).

وهذا هو اللائق بعدل الشريعة وسماحتها ورفقتها بالغارم المدين.

وقد كتب الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز إلى ولاته: أن اقضو عن الغارمين. فكتب إليه بعضهم يقول: إنا نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والأثاث \_ أي وهو مع ذلك غارم فكتب عمر: إنه لا بد للمرء المسلم من سكن يسكنه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، ومن أن يكون له الأثاث في بيته. نعم فاقضوا عنه فإنه غارم(1).

وهذا من الراشدين المهديين الذين أمرنا أن نتبع سنتهم، ونعض عليها بالنواجذ.

وبهذا كله يتبين أنه لا يسوغ شرعاً إرغام هذا الأب على استرداد ما وهبه لأبنته ومسجلة منذ عشر سنوات كاملة. ولو جوزنا ذلك ـ وهو غير جائز ـ ما جاز لنا أن نخرجه وندعه مشرداً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

<sup>(</sup>١) المغنى ٦/ ٥٧٦ .. ٩٧٩،

 <sup>(</sup>۲) انظر: «الشرح الصغير وحشيته الصاوي عليه ٣/ ٢٥٨.

<sup>(</sup>٣) انظر: فالروضة للنووي ٤/ ١٤٥.

<sup>(</sup>٤) رواه أبو عبيد في االأموال؛ ٥٥٦، بتحقيق محمد حامد الفقي.

#### وصية المسلم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد:

فقد شرع الإسلام الوصية للمسلم بجزء من ماله إن ترك خيراً، يستدرك به ما عسى أن يكون قد فاته في حياته، وينفذ بعد وفاته، وفي الحديث الذي رواه ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً: (إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم».

وقرر القرآن أن التركة لا توزع على الورثين المستحقين إلا ﴿ مِنْ بَعْدِ
وَمِسَيَّةِ يُومِى بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ كما جاء مي الحديث الذي رواه أبو أمامة عن
النبي ﷺ: "إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، رواه الإمام
أحمد وأصحاب السنن الأربعة وقال الترمذي: حسن صحيح.

وكذلك رخص النبي على الله الله الله الله الله الله وقاص أن يوصي بما لا يزيد على الثلث من ماله، وقال: «الثلث، والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، متفق عليه.

وبهذا قيدت الوصية بقيدين: ألا تكون للورثة. وأن تكون في حدود الثلث. وإنما اشترط ألا تكون للورثة، لأن لهم نصيبهم الذي كتبه الله لهم في الميراث، فلا يجمع لهم بين الميراث، والوصية. كما اشترط الوصية في حدود ثلث التركة، حتى لا يجور على حق الورثة.

فما الحكم إذا أوصى الإنسان بشيء لوارثه؟ هل تنفذ هذه الوصية أم لا؟ رأي جمهور العلماء: أنها تنفذ إذا أجازها باقي الورثة. فإذا لم يجيزوها لم تصح الوصية بلا خلاف بين العلماء. قال ابن المنذر وابن عبد البر: أجمع أهل لعلم على هذا. وقال بعض الحنابلة: الوصية باطلة، وإن أجازها سائر الورثة، إلا أن يعطوه عطية مبتدأة. كما في (المغني) والصحيح هو قول الجمهور: لأن منع الوصية للوارث، إنما هو حماية لحق الورثة الأخرين، والتسوية بينهم، فإذا أجازوها فقد تنازلوا عن حقهم. ولأنه تصرف صدر من أهله في محله، فصح، إذا أجازوه.

والواضح في وصية الشيخ عبد الرحمٰن القصيمي كثلة أنها وصية للورثة، كما يظهر من السؤال أنهم لم يجيزوها. وإذا كان فيهم من يجيزها فإنما تنفذ في حقه وحده.

والواجب هنا العودة إلى القسمة الشرعية في المواريث، وخصوصاً أن في كلام الموصي تتلف ما يؤدي إلى الاختلاف في تفسير مثل التثمين بسعر معقول، ولا يتصور أن يكون هو سعر الشراء منذ خمسين سنة، وقد تضاعفت الأسعار وخصوصاً في العقار عشرات المرات، بل مئاتها.

وفق الله الجميع وأصلح ذات بينهم. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



#### ميراث الموتى في الحوادث

#### أن فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ندعو لكم بالصحة وطول العمر والسداد

أفتونا مأجورين يرحمكم الله، مع بيان وتفصيل.

توني رجل مع ابنه في حادث ولم يُذر أيهما مات أوّلاً. ونرك كل منهما زوجة حاملاً، كما نرك الأب أخاً وأماً، ونرك الابن أخناً شقيقة وأخاً شقيقاً وبنتاً. فكيف توزع التركة.

حفظكم الله من كل مكروه وسوء.

#### 😁 الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

اختلف الفقهاء في حكم من ماتوا في الحوادث كالغرق أو الحريق أو الزلزال أو انهيار العمارات والمنازل ونحوها، ومثلهم من ماتوا في الحروب وكانوا ممن يرث بعضهم بعضاً، كالأب وأولاده، والزوج وزوجته، والأخ وإخوته، وأمثالهم، ولم يعرف منهم من مات قبل الآخر.

فقال بعض الفقهاء \_ وهو المشهور عن الإمام أحمد بن حنبل - يرث بعضهم من بعض،

قال الشعبي: وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجعل أهل البيت يموتون عن آخرهم، فكتب في ذلك إلى عمر الله فكتب عمر: أن ورثوا بعضهم من بعص (١٠).

وذهب جمهور الفقهاء إلى قول آخر، أراه هو الراجح، وينبغي أن يعتمد في الفتوي، وهو ما روي عن أبي بكر الصديق وزيد وابن عباس ومعاذ

<sup>(</sup>١) رواه البيهقي في االسنن الكبرى، ٦/ ٢٢٢، وكان ذلك سنة ١٨هـ بناحية الأردن.

والحسن بن علي ﷺ: أنهم لم يورّثوا بعضهم من بعض، وجعلوا تركة كل واحد للأحياء من ورثته.

وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو الزناد والزهري والأوزاعي ومالك والشافعي وأبو حيفة وأصحابه. ويروى ذلك عن عمر، والحسن البصري، وراشد بن سعد، وحكيم بن عمير، وعبد الرحمٰن بن عوف، قال ابن قدامة: وروي عن أحمد ما يدل عليه (١).

واحتج أصحاب هذا القول الذي نرجحه بما رواه سعيد بن منصور في السننه قال: حدثنا إسماعيل بن عباس عن يحيى بن سعيد: أن قتلى اليمامة، وقتلى صفين والحرة، لم يورّثوا بعضهم من بعض، وورثوا عصبتهم الأحياء.

وذكر بسنده عن أبي جعفر الباقر: أن أم كلئوم بنت علي - امرأة عمر - توفيت هي وابنها زبد بن عمر، فالتقت الصبحتان في الطريق، فلم يُدُرُ أبهما مات قبل صاحبه، فلم ترثه ولم يرثها، وأن أهل صفين وأهل الحرة لم يتوارثوا(٢).

قالوا: ولأن شرط التوريث حياة الوارث بعد موت الموروث، وهو غير معلوم، لا يثبت التوريث مع الشك في شرطه (۲).

وإذن تكون الفتوى في قضيتنا: أن الأب وابنه ـ اللذين مانا في الحادث معاً ـ لا يرث أحدهما من الآخر، وإنما يرث كلا منهما الأحياء من ورثته. فلو لم تكن زوجة الأب حاملاً، لورثته زوجته، حيث نصيبها الربع، لعدم الولد، وورث الأب أخوه وأمه، فالأم لها الثلث، والناقي للأخ باعتباره عصبة.

أما وقد ترك كل منهما زوجته حاملاً، فتعطى كل زوجة الثمن، وهو الحد الأدنى لما يمكن أن تستحقه، وأعطيت أم الأب السدس، وهو أدى ما تستحقه، ويوقف نصيب الأخ، حتى تضع الزوجة، فإنه لا شيء له إذا ولدت ذكراً أو أكثر، فأما إذا ولدت أنثى أو أكثر، فإن له ما بقي بعد أصحاب الفروض باعتباره عصبة.

 <sup>(</sup>۱) قالمعنى؟ ٩/ ١٧١ طبعة دار هجر.

<sup>(</sup>٢) قالسنن؛ لسعيد بن منصور ١/٨٦. وانظر: قالسنن الكبرى؛ للبيهقي ٦٢٢٢.

<sup>(</sup>٣) انظر: «المغني» لابن قدامة ٩/ ١٧٢، ١٧٣.

وإذا لم تضع زوجة الأب مولوداً حياً، فإنها تستكمل نصيبها وتأخذ الربع بدل الثمن، وتأخذ الأم الثلث بدل السدس، ويأخذ الأخ ما بقي من التركة بوصفه عصبة للميت.

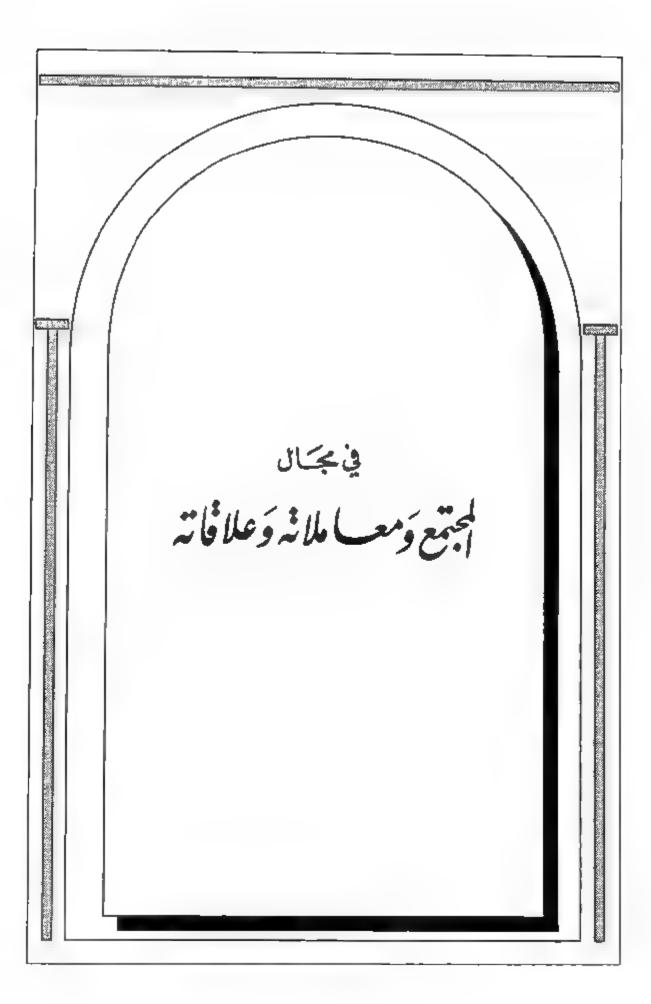
وأما بالنسبة للابن المنوفى، الذي ترك بنتاً، وأخا شقيقاً، وأختاً شقيقة، فإذا أمكن معرفة ما في بطن الزوجة بوساطة الأجهزة الحديثة أهو واحد أو أكثر، أهو ذكر أو أنثى؟ وعرف ذلك على وجه اليقين، فيمكن التصرف في الميراث على أساس ما في البطن، فإذا كان الجنين ذكراً واحداً تقتسم البنت مع أخيها المنتظر \_ بعد أن أخذت أمهما الثمن \_ باقي التركة، للذكر مثل حظ الامثين، وكذلك لو كان الجنين متعدداً، (ذكرين، أو ذكر وأنثى) يكول للذكر مثل حظ الانثيين على سبيل التعصيب. ولا شيء في هذه الحالة للأخ الشقيق، والأخت الشقيقة للميت، فقد حجبا بالابن الذكر.

ويمكن إعطاء البنت نصيبها المفروض لها من الإرث، وإما إذا كان الجنين أنثى، فإنها تأخذ مع أختها ثلثي التركة، مع أخذ الأم الثمن، فيبقى للأخ الشقيق وأخته ما بقي من التركة، وهو: ٥,٢٤ يؤخذ بطريق التعصيب. ويمكن إعطاء كل منهم نصيبه قبل الولادة.

وهذا كله بشرط أن تضع المرأة مولودها حياً. فإن لم يحدث ذلك، قسمت التركة على الأحياء.

وإذا لم يمكن معرفة ما في بطن الزرجة الحامل، كأن تكون في بادية أو قرية بعيدة، أو بلد متخلف، أو لم يرض الورثة بتصوير الأجهزة الحديثة، فيرقف نصيب الحمل، على اعتبار أن يكون ذكرين، ويعطى للورثة الموجودين على هذا الأساس. وبعد الولادة تقسم التركة التقسيم النهائي وفق أحكام المواريث، والله أعلم.





#### موقف المسلم من متاعب الحياة

فضيلة الأستاذ الكبير/ يوسف القرضاوي السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (وبعد):

فأرجو من فضيلتك ألا تغضب عليّ، وألا يتمعر وجهك من الغيظ مني، والسخط عليّ، إذا قرأت هذه الرسالة، فالحقيقة أني أكتبها إليك بعد أن فاض بي الكيل، وبلغ السيل الزبي، كما يقول العرب.

وخلاصة قولي: أني شاب سيئ الحظ، مائل البخت، أملك أسلحة كثيرة، ولكنها كلها مغلولة، القدر هو الذي يغلها وهي سليمة.

أرى كل من هم دوني ذكاءً وعلماً وقدرات تفتح لهم الأبواب، وتتاح لهم أنواع من الفرص مرة بعد أخرى. وأنا أجد الأبواب في وجهي مسدودة، والفرص ضائعة، والدنيا مسدودة في عيني.

لقد نشأت في بيئة فقيرة، ولكني استطعت أن أتعلم وأكمل تعليمي، وأضع لنفسي منهجاً في التحصيل، صممت عليه، ووصلت إليه، والحمد لله.

ولم أكتف بلغتي الأصلية، ولا بلغة أخرى معها، بل تعلمت خمس لغات عالمية، قُلَّ في الناس من يجتمع له مثلها.

وكنت أظن أول الأمر أن هذا التحصيل العلمي واللغوي سيزيح أمامي كل العوائق والسدود، ولكن للأسف كل عمل أدخل فيه، تظهر لي عقبات كؤود، وخصوم يكيدون لي، ويتبجحون، فأطرد منه، دون جرم مني أعلمه، أو تقصير في واجبى الذي كُلفت به. ولكنه كيد الكائدين، وحسد الحاسدين.

وقد تكور هذا علي، حتى أصبحت أعتقد أني رجل مشؤوم، وأن النكد مكتوب عليّ، معقود برأسي، وأن القدر الإلْهي يحاربني ويقف في وجهي.

هذا مع أنني إنسان متدين: أصلي وأصوم وأؤدي المرائض وأعتر بديني، وأعتقد أن المخير كل الخير في الاستمساك به، واتباع هداه. فهل عندك حل لهذه المعضلة؟ فقد طفح الكأس، وحل بي اليأس، وتراودني أفكار لا يمكنني أن أبوح بها، ولا تليق بإنسان مؤمن، ولكن شدة الضغط قد تحدث الانفجار، كما لا يخفى عليكم.

دلوني ـ يا فضيلة الأستاذ ـ على الطريق القويم، لماذا يضطهدني الرمان؟ ولماذا تحاربني الأقدار؟ ولماذ يكيد لي ويحسدني الناس؟

أما في انتظار جوابكم على أحرٌ من الجمر. سدد الله لكم، وأجرى الخير على أيديكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

1.2.1

الأخ العزيز. . أحمد إليك الله تعالى، وأصلي وأسلم على رسوله وآله
 وصحبه، وأحييك بتحية الإسلام، فسلام الله عليك ورحمته وبركاته، أما بعد:

فقد قرأت رسالتك، ولم يغمر وجهي الغضب منها كما توقعت، بل عصر قلبي الألم لما احتوته. فإن المسلم الحق يذوب قلبه حسرات، إذا وحد إنساناً ــ أي إنسان ــ يُعذب، فكيف بأخ مسلم تربطني به عقيدة الإسلام؟!

كل ما أريده أن تدع أنت الغضب والانفعال، وتنظر في أمر نفسك بهدوء وانزان، بدل أن نصب جام سخطك على القصاء والقدر، وعلى الأرص والسماء، وعلى الخلق والخالق.

تذكر هذه الحقائق

أريد يا أخي أن تذكر حقائق مهمة بجب أن تضعها نصب عينيك.

#### ١ ـ تذكر النعم الموجودة:

الأولى: أن المؤمن البصير لا ينبغي أن ينظر إلى ما ينقصه ويفتقده فقط، بل يجب أن ينظر أولاً إلى ما عنده من نعم الله تعالى. وسيجد أن ما عنده كثير، ولكنه لا يراه، أو يراه ولكنه يبخسه ولا يقدره حق قدره.

ورضي الله عن عروة بن الزبير، فقد نزلت به مصيبتان في يوم واحد: رفست فرس ابناً له فمات، وقطع الطبيب رجلاً له، حتى لا يسري الداء في بدنه كله، ولكنه مع هذا حمد الله تعالى؛ إذ نظر إلى ابنه المقتول، وإلى ابنه الآخر، فقال: اللهم إن كنت أخذت فقد أعطيت. نظر إلى رجله المقطوعة، ورجله الأخرى السليمة، وقال: اللهم إن كنت ابتليت فقد عافيت!

فكان نظره إلى النعمة التي بقيت له، فرضي وشكر، ولو نظر إلى النعمة التي حُرِمَها فقط لَسَخِطَ وجزع.

وأنت لو نظرت إلى نفسك، لوجدت عندك نعماً جمّة، لا تريد أن تعترف بها، أو لعلك غافل عنها.

أ ـ فقد رزقك الله صحة الجسم، فلم تولد مشوهاً ولا معوقاً ولا صاحب عاهة.

ب ـ ورزقك العقل والذكاء، كما يبدو من كلامك نفسه، ومن تفوقك في
 الدراسة، وكان يمكن أن تكون من الأغبياء والبلداء.

ج \_ ورزقك قوة الإرادة، كما تقول في رسالتك إنك ألزمت نفسك بمنهج في التحصيل، واستطعت أن تنفذه، برغم صعوبة طروفك.

د .. ويسر لك تعلم خمس لغات عالمية .. بإقرارك أنت . لا يتيسر تحصيلها إلا للقليل من الناس أو أقل القليل.

هـ ـ ورزقك فوق هذا كله نعمة الهداية إلى الإسلام، وهي أكبر النعم وأعظمها وأنفعها في الدنيا والآخرة.

أليست هذه يا أخي كلها نعماً من الله تعالى عليك، وهي نعم كبيرة يتمنى كثيرون بعضها، فلا يجدونها؟!

أم أنك تعتبر هذه النعم (صفراً) لأنها لم تجلب لك المال والرفاهية؟

أما إن المال نعمة ولا شك، والفقر مبية يستعاذ بالله من شرها، ولكن نعمة المال أقل النعم لمن تأمّل، وما فيمة المال مع المرض؟ أو المال مع الجهل؟ أو المال مع الكفر أو الفسق؟ لقد قال الله في شأن قوم من المشركين، ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّا نَعْدُرُونَ اللهُ فَي شَأَنْ قُومُ مِن المشركين، ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّا نَعْدُرُونَ اللهُ فَي شَأَنْ قَوْمُ مِن المؤمنين].

## ٢ ـ عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم:

الحقيقة الثانية: أن الإنسان - بحكم قصوره البشري - لا يدري: أين

يكون خيره، وأين يكون شره، فهو يحكم بالظاهر، ولا يعلم الباطن، وينظر إلى الحاضر، ولا يعلم المستقبل، وينقاد للعواطف، ولا يُعمل العقل كما ينبغي ولهذا قال الله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰ أَن تَنكَّرَهُواْ شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَحَكُمٌ وَعَسَىٰ أَن تُرْجِبُوا شَيْعًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمُ وَاللَّهُ يَسْلَمُ وَأَنتُمْ لَا شَلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وما يدريك يا أخي أن الله تعالى يريد أن يصهرك في بوتقة الابملاء، ويربيك في أتون المحن، كما ربى أنبياءه ورسله العظام، الذين ابتلوا فصبروا وصابروا، حتى بلّغوا رسالتهم، وهدى الله بهم من هدى، وأقام الحجة على من أعرض وكفر.

هل كان يوسف الصديق على يعلم: أن المحن التي نزلت به طوال حياته، ستنتهي به إلى أن يصبح عزيز مصر، وأن تكون في يده خزائن الأرض: المالية والزراعة والتخطيط والتموين، وأن يحل الله على يديه مشكلة القحط، ويخرج به مصر ومن حولها من أزمة لجوع والحفاف؟؟

إن علينا أن نواجه المتاعب والآلام بصر جميل، ولا نعتقد أن البلاء الذي ينزل بنا عقوبة من الله لنا، كثيراً ما يكون هدية من الله سبحانه لنا من حيث لا نشعر. ولولا ذلك ما كان الأنبياء أشد الناس بلاء في هذه الدنيا.

يقول الرسول 義 اأشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، يُبتلى الرجل على قدر دينه، فإن كان دينه صُلبا اشتد بلاؤه، وإن كان في دينه رقة ابتلي على قدر دينه، وما يزال البلاء ينزل بالعبد حتى يمشي على الأرض وما عليه خطيتة (١٠).

بل إن المؤمن الحق «يفلسف» البلاء، فيجعل منه نعمة تستحق الشكر، بدل أن يكون مصيبة تستحق الصبر. وفي هذا جاء عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب علي أنه قال: ما أصبت ببلاء، إلا وجدت لله علي فيه أربع نعم: أنه لم يكن في ديني.. وأنه لم يكن أكبر منه.. وأنني لم أحرم الرضا به.. وأنني أرجو ثواب الله عليه (٢).

<sup>(</sup>١) رواه الحاكم، ٣٤٣/٣، عن سعد بن أبي وقاص.

<sup>(</sup>٢) راجع موضوع (الثبات في الشدائد) من كتابنا «الإيمان والحياة».

## ٣ \_ «قل هو من عند أنفسكم»:

الحقيقة الثالثة: أننا لا ينبغي أن نحمل إخفاقنا في حياتنا، وفشلنا في أمور ديانا على كاهل القدر وحده، ونبرئ أنفسنا من كل عجز وتقصير، فإن نتيجة هذا اللون من النفكير أن يقعد المرء عن كل محاولة لإصلاح أمره، وعلاج مشكلته، ويقول: هذا ما قدر الله لي أو علي، ولا يتقدم خطوة إلى الأمام.

والمؤمن الفقيه \_ الذي فقه أحكام الله في شرعه، وسنن الله في خلقه \_ يؤمن بالقدر، ولا يحتج به، ويرجع على نفسه باللوم، بدل أن يرجع على الدهر بالسخط. وقد قال الله تعامى للمؤمنين أصحاب رسوله الكريم بعد غزوة أحد وما أصابهم فيها: ﴿ أَوَ لَمَا آصَكَبَتَكُم مُعِيبَةٌ فَدَ أَصَبَتُم مِثْلَيْهَا قُلْتُم أَنَى هَدَأً قُلْ هُو مِنْ عِندِ أَنفُيكُم أَن عَدان ؟ ١٦٥].

وروى الإمام أبي داود في «سننه» عن عوف بن مالك: أن النبي على قضى بين رجلين، فقال المقضي عليه لما أدبر: حسبي الله ونعم الوكيل! فقال النبي الله الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس (أي الفطنة وحسن التصرف) فإذا غلبك أمر، فقل: حسبي الله ونعم الوكيل (أ).

لقد أنكر النبي على الرجل قوله: احسبي الله مع أنها كلمة ذكر لله ، ولكنها في هذا المقام لا تدل إلا على العجز واليأس، والمؤمن لا ينبغي أن يعجز أو ييأس. وفي الحديث الصحيح: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، أحرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز الدين.

ويقول الشاعر الفيلسوف محمد إقبال: (المؤمن الضعيف يحتج بقضاء الله وقدره، والمؤمن القوي يعتقد أنه قضاء الله الذي لا يرد، وقدره الذي لا يغلب).

<sup>(</sup>١) رواء أبو داود في الأقضية عن عوف بن مالك (٣٦٢٧).

<sup>(</sup>٢) مسلم (٢٦٦٤) عن أبي هويرة.

فدع العجز يا أخي وابحث في سبب ما أنت فيه، لعل فيك عيباً معيناً هو الذي يقف في طريقك، وأنت أعرف الناس بنفسك، وأقدر على معالجة ما فيها من قصور وثغرات قد تكون مغلفة بأغلفة شتى، ولكن البصير يجب أن يكتشفها ولا يغالط نفسه، قاصدق مع نفسك وجاهدها، وصحح مسيرتها، والله معك، وإذا صدق العزم، وضح السبيل. وصدق الله إذا يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَنهَدُواْ فِينَا لَهُ مِنْهُمُ مُنكُناً وَإِنَّ اللهُ لَهُ لَمُ المُحْسِنِينَ ﴾ [العنكوت].

## ٤ ـ اليأس ليس من شيم المؤمنين:

٤ - الحقيقة الرابعة: أن اليأس ليس من شيم المؤمنين، فالمؤمن لا ييأس أبداً من روح الله، ولا يقنط من رحمة ربه يوماً، وإن ضاقت الدنيا في وجهه، وغُلقت الأبواب، وتقطعت الأسباب، فإن اليأس من لوازم الكفر، والقنوط، من مظاهر الضلال، كما قال تعالى على لسان يعقوب الله: ﴿يَبَنِي الدَّهَبُوا مِن يُوسُفَ وَآخِهِ وَلَا تَأْتِكُسُوا مِن زُوجِ اللّهِ إِنّهُ لَا يَاتِسُ مِن زَوْج اللّهِ إِلّا الفَحْرُونَ فَي الله إيوسف عنه سنين طويلة، وانقطاع أخباره، لم ينقطع خيط الأمل في قلبه ولم ينطفئ شعاع الرجاء في وحمة وبه.

وقال تعالى على لسان الخليل إبراهيم، وقد بشّرته الملائكة بغلام عليم، وامرأته عجوز عقيم، وهو شيخ بلغ من الكبر ما بلغ: ﴿قَالَ أَبَشَرْنُتُونِ عَلَىٰ أَن مُسَيّىٰ اللَّهِ عَبْدَ نَبِعَ تُبَشِّرُونَ ﴿ قَالُ بَشَرْنُكُ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُن مِن القَيطِينَ ﴿ قَالَ وَمَن يُقْنَطُ مِن رَحْمَةِ رَبِّهِ: إِلَّا الفَالُونَ ﴾ العجرا.

لا يقنط الشيخ الكبير وامرأته العجوز العقيم أن يلدا غلاماً متميزاً، فإن
 الله إذا أراد أمراً هيأ له الأسباب، وأزال من طريقه الموانع.

فلا تيأس يا أخي أن يكون يومك خيراً من أمسك، وأن يكون غدك خيراً من يومك، فإن من سنن الله تعالى: مداولة الأيام بين الناس، كما قال تعالى: ﴿وَيَلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمراد. ١٤٠].

وقد شاع على ألسنة الناس من قديم: الدهر قلّب، والدهر يومان: يوم عليك، ويوم لك، دوام الحال من المحال. وكم رأينا بأعيننا أناساً انتقلوا من حال إلى حال: من فقر إلى غنى، ومن غنى إلى فقر، ومن ذلة إلى عز، ومن عز إلى ذل.

والله تعالى يقول: ﴿ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسِّرٍ لِمُثْرَّا﴾ [الطلاق. ٧].

ويقول: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلنَّسْرِ يُسْرًا ۞ إِنَّ مَعَ ٱلنَّسْرِ يُسْرًا ۞ ﴾ [الانشراح].

ويقول ابن مسعود. لو دخل العسر جحراً لتبعه اليسر حيث كان.

ولو حكيت لك عن نفسي، لقلت لك: إنني بعد أن خرجت من المعتقل سنة ١٩٥٦م رفض تعييني في معاهد الأزهر، حيث حرّموا علينا - معشر الإخوان المسلمين - كل الوظائف التي فيها اتصال بالجماهير، سواء في التدريس أو الخطابة والوعظ.

هذا وأنا أول دفعتي في الشهادة العالية من كلية أصول الدين، وأول دفعتي في شهادة تخصص التدريس من كليات الأزهر الثلاثة.

وبدأت أبحث عن مدرسة خاصة أُدَرِّس فيها اللغة لعربية، وأنا خريج أصول الدين، فيفضلون على خريجي كلية اللغة العربية ودار العلوم.

وسرعان ما انجلت تلك الغيوم، وصفت لنا السماء، وتوالت علينا نعم الله تعالى ظاهرة وباطنة، مادية ومعنوية. والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

فاحتفظ يا أخي العزيز بإيمانك، ولا تفقد أملك في الغد لحظة، واحدة وثق أن مع اليوم غداً، وأن غداً لناظره قريب، وردد معي قول الشاعر:

ولرب نازلة يضيق بها الفتى ذرعا وعند الله منها المخرج ضاقت، فلما استحكمت حلقاتها فرجت، وكنت أظنها لا تفرج وقول آخر:

اشتدي أزمة تسنفرجي قد أذن ليبلك بالبَكَج أ فانتظر مطلع الفجر، فإن أشد سويعات الليل سواداً وحلكة هي السويعات التي تسبق بزوغ الفجر.

ثبت الله فؤادك وقدميك على الحق، وشرح باليقين صدرك، ويسر لك أمرك، وحل عقدك من فضله. آمين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# حكم جوائز السحب الكبرى المرصودة للمشتركين

سى انتشرت في عصرنا ظاهرة غريبة لم تكن تعرفها مجتمعاتنا من قبل، وهي منقولة من المجتمع الغربي، وهي ظاهرة (الحوائز الكبيرة) التي ترصد للمشتركين فيها.

وهؤلاء المشتركون يحملون «كوبونات» بعضها يباع بقيمة معينة مثل مائة دولار، أو ألف درهم أو ريال أو غير ذلك من العملات أو أقل أو أكثر، فكلما اشترى أكثر كانت فرصته أكبر، في الحصول على الجائزة: السيارة المرسيدس أو كيلو الذهب أو غيرها؛ مما يغري الناس ويسيل لعابهم.

وبعض هذه الكوبونات تعطيها المحلات النجارية أو محطات البنزين ونحوها، لمن يشتري من عندها بمبلغ معين، فكل مبلغ بعطى به (كوبوناً) يشارك به في احتمال الحصول على الجائزة.

وفي وقت محدد يعلن \_ بطريق الحظ والقرعة \_ عن العائز بالجائزة الكبرى.

وقد كثرت أسئلة الناس عن الحكم الشرعي في هذه المسائل، ووقع المتدينون في حيرة أمام تضارب المفتين ما بين محلل ومحرم.

والواجب على أهل العلم أن يبينوا موقف الشرع من هذه القضية بالأدلة من النصوص وقواعد الشريعة ومقاصدها، ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حي عن بيئة.

#### الصورة المشروعة بلا ريب:

وجواباً عن هذه التساؤلات، أقول: إن الصورة المقبولة شرعاً
 ٣٩٤

للجوائز هي ما يرصد للتشجيع والتحريض على علم نافع أو عمل صالح، كالجوائز التي ترصد للفائزين في مسابقات حفظ القرآن، أو للتفوق الدراسي، أو للنبوغ والعطاء المتميز في المجالات الإسلامية والعلمية والأدبية ونحوها، مثل جائزة الملك فيصل العالمية، وغيرها مما ترصده الحكومات أو المؤسسات أو الأفراد لهذه الجوانب، إغراء بالتنافس المشروع، والتسابق المحمود في الخيرات.

وقد ثبت أن النبي على سَبِّقَ بين الخبل، وأعطى السابق (١)، كما أعطى على بعض الصحابة إقطاعيات معينة مكافأة لهم على خدمات أدوها للإسلام وأهله (٢).

فهذه الصورة من الجوائز ترصد لمن يستجمع شروطاً معينة، فإذا وجد من حاز شروط الاستحقاق، كما تقرر ذلك اللجنة المختصة، فقد استحق الجائزة، ولا حرج في ذلك ولا خلاف.

أما الصورة الأخرى بنوعيها اللذين تضمنهما العرض أو السؤال. فنجمل الجوب عنها فيما يلي، مفرقين بين النوعين المذكورين:

### نوع محرم بلا نزاع:

النوع الأول من هذه الجوائز لا شك في حرمته، وهو الذي يشتري فيه الشخص الكوبون بمبلغ ما، قل أو كثر في غير مقابل، إلا ليشارك في السحب على الجائزة المرصودة، أيّاً كانت، سيارة أو ذهباً، أو نقوداً، أو غير ذلك.

 <sup>(</sup>۱) رواه أحمد عن ابن عمر ۱/۲، وصححه الشيخ شاكر في تخريج «المستد» برقم (۱۵۵ه).

 <sup>(</sup>٢) مثل ما روى البخاري عن عروة أن النبي 癒 أقطع الزبير أرضاً من أموال ببي النضير».

والقمار أو الميسر: ما لا يخلو فيه أحد الطرفين من خسارة. وهنا نجد آلاف الناس أو عشرات الآلاف، وفي بعض الأحيان: الملايين من الناس، كما في (اليانصيب العالمي) أو ما يسمى (اللوتري) ـ كلهم يخسرون، ويكسب واحد فقط.

إن الإسلام حرم هذا الميسر؛ لأنه يعود الناس ابتغاء الكسب بغير جهد وكد بيمين، أو عرق جبين. والاعتماد على (ضربة الحظ) يدخل بها في عداد الأغنياء من غير الطريق الدي سنه الله في كونه وشرعه، وعرفه الأسوياء من الناس ﴿ فَآنَشُوا فِي مَنَاكِهَا وَكُلُوا بِن رِّزَقِدِ ﴾ [الملك. ١٥] ﴿ فَأَنتَشِرُوا فِي اللَّرَضِ وَإَبْعُوا بِن فَسِّلِ اللهِ فَي اللهِ فَي مَنَاكِهَا وَكُلُوا بِن رِّزَقِدِ ﴾ [الملك. ١٥] ﴿ فَأَنتَشِرُوا فِي اللهُ وَي وَإِبْعُوا بِن وَرَقِدِ ﴾

المهم أن هذا النوع لا يشك عالم في حرمته، وإن كانت حصيلته تنفق في جهة من جهات الخير، كالإنفاق على البنامي أو المعوقين، أو الفقراء أو نحوهم.

فالإسلام لا يقبل الوصول إلى الخير بالشرّ، ولا نصر الحق بالباطل. وهو حريص أبداً على شرف الغاية، وطهر الوسيلة، ولا يرضى تحقيق الغاية الشريفة، إلا بالوسيلة النظيفة، فهو يرفض مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة).

وفي الحديث الشريف الذي رواه مسلم: «إذ الله طيب لا يقبل إلا طيباً»(١).

وفي حديث ابن مسعود عند أحمد: «إن الله لا يمحو السيئ بالسيئ، ولكن يمحو السيئ بالحسن، إن الخبيث لا يمحو الخبيث، (٢).

وقال علماؤنا: مثل الذي يكسب المال من حرام ثم يتصدق به، كمثل الذي يطهر النجاسة بالبول، فلا يزيدها إلا خبثاً!!

<sup>(</sup>١) رواه مسلم عن أبي هريرة (١٠١٥)، الترمذي (٢٩٨٩).

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد في المسنده ١/٣٨٧، وضعف الشيخ شاكر إسناده برقم (٣٦٧٢) لضعف الصباح بن محمد الذي كان يرفع الموقوفات. والأولى اعتبار الحديث موقوفاً على ابن مسعود انظر الحديث (٩٦٠) من كتبا «المنتقى من الترغيب والترهيب» للمنذري. طبعة المكتب الإسلامي.

## النوع المختلف فيه:

والنوع الآخر هو الذي يأخذ الإنسان فيه (الكوبون) مقابل سلعة اشتراها من متجر، أو عبأ سيارته (بنريناً) من محطة بنرول، أو دخل مباراة للكرة مقابل مبلغ يدفعه، فأعطي به كوبوناً، أو نحو ذلك.

فهذا موضع خلاف بين العلماء في عصرنا، فالكثيرون من العلماء يجيزون هذا التعامل، وإن لم أقرأ الأحدهم بحثاً في ذلك، وإن كان بعضهم يقولون: إن الأصل في المعاملات هو الإباحة، ما لم يرد نص صحيح صريح يدل علة التحريم.

وقد علمت أن سماحة العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز أفتى بحرمة هذه الجوائز، ولم يتح لي أن أقرأ نص فتواه، وهو تقصير مني.

# ترجيح تحريم هذا النوع:

وأنا أؤبد الشيخ ابن باز فيما أفتى به، وقد كنت أميل من قبل إلى إجازته مع الكراهة، ثم ترجح لي الآن الميل إلى تحريمه، وذلك لعدة أوحه:

## معاملة تحمل روح الميسر:

الوجه الأولى: أن هذا التعامل، وإن لم يكن عين الميسر والقمار، ففيه روح الميسر والقمار، وهي الاعتماد على (الحظ) لا على السعي وبذل الجهد وفق سنن الله في الكون، وشبكة الأسباب والمسببات، وما شرع الله لعباده من العمل في الزراعة والصناعة والتجارة والحرف المختلفة. إن مهمته أن ينتظر أن تهبط عليه من السماء جائزة تغنيه من فقر، وتعزه من ذل، وتنقله من طبغة إلى طبقة، دون أن يبذل مجهوداً، أو يعطي الحياة كما أخذ منها.

هذه الروح: روح الاتكال على حظ يميزه عن الناس بغير عمل، هي ما يرفضه الإسلام ولا يحبه لأتباعه، إنما يحب لهم أن يعملوا ويكدحوا ويشقوا طريقهم في السهل والجبل بأيديهم.

لقد حرم الرسون الكريم (النرد) وهي لعبة فارسية الأصل، وقال: قمن

لعب النرد فقد عصى الله ورسوله (۱)، قمن لعب النردشير فكأنما صبغ يده في تحم خنزير ودمه (۲). وما ذلك إلا لأنه يقوم على الحظ، لا على عمل العقل، ولا عمل البدن.

ولم يصح حديث في تحريم الشطرنج، لأنه يخالف النرد في أنه يقوم على التفكير وإعمال الذهن.

والذين حرموا الشطرنج، حرّموه لأسباب أخرى: أنه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ويلهى عن الواجبات.

# معاملة تذكي الأنانية وتنافي روح الأخوة:

الوجه الثاني: أن هذا السلوك يذكي نزعة الأنانية والأثرة عند الإنسان ويقويها. ولهذا كان إفرازاً من إفرازات الرأسمالية الغربية، التي تقوم أول ما تقوم على إذكاء النزعة الفردية وتقويتها، ولو كان ذلك على حساب الآخرين ومصالحهم ووجودهم المادي أو الأدبي.

ومن هن عرف النظام الرأسمالي بهذا التنافس الشرس لذي لا يبالي فيه التاجر أن يسحق الآخرين، فالتجارة في هذا النظام لها مخالب وأنياب تفترس وتقتل، ولا تترحم على من تقتله.

ومن أجل هذا يسعى كل واحد أن يجذب إليه العملاء والزبائن بكل ما يمكنه من ألوان الدعاية والإعلان والإغراءات، ولو خربت بيوت الأغيار، وأغلقت متاجرهم، شعار كل منهم: أنا، ولْيَمُتْ من يموت.

هذا التوجه مناقض تماماً لتوجه الإنسان المسلم الذي علّمه الإسلام ألا ينفع نفسه بضرر غيره، فلا ضرر ولا ضرار، وتعلم من كتاب ربه ﴿وَتَعَاوَثُواْ عَلَى الْبِرِ وَالنَّقُوعُ وَلَا عَرَادَ، وَتعلم من كتاب ربه ﴿وَتَعَاوَثُواْ عَلَى الْبِرِ وَالنَّقُوعُ وَلَا يَرَادُونَ عَلَى الْبُرِ وَالنَّدَة : ١]، ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى الْبُرِمِ وَالنَّدِيمِ وَلَوْ المائدة : ١]، ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْسِهِم وَلَوْ كَانَ بِهِم خَصَاصَةً ﴾ [الحشر ١٩]، وتعلم من رسوله قوله: الا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه متفق عليه (٣).

<sup>(</sup>١) أبو داود (٤٩٣٨)، وابن ماجه (٣٧٦١) عن أبي موسى الأشعري.

<sup>(</sup>٢) مسلم (٢٢٦٠)، وأبو داود (٤٩٣٩) عن بريدة بن الحصيب.

<sup>(</sup>٣) \*اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان (٢٨) عن أنس.

ولقد كان التاجر في العصور القريبة في بعض البلاد الإسلامية إذا رأى محله قد جاءه زبائن كثيرة، ورأى جاره لم يدخل عليه أحد، يوصي زبائنه أن يذهبوا إلى محل جاره، فعنده من البضاعة ما عنده.

وبعضهم كان يغلق دكانه إذا باع ما يكفيه وعياله، ليتيح الفرصة لجاره أن يكسب مثل ما كسب.

فأين هذه الروح الأخوية الإيثارية من تلك الروح الأنانية التي تربد أن تحيى نفسها ولو بإماتة الآخرين؟!!

ويل للتاجر الصغير في هذه السوق الجشعة، فستدوسه أقدام الكبار، واتفرمه عجلاتهم الجبارة، حيث لا يملك أن ينافسهم في رصد مثل هذه الجوائز الكبيرة المغرية للطامعين من الخلق، وما أكثرهم!

# ظلم مجموع المستهلكين لحساب واحد:

الوجه الثالث: أن قيمة هذه الجوائز الكبيرة \_ في التحليل النهائي \_ تؤخذ من مجموع المستهلكين. . أعني: أن التاجر يستطيع أن يبيع السلعة بتسعين أو لثمانين، ولكن العشرة أو العشرين هذه يقتطعها من المشترين أو المستهلكين، حين يبيع السلعة بمائة كاملة، وما اقتطعه من هؤلاء، وهم جملة ألوف أو عشرات ألوف، تُشتَرى به الجائزة الثمينة، ليأخذه واحد منهم فقط. ولا يصيب الآخرون منها شيئاً إلا التمني!

ومعنى هذا عند التحقيق: أننا ظلمنا مجموع المستهلكين، وبعنا لهم السلعة بأكثر مما ينبغي، لكي نشبع رغبة واحد منهم فقط بإعطائه ما لم يتعب فيه.

قد يقال: إن هذا تم برضا الجميع، وأنا أقول: إن القمار يتم برضا الطرفين، والربا يتم أيضاً برضا الطرفين. والرضا هنا لا ينافي ما وقع من ظلم يدركه أولو البصائر.

لا يقال: إن مبلغ هذه الجائزة الكبيرة إنما أخذ من ربح التاجر، وليس من مجموع المستهلكين، فهذا مخالف للواقع، فإن التاجر يقدّر لنفسه ربحاً معيناً أو نسبة معينة إلى رأس المال، وهو يأحذها ويوفرها لنفسه قبل كل شيء.

أما هذه الجوائز، فهي شيء آخر بعدما أخذ لنفسه ما أخذ (رصده لجذب عدد أكثر وأكثر من المشترين والمستهلكين). إن الوسيلة الصحيحة المقبولة شرعاً لترويج السلعة وتوسيع تسويقها، هي: العمل على جودتها وإتقانها إلى أفضل حد ممكن، ثم العمل على إرخاص سعرها بالقدر المستطاع؛ تخفيفاً عن الناس، ولا سيما المستضعفين منهم.

أما هذه الجوائز ونحوها، فتعمل على ترويج السلعة بعوامل خارجة عن السلعة، ولا علاقة لها بجودتها ولا برخصها.

وهذا للأسف هو توجه الرأسمالية، التي تنفق على الدعاية والإعلان ـ ٣٠٪ ثلاثين في المائية أو أكثر أو أقل، وكل هذا في النهاية يكون عبئاً على المستهلك المسكين. وهذا ما ينبغى أن نعارضه.

## تحريض الناس على الإسراف:

الوجه الرابع: أن رصد هذه الجوائر الكبيرة يهدف إلى محريض الناس على كثرة الاستهلاك، والمزيد من اشتراء السلع، ولو مم يكن لهم حاجة حقيقة إليها. وهذا هو توجه الحضارة الرأسمالية الغربية، التي سماها بعضهم (حضارة الاستهلاك).

فلسفة هؤلاء مناقضة لفلسفتنا؛ ومنهجهم يخالف منهجنا. منهجنا بقوم على الفصد والاعتدال في الانفاق، ونحريم الإسراف، ﴿وَكُنُوا وَلَا تُسْرِقُوا وَلَا تُسْرِقُوا وَلَا تُسْرِقُوا وَلَا تُسْرِقُوا وَلَا تُسْرِقُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَا تُسْرِقُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَا بَيْنَ الْمُسْرِقِينَ ﴿ وَالْفِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِقُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ لَا لَاعْدِراف]، وكان عمر يقول: أو كلما اشتهيتم اشتريتم؟!

ومنهج أولئك القوم يقوم على إغراء الناس بالإسراف في الاستهلاك، وشراء سلعهم وإن كان لديهم ما يغني عنها، حتى إن المرء يشتري بالدَّيْن أو بالأقساط، ويحمّل نفسه أكثر من طاقتها، بإعلاناتهم المثيرة، وجوائزهم المغرية، والدين همّ بالليل ومذلة بالنهار، والرسول على كان يستعيذ بالله من ضَلَع الدين (1)، أي من: ثقل الدين وشدته.

وكان كثيراً ما يقول في دعائه: «اللهم أعوذ بك من المَأْثم والمغرم»، فقيل له: ما أكثر ما تستعيذ من المغرم يا رسول الله فقال: «إن الرجل إذا غرم حدّث وكذب، ووعد فأخلف»(۲).

<sup>(</sup>١) رواء البخاري عن أنس (٢٨٩٣)

<sup>(</sup>٢) قائلؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيحان؛ (٣٤٥) عن عائشة.

بل رأينا من يستدين من البنوك الربوية بالفوائد، ويقتحم النار على بصيرة، ليشتري أشياء ليست ضرورية، ولا حاجية، بل هي كماليات، ربما كان عنده مثلها، ولكنه وقع تحت سحر الإغراء، فاستجاب له، وضعفت إرادته أمام هذا التحريض المنظم، الذي هو أشبه بالغزو لعقل الإنسان وإرادته، حتى يستسلم.

إذا كان من الأقوال المأثورة عندنا: أطلب الكسب كسب التجار الدين إذا باعوا لم يمدحوا، وإذا اشتروا لم يذموا، فهؤلاء القوم إذا باعوا بالغوا في مدح سلعهم الجديدة، وذم سلع غيرهم، أو حتى سلعهم القديمة، حتى يعمد الإنسان إلى اطراح ما عنده، واقتناء الجديد.

وإذا كان من القواعد الشرعية أن ما أدى إلى الحرام فهو حرام، وأن سد الذرائع إلى المفاسد والمحرمات واجب، وكانت هذه الجوائز الكبيرة ذريعة إلى الإسراف المحرم، والاستدانة المذمومة، كان الواجب: سد الذريعة إلى هذا الفساد، والإفتاء بتحريم هذا التصرف؛ محافظة على أموال المسلمين وعلى أخلاقياتهم،

## نحن أمة متميزة:

وهناك اعتبار أخير، وهو: أننا أمة لها هويتها المتميزة، وشخصيتها المستقلة، وقد خلقنا الله رؤوساً، ولم يجعلنا أذناباً لغيرنا، فليس مطلوباً ولا مقبولاً منا أن نأخذ كل ما عند الغرب من أعراف ومعاملات، وننقلها بحذافيرها إلى مجتمعاتنا، وقد لا تتفق مع مفاهيمنا وقيمنا وأحكامنا الشرعية. بل الواجب علينا أن ننتقي فيما ننقله، ولا نتبع سنن القوم، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، وهو ما حذر منه الحديث النبوي الصحيح(۱).

الخلاصة: أن هذه الجوائز المستوردة إلى مجتمعاتنا المسلمة، ليس وراءها مصلحة حقيقية للمجتمع، إنما يستفيد منها الذين يرصدونها من كبار التجار، والذين يحصلون عليها بطريق الحظ من الطامعين.

 <sup>(</sup>۱) وهو الحديث القائل: التتبعن سنن من قبلكم شبراً بشير، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا
 جحر ضب لدخلنموه! قالوا: اليهود والنصارى؟ قال. اقمن متفق عليه (۱۷۰۸).

## هل الأقباط إخوان للمسلمين؟

س: فضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ يوسف القرضاري حفظه الله.

أُخذ عليكم أنكم قلتم عن نصارى الأقباط في مصر (إخواننا الأقباط) والله تعالى يقول: ﴿إِنَّا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةً﴾ [الحجرات: ١٠].

والرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «المسلم أخو المسلم» متفل عليه.

فَالْأَخُوةُ التِّي جَاءُ بِهَا القرآنُ والسنةُ هِي أَخَوَّةُ الْعَقَيْدَةُ، وَلَا أَخُوةُ غَيْرِهَا، بِلَ يَقُولُ الْقَرآنُ: ﴿ لَا يَجِمُدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ بُوَآذُونَ مَنْ حَاَذَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَوْ كَانُواْ ءَابِئَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَرْ إِخْوَلَنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٢٢].

فكيف أجزتم الأخوة بين المسلم والكافر؟

نرجو البيان، جزاكم الله خيراً

ج: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،

لا ريب أن أوثق أنواع الأخوّة وأقواها وأبقاها، هي: أخوة العقيدة؛ فهي قوق كل الروابط الأرضية من العرق، واللون واللغة والإقليم وغيرها.

وحقوق هذه الأخوة أوثق وأعظم من حقوق غيرها، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّا ٱلْمُؤْمِثُونَ إِخْوَةٌ فَأَسْبِحُواْ بَيْنَ ٱلْمُؤَمِّدُكُمُ ﴿ [الحجرات ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَاذَكُرُواْ يَمْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاتُهُ فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ [ال عمران ١٠٣]، وقوله عز وجلّ: ﴿هُو ٱلّذِي أَنْدُكُ بِنصرِه، وَوَالْمُؤْمِنِينَ وَأَلْدَ مَيْنَ فُلُوبِهِمْ لَوَ أَنْفَقَتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَيِعًا مَّا أَلْفَتَ بَيْنَ فَلُوبِهِمْ وَلَكُنَ اللهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ أَلَانَهُ مَن مُ مَن مُ حَكِمَ اللهُ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهُ مَن مُ حَرَادًا حَرَادًا اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَن مُ حَرَادًا حَرَادًا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَن مُ حَرَادًا حَرَادًا لَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَن مُ حَرَادًا حَرَادًا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَن مُ حَرَادًا حَرَادًا حَرَادًا لَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَن مُ حَرَادًا حَرَادًا حَلَادًا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَن مُ حَرَادًا حَلَادًا اللّهُ عَن مُ حَرَادًا حَرَادًا حَدَادًا لَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

وقال ﷺ: ﴿المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ا.

ولكن هذه الأخوة العظيمة الوثيقة العميقة لا تنافي وجود أنواع أخرى من الأخوة قد لا تكون في عمق الأخوة الدينية وقوتها. وذلك مثل الأخوة القومية أو الأخوة الوطنية، ومعنى الأخوة القومية والوطنية: وجود رباط مشترك مع جماعة من الناس تجمعهم قومية واحدة، أي ينتسبون إلى عرق واحد، أو يجمعهم وطن واحد.

والدليل الواضح على ذلك: أن القرآن الكريم وصف الأنبياء المرسلين بأخوتهم لقومهم مع أنهم كفروا بهم وكذبوهم وعاندوهم. وهذا بيّنٌ في عدة سور من القرآن، منها سورة الأعراف، وسورة هود، وسورة الشعراء.

فنجد في سورة الشعراء قوله تعالى: ﴿ كُنَّبَتْ فَنْ شُجِ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ إِذْ قَالَ هُمُّ لَنُوْهُرْ شُحُّ أَلَا نَنْقُونَ ۞﴾ [الشعراء] فهم كذبوا المرسلين حين كذبوا نوحاً ﷺ، ومع هذا اعتبر نوحاً أخاً لهم لأنه كان واحداً منهم، فقد كان رسولاً إلى قومه.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿كُنَّبَتْ عَادُ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ إِذَ قَالَ لَمُمْ أَنُوهُمْ هُودُ ٱلّا نَتَنُونَ ۞﴾ [الشعراء]، وقوله تعالى. ﴿كُنَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ إِذَ قَالَ لَمُمْ لَغُوهُمْ مَنْلِحُ ٱلّا نَنْقُونَ ۞﴾ [الشعراء]، وقوله تعالى: ﴿كُذَبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ إِذْ قَالَ لَمُمْ لَمُوهُمْ لُوطُ آلًا نَنْقُونَ ۞ إِنِي لَكُمْ رَسُولُ أَمِينً ۞﴾ [الشعراء].

فكل هؤلاء الأقوام المكذبين المشركين: إخوة لرسلهم بنص القرآن؛ لأبهم كانوا منهم، فهم قومهم الذين ينتسبون إليهم،

والاستثناء الوحيد في هذه السورة قوله تعالى عن شعيب: ﴿ كُذَّبَ أَصْنَبُ لَيَكَةِ الْمُرْسَائِنَ ﴿ إِذْ قَالَ لَمُمْ شُعَيْبُ أَلَا نَتَقُونَ ﴿ [الشعراء]، فلم يقل هنا كما قال مع سائر الرسل: إذ قال لهم أخوهم، بل قال: إذ قال لهم شعيب؛ لأنه لم يكن منهم، بل كان من مدين. ولهذا جاء في الأعراف وهود: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْقَتَ أَعَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [الأعراف: ٨٥].

وبهذا يتبين لنا أن القرآن الكريم أقر (الأخوة غير الدينية) أي الأخوة المبنية على وحدة القوم، ومثلها القائمة على وحدة الوطن. فالأخوة الدينية أخص، وهذه أعم، ولا تنافي بين الخاص والعام.

بل أقول: هناك أخوة أعم من هذه كلها، وهي الأخوة البشرية العامة، المؤسسة على أن جميع البشر عباد الله تعالى، وأبناء لآدم، كما قال النبي ﷺ:

اأيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد<sup>ه(۱)</sup>.

وقد روى أحمد وأبو داود عن زيد بن أرقم، أن النبي ﷺ كان يقول دبر كل صلاة:

قاللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه، أنا شهيد أنك الله وحدك لا شريك لك.
اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه، أنا شهيد أن محمداً عبدك ورسولك.
اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه، أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة.

فهذه الأخوة التي تضمنتها الشهادة الثالثة، تشمل في ظاهرها كل العباد، عجماً وعرباً، بيضاً وسوداً، أغنياء وفقراء، ملوكاً وسوقة، مسلمين وغير مسمين.

وهذا ما عبر عنه شاعر مسلم بقوله:

إذا كان أصلي من تراب فكلها بلادي، وكل العالمين أقاربي!

هذا وقد طلب إلينا الإسلام أن نَبَرّ المسالمين من غير المسلمين ونقسط إليهم، ولو كانوا خارج دار الإسلام، فما بالك إذا كانوا داخل دار الإسلام، أي داخل أوطاننا، فهم منا، ونحن منهم.

وإذا كان هذا التعبير (إخواننا) يسرهم ويقربهم منا، ويحببنا إليهم، فلماذا لا نستخدمه، ونفوت الفرصة على من يريدون تعكير صفو العلاقة بيننا وبينهم ليصطادوا في الماء العكر.

إن موضوع الأقليات غير الإسلامية في أوطاننا اليوم هو من أشد الموضوعات خطراً، ويستخدمه أعداؤنا لتعويق الدعوة إلى الرجعة للإسلام، واستعادة الحياة في ظل الإسلام، وهم يتهموننا باضطهاد غير المسلمين، والإساءة إليهم، وهضم حقوقهم، والاستهانة بكرامتهم، والواجب علينا أن نرد عليهم ببينات الإسلام، التي تنقض بحقها باطلهم.

ونحن لا نفتري على الإسلام، أو تصطنع إسلاماً زائفاً، لنرضي هؤلاء المتقوّلين بغير الحق، ولكن نقول ما نراه من صميم الإسلام، وما قامت عليه الدلائل والبراهين. والحمد لله رب العالمين،

<sup>(</sup>۱) رواه أحمد،

## استخدام الصليب في الأفلام الدينية

سعادة الشبخ الدكتور يوسف القرضاوي الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعدا

نحيطك علماً أننا بصدد إنتاج فيلم يتحدث عن شخصية القائد صلاح الدين الأيوبي، وحروبه ضد الصليبين، مما يضطرنا إلى إظهار الصليب في كثير من المشاهد مثل: لباس الجنود الصليبين، والأعلام الصليبية.

نأمل التكرم بتوضيح هذه المسألة من الجانب الشرعي دفعاً للحرج، علماً بأننا انتهجنا في عملنا مبدأ من يرى أن ناقل الكفر ليس بكافر.

ختاماً: أسأل الله جلت قدرته أن يجزيكم خير الجزاء وأن يجعل فيما تقدمونه بياناً شافياً لما قد يحصل من الإشكال في مثل هذه القضايا التي ينبغي على المسلم أن يتوخى فيها الحذر درءاً للشبهات والمفاسد.

وتقبلوا فائق التحية والتقدير....

أسامة أحمد خليفة المدير العام لمؤسسة آلاء للإنتاج الفني

آت الأخ الكريم الأستاذ أسامة أحمد خليفة حفظه الله المدير العام لمؤسسة آلاء للإنتاج الفني

السلام عليكم ورحمة الله ويركاته.. وبعد:

فأود أن أنوه بجهدكم المتميز في مجال الإنتاج الفني، وهو للأسف مجال مُزم فيه السلمون أمام الغزر الثقافي التغريبي والتخريبي، لهذا أدعو الله لكم بإخلاص وحرارة أن يسدد خطاكم، ويثبت على الحق أقدامكم، وينبر الطريق أمامكم.

أما ما سألتم عنه من عزمكم على إنتاج فيلم عن شخصية القائد المسلم صلاح الدين، وحروبه ضد (الفرنجة) الذين عرفوا بعد باسم (الصليبيين) وأن هذا (يضطركم) إلى إظهار الصليب في كثير من المشاهد مثل أعلام الأعداء، ولياس جنودهم.

فالجواب: أن هذا لا حرج فيه إن شاء الله، لأن المقصود من إظهار هذه الصلبان ليس تقديسها ولا تعظيمها ـ وهو ما يحرمه الإسلام على المسلم ويشتد في تحريمه ـ بل المقصود التمييز بين المسلمين وأعدائهم في لباسهم وشاراتهم وفي أعلامهم، وإبراز ذلك واضحاً للمشاهد، وقد عرفت هذه الحروب باسم (الحروب الصليبية) لأنهم اتخذوا (الصليب) شعاراً لهم، وجاءوا من أوروبا بقضهم وقضيضهم، وافعين لهذه الصلبان، فمن اللازم أن يبرز ذلك في العمل الفني، حتى نتجلى حقيقة الصراع بين الطرفين المتحاربين.

وقد أورد لنا القرآن الكريم في كثير من سوره أقوال المشركين والدهريين واليهود والنصارى والشياطين وغيرهم، وهي أقوال كفر وضلال، ولكن إيرادها ليس مقصوداً لذاته، ولا يراد به الترويج لهذه الدعاوى الباطلة، بل للرد عليها.

ومن هنا أخذ عدماؤنا قاعدة: أن دقل الكفر ليس بكافر، لأن القرآن نقل لنا أقوال الكفار والجاحدين.

فسيروا على بركة الله، والله معكم ولن يتركم أعمالكم. والسلام عليكم ورحمة الله ويركاته.



# استخدام رسوم وبرامج الكرتون لأغراض دعوية وتربوية

تس: هل يجوز استخدام رسوم وبرامج الكرتون لأغراض دعوية وتربوية، مثل تعليم الأطفال، وتوعية الشباب مثلاً؟

التحالال والحرام في الإسلام، ورجحنا في ضوء الأدلة الشرعية ما ذهب بعض فلحال والحرام في الإسلام، ورجحنا في ضوء الأدلة الشرعية ما ذهب بعض فقهاء السلف: أن المحرم من الصور هو ما كان له ظل، أي ما كان مجسما، وهو الذي نسميه بلغة العصر (التماثيل) لأنها هي التي تضاهي خلق الله، فإن خلقه تعالى مجسم، كما قال سبحانه: ﴿هُو الذي يُمَوِّرُكُدُ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَمَوْلُ الجنين من نطفة إلى عَلَمَ إلى مضغة مخلقة وغير مخلقة، إلى عظام مكسوة لحماً، ثم ينشئه خلقاً أخر، فتبارك الله أحسن الخالقين.

وجاء في الحديث القدسي: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي»؟ فهذا هو خلق الله؛ إنه مجسم دائماً.

والمجسم هو الذي يتصور فيه نفخ الروح، حيث يطالب المصور يوم القيامة: أن ينفخ في صورته الروح، وليس بنافخ فيها أبداً، كما صح في الحديث،

ولا يستثنى من ذلك غير (لعب الأطفال) لحاجتهم إليها، ولخلوها من التعظيم للصورة.

وعلى ضوء هذا نقول: إن الصور المسطحة تخرج عن التحريم إلى الجواز. وفي السؤال الذي معنا عدة أمور إضافية، تخفف الحكم في هذه الصيغة خاصة: الأول: أن (الرسوم الكارتونية) ليست صوراً كاملة، بل هي صور ذات طبيعة خاصة، لا تستجمع كل ملامح الصورة الحقيقية.

والثاني: أنها تستخدم لأغراض دعوية وتربوية وتثقيفية، والأولاد الصغار يقبلون عليه غاية الإقبال، ويتابعونها، ويتأثرون بها، فينبغي علينا ألا نهمل هذه الوسيلة المحببة، وأن نستخدمها في تعليم الأطفال والمراهقين ما ينبغي أن يتعلموه من العقائد والقيم والمفاهيم.

الثالث: أن الآخرين استخدموا هذه الوسيلة من مدة طويلة، وغزونا بها غزواً كاسحاً في التليفزيونات المختلفة في أوطاننا، وغدت هذه المسلسلات الكرتونية هي الغذاء اليومي الشهي لأبنائنا وبناتنا، وقد أدمن الجميع عليه، ولم يعد من السهل فطامهم عنه، إلا بـ (بديل إسلامي) مناسب، يحمل نفس الماصر التعليمية والتشويقية، التي تجذب الأطفال بسهولة.

بل إني أرى أنه من المتعين علينا أن نخوض هذه المعركة الإعلامية الفنية بكل قوة، حتى نسد هذه الثغرة، ونلبي هذه الحاجة الملحة، بأدوات تعبر عن ديننا ورسالتنا وحضارتنا وتقاليدنا، فهذا من فروض الكفاية الواجبة اليوم على الأمة في مجموعها.

وعلى أهل الاختصاص القادرين من أهل الإبداع الأدبي والفني الملتزم، على إنتاج مثل هذه البرامج، وأن يسارعوا بها، وعلى غيرهم من أهل السلطان، وأصحاب المال، أن يعينوهم على أداء هذه الرسالة النافعة والضرورية, ورحم الله كل من أسهم في هذا العمل بنصيب.



## أسئلة من ماليزيا:

## اتهام شخص غرف بالاستقامة

سن إذا عرف شخص لدى الناس بالاستقامة والنظافة والصلاح طوال عمره، وفجأة ظهر من يتهمه بأشنع التهم من الزنى وعمل قوم لوط والفتل وغيرها.

# فما حكم الشرع في المُتَّهِم والمتَّهَم؟

النفس - يعتبر في نظر الإسلام من المحرمات المقطوع بها، بل من كبائر النفس - يعتبر في نظر الإسلام من المحرمات المقطوع بها، بل من كبائر الإثم، وعظائم الذنوب، التي تستوجب مقت الله تعالى وعذابه ولعنته في الدنيا والآخرة؛ وذلك لما فيه من عدوان على حرمات المؤمنين والمؤمنات، وإساءة الظن بهم، وتجرّق السفهاء عليهم، وإشاعة الفحشة في المجتمع المؤمن. ولذلك ذم القرآن هذا السلوك أبلغ الذم، وتوعد مقترفيه بعذاب الدنيا والآخرة، كما قال الله تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ يُؤَدُّونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَةِ بِغَيْرِ مَا آكَتَسَبُوا فَقَدِ

وقال جل شأنه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْبُونَ ٱلْمُعْمَنَدِ ٱلْمُعْمِنَدِ ٱلْمُؤْمِنَدِ لَمِنُوا فِي ٱلدُّنْبَا وَآلَاخِرَةِ وَلَمْتُمْ عَذَبُ عَظِيمٌ ۞ يَوْمَ تَنْهَدُ عَلَيْهِمْ ٱلْسِنَتُهُمْ وَلَيْدِيهِمْ وَأَرْبُلُهُم بِنَا كَانُوا بِعَمَلُونَ ۞ يَوْمَهِذِ بُونِهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْعَقَ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَقَّ ٱلْمُبِينُ ۞﴾ [النور].

وقد أجمع علماء الأمة على أن رمي المؤمنين مثل رمي المؤمنات في الإثم والعقوبة، وإنما جاءت الآية بهذه الصيغة لأن السياق جاء في الدفاع عن عائشة أم المؤمنين، الصديقة بنت الصديق، أحب أزواح رسول الله إليه بعد خديجة. هذه الطاهرة لاكت عرضها ألسنة السوء، وأشاعوا عنها قالة السوء واتهموها برجل من أصحاب رسول الله، لم يُعرف عنه ريبة قط، ولكن المنافقين انتهزوها فرصة، وأشعلوا نار الفتنة، وكانت قصة (حديث الإفك)

الشهيرة، التي أقلقت البيت النبوي، والبيت الصديقي، والمدينة كلها، حتى نزل القرآن من فوق سبع سماوات، يفصل في القضية ويرد الأمور إلى نصابها، ويخرس كل لسان كذوب، ويبرئ الصديقة الطاهرة من كل سوء، ويخرج المسلمين من هذه المحنة القاسية المريرة.

اقرأ قوله تعالى في سورة النور: ﴿إِنَّ اللَّذِي بِآئِمُ عَمْسَةً يَنكُرُ لَا تَعْسَبُوهُ مَثَرًا لَكُمْ مِلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّلِ آمْرِي يِنهُم مَّا أَكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ وَٱلّذِي قَوَلْك كِبْرَهُ مِنهُمْ لَمُ عَذَابُ عَظِيمٌ ۞ لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِمْ خَيْرًا وَفَالُواْ هَاللَّهُ إِنْكُ نُمِينٌ ۞ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاةً فَإِذْ لَمْ يَأْلُواْ بِالشَّهَدَاّةِ فَأَوْلَتِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكُومِبُونَ ۞ [النور].

هذا حكم الله القاطع: أن من اتّهم إنساناً بفاحشة الرنى فعليه أن يثبت دعواه بأربعة شهداء عدول لا مطعن فيهم، رأوا الرجل وهو يزني بالمرأة عياناً بياناً، كما حددتها النصوص الشرعية (كالميل في المُكْحُلَة والقلم في الدواة)، فإذا لم يأت بالشهداء الأربعة على هذا الوجه المبين، فذلك هو الكاذب عند الله.

وهذا الكاذب عند الله له عقوبة شرعية، بل عقوبات ثلاث، نص عليها جميعاً القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرَبُونَ ٱلْمُحْمَنَاتِ ثُمَّ لَرَ يَأْتُواْ جَميعاً القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرَبُونَ ٱلْمُحْمَنَاتِ ثُمَّ لَرَ يَأْتُواْ اللّهِ مُهَاللّهُ وَاللّهُ الْمُعْمَالِةُ وَلَا نَقْبُلُواْ الْمُمْ مُهَادَةً أَبَدُنَا وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَنسِقُونَ ﴾ [النور].

ذكرت الآية الكريمة ثلاث عقوبات لهذه الجريمة البشعه:

الأولى: عقوبة بدنية، وهي أن يجلد ثمانين جلدة، يؤذى بها بدنه، كما آذى أنفس البرآء، ونغص عليهم حياتهم، وأساء إليهم وإلى ذويهم،

والثانية: عقوبة أدبية اجتماعية، وهي إسقاط اعتبارهم الأدبي والاجتماعي، فلا تقبل لهم شهادة في أي مجال من المجالات المالية أو المدنية أو الاجتماعية أو السياسية، لأن كلمة (شهادة) جاءت نكرة في سياق النفي فتشمل كل شهادة، ومن هنا يجب حرمانه من حق التصويت في الانتخابات، لأنه نوع من الشهادة، وبالتالي من باب أولى: حق الترشيح.

ووصف القرآن الكريم شر الخلق إبليس ـ لعنه الله ـ بالفسق، فقال: ﴿ . . . كَانَ مِنَ ٱلْجِنِ فَفَسَقَ عَنْ آمْرٍ رَبِّهِ ۗ [الكهف: ٥٠].

ومن رحمة الله تعالى: أنه فتح باب التوبة لمن أراد أن يتطهر ويغسل نفسه، فقال تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ نَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَسْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُودٌ رَحِيدٌ ۞﴾ [النور].

وإن كان الإمام أبو حنيفة يرى أن التوبة تؤثّر في إسقاط العقوبة الأخيرة \_ وهي الوصف بالفسق \_ فقط ، ولا تؤثر في إسقاط الشهادة، لأنها موصوفة بالتأييد ﴿وَلَا نَقَبُلُواْ لِمُنْمَ فَهَدَةً أَبْدًا﴾.

هذا ويزداد الجرم عظماً إذا اتهم من عُرف بين الناس بالاستقامة والصلاح، وأنهم لا يعلمون عنه إلا خيراً، فإن ألسنة الخلق أقلام الحق، والعبرة بشهادة الصالحين وأهل الخير فهم اشهداء الله في الأرض، كما قال الرسول ﷺ.

رفي الحديث الصحيح: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه». ولو لم يفعل الإسلام ذلك، لتسلّط الناس بعضهم على بعض، وديست الكرامات، وانتهكت الحرمات، وضاعت الحقوق والحريات.

من هنا كان أمر الإسلام بالستر، حفاظاً على الأعراض والخصوصيات، وقال الرسول الكريم للرجل الذي دفع ماعزاً إلى الاعتراف بالزنى حتى رُجم: «لو سترته بثوبك لكان خيراً لك» رواه أبو داود والنسائي، وقال: «كل أمتي معافى إلا المجاهرين»، «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والأخرة» متفق عليهما.

وقال على من فوق منبره: "يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفض الإيمان إلى قلبه، لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، من تتبع عورة أخيه المسلم، تتبع الله عورته، يفضحه، ولو في جوف رحله، رواه الترمذي وابن حبان في اصحيحه.

وقال الله جل شأنه في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ اَلَّذِينَ يُمِينُونَ أَن نَشِيعَ ٱلْفَنْحِشَةُ فِي اَلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَمُمْ طَلَابٌ أَلِيمٌ فِي اَلدُّنِا وَٱلْآيِخِرَةُ . . ﴾ [النور: ١٩].

#### \* \* \*

دفاع المتهم عن نفسه

سي؟ على من حق المتهم أن يدافع عن نفسه؟ وهل يجوز منعه من ذلك؟ وما واجب المجتمع المسلم حياله؟ أيسعه السكوت وترك الأمور تجري في أعنتها؟ أم يقف بجواره مناصراً.

عان نفسه تجاه من ظلمه، ويرفع صوته جاهراً بالحق، بل أباح الله تعالى يدافع عن نفسه تجاه من ظلمه، ويرفع صوته جاهراً بالحق، بل أباح الله تعالى له ما لم يبح لغيره، رعاية لظرفه، وذوداً عن حرمته، حين قال الله تعالى: ﴿لا يُجِبُ اللهُ ٱلْجَهْرَ وَالشَّوَةِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِرٌ ﴾، ولا يجوز لأحد منع المتهم من الدفاع عن نفسه، فهذا حق طبيعي وشرعي، وقد أعطى الله الحرية لإبليس اللعين ليجادل عن نفسه أمام رب العالمين، ويقول عن آدم: ﴿أَنَا خير منه كما جعل من حق كل نفس يوم القيامة أن تجادل عن نفسها.

ويجب على المجتمع المسلم أن يتيح له الفرصة، ويحفظ له حق الحرية في هذا الدفاع عن النفس بكل ما يستطيع: قولاً باللسان، أو كتابة في الصحف، أو حديثاً إلى المذباع، أو إلى التلفزيون، ولا سيما إذا كان شخصية عامة لها وزنها وتأثيرها، فلا يجوز شرعاً أن يُترك لمخالب خصومه وأنيابهم تفترسه جهاراً نهاراً والمجتمع «بتفرج»، ولا يحرك ساكناً، والأبواب مغلقة على

المتهم البريء، لا يملك أن يرد عن نفسه أسلحة الخصوم الذين يملكون كل شيء، وقد جرده من كل شيء، وأدهى من ذلك أن يشارك الناس في حملة الافتراء بنقل كلام السوء دون إنكار كما قال تعالى: ﴿إِذْ نَلَقُونَمُ بِأَلْسِنَتِكُمُ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ عَظِيمٌ ﴿ النّور].

إن المجتمع المسلم مجتمع متضامن منكامل، لا يقبل أن يسقط أحد البرآء فيه ضحية لطلم مبيّت، ومؤامرة مدمرة، وكيد عظيم، وهو ساكت، فإن الساكت عن الحق شيطان أخرس، والله تعالى يقول: ﴿ لَوْلَا إِذْ سَيَمْتُمُوهُ ظُنَّ الْمُرْمِنُونَ وَالْمُوْمِنَاتُ بِأَلْفُسِمِمْ حَيْرًا وَقَالُواْ هَلْاً إِنْكُ مُبِيلًا فَيْلًا فَيْلًا فَيْلًا الله النور].

فهذا تحريض للمجتمع على رفض الإفك، وهذا موقف المجتمع المؤمن المتضامن، والله تعالى يقول: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْفُمُ أَوْلِيَآهُ بَعْضُ ﴾ [التوبة: ٧١].

والنبي ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، متفق عليه

ومعنى (لا يسلمه): أي لا يتخلى عنه ولا يتركه في ساعة الشدة. وقال عليه الصلاة والسلام: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، قالوا: يا رسول الله، ننصره مظلوماً، فكيف ننصره ظالماً؟ قال: «تمنعه من الظلم...» متفق عليه.

فالإسلام يوجب على المجتمع المسلم أن ينصر المظلوم على الظالم مهما تكن قوته وجبروته، والحديث النبوي يقول: «إذا رأيت أمني تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم فقد تُودِّع منهم، رواه أحمد والطبراني والحاكم وصححه، والواجب على كل مسلم سمع عن أخبه شراً يعلم خلافه أن يذب عنه ويرد عن عرضه، كما في الحديث الشريف. «من رد عن عرض أخيه ردَّ الله عن وجهه النار يوم القيامة، رواه أحمد والترمذي.

#### \* \* \*

### المحاكمة النزيهة العادلة

الله الله الله المعلم محاكمة نزيهة محايدة عادلة ، لا تقع تحت نفوذ المحاكم وسلطانه ، ولا تحكم إلا بشرع الله ، الذي يرضى به الجميع حَكَماً في الفصل في الخصومات والنزعات؟

المقذوف بالزنى أو اللواط ونحو ذلك، لا يحاكم شرعاً، إنما الذي يحاكم من قذفه، لأنه ادعى عليه دعوى، فعليه أن يثبتها بالبينة، فمن القواعد الشرعية المقررة أن البينة على من أدعى واليمين على المدعى عليه.

ولكن في هذه القضية خاصة لا يطلب اليمين من المدعى عليه، لأن الأصل في الناس البراءة من التهم، كما أن الأصل في المسلم حسن الظن به، وأن يحمل حاله على الصلاح.

فمن حق كل إنسان رُمِيَ بهذه التهم الشنيعة أن يطلب محاكمة من اتهمه محاكمة شرعية عادلة، ومن واجب القاضي المسلم الذي يتحرى رضوان الله تعالى وتحكيم شرعه: أن يطالب قاذف المتهم بإقامة البينة على دعواه \_ أربعة شهداء كما صرح القرآن الكريم \_ ودون ذلك خرط القتاد .. كما يقولون، فإذا لم يفعل \_ وهذا هو الغالب \_ فيجب على القاضي أن يقيم عليه حد الله تعالى، ويأمر بجلده ثمانين جلدة، مع إسقاط شهادته واعتباره، ورميه بالفسوق إلا أن يترب.

#### 帝 帝 帝

#### ماذا تفعل عند الخلاف

سنة إذا اختلف رئيس ونائبه في بعض الأقطار، حول بعض القضايا المالية والإدارية والسياسية وغيرها، وتبادلا التهم في ذلك، فما هي الطريق الشرعية لحل النزاع بينهما؟ عن أمثل الطرق في ذلك هو: تحكيم جهة محايدة مَرْضِيّة من الطرفين، لا تخضع لسلطان الرئيس بما يملك من إغراءات وتهديدات، ولا تتأثر بوعد أو وعيد، وتنظر في الأمر بحيدة وإنصاف في ضوء مصلحة الأمة، سعياً إلى التوفيق ما استطاعت، فيد الله مع الجماعة، والاتحاد خير، والفرقة شر.

وهذا ما فعله أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه، وقبله الصحابة الموجودون معه ومع معاوية، وإن رفضه الخوارج بعد ذلك، قائلين: لا حكم إلا لله.

واعتقد أن لجنة من كبار أهل الرأي والحكمة من المسلمين من إندونيسيا أو باكستان أو المملكة العربية السعودية أو غيرها: تستطيع أن تفصل في هذه الخصومة بما يشرح الله لها صدورها من الحق، وبالنيات الصالحة، والعزائم الصادقة، والجهود المبذولة، تزول الصعوبات، ويسهل الطريق، ويحدث التوفيق، كما قال الله تعالى في شأن الحكمين: ﴿إِن يُرِيدًا إِمُلَكًا يُولِقِ اللهُ يَعْلَى في شأن الحكمين: ﴿إِن يُرِيدًا إِمُلَكًا يُولِقِ اللهُ يَعْلَى في شأن الحكمين: ﴿إِن يُرِيدًا إِمُلَكًا يُولِقِ اللهُ يَعْلَى في شأن الحكمين: ﴿إِن يُرِيدًا إِمُلَكًا يُولِقِ اللهُ يَعْلَى في شأن الحكمين: ﴿إِن يُرِيدًا إِمْلَكًا يُولِقِ اللهُ يَعْلَى في شأن الحكمين: ﴿إِن يُرِيدًا إِمْلَكًا يُولِقِ اللهُ يَعْلَى في شأن الحكمين: ﴿إِن يُرِيدًا إِمْلَكًا يُولِقِ اللهُ يَعْلَى في شأن الحكمين:

وإني لأهيب بإخوتي في ماليزيا الشقيقة، التي كانت تمثل أحد آمال المسلمين في التقدم والنمو: أن يعملوا جاهدين لإطفاء نار الفتنة، وجمع الشمل، وتوحيد القوى الوطنية، لمواجهة المؤامرات الكبرى التي تحاك لهم وللمسلمين عامة لتحطيم رموزهم، وشغل بعضهم ببعض، لتستمتع القوى العظمى بخيرات بلادهم وثروات دولهم، بأرخص الأسعار، وهم في غمرة ساهون، وبخصوماتهم مشغولون.

إن نفسي لتذهب حسرات، وإن قلبي ليتقطع زفرات، عنى أبناء أمتي المسلمة \_ التي جعلها الله خير أمة أخرجت للناس \_ حين يكيد بعضهم بعضاً،

ويهدم بعضهم بعضاً، والخاسر الوحيد هو الوطن والأمة، والكاسب الوحيد هو إسرائيل وأمريكا والقوى المتربصة بالمسلمين، والتي تضرب بعضهم ببعض، وهي قريرة العين، تجني ثمار النزاع، ومخلفات الصراع، وتستمتع بخلاف الفريقين أيما استمتاع، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

إني أذكّر أخوتي بقول الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَقُواْ وَاذْكُرُواْ يَفْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءُ فَالْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصَبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةِ بِنَ ٱلنَّارِ فَأَنفَذَكُم يِمْتُما كُذَاكِ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ وَابْتِهِ. لَفَلَكُمْ نَهْتُدُونَ ۗ ﴿ ﴾ (آل عمران].

أسأل الله تباركت أسماؤه أن يجمع الكلمة على الهدى والقلوب على التقوى والنفوس على المحبة والعزائم على البناء لا الهدم والجمع لا التفريق. ﴿ رَبِّنَا عَنْ أَدُنْكَ رَجَمَةً وَهَيِّئَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ اللهم آمين.



# رمي محصنة بالزنى ظلماً وزوراً والتوبة لفاعله

فضيلة المفتي الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

آمنت بالله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم، الذي له ملك السماوات والأرض وهو العلي العظيم.. أما بعد.

قبل خمس سنين، وحينما كنت في فترة طيش وغرور بالنفس، ولحبي أن أتكلم عن مغامرات كنت أفخر أن يصفني الناس بها، ظلمت إنسانة عفيفة شريفة وبريئة، بقول فسوق، وطعنتها في شرفها وعرضها؛ حيث حدثت أحد أصدقائي بأنني استطعت أن أصل إلى هذه الفتاة، وأن أنال منها بفاحشة الزني، وقولي ذلك كان كذباً وظلماً وبهتاناً؛ إذ إنني لم أصل إليها، ولم أتكلم معها ولم أزن بها.

صديقي توفي ولم يبح بهذا الكلام، والآن بعد أن توفي صديقي أصبح محالاً لي أن أكذب نفسي وقولي ذاك عنده، والفتاة لا أستطيع أن أتكلم معها لأبين لها حقيقة كذبي، وأطلب منها السماح، علماً بأن هذا السر ظل سرّاً بيني وبين صديقي ولم يصل إلى شخص ثالث إلى هذا اليوم.

الحقيقة أن هذا الأمر يعذبني لعظمه عند الله، وما ينتظرني من سوء عذاب ألبم يوم القيامة، فماذا أفعل لأمحو إثم ذلك البهتان الذي رميت به محصنة عفيفة شريفة؟ لأن وكما ذكرت مسألة الوصول إلى مكالمتها مستحيلة، ومسألة مصارحتها بدلك أعظم استحالة، فهل يجزيني أن أكفر بكفارة أو أتصدق بصدقة تمحو عني إثم ذلك؟

#### الحمد له.

من أعظم المحرمات في الإسلام، ومن أكبر الكبائر عند الله: رمي المحصنات الغافلات المؤمنات بالزنى وارتكاب الفاحشة، ظلماً وزوراً، كما في ذلك من تلويث سمعة الإنسان البريء، وما فيه من تجرؤ الناس على المعصية وإشاعة الفاحشة في المجتمع المؤمن، ولا سيما إذا كان رامي المحصنة يعلم أنه كاذب مزور نيما يقول، وليس كلامه مبنياً على سوء ظن، أو نحو ذلك.

والرسول هي اعتبر رمي المحصنات الغافلات المؤمنات: من (الموبقات السبع) التي حذر الأمة منها، و(الموبقات) أي المهلكات، فهي مهلكات للفرد، ومهلكات في الآخرة.

يقول ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات»، قيل: وما هن يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله تعالى، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات، والتولي يوم الزحف»(۱).

وفي القرآن الكريم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْبُونَ الْمُعْصَنَتِ الْعَلَيْلَتِ الْمُؤْمِنَتِ لِمِنُوا فِي الدُّنِيَ وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَدَابٌ عَظِيمٌ ۞ يَوْمَ نَشَهَدُ عَلَيْهِمْ الْسِنَتُهُمْ وَالْدِيهِمْ وَالْرَيْلُهُم بِمَا كَانُواْ بِمُسْلُونَ ۞ يَوْمَهِذِ بُوْفِيهُمُ اللَّهُ دِبنَهُمُ الْعَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهُ هُوَ الْعَقَّ الْشِينُ ۞﴾ [النور].

وقد جاءت هذه الآبات \_ المتضمنة لهذا الوعيد الهائل باللعنة في الدنيا والآخرة والعذاب العظيم عند الله وشهادة جوارحهم عليهم، في سياق (حديث الإفك) الذي افتراه المفترون على الصديقة بنت الصديق، عائشة أم المؤمنين، وأحب إنسانة إليه بعد خديجة، وقد برأها الله جل شأنه من فوق سبع سماوات، ونزل فيها قرآن يتلى إلى ما شاء الله: ﴿ لَوْلا إِنْ سَمِعْتُوهُ فَلَنَّ الْتُومِنُونَ وَالْمُومِنِينَ مِ إِنْ اللهِ مِنْ اللهِ الله عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) متفق عليه: قاللؤلؤ والمرجان، (٥٦) عن أبي هريرة.

وقد فرض الله عقوبة \_ بل عقوبات ثلاث \_ للقاذف: عقوبة بدنية، وهي: الجلد، وعقوبة دينية وهي: رميه الجلد، وعقوبة دينية وهي: رميه بالفسق. وإلا أن يتوب ويصلح ما أفسده. قال تعالى: ﴿ وَاللَّذِينَ يَرَونَ اللَّهُ مَنَكِ ثُمُّ لَوْ يَأْتُواْ فَيْمَ فَهَاكُمُ أَنْ اللَّهُ مَنَكِ مُمُ الْفَاسِقُونَ فَيْرَا فَيْمَ فَهَاكُمُ أَنْ اللَّهُ مَنْكُونَ اللَّهُ مَنْكُونَ اللَّهُ مَنْكُونَ اللَّهُ مَنْكُونَ اللَّهُ مَنْكُونَ اللَّهُ مَنْكُونَ اللَّهُ عَلَونَ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ وَاللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ وَاللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ وَاللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْلًا اللَّهُ عَلَيْلًا إِلّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْلًا اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَيْلًا اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَونَ اللَّهُ عَلَيْلًا عَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْلًا عَلَيْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْلًا عَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْلًا عَلَهُ اللَّهُ عَلَيْلًا عَلَهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْلًا عَلَهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْلًا عَلَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّه

وهذا الاستثناء في الآية الكريمة: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَسْلَمُوا﴾ هو الذي يفتح الباب لأخينا (النادم) الذي افترى على هذه المرأة الشريفة العفيفة بالباطل والزور، مظاهراً بالبطولة الزائفة في المغامرات المحرمة، ولو صحت لم تكن بطولة، وإنما هي ضعف وانحلال، واتباع لخطوات الشيطان، وخضوع لسلطان الغريزة الحيوانية، فكيف وهي مكذوبة مختلقة من أساسها؟

إن مما يخفف عن هذا السائل: أنه لم يشع هذه المقولة الخبيثة بين كثيرين، وأن صديقه حفظ سره فلم يبح به لئالث، وأن هذا السر مأت ودفن مع صديقه. فليحمد الله على ذلك، وإلا، لو شاع هذا القول المفترى، وانتشر بين الناس، لكانت المصيبة كبيرة، والبلوى عطيمة.

ولا يُطلب من الأخ النادم أن يكذّب نفسه عند تلك المرأة التي ظلمها وافترى عليها، مع أنه لم يكلمها مجرد كلام، حتى لو أتيح له ذلك، لأنه سينغّص عليها عيشها، ويكدر صفوها، بدون ضرورة ولا مسوغ، وقد يترتب على ذلك من العواقب ما لا يعلمه إلا الله.

ولا توجد هنا (كفّارة معينة) لتلك المعصية، إنما توجد (مكفّرات عامة) لمن وقع في المعاصي والكبائر، ويريد أن يتطهر منها.

## من هذه المكفرات:

التوبة النصوح، فإنها تغسل الإنسان من الذنوب، كما يغسل الماء الموسخ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّبِينَ وَيُحِبُّ النَّوَّبِينَ وَيُحِبُّ النَّوَّبِينَ وَيُجِبُّ النَّوَّبِينَ وَيُجِبُّ النَّوَّبِينَ وَيُجِبُ
 الْنَطَهِبِينَ ﴿ [البقرة: ٢٢٢].

٢ ــ الاستغفار بصيغه المختلفة التي وردت في القرآن والسنة، وقد قال تعالى:
 ﴿ وَمَن يَسْمَلُ سُنَوْءًا أَوْ يَظَلِم نَشْسَمُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ الله يَجِدِ الله عَــفُورًا رَّحِيمًا ﴿ وَالنساء].

٣ - الأعمال الصالحة. من الوضوء، الصلاة، الصيام، والصدقة، والحج، والعمرة، وبر الوالدين، والذكر، والدعاء، وتلاوة القرآن، وفعل الخير، والجهاد في سبيل الله. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسَنَتِ يُذِهِبُنَ السَّيِّعَاتِ ﴾ [هود: ١١٤]، وقال ﷺ: قوأتهم السيئة الحسنة تمحها)(١).

ومما ينفع الأخ هنا: ما ذكره من التصدق بصدقة، فإنها تطفئ الخطيئة، كما يطفئ الماء النار، وخصوصاً صدقة السر.

كما يمكنه أن يعتمر عمرة لله تعانى، قاصداً بها أن يكفر الله عنه هذه الخطيئة، ويصلي في المسجد الحرام ما يسر الله له، من أجل ذلك.

كما عليه أمر آحر مهم، وهو: أن يستغفر لهذه المرأة المفترى عليها، كلما تذكر ذلك الذنب العظيم،

وقد قال تعالى لرسوله: ﴿قُلْ يَعِبَادِى الَّذِينَ آشَرَقُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا نَفْسَطُوا مِن رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ اللَّذَوْبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْفَقُورُ الرَّجِيمُ ۞﴾ [الزمر].



<sup>(</sup>١) الترمذي: (١٩٨٧) عن أبي ذر، وقال: حسن صحيح.

### تقديم الخمور لنزلاء الفنادق

أس: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ونعرض على فضيلتكم الأمر الآني ونرجو من سيادتكم إبداء الرأي وإرشادنا إلى الطريق القويم:

قنحن شركة سياحية تعمل في مجال الفنادق والقرى السياحية، ولدينا العديد من الفنادق والقرى السياحية، ونحن لا نقوم بتقديم الخمور لروادما بالرغم من وجود رخصة تقديم الخمور لدينا، ولكن نظراً لطبيعة العمل فالعديد من النزلاء يقوم بطلب الخمور، ولعدم تقديمها انخفضت تبعاً لذلك نسبة النزلاء، بل إن العديد من الأفواج الأجنبية يشترط أولاً تقديم الخمور، وهناك عرض بأن يقوم شخص من خارج نطاق العمل \_ أجنبي عن الشركة \_ بعمية شراء الخمور وتقديمها وبيعها داخل الفندق، تكون عملية البيع والشراء والخدمة والإشراف على بيعها عن طريقه هو، (مما يضعها خارج نطاق دائرتنا)، ولن تقوم شركتنا بتقاضي أية مبلغ مقابل ذلك أو تحصيل أية أموال من ذلك الشخص تحت أي مسمى.

ولقد شرفنا بمقابلة فضيلة شيخ الأزهر وأخذنا مشورته حيث كان رأي فضيلته أنه لا جناح علينا طالما أننا خارج نطاق الدائرة، وحيث إن نرغب في قطع الشك باليقين ونحرص على البعد من دائرة الشبهات فقد رأينا أن نتوجه لسيادة السيد الدكتور نصر فريد واصل مفني الحمهورية بالسؤال عن مدى مشروعية ذلك العمل وصحة تلك الفتوى، وقد رد علينا بعدم جواز ذلك العمل وبأننا نقع في دائرة التحريم.

والآن أمامنا رأيان ولا ندري بأيهما نأخذ؛ لذا فقد رأينا أن نلجأ لفضيلتكم؛ لما عرف عنكم من السماحة ورجاحة العقل. لترشدونا إلى الرأي القويم. وجزاكم الله عنها وعن جميع المسلمين خير الجزاء. وتفضعوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس الإدارة أحمد عطية

عنادة الأخ الكريم الأستاذ أحمد عطية رئيس مجلس إدارة (مصر هنوفيل للسياحة)

السلام عليكم ورحمة الله ويركاته، ويعد:

فإن للإسلام فلسفة معلومة في محاربة المنكر والفساد، وهي تقوم على حصاره وإغلاق الأبواب دونه بكل سبيل. ولهذا لم يكتف الإسلام بتحريم الشر والمنكر، بل حرم كل ما يؤدي إليه، أو يساعد عليه. ولهذا اعتبرت من القواعد والمبادئ الأساسية في شأن الحلال والحرام: القاعدة التي تقول: (ما أدى إلى حرام فهو حرام).

ودليل هذه القاعدة أن الله تعالى بقول في القرآن: ﴿وَقَدْ نَزُلُ عَلَيْكُمْ فِي الْكِنَبِ أَنْ إِذَا سَمِنْتُمْ مَايَنتِ اللّهِ يُكُفَرُ بِهَا وَيُسْتَهَزَأُ بِهَا فَلَا نَفْعُدُواْ مَعَهُمْ حَقَّ يَخُومُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِينَ إِلَّكُو إِذَا يَسْلُهُمْ إِنَّ اللّهَ جَامِعُ الْمُتَنفِقِينَ وَالكَنفِرِينَ فِي جَهَنَمَ جَيِمًا ۞﴾ [النساء].

وقد أتي إلى الخليفة الرشد عمر بن عبد العزيز بجماعة شربوا الخمر، ليقام عليهم حد السكر، وقيل له: يا أمير المؤمنين، إن فيهم رجلاً لم يشرب معهم، وإنما كان جليساً لهم، بل هو صائم، فقال عمر: به فابدؤوا، وتلا الآية السابقة. ﴿ إِنَّكُمْ إِذَا يُشْلُهُمْ ﴾.

والنبي ﷺ لم يلعن (آكل الربا) وحده، بل لعن معه مؤكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء.

كما لم يلعن شارب الخمر وحده، بل لعن فيها عشرة، منها عاصرها ومعتصرها، حاملها، والمحمولة إليه، والمقصود كل من يعين على شربها.

ولا شك أنكم بإتاحتكم شرب الخمر في فنادقكم تعينون على شوبها وتناولها، من أجل كسب مادي، وعرض دنيوي زائل.

فما ذكره الدكتور مفتي الجمهورية هو الصواب، وهو مبني على فقه صحيح. أسأل الله تعالى أن يكفيكم بحلاله عن حرامه، وبطاعته عن معصيته، وبفضله، عمن سواه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## الفصل بسبب الإخلال بالشروط

فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي حفظه الله

# الموضوع: طلب فتوى شرعية ومعرفة رأي الشرع:

السلام عليكم ورحمة الله ويركاته.. وبعد.

الله الموضوع في أذ مجموعة من الأشخاص لديهم وكالة تجارية وهم شركاء فيها، وقد عين أحد الشركاء مديراً للوكالة ومن ضمن شروط العقد أنه لا يجوز للمدير أن يتولى بغير موافقة الشركاء إدارة شركة أخرى منافسة أو ذات أغراض مماثلة، أو أن يقوم لحساب الغير بصفقات في تجارة مافسة أو مماثلة لتجارة الشركة.

وقد اتضح الشركاء فيما بعد أن المدير لديه مصالح أخرى مستغلاً عمله كمدير للوكالة وهو شريك في شركات أخرى تعمل في نفس مجال عمن الوكالة، وقد حصل ذلك دون علم بقية الشركاء.. فهل يجوز ذلك شرعاً؟ وما حكم الشرع في مثل هذه الحالة؟ وهل لبقية الشركاء الحق في أرباح تلك الشركات التي ساهم فيها؟

وجزاكم الله عنا كل خير، ودمتم ووفقكم الله لما فيه خير الإسلام والمسلمين. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبد الله عبد الغني ناصر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن البع هداه.

سعادة الأخ الشيخ عبد الله عبد الغني ناصر.... حفظه الله وسدد خطاه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد: فاكتب إليكم رسالتي هذه ردّاً على رسالتكم التي تضمنت طلب فتوى شرعية، يتلخص موضوعها في أن مجموعة من الأشخاص لديهم وكالة تجارية، وهم شركاء فيها، وقد عينوا أحد الشركاء مديراً للوكالة بشروط، من ضمنها: أنه لا يجوز للمدير أن يتولى ـ بغير موافقة الشركاء ـ إدارة شركة أخرى منافسة، وذات أغراض مماثلة، أو أن يقوم لحساب الغير بصفقات في تجارة منافسة، أو مماثلة لتجارة الشركة.

وقد اتضح للشركة فيما بعد أن المدير لديه مصالح أخرى مستغلاً عمله كمدير للوكالة، وهو شريك في شركات أخرى تعمل في نفس مجال عمل الوكالة، وقد تم ذلك دون علم بقية الشركاء.

فهل يجوز ذلك شرعاً؟ وما حكم الشرع في مثل هذه الحالة؟ وهل لبقية الشركاء الحق في أرباح الشركات التي ساهم فيها؟

## وأقول وبالله التوفيق:

إن المدير كان عليه أن يتقيد بشروط العقد الذي وقّعه مع شركائه. قال تعالى: ﴿يَأَيُّهُا ٱلْذِبَ مَامُنُوٓا أَوْفُوا بِٱلْمُقُودُ ﴾. وقال سبحانه: ﴿وَأَوْفُوا بِٱلْمَهُدُّ إِنَّ الْمَهُدُ كَاكَ مَسْتُولًا ﴾، وقال ﷺ: «المسلمون عند شروطهم».

فلا يجوز شرعاً للمدير أن يخالف العقد، ويعمل في المجالات التي حظرها عليه. ويكون عمله هذا غير جائز شرعاً.

أما حكم الشرع في هذه الحالة \_ وقد وقعت \_ فيتضح فيما يلي والله أعلم:

أولاً: يجوز للشركاء أن يعزلوه عن الإدارة، فهذا من حقهم، لأنه خالف ما اتفق معهم عليه في العقد. ولا حق له في التعويض عن هذا العزل.

ثانياً: إن كان العقد نص على جزاء معين إن خالف شروطه، ينفذ عليه هذا الجزاء، ما دام في حدود الشرع والعرف.

ثالثاً: يحكم العرف التجاري في تحديد مقدار ما استغله من إدارته لموكالة في تسهيل أعماله ومصالحه الأخرى، وما حكم به العرف يعود للوكالة. ويرجع في ذلك إلى الخبراء العارفين بهذه الأمور، وقد قالوا:

والعرف في الشرع له اعتبار لذا عليه الحكم قد يدار! رابعاً: يجب أن يعوض الوكالة عما أصابها من أضرار، نتيجة مخالفاته، إن كانت هناك أضرار. ويرجع في ذلك أيضاً إلى الخبراء في هذا الشأن، كما قال تعالى: ﴿ فَسَتُلَ بِهِ خَيِيرًا ﴾ وقال عزّ وجلّ: ﴿ وَلَا يُنْبِتُكُ مِثْلُ حَبِيرٍ ﴾.

فإذا لم يتوافر الخبراء المختصون في مثل هذه الأمور، يلجأ إلى التحكيم، وفق المتعارف عليه.

أما مشاركة هذا المدير في الأرباح التي حصل عليها من وراء تلك الأعمال، فلا وجه لها فيما أرى، لأنه سيكون ربح ما لم يضمن. وإذا افترضنا أنه حسر، فهل كانوا سيشاركونه الخسارة، أم يكون لهم الغنم، وليس عليهم الغرم؟

هذا ما تراءى لي في هذه القضية، فإن كان صواباً فمن الله تعالى، وله الفضل والمنة، وإن كان خطأ فمنى ومن لشيطان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على إمامنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



## غرامة التأخير

است هل يجوز فرض غرامة للتأخير، خاصة بالنسبة للمماطليس الذين لا
 يدفعون الأقساط الواجبة عليهم في وقتها؟

ج: أصاب الأخوة الذين ترددوا في الموافقة على فرض غرامة تأخير على المماطلين الذين لا يدفعون الأقساط الواجبة عليهم في عينها.

وذلك لأن هذه الغرامة بمثابة (الفائدة) التي تؤخذ من المدين الذي يتأخر عن سداد دينه، وكل ما بينهما من فرق: أن الفائدة مربوطة بالمبلغ المطلوب ومدة التأخر عن السداد، أما في حالتنا فهو مبلغ مقطوع لا يرتبط بالقسط ولا بالمدة.

وقد جوز بعض العلماء في عصرنا أن يؤخذ من هذا المتأخر \_ إذا كان مليئاً قادراً على الدفع وماطل \_ مبلغ يعتبر صدقة، فيوضع في صندوق الطلاب الفقراء، أو نحو ذلك، بناء على ما قاله العلامة الحطاب من المالكية.

وأما من تأخر عن الوفاء بما استُحن عليه، لعجزه وسوء حاله، فلا يؤخذ منه شيء لقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَلَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً وَأَن نَسَدَقُوا خَيْرٌ لَا سُوءَ لَا يُؤخذُ لَا عُسُدَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً وَأَن نَسَدَقُوا خَيْرٌ لَا لَكُنْ إِلَىٰ مَيْسَرَةً وَأَن نَسَدَقُوا خَيْرٌ لَا لَكُنْ إِن كُنتُمْ تَصَلَفُونَ ﴾ [البترة].



## إيداع الأموال في البنوك

فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي

أرجو التكرم بإفادتي حول موضوع: إيداع المال في البنوك، والفائدة التي تؤخذ عليه.

هل تدخل في باب الربا؟ وبالتالي تكون حرامٌ، ويكون أكلها إثماً، أم أنها مقبولة في هذا العصر في ضوء أن البنوك أكثر أماناً وضماناً للأموال مفارنة فيما لو وضعت في البيوت أو في شركات تجارية فإنها معرصة للضياع، أو الخسارة، بينما النوك تعطي فائدة محددة، ومضمونة، وبالتالي تكون الأموال في بد أمينة، ويكون ربحها محدداً ومعروفاً للطرفين: للبنك ولصاحب المال.

أفتوني؛ أفادكم الله وجزاكم عنا خبراً.

وأقبلوا وافر الاحترام والتقدير.

د. خالد النبتيتي

ان سعادة لأخ الكريم د. خالد النبتيتي . . . . حفظه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد أجمعت المجامع الفقهية الإسلامية الكبرى في عالمنا العربي والإسلامي، ابتداء من (مجمع البحوث الإسلامية) بالأزهر الذي انعقد مؤتمره بالقاهرة سنة ١٩٦٥م برئاسة الإمام الأكبر الشيخ حسن مأمون، وحضره ممثلون عن خمس وثلاثين دولة، وكان في طليعة قراراته: أن فوائد البنوك هي الربا الحرام.

وأيد ذلك المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، وكذلك مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي يمثل جميع البلاد الإسلامية. كما أكدت ذلك المؤتمرات العلمية الإسلامية، مثل المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة سنة ١٩٦٦م، وحضره نحو ثلاثمائة عالم ومتخصص في الشريعة والاقتصاد.

وكذلك أكده بعده المؤتمر العالمي الأول للفقه الإسلامي المنعقد في مدينة الرياض.

وأيضاً كل مؤنمرات المصارف الإسلامية التي عقدت في دبي وفي الكويت، وفي استنبول، وفي القاهرة، وفي إسلام آباد، وغيرها.

فهذا أمر انعقد عليه إجماع أهل العلم المعتمدين في عصرنا، ولا مجال فيه لمماحكة المماحكين؟ وقد استجاب الشعور العام في الأمة لهذا الإجماع، وقامت المصارف والبنوك الإسلامية بديلاً عن البنوك الربوية.

أما فكرة (الأمان والضمان) المعلق، التي تتحدث عنها في البنوك التقليدية عن طريق الفائدة المحددة والمضمونة، فهي فكرة يهودية رأسمالية، مخالفة للمنطق ولطبيعة الأشياء؛ إذ لا يوجد في الحياة كلها شيء مضمون على الإطلاق، لا العمر ولا الصحة، ولا الشباب، والمال ليس أغلى من هذه الأشياء.

إن النظرية الإسلامية تقول: إن المال لا يلد المال وحده، إنما يلد المال العمل، فمن لم يعمل بنفسه شارك العاملين، هذا بماله، وذاك بجهده، ويتحملان المسؤولية معاً: غنما أو غرماً، ربحاً أو خسارة. أما أن يكون الربح لأحدهما بإطلاق فلبس ذلك من العدل، ولا هو من مقتضى الاشتراك في المسؤولية.

إن البنك يا أخي هو المرابي الأكبر في عصرنا، فمن كان يريد الحلال، فليبتعد عن هذه البنوك، وليتعامل مع البنوك الإسلامية. وإن كانت تشوبها أحباناً بعض الشوائب. ولكن إثم ذلك على القائمين عليها. وهي على كل حال شوائب محدودة لا تساوي مساوئ البنوك التي تقوم أساساً على استباحة الربا.

وفقك الله وسدد خطاك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## تاجير عمارة لبنك ربوي

س الدكتور الشيخ يرسف القرصاوي، السلام عليكم ورحمة الله ويركاته نحن إخوة ورثنا عمارة وهي معدة للتجارة، وقد عرض علينا أحد البنوك الربوية تأجير جزء صغير منها لاستخدامه في الصرافة الآلية فهل يجوز تأجيره لهذا الغرض لنفس البنك الربوي؟ أفتونا مأجورين.

ف,خ. السعودية

## ج الحمد لله الصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد حرم الإسلام الربا تحريماً شديداً، ولم يصدر فيه الوعيد على معصية ما صدر في الرباء حيث قال الله تعالى: ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُواْ فَأَدَنُواْ بِحَرْبٍ ثِنَ اللّهِ وَدَسُولِهِ ۗ ﴾ صدر في الرباء حيث قال الله تعالى: ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُواْ فَأَدَنُواْ بِحَرْبٍ ثِنَ اللّهِ وَدَسُولِهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، وقد لعن رسول الله ﷺ آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه.

وهذا لأن فلسفة الإسلام أنه إذا حرم أمراً حرم كل ما يساعد عليه ويفضي إليه، حتى يحاصره في أضيق نطاق.

ولهذا لا يجوز للمسلم أن يعاون (بنكاً) يقوم على الربا بتأجير مقرّ له كلي أو جزئي، لأن هذا معاونة على المعصية. وخصوصاً إذا كان المسلم ميسور الحال وكان عنده أكثر من فرصة لتأجير ما عنده حلالاً زُلالاً لا شبهة فيه.

أسأل الله تعالى أن يكفيكم بحلاله عن حرامه، وبطاعته عن معصيته وبفضله عمن سواه.

وبالله التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

<sup>(</sup>١) الترمذي، عن الحسن بن على (٢٥١٨) وقال: حسن صحيح.

<sup>(</sup>۲) متفق عليه: االلؤلؤ والمرجان (۱۰۲۸) عن النعمان بن بشير.

## التعامل مع البنوك الإسلامية

الله الإسلامي، أو البنوك الإسلامية، كبنك فيصل الإسلامي، أو بنك دبي الإسلامي في دبي، حيث يعني الاستثمار أن يودع المستثمر أمواله لمنة معينة من الزمن في هذا البنك ويأخذ عليها أرباحاً في نهاية المدة المحددة؟

وما الفرق في أن يكون المستثمر عرضة للربح والخسارة مع البنك، أو مضموناً له ربحه من البنك؟

التعامل مع البنوك الإسلامية حلال لا شك فيه، ومطلوب منا أن ندعمه، فمنذ زمن طويل كنا نحلم بينك إسلامي، وكان يرة علينا أعداء الحل الإسلامي، قائلين: لا تحلموا هذا مستحيل، فلا دولة بلا اقتصاد، ولا اقتصاد بغير بنوك، ولا بنوك بغير ربا. ثم تحقق الحلم، وبتحققه يعيش المسلم مرتاح الضمير، ولذا قلنا بِحِلِّ وضع الأموال في البنوك الإسلامية، حيث إن بها رقابة شرعية تشرف على هذه البنوك.

أما عن الفرق بين أن يكون المستثمر عرضة للربح والخسارة مع البنك، أو مضموناً له ربحه من البنك؛ فالأول استثمار وهو قائم على الربح والخسارة، وهكذا تكون التجارة كما أحلها الله، أما الربح المضمون فهذا ظلم لأحد الطرفين حيث يظل الطرف الأول - صاحب المال - دائماً رابحاً، والطرف الأخر مظلوماً إذ من الممكن أن يخسر، فيُجبر على دفع المال المطلوب مه دائماً، وهذا رباً محرم، وقد يربح البنك أكثر من المبلغ المتفق عليه وعند ثذي يكون ظلماً لصاحب المال، وهذا كله أكل لأموال الناس بالباطل.

## حكم شراء الأسهم

سن ما حكم التداول في أسهم الشركات الأمريكية وغيرها، علماً أن التداول في هذه الأسهم ليس مضمون الربح، فهو يعرض المتداول للربح والخسارة، وعلماً بأن نشاط هذه الشركات الظاهر لنا في مجال الإنترنت؟

الحمد لله، للإجابة عن هذا السؤال بإيجاز نقول من الناحية الشرعية، الأسهم على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أسهم شركات ملترمة بالإسلام مثل البنوك الإسلامية، وشركات التأمين الإسلامية، فهذه لا خلاف في جواز المساهمة فيها وتداول أسهمها بالبيع والشراء بعدما تتحول موجودات هذه الأسهم إلى أصول ومنافع بنسبة أكبر من خمسين بالمائة، فيجوز تداولها بأي وسيلة مشروعة مثل البيع والشراء، ولا يحتاج فيها إلى القبض الفعلي باعتبار أن هذه الأموال لا يحتاج فيها إلى القبض يداً بيد.

النوع الثاني: أسهم شركات أصل نشاطها محرم أساساً، مثل شركات الخمور والخنازير وغيرها من المحرمات، وهذه بالإجماع لا يجوز المساهمة فيها ولا التعامل معها، ومثلها: البنوك الربوية وشركات الملاهي وغيرها، التي تتعامل بالمحرمات.

والنوع الثالث: أسهم شركات أصل نشاطها حلال، مثل شركات السيارات والتقنيات والتجارة العامة والزراعات والصناعات وغيرها من الأنشطة المباحة، ولكنها قد يدخل عليها الحرام عن طريق التعامل بالفوائد أخذاً وعطاء. فهذه محل خلاف بين الفقهاء في عصرنا. فمنهم من منع التعامل والمساهمة والشراء والبيع باعتبار أن هذه الأسهم دخل فيها الربا الملعود آكله ومؤكله وكاتبه وشاهده. وبذلك لا يجوز التعامل بها بحال من الأحوال.

ومنهم من يرى أن هذه الأسهم يمكن التعامل بها لحاجة الناس، ولكن بضوابط وشروط، من هذه الشروط: ألا تزيد نسبة النقود والديون عن ٥٠٪ ـ كما هو قرار محمع الفقه الإسلامي الدولي ـ فإذا زادت لا يجوز تداولها إلا حسب قواعد ما يسمى بقواعد الصرف في الفقه الإسلامي، من ضرورة الفورية أو التقابض أر ما أشبه ذلك.

ألا تزيد نسبة ديون الشركة وقروضها عن طريق الفوائد عن ٣٠٪ ألا تزيد نسبة الفوائد عن ٥٪ أو ١٠٪ على الأكثر.

أن يتم مراقبة هذه الشركات بدقة، والتخلص من نسبة الفوائد فيها، أو أن يقوم الشخص نفسه بتطهير ماله من نسبة الربا الذي دخل في الربح.

هذا ما رآه عدد من علماء العصر المشتغلين بالمعاملات المالية، رفقاً بالناس، وتيسيراً عليهم، ولهم في ذلك بحوث ودراسات.

وإذا كانت الشركة المسؤول عنها في مجال (الإنترنت) فأصل نشاطها حلال، فإذا أمكن الإلتزام بالشروط والضوابط المذكورة، جاز التعامل معها للحاجة، والله أعلم.



### استيراد البضائع من أهل الكتاب

سن ما حكم استيراد البضائع إلى البلاد الإسلامية من البلاد الغربية من أصحاب المصانع (اليهود) إذا لم تتوفر هذه الملابس المرغوب فيها إلا لديهم، بالرغم من أن هذه البضائع يمكن تصنيعها في البلاد الإسلامية ولكنه ليس هذا الواقع وهذا هو الموجود الآن. أيصاً هؤلاء التجار لديهم النية لنقل تصنيع هذه البضائع إلى البلاد الإسلامية إذا أتبحت لهم الفرصة والتسهيلات اللازمة من قبل هذه البلاد؟

وهل هناك فرق في استيراده من أصحاب المصانع (اليهود) أو أصحاب المصانع (النصاري)؟

جن هذا السائل يسأل عن التعامل مع طائفتين من أهل الكتاب: اليهود والمصارى.

أما عن الطرف الأول: اليهود. فلا يجوز التعامل معهم بأي حال من الأحوال، لأنهم جميعاً عسكريون محاربون للإسلام وأهله، احتلوا أرضنا، وداسوا مقدساتنا، واعتدوا على حرماتنا، ولا زالوا يمارسون عتداءهم ليل نهار، وفي شأنهم قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَهَنَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ فَنَلُوكُمْ فِي اللِّينِ وَلَفَيْكُمُ وَلَمْ وَالْمَوْنَ فَي اللَّينِ وَلَفَيْكُمُ اللّهُ عَنِ اللّهِ وَلَمْ وَالْمَوْنَ فَي وَلَمْ وَلَا يَكُمُ وَلَا يَعْلَمُ أَنْ فَوَلَوْمُمْ وَسَ يَنُولُكُمْ فَأَوْلَتِكَ هُمُ الطّالِمُونَ فَي وَلَا وَيَعْلَمُ اللّه وَلَا المعندين، ونحن لا المعناطعة، فوجب على المسلمين مقاطعة اليهود اقتصادياً وثقافياً سلاح إلا المقاطعة، فوجب على المسلمين مقاطعة اليهود اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وكذلك المحاربون من أهل الكتاب كالصرب والأمريكان المعتدين، والهندوس وكل من حارب الإسلام أو أعان على حربه.

أما الطرف الثاني وهم النصارى: فإن كانوا محاربين كالصرب وغيرهم

كما قلنا فهؤلاء يُقاطعوا، وأما من كانوا مسالمين غير محاربين، فلا شيء في الاستيراد منهم والتصدير لهم، مشرط أن تكون التجارة فيما أحل الله لا مما حرم، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَنَكُرُ اللّهُ عَنِ اللَّذِينَ لَمْ يُقَيْلُوكُمْ فِي اللِّينِ وَلَمَ يُمْرِجُورُ مِن رِبَرِكُمْ أَن تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْمِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُ النّفيطينَ ﴿ وَالمحتحنة ] والنبي ﷺ كان يتعامل مع الكفار بالبيع والشراء ما داموا غير محاربين له ولدينه.





### المشاركة في حكم غير إسلامي

النام على يجوز للفرد المسلم الملتزم، أو للجماعة المسلمة الملتزمة المشاركة في حكم غير إسلامي؟ سواء كان هذا الحكم مدنيًا أم عسكريًا؟ ملكيًا أم جمهوريًا؟ ديمقراطيًا أم دكتاتوريّاً؟ ليبرائيًا أم اشتراكيّاً؟ علمانيًا صريحاً أم متستراً برداء الدين ظاهريًا أم بين بين؟ ومعنى المشاركة في الحكم: تحمل بعض لمسؤوليات السياسية، مثل منصب الوزير أو المحافظ، أو غير ذلك مما له صفة سياسية.

نرجو بيان ذلك، فقد اختلف في هذا الأمر الإسلاميون أنفسهم ما بين مجيز ومانع، واختلف أهل الفتوى أيصاً ما بين محلل ومحرم ومفضل.

والأمر من الخطورة بحيث يحتاج إلى بيان يضيء الطريق أمام المتحبرين والمترددين، وخصوصاً أن بعض الإسلاميين في عدد من البلاد قد شاركوا في الحكم في بلادهم، مثل الأردن واليمن وتركبا أخيراً. ويعضها بلاد علمانية صريحة، مثل تركيا، ويعضها ليست بهذه الصراحة في العلمانية بل منها ما نرى دستوره أقرب ما يكون إلى الإسلام مثل اليمن.

فهل هؤلاء الإسلاميون ضلوا الطريق أو هم اجتهدوا فأصابوا أو أخطأوا؟ نعني؛ أهذه قضية محتملة قابلة للاجتهاد أم هي قضية بينة محسوسة محرمة، فلا مجال فيها لاجتهاد مجتهد، كما يقول دلك بعض الإسلاميين المتحمسين، الذي قد يعجب حماسهم وتشددهم بعض الشباب الذين أصبحوا يلتزمون (فلسفة الرفض) لكل ما حولهم، والذين ينتهي بهم لا محالة إلى (العنف) عاجلاً أو آجلاً.

نرجو ألا تبخلوا علينا بتجلية هذا الأمر بما يفتح الله عليكم به، مؤيداً بالأدلة الشرعية الناصعة كالمعهد بكم.

وجزاكم الله عنا وعن الإسلام والمسلمين خير ما يجزي به العلماء الصادقين. (جماعة من شباب الأردن الملتزمين)

الأصل عدم المشاركة:

يَ لَا ربب أن الأصل في هذه القضية: ألا يشارك المسلم إلا في حكم يستطيع فيه أن ينفذ شرع الله فيما يوكل إليه من مهام الولاية أو الزيارة، وألا يخالف أمر الله تعالى ورسوله، الذي يجب أن يخضع لهما بمقتضى إيمانه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنَ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِنَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ وَاللهُ اللهُ يَكُونَ فَكُمُ اللِّيكِرُهُ مِنْ أَمْرِهِمُ تَعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِنَا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُ وَاللّهُ اللّهُ مَا لَا يَكُونَ فَكُمُ اللّهِ مِنْ أَمْرِهِمُ وَمَن يَعْمِى اللّهُ وَرَسُولُهُ وَقَال تعالى: ﴿ فَلْمَحْدَرِ اللّهِ عَلَالِهُ إِنْ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُعِيبَهُمْ فِنْ لَا يُعِيبَهُمْ عَذَالًا أَلِيعًا اللهِ وَاللّهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَالًا اللهِ عَلَالًا اللهُ اللهُ وَلَاللهُ اللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللل

فإذا كان الحكم غير إسلامي، بمعنى: أنه لا يلتزم بتطبيق شريعة الإسلام وأحكامه في شؤون الحياة المختلفة: تشريعية وتربوية، ثقافية وإعلامية، اقتصادية وسباسية، إدارية ودولية، وإنما يتخذ له مصادر أخرى من غير الإسلام، يستوردها من الغرب أو الشرق، من اليمين أو اليسار، من الفلسفة الليبوالية أو الفلسفة الماركسية، أو غيرهما، أو يتخذ بعض مصادره من الإسلام، ويشترك معه مصادر أخرى قد يقدمها على الإسلام الصريح المحكم، فهذا كله مرفوض في نظر الإسلام، الذي يوجب على المسلمين الاحتكام إلى ما أنزل الله عز وجل \_ كل ما أنزل الله \_ لا يجوز أخذ بعضه وترك بعضه، كما قال تعالى لرسوله على إلى التكم بيتهم بيئة أنزل الله وترك بعضه، وتحدد على المسلمين الاحتكام إلى قال تعالى لرسوله على إلى النائدة فإن تولوا قاتمة أنزل الله أن يكيبهم بيتم بيتمنين أن ينفينون أن يُغيبهم بيتم إلى المائدة].

وأنكر القرآن بشدة على بني إسرائيل الذين أخذوا ببعض كتابهم المنزل وأعرضوا عن بعضه، فقال سبحانه: ﴿أَفَتُوْمِئُونَ بِبَعْضِ الْكِكَنْبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ الْكِكَنْبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ الْكِكَنْبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ قَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَالِكَ مِنحُمْ إِلّا خِزَى فِي الْحَيَوْةِ الدَّنِيَّ وَيُومَ الْقِينَةِ فِي الْحَيَوْةِ الدَّنِيَّ وَيَوْمَ الْقِينَةِ فَي الْحَيَوْةِ الدَّنِيَّ وَيَوْمَ الْقِينَةِ وَيُومَ الْقَيْدَةِ الدَّنِيَ الْمُعَوِّقِ الدَّنِيَ الْمُعَوْقَ الدَّنِيَ الْعَيَوْةِ الدَّنِيَ الْعَيَوْةِ الدَّنِيَ الْعَيَوْةِ الدَّنِيَ الْعَيوْةِ الدَّنِيَ الْعَيوْةِ الدَّنِيَ الْعَيوْةِ الدِّينَ الْعَيوْةِ الدَّنِيَ الْعَيوْةِ الدِّينَ الْعَيوْةِ الدِّينَ الْعَيوْةِ الدَّنِيَ الْعَيوْةِ الدَّنِيَ الْعَيوْةِ اللَّهُ وَلَا مُمْ يُعَمَّرُونَ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

وإذا كان المسؤول الأول عن هذا الانحراف عن شرع الله هو رئيس الدولة، ملكاً كان أم رئيس جمهورية أم حاكماً عسكريّاً، فإن الذين يعاونونه شركاء له في الإثم بقدر معاونتهم. حتى إن القرآن الكريم أشرك جنود فرعون معه في الإثم واستحقاق العذاب في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿إِنَ

فِرْعَوْنَ وَمَنَنَ وَخُنُودَهُمَا كَانُواْ خَلطِيهِنَ ﴾ [السفىمى: ١٨. وقال سبحانه: ﴿ فَالْحَدْنَكُ وَجُمُودَهُ فَنَبَدُ نَهُمْ فِي ٱلْبَدِّ فَالْفَلْتِر كَيْفَ كَانَ عَلَيْهُ الظّللِيهِنَ ۞ وَمَعَلْنَكُمْ أَيْمَةُ الظّللِيهِنَ ۞ وَبَعَلْنَكُمْ أَيْمَةُ أَيْفَالِيهِنَ ۞ وَبَعَلْنَكُمْ فِي مَلْدُهِ وَبَعَمُ لَنَهُمْ أَيْمَةُ وَيَوْمَ ٱلْفِيكُمْ لَا يُعَمَّرُونَ ۞ وَأَتَبَعَنَهُمْ فِي هَلاهِ اللّهُ يَا لَعَنَاكُمْ وَيَوْمَ ٱلْفِيكُمْ فِي هَلاهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

بل نجد القرآن يشرك الشعوب التي اتبعت زعماءها الطغاة الظالمين معها في الإثم والعذاب.

ذَمَ الْقَرَآنُ قُومَ نُوحِ فَقَالَ: ﴿ قَالَ نُوحٌ زَيِّ إِنَّهُمْ عَصَوْفِ زَانَّبَعُواْ مَن لَمْ بَرِدُهُ مَالُمُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَازًا ﴾ [نوح].

وذم عاداً قوم هود فقال: ﴿وَيَلْكَ عَادًّ جَحَدُواْ بِنَابَنتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْاْ رُسُلَمُ وَالنَّبَعُوْاَ أَمْنَ كُلِّ جَبَّادٍ عَنِيدٍ ۞﴾ [هود].

وذم قوم فرعون فقال: ﴿فَالْبَكُواْ أَثَرَ فِرْعَوْنَا أَثَرُ فِرْعَوْنَا أَثَرُ فِرْعَوْنَ وَمَا أَثَرُ فِرْعَوْ يَوْمَ الْقِينَـمَةِ فَالْوَرْدَهُمُ النَّـارُّ وَبِنْسَ الْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ۞﴾ [مود].

وفىمى سىسورة أخسىرى قىسال: ﴿فَأَسْنَخَفَ فَوْمَهُمْ فَأَطَاعُوهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا فَوْمًا فَنْسِقِينَ۞﴾ [الزخرف].

وكل عمل يقدم خدمة أو عوناً للفراعنة والطغاة يعتبر مُجَرَّماً في نظر الشرع، الذي أمر بالتعاون على البر والتقوى، ونهى عن التعاون على الإثم والمعدوران، كما قال تعالى: ﴿وَتَمَاوَتُوا عَلَى الْبِرِ وَالْتَقُوكُ وَلاَ نَعَادُوا عَلَى الْإِنْمِ وَالْمَدُونَ ﴾ [المائدة: ٢]،

والتعاون على البر والتقوى درجات بعضها فوق بعض. كما أن التعاون على الإثم والعدوان درجات ـ أو دركات ـ بعضها دون بعض.

والله تعالى بقول: ﴿ رَلَا نُرَكَنُوا إِلَى الَّذِينَ طَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَحَكُم مِن يُونِ اللَّهِ بِنَ أَوْلِيَاتَهُ ثُمَّرُ لَا نُعَمُّرُونَ ﴾ [عود].

والركون هن معناه: الميل، فلا يجوز للمسلم أن يكون هواه أو تكون ميوله مع الظّالمين، حتى لا تمسه النار، ويفقد ولاية الله تعالى ونصرته. فكيف بالقرب المادية، والمعاونة المادية؟

وكان بعض السلف شديدي الحذر من هذا الجانب.

#### الخروج عن الأصل لاعنبارات شرعية:

هذا الذي ذكرناه في تحريم التعاون مع الذين ظلموا، هو الأصل. وقولنا (هو الأصل) أي القاعدة الأساسية أو الأعم الأغلب، ومفهومه: أن هناك حالات يخرج فيها عن الأصل لاعتبارات يقدرها الشرع قدرها.

#### ومن هذه الاعتبارات:

تقليل الشر والظلم مطلوب بقدر الاستطاعة.

١ ـ إن من ستطاع أن يقلل من الظلم والشر والعدوان، ويقلم من أظافرها، بوسيلة أو بأخرى، فينبغي له أن يفعل. إغاثة للملهوف، وإعانة للمظلوم، وتقوية للضعيف، وتضييفاً لدائرة الإثم والعدوان بقدر الإمكان.

قال الله تعالى: ﴿ اللَّهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ ﴾ [النخابن: ١٦]، وقال ﷺ: ﴿إِذَا أَمْرَتُكُم بِأَمْرِ فَأَتُوا منه، ما استطعتم عمتفق عليه. وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ آللَّهُ فَي نَفْسًا إِلَّا وُسُعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد رأينا أن النجاشي ملك الحبشة أسلم في زمن الرسول ﷺ، ومع هذا لم يستطع أن يقيم حكم الإسلام في مملكته، لأنه لو فعل ذلك خلعه قومه. ولم ينكر عليه الرسول الكريم،

أما فلسفة: (كل شيء أو لا شيء) فهي مرفوضة شرعاً وواقعاً.

#### ارتكاب أخف الضررين:

 ٢ ـ يؤكد ذلك الاعتبار الثاني، وهر ما قرره الشرع، من ارتكاب أخف الضررين أو أهون الشرين، دفعاً لأعلاهما، وتفويت أدنى المصلحتين، تحصيلاً لأعلاهما.

ولهذا أجاز الفقهاء السكوت على المنكر مخافة أن يجر إنكاره إلى منكر أكبر منه.

ويستدلون لذلك بقوله على المائشة: «لولا أن قومك حديثر عهد بشرك لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم» متفق عليه.

فترك ما يراه واجباً، خشية أن تئور فتنة من التغيير في بناء الكعبة، وهم لم ترسخ أقدامهم في الإسلام بعد. ومعنى هذا أن نبي الله هارون سكت \_ على مضض \_ على ما صنعه قومه، وهو منكر شنيع، بل هو أشنع منكر، وهو عبادة العجل؛ لأنه رأى الحفاظ على وحدة الجماعة في هذه المرحلة، حتى يأتي موسى، ويتفاهما على علاج المشكلة بالطريقة المناسبة.

# النزول من المثل الأعلى إلى الواقع الأدنى:

٣ ـ ثم إن هناك مثلاً عليا، نصبها الشرع للإنسان المسلم ليرنو إليها بعينه، ويهفو إليها بقلبه، ويسعى إليها بحركته، ولكن الواقع كثيراً ما يغلبه، فيعجز عن الوصول إليها، فيضطر إلى النزول عنها إلى ما دونها، تحت ضغط الضرورة، وعملاً بالممكن الميسور، بعد تعذر الصعود إلى المثال المعسور.

ومن هنا تقررت القاعدة الشهيرة: الضرورات تبيح المحظورات. وقاعدة: المشقة تجلب التيسير، وقاعدة: لا ضرر ولا ضرار، وقاعدة: رقع الحرج.

رمن قرأ القرآن واستقرأ السنة وجد ذلك واضحاً كل الوضوح. فقد بين القرآن أن الله تعالى أقام أحكام شرعه على البسر لا على العسر، وعلى التخفيف لا التغليظ، وعلى رعاية الظروف المخففة، والضرورات القاهرة والحاجات الملحة.

كما قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللهُ يَحَكُمُ البُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِحَكُمُ الْمُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿ يُرِيدُ اللهُ أَن يُمُفِقَكَ عَنكُمُ رَخُلِقَ آلإنسَانُ ضَمِيفًا ﴿ إِللهَ اللهُ أَن يُمُفِقَكَ عَنكُمُ رَخُلِقَ آلإنسَانُ ضَمِيفًا ﴿ إِللهَ اللهَ اللهَ عَنكُمُ وَاللهَ عَنكُمُ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي اللِّينِ مِن عَنْدِيثُ مِن رَبِّكُمْ وَرَعَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي اللِّينِ مِن حَرَيْجُ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ﴿ فُولَ الجَعْبَدُكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي اللِّينِ مِن حَرَيْجُ ﴾ [السحسج: ١٧٨]. ﴿ فَمَنِ الشَّطُلُ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلاَ إِنْهَمَ عَلَيْهُ إِنَّ اللَّهَ عَفُورًا

رَّجِيدُ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿إِلَّا مَنْ أُصَحِّرِهَ وَقَلْبُكُم مُطْمَيِنٌ بِٱلْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

وفي الصحيح: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا» (١)، «إنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين» (٢)، «أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة».

ولهذا نجد الفقهاء يجبزون للفرد المسلم وللمجتمع المسلم: النزول للضرورة من المثل الأعلى إلى الوقع الأدنى، حتى لا تتعطل مصالح الخلق، ولا تضيع حقوقهم، ويذهب دينهم ودنياهم: مثال ذلك: إجازة شهادة الفاسق إذا لم يوجد (العدل) الذي هو الأصل في الشهادة.

وإجازة ولاية القاضي المقلّد إذا لم يوجد القاضي المجتهد، الذي هو الأصل في تولي الغضاء. ومثله الإمام (رئيس الدولة)، فالأصل فيه أن يكون مجتهداً، ولكنهم أجازوا إمامة المقلد، بل الجاهل على أن يستعين بأهل العلم.

وكذلك أجازوا الجهاد مع البرّ والفاجر، مع أن الأصل هو البرّ الصالح.

بل سئل الإمام أحمد: عن أمير قوي ولكنه فاجر، وآخر صالح ولكنه ضعيف، مع أيهما يجاهد؟ فقال في: أما القوي الفاجر. ففجوره على نفسه، وقوته للمسلمين. وأما الصالح الضعيف، فصلاحه لنفسه، وضعفه على المسلمين! بجاهد مع القوي وإن كان فاجراً. وهي نظرة واقعية من هذا الإمام الرباني الورع.

فإذا نظرنا إلى واقع المسلمين، وما هم فيه من وهن وتمزق وتخلف، وإلى واقع أعدائهم وما يملكون من قوة وأسباب، نرى هذا الواقع يفرض علينا أن نقبل في حال الضعف ما يجب أن نرفضه في حال القوة، ونقبل في حال التفرق ما يجب أن نرفضه في حال الوحدة. وقد قال تعالى: ﴿ اَلْنَنَ خَفَّفَ اللّهُ عَنكُمُ وَعَلِمٌ أَنكَ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الانفال: ٦٦].

<sup>(</sup>١) منفق هليه عن أنس،

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري والنرمذي والنسائي عن أبي هريرة في كتاب الطهرة.

قأشار إلى أن الضعف من أسباب التخفيف، وإن كان على المسلم أن يتطلع أبداً إلى القوة. والمؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف.

ومن لم يستطع أن يصل إلى الحكم وينفرد به من الجماعات الإسلامية ـ كما هو الحال في أكثر البلاد الإسلامية اليوم ـ فلا مانع أن ينزل على حكم الواقع، ويرضى بالمشاركة مع غيره إن كان من وراء ذلك خير للأمة.

# سُنَّة التدرج:

٤ .. يضاف إلى ما سبق: أن اله تعالى سنة من سننه في خلقه، لا ينبغي
 لتا أن نغفلها، وهي: سنة التدرج.

فكل شيء يبدأ صغيراً، ثم يكبر، ضعيفاً ثم بقوى. نرى هذه السنة في النبات والحيوان والإنسان.

فالإنسان لا يولد بالغاً عاقلاً، بل يبدأ وليداً، فرضيعاً، فقطيعاً، فصبياً، فمراهقاً، فشاباً، فكهلاً... إلخ.

وقبل ذلك يبدأ في بطن أمه نطفة، فعلقة، فمضغة، فعظامً يكسوها الله لحماً، ثم ينشئه خلقاً آخر، تبارك الله أحسن الخالقين.

والشرع الحنيف قد راعى هذه السنة، فتدرج مع المكلفين في فرض الفرائض، كما تدرج معهم في تحريم المحرمات، رحمة بهم، وتيسيراً عليهم.

وقد لا يستطيع الإنسان رغم طموحه الوصول إلى أهدافه الكبيرة مرة واحدة ولكنه قد يمكنه الوصول إلى شيء منها بعد شيء، وفق قدراته وظروفه، فلا يرفص ذلك، ولا يمنعه منه شرع ولا عرف ولا عقل. فقد اتفق العقلاء على أن ما لا يُدرك جلّه، لا يُترك كله.

والوصول إلى الحكم الإسلامي الكامل هدف كبير ولا ريب، يجب أن يكون نصب الأعين، وملء القلوب، ولكن قد يتعسر الوصول إليه دفعة واحدة، فما المانع أن يصل إلى بعضه من يستطيع الوصول، ليعطي للناس الأسوة، ويضرب المثل، ويحقق ما أمكنه من إقامة الحق، وإشاعة الخير، ونشر العدل، فيفتح الباب لغيره، ويرخب الناس في تشجيع مئله. وفي تاريخنا الإسلامي أمثلة ونماذج فيها أسوة حسنة، يقندى بها فيهندي.

نجد ذلك في سيرة خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز كِنْفَه، فقد أحيا من سنن الهدى، وأقام من معالم العدل، ونشر من معاني الخير، ما لا يجهله أحد، ولا ينساه التاريخ. ولكنه لم يستطع أن يفعل كل ما يريد. بدليل أنه لم يُعِد الْخَلافة شورى، كما هو الأصل في الإسلام، ويخرجها من بني أمية.

كما أنه فعل ما فعل متدرجاً بحكمة وأناة، حتى إن ابنه عبد الملك \_ وكان شاباً تفيّاً متحمساً \_ قال به يوماً: با أبت! ما لي أراك متباطئاً في إنفاذ الأمور؟ قوالله ما أبالي لو غَلَت بي وبك القدور في سبيل الله!

يريد الابن المتوقد حماسة أن يعجل أبوه بالإصلاح المنشود، ولا يبالي بما يحدث بعد ذلك من عواقب، ما دام ذلك في سبيل الله!

فقال له الأب الحكيم: لا تعجل با بني! فإن الله تعالى ذم الخمر في القرآن في آيتين، ثم حرمها في الثالثة! وإني أخشى أن أحمل الناس على الحق جملة فيدفعوه جملة، فبكون من وراء ذلك فتنة (١)!

#### شروط لا بد منها للمشاركة:

ومن اللازم: أن تتوفر شروط لا بد من وجودها، لإجازة المشارك شرعاً، وإلا عاد الحكم إلى أصل المنع.

أولها: أن تكون ثمة مشاركة فعلاً لا قولاً ولا مجرد دعوى. فلا يكون المشارك محض آلة في يد غيره، ينفذ به الحاكم الفعلي ما يريده هو، وليس لديه صلاحيات أو اختصاصات معقولة، تجعله فادراً على أن يقيم العدل، ويطارد الظلم، ويحق الحق، ويبطل الباطل، في دائرة اختصاصه، ولو بصورة جزئية، وإلا لم يكن لمشاركته معنى ولا أثر.

ثانيها: ألا يكون الحكم موسوماً بالظلم والطغيان، معروفاً بالتعدي على

 <sup>(</sup>۱) انظر: «الموافقات» للشاطبي، ۲/ ۹۶، نقلاً عن كتابنا «فتاوى معاصرة» ۲، فتوى:
 حمر بن حبد العزيز وهل كان جاهلاً بالسياسة؟

حقوق الإنسان، فإن المطلوب من المسلم الملتزم بالنسبة إلى هذا الحكم: أن يقاومه ويغيره بما أمكنه من وسيلة، بيده، فإذ لم يستطع فبلسانه، فإذ لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان.

إن المطلوب من المسلم الملتزم إزاء هذا الحكم: أن يقاومه ويغيره لا أن يدعمه ويشارك فيه.

ولو أن سيدنا يوسف على طلب منه فرعون \_ الذي علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً \_ أن يحعله لديه مكيناً أميناً، لرفض ذلك، وسم يسأله أن يجعله على خزائل أرض مصر. فقد كان مَلِك مصر في عهده غير فرعون في عهد موسى.

ومن هنا لا يجوز للمسلم الملتزم، ولا للجماعة المسلمة الملتزمة أن يشاركا في حكم دكتاتوري متسلط على رقاب الخلق، سواء كان حكم فرد مطلقاً، أم حكماً عسكرياً متعسفاً.

إنما تكون المشاركة في حكم يقوم على الديمقراطية، ويحترم مقدرات البشر.

ثالثها: أن يكون له حق معارضة كل ما يخالف الإسلام مخالفة بينة، أو على الأقل التحفظ عليه. فالوزير قد يقيم العدل الممكن في وزارته، ولكنه يطلب منه في مجلس الوزراء باعتباره واحداً منهم أن يوافق على قوانين أو اتفاقيات أو مشروعات، مخالفة لقواطع الإسلام، فهنا يجب عليه أن يعترض أو يتحفظ، بقدر نوع المخالفة وحجمها.

وهماك مخالفات شديدة الخطر، بعيدة الأثر، كبيرة الحجم، عظيمة الحرم، فهذه لا يكفي فيها التحفظ ولا الاعتراض، بل يجب الانسحاب من الحكم، ولا يسجل التاريخ على المسلم أو الجماعة المسلمة: الموافقة على هذا الإثم المبين.

وأوضح مثل على ذلك: الاتفاق مع إسرائيل، والاعتراف بما اغتصبته من فلسطين، وترك القدس لها لتعلنها في كل مكان وزمان أنها العاصمة الأبدية الموحدة لدولتهم. وعدم السماح للملايين المشردين من أبناء فلسطين بالعودة إلى ديارهم، في حين يسمح لليهود القادمين من أوطان غريبة باستيطان فلسطين.

رابعاً: أن يقوم المشاركون في الحكم تجربتهم بين الحين والحين، ويخضعوها للاختبار والمراجعة، ويتبينوا: هل استفادوا من التجربة أم لا؟ هل حققوا ما ينشدون من إقامة العدل والمصلحة، وإلى أي مدى؟

وقد تؤدي هذه الدراسة إلى ترجيح الانسحاب من المشاركة أو الاستمرار فيها.

## فتاوى الأثمة الأعلام:

وفي هذه القضية وجدنا فتاوى قيمة لعلمائنا الأعلام، من شيوخ الإسلام، وفقهائه العظام. الذين أجازوا تولي الوظائف السياسية، والقضائية، والقيادية، للأمراء والسلاطين الظلمة، إذا ترتب على توليها تحقيق مصالح راجحة، أو دفع مفاسد جائحة.

وفتاويهم هذه مؤسسة على ما نسميه (فقه الموازنات) القائم على الموازنة والترجيح بين المصالح بعضها وبعض إذا تعارضت. أيها أولى بالاعتبار، وأيها أولى بالإسقاط، أيها أحق بالتقديم، وأيها أحق بالتأخير.

وكذلك العوازنة بين المفاسد والمضار، ومثلها: المعارضة بين المصالح والمفاسد: أيها يرجح الآخر في ميزان الشريعة؟

وهذه الموازنات والترجيحات تحتاج إلى نوعين من الففه:

١ \_ نقه الأحكام والأدلة، من خلال النصوص الجزئية، والمقاصد الكلية.

٢ ـ فقه الواقع على ما هو عليه، دون تهويل ولا تهوين، سواء واقع المسلمين أم واقع أعدائهم. الواقع المحلي، والواقع الإقليمي، والواقع الدولي. وفي ضوء هذا الفقه ـ فقه الموازنات ـ صدرت هذه الفناوى المرموقة.

#### فتوى عز الدين بن عبد السلام:

من ذلك سلطان العلماء الإمام عز الدين بن عبد السلام، في كتابه: •قواعد الأحكام في مصالح الأنام، فقد قال كثله. (ولو استولى الكفار على إقليم عظيم، فولوا القضاء لمن يقدم مصالح المسلمين العامة، فالذي يظهر: إنفاذ ذلك كله، جلباً للمصالح العامة، ودفعاً للمفاسد الشاملة؛ إذ يبعد من رحمة الشرع، ورعايته لمصالح العباد: تعطيل المصالح العامة، وتحمل المفاسد الشاملة، لفوات الكمال فيمن يتعاطى توليتها لمن هو أهل لها...، (١).

وما استظهره الشيخ هنا: ظاهر معقول، موافق للحكمة وتحقيق المصلحة، ودرء المفسدة بقدر الإمكاذ.

#### فتوى ابن تيمية:

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كتاله فتوى مؤصلة معروفة في جواز تولي بعض الولايات في دولة ظالمة، إذا كان المتوليّ سيعمل على تخفيف بعض الظلم، أو تقليل حجم الشر والفساد. وقد نشرنا هذه الفتوى في كتابنا: «أولويات الحركة الإسلامية» في الملحق رقم (١) للكتاب. هذه نصها

مُئِل الشيخ قدس الله روحه:

عن رجل متول ولايات، ومُقطع إقطاعات، وعليها من الكُلف السلطانية ما جرت به العادة، وهو يختار أن يسقط الظلم كله، ويجتهد في ذلك بحسب ما قدر عليه، وهو يعلم أنه إن ترك ذلك وأقطعها غيره ووُليِّ غيره، فإن الظلم لا يُترك منه شيء؛ بل ربما يزداد، وهو يمكنه أن يخفف تلك المكوس التي في إقطاعه، فيسقط النصف، والنصف الآخر جهة مصارف لا يمكنه إسقاطه، فإنه يطلب منه لتلك المصارف عرضها، وهو عاجز عن ذلك، لا يمكنه ردها. فهل يجوز لمثل هذا بقاؤه على ولايته وإقطاعه؟ وقد عرفت نيته، واجتهاده، وما رفعه من الظلم بحسب إمكانه، أم عليه أن يرفع يده عن هذه الولاية والإقطاع، وهو إذا رفع يده لا يزول الظلم بل يبقى ويزداد. فهل يجوز له البقاء على لولاية والإقطاع، عليه إثم، فهل يجوز له البقاء على عليه إثم، فهل يطالب على ذلك أم لا؟ وأي الأمرين خير له: أن يستمر مع عليه إثم، فهل يطالب على ذلك أم لا؟ وأي الأمرين خير له: أن يستمر مع

انظر: فقواعد الأحكام؛ ٨٥.

اجتهاده في رفع الظلم وتقليله، أم رفع ما رفعه من الظلم، ليبقى ويزداد برفع بده.

فأجاب: الحمد لله نعم إذا كان مجتهداً في العدل ورفع الظلم بحسب إمكانه، وولايته خير وأصلح للمسلمين من ولاية غيره، واستيلاؤه على الإقطاع حير من استيلاء غيره، كما قد ذكر: فإنه يجوز له البقاء على الولاية والإقطاع، ولا إثم عليه في ذلك؛ بل بقاؤه على ذلك أفضل من تركه إذا لم يشتغل \_ إذا تركه \_ بما هو أفضل منه.

وقد يكون ذلك عليه واجباً إذا لم يقم به غيرُه قادراً عليه. فنشر العدل، بحسب الإمكان، ورفع الظلم بحسب الإمكان فرضٌ على الكفاية، يقوم كل إنسان بما يقدر عليه من ذلك، إذا لم يقم غيره في ذلك مقامه، و لا يُطالب ـ والحالة هذه ـ بما يعجز عنه من رفع الظلم.

وما يقرره الملوك من الوظائف التي لا يمكنه رفعها، لا يُطلب بها، وإدا كاثوا هم ونوابهم يطلبون أموالاً لا يمكن دفعها إلا بإقرار بعض تلك الوظائف، وإذا لم يدفع إليهم أعطوا تلك الإقطاعات، والولاية لمن يقرر الظلم أو يزيده ولا يخففه - كان أخذ تلك الوظائف ودفعها إليهم خيراً للمسلمين من إقرارها كلها، ومن صرف من هذه إلى العدل والإحسان فهو أقرب من غيره، ومن تناوله من هذا شيء أبعد عن العدل والإحسان من الظلم، ويدفع شر الشرير بأخذ بعض ما يطلب منهم، فما لا يمكنه رفعه هو محسن إلى المسلمين غير ظالم لهم، يئاب، ولا إثم عليه فيما يأخذه على ما ذكره، ولا ضمان عليه فيما أخذه، ولا إثم عليه في الدنيا والآخرة إذا كان مجتهداً في العدل والإحسان بحسب الإمكان.

وهذا كوصي البتيم وناظر الوقف والعامل في المضاربة والشريك، وغير هؤلاء ممن يتصرف لغيره بحكم الولاية أو الوكالة إذا كان لا يمكنه فعل مصلحتهم إلا بأداء بعض من أموالهم للقادر الظالم فإنه محسر في ذلك غير مسيء، وذلك مثل ما يعطي هؤلاء المكاسين وغيرهم في الطرقات، والأشوال (جمع شول: الناقة التي جف لبنها بعد سبعة أشهر من حملها أو ولادتها المحيط»)، والأموال التي ائتمنوا كما يعطونه من الوظائف المرتبة على العقار،

والوظائف المرتبة على ما يُباع ويُشترى؛ فإن كل من تصرف لغيره أو لنفسه في هذه الأوقات من هذه البلاد ونحوها فلا بد أن يؤدي هذ الوظائف، فلو كان ذلك لا يجوز لأحد أن يتصرف لغيره لزم من ذلك فساد العباد وفوات مصالحهم.

والذي ينهى عن ذلك \_ لئلا يقع ظلم قليل \_ لو قبل الناس منه تَضَاعفَ الظلم والفساد عليهم، فهو بمنزلة من كانوا في طريق وخرج عليهم قطّاع الطريق، فإن لم يرضوهم ببعض المال أخذوا أموالهم وقتلوهم. فمن قال لئلث القافلة: لا يحل لكم أن تعطوا لهؤلاء شيئاً من الأموال التي معكم للناس، فإنه يقصد بهذا حفظ ذلك القليل الذي يَنهى عن دفعه، ولكن لو عملوا بما قال لهم ذهب القليل والكثير، وسُلبوا مع ذلك أا فهذا مما لا يشير به عاقل، فضلاً أن تأتي به الشرائع، فإنه الله تعالى بعث الرسل لتحصيل المصالح، وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان.

فهذا المتولي المُقطع الذي يدفع بما يوجد من الوظائف، ويصرف إلى من نسبه مستقراً على ولايته وإقطاعه \_ ظلماً وشراً كثيراً عن المسلمين أعظم من ذلك، ولا يمكنه دفعه إلا بذلك، إذا رفع يده تولّى من يقره ولا ينقص منه شيئاً، وهو مثاب على ذلك، ولا إثم عليه في ذلك ولا ضمان في الدنيا والآخرة.

وهذا بمنزلة وصي اليتيم، وناظر الوقف الذي لا يمكنه إقامة مصلحتهم إلا بدفع ما يُوصل من المظالم السلطانية، إذا رفع يده تولى من يجور ويزيد الظلم، فولايته جائزة، ولا إثم عليه فيما يدفعه؛ بل قد تجب عليه هذه الولاية.

وكذلك الجندي المقطع الذي يخفف الوظائف عن بلاده، ولا يمكنه دفعها كلها؛ لأنه يطلب منه خيل وسلاح ونفقة لا يمكنه إقامتها إلا بأن يأخذ بعض تلك الوظائف، وهذا مع هذا ينفع المسلمين في الجهاد. فإذا قيل له: لا يحل لك أن تأخذ شيئاً من هذا؛ بل ارفع يدك عن هذا الإنطاع . فتركه وأخذه من يريد الظلم، ولا ينفع المسلمين كان هذا القائل مخطئاً جاهلاً بحقائق الدين؛ بل بقاء الجند من الترك والعرب الذين هم خير من غيرهم، وأنفع للمسلمين، وأقرب للعدل على إقطاعهم، مع تخفيف الطلم بحسب الإمكان، خير للمسلمين من أن يأخذ تلك الإقطاعات من هو أقل نفعاً وأكثر ظلماً.

والمجتهد من هؤلاء المقطّعين كلهم في العدل والإحسان بحسب الإمكان يجزيه الله على ما فعل من الخبر، ولا يعاقبه على ما عجز عنه، ولا يؤاخذه بما يأخذ ويصرف إذا لم يمكن إلا ذلك: إذا كان ترُك ذلك يوجب شرّا أعظم منه... والله أعلم (١).

#### كلمة أخرى مهمة لابن تيمية:

## فصل جامع في تعارض الحسنات والسيئات:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية من فصل في تعارض الحسنات والسيئات:

إذا ثبت أن الحسنات لها منافع وإن كانت واجبة: كان في تركها مضار، والسيئات فيها مضار، وفي المكروه بعض حسنات، فالتعارض إما بين حسنتين لا يمكن الجمع بينهما، فتقدم أحسنهما بتفويت المرجوح، وإما بين سيئتين لا يمكن الخلو منهما: فيدفع أسوؤهما باحتمال أدناهما، وإما بين حسنة وسيئة لا يمكن التفريق بينهما: بل فعل الحسنة مستلزم لوقوع السيئة.

فالأول: كالواجب والمستحب، وكفرض العين، وفرض الكفاية، مثل تقديم قضاء الدَّين المطالب به على صدقة التطوع.

والثاني: كتقديم نفقة الأول على نفقة الجهاد الذي لم يتعين، وتقديم نفقة الوالدين عليه، كما في الحديث الصحيح: أي العمل أفضل؟ قال: «الصلاة على مواقيتها قلت: ثم أي؟ قال: «ثم بر الوالدين»، قلت: ثم أي؟ قال: «ثم الجهاد في سبيل الله»، وتقديم الجهاد على الحج كما في الكتاب والسنة، متعين على متعين، ومستحب على مستحب، وتقديم قراءة القرآن على الذكر إذا استويا في عمل القلب واللسان، وتقديم الصلاة عليهما إذا شاركتهما في عمل القلب، وإلا فقد يترجح الذكر بالفهم والوجل على القراءة التي لا تجاوز الحناجر، وهذا باب واسع.

والثالث: كتقديم المرأة المهاجرة لسفر الهجرة بلا محرم على بقائها بدار الحرب، كما فعلت أم كلثوم التي أنزل الله فيها آية الامتحان ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَا جَآءَكُمُ ٱلْكُوْمِنَكُ مُهُنجِرُتِ فَآنتَجِنُوهُنَّ ﴾ [المعتجنة، ١٠].

۱) فمجموع فتارئ شيخ الإسلامة ۳۰/۳۵۳ ـ ۳۲۰.

إن اللبيب إذا بدا من جسمه مرضان مختلفان داوى الأخطرا وهذا ثابت في سائر الأمور.

ولهذا استقر في عقول الماس أنه عند الجدب يكون نزول المطر لهم رحمة، وإن كان يتقوى ـ بما ينبنه ـ أقوام على ظلمهم، لكن عدمه أشد ضرراً عليهم، ويرجحون وجود السلطان ـ مع ظلمه ـ على عدم السلطان، كما قال بعض العقلاء: ستون سنة من سلطان ظالم خير من ليلة واحدة بلا سلطان!

ثم السلطان يؤاخذ على ما يفعله من العدوان، ويفرِّط فيه من الحقوق، مع التمكن، لكن أقول هنا: إذا كان المتولِّي للسلطان العام، أو بعض فروعه، كالإمارة والولاية والقضاء ونحر ذلك، إذا كان لا يمكنه أداء و جباته وترك محرماته، ولكن يتعمد ذلك ما لا يفعله غيره قصداً وقلرة، جازت له الولاية، وربما وجبت، وذلك لأن الولاية إذا كانت من الواجبات التي يجب تحصيل مصالحها، من جهاد العدو، وقسم الفيء، وإقامة الحدود، وأمن لسبيل، كان فعلها واجباً، فإذا كان ذلك مستلزماً لتولية بعض من لا يستحق، وأخذ بعض ما لا يحل، وإعطاء بعض من لا ينبغي، ولا يمكنه ترك ذلك، صار هذا من باب ما لا يتم الواجب أو المستحب إلا به، فيكون واجباً أو مستحباً إذا كانت مفسدته دون مصلحة ذلك الواجب المستحب، بل لو كانت الولاية غير واجبة وهي مشتملة على ظلم، ومن تولاها أقام الظلم، حتى تولاها شخص قصده بذلك تخفيف الظلم فيها، ودفع أكثره باحتمال أيسره، كان ذلك حسناً مع هذه بذلك تخفيف الظلم فيها، ودفع أكثره باحتمال أيسره، كان ذلك حسناً مع هذه النية، وكان فعله لما يفعله من السيئة بنية دفع ما هو أشد منها جيداً.

وهذا باب يختلف باختلاف النيات والمقاصد، فمن طلب منه ظالم قادر وألزمه مالاً، فتوسط رجل بينهما ليدفع عن المظلوم كثرة الظلم، وأخذ منه وأعطى الظالم مع اختياره ألا يظلم، ودفعه ذلك لو أمكن، كان محسناً، ولو توسط إعانة للظالم كان مسيئاً.

وكذلك في (باب الجهاد) وإن كان قتل من لم يقاتل من النساء والصبيان وغيرهما حراماً فمتى احتيج إلى قتال قد يعمهم مثل: الرمي بالمنجنيق والتبييت بالليل جاز ذلك، كما جاء في السُنَّة في حصار الطائف ورميهم بالمنجنيق.

وكذلك (مسألة النترس) التي ذكرها الفقهاء، فإن الجهاد هو دفع فتنة

الكفر، فيحصل فيها من المضرة ما هو دونها، ولهذا اتفق الفقهاء على أنه متى يمكن دفع الضرر عن المسلمين إلا بما يُفضي (إلى) قتل أولئك المتترس بهم جاز ذلك، وإن لم يخف الضرر لكن لم يمكن إلا بما يُفضي إلى قتلهم ففيه قولان.

وأما الرابع: فمثل أكل الميتة عند المخمصة، فإن الأكل حسنة واجبة لا يمكن إلا بهذه السيئة ومصلحتها راجحة، وعكسه الدواء الخبيث، فإن مضرته راجحة على مصلحته من منفعة العلاج، لقيام غيره مقامه، ولأن البُرُء لا يتيقن به، وكذلك شرب الخمر للدواء.

فتبين أن السيئة تحتمل في موضعين: دفع ما هو أسوأ منها، إذا بم تدفع إلا بها، وتحصل بما هو أنفع من تركها إذا لم تحصل إلا بها. والحسنة تترك في موضعين: إذا كانت مفوتة لما هو أحسن منها: أو مستلزمة لسيئة تزيد مضرتها على منفعة الحسنة. هذا فيما يتعلق بالموازنات الدينية.

وأما سقوط الواجب لمضرة في الدنيا، وإباحة المحرم لحاجة الدنيا، كسقوط الصيام لأجل السفر، وسقوط محظورات الإحرام وأركان الصلاة لأجل المرض. فهذا باب آخر يدخل في سعة الدين ورفع الحرج الذي قد تختلف فيه الشرائع، بخلاف الباب الأول فإن جنسه مما لا يمكن اختلاف الشرائع فيه، وإن اختلفت في أعيانه، بل ذلك ثابت في العقل، كما يقال: ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر، وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشر الشرين، وينشد:

وإنما الغالب في هذه الأشياء فساد النية والعمل، أما النية فبقصده السلطان والمال، وأما العمل فبفعل المحرمات وبترك الواجبات، لا لأجل التعارض ولا لقصد الأنفع والأصلح.

ثم الولاية وإن كانت جائزة أو مستحبة أو واجبة، فقد يكون في حق الرجل المعين غيرها أوجب، أو أحب، فيقدم حينئذٍ خير الخيرين وجوباً تارة، واستحباباً أخرى.

ومن هذا الباب: تولِّي يوسف الصديق على خزائن الأرض، لملك مصر،

فإذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما فقُدّم أوكدهما، لم يكن الآخر في هذه الحال واجبًا، ولم يكن تاركه لأجل فعل الأوكد تارك واجب في الحقيقة.

وكذلك إذا اجتمع محرمان لا يمكن نرك أعظمهما إلا بفعل أدناهما، لم يكن فعل الأدنى في هذا الحال محرماً في الحقيقة، وإن سمي ذلك ترك واحب، وسمي هذا فعن محرَّم باعتبار الإطلاق لم يضر، ويقال في مثل هذ: ترك الواجب لعذر وفعل المحرَّم للمصلحة الراجحة، أو للضرورة، أو لدفع ما هو أحرم.

وهذا باب التعارض وهو باب واسع جداً، لا سيما في الأزمنة والأمكنة التي نقصت فيها آثار النوة وخلافة النبوة، فإن هذه المسائل تكثر فيها، وكلما ازداد النقص ازدادت هذه المسائل. ووجود ذلك من أسباب الفتنة بين الأمة، فإنه إذا اختلطت الحسنات بالسيئات وقع الاشتباه والتلازم، فأقوام قد ينظرون إلى الحسنات فيرجحون هذا الجانب وإن تضمن سيئات عظيمة، وأقوام قد ينظرون إلى السيئات فيرجحون الجانب الآخر وإن ترك حسنات عظيمة، والمتوسطون الذين ينظرون الأمرين.

 <sup>(</sup>۱) وهذا يدل جواز تولي المسلم المنصب السياسي أو الإداري في دولة كافرة، بالشروط
 التي ذكرتاها

فينبغي للعالم أن يتدبر أنواع هذه المسائل، وقد يكون الواجب في بعضها - كما بينته فيما تقدم .. العفو عند الأمر والنهي في بعض الأشياء لا التحليل والإسقاط. مثل أن يكون في أمره بطاعة فعل لمعصية أكبر منها، فيترك الأمر بها دفعاً لوقوع تلك المعصية، مثل أن ترفع مذنباً إلى دي سلطان ظالم فيعتدي عليه في العقوبة ما يكون أعظم ضرراً من ذنبه، ومثل أن يكون في نهيه عن بعض المنكرات ترك لمعروف هو أعظم منفعة من ترك المنكرات، فيسكت عن النهي خوفاً أن يستلزم ترك ما أمر الله به ورسوله مما هو عنده أعظم من مجرد ترك ذلك المنكر (1) اهد.



<sup>(</sup>۱) مختصر من «مجموع فناوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ۲۰ (۱)

# ترشيح غير المسلمين في الدولة الإسلامية

سي: هل يجوز لغير المسلمين في الدولة المسلمة ترشيح أنفسهم لمجلس الشعب، أو المجالس النيابية؟

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعنى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد

فإن آفة كثير من الدارسين، وخصوصاً في جيل الشباب: التسرع في الفتوى في الأمور الكبيرة والخطيرة، قبل التأني والمراجعة، والمشاورة مع أهل العلم، ممن هم أكبر منهم سناً، أو أرسخ منهم قدماً، وهذا قد يجعله يحرم المحلال أو يحلل الحرام، أو يسقط الواجبات، أو برقى ببعض المستحبات إلى الواجبات، أو ببعض الصغائر إلى الكبائر. وقد نجد بعض هؤلاء يعسرون ما يسر الله، أو يُعقّدون ما (سهله) الشرع، أو يضيقون على الماس فيما وسع الله فيه، وهو ما أنكره النبي على السرع، أو يضيقون على الماس فيما وسع الله فيه، وهو ما أنكره النبي على مسلم بغير حق. وذلك حين أصابت رجلاً جراحة، ثم أصابته جنابة، فأفتاه هؤلاء بضرورة الاغتسال، فاغتسل الرجل، فتفاقمت الجراحة، ومات! وبلغ هؤلاء بضرورة الاغتسال، فاغتسل الرجل، فتفاقمت الجراحة، ومات! وبلغ المئ السؤال، إنما كان بكفيه أن يعصب على جرحه ويتيمم؟.

ولا نعجب إذا وجدنا من يحرّم ترشيح غير المسلمين لدخول المجلس النيابي أو مجلس الشعب أو الشورى .. أو غير ذلك من التسميات .. ويحرم إعطاءهم أصوات المسلمين، فقد وجدنا من يحرم على المسلمين ذواتهم: أن يرشحوا أنفسهم لهذه المجالس! وحجتهم في ذلك: أن من رشح نفسه لهذه النيابة، فقد طلب الولاية لنفسه، وطالب الولاية لا بولّى، كما جاء في الحديث

الصحيح أن النبي عَلَيْ قال: إنا لا نولي هذا الأمر أحداً سأله أو حرص عليه، وقال لعبد الرحمٰن بن سمرة الا تسأل لولاية، أو الإمارة، فإنك إن سألتها، وكلت إليها، وإن لم تسألها أعنت عليها، فإذا كان هؤلاء يمنعون المسلم من ترشيح نفسه، فلا عجب أن يمنعوا غير المسلمين من هذا الترشيح.

والذي أراه: أن هذه النيابة عن جزء من الشعب في دائرة معينة أو التمثيل له، لا يعتبر من باب الإمارة أو الولاية، التي ذم الحديث الشريف طلبها أو الحرص عليها. فالنائب ليس أميراً ولا وزيراً، ولا والياً، بل هو يمثل دائرته في هذا المجلس الذي يقوم على محاسبة الأمراء والولاة والوزراء. ولهذا هو يحاسب ولا يحاسب، لأنه لا يوجد ما بليه ويحاسب عليه.

ثم هو يساهم في التشريع للأمة فيما ليس فيه نص محكم، وذلك في (منطقة العفو) التي ليس بها أي نص، أو ما فيه عص ظني محتمل في ثبوته أو دلالته أو فيهما. وإذا كان غير المسلمين من (أهل دار الإسلام) وبالتعبير المحديث (مواطنين) في الدولة الإسلامية، فلا يوجد مانع شرعي لتمكينهم من دخول هذه المجالس ليمثلوا فيها بنسبة معينة، ما دام المجلس في أكثريته الغالبة من المسلمين. وكما قلنا في شأن ترشيح المرأة وإعطائها أصوات المسلمين والمسلمات: إن هذا لا حرج فيه ما دامت الأغلبية للرجال: نقوله في شأن الأقلية من غير المسلمين، التي تعيش في المجتمع الإسلامي، ويرى في شأن الأقلية من غير المسلمين، وعليها ما عليهم، وأن القرن الكريم قال: ﴿ لا لَهُ اللَّهُ عَنِ اللَّهِ مَا للسلامي، ويرى إلَّهُ اللَّهُ عَنِ اللَّهِ مَا للمسلمين، وعليها ما عليهم، وأن القرن الكريم قال: ﴿ لا لَهُ اللَّهُ عَنِ النِّينَ لَمْ يُقَيْلُوكُمْ فِي اللَّيْنِ وَلَمْ يُوجُوكُمْ مِن دِينَوْكُمْ أَن تَمْدُهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلْهُمْ إِلَّهُمْ اللَّهَ يُحِبُ المُقْسِطِينَ ﴿ المعتحنة المعتحنة المعتمنات المعتحنة الله المعتحنة المعتحنة المعتحنة المعتحنة المعتحنة الله المعتحنة المعتحنة الله المعتحنة المعتحنة المعتحنة الله المعتحنة المعتحنة اللَّهُ اللَّهُ يُعِبُ المُقْسِطِينَ ﴿ المعتحنة اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الل

ومن برهم والإقساط إليهم: أن يمثلوا في هذه المجالس، حتى يعبروا عن مطالب جماعتهم، كما يعبر النساء عن مطالب جنسهن، وألا يشعروا بالعزلة عن بني وطنهم، ويستغل ذلك أعداء الإسلام والمسلمين، ليغرسوا في قلوبهم العداوة والبغضاء للمسلمين، وفي هذا ما فيه من ضرر وخطر على مجموع الأمة مسلمين وغير مسلمين.

وقد أجاز المسلمون خلال العصور المختلفة، أن يتولى غير المسلمين من أهل الذمة: وزارة التنفيذ، وعرف كثير من الوزراء في الدولة العباسية، ولم

ينكر عليهم أحد من العلماء ذلك، إلا إذا طغوا وتجبروا على المسلمين، وهو ما حدث كثيراً للأسف. ولم يذهب فقيه معتبر إلى منع هؤلاء من الوزارة وما يشبهها بحجة: أن لا ولاية لكافر على مسلم لأن المسلمين هم الذين ولوهم هذا المنصب بمقتضى توجيهات دينهم، فهم أولياء في وزارتهم أو ولايتهم، ولكن تحت الولاية العامة للمسلمين.

كما شرع الإسلام للمسلم أن يتزوج الكتابية، فتصبح ربة بيته، وأم أولاده. وهذا يعطيها قدراً من الولاية والمسؤولية على البيت والأولاد، كما في الحديث المتفق عليه عن ابن عمر الكلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته. وفيه. والمرأة راعية في بيت زوجها، وهي مسؤولة عن رعيتها». ولكن ولاية المرأة ورعايتها في بيتها تقع تحت رعاية الرجل وولايته، وتحت الولاية العامة للمجتمع المسلم.

أما دعرى بعضهم المنع من تمكين غير المسلم من عضوية المجلس النيابي، بأنه داخل في موالاة غير المسلمين، وهي منهي عنها بشدة في كتاب الله. فنقول لهؤلاء: يجب عليا \_ لكي يكون حكمنا صحيحاً أن نحدد معنى الموالاة المحرمة، فإن تحديد المفاهيم أمر ضروري لإصدار الأحكام، حتى لا تختلط الأمور، وتضطرب الموازين.

لقد فهم بعض الناس من الآيات الناهية عن موالاة غير المسلمين، وإن والمحدرة منها: أنها تدعو إلى الجفوة والقطيعة والكراهية لغير المسلمين، وإن كانوا من (أهل دار الإسلام) والموالين للمسلمين المخلصين لجماعتهم، والمشاركين لهم في لمواطنة، والواقفين معهم في صف واحد في مواجهة المعادين والمعتدين.

والحق أن الذي يتأمل الآيات المذكورة تأملاً فاحصاً، ويدرس تواريخ نزولها وأسبابه وملابساته يتبين له ما يأتي:

أولاً: إن النهي الذي تضمنته الآبات، إنما هو عن اتخاذ المخالفين أولي، بوصفهم جماعة متميزة بديانتها وعقائدها وأفكارها وشعائرها، أي بوصفهم يهوداً أو نصارى أو مجوساً أو نحو ذلك، لا بوصفهم جيراناً أو زملاء أو مواطنين. والمفروض أن يكون ولاء المسلم للأمة المسلمة وحدها، ومن هنا

جاء التحذير في عدد من الآبات من اتخاذهم أولياء: ﴿ وَبِن دُونِ ٱلنَّهِمِينَ ﴾ ، كما في فوله تعالى: ﴿ لَا يَتَّبِنِ الْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَنِينَ أَوْلِيَلَة بِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلَ ذَلِكَ فَلَيْ مِنَ الْعُؤْمِنِينَ وَمَن الْمُؤْمِنِينَ أَوْلِيَاتُهُ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْلِيَاتُهُ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْلِيَاتُهُ اللَّهِ عَلَيْكُمُ اللَّهُ وَمِن الْمُؤْمِنِينَ أَوْلِيَاتُهُ اللَّهِ عَلَيْكُمُ مُلْفَانَا لَيْبِينًا ﴿ وَمُنْ اللَّهُ وَمِن الْمُؤْمِنِينَ أَوْلِيا اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْكُمُ اللَّهُ اللّلِيلُونَ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ اللللللّ

ثانياً: إن الموادة التي نهت عنها الآيات ليست هي مرادة أي مخالف في الدين، ولو كان سلماً للمسلمين وذمة لهم، إنما هي موادة من آذى المسلمين وعاداهم وحاربهم، وبلغة القرآن حاد الله ورسوله. ومما يدل لذلك:

أَ ـ قوله تعالى في سورة المجادلة: ﴿لَا يَجِدُ فَوْمَا يُوْمِنُوكَ بِاللَّهِ وَالْبَوْمِ اللَّهِ وَالْبَوْمِ اللَّهِ وَالْبَوْمِ اللَّهِ وَالْبَوْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ وَالْبَوْمِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ لِيسَتُ مَجْرِد الْكُفْرِ بَهْمًا، بِل محاربته دعوتهما، والوقوف في وجهها، وإيذاء أهلها، والنصدي لها بكل صبيل.

ب \_ قوله تعالى في مستهل سور الممتحنة: ﴿ بَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ لَا تَنْخِذُواْ مَدُوْى وَعَدُوْكُمْ مِنَ ٱلْحَقِّ بُحْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ مَدُوْى وَعَدُوْكُمْ مِنَ ٱلْحَقِّ بُحْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَعَدُوْكُمْ أَن تُوْمِنُواْ بِاللَّهِ وَتَوَكُمْ ﴾ [المعتحنة: ١].

فالآية تعلل تحريم الموالاة \_ أو الإلقاء بالمؤدة إلى المشركين \_ ليس بمجرد كفرهم بالإسلام، بل بأمرين مجتمعين: كفرهم بالإسلام، وإخراجهم للرسول والمؤمنين من ديارهم بغير حق.

 فريقين: قريق كان سلماً للمسلمين لم يقاتلهم في الدين ولم يخرجهم من ديارهم، فهؤلاء لهم حق البر والإقساط إليهم.

وفريق اتخذوا موقف العداوة والمحادة للمسلمين ـ بالقتال أو الإخراج من الديار، أو المظاهرة والمعارنة على ذلك ـ فهؤلاء يحرم موالاتهم. مثل مشركي مكة الذين ذاق المسلمون على أيديهم الويلات. ومفهوم هذا النص أن الفريق الآخر لا تحرم موالاته.

ثَالثاً: إن الإسلام أباح للمسلم النزوج من أهل الكتاب، والحياة الزوجية يجب أن تقوم على السكون النفسي والمودَّة والرحمة، كما دَلَّ على ذلك القرآن في قوله تعالى: ﴿ رَبِّنَ مَا يَنْتِهِ النَّ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْفَنَهَا لِتَسَكُنُوْ إِلَيْهَا وَيَعْمَلُ يَيْنَكُمُ مُودَّةً ﴾ [الروم: ٢١].

وهذا يدل على أن مودَّة المسلم لغير المسلم لا حرج فيها، وكيف لا يواد الرجل زوجته وشريكة حياته إذا كانت كتابية؟ وكيف لا يواد أصهاره. قد قال تعالى: ﴿وَهُو اللَّذِى خَلَقَ مِنَ اللَّهَ بَشَرًا فَجَعَلَمُ نَسَا وَسِهَرًا ﴾، وكيف لا يواد الولد جده وجدته وخاله وخالته، ولا يصل أرحامهم، إذا كانت أمه ذمية؟ وكذلك أولاد الأخوال والخالات، فهم من (ذوي القربى) الذين أوجب القرآن وأكنت السنة حقوقهم.

رابعاً: إن الحقيقة التي لا شك فيها أن الإسلام يؤكد إعلاء الرابطة الدينية على كل رابطة سواها، سواء أكانت رابطة نسبية أم إقليمية أم عنصرية أم طبقية، فالمسلم أخو المسلم، والمؤمنون أخوة، والمسلمون أمة واحدة، يسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، والمسلم أقرب إلى المسلم من أي كافر بدينه، ولو كان أباه أو ابنه أو أخاه.

وهذا ليس في الإسلام وحده... بل هي طبيعة كل دين، وكل عقيدة، ومن قرأ الإنجيل وجده يؤكد هذا المعنى في أكثر من موقف. ولكن ينبغي أن يعلم: أن هناك ألواناً من الأخوة يعترف بها الإسلام غير الأخوة الديبية.

فهناك الأخوة الوطنية، والأخوة القومية، والأخوة الإنسانية. ومن هنا وجدنا القرآن يقول: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُحِ ٱلْمُرْسَلِينَ ۚ ۚ إِذْ قَالَ لَهُمْ لَغُومٌ نُحُ أَلَا لَنَقُونَ ۗ [الشعراء]، ﴿ كُذَّبَتَ قُومُ لُولِ الشّرَعِينَ ﴿ إِذْ قَالَ لَمُمْ لُولُولُ أَلَا كُنْتُونَ ﴿ وَالشعراء]، في (عاد) قال: ﴿ قَالَ لَهُمْ لَمُولُمُ مُودُ ﴾ [١٢٤]، أو في (شمود) قال: ﴿ قَالَ لَهُمْ لَمُولُمُ مَلِيّحٌ ﴾ [١٤٢]، فأثبت لهؤلاء الرسل الأخوة لأقوامهم مع تكذيبهم لهم، وكفرهم بهم، فهي ليست أخوة دينية وإنما هي أخوة قومية. وفي الحديث الدي رواه أحمد عن زيد بن أرقم (أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة) فهذه أخوة بشرية فلا غرو أن تكون بين المسلمين والأنباط في مصر أخوة وطنية، وكذلك بين المسلمين والمسبحيين في لبنان وسورية والأردن أخوة وطنية، وبين المسلمين والمسبحيين في الوطن العربي كله: أخوة قومية.

أما دعوات الغلاة من الفريقين فهي مرفوضة، وهي في الواقع ضد الوطن وضد الدين كليهما، ولا تخدم إلا أعداء الأمة الذين يتربصون بها الدوائر، ويريدون أن يمزقوها شر ممزق. وكل بلد يخترعون له من الوسائل والآليات ما يفرق بين أبنائه، ففي بعض الأقطار يثيرون قضية: سنة وشيعة، وفي بعضها، يثيرون قصية: عرب وبربر، أو عرب وأكراد. وفي بعضها يثيرون قضية: مسلمين وغير مسلمين. وإذا لم يجدوا شيئاً من هذا فلا بد أنهم سيبتكرون شيئاً يفرق بين الأخ وأخيه. ﴿وَيَعَكُرُونَ وَيَعَكُرُ اللّهُ وَاللّهُ خَبّرُ الْمَكَوِينَ ﴾.



#### الشورى هل هي ملزمة أو معلمة؟

الن تجاوز ما قرره مجلس الشوري أو ينظر الشريعة الإسلامية ملزمة للأمير أو الرئيس بحيث يجب عليه أن يتقيد برأي مجلس شوراه؟ أو تعد الشوري مجرد معلمة للأمير أو الرئيس، تنير له الطريق، وبعد هذا يتخذ هو القرار الملائم، وإن تجاوز ما قرره مجلس الشوري أو الهيئة الشورية؟ أو يجوز له ذلك في حالات معينة، وما هي؟ وهل يطبق ذلك في شأن مؤسسة دعوية أو جمعية إسلامية تعمل في الغرب؟

ع: الحمد لله. اختلف العلماء في قضية الشورى في أمرين:

الأول: هل هي واجبة على الأمير أو المسؤول أو مندوبة فقط ولا ترقى إلى درجة الوجوب؟

والثاني: إذا كانت واجبة فهل هي ملزمة للأمير أو المسؤول أو مجرد معلمة له؟

#### الشورى واجبة:

فأما بالنسبة للأمر الأول، فالذي تؤكد عليه النصوص: أن الشورى واجبة على الأمير ونحوه، فإن الله تعالى أمر بها رسوله في سورة آل عمران، وبعد غزوة أحد التي استشار فيها أصحابه نزل على رأي أكثريتهم، وقد كانت نتيجتها ما نعلم، مع هذا أمره بالاستمرار على المشاورة، قال تعالى: ﴿فَاعَتُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَمُمْ وَشَاوِرَهُمْ فِي ٱلْأَمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، والأصل في الأمر وخصوصاً إذا كان في القرآن \_ الوجوب.

هذا في القرآن المدني، وفي القرآن المكي، وصف الله تعالى مجتمع المؤمنين بجملة صفات أساسية كان منها الشورى، وكلها فرائض لا بد منها، وذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ أَسْنَجَائُوا لِرَبِّم وَأَقَامُوا السَّوَقُ وَأَمْرُهُم شُورَىٰ يَنْتَهُم وَيمّا رَوْقَهُم مُؤدَن يَنْتَهُم وَيمّا رَوْقَهُم مُعلَاق وَالله على السّرى الله الله وإقامة الصلاة، والإنفاق مما يُغِيُّونَ ﴿ السّورى ]، فالاستجابة لأمر الله، وإقامة الصلاة، والإنفاق مما

رزق الله ـ يعني الزكاة ـ كلها فرائض مهمة في الدين، فلماذا تكون الشورى من بينها هي الخصلة الوحيدة المندوبة؟

#### الشورى ملزمة:

أما الأمر الثاني ـ وهو المقصود بالسؤال هنا ـ وهو: هل الشورى ملزمة للأمير أو المسؤول بحيث لا يجوز له أن يتجاوز ما قرره مجلس الشورى؟

أو غير ملزمة له، إنما هي معلمة فقط، يستشير ليستنير، ويعرف الآراء والاتجاهات، ثم هو الذي يتخذ القرار الذي يراء ملائماً. ويتحمل المسؤولية؟

رأيان موجودان في الفقه الإسلامي، والذي نرجحه هنا \_ وقد رجحته من قديم في أكثر من كتاب لي \_ هو أن الشورى ملزمة للأمير أو الرئيس المسؤول في أي مؤسسة أو جمعية أو مجلس إدارة أو نحو ذلك.

فعليه أن يعرض الرأي ليشرح ويناقش بكل صراحة وحرية، ثم تؤخذ الأصوات عليه، فإن اتفق على إقراره الجميع، فهو غاية المراد.

وإن اختلفوا فلا بد من مرجح، والترجيح هنا إنما يكون بالأكثرية.

# أدلة ترجيح الإلتزام برأي الأكثرية:

فمن الأدلة المرجحة للإلتزام برأي أكثر أهل الشورى:

١ - أن النبي ﷺ لم ير الخروج إلى المشركين في أحد، وإنما كان رأيه ورأي كبار الصحابة، القتال داخل المدينة، ولكنه رأى الأكثرية تميل إلى الخروج، فنزل على رأيهم، صحيح أنه لم يأمر بعد الموافقين والمخالفين، ولكنه أخذ بظاهر الأمر.

٢ - أنه ﷺ أمر باتباع السواد الأعظم.

٣ ـ أنه قال لأبي بكر وعمر: «لو اتفقتما على رأي ما خالفتكما».
 ومعناه: أنه يرجح رأي الأثنين على رأي الواحد، ولو كان هو رسول الله ﷺ.

٤ ـ ما ذكره ابن كثير في تفسيره نقلاً عن ابن مردويه عن علي رهيه أن النبي الله سئل عن العزم في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا عَرَمْتَ فَتَوَكَّلُ عَلَ النَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فقال: مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم.

٥ ـ أن عمر جعل الشورى في ستة من كبار الصحابة اعتبرهم «أهل الحل والعقد» في الأمة، وجعل القرار النهائي كما تراه أغلبيتهم، وإذا تساوى الأصوات: ثلاثة وثلاثة اختاروا مرجحاً من الخارج هو عبد الله بن عمر، وإن لم يرضوا به، فالثلاثة الذين فيهم عبد الرحل بن عوف.

٦ ـ أن القرآن الكريم شن حملة هائلة على الطغاة المستكبرين في الأرض بغير الحق، أمث ل فرعون وهامان، كما قال تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللّهُ عَلَى كُلّ كُلّ اللهُ عَلَى كُلّ عَلَى اللّهُ عَلَى كُلّ عَنْكِيرٍ جَبّارٍ ﴿ ﴾ [غافر]، ﴿ وَخَابَ كُلّ جَنّادٍ عَنْدِدٍ ﴿ ﴾ [إبراهيم].

٧ ـ كذلك شنع القرآن أبلغ التشنيع على الشعوب الخانعة، التي تسلم زمامها إلى هؤلاء وتسير في ركابهم، ولا تفاومهم ولا تنكر عليهم، كما قال عن قوم نوح: ﴿وَالنَّبَعُوا مَن لَرْ يَرْدُهُ مَالُمُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَازًا ﴿ إِنْ انوح ا، وعن قوم هود: ﴿وَالنَّبُعُوا أَمْنَ كُلِ جَبَّارٍ عَنِيلٍ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَالنَّبُعُوا أَمْنَ عَلِيلٍ ﴿ وَالنَّبُعُوا أَمْنَ عَنِيلٍ ﴿ وَالنَّبُعُوا أَمْنَ عَرْمَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الل

٨ ـ أن أهل الشورى في التراث الإسلامي يسمون (أهل الحل والعقد)
 فإذا لم يكن رأيهم ملزماً، فماذا يحلون؟ وماذا يعقدون إذن؟

٩ \_ أن عامة الفقهاء، يرجحون (قول الجمهور) إذا لم يوجد مرجح آخر.

١٠ - أن التاريخ علمنا - كما علمنا الواقع - أن رأي الجماعة أقرب إلى السداد من رأي الفرد، وإن رأي الاثنين أقرب من رأي الواحد، وأن شر ما أصاب أمتنا كان من جراء الاستبداد والطغيان، وتسلط أمراء السوء على شعوب الأمة وأحرار أبنائها.

وفي الحديث عن عمر مرفوعاً: «إن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد».



# التنازل عن القدس خيانة لله ورسوله وللأمة كلها

الله التنازل عن (القدس الشريفة) بما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية من رفضه التنازل عن (القدس الشريفة) بما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية مثل المسجد الأقصى، وقبة الصخرة، ومسجد عمر بن الخطاب، وغيرها من الأوقاف الإسلامية كما أن فيها كنيسة القيامة، وطريق الآلام الذي مشى فيه المسيح عليه السلام، وغير ذلك من المقدسات المسيحية.

وهل كان يسع الرئيس عرفات أن يتنازل عن القدس، استجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية؟ وهل يسع العرب والمسلمين في أنحاء العالم السكوت عن هذه الفعلة لو ارتكبت؟

#### شباب من أبناء هزة

الحمد لله. لا يجوز للرئيس باسر عرفات، ولا غيره أن يتنازل عن أي جزء من أرض الإسلام، فأرض الإسلام ليست ملكاً لرئيس ولا لأمير ولا لوزير ولا لجماعة من الناس، حتى نتنازل عنها تحت أي ضغط أو ظرف. وإنما الواجب على الأفراد والجماعات الجهاد والنفير والمقاومة لتحرير أي أرض احتلها الأعداء، أو لاستعادتها إذا اغتصبها مغتصب، والأمة كلها مسؤولة بالتضامن عن ذلك، لا يملك حاكم ولا محكوم التفريط في هذا الأمر.

وإذا عجز جيل من أجيال الأمة أو تقاعس، فلا يجوز له أن يفرض عجزه أو تقاعسه على كل أجيال الأمة القادمة إلى يوم القيامة، فيتنازل عما لا يجوز له التنازل عنه.

ولهذا أصدرنا فتوانا بتحريم بيع الأرض للأعداء أو قبول التعويض عن أرض فلسطين بالنسبة للاجئين المشردين في أنحاء العالم، ولو بلغ ما بلغ من المليارت، فأوطان الإسلام لا تقبل البيع ولا التبازل أو التعويض عنها بحال من الأحوال. ومن فعل ذلك فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين.

وإذا كان هذا الحكم في شأن أي أرض إسلامية، فكيف إذا كانت هذه الأرض هي القدس الشريف، أولى القبلنين، وبلد المسجد الأقصى، وثالث المدن المعظمة في الإسلام بعد مكة والمدينة. والأرض التي انتهى إليها الإسراء، وابتدأ منها المعراج وحسبنا في فضلها قول الله تعالى: ﴿ سُبْحَنَ الَّذِينَ أَسْرَىٰ بِمَبْدِهِ لَيْلا مِن الْمَسْجِدِ الْحَرَادِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْمَا الَّذِي بَنَرَّكُما حَوْلَةً لِبْرِيَةً مِنَ مُالِئِناً ﴾ [الإسراء: 1].

ولهذا كان للقدس مكان في قلب كل مسلم، في المشرق أو المغرب، تمس شغافه، وتتغلغل في أعماقه، حباً لها، وحرصاً عليها، وغيرة على حرماتها، واهتماماً بشأنها. ومن أجلها أصبحت قضية فلسطين هي قضية المسلمين الأولى، لها يفزعون، وعليها يحافظون، وفي سبيلها يدافعون ويقاتلون، ولا يضئون عليها بنفس ولا نفيس.

والقدس هي رمز قضية فلسطين، المشير إليها والمعبر عنها، وهي جوهر القضية وروحها، وهي كما قال القائل:

فما معنى فلسطين بلا أقسى ولا تسدس؟ فلسطين بلا قدس كلجائل مان بلا رأس!

ولقد أحسن الرئيس عرفات في رفضه المساومة على القدس في قمة (كامب ديفيد) الثانية، وإن أخففت وفشلت هذه القمة، فهذا الفشل هو عين النجاح، ولا غرو أن يُستقبل عرفات بعد عودته بكل الترحاب والتكريم.

وقال عرفات في ذلك كلمة حق تحسب له في رفض التنازل عن القدس: حتى إذا كانت في ذلك قتلي، فلأنْ أقتل بيد إسرائيلي متعصب خير من أن أقتل بيد عربي مسلم!

إن القدس ليست ملك الفلسطينيين وحدهم، إنها ملك المسلمين جميعاً، عربهم وعجمهم، كما أنها ملك العرب كافة، مسلميهم ومسيحييهم.

ولا يجوز للفلسطينيين وحدهم أن يتصرفوا في مصير القدس، ويفتئتوا

على المسلمين في أنحاء الأرض. وهذا بالناسي يوجب على المسلمين \_ حيثما كانوا \_ أن يقوموا بواجبهم في الدفاع عن بيت المقدس، والمسجد الأقصى، وهذا فرض عليهم جميعاً. يتكافلون في الذود عنه بأنفسهم وأموالهم وكل ما ملكت أيديهم، وإلا حقت عليهم عقوبة الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ، اَسَنُوا مَا لَكُو إِذَا فِيلَ لَكُو اَنِفُوا فِي سَبِيلِ اللهِ النّهِ الثّاقَلْتُم إلى الأَرْضُ أَرْسِينُم والمحكيزةِ الدُّنيَا فِي الْاَحْدَوْةِ الدُّنيَا فِي الْاَحْدِةُ اللهُ تَعِلَى اللهُ وَلِيكُ مَن اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

وكثيراً ما سألني شباب مسلم في جولاتي المختلفة في بلاد الإسلام، وضعوا رؤوسهم على أكفهم، وقالوا بحرارة وحرقة: كيف نبرئ ذمتنا ونسقط الفرض الواجب في أعناقنا في الدفاع عن القدس؟ وكيف الطريق إليها؟

ولقد رأينا كيف هاج العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه، حينما حاول يهودي متعصب إحراق المسجد الأقصى سنة ١٩٦٩، فتنادى المسلمون في كل مكان، وعقدت القمة الإسلامية الأولى، التي انبثق عنها إنشاء (منظمة المؤتمر الإسلامي).

وحينما احتل الصليبيون القدس قديماً، كان الذين عملوا على تحريرها مسلمين من غير العرب، مثل عماد الدين زنكي التركي، وابنه نور الدين محمود الشهيد، وتلميذه صلاح الدين الأيوبي الكردي، الذي حرر القدس على يديه.

ولا يزال المسلمون في كل مكان ـ أكثر من مليار وثلث ـ مستعدين للبذل والتضحية من أجل القدس العزيز، وهذا ما لمسته لدى كل الشعوب التي زرتها، ابتداء من الفيليين وإندونيسيا في الشرق إلى المغرب العربي في الغرب، وإن لم ينعكس هذا بصورة قوية وواضحة لدى حكام المسلمين للأسف، فمعظهم من أسرى الاستعمار الثقافي، وعبيد الفكر الغربي، هذا إن كان لديهم فكر ما، وكثير منهم إنما أكبر همه البقاء في (كرسي الحكم) الذي أمسى لهم صنماً معبوداً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومع هذا لا يستطيع هؤلاء الحكام إلا أن ينافقوا شعوبهم، ويعلنوا عن تمسكهم بالقدس، لترضى عنهم الجماهير المسلمة. إن القدس جزء عزيز من دار الإسلام، وأرض الإسلام، ووطن الإسلام، ووطن الإسلام، وقد صدر للمسلمين فيها أربعة عشر قرناً من الزمان، ولم يأخذوها من اليهود، فقد انتهى الوجود اليهودي فيها منذ مئات السنين، كما انتهت دولتهم قبل ذلك بمئات السنين، فلم تقم لليهود دولة في فلسطين إلا بضع مئات من السنين، وكان العرب اليبوسيون والكنعانيون فيها منذ آلاف السنين.

لقد تسلم عمر بن الخطاب القدس من (بطريركها) النصراني صفرنيوس، وكان مما شارط عليه عمر: ألا يساكنهم فيها يهود!

إن السيادة على القدس يجب أن تكون إسلامية عربية فلسطينية، وهذا لا يمنع المسيحي، كما لا يمنع اليهودي، أن يقيم شعائر دينه فيها بكل حرية وسماحة، عرف بها الإسلام على توالى العصور.

على أن القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن ـ رغم تحيزها في كثير من الأحيان ضد العرب والمسلمين ـ تؤكد أن القدس ضمن الأراضى العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧م.

ومن ثم نجد الأدلة كلها من التاريخ ومن الدين ومن القانون الدولي متضافرة على إثبات حق الفلسطينيين في القدس. ويجب أن يكون موضوع (القدس) هو البند الأول في جدول أعمال (القمة الإسلامية) التي ستنعقد في دولة قطر في شهر نوفمبر/ تشرين ثاني سنة ٢٠٠٠م.

﴿ وَاللَّهُ عَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ. وَلَذِينَ أَحَمَٰذُ ٱلنَّاسِ لَا يَسْلَمُونَ ﴾ .



# حول لقاء شيخ الأزهر وحاخام إسرائيل

كنت في رحلة إلى الولايات المنحدة الأمريكية، ولقيت أعداداً من المسلمين هناك في مؤتمرات ومحاضرات، وفي كل منها ووجهت بسؤال من المستمعين يقول: ما رأيك في مقابلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر لحاخام إسرائيل الأعظم؟ ولم أجب عن هذا السؤال بشيء، لأني لا أعلم ماذا حدث بالضبط، والمفتي إذا استفتي في واقعة معينة يجب أن يحيط بتفاصيلها، حتى تكون فتواه صحيحة، وهذا هو الذي يميز بين الفنوى في واقعة خاصة وتقرير الحكم النظري في كتاب يصنف.

ولما عدت إلى الدوحة من رحلتي بدأت أقرأ بعض ما كتب عن هذه المقابلة التاريخية التي أحدثت ضجة هائلة في العالم العربي والإسلامي، والتي يرى فيها الكثيرون من أهل الفكر والعلم أن الصهاينة استطاعوا أن يغزوا الأزهر معقل الإسلام في عقر داره، في الوقت الذي تجمع كل قوى الأمة الإسلامية والوطنية على رفض (التطبيع) الذي تدعو إليه إسرائيل، وتحرص عليه، وتجهد كل جهدها في جعله حقيقة واقعة.

وحين قرآت ما قرأت عن هذه المقابلة \_ وخصوصاً ما كتبه أخي الباحث المدقق الدكتور محمد سليم العوا \_ وردود الإمام الأكبر على تساؤلات الناس وانتقاداتهم من شتى الاتجاهات، عجبت وأسفت، وحين شاهدت وسمعت لقاء شيخ الأزهر مع مندوب قناة الجزيرة في قطر \_ الدكتور فيصل القاسم \_ ازددت عجباً وأسفاً!

فالقضية من الوضوح بمكان، ولكن حين يلبّس الشيطان على الناس، تشتبه عليهم الدروب، ويغيب الحق الأبلج، وينطق الباطل اللجلج. وأود أن أنبه أن بيني وبين الإمام الأكبر الشيخ طنطاوي مودة قديمة يعرفها، وليس بيني وبينه من الناحية الشخصية أي شيء، إنما هو خلاف في الرأي والمنهج والأسلوب، وقد رددت عليه من قبل في موقفه من الربا وفوائد البنوك.

ورغم أني أخالف الشيخ هنا، وقد خالفته من قبل في قضية الربا، فإني لا أقبل أن يمس شخصه، أو ينال من قدره، بكلمة نابية، أو صورة (كاريكاتيرية) خارجة عن الأدب الشرعي الواجب في حق علمائنا، ولا سيما أنه يتبوأ أكبر وأعرق منصب علمي ديني في العالم الإسلامي. وقد تعلمنا من أدب النبوة: قلبس منا من لم يرحم صغيرنا، ويوقر كبيرنا، ويعرف لعالمنا

وكنت أود من الشيخ الذي اتسع صدره لمقابلة حاخام إسرائيل التي هي العدو الأكبر للمسلمين: أن يتسع صدره لمخالفيه، ولا يوسعهم ذما وشتماً، ويصفهم بأقبح الأوصاف من الجبن والفجر والذل والسفه والجهل والسلبية، إلى آخر هذا القاموس، الذي لا يليق بمن كان في منصب الإمام الأكبر أن يستخدمه. وقد نهى النبي على عن سب الإنسان والحيوان والجماد، وقال: «ما بعثت سباباً ولا لعاناً».

ولم يعف من ذلك بعص من سبقوه من شيوخ الأرهر، الذين لقوا ربهم وأفضوا إلى ما قدموا، فوصفهم بما لا يليق من مثله في مثلهم!

ومن أعجب ما قرأت وسمعت: تشكيك الشيخ فيما أجمعت عليه الأمة من (رفض التطبيع) وقوله: ما معنى التطبيع؟ إنها كلمة (جوفاء) لا معنى لها.

ولم يستطع الأخ فيصل القاسم - للأسف - أن يشرح له معنى التطبيع الذي تحرص عليه إسرائيل، ويرفضه جمهور أمتنا. وهو أن تكون العلاقات بيننا وبين إسرائيل ومؤسساتها ورجالها طبيعية، كأن ليس بيننا وبينهم مشكلة، يزوروننا ونزورهم، ويستقبلوننا ونستقبلهم، ويبيعون لنا، ونبيع لهم، فلا مقاطعة اقتصادية، ولا اجتماعية، ولا ثقافية، وهذا هو السلاح الباقي في أيدينا نحن العرب والمسلمين.

وهم يسعون بكل قوة لكسر هذا الحاجز الحصين بينهم وبين العرب والمسلمين بأي ثمن، وبأي صورة، وبأي وسيلة.

ومما يذكر للشعب المصري بالفخر: أنه رفض تطبيع العلاقات مع الصهاينة برغم اتفاقية كامب ديفيد، التي عقدتها حكومة الرئيس السادات كلالله. وكان من بنودها تطبيع العلاقات، فكان الإسرائيليون يأتون لزيارة مصر، ولكن الشعب المصري لا يذهب إلى إسرائيل، ولا يشتري منهم، ولا يروج لهم شيئاً، ولا تزال القوى الشعبية من الأحزاب والنقابات مصرة على موقفها المشرّف.

إن المقاطعة أسلوب فعال، استخدمه الناس قديماً وحديثاً في مواجهة خصومهم.

وقد عرفنا في تاريخ السيرة النبوية كيف قاطع مشركو قريش النبي ﷺ والمؤمنين معه، ومن انضم إليهم ـ عصبية ـ من بني هاشم وبني المطلب، مقاطعة اقتصادية واجتماعية، وحاصروهم في الشعب، لا يبيعون لهم، ولا يبتاعون منهم، ولا يزوجونهم، ولا يتزوجون منهم، وقد كانت هذه المقاطعة من أشد ما نزل بالمسلمين من بلاء ثلاث سنين،

وعرف المسلمون أسلوب المقاطعة، بوصفه عقوبة لمن ارتكب ذنباً أو اقترف بدعة، أو أساء الأدب، حتى إن البي هي أمر بمقاطعة الثلاثة الذين خُلفوا في غزوة تبوك، فكانوا يسلمون على الناس فلا يردون عليهم السلام، حتى أقاربهم وألصق الناس بهم، إلى أن تاب الله عليهم، ونزل فيهم قرآن يصف حالتهم النفسية، فقال تعالى: ﴿وَمَلَ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ غُلِنُوا حَقَّ إِذَا ضَاقَتَ عَلَيْهِمُ الْأَرْشُ بِمَا رَجُبَتَ وَضَافَتَ عَلَيْهِمُ أَلْوَا أَن لَا مَلْجَا فَي اللّهِ إِلّا إِلَيْهِ [التوبة. ١١٨].

وألف الحافظ السيوطي رسالة سماها «الزجُر بالهجُر» ذكر فيها أمثلة عديدة من هذا اللون.

فإذا كان هذا ببن المسلمين بعضهم وبعض، فكيف يكون الأمر بينهم وببن من يعاديهم ويحاربهم ويتحداهم، ويعتدي على مقدساتهم. ويغتصب أرضهم؟ ويزداد كل يوم عتواً واستكباراً؟

إن المقاطعة بكل صورها، ورفض التطبيع مع القوم سلاح مهم من أسلحة الحرب الطويلة بيننا وبين إسرائيل ينبغي أن نحافظ عليه، وأن نبقيه مشحوذاً صارماً، لا أن نسمى إلى فله وكسره.

من هنا كانت خطورة زيارة الحاخام للإمام الأكبر، إنها كسرت الحاجز، وقلّت السلاح، وأضعفت المقاومة الصلبة، والمقاطعة الحاسمة.

ولقد قال شيخ الأزهر: ما المانع من لقاء رجل دين برحل دين آخر يهودي أو نصراني، للحوار في أمور دينية؟

ونقول للشيخ: أي حوار ديني بيننا وبين القوم؟ هل النزاع القائم ببننا وبينهم نزاع على أمور العقيدة حتى نحاورهم في أمور الألوهية والنبوة والآخرة؟ أو النزاع على قضية أخرى غير العقيدة، هي قضية اغتصاب الأرض، وتشريد أهلها، ومحاولة ابتلاع ما بغي منها، وتهويد القدس الشريف، وهدم المسجد الأقصى؟

هده هي القضية يا شيخنا، وهي لا تحتاج إلى حوار الشيخ والحاخام، إنما تحتاج إلى حوار رجال السياسة ورجال السلاح، وأنت باعترافك لست منهم.

إن لكل مقام مقالاً، والمقام هنا ليس مقام المحوار مع رجال الدين، بل مقام الجهاد مع رجال القوة، أو المفاوضة بشروطها مع رجال السباسة.

وقد استدل الشيخ الأكبر بلقاء النبي ولله مع يهود بني قينقاع، ويهود بني النفير، وهذا صحيح، ولكنه استدلال في غير موضعه؛ لأنه حين ذهب إليهم كان بينهم وبينه معاهدة معروفة، فذهب يطالبهم بالوفاء بعهودهم، ولكنهم قابلوه بما يدل على غدرهم، فنصب لهم الحرب، التي انتهت بجلاء بني قينقاع، وقد سأل مندوب قناة الجزيرة: الشيخ الأكبر: هل تجيز للفلسطيني الزواج من يهودية إسرائيلية؟ فقال له: هل أحرم ما أحله الله؟ الله تعالى في كتابه أباح ذلك، وتلا عليه الآية الكريمة من سورة المائدة: ﴿ الَّيْوَمُ أُمِلً لَكُمُ الطّيبَكُ وَطَعَامُ اللهِ وَلَلْمَ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّ

ونسي الشيخ أن هذا في غير الحربيين، وقد جاء عن ترجمان القرآن سيدنا عبد الله بن عباس أنه قال: (لا تحل نساء أهل الكتاب إذا كانوا حرباً أي على المسلمين). وتلا هذه الآية: ﴿ فَنَيْلُوا الَّذِينَ لَا بُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَا هِذُهِ الآية وَلَا يَدِينُونَ لَا يُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَا فَرَسُولُمُ وَلَا يَدِينُونَ فِينَ الْحَقِ بِنَ اللّهِ فَنَ اللّهِ وَلَا يَدِينُونَ فِي اللّهِ مِنْ اللّهِ فَنَ اللّهِ وَلَا يَحْرَبُونَ مَا حَكَمُ اللّهُ وَرَسُولُمُ وَلَا يَدِينُونَ فِينَ اللّهِ إِنَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ فَي اللّهُ عَن يَدٍ وَهُمْ صَلْفِرُونَ ﴿ وَلَا اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللّهُ اللّهُ وَرَسُولُمُ مَلْفِرُونَ ﴾ [التوبة].

ومعنى كلام ابن عباس: أن الله تعالى أمرنا بقتالهم، فكيف نصاهرهم؟ فمقتضى المصاهرة: أن تكون زوجتك منهم، وأحماؤك منهم، وأجداد أولادك وجداتهم وأخوالهم وخالاتهم منهم، وهؤلاء لهم حقوق الأرحام وذري القربى من الصلة والمودة، والإسلام يوجب قطبعتهم، ويحرم موالاتهم وموادتهم.

ونقل أبو بكر الرازي (الجضاص) في «أحكام القران» عن الحكم قال: (حدثتُ بذلك ـ يعني: بكلام ابن عباس ـ إبراهيم (أي النخعي) فأعجبه.

قال أبو بكر؛ ومما يحتج به لقول ابن عباس قوله تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قُومًا يُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْبَوْمِ الْآخِرِ بُوَآذُونَ مَنْ حَاّذَ اللّهَ وَرَسُولُهُ ﴾ [المسجدادلة: ٢٢]، والنكاح يوجب المودة بقوله تعالى: ﴿وَبَنْ مَايَنِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ فِنْ أَنفُسِكُمْ أَنْفَنكُ وَالنّكَاحِ يوجب المودة بقوله تعالى: ﴿وَبَنْ مَايَنِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ فِنْ أَنفُسِكُمْ أَنْفَنكُ لِللّهُ وَيَعْمَلُ يَلِنَكُمُ مُوذَةً وَرَجْمَةً ﴾ [الروم: ٢١]، فينبغي أن يكون نكاح الحربيات محظوراً، لأن قوله تعالى: ﴿يُوَاذُونَ مَنْ حَاذَ اللّهَ وَرَسُولُهُ ﴾ إنما يقع على أهل الحرب، لأنهم في حد غير حدنا)(١).

وهو توجيه قوي لا غبار عليه. ومن هنا يكون من يتزوج إسرائيلية أو يهودية اليوم يرتكب محرماً، فكأنه يُدخل بيته جاسوسة لإسرائيل.

وكنت أود من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر \_ ولا بد أن فيه ثلاثة أو أربعة أو أكثر من رجال الفقه \_ أن يكون موقفه أبصر من هذا وأقوى، وأن يناصر الشيخ بتصويبه، إن أخطأه الصواب، فكل إنسان يؤخذ من كلامه ويترك، إلا المعصوم على فالحق فوق كل اعتبار، وقد قال أبو بكر في أول خطبة له بعد الخلافة: إن أحسنت فأعينوني، وأن أخطأت فسددوني.

 <sup>(</sup>۱) \*أحكام القرآن\* ٣٢٦/٢ نشر دار الكتاب العربي \_ بيروت.

كما أحيي جبهة علماء الأزهر في موقفها الشجاع في قول الحق، وإن هوَّن الشيخ من أمرها، وقال: إنهما شخصان كلاهما من تلاميذه! وربما يقصد رئيسها<sup>(۱)</sup> وأمينها العام<sup>(۲)</sup>.

ولا يضير الرجل الكببر شيئاً أن ينزل أحياناً على رأي تلاميذه، فقد يخطئ الشيخ ويصبب تلميذه، وليس في العلم كبير، وفوق كل ذي علم عليم.

وقديماً وقف عالم صغير أمام عالم كبير، فنقده في بعض قوله، فكأنما أنكر عليه ذلك، فقال: إن كنت كبيراً فلست أكبر من سليمان، وإن كنت ـ أنا ـ صغيراً، فلست أصغر من الهدهد وقد قال لسليمان: أحطت بما لم تحط به، وجئتك من سبأ بنبأ يقين.

كنت أود من الشيخ الأكبر أن يرفض لقاء الحاخام، ولا يحقق له أمنيته في اقتحام الأزهر، ويرجعه خائباً مغيظاً، فإن (غيظ الكفار) المحاربين من أهدافِ المسلم، ومما نوه به القرآن فقد قال تعالى: ﴿ يُعَجِّبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظُ بِهِمُ ٱلكُنَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَلَا يَعَلُّمُونَ مَوْجِلْنًا يَغِيظُ ٱلْحَكُفَّارَ﴾ [التوبة: ١٢٠].

وأن يقتدي بذلك الصحابي المجاهد الذي وقع في أسر الروم، فحبسه قائدهم، يريد إذلاله ومنع عنه الطعام أياماً، ثم جاء به ووضع أمامه لحماً، فسأل: أي لحم هذا؟ فقيل له: خنزير! فقال: للملك أو للقائد الرومي: أما والله إني لأعلم أن الله تعالى أحله لي للضرورة، ولكن لن أقر عينك بالأكل منه ا وأبي أن يأكل، حتى مَنَّ الله عليه بالفكاك من الأسر.

لقد قال الشيخ: إن الحاخام رجاه أن يقابله، فلم ير بأساً في مقابلته، ركنت أتمنى ألا يحقق له رجاءه، فهو سيستغل هذه الزيارة لصالحه وصالح قضيته، والأزهر أولى المؤسسات ألا يمكّن الصهاينة من استغلاله بالحق أو بالباطل.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

<sup>(</sup>١) د. محمد عبد المتعم البري.

### السفر لزيارة المسجد الأقصى

إنس: هل يجوز السفر لزيارة المسجد الأقصى وهو واقع تحت براثن الاحتلال الإسرائيلي، وذلك رغبة في الأجر المعلوم لمن يصلي فيه؟

جَدَ الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن الإسلام يفرض على المسلمين أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم، لاسترداد أرضهم المغصوبة، ولا يقبل منهم أن يفرطوا في أي شبر أرض من دار الإسلام، يسلبها منهم كافر معتد أثيم، وهذا أمر معلوم من الإسلام للخاصة والعامة، وهو مجمع عليه إجماعاً قطعيّاً من جميع علماء الأمة، ومذاهبها كافة، لا يختلف في ذلك اثنان، ولا ينتطح فيها عنزان، كما يقال.

وهذا الحكم في أي جزء من دار الإسلام، أيّاً كان موقعه، من بلاد العرب أو العجم، فكيف إذا كان هذا الجزء هو أرض الإسراء والمعراج، ومربط البراق، ودار المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله، أولى القبلتين في الإسلام، وثالث المساجد العظيمة التي لا تشد الرحال إلا إليها؟!

إن هذا يؤكد وجوب الجهاد والقتال في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان.

وإذا قصر المسلمون في الجهاد للذود عن أوطانهم، والدفاع عن حماهم، واسترداد ما اغتصب من ديارهم، أو عجزوا عن ذلك لسبب أو لآخر، فإن دينهم يفرض عليهم مقاطعة عدوهم مقاطعة اقتصادية واجتماعية وثقافية لعدة أسباب:

أولها: أن هذا هو السلاح المتاح لهم، والقدر الممكن من الجهاد، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَأَعِدُوا لَهُم مَّا السَّطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ النَّالِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ وَعَدُونَ إِلِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُونَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المستطاع، ولم عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُونَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المستطاع، ولم

يكلفنا ما لا طاقة لنا به. فإذا سقط عنا نوع من الجهاد لا نقدر عليه، لم يسقط عنا أبداً ما نقدر عليه، وفي الحديث الصحيح: (إدا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم، متفق عليه.

وثانيها: أن تعاملنا مع الأعداء \_ شراء منهم وبيعاً لهم، وسفراً إلى ديارهم \_ يشد من أزرهم، ويقوي دعائم اقتصادهم، ويمنحهم قدرة على استمرار العدوان علينا، بما يربحون من وراثنا، وما يجنونه من مكاسب مادية. وأخرى معنوية لا تقدر بمال. فهذا لون من التعاون معهم، وهو تعاون محرم يقيناً، لأنه تعاون على الإثم والعدوان. قال تعالى: ﴿وَنَمَاوَثُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعَدُوانِ. قال تعالى: ﴿وَنَمَاوُثُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعَدُوانِ. قال المائدة: ٢].

وثالثها: أن التعامل مع الأعداء المغتصبين استقبالاً لهم في ديارنا، وسفراً إليهم في ديارهم، يكسر الحاجز النفسي بيننا وبينهم، ويعمل بمصي الزمن على ردم الفجوة التي حفرها الاغتصاب والعدوان، والتي شأنها أن تبقي جلوة الجهاد مشتعلة في نفوس الأمة حتى تظل الأمة توالي من والاها، وتعادي من عاداها، ولا تتولى عدو الله وعدوها المحارب لها، المعتدي عليها، قد قال تعالى: ﴿ يَتَأْتُهَا اللَّيْنَ مَا اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ أَوْلِياتُهُ وَالمعتدي اللها، قد قال تعالى: ﴿ يَتَأْتُهَا اللَّهِ مَا العلاقات بيننا وبينهم (طبيعية) ممناً على عسل، كأن لم يقع اغتصاب ولا عدوان. وهم لا يكتفون اليوم بالتطبيع الاجتماعي والثقافي وهو أشد خطراً.

ورابعها: أن اختلاط هؤلاء الناس بنا، واختلاطنا بهم، بغير قيد ولا شرط، يحمل معه أضراراً خطيرة بنا وتهديداً لمجتمعاتنا العربية الإسلامية بنشر الفساد والرذيلة والإباحية التي رُبرا عليها، وأتقنوا صناعتها، وإدارة فنونها، وما وراءها من أمراض قاتلة فتاكة، مثل (الإبدز) وغيره.. وهم قوم يخططون لهذه الأمور تخطيطاً ماكراً، ويحددون أهدافهم، ويرسمون خططهم لتحقيقها بخبث وذكاء، ونحن في غفلة لاهون، في غمرة ساهون.

لهذا كان سد الذرائع إلى هذا الفساد المتوقع فريضة وضرورة: فريضة يوجبها الدين، وضرورة يحتمها الواقع. في ضوء هذه الاعتبارات نرى أن السفر أو السياحة إلى دولة العدو الصهيوني - لغير أبناء فلسطين - حرام شرعاً، ولو كان ذلك بقصد ما يسمونه (السياحة الدينية) أو زيارة المسجد الأقصى، فما كلف الله المسلم أن يزور هذا المسجد، وهو أسير تحت نير دولة يهود، وفي حراسة حراب بني صهيون، بل الذي كلف المسلمون به هو تحريره وإنقاذه من أيديهم، وإعادته وما حوله إلى الحظيرة الإسلامية. وخصوصاً أنه يتعرض لحفريات مستمرة من حوله ومن تحته لا ندري عواقبها، إنما يدري بها اليهود الذين ينوون أن يقيموا هيكلهم على أنقاضه، ﴿وَيَمْكُرُ اللهُ وَاللهُ مَرُدُ اللهُ عَرَدُ الذين ينوون أن يقيموا هيكلهم على

إننا جميعاً نجن إلى المسجد الأقصى، رنشتاق إلى شد الرحال إلى رحابه المباركة، فإن الصلاة فيه بخمسمائة صلاة في المساجد العادية.

ولكنا نبقي شعلة الشرق متقدة حتى نصلي فيه، إن شاء الله بعد تحريره وما حوله، وإعادته إلى أهله الطبيعيين وهم أمة العرب والإسلام.

ويستطيع المسلم الذي يريد أن يكسب أجر مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى: أن يشد رحاله إلى المسجد النبوي الشريف، فإن الصلاة فيه بألف صلاة في المسجد العادية، أي أن أجرها ضعف أجر الصلاة في المسجد الأقصى.

بل يستطيع أن يشد رحاله إلى المسجد الحرام الذي هو أفصل بيوت الله على الإطلاق، وأول بيت وضع في الأرض لعبادة الله تعالى. والصلاة فيه بمائة ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد النبوي، والمسجد الأقصى.

ومعنى هذا أن الصلاة في المسجد الحرام بمكة المكرمة تعدل مائتي صلاة في المسجد الأقصى، فمن اشتاق إلى المسجد الأقصى اليوم فليطفئ حرارة شوقه بالسفر إلى المسجد النبوي بالمدينة، أو المسجد الحرام بمكة، حتى يمكن الله الأمة من إعادة الحق إلى نصابه، ورد الأمانات إلى أهلها ﴿وَيُومَهِنِ يَغْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصِّرِ ٱللَّهِ﴾.

وأما دعوى أن السلام قد حل محل الصراع بيننا وبين بني صهيون، فهي دعوى لا تقوم على ساقين، والقدس لم ترد إلينا، بل ما زال قادة الكيان الصهيوني يعلنون أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولتهم، وما زالوا يزرعون المستوطنات من حولها ويغيرون من معالمها، وما زال المسجد الأقصى تحت رحمتهم، أو قسوتهم، وما زال اللاجئون الفلسطينيون مشردين في الأرض... وما زال السلام المزعوم كله في مهب الريح، وما زال... وما زال...

هذا لو قبدنا مبدأ السلام مع مغتصبي الأرض، فكيف وهو موفوض شرعاً، كما بيَّ ذلك في فتاوى سابقة ﴿ لِيُهْلِكَ مَنَ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةِ وَيَحْبَىٰ مَنْ عَنَ عَنْ بَيِّنَةً﴾.

هذا ما أقوله للأمة في هذه الأوبة الخطيرة التي يراد أن يغيب عنها وعيها بقضاياها، وأن تحقن بمخدرات من الأفكار تفقدها القدرة على الحركة، بل على التعييز بين لصواب والخطأ، لكن الأخطر من هذا كله أن تجرأ بعض من يتسبون إلى الدين \_ ممن فقدوا العدم الواسع أو التقى الرادع \_ ليفرخوا فتاوى تجيز للأمة أن تضع أيديها مختارة في أيدي قاتليها ومغتصبي ديارها، مؤثرين المصالح الآنية الجزئية المحدودة المظنونة على المصالح الكبرى الأساسية الكلية الدائمة والقطعية. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه، اللهم آمين.



### السلام مع إسرائيل

سى نشرت لصحف فتوى لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي المملكة العربية السعودية حول السلام مع إسرائيل، أفادت أن الشيخ الجليل يقر هذا السلام \_ مع ما فيه من ثغرات \_ ما دام ولي الأمر يرى فيه المصلحة، فما تعليق فضيلتكم على ذلك؟

جي سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز واحد من كبار علماء المسلمين المرموقين في هذا العصر. وفتاواه معتبرة في الأوساط العلمية والدينية، وهو رجل يوثق بعلمه ودينه. نحسبه كذلك ولا نزكيه على الله تعالى.

ولكنه ـ على كل حال ـ ليس بمعصوم، فهو بشر يصيب ويخطئ، وقد تعلمنا من سلفنا الصالح: أن كل واحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا النبي رهم ومن أجل هذا جاء التحذير من (زلات العلماء)، ومن (زيغة الحكيم) كما قال معاذ بن جبل فيها رواه أبو داود.

وقد قال معاذ: «احذروا زيغة الحكيم، ولا يثنينكم ذلك عنه، فإنه لعله أن يراجع».

وفتوى العلامة ابن باز التي نشرت حول السلام مع إسرائيل ـ إن صحت عه ـ يخالفه فيها الكثير من علماء المسلمين، وأنا منهم، على الرغم من مودتي وتقديري الكبير له. ولكن كما قال الحافظ الذهبي عن شيخه الإمام ابن تيمية: شيخ الإسلام حبيب إلينا، ولكن الحق أحب إلينا منه!

في رأيي أن موضع الخطأ في فترى الشيخ حفظه الله ليست في الحكم الشرعي والاستدلال له، فالحكم في ذاته صحيح، والاستدلال له لا غبار عليه ولكن الخطأ هنا في تنزيل الحكم عبى الواقع. فهو تنزيل غير صحيح، وهو ما يسميه الأصوليون الحقيق المناطة. فالمناط الذي بني عليه الحكم لم يتحقق. وأوضح ذلك فيما يلي:

بنى الشيخ ابن باز فتواه على أمرين أو على دليلين: الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْمَحَ لِمَا وَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾.

الثاني: أن الهدنة تجوز شرعاً مؤقتة ومطلقة، وكلاهما فعله النبي على مع المشركين. فقد صالح النبي على مشركي مكة على ترك الحرب عشر سنين، يأمن فيها الناس، ويكف بعضهم عن معض، وصالح كثيراً من قمائل العرب صلحاً مطلقاً. فلما فتحت مكة نبذ إليهم عهودهم، وأجل من لا عهد له أربعة أشهر.

وعلى أساس هذين الدليلين قال الشيخ: يجوز لولي الأمر أن يعقد الهدنة إذا رأى المصلحة في ذلك.

وننظر في الدليل الأول للشيخ العلامة. وهو الآية الكريمة من سورة الأنفال، فنقول: لا مشاخة في أن العدو إذا جنح للسلم ينبغي نحن أن نجنح لها متوكلين على الله. ولكن تطبيق هذا على واقع اليهود معنا غير صحيح، لأن اليهود الغاصبين لم يجنحوا للسلم يوماً.

وكيف يعتبر اليهود جانحين للسلم، بعد أن اغتصبوا الأرض، وسفكوا الدماء، وشردوا الأهل، وأخرجوا الناس من ديارهم بغير حق؟

ما مثل اليهود مع أهل فلسطين إلا كمثل رجل اغتصب دارك، واحتلها بأهله وأولاده وأتباعه بالقوة والسلاح، وأخرجك وأهلك وعيالك منها، وشردك في العراء، وظللت أنت وعيالك تقاومه وتحاربه، وتقاتله ويقاتلك، لكي تسترجع دارك وتسترد حقك.. وبعد مدة طالت من الزمن قال لك: تعال أصالحك وأسالمك. سأترك لك حجرة من الدار الكبيرة ـ دارك أنت ـ على أن تسالمني ولا تحاربني، وتسلم لي ولا تنازعني، فسأترك لك الأرض مقابل سلامي، مع أن الأرض أو الحجرة التي سيتنازل عنها في زعمه هي أرضك أنت مقابل سلامه هوا فهل يعتبر مثل هذا المغتصب المصر على اغتصابه جانعاً للسلم؟!

إن الآية التي يجب أن نذكرها هنا ليست آية (سورة الأنفال)، بل آية (سورة محمد) وهي قوله تعالى: ﴿فَلَا نَهِنُوا وَنَدْعُوّا إِلَى اَلْتَلْمِ وَأَلْنُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَزِيُّدُ أَعْمَلُكُمْ ۞﴾. وننظر في الدليل الثاني للشيخ، وهو أن الهدنة تجوز مؤقتة ومطلقة، فنقول: إن الهدنة معناها وقف الفتال، ولكن هل الذي وُقِّع مع اليهود مجرد هدنة تترك فيها الحرب، ويوقف فيها الفتال، ويكف الناس بعضهم عن بعض؟

الواقع يقول إن الذي حدث بين اليهود والفلسطينيين ليس مجرد هدنة، بل هو شيء أكبر وأخطر، هو اعتراف لليهود بأن الأرض التي اغتصبوها بالحديد والنار، وشردوا أهلها بالملايين، أصبحت ملكاً لهم، وأصبحت لهم السيادة الشرعية عليها، وغدت حيفا ويافا وعكا واللد والرملة وبير السبع - بل القدس نفسها - أرضاً إسرائيلية. وأن هذه البلاد العربية الإسلامية التي ظلت أكثر من ثلاثة عشر قرناً مع المسلمين، صارت جزءاً من دولة إسرائيل اليهودية الصهيونية، ولم يعد لنا حق فيها، ولا حتى مجرد المطالبة بها، ومعنى هذا: أن ما أخذ بالسلاح والقوة اكتسب الشرعية!

ما حدث إذن ليس مجرد هدنة كما تصور شيخنا الكريم، بل هو اعتراف كامل بحق إسرائيل في أرضنا الإسلامية العربية، وفي سيادتهم عليها، وأنها خرجت من أبدينا إلى الأبدا فقد وقعنا على ذلك العقود، وأشهدنا على ذلك الشهودا

إننا هنا نخالف سماحة الشيخ في تطبيق الحكم الشرعي على الواقع الراهن، فهو تطبيق ـ في نظرنا ـ غير سليم.

وقد جرت عادة الشيخ معنا في المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي الذي يرأسه سماحته، ألا نفصل في الأمور التي تحتاج إلى رأي الخبراء المتخصصين إلا بعد أن نسمع شروحهم، وننصت لآرائهم، ثم يحكم الفقهاء بعد ذلك.

هذا ما يحدث في الأمور المالية والاقتصادية حيث يُدْعَى لشرحها خبراء المال والاقتصاد.

وهو ما يحدث في الأمور الطبية، حيث يدعى لشرحها كبار المتخصصين من رجال الطب في الفرع الذي يبحث فيه.

ويحدث هذا في الأمور العلمية والفلكية، حيث يدعى الأساتذة المتخصصون فيها، لسماعهم والحوار معهم، قبل أن يحكم أهل الفقه.

وكان على الشيخ الكبير في هذا الموضوع الخطير الذي يتعلق بعدو ظللنا نحاريه \_ لبغيه وعدوانه \_ ما يقرب من خمسين سنة بعد قيام دولته، وعشرات السنين الأخرى قبل قيام الدولة . أن يستمع إلى رأي الخبراء في السياسة والسلم والحرب، الخبراء الثقات المأمونين الذين لا يدورون في فلك الحكام الخونة أو المتخاذلين، ليعلم منهم: هل جنح اليهود للسلم فعلاً؟ هل ما حدث مجرد هدنة أم اعتراف كامل يسقط حقنا بالكلية؟

والأمر واضح كل الوضوح، فالمغتصب لا يعد جانحاً للسلم حتى يرد ما اغتصبه إلى أهله، والاعتراف بسيادة المغتصب على ما انتهبه من أرض ليس هو الهدنة التي أجازها الفقهاء مطلقة أو مؤقتة. ومارسها صلاح الدين الأيوبي في حروبه مع الصليبيين أو مع بعضهم، حتى مكنه الله منهم، ونصره عليهم في (حظين) وفي (فتح بيت المقدس)، بعد أن ظل تسعين عاماً في أيديهم.

لا أريد أن أتطرق إلى موضوع هذا السلام الهزيل النحيل، وما فيه من ثغرات هائلة، فقد أخدت فيه إسرائيل ولم تعط، وأعلنت من أول يوم بكل تبجح: أن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لشعب إسرائيل، فبقيت مشكلات القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود معلقة، فماذا حل هذا السلام المزعوم من مشكلات إذن؟

ومع هذ أنا لا أتحدث هنا عن السلام من ناحية الموضوع، ولكن من ناحية المبدأ. فالسلام بهذه الصيغة مرفوض شرعاً. ولطالما قلت، ولا زلت أؤكد: إن فلسطين كلها أرض إسلامية، فليست هي ملك الفلسطينيين وحدهم حتى يتصرفوا فيها دون الأمة الإسلامية، فهي ملك الأمة كل الأمة، في سائر أجيالها، ولو فرط جيل وتقاعس لا يجوز أن يفرض تقاعسه وتخاذله على سائر أجيال الأمة المسلمة، لو فرط الفلسطينيون وتقاعسوا لوجب على الأمة أن تدافع عن حقها، وتقائل عن أرضها وعن مسجدها الأقصى، فإن لم تستطع الدفاع والمقاتمة، فلتخاصم عنها بالبيان والتبليغ. فكيف والفلسطينيون أنفسهم يرفضون هذا الاستسلام ويقاومونه بكل ما يستطيعون؟

والمسلمون في ديار الإسلام يعجبون من العرب كيف تغيروا ما بين عشية وضحاها، وجعلوا العدو صديقاً، ووضعوا أيديهم في يد من قاتلهم وقتلهم وأخرجهم من ديارهم وأبنائهم.

والموقف السليم هنا ما حكه القرآن ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا تُقَتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَـدُ أُخْرِجُنَا مِن دِيَدِينَا وَأَبْنَاآهِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦].

اللهم أربا البحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتذبه. آمين.

# رد العلامة ابن باز صلح الحديبية كان مع قريش وهي مغتصبة لأموال المسلمين

إيضاح وتعقيب على مقال فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي المنشور في مجلة «المجتمع» العدد ١٩٣٦ الصادرة يوم ٩ من شعبان ١٤١٥هـ الموافق ١٠/ ١/ ١٩٩٥م حول الصلح مع اليهود. وما صدر مني في ذلك من المقال المنشور في صحيفة «المسلمون» الصادرة في يوم ٣١ من رجب ١٤١٥هـ جواباً لأسئلة موجهة إلى من بعض أبناء فلسطين.

وقد أوضحت أنه لا مانع من الصلح معهم إذا اقتضت المصلحة ذلك ليأمن الفلسطينيون في بلادهم ويتمكنوا من إقامة دينهم.

وقد رأى فضيلة الشيخ يوسف أن ما قلته في ذلك مخالف للصواب. لأن اليهود غاصبون فلا يجوز الصلح معهم. إلى آخر ما دكره فصيلته.

وإنني أشكر فضيلته على اهتمامه بهذا الموضوع ورغبته في إيضاح الحق الذي يعتقده، ولا شك أن الأمر في هذا الموضوع وأشباهه هو كما قال فضيلته. يُرجع فيه للدليل وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله يَهِيَّة. وهذا هو الحق في جميع مسائل الخلاف لقول الله عزّ وجلّ: ﴿ فَإِن نَنزَعَلُمْ فِي مَنْ وَرُدُوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّمُولِ إِن كُمْمُ تُوبِّنُونَ بِاللهِ وَالرَّمُولِ إِن كُمْمُ تُوبِّنُونَ بِاللهِ وَالرَّمُولِ إِن كُمْمُ تُوبِّنُونَ بِاللهِ وَالرَّمِ الآخِرِ وَلَا مَنْ مَن وَ فَعَكُمُهُ إِلَى اللهِ وَالرَّمِ اللهِ اللهِ وَالرَّمِ اللهِ وَالرَّمِ اللهِ وَالرَّمِ اللهِ وَالرَّمُ وَاللهِ إِن كُمْمُ تُوبِّنُونَ بِاللهِ وَالرَّمِ اللهِ وَالرَّمِ وَاللهِ إِن كُمْمُ وَالمَا وَاللهِ وَالرَّمُ وَاللهِ إِن اللهِ وَالرَّمُ وَاللهِ إِن اللهُ وَالرَّمُ وَاللهِ اللهِ وَالرَّمُ وَاللهِ اللهُ وَاللهِ وَالله

ولكن ما ذكرناه في الصلح مع اليهود قد أوضحنا أدلته، وأجبنا عن أسئلة وردت إلينا في ذلك من بعض الطلبة بكلية الشريعة في جامعة الكويت، وقد نشرت هذه الأجوبة في صحيفة «المسلمون» الصادرة في يوم الجمعة ١٩/٨/

١٤١٥هـ الموافق ٢٠/١/ ١٩٩٥ وفيها إيضاح لبعض ما أشكل على بعض الإخوان في ذلك.

ونقول للشيخ يوسف وفقه الله وغيره من أهل العلم: ﴿إِن قريشاً قد أخذت أموال المهاجرين ودورهم، كما قال الله سبحانه في سور الحشر: ﴿لِلْفُفَرَةِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ وَرِضُونًا وَبُعُمُرُونَ اللّهَ اللّهُ اللّهِ وَرِضُونًا وَبُعُمُرُونَ اللّهَ وَرَسُولُهُ وَاللّهُ اللّهِ وَرَضُونًا وَبُعُمُرُونَ اللّه وَرَسُولُهُ أَوْلَتُهِ هُمُ الطّمَلِوقُونَ ﴿ ﴾. ومع ذلك صالح النبي ﷺ قريشاً يوم الحديبية سنة ست من الهجرة، ولم يمنع هذا الصلح ما فعلته قريش من ظلم المهاجرين في دورهم وأموالهم، مراعاة للمصلحة العامة التي رآها النبي ﷺ لجميع المسلمين من المهاجرين وغيرهم، ولمن يرغب الدخول في الإسلام.

ونقول أيضاً: جواباً لفضيلة الشيخ يوسف عن المثال الذي مثل به في مقاله وهو: لو أن إنساناً غصب دار إنسان وأخرجه إلى العراء ثم صالحه على بعضها. . . أجاب الشيخ يوسف بأن هذا الصلح لا يصح. وهذا غريب جداً بل هو خطأ محض، ولا شك أن المظلوم إذا رضي ببعض حقه، واصطلح مع الظالم في ذلك فلا حرج لعجزه عن أخذ حقه كله. وما لا يدرك كله لا يترك كله . . . وقد قل الله عز وجل: ﴿ فَالنَّهُوا اللّهُ مَا أَسْتَطَعْمُ ﴾ . وقال سبحانه: ﴿ وَالشَّلَحُ خَيْرٌ ﴾ . ولا شك أن رضا المظلوم بحجرة من داره أو حجرتين أو أكثر يسكن فيها هو وأهله، خير من بقائه في العراء.

وأما قوله عزّ وجلّ: ﴿ فَلا نَهِمُوا وَيَدَعُوا إِلَى النّلِمِ وَالْتَكُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَرَكُمُ الْحَلَكُمْ ﴿ وَاللّهِ فَيَا إِذَا كَانَ المَطْلُومِ أَقُوى مِنَ الطّالَمِ وأقدر على أخذ حقه، فإنه لا يجوز له الضعف، والدعوة إلى السلم، وهو أعلى من الطالم وأقدر على على أخذ حقه. أما إذا كان ليس هو الأعلى في القوة الحسية فلا بأس أن يدعو إلى السلم كما صرح بذلك الحافظ ابن كثير تثلّنه في تفسيره لهذه الآية. لقد دعا النبي الله الله السلم يوم الحديبية، لما رأى أن ذلك هو الأصلح للمسلمين والأنفع لهم، وأنه أولى من القتال. . وهو عليه الصلاة والسلام، القدوة الحسنة في كل ما يأتي وينر، لقول الله عزّ وجل ﴿ فَلَقَدُ رَخِي َ اللّهُ عَنِ النّؤيبِينَ ﴾ [الفتح: ١٨]. ولما نقضوا العهد وقدر على مقاتلتهم يوم الفتح غزاهم في عقر دارهم، وفتح لله عليه البلاد، ومكنه من رقاب أهلها حتى عفا عنهم، وتم له الفتح والنصر ولله الحمد والمنة.

فأرجو من فضيلة الشيخ يوسف وغيره من إخواني أهل العلم، إعادة النظر في هذا الأمر بناء على الأدلة الشرعية لا على العاطفة والاستحسان. مع الاطلاع على ما كتبته أخيراً من الأجوبة الصادرة في صحفة «المسلمون» في الاطلاع على ما كتبته أخيراً من الأجوبة الصادرة في صحفة «المسلمون» في جهاد المشركين من اليهود وغيرهم مع القدرة حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية، إن كانوا من أهلها، كما دلت على ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وعند العجز عن ذلك لا حرح في الصلح على وجه ينفع المسلمين ولا يضرهم، تأسياً بالنبي رضية في حربه وصلحه، وتمسكاً بالأدلة الشرعية العامة والخاصة ووقوفاً عندها فهذا هو طريق النجاة وطريق السعادة والسلامة في الدنيا والآخرة، والله المسؤول أن يوفقنا وجميع المسلمين قادة وشعوباً لكل ما فيه رضاه، وأن يمنحهم الفقه في دينه، والاستقامة عليه. وأن ينصر دينه ويعلي كلمته، وأن يصلح قادة المسلمين ويوفقهم للحكم بشريعته والتحاكم إليها، كلمته، وأن يصلح قادة المسلمين ويوفقهم للحكم بشريعته والتحاكم إليها، والحذر مما يخالفها. إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصبى الله وسلم على نبينا محمد وآله وأصحابه وأتباعه بإحسان.



## جهاد الدفع فرض عين واليهود معتدون ولم يجنحوا للسلم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى أله وصحبه ومن والاه...

فقد أطلعت على ما كتبه سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز \_ حفظه الله \_ تعقيباً على ردي على الفتوى التي صدرت من سماحته إجابة عن أسئلة وجهتها إليه مجلة «المسلمون» في ٢١ من رجب سنة ١٤١٥هـ حول السلام مع دولة الاغتصاب الصهيوني (إسرائيل).

ويؤسفني أن أخالف سماحته في تعقيبه، كما خالفته في أصل الفتوى، وليس في العلم كبير، والحق أحق أن يتبع. وقد أكد الشيخ الأصل الأصيل الذي لا يحيد عالم عنه، وهو: أن كل أحد يؤحد من كلامه ويترك، إلا النبي ﷺ.

وقد بنيت ردي السابق على حقيقة مهمة ومسلمة لدى أهل العلم، وهي أن الفتوى لا تكون صحيحة واقعة موقعها، إلا إذا امتزج فيها فقه النصوص والأحكام بفقه الواقع، فإذا انفصل أحدهما عن الآخر وقع الخلل، وقد ذكرت أن الخلل الذي وقع في فتوى سماحة الشيخ لم يجئ من عدم معرفة النصوص والأحكام، بل من عدم معرفة الواقع على حقيقته.

ومعرفة الواقع وفقهه قد يصل إليه الفقيه بنفسه، وقد بحتاج إلى خبراء يقرأ لهم أو يستمع إليهم كما في الأمور الطبية والفلكية والاقتصادية وغيرها، والقرآن الكريم يقول: ﴿فَشَلَ بِهِ، حَبِيرًا ﴿ الفرقان]. ﴿وَلَا بُنَيْتُكُ مِثْلُ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان]. ﴿وَلَا بُنَيْتُكُ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [فاهر].

وكنت أود من فضيلة الشيخ أن يود على ما أثرته واستشكلته في فتواه حفظه الله، ولكنه رد على أمور جانبية وترك الأساس في القضية. قلت في كلمتي تلك: إن الشيخ استدل بالآية الكريمة: ﴿ رَإِن جَنَوُا لِلسَّلَمِ فَاجَنَعٌ لَمَا وَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ ﴾ [الأنفال: ٢١]، والآية محكمة في نظرنا، والحكم المستنبط منها مسلم في عمومه، ولكن تطبيقه على الواقع غير مسلم، فاليهود لم يجنحوا يوماً للسلم، وإنما هم مغتصبون معتدون، أخذوا الأرض من أهلها بالقوة والسلاح والعنف والإرهاب، وشردوهم منها، وأقاموا دولتهم العنصرية الظالمة عليها. وقد قلت: إن الغاصب لا يعتبر جانحاً للسلم، إلا إذا رد ما اغتصبه إلى أهله، أما أن يغتصب داري ويسمح لي بحجرة منها أسكنها بإذنه وتحت سلطانه، فليس هذا جنوحاً للسلم بحال. هذا ما قلته ولم أقل: إن من استطاع أن يأخذ حجرة من داره المغتصبة، فليس له أن يأخذها، ويجاهد لأخذ الباقي واسترداده، وهو الذي استنبطه الشيخ من قولي، وقال إنه خطأ محض وهو ما لم أقله.

لقد استدل الرئيس المصري الراحل أنور السادات \_ حبن عقد اتفاقه مع إسرائيل \_ بالآية الكريمة: ﴿وَإِن جَنَعُ السِّلْمِ... ﴾ فقاطعه العرب جميعاً وخونوه، وقالوا: إن اليهود لم يجنحوا للسلم، وأعتقد أن الموقف لم يتغير، بل إن اتفاق عرفات أسوأ من اتفاق السادات، باعتراف الجميع، ومن نظر في التاريخ وفي حديث القرآن عنهم وفي واقعهم العملي، يجزم بأنهم لم يجنحوا للسلم أبداً.

كيف وقد رأينا منهم مذبحة المسجد الإبراهيمي وقتل الركع السجود في بيت الله وفي شهر رمضان؟ كما رأيناهم يغتصبون شطر المسجد ويحرمون على المسلمين دخوله؟!

وكيف يعتسر جانحاً للسلم من يقيم المستوطنات إلى اليوم في أرض العرب والمسلمين وينتزع الأرض الزراعية من أيدي أصحابها وملاكها، ويأتي بالآلات (البلدوزرات) لتسويتها والحاقها بأملاك اليهود، وأهل الأرض بصرخون ويستغيثون وا مغيث؟

كيف يعتبر جانحاً للسلم من يقيم الحفريات حول المسجد الأقصى ومن تحته، ويَعُدُّ العُدُّةَ لبناء الهيكل على أنقاض المسجد، وهو أحد أحلامه الكبرى؟

كيف يعتبر جانحاً للسلم من يهدد المنطقة كلها بترسانته النووية وأسلحته الكيماوية والجرثومية ويمتنع عن مجرد التوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية؟

الحق أن كل البراهين والشواهد تدل بوضوح على أن اليهود في طبيعتهم العدوان، وفي مخططهم العدوان، فهم لا يزالون يحلمون بإسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل فإلى أرض خيبر. ومواقع بني قينقاع وقريظة والنضير!

وإنما سعى اليهود إلى هذا لسلام المدعى حين رأوا تنامي الجهاد وحركة المقاومة الإسلامية التي غدت مصدر قلق ورهب لليهود، أرادوا أن يضربوا الحركة (الأصولية) الفلسطينية بأيدي الفلسطينيين أنفسهم وهو ما نتمنى ألا يكون.

وأما ما ذكره الشيخ ابن باز من مصالحة النبي الله للمشركي قريش في المحديبة، وعقد هدنة معهم لعشر سنين، مع ظلمهم للمسلمين في دورهم وأموالهم، واستدلاله بذلك على جواز ما يُصنع اليوم مع إسرائيل، فهو استدلال مردود، للقرق الشاسع بين الموقفين.

فقريش ليست عنصراً دخيلاً على مكة، بل الدار دارها، والبلد بلدها، والمسلمون هاجروا إلى الله ورسوله مختارين لنصرة دينهم، لا لدنيا يصيبونها، ولم يكن المشركون يحبون هجرتهم ولهذا هاجروا مستخفين، إلا ما كان من عمر هي الله عبر القرآن عن ذلك بأنهم ﴿أُخْرِجُوا مِن دِيكرِهِم وَأَمْوَلِهِم كَانَ عَلَى عَلَيهِم مِن التضييق والإيذاء.

بخلاف إسرائيل، فهي كبان دخيل على المنطقة، احتل الأرض، وأقام عليها درلته، وشرّد أهلها، وفرض على العرب والمسلمين دولة دخيلة معادية في قلب دار الإسلام ووطن العرب.

ثم إن ما فعله الرسول الكريم معهم ليس أكثر من مهادنة تتوقف فيها الحرب بين الفريقين مدة من الزمن، وهذا ما يمكن قبوله للضرورة أو للمصلحة إذا رأى ذلك أهل الحل والعقد، أما الذي حدث مع اليهود فهو ـ كما ذكرنا من قبل ـ شيء أكبر وأعظم. . إنه اعتراف بحق اليهود فيما اغتصبوه من أرض،

وأنه غدا جزءاً من دولتهم، وأن لهم حق السيادة عليه، وأن سلطانهم عليه سلطان شرعي، وأنه لم يعد لنا حق شرعي في المطالبة به، وناهيك بالجهاد لاسترداده، بعد أن وقعنا على ذلك العقود، وأشهدنا الشهود من الدول الكبرى والأمم المتحدة! وهذا ما لم يرد عليه الشيخ الجليل سدده الله.

وأما استشهاد الشيخ بقوله تعالى: ﴿وَالْمُّلَحُ خَيْرٌ ﴾ فليس على إطلاقه، فالصلح الذي يُضَيع حقوق الأمة، أو يملك أرض الإسلام لغاصبيها ليس خيراً، وفي الحديث المعروف الذي رواه الترمذي (الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً حرم حلالاً، أو حلل حراماً) فحتى الصلح بين المسلمين ليس خيراً بإطلاق، بل هو مقيد بقيود لا تخفى على أهل العلم.

وقد عقب سماحة الشيخ ابن باز على قولي بأن الآية التي ينبغي ذكرها هنا هي قوله تعالى: ﴿ فَلَا نَهِمُوا وَنَدَّعُوا إِلَى السَّلِمِ وَالْنَثُرُ الْأَعَلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَبْرَكُمُ هنا هي قوله تعالى: ﴿ فَلَا نَهِمُوا وَنَدَّعُوا إِلَى السَّلْمِ وَالنَّهُ الْأَعَلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَبْرَكُمُ اللَّهُ الْحَدَّ أَعْلَى مَن الظالم، وأقدر على أخذ حقه، فإنه لا يجوز له الضعف والدعوة إلى السلم، وهو أعلى من الظالم. أما إذا كان ليس هو الأعلى في القوة الحسية، فلا بأس أن يدعو إلى السلم، كما صرح بذلك الحافظ ابن كثير في اتفسيره اه.

وأقول للشيخ: إن سياق الآية لا يدل على ما ذهب إليه، بل الآية تنهى عن الدعوة إلى السلم من منطلق الضعف. . لا من منطلق القوة، بدليل عطف الدعوة إلى السلم على الرهن في الآية ﴿ فَلَا تَهِنُواْ وَنَدَّعُواْ إِلَى السَّلِم ويجوز أن تكون الواو للمعية، والآية تذكرة لهم بأنهم ﴿ الْأَعْلَونَ ﴾ دائماً، لأنهم أصحاب الدين الذي يعلو ولا يُعلى، فحقهم أعلى من باطل المشركين وتوحيدهم أعلى من شركهم، وحججهم أعلى من شبهاتهم، والعاقبة لهم: ﴿ وَإِنَّ جُندًا لَمُ مُ الْفَيْلُونَ ﴿ اللَّهِ النَّالُونَ ﴿ وَإِنَّ جُندًا لَمُ مُن اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الْفَيْلُونَ ﴿ وَاللَّهُ النَّالِدُونَ اللَّهُ اللَّهُ النَّالُونَ اللَّهُ ﴾ .

وهذه الآية شبيهة بقوله تعالى في سورة آل عمران، وبعد هزيمة أحد: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا يَحْزَنُوا وَانْتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كَتُنتُم تُؤْمِنِينَ ﴾.

وما فهمه الشيخ من الآية: أن يحارب المسلمون إذا قووا، ويدعوا إلى السلم إذا ضعفوا لا يشرّف المسلمين، بل يجعلهم جماعة من الانتهازيين، الذي لا يحكمون الاعتبارات لأخلاقية بل الاعتبارات النفعية وحدها. وهذه في الواقع صوءة خلقية، وتهمة يبرأ منها الشرفاء.

والمفسرون الكبار يخالفون ابن كثير تلله فيما ذهب إليه، فهذا شيخ المفسرين أبو جعفر الطبري يقول في تفسير الآية: يقول تعالى ذكره: فلا تضعفوا أيها المؤمنون بالله عن جهاد المشركين، وتجبنوا عن قتالهم.

وقوله: ﴿وَبَدَّعُوا إِلَى النَّلِمِ وَالنَّمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ يقول: ولا تضعفوا عنهم وتدعوهم إلى الصلح والمسالمة وأنتم القاهرون والعالون عليهم، والله معكم بالنصر لكم عليهم (١٠).

ويقول العلامة الآلوسي في تفسير الآية: ﴿ فَلَا تَهِنُوا ﴾ أي إذا علمتم أن الله تعالى مبطل أعمالهم ومعاقبهم، فهو خاذلهم في الديبا والآخرة، فلا تبالوا بهم، ولا تظهروا ضعفاً.. ولا تدعو الكفار إلى الصلح خوراً وإظهاراً للعجز، فإن ذلك إعطاء الدنية ﴿ وَأَنْتُرُ ٱلْأَعْلَوٰنَ ﴾ الأغلبون، والعلو، بمعنى الغلبة مجاز مشهور. والجملة حالية مقررة لمعنى النهي، مؤكدة لوجوب الانتهاء. وكذا قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ أي ناصركم، فإن كونهم الأغلبية، وكونه عزّ وجل ناصرهم من أقوى موجبات الاجتناب عن الذل والضراعة (٢٠).

وما أشار إليه سماحة الشيخ في إيضاحه لجريدة االمسلمون، . من وجوب جهاد المشركين من اليهود وغيرهم - مع القدرة - حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية . . إلخ فهذا في (جهاد الطلب) لا في (جهاد الدفع).

ونحن الآن في جهاد الدفع ـ دفع العدو المعتدي على أرض الإسلام وأهلها ـ وهو غير جهاد الطلب، حين يكون العدو في دياره، لا في ديارنا، ونحن نتعقبه من باب (الحرب الوقائية)، وهذا هو الذي قرر الفقهاء أنه فرض كفاية بخلاف جهاد الدفع، فهو فرض عين على من وقع عليه، ثم على من يتصر على يتصر على عدوه، ويخرجه من دياره.

وأما ما ذكره الشيخ أكرمه الله من أن أولي الأمر إذا اجتهدوا فيما رأوا فيه المصلحة فعلينا إطاعتهم، كما قال نعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوّا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّمُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾، فأولو الأمر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من

۲۲۱. (۲) فروح المعاني: ۲/ ۸۰.

الفقهاء الكبار: أصحاب الأمر وذووه، وهم الذين يأمرون الناس، وذلك يشترك فيه أحل البد والقدرة، وأهل العلم والكلام، فلهذا كان أولو الأمر صنفين: العلماء والأمراء. فإذا صلحوا صلح الناس، وإذا فسدوا فسد الناس(١).

ومما يدل كذلك قوله تعالى في سورة النساء: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّمُولِ وَلَا اللهِ الْمُولِ اللهِ اللهُ ا

وللشيخ رشيد رضا في تفسير الآية في المنارة شرح مستفيض يجب الرجوع إليه. وإذا سلمنا بأن أولي الأمر هم الحكام وحدهم، فهذا في حاكم بايعته الأمة على الكتاب والسنة، ورافقه أهل الحل والعقد، وله البد والقدرة أي السيادة والسلطة على أرضه وشعبه، أما حاكم ليست له سلطة إلا في حدود ما يسمح به أعداؤه له، فليس هذا هو ولي الأمر الشرعي الواجبة طاعته.

على أن الطاعة لولي الأمر الشرعي ليست مطلقة، إنما هي في (المعروف) كما صحت به الأحاديث، وكما أشار إليه القرآن فمن أمر بمعصية فلا سمع له ولا طاعة، ومن القواعد المفررة فقها وشرعاً: أن تصرف ولي الأمر على الرعية منوط بالمصلحة، فإذا تصرف تصرفاً لا مصلحة فيه، فهو رد، أي مردود عليه، ولا مصلحة في التنازل عن أرض الإسلام لليهود الغاصبين، والاستسلام لهم إلا إذا كانت مصلحة بني صهيون، فهم المستفيد الأوحد من هذا السلام المزعوم.

وأحب أن أنبه هنا على أمر ذي بال أشرت إليه من قبل، وهو أن قضية فلسطين ليست كغيرها، ففيها القدس فلسطين ليست كغيرها، ففيها القدس والمسجد الأقصى منتهى الإسراء ومبتدأ المعراج، والقبلة الأولى في الإسلام، فليست شأماً يخص الفلسطينيين وحدهم، وإنما هي قضية الأمة الإسلامية كلها،

<sup>(</sup>۱) المجموع الفتاوي، ۲۸/ ۱۷۰.

وقد ربط الله في كتابه بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى، فلا يجوز التفريط في أحدهما من مسلم.

وقد حرك إشعال حريق المسجد الأقصى العالم الإسلامي كله، وحفز الملك فيصل بن عبد العزيز \_ كائنه \_ إلى دعوة قادة العالم الإسلامي في صورة مؤتمر قمة لمواجهة المشكلة، ومن خلال ذلك ولدت منظمة المؤتمر الإسلامي لتتحدث باسم الأمة الإسلامية.

فماذا يكون الحال اليوم والمسجد الأقصى يتعرض لخطر الهدم والضياع بالكلية؟ ورابين يعلن ويكرر بتبجح وصفاقة أن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل.

هذا وإن خلافي مع سماحة الشيخ عبد العزيز لا ينقي ما أكنه له من ود واحترام، وظني أنه لم يعرف الواقع السياسي على حقيقته، فجاء حكمه على قدر ما علم. وقد أثبت الواقع أن الفلسطينيين لم يحصلوا أي مصلحة من وراء ذلك السلام المزعوم، وأن المستفيد الأوحد منه هو اليهود.

وإني لأرجو من الشيخ أن يمعن النظر فيما أوردت من أدلة واعتبارات، عسى أن يراجع رأيه، فهو \_ فيما علمت \_ رجّاع إلى الحق. وقد قال عمر رفيه في رسالته الشهيرة في القضاء: (ولا يمنعنك قضاء قضيته بالأمس، أن تراجع فيه نفسك اليوم، فإن الحق قديم والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل).

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً ووفقنا لاجتنابه والحمد أولاً وآخراً.



# دخول مسلمي الأرض المحتلة في الكنيست

## سي هل يجوز لمسلمي الأرض المحتلة دخور الكنيست الإسرائيلي؟

ج: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن ﴿إسرائيل﴾ \_ في النظر الشرعي الإسلامي \_ كيان دخيل على المنطقة ، فرض نفسه عليها بقوة الحديد والنار ، وسفك الدماء ، وتفريخ البلاد من أهلها بالرعب والإرهاب ، مما زرع في دار الإسلام دولة غريبة مناقضة لأهداف الأمة ، معادية لأهلها ، فهي بمثابة عضو غريب على الجسم العربي والإسلامي ، فهو مرقوض من سائر أجزاء الجسم .

وفُرض على أهل فلسطين خاصة فرضاً عينياً، وعلى المسلمين عامة أن يقاوموا هذا الكيان العدواني المغتصب الدخيل، وأن يجاهدوا، لطرده بالأنفس والأموال، ولا يهنوا في ابتغاء ذلك مهما كلفهم من جهد ومشقة ﴿إِن تَكُونُواْ تَأَلَّمُونَ فَإِنَّهُمْ مَنْ جَهَد ومشقة ﴿إِن تَكُونُواْ وَالْمُونَ فَإِنَّهُمْ مَنْ اللَّهُ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾.

﴿ وَكَأَيِنَ مِن نَبِينٍ قَنَتَلَ مَعَنُمُ رِبِيُّونَ كَلِيدٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا أَسَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا أَسَتَكَانُوا وَاللّهُ يُحِيبُ ٱلصَّدِينَ ۞﴾.

وقد واجه المسلمون في تاريخهم الطويل كثيراً من المعتدين، ولكنهم لم يواحهوا مثل هذا العدوان الصهيوني في أهدافه ولا في وسائنه.

فقد كان المعتدون السابقون من الكفار والصليبيين وغيرهم يكتفون باحتلال الديار، ولكنهم يبقون أهلها فيها، وحسبهم أن يحكموها، ويسيطروا عليها.

أما هؤلاء قإتهم أرادوا تقريع الأرص من أهلها، ليسكنوها يعدهم،

ويقيموا فيها دولتهم الظالمة، وهذا ما فعلوه، وتفوقوا بذلك على الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، حيث لم يفرغ الأرض من سكانها الأصليين.

وأما وسائلهم، فتحدث عنها مجازر العصابات الصهيونية في قرى فلسطين، في دير ياسين وغيرها.

ويترتب على ذلك: أن كل تعامل يعطي لهذا الكيان المغتصب حق الوجود، أو يمنحه حق البقاء والاستمرارية أو يوحي بأن لهؤلاء المعتدين أي سلطان شرعي بأي صورة من الصور، على أرض فلسطين، هو تعامل باطل، وكل ما نشأ عن الباطل فهو باطل، فضلاً عما يخشى أن يحمل شيئاً من الركون إلى الذين ظلموا، أو الولاء للذين يحادون الله ورسوله، ويحاربون الإسلام والمسلمين.

ومن أجل ذلك يجب شرعاً رفض السلام مع الصهاينة المغتصبين للأرض، المشرّدين لأهلها، السافكين لدمائهم، فهذا ليس بسلام، وإنما هو وهن واستسلام، والله تعالى يقول: ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَنَدَعُواْ إِلَى النّالِمِ وَأَنتُو ٱلْأَعْلَوْنَ وَاللّهُ مَعَكُمْ وَلَن بَرِّكُمْ أَعْنَكُمْ فَهَا إِلَى النّالِمِ وَأَنتُو ٱلْأَعْلَوْنَ وَاللّهُ مَعَكُمْ وَلَن بَرِّكُمْ أَعْنَكُمْ فَهِ آمحمد].

وفي ضوء هذه الحقائق: ننظر فيما سأل عنه الإخوة في فلسطين المحتلة سنة (١٩٤٨م) عن جواز دحولهم في برلمان الدولة اليهودية (الكنيست) حيث يرى بعضهم أن هذا يحقق لهم مكاسب ومصالح لجماعتهم، ويشد أزرهم في مواجهة الدولة، إلى آخر ما يقال في هذا المجال.

وربما كان هذا الاعتبار \_ تحقيق مصالح معينة \_ وارداً على الذهن لأول وهلة، وهو ما جعلني أقول شفاهة \_ منذ مدة \_ لمن سألني من الإخوة عن هذا الأمر: إن هذا يخضع لهقه الموازنات بين المصالح والمفاسد، وهو فقه أساسي في باب السياسة الشرعية. فإذا كانت مصالح الجماعة المسلمة في دولة الكيان

الصهيوني وما تجنيه من مكاسب للمجموع، أكبر وأرجح في الميزان من المفاسد والمضار المادية والمعنوية لتي تترتب على الدخول في برلمان العدو (الكنيست) جاز لنا أن نرجح الدخول سبباً إلى تلك المصالح والمكاسب.

ولكن الذي تبين لي، بعد تقليب أوجه النظر، وتعميق البحث في الغضية، والنظر في ملابساتها المختلفة: أن الموقف الصحيح ـ من الوجهة الشرعية ـ يقتضي رفض الدخول في برلمان العدو الصهيوني (الكنيست)؛ لما يوحي به ذلك من اعتراف صمني بحقهم في الوجود، أو البقاء على الأرض المغتصبة. وهو ما يجب تأكيد نفيه باستمرار، ومعارضته على الدوام. ولا يجوز لنا ـ نحن أصحاب الدار ـ أن نسلم للمعتدين بما اغتصبوا من أرض، ولا أن نتصرف تصرفاً يشعر بذلك، مهما طال المدى، فإن مضيّ الزمن لا يحيل الباطل حقاً، ولا يجعل الحرام حلالاً.

والمنطق الذي رفضنا به السلام المزعوم، هو الذي نرفص به المشاركة لبرلمان القوم.

على أننا لو نظرنا إلى الأمر بمعيار المصلحة نظرة إمعان وتدقيق، في ضوء فقه العوازنات، لوجدنا أن المصلحة الحقيقية .. لا المتوهمة .. والمصلحة البعيدة المدى .. لا القصيرة الأمد .. والمصلحة الشاملة لكل الشعب الفلسطيني ولقضيته، مصلحة الجهاد واستعراره، ومصلحة الدعوة الإسلامية وتغلغلها: كلها تحتم منابذة القوم، والتعامل معهم على أسهم دخلاء غاصبون، أو لصوص سارقون، وبذلك يعيشون منبوذين من ضمير الشعب، مرفوضين من أبنائه، فاقدي الشرعية في فكرهم ووجدانهم، وفي هذا خسارة معنوية كبيرة على العدو، وكسب معنوي عظيم لنا، يضاف إلى رصيدنا في المقاومة والصمود.

والقواعد الفقهية تقرر عند الموازنة بين المفاسد والمصالح، أو بين المصالح بعضها وبعض: أن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وأن المصلحة الكلية مقدمة على المصلحة الجزئية، وأن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، وأن المصلحة الطويلة الأمد مقدمة على المصلحة القصيرة الأمد.

وعلى هذا يحرم الاشتراك في برلمان العدو ومؤسساته المماثلة، إلا ما

اقتضته ضرورة معينة، فلها أحكامها الخاصة، وهي تقدر بقدرها، ولا يتوسع فيها، حتى لا يصبح الاستثناء أصلاً.



# علاقتنا مع إسرائيل لا موادة بيننا وبين القتلة السفاحين

سبعنا أن سفارة العدو الإسرائيلي في القاهرة تنوي إقامة مأدبة لإفطار الصائمين الفقراء طوال شهر رمضان، كما أن السفير الإسرائيلي حاول الحصول على فتوى من لجنة الفتوى بالأزهر تجيز مشروعية إفطار المسلم على نفقة اليهودي.

والسؤال الآن شبخنا الجليل: هل بحق للبهودي أن يقيم مأدية الرحمٰن في رمضان؟ وهل يحق للمسلم الصائم أن يفطر على هذه المائدة؟ وما الرأي فيمن يقبل دعوة اليهود للإفطار معه على طاولة واحدة؟

فواز العجمى

## 📆 أخي الكريم الأستاذ فواز العجمي. . . . حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وكل عام وأنتم بخير، تقبل الله منا ومنكم، وبعد:

فقد قرأت كلمتك، ولا يسعني إلا أن أحبيك وأشكر لك اهتمامك بالقضايا الحية لأمتنا. وأبادر بالاستجابة لما طلبت من فتوى، فأقول بعد حمد الله، والصلاة والسلام على رسوله.

وضع الإسلام دستوراً للعلاقات مع غير المسلمين، يتمثل في آيتين من كتاب الله تعالى في سورة (الممتحنة) حيث يقول سبحانه: ﴿ لَا يَنْهَنَكُو الله عَي اللَّذِينَ لَمْ يُقَيْلُونُمُ فِي اللِّينِ وَلَمْ يُحْرِجُونُمْ فِن دِينَوِكُمْ أَن نَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْمَ إِنَّ اللَّهُ عَي اللَّذِينَ لَمْ يُقَيْلُونُمُ فِي اللِّينِ وَلَمْ يُحْرَبُونُمُ فِي اللَّذِينَ وَلَمْ يَعْرَبُونُمُ فِي اللَّذِينِ وَلَمْرَبُوكُمْ فِي اللَّذِينَ وَلَمْ يَعْرَبُونُمُ وَطَلْهَرُوا عَلَى اللَّهُ عَن اللَّهِ وَلَمْ يَعْرَبُهُمُ وَمَن يَنْوَلُمُ فَي اللَّذِينَ وَلَمْرَبُوكُم إِللَّهُ وَمَن يَنْوَلُمْ فَي اللَّذِينَ وَلَمْ يَنْ وَلَمْ مُنْ اللَّهُ وَمَن يَنْوَلُمْ فَي اللَّذِينَ وَاللَّهُونَ ﴾ [المعتحنة].

فالإسلام لا ينهانا عن البر والقسط مع المخالفين، إذا كانوا لم يقاتلونا في الدين ولم يخرجونا من ديارنا، وخصوصاً إذا كانوا أهل كتاب، حتى إن الإسلام أجاز مؤاكلتهم ومصاهرتهم باعتبارهم أهل دين سماوي في الأصل، وإن حرّفوا فيه وبدلوا.

أما المخالفون الذين ينهانا الله تعلى أن نتولاهم ونتودد إليهم ونتقرب منهم، فهم الذين قاتلونا في الدين، وأخرجونا من ديارنا، وظاهروا على إخراجنا. وهذا هو شأننا مع يهود اليوم عامة، والإسرائيليين منهم خاصة. فهولاء قد حادوا الله ورسوله، وعادوا أمة الإسلام، وحاربوا العرب والمسلمين، وفرضوا كيانهم الدخيل المغتصب بقوة الحديد والنار، والعنف والدم. فالمعركة بيننا وبينهم قائمة منذ اغتصبوا أرض الإسراء والمعراج، وأسروا المسجد الأقصى، وسفكوا دماء أبناء فلسطين، وأخرجوهم من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا: ربنا الله، ولا زالوا إلى اليوم بتبجحون ويعالنون بدعاويهم العريضة، وأحلامهم الكبيرة عن (إسرائيل الكبرى) التي طالما قالوا عنها، إنها من الفرات إلى النيل، ومن الأرز إلى النخيل!

ورغم تخاذل (المهرولين) من العرب الذين رفعوا رايات السلام، مخالفين قول الله عمر وجل ﴿ فَلَا نَهِنُوا وَلَدَعُوا إِلَى السَّلِم وَالنَّدُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن بَرَكُمُ أَعْمَلَكُمُ عَلَى الله عمر وجل ﴿ فَلَا نَهِنُوا وَلَدَعُوا إِلَى السَّلِم وَالنَّدُ عهد رابين إلى عهد باراك يعلنون صباح مساء: أن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل وقد حفروا النفق تحت المسجد الأقصى، ولا زالت الحفريات جارية، ولا ندري تماماً ما مصير المسجد؟!

ولا زالت مشكلة (الاستيطان) اليهودي كما هي، إضافة إلى المشكلات الأساسية المستعصية مثل مشكلة اللاجئين، ومشكلة الحدود، ومشكلة الدولة الفلسطينية، التي قال نتياهو: إنها لن تقوم في يوم ما!

وهؤلاء الأعداء القنلة السفحون المغتصبون المحاربون المستكبرون في الأرض، المغرورون بقوتهم وترسانتهم النووية، المعتزون بأمريكا وقوتها العالمية. كيف يجوز لمسلم أن يقترب منهم، ويتودد إليهم، ويأكن طعامهم، وهو طعام مغموس بالدم، دم إخوانه في القدس والخليل، دم الذين قتلوا من أجل النفق، والذين قتلوا وهم رقع وسجود في المسجد الإبراهيمي. وغيرهم وغيرهم؟ بل إني لأعجب كيف يجترئ هؤلاء على مجرد الإعلان عن هذا الأمر، وكأنهم بذلك يسخرون من أمة العرب، وأمة الإسلام. يذبحونهم باليمين، ويقدمون لهم الفتات المسموم بالشمال.

إن المسلم الذي يصوم رمضان إيماناً واحتساباً لا يتصور منه أن يصوم عما أحله الله تعالى، ثم يفطر على ما حرم الله، على طعام خبيث يقدمه اليهود أكلة الرما والسحت، والذين لا يزالون يغتصبون أراضي الفلسطينيين جهاراً نهاراً كل يوم أمام أعيننا، وعلى مرأى ومسمع من العالم المتحضر!.

إن الشعب المصري الذي لقنهم درساً لم ينسوه، ولم يستجب لفكرة التطبيع المزعومة. هو الذي سيعلمهم اليوم .. لو تبجحوا أو فعلوا .. أنه لن يأكل طعامهم، ولن يفسد صومه ويضيع أجره بارتكاب هذه الجريمة في اللحظة التي يقول فيها في ذهب الظمأ وابتلت العروق، وثبت الأجر إن شاء الله.

إن السفير الإسرائيلي بالمعاهدة يظن أنه سيستغل فقر بعض المصريين، ليتودد إليهم. ونسي السفير أن أفقر مصري أغنى من مليونيرات الصهاينة. وهو ينفر من أرلئك الذين لعنهم الله وغضب عليهم، وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت.

ثم ما هذا الكرم الذي نزل فجأة على اليهود، فأمسوا يطعمون الطعام ويجودون بالمال، وهم أعرق خلق الله في الشح والبخل. وكما وصفهم الله بقوله: ﴿أَمْ هُمُ نَصِيبٌ مِنَ ٱلْمُلِّكِ فَإِذَا لَا يُؤتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴿ إِنَا لا نريد من الصهاينة أن يجودوا بالمال، إنما نريد منهم أن يردوا الأموال التي نهبوها جهرة، أو اختلسوها خفية إلى أصحابها الشرعيين، إن كانوا صادقين.

ولا أدري كبف اجترأ هؤلاء الأفاكون على طلب الفتوى من شيخ الأزهر، ولا أحسب شيخ الأزهر ولا من دونه يجيبهم إلى ما يريدون، وهم في كل يوم يقترفون ما يقترفون من الجرائم والموبقات.

إن الذي بيننا وبين هؤلاء الصهايئة شيء واحد، ولا شيء غيره، ولن يذعنوا لسواه، وهو: (الجهاد) في سبيل الله، حتى نسترد الأرض المغصوبة، ونسترجع الكرامة المسلوبة، ونعيد المشردين إلى ديارهم معززين مكرمين.

وشهر رمضان بما فيه من ذكريات النصر المبين في يوم الفرقان في بدر، ويوم الفتح الأعظم بمكة، جدير أن يمدنا بالأمل والرجاء في غد آت لا ريب في يبد ﴿وَيَوْمَهِ لِهِ يَفْسُرُ مَن يَشَاّهُ وَهُوَ الْعَمَزِيرُ الرَّحِيمُ فَي وَعْدَ اللهُ وَعَدَمُ وَلَكِنَ اللهِ عَلَى اللهِ يَعْمُرُ مَن يَشَاهُ وَهُوَ الْعَمَزِيرُ الرَّحِيمُ فَي وَعْدَ اللهُ وَعْدَمُ وَلَكِنَ الْمُرْبِ اللهِ يَعْلَمُونَ فَي اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

# أسئلة حول الأسرى والسجناء هي أرض العدو الصهيوني

#### صلاة الأسير أو السجين

[سان كيف يصلي الأسير أو السجين في فترة التحقيق معه، وهو مقيد اليدين والرجين، ومثبت بالحائط، ورأسه مغطى بكيس، وعلى غير طهارة من الحدثين، بل ربما حرم من قضاء الحاجة بالطريقة المعتادة عدة أيام، وهو على هذه الحالة.

جان الحمد ش. ونسأل الله تعالى لإخواننا الأسارى والمسجونين أن يفك بفضله أسرهم، ويجبر برحمته، كسرهم، ويتولى بعنايته أمرهم، ونقول جواباً عن السؤال:

الصلاة واجبة على المسلم في كل حال: في الصحة والمرض، في العافية والبلاء، في الحضر والسفر، في السلم والحرب، ولا عذر لترك الصلاة بحال من الأحوال ما دام واعباً.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ عَنْفِظُوا عَلَ الفَتَكَارَتِ وَالفَّكَانُوةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَانِيْنِ ﴿ الْ هَإِنْ خِعْتُمْ فِرِجَالًا أَوْ رُكُبَانًا فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُواْ اللَّهَ كُمَا عَلْمَكُم مَا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البغرة].

فأشارت الآية أن المسلم يصلي \_ في حالة الخوف أي عند اصطلاء الحرب وقيام القتال بالفعل \_ راجلاً (ماشياً) أو راكباً، كبف استطاع ـ أي يصلى في مصفحته أو دبابته أو طائرته حسب استطاعته.

وقال ﷺ لعمران بن حصين: قصل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب،(١).

<sup>(</sup>١) رواه البخاري عن عمران بن حصين (١١١٧).

وقال تعالى: ﴿فَأَنْتُوا اللَّهُ مَا أَسْتُطَعَّتُم ۗ [التغابن: ١٦].

وقال الرسول لكريم: ﴿إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمَرُ فَأَنُوا مِنْهُ مَا استطعتم (١٠). وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ أَنْلَهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ومن المفرر المعلوم في دائرة العقه الإسلامي: أن الشروط المطلوبة لصحة الصلاة، مثل الطهارة من الحدث والطهارة من الخبث، واستقبال القبلة، وستر العورة وغيره من شروط الصحة، تسقط عند العجز. ومثلها الأركان مثل: القيام والركوع والسجود وغيرها، فمن فقد الطهارة بالماء وقدر على التيمم صلى بالتيمم وأغناه عن الوضوء وعن الغسل جميعاً، ومن كان لا يستطيع التيمم كما في الحالة المسؤول عنها، سماه الفقهاء (فاقد الطهورين) أي الماء والتيمم، فهو يصلي بدونهما ولا حرج. قال العلامة ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» معلقاً على حديث: ﴿إِذَا أَمْرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»: فهد دليل على أن من عجز عن فعل المأمور به كله، وقدر على بعضه، فإنه يأتي بما أمكنه منه، وهذا مطرد في مسائل...»(٢).

ومن عجز عن استقبال القبلة، مثل هذا السجين المثبت بالحائط، ولا يستطيع التوجه إلى القبلة، صلى كيف استطاع.

ومن عجز عن الصلاة قائماً أو قاعداً، بركوع وسجود، صلى بالإيماء، مشيراً برأسه أو بحاجبه كيف استطاع، وهذا فرضه، ولا يكلفه الله غيره. قال تعالى: ﴿ هُو لَهُ لَهُ مُكُمّ وَمَا جُمَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجً ﴾ [الحج: ٧٨].

فينبغي للمسلم ـ وهو في كربه هد ـ أن يعتصم بالله، ويستعين بالصلاة، كما يستعين بالصبر، فهما عدته في معركته مع أعداء الله، كما قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا السَّتَعِينُوا بِالسَّنْرِ وَالصَّلَوْةُ إِنَّ اللَّهَ مَعَ السَّدِيرِينَ ﴿ البقرة ].

ولا عدر لترك الصلاة إلا في حالة (الغيبوبة) التي يفقد الإنسان فيها الوعي، ويسقط عنه التكليف، ويرفع عنه القلم. والله أعلم.

<sup>(</sup>١) متفق عليه عن أبي هريرة، رواء البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧).

<sup>(</sup>٢) «جامع العلوم والحكم» ١/ ٢٥٧ طبعة الرسالة.

### قِبُلة الأسير أو السجين في زنزانته

آس؟ كيف يصلي الأسير الذي يقيم في زنزانة مغلقة، ولا يعرف اتجاه القبلة؟ وهل إذ. صلى إلى غير القبلة ثم عرفها بعد ذلك يعيد الصلاة؟

الاتجاء إلى القبلة في الصلاة: فرض من الفرائض الأساسية، التي ثبتت بالكتاب والسئة والإجماع.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَا زَىٰ نَقَلُبَ وَجَهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُولِيَنَكَ قِبَلَةً زَمَنَهُمُ أَ فَوَلِي وَجُهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْمَرَارِ وَجَبْتُ مَا كُنتُر فَوْلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَةً ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وثبت ترجّه الرسول وأصحابه إلى القبلة في كل صلاة بالسنة القولية والعملية المتواترة. . كما أجمعت على ذلك الأمة إجماعاً مقترناً بالعمل في كل القرون.

وعلى المسلم إذا أراد الصلاة أن يتحرى جهة القبلة فيصلي إليها إن كانت معلومة، أو يستخدم ساعة من معلومة، أو يسأل أحداً من أهل المكان إن كان يجده، أو يستخدم ساعة من الساعات الحديثة التي تشير إلى جهة القبلة في أي بلد، أو يجتهد هو بعلامة معينة كأن يرى الشمس بالنهار أو القمر أو نجماً معيناً بالليل يمكن أن يهتدي به إلى الجهة. مثل النجم القطبي، أو غير ذلك، فإن لم يجد دليلاً ولا علامة تساعده \_ ولو ظناً \_ على معرفة الجهة، فليصل إلى أي جهة شاء. وفي مثل هذا نزل قوله تعالى: ﴿ وَلَقَهِ ٱللَّهْرِبُ قَالَيْنَمَا نُولُواْ فَنَمَ وَجَهُ اللَّهِ إِلَى المُعْرَالُ المَا وَسِعُ عَلِيهُ اللَّهِ إِلَى العَراقة وسِعُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ وَاللَّهُ وَسِعُ اللَّهَ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

ومن المعلوم أن فروض الصلاة من الشروط والأركان إنما تجب وتلزم عند القدرة وتسقط عند العجز، قال تعالى: ﴿ وَالنَّهُ اللَّهُ مَا السَّطَعُمُ ﴾ [التغان: ١٦].

وقال الرسول ﷺ: ﴿إِذَا أَمَرَتُكُمْ بِأَمْرُ فَأَنُوا مِنْهُ مَا اسْتَطْعَتُمَۥ مَتَفَقَ عَلَيْهُ.

وإذا عرف القبعة بعد ذلك، فلا إعادة عليه، فقد أدى الواجب عليه، وصحت صلاته بذلك، فلا مبرر لإعادتها، والله أعلم.



صوم الأسير والسجين

سين ما حكم صيام الأسير أو السجين الذي هو تحت الاستجواب والتحقيق؟

جَنَّ الصوم حرمان من الشهوات، وإمساك وامتماع عن المفطرات من الطعام والشراب ومباشرة النساء، بنية التقرب إلى الله تعالى، ويستطيع المسلم أن ينوي الصيام على أي وضع كان، ولو كان أسيراً أو سجيناً، ما دام قد تحقق ركنا الصيام، وهما: الإمساك والنية.

ولكن قد يعجز المسلم السجين أو الأسير عن الصوم إذا كان لا يؤتى له بالطعام إلا أثناء النهار، ولا يسمح له بتأجيل تنوله إلى الليل، فهنا يكون معذوراً في الإفطار، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها. وما جعل عليكم في الدين من حرج. وقد رأى النبي في رجلاً مسافراً، وهو في حالة مشقة ومعاناة، والناس من حوله يرشون عليه الماء، فلما سأل عنه قالوا: هو صائم، فقال في: اليس من البر الصيام في السفر، أي في مثل هذا السفر الثاق.

فأنكر الرسول الكريم على من يصوم في هذه الحالة، وأحق منه بالإنكار من يصوم وهو سجين أو أسير لدى الأعداء، ولا يمكّن من الطعام والشراب، في الوقت المناسب، فيهلك من الجوع، وهذا ما يريدونه: أن يروه يسقط أمامهم.

قعلى المسلم أن يفطر لهذا العذر، كما يفطر المريض والمسافر، وأن ينوي قضاء ما أفطره في أيام أخر، حينما يفك الله أسره، ويخرجه من سجنه، أو تتحسن حالته، وتتغير معاملته. ﴿ يُرِيدُ اللّهُ يِحكُمُ ٱللَّمْسَرَ وَلَا يُرِيدُ بِحكُمُ اللَّمْسَرَ وَلَا يُرِيدُ بِحكُمُ اللَّمْسَرَ وَلَا يُرِيدُ بِحكُمُ اللَّمْسَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

#### \* \* \*

تعرض الأسير للأذى بسبب الصمود وعدم الاعتراف

سيد الأسير، ورفضه الاعتراف، وكشف معلومات قد تؤدي إلى اعتقال بعض إخوانه، والإضرار بهم، قد يتسبب في حدوث أذى بالغ له،

وتكثيف التعذيب عليه، وربما أدى به ذلك إلى الاستشهاد تحت وطأة التعذيب القاسى، فما حكم الشرع في ذلك؟

الشديد، من الأسير، بغية إنقاذ إخوانه من الأسر والاعتقال والمحاكمة، يعد الشديد، من الأسير، بغية إنقاذ إخوانه من الأسر والاعتقال والمحاكمة، يعد من دلائل صدق الإيمان، ومن أعظم الأعمال التي يتقرب بها المسلم إلى ربه، فهو يفدي إخوانه بنفسه، ويتعرض لكل هذا البلاء من أجلهم، وربما يعلم أنهم أضعف طاقة منه، وأعجز عن احتمال ما يحتمل من البلاء، فقد يعرضهم هذا لفتنة في دينهم.

إن الأسير الذي يصبر على كل هذا نه وحده، ولدفع الضرر والأذى عن إخوانه في انه لهو من المؤمنين الذين ﴿ وَيُؤَيِّرُونَ عَلَىٰ أَنْشِهِمٌ وَلَوْ كَانَ عِنَا إِخْوانه في انه لهو من المؤمنين الذين ﴿ وَيُؤَيِّرُونَ عَلَىٰ أَنْشِهِمٌ وَلَوْ كَانَ عِمَاصَةٌ ﴾. ولا يصبر على مثله إلا أولو العزم من الرجال، وقليل ما هم.

وإذا كان قلوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُرِهِمْ وَلَوْ كَانَ عِبِمْ خَمَامَةً ﴾ [الحشر: ٩]، قد نزل في مدح الأنصار والثناء عليهم، والإشارة إلى أنهم من أهل الفلاح، وقد نزلت فيمن آثر بطعامه ضيوفه، وبات هو وأهله جائعين، فكيف بمن آثر إخوانه بنفسه وجسده ودمه وراحته؟ إن هذا لمن أعلى درجات الإيثار وأعظمها عند الله تبارك وتعالى، وأهل هذه الدرجة من أهل الفلاح والفوز برضوان الله تعالى وجناته إن شاء الله.

وقد عرفت من هؤلاء من سقطوا صرعى، واستعذبوا الموت في سبيل الله في السجن الحربي، ولا يكشفوا ستر إخوانهم.

فلا نملك إلا أن ندعو الله لهم أن يكرمهم ويعزهم أحياء، ويغفر لهم ويرحمهم أحياء، ويغفر لهم ويرحمهم أمو.تاً. فهم أحق بهذه الآية الكريمة: ﴿ يِّنَ ٱلْتُهْمِينَ بِبَالٌ سَنَقُواْ مَا عَهَدُواْ اللَّهَ طَلِيَةٌ وَمِنْهُم مِّن يَنْظِرُ وَمَا بَلَالُواْ نَبْدِبلا ﴿ لَي لِبَجْزِي عَنْهُم مِّن يَنْظِرُ وَمَا بَلَالُواْ نَبْدِبلا ﴾ لِيَجْزِي اللَّمْوَابِ اللَّهُ الطَّندِوْنِ بِسِدْوِهِم اللَّمَابِ اللَّمَابِ اللَّمَابِ اللَّمَابِ اللَّمَابِ اللَّهُ الطَّندِوْنِ بِسِدْوِهِم اللَّمَابِ اللَّمَابِ اللَّمَابِ اللَّمَابِ اللَّمَابِ اللَّمَابِ اللَّهُ اللَّهُ السَّندِوْنِ بِسِدْوَهِم اللَّهُ اللَّمَابِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللْعَالِيْلِ اللَّهُ اللْمُعَالِمُ اللَّهُ اللْمُواللَّهُ اللَّهُ الللْمُواللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُواللَّهُ الل



## اعتراف السجين على إخوانه تحت التعذيب الشديد

سام ما حكم من يعترف على غيره من إخوانه تحت وطأة النعذيب الشديد؟ وهل تجب عليه كفارة؟

حود المحتف من اعترف على أحد من إخوانه أمام المحقق، تحت وطأة التعديب الشديد المكثف، الذي نفذ صبره معه، وعجزت طاقته عن استمرار احتماله، فهو داخل في باب (المكره) الذي فقد إرادته في هذه الحالة وهي مع - العقل أساس التكليف. وقد رخص القرآن للمكره أن ينطق بكلمة الكفر، فراراً من شئة الإيذاء، وفداحة التعذيب، ما دام قلبه مصمئناً بالإيمان، كما حدث لسيدنا عمار بن ياسر، حين نطق مكرهاً بمدح آلهة المشركين، وذم النبي على وذلك كله بطرف لسانه، وقلبه على عكس ذلك، فنزل في ذلك قوله تعالى: ﴿مَن صَحَفَرٌ وَاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنِهِ إِلا مَن أُحكّرِه وَقَلْبُمُ مُظّمَينٌ بِالْإِيمَانِ وَلَكِن نَن شَحَ بِاللّهُ مَدْرًا فَعَلَتْهِ عَضَتْ مِن اللّهِ وَلَهُمْ عَلَاتُ عَظِيمٌ اللهِ النحل].

وجاء في الحديث النبوي: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»(١).

والمطلوب من المسلم في هذه الحال أن يوظن نفسه على الصبر واحتمال الأذى ما استطاع، فإذا نفد صبره وطاقته فاعترف، فلا إثم عليه إن شاء الله، ولا كفارة إلا أن يسأل ربه العفو والمغفرة عما صدر منه، فهذا محمود ومطلوب في كل حال.

#### \* \* \*

إضراب الأسير عن الطعام

سرن ما حكم إضراب الأسير عن الطعام في سجنه وأسرا؟ وهي لطريقة الأكثر تأثيراً وفعالية لدى آسريه، والتي لا يملك غيرها (الأسير) للمطالبة بحقوقه، ولفت الأنظار إلى معاناته الطويلة، وقد عرف أن هذا الأسلوب يغيظ الاحتلال حسب التجربة.

<sup>(</sup>١) ابن ماجه رقم (٢٠٤٥) عن ابن عباس، وفي الزوائلة إسناده صحيح.

الفعالة والأكثر تأثيراً لدى الآسرين، وأنه الأسلوب الدي يغيظ الاحتلال وأهمانة والأكثر تأثيراً لدى الآسرين، وأنه الأسلوب الدي يغيظ الاحتلال وأهله، وكل ما يغيظ الكفار قهو ممدوح شرعاً، كما قال تعالى في مدح الصحابة: ﴿ يُعَجِبُ الرُّزَاعَ لِيَغِظَ بِهِمُ الْكُفَارَ ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال في شأن المجاهدين: ﴿ وَلَا يَعَلُونَ مَوْطِكًا يَعِيظُ الصَّعَارُ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُو نَتِلًا إِلَا المجاهدين: ﴿ وَلَا يَعَلُونَ مَوْطِكًا يَعِيطُ الصَّعَارُ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُو نَتِلًا إِلَّا المجاهدين: ﴿ وَلَا يَعَلُونَ مَكُومً ﴾ [التوبة: ١٢٠].

فإذا كان هذا الأسلوب يغيظ الكفار ويسمع صوت الأسرى المظلومين والمهضومين والمنسيين إلى العالم، ويحيي قضيتهم، ويساعدهم على نيل حقوقهم، فهو أمر مشروع، بن محمود، بشرط ألا ينتهي إلى الهلاك والموت، فالمسلم هنا يتحمل ويصبر إلى آخر ما يمكنه من الصبر والاحتمال، حتى إذا أشرف على الهلاك بالفعل، قبل أن يأكل، وأن ينجي نفسه من الموت، فإن نفسه ليست ملكاً له، وقد قال تعالى ﴿ وَلَا نَتْتُلُوا أَنْهُ كُمْ أَنَّ اللهُ كَانَ يِكُمْ رَحِيمًا ١٠٠٠ [النساء].

#### \* \* \*

#### طلب زوجة السجين الطلاق لسجنه

<u>اس٧:</u> امرأة حكم على زوجها بالمؤبد (وأحياناً أكثر من المؤبد ٥٠ سنة ومائة سنة. . إلخ) فهل يجوز لها أن تطلب الطلاق من الروج؟

آلاً الأولى بالزوجة \_ في مثل حالة الإخوة في فلسطين وجهادهم مع العدو الغاصب \_ أن تصبر على زوجها، وتنتظر عودته إليها بإذن الله، مكايدة للعدو، وإشعالاً لناره، وغيظاً له، فالمعركة يخوضها الشعب كله برجاله ونسائه، ومن نصيب المرأة في الجهاد الصبر على الزوج الأسير والسجين، ولا سيما إذا كان معها أولاد منه. فإذا لم يكن معها أولاد أو كانت الزوجة شابة في أوائل الحياة لزوجية، فلا بأس أن تطلب الطلاق من الزوج الذي حكم عليه بالمؤبد أو نحو ذلك، كما في بعض المذاهب الإسلامية، إذا غاب الزوج عن زوجته أربع سنين فأكثر، يسجن أو غيره.

والأفضل في هذه الحالة: أن يبادر الزوح فيمنحها الخيار، ويجعل أمرها بيدها، دون أن تضطر إلى طلب الطلاق من المحكمة. وهذا هو الأكرم للعلاقات بين المسلم والمسلمة، وخصوصاً إذا كانا من أهل الدعوة والجهاد. وهذا ما أعلمه من تصرف الإخوة الصادقين.

وقد عرفت في مصر أخوات صبرن على أزواجهن حتى خرجوا من السجن بعد عشر سنين، أو بعد عشرين سنة، ورفضن طلب الطلاق ليتزوجن، برغم ضغط أهليهن وأقاربهن عليهن.

وعرفت بعضاً منهن خضعن لهده الضغوط، وطلبن الطلاق، وحصلن عليه وتزوجن، ثم تغيرت الأوضاع السياسية، فأفرج عن الزوج السجين، فكانت حالة الزوجة في غاية الصيق والكرب، وبحاصة أنه كانت بينهما بنت.

#### \* \* \*

الحج عن الأسير المنه على الأسير منه عليه طلب الإذن منه قبل ذلك؟ قبل ذلك؟

جه: الأصل في الحج أنه عبادة ذاتية شخصية، يؤديها الإنسان بنفسه وبدنه ﴿وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۞﴾ [النجم].

ولكن الله تعالى \_ فضلاً منه وكرماً ورحمة \_ رخص في بعض العبادات أن يؤديها عنه غيره في حالات معينة، مثل أن يموت الإنسان ولم يبسر له أن يؤدي فريضة الحج، وخصوصاً إذا كان مستطيعاً إليه سبيلاً ثم قصر، فتفضل الله سبحانه بإجازة أن يحج عنه ابنه أو قريبه كما جاء في الحديث الصحيح.

ومثل الحج عن الميت: الحج عن الشيخ الكبير الذي لا يستطيع أن يسافر لأداء فريضة الحج لا بالسيارة ولا بالطائرة، ولا يمكنه أن يؤدي أركان الحج ماشياً أو راكباً أو محمولاً. ومثله المريض مرضاً مزمناً لا يرجى شفاؤه، وفق سنة الله المعتادة، مثل المشلول ونحوه.

أما الأسير فليس من هؤلاء، ويرجى أن يفك الله أسره، فدوام الحال من المحال في المحال المحال في المحال في المحال ال

ويجب علينا ألا نفقد الأمل في الغد، والثقة بالنصر، ولا نيأس أبداً ﴿إِنَّمُ لَا يَايِّئَسُ مِن رَّقِعِ اللَّهِ إِلَّا ٱلْقَرْمُ ٱلكَفِرُونَ ۞﴾ [يرسف]. ومن هنا يكون قياس الأسير على الشيخ الكبير أو المريض مرضاً مزمناً مُقْعداً، قياساً في غير موضعه، وهو غير صحيح.

فلا يجوز إذن الحج عن الأسير لا بإذنه، ولا بغير إذبه. والله أعلم.

\* \* \*

الحج عن الشهيد

سان هل يجوز الحج عن الشهيد؟ وإن لم يكن أوصى بذلك قبل استشهاده؟

جان نعم، يجوز الحج عن لشهيد إذا مات ولم يحج حجة الإسلام في حياته، ولا يشترط أن يوصي بذلك. والأولى أن يحج عنه أولاده أو إخوته أو أقرباؤه، فإن لم يتيسر ذلك حج عنه بعض إخوانه، باعتبار أن أخوة الدين قائمة مقام أخوة الدم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُزْمِنُونَ إِخْوَةً ﴾ [الحجرات: ١٠].

وإنما قلنا: الأقارب أولى، لأن الأحاديث التي وردت في النبابة في الحج، كلها في نبابة الولد \_ ذكراً أو أنثى \_ عن أبيه أو عن أمه، وكذلك حديث الرجل الذي قال: البيك عن شبرمة، وسأله الرسول على: "من شبرمة،؟ قال: أخ لي أو قريب لي. قال: هل حججت عن نفسك، قال: لا، قال: احج عن نفسك ثم حج عن شبرمة، (١).

#### \* \* \*

الأضحية عن الأسير أو السجين من الأسير أو السجين، بتوصية منه أو بغير توصية؟

الأضحية عند جمهور الفقهاء سنة، وعند أبي حنيفة واجب على أهل اليسار. وإذا كان هذا حكمها، فلا ضرورة لأن يضحي أحد عن أحد. إنما أناب الشرع في الفرائض فضلاً من الله ورحمة.

<sup>(</sup>١) أبر دارد (١٨١١)، صححه الألباني (١٩٩٦).

ولكن لو كان عنده مال يمكن أن يوصي من يشتري له الأضحية ويذبح عنه، وهذا بتوصية مه ولا بد؛ إذ لا يجوز لأحد أن يتصرف في ماله إلا بإذنه.

帝 帝 帝

## دفع زكاة المال

لأسر الشهداء والأسرى والمسجونين

سران ما حكم دفع زكاة المال لأسر الشهداء والأسرى والسجناء؟ وما حكم التكافل والتعاون مع أهليهم؟ وما فضل ذلك في الدير؟

الله الزكاة لأسر الشهداء والأسرى والسجناء أمر مشروع، بل واجب إذا كانوا من مصارف الزكاة وأهل استحقاقها، كأن يكونوا من الفقراء والمساكين أو الغارمين أو أبناء السبيل (ومنهم اللاجئون والمشردون). والزكاة على هؤلاء أولى وأفضل من الزكاة على غيرهم؛ لأن فيها سدًا لحاجة المحتاج من ناحية، وإعانة على الجهاد في سبيل الله من ناحية أخرى.

وعلى المسلمين أن يساندوا أهالي إخوانهم الذين قُتلوا في سبيل الله، وضحوا بأرواحهم من أجل دينهم وأمتهم، والذين تحملوا الأذى ومحنة الأسر أو السجن في سبيل الله، وأن يكونوا لهم أهلاً بعد أهلهم. فيكونوا للصغار آباء، وللكبار أبناء أو إخواناً، والمفروض أن تكون هذه الأسر في كفالة الجماعة المسلمة وفي رعايتها، والمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعصاً. ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته.

#### \* \* \*

حقوق الأسير على المسلمين

سَانَ ما هي حقوق الأسير على المسلّمين؟ وماذا يجب عليهم أن بفعلوا في سبيل تخليصه من الأسر؟

احتان يجب على المسلمين أن يبذلوا كل ما يستطيعون من أجل فك أسراهم، وتحريرهم من الأسر، وتحكم الأعداء الكفار في رقابهم، فإذا كان الأمر يتطلب فداء بالأسرى من العدو فادوهم وبادلوا أسرى المسلمين بأسرى العدو.

وإن كانوا يحتاجون إلى الفداء بالمال، دفعوا لهم من المال ما يخلصهم. قال الإمام مالك: يجب على المسلمين أن يفكوا أسراهم ولو استغرق ذلك جميع أموالهم ذكره القرطبي في تفسيره (١).

وقال عمر: لأن أستنقذ رجلاً من المسلمين من أيدي الكفار، أحب إليّ من جزيرة العرب<sup>(٢)</sup>.

ويجب على أمراء المسلمين أن يسلكوا كل سبيل تؤدي إلى فكاك الأسرى من أيدي الأعداء. ومن ذلك المفاوضة معهم. وإن كان تحريرهم يتوقف على إعلان الجهاد جاهدوا من أجل إنقاذهم، ولا سيما إذا كانوا يعانون من الإبذاء والتضييق والتعذيب.

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا لَكُرَ لَا نُقَائِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْإِبَالِ وَٱللِّسَآةِ وَٱلْوِلْدَانِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱلْخَرِجْنَا بِنْ هَلَاهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ ٱلْمَلْهَا وَآجْمَلَ لَنَا مِن لَدُنكَ وَالنَّا وَٱجْمَلَ لَنَا مِن لَدُنكَ ضَبِيرًا ﴿ ﴾ [النساء].

والمهم أن من فروض الكفاية على الأمة أن تخلص أسراها، ولا تدعهم فريسة لأعدائهم، وفي الحديث الصحيح: «أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكوا العاني»(٢)، والعاني هو الأسير.

فإذا لم يجد المسلمون وسيلة لاستنقاذ أسراهم، فالواجب عليهم أن يدعوا الله تعالى لهم في صلواتهم وقنوتهم وخلواتهم، كما كان يفعل النبي على الله وعائه للنفر الذين أسرتهم قريش، دبر كل صلاة.

<sup>(</sup>١) اتفسير القرطبي،

 <sup>(</sup>٢) رواء ابن أبي شببة في «مصنفه» ١٨/١٢، طبعة الدار السلفية بالهند، وأبو بوسف في
 «الخراج» ١٩٦، طبعة السلفية بالقاهرة.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري.

# قبول التعويض عن أرض فلسطين من أكبر الكبائر

المفاوضات بين الفلسطينيين والصهيونيين الإسرائيليين حول القضايا المعلقة ـ المفاوضات بين الفلسطينيين والصهيونيين الإسرائيليين حول القضايا المعلقة ـ كما يسمونها ـ ومنها: قضية اللاجئين، وحقهم في العودة إلى وطنهم وديارهم التي أخرجوا منها بغير حق، وشردوا في أنحاء الأرض، ورغم قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إعطاء اللاجئين حق العودة إلى ديارهم وبيوتهم، فإننا نرى إسرائيل تتنكب عن هذا الحق اليقين، وتريد أن تعيد ألوفاً محدودة، بقيود وشروط وضعتها هي، أما الملايين الأربعة المشردون في العالم ـ وربما كانوا أكثر ـ فلا حق لهم في نظر إسرائيل في العودة، ويمكن أن يُعوضوا عن هذه العودة ببعض المليارات من الدولارات، يُعطى بعضها للأفراد، وبعضها للدولة الفلسعينية.

والذي نسأل عنه فضيلتكم هنا، ونريد إجابتكم عنه بصراحة وجلاء: هل يجوز للفلسطيني أن يتنازل عن أرضه لإسرائـل والصهاينة، ويقبل التعويض عنها وإن علا وارتفع، أو لا يجوز ذلك؟

البعض هنا يقول: لنكن واقعيين، فما دمنا لا نملك الفوة التي نستعيد بها أرضنا، فلنأخذ العوض عنها، نستمتع به ونستفيد منه، بدلاً من أن تصبيع علينا الفرصة، فهل هذا المنطق مقبول شرعاً؟

نرجو البيان بما يشفي الصدور، يزيع الشكوك، ويزيل البلبلة والحيرة، لدى بعض الناس الذين يشككهم المشككون، ويوسوس لهم شياطين الإنس والجن.

وفقكم الله تعالى، ونفع بكم المسلمين في كل مكان.

🖅 الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله ﷺ، وبعد:

فيجوز للمسلم أن يبيع أرضه الخاصة المملوكة له بما يرضى من الثمن، إذا كان يبيعها لمواطن مثله، كما يجوز أن يتنازل عنها بمقابل مادي أو أدبي، أو بغير مقابل هبة أو صدقة أو نحو ذلك، إذا كان ذلك لمواطن مثله.

وذلك أن الأرض في هذه الحالة تنتقل ملكيتها من يد إلى يد، ولكنها تبقى في مجموعها في دائرة الملكية العامة للأمة أي في دار الإسلام، ولم تنفصل ملكيتها إلى أمة أخرى بحيث تخرج من دار الإسلام إلى دار أخرى.

أما بيع الأرض أو التنازل عنها بأي تعويض ـ مهما علا ـ لأمة أخرى، سواء تمثل ذلك في دولة أم في أفرادها، فلا يجوز بحال؛ لأنه في هذه الحال يُعطي باختياره من يُعوضه حقَّ نقل ملكية الأرض الإسلامية إلى أمة أخرى، ولا سيما أن هذه الأمة هي العدو الذي اغتصب هذه الأرض وأخرجه منها بالحديد والنار والدم، وبهذا تخرج الأرض الإسلامية من دار الإسلام إلى دار أعدائه.

لهذا ليس مجرد حرام، بل هو من أكبر الكبائر، التي تصل بمن يستحلها إلى الكفر الأكبر، والعياذ بالله تعالى.

ويتضاعف الإثم إذا تمّ ذلك بصفة جماعية، فهو بمثابة بيع شعب لوطنه في المزاد، والأوطان لا تُباع بملء الأرض ذهباً.

فكيف إذا كان هذا الوطن بلد المقدسات وأرض النبوات.

ثم إن هذه الأرض ليست ملك صاحبها، الذي معه صك ملكيتها وحده، بل ليست ملك الشعب الفلسطيني وحده؛ حتى يملك بيعها لو أصابه الوهن، وقُبِلَ البيع، بل هي في الواقع ملك الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، يجب أن تدافع عنها بالنقس والنفيس.

بل هي ليست ملك هذا الجيل وحده، بحيث لو وهن وتهاون تُبل التفريط في حرماته ومقداساته، فلا يجوز أن يفرض وهنه وهوانه على الأجيال القادمة، ولا يحل له بحال أن يتنازل عن أملاك تلك الأجيال وحقوقها وحرماتها لأعداء الأمة.

إن هناك تصرفات تجوز للأفراد بأشخاصهم، وذلك فيما يتعلق بحقوقهم الفردية، وشؤونهم الخاصة، أما التصرفات التي تتعلق بمجموع الأمة ومصيرها ومنها ملكية الأرض، فلا يملك فرد ولا أفراد ولا أحد حق التصرف فيها، أو التنازل عنها بحال من الأحوال.

إن الإسلام يفرض على المسلمين فرضاً دبنياً مؤكداً أنه إذا اغتصب جزء من أرضهم أي دحله أعداؤهم، واحتلوه بالقوة، فإنه يجب عليهم أن يقاتلوا لاسترداد هذا الجزء، وطرد العدو منه، مهما كمفهم ذلك، ويُعتبر هذا القتال شرعاً ( فرص عين) على أهل البلد، رجاله ونسائه، حتى إن المرأة لتخرج إليها بغير إذن زوجها، والابن بغير إذن أبيه؛ لأن حق الجماعة مقدم على حقوق الأفراد.

كما بجب على الأمة أن تقاتل إذا أخرجت من ديارها، وأن نقاتل لتعود إليها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَا نُقَتِلَ فِي سَكِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَدِينَا وَأَبْنَاآهِنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

أما منطق الواهنين، الذين يقولون: نقبل التعويض؛ لأننا لا نملك القوة التي نسترد بها الأرض، فهذ منطق أرهن من موقفهم نفسه، ومَن لا يملك القوة اليوم، فقد يملكها غداً، وهو يملك أن يقول: لا، بمل فيه، وبكل قوة، ولا يتنازل عن أرضه، كما لا يتنازل عن عرضه، ويملك أن يعد العدة للغد، فإن الدنيا دول، ودوام الحال من المحل، والله تعالى يقرر هذه السنة فيقول: ﴿وَيَاكَ ٱلْأَيّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

أما الجائز لا الواجب للاجئين الفلسطينيين فهو تعويضهم عن معاناة السنين الطويلة، أكثر من نصف قرن من الزمان عانوا فيها هم وأبناؤهم وأحفادهم من عذاب الغربة والتشريد والضياع، مما يجعل لهم كل الحق أن يُعوضوا عما أصابهم من الأضرار والخسائر المادية والأدبية والنفسية والدينية من جراء النشريد والإخراج من الديار، الذي جعله القرآن مع القتل في سياق واحد؛ إذ قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ كُنْبًا عَلَيْهِمْ أَنَ اَفْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَو اَخْرُجُوا مِن وَيَرَكُمُ مَا فَعَلُوهُ إِلّا قَلِيلٌ مِنهَم الله النساء. ٦٦].

لقد كسبت إسرائيل عشرات، بل مئات المليارات من الماركات والدولارات وغيرهما من العملات، تعويضاً عما أصاب اليهود فيما زعموا، أو تعريضاً لإسرائيل عن بعض ما تعتبره تنازلاً منها.

فلماذا لا يُعوض اللاجنون الفلسطينيون لمُغتَدى عليهم عن عذابهم ومعاناتهم، وهم أحق بهذا التعويض وأهله؟

# وجوب مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد:

فهما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة: أن الجهاد لتحرير أرض الإسلام ممن يغزوها ويحتلها من أعداء الإسلام واجب محتم وفريضة مقدسة، على أهل البلاد المغزوة أولاً، ثم على المسلمين من حولهم إذا عجزوا عن مقاومتهم، حتى يشمل المسلمين كافة.

فكيف إذا كانت هذه الأرض الإسلامية المغزوة هي القبلة الأولى المسلمين. وأرض الإسراء والمعراج، وبلد المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله؟ وكيف إذا كان غزاتها هم أشد الناس عداوة للذين آمنوا؟ وكيف إذا كانت تساندها أقوى دول الأرض اليوم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كما يساندها اليهود في أنحاء العالم؟

إن الجهاد اليوم لهؤلاء الذين اغتصبوا أرضنا المقدسة، وشردوا أهلها من ديارهم، وسفكوا الدماء، وانتهكوا الحرمات، ودمروا البيوت، وأحرقوا المزارع، وعاثوا في الأرض فساداً.. هذا الجهاد هو فريضة الفرائض، وأول الواجبات على الأمة المسلمة في المشرق والمغرب. فالمسلمون يسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، وهم أمة واحدة، جمعتهم وحدة العقيدة، ووحدة الشريعة، ووحدة القبلة، ووحدة الآلام والآمال كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰنَكُمْ أُمَّةُ وَحِدَةً ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿إِنَّا الْمُوْمِنُونَ إِخْوَةً ﴾ [الحجرات: وفي الحديث الشريف: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله» رواه مسلم.

وها نحن نرى اليوم إخواننا وأبناءنا في القدس الشريف، وفي أرص فلسطين المباركة، يبذلون الدماء بسخاء، ويقدمون الأرواح بأنفس طيبة، ولا يبالون بما أصابهم في سبيل الله، فعلينا \_ نحن المسلمين في كن مكان \_ أن نعاونهم بكل ما نستطيع من قوة ﴿وَإِنِ أَسْتَعَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّعَرُ﴾ لنعاونهم بكل ما نستطيع من قوة ﴿وَإِنِ أَسْتَعَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّعَرُ﴾ [الأنفال: ٧٢] ﴿وَنَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِ وَالنَّنُوكَ ﴾ [المائدة: ٢].

ومن وسائل هذه المعاونة: مقاطعة بضائع العدو مقاطعة تامة، فإن كل ريال أو درهم أو قرش أو فلس، نشتري به سلعهم يتحول في النهاية إلى رصاصة تطلق في صدور إخواننا وأبنائنا في فسطين.

لهذا وجب علينا ألا نعينهم على إخواننا بشراء بضائعهم، لأنها إعانة على الإثم والعدوان. فالشراء منهم يقويهم، وواجبنا أن نعمل على إضعافهم ما استطعنا، كما عليما أن نقوي إخواننا المرابطين في الأرض المقدسة ما استطعنا، فإن لم نستطع أن نقويهم، فالواجب علينا إضعاف عدوهم. فإذا كان إضعافهم لا يتم إلا بالمقاطعة، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

والبضائع الأمريكية مثل البضائع الإسرائيلية في حرمة شرائها والترويج لها، فأمريكا اليوم هي إسرائيل الثانية. ولولا التأييد المطلق، والانحياز الكامل للكيان الصهيوني الغاصب ما استمرت إسرائيل تمارس عدوانها على أهل المنطقة، ولكنها تصول وتعربد ما شاءت بالمال الأمريكي، والسلاح الأمريكي، والله والأمريكي، والمدح

وأمريكا تفعل ذلك منذ عقود من السنين، ولم تر أيَّ أثر لموقفها هذا، ولا أي عقوبة من العالم الإسلامي احتجاجاً على مواقفها المتحيزة الجائرة.

وقد أن الأوان لأمتنا الإسلامية أن تقول: لا، لأمريكا. ولشركاتها ولبضائعها التي غزت أسواقنا، حتى أصبحنا نأكل ونشرب ونلبس ونركب مما تصنع أمريكا.

ولقد قال علمي ﷺ: ثلاثة عدوك: عدوك، وصديق عدوك، وعدو صديقك. وأمريكا اليوم أكثر من صديق لعدونا، إنها وصلت مرحلة (الفناء) في إسرائيل! إن الأمة الإسلامية التي تبلغ اليوم ملياراً وثلث المليار من المسلمين في أنحاء العالم يستطيعون أن يوجعوا أمريكا وشركائها بمقاطعتها. وهذا ما يفرضه عليهم دينهم وشرع ربهم.

فكل مسلم اشترى من البضائع الإسرائيلية والأمريكية ما يجد بديلاً له من دول أخرى، فقد ارتكب حراماً، واقترف إثماً مبيناً، وباء بالوزر عند الله، والخزي عند الناس.

وأما الإخوة المسلمون الذين يعيشون داخل إسرائيل، أو داخل أمريكا، فهم مضطرون للتعامل معهم، وشراء سلعهم ومنتجاتهم، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها. والضرورات لها أحكامها. ولكنها تقدر بقدرها، وقد قال تعالى: ﴿ فَالنَّهُ مَا أَسْتَطَعْمُ ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال رسوله الكريم: ﴿إِذَا أَمْرتكم بأمر فَأْتُوا منه ما استطعتم متفق عليه.

وعلى المسلمين في داخل الولايات التحدة أن يتعاملوا مع الشركات الأقل عداء للمسلمين، والأقل تعصباً وممالأة للصهيونية، وأن يقاطعوا ما أمكنهم الشركات المتحيزة للصهيونية.

كما يجب على العرب والمسلمين حيثما كانوا أن يقاطعوا كل الشركت المنحازة للصهاينة، والمساندة لإسرائيل، من أي بلد كانت، مثل (ماركس أند سبنسر) ومن كان على شاكلته في تأييد الصهيونية، ومؤازرة دولتها (إسرائيل).

إن المقاطعة سلاح فعال من أسلحة الحرب قديماً وحديثاً، وقد استخدمه المشركون في العهد المكي في محاربة النبي في وأصحابه، فآذاهم إيذاء بليغاً، حتى أكلوا أوراق الشجر.

كما استخدمه بعض الصحابة في محاربة المشركين في العهد المدني، كما روت كتب السيرة. لما أسلم ثمامة بن أثال الحنفي هيء ثم خرج معتمراً، فلما قدم مكة، قالوا: أصبوت يا ثمامة؟ فقال: لا، ولكني اتبعت خير الدين، دين محمد، ولا والله لا تصل إليكم حبة من اليمامة حتى يأذن فبها رسول الله على ثم خرج إلى اليمامة، فمنعهم أن يحملوا إلى مكة شيئاً، فكبوا إلى رسول الله على إنك تأمر بصلة الرحم، وإنك قد قطعت أرحامنا، وقد

قتلت الآباء بالسيف، والأبناء بالجوع، فكتب رسول الله على إليه أن يخلي بينهم وبين الحمل(١٠).

وفي العصر الحديث رأينا الشعوب تستخدم سلاح المقاطعة في معاركها للتحرر من الاستعمار، ولعل أبرز من فعل ذلك المهاتما غندي في دعوته الشعب الهندي الكبير لمقاطعة بضائع الإنجليز، وقد كان لدلك أثره البليغ في حرب التحرير.

والمقاطعة سلاح في أيدي الشعرب والجماهير وحدها، لا تستطيع الحكومات أن تفرض على الناس أن يشتروا بضاعة من مصدر معين. فلنستخدم هذا السلاح لمقاومة أعداء دينا وأمتنا، حتى يشعروا بأننا أحياء، وأن هذه الأمة لم تمت، ولن تموت بإذن الله.

على أن في المقاطعة معاني أخرى غير المعنى الاقتصادي. إنها تربية للأمة من جديد على التحرر من العبودية لأذواق الآخرين الذين علموها الإدمان لأشياء لا تنفعها، بل كثيرا ما تضرها... وهي إعلان عن أخوة الإسلام، ووحدة أمته، وأننا لن نخون إخواننا الذين يقدمون الضحايا كل يوم، بالإسهام في إرباح أعدائهم. وهي لون من المقاومة السلبية، يضاف إلى رصيد المقاومة الإيجابية، التي يقوم بها الإخوة في أرض النوات، أرض الرباط والجهاد.

وإذا كان كل يهودي يعتبر نفسه مجنداً لنصرة إسرائيل بكل ما يقدر عليه. فإن كل مسلم في أنحاء الأرض مجند لتحرير الأقصى، ومساعدة أهله بكل ما يمكنه من نفس ومال. وأدناه مقاطعة بضائع الأعداء. وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْمُنُهُمْ أَرْلِيَاتُهُ تَعْمِنُ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ثَكُلُ فِئَنَةً فِي الْأَرْضِ وَكَسَادٌ حَكِيرٌ ﴿ وَالأَفال].

وإذا كان شراء المستهلك للبضائع اليهودية والأمريكية حراماً وإثماً، فإن شراء التجار لها ليربحوا من ورائها، وأخذهم توكيلات شركائهم أشد حرمة وأعظم إثماً، وإن تخفّت تحت أسماء يعلمون أنها مزورة، وأنها إسرائيلية الصنع يقيناً.

 <sup>(</sup>۱) انظر: اسيرة ابن هشام، ۲۱۱/٤ طبعة دار الجيل، واطبقات ابن سعد، ٥٥٠/٥٥ والسيرة البنوية، لابن كثير ٩٣/٤.

إن الأمة الإسلامية في أنحاء الأرض مطالة أن تثبت وجودها، وغيرتها على مقدساتها، وأنها تعرف من لها ومن عليها، من صديقها ومن عدوها، ولا يجوز لها أن تستسلم للوهن واليأس، وتقبل السلام الجائر الذي تفرضه عليها الصهيونية المغتصبة. يقول الله تعالى: ﴿ فَلَا نَهِنُواْ وَلَدْعُواْ إِلَى السَّلِمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَرَكُمُ أَعْمَلَكُمْ ﴿ وَهَلَا مَعَدُمْ وَلَن يَرَكُمُ آعَمَلَكُمْ ﴿ وَهَا محمد ].

وإني أدعو هنا كل المؤمنين بالله تعالى من المسيحيين ومن غيرهم، وكل المؤمنين بالقيم الأخلاقية، وكل الأحرار والشرفاء في العالم: أن يقفوا بجانبنا، وأن يساندوا الحق ضد الباطل والعدل ضد الظلم، وأن ينتصروا للمستصعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يسقط منهم كل يوم قتلى وجرحى في سبيل الله والدفاع عن حرماتهم ومقدساتهم.

كما أهيب بالعمال في بلاد العرب والمسلمين وفي أنحاء الأرض؛ أن يناصروا الفلسطينيين في قضيتهم العادلة، ويغضوا لهم، ويحتجوا على أصحاب القوة الغاشمة بما يقدرون عليه.

﴿ رَقُلِ اغْمَلُوا مُسَكِرَى اللَّهُ عَمَلَكُو وَرَسُولُمُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۚ وَسَكُرُدُونَ إِلَى عَلِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَدَةِ فَكُنِّتِكُكُم بِمَا كُنْتُمْ فَضَمَلُونَ ﴿ ﴾ [التربة].



## شرعية العمليات الاستشهادية

## في فلسطين المحتلة

سن تساءل الكثيرون بعد التفجيرات الأخيرة التي تمت في القدس وتل أبيب وعسقلان، وقتل فيها من قتل من الإسرائيليين، نتيجة العمليات الاستشهادية التي قام به شباب من حركة المقاومة الإسلامية (حماس).. تساءلوا عن حكم هذه العمليات التي يسمونها (انتحارية) هل تعد جهاداً في سبيل الله أو إرهاباً؟ وهل هؤلاء الشباب الذين يضحون بأنفسهم في هذه العلميات يعتبرون شهداء أو يعتبرون منتحرين، لأنهم قتلوا أنفسهم بأيديهم؟ وهل يعتبر عمل هؤلاء من باب الإلقاء باليد في التهلكة الذي نهى عه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْتُوا بِأَيْرِيكُم إِلَى التَّهُلُمَة ﴾ [الغرة: ١٩٥].

جَنَّ وأود أن أقول هنا: إن هذه العمليات تعد من أعظم أنواع الجهاد في سبيل الله، وهي من الإرهاب المشروع الذي أشار إليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُم مَّا اَسْتَطَعْتُم يَن فُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ، عَدُوَّ اللهِ وَمُدُوِّ اللهِ عَدُوً اللهِ عَدُو اللهِ عَدَالِهُ اللهِ عَدُو اللهِ عَدُو اللهِ عَدُو اللهِ عَدُو اللهِ عَدُو اللهِ عَدُو اللهِ اللهِ عَدُولَ اللهِ عَدُو اللهِ عَدْمُ اللهُ عَدْمُ اللهُ عَدْمُ اللهُ اللهُ عَدْمُ اللهُ عَدْمُ اللهُ عَدْمُ اللهِ عَدْمُ اللهِ عَدْمُ اللهُ عَدْمُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَدْمُ اللهِ عَدْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَدْمُ اللهُ عَدْمُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَدْمُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وتسمية هذه العمليات (انتحارية) تسمية خاطئة ومضللة، فهي عمليات فدائية بطولية استشهادية. وهي أبعد ما تكون عن الانتحار، ومن يقوم بها أبعد ما يكون عن نفسية المنتحر.

إن المنتحر يقتل نفسه من أجل نفسه، وهذا يقدم نفسه ضحية من أجل دينه وأمته. والمنتحر إنسان بائس من نفسه ومن روح الله. وهذا المجاهد إنسان كله أمل في روح الله تعالى ورحمته. المنتحر يتخلص من نفسه ومن همومه بقتل نفسه، والمجاهد يقاتل عدو الله وعدوه بهذا السلاح الجديد، الذي وضعه القدر في يد المستضعفين ليقاوموا به جبروت الأقوياء المستكبرين: أن يصبح المجاهد (قنبلة بشرية) تنفجر في مكان معين وزمان معين في أعداء الله

والوطن، الذين يقفون عاجزين أمام هذا البطل الشهيد، الذي باع نفسه الله، ووضع رأسه على كفه، مبتغياً الشهادة في سبيل الله.

فهؤلاء الشباب الذبن بدافعون عن أرضهم ـ وهي أرض الإسلام ـ وعن دينهم وعرضهم وأمتهم ـ ليسوا بمنتحرين، بل أبعد ما يكونون عن الانتحار. وإنما هم شهداء حقاً، بذلوا أرواحهم ـ وهم راضون ـ في سبيل الله، ما دامت نياتهم لله، وما داموا مضطرين لهذا الطريق لإرعاب أعداء الله، المصرين على عدوانهم، المغرورين بقوتهم، وبمساندة القوى الكبرى لهم. والأمر كما قال الشاعر العربي قديماً.

# إذا لم يكن إلا الأسنة مركب فما حيلة المضطر إلا ركوبها؟!

ولبسوا بمنتحرين، وليسوا بإرهابيين، فهم يقاومون ـ مقاومة شرعية ـ من احتل أرضهم وشردهم وشرد أهلهم، واغتصب حقهم، وصادر مستقبلهم، ولا زال يمارس عدوانه عليهم. ودينهم يفرض عليهم الدفاع عن أنفسهم، ولا يجيز لهم التنازل باختيارهم عن ديارهم، التي هي جزء من دار الإسلام.

ولا يعد عمل هؤلاء الأبطال من الإلقاء باليد إلى النهلكة، كما يتصور بعض البسطاء من الناس, بل هو عمل من أعمال المخاطرة المشروعة والمحمودة في الجهاد، يقصد به النكاية في العدو، وقتل بعض أفراده ، وقذف الرهب في قلوب الآخرين، وتجرئة المسلمين عليهم.

والمجتمع الإسرائيلي مجتمع عسكري، رجاله ونساؤه جنود في الجيش، يمكن استدعاؤهم في أي لحظة. وإذا قتل طفل أو شيخ في هذه العمليات، فهو لم يقصد بالقتل، بل عن طريق الخطأ، وبحكم الضرورات الحربية، والضرورات تبيح المحظورات.

ولا بأس أن أسوق هنا ما ذكره الفقهاء في هذا الجانب وما ذكره المفسرون في آية ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُو إِلَى النَّبُلُكُةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥].

# ما قاله الجصاص الحنفي:

قان الإمام الجصاص الحنمي في كتابه الحكام القرآن، في تفسير هذه الآية: قد قبل فيه وجوه:

أحدها: ما حدثنا محمد بن أبي بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أو داود قال حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن حيوة بن شريح وابن لهبعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران قال: غزونا بالقسطنطينية وعلى الجماعة عبد الرحمٰن بن الوليد، والروم ملصقو ظهورهم بحائط المدينة، فحمل رجل على العدو، فقال الناس: مه مه! لا إله إلا الله! يلقي بيديه إلى التهلكة! فقال أبو أبوب: إنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار لما نصر الله نسيه وأظهر دينه الإسلام، فقلنا: هلم نقيم في أموالنا ونصلحها. فأنزل الله تعالى فقيم في أموالنا عنصلحها وندع الجهاد. قال أبو عمران: فلم يزل أبو أيوب نقيم في أموالنا فنصلحها وندع الجهاد. قال أبو عمران: فلم يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية (١٠). . فأخبر أبو أيوب أن الإلقاء بالأيدي إلى التهلكة هو ترك الجهاد في سبيل الله، وأن الآية في ذلك نزلت، وروي مثله عن ابن عباس وحذيفة والحسن وقتادة ومجاهد والضحاك.

وروي عن البراء بن عازب وعبيدة السلماني: الإلقاء بالأيدي إلى التهلكة هو اليأس من المغفرة بارتكاب المعاصي.

وقيل: هو الإسراف في الإنفاق حتى لا يجد ما يأكل ويشرب فيتلف.

وقيل: هو أن يقتحم الحرب من غير نكاية في العدو، وهو الذي تأوله المقوم الذي أنكر عليهم أبو أيوب وأخبر فيه بالسبب، وليس يمتنع أن يكون جميع هذه المعاني مرادة بالآية لأحتمال اللفظ لها، وجواز اجتماعها من غير تضاد ولا تناف.

فأما حمله على الرجل الواحد يحمل على حلبة العدو، فإن محمد بن الحسن ذكر في «السير الكبير»: أن رجلاً لو حمل على ألف رجل وهو وحده لم يكن بذلك بأس، إذا يطمع في نجاة، أو نكاية، فإن كان لا يطمع في نجاة ولا نكاية، فإني أكره له ذلك، لأنه عرض نفسه للتلف من غير منفعة

<sup>(</sup>۱) الحديث نسبه ابن كثير في «تفسيره» إلى أبي داود والترمذي والنسائي وأبي يعلى وابن حبان في "صحيحه» والحاكم على شرط الشيخير وغيرهم. انظر: «تفسيره» ابن كثير ٢٢٨/١، ٢٢٩ ط. المحلبي.

للمسلمين، فإن كان لا يطمع في نجاة ولا نكاية، ولكنه يجرئ المسلمين بذلك، حتى يفعلوا مثل ما فعل، فيقتلون وينكون العدو فلا بأس بذلك إن شاء الله، لأنه لو كان على طمع من النكاية في العدو ولا يطمع في النجاة، لم أر بأساً أن يحمل عليهم، فكذلك إذا طمع أن ينكى غيره فيهم بحملته عليهم فلا بأس بذلك، وأرجو أن يكون فيه مأجوراً، وإنما يكره له ذلك: إذا كان لا منفعة فيه على وجه من الوجوه، وإن كان لا يطمع في نجاة ولا نكاية، ولكنه مما يرهب العدو، فلا بأس بذلك. لأن هذا أفضل النكاية، وفيه منفعة المسلمين.

قال: وعلى دلك ينبغي أن يكون حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه متى رجا نفعاً في الدين، فبذل نفسه فيه حتى قتل كان في أعلى درجات الشهداء قال الله تعالى ﴿ وَأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ رَانَهُ عَنِ ٱلْمُنكِرِ وَلَصْبِرَ عَلَى مَا أَصَابَكُ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَرْمِ ٱلْأَمُورِ ﴿ ﴾ [لقمان]، وقد روى عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿ أَفْضُلُ الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل تكلم بكلمة حق عند سلطان جائر فقلته (٢٠) وروى أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ

<sup>(</sup>١) يشري: أي يبيع.

<sup>(</sup>٢) رواه الحاكم وصححه من حديث جابر، واعترضه الذهبي، وصححه الألباني من طريق=

أنه قال: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر؟(١)، وذكر الجصاص هنا حديث أبي هريرة مرفوعاً: قشر ما في الرجل شح هالع وجبن خالع؟(٢) قال: وذم الجبن يوجب مدح الإقدام والشجاعة فيما يعود نفعه على الدين وإن أيقن فيه بالتلف والله تعالى أعلم بالصواب(٢).

# ما قاله القرطبي المالكي:

وقال الإمام القرطبي المالكي في القسيرة: اختلف العلماء في اقتحام الرجل في الحرب وحمله على العدو وحده، فقال القاسم بن مخيرة والقاسم بن محمد وعبد الملك من علمائنا: لا بأس أن يحمل الرجل وحده على الجيش العظيم إذا كان فيه قوة، وكان لله بنية خالصة، فإن لم تكن فيه قوة فذلك من التهلكة.

وقيل: إذا طلب الشهادة وخلصت النية فيحمل، لأن مقصوده واحد منهم، وذلك بيَّن في قوله تعالى: ﴿وَرِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْكُهُ آتِيْفَكَاءُ مُهْنَكَاتِ أَقَٰهُ﴾.

وقال ابن خويز منداد: فأما أن يحمل الرجل على مائة، أو على جملة العسكر، أو جماعة اللصوص المحاربين والخوارج، فلذلك حالتان: إن علم وغلب على ظنه أن سيقتل من حمل عليه وينجو فحسن، وكذلك لو علم أو غلب على ظنه أن يقتل، ولكن سينكي نكاية، أو سيبلي، أو يؤثر أثراً ينتفع به المسلمون فجائز أيضاً. وقد بلغني أن عسكر العسلمين لما لقي الفرس نفرت خيل المسلمين من القيلة، فعمد رجل منهم وصنع فيلاً من طين وأنس به فرسه

رواها الخطيب في التاريخه. االصحيحة؛ (٣٧٤) بلفظ: السيد الشهداء حمزة، ورجل
 قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه فقتله».

 <sup>(</sup>١) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن عطية العوني وقال الترمدي: حسن غريب،
 كما رواه النسائي بإسناد صحيح - كما قال المنذري - عن طارق بن شهاب. والمنتقى؟
 (١٣٦٤).

 <sup>(</sup>۲) رواه أبو داود (۲۵۱۱) وأحمد (۷۹۷۷) وصححه الشيخ شاكر، وابن حبان في
 دصحيحه».

<sup>(</sup>٣) ﴿ الْحَكَامِ القرآنَ لَأَبِي بِكُرِ الجِصَاصِ ١/ ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

حتى ألفه، فلما أصبح لم ينفر فرسه من الفيل، فحمل على الفيل الذي كان يقدمها، قيل له: إنه قاتلك، فقال: لا ضير أن أقتل ويفتح للمسلمين! وكذلك يوم اليمامة لما تحصنت بنو حنيفة بالحديقة، قال رجل من المسلمين: ضعوني في الحجعة (١) وألقوني إليهم، ففعلوا وقاتلهم وحده وفتح الباب.

قال القرطبي: ومن هذا ما روي أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أرأيت إن قتلت في سبيل الله صابراً محتسباً؟ قال: (فلك الجنة). فانغمس في العدو حتى قتل (٢٠). وفي صحيح مسلم عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أفرد يوم أحد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش، فلما رهقوه (٢٠) قال: «من يردهم عنا وله الجنة؛ فتقدم رجل من الأنصار فقاتل حتى قتل. فلم يزل كذلك حتى فتل السبعة، فقال النبي ﷺ: «ما أنصفنا أصحابنا» هكذا الرواية (أنصفنا) بسكون الفاء (أصحابنا) بفتح الباء، أي لم ندلّهم للقتال حتى قتلوا وروي بفتح الفاء ورفع الباء، ووجهها أنها ترجع لمن فر عنه من أصحابه والله أعلم. ثم دكر القرطبي كلمة محمد بن الحسن: لو حمل رجل واحد على ألف رجل من المشركين وهو وحده، لم يكن بذلك بأس إذا كان يطمع في نجاة أو نكاية في العدو، فإن لم يكن كذلك فهو مكروه، لأنه عرض نفسه للتلف في غير منفعة المسلمين (٤٠). . . إلخ.

# ما قاله الرازي الشافعي:

وقال الإمام الرازي الشافعي في التفسير، المراد من قوله: ﴿وَلَا تُلَقُوا إِلَيْرِيكُو إِلَى التَّلِكُونِ أَي لا تقتحموا في الحرب بحيث لا ترجون النفع، ولا يكون لكم فيه إلا قتل أنفسكم، فإن ذلك لا يحل، وإنما يجب أن يقتحم إذا طمع في النكاية وإن خاف القتل، فأما إذا كان آيساً من النكاية وكان الأغلب أنه مقتول، فليس له أن يقدم عليه، وهذا الوجه منقول عن البراء بن عازب، ونقل عن أبي

<sup>(</sup>١) الحجفة: الترس يتخذ من الجلود. وقائل هذا هو البر ، بن مالك، كما في اتاريخ الطبري. .

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم في الجهاد باب غزوة أحد ٣/ ١٤١٥ رقم (١٧٨٩).

<sup>(</sup>٣) رهقه: غشيه وضيق عليه. قالنهاية، ٢٨٣/٢.

 <sup>(</sup>٤) • تفسير القرطبي ٢ ٣٦٣/٢ دار الكتب المصرية

هريرة ﷺ أنه قال في هذه الآية: هو الرجل يستقل بين الصفين. قال الرازي: ومن الناس من طعن في هذا التأويل وقال: هذا القتل غير محرم واحتج عليه بوجوه.

الأول: روي أن رجلاً من المهاجرين حمل على صف العدو فصاح به الناس: ألقى بيده إلى التهلكة! فقال أبو أيوب الأنصاري: نحن أعلم بهذه الآية وإنما نزلت فينا.. وذكر خلاصة ما حكاه الجصاص في سبب نزول الآية.

والثاني: روى الشافعي عَنْهُ أَنْ رسول الله في ذكر الجنة، فقال له رحل من الأنصار: أرأيت يا رسول الله إن فتلت صابراً محتسباً؟ قال في الجنة». فانغمس في جماعة العدو فقتلوه بين يدي رسول الله.. وإن رجلاً من الأنصار ألقى درعاً كانت عليه حين ذكر النبي في الجنة اثم انغمس في العدوا فقتله.

والثالث: روي أن رجلاً من الأنصار تخلف عن بني معاية، فرأى الطير عطوفاً على من قنل من أصحابه، فقال لبعض من معه. سأتقدم إلى العدو فيقتلونني، ولا أتخلف عن مشهد قتل فيه أصحابي، ففعل ذلك فذكروا ذلك للبي على فقال فيه قولاً حسناً.

الرابع: روي أن قوماً حاصروا حصناً، فقاتل رجل حتى قتل، فقيل: ألقى بيده إلى التهلكة، فبلغ عمر بن الخطاب رشي ذلك فقال: كذبوا أليس يقول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ آبِتِكَآةً مَنْهَاتِ اللَّهِ ولمن نصر ذلك التأويل أن يجيب عن هذه الوجوه فيقول: إنا إنم حرمنا إلقاء النفس في صف العدو إذا لم يتوقع إيقاع نكاية فيهم، فأما إذا توقع فنحن نجوز ذلك (١٠).

## ما رواه ابن كثير والطبري:

روى الحافظ ابن كثير أن رجلاً قال للبراء بن عازب الأنصاري: إن حملت على العدو فقتلوني: أكنت ألقيت بيدي إلى التهلكة؟ قال: لا، قال الله

<sup>(</sup>١) اتفسير الفخر الرازي، ١٤٨/٢.

وروى الإمام الطبري بسنده في تفسيره عن أبي إسحاق السبيعي قال: قلت للبراء بن عازب (الصحابي): يا أبا عمارة، الرجل يلقى ألفاً من العدو، فيحمل عليهم، وإنما هو وحده (يعني: أنه مقتول في العادة لا محالة) أيكون ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿وَلَا تُلَقُوا بِأَيْدِيكُو إِلَى اَلْهُلَكُو ﴾؟ فقال: لا، ليقاتل حتى يقتل. قال الله لنبيه ﷺ: ﴿ وَقَدَيْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلّا نَفْسَكُ ﴾ [النسه: ٨٤].

#### ما قاله ابن تيمية:

وذكر نحو ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في فنواه المشهورة في قتال النتار، مستدلاً بما روى مسلم في اصحيحه عن النبي رهم من قصة أصحاب الأخدود، وفيها: أن الغلام أمر بقتل نفسه، لأجل مصلحة ظهور الدين (حين طلب إليهم أن يرموه بالسهم ويقولوا: باسم الله رب الغلام). قال: ولهذا جوز الأئمة الأربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار، وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه، إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين، وقد بسطنا القول في هذه المسألة في موضع آخر (٢).

# ما قاله الشوكاني:

وقال الإمام الشوكاني في تفسيره «فتح القدير»: والحق أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فكل ما صدق عليه أنه تهلكة في الدين أو في الدنيا، فهو داخل في هذا. ومن جملة ما يدخل تحت الآية: أن يقتحم الرجل في الحرب فيحمل على الجيش، مع عدم قدرته على التخلص، وعدم تأثيره لأثر ينفم المجاهدين. اه(٣).

ومعنى هذا: أنه كان لأقتحامه أثر ينفع المجاهدين كإرهاب العدو وإفزاعه لم يعد هذا في التهلكة.

<sup>(</sup>١) «تفسير ابن كثير» ١/ ٢٢٩ طبعة الحلبي.

<sup>(</sup>۲) انظر: المجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٩٤٠/٢٨.

<sup>(</sup>٣) الفتح القدير؟ للشوكاني ١/٢١٢ طبعة دار الوفاء بمصر،

#### ما قاله صاحب تفسير المنار:

وفي عصرنا قال العلامة رشيد رضا في «تفسير المنار»: «ويدخل في النهي: النطوح في الحرب بغير علم بالطرق الحربية، التي بعرفها العدو، كما يدخل فيه كل مخاطرة غير مشروعة، بأن تكون لاتباع الهوى لا لنصر الحق وتأييده (1).

ومفهوم هذا أن المخاطرة المشروعة المحسوبة التي يرجى بها إرهاب عدو الله وعدونا، ويُبْتَغَى فيها نصر الحق لا اتباع الهوى، لا تكون من الإلقاء باليد إلى التهلكة.

أعتقد أن الحق قد تُبَيِّن، وتبين الصبح لذي العينين، وأن هذه الأقوال كلها ترد على أولئك المتطاولين، الذين اتهموا هؤلاء الفتية الذين آمنوا بربهم وزادهم هدى، والذنن باعوا أنفسهم لله، وقتلوا في سبله بأنهم قد انتحروا، وألقوا بأيديهم إلى التهلكة، فهم \_ إن شاء الله \_ في طليعة الشهداء عند الله، وهم العنصر الحي المعبر عن حبوية الأمة، وإصرارها على المقاومة وأنها حية لا تموت، باقية لا تزول.

كل ما نطلبه هنا: أن تكون هذه العمليات الاستشهادية بعد دراسة وموازنة لإيجابياتها وسلبياتها، وينبغي أن يتم ذلك عن طريق تفكير جماعي من مسلمين ثقات. فإذا رجدوا الخير في الإقدام أقدموا وتوكلوا على الله ﴿وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَ اللهِ فَإِنَ اللهَ عَزِيزُ حَكِيمٌ ﴿ ﴾ [الأنفال].



<sup>(</sup>١) القسير المنارة ٢١٣/٢.



#### تأجير الرحم

سى ما رأي الشرع في استئجار امرأة متزوجة رحم امرأة أجنبية، بحيث يؤخذ الحيوان المنوي من زوج المرأة، وبيبضة الزوجة ثم يزرع في رحم المرأة الأجنبية؟

الإسلامية للعلوم الطبية) في الكويت، والتي تجمع عادة بين نخبة من علماء الإسلامية للعلوم الطبية) في الكويت، والتي تجمع عادة بين نخبة من علماء الفقه وأخرى من علماء الطب، وبعد البحث والدراسة صدرت الفتوى بأنه يشرع للزوجين أحدهما أو كليهما، أن يستفيدا من إمكانات العلم المتاحة اليوم للمساعدة في تحقيق الإنجاب، بشرط أن يكون (الحيوان المنوي) من الزوج، و(البييضة) من الزوجة، ولا يدخل أي طرف ثالث بينهما. وهو ما عرف عند الناس باسم (أطفال الأنابيب).

فلو كانت النطفة (أي الحيوان المنوي) من رجل غير الزوج، معروف أو مجهول، كان ذلك حراماً بلا شك.

وكذلك لو كانت (لبييضة) من امرأة أخرى غير الزوجة، منع ذلك بلا ريب.

ومثلها لو كانت (البييضة) من الزوجة، ولكن (الرحم) من امرأة أخرى، فهذه الصورة أيضاً غير جائزة؛ إذ السؤال المحيّر هنا: من تكون هي الأم؟ أهي صاحبة البييصة التي تحمل الخصائص الوراثية (الجيات) أم هي التي عانت من الحمل والطلق والولادة، وهناً على وهن، حملته كرهاً، ووضعته كرهاً؟

وحتى ولو كانت المرأة الأخرى ضرّتها، أي زوجة رجلها نفسه، فهو أيضاً لا يجوز. لضياع حقيقة الأمومة بين الزوجتين، فأيهما الأم حقيقة؟ من التي سينسب الطفل إليها: صاحبة البييضة أر صاحبة الرحم؟

والفقهاء أنفسهم اختلفوا في ذلك إذا وقع بالفعل، فمنهم من قال: هي

صاحبة البييضة، وأنا أقرب إليهم، ومنهم من قال: هي التي حملت وولدت. وظاهر القرآن مع هؤلاء، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أُشَهَنُّهُمْ إِلَّا ٱلَّتِي وَلَدَّنَهُمَّ ﴾ [المجادلة: ٢].

على كل حال، فجميع الفقهاء يمنعون ذلك، ولا يجيزونه، وإذا كانت بعض النساء قد ابتليت بأنها لا تنتج البييضات، فشأنها شأن المرأة التي لا رحم لها، أو الرجل الذي لا ينتج حيوانات منوية أو ينتجها ميتة أو شبه ميتة، فهؤلاء هم الذين ابتلوا بالعقم الذي ذكره الله تعالى في كتابه حين قال: ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ مُ يَشَلُهُ مَا يُشَاقُ يَهَبُ لِمَن يَشَاهُ إِنْكُا وَبَهَبُ لِمَن بَشَاهُ الشَّكُورَ ﴾ (الشورى). وَكُونًا وَالنَّذُ وَالنَّذُ وَالنَّدُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَالنَّدُ وَالنَّذُ وَالنَّذُ وَالنَّذُ وَالنَّذُ وَالنَّوري).

فهناك من شاء الله تعالى أن يجعله عقيماً، ولا راد لمشيئته عزّ وجلّ، ولا دواء لهذا إلا الصبر على بلاء الله، والرضا بقضاء الله، وممارسة الأبرة و.لأمومة في كفالة اليتامى، ورهاية اللقطاء، وفي هذا أجر جزيل، وثواب عظيم، كما في الحديث الصحيح: «أنا وكافل الينيم في الجنة كهاتين»(١) وأشار بإصبعيه: السبابة والوسطى.

وصلى الله على سبدنا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.



<sup>(</sup>١) [ينظر اصحيح الجامع الصغيرة (١٤٧٥)].

#### دواء الاكتناب والكرب

انا فتاة مسلمة جامعية في الثلاثين من عمري، أشكو من مرض نفسي يسمونه في عصرنا (الاكتئاب) وأنا فعلاً أحس بهذا الاكتئاب وأعيشه، فهو شيء بخنق أنفاسي، ويضيق عليَّ عيشي، وأشعر كأن الأرض على سعتها صاقت بي، كما ضقت بمن حولي، وأكثر من ذلك ضقت بنفسي، أحمل فوق رأسي هما كالجبل، وأحس بحزن شديد يغمرني، كما أحس باليأس يسد علي طريقي، ويملأ مستقبلي بالظلام، فلا أرى بصيصاً من نور، ولا شعاعاً من أمل. حياتي ليل طويل ليس له صبح، وطريق طويل مليئ بالشوك ليس له نهاية.

عرضت نفسي على طبيب نفسي، كما أشار عليَّ من حولي، فأعطاني بعض الحبوب المهدئة، وبعض الصائح المشجعة، ولكني لم أهدأ بالحبوب، ولم أتشجع بالنصائح، وبقيت كما أنا أدور في حلقة مفرغة.

هذا مع أني متدينة أصلي وأصوم وأتلو القرآن الكريم، ولكن حتى العبادة التي أؤديها لا تخرجني مما أنا فيه.

فهل أجد عندك من (حل دين) لهذا الكرب الذي أعانيه هل هناك أذكار أو أدعية، يمكن أن أقرأها، تزيل ما بي من هموم وأحزان وآلام، أو على الأقل تبرد نارها، وتحقف آثارها، أو أن دائي عضال لا دواء له، ولا شفاء مه؟!

أن حولي أباً وأماً وأخوة وأخوات، ولكنهم مشغولون بهمومهم الخاصة، وكأنما أعيش وحدي، رغم ما حولي من صخب، ومن غادين ورائحين.

أرجو أن تدلني على هذه الأذكار أو الدعوات لعل فيها البلسم لجراحي، أو الشفاء لدائي.

مد الله في عمركم، وأجرى الخير والشفاء على أيديكم آمين.

ج الحمد الله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء.

لا يوجد في الدنيا داء عضال لا دواء له، ولا شفاء منه، فقد أخبرنا رسول الإسلام ﷺ، أن الله تعالى ما أنزل داء إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه، وجهله من جهله، فإذا أصاب الدواء الداء برأ بإذن الله تعالى.

وهذا ينطبق على الأدواء العضوية، والأدواء النفسية سواء، بل هو يشمل الأدواء القردية، والأدواء الاجتماعية، فكلها قابلة للشفاء بإذن الله، إذا أصنا دواءها.

وداؤك أيتها الأخت لا يخرج عن هذه القاعدة الكلية، ودواءه موجود ني صيدلية الإسلام ذاته.

ولكن أي مريض لا يشفى من دائه إلا بشروط:

- ١ \_ أن يجد الدواء المناسب لدائه.
- ٢ ـ أن يستخدم هذا الدواء بالفعل، كما وصفه الطبيب كمّاً وكيفاً ووقتاً، دون إخلال نسبى منه.
  - ٣ ـ أن يكون المحل قابلاً لهذا الدواء، غير رافض له.
  - ٤ ـ أن يصبر على العلاج، ويستمر في تناول الدواء، ولا يستعجل النتيجة.
    - ٥ ـ أن يكون موقناً بخبرة الطبيب، وشجاعة دواته، آملاً في الشفاء.

وأود أن أبين لابننا السائلة أن الذي تشكو منه ليس شيئاً نادر الوقوع، بل هو \_ للأسف \_ مرض من أمراض هذا العصر، الذي نُعِمَ الناس فيه بالرفاهية، واستطاع الإنسان فيه أن يصعد القمر، ولكنه لم يستطع أن يسعد نفسه على وجه الأرض.

إن عصرنا هذا يسمونه (عصر القلق) أو (عصر الاكتئاب) أو (عصر اليأس) أو ما شئت من هذه الأمراض التي تدخل كلها في إطار الأمراض النفسية التي انتشرت انتشاراً حافلاً، وأكثر الناس حظاً منها بلاد التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، فجل الناس مصابون بمرض أو بآخر من هذه السلسلة.

ونحن ـ المسلمين ـ أقل الناس بصيباً من هذه الأمراض، وإن لم يخل من بيننا من يشكو، مثل ما تشكين.

## دواء الاكتئاب من الصيدلية المحمدية:

أما دواؤك فهو موجود \_ بتوفيق الله \_ في الصيدلية القرآنية النبوية، وتتلخص هذه الوصفة الدوائية أو (الروشتة) الدينية، في الخطوات التالية.

أولاً: الاعتصام بالله تعالى واللجوء إليه، والتحصن بحصنه الحصين، والأمل في فضله، والرجاء في رحمته، هذا هو الأصل؛ أن يضع الإنسان نفسه في يد مولاه عزّ وجلّ، وأن يؤمن بأنه لن يضيعه، ولن يتخلى عنه، وأنه أبر به من نفسه، وأرحم به من أمه وأبيه، ولا يبأس من روحه أبداً، ولا يقنط من رحمته أبداً، فد ﴿إِنّهُ لَا يَأْتِنَسُ مِن رَقِع اللّهِ إِلّا النّوْمُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴿ إِنّهُ لَا يَأْتِنَسُ مِن رَقِع اللّهِ إِلّا النّوْمُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴿ إِنّهُ لَا يَأْتِنَسُ مِن رَقِع اللّهِ إِلّا النّوْمُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴿ إِنّهُ لَا يَأْتِنَسُ مِن رَقِع اللّهِ إِلّا النّوْمُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴿ إِنّهُ لَا يَأْتُنَسُ مِن رَقِع اللّهِ إِلّا النّوَمُ اللهُ إِلّا النّهُ إِلّا اللّهُ إِلّا النّهُ إِلّا اللّهُ إِلّا اللّهُ إِلّا اللّهُ إِلّا اللّهُ إِلّا اللّهُ إِلَّا اللّهُ اللّهُ إِلَّا اللّهُ إِلَّا اللّهُ اللّهُ إِلَّا اللّهُ إِلَّا اللّهُ إِلَّا اللّهُ إِلَّا اللّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلّا اللّهُ إِلَّا اللّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلّهُ إِلّهُ إِلّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلّهُ إِلّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلْهُ إِلّهُ الللّهُ إِلّهُ الللّهُ إِلّهُ الللّهُ اللّهُ إِلّهُ اللّهُ إِلّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ إِلّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الله

إن الله تعالى لا يستعصي عليه مرض، ولا مشكلة مادية ولا معنوية، فكم من مريض شفاه، وكم من فقير أغناه، وكم من سائل أعطاه، وكم من مشرف على الهلاك نجاه، وكم من ضال هداه، وكم من مشرد آواه، وكم من ضعيف قواه، وكم من مبتلى عافاه، وكم من . . . وكم . . . . فهو سبحامه لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء.

ألم تركيف كشف غمة يعقوب عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، وجمع بينه وبين أولاده، حين قال: ﴿ قَالَ إِنْكَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرْنِ إِلَى اللّهِ اليوسف. ١٨٦] ﴿ فَصَبْرٌ جَيدًا عَسَى اللّهُ أَن يَأْتِبِي بِهِمْ جَيعًا إِنْهُ هُوَ الْمَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿ فَصَبْرٌ جَيدًا إِنْهُ هُوَ الْمَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿ وَهَا لَا مَن كَانِيمُ اللّهِ أَن يَأْتِبِي بِهِمْ جَيعًا إِنْهُ هُوَ الْمَلِيمُ الْحَكِيمُ الْحَكِيمُ الْوَبِ، بعد مرض طويل ﴿ وَأَتُوبُ إِذْ اَدَىٰ وَبَنْهُ وَاللّهُ مُنَافِعُ وَاللّهُ اللّهُ مُنَافِعُ مَن أَرْحَمُ الزَّجِينَ ﴾ وَاللّه اللهُ مَن اللهُ عَلَيْدِينَ ﴾ والأبياء].

ألم تركيف استجاب ليونس (ذي لنون) بعد أن التقمه الحوت، وددى في الظلمات: ظلمة اللبل، وظلمة البحر، وظلمة بطن الحوت: ﴿أَن لَا إِلْكَ إِلَا أَنْتَ سُبْكَنَكَ إِنِّ كَنْتُ مِنَ اَلظَّلِمِينَ فَالسَتَجَبَّنَا لَمُ وَنَجَيْنَكُ مِنَ اَلفَيْرِ وَكَذَلِكَ لُحُمْ وَنَجَيْنَكُ مِنَ اَلفَيْرِ وَكَذَلِكَ لُحُمْ وَنَجَيْنَكُ مِنَ اَلفَيْرِ وَكَذَلِكَ لُمُ وَنَجَيْنَكُ مِنَ اَلفَيْرِ وَكَذَلِكَ لُمْ وَنَجَيْنَكُ مِنَ الفَيْرِ وَكَذَلِكَ لُكُومِينَ اللهِ وَالأَبياء].

ألم تركيف استجاب لزكريا ﴿إِذْ نَادَكَ رَيَّةٌ رَبِ لَا تَكَذَٰفِ فَكُرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ ٱلْوَرِنِينَ ۞ فَاسْتَجَبَّنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَنْجَنَ وَأَسْلَمْنَا لَهُ زَوْجَكُمُ إِنَّهُمْ كَانُواْ يُسُرِغُونَ فِي ٱلْخَنْبِرَتِ وَيَنْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبُ وَكَانُواْ لَنَا خَنْبِوبِنَ ۞﴾ [الانبياء].

ألم تركيف استجاب لإبراهيم دون أن يدعوه، بل قال حين ألقي في النار: ﴿حَسَّبُنَا ٱللَّهُ وَيَعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ هكذا كان ذكر إبراهيم، فقال الله للنار: ﴿ كُونِ بَرَكًا وَسَلَمًا عَلَىٰ إِبَرَهِيمَ ﴾ [الأنياء].

هذه الثقة الوطيدة بالله هي بداية الحل، وهي المشعل الذي يضيء الطريق، أن يحط المرء أعماله وأفعاله على باب الله، ويتمرغ على عبته، ولا يبرح هذا الباب أبداً، فهو سبحانه لا يرد من طرق بابه، وخصوصاً إذا دعاء دعاء المضطر الذي لا ملجأ له من الله إلا إليه، ولا جناب يلوذ به إلا جنابه، فهو يدعو بحرقة وحرارة واضطرار وافتقار، وليعلم أن أشد ساعات الليل ظلمة وسواداً، هي السويعات التي تسبق ابتلاج الفجر، وأن سنة الله أن يجعل بعد العسر يسراً، وبعد الفيق فرجاً، وقد قال الشاعر؛

ولرب نازلة يضيق بها الفتى ذرعاً، وعند الله منها المخرج ضافت فلما استحكمت حنقاته فرجت، وكنت أظنها لا تفرج

# الصلاة عدة للمسلم في معركة الحياة:

ثانياً: رمن أهم ما يلجأ إليه المسلم في شدته وكربه و كتابه الصلاة التي يقف فيها المسلم بين يدي ربه خائفاً متضرعاً؛ فهي عدة للإنسان المؤمن في معركة الحياة، تمده بروح القرة، وقوة الروح، وتمنحه طاقة نفسية، وزاداً روحياً يعينه على مواجهة الشدائد، قال تعالى في توجيه المؤمنين: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا السَّتَعِينُوا بِالشَّبْرِ وَالضَّاؤَةُ إِنَّ آللَهُ مَعَ الصَّنبِينَ اللهُ اللهود].

وكان النبي ﷺ إذا حزبه أمر، أي اشتد عليه، فزع إلى الصلاة.

ولا سيما إذا اجتهد المسلم أن يسبغ وضوءها، ويتم ركوعها وسجودها وخشوعها، ويستحضر فيها جلال الله تعالى ومعيته له، وخصوصاً مع قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ أهدِنَا ٱلصِّرَطَ ٱلْمُسْقِيدَ ﴾ فهو يستعين برب العالمين، مجيب دعاء المضطرين، وكاشف حزن المحزونين، وينبغي له أن ينتهز فرصة السجود ليدعوه تعالى بما يحب، ففي الحديث: فأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، فاجتهدوا في الدعاه.

# الاجتهاد في مساعدة الضعفاء:

ثالثاً: ومما يساعد المسلم على الخروج من حالة الكرب والاكتئاب، الاجتهاد في مساعدة الناس، وخصوصاً الضعفاء منهم، مثل الفقراء واليتامى والأرامل والمعوقين وأصحاب الحاجات، والعمل بجد لإغاثة الملهوفين، وتفريج كربة المكروبين، ومسح دمعة المحزونين، وإدخال البسمة على شفاههم، والبهجة على قلوبهم، فهذا يفيد الإنسان المكروب والمكتئب عدة فوائد.

ا ـ أنه يتعبد بهذا العمل الله، وهو من أحب ما تقرب به إلى الله، عباد الله تعالى وأحبهم إليه أنفعهم لعياله، وفي الحديث: «أحب الناس إلى الله أنفعهم، وأحب الأعمال إلى الله تعالى سرور تدخله على مسلم، تكشف عنه كربة، أو تقضي عنه ديناً، أو تطرد عنه جوعاً، ولأن أمشي مع أخي المسلم في حاجة أحب إليّ من أن أعتكف في المسجد شهراً».

٢ - أنه يخرج المرء المكتئب من سجن الوحدة والوحشة، الذي فرضه الإنسان على نفسه، ويشعر بكيانه، وبأنه قادر على أن ينجز ويؤثر، ويشغله بهموم غيره، بعد أن كان كل همه نفسه، لا ينظر إلا إليها، ولا يدور إلا حولها، كما يدور الوثني حول صنمه.

٣ ـ أن نجدته للناس، ومعونته للمستضعفين وأهل الحاجة، يكتسب حبهم له، ودعاءهم له بإخلاص، من أعماق قلوبهم، لا من أطراف ألسنتهم، وهذا الدعاء له أثره وقبوله عند الله تعالى. ولذا قال ﷺ: الوهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكمه.

# أذكار وأدعية نبوية لعلاج الكرب والهم والاكتئاب:

رابعاً: هناك مجموعة من الأذكار والأدعية النبوية لعلاج الكرب والهم والحزن أو ما يسمى في عصرنا ب(الاكتئاب) أو (القبق المرضي) وقد ذكرها الإمام ابن القيم كلله في كتابه القيم قزاد المعاد في هدي خير العبادة حين تحدث عن هديه في علاج الأمراض الحسية المختلفة، وأطال النفس فيها، ثم تحدث في فصل خاص عن علاجه للمكروب والمهموم والمحزون، وإن شئت قلت: للكرب والهم والحزن، وهو علاج يقوم على الأذكار والدعوات التي تصل الإنسان بربه عز وجلّ.

# ومن هذه الأدعية:

لا إله إلا الله العليم الحليم: لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السماوات السبع، ورب الأرض رب العرش الكريم.

وفي «جامع الترمذي» عن أنس، أن رسول الله ﷺ، كان إذا حزبه أمر، قال: «يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث».

وفي اسنن أبي داوده عن أبي بكرة، أن رسول الله على قال: «دعوات المكروب: اللهم رحمتك أرجو، فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين، وأصلح لي شأني كله، لا إله إلا أنته.

وفي المسند الإمام أحمد عن ابن مسعود، عن النبي على قال: الما أصاب عبداً هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك: أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي، إلا أذهب الله حزنه وهمه، وأبدله مكانه فرحاً،

وفي اللترمذي، عن سعد بن أبي وقاص، قال: قال رسول الله على:

«دعوة ذي النون إذ دعا ربه وهو في بطن الحوت: لا إله إلا أنت سبحانك إني
 كنت من الظالمين، لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط إلا استجيب له.

وفي رواية: «إني لأعلم كلمة لا يقولها مكروب إلا فرج الله عنه: كلمة أخي يونس؟.

وفي «سنن أبي داود» عن أبي سعيد الخدري، قال: دخل رسول الله يؤات يوم المسجد، فإذا هو برجل من الأنصار يقال له: أبو أمامة، فقال: «يا أبا أمامة ما لي أراك في المسجد في غير وقت الصلاة؟ فقال: هموم لزمتني، وديون يا رسول الله، فقال: «ألا أعلمك كلاما إذا أنت قلته أذهب الله عز وجل همك وقضى دينك؟ قال: قلت: بلى يا رسول الله، قال: «قل إذا أصبحت وإذا أمسيت: اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل، وأعوذ بك من الجبن والبخل، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال، قال: فقعلت ذلك، فأذهب الله عزّ وجلّ همي، وقضى عني ديني.

# شروط مطلوبة لكي ينفع الدعاء:

ولكي تنفع هذه الأدوية أو الأدعية النبوية، وتؤتي أكلها، وتحقق آثارها، فلا بد أن يصاحبها ما يأتي:

المنابعة المنابعة المنابعة الله المنابعة الله المنابعة المنابع

٢ ـ أن يدعو الداعي، وهو مؤمن بالإجابة، فلا يجوز له أن يتردد أو

يشك في أن الله مجيب دعوته، فإن هذا الشك أو التردد أو الأمر في صيغة الاحتمال، أو التجربة، يضيع أثر الدعاء، وقد قال على: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة».

يجب أن يفطن المسلم والمسلمة إلى هذا الأمر ـ الدعاء وإجابته ـ باعتباره قانوناً إلهياً، قد عبر عنه القرآن بقوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ الْمُعُونِ أَسْتَجِبٌ لَكُرُ ﴾ [خافر: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلُكَ عِبَادِى عَنِي فَإِنِي قَرِيبٌ أَجِيبُ دُعُوةً الدَّاعِ إِذَا دَعَالِي ﴾ [البقرة: ١٨٦].

٣ - أن يستمر في الدعاء والابتهال إلى الله تعالى، تلذاً بدعائه، متعبداً بالتضرع إليه، ولا يكون همه إدراك الثمرة في الحال، بل هو يدعو ويدعو ويدعو، ويدع الإجابة إلى مدبر الأمر كله، ونحن نرى أن كثيراً من الأدوية لا تحفق أثرها إلا بعد مدة قد تقصر أو تطول، ولا بد للمريض أن يصبر عليها، ويستمر في تناولها، ما دامت من وصف طبيب موثوق به.

والنبي ﷺ يحذرنا من الاستعجال في الدعاء، فيقول: «يستجاب للعبد ما لم يستعجل، قالوا: وكيف يستعجل يا رسول الله؟ قال: ايقول: دعوت فلم يستجب لي، فيستحسر ويدع الدعاء».



# الاستنساخ؛ هل يجوز هي البشر؟

سماحة الأستاذ: . . . . . . . حفظه الله

لا بد أنكم قرأتم وسمعتم. وشاهدتم هذا الحدث الكبير الذي تحدثت عنه أجهزة الإعلام كلها، أذاعته وكالات الأنباء العالمية، وأمسى حديث الناس في مجالسهم في صباحهم ومسائهم، ألا وهو (استنساخ) النعجة لأسكتلندية (دوللي) كما سموها، وقد ظهرت نسخة مطابقة للنعجة التي استنسخت منها تماماً، لا تتميز عنها في شيء، وهنا بات الناس يخافون أن يحدث من الاستنساخ في الإنسان، ما حدث في الحيوان! وهذا ما جعلنا وجمل الكثيرين من أمثالنا يتساءلون عن موقف الدين والشريعة الإسلامية من هذا الأمر، وبعبارة صريحة: هل يجوز الاستنساخ في البشر، كما جاز في الحيوان؟ نفع الله بعلمكم، وجزاكم عنا وعن المسلمين خيراً.

شباب يدرسون (البيولوجيا) في الولايات المتحدة

📆 الحمد تله. يقول الشاعر العربي:

والليالي من الزمان حبالي مثقلات يلدن كل عجيبا

# وثبات العلم الحديث:

وإذا كانت الليالي في الأزمنة الماضية تلد العجائب، فهي في زماننا أكثر وأسرع ولادة لكل عجيب وغريب، مما لم يخطر ببال الإنسان، ولم يحلم به مجرد حلم في العصور السالفة، وذلك بفضل تقدم العلم الذي علمه الله للإنسان ﴿عَلَمُ الْإِنسَانُ مَا لَرُ يَتُمُ ﴿ العلنَ ]. حتى أضحى الإنسان يشق أجواز الفضاء، وينزل على سطح القمر، ويطمح للوصول إلى الكواكب الأبعد.

ولقد قدر لنا أن نشهد كثيراً من العجائب في حياتنا، ابتداء من المذياع والتلفاز، ثم الكومبيوتر وغزو الفضاء، وانتهاء بالإنترنت، ومروراً بالثورة البيولوجية الهائلة، ثورة الهندسة الوراثية، التي جريت بتوسع في عالم النبات، ثم يقدر أضيق في عالم الإنسان!

ولقد أصبح الكثيرون يتخوفون من وثبات العلم إذا انطلق وحده بمعزل عن الإيمان والأخلاق، فقد يعود العلم عندئذٍ خطراً على الإنسان، بدل أن يكون نعمة له.

ومنذ سنوات عقدت في جامعة قطر وكلية العلوم فيها، ندوة علمية، شاركت فيها المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم وجمعية الدعوة الإسلامية بليبيا، وكان موضوعها: الهندسة الوراثية وموقف الدين والأخلاق والقانون منها. وانتهت الندوة بعدد من التوصيات دارت حول التحذير من انظلاق العلم أو انفلاته من قيم الدين والأخلاق ورعاية المصلحة للبشر، واتخاذه أداة لسيطرة بعض الناس على بعض، والعبث بفطرة الله التي فطر الناس عليها، ومحاولة تغيير خلق الله، وهو من عمل الشيطان.

#### الاستنساخ ومخاطره:

لقد بدأت المخاوف التي خشيها الناس من تطور الهندسة الوراثية، تظهر فيما عرف اليوم باسم (الاستنساخ) حيث تم هذا الإنجاز في دنيا الحيوان في صورة النعجة (دوللي) الشهيرة، التي لم تولد من التقاء الذكر والأنثى أو الكبش والنعجة، أو التقاء الحيوان المنوي الذكري بالبييضة الأنثوية، كما هو المعتاد فيما خلق الله من حيوان وإنسان.

ولكنهم أخذوا بييضة من هذه النعجة المعينة، وفرغوها من بواتها، أي نزعوا منها النواة تماماً، ثم جاؤوا بخلية حية من جسم النعجة، ووضعوها مكان النواة، فانقسمت وتكاثرت، كما في البييضة الملقحة، بعد أن وضعت في رحم الشاة، وتم النعو الجنيني المعتاد، حتى ولدت شاة كاملة، مشابهة للشاة التي استنسخت منها تمام المشابهة، أي مشابهة التوأم للتوأم إذا كانت من بييضة واحدة.

وبهذا أمكن تخليق نسخة أخرى طبق الأصل من النعجة التي أخذت منها البييضة، وفي الإمكان استنساخ نعجات أو نسخ أخرى مطابقة تمام المطابقة للنعجة الأصلية ني جسمها وشكلها ولونها وحجمها ونوع صوفها.. إلخ.

ومنذ نجح الاستنساخ في عالم الحيوان، أصبح الاستنساخ في عالم الإنسان في دائرة الإمكان، وغدا هذا الأمر مخوفاً لدى الكثيرين في أنحاء العالم، وقبله أناس، ورفضه آخرون، بعضهم من رجال العلم أنفسهم، وأكثرهم من الذين يهتمون بالدين والأخلاق والقيم الإنسانية، ومصير البشرية.

ويقول بعص الناس: إنهم يجربون ذلك سراً على الإنسان، دون إعلان الآن، حتى إذا أنجزوا ما ينشدونه أعلنوه

## موقف الإسلام من الاستنساخ:

ومن أجل ذلك تساءل الناس في عالمنا لإسلامي عن موقفنا نحن المسلمين، وبعبارة أدق: عن موقف دينا وشريعتنا من هذا الأمر الجديد: أتجيزه شريعتنا بإطلاق؟ أم تمنعه وتحرمه بإطلاق؟ أم تجنزه سعض الضوابط والقيود؟

وأود أن أجيب هنا بأن الإسلام يرحب عموماً بالعلم والبحث العلمي، ويرى من فروض الكفاية على الأمة المسلمة أن تتفوق في كل مجال من مجالات العلم الذي تحتاج إليها الأمة في دينها أو دنياها، بحيث تتكامل فيما بينها، وتكتفي اكتفاء ذاتياً في كل فرع من فروع العلم وتطبيقاته، وفي كل تخصص من التخصصات، حتى لا تكون الأمة عالة على غيرها.

ولكن (العلم) في الإسلام، مثله مثل العمل، والاقتصاد والسياسة والحرب، كلها بجب أن تتقيد بقيم الدين والأخلاق، ولا يقبل الإسلام فكرة الفصل بين هذه الأمور وبين الدين والأخلاق، كأن يقول قاتلون. دعو العلم حراً، ودعوا الاقتصاد حراً، ودعوا السياسة حرة، ودعوا الحرب حرة، ولا تدخلوا الدين أو الأخلاق في هذه الأمور، فتضيقوا عليها، وتمنعوها من النمو والانطلاق وسرعة الحركة.

إن الإسلام يرفض هذه النظرة التي أفسدت العلم والاقتصاد والسياسة، ويرى أن كل شيء في الحياة يجب أن يخضع لتوجيه الدين، وكلمة الدين، فكلمة الدين هي كلمة الله، وكلمة الله هي العليا، ومن المنطقي أن تخضع كلمة الإنسان المخلوق لكلمة الله الخالق سبحانه، وكلمة الله هي أبداً كلمة الحق والخير والعدل والجمال.

## الاستنساخ في عالم الحيوان جائز بشروط:

ونحن إذا نظرنا إلى قضية الاستنساخ، فنحن نجيزه في عالم الحيوان بشروط:

الأول: أن يكون في ذلك مصلحة حقيقية للبشر، لا مجرد مصلحة متوهمة لبعض الناس.

الثاني: ألا يكون هناك مفسدة أو مضرة أكبر من هذه المصلحة، فقد ثبت للناس الآن ـ ولأهل العلم خاصة ـ أن النباتات المعالجة بالوراثة إثمها أكبر من نفعها، وانطلقت صيحات التحذير منها في أرجاء العالم.

الثالث: ألا يكون في ذلك إيذاء أو إضرار بالحيوان ذاته. ولو على المدى الطويل، فإن إيذاء هذه المخلوقات العجماوات حرام في دين الله.

## الاستنساخ في مجال البشر لا يجوز:

إذا عرفنا ذلك في عالم النعاج والكباش أو عالم الحيوان بصفة عامة، فما الحكم في دخول الاستنساخ في عالم الإنسان، ومحاولة استنساخ بشر من آخر على طريقة النعجة (دوللي) بحيث يمكننا أن نستنسخ من الشخص الواحد عشرات أو مثات مثله، بدون حاجة إلى أبوين ولا زواج ولا أسرة، بل يكفينا أحد الجنسين من الذكور أو الإناث، ونستغني عن الجنس الآخر، وبهذا تستطيع البشرية أن تستنسخ من الأشخاص الأذكياء عقلاً، والأقوياء جسماً، والأصحاء نفساً، ما شاءت من الأعداد، وتتخلص من الأغبياء والضعفاء والمهازيل من البشر؟

وهنا نقول: إن منطق الشرع الإسلامي \_ بنصوصه المطلقة، وقواعده الكلية، ومقاصده العامة \_ يمنع دخول هذا الاستنساخ في عالم البشر، لما يترتب عليه من المفاسد الآتية:

## الاستنساخ ينافي التنوع:

أولاً: إن الله خسق هذا الكون على قاعدة (النسوع) ولهذا نجد هذه العبارة نرد في القرآن كثيراً بعد خلق الأشياء والامتنان بها على العباد (مختلف ألوانه) فاختلاف الألوان تعبير عن ظاهرة (التنوع). وحسبنا أن نقرأ قول الله تعالى: ﴿ أَلَوْ نَرَ أَنَّ اللّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَلَةً فَأَخْرَجْنَا بِيهِ ثَمَرَتُو مُحْنَافِا أَلَوْانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدًا بِيهِ ثَمَرَتُو مُحْنَافِا أَلَوْانُها وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدًا بِيهِ ثَمَرَتُو مُحْنَافِا أَلَوْانُها وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدًا بِيهُ نَوْدُ اللهِ تَعَالَى وَعَلِيبُ سُودٌ اللهِ وَهُونَ النّابِ وَالنَّفَادِ وَالْأَنْفَادِ اللهُ مِن اللهَ مِن عِبَادِهِ الْعُلْمَثُولُ [فاطر].

والاستنساخ بناقض التنوع، لأنه بقوم على تخليق نسخة مكررة من الشخص الواحد، وهذا يترتب عليه مفاسد كثيرة في الحياة البشرية والاجتماعية، بعضها ندركه، وبعضها قد لا ندركه إلا بعد حين.

تصور فصلاً من التلاميذ المستنسخين. كيف يميز المدرس بين بعضهم وبعض؟ كيف يعرف زيداً من عمرو من بكر؟

وكيف يعرف المحقق من ارتكب جرماً من غيره، والوجوه واحدة، والقامات واحدة، والبصمات واحدة؟

بل كيف يعرف الرجل زوجته من غيرها والأخرى نسخة مطابقة نها؟ وكيف تعرف المرأة زوجها من غيره، وغيره هذا صورة منه؟

إن الحياة كلها ستضطرب وتفسد، إذا انتفت ظاهرة الننوع واختلاف الألوان، الذي خلق الله عليه الناس.

## علاقة المستنسخ منه:

ثم هناك سؤال محير عن علاقة الشخص المستنسخ بالشخص المستنسخ منه أو هو أب له أو أخ توأم منه ! هذه قضية مربكة.

ولا شك أن هذا الشخص غير الآخر، فهو ـ وإن كان يحمل كل صفاته الجسمية والعقلية والنفسية ـ ليس هو الآخر، فهو بعده، بزمن قطعاً، وقد يحمل كل صفاته الأساسية، ولكن تؤثر فيه البيئة والتربية، والثقافة، فتجعل منه شخصاً آخر في عقيدته وسلوكه ومعارفه، فهذه أمور تكتسب، ولا تكفي فيها العوامل الوراثية وحدها.

وإذن يكون شخصاً غير الشخص المستنسخ منه، ولكن ما صلته به: أهو ابن أم أخ أم غريب عنه؟ هذه مشكلة حقاً.

قد يقول البعض ببنوته، لأنه جزء منه، وهذا مقبول إذا وضع في رحم الممرأة وحملته وولدته، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَا الَّتِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ [المجادلة: ٢]، ومعنى هذا أن يكون له أم ولا أب له!!

وقد يقول آخر: إنه أخ توأم للمستنسخ منه، بمثابة التوأمين المخلوقين، من بييضة واحدة، ولكن الأخوة فرع عن الأبوة والأمومة، فكيف يثبت الفرع ولم يثبت الأصل؟

وهذا كله يوجب علينا أن ننكر العملية من أصلها لما يترتب عليها من مفاسد وآثام، ظهر بعضها، وبقي كثير منها في رحم الزمان.

### مفاسد أخرى محتملة.

ثم إن الاستنساخ يعرض (القطيع المستنسخ) للعدوى السريعة، وربما للهلاك السريع، إذا أصيب واحد منهم بمرض، فسرعان ما يصاب مجموع المستنسخين بهذا الداء، وقد يقضي عليهم مرة واحدة، لأن مجموعهم \_ وإن كانوا كثرة في العدد \_ بمثابة شخص واحد.

ومن ناحية أخرى لا يؤمن أن يستخدم الاستنساخ في الشر، كما استخدمت القوة النووية، وغيرها في التدمير وإهلاك الحرث والنسل.

فما الذي يضمن لنا ألا تأتي بعض القوى الكبرى أو من يقلدها فتستنسخ جيشاً من الأقوياء والعمالقة لتسحق به الآخرين؟

وما الذي يضمن لنا أن تأتي بعض هذه القوى الكبرى وتستخدم نفوذها، لمنع الآخرين من هذا الاستنساخ، وتحرمه عليهم، في حين تحله لنفسها، كما فعلوا في الأسلحة النووية؟

## الاستنساخ ينافي سنة (الزوجية):

على أن الاستنساخ بالصورة التي قرأناها وشرحها المختصون: ينافي ظاهرة الازدواج، أو سنة (الزوجية) في هذا الكون الذي نعيش فيه.

فالناس خلقهم الله أزواجاً من ذكر وأنثى، وكذلك الحيوانات والطيور والزواحف والحشرات، بل كذلك النباتات كلها.

بل كشف لنا العلم الحديث أن الازدواج قائم في عالم الجمادات، كما نرى في الكهرباء ظاهرة الموجب والسالب، بل إن (الذرة) \_ وهي وحدة البناء الكوني كله \_ تقوم على إلكترون ويروتون، أي شحنة كهربائية موجبة، وأخرى سالبة، ثم النواة.

والقرآن الكريم يشير إلى هذه الظاهرة حين يقول: ﴿وَخَلَقَنَكُمْ أَزْوَبُهَا ۞﴾ [النجم]. [النبأ] ﴿وَأَنْتُمْ خَلَقَ الرَّوْجَيْنِ اللَّكْرُ وَالْأَنْنَى ۞ بِن ثُلْمَةِ إِنَا تُتَنَى ۞﴾ [النجم].

ويسقسول: ﴿مُتَبِّحَنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلأَزْوَجَ كُلُهَا مِمَّا ثُنْبِتُ ٱلأَرْضُ وَمِنَ ٱنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﷺ﴾ [يس].

ويقول: ﴿ رَبِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقًا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ نَذَّكَّرُونَ ۞ [الذاريات].

ولكن الاستنساخ يقوم على الاستغناء عن أحد الجنسين، والاكتفاء بجنس واحد، حتى قالت إحدى النساء الأمريكيات: سيكون هذا الكوكب بعد ذلك للنساء وحدهن.

وهذا ضد الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وليس هذا مي مصلحة الإنسان بحالة من الأحوال.

فالإنسان بفطرته محتاج إلى الجنس الآخر، ليس لمجرد النسل، بل ليكمل كل منهما الآخر، كما قال تعالى: ﴿بَعْنُكُم بِن بَعْضِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

وليستمتع كل منهما بالآخر، كما قال تعالى في تصوير العلاقة الزوجية: ﴿ مُنَّ لِهَاتُ لَكُمْ وَأَنتُمْ لِهَاتُ لَهُنَّ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ولهذا حينما خلق الله آدم وأسكنه الجنة، لم يبقه وحده، ولو كان في الجنة، بل خلق له من نفسه زوجاً ليسكن إليها، كما تسكن إليه، وقال له: ﴿ النَّكُنَّ أَنْتُ وَزُوبُكُ الْمُنْةَ ﴾ [الفرة: ٣٥].

وإذا كان كل من الرجل والمرأة في حاجة إلى صاحبه ليسكن إليه، وتقوم بينهما المعودة والرحمة، فإن ذريتهما أشد ما تكون حاجة إليهما، أي إلى جو الأسرة، إلى الأمومة الحانية، وإلى الأبوة الراعية، إلى تعلم الفضائل من الأسرة، فضائل المعاشرة بالمعروف، والتفاهم والتناصح والتباذل، والتعاون على البر والتقوى.

وقد علم الناس أن أطول الطفولات عمراً هي الطفولة البشرية التي تمتد لسنوات، يكون الطفل فيها في حاجة إلى أبويه وإلى أسرته مادياً وأدبياً. ولا تتم تربية الطفل تربية سوية مكتملة إلا في ظل أبوين بحبانه ويحنوان عليه، وينفقان الغالي والرخيص حتى يكتمل نموه، وهما في عاية السعادة بما يبذلان لأولادهما، دون من ولا أذى.

والاستنساخ لا يحقق سكن كل من الزوجين إلى الآخر، كما لا يحقق الأسرة التي يحتاج الطفل البشري إلى العيش في ظلالها وحماها، واكتمال نموه تحت رعايتها ومسؤوليتها، فكل من الأب والأم راع في الأسرة ومسؤول عن رعيته.

## استخدام الاستنساخ في العلاج:

بقي هنا أمر يسأل الناس عنه، وهو مدى جواز إمكان عملية الاستنساخ في العلاج لبعض الأمراض.

ولا أدري المقصود من هذا بالضبط، فإن كان المقصود استنساخ (إنسان) أو طفل، أو حتى (جنين) لتؤخذ فيه (قطع غيار) سليمة، تعطى لإنسان مريض، فهذا لا يجوز بحال؛ لأنه مخلوق اكتسب الحياة الإنسانية ـ ولو بالاستنساخ ـ فلا يجوز العبث بأجزائه، ولا بأعضائه، ولو كان في المرحلة الجنينية، لأنه قد أصبحت له حرمة.

ولكن إذا أمكن استنساخ أعضاء معينة من الجسم مثل القلب أو الكبد أو الكلية، أو غيرها، ليستفاد منها في علاج آخرين محتاجين إليها، فهذا ما يرحب به الدين، ويثيب عليه الله تبارك وتعالى، لما منه من منفعة للناس، دون إضرار بأحد أو اعتداء على حرمة أحد.

فكل استخدام من هذا القبيل فهو مشروع، بل مطلوب، طلب استحباب، وربما طلب إيجاب في بعض الأحيان، بقدر الحاجة إليه، والقدرة عليه.

#### ملاحظتان مهمتان:

وأحب أن أنوه هنا إلى ملاحظتين مهمتين حول قضية الاستنساخ:

الأولى: أن الاستنساخ ليس كما يتصوره أو يتوهمه البعض (خلقاً للحياة) إنما هو استخدام للحياة التي خلقها الله تبارك وتعالى، فالبييصة التي نزعت منها نواتها من خلق الله تعالى، والخلية الحية التي غرست في البييضة بدل النواة من خلق الله تعالى، وكلتاهما تعمل في محيطها وفق سنن الله تعالى، التي أقام عليها هذا العالم.

والثانية: أن فكرة الاستنساخ أفادت الدين في تقريب عقيدة أساسية من عقائد الدين، وهي عقيدة البعث، وإحياء الناس بعد موتهم بحسابهم وجزائهم في الآخرة، فقد كان المشركون قديماً، والماديون إلى اليوم، يستبعدون فكرة البعث بعد الموت، وأن يعود الإنسان نفسه إلى الحياة مرة أخرى

وقد قربت ظاهرة الاستنساخ الأمر، أنه بواسطة بييضة وخلية يعود الإنسان نفسه بصورة جديدة إلى الحياة، فإذا كان هذا أمراً قدر عليه الإنسان، أفيستبعد على قدرة الله أن تعيد الإنسان مرة أخرى إلى الحياة بواسطة ما سمي في الحديث بـ(عجب الذنب) الذي لا يفنى من الإنسان، أو بغير ذلك مما نعلمه وما لا نعلمه؟ ﴿وَهُو اللَّذِي يَبَدُوا الْخَلْقَ ثُدَ يُعِيدُو وَهُو أَهْوَ كَيْتُم ﴾ الله إلى الربع: ٢٧].



# اكتشاف خريطة الجينات البشرية وموقف الإسلام

## اس: فضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ويعد.

لا شك أنكم تابعتم الخبر العلمي الذي شغل العالم في الأيام الماضية. وأذاعته كافة المحطات الإذاعية والتلفزيونية، وقد تصدر الخبر اليوم صدر الصفحات في صحف العالم. ونظراً لأهمية الخبر فإن رأي الدين لا يقل أهمية في هذا الموضوع. والعالم الإسلامي يفخر بجهودكم الطيبة المخلصة وسعيكم المستمر من أجل خير الإسلام والمسلمين. جزاكم الله كل خبر وأطال عمركم ومتعكم بالصحة والقوة والسعادة. . نتوجه إليكم بالسؤال الذي نتمنى أن نحظى بالإجابة عنه لتعميمه على عدد من الصحف والمجلات المهتمة جداً.

هل ترون أن النورة العلمية في مجال الهندسة الوراثية وفك شفرة الجينات البشرية في مصلحة الإنسائية، ما فتوى هذه النورة من وجهة نظركم؟ ما رأي الشرع الإسلامي في هذ الاكتشاف الغربي الذي اعتبره العلماء أهم من اكتشاف البنسلين، وأهم من هبوط الإنسان على القمر، وأهم من اكتشاف كريستوف كولومبوس؟

اعتدال البكرى

## 🕏 الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

من فضائل الإسلام: أنه لا يضيق صدراً بالتقدم العلمي، ولا باستخدام العقل إلى أقصى مدى، والانتهاء إلى ابتكارات جديدة في دنيا العلوم والتكنولوجيا المتطورة، ولم يعرف في تراثنا ولا في تاريخ حضارتنا صراع بين العلم والدين، كما حدث في تاريخ ديانات أخرى، وقف فيها العلم ضد

الدين، والنقل معارضاً للعقل، ورجال الدين (أو رجال الكنيسة) في جدال رجال العلم والفكر، ولا سيما أصحاب الفطريات والأفكار والمخترعات الحديثة، الذين نصبت لهم محاكم التفتيش، وحوكموا أحياء وأمواتاً في بعض الأحيان.

بل المقرر في ثقافتا: إن الدين عدنا علم، وأن العلم عندند دين، وأن كل علم يحتاج إليه الناس في دينهم أو في دنياهم \_ ومنه علم الطب والهندسة وغيرهما \_ يكون تعلمه وإتقانه فرض كفاية على الأمة في مجموعها، بحيث يجب أن يكون فيها عدد كاف من العلماء والخبراء في كل مجال علمي أو تطبيقي، بحيث تكتفي الأمة بأبنائها اكتفاء ذاتياً، ولا تفتقر إلى استبراد العلماء من غيرها فيما به قوام معاشها ومعادها.

والقرآن يبين لنا أن الله تعالى قد منح الإنسان من المواهب والطاقات ما يستطيع أن يفتح مغاليق الطبيعة، ويتعرف على قوانين الكون، ويكتشف المجهول فيها، بحكم استخلافه في الأرض، وتسخير الكون له بسماواته وأرضه، وشمسه وقمره وكوخه، لما قال تعالى: ﴿ أَلَرْ تُرَوْأُ أَنَّ اللَّهَ سَخَرَ لَكُم مّا في السَّمَونِ وَهَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَعٌ عَلَيْكُمْ فِعَمُ ظَلِهِرةً وَيَاطِئَةً وَمِنَ النّاسِ مَن يُحَدِلُ فِي اللّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدَى وَلا كُنْبِ شُنِيرٍ اللهِ القمان].

وَقَالَ تُعَالَى: ﴿ هُوَ اللَّذِي خَلَقَ كَثُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اَسْتَوَىٰ إِلَى السَّكَآءِ فَسَوَّنَهُنَّ سَبِّعَ سَمَنُونَ وَهُوَ بِكُلِّ ثَنْءٍ عَلِيمٌ ۞ ﴿ [البفرة].

وقـال تـعـالــى: ﴿وَسَخَرَ لَكُمْ مَا فِي السَّنَوَتِ وَمَا فِي اَلْأَرْضِ جَيِمًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَاَيْنَتِ لِقَوْمِ يَنْفَكَّرُونَ ۞﴾ [الجائبة].

وقال تعالى: ﴿وَسَمَّفَرَ لَكُمُّ ٱلْيَلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْفَكِّرُ وَالنَّجُومُ مُسَخِّرَتُُ بِأَمْرِيْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيِنَتِ لِفَوْمِ يَقْفِلُونَ ۞﴾ [البحل].

فإذا كان هذا الكون ـ في نظر القرآن ـ مسخراً لمنفعة الإنسان، ولخدمة الإنسان، فلا جناح عليه أن يكتشف من أسراره يوماً بعد يوم ما غاب عنه؛ وخصوصاً الكون الصغير وهو الإنسان، كما قال تعالى: ﴿وَنِي اَلْأَرْضِ مَلِئَتُ لِلْمُونِينَ ﴾ [الذاريات].

ولا يحسبن أحد من المتدينين أن هذا الاكتشاف فيه تطاول على الله تعالى، أو منازعة له في ملكه، فالحق أن ذلك لم يتم للإنسان إلا بفضل الله تعالى وتيسيره الأسباب للإنسان، والقرآن الكريم يقرر في أول آيات أنزلت منه ﴿ آفَرَأُ بِاسِّهِ رَبِّكَ ٱلَّذِى حَلَقَ ۞ حَلَقَ ٱلإِنسَنَ مِنْ عَلَقٍ ۞ الْوَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَةُ ۞ ٱلَّذِى عَلَمَّ بِالْقَلَمِ ۞ عَلَمُ ٱلإِنسَنَ مَا تَرْ بَيْتُمْ ۞﴾ [العلق].

كما قال تعالى: ﴿وَيَخَلُّنُ مَا لَا تَعَـٰلَمُونَ ۞﴾ [النحل].

وقد تدخل هذه الاكتشافات فيما وعد الله به في كتابه حين قال: ﴿وَقُلِ لَلْهَكُ لِلَّهِ مَدْرِيكُو مَايَنِيهِ فَقَرِفُونَهَا ﴾ [النمل: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿سَأَرِيهِمْ مَايَنِنَا فِى ٱلْاَفَاقِ وَفِى أَنْفُسِمِ حَقَىٰ يَنَيَنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْخَقَّ ﴾ [فصلت: ٥٣].

كل ما يريده الإنسان من العلم إذا اتسعت آفاقه، وتقدمت مواكبه أن يرتبط بالإيمان والقيم الأخلاقية، ولا يمضي وحده طليق العنان، ولا يلتزم بشيء، ولا يقيد بندين دين أو خلق، أو مصلحة لعموم البشر.

لقد ضرب لنا القرآن مثلين من أمثلة استخدام العلم، ولكنه لم ينفصل عن الإيمان، بل كان العلم في كلتا الحالتين في حضانة الإيمان.

المثل الأول: في قصة سيدنا سليمان، وكيف استطاع (الذي عنده علم من الكتاب) أن يأتيه بعرش (بلقيس) ملكة سبأ، قبل أن يرتد إليه طرفه، أي في لمح البصر، استطاع هذا الإنسان من ملأ سليمان أن ينقل العرش من اليمن إلى فلسطين في هذه اللحظة من الزمن ولكن المهم أن سليمان الذي هيئت له هذه الأسباب، لم يركبه الغرور ولا العجب، ولم يفتن بما سخر له، بل قال في أدب المؤمنيين: ﴿ هَنَا مِن فَشَلِ رَبِي لِبَلْوَى ءَأَشَكُرُ أَمَّ أَكُفُرٌ وَمَن شَكَر فَإِنَا مِن فَشَلِ رَبِي لِبَلُون ءَأَشَكُرُ أَمَ أَكُفُرٌ وَمَن شَكَر فَإِنَا مِنْكُ لِالنمل].

والمثل الثاني: في قصة ذي القرنين، وقد بنى السد العظيم، ليحجز قبائل يأجوج ومأجوج المفسدين في الأرض، عن أولئك الأقوام المسالمين: ﴿ لَهَا آسَمَكُ عُوَّا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا آسَتَطَاعُوا لَهُ قَبَا ﴿ الكهف]، قال: ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ بَن رَبِّنَ فَإِذَا جَلَدَ وَعَدُ رَبِي جَسَلَمُ دَكَّاتًا وَكَانَ وَعَدُ رَبِي حَفًا ۞ ﴾ [الكهف].

ونحن المسلمين قد أقمنا حضارة شامخة الذرا، جمعت بين الدين والمدنية أو الإيمان والعلم، وبين السمو الروحي والرقي المادي، وكان العلم عندنا في خدمة الإيمان والأخلاق.

ولكن مشكلة الحضارة الغربية: أن العلم فيها نشأ بمعزل عن الدين، بل نشأ مجافياً للدين، فانطلق ركب العلم غير موصول بالقيم الإيمانية والخلقية، مستبعداً من تفكيره ومن شعوره ومن سلوكه، فلا عجب أن وجدنا العلم يستخدم في التدبير والإهلاك للحرث والنسل، على نحو ما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا نَوْلَىٰ سَكَنَ فِي الْأَرْضِ لِيُعْسِدَ فِيهَا وَيُهَا وَيُهَا كَنُ الْحَرْثَ وَالنَّسُلُ وَالنَّهُ لَا يُحِبُ الْفَسَادَ ﴿ وَإِذَا نَوْلَىٰ سَكَنَ فِي الْأَرْضِ

ونحن نرحب بهذا الاكتشاف الجديد الكبير: خريطة الجينات البشرية، أو ما سمي (الجينيوم البشري) الذي اعتبر من أعطم اكتشافات البشرية في عصورها المختلفة، والذي جاء بعد جهود مضنية، وبحوث متطاولة، تعاونت فيها أكثر من دولة غربية، وقالوا: إنه أعظم من اكتشاف البسلين، ومن صعود الإنسان إلى القمر، ومن.. ومن..

وكل ما نتمناه، ونرجوه أن يستخدم هذا الاكتشاف في مصلحة البشر، التي يقررها (أولر الألباب) منهم، ولا ريب أن هناك مجالات لا يختلف فيها اثنان في مشروعية استخدام هذا الاكتشاف فيها، مثل علاج (الأمراض الوراثية) عن طريق الجينات المؤثرة، والمسببة في هذه الأمراض، وفقاً للضرر عند الإنسان بقدر الإمكان، وفقاً للقاعدة الشرعية القطعية، المستمدة من الحديث النبوي، ومن آيات قرآنية كثيرة، وهي قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) وكما أن الضرر يزال إذا وقع، فينبغي أن يرفع قبل وقوعه ما أمكن ذلك، والوقاية حير العلاج، ولقد قال العلماء: درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة.

وأحب أن أقول هنا: أننا لا نستطيع أن نفتي في هذا الأمر فتوى مفصلة فيما يجوز وما لا يجور، لأننا لا نحيط علماً بحقائق الموضوع، وما يمكن أن نتطرق إليه من مجالات ولا يليق بالعلم الشرعي أن يقحم نفسه فيما لا يحسنه فلكل علم أهله وخبراه،، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُنْيِئُكُ مِثْلٌ خَبِيرٍ ﴿ فَاطراً، ﴿ فَسَنَلُ بِهِهُ غَيِيرًا ﴿ ﴾ [الفرقان]، ولكن نجيب في هذا الموضوع بقدر ما نسأل عنه، إذا شرح لنا من أهله شرحاً يبين لنا منه مناط الحكم، فنفتي حينتذٍ على بصيرة.

وقد جرت عادة المجامع الفقهية في بحث المسائل الطبية أو العلمية أو الاقتصادية: أن يستدعوا بعض الخبراء المعروفين في مجال الطب أو العلم أو الاقتصاد أو غيرها، ليسمعوا منهم، ويشرحوا لهم ما عمق عليهم، ثم بعد ذلك بكون الحكم بالجواز أو المنع، أو بالتفصيل.

وكل ما نؤكده هنا ما قلناه من قبل في التحذير من الغلو في استخدام الهندسة الوراثية، أو الاستنساخ البشري، نقوله هنا، راجين من أهل العلم أن ينصتوا لأهل الحكمة ولا يسرفوا في محاولة استخدام هذا العلم في العبث فطرة الله التي فطر الناس علبها، بدعوى (تحسين سلالة النوع البشري) أو محاولة صنع (إنسان جديد) مثل ما يسمونه (السوبرمان) أو نحو ذلك، فلندع الفطرة تعمل عملها، فإن الخروج على الفطرة كثيراً ما تكون عواقبه وحيمة، وقد رأينا ذلك فيما عرف بجنون البقر، فقد حول الناس لقمتهم في المكاسب المادية العاجلة هذا الحيوان الآكل للعشب إلى حيوان يأكل البروتينات الحيوانية في صورة أعلاف مصنعة، ولم يلبث أن ظهر ذلك في هذا المتوحش أو الجنون، الذي قبل: أنه خطر على الإنسان إذا أكل من هذا اللحم.

يمكن الاستفادة من هذا الاكتشاف في علاج بعض العيوب الحلقية التي قد يتأذى منها بعض الناس، أو التشوهات للجنين في رحم أمه، التي قد تكون مصدر متعب له ولأسرته طوال حياته، أو نحو ذلك ما قد يدخل في باب الضروريات أو الحاجيات للإنسان.

أما استخدام هذا الأمر في الترف الحضاري الذي يسعى إليه أرباب الثراء والسلطان، والذين يريدون أن يتميزوا على الناس في كل شيء: في المال والجمال والذكاء والصحة والقوة وأن يسخروا العلم لذلك، لهذا ما يليق أن يفكر، وأن يكون العلم لخوف الجميع على حد سواء، بل أن أكبر همه مساعدة الضمفاء والفقراء، وبهذا يؤدي العلم زكاته، ولا يحرم أهله من دعاء هؤلاء المعدمين في الأرض، الذين بهم يرزق الناس وينصرون، فهم عدة الإنتاج في السلم، وعدة النصر في الحرب، وبالله التوفيق.



## هل يجوز التقريب بين الأديان؟

سن ما مدى إمكانية التقريب بين الأديان (الإسلام والنصرانية مثلاً)، وهل الدعوة لمثل ذلك جائز؟ سمعنا أن بعض شيوخ الأزهر ساهموا في ذلك. س.ف هبد الرحلن

### 🔁 الحمد لله.

التقريب بين الأديان كلمة تطلق، ويراد بها أكثر من معنى، أو مفهوم. بعضها مرفوض، أو يجب أن يرفض، وبعضها مقبول، أو لا بأس أن يقبل.

## المفهوم المرفوض للتقريب:

فأما المعنى أو المفهوم المرفوض للتقريب بين الأديان، فهو الذي يقصد به: إذابة الفوارق الجرهرية بين الأديان المختلفة بعضها وبعض، كما بين (التوحيد) في الإسلام و(التثليث) في النصرائية، وما بين (التنزيه) في العقيدة الإسلامية، و(التشبيه في العقيدة اليهودية).

ومن نتائج ذلك: اختلاف النظرة إلى المسيح على المسلمين المسلمين والنصارى، فالصارى على اختلاف فرقهم ومذاهبهم \_ يعترون المسيح إلها أو ابن أله، أو عضواً في شركة ثلاثية من الآلهة: الأب والابن وروح القدس.

والمسلمون ينظرون إلى المسيح بوصفه رسولاً من أولي العزم من الرسل، أنزل الله عليه الإنجيل فيه هدى ونور وموعظة للمتقين، وآتا، البينات، وأيده بروح القدس، وعلمه الكتاب والحكمة، ومنحه من الآيات الكونية والمعجزات الحسية ما لم يؤت غيره من الرسل، وذكر القرآن هنا من الآيات ما لم يذكر في الإسجيل، مثل أن يخلق من الطبن كهيئة الطير، فينفخ فيها فتكون طيراً بإدن الله، ومثل المائدة التي أنزلت من السماء، وسميت باسمها (سورة المائدة).

ولكن المسيح \_ مع هذا \_ بشر رسول، وعبد رسول، دعا الناس إلى عبادة نفسه.

كَـما قَـالَ الله تـعـالــى: ﴿ لَن يَسْتَنكِكَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا يَتَهِ وَلَا ٱلْمَلَيِّكَةُ ٱللْفَرَيُونَ ﴾ [النساء: ١٧٢].

وقال سبحانه: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْتُ مَرْيَكَ إِلَّا رَسُولٌ فَدْ خَلَتْ مِن فَبَـالِهِ الرَّسُـلُ وَأَنْهُ مِدِيقَـةٌ حَكَانَا يَأْكُلُونِ الطَّعَـامُ ﴾[المائدة: ٧٥]، ومن ضرورة أكل الطعام: الإفراز، فكيف يكون مثله إلْهاً؟!

ومن هنا خاطب الفرآن النصارى بقوله: ﴿ يَكَأَهُلُ الْكِتَّ لِا تَضَاوُا فِي وَمِن هَنَا خَاطب الفرآن النصارى بقوله: ﴿ يَكَأَهُلُ الْكِتَّ مَرْيَمَ رَسُوكُ اللّهِ وَبِينَ اللّهُ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللّهِ إِلّا الْكَقَ إِنَّهَا الْمَسِيحُ عِيسَى البّنُ مَرْيَمَ رَسُوكُ اللّهِ وَكِيمَتُهُ وَ الْعَيْقُ الْمَهُوا حَيْرًا وَكَيْمَةُ الْمَهُوا حَيْرًا لَكَنَّةُ النّهُوا حَيْرًا لَكُمْ إِنَّا اللّهُ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاتَةُ النّهُوا حَيْرًا لَكُمْ إِنَّا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَحِيلًا ﴿ اللّهُ وَحِيلًا ﴾ [النساء].

كما أن الفوارق الأساسية بين المسلمين وأهل الكتاب: أن كتاب المسلمين (القرآن) محفوظ من كل تغيير وتبديل، بضمان الله تعالى ووعده الذي لا يخلف: ﴿إِنَّا خَتُنُ نَزَّلْنَا الذِّكِرُ وَإِنَّا لَمُ لَمَنِظُونَ ۞ [الحجر]، ولا عجب أن يحفظه عشرات الألوف من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، حتى أن الأعاجم ليحفظونه ما يخرمون منه حرفاً، وأكثرهم لا يعرفون معنى كلمة مما يحفظونه.

بخلاف التوراة والإنجيل اللدين قامت الأدلة على وقوع التحريف فيهما بالحذف والزيادة والتغيير، وهذا لم يقله علماء المسلمين وحدهم، بل قاله كثيرون في عصرنا الحديث من علماء الغرب أنفسهم، من يهود ونصارى على اختلاف تحلهم.

وهذا التحريف قد أدى إلى تغيير صفات الألوهية في التوراة التي يؤمن بها الفريقان: اليهود والنصارى جميعاً \_ حيث وصف الأله بما لا بلبق بكماله: من الجهل والعجز والحسد والندم، كما يتجلى ذلك في (سفر التكوين) من أسفار التوراة الخمسة، وهذا فارق جوهري بينما وبين القوم من يهود

ومسيحيين: فنحن نصف الله تعالى بكل كمال، وننزهه عن كل نقص، وهم لا يبالون أن يصفوا الله بنقائص البشر.

وأدى هذا التحريف لذلك إلى تغيير صورة (النبوة الهادية)، فوصف الأنبياء الكرام، والرسل العظام بما لا يلين بكمالهم البشري، حيث هيأهم الله تعالى ليحملوا رسالته وهدايته إلى البشر: ﴿ أَلَنَّهُ أَعْلَمُ حَبَّتُ يَجُعَلُ رِسَالَتُهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

ولهذا نؤمن نحن المسلمين بعقيدة (عصمة الأنبياء) من الخطايا والرذائل التي تنافي تكليفهم هداية البشر، وتنفر الناس منهم، وتجعلهم عرضة للانتقاد: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْهِرِ وَتَنسَوْنَ ٱلفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٤].

فلا يجوز التقريب بين الأديان بمحاولة مفتعلة وممجوجة لتذويب الفوارق الجوهرية فيما بينها، فلا نحن نقبل هذا، ولا هم يقبلونه.

ولهذا نرى أن كل دعوة تقوم على أساس التنازل عن أمر من الأمور الجوهرية في الدين، سواء أكانت في العقائد أم في العبادات، أم في أمر الحلال والحرام ونحوه من أمور التشريع الأساسية للفرد أو للأسرة أو للمجتمع، إنما هي دعوة مرفوضة شرعاً.

## المفهوم المقبول للتقريب:

وأما المفهوم المقبول للتقريب بين الأديان \_ وخصوصاً السماوية منها، فيراد به التقريب بين أصحاب الأديان في ضوء الحقائق التالية:

## الحوار بالتي هي أحسن:

ا ـ الحوار بالحسنى، فنحن ـ المسلمين ـ مأمورون ـ من ربنا وبنص قرآننا ـ بجدال المخالفين بالتي هي أحسن. وهذا الحدال أو الحوار بالتي هي أحسن هو إحدى وسائل الدعوة التي أمر بها القرآن في قوله تعالى: ﴿ آدَعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِأَلَيْكُمُو وَٱلْمَوْعِظُةِ لَلْسَــَةِ وَحَدِلْهُم بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [السنحل: ١٢٥]، فالموافقون لك في الدين تدعوهم بالحكمة والموعظة الحسنة، أي بما يقنع العقول، وما يحرك القلوب والعواطف.. والمخالفون بجادلون بالتي هي

أحسن، بمعنى أنه لو كانت هناك طريقتان للحوار: طريقة حسنة، وطريقة أحسن منها وأجود، فالمسلم مأمور أن يستخدم الطريقة التي هي أحسن وأمثل. وقد اكتفى القرآن مع الموافقين بأن تكون الموعظة حسنة، ولم يرض مع المخالفين إلا أن يكون الجدال بالتي هي أحسن.

وقد نص القرآن على ذلك في خصوص أهل الكتاب، فقال تعالى: ﴿وَلَّا عُمَّادِلُوٓا أَهَلَ الْكِتَابِ، فَقَالَ تعالى: ﴿وَلَّا عُمَّادِلُوٓا أَهَلَ الْكِتَابِ اللَّهِ عَلَى الْمُسَانُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمٌّ ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

ومن أجل ذلك أفضل أن يكون عنوان الدعوة (الحوار بين الأديان) وليس التقريب، لأنها تفهم خطأ والتركيز على القواسم المشتركة.

## التركيز على القواسم المشتركة:

٢ - التركيز على القواسم المشتركة بيننا وبين أهل الكتاب؛ ولهذا جاء في تتمة الآية السابقة في مجادلة أهل الكتاب: ﴿وَقُولُوا ءَامَنًا بِالَّذِي أَنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْهَا وَإِلَانِهَا وَإِلَانِهَا وَإِلَانِهَا وَيَقُلُ وَنَعَلُ لَمُ مُسْلِمُونَ إِلَيْهِ .

ففي مجال التقريب والحوار بالتي هي أحسن: ينبغي ذكر نقاط الاتفاق، لا نقاط التمايز والاختلاف.

وهناك من المسلمين المتشددين من يزعم أنه لا توجد بيننا وببن اليهود والنصارى أية جوامع مشتركة، ما دمنا نحكم عديهم بالكفر، وأنهم حرفوا وبدلوا كلام الله.

وهذا فهم خاطئ للموقف الإسلامي من القوم. فلماذا أباح الله تعالى مؤاكلتهم ومصاهرتهم؟ وكيف أجاز للمسلم أن تكون زوجته وربة بيته وأم أولاده كتابية؟ ومقتضى هذا: أن يكون أجداد أولاده وجداتهم، وأخوالهم وخالاتهم وأرلادهم من أهل الكتاب؟ وهؤلاء جميعاً لهم حقوق ذوي الرحم وأولى القربي.

ولماذا حزن المسلمون حبن انتصر الفرس \_ وهم مجوس يعبدون النار \_ على الروم، وهم نصارى أهل الكتاب؟ حتى أنزل الله قرآناً يبشر المسلمين بأن الروم سينتصرون في المستقبل الفريب ﴿وَيُومَ إِنْ يَقْسَرُ ٱللَّهِ ﴾ كما جاء في أول سورة الروم.

وهذا يدل على أن أهل الكتاب ـ وإن كفروا برسالة محمد ﷺ ـ أقرب إلى المسلمين من غيرهم من الجاحدين أو الوثنيين.

## التعاون لمواجهة الإلحاد والإباحية:

٣\_ الوقوف معاً لمواجهة أعداء الإيمان الديني، ودعاة الإلحاد في العقيدة، والإباحية في السلوك، من أنصار المادية، ودعاة العري، والتحلل الجنسي والإجهاض والشذرذ الجنسي، وزواج الرجال بالرجال، والنساء بالنساء.

فلا مانع أن نقف مع أهل الكتاب في جبهة واحدة، ضد هؤلاء الذين يريدون دمار البشرية بدعاواهم المضللة، وسلوكباتهم الغاوية، وأن يهبطوا بها من أنق الإنسانية إلى درك الحيوانية: ﴿ أَرَّبُتُ مَنِ اَغَفَدَ إِلَيْهَمُ هَوَيْهُ أَفَاَتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿ أَنَّ أَكُونُ مَن أَنَى الْفَوْنَ إِنْ هُمْ إِلّا كَالْأَفَامِ مَن أَن مُمْ أَضَلُ سَكِيلًا ﴿ أَن أَمُ الله قَان].

وقد رأينا الأزهر ورابطة العالم الإسلامي والفاتيكان يقفون في (مؤتمر السكان) في القاهرة سنة ١٩٩٥م في صف واحد، لمواجهة دعاة الإباحية.

### مناصرة قضايا العدل والشعوب المستضعفة:

٤ ـ الوقوف معا لنصرة قضايا العدل، وتأييد المستضعفين والمظلومين في العالم، مثل قضية فلسطين والبوسنة والهرسك، وكوسوفا، وكشمير، واضطهاد السود والملونين في أمريكا وفي غيرها، ومساندة الشعوب المقهورة ضد الظالمين والمستكبرين في الأرض بغير الحق، الذين يريدون أن يتخذوا عباد الله عباداً لهم.

فالإسلام يقاوم الظلم، ويناصر المظلومين، من أي شعب، ومن أي جنس، ومن أي دين.

والرسول ﷺ ذكر حلف الفضول الذي شارك فيه في شبابه في الجاهلية، وكان حلفاً لنصرة المظلومين، والمطالبة بحقوقهم، ولو كانت عند أشراف القوم وسراتهم. وقال ﷺ: قلو دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت، (١١).

## إشاعة روح النسامح لا التعصب:

هـ ومما ينبغي أن تتضمنه هذه الدعوة: إشاعة روح السماحة والرحمة والرنق في التعامل بين أهل الأديان، لا روح التعصب والقسوة والعنف.

فقد خاطب الله تعالى رسوله محمداً ﷺ بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلَنَكَ إِلَّا رَحْمَةُ لِلْمَالَمِينَ ﷺ﴾ [الأنبياء].

وقال ﷺ عن نفسه: ﴿إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةُ مَهِدَاةً﴾ [

وِذَم بِنِي إِسرائيل بِقُولُه: ﴿ فَهِمَا نَقْضِهِم يَيثَنَقُهُمْ لَمَنَّهُمْ وَجَمَلْنَا قُلُوبَهُمْ فَنسِيلًة ﴾ [المائدة: ١٣]، وفي موضع آخر في مخاطبتهم: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِي كَالْجِبَارَةِ أَوْ أَشَدُ فَسُوّةٌ ﴾ [البغرة: ٧٤].

وقال لزوجه عائشة: «إن الله يحب الرفق في الأمر كله»(٣)، «ما دخل الرفق في شيء إلا زانه، ولا نزع من شيء إلا شانه»، «إن الله يحب الرفق، ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف،(٤).

ولا تتنافى روح التسامح والرحمة والرفق في معاملة أهل الكتاب: مع ما يعتقده المسلم من كفرهم بدين الإسلام، وأنهم على ضلال، فهناك عناصر أخرى تخفف من هذا الأمر في فكر المسلم وضميره.

<sup>(</sup>١) رواه ابن إسحاق في «السيرة» كما في ابن هشام ٢٩/١ من الطبعة الجمائية، قال ابن زيد بن المهاجر قنفذ لتيمي أنه سمع طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري يقول: قال رسول الله. فلكره، قلت: وهذا سند صحيح لولا أنه مرسل. ولكن له شواهد تقويه، فرواه الحميدي بإسناد آخر مرسلاً أيضاً كما في «البداية» ٢٩/٢.

واخرجه الإمام أحمد رقم (١٦٥٥، ١٦٧٦) من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً دون قوله: قولو دعيت به في الإسلام لأجبت، وسنده صحيح.

 <sup>(</sup>۲) الحاكم: عن أبي هريرة ١/ ٣٥، صححه الحاكم ووافقه الذهبي، «تفسير ابن كثيرا ٣/
 ٢٠١.

<sup>(</sup>٣) متفق هليه: قاللؤلؤ والمرجان، عن عائشة (١٤٠٠).

<sup>(</sup>٤) الدارمي: من عبد الله بن مغفل (٢٧٩٦).

المرتبطة بحكمته. كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآة رَثُكَ لَجَعَلَ النّاسَ أَمَّةً وَحِدَةً وَلا يَزَالُونَ عَلَيْ بَعَلَمَةً إِلَّا مَن رَجْمَ رَبُّكَ وَلِلْذَلِكَ حَلَقَهُم المرد]، أي خلقهم ليختلفوا ما دام قد منحهم العقل وحرية الإرادة.

٢ - أن الحساب على ضلال الضالين، وكفر الكافرين ليس في هذه الدنيا، ولكن في الآخرة، وليس موكولاً إلينا ولكن إلى الله الحكم العدل، واللطيف الخبير. كما قال تعالى لرسوله: ﴿ فَلِدَالِكَ فَأَدْعُ وَالسَّنَفِم حَكَمّا أُمْرَتُ وَلا نَشِع أَهْوَاتُهُم وَقُل مَامَتُ بِمَا أَنزَلَ اللّه مِن حَجَدَب وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُم اللّه رَبّنا وَرَبّكُم لَنّا الله يَعْدَلُ الله عَبْدَ بَيْنَا وَيَتَدُلُم الله يَجْمَعُ بَيْنَا وَإِلَيْهِ وَرُرَبّكُم الله يَجْمَعُ بَيْنَا وَإِلَيْهِ الْمَعِيدُ ﴿ وَالسَّورى].

٣ اعتقاد المسلم بكرامة الإنسان من حيث هو إنسان. وفي هذا روى البخاري عن جابر: أن النبي على مروا عليه بجنازة، فقام لها واقفاً، فقالوا: با رسول الله، إنها جنازة يهودي! فقال: «أليست نفساً؟» بلى فما أعظم الموقف، وما أروع التعليل!!



## تعيين القبلة في المسجد

اسن قبل بضع سنوات استأجرت الجماعة الدينية صالة لإقامة الصلاة والأنشطة التعليمية لخدمة الجالية في المدينة، وفوراً تم ضبط اتجاه القبلة بواسطة العديد من البوصلات، وأقيمت الصلوات على هذا الأساس لمدة أسبوع تقريباً، وبما أن الاتجاه الذي أشارت إليه البوصلات غير متوازٍ مع جدار المصلى (انظر الرسم التوضيحي) أفتى إمام الجماعة آنذاك (خريج شريعة) ومعه الإدارة، بجواز (أو أفضلية) تغيير الاتجاه بحيث تصبح الصفوف متوازية مع الجدار الطويل للصالة، وبالتالي يكون مقدار الانحراف عن الاتجاه المضبوط بحدود (٣٠) درجة أو يزيد، مستدلين بما يلى:

١ ـ قـولـه تـعـالـى: ﴿ وَإِلَّهِ ٱلْمُشْرِقُ وَالْفَرْبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَنَمَ وَجَهُ اللَّهِ ﴾
 (القرة: ١١٥).

٢ ـ قول المصطفى ﷺ: (بين المشرق والمغرب قبلة).

٣ ـ ضرورة احتواء الصف الأول لأكبر عدد من المصلين.

وفعلاً تم تغيير الاتجاه، ورسمت خطوط الصفوف على الأرض بشكل موازٍ للجدار، وما زالت على وضعها حتى هذا الحين، وكلما نادى بضرورة الالتزام بالأصل اعترض عليه بأن الفتوى بذلك موجودة، وأن طرح هذه المسألة أمام المصلين الجدد الذين لا علم لهم بها إنما هو اختلاق للفتنة! ما حكم الشرع بوضعنا هذا؟ ماذا نفعل؟ أفيدونا؟

الرسم التوضيحي: اتجاه البوصلة اتجاه الصلاة

من جماعة من المسلمين تقيم في مدينة (مانهايم ـ ألمانيا)

ت الاتجاء إلى القبلة \_ الكعبة البيت الحرام \_ في الصلاة: فريضة من فرائض الصلاة يإجماع المذاهب واتفاق الأمة.

والأصل في ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِ وَجُهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَارِّ﴾ [البغرة: ١٤٩] ﴿وَيَعَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَةً﴾ [البغرة: ١٤٤].

وقد اهتم المسلمون من قديم بتحديد جهة القبلة، ووضعوا لذلك علامات وإشارات وفي عصرنا اخترعوا (بوصلات) وساعات، يحملها الإنسان في يده، وتعين له القبلة في أي مكان في العالم.

وإذا استطاع المسلم أن يحدد القبلة بدقة، فلا يجوز له أن ينحرف عها عمداً بلا عذر، وخصوصاً في المساجد؛ لأن القبلة فيها تبقى على الدوام، فلهذا يحرص المسلمون على التحري والمبالغة في التدقيق، حتى لا يحدث خطأ، يترتب عليه إضاعة القبلة على أهل المسجد إلى ما شاء الله.

وقد رأيت المسلمين الذين يخصصون حجرات أو قاعات للصلاة في الدوائر الحكومية، أو في المطارات أو المدارس ونحوها - مما لم يبنّ في الأصل مسجداً -ولم تكن مستقيمة على القبلة: رأيتهم يرسمون خطوطاً، أو يضعون خيوطاً، تحدد جهة القبلة تماماً، وإن كانت غير موازية لجدار المكان، وهكذا رأيت الإخوة في أمريكا وأوروبا إذا اشتروا كئيسة يخططونها صفوفاً على القبلة.

ولهذا استغربت من عمل الإخوة في هذا المسجد؛ حيث أقروا الانحراف عن القبلة بأكثر من ثلاثين درجة، يصفة دائمة، لا لشخص واحد، ولا لصلاة طارئة. وما استدل به الإخوة مردود عليه. ولا يصمد للنقد.

فقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمُشْرِقُ وَالْفَرْبُ ۚ فَأَيَّنَمَا تُوَلُّواْ فَنُمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ۗ [البقرة: ١١٥].

هذه الآية نزلت بعد الهجرة تسلية للرسول وأصحابه، الذين أخرجوا من مكة وفارقوا مسجدهم ومصلاهم، كما قال أبن كثير في تفسيرها. وقال آخرون: إنما أنزل الله هذه الآية قبل أن يفرض التوجه إلى الكعبة، ثم نسخها الأمر المتكرر بالتوجه شطر المسجد الحرام في نفس السورة.

وقال آخرون: بل نزلت هذه الآية إذناً من الله أن يصلي المتطوع العسافر على راحلته؛ حيث توجه من شرق أو غرب. وفي حال المسايفة (القتال المباشر) وشدة الخوف. وقال غيرهم: بل هذه الآية نزلت فيمن اشتبهت عليه القبلة، كمسافر في حالة الغيم، ولم يجد دليلاً ولا علامة نهديه إليها، فصلى بالاجتهاد. كما فعل الصحابة في بعض الحالات، فهؤلاء يقال لهم: ﴿فَأَيْنَمَا نُولُواْ فَثَمَّ وَجُهُ اللَّهِ ﴾.

وحديث: الما بين المشرق والمغرب قبلة ا\_ إن صح \_ معمول به حينما يكون الإنسان في الصحراء، أو في مكان لا تعرف فيه القبلة على وجه الدقة. والحديث مذكور لأهل المدينة ومن على سمتهم حيث القبلة في جهة الجنوب. وأهل اليمن على عكسهم: القبلة في جهة الشمال.

على أن الحديث لم يجئ من طريق صحيح سالم من الكلام فيه، والذين صححوه إنما صححوه بكثرة طرقه، وإن كان كل طريق منها على حدة لا تقوم به الحجة (١).

وأما الاستدلال بضرورة احتواء الصف الأول لأكبر عدد من المصلين، فلم يقل بذلك أحد، وليس معقولاً أن يحتوي صف واحد على أكبر عدد، ولعل المقصود أن يكون مسجد المسلمين عريضة لا طويلة، ولكن هذا عندما نبني مسجداً، أما إذا حولنا مكاناً ما إلى مسجد، فظروفه هي التي تحكمنا.

ولا نعرف فقيها واحداً أجاز الانحراف عن القبلة عمداً وقصداً، مع معرفتها لتحديد جهتها بدقة، وفي جميع الصلوات، وعلى وجه الدوام. قد يجوز هذا لبعض الأفراد، في بعض الأحوال، لبعض الأعذار، وخصوصاً إذا كان الانحر،ف قليلاً.

أما أن يكون هذا في مسجد، وتقر فيه القبلة على الخطأ عمداً، ومن غير عذر، فهذا لا يجوز بحال. وطالما صلبنا وراء أئمة معتبرين يقولون للمصلين خلفهم: القبلة إلى اليمين قليلاً، أو إلى اليسار قليلاً، حرصاً على إقامة هذه الفريضة التي هي من شرائط صحة الصلاة.

والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

 <sup>(</sup>١) الحديث رواه الترمدي وابن ماجه والحاكم، وانظر. اإرواء الغَليل، للألباني (٢٩٢).

#### صلاة الجمعة قبل الزوال وبعد العصر

اسيً ما حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، أو بعد دخول وقت العصر؛ وذلك لضيق الوقت لاستيعاب الخطبة والصلاة في وقت الظهر في بعض البلاد في فترة الشتاء خاصة، أو لعدم وجود فرصة لأداء الجمعة بسبب الدراسة أو العمل إلا في وقت مبكر على الوقت أو متأخر عنه؟

أجمع جمهور الفقهاء على أن وقت الجمعة هو وقت الظهر: أي من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله عدا فيء الزوال، فلا يجوز تقديمها على هذا الوقت أو تأخيرها عنه.

## توسعة الحنابلة في أول الوقت:

ولكن الحنابلة وسعوا في وقتها من الأول والبداية، فحعل بعضهم وقتها وقت صلاة العيد، أي من ارتفاع الشمس بنحو عشر دقائق أو ربع ساعة، إلى أن ينتهي وقت الظهر، وبعضهم جعل وقتها من (الساعة السادسة) وهي الساعة التي تسبق الزوال، ولهم في ذلك أدلة من الحديث النبوي، ومن عمل الصحابة.

قال في «المبدع»: وأول وقتها: وقت صلاة العبد، نص عليه (أي أحمد) وقاله القاضي وأصحابه؛ لقول عبد الله بن سيدان: «شهدت الجمعة مع أبي بكر، فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار، ثم شهدتها مع عمر، فكانت خطبته وصلاته إلى أن أقول: قد انتصف النهار، ثم شهدتها مع عثمان، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: زال النهار، فما رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكره واه الدارقطني وأحمد واحتج به (۱).

 <sup>(</sup>۱) «اسمبدع في شرح المقنع» لابن معلج ٢/١٤٧ ـ ١٤٨، وحديث ابن سيدان قال الحافظ
 في «الفتح» ٢/ ٣٣١: رجاله ثقات، إلا عبد الله مين سيدان، فإنه تابعي كبير، إلا أمه

وقال الإمام ابن قدامة في «المغني» في شرح قرل الخرقي: «وإن صلوا الجمعة قبل الزوال في الساعة السادسة، أجزأتهم».

(والساعة السادسة هي الساعة التي تسبق الزوال، فإن كان وقت الظهر فقط من الساعة الثانية عشرة ظهراً، فالساعة السادسة تبدأ من الساعة الحادية عشرة).

قال ابن قدامة: وفي بعض النسخ، في الساعة الخامسة. والصحيح في الساعة السادسة. وظاهر كلام الخرقي أنه لا يجوز صلاتها فيما قبل السادسة. وروي عن ابن مسعود، وجابر وسعيد ومعاوية، أنهم صلوها قبل الزوال. وقال القاضي وأصحابه: يجوز فعلها في وقت صلاة العيد. وروى ذلك عبد الله (ابن الإمام أحمد) عن أبيه، قال: نذهب إلى أنها كصلاة العيد.

وقال مجاهد: ما كان للناس عيد إلا في أول النهار.

وقال عطاء: كل عيد حين يعتد الضحى: الجمعة، والأضحى، والفطر؛ لما روي عن ابن مسعود، أنه قال: ما كان عيد إلا في أول النهار، ولقد كان رسول الله على يصلي بنا الجمعة في ظل الحطيم(١). رواه ابن البختري في «أماليه» بإسناده.

وروي عن ابن مسعود، ومعاوية، أنهما صليا الجمعة ضحى، وقالا: إنما عجلنا خشية الحر عليكم.

وروى الأثرم حديث ابن مسعود.

ولأنها عيد، فجازت في وقت العيد، كالفطر والأضحى.

والدليل على أنها عيد: قول النبي على: ﴿إِنْ هَذَا يُومَ جَعَلُهُ اللَّهُ عَيْداً للمسلمين (٢٠).

غير معروف بالعدالة، قال ابن عدي: شبه المجهول، وقال البخاري: لا يتابع على
 حديثه، بل عارضه ما هو أقوى منه.

 <sup>(</sup>١) الحطيم بمكة: هو ما بين المقام إلى الباب، أو ما بين الركن والمقام وزمزم والحجر.
 دمعجم البلدان، ٢/ ٢٩٠.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة.
 استن ابن ماجه ٢/ ٣٤٩. والإمام مالك، في: باب ما جاء في السواك، من كتاب الطهارة. الموطأة ١/ ٦٥ مرسلاً.

وقوله: اقد اجتمع لكم في يومكم هذ. عيدان، (١).

وقال أنس: كان رسول الله في يصلي الجمعة حين تميل الشمس. رواه البخاري؛ ولأنهما صلاتا وقت، فكان وقتهما، لقول سلمة بن الأكوع: «كنا نجمع مع النبي في إذ زالت الشمس، ثم نرجع نتتبع الفيء». متفق عليه.

وقال أنس: كان رسول الله على الجمعة حين تميل الشمس. رواه السخاري؛ ولأنهما صلاتا وقت، فكان وقتهما واحداً، كالمقصورة والنامة، ولأن إحداهما بدل عن الأخرى، وقائمة مقامها، فأشبها الأصل المذكور، ولأن آخر وقتهما واحد، فكان أوله واحداً، كصلاة الحضر والسفر.

وقال ابن قدامة: ولنا على جوازها في السادسة السُّنَة والإجماع، أما السُّنة فما روى جابر بن عبد الله، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي \_ يعني الجمعة \_ ثم نذهب إلى جمالنا فنريحها حين تزول الشمس. أخرجه مسلم.

وعن سهل بن سعد، قال: ما كنا نقيل ولا ننغذى إلا بعد الجمعة في عهد رسول الله على متفق عليه. قال ابن قتيبة: لا يسمى غداء، ولا قائلة، بعد الزوال. وعن سلمة، قال: كنا نصلي مع رسول الله على الجمعة، ثم ننصرف وليس للحيطان فيء نستظل به. رواه أبو داود.

وأما الإجماع، فروى الإمام أحمد، عن وكيع، عن جعفر بن برقان. . وذكر حديث عبد الله بن سيدان الذي ذكرناه، وفيه: فما رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكره. قال: وكذلك روي عن بن مسعود، وجابر، وسعيد، ومعاوية، أنهم صلوا قبل الزوال، وأحاديثهم تدل على أن النبي على فعلها بعد الزوال في كثير من أوقاته، ولا خلاف في جوازه، وأنه الأفضل والأولى، وأحاديثنا تدل على جواز فعنها قبل الزوال، ولا تنافي بينهما.

وأما في أول النهار، فالصحيح أنها لا تجوز؛ لِما ذكر، أكثر أهل العلم؛ ولأن التوقيت لا يثبت إلا بدليل، من نص، أو ما يقوم مقامه، وما ثبت عن النبي على الله ولا عن خلفائه، أنهم صنوها في أول النهار؛ ولأن مقتضى الدليل

<sup>(</sup>١) رواء أبو داود في الصلاة عن أبي هريرة (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٣١١).

كون وقتها وقت الظهر، وإنما جاز تقديمها علمه بما ذكرنا من الدليل، وهو مختص بالساعة السادسة، فلم يجز تقديمها عليها، والله أعلم.

ولأنها لو صليت في أول النهار لفاتت أكثر المصلين؛ لأن العادة اجتماعهم لها عند الزوال، وإنما يأتيها ضحى آحاد من الناس، وعدد يسير، كما روي عن ابن مسعود، أنه أتى الجمعة، فوجد أربعة قد سبقوه، فقال: رابع أربعة، وما رابع أربعة ببعيد<sup>(1)</sup>. اهـ.

ويرد على هذا بأنها حين يتفق على وقتها في بلد ما، ويعلن عنه، لا تفوت أحداً، ولا تشق على أحد؛ لأنهم سيسعون إليها في الوقت المناسب لها.

على أنا لا نجيز أداءها في أول النهار إلا للضرورة، أو الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، فيقتصر عليها، وتقدر بقدرها.

## توسعة المالكية في آخر الوقت:

وأما المالكية، فقد وسعوا في وقت الجمعة من جهة الآخر والنهاية، فقد أجاز بعضهم أن يستمر وقتها إلى الغروب أو ما قبل الغروب بقليل اختلف في تحديده.

فقال ابن القاسم: ما لم تغب الشمس، ولو كان لا يدرك بعض العصر إلا بعد الغروب.

وعند سحنون: قبل الغروب بقدر الخطبة والجمعة وجملة العصر. وبعضهم قال: إلى اصفرار الشمس... إلخ(٢).

وعلى ضوء هذا يمكننا الاستفادة من هذه الرخصة في المذهبين: الحنبلي والمالكي، إذا وجدنا المسلمين في حاجة إليهما، حتى لا تضيع على المسلمين المجمعة خارج دار الإسلام، وهي من الأمور المهمة التي يجب أن يحرص عليها المسلمون، ويتشبثوا بها، لما فيها من تفوية الروابط، وتوثيق الصلة

<sup>(</sup>١) انظر: المغنى، لابن قدامة بتحقيق د. عبد الله التركي، ود. عبد الفتاح الحلو.

<sup>(</sup>٢) انظر: الذخيرة للقرافي ٢/ ٣٣١، ٣٣٢.

بالدين وشعائره، وتذكير المسلمين إذا نسوا، وتقويتهم إذا ضعفوا، وتأكيد هويتهم، وتثبيت أخوتهم.

فإذا استطعنا أن يصلي المسلمون الجمعة في الوقت المتفق عليه، وهو بعد الزوال إلى العصر، فهو الأولى والأحوط، ولواجب على قادة المسلمين الفكريين والعمليين: أن يحرصوا دائماً على الخروج من المختلف فيه إلى المتفق عليه ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.

أما إذا تعارض ذلك مع ظروف المسلمين في بعض البلدان أو في بعض الأوقات، أو في بعض الأحوال، فلا حرج في الأخذ بالمذهب الحنلي في التبكير بالصلاة قبل الزوال، ولو في وقت صلاة العيد عند الضرورة، فإن للضرورات أحكامها،

وكذلك في الأخذ بالمذهب المالكي بجواز تأخير الصلاة إلى ما بعد العصر، تقديراً للحاجة، وتحقيقاً لهذه المصلحة الدينية.

على أن يعلن ذلك على المسلمين ويعرفوه، ويتفقو عليه، حتى يجتمعوا عليه، ويؤدوا فريضتهم الأسبوعية، كما أمر الله تعالى ورسوله.



# الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء في الصيف

سن ما حكم الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء في فترة الصيف، إما لشدة تأخر وقت العشاء في بعض الدول حتى يصل إلى منتصف الليل أو يتعدى، وإما لانعدام العلامة الشرعية لوقت العشاء؟

الصلاة فريضة لها مواقبتها المحددة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ
 كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَنِياً مُوقُونَا﴾ [النساء: ١٠٣].

وقد عرفت مواقيت الصلوات الخمس بالسنة النبوية العملية، وتواترت بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

فكل صلاة من الصلوات الخمس لها وقتها المعين، الذي لا يجوز أداؤها قبله بحال، ولا يجوز تأخرها عنه إلا لعذر، وإلا كان من أخرها آثماً.

ولكن من يسر هذا الدين وواقعيته أن شرع الجمع بين الصلاتين: في الطهر والعصر، وفي المغرب والعشاء تقديماً وتأخيراً، لبعض الأسباب، منها: السفر، كما ثبت دلك من سنة النبي ﷺ.

ومنها: الجمع للمطر، ومثله: الوحل، وأشد منه: الثلج، وكذلك الريح الشديدة، ونحو ذلك من عوارض المناخ والطبيعة، التي يترتب عليها الحرج وشدة المشقة إذا صليت كل صلاة في وقتها.

ومنها: الجمع للحاجة والعذر، في غير سفر ولا خوف ولا مطر، بل لرفع الحرج والمشقة عن الأمة، كما في حديث ابن عباس الآتي بعد.

ومن إعجاز هذا الدين: أن يجد المسلم في نصوصه ما يتسع لحوادث الأزمة، ومستجدات العصور، التي لم يكن يعرفها الناس ولا يتوقعونها في أزمانهم.

نجد هذا فيما رواه الإمام مسلم في الصحيحة عن ابن عباس ، قال: صلى رسول الله الظهر والعصر جمعاً، والمغرب والعشاء جمعاً، في غير خوف ولا سفر.

وفي رواية: جمع رسول الله على الظهر والعصر، وبين المغرب والعشر، وبين المغرب والعشاء، بالمدينة، من غير خوف ولا مطر. قبل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد ألا يحرج أمته.

وفي رواية عبد الله بن شقيق، قال: خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر، حتى غربت الشمس، وبدت النجوم، وجعل الناس يقولون: الصلاة! الصلاة! قال: فجاءه رجل من بني تميم، لا يفتر، ولا ينثني: الصلاة! الصلاة! فقال ابن عبس: أتعلمني بالسنة؟ لا أم لك! ثم قال: رأيت رسول الله على جمع بين الطهر والعصر، والمغرب والعشاء. قال عبد الله بن شقيق: فحاك في صدري من ذلك شيء، فأتيت أبا هريرة، فسألته، فصدق مقالته الله الله المريرة،

وهذا التعليل من حبر الأمة ابن عباس، يعني: أنه أراد أن يوسع على الأمة وبيسر عليها، ولا يوقعها في الحرج والضيق، فما جعل الله في هذا الدين من حرج، بل يريد الله بعباده اليسر، ولا يريد بهم العسر.

والحديث واضح صريح على مشروعية الجمع للحاجة، وقد رواه أيضاً أبو داود والنسائي والترمذي في اسنتهما.

وقال الإمام أبو سليمان الخطابي في المعالم السنن": هذا الحديث لا يقول به أكثر الفقهاء...

وكان ابن المنذر بقول (٢): ويحكيه عن غير واحد من أصحاب الحديث، وسمعت أبا بكر القفال يحكيه عن أبي إسحاق المروزي.

وقال ابن المنذر: ولا معنى لحمل الأمر فيه على عذر من الأعذار؛ لأن ابن عباس قد أخبر بالعلة فيه، وهو قوله: «أراد ألا تحرج أمته».

 <sup>(</sup>١) انظر: اصحيح مسلم؟، كتاب صلاة المسافرين، باب الجمع بين الصلاتين في العضر، حديث (٧٠٥) برواياته ٤٤، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٦، ٥٥.

 <sup>(</sup>٣) أظن هنا لفظة ساقطة، وهي كلمة به كما يدل عليه السياق ودفاع ابن المنثر عن الحديث.

وحكي عن ابن سيرين: أنه كان لا يرى بأساً: أن يجمع بين الصلاتين، إذا كانت حاجة أو شيء، ما لم يتخذه عادة (١). انتهى.

وكذلك نقل ابن قدامة في «المغني» عن ابن شبرمة أنه قال ما قاله ابن سيرين (٢).

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: وقد ذهب جماعة من الأثمة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث، فجوزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً، لكن بشرط ألا يتخذ ذلك عادة، وممن قال به: ابن سيرين، وربيعة، وأشهب، وابن المنذر، والقفال الكبير، وحكاه الخطبي عن جماعة من أهل الحديث (٣) انتهى،

وعلى كل حال عندنا حديث صحيح لا مطعن في صحته، رواه ابن عباس وأقره عليه أبو هريرة، وطبقه ابن عباس عملياً، واستشهد به في الرد على من أنكروا عيه تأخير صلاة المغرب، وقد علله بما علله به، وهذا كله يفيدنا في الجواب عن السؤال المعروض علينا، وهو جواز الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء في أوروبا في فترة الصيف حين يشتد تأخر وقت العشاء إلى منتصف الليل أو بعده، والناس يطالبون بالذهاب إلى أعمالهم في الصباح الباكر، فكيف نكلفهم السهر لأداء العشاء في وقتها، وفي ذلك حرج وتضييق عليهم، وهو مرفوع عن الأمة بنص القرآن، وبما قاله راوي حديث الجمع بين الصلاتين في الحضر: ابن عباس في المحضر:

بل يجوز الجمع في تلك البلاد في فصل الشتاء أيضاً، لقصر النهار جدّاً، وصعوبة أداء كل صلاة في وقتها في مؤسساتهم، إلا بمشقة وحرج، وهو مرفوع عن الأمة.

 <sup>(</sup>١) انظر: «مختصر سنن أبي داود» للمندري مع معالم «السنن» للخطابي، و«تهذب السنن» لابن القيم ٢/ ٥٥ طبعة السنة المحمدية، القاهرة.

<sup>(</sup>٢) انظر: اللمغني؛ ٣/ ١٣٧، وأخشى أن تكون لفظة ابن شبرمة محرفة عن ابن سيرين!

<sup>(</sup>٣) انظر: افتح الباري، واتحنه الأحوذي، ١٨٥٥، اشرح الحديث، (١٨٧).

# جمع الزكاة بواسطة المؤسسات الخيرية

است من مصطفى عثمان مدير قسم المعلومات في مؤسسة الإغاثة الإسلامية:

نرجو من فضيلتكم التكرم بالإجابة على السؤال التالي حتى نستطبع الاستفادة منها في إجلاء الحقيقة للجاليات الإسلامية خاصة في بلاد الغرب:

ما حكم جَمْع أموال الزكاة وتوزيعها في مصارفها الشرعية بواسطة المؤسسات الخيرية غير الحكومية؟ وهل يجوز لهذه المؤسسات أن تنفق جزءاً من هذا المال على المصروفات الإدارية التي يستلزمها توزيع أموال الزكاة؟ علماً بأن هناك من يدعي عدم جواز (جمع وتوزيع أموال الزكاة بمعرفة المؤسسات الحالية) نظراً لغياب الخلافة الإسلامية صاحبة الحق الوحيد في القيام بهذا الدور.

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي الركن المالي والاجتماعي، الذي يعالج أدواء الفقر والمسكنة والغرم والتشريد، ويساهم في إعلاء كلمة الإسلام (في سبيل الله) فهي لمن يحتاج من المسلمين، ولمس يعاون المسلمين من العاملين عليها ومن المجاهدين في سبيل الله.

والزكاة هي شقيقة الصلاة في القرآن والسنة، وقد قرنت بالصلاة في كتاب الله في ثمانية وعشرين موضعاً، كما قرنت بها في أحاديث شتى في السنة.

ولذا قال أنس: رحم الله أبا بكر، ما كان أفقهه ا يعني حين لم يفرق بين الصلاة والزكاة. وقال لمن قالوا بعد وفاة رسول الله ﷺ: نصلي ولا نزكي! قال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة.

فإذا كانت الصلاة فريضة واجبة الأداء في كل مكان وزمان، وجد الخليفة أم لم يوجد، فإن الزكاة فريضة لازمة، واجبة الأداء كذلك في كل مكان وزمان.

### فهناك ثلاثة حراس على هذه الفريضة:

الأول: حارس السلطان، الذي يجب أن يأخذها من أغنيائهم ليردها على فقرائهم.

والثاني: حارس الضمير الاجتماعي للأمة المسلمة، الذي يتمثل في النصيحة في الدين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والثالث: حارس الإيمان في قلب المسلم، فإذا انتفى الحارس الأول بقي الحارسان الآخران، وإذا انتفى الحارسان الأول والثاني، بقي حارس الإيمان، الذي يدفع المؤمن إلى إداء الواجب، ولو لم يطالبه به أحد.

والأولى بالجماعة المسلمة إذا لم يوجد خليفة على رأس الأمة، ولم توجد سلطة شرعية إقليمية مسلمة: أن تنظم ما استطاعت: تحصيل الزكاة من أرباب المال، وتوزيعها على مستحقيها الثمانية، أو الموجودين منهم، فإذا لم يوجد مصرف (في الرقاب) نصرف على السبعة الباقين، وإذا لم يوجد مصرف (العاملين عليها) أو مصرف (المؤلفة قلوبهم) نصرف على من بقي من المصارف، كل حسب حجمه، وحسب حاجته، كما هو رأي جمهور الفقهاء.

وقد قال 義宗: "إذا كنتم ثلاثة فأمروا أحدكم؟ (١)، وهذا في السفر، إشارة إلى ضرورة التنظيم في كل الأمور، حتى لا تصبح الأمور فوضى.

ودعوى ترك جمع الزكاة وتنظيمها حتى يظهر الخليفة، وترك الفقراء يموتون جوعاً، حتى يظهر الخليفة: دعوى لا دليل عليها، وتعطيل للفرائض الركنية دون بينة. والله تعالى يقول: ﴿ فَأَنْقُوا اللهُ مَا اَسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن: ١٦]، والرسول عليه يقول: \*إذا أمرتكم بأمر فأنوا منه ما استطعتمه متفق عليه. فإذا لم

 <sup>(</sup>۱) الطبراني: عن ابن مسمود (۸۹۱۵) وقال الهيشمي في «المجمع»: رجاله رجال الصحيح
 (۱) ۱کشف الخفاء رواء الطبراني بإسناد حسن ۲۹۷/۱.

نستطع إقامة الخلافة، واستطعنا أداء ما يخصنا من فرائض وواجبات، فعلمنا أن نؤديها، كما أمر الله ورسوله، وسقوط بعض الواجبات عنا للعذر، لا يكون سبباً في إسقاط الكل.

وقد كان المسلمون في العهد المكي يؤتون الزكاة، التي وصف الله بها المؤمنين والمحسنين في كتابه في السور المكية، وذلك قبل أن تقوم للإسلام دولة.

نقرأ في سورة النمل قوله تعالى: ﴿ هُدُى رَبُّمَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۞ الَّذِينَ بُهِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْمُونَ الزَّكَوٰةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ بُرِقِنُونَ ۞ ، وفي سورة لـقـمـان: ﴿ هُدَى وَرَجَمَةً لِلْمُحْسِنِينَ ۞ الَّذِينَ يُغِيمُونَ الضَّلَوٰةَ وَيُؤْمُونَ الزَّكُوٰةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوتِنُونَ ۞ ﴾.

والزكاة هنا هي الزكاة المطلقة، غير المحددة بالنصب والمقادير والحول، بل هي موكولة إلى إيمان المسلم وحاجة الدعوة والأفراد المسلمين.

#### حكم الخل المصنوع من الخمر

#### است: ما حكم الخل المصنوع من الخمر؟

من فرانكفورت ـ ألمانيا

إذا كانت الخمر تخللت ـ أي تحولت إلى خل ـ بنفسها، فهي حلال، وطاهرة بالإجماع. وإذا كانت تخللت بمعالجة وعمل متعمد، كوضع ملح أو خبز، أو بصل، أو خل أو مادة كيميائية معينة، فقد اختلف فيها الفقهاء، فمنهم من قال: تطهر، ويحل الانتفاع بها، لانقلاب عينها، وزوال الوصف المفسد فيها. ومنهم من قال: لا تطهر، ولا يحل الانتفاع بها؛ لأنها أمرنا باجتنابها ﴿ فَلْجَيْبُونُ ﴾ وفي التخليل اقتراب منها، فلا يجوز.

وقد جاء في ذلك حديث أنس عند أبي داود: أن أبا طلحة سأل رسول الله ﷺ عن أيتام ورثوا خمراً، فقال: «أهرقها» فقال: أفلا أجعلها خلاً؟ قال: «لا»(۱) فدل على أنه لا يجوز، ولأنه لو جاز لندبه إليه لما فيه من إصلاح مال اليتيم. ولما روي عن عمر قال: لا تأكل خلاً من خمر أفسدت، حتى يبدأ الله بفسادها، وذلك حين طاب الخل. ولا بأس على امرئ أصاب خلاً من أهل الكتب أن يبتاعه، ما لم يعلم أنهم تعمدوا إفسادها.

يعني: بما بدأ الله بفساده: ما تحول بنفسه من خمر إلى خل درن معالجة.

ولأنه \_ حسب قول الشيرازي في «المهذب» \_ إذا طرح فيها الخل نجس الخل، فإذا زالت بقيت نجاسة الخل النجس، فلا تطهر، انتهى.

قال الإمام النووي في «المجموع»: إذا انقلبت الخمر بنفسها خلاً، تطهر

 <sup>(</sup>١) رواه أبو داود بي الأشربة (٣٦٧٢)، قال النووي في «المجموع» ٢/٥٧٦: حديث صحيح، ورواه مسلم محتصراً ١٩٨٣ في الأشربة.

<sup>(</sup>٢) ﴿ قَالَا مُوالَ اللَّهِي عَبِيدَ ١٥٣ ؛ الأثر (٢٨٨).

عند جمهور العلماء. ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي فيه الإجماع. وحكى غيره عن سحنون: أنها لا تطهر.

وأما إذا خللت بوضع شيء فيها، فمذهبنا أنها لا تطهر، وبه قال أحمد والأكثرون. وقال أبو حنيفة والأوزاعي والليث: تطهر.

وعن مالك ثلاث روايات: أصحها عنه: أن التخليل حرام، فلو خللها طهرت. والثانية: حرام ولا تطهر. والثالثة: حلال وتطهر

وفي كتب المالكية: الراجح: جواز التخليل(١).

وذكر الإمام الخطابي في «معالم السنن»: ورخص في تخليل الخمر ومعالجتها عطاء بن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز: وإليه ذهب أبو حنيفة.

وكره ذلك صفيان وابن المبارك<sup>(۲)</sup>.

روى أبو عبيد في الأموال بسند، عن عطاء: في رجل ورث خمراً! قال: يهريقها. قيل: أرأيت إن صب عليها ماء، فتحولت خلاً؟ قال: إن تحولت خلاً فليعه (٣).

وروى أبو عبيد أيضاً بسنده عن المثنى بن سعيد قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمٰن ـ وهو عامله على الكوفة ـ: أن تُحمل الخمر من رستاق إلى رستاق، وما وجدت منها في السفن فصيره خلاً. فكتب عبد الحميد إلى عامله بواسط، محمد المتشر ـ بذلك ـ، فأتى السفن، فصب في كل راقود (دن كبير) ماء وملحاً، فصيره خلاً.

قال أبو عبيد: فلم يحل عمر بينهم وبين شربها؛ لأنهم على ذلك صولحوا. وحال بينهم وبين التجارة فيها. (لأنها لم تكن مما شرط لهم).

 <sup>(</sup>۱) «المجموع» ۲/۸۷»، وانظر أيضاً: قبداية المجتهد» ۱/٤٦١، وقحاشة الدسوقي، ۱/۲۵، وقالشرح الصغير، شحقيق وصفي ۱/۸۵، وقالروضة، ۲/۲۷، وقتح القدير، ۸/ ۱۳۲، ۱۳۷، وقحاشية ابن عاددين، ۱/۹۷، وقكشاف الفناع، ۱/۷۷،

<sup>(</sup>٢) المعالم السنن؛ ٢٦١/٥.

 <sup>(</sup>٣) الأموال؛ بتحقيق محمد خليل الهراس. نشر مكتبة الكلبات الأزهرية ١٥٢، الأثر (٢٨٥).

وإنما نراه أمر بتصييرها، ولو كانت لمسلم ما جاز إلا هراقتها في الأرض(١).

وهذا التفسير من أبي عبيد لتصرف عمر بن عبد العزيز يخالف ما فهمه الخطابي: أنه كان يرخص في تخليلها ومعالجتها بإطلاق، أي للمسلم وغير المسلم.

وروى أبو عبيد عن المبارك بن فضالة عن الحسن: في رجل ورث خمراً أيجعلها خلاً؟ قال: كان يكرهه (٢).

أي على سبيل التنزه والتورع والبعد عن الشبهات، كما ذكره الخطابي عن سفيان وابن المبارك.

والذي يترجع عندي: أن الخمر إذا صارت (خلاً) طهرت وحلت؛ لأنها استحالت من عين إلى أخرى، تغيرت صفاتها، فيجب أن يتغير حكمها، كما نقول في كل النجاسات المستحيلة، سواء استحالت بنفسها أم بفعل فاعل.

والخمر نفسها كانت عيناً حلالاً من العنب وغيره، فلما استحالت إلى مادة مسكرة حرمت، فإذا تغيرت وزال وصف الإسكار، زالت الحرمة، وعادت إلى الحكم الأصلي.

على أن المستبعد أن يغير القوم الخمر إلى خل عامدين، إذ الخمر عندهم أهم وأغلى ثمناً من الخل، فلا يتصور أن يحولوها إلى خل ليخسروا فيها، وهم يركضون وراء الكسب المادي.

ومنطن الحنفية ومن وافقهم قوي؛ لأن التخليل - مثل التخلل - يزيد الوصف المفسد، وهو الإسكار، ويثبت وصف الصلاحية؛ لأن فيه مصلحة التغذي والتداوي وغيرهما، ولأن علة التنجيس والتحريم هي الإسكار، وقد زالت، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً. قال الإمام الطحاوي في «شرح مشكل الآثارة: مؤيداً ما ذهب إليه الحنفية: لأنا رأينا العصير الحلال إذا صار خمراً بعلاج من غيره أن دلك سواه، وأنها حرام للعلة التي حدثت فيها، ولم

<sup>(</sup>١) المصدر السابق ١٤٩، ١٥٠، الأثر (٢٨٠)،

<sup>(</sup>٢) تفسه ١٥١ء الأثر (٢٨٤).

تفترق في ذلك ما كان من ذاتها، ولا ما كان فعل أحد من الناس بها. وكان مثل ذلك إذا كانت خمراً، ثم انقلبت حلاً أن يستوي ذلك فيها، وأن يكون انقلابها بذاتها، وانقلابها بفعل أحد من الناس بها بمعنى واحد، ويكون حدوث صفة الخل فيها يوجب لها حكم الخل، فيعود إلى حله، ويزول عن حكم الخمر التي عليه في حرمته، ومثل ذلك أيضاً دباغ الميتة أنه يستوي علاجها وهي حرام حتى تعود حلالاً، كما تعود حلالاً لو تركت حتى تجف في الشمس وتسفي عليها الرياح، فيكون ذلك سبباً لدهاب وضر الميتة عنها، وإعادة لها حكم الأهب التي من المذكى من أجناسها(۱).

ولأن التخليل إصلاح، فجاز قياساً على دبغ الجلد النجس، فقد صح في الحديث: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»(٢).

يؤكد هذا قوله ﷺ: النعم الإدام الخل (٣) مطلقاً، من غير تفريق بين خل وآخر، ولا طلب منا البحث عن أصله ماذا كان.

وقد روى أبو عبيد عن علي: أنه صطبغ (أي اثتدم) بخل الخمر. وعن ابن عون: أن ابن سيرين كان لا يسميه (خل الخمر) ويسميه (خل العنب) وكان يأكله (٤).

وفي عصرنا عندما يشترى الخل، يعرض عنى المعامل العلمية ومختبرات التحليل، وهي تبحث في المادة الموجودة، وتصدر حكمها بناء على العناصر المكونة لها، ولا تنظر إلى أصلها أي شيء كان.

وأما حديث أنس وسؤال أبي طلحة وتشديد النبي عليه، فيظهر أن ذلك كان من باب التغليظ عليهم في أول الأمر، حتى يفطمهم فطاماً ناماً عن

 <sup>(</sup>١) فشرح مشكل الأثار، ٨/ ٤٠٧، تحقيق شعيب الأرناؤوط ـ طبعة الرسالة ـ بيروت.

 <sup>(</sup>۲) رواه مسلم عن ابن عباس في الحيض (٣٦٦)، وأبو داود في اللباس (٤١٢٣)، والترمذي (١٧٢٨)، وابن ماجه (٣٦٠٩)، والنسائي أيضاً.

 <sup>(</sup>٣) رواه أحمد رمسلم وأصحاب االسنن، عن جابر، ومسلم والترمذي عن عائشة اصحيح الجامع الصعير، (٦٧٦٨).

<sup>(</sup>٤) االأمرال؛ بتحقيق الهراس ١٥٥، الأثران (٢٩١، ٢٩٢).

الخمر، وعن مجرد الاقتراب منها، ولو لإصلاحها، يدل على ذلك: رواية الترمذي في حديث أنس الذي احتج به الشافعي وأحمد ومن وافقهما، فقد رواه عن أنس عن أبي طلحة، أنه قال: يا نبي الله، إني اشتريت خمراً لأيتام في حجري؟ قال: قاهرق الخمر، واكسر الدنان، (۱).

أما إهراق الخمر، فهو المطلوب، حتى لا ينتفع بها، فلماذا تكسر الدنان؟ أي أواني الخمر، مع أن تطهيرها بالفسل ميسور، والأصل أنها مال، وهو منهي عن إضاعته؟

والجواب: أن هذا كان من باب الردع والتشديد عليهم في أول الأمر، حتى لا يتهاونوا فيها بحال.

أما بعد استقرر الأمر، فالواجب أن تراق الخمر، ولا تكسر أوانيها، محافظة على المال، وهو إحدى الضروريات الخمس. بل إذا أمكن الاستفادة من الخمر بتخليلها فهو أولى، حتى لا يضيع هذا المال على المسلمين.

وقد ذكر هذا الوجه في منع التخليل الإمام القرطبي في القسيره، فقد قال: وقد يحتمل أن يكون المنع من تخليلها كان في بدء الإسلام، عند نزول تحريمها، لئلا يستدام حبسها، لقرب العهد بشربها، إردة لقطع العادة في ذلك وإذا كان كذلك، لم يكن في النهي عن تخليلها حينئذٍ، والأمر بإراقتها، ما يمنع من أكلها إذا خللت (٢).

أقول: إن الذي ذكره القرطبي تتلئه ـ احتمالاً في تفسير المنع من تخليل الخمر ـ هو الذي يتمشى مع الخمر ـ هو الذي يتمشى مع المنهج الإسلامي في التدرج في التربية والتشريع.

وأما نهي عمر عن أكل خل الخمر حتى يبدأ الله بفسادها، أن تتحلل من نفسها، فحمله بعضهم على الورع، والذي تبيل لنا. أنه نوع من التربية للأمة، والسياسة التعزيرية التي كان يتبعها مع الرعية، مثل إراقة اللبن المغشوش، ومثل

 <sup>(</sup>١) رواه الترمذي في كتاب البيوع (١٢٩٣)، ورجال إساده ثقات، كما في الله الأوطارة ٥/ ١٥٤.

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق ١٩٠.

معاتبة (رويشد) الثقفي، الذي وجد عمر في بيته خمراً، فأمر ببيته فأحرقه (١)، وهذه مبالغة في الردع من عمر، حتى يتجنب الناس المنكرات، وليست لازمة دائماً، وكثير من الفقهاء خالفوا عمر في ذلك.

ونحن مع السياسة العمرية في ردع أصحاب المنكر، وفي وقاية الأمة من التلبس بالخمر شرباً أو صنعاً أو اتجاراً، واقتراباً منها بحال، وقد لعن الحديث فيه عشرة من كل من ساهموا فيها، ولكن قد تدخل الخمر في ملك المسلم جبراً عنه، كما في تحول العصير خمراً، أو عن طريق لميراث، أو غير ذلك، فهنا لا ينبغي أن نضيع مال المسلم، إذا وجدنا سبيلاً لذلك.

وكذلك قد نمتلك خلاً، ربما كان أصله خمراً، فالورع اجتنابه، ولكن لا نقول بحرمته، كما هو الراجح عندنا، وكما دلت على ذلك الدلائل. ولله الحمد.

على أن حديث أنس هذا، إنما ورد في قضية حال لا عموم لها، فإعمال العمومات أولى.

وما قالوه من تنجس الملح وغيره إذا لاقى الخمر النجسة: لا يسلّم؛ لأنه العنصر المؤثر والمغيّر، وقد تغير وصف الكل، فتغير حكمه.

على أن هذا التعليل يسقط إذا تبنينا ما ذهب إليه بعض السلف من أن نجاسة الخمر إما هي نجاسة معنوية لا حسية، كنجاسة المشركين (٢)، وهو مذهب قوي، نقله القرطبي في «تفسيره» عن ربيعة شيخ مالك، والليث بن سعد، والمزني صاحب الشافعي، وبعض المتأخرين من البغداديين والقرويين، فرأوا أنها طاهرة، وأن المحرم إنما هو شربها، ولا يلزم من كون الشيء محرماً أن يكون نجساً، فكم من محرم في الشرع ليس بنجس (٣). ولا يوجد دليل صحيح صريح على نجاسة الخمر، قال الإمام لشوكاني في «السيس الجرار»: ليس في نجاسة المسكر دليل يصلح للتمسك به. وعضد ذلك بالأدلة (٤).

<sup>(</sup>١) قالأموال؛ ١٥٢، الأثر (٢٨٧).

<sup>(</sup>٢) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنُّشَرِّتُونَ لَجَسَّ مَلَا يَفْرَثُواْ ٱلْسَسِّيدَ ٱلْحَكَرَامَ...﴾ [التوبة: ٢٨].

<sup>(</sup>٣) اتفسير القرطبي، ١٨٨/٦، ١٨٩، طبعة دار الكتب المصرية.

<sup>(</sup>٤) «السيل الجرار» ١/ ٣٥ ـ ٣٧.

### تعدد الزوجات وحكمته

سن أحب أن أعلم لماذا يجيز الإسلام زواج الرجل بأربع زوجات، مع حصول الإساءة في استخدام هذا الحق عند بعض الرجال؟ ولماذا جاز للرسول ﷺ أن يتزوج إلى تسع زوجات، بينما لا يتجاوز غيره من أمته الأربع؟

## 📆 رخصة الزواج من أربع وسوء استخدامها:

كان الناس قبل الإسلام ينزوجون من شاءوا من النساء بغير قيد ولا شرط، حتى ذكروا أن داود على كان عنده ثلاثمائة امرأة ما بين زوجة وسرية، وأن سليمان كان عنده سبعمائة امرأة كذلك.

فلما جاء الإسلام وضع لهذا التعدد حداً، وشرط له شرطاً.

فأما الحد: فجعل أقصى العدد أربعاً لا يزاد عليهن بحال: ﴿ فَأَنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِن اللِّسَلَةِ مَنْنَى وَلُكِتَ وَلُكِتُم ﴾ [النساء: ٣]، ولما أسلم رجل من ثقيف ومعه عشر نسوة، أمره الرسول أن يختار منهن أربعاً، ويطلق الباقيات.

وأما الشرط، فيتمثل في ثقة الرجل في نفسه بالعدل، وإلا حرم عليه الزواج بالمرأة الأخرى: ﴿فَإِنَّ خِفْتُمُ أَلَّا لَمُلِلُواْ فَوْجِدَةٌ﴾ [النساء. ٣].

وهذا إلى جوار توافر الشروط الأخرى لأي زواج، مثل: القدرة على الإنفاق، والقدرة على الإحصان.

وإنما أباح الإسلام ذلك لأنه دين واقعي، لا يحلق في مثاليات حالمة، ويترك مشكلات الحياة دون علاج مقدور عليه.

فالزراج الثاني قد يحل مشكلة عند الرجل الذي لا تنجب امرأته، أو نطول عندها فترة الحيض، وهو قوي الشهوة، أو يصيبها المرض، ويستمر معها، ولا يريد أن يطلقها، إلى غير ذلك.

وقد يحل مشكلة عند المرأة الأرملة التي يموت زوجها ولا تطمع في

الزواج من شاب لا زوجة له، ومثلها المطلقة وهي شابة، وخصوصاً لو كان لها طفل أو أكثر.

وقد يحل مشكلة عند المجتمع كله، عندما يزيد عدد النساء الصالحات للزواج عن عدد الرجال القادرين على النساء، وهذا قائم باستمرار، ويزداد تفاقماً بعد الحروب ونحوها.

فماذا نفعل بالعدد الفائض من النساء؟ إنها واحدة من ثلاث:

 ١ ـ إما أن يقضين العمر كله محرومات من حياة الزوجية والأمومة. وهذا ظلم لهن.

٢ ـ وإما أن يشبعن غرائزهن من وراء ظهر الدين والأخلاق، وهذا ضياع
 لهن.

٣ ـ وإما أن يقبلن الزواج من رجل متزوج قادر على النفقة والإحصاد،
 واثق بالعدل، وهذا هو الحل المناسب.

أما سوء استعمال هذه الرخصة أو هذا الحق، فكم من حقوق يساء استخدامها، ويتعسف في استعمالها، ولا يؤدي ذلك إلى إسقاطها وإلغائها. الزواج الأول نفسه كم يساء استخدامه، فهل نلغيه؟

الحرية كم يساء استخدامها، فهل تلغيها؟ الانتخابات يساء استخدامها، فهل تنغيها السلطة؟ أيّاً كانت يساء استخدامها، فهل تلغيها وندع الحباة فوضى؟

إن الأولى \_ بدل أن ننادي بإلغاء الحق \_ أن نضع الضرابط لاستخدامه، ونعاقب من يسيء في ذلك، قدر ما نستطيع.

### حكمة استنثاء الرسول بتسع نسوة دون سواه:

وأما لماذا سمح للرسول هي أن يبقى على ذمته تسع نسوة من زوجاته، على حين لم يسمح لسائر المسلمين إلا بأربع، وهو الحد الأقصى للتعدد، حتى إن النبي علي كان يأمر من أسلم وعنده عشر نسوة مثلاً: أن يختار منهن أربعاً، ويفارق سائرهن؟

فنقول جواباً عن ذلك: إن الله تعالى خص رسوله بهذا الأمر لسبب وحكمة معلومة، وهي: أن نساء النبي لهن من الأحكام والخصائص ما ليس لغيرهن من نساء الأمة. فمن هذه الأحكام الخاصة بهن: أنه يحرم عليهن الزواج من أي أحد بعد رسول الله ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَحَكُمْ أَن تُنكِحُوا أَرْزَجَهُم مِنْ بَعَدِهِ أَبَدًا ﴾ [الأحراب: ٥٣].

ثم أن الله تعالى أمر رسوله ﷺ أن يخير نساءه ـ بعد أن طالبن بالزيادة في النفقة وتحسين حالهن ـ بين الله ورسوله والدار الآخرة على ما في ذلك من شظف وتقشف وبين السراح الجميل والفراق بالمعروف، فكلهن اختار الله ورسوله والدار الآخرة، كما قبال تبعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا النَّيِّةُ قُل لِإَزْوَبِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدِّكَ ٱلْخَبَوٰةَ اللَّيْكَ وَزِبْلَتَهَا فَنَعَالَيَنَ أُمْرِيِّمَكُنَّ مَرْاعًا جَبِلا ﴿ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْكَ اللّهَ وَرَسُولُمُ وَالدَّارَ وَإِنْ كُنتُنَّ تُرِدْكَ اللّهَ وَرَسُولُمُ وَالدَّارَ وَإِنْ كُنتُنَّ تُرِدْكَ اللّهَ وَرَسُولُمُ وَالدَّالَ الْاَحْرابِ].

فإذا كن جميعاً اخترن الله ورسوله والدار الآخرة، ورضين بحياة القناعة والزهد مع النبي الكريم، فمن منهن يفارق الرسول؟ وفراق إحداهن يعتبر عقوبة أليمة لها، ولم تصنع شيئاً تستحق به العقوبة، وتحرم من أمومة المؤمنين.

لهذا مَنَّ الله بهذه الكرامة على نسائه التسع اللاتي اخترن الحياة معه على ما فيها من شدة وقلة، حتى إنه ليمر الهلال ثم الهلال وما يوقد في أبيات النبوة نار، إنما يعيشون على الأسودين: التمر والماء.

## حكمة زواج الرسول من نسائه التسع:

أما حكمة الزواج من هؤلاء التسع من الأصل، فهي معروفة لكل دارس. فوراء الزواج من كل واحدة من نسائه قصة تحكي عن السبب الدي من أجله تزوجها. وقد كان الزواج من أي عدد جائزاً في ذلك الوقت. ولا يتسع المقام لتفصيل هذا، ولكننا نشير إليه إشارات تكفي في هدا المقام.

فمن المعلوم أنه على قضى شبابه وبعض كهولته، حتى الخمسين من عمره مع امرأة واحدة، تكبره بخمس عشرة سنة، وقد تزوجها ثيباً، ولها أولاد من غيره، ومع هذا عاشا معا أسعد ما يكون الأزواج، وظل يُكِنّ لها الحب ويذكرها بالخير، ويهش لكل ما بُذَكِّرُهُ مها، حتى غارت منها زوحه الشامة عائشة وهي في قبرها.

رأول من تزوج بعدها: زينب بنت زمعة، وكانت امرأة كبيرة السن، لم يميزها شباب ولا جمال.

ثم أراد أن يخص أقرب أصحابه إليه \_ وهو أبو بكر \_ بالزواج من ابنته برغم صغرها، ولكن الإصهار إلى سيد القوم كان يعتبر عند العرب لوماً من الإعزاز والتكريم، فخطب إليه عائشة، مع أنها لم تكن تصلح للزواج في ذلك الوقت، ولم تدخل إلا بعد سنوات.

وتزوج النبي الكريم كذلك من حفصة بنت عمر الرجل الثاني بعد أبي بكر في القرب من النبي ﷺ. وقد كان عمر عرضها على كل من صاحبيه: أبي بكر وعثمان، فلم يردا عليه، وتزوجها النبي ﷺ. تكريماً وإعزازاً لعمر، كما فعل مع أبي بكر.

وبهذا يكون الصحابة الأربعة المقربون من النبي قد فازوا بمصاهرته، أعني بهم: أبا بكر وعمر وعثمان وعلباً، فمنهم من تزوج الرسول من بناتهم، ومنهم من زوجه من بناته، وهما: عثمان وعلي فل جميعاً، وتزوج أم سلمة، بعد أن استشهد زوجها في أحد، وقد كانت من المهاجرات في سبيل الله، اللاتي لهن بلاء وموقف فأراد أن يعوضها عن زوجها بضمها إلى نسائه، وقد اعتذرت منه حين خطبها بكبر سنها، واهتمامها بأولادها، فقال لها: لقد أصابني من كبر السن، ما أصابك، وأما أولادك فهم أولادي.

وصفية بنت حيي، وأبوها حيي بن أخطب، الزعيم البهودي المعروف الذي ألَّب على رسول الله ووقف ضد، في أكثر من معركة، وقد مات أبوها، وهلك أهلها، فلم يشأ الرسول أن يدعه لأحد من أصحابه، بل كرمها وأخذها زوجة له، حتى يجبر مصيبتها، وينسيها فجيعتها.

وأم حبيبة: رملة بنت أبي سفيان بن حرب، زعيم قريش وقائدهم في حربهم للنبي في أحد وفي الأحزاب وغيرها. وقد كانت أسلمت وهاجرت إلى الحبشة مع زوجها، ثم غلبت عليه الشقوة، وتركها مرتداً عن الإسلام، والعياذ بالله، فأراد الرسول أن يعوضها عن مصيبتها في زوجها، وأرسل إلى النجاشي يوكله في خطبتها وتزويجها منه، على رغم بعد الشقة بينها وبينه، وأمهرها بأربعة آلاف درهم، وبلغ ذلك أباها أبا سفيان أن محمداً تزوجها فقال: هو الفحل لا يقدع أنفه، احتزازاً بمصاهرته،

وقد أراد الله لنبيه أن يقوم بهذه المهمة، وهي الزواج من امرأة متبناه، على شدتها على نفسه، وصدمتها للمجتمع، قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَلَّهُمُ مَلَيْهِ أَي بِالإسلام ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَي بِالعِنْقِ ﴿أَمْيِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَأَنِّي أَلَّهُ مُلِيهِ وَيَعْنَى النَّاسَ وَأَلَّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَلَهُ فَلَمّا فَضَىٰ زَيْدٌ اللّهُ وَمُلّا وَكَانَ أَوْجَا إِلَا عَنْقَ مِنْهُ وَمُلّا وَكَانَ أَمْر اللّهِ مَغْمُولًا ﴿ وَالْحَرَابِ].

وكذلك سائر سائه، كان لكل واحدة منهن قصة، وللزواج منها حكمة. ومنها: توثيق الصلة بقبائل العرب عن طريق الإصهار إليهم، وكل هؤلاء النساء ما عدا عائشة \_ كن ثيبات، ولم يعرفن بجمال فائق، ولو شاء النبي الزواج من جميلات أبكار العرب، لتقربوا إليه بذلك، ولكنه كان يحل بكل زواج مشكلة، أو يداوى جرحاً على .

## احتفاظ من أسلم

### باسمه القديم بعد الإسلام

سن هل يوجد اعتراض شرعي على أن يكون الاسم مركباً، مثل سارة كريمة، داطمة برنا؛ حيث يحتفظ المسلم الجديد أو المسلمة الجديدة باسمه النصراني القديم مثل (برتا) ويضيف إليه اسماً إسلامياً؟

التنافي الإسلام على اسمه القديم، ويضيف إليه اسما إسلامياً، كأن يُبقي الشخص إذا دخل في الإسلام على اسمه القديم، ويضيف إليه اسما إسلامياً، كأن يتسمى الرجل بمحمداً وأحمد وعبد الله أو عبد الرحمن أو عمر أو علي، وأن تتسمى المرأة باسمها القديم وتضيف إليه اسماً إسلامياً، مثل خديجة أو قاطمة أو عائشة أو رقية أو نحو ذلك.

وقد جرت عادة العرب أن يكون للشخص الواحد وخصوصاً من له مكانة وقدر ـ اسم وكنية ولقب ـ وكلها أسماء ينادّى بها مثل عبد الله، وأبي بكر، والصديق، وكلها أسماء لرجل واحد، وكذلك عمر، وأبو حص، والفاروق.

وكثير ما يكون للشخص الواحد اسمان، اسم مسجل في الوثائق والسجلات الرسمية، واسم يُنادى به في الناس غير الآخر تماماً، ويطلق عليه اسم (الشهرة).

ومن هنا لا نجد حرجاً في حمل الشخص \_ رجلاً كان أو امرأة \_ لأسمين يعرف بهما، وخصوصاً من لم يكن مسلماً ودخل في الإسلام، بشرط ألا يكون الاسم الأول غير مقبول شرعاً كأن يكون اسمه عبد المسيح(١)، أو

<sup>(</sup>۱) أو يكون مما اشتهر اختصاصه بغير المسلمين مثل: جرجس وبطرس وبوحنا ومثى ونحوها ولا سيما في العربية. فإن نَسَمِّي لمسلم بهذه الأسماء يعتبر تشبها بعير المسلمين في خصائصهم، وهو لا يجوز، كما أن فيه نوعاً من التدليس على غير المسلمين بإيهامهم أنه منهم، كما لو تسمى أحدهم. يمثل: محمد وأحمد وأبي بكر وعمر وعلى ونحوها مما اختص به المسلمون.

نحو ذلك، فيغير إلى اسم مقبول من الناحية الشرعية، بل لا مانع أن يبقى باسمه القديم إن شاء، وقد بقي الصحابة على أسمائهم التي تسموا بها في الجاهلية، وإن كان الأولى أن يحمل اسماً إسلامياً محبباً يوحي بالنقلة الجديدة إلى الإسلام،

وقد كان على يحب الأسماء التي توحي بالمعاني الطيبة والصدق والتفاؤل ويكره الأسماء المضادة لها، ويغيرها إلى ما هو أحسن وأمثل، كما غير اسم (عاصية) إلى (جميلة).

وقال ﷺ: «أحب الأسماء إلى الله: عبد الله وعبد الرحمٰن، وأصدق الأسماء حارث وهمام، وأقبح الأسماء حرب ومرة».

وهذا يدل على أنه ﷺ كان يحب السلام ويبغض الحرب، حتى لفظها، ولكن إذا اضطر إليها خاضها بشجاعة وبسالة.



### قص شعر المرأة

## إس: هل تحتاج المرأة إذا أرادت أن تقصر شعرها إلى إذن من زوجها؟

عناك نوع من تقصير الشعر لا يحس به الرجل، إذا كان شيئاً قليلاً تعتاده المرأة بين الحين والحين، حتى لا يطول شعرها حدّاً، ويكلفها جهداً في ترجيله وتمشيطه، وهو معتاد من عامة النساء، ولا يحتاج فيه عادة إلى إذن من الرجل.

وهناك نوع آخر من التقصير الذي يغبر شكل المرأة وصورتها أمام زوجها، وقد ألفها على صورة معينة مدة من الزمن، فإذا هي تفاجئه بصورة أخرى غير مألوفة له، فكأنما هي امرأة جديدة، فهذا اللون من التقصير الفاهر غير المعتاد، هو الذي يحتاج إلى تفاهم بين الزوجين قبل تنفيذه، حتى تستمر المودة والوئام بين الزوجين.

والأصل في المسلمة أنها لا تكشف شعرها في الطريق، ولا أمام الرجال الأجانب عنها، غير المحارم لها، ومن ثم يكون الزوج هو أول من يحق له الاستمتاع بجمال شعر زوجته، والنظر إليه على الصورة التي يحبها.

والزوجة العاقلة هي التي تحرص على كل سبب يبقي المحبة وحسن العشرة بينها وبين رجلها وينميها، فبهذا تتكون البيوت الصالحة التي هي أساس المجتمعات الصالحة.



#### فترة النقاهة

### بعد الوضع وخدمة الضيوف

سي هل للمرأة الحق في فترة راحة ونقاهة بعد الوضع (فترة النفاس) أو أنها ملزمة في هذه الفترة أيضاً بالقيام بواجب الضيافة للزوار الذين يأتون للتهنئة أو لرؤية المولود؟

ع لقد علم الله تعالى أن الوضع أو الولادة تجهد المرأة وتتعبها؛ لما تبذل من جهد ومشقة في الطلق والزفرات حتى تضع وليدها، كما قال تعالى: ﴿ حَلَتُهُ أَتُمُ كُرْهَا وَوَضَعَتُهُ كُرُهًا ﴾ [الأحقاف: ١٥].

ولا غرو أن أعفى الله تعالى المرأة بعد الولادة أي في حالة النفاس من الصلاة والصيام، وهما ركنان من أركان الإسلام، وإن كان الفرق بينهما أن الصلاة في أيام النفاس لا يجب على المرأة تضاؤها بعد ذلك بخلاف الصوم فإن أيامه تقضى بعد فترة النفاس.

والمراد بها الفترة التي ينزل فيها الدم بسبب الولادة والنفاس في ذلك مثل الحيض فأحكامهما سواء.

ومن هنا نتبين أن الشارع الحكيم اعتبر المرأة النفساء في حالة تستوجب التخفيف عليها رحمة من الله تعالى بها، وعاملها كأن النفاس لون من المرض أصببت به.

ومن الطبيعي ألا ترهق المرأة في تلك الفترة وتكلف بما يعنتها ويشق عليها، وقد جرت عادة المسلمين في البلاد الإسلامية أن المرأة النفساء هي التي تُخَدّم وتُكرم حتى تعود إليها عافيتها وتغدو في حالة طبيعية.

ولكن المرأة في حالة الغربة تضطر إلى أن تخدم نفسها وطفلها وبيتها بحكم الضرورة التي يجب أن تقدر بقدرها، ولا ينبغي للضيوف والزوار أن يرهقوها من أمرها عسراً ويكلفوها فوق طاقتها؛ فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ولا ينبغي لزوجها أن يشدد عليها في ذلك، فقد قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللهُ لِحِكُمُ الْمُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال ﷺ: "يسروا ولا تعسروا ولا تنفروا، متفق عليه عن أنس، وقال: "إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين، رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة.

وهذه الأمور إنما يحكمها الذوق ومكارم الأخلاق.



## منع الروجة من زيارة امرأة بعينها

سى هل يجوز للزوج أن يمنع زوجته من زيارة امرأة بعينها (امرأة نصرانية مثلاً)؟

جن يجوز للزوج أن يمنع زوجته من زيارة امرأة معينة ـ مسلمة أو غير مسلمة ـ إذا كان يخشى من وراء ذلك مفسدة أو مضرة على امرأته أو على أطفاله أو على حياته الزوجية.

فالرجل هو (القوام على الأسرة) والحارس لها، ويجب عليه أن يحفظها من كل ما يعرضها للخطر ولو على سبيل الظن الغالب ومن القواعد الشرعية المقررة: إن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة.

وأنا أعرف صديقاً في ألمانيا، تزوج من امرأته عن حب بينهما، وأسلمت وبقيت معه عشرين سنة كاملة، ثم زارتها قريبة لها، بعد أن أنجبت منه ثلاثة أطفال كيروا، وقد استطاعت هذه القريبة أن تغير حياة تلك الزوجة، وتؤثر في أفكارها وميولها تأثيراً بليغاً، حتى عاد الزوج يوماً \_ وهو طبيب ناجح \_ من عمله، فلم يجد المرأة ولا الأولاد ولا الأثاث.

ورجل آخر حذر زوجته من الاتصال والتقارب مع امرأة بعينها، ولكنها أصرت على هذه العلاقة، وقد كان الرجل يخاف من تلك المرأة على نفسه، وكانت النتيجة أن تلك المرأة الصديقة خطفت الرجل من صديقتها، وطلقت منه المرأة، وفَرَّقت بينه وبين عباله.

کل ما نوصی به هنا:

ألا يتعسف الرجل في هذه الأمور، ولا ينشكك في غير موضع النشكك، ويفرض على زوجته عزلة أشبه بالسجن، ويحرمها من الاتصال بكل من تعرف، ثمرة سوء الظن والرجم بالعيب، فقد قال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّيِنَ مَامَوُا اَخَيَبُوا كَيْرًا مِنَ الطَّنِ إِنْكُ بَعْضَ الظَّنِ إِنْدُ ﴾ [الحجرات: ١٣].

وقال ﷺ: الياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث؛ متفق عليه عن أسي هريرة.

ولم يأمر الإسلام المسلم ولا المسلمة أن يقطع صلته بكل الناس من غير المسلمين والمسلمات وخصوصاً أهل الكتاب، كيف وقد أجاز للمسلم أن يتزوج منهم.

وقد قال عز وجل: ﴿لا يَهَنَكُرُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُعَنِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَدَ يُحْرِجُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَدَ يُحْرِجُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَدَ يُحْرِجُوكُمْ أَن نَبُرُوهُمْ وَتُعْمِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهُ يُجِبُّ الْمُقْيِطِينَ ﴿ الممتحنة: ٨]. فلم ينه الله تعالى عن برهم والإقساط إليهم، والقسط هو العدل، والبر هو الإحسان، وهو شيء فوق العدل، وقد عبر به الشرع عن أقدس علاقة بين الخلق، وهي علاقة الأولاد بوالديهم وهي (البر).



## منع الزوجة من زيارة والديها

سن على يجوز للزوج المسلم أن يمنع زوجته الألمانية المسلمة من زيارة والديها النصرانيين منعاً مطلقاً، أو يسمح لها بزيارتهما نادراً، وهل يحبذ الإسلام لمن دخل فيه أن يجفو أهله ويقطع رحمه؟

النصرانيين؛ لأنها بمقتضى إسلامها مأمورة ببرهما ومصاحبتهما بالمعروف، بل النصرانيين؛ لأنها بمقتضى إسلامها مأمورة ببرهما ومصاحبتهما بالمعروف، بل هذا أمر جعله الإسلام بعد توحيد الله تبارك وتعالى: ﴿وَفَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا نَعْبُدُوا إِلاَ إِنَاهُ وَإِلْوَالِدَيْنِ إِحْسَدُناً ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وذلك أن أعظم حقوق العباد بعد حق الله ﷺ هو حق الوالدين.

حتى الوالدان المشركان لم يمنع الإسلام من برهما مع شركهما، بل لم يمنع من ذلك وإن جاهدا ولدهما على الخروج من الإسلام، والدخول في الشرك، وحاولا ذلك محاولة جاهدة عبر عنها القرآن بالجهاد كما قال تعالى: ﴿ وَوَصَيْنَا ٱلْإِنْكُنَ بِوَلِدَيْهِ حَمَلَتُهُ أُمُّهُ وَهُنَا عَلَى وَهُنِ وَفِصَدْلُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ الشَّكِرِ لِي وَلِوَلِدَيْهِ حَمَلَتُهُ أُمُّهُ وَهُنَا عَلَى وَهُنِ وَفِصَدْلُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ الشَّكِرِ لِي وَلِوَلِدَيْهِ حَمَلَتُهُ أُمُّهُ وَهُنَا عَلَى وَهُنِ وَفِصَدْلُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ الشَّكِرِ لِي وَلِوَالِدَيْهِ حَمَلَتُهُ أُمُّهُ وَهُنَا عَلَى وَهُنِ وَفِصَدْلُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ الشَّكِرِ لِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

فأمر الله تعالى بعصيانهما في الدعوة إلى الشرك كما أمر بمصاحبتهما بالمعروف، وقد جاءت أسماء بنت أبي بكر إلى النبي ره الله بعد صلح الحديبية، تستفتيه وتقول له: يا رسول الله، إن أمي قدمت علي وهي مشركة، أفأصلها؟ (أي أحسن إليها وأعطيها بعض المال) قال: «نعم، صلى أمك».

قالوا: وفي مثل هذا نزل قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿لَا يَنْهَنَكُرُ اللّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَنِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَدَ يُخْرِجُوكُمْ مِن دِيَنِكُمْ أَن تَبْرُوحُمُ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللّهَ يُمِبُّ الْمُقَسِطِينَ ﴾ [الممتحنة]. والإسلام قد فرض الوصية للوالدين غير المسلمين كما هو ظاهر قوله تعسالسي: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن زَلِكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرِينَ بِالْمَعْرُونِ ۚ حَقًّا عَلَى ٱلْمُنَقِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ال

ومن المعروف أن الوالدين المسلمين لا يجوز لهما الوصية؛ لأمهما وارثان، ولا وصية لوارث.

وإنما المقصود هنا الوالدان غير المسلمين والأقربون غير المسلمين، فإن عدم إسلامهما. لم يلغ ما لهما من حقوق الوالدية، وكذلك عدم إسلام الأقربين لم يُلغ ما لهم من حقوق الرحم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالنَّفُوا الله الله الله تعالى: ﴿وَالنَّفُوا الله الله الله تعالى: ﴿وَالنَّفُوا الله الله الله تعالى: ﴿ وَالنَّفُوا الله الله الله تعالى: ﴿ وَالنَّفُوا الله الله الله تعالى: ﴿ وَالنَّفُوا الله الله الله عليه وَالأَرْجَامُ ﴾ [النساء: ١].

والإسلام اعتبر المصاهرة إحدى رابطتين طبيعيتين تربط بين البشر، والرابطة الأخرى هي النسب، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرَا فَجَعَلَمُ لَهُ وَسِهْرُ ﴾ [الفرقان: ٥٤].

فلا يجوز إنكار هذه الرابطة الفطرية ولا إهمالها، وينبغي للزوج أن بحسن علاقته بأحمائه، وأقارب زوجته وخصوصاً أبويها، وأن يتودد لهم، ويحسن إليهم، حتى يحببهم إلى الإسلام، وإنما انتشر الإسلام في العالم بحسن أخلاق المسلمين، وحسن تعاملهم ومعاشرتهم للأخرين.

ولا يجوز للمسلم أن يمنع زوجته من بر والديها، أو أن يحرضها على ذلك، ويذهب معها إلى زيارتهما، ويدعوهما إلى زيارته، فهذا مقتضى المصاهرة التي شرعها الله تعالى، فهؤلاء أجداد أطفاله وجداتهم، وإخوانها أخوالهم، وأخواتها خالاتهم، ولهم جميعاً حقوق ذوي الأرحام وأولي القربى.

وقد حكى لي بعض الإخوة الفضلاء الذين يعيشون في أوروبا أن أصهارهم دخلوا في الإسلام بسبب حسن معاشرتهم لهم ولزوجاتهم، وحدثني آخرون أن أصهارهم على وشك الدخول في الإسلام، ولكنهم ـ وإن لم يدخلوا \_ أصبحوا ألسنة صدق في الثناء على الإسلام وأخلاق المسلمين.

وعرفت من بعض الإخوة أنه كان هناك رجلٌ سيئ العشرة، شديد القسوة على امرأته، حتى إنه كان يسبها ويضربها بعنف، حتى إن أولاده منها كرهوه غاية الكره، حتى قال بعضهم لأمه: لأن كبرتُ لأقتلن أبي هذا؛ لأنه يهينك ويؤذيك بغير حق، ولأنتقمن منه، ثم فارقت هذا الرجل الظالم بعد أن دفعت له ما دفعت، وعوضها الله برجل مسلم حقيقي، عاملها أكرم معاملة، واعتبر أولادها كأولاده، وأظهر من الحب والود ما جعل الأولاد يتعلقون به، ويحبون الإسلام من خلاله، وكذلك أهلها.

وعرفت وأنا في اليابان منذ أشهر، أن رجلاً من لهؤلاء المسلمين الأجلاف الغلاظ منع زوجته من زيارة أبيها، وكان مريضاً، ثم اشتد عليه المرض، فكررت الطلب، وكرر الرفض، ولما يئست من ذلك الزوج أعلنت ردتها عن الإسلام، والعياذ بالله!

إن حسن المعاملة يحبب الإسلام إلى الناس ويدخلهم فيه أفواجاً، وإن سوء المعاملة ينفر الناس من الإسلام ويخرجهم منه بعد دخولهم فيه ولا حول ولا قوة إلا بالله.



# منع الزوجة من حضور اللقاءات الإسلامية

## س عل يحق للزوج أن يمنع زوجته من حضور لقاءات إسلامية نسائية؟

آفة كثير من المسلمين بالوراثة: أنهم يفرضون أمزجتهم وميولهم وأفكارهم الشخصية على الإسلام، فإذا كان الرجل فظاً غليظ القلب، جلف التصرف، تصرف مع من حوله \_ ولا سيما مع زوجته وولده \_ بهذا الطبع الجاف الحاد وزعم أن هذا هو الإسلام.

وإذا كان رجلاً ضين الأفق، حرفي الفهم، ظاهري النزعة، تصرف بهذه الروح وادعى أن هذا هو الإسلام.

ومن ذلك: نظرة بعض الرجال إلى النساء، تلك النظرة التي تتسم بالتشدد والتحكم والتصييق وسوء الظن وربما الاحتقار، وقد يأتي هؤلاء من بيئات تنظر إلى المرأة كأنها مخلوق خلق لخدمة الرجل أو لمتعته، ورغم قراءة هؤلاء بعض الكتب الإسلامية، لم تغير من نظرتهم شيئاً، ورغم انتقالهم من بيئة إلى بيئة ومن بداوة إلى حضارة، فقد بقيت عقولهم كما خرجوا من قراهم أو باديتهم وربما حمل بعضهم درجات الماجستير والدكتوراه في العلوم أو الهندسة أو الاقتصاد والإدارة أو غيرها، ولكنهم بقوا في هذا الجائب جامدين لم يتحركوا ولم يتطوروا.

إنه لا يعرف دين كرم المرأة كما كرمها الإسلام: كرمها إنساناً، وكرمها انشى، وكرمها بنتاً، وكرمها زوجة، وكرمها أمّاً، وكرمها عضواً في المجتمع، ويكفي قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِي لا أَضِيعُ عَمَلَ عَلِي يَنكُم فِي ذَكِر أَوْ أَنْنَ بَعَضُكُم مِن بَعض) أن الرجل من المرأة والمرأة من الرجل هو يكملها وهي تكمله، فلا غنى لأحدهما عن الآخر، ومن هنا اشتركا في التكاليف وقد ذكر القرآن؛ ﴿ المُسْلِيقِينَ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُوفِينِينَ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُولِيدَةِ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُسْلِئَةِ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِئِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُلْمُ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُلْمُ الْمُلْمُ وَلَيْكُولُونَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَا وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَلْمُسْلِعُ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَالْمُسْلِعِينَ وَلِمُسْلِعِينَا وَالْمُسْلِعِينَا وَالْمُسْلِعِينَا وَالْمُسْلِعِينَا وَالْمُسْلِعِينَا وَالْمُع

الخطيرة مثل تكليف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَسَمُهُمْ أَوْلِيَاكُ بَسَمِنْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ.. ﴾ [النوبة: ٧١].

وقال ﷺ: ﴿إِنَّمَا النَّسَاءَ شَقَائَقَ الرَّجَالَ (١٠)، وقال ﷺ: ﴿لَا تَمَنَّعُوا إِمَاءُ اللَّهُ مَسَاجِدُ اللهِ﴾ مَتَفَقَ عَلَيْهِ.

فقد كانت المساجد هي الوسيلة الوحيدة التي تتيح للمسلمة في عصر النبوة أن تتفقه في دينها وأن تشهد الجمعة والجماعة وتتعرف على الصالحات من أخواتها المسلمات.

ومثل المساجد في عصرنا: اللقاءات الإسلامية التي تمكن المسلمة من مزيد المعرفة بحقائق الإسلام كما نمكنها من المشاركة في العمل الإسلامي، أي العمل لإحياء الإسلام في نفوس المسلمين وفي حياتهم، والتعرف على العاملات في هذا المجال والتعاون معهن على البر والتقوى، وهذه فريضة إسلامية يجب على كل مسلم ومسلمة أن يسهم فيها بما يستطيع، وإلا ضاع الإسلام وضاعت أمته وانخفضت رايته.

ويزيد هذا الأمر وجوباً: أن القوى المعادية للإسلام تعمل بجد ونشاط، وتجند النساء بقوة في هذا المجال، وكذلك العلمانيات واللادينيات والماركسيات يعملن في داخل ديار الإسلام ليل نهار لعزل الأمة عن حقيقة دينها، وترويج المفاهيم الدخيلة عليها، ومقاومة الدعوات الإسلامية الحقة التي تنادي بالإصلاح والتصحيح والتجديد.

لقد شكا إلى كثير من الأخوات في الجزائر وفي مصر وفي أكثر من بلد إسلامي أنهن كن شعلات من النشاط، وهن طالبات ثم تزوجن من بعض الإخوة العاملين في الحقل الإسلامي، فجمدوهن وفرضوا عليهن القرار في بيوتهن، وحرموهن المشاركة في ساحة الدعوة وهي أحوج ما تكون إلى جهود النساء بجوار جهود الرجال.

ولكن هذا النشاط النسوي لا يجوز أن يكون على حساب الزوج والأولاد، فالعدل أن يعطى كل ذي حل حقه بالقسط والمعروف.

وإذا كان للزوج حق القوامة على الأسرة، فلا ينبغي أن بتعسف في استعمال حقه وإلا كان مضاراً، ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام.

<sup>(</sup>١) رواه أحمد عن عائشة رفيتاً. انظر: الصحيح الجامعة (١٩٧٩).

### حضور الزوج عملية الولادة لزوجته

## سي ما حكم أن بحضر الزوج عملية الولادة لزوجته؟

حيالا مانع شرعاً من حضور الزرج عملية الولادة لزوجته إن شاء ذلك ورأى في ذلك مصلحة، كأن يخفف عنها معاناتها، ويشاركها مشاعرها، يدعو لها ويرقيها، وقد حدثني بعض الإخوة الذين حضروا ذلك في أوروبا، أنهم أحسوا أثر ذلك في أنفس نسائهم، ثم هو يرى عباناً ما تعاني الزوجة من آلام، فيقدر لها ذلك، ويعرف من ذلك فضل أمه عليه، وما عانته من أجله، ويحدّث أولاده بذلك ليعرفهم فضل أمهم عليهم.

وهو على كل حال أمر جائز ليس هو بالواجب ولا بالمستحب ولا بالحرام ولا بالمكروه إلا إن ترتب عليه ضرر مادي أو معنري.

وبعض المستشفيات يمنع الأزواج من الحضور أثناء ولادة الزوجات.

وربما تحرج بعض الناس من ذلك لما فيه من مشاهدة الزوج لفرج زوجته أثناء الولادة، وقد يعتبر بعضهم ذلك مكروهاً، وربما رددوا في ذلك بعض الأحاديث الناهية عن ذلك أو المنفرة منه.

والحق أن هذه الأحاديث لم تصح بل صح عكسها، وهو: اغتسال النبي على هو وبعض أزواجه من إناء واحد، وهو نص يحسم الخلاف، ويقطع النزاع، وبالله التوفيق.



### المشاكل الزوجية

سن بالنسبة للمشاكل الناشئة من اختلاف لتقاليد بالنسبة للزوجين كيف تتصرف الزوجة؟

الزوجية دعائم يجب أن تؤسس عليها، أشار إليها القرآن في قوله تعالى: ﴿وَيَمْ النَّوْرِجِية دعائم يجب أن تؤسس عليها، أشار إليها القرآن في قوله تعالى: ﴿وَيَمْ النَّيْرِيدِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمُ أَزْفَنَهَا لِتَسْكُولًا إِلَيْهَا وَيَحَمَلُ بَيْنَكُمُ مُودَةً وَرَحْمَدُ اللَّهِ اللَّهِ وَالمودة القلبية، والرحمة المخلقية، هي أركان الحياة الزوجية في القرآن.

وهذا ما يجب أن يفهمه كل من الزوجين، ويتعاونا معاً على إشاعة جو السكينة والمودة والرحمة في بيتهم المشترك، وأن يحتمل كل منهما صاحبه ويصبر عليه فيما لا يتوافقان فيه، ولا يحكما العواطف أو النزوات الطارئة في مصير حياتهما، وأن تكون المعاشرة بيهما بالمعروف.

وهذا ما أوصى به القرآن وأكد، وأمر الرجال أن يضبطوا مشاعرهم، ولا يستجيبوا لأي بادرة نفرة أو كراهية يحسون بها نحو نسائهم، بل ينظر إلى الأمر نظرة عقلية توازن بين المصالح والمفاسد، وتقارن بين الحاضر والمستقبل، فإن العجلة في اتخاذ القرار هنا ليس وراءها غالباً إلا الندامة، يقول تعالى: ﴿وَعَائِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كُرِهُنُوهُنَّ فَسَيَحَ أَن تَكْرَهُوا شَيْعًا وَيَجْمَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا صَحَيْبًا فَيَ الناء].

وإذا كان هذا موجهاً في ظاهر اللفظ إلى الرجال فهو في حقيقة المعنى موجه أيضاً إلى النساء، فالمرأة يجب أن تصبر على زوجها ونتحمل شدته وما نشأ عليه من أعراف وصفات لا يسهل تغييره لها، فمن شب على شيء شاب عليه.

وما دامت قد رضيته زوجاً لها، فلتتحمله ما استطاعت، وليحاول كل

منهما أن يتنازل عن بعض ما يمكنه من صفاته وتقاليده؛ ليلتقيا في منتصف الطريق، وأحرصهما على بقاء الزوجية يجب أن يكون أصبرهما وأرفقهما، وما دخل الرفق في شيء إلا زانه، ولا نزع من شيء إلا شانه.

ليس هناك دواء سحري لهذه المشكلات، إنما تعالج بحس الفهم والرفق والصبر والاستعانة بالله تعالى والصلاة له، كما قال عزّ وجلّ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا آسَتَعِينُواْ بِالشّبَرِ وَالضّبَوَةِ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصّنجِينَ ۞﴾ [البقرة].



### الأب ومشاكل الصغار

سى هل يجب على الزوج (الأب) المشاركة في دورة تعليمية لحل مشاكل عناد الأطفال الصغار؟

ج لا يجب على الأب شرعاً أن يشارك في هذه الدورات التي تعقد لحل مشاكل الأطفال الصغار، فإن هذه الدورات لا تكاد تنتهي، فقد تعقد دورة لمشكلة العناد، وأخرى لتأخر النطق، وثالثة لتأخر المشي، ورابعة للبول، وخامسة وسادسة... وعاشرة...

وإنما الواجب على كل من الأب والأم أن يجتهدا في معرفة حلول مشاكل أطفالهما، بالمشاركة في دورة أو أكثر إن تيسر ذلك أو بالقراءة والتثقف في الموضوع، أو الاستماع إلى المحاضرات أو البرامج التلفزيونية والإذاعية، أو اكتساب الخبرة من الأمهات السابقات، والآباء السابقين، وأن يتعاون الأبوان كلاهما على حسن تربية الأولاد، فهم أمنة في أعناقهم كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿ فَالَا مِنْ مُا الله عَلَ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى التحريم: آ].

وقال رسول الله ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته. . والرجل راع في أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيتها، متفق عليه عن ابن عمر.



## خدمة الزوجة زوجها وضيوفه

سى إذا مرضت الزوجة وطلبت من زوجها أن يوقف الزيارات خلال فترة مرضها، فهل تنزم رغماً عنها، بتقديم القِرى لضيوف زوجها؟

المشهور في المذاهب الأربعة أنه لا توجب على كل زوجة مسلمة خدمة زوجها نفسه، إلا إذا قامت بذلك متبرعة من باب مكارم الأخلاق، وبعضها \_ كالمذهب الحنفي \_ يلزمها بهذه الخدمة دبانة لا قضاء؛ لأن النبي قلم قسم الأعمال بين علي وفاطمة فلها. فجعل على فاطمة أعمال الداخل، وعلى علي أعمال الخارج. وبعضها \_ كالمذهب المالكي \_ لا يلزم ذات القدر والشرف، إنما يلزم من سواها. قالوا: وليس يلزمها خدمة ضيوفه فيما يظهر.

ولو شكا زوج زوجته إلى المحكمة الشرعية العلتزمة ببعض هذه المذاهب لم تجبر المرأة على خدمة الزوج.

فإذا كان هذا مقرراً في شأن الزوج فأولى ألا تلزم المرأة بخدمة ضيوف زوجها، وتقديم القِرى لهم، والأولى في حالة مرضها.

والمذهب الذي نظمئن إليه ونفتي به هو وجوب عمل المرأة في البيت خدمة لزوجها وأولادها، وهذا من المعاشرة بالمعروف التي أمر الله بها ومن العدل في توزيم الحقوق والواجبات على الطرفين ﴿وَلَمْنَ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَ بِٱلْمُهُفِيِّ وَلِيْجَالِ عَلَيْهِنَ مُرْبَةً ﴾ [البغرة: ٢٢٨].

فالرجل بعمل ويكدح خارج البيت ليعول أسرته، والمرأة تعمل داخل البيت لخدمة الأسرة. ويكفي أن فاطمة الزهراء بنت رسول الله وسيدة نساء العالمين كانت تخدم بيتها كنسا وطحنا وعجناً. . وعلى كل حال، فإن المذاهب التي أوجبت على المرأة خدمة زوجها \_ أو على بعض النساء \_ ديانة أو قضاء، لم ترجب على المرأة خدمة ضيوف الزوج، في حالة الصحة، فكيف يجب عليها في حالة المرض؟

وإذا كانت المرأة تعمل في الخارج، كما يعمل الرجل، فالعدل أن يعاونها الرجل بخادمة تساعدها أو بنفسه ما استطاع، ولا سيما إذا كانت أمّاً لأطفال.

ومن هنا لا ينبغي للرجل أن يثقل على زوجته بالضيوف، وخصوصاً في فترة مرضها؛ فقد اعتبر الشرع الإسلامي المرض ظرفاً مخففاً في أحوال كثيرة؛ فأعفى المريض من الجهاد إذ وجب ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَغْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْدَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ [الفتح: ١٧].

ورحص للمريض في رمضان أن يفطر ويقضي الأيام التي أفطرها بعد رمضان عندما تواتيه العافية ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنَ أَتَكَامِ أُخَدُّ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ ٱلنِّسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْمُسْرَ﴾ [البغرة. ١٨٥].

وأحاز للمريض أن مصلي كيف استطاع قائماً أو قاعداً أو على جنبه. وطلب من الأئمة في صلاة الجماعة أن يخففوا فإن وراءهم الضعيف والمريض وفا الحاجة.

ويننغي للمسلم الشرقي عامة والغربي خاصة: أن يراعي ظروف روجته الغربية عموماً، وأنها لم تتعود في حياتها ولا في بيت أبيها استقبال الضيوف بهذه الكثرة التي تعودها العرب وأمثالهم من الشعوب، كما أن على المرأة الغربية التي دخلت الإسلام أن تقدر ظروف زوجها وما نشأ عليه، وأن من أخلاق الإسلام أن يكرم الرجل ضيفه قمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه متفق عليه عن أبى هريرة.



### كلام المراة مع الرجال

سى كثير من الزوجات المسلمات لا يسمح لهن بالحديث مع الزائريس، أو الحديث مع الرجال عموماً، في حين يسمح للرجال بالحديث مع أي امرأة، فهل الشرع يمنع المرأة من مخاطبة الرجال؟

إلى الحديث الصحيح عن النبي الله قال: «الحياء من الإيمان.. والحياء لا يأتي إلا بخير»، وهذا الحياء خلق محمود من الرجال والنساء جميعاً، ولكنه في المرأة أكثر حمداً، وهو الأليق بطبيعتها الأنثوية، وهذا هو الذي يجعلها غالباً لا تبادر بالكلام مع الرجال الأجانب عنها، وأحياناً تحكم ذلك التقاليد والأعراف التي تختلف من بلد لآخر ومن زمن لأخر ومن حال لأخرى.

والمهم في ذلك أن الشرع لا يمنع أن تكلم المرأة الرجل، أو يكلم الرجل المرأة، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وكان الكلام في حدود أدب الشرع وضوابطه.

وقد قال تعالى لنساء النبي أمهات المؤمنين: ﴿يَبِمَالَةِ النِّي لَسَنُنَ كَأَمَٰو مِّنَ اللِّسَآلَةُ إِنِ اَتَّقَيْنُنُ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعُ الَّذِى فِي قَلْبِهِ، مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّمْرُوفًا﴾ [الأحزاب].

هذا مع أن لنساء النبي وضعاً خاصاً وأحكاماً تخصه وحدهن وعليهن من التشديد ما ليس على غيرهن، ومع هذا لم يمنعهن من مجرد الكلام، إنما منعهن من الخضوع بالقول. والخضوع بالقول يعني: إلانته والتكسر فيه. بحيث يطمع في المرأة أصحاب الشهوات، المطيعون لنداء الغرائز الدنيا، وهو الذي عبر عنه القرآن بالذي ﴿فِي قَلِيهِ مَرَضُ ﴾ وهو مرض شدة الشهوة، أما الكلام بالمعروف وفي حدود الأدب المرعي فهو مشروع ﴿وَقُلْنَ قَوْلاً مُقَرُّوفاً ﴾ وقد صحت الأحاديث بمشروعية سلام الرجال على النساء وسلام النساء على

الرجال، وكذلك عيادة الرجال للنساء وعيادة النساء للرجال، ولما فتويان في ذلك تراجعان في موضعهما (١).

وليس معنى هذا أن يفتح الباب على مصراعيه لتحدث المرأة كل غاد وراتح من الرجال أو ليحدث الرجل كل غادية ورائحة من النساء، فهذا ما يرفضه المنطق والذوق قبل أن يرفضه الشرع.

إنما تحادث المرأة الرجل إذا كان قريباً لها أو صهراً أو أستاذاً أو جاراً أو رئيساً في العمل، ونحو ذلك مما تفرضه ظروف الحياة والعلاقات المتشابكة بين الناس ولا سيما في عصرنا ما دامت الثقة قائمة والفتنة مأمونة والأوضاع عادية.

وقد رأينا المسلمين والمسلمات في الريف المصري يسلم بعضهم على بعض إذا التقوا ويتبادلون الأحاديث أو «القول المعروف» فيما يهمهم من أمور برضا الأزواج والآباء والإخوان، ولا ينكر ذلك عليهم عالم من العلماء.

وأحسب أن الريف في الحجاز والعراق والشام وبلاد المغرب وغيرها لا يختلف عن الريف المصري.

ولا ننكر أنه وجد في بعض المدن وبعض البلاد تقاليد منشددة بالنسبة للمرأة تكاد تحبسها في بيتها وتقضي عليها بالسجن المؤبد حتى يتوفاهن الموت، وقد وجد من بعض العلماء من يؤيد هذا التوجه، ولكن الأدلة الشرعية الصحيحة الثبوت الصريحة الدلالة تعارض ذلك، فضلاً عن مقاصد الشرع ومصالح الخلق وتطور الزمان والإنسان.

كما وجد في مقابل ذلك نساء (متحررات)! انفلتن من كل قيد، وخرجن على كل عرف، ولم يتقيدن بقيد أو أدب شرعي في كلام أو شيء أو حركة أو زي. وهذا ملوك مذموم بل محرم شرعاً.

والخير في الوسط، بين إفراط هؤلاء، وتفريط أولئك. وبالله التوفيق.

<sup>(</sup>١) في الجزء الثاني من كتابنا (فناوي معاصرة).

# من يتولى الصلح بين الزوجين في الغرب

إلى من تلحأ المرأة المسلمة ـ الألمانية والغربية عموماً ـ في حالة
 وجود مشاكل عائلية، وخلاف مع الزوج؟

آن الأصل في المجتمع المسلم أنه مجتمع متضامن في أموره كلها، يأخذ بعضه بيد بعض، ويعين قويه ضعيفه، ويُعلم عالمُه جاهلُه، وينتصر للمظلوم، ويأخد على يد الظالم يمنعه من الظلم. كما قال رسول الله على النصر أخاك ظالماً أو مطلوماً. قالوا: يا رسول الله، ننصره مظلوماً، فكيف ننصره ظالماً؟ قال: تمنعه من الظلم فذلك نصر له متفق عليه.

ونظراً لأن الزوجين في حالتنا المسؤول عنها، يعيشان في مجتمع غير مسلم، فالمطلوب من الجالية المسلمة في كل مدينة فيها وجود ظاهر للمسلمين: أن يكون لهم (مجلس تحكيم) أو (مجلس إصلاح) يتكون من ثلاثة مثلاً من عقلاء المسلمين وثفاتهم المأمونين على أسرار الناس، من عُرفوا بحصافة الرأي، ومتانة الخلق، وقوة الدين، ورضا الناس عنهم، ويكون أحدهم ممن له معرفة بأحكام الشرع دون تزمت ولا تسيب، وتعرض عليهم هذه المشاكل لينظروا فيها، ويحاولوا التوفيق والإصلاح ما استطاعوا، ويضعوا لذلك الضوابط ويلزموا بذلك الصرفين، وعلى الجميع أن يساعدهم على ذلك؛ حتى يستقيم أمر الجماعة المسلمة، وفي الحديث الشريف: «يد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ في النار». رواه الترمذي وغيره.

فإن لم يجدوا التونيق والإصلاح مع المحاولة الحادة، والنيّة الصالحة، فليس أمامهم إلا أن ينصحوا بالفراق بالمعروف، والتسريح بإحسان، كما أمر الله تعالى. وقد قيل: إن لم يكن وفاق ففراق.

وأبغض الحلال إلى الله الطلاق. ولكنه قد يكون ضرورة في بعض الأحيان. وآخر الدواء الكي. ولا حول ولا قوة إلا بالله.



### ركوب الدراجة للمرأة

سى هل يجوز للمرأة ركوب لدراجة؟ وبالنسبة للبنات الأبكار، مع احتمال أن يفقدن غشاء البكارة؟

إلى مشروع الدراجة أو السيارة أو غيرهما من أدوات النقل: أمر مشروع في حد ذاته، وقد كانت المرأة العربية في حاهليتها وإسلامها تركب الإبل، وقال الرسول على المراة العربية الإبل: مساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاء لزوج في ذات يده (أ) أي في ماله.

وهذا بشرط أن تحافظ على الآداب الشرعية عند ركوبها من الالتزام باللباس الشرعي، وألا تركب وراء رجل غير محرم لها، أو يركب وراءها، لما في ذلك من تماس (تلامس) محظور شرعاً.

أما احتمال أن يفقد البنات الأبكار غشاء البكارة، فلا بد من دراسة هذا الأمر، ومعرفة مقدار هذا الاحتمال، فإذا كان أمراً نادراً، فمن المقرر شرعاً، أن النادر لا حكم له. وإنما تبنى الأحكام على الأغلب الأعم.

وإذا كان يحدث بكثرة لا يمكن التحفظ منه بسبب أو آخر، فينبغي أن تمنع البنت المسلمة من هذه الوسيلة، حتى لا يساء بها الظن، بما هي بريئة منه، إلا ما حكمت به الضرورة على إحداهن، كأن نتعين وسيلة للوصول إلى مدرستها أو عملها الذي تحتاج إليه، أو نحو ذلك، فإن الضرورات تبيح المحظورات، كما قال تعالى: ﴿فَمَنِ أَضْطُرُ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَاوٍ فَلا إِنْمَ عَلَيْدً إِنَّ اللهَ عَفُورٌ رَجِيمٌ ﴿ البنرة].

<sup>(</sup>١) متفق عليه عن أبي هريرة «اللؤلؤ والمرجان» (١٦٤٣).

### الطلاق لفقد غشاء البكارة

سن على يجوز للزوج الجديد أن يطلق زوجته إذا تبين له أنها فقدت غشاء البكارة، على الرغم من قسمها بالله تعالى، وحلفها على المصحف: أنها لم تزنِ قط، وإنما فقدتها في ألعاب رياضية مثلاً؟

إليه لأدنى سبب؛ فيكسر قلب المرأة ويحطم أسرته ويهدم بيتاً مسلماً، بغير اليه لأدنى سبب؛ فيكسر قلب المرأة ويحطم أسرته ويهدم بيتاً مسلماً، بغير مسوغ خطير موجب لذلك، وخصوصاً الطلاق في أول الحياة الزوجية، فإنه يسيء إلى المرأة إساءة بالغة، ويشيع حولها الريبة ومقالة السوء، فإذا كان كلام المرأة معقولاً وقابلاً للتصديق، كما في الحالة المسؤول عنها، وهو أن تفقد الفتاة بكارتها في ألعاب رياضية في سن معينة، ولا سيما مع عدم التحفظ والعناية، فلا يبعد أن يحدث ذلك، والبنات جد متفاوتات في دلك.

وإذا كانت المرأة قد أقسمت بالله تعالى على أنها لم تمارس الزنى في حياتها، فالأصل أن يصدق قولها في ذلك، خصوصاً إذا أكد باليمين.

والقاعدة الشرعية تقول: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر» والزوج هنا في مقام من يدعي عليها دعوى لا يستطيع أن يثبتها، وليس عليها بينة، فلم يبق له إلا يمينها.

على أن الأصل الشرعي في التعامل هو: حسن الظن بالناس، فإن بعض الظن إثم، ويجب حمل حال المسلم والمسلمة على الصلاح ما أمكن ذلك، وفي الصحيح الياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، (١).

على أننا لو افترضنا أنها أخطأت فيما مضى، ثم تابت واستقامت، فإن الله يخفر لها، والتوبة تهدم ما قبلها، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، والله تعالى يحب التوابين ويحب المتطهرين، وأولى بنا أن نتخلق بأخلاق الله تعالى ونعفو عنها، وكل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون.

<sup>(</sup>١) متفق عليه عن أبي هريرة «اللؤلؤ والمرجان» (١٦٦٠).

# مشاركة المرأة الأطفال في الألعاب الراقصة

الحركات الراقصة؟ (يمسك الأطفال بأيدي بعضهم في شكل دائرة يرقصون مع الغناء)؟

إذا كانت هذه الحركات لراقصة من النوع المثير للغرائز، المهيج للشهوات. فلا يجوز أن يقوم النساء بذلك، وخصوصاً في حضرة الرجال الأجانب عنهن، والأطفال الذين يظهرون على عورات النساء.

أما إذا لم يتحقق فيها ذلك، وإنما هي مجرد حركات إيقاعية مع حركات الأطفال، يشاركنهم بها لتشجيعهم، وإدخال السرور على قلوبهم، وتدريبهم على الألعاب الرياضية التي تقوي الجسم وتبهج النفس وتبعث على النشاط وبخاصة الألعاب الجماعية التي تغرس في أنفس الأطفال من الصغر حب التعاون، وروح الجماعة فلا حرج في ذلك.



#### المسلمة الجديدة وارتداء الحجاب

اس إذا كانت المرأة التي دخلت في الإسلام تشعر بحرج ومشقة من استعمال غطاء الرأس الشرعي (الخمار) فهل نلزمها بذلك ونشدد عليها، وإن أدى ذلك في النهاية إلى أن تبتعد نهائباً عن الإسلام؟

يَعْدُسُنَ مِنْ الله تعالى ورسوله، وأجمعت عليها الأمن، قال الله تعالى: ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ بِهَا الله تعالى ورسوله، وأجمعت عليها الأمن، قال الله تعالى: ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْدُسُنَ مِنْ أَبْسَنِهِنَ وَيَعْفَظُنَ فُرُوبَهُنَّ وَلا يُبْدِي زِينَتَهُنَّ إِلّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَيْعَرِينَ مِنْمُوفِينَ مِنْ جُنُوبِينَ وَقَال سبحانه: ﴿ يَكَانُهُمُ اللّهِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَيْعَرِينَ مِنْمُوفِينَ مِنْ جُنَدِينِ مِنْ جَنَدِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدَقَ أَن يُعْرَفَنَ فَلا يُؤذَيْنَ ﴾ وَسَالِه وَنَسَالُه اللّهِ مَنْ الاحتشام والتستر على المسلمة حتى تتميز عن غير المسلمة، وعن غير الملتزمة، فمجرد زيها يعطي الطباعاً أنها امرأة عن غير الملتزمة، فلا تؤذى بلسان ولا بحركة، ولا يطمع فيها جادة، ليست لعوباً ولا عابثة، فلا تؤذى بلسان ولا بحركة، ولا يطمع فيها الذي في قلبه مرض. ويجب علينا أن نحوطها بالملتزمات من أخواتها المسلمات الصالحات، حتى تتخذ منهن أسوة، كما يجب علينا أن نأخذها المسلمات الصالحات، حتى تتخذ منهن أسوة، كما يجب علينا أن نأخذها بالملتزمات من أخواتها بالملتزمات العالمات العالمات العالمات العالمات معلى على الرفق ما لا يعطى على العنف.

ومع أن لبس الخمار أو غطاء الرأس أو الحجاب كما يسمى اليوم فريضة على المسلمة، ولكنه يظل فرعاً من فروع الدين، فإذا كان التشدد في شأنه، والتغليظ على المرأة من أجله سينفرها من الدين بالكلية، ويجعلها تهجر الدين أساساً. فليس من الشرع أن نضيع أصلاً بسبب فرع. فكيف بأصل الأصول كلها، وهو الإسلام ذاته؟؟؟

إن فقه لموازنات يوجب علينا أن نتدرج في معالجة هذا الأمر، وقد يحتم علينا هذا التدرج أن نرضى بهذا المنكر مخافة وقوع منكر أكبر منه، وهذا مبدأ معروف ومقرر شرعاً.

ومع سكوتنا على هذا المنكر لا نيئس من عودة هذه المسلمة إلى الطريق المستقيم، سائلين الله لها الهداية والتوبة، معاملين لها بالحسني.

### إنفاق المرأة على البيت من مالها

سن مل يجوز للزوجة أن تفتح حساباً خاصاً بها من دخلها وكسبها، أم يلزمها أن تضع دخلها في وعاء مشترك مع دخل زوجها، يصرف منه على الأسرة؟

المختلفة، وأعطاها حقوقها دون أن تطالب بها، ومن ذلك الحقوق المالية، المختلفة، وأعطاها حقوقها دون أن تطالب بها، ومن ذلك الحقوق المالية، وعلى رأسها حق التملك للأموال، عنارات ومنقولات، فجعل لها الإسلام ذمة مالية مستقلة عن أبيها وزوجها. فمن حقها أن تملك وأن تتصرف في ملكها كما تشاء، كما يتصرف الرجل، تبيع وتشتري وتهب وتتصدق، كما يفعل الإنسان السوي الرشيد، ولا حرج ولا حجر عليها. قال تعالى: ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِنَا النَّسَاءُ النساء: ٣٢].

ومن هنا نقول: إن للزوجة الحق كل الحق في فتح حساب لها في البنك باسمها، خاص بها، تضع فيه ما يأتيها من دخل، سواء أكان من كسبها أم من ميراث لها، أم من هبة من أب أو أم أو غير ذلك.

وليس للزوج أي حق في أن يفرض عليها أن تضع دخلها في حساب أو وعاء مشترك مع دخل زوجها؛ لينفق منه على الأسرة؛ إذ من المعلوم أن الإنفاق على الأسرة شرعاً هو من واجب الزوج، كما قال الله تعالى: ﴿ الرَّبَالُ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَعَنْكُلُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَلِهِمْ ﴾ [النساء: ٣٤].

وإنما تساعد المرأة زوجها في نفقة البيت، تبرعاً منها ومن باب مكارم الأخلاق، وليس من باب الوجوب والإلزام، ولو كانت غنية بميراث أو كسب.

ولم يوجب أحد من أئمة الإسلام على الزوجة الغنية أن تنفق على زوجها الفقير، إلا الإمام الظاهري المعروف ابن حزم. ولكننا نستحسن أن تساهم المرأة العاملة في نفقة البيت، ولا سيما إذا كانت وظيفتها أو عملها في الخارج يكلف البيت خادمة أو مربية للأطفال، أو مصاريف زائدة من أجل خروج المرأة ولبسها ومواصلاتها ونحو ذلك.

وأقصى ما يمكن أن تساهم به المرأة في ذلك هو الثلث، والثلثان على الزوج، فكما أن الرجل يرث ضعفها من التركة، فكذلك يجب أن يتحمل ضعفها من النفقة.

ونحن نؤيد أن يكون لكل من الزوجين حسابه الخاص؛ حتى لا يطمع بعض الأزواج في أموال زوجاتهم، فعلى الزوجة أن تحتاط لغدرات الزمان، وتقلبات الأزواج، ولا يحق لزوج أن يغضب من ذلك، إلا إذا كانت نينه سيئة، والحق أحق أن يتبع.

وإذا كنا نحبذ ألا يكون دخل الزوجين في رعاء مشترك أو حساب مشترك فمن باب أولى لا نحبذ على الإطلاق أن تضع الزوجة دخلها في حساب زوجها، ويكون كل شيء باسمه وعلى ملكه. ولا يجوز للزوج أن يطالبها بذلك، فكل إنسان أحق بماله.

وقد عرفنا أزواجاً كانت زوجاتهم موظفات ووضعن رواتبهن وكل دخولهن بأسماء أزواجهن، وللأسف بعد مدة من الزمن ـ قصرت أو طالت ـ تغير الرجل على زوجته وأحب أخرى، وتزوجها بمال زوجته القديمة التي خسرت زوجها ومالها جميعاً. وقديماً قال الناس في أمثالهم: المال السايب يعلم السرقة.



#### أكل مال الزوجة

سب هل يجوز للزوج أن يرسل كل دخله إلى أقربائه في بلده، ويعيش هو في ألمانيا من دخل زوجته؟ (بمعنى أن تدفع هي أجرة المنزل، وتكاليف الطعام والشراب واللباس، . . . ) إلخ؟

تنفق هي على طعامه وشرابه وملبسه ومسكنه وسائر شؤونه المعبشية، وسم يستحق إذن أن يكون هو رب الأسرة والقوام عليها؟ وقد قال الله تعالى: ﴿ الرَّجَالُ قَوَّمُونَ عَلَى النَّهُ تَعَالَى: ﴿ الرَّجَالُ قَوَّمُونَ عَلَى النَّهُ تَعَالَى: ﴿ الرَّجَالُ قَوَّمُونَ عَلَى اللَّهُ مَنْكُلُ اللَّهُ بَعَنْهُمْ عَلَى بَعْضِ وَبِمَا أَنْفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ [النساء: ٣٤].

ومن المعلوم: أن المرأة ليس عليها أن تنفق على البيت ـ بل ولا على نفسها ـ ولو كانت غنية ـ كما هو مقرر في الشريعة الإسلامية ـ إلا إذا فعلت ذلك متبرعة وعن طيب نفس منها، لا تورط، ولا أخذاً بسيف الحياء، فقد قالوا قديماً: ما أخذ بسيف الحياء فهو حرام، وفي الحديث: «لا بحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه»(١).

وأنا لا أحب للرجل المسلم أن يحيا عالة على امرأته، وإن طابت نفسها بذلك، وخصوصاً إذا كان ذا دحل وقدرة، وفي حالتنا هذه المسؤول عنها، أشم رائحة غير طيبة، فما معنى أن يرسل الرجل دخله إلى أقربائه في وطنه معولاً على زوجته، ولا يتحمل مسؤولية رب البيت، كما شرعها الله ورسوله الرجل راع في أهل بيته وهو مسؤول عن رعيتها (٢)؟

ما أولى هذا الرجل أن يخاطب بقول الشاعر:

دع المكارم لا ترحل لبعيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي!

 <sup>(</sup>١) رواء أبو داود عن حنيفة الرقاشي ﷺ انظر: اصحيح الجامع؛ (٧٥٣٩).

<sup>(</sup>٢) متعلق عليه من ابن عمر.

#### التزام المسلمة

#### الجديدة بمذهب معين

اسن إذ أسلمت امرأة ألمانية - أو غربية بصفة عامة - فهل يلزمها اتباع مذهب معين من مذاهب الفقه المعروفة - حنفي أو مالكي أر شافعي أو حنبلي؟ - ثم إذا (تمذهبت) هل بجوز لها أن تختار المذهب الفقهي الذي يوافقها أو أنها ملزمة عند الزواج باتباع المذهب الفقهي للزوج؟

آتباع مذهب من المذاهب الفقهية (الأربعة أو الثمانية) ليس بلازم ولا واجب شرعاً؛ إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله تعالى ورسوله، ولم يوجب الله ولا رسوله اتباع أبي حنيفة أو مالك أو غيرهما. إنما أوجب اتباع الكتاب والسنة فهما المصدران المعصومان اللذان لا يضلان ولا يخطئان، وكل أحد بعد ذلك يؤخذ من كلامه ويترك.

وقد ثبت أن الأثمة المتبوعين أنفسهم نهوا عن تقليدهم.

على أنه من المقرر لدى الفقهاء: أن العامي لا مذهب له، وإنما مذهبه مذهب من يفتيه. ويراد بالعامي: من لم يبلغ درجة النظر في أدلة الأحكام، والقلرة على الموازنة بينها، ومعرفة قويها من ضعيفها. فهذا ليس له مذهب؛ لأن اختيار مذهب يعني ترجيح أصوله على أصول غيره. وهذا لا يقدر عليه إلا العالم المتمكن الذي بلغ درجة النظر والترحيح. وأما من عداه فهو العامي الذي قالوا: إن مذهبه مذهب من يفتيه من العلماء، فكلما عرضت له قضية يجهل حكمها سأل عنها أي عالم من علماء الشرع المعتبرين، فأفتاه بحكمها وفق اجتهاده إن كان مجتهداً، أو وفق مذهبه إن كان مقلداً، فعلى السائل أن يأحذ بفتواه ويتبعه فيما أجابه فيه، كما قال تعالى: ﴿فَتَكُونَا أَهْلُ الذِّكِرِ إِن كُنتُر لا تَقَانُونُ ﴿ السحل العي السؤال الرسول الكريم في شأن قوم: «هلا سألوا إذ مم يعلموا فإنما شفاء العي السؤال».

وإذا نشأ المسلم العامي في بلد وجد كل علمائه يتبعون مذهباً معيناً، كمذهب مالك في بلاد المغرب العربي: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وكمذهب أبي حنيفة في تركيا والهند رباكستان وبنجلادش وأفغانستان، ومذهب الشافعي في الصومال وماليزيا وإندونيسيا ومذهب أحمد في السعودية، فلا مانع أن يتبع المذهب السائد في بلده؛ لأنه في الواقع يتبع علماء البلدة، وهذا مذهبهم. ولكن يجب عليه ألا يتعصب لمذهبه، ولا ينتقص المذاهب الأخرى، وإذا ظهر له ضعف مذهبه، ووهن أدلته في مسألة من المسائل، وقوة مذهب آخر، فعليه أن يدع مذهبه في هذه المسألة الضعيفة الدليل، ويتبع المذهب القوي والراجح. فالمسلم الحق أسير الدليل يتبعه حيثما كان. وقد روي عن أبي حنيفة قوله: هذا رأينا، فمن جاءنا بأحسن منه قبلناه.

وقال مالك: كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر النبي ﷺ في مسجده. وقال الشافعي: إذا صح الحديث فخذوا به واضربوا بقولي عرض الحائط.

وكل مسلم حر في اختيار المذهب الذي يراه أوفق وأولى. وليس من اللازم أن يتبع الابن أباه، أو تتبع المرأة زوجها في مذهبه. بل الذي نرجحه ونراه أوفق بالمسلمين الجدد: ألا يلترموا بمذهب معين، فهذا قد يضيق عليهم كثيراً مما وسع الله فيه، ولا مبرر لأن نفرض عليهم المذهبية الضيقة وحسبهم الدخول في الإملام الرحب بنصوصه ومقاصده، فقد يضيق بهم مذهب ويسعهم آخر، ويعسر عليهم مذهب ويبسر عليهم غيره، ونحن مأمورون بالتيسير لا التعسير، والتبشير لا التنفير، وخصوصاً مع الدخلين الجدد في دين الله تعالى.

والخلاصة أن المسلمة الجديدة ليست ملزمة بالنمذهب، وإن تمذهبت لسبب أو لآخر، فليس بلازم أن تتبع مدهب زوجها. والله أعلم.



#### منع المسلمة من ليس الحجاب

سى: قضية (الحجاب) في مدارس فرنسا، ومنع الطالبات المسلمات من الالتزام بالحجاب الذي يفرضه عليهن دينهن؟

جَ الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد:

فإن المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث الذي تكون في بريطانيا في التاسع والعشرين من شهر آذار \_ مارس ١٩٩٧، والذي يضم عدداً من العلماء الذين يفتون الجاليات الإسلامية في أوروبا، وعدداً آخر من العلماء المعروفين في البلاد العربية والإسلامية ـ قد بدأ نشاطه بالبحث في قضية كبيرة تشغل المسلمين في أوروبا بوجه عام، والمسلمين في فرنسا على وجه الخصوص، وتشغل العالم الإسلامي كله مشرقه ومغربه: تلك هي قضية (الحجاب) في مدارس فرنسا، ومنع الطالبات المسلمات من الالتزام بالحجاب الذي يفرضه عليهن دينهن، وإكراههن على التخلي عن واجب شرعي لا تملك المؤمنة إزاءه إلا أن تقول: سمعنا وأطعنا، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤَمِنَةٍ إِنَا قَمَى اللّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن

إن أمر الحجاب بمعنى تغطية المرأة المسلمة جسمها كله، ما عدا وجهها وكفيها وقدميها في بعض المذاهب فريضة إسلامية لا خلاف عليها. ثبتت فرضيته بمحكم القرآن، وصحيح السنة وإجماع الأمة، بمختلف مذاهبها ومدارسها. لم يشذ عن ذلك مذهب، ولم يخالف فيه فقيه، واستقر عليه العمل ثلاثة عشر قرناً، حتى احتل الاستعمار ديار المسلمين، وقرض عليهم في حياتهم مفاهيم دخيلة انحرفت بأفكارهم، وتقاليد غريبة انحرفت بسلوكهم، وفي عصر الصحوة الإسلامية والمد الإسلامي بدأ المسلمون يستعيدون الثقة بأنفسهم، وبدينهم، ويرجعون مختارين ومختارات إلى الالتزام بالحجاب الشرعى من قبل الفتيات والنساء المسلمات

والذي يقره المجلس الأوروبي للإفتاء ويؤكده: أنه لا ريب ولا خلاف في وجوب الحجاب شرعاً على كل مسلمة بالغة. ويكفي في ذلك قول الله تعمالى: ﴿وَقُلْ إِلْمُؤْمِنَاتِ يَنْفُعُنْنَ مِنْ أَبْصَدْرِهِنَ وَيَحْفَظَنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يَبْدِينَ زِبِنَتَهُنَّ إِلَا مَا ظَهَرَ مِنْها وَلِهُمْرِيْنَ يَخْفُرِهِنَّ عَلَى حُبُوبِينً ﴾ [النور: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلنَّيِّقُ قُل لِلْأَنْوَجِكَ وَبَنَائِكَ وَنِسَلَةِ ٱلْمُؤْمِدِينَ يُلْمِينَ عَلَيْهِنَ مِن جَلَيْهِيهِينَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَن يُشْرَفَنَ فَلَا يُؤْذَيْنُ﴾ [الأحزاب: ٥٩].

وإذا كان هذا فرضاً على المسلمة، فلا يجوز ـ في منطق الدين والأخلاق والعرف والقانون والدستور ـ أن تكره على تركه، مخالفة عقيدتها وضميرها.

ولو جاز هذا في أي بلد، لم يجز في فرنسا، التي نادت ثورتها، وقامت جمهوريتها، على مبدئ الحربة والإخاء والمساواة ورعاية حقوق الإنسان.

ومن حتى كل إنسان أن يلتزم بفرائض دينه، ويعمل على إرضاء ربه، وامتثال أمره، ولا يجبره أحد تحت أي ضغط مادي أو معنوي، على التحلي عنه.

ومن المعلوم: أن هذا داخل في الحرية الدينية من جهة، والحرية الشخصية من جهة أخرى، وكلتاهما من الحريات الأساسية التي نصت على مراعاتها: الدساتير الحديثة، والمواثيق الدولية، وإعلان حقوق الإنسان.

ثم إن العلمانية الليبرالية \_ كما هو معلوم للجميع \_ لا تقف موقفاً معادياً للدين، ولا مؤيداً له، إنما تقف منه موقف الحياد، فكما أن التي تلبس الميني أو الميكرو أو نحوها من الأزياء لا يمنعها أحد، فكذلك من تلبس الحجاب، لا ينبغي أن يمنعها أحد، وإلا كانت الحضارة الغربية تتعامل بمعيارين، وتتكلم بلسانين.

العلمانية الإلحادية وحدها هي التي تحارب التدين كله، وتعتبر الدين ـ أي دين ـ أفيون الشعوب.

وما قاله بعض الفرنسيين من أن الحجاب يعتبر (رمزاً دينياً) غير صحيح بالمرة. فالرمز ما ليس له وظيفة في نفسه إلا أنه شعار وإعلان، مثل نجمة داود بالنسبة لليهودي أو القلنسوة على رأسه، ومثل الصليب على صدر المسيحي. أما الحجاب فله وظيفة معلومة، وهي الستر والحشمة.

ومع هذا لم يمنع اليهودي من لبس فلنسوته، ولا المسيحي من تعليق صليبه، ولا السيخي من لبس عمامته، فلماذا تمنع المسلمة وحدها من لبس حجابها؟!

إننا نطالب فرنسا \_ التي تباهي بأنها أم الحريات \_ أن تحترم عقائد المسلمين ومشاعرهم في أنحاء العالم، وأن تقبل التنوع الثقافي والديني في مجتمعها، كما صنعت الحضارة الإسلامية، التي وسعت الديانات المتعددة، والثقافات المتعددة، وكان لكل منها مساهمتها التي سجلها لها التاريخ،

كما أننا نخاطب علماء المسلمين وأهل الفتوى والمؤسسات العلمية والدينية والمراجع الشرعية المعتبرة في سائر ديار الإسلام: أن يعلنوا رأيهم بصراحة في حكم الحجاب الشرعي بالنسبة للمرأة المسلمة، وأن يقفوا مع إخوانهم وأبنائهم المسلمين في أوروبا عامة، وفي فرنسا خاصة، وأن ينادوا العالم المتحضر أن يقف مع بناتنا ويشد أزرهن. والله يقول الحق وهو يهدي السيل.



## الطلاق الرسمي للزواج بأخرى

إلى فضيلة الشيخ الدكتور الوالد يوسف القرضاوي حفظه الله تعالى ورعاه، السلام عليكم ورحمة الله ويركانه،

حضرتُ إلى هذه البلاد منذ أكثر من ١٠ سنوات، وتزوجت من امرأة بريطانية مسلمة وما زلنا نعيش سويّاً، ورزقني الله منها بولد، والحمد لله.

قبل عدة سنوات أصاب زوجتي مرض خبيث واضطر الأطباء أن يستأصلوا رحمها. وهي الآن بخير والحمد لله إلا أنها لا تستطيع الإنجاب، وكذلك لا تشتهي المعاشرة الجنسية.

وتعلمون أن القانون في هذه البلاد لا يسمح للزوج بأكثر من واحدة، وكذلك هو الأمر في بلدي الذي أنا فيه. قالسؤال هو: هل يجوز لي أن أذهب مع زوجتي إلى الجهات الرسمية في هذه البلاد ونخبرهم بأننا قد تطلقنا حتى يعطوني ورقة رسمية يمكنني بها أن أتزوج من امرأة أخرى. علماً بأني لا أريد تطليق زوجتي الأولى. وهي موافقة على زواجي من امرأة أخرى، وكذلك للذهاب معى إلى المحكمة.

وإذا جاز ذلك فهل تعتبر هذه تطليقة؟ وما هي العدة قبل أن أستطيع الرجوع إلى زوجتي؟

أفتوني جزاكم الله عنا خيراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ج: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد أجاز الإسلام للمسلم أن يتزوج بامرأة أخرى إذا احتاج إلى ذلك، وقدر عليه، ووثق من نفسه بالعدل بين الزوجين.

وإذا كان قانون البلد الذي يعيش فيه الأخ السائل لا يسمح بالزواج من

امرأة أخرى بحال، كما هو الشأن في أوروبا وبلاد الغرب، وكان الزوج في حاجة ماسة إلى هذا الزواج الثاني، كما في حالة السائل، الذي أصبحت زوجته بعد استئصال رحمها غير قادرة على الإنجاب، وغير راغبة في المباشرة الجنسية، وهو حريص على عشرتها وهي حريصة على ذلك، فلا مانع شرعاً من أن يطلق هذا الرجل زوجته رسمياً، حتى يتمكن من الزواج بامرأة أخرى تشبع رغبته في إطار الحلال المشروع، ولمل الله يرزقه منها أولاداً، والزوجة الأولى موافقة على ذلك.

ولهذا الزوج خارج النطاق الرسمي أن يراجع زوجته في الحال، أو بعد أيام إن شاء، طوال فترة مدة العدة، وهي ثلاث حيض إن كانت ممن تحيض أو ثلاثة أشهر إن كانت في سن اليأس. فإن مضت العدة ولم يراجعها، فلا بد من عقد جديد، بمهر جديد.

وقوانين البلاد الغربية لا تمنع الرجل من معاشرة امرأة بغير عقد بينهما، فلا سلطان لها عليه ولا عليها. فهي زوجته فيما بينه وبين الله تعالى، وفيما بينه وبين المسلمين، وإن لم تكن زوجته من الناحية القانونية.

بقي على هذا الزوج أن يحفظ لهذه المرأة حقوقها؛ لأنه لو مات لم يمكنها أن ترثه بحكم أنها ليست زوجته في الجهات الرسمية؛ فلهذا يجب أن يتدارك هذا بأحكام الوصية، فيوصي لها بما يساوي نصيبها من ميراثه. وبهذا يأخذ كل ذي حق حقه، والحمد لله رب العالمين.



# إسلام المرأة دون زوجها هل يفرق بينهما؟

سي من الملاحظ في الغرب أن النساء أكثر إقبالاً على الدخول في الإسلام من الرجال، وهي ظاهرة معروفة، فإذا كانت المرأة غير متزوجة، فلا إشكال، إلا من حيث حاجتها إلى الزواج من رجل مسلم.

ولكن الإشكال يكمن فيما إذا كانت المرأة متزوجة ودخلت في الإسلام قبل زوجها، أو دون زوجها، وهي تحبه وهو يحبها، وبينهما عشرة طيبة طويلة، وربما كان بينهما أولاد وذرية. ماذا نفعل المرأة هنا وهي حريصة على الإسلام، وفي الوقت نفسه حريصة على زوجها وأولادها وبيتها؟

إن عامة المفتين هنا يفتونها بوجوب فراقها لزوجها بمجرد إسلامها أو بعد انقضاء عدتها منه على الأكثر. وهذا يشق على المسلمة الحديثة العهد بالإسلام أن تفعله، فتضحي بزوجها وأسرتها.

وبعضهن يرغبن في الدخول في الإسلام بالفعل، ولكن عقبة فراق الزوج تقف في طريق إسلامها.

هل من حل شرعي لهذه المشكلة العويصة في ضوء الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة؟

أفيدونا أفادكم الله، وجزاكم عن الإسلام وأهله خيراً.

جن الحمد لله، والصلاة والسلام على إمامنا وحبيبنا وأسوتنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فقد كنت لسنوات طويلة أفتي بما يفتي به هؤلاء العلماء الذين ذكرهم السائل في سؤاله. وهو أن المرأة إذا أسلمت يجب أن تفارق زوجها في الحال أو بعد انتهاء عدتها؛ لأن الإسلام فرق بينهما، ولا بقاء لمسلمة في عصمة

كافر. وكما لا يجوز لها أن تتروج غير المسلم ابتداء، فكذلك لا يجوز لها الاستمرار معه بقاء.

هذا هو الرأي السائد والمشهور والمتعالم عند الناس عامة، والعلماء خاصة. وأذكر منذ نحو ربع قرن: كنا في أمريكا، وفي مؤتمر اتحاد الطلبة المسلمين هناك، وعرضت قضية من هذا النوع، وكان الدكتور حسن الترابي حاضراً، فلم ير بأساً بأن تبقى المرأة إذا أسلمت مع زوجها الذي لم يسلم، وثارت عليه الثائرة، ورد عليه عدد من الحاضرين من علماء الشريعة، وكنت منهم، وقد كان عمدة الرادين عليه: أنه خرج على الإجماع المقطوع به، المتصل بعمل الأمة.

# تسعة أقوال ذكرها ابن القيم في المسألة:

ثم إن المسلم يظل يطلب العلم من المهد إلى اللحد، وليس هناك أحد أحاط بالعلم كله. وقد قال الله لرسوله: ﴿وَقُل رَّبِ زِدْنِي عِلْمًا ﴿ ﴾ [طه]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُرْتِيتُم مِّنَ ٱلْمِلْمِ إِلَا قَلِيلًا ﴿ ﴾ [الإسراء].

ولا غرو أن اطلعت على ما ذكره الإمام ابن القيم في هذه المسألة المهمة، وذلك في كتابه «أحكام أهل الذمة» فقد ذكر \_ كَنْشُ \_ فيها تسعة أقوال، لصحابة وأثمة وعلماء معتبرين، ذكرها كلها، واختار سادسها، وهو اختيار شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً.

ذكر العلامة أبن القيم المسألة ثم قال: اختلف السلف والحلف في ذلك اختلافاً كثيراً.

### القول الأول: انفساخ النكاح بمجرد إسلامها:

قالت طائفة: متى أسلمت المرأة انفسخ نكاحها منه، سواء كانت كتابية أو غير كتابية، وسواء أسلم بعدها بطرفة عين أو أكثر؛ ولا سبيل له عليها إلا بأن يسلما معا في آن واحد؛ فإن أسلم هو قبلها انفسخ نكاحها ساعة إسلامه ولو أسلمت بعده بطرفة عين (١). هذا قول جماعة من التابعين وجماعة من أهل

الكلام في الزوجة المشركة، كما كان حال أهل مكة وجزيرة العرب عند ظهور الإسلام. أما الروجة الكتابية، فإن إسلام زوجها لا يصرها، إذ له أن يتروجها ابتداء، فلا حرج في استمرارها معه يقاء.

الظاهر، وحكا، أبو محمد بن حزم عن عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وعبد الله وعبد الله بن عباس وحماد بن زيد والحكم بن عيبنة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وعدي بن عدي وقتادة والشعبي.

قال ابن القيم: قلت: وحكاية ذلك عن عمر بن الخطاب غلط عليه؛ أو يكون رواية عنه؛ فسنذكر من آثار عمر بن الخطاب ﷺ خلاف ذلك مما ذكره أبو محمد وغيره: فهذا قول.

# القول الثاني: الانفساخ إذا أبي الزوج الإسلام:

وقال أبو حنيفة: أيهما أسلم قبل الآخر، فإن كان في دار الإسلام عرض الإسلام على الذي لم يسلم، فإن أسلم بقيا على نكاحهما، وإن أبى فحينثذ تقع الفرقة. ولا تراعى العدة في ذلك، فهذا قول ثان.

# القول الثالث: انفساخ النكاح عند انقضاء عدة المدخول بها:

وقال مالك: إن أسلمت المرأة ولم يسلم الرجل، فإن كان قبل الدخول وقعت الفرقة؛ وإن كان بعده، فإن أسلم في عدنها فهما على نكاحهما، وإن لم يسلم حتى انقضت عدتها فقد بانت منه؛ فإن أسلم هو ولم تسلم هي عُرِضَ عليها الإسلام، فإن أسلمت بقيا على نكاحهما وإن أبت انفسخ النكاح ساعة إبائها، سواء كان قبل الدخول أو بعده، فهذا قول ثالث.

## القول الرابع: عكس القول الثالث:

وقال ابن شبرمة عكس هذا، وأنها إن أسلمت قبده وقعت الفرقة في الحين، وإن أسلم قبلها فأسلمت في العدة فهي امرأته، وإلا وقعت الفرقة بانقضاء العدة، فهذا قول رابع.

## القول الخامس: اعتبار العدة لكل من الرجل والمرأة:

وقال الأوزاعي والزهري والليث والإمام أحمد والشافعي وإسحاق: إذا سبق أحدهما بالإسلام فإن كان قبل الدخول انفسخ النكاح، وإن كان بعده فأسلم الآخر في العدة فهما على نكاحهما، وإن انفضت العدة قبل إسلامه انفسخ النكاح، فهذا قول خامس.

### القول السادس: تنتظر المرأة وتتربص، ولو مكثت سنين إن اختارت ذلك:

وقال حماد بن سلمة عن أيوب السختياني وقتادة، وكلاهما عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي: أن نصرانياً أسلمت امرأته، فخيرها عمر بن الخطاب ظليه: إن شاءت فارقته، وإن شاءت أقامت عليه. (وعبد الله بن يزيد الخطمي هذا له صحبة).

قال ابن القيم: وليس معناه أنها تقيم تحته وهو نصراني، بل تنتظر وتتربص، فمتى أسلم فهي امرأته، ولو مكثت سين: فهذا قول سادس، وهو أصح المذاهب في هذه المسألة، وعليه تدل السنة كما سيأتي بيانه، وهو اختيار شيخ الإسلام (ابن تيمية).

## القول السابع: هو أحق بها ما لم تخرج من مصرها:

وقال حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب: إن علي بن أبي طالب رفي قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما: هو أملك ببضعها ما دامت في دار هجرتها. وقال سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن حلي: هو أحق بها ما لم تخرج من مصرها: فهذا قول سابع.

### القول الثامن: هما على نكاحهما ما لم يفرق بينهما سلطان:

وقال ابن أبي شيبة: حدثنا معتمر بن سليمان عن معمر عن الزهري: إن أسلمت ولم يسلم زوجها، فهما على نكاحهما ما لم يفرق بينهما سلطان: فهذا قول ثامن.

## القول التاسع: تقر عنده ويمنع من وطنها:

وقال داود بن على: إذا أسلمت زوجة الذمي ولم يسلم فإنها تُقرُّ عنده، ولكن يُمنَعُ من وطئها. وقال شعبة: حدثنا حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي في ذمية أسلمت تحت ذمي، فقال: تقر عنده. وبه أفتى حماد بن أبي سليمان.

قلت (والقائل ابن القيم): ومرادهم أن العصمة باقية، فتجب لها النفقة

والسكني، ولكن لا سبل له إلى وطنها، كما يقوله الجمهور في أم ولد الذمي إذا أسلمت سواء، فهذا قول تاسع.

# تحقيق ابن القيم في المسألة:

قال ابن القيم: ونحن مذكر مآخذ هذه المذاهب وما في تلك المآخذ من قوي وضعيف وما هو الأولى بالصواب.

فأما أصحاب القول الأول ـ وهم الذين يوقعون الفرقة بمجرد الإسلام ـ فلا نعلم أحداً من الصحابة قال به البتة. وما حكاه أبو محمد بن حزم عن عمر وجابر وابن عباس فبحسب ما فهمه من آثار رويت عنهم مطلقة، ونحن نذكرها. قال شعبة: اخبرني أبو إسحاق الشيباني قال: سمعت يزيد بن علقمة يقول: إن جده وجدته كانا نصرانيين، فأسلمت حدته، ففرق عمر بن الخطاب بينهما. وليس في هذا دليل على تعجيل الفرقة مطلقاً بنفس الإسلام فلعله لم يكن دخل بها، أو لعله فرق بعد انقضاء العدة، أر لعلها اختارت القسخ دون انتطار إسلامه، أو لعل هذا مذهب من يرى أن النكاح باق حتى يفسخ السلطان.

وقد روي عن عمر في هذا آثار يظن أنها متعارضة، ولا تعارض بينها، بل هي موافقة للسنة، فمنها هذا، ومنها ما تقدم حكايته عنه أنه خير المرأة، إن شاءت أقامت عليه، وإن شاءت فارقته. ومنها ما رواه ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن أبي إسحاق الشيباني عن يزيد بن علقمة أن عبادة بن النعمان التغلبي، كان تاكحاً امرأة من بني تميم، فأسلمت، فقال له عمر بن الخطاب رفيه: إما أن تسلم وإما أن ننزعها منك؛ فأبي فنزعها عمر فيه، وقد تمسك بها من يرى عرض الإسلام على الثاني، فإن أبي فرق بينهما. (وهو القول الثاني: قول أبي حنيفة).

قال ابن القيم: وهذه الأثار عن أمير المؤمنين لا تعارض بينها، فإن النكاح بالإسلام يصير جائزاً بعد أن كان لازماً، فيجوز للإمام أن يعجل الفرقة، ويجوز له أن يعرض الإسلام على الثاني، ويجوز إبقاؤه إلى انقضاء العدة، ويجوز للمرأة التربص به إلى أن يسلم ولو مكثت سنين. كل هذا جائز لا محذور فيه، والنكاح له ثلاثة أحوال: حال لزوم، وحال تحريم وفسخ ليس إلا كمن أسلم وتحته من لا يجوز ابتداء العقد عليها، وحال جواز ووقف، وهي مرتبة بين المرتبئين لا يحكم فيها بلزوم النكاح ولا بانقطاعه بالكلية. وفي هذه الحال تكون الزوجة بائنة من وجه دون وجه. ولما قدم أبو العاص بن الربيع المدينة في زمن الهدنة، وهو مشرك، سألت امرأته زينب بنت رسول الله ﷺ: هل ينزل في دارها؟ فقال: وإنه زوجك، ولكن لا يصل إليك.

فالنكاح في هذه المدة لا يحكم ببطلانه، ولا بلزومه وبقائه من كل وجه، ولهذا خير أمير المؤمنين المرأة تارة، وفرق تارة، وعرض الإسلام على الثاني تارة، فلما أبى فرق بينهما. ولم يفرق رسول الله على الله المناه أسلم أحدهما قبل الآخر أصلاً، ولا في موضع واحد.

قال مالك: قال ابن شهاب: كان بين إسلام صفوان بن أمية وامرأته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر، أسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد «حنيناً» و«الطائف» وهو كافر، ثم أسلم، فلم يفرق النبي على ينهما، واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح.

قال ابن عبد البر: وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده.

وقال الزهري: أسلمت أم حكيم يوم الفتح، وهرب زوجها عكرمة حتى أتى اليمن فارتحلت حتى قدمت عليه اليمن، فدعته إلى الإسلام فأسلم، وقدم فبايع النبي ﷺ، فثبتا على نكاحهما.

وقال ابن شبرمة: كان الناس على عهد رسول الله على يسلم الرجل قبل المرأة، والمرأة قبل الرجل، فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته، فإن أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما.

وأسلم أبو سفيان عام الفتح قبل دخول النبي ﷺ مكة، ولم تسلم امرأته هند حتى فتح النبي ﷺ مكة، فثبتا على نكاحهما.

وخرج أبو سفيان بن الحارث وعبد الله بن أمية فلقبا النبي ﷺ عام الفتح (بالأبواء) فأسلما قبل نسائهما.

وقد ثبت أن النبي ﷺ رد زينب ابنته على أبي العاص (زوجها الذي تأخر

إسلامه) بالنكاح الأول بعد ست سنين. قال أبو داود حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس: أن رسول الله على أب على أبي العاص بالنكاح الأول، لم يحدث شيئاً. وفي لفظ له: بعد ست سنين. وفي لفظ: بعد سنتين.

قال شيخ الإسلام (ابن تيمية): هذا هو الثابت عند أهل العلم بالحديث؛ والذي روى أنه جدد النكاح ضعيف،

قال: وكدلك كانت المرأة تسلم، ثم يسلم زوجها بعدها، والنكاح بحاله، مثل أم الفضل امرأة العباس بن عبد المطلب، فإنها أسلمت قبل العباس بمدة. قال عبد الله بن عباس: كنت أنا وأمي ممن عذر الله بقوله: ﴿ إِلَّا النَّنْ عَبْنَ مِنَ الْإِبْلُ وَالنِّسَاءِ وَٱلْوِلْدَانِ ﴾ [النساء: ٩٨].

ولما فتح النبي مكة أسلم نساء الطلقاء (١٠)، وتأخر إسلام جماعة منهم، مثل صفوان بن أمية، وعكرمة بن أبي جهل وغيرهما، الشهرين والثلاثة وأكثر، ولم يذكر النبي على فرقاً بين ما قبل انقضاء العدة وما بعده، وقد أفتى على بن أبي طالب في بأنها ترد إليه وإن طال الزمان. وعكرمة بن أبي جهل قدم على النبي في المدينة بعد رجوعه من حصار الطائف وقسم غنائم حنين في ذي القعدة، وكان فتح مكة في رمضان، فهذا نحو ثلاثة أشهر يمكن انقضاء العدة فيها وفيما دونها، فأبقاء على نكاحه ولم يسأل امرأته: هل انقضت عدتك أم انقضاء العدة فيها، وصفوان بن أمية شهد مع النبي في احنينا وهو مشرك، وشهد معه «الطائف» كذلك إلى أن قسم غنائم احنين بعد الفتح بقريب من شهرين، فإن مكة فتحت لعشر بقين من رمضان، وغنائم احنين قسمت في ذي شهرين، فإن مكة فتحت لعشر بقين من رمضان، وغنائم احنين قسمت في ذي

قال: وبالجملة، فتحديد رد المرأة على زوجها بانقضاء العدة لو كان هو شرعه الذي جاء به، لكان هذا مما يجب بيانه للناس من قبل ذلك الوقت،

 <sup>(</sup>١) الطلقاء هم الذين أطلق الرسول ﷺ سراحهم ومتحهم الحرية يوم فتح مكة، وقال لهم:
 ١٥:هبوا فأنتم الطلقاء».

فإنهم أحوج ما كانوا إلى بيانه، وهذا كله مع حديث زينب يدل على أن المرأة إذا أسلمت وامتنع زوجها من الإسلام، فلها أن تتربص وتنتظر إسلامه، فإذا اختارت أن تقيم منتظرة لإسلامه، فإذا أسلم أقامت معه، فلها ذلك، كما كان النساء يفعلن في عهد النبي على كرينب ابنته وغيرها، ولكن لا تمكنه من وطئها، ولا حكم له عليها ولا نفقة ولا قسم؛ والأمر في ذلك إليها لا إليه، فليس هو في هذه الحال زوجاً مالكاً لعصمتها من كل وجه، ولا يحتاج إذا أسلم إلى ابتداء عقد يحتاج فيه إلى ولي وشهود ومهر وعقد، بل إسلامه بمنزلة أسلم إلى ابتداء عقد يحتاج فيه إلى ولي وشهود ومهر وعقد، بل إسلامه بمنزلة قبوله للنكاح، وانتظارها بمنزلة الإيجاب.

وسر المسألة أن العقد في هذه المدة جائز لا لازم؛ ولا محذور في ذلك، ولا ضرر على الزوجة فيه، ولا يناقض ذلك شيئاً من قواعد الشرع. وأما الرجل إذا أسلم، وامتنعت المشركة أن تسلم، فإمساكه لها يضر بها، ولا مصلحة لها فيه، فإنه إذا لم يقم لها بما تستحقه كان ظالماً. فلهذا قال تعالى: ﴿وَلَا نُتَسِكُوا بِعِمَمِ ٱلْكَوَارِ ﴾، فنهى الرجال أن يستديموا نكاح الكافرة، فإذا أسلم الرجل أمرت امرأته بالإسلام، فإن لم تسلم فرق بينهما(١).

### من أدلة المعجلين للفرقة:

قالوا: فهذا حكم الله الذي لا يحل لأحد أن يخرج عنه، وقد حرم فيه رجوع المؤمنة إلى الكافر، وصرح سبحانه بإباحة نكاحها؛ ولو كانت في عصمة

 <sup>(</sup>۱) انظر: فأحكام أهل اللمة الابن القيم ١/ ٣١٨ ـ ٣٢٦ بتحقيق د . صبحي الصالح طبعة جامعة دمشق.

الزوج حتى يسلم في العدة أو بعدها لم يجز نكاحها، لا سيما والمهاجرة تستبرأ بحيضة. وهذا صريح في انقطاع العصمة بالهجرة. وقوله: ﴿ وَلا نُشِكُوا بِيمَنِي الكُوّافِ صريح في أن المسلم مأمور ألا يمسك عصمة امرأة إذا لم تسلم، فصح أن ساعة وقوع الإسلام منه تنقطع عصمة الكافرة منه. وقوله تعالى: ﴿ لا فُنَ حِلَّ فُمْ وَلا فُمْ يَهِلُونَ فَنَ ﴾ صريح في تحريم أحدهما على الآخر في كل وقت، فهذه، أربعة أدلة من الآية؛ ودعونا من تلك المنقطعات والمراسيل والآثار المختلفة، ففي كتاب الله الشفاء والعصمة.

# رد الأخرين عليهم:

قال الآخرون: مرحباً وأهلاً وسهلاً بكتاب الله، وسمعاً وطاعة لقول ربنا، ولكن تأولتم الآية على غير تأويلها، ووضعتموها على غير مواضعها، وليس فيها ما يقتضي تعجيل الفرقة إذا سبق أحدهما الآخر(١)، ولا فهم هذا منها أحد قط من أصحاب رسول الله على ما التابعين، ولا يدل على ما ذهبتم إليه أصلاً. أما قوله تعالى: ﴿ فَلَا تُرْحِمُونُ ۚ إِلَى ٱلْكُنَّارِ ﴾ فإنما يدل على النهى عن رد النساء المهاجرات إلى الله ورسوله إلى الكفار، فأين في هذا ما يقتضي أنها لا تنتظر زوجها حتى يصير مسلماً مهاجراً إلى الله ورسوله، ثم نرد إليه؟ ولقد أبعد النجعة كل الإبعاد من فهم هذا من الآية. وكذلك قوله: ﴿لَا هُنَّ حِلًّا لَمْتُمْ وَلِكَ لَمُمْ يَمِلُونَ لَمَنَّ ﴾ إما فيه إثبات التحريم بين المسلمين والكفار، وأن أحدهما لا يحل للآخر، وليس فيه أن أحدهما لا يتربص بصاحبه الإسلام فيحل له إذا أسلما. وأما قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِخُوهُنَّ إِنَّا مَالْيَتُمُومُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ فهذا خطاب للمسلمين ورفع للحرج عنهم أن ينكحوا المؤمنات المهاجرات إذا بِنَّ مِن أَرْواجِهِن وتخلين عنهم. وهذا إنما يكون بعد انقضاء عدة المرأة واختيارها لنفسها، ولا ريب في أن المرأة إذا انقصت عدتها تخيّر بين أن تتزوج من شاءت وبين أن تقيم حتى يسلم زوجها، فترجع إليه إما بالعقد الأول على ما نصرناه، وإما بعقد جديد على قول من يرى انفساخ النكاح بمجرد

<sup>(</sup>١) في الأصل هنا كلمة غير مفهومة.

انقضاء العدة. فلو أنا قلنا: إن المرأة تبقى محبوسة على الزوج، لا نمكنها أن تتزوج بعد انقضاء العدة. شاءت أم أبت، لكان في الآية حجة علينا، ونحن لم نقل ذلك ولا غيرنا من أهل الإسلام، بل هي أحق بنفسها إن شاءت تزوجت وإن شاءت تربصت. فأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْكُوا بِيصَيم الْكُوافِي فَإِنْما تضمّن النهي عن استدامة نكاح المشركة والتمسك بها، وهي مقيمة على شركها وكفرها، وليس فيه النهي عن الانتظار بها أن تسلم ثم يمسك بعصمتها.

فإن قبل: فهو في التربص ممسك بعصمتها، قلنا: ليس كذلك، بل هي متمكنة بعد انقضاء عدتها من مفارقته والتزوج بغيره؛ ولو كانت العصمة بيده لما أمكنها ذلك.

وأيضاً فالآية إنما دلت على أنَّ الرجل إذا أسلم ولم تسلم المرأة، أنه لا يمسكها بل يفارقها، فإذا أسلمت بعده فله أن يمسك بعصمتها، رهو إنما أمسك بعصمة مسلمة لا كافرة. وأيضاً فإن تحريم النساء المشركات على المؤمنين لم يستفد بهذه الآية، بل كان ثابتاً قبل ذلك بقوله: ﴿ وَلَا نَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَةِ حَتَّى يُؤْمِنُّ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وإنما المتضت هذه الآية حكمه سبحانه بين المؤمنين والكفار في النساء اللاتي يرتدِدُن إلى الكفار واللاتي يهاجرن إلى المسلمين، فإن الشرط كان قد وقع على أنّ من شاء أن يدخل في دين رسول الله ﷺ وعهده دخل، ومن شاء أن يدخل في دين قريش وعهدهم دخل، فهاجر نسوة اخترن الإسلام وارتد نسوة اخترن الشرك، فحكم الله أحسن حكم بين الفريقين في هذه الآية، ونهى المسلمين فيها أن يمسكوا بعصمة المرأة التي اختارت الكفر والشرك، فإن ذلك منع لها من التزوج بمن شاءت وهي في عصمة المسلم، والعهد اقتضى أنَّ من جاء من المسلمين، رجالهم ونسائهم، إلى الكفار يقرّ على ذلك، ومن جاء من الكفار إلى المسلمين يردّ إليهم، فإذا جاءت امرأة كافرة إلى المسلمين زالت عصمة نكاحها، وأبيح للمسلمين أن يزوجوها، فإذا فاتت امرأة من المسلمين إلى الكفار فلو بقيت في عصمته ممسكاً لها لكان في ذلك ضرر بها إن لم يمكنها أن تزوَّج، وضرر به إن أمكنها أن تتزوج وهي في عصمته، فاقتضى حكمه العدل الذي لا أحسن منه تعجيل التعريق بينه وبين المرأة المرتدة أو الكافرة عندهم لتتمكن من التزويج، كما

تتمكن المسلمة من التزويج إذا هاجرت، فهذا مفتضى الآية، وهي لا تقتصي أنّ المرأة إذا أسلمت وقعت الفرقة بمجرد إسلامها بينها وبين زوجها، فلو أسلم بعد ذلك لم يكن له عليها سبيل، فينبغي أن تعطى النصوص حفها، والسنة حقها، فلا تعارض بين هذه الآية وبين ما جاءت به السنة بوجه ما، والكل من مشكاة واحدة، يصدق بعضها بعضاً.

قال شيخ الإسلام: (وأما القول بأنه بمجرد إسلام أحد الزوجين المشركين تحصل الفرقة قبل الدخول أو بعده، فهذا قول في غاية الضعف، فإنه خلاف المعلوم المتواتر من شريعة الإسلام، فإنه قد علم أن المسلمين الذين دخلوا في الإسلام كان يسبق بعصهم بعضاً بالتكلم بالشهادتين، فتارة يسلم الرجل وتبقى المرأة مدة ثم تسلم، كما أسلم كثير من نساء قريش وغيرهن قبل الرجال. وروي أن أم سليم امرأة أبي طلحة أسلمت قبل أبي طلحة؛ وتارة يسلم الرجل قبل المرأة ثم تسلم بعده بمدة قريبة أو بعيدة؛ وليس لقائل أن يسلم الرجل قبل الحريم نكاح المشركين، لوجهين:

أحدهما أنه لو قلّر تقدّم ذلك فدعوى المدّعي أنّ هذا منسوخ تحتاج إلى دليل.

الوجه الثاني أن يقال: لقد أسلم الناس ودخلوا في دين الله أفواجاً بعد نزول تحريم المشركات، ونزول النهي عن التمسك بعصم الكوافر، فأسلم الطلقاء بمكة وهم خلق كثير، وأسلم أهل الطائف وهم أهل مدينة، وكان إسلامهم بعد أن حاصرهم النبي في ونصب عليهم المنجنيق ولم يفتحها، ثم قسم غنائم حنين بالجعرانة، واعتمر عمرة الجعرانة ثم رجع بالمسلمين إلى المدينة، ثم وفد وفد الطائف فأسلموا، ونساؤهم بالبلد لم يسلمن، ثم رجعوا وأسلم نساؤهم بعد ذلك. فمن قال: إن إسلام أحد الزوجين قبل الآخر يوجب تعجيل الفرقة قبل الدخول أو بعده، فقوله مقطوع بخطئه ولم يسأل النبي في أحداً ممن أسلم: هل دخلت بامرأتك أم لا؟ بل كل من أسلم وأسلمت امرأته بعده فهي امرأته من غير تجديد نكاح، وقد قدم عليه وفود العرب، وكانوا يسلمون ثم يرجعون إلى أهليهم، فيسلم نساؤهم على أيديهم بعد إسلام أزواجهن، وبعث علياً ومعاذاً وأبا موسى إلى اليمن فأسلم على أيديهم من لا

يحصيهم إلا الله من الرجال والنساء؛ ومعلوم قطعاً أن الرجل كان يأتيهم فيسلم قبل امرأته، والمرأة تأتيهم فتسلم قبل الرجل، ولم يقولوا لأحد: ليكن تلفظك وتلفظ امرأتك بالإسلام في آن واحد، لئلا ينفسخ النكاح، ولم يفرقوا بين من دخل بامرأته وبين من لم يدخل، ولا حدّوا ذلك بثلاثة قروء، ثم يقع الفسخ بعدها، بل علي بن أبي طالب عليه - وقد باشر ذلك بنفسه مع رسول الله يهيه، وفي غيبته عنه - قد قال: اهو أحق بها ما لم تخرج من مصرها»؛ وفي رواية عنه: اما لم تخرج من مصرها»؛ وفي رواية عنه: اما لم تخرج من دار هجرتها»، ولم يعجل الفرقة، ولا حدها بثلاثة قروه؛ وفي قضية زينب الشفاء والعصمة.

وكانت سنّته وكانت سنّته والله يجمع بين الروجين إذا أسلم أحدهما قبل الآخر وتراضيا ببقائهما على النكاح، لا يفرق بينهما ولا يحوجهما إلى عقد جديد؛ فإذا أسلمت المرأة أولاً فلها أن تتربص بإسلام زوجها، أي وقت أسلم فهي امرأته، وإذا أسلم الرجل فليس له أن يحبس المرأة على نفسه ويمسك بعصمتها، فلا يكرهها على الإسلام ولا يحبسها على نفسه، فلا يظلمها في الدين ولا في النكاح، بل إن اختارت هي أن تتربص بإسلامه تربصت، طالت المعدة أو قصرت؛ وإن اختارت أن تتزوج غيره بعد انقضاء عدتها فلها ذلك، والعدة هاهنا لحفظ ماء الزوج الأول، وأبهما أسلم في العدة أو بعدها فالنكاح بحاله، إلا أن يختار الرجل الطلاق فيطلق كما طلق عمر والهي امرأتين له مشركتين لما أنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُتَسِكُوا بِحِسَمِ الْكَوَافِ ﴾؛ أو تختار المرأة أن تروّج بعد استبرائها، فلها ذلك.

وأيضاً فإن في هذا تنفيراً عن الإسلام، فإن المرأة إذا علمت أو الزوج أنه بمجرد الإسلام يزول النكاح ويفارق من يحب، ولم يبق له عليها سبيل إلا برضاها ورضا وليها ومهر جديد، نفر عن الدخول في الإسلام، بخلاف ما إذا علم كل منهما أنه متى أسلم فالنكاح بحاله، ولا فراق بينهما إلا أن يختار هو المفارقة، كان في ذلك من الترغيب في الإسلام ومحبته ما هو أدعى إلى الدخول فيه.

وأيضاً فبقاء مجرد العقد جائزاً غير لازم من غير تمكين من الوطء خير محض ومصلحة بلا مفسدة، فإن المفسدة إما بابتداء استيلاء الكافر على

المسلمة، فهذا لا يجوز كابتداء نكاحه للمسلمة، وإن لم يكن فيه وطء، كما لا يجوز استيلاؤه بالاسترقاق؛ وإما بالوطء بعد إسلامها، وهدا لا يجوز أيضاً فصار إبقاء النكاح جائزاً فيه مصلحة راجحة للزوجين في الدين والدنيا من غير مفسدة، وما كان هكذا فإن الشريعة لا تأتي بتحريمه)(۱). انتهى.

## تعقيب على تحقيق الإمام ابن القيم:

كان ما ذكره ابن القيم (فتحاً) في المسألة، التي كنا نحسبها من مسائل الإجماع، بل نعتبره إجماعاً نظرياً من أثمة المذاهب الفقهية، مقترناً بالعمل المستمر من جانب الأمة الإسلامية، والإجماع إذا اقترن بالعمل ازداد قوة ورسوخاً.

ثم تبين لي أن هذا الإجماع صحيح وثابت بالنظر إلى تزويج المسلمة بغير المسلم ابتداء، فهذا حرام مقطوع به، ولم يقل به فقيه قط، لا من المذاهب الأربعة، أو الثمانية، أو من خارج المذاهب، فهو إجماع نظري وعملي معاً، وهو ثابت ومستقر بيقين.

أما الذي ذكر المحقق ابن القيم فيه الخلاف، فهو فيما إذا كانت المرأة غير المسلمة متزوجة أصلاً من غير مسلم، وشرح الله صدرها للإسلام، فأسلمت، ولم يسلم زوجها، فهذه هي التي حدث فيها الخلاف، وذكر ابن القيم هذه الأقوال التسعة.

وهذا ما دفعني إلى أن أرجع إلى المصادر الأساسية التي استمد منها ابن القيم هذه الأقوال، وهي الأصول والمصنفات التي عنيت بنقل أقوال الصحابة وتابعيهم بإحسان، وتلاميذهم من سلف الأمة، في خير القرون، المفضلة بأحاديث رسول الله على: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

وهذه الأصول مثل المصنف عبد الرزاق؛ الصنعاني (ت٢١١هـ)، والمصنف ابن أبي شيبة؛ (ت٣٢١هـ)، والسنن ابي جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) والسنن الكبرى؛ للبيهقي (ت٤٥٦هـ). فماذا قالت هذه المصادر؟

 <sup>(</sup>۱) «أحكام الذمة» لابن القيم السابق ذكره ٢/ ٣٣٨ \_ ٣٤٤.

### عودة إلى نتاوى الصحابة والتابعين خارج المذاهب:

روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» بسنده عن على رهي في شأن امرأة اليهودي أو النصراني إذا أسلمت، كان أحق ببضعها؛ لأن له عهداً(١٠).

وفي رواية أخرى عند ابن أبي شيبة عنه: هو أحق بها ما داما في دار الهجرة، يعني: في دار هجرتها<sup>(٢)</sup>.

وروی عبد الرزاق بسنده عنه قال: هو أحق بها ما لم يخرجها من مصرها(٢٠).

وروى بسنده عن الحكم: أن هانئ بن قبيصة الشيباني ـ وكان نصرانياً ـ كان عنده أربع نسوة، فأسلمن، فكتب عمر بن الخطاب: أن يقررن عنده (٤).

وهذا واضح في أن عمر ﴿ يُجْبُهُ يَجِيزُ لَلْمُرَأَةُ أَنْ تَقُرُ عَنْدُ زُوجِهَا .

وروى أيضاً بسنده عن عبد الله بن يزيد الخطمي، أن عمر كتب: يخيرن (٥).

وروى هذه القصة عبد الرزاق عن الخطمي قال: أسلمت امرأة من أهل الحيرة، ولم يسلم زوجها، فكتب فيها عمر بن الخطاب: أن خيروها، فإن شاءت فارقته، وإن شاءت قرت عنده (٦).

ومعناها: أنه وكُلَ الأمر إلى اختيار المرأة، إن شاءت بقيت عند زوجها، وإن شاءت انفصلت عنه.

ومثله ما رواه ابن أبي شيبة بسنده عن الحسن: أن تصرانية أسلمت تحت

 <sup>(</sup>۱) المصنف ابن أبي شيبة (۱۸۳۰۱) بتحقين مختار الندوي نشر الدار السلفية بالهند بومباي.

 <sup>(</sup>۲) امصنف ابن أبي شببة، (۱۸۳۰۲) ورواه الطحاوي في الشرح معاني الآثار، ۳۱، ۲۳۰:
 هو أحق بنكاحها، ما كانت في دار هجرتها.

 <sup>(</sup>٣) المصنف عبد الرزاق؛ الأثر رقم (١٠٠٨٤) بتحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، تشو
 المكتب الإسلامي \_ ببيروت.

<sup>(</sup>٤) امصنف ابن أبي شيبة (١٨٣٠٦). (٥) المصدر السابق (١٨٣٠٣)

<sup>(</sup>٦) الأثر (١٠٠٨٣) من «مصنف عبد الرراق».

نصراني، فأرادوا أن ينزعوها منه، فرجعوا إلى عمر، فخيرها(١).

وروى ابن أبي شيبة سنده أيضاً عن إبراهيم (النخعي) قال: يقران على نكاحهما<sup>(٢)</sup>.

وروی عنه عبد الرزاق بسنده قال: هو أحق بها ما لم يخرجها من دار هجرتها (۲).

وهذا هو نفس ما روي عن على ﴿ إِنَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّلّالِيلَّا الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل

وروي عن الشعبي قال: هو أحق بها ما كانت في المصر (أي في مصرها)(١).

فهدا قول علي ﴿ لَهُ لَم يَخْتَلَفَ عَنْهُ: أَنَّ الرَّجِلِ الْكَتَابِي (مَن يَهُودِي أَو تَصَرَانِي) أَحَقَ بِرُوجِتُهُ إِذَا أَسَلَمَتَ، مَا لَم يَخْرِجُهَا مِن مَصَرِهَا، أَو مِن دَار هَجَرَتُهَا، وَجَاءً فِي بَعْضِ الرَّوايَاتِ: لأَن لَه عَهْداً. يَقْصَدَ: عَهْدَ اللَّمَةَ.

وقد أكد قول عليّ ما جاء عن الشعبي وإبراهيم، من أثمة التابعين، وقول عمر ﷺ في أكثر من رواية: إن المرأة تقر عند زوجها، أو تخير بين بقائها وبين تركه ومفارقته.

ولم يخالف ذلك إلا رواية عن عمر في قصة الرجل التغلبي الذي عرض عليه الإسلام، فأبى، وانتزع منه امرأته. وفي بعض الروايات: أنه قال لعمر: م أدّع هذا إلا استحياء من العرب أن يقولوا: إنما أسلم على بضع امرأة! ففرق عمر بينهما(6).

ولعل هذا من عمر ﷺ يدلنا على أن الإمام أو القاضي لديه فسحة في مثل هذا الأمر، فيمكنه أن يقر المرأة عند زوجها أو يخيرها، أو يفرق بينهما إن رأى في ذلك المصلحة. وخصوصاً إذا رفعت إليه القضية، كما في هذه الواقعة.

<sup>(</sup>١) المصنف ابن أبي شيبة؛ (١٨٣٠٧). (٢) المصدر الساس (١٨٣٠٥).

<sup>(</sup>٣) الأثر (١٠٠٨٥) من «مصنف عد الرزاق». (٤) امصنف ابن أبي شبية» (١٨٣٠٤).

<sup>(</sup>٥) قشرح معانى الآثارة للطحاوي ٣/ ٢٥٩.

ولعل هذا من عمر أيضاً يؤيد ما ذكره ابن القيم من قول ابن شهاب الزهري: هما على نكاحهما، ما لم يفرق بينهما سلطان.

### وقفة مع ابن القيم:

ورغم أن المحقق ابن القيم كذل وعد بأن ينظر في مآخذ هذه الأقوال أو المذاهب التسعة التي ذكرها وما فيها من قوي وضعيف، فإنه لم يف بوعده، ولم ينظر فيها كلها، بل ركز على القول السادس الذي نصره و ونصره شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية وهو أن المرأة تقيم مع زوجها، وتنتظر إسلامه، ولا تمكنه من نفسها، ولو مكثت معه سنين، وأطال في تأييد هذا القول، وكأنه نسى الأقوال الثلاثة الأخرى.

واختيار ابن القيم وشيخه: له وزنه ووجهته وأدلته، ولكن تظل فيه مشكلة عملية، وهي أن تبقى المرأة مع زوجها تنتظر إسلامه، ولو مكتت سنين، ولكن لا تمكنه من نفسها، والمشكلة العملية هنا هي هل يصبر كل منهما على هذه الحالة: أن يعيشا تحت سقف واحد سنين، ولا يقرب أحدهما الآخر، وخصوصاً إذا كانا شابين؟

وكنت أود أن يعرض العلامة ابن القيم لرأي الإمام على كرم الله وجهه، الذي ذكره عنه، وهو قوله عن المرأة تسلم قبل زوجها: هو أملك ببضعها ما دامت في دار هجرتها. وفي رواية أخرى: هو أحق بها ما لم تخرج من مصرها.

وعلي ﷺ قد بعثه رسول الله إلى اليمن في حياته، وتولى الخلافة بعد عثمان، ولا بد أن يكون قد باشر ذلك بنفسه. فحكمه في هذه القضية، فيه معنى الفترى ومعنى القضاء معاً.

وكأني ألمح في حكمه و الله المنادا إلى الآية الكريمة من سورة (الممتحنة) حيث قال تعالى. ﴿ يَعَالَتُهَا اللَّذِينَ مَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَ مُهَاجِرُنو (الممتحنة) حيث قال تعالى. ﴿ يَعَالَتُهَا اللَّذِينَ مَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَ مُهَاجِرُنو فَاتَخَوْمُنَ اللَّهُ أَلَمُ اللَّهُ اللَّ

والمؤمنون مطالبون \_ وفق هذه الآية \_ إذا جاءهم المؤمنات مهاجرات،

وعلموا صدق إيمانهن: ألا يرجعوهن إلى الكفار، فيعرضوهن للفتنة في دينهن، ولكن إذا بقيت المرأة في دارها لم تغادرها إلى دار الإسلام، وأقامت مع زوجها، فهي امرأته. وكأن هذا ما استند إليه علي كرم الله وجهه.

وفي رأيي أن هذا قول وجيه، ترجحه حاجة المسلمات الجديداب الباقيات مع أزواجهن في ديارهن غير الإسلامية \_ إلى نقائهن مع أزواجهن \_، ولا سيما إذا كن يرتجين إسلامهم، وخصوصاً إذا كان لهن منهم أولاد يخشى تشتيتهم وضياعهم.

ومما نذكره هما. أن القضية التي اعتمد عليها ابن القيم وشيخه ابن تيمية فيما روي عن عمر، ظاهرها ليس معهما، فما رواه عبد الله بن يزيد الخطمي والله المواتياً أسلمت امرأته، فخيرها عمر بن الخطاب والله المات عليه.

هذه الرواية أفادت أنه أجاز لها أن تقيم عليه، وظاهر هذا يقتضي أن تجوز معاشرته لها، فهذا مقتضى الإقامة مع الزوج، ولكن الإمام ابن القيم كالله أول هذا الظاهر قائلاً: وليس معناه أنها تقيم تحته، وهو نصراني، بل تنتظر وتتربص.. انتهى، فلو أن محتهداً أخذ بظاهر قول عمر، لم يكن عليه من حرج.

وقد أيدت هذه الرواية روايات أخر عن عمر ﷺ، بعضها فيه إقرار للمرأة لتبقى مع زوجها، وبعضها فيه تخيير للمرأة كما في رواية الخطمي عنه.

يؤكد هذا ما ذكره ابن القيم عن الزهري \_ وهو القول الثامن \_ أنه قال: إن أسلمت ولم يسلم زوجها، فهما على نكاحهما ما لم يفرق بينهما سلطان.

وهذا تيسير عظيم للمسلمات الجدد، وإن كان يشق على الكثيرين من أهل العلم؛ لأنه خلاف ما ألفوه وتوارثوه، ولكن من المقرر المعلوم: أنه يغتفر في الابتداء. وهذه قاعدة فقهية مقررة، ولها تطبقات فروعية كثيرة، وهي: التفريق بين الابتداء والانتهاء، يتسامح في البقاء والانتهاء، عا لا يتسامح في الابتداء.

فنحن منهيون ابتداء أن نزوج المرأة لكافر، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُواٰ ٱلْمُشْرِكِينَ حُتَّىٰ يُؤْمِنُواْ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنُ خَيْرٌ مِن مُشْرِكِ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۖ [البقرة: ٢٢١]. وهذا مما لا يجوز التهاون فيه، فلا نزوح مسلمة ابتداء لغبر مسلم. ولكن نحن هنا لم نزوجها، بل وجدناها متزوجة قبل أن تدخل في ديننا، ويحكم عليها شرعنا، وهنا يختلف الأمر في البقاء عنه في الابتداء.

## ثلاثة أقوال معتبرة:

فلدينا إذن ثلاثة أقوال معتبرة، يمكن لأهل الفتوى الاستناد إليها لعلاج هذه المشكلة التي قد تقف عقبة في سبيل دخول الكثيرات في الإسلام.

القول الأول: هو قول سيدنا على رضي وكرم الله وجهه، وهو: أن زوجها أحق بها ما لم تخرج من مصرها. وهنا نجد المرأة باقية في وطنها ومصرها ولم تهاجر منه، لا إلى دار الإسلام ولا غيرها. وقول على هذا ثابت عنه، لم يختلف عليه فيه، ووافقه عليه اثنان من أئمة التابعين: الشعبي وبراهيم.

والقول الثاني: هو ما روي عن سيدنا عمر ولله عنه إقراره بعض النساء إذا أسلمن عند أزواجهن غير المسلمين أو تخييرهن، كما رواه عنه أكثر من مصدر، ولم يخالف ذلك إلا رواية واحدة، لها ملابسات خاصة. فإما أن نرجح الروايات الأكثر، أو نقول: إن للإمام أو القاضي فسحة في الإبقاء، أو التخيير للمرأة، أو التفريق بينها وبين زوجها. وفق ما يراه من المصلحة في ذلك، وقد يختلف هذا من حالة إلى أخرى.

والقول الثالث: هو قول الزهري: إنهما على نكاحهما ما لم يفرق بينهما سلطان، أي ما لم يُصدر حكمٌ قضائي بالتفريق بينهما.

# جواز الفتوى بأقوال الصحابة والتابعين:

ولقد ذهب بعض العلماء .. في العصور التي غلب فيها على الفقه التقليد والعصبية المذهبية . إلى أنه لا يجوز للعالم الإفتاء بأقوال الصحابة من الخلفاء الراشدين المهديين أمثال عمر وعلي، وغيرهما من فقهاء الصحابة أمثال: ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس وغيرهم في. ويزعمون أن أقوال الصحابة وردت مطلقة غير مقيدة، ومجملة غير مفصلة، فلا يجوز أن تكون مصدراً للفتوى، مع أن كثيراً مما ورد عن أثمتهم يكون مطلقاً ومجملاً.

ولقد أصل الإمام ابن القيم مشروعية الفتوى بالآثار الصحابية والتابعية في كتابه «إعلام الموقعين» فقال كالله:

(في جواز الفتوى بالأثار السلفية، والفتاوى الصحابية، أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاويهم، وأن قربها إلى الصواب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، وأن فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوي التابعين، وفتاوي التابعين أولى من فتاوي تابعي التابعين، وهلم جراً، وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب، وهذا حكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد من المسائل، كما أن عصر التابعين وإن كان أفضل من عصر تابعيهم فإنما هو بحسب الجنس لا بحسب كل شخص، ولكن المفضَّلون في العصر المتفدم أكثر من المفضلين في العصر المتأخر، وهكذا الصواب في أقوالهم أكثر من الصواب في أقوال من بعدهم؛ فإن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والدين، ولعله لا يسع المفتى والحاكم عند الله أن يفني ويحكم بقول فلان وفلان من المتأخرين من مقلدي الأئمة ويأخذ برأيه وترجيحه ويترك الفتوى والحكم بقول البخاري وإسحاق بن راهويه وعلي ابن المديني ومحمد بن نصر المروزي وأمثالهم، بل يترك قول ابن المبارك والأوزاعي وسفيان بن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وأمثالهم، بل لا يلتفت إلى قول ابن أبي ذئب والزهري والليث بن سعد وأمثالهم، بل لا يعد قول سعيد بن المسيب والحسن والقاسم وسالم وعطاء وطاووس وجابر بن زيد وشريح وأبي وائل وجعفر بن محمد وأضرابهم مما يسوغ الأخذ به، بل يرى نقديم قول المتأخرين من أنباع من قلده على فتوى أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي ابن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبادة بن الصامت وأبي موسى الأشعري وأضرابهم، فلا يدري ما عذره غداً عند الله إذا سوى بين أقوال أولئك وفتاويهم وأقوال هؤلاء وفتاويهم، فكيف إذا رجحها عليها؟ فكيف إذا عين الأخذ بها حكماً وإفتاء، ومنع الأخذ بقول الصحابة واستجاز عقوبة من خالف المتأخرين له، وشهد عليه بالبدعة والضلالة ومخالفة أهل العلم وأنه يكيد الإسلام؟ تالله لقد أخذ بالمثل المشهور

قرمتني بدائها وانسلت؛ وسمى ورثة الرسول باسمه هو، وكساهم أثوابه، ورماهم بدائه، وكثير من هؤلاء يصرخ ويصيح ويقول ويعلن: إنه يجب على الأمة كلهم الأخذ بقول من قلدناه ديننا، ولا يجوز الأخذ بقول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة. وهذا كلام من أخذ به وتقلده، ولاه الله ما تولى، ويجزيه عليه يوم القيامة الجزاء الأوفى، والذي ندين الله به ضد هذا القول(1).

اللهم أرنا الحق حقّاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه، آمين.



<sup>(</sup>١) انظر: (إعلام الموقعين؛ ٩٥/٤ ـ ٩٦ طبعة دار الحديث بمصر.

#### عدة الحامل من الزني

سن رجل عاش مع امرأة في الحرام، ثم أتى المركز الإسلامي، يريد أن يتزوج منها، ليعيش في الحلال، وقد سمع من بعض الناس أن عليه أن يبتعد عنها فترة من الزمن تعتد فيها، ثم يتزوجها، فما الحكم الشرعي في ذلك؟ وما الحكم إذا كانت هذه المرأة حبلى منه؟

فرانكفورت \_ ألمانيا

التنافي والزانية إذا تابا إلى الله تعالى، وأرادا أن يخرجا من الحرام إلى الحلال، ومن حياة التلوث إلى حياة الطهارة، كما هو الظاهر من سلوك السائل، أنه يريد تغيير حياتهما من زنى محرم ليعيشا في الحلال، فزواجهما صحيح بالإجماع، ويجب أن يرحب المركز الإسلامي بهما، ويشجعهما، ويقوم بما يلزم لإجراء العقد الشرعي بينهما، ثم تأكيده وتسجيله في الدوائر الرسمية، حفظاً لحقوق كلا الطرفين عند النزاع أو التناكر.

وجمهور الفقهاء لا يشترطون التوبة لصحة النكاح من الزانية، كما روي أن عمر وشي ضرب رجلاً وامرأة في الزنى، وحرص على أن يجمع بينهما(١).

والحنابلة هم الذين اشترطوا النوبة، لقوله تعالى: ﴿الزَّانِ لَا يَنكِحُ إِلَّا رَانِيَةً أَوْ مُفَرِّكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِمُهَمَّا إِلَّا زَانِ أَوْ مُشْرِكٌ وَمُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ۞﴾ [النور].

والواضح في قضيتنا: أن الرجل والمرأة تائبان، وهكذا يجب أن ننظر إليهما، حملاً لحال المسلم على الصلاح، تحسيناً للظن به، وبدلالة القرائن.

أما موضوع (العِدَّة) وهل يجب على الزانية أن تعتد أو لا؟ ففي هذا خلاف بين الفقهاء.

 <sup>(</sup>۱) انظر: «بدائع الصنائع» ۲۲۹/۲ و«ابن عابدین» ۲۲۱/۲۹، ۲۹۲، و«المغني» ۲۰۱ ـ
 ۲۰۳، و«کشاف القناع» ۵/۸۰، ۸۳.

والذي اختاره هنا هو: ما ذهب إليه الحنفية والشافعية والثوري: أن الزانية لا عدة لها. ولو كانت حاملاً من الزاني، وهو المروي عن ثلاثة من الصحابة الخلفاء: أبي بكر وعمر وعلي في . وقد استدلوا بالحديث المتفق عليه: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»(۱)، ولأن العدة شرعت لاستبراء الرحم حفظاً للنسب، والزني لا يتعلق به ثبوت النسب، فلا يوجب العدة.

وإذا تزوج الرجل امرأة حاملاً من الزنى من غيره صح زواجه عند أبي حنيفة وصاحبه محمد، وعليه الفتوى في المذهب الحنفي. ولكن لا يجوز له وطؤها حتى تضع؛ لحديث: «لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يسقي ماؤه زرع غيره (٢).

وهذا بخلاف ما إذ كان الحمل من الزاني نفسه، فإن نكاحها جائز باتفاق الحنفية ومن يجوزون نكاحها، ويحل وطؤها عندهم جميعاً؛ إذ الزرع زرعه، والحمل منه (٢).



 <sup>(</sup>١) متفق عليه عن عائشة: «اللؤلؤ والمرجان».

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود عن رويقع بن ثابت (٢١٥٨)، والترمذي وحسنه (١١٣١).

 <sup>(</sup>٣) انظر: افتح القديرة ٣/ ٢٤١، والن عابدين، ٢٩١/٢، واروضة الطالبين، ٨٥٥/٨، واسبل واحاشية الدسوقي، ٢٩١/٢، والمغني مع الشرح الكبير، ٩٩/٩، ٨٠، واسبل السلام، ٣/٧٧، والمبدع.

#### القرض بالربا لشراء مسكن

#### سن سماحة العلامة الدكتور يوسف القرضاوي:

السلام عليكم ورحمة الله ويركاته

أنا مسلم مقيم بدول الغرب، ولا أمتلك سكناً لي ولأسرتي، بل أقوم باستشجار بيت بلسكني معا يكبدني أعوالاً طائلة، وبشروط صاحب السكن، التي ربعا تضيق علي في أمر التزامي، حيث إنهم يشترطون ألا يزيد عدد الأولاد عن اثنين، ومعلوم أن المسلمين يزيد عدد أولادهم عن ذلك، كما يشترط على المستأجر عدم استضافته لضيوف كثر، وقد لاحت أمامي فرصة شراء بيت بقرض ربوي، حيث يقوم البنك بتقسيط المبلغ على سنوات طويلة وبأقساط مريحة عادياً لي، فهل يجوز لي شرعاً شراء بيت للسكنى بقرض ربوي؟

تن أجيب على أخي السائل هنا بما أصدره مجلس الإفتاء الأوروبي ـ الله أشرف برئاسته ـ في بيانه الختامي لدورته العادية الرابعة، المنعقدة في الفترة ١٨ ـ ٢٢ رجب ١٤٢٠هـ الموافق ٣١ أكتوبر ـ تشرين أول ١٩٩٩م وهذا نص البيان:

نظر المجلس في القضية التي عمت بها البلوى في أوروبا وفي بلاد الغرب كلها، وهي قضية المنازل التي تشتري بقرض ربوي بواسطة البنوك التقليدية.

وقد قدمت إلى المجلس عدة أوراق في الموضوع ما بين مؤيد ومعارض، قرئت على المجلس، ثم ناقشها جميع الأعضاء مناقشة مستفيضة، انتهى بعدها المجلس بأغلبية أعضائه إلى ما يلى:

١ ـ يؤكد المجلس على ما أجمعت عليه الأمة من حرمة الربا، وأنه من السبع الموبقات، ومن الكبائر التي تؤذن بحرب من الله ورسوله، ويؤكد ما قررته المجامع الفقهية الإسلامية من أن فوائد البنوك هي الربا الحرام

٢ ـ يناشد المجلس أبناء المسلمين في الغرب أن يجتهدوا في إيجاد البدائل الشرعية، التي لا شبهة فيها، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، مثل (بيع المرابحة) الذي تستخدمه البنوك الإسلامية، ومثل تأسيس شركات إسلامية تنشئ مثل هذه البيوت بشروط ميسرة مقدورة لجمهور المسلمين، وغير ذلك.

٣ ـ كما يدعو التجمعات الإسلامية في أوروبا أن تفاوض البنوك الأوروبية التقليدية، لتحويل هذه المعاملة إلى صيغة مقبولة شرعاً، مثل (بيع التقسيط) الذي يزاد فيه الثمن مقابل الزيادة في الأجل، فإن هذا سيجبب لهم عدداً من المسلمين يتعامل معهم على أساس هذه الطريقة، وهو ما يجري به العمل في بعض الأقطار الأوروبية، وقد رأينا عدداً من البنوك الغربية الكبرى تفتح فروعاً لها في بلادنا العربية تنعامل وفق الشريعة الإسلامية، كما في البحرين وغيرها.

ويمكن للمجلس أن يساعد في ذلك بإرسال نداء إلى هذه البنوك، لتعديل سلوكها مع المسلمين.

٤ - وإذا لم يكن هذا ولا ذاك ميسراً في الوقت الحاضر، فإن المجلس في ضوء الأدلة والقواعد والاعتبارات الشرعية، لا يرى بأساً من اللجوء إلى هذه الوسيلة، وهي القرض الربوي لشراء بيت يحتاج إليه المسلم لسكناه هو وأسرته، بشرط ألا يكون لديه بيت آخر يغنيه، وأن يكون هو مسكنه الأساسي، وألا يكون عنده من فائض المال ما يمكنه من شرائه بغير هذه الوسيلة، وقد اعتمد المجلس في فتواه على مرتكزين أساسيين:

### المرتكز الأول:

قاعدة (الفرورات تبيح المحظورات): وهي قاعدة متفق عليها، مأخوذة من نصوص القرآن في خمسة مواضع، منها قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَقَدْ فَصَّلُ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَا مَا أَضَّطُورْتُدْ إِلَيْكِ الآية [١١٩]، ومنها قوله تعالى في نفس السورة بعد ذكر محرمات الأطعمة: ﴿فَمَنِ أَضَّطُرٌ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّمِيدٌ ﴿ فَكَنِ أَضَّطُرُ عَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّمِيدٌ ﴿ فَهَا أَن الحاجة قد تنزل منزلة الضرورة، خاصة كانت أو عامة.

والحاجة هي التي إذا لم تتحق يكون المسلم في حرج وإن كان يستطيع أن يعيش، بخلاف الضرورة التي لا يستطيع أن يعيش بدونها، والله تعالى رفع لحرج عن هذه الأمة بنصوص القرآن كما في قوله تعالى في سورة الحج: ﴿وَمَا جُمَلَ عَلَيْكُرُ فِي الدِّيهِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ الآية [٧٨]، وفي سورة المائدة: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِبَجْمَلُ عَلَيْكُمُ فِي أَلَدِيهِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ الآية [٦].

والمسكن هو الذي يدفع عن المسلم الحرج هو المسكن المناسب له في موقعه وفي مرافقه، بحيث يكون سكناً حقاً.

وإذا كان المجلس قد اعتمد على قاعدة الضرورة أو الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، فإنه لم ينسَ القاعدة الأخرى الضابطة والمكملة لها، وهي أن ما يباح للضرورة يُقَدَّر بَقَدْرِها، فلم يجز تملك البيوت للتجارة ونحوها.

والمسكن ولا شك ضرورة للفرد المسلم وللأسرة المسلمة، وقد امتن الله بذلك على عباده حين قال: ﴿وَاللهُ جَعَلُ لَكُم يِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَا﴾ [النحل: ١٨]، وجعل النبي على السكن الواسع عنصراً من عناصر السعادة الأربعة أو الثلاثة، والمسكن المستأجر لا يلبي كل حاجة المسلم، ولا يشعره بالأمان، وإن كان يكلف المسلم كثيراً بما يدفعه لغير المسلم، ويظل سنوات وسنوات يدفع أجرته ولا يملك منه حجراً واحداً، ومع هذا يظل المسلم عرضة للطرد من هذا المسكن إذا كثر عباله أو كثر ضيوفه، كما أنه إذا كبرت سنه أو قل دخله أو انقطع يصبح عرضة لأن يرمى به في الطريق.

وتملك المسكن يكفي المسلم هذا الهم، كما أنه يمكنه أن يختار المسكن قريباً من المسجد والمركز الإسلامي، والمدرسة الإسلامية، ويهيئ فرصة للمجموعة المسلمة أن تتقارب في مساكنها عسى أن تنشئ لها مجتمعاً إسلامياً صغيراً داخل المجتمع الكبير، فيتعارف فيه أبناؤهم، وتقوى روابطهم، ويتعاونون على العيش في ظل مفاهيم الإسلام وقيمه العليا.

كما أن هذا يمكن المسلم من إعداد بيته وترتيبه بما يلبي حاجته الدينية والاجتماعية، ما دام مملوكاً له.

وهناك إلى جانب هذه الحاجة الفردية لكل مسلم، الحاجة العامة لجماعة

المسلمين الذين يعيشون أقلية خارج دار الإسلام، وهي تتمثل في تحسين أحوالهم المعيشية، حتى يرتفع مستواهم، ويكونوا أهلاً للانتماء إلى خبر أمة أخرجت للناس، ويغدوا صورة مشرقة للإسلام أمام غير المسلمين، كما تتمثل في أن يتحرروا من الضغوط الاقتصادية عليهم، ليقوموا بواجب الدعوة ويساهموا في بناء المجتمع العام، وهذا يقتضي ألا يظل المسلم يكد طول عمره من أجل دفع قيمة إيجار بيته ونفقات عيشه، ولا يجد فرصة لخدمة مجتمعه، أو نشر دعوته.

### المرتكز الثاني:

(وهو مكمل للمرتكز الأول الأساسي) هو ما ذهب إليه أبو حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن الشيبائي \_ وهو المفتى به في المذهب الحنفي \_ وكذلك سفيان الثوري وإبراهيم النخعي، وهو رواية عن أحمد بن حنبل، ورجحها ابن تيمية \_ فيما ذكره بعض الحنابلة \_ من جواز التعامل بالربا \_ وغيره من العقود الفاسدة \_ بين المسلمين وغيرهم في غير دار الإسلام.

يرجح الأخذ بهذا المذهب هنا عدة اعتبارات، منها:

١ - أن المسلم غير مكلف شرعاً أن يقيم أحكام الشرع المدنية والمالية والسياسية ونحوها مما يتعلق بالنظام العام في مجتمع لا يؤمن بالإسلام، لأن هذا ليس في وسعه، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وتحريم الربا هو من هذه الأحكام التي تتعلق بهوية المجتمع، وفلسفة الدولة، واتجاهها الاجتماعي والاقتصادي.

وإنما يطالب المسلم بإقامة الأحكام التي تخصه فرداً، مثل أحكام العبادات، وأحكام المطعومات والمشروبات والملبوسات وما يتعلق بالزواج والطلاق والرجعة والعدة والميراث وغيرها من الأحوال الشخصية، بحيث لو ضيق عليه في هذه الأمور، ولم يستطع بحال إقامة دينه فيها لوجب عليه أن يهاجر إلى أرض الله الواسعة ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

٢ أن المسلم إذا لم يتعامل بهذه العقود الفاسدة \_ ومنها عقد الربا \_ في
 دار القوم، سيؤدي ذلك بالمسلم إلى أن يكون التزامه بالإسلام سبباً لضعفه

اقتصادیاً، وخسارته مالیاً، والمفروض أن الإسلام یقوی المسلم ولا یضعفه، ویزیده ولا ینقصه، وینفعه ولا یضره، وقد احتج بعص علماء السلف علی جواز توریث المسلم من غیر المسلم بحدیث: «الإسلام یزید ولا ینقص! آی یزید المسلم ولا ینقصه، ومثله حدیث «الإسلام یعلو ولا یعلی»، وهو إدا لم یتعامل بهذه العقود التي یتراضونها بیهم، سیضطر إلی أن یعطی ما یطلب منه، ولا یأخذ مقابله، فهو ینفذ هذه القوانین والعقود فیما یکون علیه من مغرم، ولا ینفذها فیما یکون له من مغانم، فعلیه الغرم دائماً ولیس له الغنم، وبهذا یظل المسلم أبداً مظلوماً مالیاً، بسبب التزامه بالإسلام، والإسلام لا یقصد أبداً إلی أن یظلم المسلم بالتزامه به، وأن یترکه ـ فی غیر دار الإسلام ـ لغیر المسلم، یمتصه ویستفید منه، فی حین یحرم علی المسلم أن یتفع من معاملة غیر المسلم فی المقابل فی ضوء العقود السائدة، والمعترف بها عندهم.

وما يقال من أن مذهب الحنفية إنما يجبز التعامل بالربا في حالة الأخذ لا الإعطاء، لأنه لا فائدة للمسلم في الإعطاء، وهم لا يجيزون انتعامل بالعقود الفاسدة إلا بشرطين: الأول: أن يكون فيها منفعة للمسلم، والثاني: ألا يكون فيها غدر ولا خيانة لغير المسلم، وها لم تتحقن المنفعة للمسلم.

فالجواب: أن هذا غير مسلم، كما يدل عليه قول محمد بن الحسن الشيباني في السير الكبير»، وإطلاق المتقدمين من عدماء المذهب، كما أن المسلم وإن كان يعطي الفائدة هنا فهو المستفيد، إذ به يتملك المنزل في النهاية.

وقد أكد المسلمون الذين يعيشون في هذه الديار بالسماع المباشر منهم وبالمراسلة: أن الأقساط لتي يدفعونها للبنك بقدر الأجرة التي يدفعونها للمالك، بل أحياناً تكون أقل، ومعنى هذا أننا إذا حرمنا التعامل هنا بالفائدة مع البنك حرمنا المسلم من امتلاك مسكن له ولأسرته، وهو من الحاجات الأصلية للإنسان كما يعبر الفقهاء، وربما يظل عشرين أو ثلاثين سنة أو أكثر، يدفع إيجاراً شهرياً أو سنوباً، ولا يملك شيئاً، على حين كان يمكنه في خلال عشرين سنة \_ وربما أقل \_ أن يملك البيت.

فلو لم يكن هذا التعامل جائزاً على مذهب أبي حنيفة ومن وافقه، لكان

جائزاً عند الجميع للحاجة التي تنزل أحياناً منزلة الضرورة، في إياحة المحظور بها.

ولا سيما أن المسدم هنا، إنما يؤكل الربا ولا بأكله، أي هو يعطي الفائدة ولا يأخذها، والأصل في التحريم منصب على (أكل الربا) كما نطقت به آيات القرآن. وإنما حرم الإيكال سداً للذريعة، كما حرمت الكتابة له والشهادة عليه، فهو من باب تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد.

ومن المعلوم أن أكل الربا المحرم لا يجوز بحال، أما إيكاله \_ بمعنى إعطاء الفائدة \_ فيجوز للحاجة، وقد نص على ذلك الفقهاء، وأجازوا الاستقراض بالربا للحاجة إذا سدت في وجهه أبواب الحلال.

ومن القواعد الشهيرة هنا: أن ما حرم لذاته لا يباح إلا للضرورة، وما حرم لسد الذريعة يباح للحاجة، والله الموفق.



### كيفية التخلص من الفوائد الربوية

التن تعلمون أنه لا يوجد في بريطانيا بنوك إسلامية، وهناك طريقتان أمام المسلم لفتح حساب بنكي، إما أن يفتح حساباً جارياً، ويعطيه البنك فوائد ربوية قليلة إجبارياً، وذلك دون طلب من صاحب الحساب، أو أن يفتح حساب توفير بناء على طلب صاحب الحساب، ويعطيه البنك فوائد ربوية أعلى، والسؤال هو: هل يجوز للهبئات الخيرية أن تطلب من المسلمين تحويل حساباتهم الجارية (ذات الفوائد الربوية القليلة) إلى حسابات توفير (ذات فوائد ربوية عالية)، على أن تحول الفوائد الربوية لصالح العمل الخيري بدل تركه للبنوك؟ وهل يجوز للهيئات الخيرية الطلب من المسلمين التبرع بهذه الفوائد الربوية لإقامة مشروعات خيرية لفقراء المسلمين؟ وهل بجوز صرف الفوائد الربوية على إطعام الفقراء؟ وفي بعض الأحيان يتجمع لدى الهيئات الخيرية أموال تبرعات في البنك لفترة من الزمن لحين تحويلها إلى أقطار المسلمين الفقيرة المختلفة، فهل نضع هذه الأموال في حسابات جارية فوائدها الربوية قليلة؟ وهل يتساوى في الأجر من يحول الفوائد الربوية إلى الهيئات الخيرية من يتركها ليتصرف بها البنك كما يشاء؟

أن جو الظروف التي تعيشها الجاليات الإسلامية في أوروبا وغيرها، وفي ظل تصاعد الصحوة الإسلامية المعاصرة، التي أشعرت المسلمين بهويتهم الدينية والثقافية والتربوية والاجتماعية والرباضية، وعجز العوارد الذاتية عن تمويل هذه المشروعات الضرورية والمهمة، وعدم وجود مؤسسات مالية إسلامية تتعامل في دائرة الحلال شرعاً.

لا يسع المفتي الذي ينظر إلى الإسلام ومقاصده بعين، وينظر إلى العصر الحاضر ومشكلاته بالعين الأحرى، والذي يؤمن بقاعدة وجوب تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والعرف والحال، إلا أن يقدر ظروف الإخوة الذين

وجهوا هذا السؤال المهم، منطلقين من معرفتهم بالواقع الذي يمارسونه ويعانون مصاعبه، ومعرفتهم أيضاً بشح كثير من الموارد والمعونات التي كانت تدر عليهم كثيراً فيما مضى، حتى إن بعض الأبواب كادت تكون مغلقة في وجوههم، في حين تتدفق المعونات بمئات الملايين، بل بالبلايين على مؤسسات التنصير وأشباهها.

ومن ثم لا نرى في ضوء تلك الظروف القاسية، والحاجات الداعية، إلا أن نفتي بجواز أن تطلب الهيئات الخبرية الإسلامية من المسلمين تحويل حساباتهم الجارية ذات الفوائد الربوية القليلة إلى حسابات توفير (ذات فوائد ربوية عالية) بشرط أن تحول هذه الفوائد لصالح العمل الخيري الإسلامي، بدل تركه للبنوك.

### ويؤيد وجهتنا هنا ما ذكرناه:

- ١ حاجات المسلمين الملحة والحاجة قد تنزل منزلة الضرورة، خاصة أو عامة.
- ٢ عجز الموارد الذاتية للمسلمين عن تمويل تلك المشروعات وتلبية تلك
   الحاجات.
  - ٣ ـ ضعف المساعدات الخارجية، بل نضوبها في بعض المواقع.
    - ٤ ـ قوة الجهات المعارضة للإسلام ووفرة مواردها.

يؤكد هذا ضرورة التخفيف على من يعيشون خارح دار الإسلام، بعيداً عن المجتمع الإسلامي، ويزيده تأكيداً وجود بعض المذاهب الفقهية التي تجيز التعامل بالعقود الفاسدة خارج دار الإسلام. كل ما نركز عديه في هذا المقام: أن يكون المنتفع بهذه الفوائد هو جهات الخير، وليس أصحاب المال.

كما يجوز للهيئات الخيرية الإسلامية أن تطلب من المسلمين التبرع بهذه الفوائد الربوية لإقامة مشروعات خيرية لفقراء المسلمين؛ لأن هذه أموال محرمة، ومصرفها هو الفقراء والجهات الخيرية ومصالح المسلمين.

كما يجوز صرفها لإطعام الفقراء، وكذلك لشراء ما يحتاجون إليه من كسوة ودواء وغيرهما. ولا يقال هنا: كيف يرضى المسلم للفقير ما لا يرضاه لنفسه؟ فإذا كان هو قد رفض الانتماع بالمال الملوث، فكيف يقبل أن ينتفع به الفقير؟

ونقول هنا: إن المال حرام على من وضعه في البنك و ستحق عليه الفوائد، ولكنه حلال للفقير، بل هو مصرفه الشرعي الذي لا ينبغي الخلاف فيه. والمال لا يلوث في ذاته، إنما هو ملوث بالنسبة لشخص معين؛ لأنه كسبه من جهة غير مشروعة، وهو طاهر ومائغ بالنسبة لغيره.

ثم هو ليس صدقة من واضع المال في البنك حتى يقال: لا يقبل الله صدقة من حرام؛ لأنا نقول: هو ليس صدقة منه؛ لأنه مال حرام والحرام لا يملك. إنما هو وسيط خير لتوصيل هذا المال إلى فقراء المسلمين وإلى الهيئات الخيرية التي تخدمهم، عن طريق الاستفادة من قوانين غير المسلمين في تنمية أموالهم ولو بالفوائد، بحكم الضرورة، بدل تعطيلها كليّاً أو جزئياً، فلا يستفيدون منها، وإنما يستفيد منها غيرهم.

وإذا أجزنا للهيئات الخيرية أن تطلب من المسلمين أن يحولوا حساباتهم الجارية إلى حسابات توفير، طلباً للفوائد العالية على أن تحول إلى الهيئات الخيرية.. فمن باب أولى أن نجيز لهذه الهيئات أن تضع أموالها الخاصة في الحسابات الأعلى فائدة.

أما ترك الفوائد الربوية للبنك الربوي، فهو أمر لا يجوز؛ لأنه حرم الفقراء والجمعيات الخيرية من نفع محقق ضاع عليهم، واستفاد منه غيرهم. ويتأكد هذا في البنوك الأجنبية في أوروبا وأمريكا وغيرهما، فإن هذه البنوك تنبرع عادة بالفوائد المتروكة لديها إلى الجهات المسيحية واليهودية، أي إلى جماعات التنصير، والجماعات المؤيدة لبني صهيون. ومعنى هذا: أن أموال المسلمين أمست أسلحة في أيدي أعداء المسلمين يحاربونهم بها، ويوجهونها إلى صدورهم سرّاً وعلانية. فهذا لا نظن أن له أجراً بل عليه الوزر إلا أن يعفو الله عنه، أو يعلره بجهله، مع أن الجهل في دار الإسلام ليس عذراً. ومن جهل حكماً فالواحب عليه أن يسأل.

وأما من يحول الفوائد إلى الهيئات الخيرية الإسلامية ونحوها، فنعتقد أن له إن شاء الله أجراً من جهتين: الأولى: أنه تعقف عن استخدام المال الحرام لنفسه، وأبى أن يدخله في ملكه، مخافة الله تعالى، وابتغاء مرضاته. وبعض الناس لا يتورعون من ذلك.

الثانية: أنه كان وسيط خير في إيصال هذا الممال أو هذه الفوائد إلى هيئات الخير، وكان يمكن أن يضيع ولا ينتفع به المسلمون. وقد قال تعالى: ﴿ فَكَن يَعْسَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرً يَسَرَمُ ۞ [الزلزلة].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَطْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٌ وَإِن تَكُ حَسَنَةً بُعَنَامِعُهَا وَيُؤْتِ مِن لَدُنَّةُ أَجْرًا عَظِيمًا ۞﴾ [النساء].

ولكن لا يثاب صاحب أصل هذا العال ثواب الصدقة، كما قد يتوهم البعض؛ لأن الله لا يقبل صدقة من مال حرام، كما في الحديث الصحيح: «لا يقبل الله صدقة من غلول، روا، مسلم. وقد بينا أنه ليس بصدقة فهو غير مملوك له شرعاً.

ومع ترخيصنا للهيئات الخيرية الإسلامية باستعمال هذه الفوائد لصالح الجماعات الإسلامية نوصي هذه الجماعات أن تجنهد ما استطاعت في إقامة مشروعات مالية واقتصادية، بعيدة عن كل الشوائب، تشترك فيها أموال المسلمين وخبراتهم وجهودهم، ولا بأس أن تبدأ صغيرة ثم تكبر، ضعيفة ثم تقوى، محدودة ثم تنتشر. ومن جد وجد، ومن سار على الدرب وصل، ولكل مجتهد نصيب، وإنما لكل امرئ ما نوى، وإذا وجدت مؤسسات مالية إسلامية تلتزم بالشريعة وأحكامها فالواجب على المسلمين دعمها، بكل ما يستطيعون، والعدول عن المؤسسات الربوية. ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَبْعَل أَهُ يَحْرَبُا ﴾ وَالطلاق].



## بطاقات الفيزا كارت

العن البنوك تصدر بطاقات ائتمان مثل الفبزا Visa ، بحيث يشتري حامل البطاقة بواسطتها من الأسواق ما يريد، وفي آخر الشهر يرسل البنك إلى حامل بطاقة فيزا Visa كشف حساب ليسدد ما عليه خلال خمسين يوماً، فإذا سدد قبل نهاية الخمسين يوماً فإنه لا يدفع سوى ما صرفه فعلاً دون دفع أي فائدة ربوية، وإذا تأخر عن الخمسين يوماً فإن البنك يقوم بتحميله فوائد ربوية عن المدة التي تأخره. ومعظم المسلمين في الغرب يحملون هذه البطاقات، ويشترون بواسطتها، ويسندون قبل نهاية المدة المتاحة وهي ٥٥ بوماً، وبذلك لا يستحق عليهم أي فوائد ربوية. والإيجابيات لحامل بطاقة فيزا Visa أنه لا يحمل نقوداً تتعرض للضياع أو السرقة في بلد إقامته أو سفره، ويشتري بواسطتها من معظم دول العالم دون الحاجة لتحويل العملة، وهي قرض حسن لمدة ٥٠ يوماً.

والإيجابيات للبنك الذي يصدر بطاقة Visa هي أن يأخذ من البائع الذي اشترى منه حامل بطاقة الفيزا Visa نسبة ٢٪ من قيمة المشتريات. ويأخذ فوائد ربوية من حاملي بطاقة فيزا الذين لا يسددون حسابهم خلال الخمسين يوماً.

وهناك عرض من أحد البنوك لإصدار بطاقة الفيزا باسم الهيئة الخيرية، بحيث يظهر اسم الهيئة مكان اسم البنك، وبذلك تظهر الهيئة كمُصَدرة لهذه البطاقة. وإدارياً لا تقوم الهيئة بأي جهد مطلقاً، فالبنك يقوم بكل ذلك.

والإيجابيات للهيئة الخيرية هي أنها تحصل على نسبة كأرباح من البنك كلما استعمل حامل البطاقة بطاقته فيزا Visa ولا تتحمل الهيئة الخيرية أو حامل بطاقة الفيز، أي مصروفات تجاه هذا المشروع. وكل ما هو مطلوب من الهيئة الخيرية هو تزويد هذا البنك بعناوين متبرعي الهيئة ليرغبهم في اقتناء بطاقة فيزا Visa؛ ومن الممكن أن توزع الهيئة حملاتها البريدية عن طريق البريد الصادر من البنك شهرياً لحملة البطاقات، وبذلك توفر أجور البريد. وعلى

حامل بطاقة الفيزا Visa توقيع اتفاقية مع البنك تشير أحد بنودها أن حامل البطاقة Visa عليه دفع فوائد ربوية إذا أمضت مدة الخمسين يوما الممنوحة له ولم يسدد حسابه قبل نهاية تلك المدة.

والسؤال هو: هل يجوز لهذه الهيئة الخيرية أن تكون وكيلاً عن البنك في تسويق بطاقات فيزا Visa وذلك مقابل فرصة لدعم المشاريع الخيرية من ذلك البنك؟

عند من البلاد الإسلامية قامت المصارف الإسلامية بإصدار (بطاقة فيزا) شرعية، خالية من الشبهات، بعيدة عن الفوائد واحتمالاتها، كما في (بيت التمويل الكويتي)، و (مصرف قطر الإسلامي)، و (بنك قطر الدولي الإسلامي)، وشركة الراجحي بالسعودية، وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية.

وهذه لا حرج في استخدامها بعد أن أجازتها هيئات الرقابة الشرعية في تلك البنوك.

ولكن يبقى السؤال عن وضع هذه البطاقات خارج العالم الإسلامي، وفي البلاد التي لا توجد فيها بنوك إسلامية: ما حكم هذه البطاقات؟

والذي عليه الفتوى من أكثر علماء العصر فيما نعلم، هو: إجازة استخدامها للحاجة الماسة إليها مع لزوم تسديد الحساب المطلوب قبل نهاية المدة الممنوحة له، حتى لا تترتب عليه فوائد التأخير، فيدخل في إثم مؤكل الربا. وهو الذي جرى عليه تعامل عامة المسلمين في بلاد الغرب، من غير نكير عليهم من أحد يعتد به.

وإذا كانت الفتوى المعتمدة هي جواز استخدام هذه البطاقات للأفراد، فلا مانع أن تقوم بعض الهيئات الخيرية الإسلامية بالوكالة عن البنك بتسويق هذه البطاقة، ما دامت لا تتحمل الفوائد، ولا يترتب عليها أية مسؤولية في ذلك، ولا تتحمل أي مصروفات تجاه هذا المشروع.

وستحصل الهيئة على نسبة مئوية بوصفها أرباحاً من البنك، كلما استعمل حامل البطاقة بطاقته.

فالبنك يستفيد لنفسه، ويفيد الهيئة، بإعطائها نسبة معينة من ربحه، ويشترط فيمن يستخدم هذه البطاقة ألا يسحب بها أموالاً نقدية إذا لم يكن في حسابه ما يغطيها، حتى لا تترتب عليه فوائد ربوية محرمة. والله أعلم.

## حول الذبائح

## است: ما حكم الذبائح الواردة إلى الدانمارك من نيوزيلندا؟

📆 الأخ الكريم محمد الطويلي حفظه الله.

أحمد إليك الله تعالى، وأصلي وأسلم على رسوله، وعلى آله وصحبه، وأحبيث ومن معك بتحية المسلمين نتحية الإسلام، فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فقد تسلمت رسالتك التي تسأل فيها عن حكم الذبائح الواردة إلى الدانمارك من نيوزيلندا، والخلاف الدي قام عندكم نحوها. ومع سؤالك شهادة أخينا الطبيب البيطري، وقد قرأت الرسالة قراءة متأنية.

وكنت أود ألا تذكر أسماء إخواننا العلماء عندكم، حتى لا تكون هناك أي حساسية من أي طرف. ومع هذا أقول وبالله التوفيق:

إن ذبح الخراف في نيوزيلندا بالطريقة التي شرحتها في سؤالك هو ذبح صحيح شرعاً؛ لأنه قد استوفى جميع الشرائط والأركان الشرعية في التذكية المطلوبة: من حيث آلة الذبح الحادة، ومن حيث موضع الذبح في الرقبة، ومن حيث إتمام الذبح بقطع الحلقوم والمريء والودجين، ومن حيث الذابح المسلم ومن حيث النسمية على الذبيحة، وهذا كله قد تم بحمد الله، فلم يعد هناك مجال للشك والارتياب في صحة الذبح وحلية الذبيحة بهذه الطريقة.

أما ربط المريء بعد إكمال عملية الذبح \_ الذي تشترطه السلطات النيوزيلندية الأسباب صحية، والذي يتم بعد ثوان من الذبح، وعلى مسافة أربعة أمتار: وبعد تدفق الدم بغزارة، كما في شهادة الطبيب البيطري.

وكما هو واضح من السؤال ـ فهذا لا يدل على احتمال أن يكون هناك سبب آخر للموت، كالاختناق بسبب ربط المريء، وكما توهم ذلك أخونا الشيخ البرازي

حفظه الله، فإن سبب الموت واضح، وهو الذبح الشرعي الذي أدّي كاملاً .

واحتمال الموت بسبب آخر غير وارد ولا محل له، وشهادة أخينا الطبيب البيطري الدكتور جمال زاهري الموافقة للاستفتاء \_ والذي أكد فيها أنه يستحيل استحالة تامة أن يبقى الخروف على قيد الحياة بعد الذبح \_ تعتبر كافية للاطمئنان على سلامة الذبح. فشهادة الطبيب المختص في هذا المقام مقدمة على استنتاج الفقيه، وبخاصة أن المسألة ليست مسألة فقهية شرعية، عدر ما هي مسألة علمية تطبيقية.

وأود أن أضيف هنا أمراً مهماً، وهو: أن ربط المريء للحي \_ حبواناً أو إنساناً \_ لا يؤدي وحده إلى اختناقه، إنما الذي يؤدي إلى الاختناق هو ربط القصبة الهوائية، وهي جزء من الجهاز التنفسي، وهذه لا دخل لها في موضوعنا. فالذي يربط هنا هو المريء وهو جزء من الجهاز الهضمي، والمقصود من ربطه: منع خروج الفضلات من معدة الحيوان أو كرشه إلى باقي الجسم.

إذا تبين ذلك، فأنا لا أجد أي مبرر للتشكيك في عملية الذبح، وإباحة الذبائح بالطريقة المشروحة في السؤال، وعلى أحينا الفاضل الشيخ البرازي أن يراجع الموضوع مرة أخرى، وسيجد أنه لا محل للريبة إن شاء الله. وقد قال عمر في رسائته المشهورة في القضاء: ولا يمنعنك قضاء قضيته بالأمس أن تراجع فيه نفسك اليوم، فإن الحق قديم، والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى، وأثاب المجتهد المصيب أجرين، والمخطئ أجراً واحداً، وصلى الله على سيدنا وإمامنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



# التعامل مع الجار غير المسلم في بلد غير إسلامي

إس أنا طالب علم في السنة الرابعة في الكلية الأوروبية للدراسات الإسلامية في فرنسا، أجري بحثاً بالعنوان التالي: «التعامل مع الجار غير المسلم في بلد غير إسلامي».

وسيكون هذا البحث بحث تخرجي إن أراد ذلك المولى سبحانه.

ولقد أوقفتني مسألة فأود من فضيلتكم مساعدتي فيها وهي:

إذا دعا جار غير مسلم جاره المسلم إلى طعام ووضع على مائدة الطعام زجاجة من خمر:

١ \_ هل إجابة الدعوة واجبة؟

٢ ـ هل تدخل هذه الحالة في معنى قوله 激素: قمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعدن على مائدة يدار عليها بالخمر؟ (أخرجه الترمذي وأحمد وصححه الحاكم).

٣ ـ هل يجوز له هذا الجلوس؟

٤ ــ في حالة ما يظن هذا بعد دعوة الجار، هل عليه أن يسأل جاره ليتأكد
 بعدم الوقوع في ذلك المحظور، أو يترك الأمر حتى يذهب إلى بيت جاره؟

٥ \_ هل هناك حالات يجوز فيها هذا الجلوس؟

٦ ـ هل يمكن أن ندخل في حالة الجواز سبب الدعوة، أعني: إن قصد المسلم بنفسه دعوة جاره غير المسلم إلى الإسلام، وتوقع ميله إليه، في هذه الحالة: هل يمكن له أن يجلس مع جاره بنية الدعوة إلى الله عملاً بالقاعدة: ارتكاب أخف المنكر لإزالة منكر أكبر وهو كفر جاره.

أرجو منكم أن تفيدنا بما أهادكم الله مبيناً لنا أدلتكم في هذه المسألة. ابتكم: عمر ريفي الجن العزيز، والطالب النابه عمر ريفي حفظه الله ورعاه وسدد خطاه. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأرجو أن تكون وإخوانك جميعاً بخير وعافية في دينكم ودنياكم. كتب الله لكم التوفيق وأمدكم بروح من لدنه، أما بعد: فأقول ـ وبالله التوفيق ـ إجابة عن تساؤلاتك:

أولاً: إن الإسلام يؤكد حق الجار أبلغ التأكيد، سواء كان مسلماً أم غير مسلم، كما يشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِى الْقُـرِينَ وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾ النساء: ٣٦]، والجار الجنب هو: البعيد، سواء بعيداً في النسب، أم في الدين. أم في الدار.

وقد أوصى عبد الله بن عمرو غلامه ألا ينسى جاره اليهودي من ذبيحة ذبحها، وأكد وصيته له، حتى سأله الغلام عن سر هذا الاهتمام، فقال: إن النبي ﷺ قال: قما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه.

ثانياً: لا يجب على المسلم إجابة الدعوة التي توجه إليه إذا علم أن هناك منكراً لا يستطيع تغييره. وما دام لا يمكنه إزالة المنكر، فليزل هو عنه.

هذا ما نص عليه الفقهاء فيمن دُعي إلى وليمة عرس، وعلم أن فيها بعض المنكرات، حتى عند من قالوا: إن إجابة الدعوة إلى وليمة العرس واجبة، وهناك من قال: إن الإجابة مستحبة وليست واجبة.

أما في غير وليمة العرس، فإن إجابة الدعوة ليست واجبة بالإجماع. وإنما تستحب توثيقاً للروابط، وتنمية لمشاعر المودة بين الناس، وخصوصاً إذا كانت بينهم وشائج وصلات معينة، مثل القرابة والجوار والزمالة.

ثالثاً: لعل السؤال الأهم هنا: هل يجوز له أن يذهب إلى هذه الدعوة، وإن لم يكن ذلك واجباً عليه؟

والجواب: أن الأصل في ذلك آلا يجوز ذلك، للحديث الذي ذكره السائل، وهو قوله ﷺ: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يجلس على مائدة يدار عليها الخمرة.

ولأن من قواعد الإسلام: أن يحاصر المعصية من كل جهة حتى تنقطع جذورها؛ ولهذا يحرم كل عمل يؤدي إليها أو يعين عليها. وهذا ما جعل الرسول الكريم يلعن في الخمر عشرة، تشمل كل من ساعد على تناولها بصورة من الصور.

وكذلك لعن آكل الرباء ومؤكله وكاتبه وشاهديه.

ومن هنا يكون المسلم الذي يحضر مجالس الخمر آثماً، وإن لم يشربها؛ لأن مجرد حضوره في تلك المجالس، يقوي مرتكبيها ويشد أزرهم.

وقد ورد أن عمر بن عبد العزيز أتي إلبه بجماعة شربوا الخمر، ليقيم عليهم الحد، وقالوا له: يا أمير المؤمنين، إن فيهم رجلاً ليس ممن شرب، بل هو صائم! فقال: به فابدؤوا، فإن الله تعالى يقول: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِنَابِ أَنْ إِنَّا لَهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِنَابِ أَنْ اللّهِ يَعْلُمُ مِهَا وَيُسْتَهَزُّا بِهَا فَلَا نَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَقَى بَخُوشُوا فِي حَدِيثٍ عَيْرِوةً إِلَّهُ إِنَّا يَتَنْهُمُ إِنَا وَيُسْتَهَزُّا بِهَا فَلَا نَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَقَى بَخُوشُوا فِي حَدِيثٍ عَيْرِوةً إِلَّهُ إِنَّا يَتَنْهُمُ } [الساء. ١٤٠].

قاعتبر القرآن القاعدين مع الكفار المستهزئين مثلهم، أي في أصل الإثم. ولا يعفي من الإثم هنا إلا خوف ضرر بليغ يحيق به إن هو رفض الدعوة، فهو يرتكب بالحضور أخف الضررين، ويرضى بأهون الشرين، وهذا من القواعد الشرعية المقررة: دفع الضرر الأعلى بتحمل ضرر أدنى.

ويقرب من ذلك: أن يرجو مصلحة كبيرة بقبوله الدعوة، مثل رجاء قبول هذا الجار للإسلام، وإحساسه ببداية انعطافه نحو هذا الدين، ويخشى أن تضيع هذه الفرصة، إذا أوحش قلب الرجل، وأعرض عن قبول دعوته، فللاجتهاد هنا مجال.

أما قضية سؤاله صاحب الدعوة عما إذا كان يوجد خمر أو خنزير أو نحو ذلك مما يحرمه الإسلام قطعاً، فهذا هو الأولى، حتى يعرف الرجل أن المسلم لا يشرب خمراً، ولا يأكل خنزيراً.. إلخ: وهذا ما يفعله المسلمون الذين يعيشون في مجتمعات غير إسلامية، يعرفون من يدعونهم أنهم لا يتناولون المسكرات، ولا يجلسون على مائدة تقدم فيها، وهذا ما يجعل جيرابهم وزملاءهم حين يدعونهم يحترمون قيمهم ومبادئهم، ولا يقدمون لهم شيئاً من هذا.

وهذا أولى من أن يترك الأمر معمّى، حتى يفاجأ بما لم يكن في حسبانه، ويعتذر عن عدم تلبية الدعوة، بعد أن يكون داعيه قد كلف نفسه، وتوقع حضوره.

وبالله التوفيق.

## احترام قوانين وأنظمة البلا

[سن ما مدى النزام المسلم بالوعود والمواثيق التي يقطعها مع غير المسلمين؟ وهل يجوز له أن يخل بها من غير حاجة داعية لذلك؟

جن الحمد لله والصلاة والسلام على رسل الله، وعلى خاتمهم محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد:

فإن المسلم ـ بمقتضى التزامه بأحكام شريعة الإسلام ـ ملزم باحترام قوانين وأنظمة البلد الذي يؤذن له بالدخول فيه زائراً أو مقيماً؛ لأنه دخل البلد على هذا الشرط، فيجب أن يراعيه ولا يخل به. وقد جاء في حديث النبي ﷺ: «المسلمون عند شروطهم»(١).

والمسلم إذا قال كلمة، أو وعد وعداً، أو أعطى عهداً، أو أقسم قسماً، فالواجب الذي يحتمه عليه دينه أن يصدق في حديثه، وأن ينجز وعده، ويفي بعهده، ويبر بقسمه؛ حتى يكون من المؤمنين الذين وصفهم الله بقوله: ﴿ وَاللَّذِينَ هُمْ لِلْمُنْفَيْهِمْ رَعَهْدِهِمْ رَعُونَ ﴿ وَ السومنونَ الذين وصفهم الله بقوله على في هُر لِأَمْنَفَيْهِمْ رَعَهْدِهِمْ رَعُونَ ﴾ [السومنون]، وحتى يستجيب لأمر الله تعالى في كتابه: ﴿ وَأَوْفُوا بِمَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَهَدَثُمْ وَلَا نَنقُضُوا الْأَيْنَنَ بَعَدَ تَوْكِيدِهَا وَفَد جَمَلْتُمُ اللّهَ عَلَيْكُمُ مَا تَقَعَلُونَ ﴾ [النحل]، وقال تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا لِللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ وَلَوْنُوا مَعَ السّهَا اللّهَ اللّهُ وَلَوْنُوا مَعَ السّهَادِينَ ﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿ يَكَانُهُا الّذِينَ السّهَا اللّهُ وَلُونُوا مَعَ السّهَادِينَ ﴾ [التوبة].

وآيات القرآن في هذا المعنى كثيرة ووفيرة.

ومن لم يحافظ على هذه الأخلاق التي أمر بها القرآن والسنة دخل في زمرة المنافقين الذين تكذب أفعالهم أقوالهم، وينافي سلوكهم مقتضى إيمانهم، وقد قال تعالى: ﴿ يُتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَقْمَلُونَ ۞ كَبُرَ مَقَتًا

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي وقال: حسن صحيح.

عِندَ أَفَهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا فَفَعَلُوكَ ﴿ ﴿ الصف ]. وقال تعالى في ذم المنافقين: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مِّرَفَقُ مَذَادُ اللهُ عَدَابُ أَلِيكُ بِمَا كَانُواْ يَكُذِبُونَ ۞ ﴾ [البغرة]. والبغرة].

بل استحق وعيد الله تعالى ولعنته وغضبه، فقد قال سبحانه: ﴿ثُمَّ نَـبْتَهِلَ فَنَجْعَكُلُ لَمْنَتَ اللَّهِ عَلَى ٱلْكَانِينَ ۞﴾ [آل عمران].

وقدال عدرٌ وجدلُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنَيْمَ ثَمَنَا قَلِيلًا أُوْلَئِنِكَ لَا عَلَنَقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُعَكَلِمُهُمُ اللهُ وَلَا يَنظُرُ الِّيْمَ يَوْمَ الْقِيكَمَةِ وَلَا يُزْكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيدُ ﴿ إِنَّا عَمِراناً.

وكان من المنافقين الذين قال فيهم رسول الإسلام: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان (())، وقال: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه واحدة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجرة (").

فما بالكم إذا كان هذا المسلم قائداً يشار إليه بالبنان، وأسوة يتعلم الناس منه فضائل الإسلام، وأخلاق الإيمان. مثل أخينا «موسى أبو مرزوق» الذي أعرفه شخصاً مسلماً يخشى ربه ويحرص على مرضاته، ولا يبيع دينه بعرض من الدنيا؟.

يستوي في هذا أن يكون التعامل مع المسلمين ومع غير المسلمين، فالأخلاق عند المسلم لا تتجزأ، ولا تتفارت ولا تتناقض.

 <sup>(</sup>١) متفق عليه من حديث أبي هريرة اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان؛ (٣٨).

<sup>(</sup>٢) متغق عليه من حديث عبد الله بن حمرو، المصدر السابق (٣٧).

وتحدثنا كتب السنة والسيرة أن حليفة بن اليمان وأباه، لما خرجا ليشهدا معركة بدر مع رسول الله والخذهما مشركو قريش، ثم أطلقوا سراحهما بعد أن أخذوا منهما عهداً ألا يقاتلا مع الرسول ضدهم. فأتيا النبي الكريم فأخبراه بالقصة، يريدان أن يشتركا في القتال، فأبى الرسول عليهما، وقال: قانصرفا، نفي لهم بعهدهم، ونستعين الله عليهم، رواه أحمد ومسلم وغيرهما(۱).

وفي صلح الحديبية وأثناء كتابة عقد الصلح بين رسول الله وسهيل بن عمرو، وضمن بنوده: أن من جاء من المشركين إلى رسول الله يرده إلى قريش. في هذه اللحظة وصل أبو جندل بن سهيل بن عمرو نفسه، يرسف في قيوده ويشكو من تعذيب قريش له، ويسأل الرسول أن ينقذه مما هو فيه، ولكنّ سهيلاً قال: إن العقد قد تم بيني وبينك يا محمد، قبل أن يأتيك هذا!.

وجعل سهيل يأخذ ابنه بتلابيبه، ويجره ليرده إلى قريش، وأبو جندل يصرخ بأعلى صوته: يا معشر المسلمين، أأرد إلى المشركين، يفتنوني في ديني؟.

وهنا قال له رسول الله ﷺ: ﴿يَا أَبَا جَنَدُلَ، اصبر واحتسب، فإن الله جاعل لك ولمن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً، إنا قد عقدنا بيننا وبين القوم صلحاً، وأعطيناهم على ذلك \_ وأعطونا \_ عهد الله، وإنا لا نغدر بهم (٢٠).

هذا هو الإسلام، وهذا هو موقف المسلم. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

 <sup>(</sup>۱) انظر: قليض القدير، ٦/ ٢٨٣، وقصحيح الجامع الصغير وزيادته، الحديث رقم (١٧٨١).

 <sup>(</sup>۲) روى ابن إسحاق ذلك في قصة الحديبية، وأصل الحديث في «صحيح البخاري»
 وامسند أحمد». انظر: «المداية والنهاية» لامن كثير ١٦٩/٤ طبعة بيروت.

## أسئلة من اليابان

الن العابان) نعمل في مؤسسات أو شركات يابانية مختلفة، ويدعونا زملاؤنا أو رؤساؤنا في العمل، مؤسسات أو شركات يابانية مختلفة، ويدعونا زملاؤنا أو رؤساؤنا في العمل، أو جيراننا في السكن إلى حفلاتهم التي يقيمونها بمناسبات شتى، ونجد من المناسب أن نقبل دعوتهم، توثيقاً لعرى المودة بيننا وبينهم، وتمهيداً لدعوتهم إلى الإسلام، وتحبيبه إليهم عن طريق المعاشرة بالحسنى. ولكن المشكلة تكمن في أنهم يقدمون الخمر للمدعوين، ويعتبرون هذا من التكريم لهم، وهم يعلمون أننا لا نشرب الخمر، فلا يقدمونها لنا، احتراماً لقيمنا رمشاعرن.. فهل مشاركتنا في هذا الاحتفال، بما قد يترتب عليها من جلوس على مائدة يدار فيها الخمر؛ أمر جائز شرعاً لما وراءه من مصالح، أو هو حرام وممنوع لحضور مجالس الخمر، المنهي عنه بالحديث الشريف: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يجلس على مائدة بدار عليها الخمر؛ (١٠).

أفتونا في هذه القضية وأضيئوا لنا الطريق بما فتح الله عليكم. وجزاكم الله عنا خيراً.

📆 الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله. . . أما بعد:

فأحيي في الإخوة السائلين نياتهم الطيبة، ربواعثهم الخيرة، وأجيب عن سؤالهم، وبالله التوفيق.

## المحرمات في الإسلام أنواع:

محرم لا يباح بحال:

١ ـ نوع لا يحل في أي حالة من الحالات لا في ضرورة ولا غير

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي (٢٨٠١) وقال: حسن غريب. الدارمي (٢٠٩٨)، أحمد ١/٣٣٩.

فهذه المحرمات دائمة مؤبدة، لا يجوز يوماً ولا في أي حالة أن يتزوج المرء أمه أو بنته أو أخته أو غيرها من محارمه. وهذا أمر مقرر بالإجماع ومعلوم من الدين بالضرورة.

## محرم لا يباح إلا في ضرورة:

وقد تكرر هذا المعنى في أربع سور من القرآن: سورتان مكيتان: الأنعام والنحل، وسورتان مدنيتان: البقرة والمائدة. أجازت كلها تناول هذه الأطعمة المحرمة للضرورة.

والضرورة: ما لا يعيش الإنسان إلا به، وإذا تركه تعرض للهلاك.

## محرم يباح عند الحاجة:

٣ - والنوع الثالث والأخير من المحرمات، هو: ما لم يحرم لذاته، وإنما حرم لسد الذريعة إلى غيره من المحرمات، مثل تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية والنظر إليها بشهوة، واللباس المتبرج، ونحوها، سدّاً لذريعة الوقوع في فاحشة الزني.. وتحريم ربا الفضل سدّاً لذريعة الوقوع في ربا النسيئة. وتحريم كتابة عقد الربا والشهادة عليه، سدّاً لذريعة فعل الربا نفسه.. وتحريم حمل الخمر وسقيها وبيعها والجلوس على موائدها، سدّاً لذريعة الرقوع في شربها.

وهذه المحرمات لسد الذريعة تباح للحاجة، وهي أخف من الضرورة. فالضرورة لا يعبش الإنسان بغيرها، والحاجة يمكنه أن يعيش بدونها، ولكن مع حرج ومشقة. ونظراً لخفة هذا النوع من التحريم فقد أجيز للحاجة ودفع المشقة أو رفعها.

وعلى هذا الأساس نقول للإخوة السائلين: إن حضور مجالس الخمر، أو المجلوس على مائدة يُدار عليها الخمر في تلك الأحفال التي يدعى إليها المسلم، هي من نوع المحرم لسد الذريعة وليس لذاته كشرب الخمر.. ومن ثم يجوز لحاجة التآلف مع القوم، وتوثيق الروابط بينهم وبين المسلمين، وإخراج المسلمين من سجن العزلة، حتى يكون لهم حضور وتأثير في المجتمع.

ولا يقال هنا: إن دره المفسدة مقدم على جلب المصلحة؛ لأن هذا يقال في المفسدة الواقعة، لا في المفسدة المتوقعة، وهي التي وقع التحريم سدّاً للذريعة إليها.

والمسلم الملتزم يبعد أن يفع في مفسدة شرب الخمر إذا حضر مجالسها، وخصوصاً إذا حضرها بروح الداعية، وبنية تأليف القلوب، وتحبيب الإسلام إلى الناس. فالمصلحة من وراء حضوره محققة، والمفسدة مستبعدة على مثله.

وهذه قاعدة مهمة تفيد في حل إشكالات كثيرة، مثل الإقامة في بلاد الكفر، وما ورد فيها من أحاديث قد يفيد ظاهرها التحريم. فهذا التحريم لسد الذريعة. فهو يجوز للحاجة.

وأعتقد أن الحاجة ماسة إلى (وجود إسلامي) مؤثر في اليابان كما في أوروبا وأمريكا، وغيرها. وهذه الحاجة تبيح للمسلم البقاء في تلك الديار، إذا استطاع أن يحقظ على شخصيته الإسلامية، في نفسه وأهله وذريته، بالتعون مع إخوانه المسلمين.



## الدعوة إلى الإسلام بين اليابانيين

الله نحن نعيش في اليابان من عدة سنين، ونجد في هذا البلد فضائل جمة، مثل حب العمل وإتقانه والصبر عليه، واحترام النظام، وتوقير الكبير، والرحمة بالصغير، والحياء، وغيرها من الفضائل التي نعتبرها فضائل إسلامية أصيلة، ومع هذا أخفقنا في دعوتهم إلى الإسلام، ولم نجد منهم استجابة لنا، لعدة أسباب:

عوائق الدعوة إلى الإسلام في اليابان:

منها: أن أمر الدين لم يعد يهمهم كثيراً، إنما يهتمون بدنياهم ومعايشهم، فهم قوم ماديون وعمليون، وراضون بما هم عليه.

ومنها: أن دينهم لا يفرض عليهم تكاليف تقيدهم، وديننا مليء بالتكاليف من فرائض تؤدى، ومحرمات تجتنب، وهي كثيرة جدّاً، ولم يتعودوا مثلها.

ومنها: أنهم مولعون بشرب الخمر، فكلهم يشربون، وكلهم متعلق بها، لا يستطيع فطام نفسه عنها، وهي عندنا رجس من عمل الشيطان، وإحدى الكبائر، وأم الخبائث، وهذا عائق كبير عن الدخول في الإسلام.

ومنها: سوء حال المسلمين، وتخلفهم وضعفهم وتفرقهم، وانتشار الرذائل بينهم، وهذا الواقع يلقي بظلاله على الدعوة فينفر من قبولها، أو يضعف منه على الأقل.

وهذه الأسباب جعلت بعضاً منا يبتسون من دعوة اليابانيين، ويقولون: لا أمل فيهم.

فيماذا تنصحوننا في تقديم الدعوة إلى اليابانيين الذين نحبهم، ونتمنى من كل قلوبنا أن يشرح الله صدورهم لهذا الدين، ويدخلوا فيه أفواجاً، ويكونوا قوة جديدة تضاف إلى قوته، وفقكم الله.

## 📆 الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

أنا على عكس هؤلاء الإخوة البائسين من دخول البابانيين في الإسلام، وكل ما ذكروه من عوائق لا يثبت في ميزان النقد العلمي الأصيل. والمفترض أن يكون البابانيون أقرب من غيرهم إلى الإسلام.

## بواعث الأمل في استجابة اليابانيين للإسلام:

وحجتنا في رفض اليأس، وتبني الأمل، نتمثل فيما يلي.

أولاً: أن الإسلام دعوة عالمية بنص القرآن والسنة، والضرورة الدينية، كما قال نعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَكْمِينَ ﴿ وَالانبياء]، ﴿مَا أَلَيْكُ اللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّه

ثانياً: أن اليابانيين هم بشر من البشر، لا بد أن يهمهم أمر الدين، وأمر المصير، كما يهم كل إنسان، فالدين سر الوجود، وجوهر الحياة، ولا بد لكل إنسان أن يسأل نفسه هذه الأسئلة: من أين؟ وإلى أين؟ ولِمَ؟ من أين جئت وجاء هذا العالم من حولي؟ ومن الذي أوجدني وأوجد هذا العالم؟ وإلى أين أذهب بعد حياتي هذه؟ هل الموت فناء مطلق أم هو رحلة إلى حياة أخرى؟ ولماذا أعيش في هذه الحياة؟ وهل لي فيها رسالة؟ وما هي؟

ثالثاً: إنني سمعت أن اليابانيين ـ ولا سيما القادرين منهم ـ يشترون اسماً لهم بعد الموت، يدفعون فيه نحو عشرين ألف دولار أو أكثر للكاهن، وهذا الاسم يكون من أسباب سعادتهم في الحياة القادمة. وهذا الاهتمام بهذا الأمر والبذل فيه: يدل على مدى عنايتهم بأمر الدين والمصير.

رابعاً: إن الإسلام وصل إلى الصين \_ بجوار اليابان \_ منذ القرن الأول المجري، ووصل إلى ماليزيا وإندونيسيا منذ قرون، قما الفرق بين الجنس الملاوي والجنس الإندونيسي والجنس الصيني وبين الجنس اليابائي؟ وما الذي جعل هؤلاء يقبلون الإسلام، واليابائيين يرفضونه؟

<sup>(</sup>١) ﴿ اللؤنو والمرجانَه ٢٩٩.

خامساً: إن اليابانيين شرقيون مثلنا، تجمعنا بهم الرابطة الشرقية، ونحن العرب والمسلمين في الشرق، نعتر بهم، ونفخر بتقدمهم، وفي أدبنا وشعرنا العربي الحديث قصائد ومقالات رائعة في مدحهم والثناء عليهم. وهذا مما بقربهم منا، ويقربنا منهم، ولا يجعل بيننا وبينهم فجوة.

سادساً؛ لم يحدث بيننا وبين اليابانيين صراع تاريخي، ولا صراع حديث، كما حدث بيننا وبين الأوروبيين المسيحيين، فقد اصطدم الإسلام بهم في القرون الماضية في حروب دامية مريرة طويلة استمرت قرنين من الزمان، وهي ما عرف باسم (الحروب الصليبية) أو حروب الفرنجة. واصطدم الإسلام بهم في العصور الحديثة، حين احتل الاستعمار الغربي ديار الإسلام من إندونيسيا شرقاً إلى المغرب وموريتانيا غرباً، واستمرت معارك التحرير والاستقلال حتى ثورة الجزائر، ولم يكتف الاستعمار الغربي بذلك، حتى زرع في قلب بلادنا هذا الجسم الدخيل الغريب (إسرائيل) وأمده بالمال والرجال والسلاح والنفوذ، ليبقى ويسيطر ويدمر ويعربد. بخلاف اليابان التي لا يوجد بينا وينها شيء من هذا القبيل على الإطلاق.

سابعاً: أن لدى اليابانيين كثيراً من الخصال والأعراف الراصخة، التي نعتبرها من صميم الإسلام، مثل (الحياء) الذي نراه ظاهرة عامة فيهم، فلم أجد خلال زيارتي لليابان في مايو/أيار ١٩٩٧م تلك المناظر السخيفة التي نشاهدها في أوروبا وأمريكا، مثل القبلات والأحضان في الطرقات والمحطات والحدائق وعلى أرصفة القطارات ونحوها. و«الحياء من الإيمان» كما قال رسولنا الكريم.

وكذلك حرصهم على إتقان العمل، وعلى الروح التعاونية، واحترام النظام، وتوقير الكبير، ورحمة الصغير، وكل هذه أخلاق وفضائل يدعو إليه الإسلام.

كل هذه الأسباب وغيرها مما لم نذكره: تجعلنا نؤمن بأن اليابانيين ليسوا بعيدين عن الإسلام، ولا نافرين منه، ويمكننا أن نقربهم منه، ونحببه إليهم، إذا عشنا بينهم، ودرسنا نفسيتهم، وأحسنا دعوتهم إلى ديننا، وخاطبناهم بلسانهم لنبين لهم.

## وصايا مهمة للدعاة في اليابان وأمثالها:

ونوصي هنا بعدة أمور:

١ \_ أن ندرس الإنسان الياباني، ونعرف اهتماماته وحاجاته المادية والروحية، ونعرف المدخل النافذ إلى عقله وقلبه، لندخل منه، ونؤثر فيه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَرِّمِدِهِ لِلنَّبَيِّكَ لَمُمُ ﴾ [إبراميم: ١٤]، ومخاطبة القوم بلسانهم لمبين لهم تعني: أن ندخل إليهم من حيث يهتمون، ومن حيث يتأثرون.

٢ - أن نهتم بالأصول قبل الفروع، وبالكليات قبل الجزئيات، وأصل الأصول هو: التوحيد والإيمان بالله، والإيمان بالجزاء العادل في الآخرة، والعمل الصالح، الذي يرضي الله تبارك وتعالى، ومنه: العمل لعمارة الأرض، وتنمية الحياة.

٣ - ألا نكثر التكاليف على الداخل في الإسلام، وإنما نركز على الفرائض الأساسية دون النوافل، وعلى كبائر المحرمات قبل صغائرها، وأن نتبنى النيسير لا التعسير، والتبشير لا التنفير، وفي الحديث الصحيح (وإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين (1)، فيسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تفروا (1).

٤ ـ أن نأخذ الناس بمنهج التدرج الحكيم، الذي اتخذه الإسلام في أول أمره، فقد بدأ بالعقائد، ثم بعد ذلك بالأحكام، وتدرج في تشريع الأحكام، سواء في فرض الفرائض أم في تحريم المحرمات، كما في تحريم الخمر على مراحل معلومة في تاريخ التشريع.

ولو جاء الإسلام من أول يوم، وقال لهم: لا تشربوا الخمر، لشربوها وأبوا الدخول في الإسلام، فقد كانوا مولعين بها كولع اليابانيين أو أشد.

ولهذا ليس من الحكمة أن نثير مع الياباني قضية تحريم الخمر من أول

<sup>(</sup>١) رواه البخاري والترمذي والنسائي عن أبي هريرة.

<sup>(</sup>٢) متفق عليه عن أنس،

الأمر، ونجعل الامتناع عنها شرطاً للدخول في الإسلام، بل نقبل منهم الإسلام، ونتعهد إيمانهم بالرعاية حتى يقوى ويصلب عوده، ونهيئ له بيئة إسلامية يعيش فيها، تعينه على الالتزام، وترغبه في طاعة الله، وترهبه من معصيته، إلى أن يصل إلى مرحلة بترك فيها الخمر بإرادته واختياره، ولو افترضنا أنه ضعف عن تركها، وغلبه الإدمان، فأمره إلى الله تعالى، وحسبه أن يموت مؤمناً.

إن بعض الدعاة إلى الإسلام يعرضون على المسلم الجديد تفاصيل مذهلة، بل مرعبة، بحيث يخيل إليه أن هدا الدين ليس إلا مجموعة من لقيود، تثقل حركته، وتعوق سيره، وتحرمه الاستمتاع بطيبات الحياة.

إن مزيّة الإسلام أنه دين التوازن بين الدنيا والآخرة، بين الروحية والمادية، بين المثالية والواقعية، بين الربانية والإنسانية، بين الفردية والجماعية.

فلم يحرم الإسلام على الناس الطيبات ولا زينة الله التي أخرج لعباده، وقدر أن عمارة الأرض عبادة، وأن طلب العلم فريضة، وأن الله جميل يحب الجمال، وأن خير الناس أنفعهم للناس، وأن الله كتب الإحسان على كل شيء، وأنه يحب من عبده إذا عمل أن يحسن، وأن يد الله مع الجماعة، وأن التعاون على البر والتقوى واجب، وأن المؤمن للمؤمن كالبنيال يشد بعضه بعضاً، وأن الناس كلهم سواسية كأسنان المشط، لا فضل لأبيض على أسود إلا بالتقوى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَنْقَدَكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣].

منذ نحو قرن من الزمان، والكلام يتجدد عن الإسلام في اليابان، وقد أشبع في بعض الصحف العربية والهندية أن أهل اليابان يبحثون عن دين يختارونه، وأنهم يقيمون مؤتمراً للأدبان من أجل ذلك، ولم يكن الخبر صحيحاً، وإن شاع في بعض الأوساط، وسافر من أجله أحد علماء الأزهر على تفقته الخاصة إلى اليابان، وهو الشيخ على الجرجاوي الذي باع عدة أفدنة من أرضه في الصعيد، ليشتري بها تذكرة ليصل إلى اليابان ويبقى هناك عدة أشهر، ويؤلف في ذلك كتاباً سما، «الرحلة إلى اليابان».

ومع ذلك لم ينتشر الإسلام في اليابان، كما ينبغي، وإن دخل فيه آلاف

من اليابانيين الفضلاء، أنشأوا الجمعيات والمراكز الإسلامية، ويجتهدون في نشر دينهم، أعرف عدداً منهم، من خيرة المسلمين، ونسأل الله لهم التوفيق.

ورأيي أننا سننجح في دعوة اليابانيين إلى الإسلام، يوم ينشأ دعاة إليه من اليابانيين أنفسهم. فهم أولى الناس بمخاطبة قومهم. وقبل هذا يجب أن نهيئ دعاة يعيشون بين اليابانيين ويتقنون لغتهم، ويتزوجون منهم، (ممن دخل في الإسلام منهن) وقد فعل ذلك (المنصرون) الذين وصلوا إلى اليابان، فوجدوا اللغة حائلاً هائلاً، واستصعبوها في أول الأمر، ثم فرغوا لها من شبابهم من أجادها كل الإجادة، وغدا يتكلمها كأهلها، وأنشأوا الجامعات الكاثوليكية والبروتستانية بالعشرات، وما يزالون ينشطون في نشر دينهم، قائلين للناس: لا نظلب منكم إلا أن تعلنوا أنكم مؤمنون بالمسيح، وتكتبوا أسماءكم معنا، ولا تكلفكم شيئاً وراء ذلك.

إن أخانا الدكتور صالح مهدي السامرائي مهتم بأمر الدعوة في اليابان من قديم، منذ درس في جامعات اليابان، وحصل على درجة الدكتوراه منها، وعاش فيها مدة غير قليلة، على فترات. وهو الآن يدير المركز الإسلامي بطوكيو، وأمله واسع جداً في دخول اليابانيين في الإسلام، وهو يقدر عشرات من السنين ليصبح اليابانيون كلهم أو جلهم مسلمين. وليس ذلك على الله بعيد، ولكن الأمور لا تدرك بالتمني، بل بالعمل والدأب والصبر، القائم على العلم والتخطيط والتنظيم. يقوم بذلك رجال فقهوا دينهم، وعرفوا عصرهم، ودرسوا بيئتهم، ونذروا أنفسهم لله تعالى ولتبليغ دعوته، من ﴿ اللهِ كَيُنُونَ اللهُ وَيَخْشُونَهُ وَلا يَحْشُونَ أَحدًا إِلاَ اللهُ وَلاَ يَاللهِ حَيبًا ﴿ الأحزابِ ].

وبالله التوفيق.



# بيع السلعة لمن يقترض ثمنها بالربا

سي تاجر يريد أن يبيع بضاعة لتاجر آخر \_ ولكن التاجر الآخر (المشتري) لا يملك مالاً ثمناً للبضاعة فاستدان مبلغاً من المال من النك (طبعاً بفائدة ربوية) \_ والبائع علم بذلك \_ أن ثمن البضاعة دين من البنك) فهل يجوز له البيع، واستخدام المال؟

رومانيا مسلم يعمل في التجارة

على الناس بالبيع الحمد لله. لا يجب على الناجر الذي يتعامل مع الناس بالبيع والشراء، إذا باع لهم سلعة من السلع، أن يبحث عن أصل الثمن الذي يدفعونه له مقابل السلعة: أمن حلال هو أم من حرام.

فإذا علم بطريق ما أن المشتري اقترض ثمن السلعة من البنك الربوي بفائدة، فهذا لا يمنع من بيعها له، لأن المبلغ المقترض أصبح مملوكاً له، ومضموناً عليه.

ولكن لو كان امتناعه عن البيع له، يمنعه من الاقتراض بالربا، فيجب أن يمتنع عن النعامل معه في هذه الصفقة، من باب إعانته على البر والتقوى، وعدم إعانته على الإثم والعدوان.



### الوفاء بعقد البيع

[أن تاجر عقد صفقة مع تاجر آخر وتم توقيع العقود \_ ولكن بعد فترة بسيطة تبين أن الأرباح غير مناسبة، وجد عقداً آخر أكثر ربحاً، فهل يجوز له أن يلغي العقد الأول؟ لأن المعلوم أن «المسلمون عند عقودهم أو عهودهم».

وبارك الله فيكم.

رومانيا مسلم يعمل في التجارة

الحمد لله. توقيع العقد في أي صفقة ملزم للطرفين شرعاً، ولا يجوز لأحدهما أن يرجع فيه بإرادته المنفردة، دون رضا الطرف الآخر، فهذا مخالف لما أمر به الله تعالى ورسوله، وأكدته نصوص القرآن والسنة.

قال تعالى: ﴿يَأْنِهُمَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوٓا أَوْفُواْ بِٱلْمُغُودِ ﴾ [الحادد: ١]. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَأَوْفُواْ مِالْمُعُودِ ﴾ [الإسراء]. وقال: ﴿وَأَوْفُواْ مِنْهُ وَجَلّ: ﴿وَأَوْفُواْ مِنْهُ وَأَوْفُواْ مِنْهُ وَأَوْفُواْ مِنْهُ مِنْهُ وَلَا يَنْفُمُوا ٱلأَيْنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللّهَ عَلَيْكُمُ مُنْهُ وَلَا نَنْفُمُوا ٱلأَيْنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللّهَ عَلَيْكُمْ كَنْهُ إِلَا مَنْهُ مَا اللّهُ مَا لَالْهَ عَلَيْكُمْ لَا اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّه عَلَيْكُمْ كُونِيلًا ﴾ [النحل: ٩١].

وحمل القرآن بشدة على الذين يتهاونون بالعهود وينقضونها من بعد ميثاقها، في آيات كثيرة، منها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشَغَرُونَ بِسَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنَيْمُ ثَمَنًا فَلِيلًا أَوْلَيْكُ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُحَكِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَخَلُو النِّهِمْ يَوْمَ الْقِيكُمَةِ وَلَا يُخَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَخَلُّمُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيكُمَةِ وَلَا يُحَكِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَخَلُّمُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيكُمَةِ وَلَا يُحَكِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَخَلُّمُ اللَّهِمْ عَذَابُ الْمِدَ اللَّهِ اللهِ عمران].

واعتبر النبي ﷺ نقض العهد من شعب النفاق، وخصال المعافق الأساسية الربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كان فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها...، وذكر منها: "إذا عاهد غدر،").

<sup>(</sup>١) رواه الشيخان عن ابن عمرو.

وليس من الضروري أن يكون العقد مكتوباً، فمجرد الإيجاب والقبول مشافهة يكفي في إيجاد العقد، ولكن له خيار المجلس، فلو تبين له عقد آخر، وهما لا يزالان في مجلس العقد، فمن حقه أن يرجع، كما جاء في الحديث الصحيح: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا)(۱) فقد جعل الحديث فرصة للتراجع لمن تسرع في التعاقد دون روية.

ومثل ذلك لو كان مغبوناً غبناً فاحشاً (أي لا يتغابن الناس في مثله، وقد قدره بعض الفقهاء بالثلث) فله خيار الغبن كما هو مذهب المالكية والحنابلة وغيرهم.

كما أن للمسلم أن يطلب الإقالة من البائع، بمعنى أن يفسخ البيع مختاراً بعد أن تمت الصفقة، ويستحب للبائع أن يستجيب له، ويقبل إقالته، لعل الله يقيل حثرته يوم القيامة.

ويستطيع المسلم أن يخرج من ورطة التراجع في العقد بعد إتمامه إذا اشترط لنفسه الخيار أياماً معدودة، يستطيع فيها أن يرجع في صفقته خلالها، وهذا ما نصح به النبي على أحد الصحابة، حين شكا إليه أنه كثيراً ما يخدع في البيع، فقال له: «إذا بايعت فقل: لا خلابة» أي لا خداع، وهذا في «الصحيحين»، وفي رواية خرج «الصحيحين»: «ولي الخيار ثلاثة أيام» والمسلمون عند شروطهم.

أما فيما عدا ذلك، فالمسلم يحترم كلمته إذا قالها، وهذه إحدى القيم التي دعا إليها الإسلام، حتى يستقر التعامل، وتستقيم حياة الناس. وقد قال الشاعر العربي:

ولا أقول: نعم يوماً، وأتبعها ب(لا) ولو ذهبت بالمال والولد

بل يحرم الإسلام أن يبيع المسلم على بيع أخيه، أي يدخل عليه وقد أوشك أن يعقد الصفقة منه، وفي هذا جاء الحديث الصحيح: «لا يبيع المسلم على بيع أخيه».

<sup>(</sup>١) متفق عليه عن ابن عمر،

## أسئلة من الجمهورية التشيكية

الإخوة الكرام في المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نتوجه إليكم ببعض الأسئلة التي أشكلت علينا:

[ الله: الحصلنا على قائمة بأسماء وأرقام بعض الإنزيمات الحافظة في المواد الغذائية والتي تقول: إن أصلها يرجع إلى عظام أو دهن الخنزير.

من هذه الأرقام: E422, E153 وغيرها الكثير.

نرجو إقادتنا بحكم تناول هذه الأطعمة التي تحتوي على تلك الإنزيمات.

سن؟ أخت وضعت مهره والذي يقدر بمبلغ ٢٥١٠ دولار أمريكي في حساب جاري في البنك ـ بدون ربح ـ فهن تدفع عن تلك الأموال الزكاة إذا حال عليها الحول؟

سبجد أو يوجد مسجد لكنه في طرف المدينة ولا يسمعه؟

[س: ] ما حكم دفن الميت المسلم في مقابر النصارى لعدم وجود مقبرة للمسلمين، أو لوجود مقبرة للمسلمين لكنها بعيدة عن أهل الميت بحجة الزيارة للميت؟

سبق من بعض عادات العائلات التشيكية زيارة المقابر بانتظام، فهل يجوز للاخوات المسلمات الشيكيات مشاركة عائلتهن غير المسلمة في زيارة مقابر الكفار؛ لأن عدم مشاركتهن يسبب لهن مع عائلتهن بعض الإشكاليات والإحراج. وجزاكم الله خيراً.

براغ ٢٣ صفر ١٤٢١هـ الموافق ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٠ رئيس اتحاد الطلبة المسلمين في الجمهورية التشيكية خالد الحكيمي

## حكم الإنزيمات التي أصلها من الخنزير

آل لبست كل الإنزيمات \_ إذا كان أصلها من عظم خنزير أو دهنه \_ محرمة بالقطع، كما قد يتوهم الكثيرون. فمن المقرر لدى جمهور الفقهاء: أن النجاسة إذا (استحالت) تغير حكمها، كما إذا تحولت الخمر إلى خل، أو احترقت النجاسة وتحولت إلى رماد، أو أكلها الملح، كما لو مات حيوان في ملاحة \_ ولو كان كلباً أو خنزيراً \_ وأكله الملح تماماً، بحبث زالت (الكلبية) أو (الخنزيرية) ولم يعد لها وجود، ولم يبق إلا (الملحية). فهنا قد تغيرت الصفة، وتغير الاسم، فتغير الحكم؛ لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً.

ومن هنا نقول: إننا لا نحكم على الأشياء بأصلها، فإن أصل الخمر هو العنب وغيره من الأشياء المباحة شرعاً. فلما استحالت إلى هذه المادة المسكرة حكمنا بخمريتها وحرمتها. فإذا تغيرت وأصبحت خلاً حكمنا بحلها وطهارتها.

وكثير من الأشياء التي أصلها من الخنزير قد استحالت، وبعبارة أخرى: تغيرت تغيراً كيماوياً، لم تعد رجساً، ولم يعد لها حكم لحم الخنزير المحرم، مثل مادة (الجلي) الذي يؤخذ من عظام الحيوان، وقد يكون منها عظم الخنزير، فقد أكد الخبراء، ومنهم أخونا الدكتور محمد الهواري \_ أن هذه المادة قد استحالت كيماوياً. ومثله بعض أنواع من الصابون، ومعجون الأسنان وغيرها مما كان أصله من الخنزير، وقد انتفت عنه الصفة الخنزيرية الآن.

ومن أجل ذلك نطالب إخواننا العلماء والمخبراء من أمثال الدكتور الهواري أن يضعوا قائمة للمسلمين في أوروبا بالأشياء التي استحالت كيمائياً، فغدت بذلك حلالاً وطاهرة، وإن كان أصلها من الخنزير، وبالله التوفيق.



## هل تجب الزكاة في المهر المدخر؟

جان الحمد لله . كل من ملك نصاباً من النقود ملكية تامة ، وكان فاضلاً عن حوائجه الأصلية ، وسالماً من الدين الذي يستغرقه أو ينقصه عن النصاب، وحال عليه الحول، وجبت فيه الزكاة شرعاً .

فإذا كانت هذه الأخت السائلة المالكة لهذا المبلغ (٢٥٠٠) دولار ـ وهو يزيد على النصاب قطعاً (النصاب ما قيمته ٨٥ جراماً من الذهب) ولم تكن في حاجة لنفقة ضرورية؛ لأنها في كفالة زوجها، ولم يكن عليها دين ينقص المبلغ عن النصاب، فالواجب عليها أن تخرج الزكاة عنه كل حول.

والأولى بها أن تضعه في مشروع استثماري إسلامي ترجو به النماء لمبلغها المدخر؛ حتى لا تأكله الزكاة السنوية. كما جاء في الحديث الحث على الاتجار بأموال اليتامي حتى لا تأكلها الزكاة.

وبالله التوفيق.

#### \* \* \*

#### الصلاة بلا أذان ولا إقامة

آت الحمد الله . لا يأثم من فعل ذلك، وإن كان ذلك خلاف الأولى، وخصوصاً ترك الإقامة . فإن كلاً من الأذان والإقامة سنة مؤكدة، ولا يتقيدان بأن يكونا في المسجد كما قد يفهم من السؤال. فيستطيع المسلم إذا صلى منفرداً في بيته أو محل عمله أن يؤذن ويقيم إذا أراد الصلاة، وخصوصاً الإقامة. ولكن صلاته صحيحة بدون ذلك، ما دامت مستوفية الأركان والشروط المطلوبة لإقامة الصلاة. والله أعلم.

#### \* \* \*

## دفن المسلم في مقبرة النصاري

جنة هناك أحكام شرعية مقررة تتعلق بشأن المسلم إذا مات، مثل تغسيله وتكفينه والصلاة عليه، ومن ذلك دفنه في مقابر المسلمين. ذلك: أن للمسلمين

طريقة في الدفن واتخاذ المقابر، من حيث البساطة والاتجاه إلى القبلة، والبعد عن مشابهة المشركين والمترفين وأمثالهم.

ومن المعروف: أن أهل كل دين، لهم مقابرهم الخاصة بهم، فاليهود لهم مقابرهم، والنصارى لهم مقابرهم، والوثنيون لهم مقابرهم، فلا عجب أن يكون للمسلمين مقابرهم أيضاً. وعلى كل مجموعة إسلامية في البلاد غير الإسلامية أن تسعى \_ بالتضامن فيما بينها \_ إلى اتخاذ مقبرة خاصة منفصلة للمسلمين، وتجتهد في إقناع المسؤولين بذلك، ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

فإذا لم يستطع المسلمون الحصول على مقبرة خاصة مستقلة، فلا أقل من أن يكون للمسلمين رقعة خاصة في طرف من أطراف مقبرة النصارى، يدفنون فيها موتاهم.

فإذا ثم يتيسر هذا ولا ذاك للمسلمين، ومات لهم ميت، فليعملوا على نقله \_ إن تيسر لهم \_ إلى مدينة أخرى فيها مقابر للمسلمين، وإلا فليدفنوه في مقبر النصارى، حسب استطاعتهم، وفقاً لأحكام الضرورة، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، ولن يضير المسلم الصالح إذا مات أن يدفن في مقابر غير المسلمين في مثل هذه الحال، فإن الذي ينفع المسلم في آخرته هو سعيه وعمله الصالح، وليس موضع دفنه ﴿وَأَن لَيْسَ للإنسَينِ إِلّا مَا سَعَى اللهما.

بقي أن أقول للأخ السائل بأن بعد المقبرة عن أهل الميت لا يسوّغ دفن الميت في مقبرة غير المسلمين، فإن دفن المسلم في مقبرة المسلمين فريضة كما يبدو من إجماع العلماء على ذلك، وزيارة الميت نافلة، ولا يجوز أن تضيع فريضة من أجل نافلة.

كما أحب أن أبين هنا أن الأصل في زيارة المقابر إنما شرعت أساساً لمصلحة الزائر، للعبرة والاتعاظ، كما جاء في الحديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها، فإنها ترق القلب، وتدمع العير، وتذكر الأخرة (۱).

رواه أحمد والحاكم عن أنس صحيح الجامع الصغير (٤٥٨٤).

أما الميت فيستطيع المسلم أن يدعو له ويستغفر له، ويصله الثواب بفضل الله تعالى في أي مكان كان الداعي والمستغفر له.

#### \* \* \*

## زيارة مقابر غير المسلمين من الأقارب

حاً الحمد لله. يوجب الإسلام على المسلم أن يكون باراً بوالديه، وصولاً لرحمه، وإن كانوا كفاراً بدين الإسلام، وحسبنا هن قول الله تعالى في بسر السوالسدين: ﴿وَإِن جَنْهَدَاكَ عَلَىٰ أَن نُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُعْلِقُهُما وَصَاحِبْهُما فِي النَّسَ لَكَ بِهِ عَلْمٌ فَلَا تُعْلِقُهُما وَصَاحِبْهُما فِي النَّيْرِ النَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُو

والمسلم مطالب ببر غير المسلمين والإحسان إليهم، كما أنه حين يحسن خلقه مع أهله وأرحامه من غير المسلمين، إنما يحبب إليهم الإسلام، ويرغبهم فيه، بخلاف ما إذا عاملهم بغلظة وفظاظة وجهاء.

على أنه لا مانع شرعاً من مشاركة الأخت المسلمة لأهلها في زيارة موتاهم، ولا سيما إذا كان امتناعها من ذلك سيؤدي إلى سوء العلاقة بينها وبينهم، وقد شرع الإسلام زيارة مقابر الكفار للعظة والاعتبار، وقد أذن الله تعالى لرسوله على أن يزور قبر أمه آمنة بنت وهب، ولم يأذن له أن يستغفر لها.

والاتعاظ بالموت لا يقتصر على المسلمين، بل هو أمر يعم المسلمين وغيرهم، وقد جاء في المسحيح البخاري، أن النبي على مروا عليه بجنازة فقام لها واقفاً، فقال: «أليست نفساً»؟!

فلا مانع إذن أن تشارك الأخت أقاربها في ذلك، ناوية الاتعاظ بزيارة المقابر، وتذكر الآخرة، فهذا هو المقصود من زيارة القبور، فهي في الأصل لمصلحة الزائر قبل المزور، وإن كانوا يرتكبون أشياء مخالفة للشرع الإسلامي، فتتجنبها، ولا تتبعهم فيها. والحمد لله أولاً وآخراً.



## التبرع بالأعضاء بعد الموت

سن الإخوة الأحبة أعضاء المجلس الأوروبي للإفتاء، حفظهم الله تعالى ورعاهم آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

فإننا نود إحاطتكم علماً بأنه قد صدر قرار في الجمهورية الإيطالية يعطي الحق لكل إنسان أن يعطي رأيه بالتبرع بأعضاء جسمه بعد الموت الطبي أي موت الدماغ والقلب نابض، أي بعد قرار مجموعة الأطباء المختصين التي تقرر بأن الموت أصبح حتمياً بعد توقف الدماغ عن العمل بشكل نهائي.

وقد بدأ بإرسال هذه الرسالة إلى المواطنين الإيطاليين ومنهم سوف تنتقل إلى الأجانب المقيمين، علماً بأن الدراسة الأولى للقرار والتي يحتمل أن تعود من جديد وهي أن الدي لا ينكر بالتحديد الرفض بإعطاء أعضائه يمكن للدولة أن تأخذ الأعضاء تلقائباً.

نرجو من فضيلتكم التفضل بإعطائنا رأيكم حتى نعممه على أفراد الجالية الإسلامية في إيطاليا.

نرجو إرسال الجواب على رقم الفاكس المذكور في الأسفل.

جزاكم الله عنا خير جزائه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. رئيس اتحاد الهيئات والجاليات في إيطاليا

د. محمد نور نشان

عن رسول الله في الصحيحه عن أبي المرودة عن المحيحه عن أبي المريرة: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له.

والصدقة الجارية: هي الصدقة التي يدوم أجرها لصاحبها ـ ولو بعد موته ـ ما دام هناك من ينتفع بها بوجه من الوجوه، مثل الوقف الخيري الذي يحبس أصله، وتسبل ثمرته في وجه من وجوه الخير، مثل الإنفاق على الفقراء، أو رعاية اليتامي والأرامل والمعوقين، أو النفقة على المساجد والمدارس والوعاظ والمدرسين، ونحو ذلك.

وقد تكون الصدقة في الإسلام بالمال، وهذا هو المعروف والمعتاد، وقد تكون بغير المال، وهو ما بينه الرسول الكريم بسنته، فكل معروف صدقة، وكل فعل للخير صدقة، وكل ما يجلب منفعة للناس، أو يدفع مضرة عنهم، فهو صدقة. وقد صح في الحديث أن إماطة الأذى عن الطريق صدقة، وأن الكلمة الطيبة صدقة، وأن تبسم الأخ في وجه أخيه صدقة.

ومن الصدقات المعتبرة: ما عرفه الناس في عصرنا، وهو أن يتبرع الإنسان من جسمه بما ينفع غيره ولا يضره، مثل تبرعه بجزء من دمه، لبعض المستشفيات أو بنوك الدم، لتكون رصيداً للذين يحتاجون إلى الدم في عملياتهم الجراحية. وفي ذلك إغاثة للملهوف، وتفريج لكربة المكروب، وإعانة للإنسان على استمرار الحياة.

ومن الصدقات التي عرفها عصرنا: التبرع بعضو من أعضاء الجسم في حال الحياة، إذا كان يمكن لإسان أن يستعني عنه، ولا يترتب عليه ضرر معتبر له، وكان غيره في حاجة ماسة إليه، وكان رجاء الاستفادة منه مثيقناً أو مظنوناً ظناً راجحاً. وهذا النوع من التبرع لا كلام لنا فيه الآن.

ولكن الذي نتحدث عنه الآن هو ما سأل عنه السائل، وهو النبرع ببعض أعضاء الإنسان في حال الوفاة، أي إذا أصيب الإنسان بحادث خطير \_ في صدام أو كارثة أو نحو ذلك \_ وقرر الأطباء المختصون أنه قد مات موتاً دماغياً، وإن كان القلب لا يزال يضخ الدم في الشرايين والأوردة، وفي هذه الحالة يمكن نقله إلى المستشفى، وأخذ بعض أعصائه الحية \_ مثل القلب والكلية والكبد والقرنية وغيرها \_ لينتفع بها من يفتقر إليها من الأحياء المرضى، فيكون في هذا إنقاذ لهم من موت يتهددهم وفق سنة الله في خلقه.

ونريد أن نذكر هنا بقرار المجمع الفقهي الدولي الإسلامي ـ المنبثق عن

منظمة المؤتمر الإسلامي \_ في دورته الثامنة في مدينة عمان باعتبار الموت الدماغي المحقق موتاً تترتب عليه جملة أحكام الموت.

ومن هنا يجوز للمسلم التبرع ببعض أجزاء جسمه الداخلية من القلب والكلية ونحوهما، ما دام الهيكل العام للجسم باقياً، بحيث يمكن أن يُصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين.

والمسلم إذا أوصى بهذا مختاراً، كان له أجره ومثوبته عند الله بنيته الصالحة؛ لأنه يسهم في نفع غيره بما لا يضره، وفي إحياء نفس بشرية من الهلاك، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّهَا أَنْيَا النَّاسَ جَيِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢].

ومن المعلوم أن هذه الأعضاء إذا لم يتبرع بها الإنسان عند موته، ستتحلل بعد أيام من الوفاة، ويأكلها الدود، فلماذا لا يتبرع بمنفعتها لمن يحتاج إليها، ويكسب الثواب، بدل أن نتلف عليه مجاناً؟

وقد يسأل بعض الناس هنا: هل يثاب المسلم إذا تبرع ببعض أعضائه لغير المسلم؟ وخصوصاً لمن يعيش خارج المجتمعات الإسلامية؟

ونقول: إن هذا من البر الذي ذكره الله تعالى وشرعه في كتابه للمسلمين وغير المسلمين، كما قال تعالى: ﴿لَا بِنَهَنَكُرُ اللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمَ بُقَنِيْلُوكُمْ فِي ٱلذِينِ وَلَرَ يُخْرِجُوكُمْ مِن رِيَزِكُمْ أَن تَبَرُّومُرُ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿ ﴾ [الممتحنة].

وقد أجاز فقهاء المسلمين عامة الصدقة على غير المسلمين من غير مال الزكاة، وقد كان بعض المسلمين في عصر النبوة ينفقون على بعض أقاربهم من المشركين، الذين لم يهتدوا إلى الإسلام، وتحرج بعضهم من ذلك، فنزل قول الله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَنهُمْ وَلَهِ كَنَ اللّهَ يَهْدِى مَن يَشَاهُ وَمَا تُنفِقُوا مِن خَيْدٍ يُوكَ مَن يَشَاهُ وَمَا تُنفِقُوا مِن خَيْدٍ يُوكَ مِن اللّهُ وَمَا تُنفِقُوا مِن حَيْدٍ يُوكَ مِن اللّهُ وَمَا تُنفِقُوا مِن حَيْدٍ يُوكَ إِلّا البّيناكَة وَجْهِ اللّهُ وَمَا تُنفِقُوا مِن حَيْدٍ يُوكَ إِلّا البقرة].

ولقد وصف الله الأبرار في سورة الإنسان، فقال: ﴿ رَبُّلُومُونَ الطَّمَامُ عَلَى حُبِد يشكِكُ رَبِيمًا رَأْدِيمًا وَأَدِيمًا وَأَدِيمًا لَهُ لِلْمُؤْمِدُ لِرَبِّهِ اللّهِ لَا زُرِيدُ مِنكُرَ خَرَاتُهُ وَلَا شَكُولًا ۞ ﴾ [الإنسان]. والأسير في ذلك الوقت كان من المشركين، قد أثنى الله عليهم لإطعامه. بل صح عن النبي ﷺ أن بغيّاً سقت كلباً، فغفر لله لها، وأن رجلاً سقى كلباً فشكر الله له، فقال الصحابة: إن لنا في البهائم لأجراً يا رسول الله؟ قال: دفي كل كبد رطبة أجر».

فإذا كان هذا في الإحسان إلى الحيوان الأعجم، فما بالك بالإنسان المكرم؟

بل ذهب عدد من فقهاء المسلمين إلى جواز إعطاء الزكاة لغير المسلمين، وهو ظاهر ما روي عن عمر في أمره لخازن بيت المال بإعطاء يهودي \_ رآه يسأل الناس \_ من بيت المال ما يكفيه، قائلاً. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلمُمَدَّدُتُ لِللَّهُ فَرَاهِ وَالْمَسْكِينِ. . ﴾ وهذا من مساكين أهل الكتاب.

وقد ناقشنا هذه القضية في كتابنا (فقه الزكاة) فليرجع إليه من أراد.

ومن ثم نرى أن لا حرج على المسلم إذا تبرع ببعض أعضائه لغير المسلم، بل هو مأجور على ذلك، رمما يؤكد هذا أن الجميع ينتفع به من مسلمين وغير مسلمين، فكما أن المتبرع منهم قد يفيد مسلماً، فلا غرو أن يفيدهم المسلم أيضاً. وهو من العدل والإحسان الذي أمر الله ورسوله بهما.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.



## تهنئة اهل الكتاب بأعيادهم

إن طالب مسلم أدرس دراسات عليا (دكتوراه) في علوم الذرة في بلد أوروبي هو ألمانيا، وأحمد الله أني محافظ على ديني، مؤد لفرائض ربي، متعاون مع إخواني هنا على خدمة ديني، والحفاظ على الجالية الإسلامية هنا، وهي كبيرة بحمد الله.

والمشكلة التي أود أن أعرضها على فضيلتكم هي: ماذا يحل لنا من مجاملة القوم في المناسبات المختلفة وما يحرم علينا؟ ومنها: مناسبات وطنية، وأخرى مناسبات دينية، وأشهرها عيد (ميلاد المسيح) أو ما يسمى (الكريسماس) الذي يحتفل به القوم احتفالاً كبراً.

هل يجوز للواحد منا أن يجامل زميله في الدراسة، أو مشرفه على الرسالة، أو رفيقه في العمل، أو جاره في المسكن، في هذه المناسبة ويهنئه بها ببعض الكلمات الرقيقة المعتادة؟

فقد سمعت من بعض الإخوة: أن هذا حرام، بل من كبائر الذنوب عند الله؛ لأن فيه إقراراً لهم على الباطل والكفر، وموافقة بهم على التمادي فيه، ومشاركة لهم فيما هو من شأن دينهم.

وأنا حين أجاملهم بكلمة أو بهدية لا يخطر في بالي أني أقرهم على باطلهم، أو أوافقهم على كفرهم، إنما هو من حسن المعاشرة التي أمر بها الإسلام، ولطف التعامل مع الناس. ولا سيما أنهم ببادرون بتهنئتنا في أعيادنا، وقد يهدون إليت بعض الهدايا، وأجد من الحقاء والخشونة والقسوة التي لا تليق بالمسلم: أن يقابل هذا التودد من القوم بوجه عبوس، وجبين مقطب، وتجاهل للمناسبة، تظهر المسلم بمظهر منفر للقوم، مسيء إلى الإسلام، وخصوصاً في هذه الآونة التي تشتد فيها الهجمة على الإسلام، ووصف بالعنف ووصف دعاته بالإرهاب، فنحن بهذا التعامل الخشن نعطيهم حجة أو سلاحاً للطعن في ديننا وأمتنا.

نرجو من فضيلتكم التكرم ببيان موقف الفقه الإسلامي المعاصر من هذه القضية الحساسة في ضوء الموازين الشرعية، كما عودتمونا، في مثل هذه القضايا، سائلين الله تعالى أن ينفع الأمة بعلمكم، ويبارك في جهودكم وجهادكم، آمين،

#### الحمد ش، والصلاة والسلام على رسول اش، وبعد:

فلا شك أن القضية التي سأل عنها الأخ قضية مهمة وحساسة، كما وصفها، وقد سئلت فيها في بلاد شتى في أوروبا وأمريكا من الإخوة والأخوات، الذين يعيثون في تلك الديار، ويعايشون أهلها المسيحيين، وتنعقد بينهم وبين كثير منهم روابط تفرضها الحياة، مثل الجوار في المنزل، والرفقة في العمل، والرمالة في الدراسة، وقد يشعر المسلم بفضل غير المسلم عليه في ظروف معينة، مثل المشرف الذي بعين الطالب المسلم بإخلاص، والطبيب الذي يعالج المريض المسلم بإخلاص، وغيرهما. وكما قبل: إن الإنسان أسير الإحدن، وقال الشاعر:

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهمو فطالما استعبد الإنسان إحسان!

ما موقف المسلم من هؤلاء من (غير المسلمين) المسالمين لهم، الذين لا يعادون المسلمين، ولا يقاتلونهم في دينهم، ولم يخرجوهم من ديارهم أو يظاهروا على إحراجهم؟

إن القرآن الكريم قد وضع دستور العلاقة بين المسلمين وغيرهم في آيتين من كتاب الله تعالى في سورة الممتحنة، وقد نزلت في شأن المشركين الوثنيين، فقال تعالى:

﴿لَا يَنْهَنَكُو اللّهُ عَنِ الْمِينَ لَمْ يُغَنِئُوكُمْ فِي النِينِ وَلَدَ يُغْرِجُوكُمْ مِن دِينَرِكُمْ أَن نَبَرُّوهُمُّ وَنُفْسِطُواْ إِلَيْهِمْ إِنَّ اللّهَ يُمِبُّ الْمُفْسِطِينَ ۞ إِنَّمَا بَنْهَكُمْ اللّهُ عَنِ الْفِينَ قَنَلُوكُمْ فِي النِينِ وَلَمْرَجُكُمْ مِن دِينَرِكُمْ وَطَهْرُوا عَلَنَ إِخْرَاجِكُمْ أَن قَرْلُوهُمْ وَمَن بَنْوَلَمُمْ فَأَوْلَئِيكَ هُمُّ الظَّلِلْمُونَ ۞﴾.

نفرقت الآيتان بين المسالمين للمسلمين والمحاربين لهم.

قالأولون (المسالمون) شرعت الآية الكريمة برهم والإقساط إليهم، والقسط يعني العدل، والبريعني: الإحسان والفضل، وهو قرق العدل،

العدل: أن تأخذ حقك، والبر: أن تتنازل عن بعض حقك. العدل أو القسط: أن تعطي الشخص حقه لا تنقص منه. والبر: أن تزيده على حقه فضلاً وإحساناً. وأما الآخرون الذين نهت الآية الأخرى عن موالاتهم، فهم الذين عادوا المسلمين وقاتلوهم، وأخرجوهم من أوطانهم بغير حق، إلا أن يقولوا: ربنا الله، كما فعلت قريش ومشركو مكة بالرسول وأصحابه.

وقد اختار القرآن للتعامل مع المسالمين كلمة (البر) حين قال: ﴿أَنْ مُرْدُهُرُ ﴾ وهي الكلمة المستخدمة في أعظم حق على الإنسان بعد حق الله تعالى، وهو (بر الوالدين).

وقد روى الشيخان عن أسماء بنت أبي بكر أنها جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن أمي قدمت على وهي مشركة، وهي راغبة (أي في صلتها والإهداء إليها) أفأصلها؟ قال: صِلِي أمك.

هذا وهي مشركة، ومعلوم أن موقف الإسلام من أهل الكتاب أخف من موقفه من المشركين الوثنيين.

حتى إن القرآن أجاز مؤاكلتهم ومصاهرتهم، بمعنى: أن بأكل من ذبائحهم ويتزوج من نسائهم، كما قال تعالى في سورة المائدة: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ حِلَّ لَكُمْ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ حِلَّ لَكُمْ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ حِلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَهُمْ وَالْمُعْمَدَتُ مِنَ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ مِن فَبْلِكُمْ ﴾ [المائدة: ٥].

ومن لوازم هذا الزواج وثمراته: وجود المودة بين الزوجين، كما قال تعالى: ﴿ وَبِنَ ءَايَنتِهِ أَنَّ خَلَقَ لَكُم مِنَ أَنْفُسِكُمُ أَزْفَاكُمُ لِلْتَسَكُنُوا إِلَيْهَا وَيَعْمَلُ بَيْنَكُمُ مُوذَةً وَيَجْمَدُ إِلَيْهَا وَيَعْمَلُ بَيْنَكُمُ مُوذَةً وَيَجْمَدُ اللهِ إِلَيْهَا وَيَعْمَلُ بَيْنَكُمُ مُوذَةً وَيَجْمَدُ اللهِ إِلَاهِم: ٢١].

وكيف لا يود الرجل زوجته وربة بيته وشريكة عمره، وأم أولاده؟ وقد قال تعالى في بيان علاقة الأرواج بعضهم ببعض: ﴿هُنَّ لِيَاشُ لَكُمُ وَأَنْتُمُ لِيَاشُ لَهُنَّ﴾ [القره: ١٨٧].

ومن لوازم هذا الزواج وثمراته: المصاهرة بين الأسرتين، وهي إحدى الرابطتين الطبيعيتين الأساسيتين بين البشر، كما أشار القرآن بقوله: ﴿وَهُو اللَّهِى خَلَقَ مِنَ الْمُلَا بَشَرًا فَجَعَلَهُمْ لَسَبًا وَمِيهُراً ﴾ [الفرقان: ٥٤].

ومن لوازم ذلك: وجود الأمومة ومالها من حقوق مؤكدة على ولدها في الإسلام، فهل من البر والمصاحبة بالمعروف أن تمر مناسبة مثل هذا العيد الكبير عندها ولا يهنئها به؟ وما موقفه من أقاربه من جهة أمه، مثل الجد والحبدة، والخال والخالة، وأولاد الأخوال والخالات، وهؤلاء لهم حقوق الأرحام وذوي القربي، وقد قال تعالى: ﴿وَأَوْلُوا الْارْحَادِ بَسَمُهُمُ أَوْلَى بِبَعَيْنِ فِي كِنْبِ الْمُرْبَى وَقَدَ قال تعالى: ﴿وَإِنَّ اللهُ يَأْمُرُ وَالْمَدُلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِينَا فِي وَيَ الْمُرْبَى وَالنحل: ١٦، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللهُ يَأْمُرُ وَالْمَدُلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِينَا فِي وَى الْمُرْبَكِ وَالْمَحْدِنِ وَإِينَا فِي وَى الْمُرْبَكِ وَالْمُحْدِنِ وَإِينَا فِي وَى الْمُرْبَكِ وَالْمِحْدِنِ وَإِينَا فِي وَى الْمُرْبَكِ وَالْمَحْدِنِ وَإِينَا فِي وَلَامِنَا فِي وَلَامِنَا فِي اللهِ وَالْمَحْدِنِ وَإِلَّالَةُ وَالْمُحْدِنِ وَإِنْ اللهُ وَالْمُحْدِنِ وَالْمُحْدِنِ وَالْمَحْدِنِ وَإِلَامَانِ وَالْمُحْدِنِ وَالْمُحْدِنِ وَالْمَانِ وَالْمُعْدُ وَالْمُحْدِنِ وَلَامِ وَالْمُعْدِ وَالْمُعْدِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدِي وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْلِدُ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدِي وَلَالْمُعْدُونِ وَالْمُولِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُونِ وَلِي الْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَلَامُ وَالْمُونِ وَالْمُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُونِ وَالْمُونِ وَالْمُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَلَامُ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدِي وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعِمْ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعِدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونِ وَالْمُعْدُونُ وَالْمُع

فإذا كان حق الأمومة والقرابة يفرض على المسلم والمسلمة صلة الأم والأقارب بما يبين حسن خلق المسلم، ورحابة صدره، ووفاءه لأرحامه، فإن المحقوق الأخرى توجب على المسلم أن يظهر بمظهر الإنسان ذي الخلق الحسن، وقد أوصى الرسول الكريم أبا ذر بقوله: «اتق الله حيثما كنت، واتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن ((۱))، هكذا: «خالق الناس ولم يقل: خالق المسلمين بخلق حسن.

كما حث النبي ﷺ على (الرفق) في التعامل مع غير المسلمين، وحذر من العنف والخشونة في ذلك.

ولما دخل بعض اليهود على النبي على ولووا السنتهم بالتحية ، وقالوا: (السام) عليك يا محمد ، ومعنى (السام): الهلاك والموت ، وسمعتهم عائشة ، فقالت: وعليكم السام واللعنة يا أعداء شه ، فلامها النبي على ذلك ، فقالت: ألم تسمع ما قالوا يا رسول الله؟ فقال: «سمعت ، وقلت: وعليكم» ، (يعني : الموت يجري عليكم كما يجري علي) يا عائشة: «الله يحب الرفق في الأمر كله» (٢).

وتتأكد مشروعية تهنئة القوم بهذه المناسبة إذا كانوا \_ كما ذكر السائل \_
يبادرون بتهنئة المسلم بأعياده الإسلامية، فقد أمرنا أن نجازي الحسنة بالحسنة،
وأن نرد التحية بأحسن منها، أو بمثلها على الأقل، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا
حُيّيتُم بِنَجِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ [النساء ٨٦].

<sup>(</sup>١) رواء الترمذي (١٩٨٨) وقال: حديث حسن، وأحمد.

<sup>(</sup>۲) متفق عليه عن عائشة.

ولا يحسن بالمسلم أن يكون أقل كرماً، وأدنى حظاً من حسن الخلق من غيره، والمفروض أن يكون المسلم هو الأوفر حظاً، والأكمل خلقاً، كما جاء في الحديث: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً» (أ)، وكما قال على المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً» (أ)، وكما قال على المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً (أ)، وكما قال على المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً (أ)، وكما قال المؤمنين إيماناً أحسنهم مكارم الأخلاق (٢).

وقد روي أن مجوسيّاً قال لابن عباس: السلام عليكم، فقال ابن عباس: وعليكم السلام ورحمة الله. فقال بعض أصحابه: تقول له: ورحمة الله؟! فقال: أوليس في رحمة الله يعيش؟!

ويتأكد هذا إذا أردنا أن ندعوهم إلى الإسلام ونقربهم إليه، ونحبب إليهم المسلمين، فهذا لا يتأتى بالتجافي بيننا وبينهم.

وقد كان النبي ﷺ، حسن الخلق، كريم العشرة، مع المشركين من قريش، طوال العهد المكي، مع إيذائهم له، وتكالبهم عليه، وعلى أصحابه. حتى إنهم - لثقتهم به ﷺ - كانوا يودعون عنده ودائعهم التي يخافون عليها، حتى إنه ﷺ، حين هاجر إلى المدينة، ترك علياً ﷺ، وأمره برد الودائع إلى أصحابها.

فلا مانع إذن أن يهنئهم الفرد المسلم، أو المركز الإسلامي بهذه المناسبة، مشافهة أو بالبطاقات التي لا تشنمل على شعار أو عبارات دينية تتعارض مع مبادئ الإسلام مثل (الصليب) فإن الإسلام ينفي فكرة الصليب ذاتها ﴿وَمَّا فَنَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبّة لَمْمٌ ﴾ [النساء: ١٥٧].

والكلمات المعتادة للتهنئة في مثل هذه المناسبات لا تشتمل على أي إقرار لهم على دينهم، أو رضا بذلك، إنما هي كلمات مجاملة تعارفها الناس.

ولا مانع من قبول الهدايا منهم، ومكافأتهم عليها، فقد قبل النبي ﷺ هدايا غير المسلمين مثل المقوقس عظيم القبط بمصر وغيره، بشرط ألا تكون هذه الهدايا مما يحرم على المسلم كالخمر ولحم الخنزير.

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وأبو داود وابن حبان والحاكم [«صحيح الجامع» (١٢٣٠)].

<sup>(</sup>٢) رواه ابن سعد والبخاري في «الأدب المفرد».

أنا أعلم أن بعض العقهاء، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية قد شددوا في مسألة أعياد المشركين وأهل الكتاب والمشاركة فيها، وذلك في كتابه القيم «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم».

وأما معه في مقاومة احتفال المسلمين بأعياد المشركين وأهل الكتاب، كما نرى بعض المسلمين يحتفلون ب(الكريسماس) كما يحتفلون بعيد الفطر، وعيد الأضحى، وربما أكثر، وهذا ما لا يجوز، فنحن لنا أعيادن، وهم لهم أعيادهم، ولكن لا أرى بأساً من تهنئة القوم بأعيادهم لمن كان بينه وبينهم صلة قرابة أو جوار أو زمالة، أو غير ذلك من العلاقات الاجتماعية، التي تقتضي المودة وحسن الصلة، التي يقرها العرف السليم.

ولا يخفى أن شيخ الإسلام قد أفتى في هذه القضية في ضوء أحوال زمنه، ولو عاش كتله في زمننا ورأى تشابك العلاقات بين الناس بعضهم وبعض، وتقارب العالم حتى غدا كأنه قرية صغرى، ورأى حاحة المسلمين إلى التعامل مع غير المسلمين، وأنهم أصبحوا أساتذة للمسلمين ـ للأسف ـ في كثير من العلوم والصناعات، ورأى حاجة الدعوة الإسلامية إلى الاقتراب من القوم، وإطهار المسلم بصورة الرفق لا العنف، والتبشير لا التنفير، ورأى أن تهنئة المسلم جاره أو زميله، وأستاذه في هذه المناسبة لا تحمل أي رض من المسلم عن عقيدة المسيحي، أو إقراره على كفره الذي بعتقده المسلم، بل لو رأى أن المسيحي نفسه لم يعد يحتفل بهده الأعياد على أنها عمل ديني يتقرب به إلى الله، بل إنه أصبح لم يعد يحتفل بهده الأعياد على أنها عمل ديني يتقرب به إلى الله، بل إنه أصبح لم يعد يحتفل بهده الأعياد على أنها عمل ديني يتقرب به إلى الله، بل إنه أصبح بالإجازة والطعام والشراب والهدايا المتبادلة بين الأهل والأصدقاء.

لو عاش ابن تيمية إلى زمننا ورأى هذا كله، لغير رأيه ـ والله أعلم ـ أو خفف من شدته، فقد كان كتَاهُ يراعي الزمان والمكان والحال في فتواه.

هذا كله في الأعياد الدينية، أما الأعياد الوطنية، مثل عيد الاستقلال أو الوحدة، أو الأعياد الاجتماعية مثل: أعياد الأمومة والطفولة والعمال والشباب ونحوها، فلا حرج على المسلم من أن يهنئ بها أو يشارك فيها باعتباره مواطناً أو مقيماً في هذه الديار، على أن يحرص على تجنب المحرمات التي قد تقع في تلك المناسبات، وبالله التوفيق.

#### ميراث المسلم من غير المسلم

س فضيلة الأستاذ الكبير الشيع يوسف القرضاوي.. حفظه الله ونفع بعلمه المسلمين.

أنا رجل هداني الله للإسلام منذ أكثر من عشر سنوات، وأسرتي أسرة مسيحية بريطانية الجنسية، وقد حاولت دعوتهم وتحبيب الإسلام إليهم، طوال هذه السنين، ولكن الله لم يشرح صدورهم للإسلام، وبقوا على مسيحيتهم، وقد مانت أمي مند سنوات، وكان لي منها ميراث قليل، ولكني رفضت أخذه، بناء على أن العسلم لا يرث الكافر، كما أن الكافر لا يرث لمسلم.

والآن مات أبي وترك لي مالاً كثيراً، وتركة كبيرة، وأنا وارثه الوحيد، والقوانين السائدة نجعل هذه التركة أو هذا الميراث كله من حقى.

فهل أرفض هذه التركة الكبيرة وأدعها لغير المسلمين ينتفعون بها، وهي ملكي وحقي قانوناً، وأنا في حاجة إليها؛ لأنفق منها على نفسي وأسرتي المسلمة: زوجتي وأطفالي، وأوسع بها على إخواني المسلمين، وهم أحوج ما يكونون إلى المساعدة، وأساهم منها في المشروعات الإسلامية النافعة والكثيرة، والتي تفتقر إلى التمويل، فلا تجده؟

ثم إن معظم المسلمين ضعفاء اقتصادياً، ولا يخفى على فضيلتكم أن المال عصب الحياة، وأن الاقتصاد هو الذي يؤثر في السياسة اليوم، فلماذا ندع فرصة يمكن لأحد المسلمين أن بكسب من ورائها قوة اقتصادية، وهي تواتيه بلا معاناة، ولا ارتكاب لحرام ولا شبهة؟

أرجو أن أجد عند سماحتكم حلاً لهذه المشكلة، فهي ليست مشكلتي وحدي، بل مشكلة الألوف وعشرات الألوف من أمثالي، ممن شرح الله صدورهم لهذا الدين العظيم، فآمنوا بالله رباً وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ورسولاً.

وفقكم الله وسدد خطاكم، ونفع بكم.

مسلم من بريطانيا

## ج: الحمد لله.

جمهور الفقهاء يذهبون إلى أن المسلم لا يرث الكافر، كما أن الكافر لا يرث المسلم، وأن اختلاف الملة أو الدين مانع من الميراث، واستدلوا بالحديث المتفق عليه: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»(١).

والحديث الآخر: «لا يتوارث أهل ملتين شتى» رواه أحمد وأبو داود (٢). وهذا الرأي مروي عن الخلفاء الراشدين، إليه ذهب الأئمة الأربعة، وهو قول عامة الفقهاء، وعليه العمل كما قال ابن قدامة.

وروي عن عمر ومعاذ ومعاوية في انهم ورَّنوا المسلم من الكافر، ولم يورثوا الكافر من المسلم، وحُكي ذلك عن محمد بن الحنفية، وعلي بن الحسين، وسعيد بن المسيب، ومسروق، وعبد الله بن معقل والشعبي، ويحيى بن يعمر، وإسحاق (٣).

ورُوي أن يحيى بن يعمر اختصم إليه أخوان: يهودي ومسلم، في ميراث أخ لهما كافر، فورَّث المسلم، واحتج لقوله بتوريث المسلم من الكافر، فقال: حدثني أبو الأسود أن رجلاً حدثه، أن معاذاً حدثه أن رسول الله في قال: «الإسلام يزيد ولا ينقص ((3))، يعني: أن الإسلام يكون سبباً لزيادة الخير لمعتنقه، ولا يكون سبب حرمان ونقص له.

ويمكن أن يذكر هنا أيضاً حديث: «الإسلام يعلو ولا يعلى» (٥٠). وكذلك لأننا ننكح نساءهم، ولا ينكحون نساءنا، فكذلك نرثهم ولا يرثوننا.

 <sup>(</sup>۱) رواه البخاري في كتاب المغازي، وكتاب الفرائض عن أسامة بن زيد، وكذلك مسلم
 في كتاب الفرائض (١٦١٤).

 <sup>(</sup>٢) رواه أحمد في المستدا ٢/٨/٢ و١٩٥، وأبو داود (٢٩١١)، وابن ماجه ٢٧٣١، جميعهم عن عبد الله بن عمرو، وذكره في اصحيح الجامع الصغيرة (٧٦١٤)، ورواه الترمذي واستغربه من حديث جابر (٢١٠٩).

<sup>(</sup>٣) قالمغنى ٩/ ١٥٤.

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد في «مسنده» ٥/ ٢٣٠، ٢٣٠، وأبو داود (٢٩١٣) و(٢٩١٣)، والحاكم ـ وفيه: أبو الأسود عن معاذ ـ وصححه ٤/ ٣٤٥ ووافقه الذهبي. قال في «المنح» وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ، لكن سماعه منه ممكن. «الفيض» ٣/ ١٧٩.

 <sup>(</sup>٥) رواه الدارقطني والبيهقي والروياني والضياء عن عائل بن عمرو، وحسنه في اصحيح الجامع الصغيرة (٣٧٧٨).

وأنا أرجع هذا الرأي، وإن لم يقل به الجمهور، وأرى أن الإسلام لا يقف عقبة في سبيل خير أو نقع يأتي للمسلم، يستعين به على توحيد الله تعالى وطاعته ونصرة دينه الحق، والأصل في لمال أن يرصد لطاعة الله تعالى لا لمعصيته، وأولى الناس به هم المؤمنون، فإذا سمحت الأنظمة الوضعية لهم بمال أو تركة، فلا ينبغي أن نحرمهم منها، وندعها لأهل الكفر يستمتعون بها في أوجه قد تكون محرمة أو مرصودة لغررنا.

وأما حديث: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم» فنؤوله بما أوّل به الحنفية حديث: «لا يُقتل مسلم بكافر» وهو أن المراد بالكافر: الحربي، فالمسلم لا يرث الحربي ـ المحارب للمسلمين بالفعل ـ لانقطاع الصلة بينهما. ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم:

هذا، وقد عرض الإمام ابن القيم لهذه القضية ـ ميراث المسلم من الكافر ـ في كتابه «أحكام أهل الذمة» وأشبع القول فيها، ورجح هذا القول، ونقل عن شيخه ابن تيمية ما كفى وشفى. قال كتله:

(وأما توريث المسلم من الكافر فاختلف فيه السلف، فذهب كثير منهم إلى أنه لا يرث كما لا يرث الكافر المسلم: وهذا هو المعروف، عند الأثمة الأربعة وأتباعهم. وقالت طائفة منهم: بل يرث المسلم الكافر، دون العكس، وهذا قول معاذ بن جبل، ومعاوية بن أبي سفيان، ومحمد بن الحنفية، ومحمد بن علي بن الحسين (أبو جعفر الباقر)، وسعيد بن المسيب، ومسروق بن الأجدع، وعبد الله بن مغفل، ويحيى بن يعمر، وإسحاق بن راهويه. وهو اختيار شبخ الإسلام ابن تيمية.

قالوا: نرثهم ولا يرثوننا، كما ننكح نساءهم ولا ينكحون نساءنا.

والذين منعوا المبراث: عمدتهم الحديث المتفق عليه: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم». وهو عمدة من منع ميراث المنافق الزنديق، وميراث المرتد. قال شيخنا (يعني: ابن تيمية): وقد ثبت بالسنة المتواترة أن النبي على كان يجري الزنادقة المنافقين في الأحكام الظاهرة مجرى المسلمين، فيرثون ويورثون. وقد مات عبد الله بن أبيّ وغيره ممن شهد القرآن بنفاقهم، ونُهي الرسول على عن الصلاة عليه والاستغفار له، ووَرِثَهم وَرثَتهم المؤمنون:

كما ورّث عبد الله بن أبيّ ابنه، ولم يأخذ النبي ﷺ من تركة أحد من المنافقين شيئاً، ولا جعل شيئاً من ذلك فيئاً، بل أعطاه لورثتهم وهذا أمر معلوم بيقين.

فعلم أن الميراث: مداره على النصرة الظاهرة لا على إيمان القلوب والموالاة الباطئة. والمنافقون في الظاهر ينصرون المسلمين على أعدائهم، وإن كانوا من وجه آخر يفعلون حلاف ذلك، فالميراث مبناه على الأمور الظاهرة لا على ما في القلوب.

وأما المرتد فالمعروف عن الصحابة مثل علي وابن مسعود: أن ماله لورثته من المسلمين أيضاً (١). ولم يدخلوه في قوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر». وهذا هو الصحيح.

وأما أهل الذمة، فمن قال بقول معاذ ومعاوية ومن وافقهم يقول: قولُ النبي ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر» المراد به الحربي لا المنافق، ولا المرند، ولا الذمي: فإن لفظ (الكافر) ـ وإن كان قد يعم كل كافر، فقد يأتي لفظه والمراد به بعض أنواع الكفار، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَلِنَّهُ جَابِعُ ٱلْمُتَنِفِينَ وَٱلكَّفِينَ فِي وَالمراد به بعض أنواع الكفار، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَلِنَّهُ جَابِعُ ٱلْمُتَنِفِينَ وَٱلكَّفِينَ فِي فَلْمُ المراد به بعض أنواع الكفار، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَلِنَّهُ جَابِعُ ٱلمُتَنِفِينَ وَٱلكَافِرِينَ وَلَاللَّهُ المرتد، فَلَمُ قَولُونَ: إذا أسلم فالفقهاء لا يدخلونه في لفظ (الكافر) عند الإطلاق، ولهذا يقولون: إذا أسلم الكافر لم يقض ما فاته من الصلاة، وإذا أسلم المرتد فقيه قولان.

وقد حمل طائفة من العلماء قول النبي ﷺ: ﴿لا يقتل مسلم بكافرا(٢) على الحربي دون الذمي؛ ولا ريب أن حمل قوله: ﴿لا برث المسلم الكافر؛ على الحربي أولى وأقرب محملاً، فإن في توريث المسلمين منهم ترغيباً في الإسلام لمن أراد الدخول فيه من أهل الذمة، فإن كثيراً منهم يمنعهم من الدخول في الإسلام خوف أن يموت أقاربهم ولهم أموال فلا يرثون منهم شيئاً، وقد سمعنا ذلك منهم من غير واحد منهم شفاهاً؛ فإذا عدم أن إسلامه لا يسقط ميراثه ضعف المانع من الإسلام و(صارت) رعبته فيه قويه. وهذا وحده كافي

<sup>(</sup>۱) ولكن قارن هذا بمسائل أحمد ۲۲۰: حدثنا أبو داود قال سمعت أحمد سئل عن ميراث المرتد، قال: كنت مرة أقول: «لا يرثه المسلمون»، ثم أجبن عنه ا

 <sup>(</sup>۲) قارن بسنن الترمذي «بشرح ابن العربي» ٦/ ١٨٠، «وسنن أبي داود» ٢٥٢/٤ رقم
 (۲) باب: آيقاد المسلم بالكافر؟

في التخصيص. وهم يخصون العموم بما هو دون ذلك بكثير، فإن هذه مصلحتها ظاهرة يشهد لها الشرع بالاعتبار في كثير من تصرفاته؛ وقد تكون مصلحتها أعظم من مصلحة نكاح نسائهم، وليس هذا مما يخالف الأصول، فإن أهل الذمة إنما ينصرهم ويقاتل عنهم المسلمون ويفتدون أسراهم، والميراث يستحق بالنصرة، فيرثهم المسلمون، وهم لا ينصرون المسلمين فلا يرثونهم: فإن أصل الميراث ليس هو بموالاة القلوب؛ ولو كان هذا معتبراً فيه كان المنافقون لا برثون ولا يورثون. وقد مضت السنة بأنهم يرثون ويورثون.

وأما المرتد فيرثه المسلمون، وأما هو فإن مات له ميت مسلم في زمن الردة ومات مرتداً لم يرثه؛ لأنه لم يكن ناصراً له. وإن عاد إلى الإسلام قبل قسمة الميراث فهذا فيه نزاع بين الناس، وظاهر مذهب أحمد: أن الكافر الأصلي(١) والمرتد إذا أسلما قبل قسمة الميراث ورثا، كما هو مذهب جماعة من الصحاية والتابعين، وهذا يؤيد هذا الأصل، فإن هذا فيه ترغيب في الإسلام.

قال شيخنا: قومما يؤيد القول بأن المسلم يرث الذمي ولا يرثه، أن الاعتبار في الإرث بالمناصرة، والمدنع هو المحاربة. ولهذا قال أكثر الفقهاء: إن الذمي لا يرث الحربي، وقد قال تعالى في الدية: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُو لَكُمْ وَهُو مُؤْمِرِ مِن الحربي، وقد قال تعالى في الدية: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُو لَكُمْ وَهُو مُؤْمِرِ مِن المله مَن المله من من المله عليه الميثاق فديته لأهله، وإن كان من قوم عدو للمسلمين فلا دية له: لأن أهله عدو للمسلمين وليسوا بمعاهدين، فلا يعطون ديته. ولو كانوا معاهدين لأعطوا الدية. ولهذا لا يرث هؤلاء المسلمين، فإنهم ليس بينهم وبينهم إيمان ولا أمان.

قال المانعون: الكفر يمنع التوارث، فلم يرث به المعتق، كالقتل.

قال المورثون: القاتل يحرم المبراث لأجل التهمة، ومعاقبة له بنقيض قصده.

وهاهنا علة الميراث الإنعام، واختلاف الدين لا يكون من علة. وهذه المسائل الثلاث من محاسن الشريعة: وهي توريث من أسلم على ميراث قبل قسمته؛ وتوريث المعتق عبده الكافر بالولاء؛ وتوريث المسلم قريبه الدمي،

 <sup>(</sup>۱) قاحكام أهل الدمة الابن القيم بتحقيق د.صبحي الصالح ٤٦٢ ـ ٤٦٥، وانظر بعدها إلى ٤٧٤ طبعة جامعة دمشق.

وهي مسألة نزاع، بين الصحابة والتابعين، وأما المسألتان الأخيرتان فلم يعلم عن الصحابة فيهما نزاع، بل المنقول عنهم التوريث،

قال شبخنا والتوريث في هذه المسائل على وفق أصول الشرع، فإن المسلمين لهم إنعام وحق على أهل الذمة بحقن دمائهم، والقتال عنهم، وحفظ دمائهم وأموالهم، وفداء أسراهم، فالمسلمون ينفعونهم وينصرونهم ويدفعون عنهم: فهم أولى بميراثهم من الكفار، والذين منعوا الميراث قالوا: مبناه على الموالاة: وهي منقطعة بين المسلم والكافر، فأجابهم الآخرون بأنه ليس مبناه على المولاة الباطنة التي توجب الثواب في الآخرة، فإنه ثابت بين المسلمين وبين أعظم أعدائهم، وهم المنافقون الذين قال الله فيهم: ﴿ هُرُ الْمَثُرُ فَأَمَدُرُمُ ﴾. فولاية القلوب ليست هي المشروطة في الميراث، وإنما هو بالتناصر، والمسلمون ينصرون أهل الذمة فيرثونهم، ولا ينصرهم أهل الذمة فلا يرثونهم، والله أعلم (١٠). اه.

ويمكن اعتبار هذا الميراث من باب الوصية من الأب المتوفّى لولده، والوصية من الكافر للمسلم، ومن المسلم للكافر غير الحربي: جائزة بلا إشكال، وعندهم يجوز للإنسان أن يوصى بماله كله، ولو لكلبه! فلابنه أولى.

على أنا لو أخذنا بقول الجمهور الذين لا يورئون المسلم من غير المسلم، لوجب علينا أن نقول لهذا المسلم الذي مات أبوه: خذ هذا المال الذي أوجبه لك القانون من تركة أبيك، ولا تأخذ منه لنفسك إلا بقدر ما تحتاج إليه لنفقتك ونفقة أسرتك، ودع الباقي لوجوه الخير والبر التي يحتاج إليها المسلمون وما أكثرها، وما أحوجهم إليها كما قلت في رسالتك، ولا تدع هذا المال للحكومة، فقد يعطونها لجمعيات تنصيرية ونحوها.

وهذا على نحو ما أفتينا به في المال المكتسب من حرام، مثل فوائد البنوك ونحوها، فقد أفتينا وأفتت بعض المجامع الفقهية، بعدم جواز تركه للبنك الربوي، ولا سيما في البلاد الأجنبية، ووجوب أخذه لا لينتفع به، بل ليصرفه في سبيل الخير ومصالح المسلمين.

وبالله التوفيق.

<sup>(</sup>١) المصدر السابق،

# فتوى لجميع المسلمين في روسيا

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه: أما بعد:

فإن المسلمين حيثما كانوا إخوة، بعضهم أولياء بعض، تجمعهم العقيدة الواحدة، والشعائر الواحدة، والآداب الواحدة، والقبلة الواحدة، يؤمنون برب واحد، ورسول واحد، وكتاب واحد، وصفهم الله تعالى فقال: ﴿إِنَّا الْمُؤْمِنُونَ إِلَا الْمُؤْمِنُونَ وَاللَّهُ وَاللَّا فَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُواللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا الللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْ

وصور الرسول الكريم المسلمين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم بةالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر، منفق عليه.

ومن هنا وجب على المسلمين عامة، وعلى مسلمي روسيا خاصة نصرة إخوانهم الشيشان الذين أصابهم القرح وأوذوا في صبيل الله، وأخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا: ربنا الله، فقتل منهم من قتل، وشرد منهم من شرد في سبيل الله، وهدمت ديارهم، وخربت مساجدهم ومدارسهم، وشنت عليهم حرب إبادة وحشية، بدعوى زائفة، وهي قتال الإرهابين، وكأن الشعب الشيشاني كله إرهابيون، برجاله ونسائه وشيوخه وأطفاله، حتى رئيس جمهوريته إرهابي!

والحقيقة أن الإرهابي الأعظم، والسفاح الأكبر، هو (فلاديمبر بوتين) رئيس روسيا بالإنابة، الذي انكشف قناعه، وظهر على حقيقته وحشاً مفترساً، يسفك دماء الأبرياء، ويقتل المدنيين العزل، ويهدم ويحرق بغير حساب، والآن يعلى أنه سيمحو غروزني من خريطة الوجود، مدلاً بقوته المادية، مغروراً بترسانته النووية، مستفيداً من التواطؤ الأمريكي، والسكوت الغربي، والعجز الإسلامي، في تحطيم قوة الشيشان الأبطال. وقد أظهرت الأيام الأخيرة، والصور التي التقطها بعض الصحفيين الغربيين مدى وحشية بوتين ورجاله في قتل الناس بالجملة، ودفنهم في مفابر جماعية بطريقة همجية، وربط الرجال بالسيارات تجرهم وتهشمهم وتمثل بهم أشنع تمثيل، مما أثار العالم كله، مما رآه من انتهاك فظيع لحقوق الإنسان.

إن على المسلمين جميعاً أن يعتبروا هذا الطاغية الجبار، وهذا الفرعون المتأله (بوتين) عدوًا لهم، وأن يدعوا الله تعالى في سجودهم وقنوتهم أن يأخذه أخذ عزيز مقتدر، وأن ينزل عليه بأسه الذي لا يرد عن القوم المجرمين.

وعلى مسلمي روسيا خاصة أن يحرموه من أصواتهم في انتخابات الرئاسة المقبلة، إما بانتخاب من هو أقرب إلى المسلمين منه، مثل (بريماكوف) وإما بالامتناع عن التصويت نهائياً، وهذا الذي نطلبه من المسلمين هو الحد الأدنى في إثبات الولاء لله ولرسوله وللذين آمنوا، وإثبات العداوة لأعداء الله، فأوثق عُرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله والموالاة لله، والمعاداة لله.

والإسلام كما ينهى المسلم أن يكون ظالماً، ينهاه أن يكون عوناً لظالم، فأعوان الظلمة كلاب جهنم، ومن أعان ظالماً كان شريكاً له في الإثم، قال تسعال وَلَا تَرَكُنُوا إِلَى اللَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّالُ وَمَا لَحَكُم مِن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّالُ وَمَا لَحَكُم مِن دُونِ اللّهِ مِنْ أَوْلِينَة ثُمَّ لَا نُعَمُرُونَ ﴾ [مود].

قاعتبر مجرد الركون \_ أي الميل \_ إلى الظالمين مبياً لمس النار، وعداب النار، وحرمان الولاية والنصرة من الله تعالى.

فما بالكم بمن يعطي صوته للظالم الجبار، مؤيداً له ومعيناً له على النجاح؟ والله تعالى يقول: ﴿إِنَّهُ لَا يُعْلِمُ ٱلطَّالِمُونَ﴾ وهو يسعى في فلاحهم، ويقول: ﴿إِنَّ اللَّهُ لَا يُعِبُّ الظَّالِمُونَ ﴾ وهو بالتصويت له يعلن عن جه وتأييده لهم.

إن إعطاء الصوت لمرشح ما شهادة له بأنه رجل صالح، وقوي أمين،

فإذا كان هذا الرجل ظالماً معتدياً، وسفاحاً جباراً، كانت هذه (شهادة زور) وهي من أكبر الكبائر، وقد قرنها الله تعالى بالشرك، فقال: ﴿فَاجْتَكِنِبُواْ ٱلرِّبْسُكِ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰـنِ وَلَجْتَكِنِبُواْ فَوْلِكَ ٱلرُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

أيها الإخوة المسلمون في روسيا، كيف تسمح لكم ضمائركم، وكيف يجيز لكم دينكم وشرع ربكم أن تنتخبوا رجلاً لا تزال يداه ملطختين بدماء أهليكم وإخوانكم، ولم تجف دماؤهم بعد، بل ما زال يقتل ويحرق ويدمر، دون أن يخشى خالقاً أو يرحم مخلوقاً؟

إن الله تعالى قال عن الذين يقعدون مع من يستهزؤون بآيات الله \_ مجرد قعود \_ ولم يقاطعوا مجلسهم ﴿ إِلَّكُمْ إِنَّا يَشْلُهُمْ ﴾ [النساء: ١٤٠]، فكيف بمن ينتخبونهم ليكونوا مسؤولين عن الأمة، وهم ﴿ اللَّهِينَ طَغَوّا فِي الْإِلَادِ ﴾ قَاكَشُواً فِيهَا ٱلفَسَادَ ﴾ [النجر].

إن المسلمين في أنحاء العالم يقفون مساندين لإخوانكم في الشيشان، وأنتم - أقرب الناس إليهم - أولى أن تشدوا أزرهم، وتسندوا طهرهم، ولا تطعوهم من خلفهم، وأدنى حقوقهم عليكم ألا تصوتوا لقائلهم، ومشردهم، ومينم أطفالهم، ومخرب ديارهم، وإلا كنتم مسؤولين أمام الله تعالى يوم القيامة: لماذا خذلتم إخوانكم؟ ولماذا كنتم مع قاتلهم عليهم؟

وثقوا أيها الإخوة، أن عاقبة المظلوم هي النصر، وخصوصاً إذا كان يدافع عن حق فدعوة المظلوم لبس بينها وبين الله حجاب، وإن نهاية الظالم هي الدمار ﴿ فَيَلْكَ بُيُونَهُمْ خَارِبَكَةً بِمَا طَلَمُوا ﴾ [النمل: ٥٢]، ﴿ وَسَيَعْلُمُ اللَّهِينَ طَلَمُواْ أَنَّ مُنقَلَبٍ يَعَلِيُونَ ﴾ [الشعراء].







## رواية (وليمة لأعشاب البحر)

سن لا بد أنكم قرأتم وسمعتم وشاهدتم وتابعتم الجدل الواسع والحاد، الذي دار حول تلك الرواية التي كنبها القصاص السوري النصيري معتقداً، الشيوعي فكراً، حيدر حيدر، وهي الرواية التي سماها (وليمة لأعشاب البحر). وقد تحدث فيها عن الذات الإلهية وعن القرآن والنبوة وأحكام الدين حديث المستخف المستهزئ. كما عرض فيها لمشاهد جنسبة فاضحة، وعبر عنها بألفاظ مكشوفة داعرة.

وكان سبب هذا الجدل العنيف ـ كما تعلمون ـ أن وزارة الثقافة المصرية قد نشرت الرواية على نفقتها، باعتبار أنها تمثل التوجه (التنويري) كما يسمونه، وهو ما جعل بعض الصحف المصرية تتناول الرواية منددة بها، مثل جريدة (الأسبوع) ثم جريدة (الشعب) لسان حزب العمل المصري ذي الاتجاه الإسلامي، وقد استطاعت الجريدة المذكورة أن تهيج الرأي العام المصري، وخصوصاً خطباء المساجد، وطلاب جامعة الأزهر، وطالباته الذين ثاروا على الرواية وكاتبها، وعلى ناشرها خاصة، وهو وزارة الثقافة المصرية، ووزيرها الذي تبنى التوجه العلماني، ويتنكر للاتجاه الإسلامي، ويعتبره اتجاهاً (ظلامياً) (عبيباً) (ماضوياً) واعتبر هؤلاء الثائرون الرواية كفراً صريحاً بالله ورسالاته، وأن وزارة الثقافة، تسهم بأموال الشعب في نشر الكفر الصريح.

ولقد كونت وزارة الثقافة لجمة من الأدباء والنقاد، لتنظر في الرواية، فخرجت بتقرير مفاده أن الرواية ليس فيها كفر، وأن ما فيها من ألفاظ موهمة للكفر، جاء على لسان شخصيات الرواية، وليس من كلام المؤلف نفسه، وأن من حق الأديب أن يبدع ما شاء الإبداع، ولا يجوز لنا باسم الدين أو الأخلاق أو غيرها أن نتدخل في إبدعه.

فما رأيكم يا فضيلة الشيخ في هذا الكلام؟ وهل يجب أن نفصل الأدب

عن الدين؟ أو تنفصل الثقافة عن الدين، كما يقول وزير الثقافة؟ وهل يتطلب (الإبداع) من الأديب أن يكفر بالله تعالى وبكتبه ورسله واليوم الأخر؟ وهل أخطأ الأزهر حين أعلن رأيه في هذه الرواية على لسان مجمع البحوث الإسلامية؟

نرجو من فضيلتكم إلقاء الضوء على هذه القضية في إطار الأدلة الشرعية. مدد الله قلمكم ولسانكم في نصرة الحق وإبطال الباطل، ولو كره المجرمون.

التنا الحمد لله . أجل، لقد تابعت المعركة الفكرية، التي تأججت نارها، واشتعل أوارها، وثار فيها الجدل، حتى اشتد وامتد، حول رواية (وليمة لأعشب البحر) وشاركت فيها بتخصيص حلقة في برنامج (المنبر) الذي يبث على الهواء من قناة أبو ظبي الفضائية، ويحاورني فيه الأخ الفاضل الشيخ منصور المنهالي، كما ألقيت خطبة من خطب الجمعة في مسجد عمر بن الخطاب في قطر، حول الموضوع.

وهذا ما اضطرني أن أقرأ الرواية \_ على كره \_ حتى أكون فكرة صحيحة عنها، ولا أكتفي بما قاله عنها القائلون في الصحف وأجهزة الإعلام.

وبغض النظر عن خلفية كاتب القصة، من حيث عقيدته الدينية النصيرية، وفكرته الأيديولوجية الشيوعية، وبالتأمل في الرواية نفسها ونصوصها مجردة عن أي اعتبار آخر، ستجده ويجد أي قارئ محايد ـ أن الكاتب لا يرجو لله وقاراً، ولا يجعل للدين ـ أي دين ـ اعتباراً، ولا يحسب للآخرة حساباً.

وهذا واضح غاية الوضوح في ثنايا القصة من أولها إلى آخرها، سواء على لسان الشخصيات التي تتحدث في القصة أو يحاور بعضها بعضاً، أم في السرد القصصي للكاتب نفسه.

على أن من المعروف أن الكاتب في مثل هذه الروايات يبث أفكاره وقيمه ومفاهيمه التي يتبناها، بإجرائها على ألسنة شخصيات قصته، وإلا لرد على هذه المقولات رداً قوباً يدحض شبهائها، ويمحو أثرها، على لسان محاور آخر في نفس القصة.

ومما يؤسف له أن الكاتب قد استخدم في التعبير عن الذات الإلهية

وشخصية الرسول والقرآن وغيرها: عبارات قذرة، يمجها العقل والعرف والذوق، فضلاً عن الدين والإيمان، ولا يليق بكاتب يحترم نفسه، ويحترم قارئه، ويحترم أمته، أن يصدر عنه مثل هذه الألفاظ، فكل إناء بالذي فيه ينضح.

وهناك بجوار تحقير المقدسات الدينية: جانب آخر في الرواية، تناوله الكاتب تناولاً نزل به إلى إسفاف مرذول، وهو ما يتعلق بالجانب الجنسي، وما فيه من مشاهد فاضحة، وعبارات ساقطة، يخجل الإنسان العادي أن يذكرها صراحة، إنما يذكرها سفلة الناس وأراذلهم، ولكن في مجالسهم الخاصة، وليس في الأماكن العامة.

والأديب المبدع حقاً هو الذي يصفي ألهاظ السوقة والسفلة مما يخسش الحياء العام، ويخرج عن نطاق اللغة المقبولة خلقاً وعرفاً وذوقاً، ويترجم عنها بعبارات من عنده تكشف عن المقصود، دون أن تتلوث بقذارة المحظور.

وانظر إلى الفرآن الكريم، كيف عرض لنا مشهداً من المشاهد الجنسية المثيرة، في إحدى قصصه، وهي قصة يوسف غليه، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَرَرُودَنّهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْنِهَا مَن نَفْسِهِ، وَعَلَقَتِ الْأَبُوابُ رَقَالَتُ هَيْتَ لَكُ قَالَ مَمَاذَ اللّهُ إِنّهُ رَقِ أَخْسَنَ مَثَوَاتٌ إِنّهُ لَا يُغْلِحُ الظَّالِلُونَ ﴿ وَلَقَدْ هَمّتُ بِوِدُ وَهَمّ بِهَا لَوَلَا أَن لَمَاذَ اللّهُ إِنّهُ رَقٍ أَخْسَنَ مَثَوَاتٌ إِنّهُ لَا يُغْلِحُ الظَّالِلُونَ ﴿ وَلَقَدْ هَمّتُ بِودُ وَهَمّ بِهَا لَوَلَا أَن لَا يُعْلِحُ الطّلِلُونَ ﴿ وَلَقَدْ هَمّتُ بِودً وَهَمّ بِهَا لَوَلَا أَن لَا يُعْلِحُ الطّلِلُونَ ﴿ وَلَقَدْ هَمّتُ بِودً وَهَمّ بِهَا لَوَلَا أَن لَا يُعْلِحُ الطّلِلُونَ ﴿ وَلَقَدْ هَمّتُ بِودُ وَهَمّ بِهَا لَوَلَا أَن

ترى لو تناول صاحب (الوليمة) هذا المشهد، ماذا كان سيقول فيه؟

وربما يقول قائل: ولكن هذا تناول نص إلهي معجز، وليس لنا نحن البشر مثل هذه القدرة على صياغة مثله؟

ونقول: إن العبرة أن نتعلم منه منهج التناول، وكيف نعبر عن المواقف الشائكة بلغة مقبولة، توصل إلى المراد، دون أن تجرح شعور أحد، تقرأها الفتاة في خدرها ولا تحس بحرج.

ومن هنا رأينا القرآن يعبر عن العلاقات الجنسية بكلمات مجازية أو كنائية، تعتبر غاية في رعاية الأدب والذوق، مثل كلمة المس واللمس والملامسة والمباشرة والإفضاء والرفث... إلخ. ولهذا قال ترجمان القرآن ابن عباس: أن الله حي كريم، يكني عما شاء بما شاء.

والحقيقة أن الرواية - من ألفها إلى يائها - لم تراع ديناً ولا خلقاً، ولا أدباً ولا ذوقاً، ولا تقليداً ولا عرفاً، ولم أرها تهدف إلى غرس أي قيمة إيجابية ينتفع بها من يقرأها، حتى إنها أهانت شعب الجزائر، وثورة الجزائر، وجهاد الجزائر، الذي لم يكد يظهر من ثماره إلا امرأتان إحداهما عاهرة فاجرة، والأخرى سرعان ما سقطت.

وأخطر ما في الأمر: أن تنبنى وزارة الثقافة في مصر هذه الرواية، وتنشرها على نفقتها، وتدافع عنها بكل قوة، وتتحدى مشاعر الجماهير المسلمة، والقوى الإسلامية العاضبة، ولو أبها قالت: إنها كانت غلطة، ولن تتكرر، لقضي الأمر، وكفى الله المؤمنين القتال. ولكن الوزارة اعتبرت هذه الرواية من (أدوات التنوير) الذي تقوم به في مواجهة (دعة الظلام) وتعني بهم الذين يدعون إلى القيم الإسلامية، والمنهج الإسلامي.

ولقد تجاهلت وزارة الثقافة في مصر أمراً في غاية الأهمية، وهو أن الدين هو جوهر الثقافة لكل أمة، وأن الثقافة الحقة هي التي تعبر عن دين الأمة، ولا تعاديه، فهو روح حياتها، وحياة روحها. وللأسف أظهرت الوزارة بموقفها كأن الثقافة في مواجهة الدين. وهو أمر يجب أن ينكر غاية الإنكار، في بلد دينه الرسمي الإسلام، ومصدر التشريع الرئيسي فيه هو الشريعة الإسلامية، وهو بلد الأزهر الشريف، وحامل لواء الدفاع عن الإسلام والعربية لعدة قرون، وهو القيلة الثانية لأبناء المسلمين في العالم كله، فلا يجوز لوزارة الثقافة أن تهيل التراب على هذا كله، دفاعاً عن رواية ساقطة، لم تكتب في مصر، ولم يؤلفها مصري. وقد عرفت مصر قصاصين كباراً وعمالقة من أمثال عبد القدوس ويوسف إدريس ويوسف السباعي ومحمد عبد الحليم عبد الله ونجيب الكيلاني وغيرهم وغيرهم، عالجوا في قصصهم ورواياتهم موضوعات عبد الله ونجيب الكيلاني وغيرهم وغيرهم، عالجوا في قصصهم ورواياتهم موضوعات مثابهة، فلم يتحدووا إلى هذا الدك الذي انحدر إليه القصاص السوري، فلم يكن مقبولاً من وزارة الثقافة أن تقف هذا الموقف الذي يزري بها، ويجعلها يكن مقبولاً من وزارة الثقافة أن تقف هذا الموقف الذي يزري بها، ويجعلها وحدها في واد، والشعب المصري في واد آخر.

ومن أجل ذلك كلفت الوزارة لجنة من الأدباء والنقاد، لتنظر في الرواية: أتشتمل على كفر بالله تعالى ويشريعته أم لا؟ وخرجت اللجنة بتقرير زعمت فيه أن الرواية سليمة ولا شائبة فيها، وليس فيها ما ينال من الدين وقيمه وشرائعه.

وأقول هنا: إن الوزارة قد ارتكبت خطأ جوهرياً ومنهجياً بتأليف هذه اللجنة وتكليفها ما كلفتها به، فقد كلفتها بأمر لا يدخل في اختصاصها، ولا شأن لها به، وليست خبيرة فيه، بحال من الأحوال.

ولو طلب من هذه اللجنة أن تنظر في المستوى الفني للرواية، هل تستحق درجة جيد أو مقبول، أو تنزل عن درجة القبول، أو نحو ذلك من الاعتبارات الأدبية والفنية ـ لكان هذا الأمر معقولاً، وكان تكليف اللجنة في موضعه، أما أن يطلب من مثل هذه اللجنة: أن تنظر في الرواية: هل فيها ما لا يتفق مع الدين وقيمه وشرائعه، فهذا لبس من اختصاصها، ولا أدري كيف فات ذلك على الوزارة.

وقد بررث اللجنة تجاوزات الرواية بأنها تدخل في إطار (الإبداع) الذي هو حق الأديب، الذي لا ينبغي أن يتدخل أحد في حربته، بسبب من دين أو خلق أو عرف، أو مصلحة.

والواقع أنه لا يوجد في الحياة حق مطلق، ولا حربة مطلقة، الحقوق والحربات كلها مقيدة، فحق أي إنسان مقيد بألا يجور على حق غيره، وحرية كل إنسان مقيدة بألا تنتقص من حرية الآخرين.

ولكل مجتمع مجموعة من المبادئ والقيم تعارف الناس عليها: أن تظل مصونة محصنة، وهي تمثل (الثوابت) للأمة، فلا يجوز اختراقها أو التعدي عليها، أو العبث بها، وإلا تعرضت الأمة للخطر، لأنها أصيبت في جذورها وفي هويتها وجوهر وجودها.

رمن تأمل في الحياة والكون من حولنا، لا يجد فيه شيئاً حراً حرية مطلقة، بل يجد كل حرية تحدها حدود، وتضبطها قبود، فالسيارات تسير في الطرق الواسعة والسريعة، وفق قوانين للسير، من تعداها عوقب بقدر تعديه. وهذه القوانين لم توضع عبثاً، إنما هي لحمايته وحماية غيره نفساً ومالاً من الخطر والهلاك.

والبواخر في المحيطات الهائلة لا تسير كما تشاء، كما قد يتصور بعض الناس، بل تسير في خطوط ملاحية مرسومة، ولو خرجت عنها، لربما اصطدمت بما يحطمها ويدمر كيانها.

وكذلك الطائرات في أجواء الفضاء، ليست حرة فتسبح في الجو كما تشاء، كما قد يتوهم متوهم، بل هي محكومة بخطوط معلومة، وطرق مرسومة، لا يجوز لها أن تتخطاها أو تتجاهلها، وإلا تعرضت للخطر والدمار.

بل إن الكواكب والنجوم في السماء \_ في هذا الفضاء الواسع الهائل ـ كله تسير وتدور وتسبح في مدر محدد، وفلك مقدر، كما قال تعالى: ﴿ كُلُّ فَي هَذَا لَا نَبِياء: ٣٣].

فكيف يباح للأديب وحده أن يكون حراً حرية مطلقة، لا تتقيد بأي قيد، ولا تنضبط بأي ضابط؟ فيطلق قذائفه عن يمين وشمال، لا يبالي من أصاب، ولا ما أصابت، لأنه حر في إبداعه، ولا سلطة لأحد عليه.

إن سلطة الأديب الحق يجب أن تكون من داخل نفسه، لا من خارجها، ولا سيما إذا ادعى أنه مسلم، وأنه يحترم الدين، كما ادعى كاتب هذه الرواية. فليس يقبل من المسلم أن يرمي إسلامه بالحجارة التي تهشم وجهه، وتحطم رأسه؟

وقد قال بعضهم: إن في أدبنا وشعرنا العربي بعض ما يخجل المرء من ذكره.

وأقول: هذا حق، ولكنه يكاد يكون قطرة في بحر، ثم إنه كان يتداول في إطار خاص، بين الأدباء المتخصصين، ولم يكن ينزل إلى جماهير الناس كما في عصرنا.

# بيان مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر:

على أن هذا الأمر قد فصلت فيه الجهة المختصة التي بجب الرجوع إليها في مثل هذا الأمر، الذي يتعلق بالدين وبالشأن الإسلامي خاصة، وهو (مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر) فقد أصدر المجمع بياناً تاريخياً أعلن عنه رئيسه شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي، فوضع النقاط على الحروف، وبه قطعت جهيزة قول كل خطيب، ولم يبق لقائل بعده قول. نقد أحال المجلس (الرواية) المدكورة إلى عضوين من أعضائه، ليقوما بدراستها ـ كل على حدة ـ دراسة فاحصة مستوعبة، ويكتب كلاهما تقريراً عنها، يقدم إلى المجمع، عن مدى موافقتها لثوابت الدين أو مخالفتها له. وقد قام العضوان بمهمتهما على الوجه المطلوب، وكتبا في النهاية تقريراً، عرض على المجمع، ووافق عليه بالإجماع، وصدر عنه معبراً عن موقفه، وهو موقف الأزهر الرسمي، المكلف شرعاً رقانوناً بإلماء الرأي أو الحكم الشرعي في مثل هذا الأمر.

لقد نص بيان مجمع البحوث الإسلامية بأن رواية (الوليمة) تحتقر الأديان السماوية جميعاً، وتنطاول على ذات الله تبارك وتعالى، وعلى شخصية الرسول على القرآن الكريم، وعلى الآداب العامة، وأن ما جاء فيها في هذا الجانب إنما هو خروح عما هو معلوم من الدين بالضرورة، وانتهاك للمقدسات الديية، والشرائع السماوية، والآداب العامة، والقيم الرفيعة، ويثير الفتن، ويزعزع تماسك وحدة الأمة...).

ريضع بيان الأزهر على عاتق من نشر هذه الرواية (أي وزارة الثقافة) المسؤولية الكاملة عن هذا التجارز، والآثار المترتبة عليه دينياً واجتماعياً... إلخ.

وقد سئل الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي: هل يعتبر ما ورد في هذه الرواية كفراً؟ فأجاب بصراحة قائلاً: من الواضح أن الخروج عما هو معلوم من الدين بالضرورة، يعد كفراً بالإجماع، وأن المتطاول على الله تعالى وعلى رسله وكتبه: كفر بلا نزاع.

وإني لا يسعني هنا إلا أن أحيي الأزهر على بيانه القوي الناصع، وأحيي شيخ الأزهر على موقفه الواضح. ومن الإنصاف أن نقول للمحسن: أحسنت.

لقد صمت الأزهر طويلاً في قضايا عدة، ولكنه هنا تكلم فأسمع. لأنه تكلم كله محلم شيخه الأكبر، وتكلم مجمع بحوثه، وتكلم مدير جامعته، وتكلم خريجوه من خطباء المساجد، وتكلم طلابه وطالباته، فلا غرو أن أسمع صوته العالم. وهكذا ينبغي أن يكون الأزهر أبداً: أن يبلغ البلاغ المبين.

# إلى إخوتي في الجزائر توضيح وتذكرة

أساء بعض إخوتي في الجزائر - الذين أحبهم والله وأفديهم بنفسي - فهم موقفي بعد حلقة (الشريعة والحياة) التي تبث من (قناة الجزيرة) في قطر، والتي خصصت لقفية الجزائر مساء يوم ٨ فبراير ١٩٩٨م، حيث فهموا من بعض كلامي أني أجيز استعمال العنف في مقاومة السلطة ولو كانت ظالمة، واستغرب بعضهم أن يكون هذا موقفي، لأنه مناقض لما عرفو، عني طيلة سنين عدة في كتب ومقالات، وفي خطب ومحاضرات، وفي فتاوى وحلقات، وفي ندوات ولقاءات، كنت فيها ضد العنف وسفك الدم على خط مستقيم، وداعياً للحوار مع كل التيارات علمانية وقومية، ومع الحكام، ومع المسيحيين، ومع الغرب على المستوى الديني، والمستوى الفكري، والمستوى السياسي، كما وضحت ذلك في المستوى الديني، والمستوى البياسي، كما وضحت ذلك في كتابي فأولوبات الحركة الإسلامية، وفي غيره من الكتب، فهل غيرت موقفي القديم؟ أو التبس علي الأمر في قضية الجزائر أو هناك سبب لا يعرفه الناس؟

وأود أن أنبه وأؤكد أن موقفي القديم لم يتغير، ولن يتغير إن شاء الله من ناحية المبدأ، فأنا أرفض العنف الدموي، وأدينه وأنكره وأقاومه ولا أجيزه وسيلة للدعوة أو لتغيير المجتمع، وذلك لجملة أمور أساسية:

# موقفي لم يتغير:

ان الشرع الإسلامي شدد في أمر الدم، غاية النشديد، فقد قرر القرآن:
 أَنَّامُ مَن قَتَكُ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادِ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّما قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴿ [المائدة: ٢٢]، وحديث الرسول الزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم بغير حق (١٠).

<sup>(</sup>١) الترمذي (١٣٩٥) عن عبد الله بن عمرو.

٢ - أن العنف ينفر الناس من دعوة الإسلام، ويعطي صورة دميمة شائهة عن دعاته، وسلاحاً قوياً في يد خصومه وخصومهم. الذين يتهمونهم بد(الإرهاب) ولهذا رغب الرسول على الرفق، ورهب من العنف، ففي الحديث: «ما دخل الرفق في شيء إلا زانه، ولا دخل العنف في شيء إلا شانه»(١)، «إن الله يحب الرفق، ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف، وقال لعائشة: «إن الله يحب الرفق في الأمر كله»(١).

٣ أن العنف لم يحر مشكلة قط، لا فيما قرأناه في تاريخنا، ولا فيما شهدناه في عصرنا، لم يسقط حكماً ظالماً، ولم يغير مجتمعاً فاسداً إلى الصلاح، لقد اغتالت بعض الجماعات بعض الحكام الذين يعتقدون أمهم ظلمة، فجاء بعدهم من هم أظلم منهم وأفجر.

٤ - أن الدعوة الإسلامية تنتشر انتشار أنوار الصباح، وتفتح العقول والقلوب بيسر، وتمتد في جميع الطبقات برفق، فما حاجة الدعاة إلى العنف؟ إنما يلجأ إلى العنف من ينس من إقبال الباس، أو سئم من دعوتهم، لأنهم يعرضون عنه، ونحن نرى الناس مقبلين على الإسلام بحمد الله في كل مكان. كل ما أردت قوله. إني يؤرقني ويقلقي ما يجري في الجزائر من دماء تسفك، وأعراض تهتك، وحرمات تستباح، وينسب ذلك \_ واحسرتاه \_ إلى الإسلام. والإسلام المفترى عليه يرفض أن تراق قطرة دم بغير حق

# أمور لا ينبغى الخلاف عليها:

لهذا دعوت وكررت الدعوة وأكدتها إلى جملة أمور أساسية لا ينبغي المخلاف عليها:

أولها: وقف النزيف الدموي الذي يسال يومياً من الشعب الجزائري المسلم، والذي لم تستطع السلطة - برغم ما لديها من شرطة وقوات أمن، وقوات مسلحة - أن توقفه حتى الآن. ولا أحسب إنساناً له عقل وقلب، يرضى

<sup>(</sup>١) أحمد ٢/ ٢٤١ عن عائشة. (٢) بن ماجه (٣٦٨٨) عن أبي هريرة.

<sup>(</sup>٣) متفق عليه االلؤلز والمرجان؛ (١٤٠٠) عن عائشة.

باستمرار هذا النزيف، وهذا الإجرام المسخوط من أهل الأرض، والملعون من أهل السماء.

وثانيها: السماح للقوى العربية والإسلامية أن تتدخل لمساعدة الحكومة في المحاولة لإيجاد حل للمشكلة، بدل التدخل من الأوروبيين وغيرهم، والله تعالى يقول: ﴿وَالْمُؤْمِثُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَسَبُعُمُ أَوْلِيَالُهُ بَسَيْنُ ﴿ [التوبة: ٧١]، والنبي ﷺ يقول: «ترى المؤمنين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر (١٠).

والله تعالى قد أمر المجتمع المسلم بالتدخل لإنهاء الشقاق بين الزوجين في الأسرة، فقال سبحانه: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَانَ بَيْنِهِمَا فَابْعَتُوا حَكُمَا مِنْ أَهْلِيهِ وَحَكُمًا مِنْ أَهْلِيهِ اللهُ مِيْنَا إِن بُرِيدًا إِصْلَامًا يُوقِي اللهُ بَيْنَهُما ﴾ (المنساء: ٣٥)، فلكيف بالشقاق بين أبناء شعب كبير عربق كشعب الجزائر؟ وقد قال تعالى: ﴿ وَلِهِ مَا إِنْهَا اللهِ مَنَ النُّوْمِينِ النَّالُوا فَأَمْلِحُوا بَيْنَهُما فَإِنْ بَنَتَ إِمْدَنَهُما عَلَى الْأَخْرَى فَقَدِلُوا اللهِ مَنْ النُّوْمِينِ اللهُ فَإِنْ فَاقَتْ فَأَمْلِحُوا بَيْنَهُما بِالْفَدْلِ وَأَقْيِطُوا إِنَّ اللهُ بَيْنَ النَّوْمِينِ إِنْ اللهِ فَإِن فَآءَتَ فَأَمْلِحُوا بَيْنَ الْمُوبِكُرُ وَانْقُوا اللهَ لَعَلَمُ نُرْحَوُنَ ﴾ المُقرمُونَ إِخَوَا فَآمَلِحُوا بَيْنَ الْمُوبِكُرُ وَانْقُوا اللهَ لَعَلَمُ نُرْحَوُنَ ﴿ ﴾ المناه للمُؤمِنُ إِخْوَا فَآمَلِحُوا بَيْنَ الْمُوبِكُرُ وَانْقُوا اللهَ لَعَلَمُ نُرْحَوُنَ ﴾ المناه المُؤمِنُ إِخْوَا فَآمَلِحُوا بَيْنَ الْمُوبِكُرُ وَانْقُوا اللهَ لَعَلَمُ نُرْحَوُنَ ﴾ المناه المُؤمِنُ إِنْ فَاصَلِحُوا بَيْنَ الْمُؤمِنَ اللهُ لَعَلَمُ نُرْحَوُنَ اللهِ اللهُ لَعَلَمُ اللهُ لَعَلَمُ وَاللهُ اللهُ لَعَلَمُ اللهُ لَعَلَمُ اللهُ لَعَلَمُ اللهُ اللهُ لَعَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ لَعَلَمُ اللهُ عَالِمُ اللهُ ا

وثالثها: الدعوة إلى الحوار المفتوح، مع كل القوى الوطنية السياسية، دون استثناء أو حذف أي فئة من الفئات، بغية الوصول إلى مصالحة وطنية شاملة. وأنا أقصد القوى السياسية: التي تتحاور بالكدمة لا بالرصص. فالجماعات المسلحة التي تقتل الأطفال والنساء والشيوخ، وتذبح بالسكاكين، وتهشم الرؤوس بالبلط والسواطير، مثل جماعة الزوابري وأمثاله، ممن يريدون أن ينتقموا من الشعب الجزائري؛ لأنه شعب منافق في رأيهم!! مع أن الرسول ﷺ لم يقل المنافقين هؤلاء لا يحاورون. لأن الحوار إنما يكون مع العقلاء، وهؤلاء لا عقل لهم.

وهب أن الشعب نافق كما زعموا، فهل يقتل الشعب أو يعلّم ويذكر ويؤخذ بيده، حتى يهتدي سواء السبيل؟

<sup>(</sup>١) متفق عليه «اللؤلؤ والمرجان» (١٦٧١) عن النعمان بن بشير.

وأنا أعجب من أناس يصفون شعبهم بهذا الوصف القبيح العجيب الغريب، مع أن الذي يعرف الشعب الجزائري لا يمكن أن يخطر بباله أن يصفه بالنفاق، فهو شعب حر أبي شجاع صلب عنيد.

أجلُّ دعوتُ إلى الحوار مع كل القوى الوطنية لأن الإسلام يأمر بحوار المخالفين في الدين أو الفكر أو السياسة، حتى أوجب الفقه الإسلامي على الإمام أو ولي الأمر الشرعي قبل أن يقائل البغاة أن يراسلهم، ويزيل شبهاتهم، وينظر فيما يدعون من مظالم. وقد بعث علي بن أبي طالب ابن عمه عبد الله بن عباس لمناقشة الخوارج، وظل يحاجهم ثلاثة أيام، فرجع منهم أربعة آلاف (۱۰).

بل أمرت الشريعة الإسلامية بالحوار مع المرتدين، وهو ما يعبر عنه الفقه بعبارة (استتابة المرئد) حتى قال الإمام إبراهيم النخعي: إن المرتد يستتاب أبداً، وكذلك قال الإمام سفيان الثوري.

هذا ما دعوت إليه، وما لا أزال أدعو إليه، وأرى أن مصلحة الجزائر العليا تقتضيه، وأن (فقه الموازنات) بين المصالح والمفاسد يوجبه، وأن (فقه الأولويات) يلزم به ويحرض عليه.

#### ما يجوز الخلاف فيه وما لا يجوز:

قد يختلف معي بعض الإخوة أو أختلف معهم، في تحليل ما يحدث في لجزائر الحبيبة وتعليله، ومن المسؤول عنه: أهو السلطة أم الجماعات أم كلتاهما؟ أم جهات أجنبية لا تريد للجزائر أن تستقر وتقوى، ولا للإسلام فيها أن يحكم ويسود؟ أم كل أولئك؟ وما مدى نصيب كل منهم من المسؤولية عما جرى من قبل، وما يجري اليوم؟ هنا تختلف الاجتهادات في التفسير والتأويل، ولكل مجتهد نصيب، وإنما لكل امرئ ما نوى.

ولكن الذي لا يجوز أن يختلف فيه اثنان أو ينتطح فيه عنران هو إنكار ما يقع إلى اليوم من سفك الدماء البريئة، وإزهاق الأرواح الطاهرة، وترويع الأمنين في القرى والمدن، وقد قال رسولنا العظيم: «لا يحل لمسلم أن يروع

<sup>(</sup>١) انظر: «المغني» لابن قدامة ٧/ ٢٤٣ وما يعدها، طبعة هجر.

مسلماً "(۱) قال ذلك فيمن روع مسلماً وأفزعه على سبيل المزاح، وفي حديث آخر، الا تروعوا المسلم فإن روعة المسلم ظلم عظيم "(۱) وفي الحديث الصحيح: «من سل علينا السلاح فليس منا (۱) بل أنكر على «من أشار إلى أخيه بحديدة (۱) وفي «الصحيحين»: «مباب المسلم فسوق وقتاله كفر (۱) ولا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض (۱).

ما يحدث في الجزائر الحبيبة هو جريمة هائلة من أكبر الكبائر، ومن أعظم المويقات، بكل المقاييس الدينية أو الوطنية أو الإنسانية، حتى وإن كان بعض من يرتكبونها يحسبون ذلك من الجهاد أو نصرة الإسلام. فقد كان (الخوارج) قديماً يستبيحون الدماء والأموال، تقرباً إلى الله بذلك، وصحت الأحاديث \_ من عشرة أوجه \_ في ذمهم والتحذير من شرورهم، ووصفهم بأنهم فيحقر أحدكم صلاته إلى صلاتهم، وقيامه إلى قيامهم، وقراءته إلى قراءتهم، يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، كما وصفهم بأنهم فيقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان (١٠٠٠).

وقد قال تعالى في صريح القرآن: ﴿ قُلْ هَلْ نُلْتِكُمْ إِللَّفَسَيِنَ أَعْنَالُا ۞ الَّذِينَ خَلَ سَعَيْهُمْ فِي لَلْيَوْوَ اللَّذَيَا وَهُمْ يَعْسَبُونَ أَنْهُمْ يَحْسِنُونَ شُنْمًا ۞ ﴾. [الكهف] ﴿ أَهَنَ رُيِّنَ لَمُ سُوّةُ عَسَايِدٍ فَرَمَاهُ حَسَنَا ۚ إِنَّ اللَّهَ بُعِيلٌ مَن يَشَاهُ رَبّهِيم مَن بَشَاهُ ﴾ [فاطر: ٨]

أرسل إليَّ أحد الأخوة من الجزائر رسالة بالفاكس يعاتبني، ويقول: ما كنا ننتظر من مثلك، \_ وأنت الذي عايشت صحوة الجزائر، وأحببتها وأحبتك، واجتمع عليك رجالها ونساؤها، وشبابها وشيوخها، واستمعوا إلى محاضراتك وخطبك، وأكبوا على قراءة مقالاتك وكتبك \_ أن تسكت لمدة خمس سنين عما

<sup>(</sup>١) أبو داود (٥٠٠٤) عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلي.

 <sup>(</sup>۲) المجمع الزوائد، ۲۵۳/۲ عن عامر بن ربيعة وقال الهيثمي: نيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف.

 <sup>(</sup>٣) مسلم (٩٩) عن سلمة بن الأكوع.
 (٤) مسلم (٩٩) عن أبي هويرة.

 <sup>(</sup>۵) متفق عليه «اللؤلؤ والمرجان» (٤٣) عن عبد الله بن مسعود.

 <sup>(</sup>٦) متفق عليه «اللؤلؤ والمرجان» (١٠٩٤) عن أبي بكرة.

<sup>(</sup>٧) الحاكم ٢/ ١٤٧ عن أنس بن مالك، ولم يعلق عليه الحاكم.

يقع في الجزائر، ثم تظهر فجأة في قناة الجزيرة، لتؤيد الذين يقتلون الناس بغير حق في لجزائر.

وأود أن أقول للأخ الكريم: إني أحب الجزائر كما أحبتني، وما نسيت قضيتها قط، ولا سكت عنها في يوم من الأيام.

لقد أنكرت ما حدث من قطع الطريق على اختبار الشعب الجزائري، الذي كان السبب الأول في وقوع ما وقع بعد ذلك، وإن كنت لم أعف جبهة الإنقاذ من التبعة تماماً، فإن تصريحات بعضهم بأن الديمقراطية كفر، ورفضهم التعاون مع الفئات الإسلامية الأخرى، وقد حاولت ذلك بنفسي عندما كنت في الجزائر سنة ١٩٩١م ولكني لم أفلح. كما رددت على قولهم (لا أحلاف في الإسلام) وعلى رفضهم الأحزاب والجماعات الإسلامية الأخرى، محتجين حطاً ـ بحديث الذا بويع لخليفتين فاقتلوا الثاني منهما، (١).

وكذلك رددت على القائلين بأن (الديمقراطية كفر) وأن الإسلام يرفض الديمقراطية، عندما كنت في الجزائر، وبعدما غادرتها، في أكثر من محاضرة، ومن كتاب، ولا سيما في الجزء الثاني من كتابي "فتاوى معاصرة". كما وضحت ذلك في كتابي "من فقه الدولة في الإسلام" كما أنكرت بشلة قتل المدنبين والمفكرين والدعاة، أمثال الأخ الفاضل التقي الداعية الشيخ محمد أبو سليماني، والأخ الإعلامي المهذب الدكتور لحسن سعد الله، وقد أصدرت بياناً بعد قتله نشرته الصحف الجزائرية، وبعض الصحف العربية، ومنها مجلة «المجتمع» الكويتية.

وعندما قُتل الرهبان الفرنسيون في الجزائر، ألفيتُ خطبة كاملة، من خطب الجمعة التي تذاع في التلفاز القطري من جامع عمر بن الخطاب بالدوحة، ولخصتها كل الصحف القطرية في اليوم التالي، وأنكرت هذه الجريمة البشعة، التي تخالف تماماً منهج الإسلام وهديه، حتى في الفتال الرسمي الذي تخوضه الجيوش الإسلامية، فقد كان الخلفاء الراشدون ينهون عن قتل الرهبان، فإنهم لا يقاتلون، كما ينهون عن قتل الحراثين (الفلاحين) لأنهم لا ينصبون للمسلمين الحرب.

<sup>(</sup>١) مسلم (١٨٥٣) عن أبي سعيد الخدري،

# مبادئ أساسية مسلمة عندي:

ومن المبادئ الأساسية المسلمة عندي، والمعروفة عتى من زمن طويل، والمبثوثة في كتبي ورسائلي ومحاضراتي: مبادئ لم أحد عنها، ولن أحيد عنها إن شاء الله:

## لا أكفر مسلماً:

ا ـ المبدأ الأول: أني لا أكفر مسلماً يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن من دخل في الإسلام بيقين لا يخرج منه إلا ببقين مثله، فإن اليقين لا يُزال بالشك، ولهذا وقفت ضد موجة (التكفير) والغلو فيه، حينما فشا في مصر، وألقيت في ذلك محاضرات، ثم أصدرتها في رسالة وزعت منها عشرات الألوف، هي (ظاهرة الغلو في التكفير).

ومن هنا لا يشك قارئ لي أو مستمع إلي أني ضد جماعات التكفير، وأقاومها بكل ما أملك.

حتى أنكرت على الذين يكفرون الشيعة الجعفرية، وهو ينطقون الشهادتين، ويصلون إلى القبلة ويصومون ويحجون، وإن كان لهم بدع قولية وفعية ننكرها عليهم، ولكن فرق كبير بين التبديع والتكفير.

# عصمة الدماء ب(لا إله إلا الله):

٢ - والمبدأ الثاني أني لا أجيز سفك الدماء بغير حقها بحال من الأحوال، لا من المسلمين، ولا من غير المسلمين إذا لم يكونوا محاربين لنا. ومن المعروف عني. أني من الميسرين في الفتوى، والمبشرين في الدعوة، ولكني في أمر الدماء من المتشددين، ولا أترخص في ذلك أبداً ولا سيما قتل المعدنيين البراء العزل الذين لا ناقة لهم ولا جمل فيما يجري من حولهم. وبالأخص: الأطفال الصغار، والشيوخ الكبار، والنساء القواعد في اليوت، فهذا لم يجزه الإسلام لجيوشه المقاتلة لأعدائه المجابهين له، والمحاربين للعوته وأمته ودولته، وصحت بذلك الأحاديث عن رسول الله ومنه وعن خلفائه الراشدين، تنهى عن قتل النساء والصبيان والشيوخ والرهبان والفلاحين، خلفائه الراشدين، تنهى عن قتل النساء والصبيان والشيوخ والرهبان والفلاحين،

وعن قطع الشجر، وهذم المباني، فكيف يسوغ في شرع محمد والمسلمين الموحدين المصلين الصائمين - حتى في شهر رمضان، وحتى في قلب المساجد - وهم قوم مسالمون لا حول لهم ولا قوة إلا بالله؟ وبأي كتاب أم بأية سنة استباح هؤلاء هذه الدماء المعصومة بقول (لا إله إلا الله)؟، وكيف إذا كان القتل بتلك الوسائل الوحشية، والطرق البشعة، مثل قطع الرقاب بسكين القصاب، ودق الرؤوس بالسواطير والفؤوس! فهؤلاء وحوش مفترسة، لا بشر، لهم عقول تعي وقلوب تحس، فضلاً أن يكونوا مسلمين.

وعلى أي شريعة اعتمد هؤلاء في اغتصاب الفتيات المسلمات واختطافهن، للاستمتاع بهن رغم أنوفهن، وهن حرائر مسلمات محصنات؟

## نبذ الخروج المسلح إلا بشروط:

٣ - المبدأ الثالث: أني لا أجيز الخروج المسلح على السلطة الحاكمة وإن كانت ظالمة فاجرة، إلا بشروط وضوابط إذا لم تتوافر يكون الخروج منكراً يجب أن يقاوم لا أن يساند. وقد بينت ذلك في كتابي «فتاوى معاصرة» الجزء الثاني.

فقد أجمع علماء الأمة على أنه لا يجوز تغيير المنكر بالقوة إذا ترتب عليه منكر أكبر منه، اختياراً لأهون المفسدتين، وأخف الضررين، واستدلوا لذلك بأن النبي على ترك الكعبة على ما بناها قريش، وكان يود لو بناها على قواعد إبراهيم، ولكنه لم يفعل ذلك، لحداثة عهد الناس بالإسلام، فخاف إن فعل ذلك أن تحدث فتنة.

وني السنة النبوية جملة أحاديث تأمر بالصبر على الحاكم الظالم خشية أن تفتق على الأمة فتوق لا تستطيع رتقها، وتفتح عليها فتن قد تعرف أولها ولا تعرف آخرها.

فقد روى الشيخان عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبراً، مات، ميتة جاهلية؛ (١٠).

<sup>(</sup>۱) متفق عليه «اللؤلؤ والمرجان» (۱۲۱۲) عن عبد الله بن عباس.

وروى أحمد ومسلم عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله على قال: اليكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنساء قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله؟ قال: التسمع وتطيع، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطعه(١).

وروى الشيخان عن عبادة بن الصامت قال البايعنا رسول الله هي على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم فيه من الله برهان (٢)(٢).

ومع هذه التوجيهات النبوية بضرورة السمع والطاعة خشية الفتنة غير المأمونة، جاءت توجيهات نبوية أخرى بالنصح لولي الأمر، ودعوته إلى الخير، وأمره بالمعروف، ونهيه عن المنكر، وإن سقط الآمر الناهي شهيداً، وتعتبر ذلك من أفضل الجهاد، كما تعتبر النكوص عن قول الحق في وجه الظالم المتجبر من أمارات إدبار الأمة وضياعها، اقرأ هذه الأحاديث:

الدين النصيحة لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهما(١).

«أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائره(٥).

السيد الشهداء حمزة، ثم رجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه، فقتلهه (١٦). الذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم فقد تودع منهمه (٧٠).

على أن يكون ذلك كله بالحكمة والمعروف.

وفرق كبير بين الخروج المسلح على الحكم، وبين النصح له وأمره ونهيه بالرفق المطلوب.

<sup>(</sup>١) مسلم (١٨٤٧) عن حديقة بن اليمان

<sup>(</sup>٢) منفق عليه «اللؤلؤ والمرجان» (١٢٠٧) عن عبادة بن الصامت.

 <sup>(</sup>٣) انظر هذه الأحاديث والتعليق عليها وما يستنبط منها في البل الأوطار، للشوكاني ٧/
 ٣٥٨ وما بعدها، ط دار الجيل، بيروت.

<sup>(</sup>٤) الترمذي (١٩٢٦) عن أبي هريرة وقال: حديث حسن.

<sup>(</sup>٥) أبو داود (٤٣٤٤) عن أبي سعيد الخدري.

<sup>(</sup>٦) الحاكم ٢/ ١٢٠ عن جابر، رصححه ولم يوافقه الذهبي.

<sup>(</sup>٧) أحمد ٢/ ١٩٠ عن عبد الله بن عمرو، وصحح الشيخ شاكر إستاده (٢٧٧٦).

# الحوار مع الآخر:

٤ - المبدأ الرابع: هو الحوار مع الآخر، أي مع المخالفين، وهذا ليس ابتكاراً مني ولا تبرعاً، بل هو ما أمرنا الله عز وجل به في كتابه، وهو المعبر عنه بالجدال بالتي هي أحسن، كما قال تعالى: ﴿ أَدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْمِكْمَةِ وَالنَّمُ لِللَّهِ مَا أَمْسَنَ ﴾ [النحل: ١٣٥].

﴿ وَإِلَّا جُنَادِلُونَ أَهَلَ ٱلْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَهْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ طَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

ومُقتضى الآيتين: أنه إذا كانت هنالك طريقتان للجدال والحوار، إحداهما حسنة جيدة، والأخرى أحسن وأجود، فنحن مأمورون أن نحاور ونجادل بالطريق التي هي أحسن وأجود.

وما لنا لا تحاور من خالفنا، وقد ذكر لنا القرآن محاورة رسل الله الكرام مع أقوامهم المشركين، كما في سور الأعراف وهود والشعراء وغيرها؟

بل ما لنا لا نحاور، وقد حاور ربنا الجليل خلقه، كما حاور ربنا الجليل ملائكته حين أراد أن يخلق آدم ويجعله في الأرض خليفة؟

بل أكثر من ذلك وأعظم: أن الله الواحد القهار حاور شر خلقه إبيس لعنه الله، برغم تبجحه وسوء أدبه مع ربه، كما نرى ذلك في سورة الأعراف والحجر وص، وفي ذلك آية وعبرة لقوم يعقلون.

وقد ذكرت أن الشريعة الإسلامية تأمر بحوار البغاة قبل قتالهم، وبحوار المرتدين رغم مروقهم. حتى تزول الشبهات، وتقوم الحجة، وتبطل الأعذار والتعلات.

#### التدرج:

٦ - المبدأ الخامس: التدرج، أعني الوصول إلى الأهداف مرحلة مرحلة، ودرجة درجة، وهو سنة من سننه الله الكونية، كما أنه سنة من سننه الشرعية، ولهذا لا أقفز على الأشياء، ولا أستعجلها قبل أوانها.

ولم أر مانعاً من تطبيق الشريعة الإسلامية في عصرنا بالتدرج، بشرط ألا

يستخدم التدرج سبيلاً إلى (التمويت) والإنساء، بل لا بد أن تحدد الأهداف بوضوح، وتبيّن الوسائل بدقة، وتعيّن المراحل ببصيرة، ويمضي التنفيذ على بيئة، بحيث تسلم كل مرحلة إلى ما بعدها، حتى تتحقق الآمال، ويغدو أحلام الأمس حقائق اليوم.

وقد ذكرت في ذلك نموذجاً يحنذى: ما صنعه خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز، حينما ولي الخلافة وقد انحرفت عن سنن الهدى في كثير من الجرانب، ولا سيما في الناحية المالية، وكان عمر ينجز في كل يوم شيئاً، يزيل المظالم، ويرد الحقوق إلى أهلها، ولكن ابنه الشاب التقيي الدافق الحماس ـ عبد الملك ـ قال يوماً كالمعترض على أسلوب معالجة الأوضاع: يا أبت ما لي أراك تتباطأ في إنفاذ الأمور؟ فوالله ما أبالي لو غلت بي وبك القدور في سبيل الله؟!

فقال الأب الفقيه: لا تعجل، يا بني، فإن الله ذم الخمر في القرآن مرتين، وحرمها في الثالثة، وإني أخشى أن أحمل على الناس الحق جملة، فيدفعوه جملة، فيكون من وراء ذلك فتة.

وفي رواية أنه قال له: أما يسرك أنه لا يأتي على أبيك يوم إلا ويحيي فيه سُنة ويميت فيه بدعة؟ أ

فهذه هي مبادئي، ولم أتخل عنها، ولن أتخلى عنها بإذن الله تعالى وتوفيقه. ولا أدعي العصمة لنفسي، فأنا أجتهد لخدمة ديني على قدر جهدي ورؤيتي.

ولا أقول إلا ما قال نبي الله شعيب لقومه: ﴿إِنَّ أَرِيدُ إِلَا ٱلْإِسْلَةَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا فَرَفِيقِيَ إِلَا بِاللَّهِ عَلَيْهِ قَوْكَمْتُ وَإِلَيْهِ أَنِيبُ ۞ ﴾ [عود].





# فهرست للموضوعاست

المقحة	الموضوع
6	من الدمنور الإلهي ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٦	من مشكاة النبوة
٧	مقدة
	في القرآن الكريم وعلومه
Y1	العلاج بالقرآن
	آيات إفساد بني إسرائيل وتفسيرها
٣٠	التفسير العلمي للقرآن
T1	_ معارفَية الثيخ شلتوت
<b>*</b> Y	ـ معارضة الشيخ أمين الخولي وآخرين
YY	_ معارضة سيد قطب
Y0	ـ الإمام الغزالي والتقسير العلمي ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ـ ابن أبي الفضل المرسي والسيوطي ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
<b>TY</b>	ــ أبو إصحاق الشاطبي والتعسير العلَّمي
£ •	الموقف الذي نختاره
٠٠٠ ٥٥	_ كلمة منصفة للعقاد
۰٦	ـ بين التفسير العلمي والإعجاز العلمي للقرآن
۰۷	ـ الإعجاز العلمي في حفيقته إعجاز بياسي ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۰۸	ـ تحفظ المعتدلين من العلميين ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
37	ـ تكوين المقلية العلمية في القرآن ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	في الحديث الشريف وعلومه
٦٥	حديث: فخير القرون قرني ثم الذين يلونهم بـــــــــــــــــــــــــــــــــ
	حديث: الا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شرٌّ منه، ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	حديث: اافتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة ا

لمبقحة	النوضوع ا
AY	حديث: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر: جهاد النفس؛
۸٥	حديث: الا رهبانية في الإسلام ،
۹٠	حديث: وأذكروا محاسن موتاكم ٢
94	حديث: ابعثت بين يدي الساعة بالسيف، ا ــــــــــــــــــــــــــــــــ
1+0	الحديث المزعوم أنه: جمع فأوعى
11+	أمية النبي ﷺ
311	رفع البدين في الصلاة
119	نصاب ما أخرجت الأرض ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
171	حديث: دالذي يسرق من صلاته؛
	هي علم الأصول
170	السنة التقريرية
14.	السنة الواجمة وغمو الواجبة
	هل يجتهد الرسول؟ وهل يخطئ الرسول في اجتهاده؟
	اجتهاده في أمور الدنيا
144	ترجيح الأمدي
131	ترجيع الإمام الشوكاني
	في العقائد
101	موقف الإسلام العقدي من اليهود والنصارى:
	_ كفر اليهود والمصارى بدين الإسلام معلوم من الدين بانضرورة
100	_ الحد القاصل بين الإيمان والكفر سيست
١٥٧	ـ حقيقة الإيمان بالغيب ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
17+	ـ اتباع المتشابهات ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
171	_ ما قاله صاحب المنار في تفسير الآيات
120	_ مل تكفي «لا إله إلا الله» وحدما
	_ الإيمان بالرسل ركن أساسي في العقيدة
139	ـ رسالة محمد للعالمين، ومنهم البهود والنصاري ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
177	_ دلائل أخرى على كفر أهل الكتاب
۱۷۳	_ الايمان لا يتحزأ

المنفحة	الموضوع ا
178	ـ لهدا نكفّر ليهود والنصارى
	ـ النصاري أبعد عن ملة إبراهيم من اليهود ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ـ تعبير أهل الكتاب لا يدل على الإيمان
174	خليط من الأغلاط والأوهام
	ـ استدلال بما يدل على عكسه ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ــ المسيحيون والتثليث ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
141	ـ تحريف الإنجيل وتبعة المسيحيين المعاصرين
387	ـ موقف الإسلام من أهل الكتاب والمشركين ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۸۵	ـ الفقه الإسلامي وإباحة الزواج بالكتابيات ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	_ حقائق يجب التنبيه عليها
141	موقفنا من اليهود والنصارى
	تعقيب: على محاورة الأخ د. محمد عبد اللَّه الشباني حول العلاقة مع أهل
4+1	الكتابالكتاب
Y•A	الشفاعة يوم القيامة وموقف الدكتور مصطفى محمود سيسيسيسيسيسيسي
¥ £ +	لثغة سيلنا موسى ﷺ
	في العبادات
710	نصاب الزكاة
727	هل يمكن تغيير نصاب الزكاة؟ ومن يغيره؟
747	زكاة أموال القاصرين
Y E A	زكاة النئوات المامية ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	استفسارات حول الزكاة
	زكاة عروض التجارة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
X o Y	هل ينفق من الزكاة على الأعمال الإدارية
***	هل يجوز استثمار أموال الزكاة
	هل يجوز إخراج الزكاة من منتجات المصانع (عينية)؟ أو لا بد من إخراج
474	القيمة؟
	إعطاء الأب زكاته لابنه
<b>777</b>	قضاء ما مضى من رمضان

لصفحة	لموضوع ا
**4	حاج معه عذر دائم ناقض للوضوء ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
177	حول الكوارث المتكررة في رمي الجمرات
	في شؤون المرأة والأسرة
444	فياب المرأة المسلمة عن ميادين العلم والفكر والأدب والإبداع
	تلمة هادئة حول زواج العسيار
	لرضاع المحرم ولبن الفحل
	برء العشرة
۲٤٦	لطلاق المعلق
TOY	طلاق الغضب
207	رواج المرأة بعد الطلاق الرجعي
TOA	غير المرأة إلى رجل
<b>*</b> 77	سبة الإنسان إلى أبيه هل فيها ظلم للمرأة؟
<b>T</b> 11	بحنة فتاة صغيرة مع شقيقها
TVY	ليَّز معضُ أبنائه عن غيره ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
TVE	بة الأب لأبنته
۳۸٠	صية المسلم
۳۸۲	سرات الموتى في الحوادث
	في مجال المجتمع ومعاملاته وعلاقاته
۳۸۷	بوقف المسلم من متاعب الحياة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
397	حكم جوائز السحب الكبرى المرصودة للمشتركين
£ • ¥	
	استخدام الصليب في الأفلام الدينية
	ستخدام رسوم وبرامج الكرتون لأغراض دعوية وتربوية ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	اسئلة من ماليزيا يسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
	_ اتهام شخص غُرِف بالاستقامة
217	_ دفاع المتهم عن نفسه
	_ المحاكمة التزيهة العادلة
212	_ ماذا نفعا عند الخلاف

الصفحة	الموضوع
٤١٧	رمي محصنة بالزنى ظلماً وزوراً والتوبة لفاعله
۳۱ ۳	تقديم الخمور لنزلاء الفنادق ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
£ 77"	القصل بسبب الإخلال بالشروط
£ 47	غرامة التأخير
£ 7 V	إيداع الأموال في البنوك
£Y4	تأجير عمارة لبنك ربوي ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	التعامل مع البنوك الإسلامية
	حكم شراء الأسهم
	استيراد البضائع من أهل الكتاب
	في مجال السياسة والحكم
ETV _	المشاركة في حكم غير إسلامي
	ترشيح غير المسمين في الدولة الإسلامية
	الشورى هل هي ملزمة أو معلمة؟
	التنازل عن القدُّس خيانة لله ورسوله وللأمة كلها
	حول لفاء شيخ الأزهر وحاخام إسرائيل
	السفر لزيارة المسجد الأقصى للمستحد
	السلام مع إسرائيل ـ مناقشة فتوى العلامة ابن باز
	رد العلامة أبن باز ـ صدح الحديبية كان مع قريش وهي مغتصبة لأموال
EAY -	المالمينالمالمين
	جهاد الدفع فرص عين واليهود معتدون ولم يجنحوا للسلم (رد على العلامة
	ابن باز)
	دخول مسلمي الأرض المحتلة في الكنيست
٤٩٦ .	علاقتنا بإسرائيل: لا موادة بيننا وبين القتلة السفاحين
{44 _	أسئلة حول الأسرى والسجناء في أرض العدو الصهيوني
٤٩٩ .	ـ صلاة الأسير أو السجين ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٥٠١.	ـ قبلة الأسير أو السجين في رنزانته ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
) · Y ·	ــ صوم الأسير أو السجين ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	- تعرض الأسير للأدى بسبب الصمود وعدم الاعتراف

الصفحة	الموضوع
٥٠٤	_ اعتراف السجين على إخوانه تحت التعذيب الشديد
	_ إضراب الأسير عن الطعام
	_ طلب زوجة السجين الطلاق لسجنه ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ـ الحج عن الأسير
	- الحج عن الشهيد
	_ الأضحية عن الأسير أو السجين ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ـ دفع زكاة المال لأسر الشهداء والأسرى المسجونين ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ـ حقوق الأسير على المسلمين ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	قبول التعويض عن أرض فلسطين من أكبر الكبائر
014	وجوب مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
014	وجوب عدمات الاستشهادية في فلسطين المحتلة
	The state of the s
	في العلم والطب والصحة
079	تأجير الرحم ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٠٣١	دواء الاكتئاب والكرب
	الاستنساخ هل يجوز في البشر؟ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۰٤۸	اكتشاف خريطة الجينات البشرية وموقف الإسلام
	في فقه الأقليات
000	هل يجوز التقريب بين الأديان؟
017	تعيين القبلة في المسجد
070	صلاة الجمعة قبل الزوال وبعد العصر
٥٧٠	الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء في الصيف
	جمع الزكاة بواسطة المؤسات الخبرية
	حكم الخل المصنوع من الخمر
	تعدد الزوجات وحكمته
	احتفاظ من أسلم باسمه القديم بعد الإسلام
٥٨٩	قص شعر المرأة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
09.	فترة النقاهة بعد الوضع وخدمة الضيوف
047	منع الزوجة من زيارة امرأة بعينها

	الموضوع
جة من زيارة والديها	منع الزوج
عة من حضور اللقاءات الإسلامية	
زوج عملية الولادة لزوجته	
الزوجية	
ئىاكل الصغار ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
رجة زرجها رضيونه ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
أة مع الرجال	
الصلح بين الزوجين في الغرب ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
راجة للمرأة	
قد غشاء البكارة	
مرأة الأطفال في الألعاب الراقصة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
لجديدة وارتداء الحجاب يستسمين	
رأة على البيت من مالها	
الزوجة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
للمة بمذهب معين للمستسمس	_
مة من لبس الحجاب	7
رسمي للزواج بأخرى	-
رأة دُون زوجَها عل يفرق بينهما؟	
ىل من الزنى	
لربا لشراء مسكن ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	القرض بال
لمص من الفوائد الربوية ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	كيفية التخ
فيزا كارت	بطاقات ال
نح	حول الذبا
م الجار غير المسلم في بلد غير إسلامي	التعامل مع
أنين وأنظمة البلد	
الْبَابَان	أسئلة من
ضور مجالس الخمر ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	· _
دعوة إلى الإسلام بين اليابانين	_ الا
المن يقترض ثمنها بالربا	بيع السلعة

الصفحة	الموضوع
٦٧٥	الوفاء بعقد البيع ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7VV	أسئلة من الجمهورية التثبيكية
AV7	ـ حكم الإنزيمات التي أصلها من الخنزير
PY7	_ هل تجب الزكاة في المهر المدخر
777	ـ الصلاة بلا أذان ولا إقامة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1V4 PVF	ـ دفن المسلم في مقبرة النصاري
1/1	ـ زيارة مقابر غير المسلمين من الأقارب
7.7.7	التبرع بالأعضاء بعد الموت
7.67	تهنئة أهل الكتاب بأعيادهم
197	ميراث المسلم من غير المسلم ــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٦٩٨	فترى لجميع المسلمين في روسيا
	متفرقات
V•T	رواية (وليمة لأعشاب البحر) ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧١٠	إلى إخوتي في الجزائر: توضيح وتذكرة
VY1	فهرس الموضوعات

